

الهيئة الدولية لترجمة الروايع الإنسانية  
(الأونشكو)

مُونِيسْتِكِيُو

# رُوحُ الشَّيْخِ

١

ترجمة  
عَادِلُ رُغَيْبِ

القاهرة

١٩٥٣

علي مولا





www.alexandra.ahlamontada.com منتدى مكتبة الاسكندرية



# رُوحُ الشَّرَاحِ

١





اللجنة الدولية لترجمة التّوابع  
(بيروت)

مُونْتِسْكِو

رُفْحُ الشَّارِحِ

١

دار المعارف بمصر





مُونْتَسِكِيُو

# رُفْحُ الشَّرَائِعِ

١

ترجمة  
عَادِل زُعَيْتِر

القاهرة

١٩٥٣

اللجنة الدّوليّة لترجمة الروائع  
وقد أُلِّفَتْ وَفَقَ اتِّفَاقٍ بَيْنَ الْأُونِسْكَوْ وَحُكُومَةِ لُبْنَانِ  
بتاريخ ٦ - ٩ كانون الأول سنة ١٩٤٨

الدكتور سَتِيفِن بِنْرُوز : رئيس  
الدكتور إدْمُون رَبَّاط : نائب رئيس  
فؤاد أفرام البستاني : سكرتير عام  
رِيجِنَالْد هَايُوود : أمين صندوق  
عبد الله المشنوق  
هنرى سِيرِنغ

راجعہ مع المترجم :

جورج الکُفُوری

إِذْمُون رَبَّاط







مونٹسکیو





( ١ )

مقدمة المترجم



أقدم ترجمة « روح الشرائع »<sup>(١)</sup> « لُمُونْتِسْكِيُو ...

في اليوم الثامن عشر من يناير<sup>(٢)</sup> سنة ١٦٨٩ وَلِدَ بارون دُو لا بَرِيد ودو مُونْتِسْكِيُو ، شارل لويس دُو سِكُونْدَا ، وكانت ولادته في قصر لا بَرِيد الذي لا يزال قائماً بعيداً من بُورْدُو نحو عشرة أميال .

وكان اسمُ أبيه جاك دُو سِكُونْدَا ، وكان اسمُ أمِّه فرنسواز دُو بِنِيل ، وقد جاءت أمُّه الغسكُونية الإنكليزية هذه بلا بَرِيدَ صداقاً لرجل الحرس الملكي أبيه ذاك ، لأبيه الذي هو من بيتٍ صالحٍ غيرِ بالغِ القَدَم ، لأبيه الذي هو من بيتٍ ترجعُ أهميته إلى القرن السادس عشر ، وقد كان آله من أهل القضاء إجمالاً ، فقام بالقضاء جَدُّه وعمُّه في برلمان<sup>(٣)</sup> بُورْدُو ، والقضاء هو ما وَصَلَ به حياته .

وعُرِف شارل لويسُ في صباه بمسيو دُو لا بَرِيد ، وماتت أمه حين كان في السابعة من سنِّه ، فلما بَلَغَ الحادية عشرة أَذْخَلَ إلى مدرسة أورَاتُورِيَان بِجُوبِلِي حيث مكثَ خمسَ سنين وحيث ظَهَرَ مَيلُهُ إلى التاريخ ، ثم تَخَرَّجَ في بُورْدُو ، ولم يكن أبوه لِيُنَبِّطَهُ عن عزمه ، وكان أبوه يُتَابِعُهُ على سَيْرِهِ ، وَيُتَوَقَّى أبوه في سنة ١٧١٣ ، وَيَمُتْضِي على وفاته عامٌ فَيُقْبَلُ ابنُهُ الشَّابُّ قاضياً في برلمان بُورْدُو ذلك . وَيَمُرُّ عامٌ على ذلك فيتزَوَّجُ مسيو دُو لا بَرِيد ابنةَ فارسٍ نبيلٍ في منظِّمة سان لويس اسمُها حَنَّة لَارْتِيغ ، وقد كانت بِرُوتِسْتَانِيَّةً غيرَ مَثَقَفَةٍ فعاش معها على وئام مع عدم حُبٍّ ... وقد رَزَقَ منها ابناً وابنتين .

---

( ١ ) الشرائع هنا هي القوانين في أوسع معانيها - ( ٢ ) كانون الثاني - ( ٣ ) كان يطلق اسم البرلمان على ديوان القضاء الأعلى في ذلك الحين .

وَيَمُوتُ عَمَّهُ جَان بَابْتِسْتْ دُو سِكونْدَا فِي سَنَةِ ١٧١٦ فَيَرِثُهُ رَئِيسًا لَتَلَكِ  
الْحَكْمَةِ مَعَ ثَرَوَتِهِ ، وَيَرِثُ لَقَبَهُ دُو مُونْتِسْكِو ، وَيَقُومُ بِوَاجِبَاتِهِ خَيْرَ قِيَامٍ ، ثُمَّ  
يَعْتَرِيهِ سَأَمٌ فَيَتْرُكُ عَمَلَهُ حِينَمَا يَتِمَمُّ لَهُ سُخْرَةٌ .

وَمَا كَانَ يَسَاوِرُهُ مِنْ وَلَعٍ بِالْمُبَاحِثِ التَّارِيخِيَّةِ وَالذَّرَاسَاتِ الْقَدِيمَةِ يُقَسِّرُ رَغْبَتَهُ  
الشَّدِيدَةَ فِي الْإِتْسَابِ إِلَى الْأَكَادِمِيَّةِ الرَّجَّوِيَّةِ<sup>(١)</sup> الْجَدِيدَةِ الَّتِي أُنْشِئَتْ فِي بُورْدُو  
حَيْثُ قُبِلَ فِي أَبْرِيلِ<sup>(٢)</sup> مِنْ سَنَةِ ١٧١٦ ، وَحَيْثُ تَلَّا بَعْدَ قَبُولِهِ بِأُسْبُوعَيْنِ « بَحْثُهُ  
حَوْلَ سِيَاسَةِ الرُّومَانِ فِي الدِّينِ » .

وَمَا كَانَتْ رِئَاسَتُهُ لِرِئَاسَةِ بُورْدُو مَدَّةَ اثْنَيْ عَشْرَةَ سَنَةً لَتَضَرِّفَهُ عَنِ الْعَمَلِ فِي  
الْخَفْلِ الْأَدَبِيِّ وَالْعِلْمِيِّ ، فَقَدْ أُخْرِجَ فِي سَنَةِ ١٧٢١ كِتَابُ « الرِّسَالِ الْفَارْسِيَّةِ »  
الَّذِي تَمَّ لَهُ مِنَ النِّجَاحِ وَحُسْنِ الْقَبُولِ مَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي عِلْمِ الْعِلْمِ ، وَقَدْ طُبِعَ هَذَا  
الْكِتَابُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فِي عَامِهِ الْأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ اسْمِهِ عَلَيْهِ ، وَهَذَا الْكِتَابُ جَامِعٌ  
لِسُلْسَلَةٍ مِنَ الرِّسَالِ أُرْسِلَتْ إِلَى صَدِيقٍ لَهُ رَجُلٌ فَارِسِيٌّ وَهِيَ قَصْدُ أَوْرَبَةِ سَائِحًا فَرَّاحَ  
يَنْتَقِدُ فِيهَا الْأَوْضَاعَ الْاجْتِمَاعِيَّةَ وَالسِّيَاسِيَّةَ وَالدِّينِيَّةَ بِأَسْلُوبٍ سَاخِرٍ لَا ذِعَ ، ثُمَّ قَلَّ تَدَاوُلُ  
النَّاسِ لِهَذَا الْكِتَابِ عَنْ حَظَرِ حُكُومِيٍّ وَمَنْعٍ كَذْسِيٍّ كَمَا قِيلَ ، وَمِنَ التَّجَوُّيِّ قَوْلُ  
فُولْتِيَرٍ عَنْ هَذَا الْكِتَابِ : « إِنَّهُ بَهْرَجٌ يُسْتَطِيعُ كُلُّ وَاحِدٍ أَنْ يَضَعَ مِثْلَهُ » ، فَلَمْ  
يَكُنْ مِنَ السَّهْلِ عَلَى فُولْتِيَرٍ إِبْدَاعَ مِثْلِهِ ، وَكَانَ يَتَعَذَّرُ عَلَى غَيْرِهِ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ  
إِخْرَاجُ نَظِيرِهِ .

وَقَدْ أُمَكَّنَ مُونْتِسْكِو أَنْ يَظْهَرَ رَجُلًا كَبِيرًا فِي بُورْدُو حَتَّى ذَلِكَ الْحِينِ ، فَلَمَّا

ظَهَرَتْ «الرسائل الفارسية» لاقت إقبالاً في المجتمع الباريسي، ولما قَصَدَ باريسَ بعد ذلك رَحَّبَتْ به هذه العاصمة، وأخذ يتردَّد إلى نادى «الأنترسُول» المشهور حيث اشترك في مناقشاته ودراساته مقداماً، ويُرجَّح أنه تَلَّ على هذا النادى، فى سنة ١٧٢٢، كتاب «محاورة بين سيلاً وأوكرات» الذى بَيَّن فيه سلوكَ سيلاً السياسىِّ وأسبابَ تَنَزُّلِ هذا الطاغية عن سلطانه، ومن هذا الكتاب أبصِرَ مقدارُ ما يُنْتَظَرُ منه فى ميدانِ الجِدِّ.

ولم يَتَوَرَّعْ مُونْتِسْكيو، مع ذلك، من وَضَعَ كتاب «معبد غنيد» ونَشَرَه فى سنة ١٧٢٥ إرضاءً لِعُشراءِ أخت دُوكِ دُوبوربون، الأنسة كليرمون، التى كانت حَسِيبةً باهرةَ الجلالِ معبودَةَ المجتمع، فلم يَحُلْ كتابُه هذا من خِفَّةٍ وتحلُّلٍ. وينطوى قبوله عضواً فى الأكاديمية الفرنسية على فصلٍ محزن، فى سنة ١٧٢٥ يُنْتَخَبُ عضواً فى هذه الأكاديمية، ولكن الملك يَرْفُضُ ذلك بناءً على تقرير وزيره الكردينال فلورى واستناداً إلى المبدأِ المُهمَلِ فى ذلك الوقت والذى يَشترطُ كونَ العضو مقيماً بباريس، وبهذا يُبْلَغُ الانتخاب.

ولم يَفْلَ ذلك عَزَمَ مُونْتِسْكيو، فقد رأى أن يَرَوِيَ ظَمَأَهُ إلى العلم والأدب فصَغَّرَ فى عينه مَنَصِبُهُ الكبير تحقيقاً لغايةٍ دونها أعظمُ الغايات فباع هذا المنصبَ الموروث فى سنة ١٧٢٦ على أن يعود إلى ابنه بعد موته، ومن المحتمل أن كان هذا البيعُ عن شوقٍ إلى مجتمَعِ باريس، أو عن طموحٍ إلى انتخابه عضواً فى الأكاديمية الفرنسية، أو عن رغبةٍ فى مسابقة الحركة العلمية والأدبية بباريس، أو عن هذا كلِّه.

ومهما يكن من أمرٍ فقد غادر مُونْتِسْكيو مدينةَ بُورْدُو ليعيش فى العاصمة،

وذلك مع قضاء ستة أشهرٍ من كلِّ سنةٍ في لا بريد .

وبذلك يزول المانع من قبوله عضواً في الأكاديمية الفرنسية ، ويُبحثُ في الأمر وتُلتَمَسُ المخارج وتُبذَلُ جهودٌ نفعاً لمونتسكيو ، غير أنه يُزَعَمُ إخراجُ مونتسكيو طبعةً خاصة من « الرسائل الفارسية » مشتملةً على تغييرٍ وتبديلٍ وتحويل ، ولم يَعدْ هذا حَدَّ الخرافة ، ولم يَحُلْ هذا دون إنصات الوزير فلوري للمؤلف معتذراً عن نشره كتاباً من غير ذكرٍ لاسمه بسبب مَنْصِبِهِ القضايِّ الذي يَمْنَعُ من ذلك ، وَيُسَوِّى الأمر وتُذَلَّلُ الصَّعَاب بعد أخذ الوزير كفالةً ويُزَفَعُ الحَظْرُ وَيَدْخُلُ مونتسكيو الأكاديمية الفرنسية في ٢٤ من يناير سنة ١٧٢٨ .

ولم يَكَدْ مونتسكيو يُقْبَلُ في الأكاديمية الفرنسية حتى قام بسيachtته في أوربة مجتمعاً بالرجال ناظراً إلى الأمور باحثاً في الدساتير والنظم فطاف في النمسة وهنغارية ، ولم تُيسَّرْ له رحلةٌ إلى تركيا كما كان ناوياً ، ثم انطلق إلى إيطالية والبندقية حيث أقام نحو عام ، ثم توجه إلى إنكلترة بطريق بيموننت والرين ، وفي إنكلترة لبثَ ثمانية عشر شهراً فأعجب بأخلاق الإنكليز وسياستهم كما أُعْجِبَ بهما قولتير ، فبهَرَّتْه حريةُ الناس في الحديث عن مساوئ الحكومة مع بقاء هذه الحكومة ، وطاب له خُلُوءُ إنكلترة من معتقل كالباسْتِيل ، ولم يَفْتَهُ قَيْدُ تنازع أحزابها ورجالها كتابةً ، كما يَتَجَلَّى ذلك في « روح الشرائع » .

وقد أحسنت إنكلترة مثواه فاخْتِيرَ عضواً في الأكاديمية الملكية بلندن ، وقد سَحِرَ بما أبصر فيها وبما أوحى إليه من مَنَاحٍ عامة ، فعَدَّ النظام الإنكليزيّ مثلاً للحكومة الصالحة .

ويعود مونتسكيو إلى فرنسة ، يعود إلى لا بريد ، لا إلى باريس ، وفي

لا بُرِيدَ ما انفكَّ يُمْلِي وَيُنْقَحُ وَيُعَدِّلُ وَيُعِيدُ النَّظَرَ مُهِينًا كِتَابَهُ «روح الشرائع» العظيم، ولكنه رأى أن يُمَهِّدَ سبيل الانتقال من «الرسائل الفارسية» إلى «روح الشرائع»، وذلك بإخراج كتابٍ أَشَدَّ خَطَرًا من الأول وأَقْلَ قَدْرًا من الثاني، فأصدر في أمستردام، سنة ١٧٣٤، كتابَ «تأملات حَوْلَ أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم» خاليًا من اسمه مع أنه كان قد قَدَّمَ نسخةً عنه إلى الأكاديمية الفرنسية، وهذا الكتابُ التاريخيُّ الفلسفيُّ طريفٌ أسلوبًا وتفكيرًا مع صِغَرِ حجمٍ، ولم يُؤَلَّفْ في ذلك العصر ما يَعْدِلُهُ اتزانًا وإبداعًا في موضوعه، والواقعُ أنه مع «الرسائل الفارسية» إرهابٌ من المؤلفِ مُبَشِّرٌ بكتاب «روح الشرائع» إذا جاز لنا هذا التعبير، فعلى هذه الكتب الثلاثة تقوم شهرة مُونْتِسْكيُو. أَجَلْ، لم يتفق لكتاب «تأملات حَوْلَ أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم» ما اتفق لكتاب «الرسائل الفارسية» من ضوضاء، غير أنه جعل لمُونْتِسْكيُو شهرةً رجلِ الجِدِّ وأوجب تعليقَ أكبرِ أُمَلٍ على الكتاب العظيم «روح الشرائع» الذي كان تفكيرُهُ في إخراجه أمرًا معروفًا، وهذا ما أدَّى إلى تعيينه عضوًا في مجمع العلوم الملكي ببرلين سنة ١٧٤٦.

حَلَّتْ سنة ١٧٤٨، فُطِبِعَ كتاب «روح الشرائع» في جَنِيف، وكان عُنوانُهُ في الطبعة الأولى «روح الشرائع»، أو الصلةُ التي يجب أن تكون بين القوانين ونظام كلِّ حكومة والطبائع والإقليم والدِّيانة والتجارة إلخ.، فأضاف المؤلف إلى ذلك: «مباحث جديدة عن القوانين الرومانية حَوْلَ الموارِث وعن القوانين الفرنسية والقوانين الإقطاعية»، وكتابُ «روح الشرائع» مؤلَّفٌ من واحدٍ وثلاثين بابًا مُوزَّعًا بين ستة أجزاء، فيشتمل الجزء الأول على ثمانية أبواب يعالجُ

فيها أمرُ القوانين وأشكال الحكومة ، ويشتمل الجزء الثاني على خمسة أبواب تعالج فيها التدابير العسكرية مع أمور الجباية ، ويشتمل الجزء الثالث على ستة أبواب تعالج فيها الأوضاع والطبائع وتبائعهما لأحوال الأقاليم ، ويشتمل الجزء الرابع على أربعة أبواب تعالج فيها المسائل الاقتصادية ، ويشتمل الجزء الخامس على ثلاثة أبواب تعالج فيها أمور الأديان ، ويشتمل الجزء السادس ، وهو الأخير ، على خمسة أبواب تعالج فيها القوانين الرومانية والفرنسية والإقطاعية ، ويُعدُّ البابان الأخيران من هذا الجزء ذيلًا للكتاب ، فقد قال مونتسكيو عنهما : « يَشُوبُ كتابي نقصٌ ، على ما أعتقد ، إذا ما سكتُ عن حادثٍ وَقَعَ في العالم ذات مرةٍ ، ولن يَقَعَ على ما يحتمل ، إذا لم أتكلَّم عن تلك القوانين التي رُئِيَ ظهورها في أوربة من غير اتصالٍ بالقوانين التي عُرِفَتْ حتى ذلك الحين ، عن تلك القوانين التي أدَّت إلى ما لا يُحصى من الخير والشر . . . والتي أدَّت إلى النظام مع ميلٍ إلى الفوضى ، وإلى الفوضى مع ميلٍ إلى النظام والانسجام . . . ومنظرُ القوانين الإقطاعية جميلٌ ، وتَنْهَضُ بِلُوطَةٍ قديمة ، وترى العين أوراقها من بعيد ، وتَدُنُّ العينُ وتُبْصِرُ ساقها ، ولكنها لا تَرى جذورها مطلقاً ، فلا بُدَّ من شقِّ الأرض لرؤيتها » .

وقد يَضَعُ العالمُ كتاباً واحداً في حياته ، وقد يكتب ذات الكتاب عِدَّةَ مرات ، وهذا ما صنعه مونتسكيو في « روح الشرائع » الذي أخذ يُفَكِّرُ في موضوعه منذ شبابه فجمع موادَّه مع الزمن ، وقابل بينها وبين الحقيقة في أثناء رحلاته ، وهو لم ينقطع عن وضع هذا الأثر العظيم قاضياً وفيلسوفاً ، قال فيثان : « أَبْصِرَ « روح الشرائع » على مقاعد مدرسة الحقوق ببُورْدُو ورُسمَ في « الرسائل



الفارسية « ولَفَحَ ، في رِحَالَتِ مؤلِّفه ، وَعَيْنِ بِدَوَرِ « عظمة الرومان » ، على أننى أفترضُ انتفاعَ مونتسكيو كثيراً بسياحاته في وضع كتابه العظيم » ، والواقعُ أن مونتسكيو انتفع بالمصادر الشفوية انتفاعه بالمصادر المكتوبة .

وقد تَمَّ إعدادُ مونتسكيو لموادِّ « روح الشرائع » الغزيرة سنة ١٧٤٤ ، حين انزوى في لا بريد ليضع صيغته بلا انقطاع ، فلما كانت سنة ١٧٤٧ أمكنه أن يُفَكِّرَ في طبعه ، ويقول مُونْتَسْكِو في مقدمة « روح الشرائع » :

« وما أ كثرَ ما بدأتُ هذا الكتابَ وتركته ، وقد تركتُ للرياح ألفَ مرَّةٍ ما كنتُ أكتبُ من الأوراقِ ، وكنتُ أشعرُ بهبوطِ الأيدي الأبوية في كلِّ يومٍ ، وكنتُ أسيرُ وراءَ هدفٍ من غيرِ وَضْعٍ مشروعٍ ، وكنتُ لا أعْرِفُ القواعدَ ولا الشواذَّ ، وكنتُ لا أجِدُ الحقيقةَ إلَّا لأفْقِدَها ، ولكننى عندما اكتشفتُ مبادئَ أتانى كلُّ ما بحثتُ عنه ، فأبصرتُ في غضونِ عشرين عاماً بدءَ كتابي ونموّه وتقدُّمه وتماّمه » .

ومن ثمَّ ترى مقدار ما عانى مُونْتَسْكِو من تَلَمُّسٍ في الظلامِ ومن اضطرابٍ بالٍ وريبٍ حَمَلٍ ، ومن جمعِ قُصَاصاتٍ بعد انفصالٍ وَضْعاً لها ضِمْنِ نظامٍ وَوَفْقَ مِنْهاجٍ ، حتى انتهى كتابُ « روح الشرائع » إلى كماله .

وقد اختلفَ في أىِّ الموضوعاتِ أهمُّ من غيرها في الكتاب ، فرأى بعضهم مباحثَ فصل السلطات ورأى آخرون مباحثَ تأثير الأقاليم ورأى فريقٌ ثالثٌ أمورَ الأديان ورأى فريقٌ رابعٌ مسائلَ الاقتصاد ، فمع ما لكلٍّ من هذه الموضوعاتِ الأربعة من أهميةٍ خاصةٍ يَظْهَرُ أن هنالك شبهَ إجماعٍ على كون مباحث فصل السلطات الثلاث ، الاشتراعية والتنفيذية والقضائية ، أهمَّ ما في الكتاب ، لِمَا كان

لها من التأثير البعيد المدى .

يرى مونتسكيو أن من التجارب الأزلية كون الإنسان ذى السلطان يميل إلى إساءة استعمال سلطانه هذا حتى يقف عند حدّ ، فلا يقف السلطان غير السلطان ، وعن توازن السلطات الثلاث تنشأ حرية الأمة .

ولا مرأ في أن مقت الاستبداد من المشاعر التي كانت تلازم مونتسكيو ، وفي أن هذه المشاعر كانت شائعة بين أكبر عدد من أبناء وطنه نتيجة لردّ الفعل الذى عقب موت لويس الرابع عشر ، وفي أن هذا يحس منذ ظهور « الرسائل الفارسية » ، غير أن نصيب مونتسكيو في ردّ الفعل الشامل ذلك هو وضعه مذهباً سياسياً يجعل الاستبداد متعذراً ، وهذا المذهب هو فصل السلطات .

وبالحرية السياسية يتطلّب العقل في الدولة الحسنة التنظيم تحقيق مناحى العدل والإنسانية ، والعقل يدين الرّق وإن كان الإقليم يقتضيه في بعض البلاد كما يرى مونتسكيو ، وداعى الرّق عنده غير موجود في أوربة ، وفي البلاد الحارة أيضاً ، فيعتقد عدم تعذر العمل الحرّ مطلقاً ، والعقل يدين الحرب عنده ، فمما تودى إليه الملكيات المقاتلة الفاتحة هلاك شعوبها ، والحرب الدفاعية وحدّها هي الموافقة للعدل والصواب ، وحقّ الدفاع الشرعى خاص بالدول كما هو خاص بالأفراد ، والعقل يدين كلّ ظلم وقسوة عنده ، فهو يدينهما بالقوانين وبتطبيق القوانين .

ولا أحد ، كمونتسكيو ، شهِر في القرن الثامن عشر حرباً شعواء على قسوة الاشتراع والمرافعات الجنائية ، فحمل على شدة العقوبات وأثبت أن هذه الشدة تعدو غير مُرهبة في آخر الأمر ، وأكثر العقوبات تأثيراً عنده ما ناسب الجرائم .

وعند مُؤنَسِكِيُو أنه لا شيء أشدَّ ضرراً على الجمهور والدولة من الإفراط في جباية الأموال وسوء إدارتها ، فلا يحقُّ للحكومة ، مهما كان لونُها ، أن تطالب الأهلين بغير المبالغ التي تقتضيها مصالحُ الدولة ، ومن سرقة أموال الشعب وزيادة بُؤسه عنده كلُّ جُودٍ من الأمير على بطانته مساعدته لها على الانغماس في الترف ، وكلُّ ثروة يجمعها المليون من ضرائب إضافية يَتَمَكَّنون بها من اقتناص مال الشعب ، ولذا وَجَبَ على رجال الحكم ألاَّ يَمْعِنُوا في إرهاب الأهلين بالضرائب الثقيلة وأن يَحْرِصُوا على إشعار الشعب العامل بأنه يتمتع بشمرات عمله ، فلا يَبْلُغُ الشعب من البؤس واليأس درجةً يَعْدِلُ معها عن العمل .

ويذهب مُؤنَسِكِيُو إلى ضرورة اختلاف القوانين باختلاف الأقاليم والعروق والمعتقدات والمناحي والوسائل ، فمن قوله : « إن القانون على العموم هو الموجبُ البشريُّ ما سيطر على أمم الأرض طُرّاً ، ولا ينبغي للقوانين السياسية والمدنية في كلِّ أمة أن تكون غير الأحوال الخاصة التي يطبَّق عليها الموجبُ البشريُّ . . . » ويجب أن تكون تلك القوانين خاصةً بطبيعة البلد ، خاصةً بالإقليم البارد أو الحارَّ أو المعتدل ، وبطبيعة الأرض وموقعها واتساعها ، وبجنس حياة الأمم أو الزَّرَّاع أو الصائدين أو الرعاة ، ويجب أن تناسب درجة الحرية التي يُمكن أن يُبيحها النظام ، ودين الأهلين وعواطفهم وغنائم وعددهم وتجارَتهم وطبائعهم ومناهجهم . . . وهذا ما أحاول صنعه في هذا الكتاب ، فأبحثُ في جميع هذه الصَّلَات ، وهي التي يتألف من مجموعها ما يُسمَّى روح الشرائع .

ويُسَهِّب مؤنَسِكِيُو في بيان تأثير الإقليم فيذهب إلى أن البرد يساعد على تقدم الصناعة ونشوء الشجاعة وأن الحرَّ يُنمِّي الكسل ، ويعترض قولتير عليه بالعرب

الذين لم يأتوا من الشمال » ففتحوا من البلاد في ثمانين سنة ما هو أكثر مما ملكته الإمبراطورية الرومانية » .

وكانت فرنسا في عهدى لويس الرابع عشر ولويس الخامس عشر تشتمل على كنيسة مرهقة وملكية مطلقة ، فلم تدّر ما التسامح الدينى ولا الحرية السياسية ، ولكنها تضيق بهذا النظام ذرعاً ، فتسود في أوائل القرن السابع عشر ، بين الطبقات المثقفة على الخصوص ، روح معارضة الكنيسة والملكية ، ولكن من غير جهرٍ بمهاجمة الدين ، ولكن مع بثٍّ عدم الاكتراث له ، ولكن مع وجود ساخطين سياسيين يتذمرون من حكومة الملك ، فيظهر في النصف الأول من القرن الثامن عشر مونّيسكيو وفولتير ، وكلا الاثنى من رجال الطبقات العليا ، وكلاهما كان راضياً بالمجتمع الذى يعيش فيه ، فلا يرغّب في قلبه ، وإنما يطلب الإصلاح ، وكلاهما فُتنَ بالدستور الإنكليزى ، ولا سيما تسامح الإنكليز الدينى ، وكان الدينُ أظهر ما عُنى به فولتير وإن بحث في السياسة ، وكانت السياسة أظهر ما عُنى به مونّيسكيو وإن بحث في الدين ، وكلاهما ناهض عدم التسامح في جميع وجوهه ، كما ناهضا الاضطهاد والتفتيش والحروب الدينية ، وطالب فولتير بإلغاء امتيازات الإكليروس ، وطالب مونّيسكيو بأن تكفّ الكنيسة عن ظلم مخالفيها ومُنكريها ، وبأن يكون الإكليروس أقلّ ثراءً وأقلّ سلطاناً .

قال مونّيسكيو : « إذا رأت قوانين دولة معاناة أديان كثيرة وجب عليها أن تلزم هذه الأديان بالتسامح نحو بعضها بعضاً ، ومن المبادئ أن يصبح كل دين مزجورٍ زاجراً ، وذلك أنه إذا استطاع الخروج من دائرة الضغط مصادفةً لم يلبث أن يهاجم الدين الذى ضغطه عن طغيانٍ ، لا عن دينٍ .

« ومن المفيد، إذن، أن تَطْلُب القوانين من هذه الأديان المختلفة ألا يَكْدِّر بعضها صَفْوَةً بعضٍ فضلاً عن عدم تكدير صَفْوَةِ الدولة، ولا يُعَدُّ المواطن مطيعاً للقوانين مطلقاً باقتضاره على عدم تكدير كِيَانِ الدولة، بل يجب عليه، أيضاً، ألاَّ يَكْدِّر أحداً من المواطنين أيّاً كان » .

وَيَرَى مُونْتِسْكيُو أن العقل يَزْجُرُ المشاعر ويسيّطرها عليها دائماً، ولم يكن مونتنسكيو ثورياً قَطُّ، وهو لا يَنْفَكُ يوصي بالاعتدال وضبط النفس، وهو يُشِيرُ بإطاعة القوانين، وهو لا يَذْهَبُ إلى نَيْلِ العَدْلِ والتقدم بالقهر والعنف، وهو يُعَوِّلُ على الزمن والعمل الخفيّ وغير المحسوس وعلى العقل في إصلاح النُظُمِ السياسية والاجتماعية وزيادة حاصل العدالة في الأمة، وفي الفوز بالسعادة والرخاء، ولا ريب في أنه كثيرُ الحِسَابِ لضعف الناس وشهواتهم، ولكن من غير دُغْرِ وقنوط، ولم يَفْتَهُ أن الحرية، حتى في البلدان العريقة فيها، تُغَدِّي المصالح الخاصة بوسائل التغلب على العقل والعدل، فمن السهل تحريك شهوات الشعب وصرْفُهُ عن منافعه الحقيقية وسوقَهُ إلى تركها .

وكتابُ « روح الشرائع » هو سِفْرُ مُونْتِسْكيُو السياسي الرائع، ولم يؤلَّفْ في الغرب ما يفوقه، وهو « أعظم كتاب فرنسيّ في القرن الثامن عشر »، والكتابُ جامعٌ لفلسفة الاشتراع وحكمة التاريخ والفقه الدستوريّ، وكتابُ « روح الشرائع » سِفْرٌ تحليليٌّ أمكن تعديلُ بعض جزئياته، ولكنه ظلَّ قائماً في مجموعه، وهو في موضوعه أكثرُ الكتب تأثيراً في الأزمنة التي جاءت بعده، ولم يَظْهَرِ مثلُ واضعه كاتبٌ مثَّلَ في التاريخ السياسيّ دوراً مهماً، فقد استوحته دساتير فرنسا منذ ذَرَّ قَرْنُ الثورة الفرنسية، وكان له الأثرُ البالغ في

وضع دساتير العالم حتى يومنا هذا ، ومن الواضح انتحالُ الدساتير الأمريكية لمبادئه في فصل السلطات على الخصوص ، وكتابُ «روح الشرائع» هو الأثرُ الذي عُدَّ به مونتسكيو واضعَ علم السياسة وعلم الاجتماع في الغرب .

وقد أُلْعِنَا إلى وجوب البحث عن ضَمَان الحرية والسلامة في فصل السلطات ، وهذا هو المذهب المشهور الذي اكتشفه مونتسكيو ونشره ، وما فتئ الناس منذ القرن الثامنَ عشرَ يستلهمون هذا المبدأ في كلِّ مكانٍ يراد إقامة حكومة حُرَّة فيه ، سواءً أفي المجالس أم في الصُّحُف أم في عالمِ النشر أم فوق المنابر ، وأيُّ حزبٍ لا يدَّعو الأحزابَ الأخرى إلى احترام مبدأ فصل السلطات ؟

و «روحُ الشرائع» هو الكتاب الذي حرَّر به مونتسكيو مَعَشَرَ المشترعين من السير مع هوى الناس ومن مصادفات الأحوال ، وردَّهم إلى أساس الطبيعة البشرية ، فنال من الصيت البعيد منذ صدوره ما طُبِعَ معه عشرين مرةً في أقلَّ من عامين ، وتُرْجِمَ إلى جميع لغات أوربة ، و «روحُ الشرائع» هو ما قال عنه عدوُّ مونتسكيو الأزرقُ فُولْتير : «كان الجنس البشريُّ قد أضاع حَجَجَه ، فأعادها مونتسكيو إليه » ، وهو ما قال عنه إميل فَاغِيه : «روحُ الشرائع أكثرُ من كتاب ، هو أثرٌ نارٍ ينحى عظيمٌ ينزِل إلى الوقائع فيترك فيها أثراً عميقاً لزمانٍ طويلٍ جداً » .

والحقُّ أن «روح الشرائع» هو أثرُ روحٍ عالية ، والحقُّ أن «روح الشرائع» هو روحُ إنسانيةٍ يَدِين الظُّلْمَ والاعتداء ويُوصِي بالطف والعطف ، وهو يسير بقارئه إلى مَثَل الثورة الفرنسية الأعلى ، يسير بهم إلى خلاصة هذا المَثَل : الحرية والمساواة والإخاء .

وعلى ما يتصف به كتاب «روح الشرائع» من تعقيد في الأسلوب والتباسٍ في

العبارة فإنه الغامض الواضح الذى يُعَدُّ من أقوى ما احتوته اللغة الفرنسية من كُتُبِ النثر، فهو جامعٌ جمعاً عجيباً منسجماً بين الخيال والحقيقة والعقل والإحساس والجرأة والاعتدال، وعلى من يود أن يستوعب «روح الشرائع» ويستخرج منه كلَّ عبرة أن يَعْرِفَ كيف يقرأه، وقد جاء فيه: «لا ينبغي أن يُبلَّغ من استقصاء أحد الموضوعات دائماً ما لا يُترك معه شيء يَعْمَلُهُ القارئ، فالمهمُّ ألاَّ يَرُغَبَ في القراءة، بل في التفكير».

ويظهر أن ما فى الكتاب من غموض والتباس وما فى عبارته من تعقيدٍ ناشئ عن وضعه فى عهد ملكٍ عَضُوضٍ، فى زمنٍ كان الاعتقالُ والسجن والقتل جزءاً من يُبْدَى رأياً صريحاً يَهْدِفُ إلى تغيير النظام السياسى وتعديله، ورُبَّما كان هذا سرَّ قول مونتسكيو فى مقدمته: «إذا وُجِدَ، فيما اشتمل عليه هذا السِّقْر من أمورٍ لا تُحْصَى، ما قد يسيء خلافاً لما أُتَوَقَّع لم يكن فيه ما صدر عن سوء قصد...» وقديماً كان أفلاطون يَحْمَدُ الربَّ على أنه وُلِدَ فى زمن سقراط، وأجِدُنِي شاكرًا للربِّ ولادنى فى عهد الحكومة التى أعيش فيها ومشيتته أن أطيع مَنْ جعلنى أحبُّ... ولو كنتُ قادراً على تزويد جميع الناس بأسباب جديدة يُحِبُّون بها واجباتهم وأميرهم ووطنهم وقوانينهم ويشعرون بأنهم سعداء فى كلِّ بلدٍ وكلِّ حكومة وكلِّ مركز يكونون فيه لَعَدَدْتُنى أسعدَ الورى».

حقاً كان مونتسكيو مؤرخاً فيلسوفاً فقيهاً من الطراز الأول...

وكان مونتسكيو وطنياً صادقاً ضمنَّ المعنى السائد للقرن الثامن عشر، وذلك أنه كان رجلاً يتوخى النفع العام فى جميع أفعاله، كما أنه كان وطنياً ضمنَّ المعنى الذى ساد القرن التاسع عشر، وذلك أنه وَقَفَ نفسه على عَظْمَةِ وطنه ومجدِ قومه،

مع الاستعداد للدفاع عنه والموت في سبيله تجاه الأجنبي ، غير أن وطنية مُونْتِسْكيُو لا تنطوي على ازدراء الأجنبي ولا على تحدّيه ولا على مقته ، فهو يَحْمِلُ حُبًّا شاملاً للإنسانية مع طلب الخير للأمم التي تتألف منها والمطالبة بالرّفق بها ، ولا يعنى هذا أنه يُعرّض بلاده للهلاك عن حُبٍّ للإنسانية ، وإنما كان من الشجاعة ما يَضْحَى معه بمنفعةٍ خاصةٍ لبلاده في سبيل مصلحة النوع البشريّ العامة ، فهو ليس ممن يُوقِدُون العالمَ سَلْقًا لَبِيْضَةً على حسب التعبير العصريّ .

ولم يَسَلِّمْ مُونْتِسْكيُو من حَمَلَاتٍ كانت تُشَنُّها الكنيسة وغيرُ الكنيسة عليه بعد وضع « روح الشرائع » ، ويقضى السنين السبع التي بقيت له من عمره بعد نشر « روح الشرائع » في الرّدِّ على هذه الحَمَلَاتِ في كتاب « الدفاع عن روح الشرائع » على الخصوص .

وفي لا بريدَ ، لافي باريس ، أكثر ما تمتع مُونْتِسْكيُو بما تمَّ له من نجاحٍ وبعْدَ صِيَةٍ بَعْدَ نُشْرِ « روح الشرائع » ، فمُونْتِسْكيُو عاد لا يَأْبَهُ حياة المجتمع الراقى بباريس كما في شبابه .

ولم يَعِشْ مُونْتِسْكيُو طويلاً بعد كتابه العظيم ، ففي سنة ١٧٥٤ زار باريس للخلاص من إجارة منزله فيها ، ولكنه لم يَلْبَثْ أن مَرِضَ في باريس ، ولم يُمَهِّلْهُ المرض ، فمات في ١٠ من فبراير<sup>(١)</sup> سنة ١٧٥٥ ابنًا للسادسة والستين ودُفِنَ في كنيسة سان سُولِيس بباريس .

واسْمَعْ بعض ما قاله مُوَبِرْتويس مؤبناً مُونْتِسْكيُو ، في ٥ من يونيو<sup>(٢)</sup> سنة ١٧٥٥ ، في المجلس العامّ لمجمع العلوم الملكيِّ ببرلين :

(١) شباط - (٢) حزيران .



« كان مُونْتَسِكِيُو يميل إلى الرفق والإنسانية دائماً فَيَخْشَى من التحولات مالا يستطيع أعظم العاقرة أن يُبْصِرُوا نتائجَها في كلِّ حين ، وكان يطبّق على كلِّ شيء هذه الروح المعتدلة التي يَرَى بها الأمور من غرفته ويحفظها بين ضوضاء العالم وفي حُمَيَّا الأحاديث ، وكنتَ تَجِدُ الرجلَ عينَه مع جميع الأوضاع ، وهناك كان يَظْهَرُ أكثرَ روعةً مما في آثاره ، كان يَظْهَرُ بسيطاً عميقاً جليلاً فيَقْتَنُ وَيُثَقِّفُ ولا يُسَيِّءُ مطلقاً ، وكان لى شرفُ العيش ، مثله ، في ذات المجتمعات ، فأبصرتُ مع مشاطرةٍ ، عدمَ الصبر الذي كان يُسْتَمَعُ به إليه دائماً ، والسرور الذي كان يَبْدُو عند مشاهدة وصوله .

« وكان وقارُه العُرُ مع الحَيَاءِ يشابه حديثه ، وكان معتدلَ القمة ، وهو على ما كان من ذهاب إحدى عينيه تقريباً وشِدَّةِ ضعف الأخرى لم يلاحظْ ذلك عليه قطُّ ، فكانت سِيَاهُ جامعةً بين السَّماح والسُّمُو .

« وكان قليلَ العناية بَشِيَاه ، وكان يتهاون بكلِّ شيء خلا النظافة ، وكان لا يَلْبَسُ سوى النسائج البسيطة غيرَ مضيّفٍ إليها ذهباً ولا فِضةً ، وكانت عينُ البساطة تلاحظُ على مائدته وفي بقية تديره المنزل ، وهو على الرغم من النفقة التي اقتضتها رِحالاته ومعاشرته للخواصّ وضعفُ نظره وطبعُ كتبه لم يقطع شيئاً من تَرائيه المتوسط الذي انتقل إليه من آبائه غيرَ مكترثٍ لزيادته مع جميع الفُرص التي اتفقت له في بلدٍ وعصرٍ تُفْتَحُ فيهما أبواب الثراء لأقلِّ الأهلِيات .

وهنا نذكر أن بعضَ موضوعات الكتاب مسبوقٌ وبعضُها غيرُ مسبوق ، غيرَ أن الكتاب في مجموعه تامُّ الجِدَّةِ كاملُ الإبداع حتى في منهاجِ المسبوقِ منه ، ولا تقابل هنا بين المؤرخ الفيلسوف الفقيه العربيِّ ابنِ خلدون ومونْتَسِكِيُو لَنرى

أيُّهما أكثرُ إبداعاً من الآخر وأحقُّ منه في لقب واضع علم السياسة والاجتماع ،  
 فلكلٍّ منهما نواحٍ أبدعَ فيها أكثر من الآخر ، وكلُّ منهما عالج موضوعاتٍ لم  
 يتناولها الآخر ، وكلُّ منهما أفاض في موضوعاتٍ أكثر مما أفاض الآخر ، وهما  
 كَفَرَتْنِي رِهَانٍ كما يَبْدُونَ أولَ وهلةٍ ، وليس من الرأى أن يُقَطَّع في كون  
 ابن خلدون عَلاماً مُؤنَّسِكِيو عبقريةً ، ولو في بعض الموضوعات ، لأن ابن خلدون  
 أقدمُ عصرًا من مُؤنَّسِكِيو ، ولأن ابن خلدون سَبَق مُؤنَّسِكِيو في معالجته أموراً  
 بحث فيها هذا الأخيرُ وانتهى إلى نتائجٍ مماثلةٍ لِمَا انتهى إليه ابن خلدون ، فالقِدَمُ  
 ليس أمراً مهمًّا في التفضيل ما دام ابن خلدون قد ظهر في زمنٍ عُرِفَتْ فيه أسرار  
 حضارة العرب وجميعُ وجوهها فكان هذا من أعظم العوامل في تَجَلَّى عبقرية  
 ابن خلدون ، وما دام مُؤنَّسِكِيو قد ظَهَرَ بعد اكتشاف أمريكة وظهور كثير من  
 النُظُم الحكومية والمبادئ الإدارية والمالية والاقتصادية وما انطوى عليه هذا من  
 مساوئ ، وما دام مؤنَّسِكِيو ظهر في زمن بلغت الحضارة الأوربية فيه درجةً رفيعةً  
 بعد دَوْر النهضة ، فكان هذا من أعظم العوامل في تَجَلَّى عبقرية مُؤنَّسِكِيو ، وإنما  
 يقضى الإنصاف بأن يُبَحِّثَ في كون مُؤنَّسِكِيو قد اطلع على مقدمة ابن خلدون  
 أو عَرَفَ أمرها ممن اطلعوا عليها فاستوحاها في وضع مطالبه ، كما أن الإنصاف  
 يقضى بالبحث في مجموع المسائل التي عالجها كلُّ منهما ومقدار ما أبدعَ فيها ثم المقارنة  
 بين ذلك حتى يُمكن القولُ بأن أحدهما أعلى من الآخر عبقريةً في موضوعاتٍ  
 معينةٍ أو على العموم .

وإني بعد إبداء هذه الملاحظة أذكر أن كتاب «روح الشرائع» الجليل وُضِعَ  
 منذ أكثر من قرنين ، وأنه طرأ على اللغة الفرنسية ، في هذه المدة الطويلة ، بعضُ

التحويل والتغيير فى الألفاظ والتراكيب والاصطلاحات ، فبذلنا جهوداً مضنية لتذليل هذه الصعوبات وجعل الترجمة حرفيةً واضحةً جُهدَ المستطيع مع ما ينطوى عليه الأصل من غُمُوض ناشئ عن وضعه فى عصر الاستبداد بفرنسة كما ذكرتُ ، وذلك فضلاً عن كون الغموض يلزم كتبَ الفقه والقانون والفلسفة والاجتماع على العموم ، فإذا كان التوفيق قد أصابنى فى ترجمة هذا الكتاب الخالد الذى هو صنو « مقدمة ابن خلدون » ترجمةً صحيحة ، وذلك من الطبعة المطابقة للتي مات مونتسكيو مُعوّلاً عليها<sup>(١)</sup> ، وكان للأمة العربية نفعٌ به ، فإننى أكون قد نلتُ ما أتمنى .

عادل زعيتر

( نابلس )

---

( ١ ) مكتبة لابلِياد (La Pléiade) ، عَرَضَ وإشراف روجة كايَّوَا (Roger Caillois) .



( ٢ )

الترجمة



## مَقْدَمَةُ الْمُؤَلِّفِ

إذا وُجِدَ ، فيما اشتمل عليه هذا السِّفر من أمور لا تُحصى ، ما قد يُسبىء خلافاً لما أتوقع لم يكن فيه ما صدر عن سوء قصد ، فلم أفرط على نفس عَدُولٍ قطُّ ، وقديماً كان أفلاطون يَحْمَدُ الربَّ على أنه وُلِدَ في زمن سُقراط ، وأجِدُنِي شاكراً للربِّ ولادتي في عهد الحكومة التي أعيش فيها ، ومشيتته أن أطيع مَنْ جعلني أُحِبَّ .

وأطلب لطفاً أخشى ألا أجاب إليه ، وذلك ألا يُقدَّرُ جُهدُ عشرين عاماً بمطالعة ساعةٍ فيَرْضَى عن الكتاب بأسره أو يُشكرَ كلَّه ، لا بضعُ جُملٍ منه ، وإذا ما أريد البحث عن مقصد المؤلف لم يُمكن كشف ذلك في غير سياق الكتاب . والناسُ هم أول من بحثُ عنهم فاعتقدتُ فيما لا حدَّ له من تنوع القوانين واختلاف الطبائع أنهم لم يكونوا مُسيَّرين بأهوائهم فقط .

وقد وضعتُ مبادئ ، وأبصرتُ خضوعَ الأحوال الخاصة لها كما لو كان ذلك من تلقاء نفسها ، وأن توارىخ جميع الأمم ليست غير نتائج لها ، وأن كلَّ قانون خاص مرتبطٌ في قانون آخر أو تابعٌ لقانون آخر أعمَّ منه .

ولمادُعيتُ إلى القرون القديمة ثانية حاولتُ أن آخذ بروحها لكيلا أعدَّ متشابهاً ما هو مختلفٌ من الأحوال في الحقيقة ، ولثلاثي اختلافٌ ما يُلوح تشابهه منها .

ولم أستنبط مبادئ من مُبتسراتي\* ، بل استنبطتها من طبيعة الأمور .

ولا يَتَضَح كثير من الحقائق هنا إلا بعد أن تُرَى السلسلة التي تَرِبُطها بحقائق أخرى ، وكلما أُنعمَ النظرُ في التفاصيل شُعِرَ بصحة المبادئ ، ولم آتِ بجميع هذه التفاصيل مع ذلك ، فمن ذا الذى يستطيع قول كلِّ شىء من غير مَلَلٍ طويل ؟  
ولن تَجِدَ هنا تلك الخطوط البارزة التى تتصف بها المؤلفات الحديثة كما يظهر ، فالبورازُ تزول عند النظر إلى الأمور بشىء من اتساع المدى ، وهى لا تُولدُ فى الغالب إلا لأن النفس تتناول ناحيةً وتُعَرِّض عن غيرها .

ولا أكتبُ ، مطلقاً ، لأبَكَّت ما هو مستقرُّ بأى بلد كان ، وستجدُ كلُّ أمةٍ عللَ قواعدها هنا ، ومن الطبيعى أن تُستنبط من ذلك هذه النتيجة القائلة إن اقتراح كلِّ تحويلٍ أمرٌ خاصٌّ بمن فُطِرُوا قادرين على اكتناه نظام الدولة كله بخطرةٍ عبقرية .

ولا تُنَوِّر الأمة من غير اكتراثٍ ، فقد بدأت مبتسراتُ الحكم تكون مبتسراتِ الأمة ، ولا ارتيابَ فى زمنِ جاهليةٍ ولو أتى أكبرُ المنكرات ، ويُزَجَّف فى زمنِ النور ، أيضاً ، عندما يُصنَعُ أعظمُ الخيرات ، وذلك أنه يُشعَرُ بالمساوى القديمة فيُرى إصلاحُها ، ولكن مساوى الإصلاح نفسه تُرى أيضاً ، فيُترك الشرُّ إذا خيف ما هو أسوأ منه ، ويُترك الخير إذا ما شكَّ فى الأصلاح ، ولا يُنظر إلى الأجزاء إلا للحكم فى المجموع ، ويُبحثُ فى جميع العلل لتُبَصَّر جميع النتائج .

ولو كنت قادراً على تزويد جميع الناس بأسباب جديدة يُحِبُّون بها واجباتهم وأميرهم ووطنهم وقوانينهم ويشعرون بأنهم سعداء فى كلِّ بلدٍ وكلِّ حكومة وكلِّ مركزٍ يكونون فيه لعدَدُ ثنى أسعدَ الورى .

ولو كنت قادراً على جعل القادة يزدون معارفهم فيما يجب أن يأملوا به ، وعلى



جعل من يُطيعون يَجِدُونَ لَذَّةً جديدةً في الطاعة ، لَعَدَدْتُنى أَسْعَدَ الْوَرَى .  
ولو كنت قادراً على صُنْعِ ما يُشَقُّ به الناس من مَبْتَسِرَاتِهِمْ لَعَدَدْتُ نَفْسِي  
أَسْعَدَ الْأَنَامَ ، وبالمبْتَسِرَاتِ ، هنا ، أَدْعُو ما يُوْدِي إلى خفاء الشيء بذاته ، لا الذى  
يُوْدِي إلى جهل بعض الأمور .

وبمحاولة تثقيف الناس تُمكنُ مزاولَةُ هذه الفضيلة العامة المشتغلة على حبِّ  
الجميع ، والإنسانُ ، أى هذا الوجودُ المَرِنِ ، إذ يُخَضِّعُ لأفكار الآخرين وانطباعاتهم  
في المجتمع ، يكون قادراً ، أيضاً ، على معرفة طبيعته الخاصة إذا ما دُلَّ عليها ، وهو  
يَفْقِدُ حتى الشعورَ بها إذا ما أُخْفِيَتْ عنه .

وما أَكْثَرَ ما بدأتُ هذا الكتابَ وتركته ، وقد تركتُ للرياح <sup>(١)</sup> ألفَ مرةٍ  
ما كنتُ أَكْتُبُ من الأوراقِ ، وكنتُ أَشْعُرُ بهبوطِ الأيدي الأَبويةِ <sup>(٢)</sup> في كلِّ  
يومٍ ، وكنتُ أَسِيرُ وراءَ هدفٍ من غيرِ وضعٍ مشروعٍ ، وكنتُ لا أَعْرِفُ القواعدَ  
ولا الشواذَّ ، وكنتُ لا أَجِدُ الحقيقةَ إلا لأَفْقِدُها ، ولسكنتُ عندما اكتشفتُ  
مبادئَ أَتَانِي كلُّ ما بَحِثْتُ عنه ، فأبصرتُ في غضونِ عشرين عاماً بدءَ كتابي ونموّه  
وتقدّمه وتماّمه .

وإذا كان النجاحُ حليفَ هذا السَّفرِ وجدُّتُنِي مَدِينًا به كثيراً لجلال موضوعي ،  
ومع ذلك لا أَعْتَقِدُ أن العبقرية أعوزتُنِي تماماً ، ولما أبصرتُ كثيراً من عظماء الرجال  
في فرنسا وإنكلترا وألمانيا قد كتبوا قبلي قضيتُ العجب ، غير أننى لم أَقْنَطُ قطُّ ،  
فقلتُ مع كُورَيجٍ : « وَأَنَا مَصُورٌ أَيْضًا <sup>(٣)</sup> » .

## تنبية من المؤلف

يتطلب الوقوف على الأبواب الأربعة الأولى من هذا السِّفر أن يلاحظ أن ما أدعوه « فضيلة » في الجمهورية هو حبُّ الوطن ، أى حُبُّ المساواة ، وليس هذا فضيلةً خلقيةً ، ولا فضيلةً نصرانيةً ، مطلقاً ، بل فضيلةً سياسيةً ، وهذا هو النابض\* الذى يُحرِّك الحكومة الجمهورية ، كما أن « الشرف » هو النابض الذى يُحرِّك الحكومة الملكية ، ولذا سميت حبُّ الوطن والمساواة بالفضيلة السياسية ، وكانت لدى أفكارٍ جديدةً ، فوجب أن أُجدَّ كلماتٍ جديدةً ، أو أن أُجعل للكلمات القديمة معانى جديدةً ، وذهب من لم يدرك هذا إلى أننى قلتُ أموراً مخالفةً للصواب مُنكِّدةً فى جميع بلاد العالم ، وذلك لأن الأخلاق هى ما يُراد فى جميع بلاد العالم .

ثم يجب أن يُنبَّه إلى وجود فرق كبير بين أن يُقال إن بعض الخِصال أو تحوُّل النَّفس أو الفضيلة ليس النابض الذى يُحرِّك الحكومة وأن يُقال بعدم وجود ذلك فى الحكومة مطلقاً ، وإذا قلتُ إن هذا الدُّولاب أو هذه العَجِيْلَة المُسَنَّنة ، ليس النابض الذى يُحرِّك هذه الساعة فهل يُسْتَنْبَط من هذا خُلُوُّ الساعة من ذلك ؟

---

\* كان عنوان الطبعة الأولى لهذا الكتاب : « روح الشرائع ، أو الصلة التى يجب أن تكون بين القوانين ونظام كل حكومة والطبائع والإقليم والديانة والتجارة إلخ . » فأضاف المؤلف إلى ذلك : « مباحث جديدة عن القوانين الرومانية حول الموارث وعن القوانين الفرنسية والقوانين الإقطاعية » .

\*\* النابض (Ressort) : هو آلة الساعة التى تحرك دواليبها وتعرف بالزنبرك .

يَبْعُدُ نَفْيُ الْفَضَائِلِ الْخَلْقِيَةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ عَنِ الْحُكُومَةِ الْمَلَكِيَّةِ بَعْدَ نَفْيِ وُجُودِ الْفَضِيلَةِ السِّيَاسِيَّةِ عَنْهَا ، وَانْخِلَاصُ هِيَ أَنَّ الشَّرْفَ مَوْجُودٌ فِي الْجُمْهُورِيَّةِ وَإِنْ كَانَتْ الْفَضِيلَةُ السِّيَاسِيَّةُ نَابِضَةً ، وَأَنَّ الْفَضِيلَةَ السِّيَاسِيَّةَ مَوْجُودَةً فِي الْمَلَكِيَّةِ وَإِنْ كَانَ الشَّرْفُ نَابِضًا .

ثم إن رجل الخير الذي تكلمتُ عنه في الفصل الخامس من الباب الثالث ليس رجلَ الخير النصرانيّ ، بل رجلُ الخير السِّيَاسيّ المتصف بالفضيلة السِّيَاسِيَّة التي حدثتُ عنها ، وهذا هو الرجل الذي يحبُّ قوانين بلده والذي يسير عن حُبِّ لقوانين بلده ، وقد كشفتُ النُّقَابَ عَنْ جَمِيعِ هَذِهِ الْأُمُورِ فِي هَذِهِ الطَّبْعَةِ مِمَّا فِي تَحْدِيدِ الْأَفْكَارِ ، وَاضْعًا كَلِمَةَ « الْفَضِيلَةُ السِّيَاسِيَّةُ » فِي مُعْظَمِ الْمَحَالِّ الَّتِي اسْتَعْمَلْتُ فِيهَا كَلِمَةَ « الْفَضِيلَةُ » .



## الجزء الأول



## البَابُ الْأَوَّلُ

### القوانينُ على العموم

### الفَصْلُ الْأَوَّلُ

#### صلةُ القوانينِ بمختلفِ الموجوداتِ

القوانينُ ، في أوسع معناها ، هي العلاقات الضرورية المشتقة من طبيعة الأشياء ، ولجميع الموجودات قوانينها من هذه الناحية ، فلألوهية<sup>(١)</sup> قوانينها وللعالم المادى قوانينه ، وللإنسان القوانين ، وللحيوانات قوانينها ، وللإنسان قوانينه .

ومن قال « إن قَدَرًا أَعْمَى أوجد جميع العلوات التي نُبَصِّرُها في العالم » يكون قد قال مُحَلًّا عَظِيمًا ، فأى مُحَلٍّ أَعْظَمُ من قَدَرٍ أَعْمَى أحدثَ موجوداتٍ مُدْرِكَةٍ ؟

إِذَنْ ، يُوجَدُ عقلٌ أَوْلى ، والقوانينُ هي الصَّلَاتُ بين هذا العقلِ ومختلفِ الموجوداتِ ، وصلاتُ هذه الموجوداتِ المختلفةِ فيما بينها .

ولله صلةٌ بالكونِ خالقًا وحافظًا ، والقوانينُ التي خَلَقَ بمقتضاها هي القوانينُ

---

( ١ ) قال بلوتارك إن القانون هو سلطان كل فان ودائم ، في الرسالة : « يجب أن يكون الأمير عالمًا » .

التي يحفظ بموجبها ، والله يعمل وفق هذه القواعد لأنه يعلمها ، وهو يعلمها لأنه صنعها ، وهو صنعها لعلاقتها بحكمته وقدرته .

وبما أننا نرى دوام بقاء العالم الموجد بحركة المادة والخالى من الإدراك وجب أن تكون لحركاته قوانين ثابتة ، وإذا ما أمكن تصوّر عالم غير هذا وجب أن تكون له قواعد ثابتة ، وإلا تلاشى .

وهكذا يفترض التكوين ، الذي يلوح أنه عمل مرادى ، قواعد ثابتة ثابت قدر الملاحظة ، ومن المحال أن يقال إن الخالق يمكنه أن يدبّر العالم بغير هذه القواعد مادام العالم لا يدوم بغيرها .

وهذه القواعد هي علاقة دائمة الاستقرار ، وجميع الحركات ، بين جرم متحرك وجرم آخر متحرك ، تتلقى وتزيد وتنقص وتزول وفق علائق الجرم والسرعة ، وكل فرقٍ اطّراد ، وكل تحولٍ ثبات .

وقد يكون للموجودات الخاصة المدرّكة قوانين وضعتها ، ولكن لها ، أيضاً ، قوانين لم تضعها ، وقد كانت الموجودات المدرّكة ممكنة قبل أن تكون ، وقد كان لها ، إذن ، علائق ممكنة ، ومن ثمّ كانت لها قوانين ممكنة ، وقد كانت توجد علائق عدلٍ ممكنة قبل وجود قوانين موضوعية ، فالقول بعدم وجود عدلٍ أو جورٍ غير ما تأمر به القوانين الوضعية أو تنهى عنه هو قولٌ بعدم تساوى جميع أنصاف قطر الدائرة قبل رسمها .

ولذا يجب الاعتراف بوجود علائقٍ إنصافٍ أقدم من القانون الوضعي الذي شرعها ، وذلك ، مثلاً ، أن من العدل أن يخضع لقوانين مجتمعات الناس



عند وجودها ، وأنه إذا ما وُجِدَت موجوداتٌ مُدْرِكَةٌ تَلَقَّتْ خيراً من موجود آخرَ وجب عليها أن تشكرَ له ذلك ، وأنه إذا ما خَلَقَ موجودٌ مُدْرِكٌ موجوداً مُدْرِكاً وجب على المخلوق أن يقيم على ما كان من خضوعه منذ أصله ، وأن الموجودَ المُدْرِكُ إذا ما اعتدى على موجودٍ مدركٍ فإنه يستحقُّ أن ينالَ مثلَ ما صنع من شرٍّ ، وهَلُمَّ جَرّاً .

ولكن يجب أن يُحَسِّنَ تديرُ العالمَ المدركِ كتدبيرِ العالمِ الطبيعيِّ ، وذلك لأن العالمَ المدركِ ، وإن كانت له قوانينُهُ الثابتةُ بطبيعتها ، لا يَتَّبِعُها باستمرارٍ كما يَتَّبِعُ العالمُ الطبيعيُّ قوانينه ، وذلك لأن الموجوداتِ المدركةِ الخاصةَ محدودةُ العقلِ بطبيعتها ، ومن ثَمَّ تراها عُرضَةً للخطأ ، ثم إن من طبيعتها أن تسير بنفسها ، وهي لا تداوم ، إذن ، على اتباع قوانينها الفطرية ، حتى إنها لا تَلْزَمُ دائماً ما تَتَّخِذُ من قوانين .

ولا يُعْرِفُ هل تُسَيِّرُ الحيوانات بقوانين الحركة العامة أو بحركة خاصة ، ومهما يكن من أمرٍ فإنها لم تكن مع الرَّبِّ على صلةٍ أوثقٍ مما عليه بقيةُ العالمِ المادى ، ولا ينفعها الشعور فى غير ما بينها من علاقةٍ أوفى علاقتها مع موجوداتٍ خاصة أخرى أو مع نفسها .

وهى تحافظ على كيانها الخاص وعلى جنسها بِمِثْلِ إلى اللذة ، ولها قوانينٌ طبيعيةٌ لاتحادها بالشعور ، وليس لها قوانينٌ وضعيَّةٌ مطلقاً لعدم اتحادها بالمعرفة مطلقاً ، ومع ذلك فإنها لا تَتَّبِعُ قوانينها اتباعاً لا يتغير ، وأحسنُ منها اتباعاً لذلك النباتاتُ التى لا نلاحظ فيها معرفةً ولا شعوراً .

وليس لدى الحيوانات ما عندنا من المتعِّ العليا ، وعندها ما ليس لدينا ،

فليس لديها آمالنا أبداً ، ولكن ليس عندها مخاوفنا أبداً ، وهى تعاني الموت مثلنا ، ولكن من غير أن تعرفه ، حتى إن أكثرها يحفظ نفسه أحسن مما تحفظ ، فهى لا تُسئ استعمال شهواتها بمقدار ما تُسئ .

والإنسان ، موجوداً طبيعياً ، مُسَيَّرٌ بقوانين ثابتة كالأجرام الأخرى ، والإنسان ، موجوداً مدركاً ، يَنْقُضُ بلا انقطاع ما شرع الله من القوانين ، وهو يغيّر القوانين التى يضعها بنفسه ، وعلى الإنسان أن يدبر نفسه ، ومع ذلك فهو كائنٌ محدود الإدراك ، فهو عرضةٌ للجهل والخطأ لجميع الأفهام القاصرة ، وما لديه من معارف ضعيفة يفقده أيضاً ، أى يكون موضعاً لألفٍ من الأهواء مثل مخلوقٍ حسّاس ، وأمكن موجوداً كهذا أن ينسى خالقه فى كل حين ، فدعاه الله إليه بقوانين الدين ، وأمكن موجوداً كهذا أن يغفل عن نفسه فى كل حين ، فأيقظه الفلاسفة بقوانين الأخلاق ، وأمكن الإنسان ، المفطور على العيش فى المجتمع ، أن ينسى الآخرين فيه ، فردّه المشترعون إلى واجباته بالقوانين السياسية والمدنية .

## الفصل الثانى

### قوانين الطبيعة

قوانين الطبيعة هى قبل جميع هذه القوانين ، وهى تدعى بهذا الاسم لاشتقاقها من نظام وجودنا ، ويجب لمعرفتها جيداً أن يُنظر إلى إنسانٍ قبل قيام المجتمعات ، فتكون قوانين الطبيعة ما يتلقاه فى مثل هذه الحال .

وهذا القانون ، الذى يَطْبَعُ فينا فكرةَ خالقٍ فينتهى بنا إليه ، هو أولُ القوانين الطبيعيةِ أهميةً ، لا ترتيباً ، وأجدرُ بالإنسان فى الحال الطبيعية أن يكون ذا قدرةٍ على المعرفة من أن يكون ذا معارف ، ومن الواضح ألا تكون أفكاره الأولى نظريةً ، فهو يفكر فى حفظ كيانه قبل أن يَبْحَثَ عن أصل وجوده ، وإنسانٌ مثلُ هذا لا يشعرُ بغير ضعفه فى البداءة ، ويكون بالغَ الوَجَلِ ، ومن يرغب فى زيادة الاختبار يَجِدُ ضالَّته فى غابات الوحوش من الناس<sup>(١)</sup> حيث كلُّ شئٍ يخيفهم وكلُّ أمرٍ يشرِّدهم .

وفى هذه الحال يُشْعِرُ كلُّ بَّأنه مرؤوس ، ويكاد كلُّ يَشْعُرُ بأنه متساوٍ ، ولا يحاول الاقتتالُ إذَنْ ، وتكون السَّلمُ أولَ قانون طبيعى .  
وليس من المعقول أمرُ الرغبة التى هى أولُ ما ينتحله هُوْبُزُ للناس فى قَهْرٍ بعضهم بعضاً ، ففكرةُ السلطان والتغلب هى من التركيب ومن الارتباط فى أفكارٍ كثيرةٍ أخرى ما لا تكون معه أولَ ما عند الإنسان .

ويسأل هُوْبُزُ : « إذا كان الناس فى غير حال حربٍ طبعاً فلماذا يسىرون مسلَّحين دائماً ؟ ولمَ يكون لديهم من المفاتيح ما يُفْلِقُون به منازلهم ؟ » ، ولكن لا يُشْعِرُ بأنه يُعْزَى إلى الناس قبل تأسيس المجتمعات ما لا يمكن أن يَحْدُثَ لهم إلا بعد هذا التأسيس الذى يجعلهم يَحِدُون فيه من العوامل ما يتقاتلون معه وما يدافعون به عن أنفسهم .

ويَجْمَعُ الإنسان بين حسِّ ضعفه وحسِّ احتياجاته ، وهكذا يوحى إليه قانونٌ طبيعىٌ آخرُ بطلب القوت .

( ١ ) ودليل ذلك حال الهمجى الذى وجد فى غاب هانوفر وشوهد بإنكلترة ، فى عهد جورج الأول .

وقد قلتُ إن الخوفَ يَحْمِلُ الناسَ على احتراز بعضهم من بعض ، ولكن علاماتِ الخوفِ المتبادلِ لا تَلَبِّثُ أن تُلْزِمَهُمْ بأن يتدَانَوْا ، ثم إنهم يُحْمَلُونَ على ذلك بمثل ما يَشْعُرُ به حيوانٌ من لذة الاقتراب من حيوانٍ آخر من نوعه ، ثم إن ما يُوحِي به كلٌّ من الجنسين إلى الآخر من فُتُونٍ بسبب اختلافهما يزيد هذه اللذة ، وما يقوم به كلٌّ منهما نحو الآخر من تَذَلُّلٍ طَبِيعِيٍّ ، دائماً ، يَكُونُ قانوناً ثالثاً .

وينتهى الناس إلى نَيْلِ معارفٍ أيضاً فضلاً عن الشعور الذى كان لهم فى البداية ، وهكذا تكون لديهم رابطةٌ ثانية لا توجد عند الحيوانات الأخرى ، ويكون عندهم باعثٌ جديد للاتحاد إذَنْ ، وتكون الرغبة فى العيش فى مجتمعٍ قانوناً طبيعياً ثالثاً .

### الفصل الثالث

#### القوانين الوضعية

عند ما يصبح الناس فى مجتمعٍ يَفْقِدُونَ حَسَّ ضعفهم ، وتزول المساواة التى كانت بينهم ، وتبدأ حال الحرب .

ويأخذ كلُّ مجتمعٍ خاصٍ فى الشعور بقوّته ، ويوجب هذا حال احتراب الأمم ، ويأخذ الأفراد فى كلِّ مجتمعٍ فى الشعور بقوتهم ، فيحاولون تحويل فوائد هذا المجتمع الرئيسة نفعاً لأنفسهم ، وهذا ما يحدث حال حربٍ بينهم .

ونوعاً حال الحرب هذان يوجبان وضعَ قوانينٍ بين الناس ، والناسُ إذْ هم

سكانُ سَيَّارةٍ عظيمةٍ جدًّا ، حيث توجد شعوبٌ مختلفةٌ بحكم الضرورة ، تكون لهم قوانينٌ سائدةٌ لصلته هذه الشعوب فيما بينها ، وهذه هي حقوق الأمم ، والناسُ إذ هم عايشون في مجتمعٍ يجب حفظه تكون لهم قوانينٌ سائدةٌ لصلته الحكام بالرعية ، وهذه هي الحقوق السياسية ، ويكون للناس ، أيضاً ، من القوانين ما يسود صلةً جميع الأهلين فيما بينهم ، وهذه هي الحقوق المدنية .

ومن الطبيعي أن تقوم حقوق الأمم على هذا المبدأ ، وهو : يجب على مختلف الأمم أن تأتي أعظم خيرٍ في السلم وأقل شرٍّ في الحرب ما أمكن ، وذلك من غير إضرارٍ بمصالحها الحقيقية .

والنصرُ غايةُ الحرب ، والفتحُ غايةُ النصر ، والحفظُ غايةُ الفتح ، فمن هذا المبدأ ومن المبدأ السابق يجب أن تُشتقَّ جميعُ القوانين التي تؤلف منها حقوق الأمم . ولدى جميع الأمم حقوقٌ للأمم ، حتى إنك تجدُ للإيروكوا\* ، الذين يأكلون أسراهم ، مثل هذه الحقوق ، فهم يُرسِلون ، ويستقبلون ، سفراء ، وهم يعرفون حقوقَ الحرب والسلم ، والسوء في عدم قيام حقوق الأمم هذه على المبادئ الصحيحة .

وتجدُ ، فضلاً عن حقوق الأمم التي تُعنى بجميع المجتمعات ، حقوقاً سياسية لكلٍّ من هذه المجتمعات ، وما كان البقاء ليُكتبَ لمجتمع بلا حكومة ومن الصواب البالغ قولُ غَرَافِينَا : « إنه يتألف من اجتماع جميع السلطات الخاصة ما يُسمَّى الحقوق السياسية » .

---

\* الإيروكوا : اسم أطلقه الأوروبيون على ست عشائر مقاتلة من البوروج ( أصحاب الجلود الأحمر ) كانت تقم بشمال الولايات المتحدة وجنوب كندا .

وقد تُجَعَلَ السلطة العامة قبضةً واحدٍ ، وقد تُجَعَلَ قبضةً كثيرين ، ويرى بعضهم أن حكومة الفرد هي الأكثرُ مناسبةً للطبيعة ما دامت الطبيعة قد أقرَّت السلطة الأبوية ، غير أن مثال السلطة الأبوية لا يُثَبِّت شيئاً ، وذلك لأن سلطة الأب وإن كانت ذاتَ نَسَبٍ بحكومة الفرد تكون سلطةُ الإخوة بعد موت الأب ، أو سلطةُ أبناء العم لاحقاً بعد موت الإخوة ، ذاتَ نَسَبٍ بحكومة الكثيرين ، وتشمل السلطة السياسية على اتحاد أسرٍ كثيرة بحكم الضرورة .

وأفضلُ من ذلك أن يقال إن أكثر الحكومات ملائمةً للطبيعة هي الحكومة التي تكون ذاتَ وضعٍ يوافق أكثرَ من غيره وضعُ الشعب الذي قامت من أجله .

ولا يمكن اجتماع القوى الخاصة من غير اجتماع جميع العزائم ، ومن الصواب البالغ أيضاً قولُ غرافينّا : « إن اجتماع هذه العزائم هو ما يسمّى الحال المدنية » . والقانونُ على العموم هو الموجبُ البشريُّ ما سَيَطَّر على أم الأرض طُرّاً ، ولا ينبغي للقوانين السياسية والمدنية في كلِّ أمة أن تكون غير الأحوال الخاصة التي يُطبَّق عليها هذا الموجب البشري .

ويجب أن تكون هذه القوانين من اختصاصها بالأمة التي وُضعت في سبيلها ما يكون من الاتفاق العظيم معه إمكانُ صلاحِ قوانينِ أمةٍ لأمةٍ أخرى . ويجب أن تكون هذه القوانينُ موافقةً للطبيعة ولبدأ الحكومة القائمة أو التي يراد إقامتها ، وذلك سواءً عليها أكانت مُوجدةً لها كما هو أمر القوانين السياسية ، أم كانت حافظةً لها كما هو أمر القوانين المدنية .

\* يقال « ابن العم لحا » أى لاصق النسب ، ونصبه على الحال لأن ما قبله معرفة .

ويجب أن تكون تلك القوانين خاصةً بطبيعة البلد ، خاصةً بالإقليم البارد أو الحارّ أو المعتدل ، وبطبيعة الأرض وموقعها واتساعها ، وبجنس حياة الأمم أو الزّراع أو الصّائدين أو الرّعاة ، ويجب أن تُناسِب درجة الحرّية التي يمكن أن يُبيحها النظام ، ودين الأهليين وعواظفهم وغِنائهم وعددهم وتجارّتهم وطبائعهم ومناهجهم ، ثم يوجد لتلك القوانين صلّاتٌ فيما بينها ، صلّاتٌ بأصلها وبمَقْصِدِ المشتَرع وبنظام الأمور التي قامت عليها ، فيجب أن يُنظر إليها من جميع هذه الأغراض .

وهذا ما أحاول صنعه في هذا الكتاب ، فأبحث في جميع هذه الصّلات ، وهي التي يتألف من مجموعها ما يسمى روحُ الشرائع .

ولم أفصل القوانين السياسية عن القوانين المدنيّة قطعاً ، وذلك لأنّني ، وأنا الذي يبحث في روح القوانين من دون القوانين وفي قيام هذه القوانين على مختلف الصّلات التي يمكن أن تكون بين القوانين ومختلف الأمور ، أراني أقلّ اتّباعاً لترتيب القوانين الطّبيعيّ منى لاتّباع ترتيب هذه الصّلات وهذه الأمور .

وأول ما أبحث في الصّلات بين القوانين ومبدأ كلّ حكومة ، وبما أنه يوجد تأثيرٌ بالغ لهذا المبدأ في القوانين فإنّني أغنى بمعرفته جيّداً ، وإذا ما استطعتُ أن أضعه مرّةً رُبّي سئلُ القوانين منه كما لو كان هذا من منبعها ، ثم أنتقل إلى الصّلات الأخرى التي يلوح أنها أكثر خصوصيّةً .

## البَابُ الثَّانِي

القوانين التي تشتق من طبيعة الحكومة رأساً

---

### الفصل الأول

طبيعة الحكومات الثلاث المختلفة

للحكومات ثلاثة أنواع : الجمهورية والملكية والمستبدة ، ويكفي لاكتشاف طبيعة الحكومات ما عند أقل الناس ثقافة من فكرٍ عنها ، وأفترضُ ثلاثة تعاريف ، بل ثلاثة أمور ، ومنها « أن الحكومة الجمهورية هي التي تكون السلطة ذاتُ السيادة فيها للشعب جملةً أو لفريق من الشعب فقط ، وأن الحكومة الملكية هي التي يحكم فيها واحد ، ولكن وفقَ قوانين ثابتة مقررّة ، وذلك بدلاً مما في الحكومة المستبدة من وجودٍ واحدٍ بلا قانونٍ ولا نظامٍ فيجُرُّ الجميع على حسب إرادته وأهوائه » .

وذلك ما أدعوه طبيعة كل حكومة ، وليُر ما هي القوانين التي تنبّع هذه الطبيعة رأساً ، ومن ثمّ تعدّ أولى القوانين الأساسية .



## الفصل الثانى

## الحكومة الجمهورية

## والتوانين الخاصة بالديموقراطية

إذا كانت السلطة ذاتُ السيادة في الجمهورية قبضة الشعب جملةً سُمِّيَ هذا ديموقراطيةً ، وإذا كانت السلطة ذاتُ السيادة قبضةً فريق من الشعب سُمِّيَ هذا أَرِستوقراطية .

والشعبُ في الديموقراطية هو المليك من بعض الوجوه ، وهو المرؤوس من وجوهٍ أخرى .

ولا يمكن أن يكون ملكاً إلاَّ بأصواته التي هي عزائمُه ، وإرادةُ السيد هي السيدُ نفسه ، ولذا تكون القوانين التي تُقرَّر حقَّ التصويت أساسيةً في هذه الحكومة ، والواقعُ أن من المهمِّ ، أيضاً ، أن تُنظَّم في هذه الحكومة كيفية التصويت ومن يصوت ولمن يصوت وعلامَ يصوت ، وأن يُعرَف في الملكية من هو الملك والوجه الذي يجب أن يحكم به .

قال ليبانيوس<sup>(١)</sup> : « كان الأجنبيُّ إذا ما اشترك في مجلس الشعب بأثينة يعاقب بالقتل » ، وذلك لاغتصاب مثل هذا الرجل حقَّ السيادة .

ومن الضروريَّ تعيينُ عدد الأهلين الذين تؤلف المجالس منهم ، وإلاَّ أمكن جهلُ كون الشعب ، أو قسمٍ منه فقط ، قد تكلم ، فكان لا بدَّ من عشرة آلاف

(١) فن الخطب : ١٧ و ١٨ .

مواطن في إسبارطة ، وفي رومة التي وُلِدَت صغيرةً لتسير نحو العظمة ، في رومة التي نشأت لتبتلي صروف الدهر ، في رومة التي كان جميع أهلها طوراً خارج أسوارها تقريباً والتي كان جميع إيطالية وقسم من الأرض داخل أسوارها طوراً آخر ، لم يُحدّد ذلك العدد قط<sup>(١)</sup> ، فكان هذا من عوامل خرابها .

وعلى صاحب السلطة العليا ، الشعب ، أن يصنع بنفسه كل ما يُحسّن صنعه ، وعليه أن يصنع بواسطة وزرائه ما لا يُحسّن صنعه .

ولا يكون وزراؤه له مطلقاً إذا لم يُعيّنهم ، ويكون تعيين الشعب لوزرائه ، أى لحكامه ، مبدأً أساسياً لدى هذه الحكومة إذن .

ويحتاج كالمملك ، حتى أكثر من المملك ، أن يُقَاد من قِبَل مجلسٍ أو سنّات ، ويجب على الشعب أن ينتخب أعضاء هذا المجلس حتى يثق بهم ، وذلك بأن يختارهم بنفسه كما في أثينة ، أو بواسطة من ينصب من الحكام لانتخابهم كما كان يقع في رومة أحياناً .

والشعب يُورث العجب في اختيار مَنْ يجب أن يُفوّض إليهم قسماً من سلطته ، وليس عليه أن يقوم بغير أشياء لا يمكن أن يجملها وبغير أمورٍ تقع تحت إدراكه ، فالشعب يُعرّف جيداً أن رجلاً ما كان في الحرب غالباً وأنه نال هذا الفوز أو ذلك الفوز ، فيكون الشعب ، إذن ، عظيم القدرة على انتخاب قائد ، والشعب يُعلم أن قاضياً ما مواظبٌ ، وأن كثيراً من الناس ينصرفون من محكمته راضين عنه ، وأنه لم يُدَن بالارتشاء ، فيكون لدى الشعب من القدرة ، إذن ، ما يكفي لانتخاب قاضٍ ، والشعب يُقف نظره جاهُ أحد أبناء الوطن أو غناه ،

(١) انظر إلى « تأملات حول أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم » . فصل ٩ ، باريس ١٧٥٥ .

فيكفي هذا لاختيار ناظرٍ للأبنية والملاعب ، وجميع هذه الأشياء هي أمورٌ يطلع عليها الشعب في الميدان العام أحسن من اطلاع ملكٍ عليها في قصره ، ولكن أيعرف إدارة عملٍ وتبيينَ المواقع والفرص والأوقات المناسبة للانتفاع بها ؟ كلا ، إنه لا يعرف ذلك .

ومن كان في شكٍّ من قدرة الشعب الفطرية على تمييز المزية فما عليه إلا أن يُلقَى نظره على اتصال سلسلة الاختيار العجيب الذي قام به الأثينيون والرومان ، وهذا ما لا يُعزَى إلى المصادفة لا ريب .

ومن المعلوم أن الشعب في رومة ، وإن انتحل حقَّ رفع العوام إلى المناصب ، لم يستطع أن يوطن نفسه على انتخابهم ، وأنه ، وإن أمكن في أثينة اختيار الحكماء من جميع الطبقات وفقَّ قانون أريستيد ، لم يحدث قطُّ ، على رواية إكزِينوفون<sup>(١)</sup> ، أن طلب العوام من المناصب ما قد يُهمُّ سلامته ومجده .

وكما أن معظم الأهلين ، الذين لديهم من الأهلية ما يكفي للانتخاب ، ليس لديهم من الأهلية ما يكفي ليكونوا منتخبيين ، لم يكن الشعب ، الذي عنده من القدرة ما يُقدَّر به إدارة الآخرين ، أهلاً للإدارة بنفسه .

ويجب أن تسيّر الأمور ، ويجب أن تكون على شيء من الحركة غير بالغ البطء ولا السرعة ، ولكن الشعب يكون كثير الحركة أو قليلها على الدوام ، فما يحدث أحياناً أن يقلب كل شيء بمئة ألف ذراع ، ومما يحدث أحياناً ألا يسير بمئة ألف قدم إلا كالحشرات .

وفي الدولة الشعبية تُقسَّم الأمة إلى بعض الطبقات ، وفي الوجه الذي تمَّ به

(١) صفحة ٦٩١ ، ٦٩٢ ، طبعة فيشيلبوس ، سنة ١٥٩٥ .

هذا التقسيم امتاز عظماء المشترعين ، وعلى ذلك توقّف دوامُ الديمقراطية وازدهارها في كلِّ حين .

وقد اتّبع سِرْفِيُوسُ تُولْيُوسُ رُوحَ الأريستوقراطية في تركيب طبقاته ، وفي تيتوس<sup>(١)</sup> ليشيوس وفي دِنِّي داليكارناس<sup>(٢)</sup> نرى كيف وُضِعَ حقُّ التصويت بين أيدي الأعيان من الأهلين ، وقد قَسَمَ شعب رومة إلى ١٩٣ مِثْوِيَّةٍ يتألف منها ستُّ طبقات ، فوضع الأغنياء في المِثْوَيَاتِ الأولى ، ولكن بأقلِّ عددٍ ، ووضع الأقلَّ غِنًى في المِثْوَيَاتِ التالية ، ولكن بأكثرِ عددٍ ، وألقى جميعَ جمهورِ المعُوزين في آخرها ، وبما أن لكلِّ مِثْوِيَّةٍ صوتاً<sup>(٣)</sup> واحداً فقط كانت الوسائط والثِّروات هي التي تقوم بالتصويت مفضلةً على الأشخاص .

وقَسَمَ سُولُونُ أَهْلَ أَيْثَنَةَ إلى أربع طبقات ، وكان سُولُونُ يَسِيرُ بروح ديمقراطية فلم يَصْنَعْ هذه الطبقاتَ تعييناً لمن يجب أن يكونوا ناخبين ، بل لتعيين مَنْ يمكنهم أن يكونوا منتخَبين ، وهو ، إذ تَرَكَ لكلِّ واحدٍ من الأهلين حقَّ الانتخاب ، أراد<sup>(٤)</sup> إمكانَ انتخاب قضاةٍ في كلِّ واحدة من هذه الطبقات الأربع ، غير أنه لم يُمكن اتِّخَاذُ الحُكَّامِ من سوى الطبقات الثلاث الأولى حيث كان الأهلون مُوسرين .

(١) جزء ١ .

(٢) جزء ٤ ، المادة ١٥ وما بعدها .

(٣) انظر في « تأملات حول أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم » (فصل ٩) كيف أن روح سِرْفِيُوسُ تُولْيُوسُ هذه قد بقيت في الجمهورية .

(٤) دِنِّي داليكارناس ، أمدوحة إيزوقراط ، صفحة ٩٢ ، جزء ٢ طبعة فيشيليوس ، وبولوكس ، باب ٨ ، فصل ١٠ ، مادة ١٣٠ .

وبما أن تقسيم مَنْ لهم حقُّ التصويت قانونٌ أساسيٌّ في الجمهورية فإن طريقة ممارسة هذا التصويت قانونٌ أساسيٌّ آخر .

والتصويتُ بالقرعة من طبيعة الديمقراطية ، والتصويت بالاختيار من طبيعة الأريستوقراطية .

والقرعة هي طريقة انتخابٍ لا نَعْمُ أحداً ، فهي تدع لكلِّ مواطنٍ أملاً معقولاً في خدمة وطنه .

ولكن بما أنها ناقصة بنفسها غالى المشترعون في تنظيمها وتقويمها .  
وفي أثينة سَنَّ سُولُونُ مبدأ التعيين بالاختيار لجميع المناصب العسكرية ، ومبدأ الانتخاب بالقرعة لمناصب السَّنَات والقضاء .

وقد أراد أن تكون بالاختيار مناصبُ الحكام التي تستلزم نفقةً عظيمة ، وأن تُمنَح الأخرى بالقرعة .

بيد أنه ارتأى إصلاح القرعة فنصَّ على عدم إمكان الانتخاب من غير مَنْ يَحْضُرُونَ ، وعلى امتحان مَنْ يُنْتَخَب من قِبَل قضاة<sup>(١)</sup> ، وعلى استطاعة كلِّ واحد أن يَتَّهَمَ بعدم الأهلية<sup>(٢)</sup> ، فكان هذا شاملاً للقرعة والاختيار معاً ، وهكذا إذا أتمَّ الرجلُ مدةَ عضويته وجب أن يُعَانِي حُكْماً آخرَ حول الوجه الذي سُلِكَت عضويته فيه ، وهكذا كان لغير ذوى الأهلية أن يَكْرَهُوا تقديم أسمائهم للاقتراع .

(١) انظر إلى خطبة ديموستين ، De falsa legat ، وإلى الخطبة ضد تيمارك .

(٢) حتى إنه كان يسحب للمنصب الواحد رُفْعَتان تمنح إحداها المنصب وتعين الأخرى من يخلف عند رفض الأول .

ولا يزال وجه تقديم رِقاع التصويت قانوناً أساسياً في الديمقراطية ، ومن المسائل الكبرى كونُ التصويت علانيةً أو سِرّاً ، ومن قول شيشرون<sup>(١)</sup> أن القوانين<sup>(٢)</sup> التي جَعَلَت الاقتراع سِرِّيًّا في أواخر الجمهورية الرومانية كانت من أعظم أسباب سقوطها ، وبما أن هذا يزاوُل على أنواعٍ في جُمهورياتٍ مختلفةٍ فإليك ما ينبغي أن يفكر فيه حول هذا كما يُرى .

لا مِرَاء في أن الشعب إذا ما صَوَّت وجب أن يكون هذا جِهَاراً<sup>(٣)</sup> ، ويجب أن يُعَدَّ هذا قانوناً أساسياً للديموقراطية ، ويجب أن يُنَوَّر الأعيانُ الشعبَ الصغير وأن يُرَدَّع هذا الشعب برِصانة بعض الوجوه ، وهكذا فُضِيَ على كلِّ شيء في الجمهورية الرومانية بجعل التصويت سِرّاً ، وعاد لا يُمكن تنوير رِعاة ضالِّين ، ولكن التصويت لا يكون سِرِّيًّا كثيراً عندما يُقدَّم فريق الأشراف<sup>(٤)</sup> أصواته في أريستوقراطيةٍ أو يُبَلِّغ السَّنات<sup>(٥)</sup> أصواته في ديموقراطيةٍ لِمَا لا تكون هنالك مسألةٌ غيرُ منع المكاييد .

وفي السَّنات تكون المكيدة خَطِرةً ، وتكون خَطِرة في هيئة الأشراف ، وهي لا تكون كذلك في الشعب الذي تقضى طبيعته أن يَسِيرَ عن عاطفة ، ويَهَيِّج الشعب في الدول التي لا نصيب له في حكومتها مطلقاً من أَجَلٍ مُثَل ، كما يَصْنَع في الأمور ، وتكون آفةُ الجمهورية في خُلُوقها من المكاييد ، ويكون هذا عند إفساد

( ١ ) جزء ١ و ٣ من القوانين — ( ٢ ) كانت تسمى القوانين اللوحية ، فقد كان المواطن يعطى لوحان أو رقعتان فتماز الأولى بحرف A ليقال Antiquo وتماز الثانية بحرف U وحرف R ، Uti Rogas — ( ٣ ) كان ذلك برفع الأيدي في أثينة — ( ٤ ) كما في البندقية .  
( ٥ ) لقد أراد طغاة أثينة الثلاثون أن يكون تصويت أعضاء المحكمة العليا علناً توجيهاً لهم وفق أهوائهم ،

الشعب بالمال ، وذلك أنه يَغْدُو فاترَ الدم كلفاً بالمال غيرَ كَلِفٍ بالأُمور غيرَ مبالٍ بالحكومة وما يُعَرَّضُ فيها منتظراً أُجرته هادئاً .  
وكذلك يُعَدُّ قانوناً أساسياً للديموقراطية وَضَعُ الشعبُ قوانينَ وحدَه ، ومع ذلك يوجد من الأحوال أَلْفٌ تقضى الضرورة فيها بأن يَسُنَّ السَّنَاتُ قوانينَ ، حتى إن من الملائم في الغالب أن يَخْتَبِرَ قانوناً قبل اشتراعه ، وقد كان نظام رومة ونظام أثينة على جانب عظيم من الحكمة ، فقد كانت لأحكام السَّنَاتِ <sup>(١)</sup> قوة القانون مدة عامٍ ، وهى لا تُصَبِّحُ دأمةً إلاَّ بإرادة الأمة .

### الفصل الثالث

#### القوانين الخاصة بطبيعة الأريستوقراطية

تكون السلطة ذاتُ السيادة في الأريستوقراطية قبضةً عددٍ من الناس ، وهؤلاء هم الذين يَصْعُونُ القوانين ويُنفِّذونها ، ولا يكون الشعب لديهم ، عند أقصى الدرجات ، إلاَّ كالرعية لدى الملك في المَلَكِيَّةِ .  
ولا يجوز أن يُمنَحَ التصويتُ فيها بالقرعة لِمَا لا يكون له غيرُ المحاذير ، والواقعُ أنك إذا نظرت إلى حكومةٍ قاتلةٍ بأشدَّ الفروق المؤسفة لم تجدها أقلَّ إثارةً للمَقْتِ إذا كان الاختيار بالقرعة ، فالشريفُ ، لا الحاكمُ ، هو الذى يُحْسَدُ .  
وإذا كان عدد الأشراف كثيراً وجب وجود سناتٍ يُنظَّمُ الأمور التى لا تقدر هيئة الأشراف أن تَبْتَ فيها ويُعَدُّ الأمور التى تُتمضى ، ويُمكن القولُ

( ١ ) انظر إلى دنى داليكارناس ، جزء ٤ و ٩ .

في هذه الحال : كأن الأريستوقراطية في السّنوات ، وكأن الديموقراطية في هيئة الأشراف ، وإن الشعب ليس بشيء .

ومن السعادة العظيمة في الأريستوقراطية إمكانُ إخراج الشعب من اتضاعه على وجهٍ غير مباشر ، ومن ذلك أن جانباً كبيراً من بنك القديس جورج بجنوة أُدير من قِبَل وجوه الشعب<sup>(١)</sup> فأنعم على الشعب ببعض النفوذ في الحكومة التي أدت إلى ازدهاره كلياً .

ولا ينبغي لأعضاء السّنوات أن يكونوا ذوى حقٍّ في القيام مقام من يَنْقُصُ منهم السّنوات ، فلا شيء أقدر على إدامة سوء الاستعمالات من ذلك ، وكان السّنوات في رومة لا يَسُدُّ نقصه بنفسه ، ووكلاء الإحصاء هم الذين كانوا يَنْصِبُونَ<sup>(٢)</sup> أعضاء السّنوات الجُدُد .

وتتكوّن ملكيةٌ ، أو أكثرُ من ملكيةٍ ، من سلطةٍ مُفَرِّطةٍ ينالها مواطنٌ في جُمهورية بفترةٍ ، والقوانينُ في الملكية تتدارك النظام أو تلائمه ، ومبدأ الحكومة فيها يردع الملك ، وأما في الجُمهورية ، حيث يُمنَح أحد أبناء الوطن<sup>(٣)</sup> سلطةً مُفَرِّطةً ، يكون سوء استعمال هذه السلطة أعظم من ذلك ، وذلك لأن القوانين التي لا تُبْصِر ذلك قبل وقوعه مطلقاً لا تصنع شيئاً لتَحُولَ دونه .

وشدَّ عن هذه القاعدة كونُ نظامِ الدولة من الوضع ما تفتقر به الدولة إلى حاكم ذي سلطان مُفَرِّط ، شأن رومة بَطْغاتها ، وشأن البندقية بحكامها المفتشين ، فهؤلاء

( ١ ) انظر إلى الصفحة ١٦ من سياحات في إيطاليا لـ ميسور أديسون - ( ٢ ) كان القناصل في البداية هم الذين ينصبونهم - ( ٣ ) هذا ما قضى على الجُمهورية الرومانية ، انظر إلى « تأملات حول عظمة الرومان وانحطاطهم » ، فصل ١٤ و ١٦ ، باريس ١٧٥٥ .



حُكَّامٌ مَرهُوبُونَ يَرُدُّونَ الدَّوْلَةَ إِلَى الْحَرِيَّةِ بَعْفٌ ، وَلَكِنْ مِنْ أَيْنَ أُنَى اخْتِلَافٌ هَؤُلَاءِ الْحُكَّامِ كَثِيراً فِي تِنِكَ الْجُمْهُورِيَّتَيْنِ ؟ نَشَأَ هَذَا عَنْ أَنَّ رُومَةَ كَانَتْ تَدَافِعُ عَنْ بَقَايَا أَرِيسْتَوْقَرَاتِيَّتِهَا تَجَاهَ الشَّعْبِ مَعَ أَنَّ الْبَنْدِيقِيَّةَ تَنْتَفِعُ بِحُكَّامِهَا لِحِفْظِ أَرِيسْتَوْقَرَاتِيَّتِهَا تَجَاهَ الْأَشْرَافِ ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ يَنْشَأُ فِي رُومَةَ عَدَمُ دَوَامِ النِّظَامِ الْإِسْتِدَادِيَّ كَثِيراً ، وَذَلِكَ لِسَيْرِ الشَّعْبِ بِحُمِيَّاهُ ، لَا بِمَقَاصِدِهِ ، وَكَانَ هَذَا الْحُكْمُ يَمَارَسُ فِي رُومَةَ بِضَوْضَاءٍ مَا قُصِدَ إِرْهَابُ الشَّعْبِ ، لَا عِقَابُهُ ، وَإِذَا كَانَ الطَّاعِيَةُ فِي رُومَةَ لَمْ يُوجَدَ إِلَّا لِأَمْرٍ وَاحِدٍ ، وَإِذَا كَانَ الطَّاعِيَةُ فِي رُومَةَ لَمْ يَتَمَتَّعْ بِسُلْطَانٍ لَا حَدَّ لَهُ إِلَّا بِسَبَبِ هَذَا الْأَمْرِ ، فَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَوْنٌ لِحَالٍ غَيْرٍ مُنْتَظَرٍ ، وَعَلَى الْعَكْسِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي الْبَنْدِيقِيَّةِ حَاكِمٌ دَائِمٌ ، وَهَذَا يُمْكِنُ الْمَقَاصِدَ أَنْ تَبْدَأَ وَأَنْ تُعَقَّبَ وَأَنْ تُوقَفَ وَأَنْ تُسْتَأْنَفَ ، وَهَذَا يُمْكِنُ طُمُوحَ الْفَرْدِ أَنْ يَصْبِحَ طُمُوحَ أُسْرَةٍ وَأَنْ يَغْدُوَ طُمُوحَ الْأُسْرَةِ طُمُوحَ أُسْرٍ كَثِيرَةٍ ، وَهَذَا يُحْتَاجُ إِلَى حُكْمٍ مَكْتُومٍ ، لِأَنَّ الْجَرَائِمَ الَّتِي يَعَاقِبُ عَلَيْهَا ، وَهِيَ عَمِيقَةٌ دَائِمًا ، تَتَمُّ فِي خَفَاءٍ وَصَمْتٍ ، وَهَذَا يَجِبُ أَنْ يَسْتَنْدَ هَذَا الْحُكْمُ إِلَى تَفْتِيشٍ عَامٍّ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَزْجُرَ الشَّرُورَ الَّتِي تُعْرِفُ فَقَطْ ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَمْنَعَ وَقُوعَ مَا لَا يُعْرِفُ مِنْهَا أَيْضًا ، ثُمَّ إِنْ هَذَا الْحُكْمُ الْأَخِيرُ قَائِمٌ لِلانْتِقَامِ مِنَ الْجَرَائِمِ الَّتِي يَرْتَابُ مِنْهَا ، وَإِنْ الْحُكْمُ الْأَوَّلُ يَلْجَأُ إِلَى الْوَعِيدِ أَكْثَرَ مِنَ التَّجَانُّهِ إِلَى الْجَزَاءِ عَلَى الْجَرَائِمِ ، حَتَّى الَّتِي يَعْتَرِفُ بِهَا فَاعْلَوْهَا .

وَيَجِبُ فِي كُلِّ حُكْمٍ أَنْ يُعَوَّضَ مِنْ عَظَمَةِ السُّلْطَانَةِ بِقِصَرِ مَدَّتِهِ ، وَقَدْ جَعَلَ أَكْثَرُ الْمُشْتَرَعِينَ هَذِهِ الْمُدَّةَ سَنَةً وَاحِدَةً ، وَمِنْ الْخَطَرِ أَنْ تُجْعَلَ أَطْوَلُ مِنْ هَذِهِ ، وَمَا يَخَالِفُ طَبِيعَةَ الْأُمُورِ أَنْ تُجْعَلَ أَقْصَرَ مِنْ هَذِهِ ، وَمِنْ ذَا الَّذِي يُوَدُّ أَنْ يَدْبُرَ

أُمُورَه المنزلية هكذا ؟ وفي رَاغُوز<sup>(١)</sup> يُغَيَّرُ رئيسُ الجُمهورية كلَّ شهر ، ويُغَيَّرُ الموظفون الآخرون كلَّ أسبوع ، ويُغَيَّرُ محافظُ القصر كلَّ يوم ، وهذا ما لا يمكن في غير جُمهوريةٍ صغيرة<sup>(٢)</sup> محاطةٍ بدولٍ هائلةٍ يسهلُ عليها رَشُوُ صغار الحكام .

وأحسنُ أَرِستوقراطيةٍ هي التي يكون فيها فريق الشعب الذي لا نصيب له من الحكم من الصِغَرِ والفقَرِ ما لا يكون معه للفريق المسيطر أيةُ منفعةٍ في اضطهاده ، ومن ذلك أن أنْتِيَا تَر<sup>(٣)</sup> مَنَعَ من حق التصويت في أثينة كلَّ من ليس عنده ألفا درهم فأوجد أحسنَ أَرِستوقراطيةٍ يمكن أن تكون ، وذلك لأن هذا المبلغ هو من الضالة ما لا يَمْنَعُ معه غيرَ أناسٍ قليلين ، لا مَنَ يكون له بعضُ الوجاهة في المدينة .

إِذَنْ ، يجب أن تَكُونُ الأُسَرُ الأَرِستوقراطية شعباً على قدر الإمكان ، وكلما دَنَتْ الأَرِستوقراطية من الديموقراطية كانت أقربَ إلى الكمال ، وهي تبتعد عنه كلما اقتربت من الملكية .

وأشدُّ الأَرِستوقراطيات نقصاً هو أن يكون فريق الشعب الطائِعُ فيها ضَمَنَ عبوديةٍ مدنيةٍ للفريق القائد ، وذلك كأَرِستوقراطية بولونية حيث الفلاحون عبيدٌ لطبقة الأشراف .

( ١ ) رحلة تورنفور - ( ٢ ) ينصب الحكام في لوك لمدة شهرين - ( ٣ ) ديودرس ،

الباب ١٨ ، الصفحة ٦٠١ ، طبعة رودمان .

## الفصل الرابع

## صلة القوانين بالطبيعة ، الحكومة الملكية

تتكوّن من السلطات المتوسطة والتابعة والخاضعة لطبيعة الحكومة الملكية ، أى طبيعة الحكومة التى يحكم فيها واحدٌ بقوانين أساسية ، وقد قلتُ السلطاتِ المتوسطةَ والتابعةَ والخاضعةَ ، لأن الأمير فى الملكية هو ، فى الواقع ، مصدرُ كلِّ سلطةٍ سياسية ومدنية ، وتفترض هذه القوانينُ الأساسية ، بحكم الضرورة ، قنواتٍ وسيطةً تجرى السلطة منها ، وذلك لأنه إذا لم يوجد فى الدولة غيرُ ما لواحدٍ من إرادةٍ مؤقتةٍ تابعةٍ لهاها لم يمكن أن يستقرَّ فيها أمرٌ ، ومن ثمَّ لم يمكن أن يثبت فيها أى قانونٍ أساسى كان .

وأقربُ سلطةٍ متوسطةٍ تابعةٍ إلى الطبيعة هى سلطةُ الأشراف ، وهى تدخل من بعض الوجوه ضمنَ جوهر الملكية التى تجدُ مثلها الأساسى فى الكلمة : « لا ملكَ ، فلا أشرافَ ، ولا أشرافَ ، فلا ملكَ » ، ولكن يوجد طاغية .

ومن الناس من تصوّروا فى بعض الدول بأوربة إلغاء كلِّ حكمٍ للسنيورات ، وهم لم يُبصروا أنهم يودّون أن يصنعوا ما صنعَ بَرلمان إنكلترة ، فألغوا فى ملكية امتيازاتِ السنيوراتِ وامتيازاتِ الإكليروس والأشراف والمدن تكونوا ذوى دولةٍ شعبية ، أو دولةٍ مستبدة ، من فوركم .

وفى أوربة دولةٌ كبيرة ما فتئتُ محاكمها تصّنع ، منذ قرون كثيرة ، قضاء السنيورات الموروثة وما هو خاصٌّ بالكنيسة ، ولا نرغب فى لَوْم قضاةٍ لهم

مثل هذه الحكمة البالغة ، ولكننا ندعُ مجالاً للقطع في مقدار ما يمكن أن يغير من نظام ذلك .

ولا أعُد عند امتيازات الكنيسة مطلقاً ، وإنما أودُّ لو يُحدِّد قضاؤها ذات يوم ، وليس الأمر في معرفة : هل كان من الصواب إقامة هذا القضاء ، بل في معرفة : هل هو قائم ، وهل هو قسمٌ من قوانين البلد ، وهل هو نسبيٌّ في كلِّ مكان ، وهل يجب أن تكون الشروط متبادلةً بين سلطتين يُعترف باستقلالهما ، وهل يتساوى لدى التابع الصالح أن يدافع عن قضاء الأمير أو عن حدوده المفروضة في كلِّ وقت .

وعلى قدر خطر سلطة الإكليروس في الجمهورية تكون ملائمةً في الملكية ، ولا سيما الملكيات التي تسير نحو الاستبداد ، وماذا يكون حال إسبانية والبرتغال منذ ضياع قوانينهما لولا هذه السلطة التي ترَدِّع السلطة المرادية ؟ يكون هذا الحاجز صالحاً دائماً عند عدم وجود غيره قطعاً ، وذلك لأن الاستبداد يُورث الطبيعة البشرية مضاراً هائلةً ، فيكرن الضرر الذي يُقيِّده خيراً .

وكما أن البحر الذي يلوح أنه يريد أن يغمر جميع الأرض يُمسك بالأعشاب وبالحصى الدقيقة التي توجد على الشاطئ ترى الملوك الذين يظهر أنه لا حدَّ لسلطانهم يُوقفون بأصغر الحواجز ويُخضعون جبروتهم الطبيعي للشكاية والتوسل .

وقد نزع الإنكليزُ ، تعزيزاً للحرية ، جميع السلطات المتوسطة التي كانت تتألف منها ملكيتهم ، وحُقَّ لهم أن يحافظوا على هذه الحرية ، ولو أضاعوها لسكانوا إحدى الأمم التي هي أشدُّ ما في الأرض عبوديةً .

وعن جهلٍ بالنظام الجمهوريِّ والملكيِّ معاً صار مسيو لُو من أعظم ما رآته أوربة من عوامل الاستبداد حتى الآن ، وإذا عدّوت ما أوجبه من تغييرات خاطفة نائية غريبة جداً وجدته كان يريد إلغاء المراتب المتوسطة وإبطال الهيئات السياسية ، فيحلُّ<sup>(١)</sup> الملكية بأعطياته الوهمية ، ويلوح أنه يريد شري النظام نفسه .

ولا يكفي وجود مراتب متوسطة وحدها في الملكية ، بل يجب وجود مستودع للقوانين أيضاً ، ولا يكون هذا المستودع في غير الهيئات السياسية التي تعلن القوانين حين وضعها وتذكر بها عند ما تُنسَى ، وما هو واقع من جهل الأشراف الطبيعي ومن غفلة هؤلاء واستخفافهم بالحكومة المدنية يتطلب وجود هيئة تُخرج القوانين ، بلا انقطاع ، من التراب المدفونة فيه ، وليس مجلس الأمير مستودعاً ملائماً ، فهو بطبيعته مستودع إرادة الأمير المنفذ المؤقتة ، لا مستودع القوانين الأساسية ، ثم إن مجلس الملك يتغير بلا انقطاع ، وهو ليس دائماً مطلقاً ، ولا يمكن أن يكون حافظاً ، ولا يحتمل من ثقة الشعب درجة رفيعة كافية أبداً ، ولا يكون ، إذَنْ ، قادراً على تنوير الشعب في الشدائد ولا على رده إلى الطاعة .

ولا تبصر مستودع قوانين في الدول المستبدة حيث لا قوانين أساسية مطلقاً ، ومن ثمَّ سبب ما يكون للدّين في هذه البلاد من قوة كبيرة عادةً وكونه يؤلف ضرباً من الاستبداد والديثومة ، وهناك تراعى حرمة العادات بدلاً من القوانين إن لم يُكرّم الدّين .

(١) صار ملك أرغونة فرديناند مولى كبيراً للرتب فأفسد هذا وحده النظام .

### الفصل الخامس

#### القوانين الخاصة بطبيعة الدولة المستبدّة

ينشأ عن طبيعة السلطة المستبدّة كون الإنسان الواحد الذى يمارسها يجعلها تمارس من قبل واحد أيضاً ، ومن الطبيعى أن يكون الرجل الذى تحدّثه كل واحدة من حواسه الخمس بأنه كل شيء ، وبأن الآخرين ليسوا شيئاً ، مكسلاً جاهلاً شهوانياً ، فيهمّل أعماله إذن ، ولكنه إذا ما وكلها إلى كثيرين تنازعوا ، ونسج كل منهم مكاييد ليكون العبد الأول ، فيضطرّ الأمير إلى التدخل فى الإدارة ، ويكون أبسط من هذا ، إذن ، أن يترك الأمر لوزير<sup>(١)</sup> يتمتع بمثل سلطانه فى البداءة ، فنصب وزير فى هذه الدولة قانون أساسى .

ويروى أن أحد البابوات أحسّ عجزه حين انتخابه فأوجب فى بدء الأمر مصاعب لا حدّ لها ، ثم جنح فسلم جميع الأمور إلى ابن عمه ، ويثير هذا عجباً فيقول : « لم أظن قط أن يكون الأمر سهلاً بهذا المقدار » ، وقُلْ مثل هذا عن أمراء الشرق ، فإذا ما أخرج هؤلاء من ذلك السجن ، حيث أضعفهم الخسّيان قلباً وروحاً وتركهم ينسوّن حتى حالهم غالباً ، وذلك ليرفعوا على العرش ، بهتوا فى البداءة ، ولكنهم إذا ما نصبوا وزيراً وانقادوا لأشدّ الشهوات بهيمية فى قصرهم ، ولكنهم إذا ما اتبعوا أكثر الأهواء حماقة فى بلاطٍ كامدٍ ، لم يكونوا ليظنّوا قط أن يكون الأمر سهلاً بهذا المقدار .

(١) روى مسيو شاردان أن للملك الشرق وزراء على الدوام .

وكما كانت الإمبراطورية واسعةً عَظُمُ البلاط وأُسْكِرُ الأميرُ بالذات نتيجةً ،  
وهكذا كما كان للأمير في هذه الدول رعايا كثيرون للحكم فيهم قلَّ تفكير الأمير  
في الحكومة ، وهكذا كما عَظُمَتِ الأمور في هذه الدول قلَّ التشاور  
حول الأمور .

## البَابُ الثالثُ

### مبادئ الحكومات الثلاث

---

#### الفصل الأول

#### الفرق بين طبيعة الحكومة ومبادئها

يجب أن يُرى ، بعد أن بُحِثَ في القوانين الخاصة بطبيعة كلِّ حكومة ، ما هي القوانين الخاصة بمبادئها .

يوجد بين طبيعة الحكومة ومبادئها فرق<sup>(١)</sup> قائلٌ إن طبيعتها هي التي تجعلها كما هي وإن مبادئها هو الذي يجعلها تسير ، وأحد الأمرين هو كيانها الخاص ، والأمر الآخر هو الميول البشرية التي تحرَّكها .

والواقع أنه لا ينبغي للقوانين أن تكون أقلَّ خصوصيةً بمبدأ كلِّ حكومة مما بطبيعتها ، ويجب أن يُبحثَ عن مبادئها إذن ، وهذا ما أصنعه في هذا الباب .

---

(١) هذا الفرق مهم إلى الغاية ، وسأستخرج منه نتائج كثيرة ، وهو مفتاح ما لا يحصى من القوانين .



## الفصل الثاني

### مبدأ مختلف الحكومات

قلت إن طبيعة الحكومة الجمهورية هي كون السلطة ذات السيادة قبضة الشعب جملةً أو قبضة بعض الأسر ، وإن طبيعة الحكومة الملكية هي كون السلطة ذات السيادة قبضة الأمير ، ولكن مع ممارسته إياها وفق قوانين مقررّة ، وإن طبيعة الحكومة المستبدّة هي أن يحكم فيها واحدٌ وفق رغائبه وأهوائه ، وليس على أن أصنع كثيراً حتى أجد مبادئ الحكومات الثلاثة ، فهي تُشتقُّ منها بحكم الطبيعة ، وسأبدأ بالحكومة الجمهورية ، وسأتكلم عن الديمقراطية في بدء الأمر .

## الفصل الثالث

### مبدأ الديمقراطية

لا احتياج إلى كبير صلاح في الحكومة الملكية أو الحكومة المستبدّة حتى يستقيم أمرها أو تبقى ، ففوة القوانين في الأولى وذراع الأمير المرفوعة دائماً في الأخرى تُنظّمان أو تُمسكان كل شيء ، ولكنه لا بدّ للحكومة الشعبية من نابضٍ زيادةً ، لا بدّ لها من الفضيلة .

وما أقوله يؤيده التاريخ بأسره ، ويلائم طبيعة الأمور كثيراً ، وذلك لأن من الواضح أن يُحتاج في الملكية ، حيث يرى من يأمر بتنفيذ القوانين أنه فوق

القوانين ، إلى فضيلةٍ أقلِّ مما في الحكومة الشعبية حيث يَشْعُرُ مَنْ يأمر بتنفيذ القوانين بأنه خاضعٌ لها بنفسه وبأنه يَحْمِلُ عِبئُهَا .

ومن الواضح أيضاً أن الملك الذى ينقطع عن الأمر بتنفيذ القوانين عن سوء مشورةٍ أو عن إهمالٍ يمكنه أن يتدارك هذا الضرر بسهولةٍ ، فليس عليه إلا أن يُغَيِّرَ الديوان ، أو أن يدع هذا الإهمال جانباً ، ولكنه إذا ما كُفِّ عن تنفيذ القوانين في الحكومة الشعبية ، وذلك ما لا ينشأ عن غير فساد الجمهورية ، دلَّ هذا على ضياع الدولة منذ زمن .

ومن المناظر التى هى على شيء من الروعة في القرن الماضى أن تُرى جهودُ الإنكليز القاصرة عن إقامة الديمقراطية بينهم ، فبما أنه لم يكن عند من اشتروا في الأمور فضيلةً قطَّ ، وبما أن طموحهم قد أُثير بفوز الأكثر إقداماً<sup>(١)</sup> ، وبما أن روح العصابة لم تُزَجَّر بغير روح عصابة أخرى ، فإن الحكومة كانت تتغيَّر بلا انقطاع ، وكان الشعب الحائر يبحث عن الديمقراطية فلا يجدُها في أى مكانٍ كان ، ثم قضت الضرورة بأن يُرَكَّن ، بعد كثيرٍ من الفتن والوقائع والزعازع ، إلى ذات الحكومة التى كانت قد أبعدت .

ولما أراد سيلاً أن يُعيد الحرية إلى رومة لم تَسْتَطِعْ أن تنالها ، وعاد لا يكون لديها غيرُ بقية قليلة من الفضيلة ، وبما أنها ظلت ذات قليلٍ من الفضيلة فإنها أمعنت في العبودية بدلاً من أن تَفِيْقَ بعد قيصرٍ وطِيبِ يوس وكايتوس وكلوديوس ونيرون ودوميسيان ، والطغاة هم الذين أصابهم جميعُ الصَّربات ، ولم تُصِبِ الطغيانَ واحدةٌ منها .

(١) كرومويل .

وكان سياسيو الإغريق الذين يعيشون ضمن الحكومة الشعبية لا يعترفون بغير الفضيلة قوةً تستطيع أن تؤيدهم ، وأما سياسيو اليوم فلا يُحَدِّثُونَا عن سوى المصانع والتجارة والأموال والثروات وعن النعيم أيضاً .

ولما زالت هذه الفضيلة دخل الطموح في الأفئدة القادرة على تلقّيه ودخل البخل كل شيء ، وتغيّر الرغائب أهدافها ، فيعود ما كان محبوباً غير محبوب ، ويريد المرء أن يكون حراً ضدّ القوانين بعد أن كان حراً بها ، ويصبح كل واحد من أبناء الوطن مثل عبد هارب من منزل سيده ، ويسمى عرامةً ما كان حكمةً ، ويسمى عسراً ما كان قاعدةً ، ويسمى خوفاً ما كان احتراساً ، وتغدو القناعة ، لا ابتغاء الفئوة ، بخلاً هنالك ، ويُعدّ بيت المال تراث الأفراد بعد أن كان يؤلف من مال الأفراد ، وتصير الجمهورية نهاباً ، ولا تكون سلطتها غير سلطة بعض أبناء الوطن وتسريحاً للجميع .

وكانت أثينة تنطوي على مثل تلك القوى أيام كانت تسيطر مع كبير مجدي وأيام كانت تتخضم مع عظيم حياء ، وكانت تشتمل على عشرين ألفاً من الأهلين<sup>(١)</sup> عندما دافعت عن الأغارقة ضدّ الفرس ونازعت إسبارطة السلطان وأغارت على صقلية ، وكانت تحتوى عشرين ألفاً من الأهلين عندما أحصاهم<sup>(٢)</sup> ديمتريوس الفاليري كما يُحصى العبيد في الشوق ، ولما أقدم فليپ على قهر بلاد اليونان وظاهر على أبواب أثينة<sup>(٣)</sup> لم تكن قد أضاعت الوقت بعد ، ويُمكن أن يُبصر في ديموستين مقدار

( ١ ) انظر إلى بريكلس بلوتارك ، وإلى قريسياس لأفلاطون - ( ٢ ) كان يوجد فيها واحد وعشرون ألفاً من الأهلين ، وعشرة آلاف من الأجانب ، وأربعمئة ألف من العبيد ، انظر إلى أثينه ، باب ٦ .

( ٣ ) كانت تشتمل على عشرين ألفاً من الأهلين ، انظر إلى أريستوخ لديموستين .

ما كان يجب أن يُكابد من عناء حتى تستيقظ ، وكان يُخشى فليب فيها عدوًّا للملاذ<sup>(١)</sup> ، لا عدوًّا للحرية ، وقد غلبت هذه المدينة في كبرونه ، وكان إلى الأبد غلب هذه المدينة التي قاومت كثيراً من الهزائم ورُئى بعثها بعد خرابها ، وما هي قيمة تسريح فليب جميع الأسرى ؟ هو لم يُطلق رجالاً ، وقد كان يسهل أن يُنصر على قوى أثينة دائماً بمقدار ما كان يصعب النصر على فضيلتها فيما مضى .

وكيف كان يُمكن قرطاجة أن تبقى على حالها ؟ ألم يذهب الحكم إلى اتهام أنيبال أمام الرومان عندما صار والياً وأراد أن يمنع القضاة من سلب الجُمهورية ؟ ويُلمن يريدون أن يكونوا مواطنين من غير أن يكون هنالك وطن وأن ينالوا غنائم من أيدي هادميم ! لم تلبث رومة أن طلبت ثلاثمائة من أكابرهم رهائن ، وقد حملت على تسليم الأسلحة والسفن إليها ، ثم شَهَرَت الحرب عليهم ، ويُمكن أن يُحكم ، بالأمور التي أوجبها اليأس في قرطاجة العزلاء<sup>(٢)</sup> ، فيما كانت تستطيع أن تصنع بفضيلتها حين قبضها على قواها .

### الفصل الرابع

#### مبدأ الأريستوقراطية

كما أنه لا بُدَّ من الفضيلة في الحكومة الشعبية لا بُدَّ منها في الأريستوقراطية أيضاً، والواقع أنها غير لازمة في الأريستوقراطية لزومها المطلق في الحكومة الشعبية.

( ١ ) كانوا قد حلوا على وضع قانون يعاقب بالقتل كل من يقترح تحويل المال الخاص بالملامى إلى أعمال الحرب — ( ٢ ) دامت هذه الحرب ثلاث سنين .

\* الخراب بكسر الخاء هي جمع الخراب بفتحها ، والخراب هو عكس العمار كما هو معروف .

وبقوانين الأشراف يُزَجَرُ الشعبُ الذى هو تجاه الأشراف كالرعية تجاه الملك ، واحتياجُ الشعب إلى الفضيلة فى الأريستوقراطية أقلُّ ، إذنْ ، من احتياجه إليها فى الديمقراطية ، ولكن كيف يُزَجَرُ الأشراف ؟ يَشْعُرُ مَنْ عَلَيْهِمْ أَنْ يَنْفُذُوا القوانينَ ضِدَّ زملائهم بأنهم يَسِيرُونَ فى البُداءِ ضِدَّ أنفسهم ، وتكون الفضيلةُ فى هذه الهيئة واجبةً بطبيعة النظام إذنْ .

وللحكومه الأريستوقراطية بنفسها من القوة ما ليس للديموقراطية ، ويتألف من الأشراف فيها هيئةٌ تَقَهَّرُ الشعبَ بامتيازها وفى سبيل مصلحتها الخاصة ، ويكفى وجودُ قوانينَ فيها حتى تُنفَّذَ من هذا الوجه .

ولكنه يَصُغَبُ ارتداعُ هذه الهيئة<sup>(١)</sup> بنسبة سهولة رَدْعِهَا الآخرين ، فهذه هى طبيعة هذا النظام الذى يلوح أنه يَضَعُ العُصْبَةَ نَفْسَهَا تحت سلطان القوانين وينتزعها منه .

والحقُّ أن هيئةً كهذه لا يمكن أن ترتدع إلا على وجهين ، وذلك إما أن يَجِدَ الأشرافُ أنفسهم ، من بعض النواحي ، مساوين لشعبهم عن فضيلةٍ عظيمة ، وهذا ما يُمكن أن يؤلَّفَ مُجْهُورِيَّةٌ عظيمة ، وإما أن يجد الأشرافُ أنفسهم متساوين على الأقل ، وذلك عن فضيلةٍ أَقْلٍ من تلك ، أى عن شىءٍ من الاعتدال ، وهذا ما يوجب سلامتهم .

ويكون الاعتدال روحَ هذه الحكومات إذنْ ، وبالاعتدال أَقْصِدُ ما يقوم على الفضيلة ، لا الاعتدال الذى ينشأ عن دناءةٍ نفس أو بلادَةٍ روحٍ .

(١) يمكن العقاب على الجرائم العامة فيها ، وذلك لأن هذا أمر الجميع ، ولا يعاقب على الجرائم الخاصة لأن من أمر الجميع ألا يجازى عليها .

### الفصل الخامس

## ليست الفضيلة مبدأ الحكومة الملكية مطلقاً

تَحْمِلُ السياسة في الملكيات على صنع عظام الأمور بأقل ما تستطيع من الفضيلة ، وذلك كالصناعة في أجل الآلات حيث تستخدم أقل ما يمكن من الحركات والقوى والدواليب .

وتدوم الدولة بمَعَزِلٍ عن حب الوطن وعن الرغبة في المجد الحقيقي وعن إنكار الذات وعن تضحية المرء بأعز مصالحه ، وعن جميع هذه الفضائل البطليّة التي نَجِدُها في القدماء والتي نسمع حديثاً عنها فقط .

وتقوم القوانين فيها مقام جميع هذه الفضائل التي لا تحتاج إليها مطلقاً ، فالدولة تُغْنِيكم عنها ، تُغْنِيكم عن عمل يُصْنَع بلا ضوضاء ويتم فيها بلا نتيجة على وجهٍ ما .

ومع أن جميع الجرائم عامّة بطبيعتها فإنه يَفَرِّق بين الجرائم العامة حقاً والجرائم الخاصة التي يُطَلَق عليها هذا الاسم لأنها تُسَمَّى إلى الفرد أكثر مما إلى المجتمع بأسره . والواقع أن الجرائم الخاصة في الجمهوريات أكثرُ عُمُوماً ، أى أنها أكثرُ اعتداءً على نظام الدولة مما على الأفراد ، والواقع أن الجرائم العامة في الملكيات أكثرُ خصوصاً ، أى أنها أكثرُ اعتداءً على أحوال الأفراد مما على نظام الدولة نفسه .

وَأَلْتَمَسُ ألاَّ يُفْتَمَّ مما قلتُ ، فأنا أتكلّم مُتَّبِعاً جميع التواريخ ، وأعلم جيداً أنه ليس من النادر وجودُ أمراء من ذوى الفضيلة ، ولكننى أقول إن من الصعب جداً

أن يكون الشعب ذلك في الملكية<sup>(١)</sup>.

وليُقرَّأ ما قاله المؤرخون قديماً وحديثاً عن بلاط الملوك ، وليُذكَرَ ما صدرَ من أحاديثَ عن رجال كلِّ بلدٍ حول سقوط أخلاق الخاشيات ، فليست هذه أموراً نظريةً مطلقاً ، بل أمورٌ تجرِّبةً مؤسِّفةً.

وتتألف ، كما أرى ، أخلاقُ مُعْظَمِ البطائن البارزة في كلِّ مكان وزمان من الطموح في البطالة ، والدناءة في الزَّهْو ، والرغبة في الاغتناء بلا عمل ، ومقتِ الحقيقة ، والثِّقَاقِ والخيانة والعَدْر ، ونَبْذِ العهود ، وازدراء واجبات المواطن ، والفرع من فضيلة الأمير ، والأمل في ضعفه ، والاستهزاء الدائم بالفضيلة فضلاً عن ذلك ، والحقُّ أن من المزعج جداً أن يكون أكثرُ أكابر الدولة فاقدي الأمانة ، وأن يكون أصاغرُها من أهل الصَّلاح ، وأن يكون أولئك مُخَادِعِينَ ، وأن يوافق هؤلاء على ألا يكونوا غيرَ مخدوعين .

وإذا وُجِدَ في الشعب من يكون من أهل الصَّلاح<sup>(٢)</sup> التَّعَسَّاء فإن الكَرَدِينال دُو رِيشْلِيُو يَذْكَرُ في وصيته السياسية وجوبَ احتِراسِ المَلِكِ من استخدامهم<sup>(٣)</sup> ، وما أُصدقَ عدمُ كون الفضيلة نابضَ هذه الحكومة ! لا جَرَمَ أنها غيرُ مَجْرَدَةٍ منها مطلقاً ، ولكنها ليست نابضها .

( ١ ) أتكلّم هنا عن الفضيلة السياسية التي هي فضيلة خلقية ضمن المعنى الذي توجه به نحو الخير العام ، وقلّة إلى الغاية وجود فضائل خاصة ، ولا تجد مطلقاً هذه الفضيلة التي تتصل بالحقائق الموحى بها ، ويتضح هذا جيداً في الباب ٥ ، فصل ٢ .

( ٢ ) احمِلوا هذا على معنى التعليق السابق - ( ٣ ) جاء فيها أنه لا ينبغي استخدام أناس من أصل دني ، فهم كثيرون الزهد كثيرون الصعوبة ( الوصية ، فصل ٤ ) .

### الفصل السادس

#### كيف يُعْتَضَضُ من الفضيلة في الحكومة الملكية

أُسْرَعُ ، وأُسِيرُ بِخَطَا واسعة ، لكيلا يُعْتَقَدَ أنني أَقْدَحُ في الحكومة الملكية ، كَلَّا ، إذا كان يُعْزَرُها نابضٌ فإن لديها نابضاً آخر ، فالشرفُ ، أى سَبَقُ وهم كلِّ شخصٍ وحالٍ ، يقوم مقام الفضيلة السياسية التي تكلمتُ عنها ويمثلها في كلِّ مكان ، ويمكن الشرف أن يوحى بأطيب الأعمال ، ويمكنه ، مضافاً إلى القوانين ، أن يسوق إلى هدف الحكومة كالفضيلة نفسها .

وهكذا يكون كلُّ إنسان في الملكيات الحسنة التنظيم مواطنًا نافعًا تقريبًا ، ومن النادر أن تجد فيها مَنْ هو حسنُ السَّيرة<sup>(١)</sup> ، وذلك لأنه يجب على مَنْ يودُّ أن يكون حسنَ السَّيرة أن يَقْصِدَ هذا<sup>(٢)</sup> وأن يُحِبَّ الدولة لذاتها أكثر مما لذاته .

(١) لا تحمل كلمة «حسن السيرة» هنا على غير المعنى السياسي - (٢) انظر إلى التعليق الأول



## الفصل السابع

### مبدأ الملكية

تفترض الحكومة الملكية، كما قلنا، وجودَ شئانٍ ورتبٍ، حتى وجود أشرف أصلاً، ومن طبيعة الشرف طلبُ التفضيل والتمييز، والشرفُ، إذن، هو المُوَلَّى في هذه الحكومة للأمر نفسه.

والطموحُ مضرٌّ في الجُمهورية، وللطموح نتائجٌ طيبةٌ في الملكية، وهو يَمْنَحُ هذه الحكومةَ حياةً، ومن فوائده عدمُ خَطَرِهِ فيها، وذلك لإمكان زجره فيها بلا انقطاع.

وقد تقولون إن الأمر كما في نظام الكَوْن حيث توجد قوةٌ تُبْعِدُ جميعَ الأجرام من المركز بلا انقطاع وقوةٌ ثِقَلٍ تَرُدُّهَا إِلَيْهِ، والشرفُ يُحرِّكُ جميعَ أجزاء الجِرم السياسي، وهو يَرِبُطُهَا بصنعه نفسه فيسير كلُّ واحدٍ نحو المصلحة المشتركة معتقداً أنه يسير نحو مصالحه الخاصة.

وإذا ما تكلمنا فلسفياً وجدنا من الصحيح أن الشرف الذي يُسَيِّرُ جميعَ أجزاء الدولة زائفٌ، غير أن هذا الشرف الزائف هو من النفع للجُمهور كالشرف الحقيقي للأفراد الذين يُمكنهم أن يَحْوزوه.

أليس كثيراً أن يُحْمَلُ الناسُ على القيام بجميع الأعمال الصعبة التي تستلزم قوةً من غير أجرٍ سوى ضوضاء هذه الأعمال؟

### الفصل الثامن

#### الشرف ليس مبدأً الدول المستبدة مطلقاً

ليس الشرف مبدأً الدول المستبدة مطلقاً ، فبما أن جميع الناس متساوون فيها فإن الإنسان لا يُمكن أن يفضّل على الآخرين فيها ، وبما أن جميع الناس عبيد فيها فإن الإنسان لا يُمكن أن يفضّل على شيء فيها .

وبما أن للشرف قوانينه وقواعده ، فضلاً عن ذلك ، فلا يُمكن أن يثنى ، وبما أنه يتّبع هواه الخاص ، لا هوى آخر ، فإنه لا يُمكن أن يوجد في غير الدول ذات النظام الثابت والقوانين الصحيحة .

وكيف يصبر المستبدُّ عليه ؟ هو يباهى باحتقار الحياة ، وليس لدى المستبد قوة إلا لأنه يستطيع أن ينزعها ، وكيف يصبر على المستبد ؟ هو ذو قواعد متّبعة وأهواء مُسنّدة ، وليس لدى المستبد قاعدة وتقوُّض أهواؤه جميع الأخرى .

وعلى الملكيات يسيطر الشرفُ المجهولُ لدى الدول المستبدة حيث لا تجدُ كلمةً للتعبير عنه <sup>(١)</sup> ، وهو يَهَبُ الحياةَ فيها لجميع الجِرمِ السياسى وللقوانين وللفضائل نفسها .

( ١ ) انظر إلى بيرى ، صفحة ٤٤٧ .

## الفصل التاسع

## مبدأ الحكومة المستبدة

كما أن الفضيلةَ ضروريةٌ في الجمهورية والشرفَ ضروريٌّ في الملكية لا بُدَّ من الخوف في الحكومة المستبدة ، ولا ضرورةَ للفضيلة فيها مطلقاً ، ويكون الشرف فيها خطراً .

وتنتقل سلطة الأمير الواسعةُ فيها إلى من يفوضها إليهم ، فمن يَقْدِرُ أن يعزِّزَ نفسه كثيراً يستعدُّ للقيام بثوراتٍ فيها ، ومن الضروريُّ ، إذنْ ، أن يَقْضَى الخوف على كلِّ شجاعةٍ فيها ، فيُطْفِئُ فيها حتى أدنى مشاعر الطموح .

ويمكن الحكومة المعتدلةُ ، ما أرادت ، أن تُطْلِقَ نوابِها من غير خطر ، فهي تماسك بقوانينها ، وبقوتها أيضاً ، ولكن الأمير في الحكومة المستبدة إذا ما انقطع عن رفع الذراع ذات ساعة ، وإذا لم يستطع أن يقضى من فوره على مَنْ يَشْعَلُون أُولَى المناصب<sup>(١)</sup> ، ضاع بعمله هذا كلُّ شيء ، وذلك لأن الشعب يصير غير ذى مُجبرٍ عن تلاشى الخوف الذى هو نابضُ الحكومة .

وإلى هذا المعنى ذهب بعض القضاة ، كما هو ظاهر ، فأروا أن الأمير الأكبر غير مُلْزَم ، قطعاً ، بأن يُنْجِزَ وعده وَيَفِىَ بعهده إذا ما حَدَّدَ بهذا سلطانه<sup>(٢)</sup> . ويجب أن يُحْكَمَ في الشعب بالقوانين وفي الأكبر بهوى الأمير ، ويجب أن

(١) كما يقع في الأريستوقراطية العسكرية غالباً .

(٢) ريكو ، « الإمبراطورية العثمانية » ، باب ١ ، فصل ٢ .

يكون رأسُ آخر الرعية في مأمن وأن يكون رأس الباشوات معرضاً للخطر دائماً ، ولا يُحدّث عن هذه الحكومات المخالفة للذوق من غير ارتجاف ، وقد أبصر صوفي الفارسي ، الذي خلعه مِرويس في أيامنا ، انهيارَ الحكومة قبل الفتح ، وذلك لأنه لم يَسفِك من الدم ما فيه الكفاية<sup>(١)</sup> .

ويروى لنا التاريخ أن طغيان دوميستان الهائل بلغ من إرهاب الحكام ما صلح به حال الشعب بعضَ الصلاح في عهده<sup>(٢)</sup> ، وهكذا ترى السيل الذي يخرب كلَّ شيء من ناحية يدعُ ، من ناحية أخرى ، حقولاً ترى العين فيها بعضَ المروج من بعيد .

### الفصل العاشر

## الفرق بين الطاعة في الحكومات المعتدلة والحكومات المستبدة

تستلزم طبيعةُ الحكومة في الدول المستبدة إطاعةً متناهية ، فإذا ما عُرِفَت إرادةُ الأمير مرّةً كان لها من الأثر المقدّر كالذي تناله الكرة من أخرى عندما تُطرح عليها .

وليس هنالك مزاجٌ ولا تبديلٌ ولا إصلاحٌ ولا مواعيدٌ ولا أكفاء

( ١ ) انظر إلى تاريخ هذه الثورة للأب دوسيرسو .

( ٢ ) سويتونيوس Domit ، فصل ٨ ، وقد كانت حكومة دوميستان عسكرية ، فهي لذلك ضرب من الحكومات المستبدة .

ولا مفاوضات ولا ملاحظات مطلقاً ، ولا شيء يُعدُّ نداءً أو أصلح من سواء للاقتراح ، فالإنسان مخلوقٌ يُطيع مخلوقاً يُريد .

ولا يمكن المرء هناك أن يعرض مخاوفه حولَ حادثٍ قادمٍ بأكثر من الاعتذار عن سوء نجاحه بهوى الطالع ، ويقوم نصيب الناس هناك على الغريزة والطاعة والعقاب ، كما هي حال الحيوانات .

ولا يجدي نفعاً أن يعترض هناك بالمشاعر الطبيعية واحترام الأب وعطفه على أولاده وأزواجه وبقوانين الشرف وبالحالة الصحية ، فقد بُلِّغ الأمرُ ، وهذا يكفي .

وإذا ما حَكَمَ الملكُ في فارسَ على إنسانٍ لم يُمكن أن يخاطبَ في أمره ولا أن يُطلبَ العفو عنه ، وإذا ما كان الملك سكراناً أو فاقداً وعيهِ وجب تنفيذُ حكمه مع ذلك<sup>(١)</sup> ، وإلاً ناقضَ نفسه بنفسه ، والقانونُ مما يجب ألاَّ يتناقض ، وطرأُ التفكير هذا كان سائداً هناك في كلِّ زمن ، وبما أن ما أصدره أحشويروش من أمرٍ باستئصال اليهود لم يُمكن إلغاؤه فإنه رُئِيَ الإذنُ لهم في الدفاع عن أنفسهم .

ومع ذلك يوجد شيء يُمكن أن تعارض به إرادة الأمير<sup>(٢)</sup> أحياناً ، أى الدين ، ويمكن أن يُجَرَّ الأب ، وأن يُقتل أيضاً ، إذا أمر الأمير بذلك ، ولكنه لا يُشرب خمرٌ إذا أراد ذلك وأمر بذلك ، وتُعدُّ قواعد الدين من الأحكام العليا لأنها مفروضة على الأمير كما هي مفروضة على الرعية ، وغيرُ هذا أمرُ الحقوق الطبيعية ، فالأمير يعود غيرَ معدودٍ إنساناً كما يُفترض .

والسلطانُ في الدول الملكية والمعتدلة مُحَدَّدٌ بنابضها ، أى بالشرف الذى يهيم

( ١ ) انظر إلى شاردان — ( ٢ ) المصدر نفسه .

على الأمير وعلى الشعب كملكٍ ، ولا يُسَارُ مطلقاً إلى ذكر أحكام الدين له ، ويرى  
النديم نفسه مُضْحِكاً فتذكر له مبادئ الشرف دائماً ، وتنشأ عن ذلك تغييرات  
ضرورية في الطاعة ، ومن الطبيعي أن يكون الشرف هدفاً لكثير من الغرائب ،  
والطاعة تتبعها جميعاً .

ومع أن وجه الطاعة مختلف في هاتين الحكومتين فإن السلطة واحدة مع  
ذلك ، ومهما تكن الجهة التي يتحول إليها الملك فإنه يرفع الميزان ويطرّحه ، وهو  
يطاع ، والخلاف كلُّ الخلاف في وجود بصائر لدى الأمير في الملكية وفي كون  
الوزراء فيها أبرع في الأمور وأمهر مما في الدولة المستبدّة بما لا حدّ له .

### الفصل الحادى عشر

#### تأمل في جميع ذلك

تلك هى مبادئ الحكومات الثلاث ، وذلك لا يعنى اتصافاً بالفضيلة في  
بعض الجمهوريات ، بل وجوب هذا الانصاف فيها ، وكذلك لا يُثبِت اتصافاً  
بالشرف في بعض الملكيات ، ولا وجود خوف في دولة مستبدّة خاصة ، بل  
وجوب وجود هذا ، وإلاّ كانت الحكومة ناقصة .

## البَابُ الرَّابِعُ

### وجوب مناسبة قوانين التربية لمبادئ الحكومة

---

#### الفصل الأول

#### قوانين التربية

قوانين التربية هي أول ما نتلقاه وبما أنها تُعدُّنا لنكون مواطنين فإن كل أسرة خاصة يجب أن يُسيطر عليها وفق رسم الأسرة الكبرى التي تشمل عليها جميعاً . وإذا وُجد للشعب في مجموعه مبدأ فإنه يكون للأجزاء التي يتألف منها مبدأ أيضاً ، ولذا تختلف قوانين التربية في كل نوع من الحكومات ، فيكون موضوعها الشرف في الملكيات ، والفضيلة في الجمهوريات ، والخوف في الاستبداد .

#### الفصل الثاني

#### التربية في الملكيات

لا يُنَالُ مبدأ التربية في الملكيات في الدور العامة حيث يُؤدَّب الصِّبَا ، فتى دُخِلَ العالمُ بدأت التربية على وجه ما ، فهناك مدرسة ما يُسمَّى « الشرف » ، هذا المعلم العام الذي يجب أن يُسيرنا في كل مكان .

وهناك يُرى و يُسمع ، فى كلِّ حين ، قولٌ عن ثلاثة أمور ، وهى : « وجوبُ إلقاءِ شىء من النُّبل فى الفضائل ، وإلقاءِ شىء من الصراحة فى الطُّبائع ، وإلقاءِ شىء من اللطف فى الأوضاع » .

وما يُبدى لنا من فضائلِ هنالك يدور دائماً حَوْلَ ما على الإنسان من واجبٍ نحو الآخرين أقلِّ مما عليه نحو نفسه ، وإن شئتَ فقلْ إن هذه الفضائل لا تقوم على كون ما يدْعُونَا نحو أبناء وطننا بمقدار ما يميّزُنا منهم .

ويُحكِّم فى أعمال الناس هنالك بملاحتها ، لا بصلاحها ، وبعظمتها ، لا بعُدِها ، وبكونها عجيبةً ، لا بصوابها .

وبما أن من الممكن أن يجد الشرف فيها نبلاً فهى إما أن تكون ما يجعلها القاضى شرعيةً أو ما يسوِّغها السُّوفسطائى .

وهو يُبيح الدِّلال إذا ما اقترن بمبدأ مشاعر القلب أو بمبدأ غزو الفؤاد ، وهذا السبب الحقيقى فى كون الطُّبائع فى الملكيات لم تبلغ من الصفاء قطُّ ما بلغتْه فى الحكومات الجُمهورية .

وهو يُبيح الحيلة إذا ما اقترنت بمبدأ عظمة النفس وعظمة الأعمال كما فى السياسة التى لا تُنافيه مكايدها .

وهو لا يُحرِّم العَلَق إلا إذا فُصل عن مبدأ الحظ الأَكبر ولم يقترن بغير شعور دناءته الخاصة .

وأما من حيث الطُّبائع فقد قلتُ إن على تربية الملكيات أن تُلقَى فيها بعضُ الصراحة ، وبذلك يُرادُ ، إذن ، وجودُ حقيقة فى الكلام ، ولكنْ أَيْكون هذا عن حبِّ لها ؟ كلاً ، وإنما تُرادُ لأن الرجل الذى تَعَوَّد قولها يكون جريئاً حراً



كما يلوح ، والواقعُ أن رجلاً كهذا لا يَخْضَعُ ، على ما يظهر ، لغير الأمور ، لا للوجه الذى يتلقاها به آخر .

وهذا ما يؤدى إلى زيادة ازدياد صراحة الشعب الذى ليس له غير الحقيقة والبساطة مطلباً ، وذلك بمقدار ما يوصى بهذا النوع من الصراحة هنالك .  
وأخيراً تستلزم التربية فى المَلَاسِكِيَّاتِ لطفاً فى الأوضاع ، فالناسُ الذين وَلِدُوا ليعيشوا معاً وَلِدُوا أيضاً ليتراضوا ، ومن لم يَرَاعِ الآدابَ مؤذياً جميع من يعيش معهم يَبْلُغُ من نقص الاعتبار ما يصبح به عاجزاً عن صنع أى خير .

بيد أن اللطف ليس من عاداته استنباط أصله من منبعٍ بالغِ الصفاء ، فهو ينشأ عن رغبةٍ فى التفرُّد ، ونحن لطفاء عن زهوٍ ، أى إننا نشعرُ بأننا مُلَمِّقُنَا باتخاذنا أوضاعاً دالةً على أننا لسنا فى ضَعَة ، وعلى أننا لم نَعِشْ مع ذلك النوع من الناس الذين هُجِرُوا فى جميع الأجيال .

واللطفُ فى المَلَاسِكِيَّاتِ خُلِقَ فى البلاط ، ومن يَبْلُغُ درجةً رفيعةً من العظمة يجعل جميع الآخرين صِغاراً ، ومن ثمَّ ما يجب من إكرام جميع الناس ، ومن ثمَّ ينشأ اللطف الذى يَمْلَقُ مَنْ هم لطفاء ومن يكونون لطفاء نحوه على السواء ، وذلك لأنه يُفَهِّمُ كَوْنَ الرجل من البلاط أو أنه أهلٌ ليكون منه .

ويقوم ظاهر البلاط على ترك الرجل عَظَمَتَهُ الخاصة فى سبيل عَظَمَةٍ مستعارة ، وتَمْلَقُ هذه نديماً أكثر من أن تَمْلَقَ عَظَمَتَهُ نَفْسَهَا ، وهى تُنْعِمُ بشئ من الاتضاع الزاهى الذى ينتشر بعيداً ، ولكن مع نقص زهوهِ شيئاً فشيئاً بنسبة البُعد من منبع تلك العظمة .

وتَجِدُ فى البلاط رِقَّةً ذوقٍ فى كلِّ الأمور ، صادرةً عن استعمالٍ مستمرٍّ لَعَبَثَاتٍ

مال عظيم ، وعما تنوّع من الأمور ، وعن كلالٍ من الملاذ على الخصوص ، وعن الوفرة ، وعن اختلاط الأهواء التي تُتَقَبَّلُ دائماً إذا ما كانت مستحبة .  
فعلى هذه الأمور كلها تقوم التربية لصنع ما يُسمّى الرجل الصالح الخائر جميع المزايا والفضائل التي تُطلَب في هذه الحكومة .  
وهناك ، إذ يختلط الشرف في كل مكان ، يدخُل في جميع طرق التفكير وجميع وجوه الحسّ ويوجّه حتى المبادئ .

وهذا الشرف العجيب لا يجعل الفضائل غير ما يريد ، وهو يجعلها كما يريد أن تكون ، وهو يضع من تلقاء ذاته قواعد لكل ما يفرض علينا ، وهو يمدّ أو يحدّ واجباتنا وفق هواه سواء أكان مصدرها في الدين أم في السياسة أم في الأخلاق .  
وليس في الملكية ما تأمر به القوانين والدين والشرف بمقدار طاعة ما يريد الأمير ، ولكنّ مما يُمكننا علينا هذا الشرف أنه لا ينبغي للأمير مطلقاً أن يأمر بعملٍ يشيننا ، لأن هذا العمل يجعلنا عاجزين عن خدمته .

وقد رَفَضَ غِرْيُون<sup>(١)</sup> اغتيال دوك دُوغيز ، ولكنه عَرَضَ على هنري الثالث أن يقاتله ، ولمّا كتب شارل التاسع بعد سان بارتلمي إلى جميع الحكام يأمرهم بقتل الهوغنوت كتب الفيكونت دُورْت ، الذي كان قائداً في بايُون ، يقول للملك<sup>(٢)</sup> : « مولاي ، لم أجد بين الأهلين ورجال الحرب جَلاداً ، لم أجد غير مواطنين صالحين وجنودٍ شُجعان ، ولذا فإنني ألتمس معهم من جلالتك استعمال

(١) انظر إلى تاريخ أوبينيه .

(٢) يقال هنا ما هو كائن ، لا ما يجب أن يكون ، والشرف سبق وهم يسعى الدين أن يقوضه حيناً وأن ينظمه حيناً آخر .

ذُرْ عَانِنَا وَحَيَاتِنَا فِي الْأُمُورِ الْمُمْكِنِ فَعْلُهَا » ، فهذه الشجاعةُ العظيمةُ الكريمةُ كانت تُعَدُّ النِّدَالَةَ أَمْرًا مُسْتَحِيلًا .

وأَعْظَمُ مَا يَدْعُو الشَّرْفُ بِهِ طَبَقَةُ النِّبْلَاءِ هُوَ خِدْمَةُ الْأَمِيرِ فِي الْحَرْبِ ، وَالْحَقُّ أَنَّ هَذِهِ هِيَ الْمِهْنَةُ الْمُمْتَازَةُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَخَاطِرَهَا وَنَجَاحَهَا ، وَرِزَايَاهَا أَيْضًا ، تَسُوقُ إِلَى الْعِظَمَةِ ، وَلَكِنَّ الشَّرْفَ ، حِينَ يَفْرِضُ هَذَا الْقَانُونُ ، يَرِيدُ أَنْ يَكُونَ حَكَمًا ، وَهُوَ إِذَا مَا صُدِّمَ تَطَلَّبَ ، أَوْ أَجَازَ ، الرَّجُوعَ إِلَى الْبَيْتِ .

وَهُوَ يُوَدُّ أَنْ يُمَكِّنَ ابْتِغَاءَ الْخِدْمِ أَوْ رَفْضَهَا عَلَى السَّوَاءِ ، وَهُوَ يَضَعُ هَذِهِ الْحُرِيَّةَ حَتَّى فَوْقَ الثَّرَاءِ .

وَلِلشَّرَفِ قَوَاعِدُهُ الْعَلِيَا إِذَنْ ، وَعَلَى التَّرْبِيَةِ أَنْ تَطَابَقَ ، وَأَهْمُ هَذِهِ الْقَوَاعِدُ هُوَ أَنَّهُ يُبَاحُ لَنَا الْإِهْتِمَامُ بِمَالِنَا ، وَلَكِنْ مَعَ حَظَرِ ذَلِكَ تَجَاهَ حَيَاتِنَا مُطْلَقًا .  
وَالثَّانِيَةُ هِيَ أَنَّنَا إِذَا قُلِدْنَا مَنْصِبًا ذَاتَ مَرَّةٍ وَجِبَ عَلَيْنَا أَلَّا نَصْنَعَ أَوْ نَطِيقَ مَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِنَا دُونَ هَذَا الْمَنْصِبِ .

وَالثَّلَاثَةُ هِيَ أَنَّ تَكُونَ الْأُمُورُ الَّتِي يَنْهَى الشَّرْفُ عَنْهَا بِالْفَعْلِ التَّحْرِيمَ إِذَا لَمْ تَبَادِرِ الْقَوَانِينُ إِلَى حَظَرِهَا ، وَأَنَّ تَكُونَ الْأُمُورُ الَّتِي يَتَطَلَّبُهَا مَطْلُوبَةٌ إِلَى الْغَايَةِ إِذَا لَمْ تَوْجِبْهَا الْقَوَانِينُ .

### الفصل الثالث

## التربية في الحكومة المستبدّة

كما أن التربية لا تَعْمَلُ على غير رفع الفؤاد في الملكيات لا تحاول غير خَفْضِهِ في الدول المستبدّة ، ويجب أن تكون في هذه الدول عِبْدِيَّةٌ ، ومن الخير ، حتى في القيادة ، أن تكون هكذا ما دام الرجل لا يكون طاغيةً فيها من غير أن يكون عبداً في الوقت نفسه .

وتفترض الطاعةُ المتناهية جهلاً فيمن يُطِيعُ ، حتى إنها تفترضه فيمن يَقُودُ ، فليس له أن يتأَمَّلَ وأن يرتاب ، ولا أن يبرهن ، مطلقاً ، وليس له إلا أن يشاء . وكلُّ بيت في الدول المستبدّة إمبراطوريةٌ منفصلةٌ ، وتكون التربية ، القائمةُ هنالك على عيش الإنسان مع الآخرين خاصةً ، محدودةٌ إلى الغايةِ إذنْ ، وهي تقتصر على إلقاء الخوف في القلب وعلى منح الروح معرفةً بعض مبادئ الدين البسيطة جداً ، ويكون العرفانُ هنالك خَطِراً ، ويكون التنافسُ هنالك نَحِيساً ، ولم يَسْتَطِعْ أرسطو أن يعتقد وجودَ فضائلٍ خاصةٍ بالعبيد<sup>(١)</sup> ، وهذا ما يُحدِّد التربية في هذه الحكومة كثيراً .

والتربيةُ معدومةٌ هنالك على وجهٍ ما إذنْ ، فلا بُدَّ من انتزاع كلِّ شيءٍ لإعطاء شيءٍ ، ومن البدء بصنع إنسانٍ طالح لصنع عبدٍ صالح .  
والآن ! لماذا تَحْرِصُ التربيةُ هنالك على تكوين مواطن صالح يُعْنَى بالبؤس

(١) « السياسة » ، باب ١ ، فصل ٣ .

العالم ؟ إذا كان يجبُ الدولة فإنه يحاول إطلاقاً ، نوابض الحكومة ، وهو يزول إذا لم يُوقَّ ، وهو يُعرَّض لخطر الزوال مع الأمير والإمبراطورية إذا ما وُقِّق .

### الفصل الرابع

اختلاف نتائج التربية عند القدماء وبيننا

كان مُعظم الأمم يعيش في حكوماتٍ اتخذت الفضيلةَ مبدأً ، وعند ما كانت هذه الفضيلة في تمام قوتها كان يتمُّ هنالك من الأمور ما لا نراه اليوم وما يُورث العَجَبَ نفوسنا الصغيرة .

وكانت تربيتهم تَفْضُلُ تربيتنا فَضْلاً آخر ، وهي أنها لم تُفَنِّدْ قَطُّ ، فكان إِيَامِينُونْدَاس يقول وَيَسْمَعُ ويرى في السنة الأخيرة من حياته ذات الأمور التي كان يقولها ويسمعها ويراهها في السَّنِّ التي بدأ يُؤدَّب فيها .

واليوم نتلقَّى ثلاثَ تربياتٍ مختلفةً أو متناقضة ، أي تربيةَ آبائنا وتربيةَ معلمينا وتربيةَ العالم ، وما يقال لنا في الأخيرة يَقلِّبُ جميعَ مبادئِ الأوليين ، وينشأ هذا ، من بعض الوجوه ، عما عندنا من تناقضٍ بين وُعود الدين وعهود العالم ، وهذا أمرٌ لم يَعْرِفه القدماء .

### الفصل الخامس

#### التربية في الحكومة الجمهورية

الحكومة الجمهورية هي التي يُحتاج فيها إلى جميع سلطان التربية ، فالخوفُ في الحكومات المستبدة ينشأ من تلقاء نفسه بين الوعيد والعقاب ، والشرفُ في الملكيات يُعزّز بالعواطف ، وهو يُعزّزها من ناحيته ، غير أن الفضيلة السياسية هي إنكارُ الذات ، أي أمرُ شاقٌّ كثيراً على الدوام .

ويمكن تعريفُ هذه الفضيلة بحبِّ القوانين والوطن ، وبما أن هذه المحبة تستلزم تفضيلَ المرء للمصلحة العامة على مصلحته الخاصة فإنها تمنح جميع الفضائل الخاصة ، وليست هذه الفضائلُ غيرَ هذا التفضيل .

وهذه المحبة خاصةٌ بالديمقراطيات خصوصاً عجبياً ، والحكومة موكولةٌ إلى كلِّ مواطنٍ في الديمقراطيات وحدها ، والواقعُ أن الحكومة كجميع أمور العالم ، فيجب أن تُحبَّ حتى تُحفظ .

ولم يُسمع قطُّ أن الملوك لا يُحبُّون الملكية وأن المستبدّين يمتنون الاستبداد . ويتوقف كلُّ شيء على تمكين ذلك الحبِّ في الجمهورية إذن ، ويجب على التربية أن تهتدِف إلى إلقائه في النفوس ، غير أن هنالك وسيلةً مؤكّدة يُمكن الأولاد أن يَحُوزوه بها ، وهي أن يكون الآباء أنفسهم حائزين لها .

وذاك هو المعلمُ الذي يَمْنَح أولاده معارفه غالباً ، وأكثرُ من ذلك أن يُمنَحوا عواطفه .

وإذا لم يحدث هذا فذلك لأن الذى يكون قد صُنِعَ فى المنزل الأبوى يُمَحَقُّ بانطباعات الخارج .  
وليس الشعب الناشئ هو الذى يَفْسُدُ مطلقاً ، فهو لا يزول إلا بعد فساد الرجال البالغين أشدَّهم .

### الفصل السادس

#### بعض نظم الأغارقة

أشرب قدماء الأغارقة من كون الشعوب التى عاشت تحت ظلِّ حكومةٍ شعبيةٍ رُفِعَتْ إلى الفضيلة بحكم الضرورة فوضعوا نُظْماً غريبةً لتلقينها ، وإذا ما نظرتم ، فى حياة ليكورغ ، إلى القوانين التى أنعم بها على الإيسارطيين ظننتم أنكم تقرأون رواية السيِّفَارَانْب ، وكانت قوانين أقریطش أصلَ قوانين إيسارطة ، وكانت قوانين أفلاطون تصحيحاً لها .

وأرجو عطفَ قليلٍ نظريٍّ على مدى عبقرية هؤلاء المشترعين ليرى أنهم أثبتوا للعالم حكمتهم بصدمهم جميعَ العادات الجارية ومزجهم جميعَ الفضائل ، وقد خَلَطَ ليكورغُ الاختلاسَ بروح العدل وأقصى الرِّقِّ بأقصى الحرية وأفطعَ المشاعر بأعظم اعتدالٍ فأوجب استقرارَ مدينته ، وقد لاح أنه نَزَعَ منها جميعَ الجانى والفنون والتجارة والنقد والأسوار ، فكان فيها من الطموح ما لا يأمل الواحد معه أن يكون خيراً مما هو عليه ، وكان فيها مشاعرٌ طبيعية ، ولم يكن فيها ولدٌ ولا زوجٌ ولا أبٌ ، فخلِعَ حتى العِذارُ من الطَّهر ، وبهذه الطُّرُق سِيقَتْ

إسبارطة إلى العظمة والمجد ، ولكن مع صدق نُظْمٍ لا يُظْفَرُ معه بشيء ضدها عند كَسْبِ المَعَارِكِ إذا لم يوصلْ إلى نَزْعِ ضابِطِها<sup>(١)</sup> .

وقد حُكِمَ في أَقْرِيطَشٍ ولا كونيّة بهذه القوانين ، وقد تَخَلَّتْ إسبارطة عن الأخيرة للمقدونيين ، وقد كانت أَقْرِيطَش<sup>(٢)</sup> آخرَ فريسةٍ للرومان ، وقد كان للسَّامِنِيِّينَ ذاتُ النُّظْمِ ، فغَدَتْ هذه النُّظْمُ لهؤلاء الرومان عاملَ أربعةٍ وعشرين نصراً<sup>(٣)</sup> . وفي حُثالة أزمِنْتنا الحديثة<sup>(٤)</sup> وفسادها أبصرنا هذا الأمرَ العجيب الذي كان يُرَى في نُظْمِ اليونان ، وذلك أن مشترعاً صالحاً كَوَّنَ شعباً يَبْدُو الصدقُ فيه طبيعياً كالشجاعة عند الإِسْبارطيين ، وذلك أن مسترِينَ هو لِيكُورَغُ حقيقى<sup>(٥)</sup> ، ومع أن السَّلْمَ غايةً يَن كَأَن الحربَ غايةً لِيكُورَغُ فإنهما يتشابهان في السبيل الغربية التي وَضَعَا فيها شعبيهما ، وفي النفوذ الذي اتفق لهما في الأحرار ، وفي الأوهام التي تغلبا عليها ، وفي الأهواء التي قَهَرَاها .

وقد يكون لنا مثالٌ آخرٌ بالِياراغُوايَ ، وذلك أنه أَرِيدَ أن يُجْعَلَ منها ذَنْبٌ للمجتمع الذي يَعُدُّ لذة القيادة متاعَ الحياة الوحيدَ ، غير أن من الجميل في كلِّ حينٍ أن يُحْكَمَ في الناس بجعلهم أكثرَ سعادةً<sup>(٥)</sup> .

(١) أكره فيلوبيمن الإِسْبارطيين على ترك طريقة تغذية أولادهم عالماً أنهم ، من غير هذا ، يكونون في كل حين ذوى نفس كبيرة وقلب عال ، بلوتارك ، « حياة فيلوبيمن » ، وانظر إلى تيتوس ليفيوس ، باب ٣٨ .

(٢) دافعت عن قوانينها وحريتها ثلاث سنين ، انظر إلى الأبواب ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ من تيتوس ليفيوس ، في خلاصة فلوروس ، وقد أبدت مقاومة أشد مما أبدى عطاء الملوك .

(٣) فلوروس ، باب ١ ، فصل ١٦ .

(٤) In fecce Romuli ، شيشرون ، ٢ ، ١ « رسائل إلى أتيكوس » .

(٥) لا يخضع هنود الباراغواي لسنينور خاص ، وهم لا يدفعون غير خمس الضرائب ، ولديهم أسلحة نارية للدفاع عن أنفسهم .



ومن المَجْدِ لها أن تكون أولَ من أظهر في تلك البقاع اقترانَ مبدأ الدين بمبدأ الإنسانية ، وهى ، إذ أصلحت ما خَرَّبَهُ الإسْبان ، بدأت تَشْفِى أحدَ الجروح الكبيرة التى أصيب بها النوع البشرى حتى الآن .

وما يمازج هذا المجتمعَ من شعورٍ طيب نحو ما يُسمِّيه شَرْفًا ، ومن حميةٍ نحو دينٍ يُخشَع من يَسْمَعُه أكثر من يَعْظُ به ، حَفَزه إلى القيام بأمر جليلة موفِّقًا ، وذلك أن انتشل من الغاب شعوبًا شَتَّى وأعطاهم غذاءً مضمونًا وكَساهم ، وهو ، إذ لم يصنع بذلك غيرَ إثناء الصَّناعة بين الناس ، يكون قد فعل كثيرًا .

والذين يرغبون فى وَضْعِ نُظُمٍ مماثلة يؤسسون شركةَ أموالٍ كما فى جُمهورية أفلاطون ، ويوجبون ما كان يتطلبه هذا من احترامٍ للآلهة ، وهذا الانفصال عن الأجانب حفظًا للأخلاق ، وقيامَ مدينةٍ تتاجر من دون الأهلين ، ويمَنَحون صنائعنا من غير نفائسنا ، واحتياجاتنا من غير شَهَوَاتنا .

وهم يُلْغَوْنَ النقدَ لِمَا يُوجِب من تضخيم الثروة إلى ما وراء الحدود التى وضعتها الطبيعة فيها ، ومن تعلِيم حفظ ما كُنِزَ منها على غير جَدْوَى ، ومن زيادة الشَّهَوَاتِ إلى ما لا حَدَّ له ، ومن القيام مقام الطبيعة التى أنعمت علينا بوسائلٍ محدودةٍ كثيرًا لإثارة أهوائنا ، ومن إفساد بعضنا بعضًا .

« وقد أحسَّ الإبيدَامَنِئُون<sup>(١)</sup> فسادَ أخلاقهم باتصالحهم بالبرابرة فانتخبوا حاكمًا لجعل جميع الأسواق باسم المدينة ولأجل المدينة » ، وبذلك لا تُفْسِدُ التجارةُ النظامَ ولا يَحْرِمُ النظامُ المجتمعَ فوائدَ التجارة .

( ١ ) بِلوتارك ، « سؤال عن أمور يونانية » ، فصل ٢٩ .

## الفصل السابع

في أيّ الأحوال يمكن هذه النظم أن تكون صالحة

يُمْكِنُ أن تكون هذه الطُّرُزُ من النُّظُمِ صالحةً في الجُمُهوريات لأن الفضيلة السياسية هي المبدأ فيها ، ولكن لا ضرورةً إلى ذلك المقدار من العناية لبلوغ الشَّرَفِ في الملكيات أو لإلقاء الرُّعب في الدول المستبدة .

ثم إن تلك النُّظُم لا تكون في غير دولةٍ صغيرة<sup>(١)</sup> حيث يُمكن مَنَحُ تربية عامة وتربية شعبٍ بِأَسْرِهِ كَأُسْرِهِ .

وتفترض قوانينُ مِينُوس وليكُورُغ وأفلاطون عنايةً بعض أبناء الوطن ببعض عناية فائقة ، ولا يُمكن رَسْمُ هذا بين الاختلاط والإهمال واتساع الأمور في شعب عظيم .

أَجَلٌ ، يجب إقصاء النقد في هذه النُّظُم كما قيل ، غير أن العدد والتنوع والارتباك وأهمية الأعمال وسهولة الشراء وبُطْء المقايضة أمورٌ تستلزم مقياساً مشتركاً في المجتمعات الكبيرة ، ويجب على مَنْ يَوَدُّ رفع سلطته في كلِّ مكان ، أو الدفاع عنها في كلِّ مكان ، أن يكون حائزاً ما ناطَ الناسُ به السلطة في كلِّ مكان .

(١) كما كانت مدن بلاد اليونان .

## الفصل الثامن

## إيضاح رأى غريب للقدماء حول الطبائع

قال لنا بُولِيب ، قال لنا الرّصينُ بُولِيب ، إن الموسيقى كانت ضرورية لإلانة طبائع الأركاديين الذين كانوا يسكنون بلداً كثيبَ الهواء باردَه ، وإن أهل السّينَت الذين أهملوا الموسيقى فاقوا جميع الأغارقة قسوةً ، وإنه لم يكن من المُدُن ، قطً ، واحدةً اُتْرِفَ فيها من الجرائم كما في هذه ، ولم يَحْشَ أَفلاطونُ ، قطً ، أن يقول بتعدُّ كلِّ تغييرٍ في الموسيقى لا يكون في نظام الدولة ، وإن أرسطو ، الذى يلوح أنه لم يَضَعْ كتابَ « السياسة » إلّا ليعارض مشاعرَ أَفلاطون بمشاعره ، كَيتفق وإياه ، مع ذلك ، حول سلطان الموسيقى على الطبائع ، ومثلُ هذا رأى ثأوفرستس وبلوتارك<sup>(١)</sup> واسترابون<sup>(٢)</sup> وجميع القدماء ، وليس هذا رأياً أُلْقِيَ جُزْأً مطلقاً ، بل هو من مبادئ سياستهم<sup>(٣)</sup> ، وهكذا كانوا يَمَنّحون قوانين ، وهكذا كانوا يريدون أن يُحْكَمَ في المدن .

وأظننى قادراً على إيضاح هذا ، وذلك أنه يجب ألا يغيبَ عن البال أن جميع الأعمال وجميع المِهَن التى يُمكن أن تؤدّى إلى كَسْب المال كانت تُعدُّ غيرَ لائقة بالرجل الحرِّ فى المُدُن اليونانية ، ولا سيما المدنُ التى كانت الحربُ غرضها الرئيس ،

(١) « حياة بيلوبيداس » .

(٢) الجزء الأول .

(٣) قال أفلاطون في الجزء الرابع من « القوانين » إن إدارة الموسيقى والألعاب الرياضية أهم وظائف المدينة ، وقال في الجزء الثالث من جمهوريته : « سيحدثكم دامون عن الأنعام التى توجب دفاء النفس والوقاحة والفضائل المعاكسة » .

قال إكزِينُفون<sup>(١)</sup>: « إن معظم الصناعات يُفسد أجسام مَنْ يزاولونها ، فهي تُلْزِم المرء بالجلوس تحت الظلّ أو بالقرب من النار ، فلا يكون لديه وقت لأصدقائه ولا للجمهورية » ، ولم يَرْتَقِ الصُّنَاع إلى مرتبة المواطنين إلّا حين فساد بعض الديموقراطيات ، وهذا ما علّمنا أرسطو<sup>(٢)</sup> إياه ، وهو الذى يرى أن الجمهورية الصالحة لا تمنحهم حقوق المدينة أبداً<sup>(٣)</sup> .

وكانت الزراعة مهنة خسيصة حينئذٍ وكانت تمارَس من قِبل بعض الشعوب المغلوبة ، كان يمارسها الإيلوت لدى الإسبارطيين والبريُسيان لدى الأقرِيطشين والپنست لدى التّساليين ، وأقوامٌ عبيدٌ آخرون<sup>(٤)</sup> فى جُمهورياتٍ أخرى . ثم إن كلَّ تجارة خسيصة<sup>(٥)</sup> كانت أمراً شائناً عند الأغارقة ، وذلك لِمَا كانت تنطوى عليه من وجوب تقديم المواطن خِدمًا لعبد أو مستأجرٍ أو أجنبيٍّ ، أى فكرة كانت تؤذى روح الحرية اليونانية ، ثم إن أفلاطون<sup>(٦)</sup> يوصى فى « قوانينه » بمجازاة المواطن الذى يتعاطى التجارة .

( ١ ) الباب الخامس من « أطيب الأقوال » .

( ٢ ) « السياسة » ، باب ٣ ، فصل ٤ .

( ٣ ) روى أرسطو فى كتاب السياسة ( باب ٢ ، فصل ٧ ) أن ديوقانت جعل من الصناع فى أثينة عبيداً للجمهور فيما مضى .

( ٤ ) وكذلك أفلاطون وأرسطو يريدان أن يحرث العبيد الأرضين ( القوانين باب ٧ ، والسياسة باب ٧ ، فصل ١٠ ) ، والصحيح أن الزراعة لم تمارس من قبل العبيد فى كل مكان ، وعلى العكس كان الأهلون فى أفضل الجُمهوريات هم الذين يقومون بذلك كما قال أرسطو ( الفصل ٤ من الباب ٦ من السياسة ) ، ولكن هذا لم يقع إلا نتيجة فساد الحكومات القديمة التى أصبحت ديموقراطيات ، وذلك لأن مدن اليونان كانت تقضى حياة أريستوقراطية فى الأزمنة الأولى .

Cauponatio ( ٥ )

( ٦ ) باب ١١ .

إِذَنْ ، كان يوجد كبيرُ ارتباكٍ في الجمهوريات اليونانية ، وكان لا يُرادُ اشتغالُ الأهلين بالتجارة والزراعة والصناعات ، وكذلك كان لا يُراد وقوهم في البطالة<sup>(١)</sup> ، فكانوا يجِدُون ما يَشْغَلُهُم في التمرينات التابعة للرياضة البدنية ، والتي لها علاقةٌ بالحرب<sup>(٢)</sup> ، ولم يُيَسَّر النظامُ لهم أعمالاً أخرى قَطُّ ، ولِذا يجب عَدُّ الأغارقة مجتمعاً من المصارعين والمقاتلين ، والواقعُ أن هذه التمريناتِ ، الصالحة جداً لجعل الناس قساةً متوحشين<sup>(٣)</sup> ، كانت تحتاج إلى تعديلها بتمريناتٍ أخرى يمكنها أن تُبَلِّغَ الطبائع ، وكانت الموسيقى التي تَصِلُ إلى الروح بأعضاء البدن صالحةً لهذا كثيراً ، وهي وَسَطٌ بين التمرينات البدنية التي تجعل الناس قساةً والعلوم النظرية التي تجعلهم نُفَرًا ، ولا يمكن القولُ بأن الموسيقى أوحَت بالفضيلة ، ولا يمكن تَصَوُّر هذا ، ولكن الموسيقى كانت تَحُولُ دون تأثير قسوة النظام وتؤدي إلى جعل نصيبٍ للروح في التربية لا يكون لها بغير ذلك مطلقاً .

وأفترضُ وجودَ مجتمعٍ بيننا مؤلفٍ من أناس شديدي الوَلَعِ بالصيد منقطعين إليه وحده ، فمن المُقَرَّر أنهم ينالون من ذلك بعضَ الغِلظة ، وإذا ما اكتسب هؤلاء الناس ذوقاً في الموسيقى لم نَلْبَث أن نَجِدَ فرقاً في أوضاعهم وطبائعهم ، ثم إن تمرينات الأغارقة كانت لا تثير فيهم غيرَ نوع من الأهواء والقسوة والغضب والغِلظة ، وتثير الموسيقى كلَّ ذلك ، ويمكنها أن تورث النفس لطفاً ورأفة ورقة وسروراً ،

( ١ ) أرسطو « السياسة » باب ١٠ .

( ٢ ) *Ars corporum exercendorum, gymnastica, variis certaminibus terendorum* ( ٢ )

*paedotribica*

أرسطو ، السياسة ، باب ٨ ، فصل ٣ .

( ٣ ) قال أرسطو إن أبناء الإِسْبارطيين الذين كانوا يبدأون بهذه التمرينات منذ نعومة أظفارهم كانوا

ينشأون كثيرون التوحش « السياسة » ، باب ٨ ، فصل ٤ .

وَيُشْعِرُنَا عِلماء الأخلاق ، الذين يُحَرِّمون المِلاهَى بَيْننا ، بِسلطان الموسيقى على نفوسنا بما فيه الكفاية .

أليس من الصحيح أن يُبَلِّغ الهدفُ في المجتمع الذي تكلمتُ عنه عند عدم الإنعام بغير الطبول وأنغام البوق أَقلَّ مما يُبَلِّغ عند الإنعام فيه بموسيقا ناعمة ؟ كان من الصواب ، إِذْنُ ، تفضيلُ القدماءِ نَمَطًا على آخرَ في بعض الأحوال .  
ولكن أَيْقال لماذا تُختار الموسيقى عن تفضيلٍ ؟ ذلك لأنك لا تَجِدُ بين جميع ملاذِّ الحواسِّ ما يُفْسِدُ النفسَ أَقلَّ منها ، ونَحْمَرُّ حينَ نقرأ في بِلوتارك<sup>(١)</sup> كَوْنِ التَّيْمِيِّينَ وضعوا ، لتلطيف طبائع فتيانهم ، قوانينَ غرامٍ يجب على جميع أُمم العالم أن تحرِّمهُ .

---

(١) حياة بيلوبيداس ، فصل ١٠ .

## البَابُ الْخَامِسُ

### وجوبُ كونِ القوانينِ التي يُصْدِرُهَا المشترعُ مناسبةً لمبدأِ الحكومةِ

---

#### الفصلُ الأولُ

##### فكرة هذا الباب

رأينا وجوبَ مناسبةِ قوانينِ التربيةِ لمبدأِ كلِّ حكومة ، وقُلْ مثلَ هذا عن القوانينِ التي يَضَعُهَا المشترعُ لجميعِ المجتمع ، وتتناولُ صلةُ القوانينِ بهذا المبدأِ جميعَ نوابضِ الحكومةِ ، وينالُ هذا المبدأُ بدَوْرِهِ قوةً جديدةً من ذلك ، وهذا كما في الحركاتِ الفيزيائيةِ حيثُ الفعلُ يَعْقِبُهُ ردُّ فعلٍ على الدوامِ .  
ونَدْرُسُ هذه الصلةَ في كلِّ حكومةٍ بادئين بالدولةِ الجُمهوريَّةِ التي مبدؤها الفضيلةُ .

#### الفصلُ الثاني

##### الفضيلةُ في الدولةِ السياسيةِ

الفضيلةُ في الجُمهوريَّةِ أمرٌ بسيطٌ جدًّا ، فهي حُبُّ الجُمهوريَّةِ ، وهي شعورٌ ، لا نتيجةٌ معارفَ ، ويُمكنُ آخرَ رجالِ الدولةِ أن يكونَ حائزًا هذا الشعورَ كأولهم ، ومتى كان للشعبِ مبادئٌ طيبةٌ مرةً أمسكَ بها مدةً أطولَ ، مما

يُمْسِكُ مَنْ يُدْعَوْنَ أَهْلَ الصَّلاحِ ، ومن النادر أن يكون البادئ بالفساد ، وفي الغالب يستنبط من معارفه المتوسطة حُبًّا إما هو مقررُّ أقوى مما عند أولئك .

ويؤدى حبُّ الوطن إلى صلاح الطبائع ، ويؤدى صلاح الطبائع إلى حبِّ الوطن ، وكلما قلَّ اقتدارُنا على قضاء أهوائنا الخاصة أولعنا بأهوائنا العامة ، ولماذا يُحِبُّ الرهبانُ مُنظَّمَتَهُمْ كثيراً ؟ ذلك لشدة وطأتها عليهم ، وذلك لأن نظامهم يقضى بحرمانهم جميعَ الأمور التي تستند الأهواء العادية إليها ، فلا يبقى ، إذن ، غيرُ ذلك الهوى نحو ذات النظام الذى يكرُّههم ، وهذا النظام كلما كان قاسياً ، أى كلما نَحَتَ من أهوائهم ، زاد ما يتركه لهم منها قوةً .

### الفصل الثالث

## ما هو حبُّ الجمهورية فى الديمقراطية

إن حبَّ الجمهورية فى الديمقراطية هو حبُّ للديموقراطية ، وإن حبَّ الديمقراطية هو حبُّ للمساواة .

وإن حبَّ الديمقراطية هو حبُّ القناعة أيضاً ، وبما أنه يجب أن يكون لكلِّ واحد فيها السعادة ذاتها والمنافع ذاتها وجبَّ أن يتمتع كلُّ واحد فيها بالملادِّ ذاتها وأن يوجد فيها ذات الآمال ، وهذا أمرٌ لا يُنتظر من غير القناعة العامة .

وحبُّ المساواة فى الديمقراطية يقصر طموح المرء على رغبته الوحيدة ، على سعادته الوحيدة ، فى تقديم أعظم الخدم إلى وطنه أكثر مما يُقدِّم أبناء الوطن الآخرين ، ولا يستطيع جميع هؤلاء أن يقدموا خدماً متساوية إلى الوطن ،



ولكنه يجب عليهم جميعاً أن يقدموا إليه خِدمَةً أيضاً ، والمرء حين ولادته يُوقَرُ دِيناً لوطنه لا يَقْدَرُ على إيفائه مطلقاً .

وهكذا تنشأ الفروقُ في الديمقراطية عن مبدأ المساواة ، وذلك منذ إزاحتها بِخِدمٍ موقَّعة أو قرائحٍ فائقةٍ كما يلوح .

وحبُّ القناعة يَقْصِرُ رغبةَ المرء في المال على ما يستلزمه طلبُ الكفاف لأُسْرته وطلبُ المزيد لوطنه ، وَيَمْنَحُ الثَّرَاءَ قوَّةً لا يستطيع المواطن أن يتمتع بها لنفسه لِمَا لا يكون بذلك مساوياً ، ويوجب الثَّرَاءَ نعيمًا لا ينبغي له أن يتمتع به أيضاً لِمَا يؤدي إليه من الإساءة إلى المساواة أيضاً .

ثم إن الديمقراطية الصالحة تكون قد فتحت الباب للنفقات العامة بتأييدها القناعة المنزلية ، وذلك كما وقع في أثينة ورومة ، وذلك لصدور النعم والسَّخَاءِ عن كنز القناعة ، وكما أن الدين يتطلب طهارة الأيدي تقدماً للنُّذُور إلى الآلهة تقتضى القوانين طبائعَ زاهدةً لِيُمْكِنَ المرء أن يَهَبَ تقادِماً لوطنه .

ويقوم رَشْدُ الأفراد وسعادتهم ، إلى حَدٍّ بعيد ، على تَوْسُطِ نبوغهم وثرَواتهم ، ويكون الحكم رشيداً في الجمهورية التي تُسَفِّرُ قوانينها عن أناس متوسطين والتي تُؤَلِّفُ من أناس معتدلين ، وتكون الجمهورية سعيدةً جداً إذا ما أُلِّت من أناس سَعْداء .

## الفصل الرابع

## كيف يُلقن حبُّ المساواة وحبُّ القناعة

يُتَّارُ حُبُّ المساواة وحبُّ القناعة بالمساواة والقناعة جدًّا إذا ما عاشَ الإنسان في مجتمع يؤيد كلاً الأمرين .

ولا يتطَّلَع أحدٌ في المملَكيات إلى المساواة ، حتى إن هذا لا يَرِدُ الخاطر ، وكلُّ واحد في المملَكيات يميل إلى التفوق ، فلا يَرُغِب مَنْ هم من أَوْضَعِ أَصْلٍ فيها أن يخرُجوا من أصلهم هذا إلَّا ليكونوا سادة الآخرين .

وقُلْ مِثْلَ هذا عن القناعة ، ولا بُدَّ من الاستمتاع بها لِحُبِّها ، وليس مَنْ أفسدهم النعيم هم الذين يُحِبُّون حياةَ القناعة ، ولو كان هذا طبيعياً أو عادياً ما ظهر ألكِبْيَادُ محلٍّ عَجَبَ العالم ، وكذلك ليس مَنْ يَحْسُدُونَ الآخرين على ترَفهم أو يُعْجَبُونَ به هم الذين يُحِبُّون القناعة ، أى إن الذين لا يرون غير الأغنياء ، أو أناساً بأئسين مثلهم ، يَمْتَقِنُونَ بؤسهم من غير أن يُحِبُّوه أو أن يَعْرِفُوا ما يُوجِبُ حاله .

ومن أَصْدَقُ القواعد أن يقال ، إذنْ ، إنه لا بُدَّ من تأييد القوانين للمساواة والقناعة في الجمهوريّة حتى يُمكن حُبُّهما فيها .

## الفصل الخامس

## كيف تؤيد القوانين المساواة في الديمقراطية

قسّم بعض المشتريين ، كليكورغ ورؤمؤلوس ، الأرضين أقساماً متساوية ، ولا يمكن هذا إلا عند تأسيس جمهورية جديدة ، أو عند ما يبلغ القانون القديم من الفساد وتكون النفوس من الاستعداد ما يرى الفقراء معه أنهم مضطرون إلى البحث عن علاج للوضع وما يضطرّ الأغنياء معه إلى الصبر على مثل هذا العلاج .

وإذا كان المشتري في مثل هذه القسمة لم يضع من القوانين ما يحفظها لم يصنع غير نظام عابر ، ويدخل التفاوت من الناحية التي لم تحظرها القوانين ، وتضيع الجمهورية .

ويجب في هذا الموضوع ، إذن ، أن تنظم مهور النساء والهبات والموارث والصايا ثم طرق التعاقد ، وذلك لأنه إذا ما أبيع للإنسان منح ماله لمن يريد وكما يريد فإن كل إرادة خاصة ترَبُّك حكم القانون الأساسي .

وقد أباح سولون للإنسان في أثينة أن يوصي بماله لمن يريد على ألا يكون ذا ولد<sup>(١)</sup> ، فناقض القوانين القديمة التي تأمر ببقاء الأموال في أسرة الموصي<sup>(٢)</sup> ، وهو قد ناقض قوانينه الخاصة لأنه نشد المساواة بإلغائه الديون .

وكان قانوناً صالحاً للديموقراطية ذلك الذي يُحرّم وجود ميراثين<sup>(٣)</sup> للواحد ،

(١) انظر إلى حياة سولون لبلوتارك . — (٢) انظر إلى حياة سولون لبلوتارك .  
(٣) اشترع فيلولاوس الكورنثي في أثينة أن يكون عدد حصص الأرض وحصص التركات واحداً ، أرسطو ، السياسة : باب ٢ ، فصل ١٢ .

وكان هذا القانونُ يستمدُّ أصله من قسمة الأرضين بالتساوى ومن الحِصص المعطاة لكلِّ واحد من أبناء الوطن ، ولم يُرد القانونُ أن يكون للواحد حصصٌ كثيرة .

وعن أصلٍ مماثلٍ نشأ القانونُ الذى يَفْرِضُ على أدنى قريب أن يتزوج الوارثة ، وقد سُنَّ هذا القانون لليهود بعد قسمةٍ مماثلة ، وكذلك ما وضعه أفلاطون<sup>(١)</sup> الذى أقام قوانينه على هذه القسمة ، وكان هذا قانوناً أثنيّاً .

وكان يوجد فى أثينة قانون لا أعلم وقوفَ أحد على روحه ، وذلك أنه كان يُباح زواجُ الأخ بأخته من جهة الأب ، لا بأخته من جهة الأم<sup>(٢)</sup> ، وكانت هذه العادة تستمدُّ أصلها من الجمهوريات التى ليس من روحها أن يكون من نصيب الواحد قطعتا أرض ، ومن ثمَّ ميراثان ، فمتى تزوج الرجل أخته من جهة الأب لم يَسْتَطِع أن يكون غيرَ ذى ميراثٍ واحد ، أى ميراثٍ أبيه ، ولكنه إذا ما تزوج أخته من جهة الأم أمكن أن يكون أبو هذه الأخت غيرَ ذى ولدٍ من الذكور فيتركُ لها ميراثه ، ومن ثمَّ يكون لأخيها الذى تزوجها ميراثان .

ولا يُعْتَرَضُ علىَّ بقول فيلون<sup>(٣)</sup> إنه وإن كان يُمكنُ المرء فى أثينة أن يتزوج أخته من جهة الأب ، لا أخته من جهة الأم ، كان يمكن الإسبارطىّ

( ١ ) الجمهورية ، باب ٨ .

( ٢ ) كورنيليوس نيبوس ، in præfat ، وكانت هذه العادة سائدة للأزمنة الأولى ، قال إبراهيم عن سارة : « هى أختى ابنة أبى ، وليست ابنة أمى » ، (أصحاح ٢٠ من سفر التكوين) وقد أدت الأسباب نفسها إلى وضع القانون نفسه لدى أمم مختلفة .

( ٣ ) De specialibus legibus quæ pertinent ad præcepta Decalogi

أن يتزوج أخته من جهة الأم ، لا أخته من جهة الأب ، وذلك لأن الأخت إذا ما تزوجت أخاها في إسارطة كانت تنال نصف حصة الأخ مَهْرًا كما ذكر استرابون<sup>(١)</sup> ، ومن الواضح أن هذا القانون الثاني وُضِعَ لتلافي نتائج القانون الأول السيئة ، وذلك بأن تُعْطَى الأختُ نصفَ مال الأخ مَهْرًا لِيُحَالَ دون انتقال مال الأسرة إلى مال الأخ . ولما تكلم سِنِيكا<sup>(٢)</sup> عن سِيْلَانُوس الذي تزوج أخته قال إن الإباحة كانت ضيقة في أثينة وعامةً في الإسكندرية ، ولم يكن موضع بحثٍ قطُّ تأييدُ قسمة الأموال في حكومة الفرد .

وإذا ما أريد بقاء تقسيم الأَرْضَيْنِ هذا في الديموقراطية كان من صلاح القانون أن ينصَّ على اختيار الأب ، الذي له ولدٌ كثيرٌ ، أحدهم لِيَعْقُبَهُ في مَقَسَمِهِ<sup>(٣)</sup> وأن يُعْطَى شخصاً آخرَ لا ولدَ له أولادَه الآخرين تَبَنِيًّا ، وذلك لِيَبْقَى عددُ أبناء الوطن مساوياً لعدد القَسَائِمِ دائماً .

وقد تَمَثَّلَ فَاِلْيَاسُ الكَالْسِيدَوَانِي<sup>(٤)</sup> جَعَلَ الثَّرَوَاتِ متساويةً في جمهوريةٍ ليست فيها متساويةٌ ، فوَدَّ أن يَهَبَ الأغنياء للفقراء مَهُورًا من غير أن يأخذوا منها ، وأن يأخذ الفقراء نقدًا لبناتهم من غير أن يُعْطُوا منها ، ولكنني لا أعرف جمهوريةً انتحلت مثل هذا النظام الذي يَضَعُ أبناء الوطن في أحوال تكون الفروق فيها من البروز ما يمتنون معه هذه المساواة التي يحاول إدخالها ، ومن المستحبُّ أحياناً ألا تَظْهَرَ القوانينُ سائرةً رأساً نحو الهدف الذي تَقْصِدُهُ .

( ١ ) جزء ١٠ .

( ٢ ) De morte Claudii ، سنيكا ، Athenis dimidium licet, Alexandria totum ،

( ٣ ) وضع أفلاطون مثل هذا القانون ، باب ٥ من « القوانين » .

( ٤ ) أرسطو ، السياسة ، باب ٢ ، فصل ٧ .

ومع أن المساواة الحقيقية هي روحُ الدولة في الديمقراطية فإن من الصعب جداً ألا يُقرَّر عدمُ مناسبة شدة التدقيق من هذه الناحية في كلِّ حين ، ويكفي وَضْعُ إحصاء<sup>(١)</sup> يُحوَّل ، أو يُحدَّد ، الفروقَ من بعض الجهات ، ثم يأتي دورُ القوانين الخاصة لتساويَ بين ما تفاوت بما تفرَّض من ضرائب على الأغنياء وما تُنعم به من سُلوَانٍ على الفقراء ، ولا تَجِدُ غيرَ الثرواتِ المتوسطة ما يستطيع أن يَمْنَحَ أو يَحْتَمِلَ هذه الأنواعَ من التعويضات ، وذلك لأن الثرواتِ العظيمة تعدُّ إهانةً كلِّ ما لا يَمْنَحُها قدرةً وشرفاً .

ويجب أن يُستخرج كلُّ تفاوت في الديمقراطية من طبيعة الديمقراطية ومن مبدأ المساواة نفسه ، ومن ذلك ما يُمكن أن يُخشَى من وجود أناسٍ في الديمقراطية يحتاجون إلى عملٍ مستمر ليعيشوا فيزيدون فقراً عن حاكمية أو يُهْمَلُونَ واجبات ذلك العمل ، ومن وجود صنَّاعٍ يَزْهُون ، ومن وجود عُتَقَاء كثيرين يصبحون أقوى من قُدَمَاء الأهلين ، ففي هذه الأحوال يُمكن طَرْحُ المساواة بين أبناء الوطن<sup>(٢)</sup> في الديمقراطية نفعاً للديموقراطية ، ولكن هذه ليست غيرَ مساواةٍ ظاهرة تُطْرَح ، وذلك لأن الرجل الذي يفتقر عن حاكمية يصبح أسوأ حالا من أبناء الوطن الآخرين ، ولأن هذا الرجل الذي يُهْمَل واجباتِ عمله مضطراً يَصْغُ المواطنيين الآخرين في حالٍ أسوأ من حاله ، وهلمَّ جراً .

(١) جعل سولون أربع طبقات ، وتؤلف الطبقة الأولى من يبلغ دخل الواحد منهم خمسمئة كيل من الحب والشمس السائل على السواء ، وتؤلف الطبقة الثانية من يبلغ دخل الواحد منهم ثلاثمئة كيل فيستطيع أن يربي فرساً ، وتؤلف الطبقة الثالثة من يبلغ دخل الواحد منهم مئتي كيل ، وتؤلف الطبقة الرابعة من يعيشون من كد ذراعهم ، بلوتارك ، حياة سولون .

(٢) أعنى سولون من التكاليف جميع من هم من التعداد الرابع .

## الفصل السادس

## كيف يجب أن تتعهد القوانينُ القناعاتُ في الديموقراطية

لا يكفي أن تكون مقاسم الأرض متساويةً في الديموقراطية الصالحة ، بل يجب أن تكون صغيرة كما عند الرومان ، قال كوريوس لجنوده<sup>(١)</sup> : « معاذ الله أن يكون تقديرُ ابن الوطن قليلاً لِمَا هو كافٍ من الأرض أن يَقُوتَ رجالاً » .

وكما أن تساوى الثروات يَبْقَى القناعةُ تحفظُ القناعةُ تساوى الثروات ، ولا يمكن بقاء أحد هذين الأمرين من غير الآخر مع اختلافهما ، ويُعَدُّ كلُّ منهما العلةَ والمعلولَ معاً ، فإذا ما فَرَّ أحدهما من الديموقراطية تبعه الآخر دائماً .

ومن الصحيح أن الديموقراطية إذا ما قامت على التجارة أمكن أن يكون بعض الأفراد من ذوى الثروات الكبيرة من غير أن يتطرق الفساد إلى الأخلاق ، وذلك لأن الروح التجارية تحمِلُ معها قناعةً واقتصاداً واعتدالاً وعملاً وحكمةً وهُدوءاً ونظاماً وقاعدةً ، وهكذا لا يكون للثروات التي تُحْدِثُها هذه الروح أثرٌ سيئٌ ما بَقِيَتْ هذه الروح ، وإنما يَأْتِي الشُّوء حينما يَقْضِي فَرْطُ الثروات على الروح التجارية هذه ، فَيُرَى في الحال ظهورُ خِلَالٍ \* التفاوت التي كان لا يُشْعَرُ بها إلى تلك الساعة .

ويقتضى حفظُ الروح التجارية أن يتعاطى التجارة أكَبَرُ أبناء الوطن

( ١ ) كانوا يطلبون مقاسم كبيرة من الأرض المفتوحة ، انظر إلى « الأعمال الخلقية وأقوال قدماء الملوك والقواد المشهورة » لبلوتارك .

\* الخلال : جمع الخلل ، وهو الفساد .

بأنفسهم ، وأن تَسُود هذه الروح وحدَها ، وألّا تُلَاقِيهَا روحٌ أخرى وأن تُيسِّرَها جميع القوانين ، وأن تُوزَّع هذه القوانينُ ، بأحكامها ، تلك الثرواتِ كلما ضَخَّمَتِها التجارة ، وأن تجعل كلَّ مواطن فقير على شيء من اليسر ليستطيع العمل كالآخرين ، وأن يكون كلُّ مواطن غنيٍّ في حالٍ من التوسط ما يحتاج معه إلى عمله ليدَّخر أو ليَكسِب .

وفي الجمهورية التجارية يكون القانون طيباً كثيراً إذا ما منَح جميع الأولاد حصصاً متساوية في ميراث الآباء ، وذلك لأن الأولاد يكونون أقلَّ ثراءً من أبيهم مهما كانت الثروة التي جمعها ، فيميلون إلى اجتناب الكمالِ وإلى العمل مثله ، ولا أتكلم عن غير الجمهوريات التجارية ، وأما التي ليست من هذا الطراز فإن لدى المشرع كثيراً من النظم الأخرى ما يضعه في سبيلها<sup>(١)</sup> .

وكان يوجد للجمهورية نوعان في بلاد اليونان ، فبعضها كان عسكرياً كإسبارطة ، وبعضها الآخر كان تجارياً كأثينة ، وفي بعضها كان يُراد أن يكون الأهليون عاطلين ، وفي بعضها الآخر كان يحاولُ إلقاء حُبِّ للعمل فيهم ، وقد جعل سولون من البطالة جرماً طالباً أن يُبيِّن كلُّ مواطن طريقة كسب عيشه ، والحقُّ أنه يجب أن يَحْصُل على الضروريَّ كلُّ واحدٍ في الديمقراطية الصالحة حيث لا يجوز الإنفاق لغير الضروريِّ ، وإلّا فمن أين يناله ؟

( ١ ) يجب أن تحدّد المهور فيها كثيراً .



### الفصل السابع

#### وسائلُ أخرى لتأييد مبدأ الديمقراطية

يتعذر تقسيم الأرضين في جميع الديمقراطيات تقسيماً متساوياً ، وذلك أن هنالك من الأحوال ما يجعل مثلَ هذا النظام وعراً خطراً فيُنافي حتى النظام ، وليس من الضروري أن تُسلك الطُرُق المتناهية دائماً ، فإذا رُئِيَ في الديمقراطية أن هذا التقسيم الذي يجب أن يَحْفَظ الأخلاق لا يلائمها وجب أن يُلجَأَ إلى وسائلٍ أخرى .

وإذا ما أُقيمت هَيْئَةٌ ثابتةٌ تَكُونُ قاعدةَ الأخلاق بذاتها ، إذا ما أُقيمَ سِنَاتٌ يُدْخَلُ إليه عن سِنٍّ وفضيلةٍ واتزانٍ وخدمٍ ، أَوْحَى أَعْضَاؤُهُ ، المعروضون على أعين الشعب كأَصْنَامِ الآلهة ، بِمِشَاعَرَ تَحْمَلُ في صَدْرِ جميع الأسر .

ويجب أن يرتبط هذا السِّنَات في النُظُم القديمة على الخصوص ، وأن يصنع ما لا يَحِيدُ به الشعب والحُكَّام عنها مطلقاً .

ويوجد ما يُكَسِّبُ كثيراً من جهة الأخلاق وما تُحْفَظُ به العادات القديمة ، وبما أن من النادر قيام الشعوب الفاسدة بأمور عظيمة ، وبما أنها لم تُنْشِئْ مجتمعاتٍ ولم تُؤَسِّسْ مُدُنًا ولم تُصْعَقِ قَوَانِينُ قَطُّ ، وبما أن الشعوب ذات الأخلاق البسيطة الشديدة قد صنعت ، بالعكس ، مُعْظَمَ المُؤَسَّسات ، فإن دعوة الناس إلى القواعد القديمة تنطوي على رَدِّهم إلى الفضيلة غالباً .

ثم إذا ما كانت هنالك ثورة ومُنِحَت الدولة شكلاً جديداً لم يُمكن وقوعُ

هذا بغير جهود وأعمالٍ لا حَدَّ لها . ونَدَرَ حدوث هذا عن فراغٍ وأخلاقٍ فاسدةٍ ، حتى إن الذين صنعوا الثورة أرادوا إذاقتها ، وهم لم يُوفِّقُوا لهذا إلا بقوانينٍ صالحةٍ ، ومن ثمَّ كانت القوانين القديمة في الغالب إصلاحاً وكانت القوانين الجديدة اعتسافاً ، وفي مجرى حكومةٍ طويلة الأمد يُسار إلى السوء بانحدارٍ غير محسوس ، فلا يُرجع إلى الخير إلا بجهْد .

وَيَمَارَى في ضرورة اختيار أعضاء السنين ، الذي نتكلم عنه ، لآخر الحياة أو لزمانٍ معيَّن ، ولا مِرَاء في ضرورة اختيارهم لآخر الحياة كما كان يُعْمَل به في رومة<sup>(١)</sup> وإسبارطة<sup>(٢)</sup> ، وفي أثينة أيضاً ، وذلك لأنه لا يجوز أن يُخلط بين ما يدعى في أثينة بالسناتِ الذي كان هيئةً تُبدَّل كل ثلاثة أشهر والأريوباجِ الذي كان أعضاؤه يُنصبُّون مدَى الحياة كمنادجٍ خالدةٍ .

وذلك مبدأً عامًّا ، ويجب أن يُنتخب أعضاء السنين لآخر الحياة في سناتٍ أُقيم ليكون قاعدةً ، أى مستودعاً للأخلاق ، ويمكن تغيير الأعضاء في سناتٍ أُقيم لإعداد الأمور .

وقال أرسطو إن الروح تَشِيْبُ كالبدن ، ولا تكون هذه الملاحظة صالحةً إلا عن حاكم منفرد ، ولا يُمكن تطبيقها على أعضاء سناتٍ . وكان يوجد في أثينة ، عدا الأريوباجِ ، رُقَباء للأخلاق وحرَّاس للقوانين<sup>(٣)</sup> ،

( ١ ) كان الحكام ينتخبون لسنة واحدة ، وكان أعضاء السنين لآخر الحياة .

( ٢ ) روى إكزنيون ، في الفصل العاشر : ٢٠١ من « الجمهورية الإسبارطية » ، أن ليكورغ أراد « أن ينتخب أعضاء السنين من الشيوخ لكيلا يتوانوا في واجباتهم حتى آخر الحياة أيضاً ، وهو ، إذ نصبهم قضاة للحكم في شجاعة الشبان ، يكون قد جعل مشيب أولئك أعز من بأس هؤلاء » - ( ٣ ) كان الأريوباج نفسه خاضعاً للرقابة .

وكان جميع الشيوخ في إسبارطة نُظَّاراً ، وكانت النظارة في رومة لحاكمين خاصين ، وبما أن السَّات يَرْقُب وَجَب أن تكون عيون النظار مُلَقَّةً على الشعب وعلى السَّات ، ومما يجب عليهم في الجمهورية هو أن يُصْلِحُوا جميع ما يكون قد فَسَدَ ، وأن يلاحظوا الفتور وَيَحْكُمُوا في الغفلات وَيُقَوِّمُوا الخطيئات كما تُعاقِب القوانين على الجرائم .

وكان القانون الروماني ، الذي يوجب أن تكون تهمة الزنا علانيةً ، أمراً باهراً في وقاية طُهر الأخلاق ، وكما أنه كان يُرهب النساء كان يُرهب مَنْ يجب عليهم أن يَرْقُبوهن .

ولا شيء يَحْفَظ الأخلاق أكثرَ من خُضُوع الشَّبَّان المتناهي للشيوخ ، لِمَا يوجب من إلزام كلِّ منهما ، من إلزام أولئك باحترام الشيوخ ، ومن إلزام هؤلاء باحترام بعضهم بعضاً .

ولا شيء يَمْنَح القوانين قوةً أكثرَ من خضوع أبناء الوطن المتناهي للحكام ، قال إكزِينوفون<sup>(١)</sup> : « يقوم الفرق العظيم الذي وضعه ليكورغ بين إسبارطة والمدن الأخرى على ما فرضه من إطاعة أبناء الوطن للقوانين خاصة ، وهم يُسرِّعون إذا مدعاهم الحاكم ، ولكن الرجل الغني في أثينة يَعتَمُّ ما ظنَّ اتِّباعه الحاكم » .

وكذلك سلطان الأب العظيمُ الفائدة لحفظ الطباع ، وكنا قد قلنا إنه لا يوجد في الجمهورية ما في الحكومات الأخرى من قوة زاجرة ، ولذا يجب على القوانين أن تحاول صُنْعَ ما يُغْنى عنها ، وهي تَبْلُغ ذلك بالسلطة الأبوية .

(١) « جمهورية إسبارطة » ، فصل ٨ .

وفى رومة كان للآباء حَقُّ الحياة والموت على أولادهم<sup>(١)</sup> ، وفى إسپارطة كان لكلِّ أب أن يُصلِّح ولدَ أبٍ آخر .

وفى رومة زال سلطان الأب مع زوال الجمهورية ، وفى الملكيات ، حيث لا يُعرَف ما يُصنَع بالأخلاق النقيَّة جدًّا ، يُرادُ عيشُ كلِّ واحدٍ تحت سلطان الحكام .

وفَرَضت قوانين رومة ، التى عَوَّدت الشباب الطاعة ، سِنَّ قُصُورٍ طويلة ، وقد نكون على خطأٍ باتخاذ هذه العادة ، ففى الملكية لا يُحْتَاج إلى هذا المقدار من القَسَر .

وقد تستلزم هذه الطاعة فى الجُمهورية أن يَظَلَّ الأب مدى حياته صاحبًا لأموال أولاده كلما قُضِيَ فى رومة ، ولكن هذا ليس من روح الملكية .

### الفصل الشامِئ

## كيف يجب أن تلائم القوانين مبدأ الحكومة فى الأريستوقراطية

إذا كان الشعب فى الأريستوقراطية صالحًا فإنه يَتَمَتَّع فيها بسعادة الحكومة الشعبية تقريبًا وتصبح الدولة قوية ، ولكن بما أن من النادر أن يوجَد كثيرُ فضيلةٍ

(١) يمكن أن يرى فى تاريخ الرومان مقدار انتفاع الجمهورية بهذا السلطان ، ولا أتكلِّم عن غير الزمن الذى بَلَغ الفساد فيه مُتَناه ، وبينما كان أولوس فولغيوس سائراً ليجد كاتيلينا استدعاه أبوه وأوجب قتله ، سالوست ، De bello Catil. ، فصل ٣٩ ، ومثل ذلك كان نصيب كثير من المواطنين ، ديون ، باب ٣٧ ، فصل ٣٦ .

حيث تكون ثروات الناس متفاوتةً جداً فإن من الواجب أن تؤدَّى القوانين إلى روح اعتدالٍ ما استطاعت وأن تحاول إعادة تلك المساواة التي يَنزِعُها نظام الدولة لا محالة .

وروحُ الاعتدال هي ما تُسمَّى الفضيلة في الأريستوقراطية حيث تقوم مقام المساواة في الحكومة الشعبية .

وإذا كان ما يحيط بالملوك من أبهةٍ وجلالٍ يؤلفُ قسماً من سلطانهم فإن الاعتدال وبساطة الأوضاع يؤلِّفان قوة الأشراف الأريستوقراطيين<sup>(١)</sup> ، وهؤلاء إذا لم ينتحلوا أىَّ تفردٍ ، وهؤلاء إذا ما اختلطوا بالشعب ولَبِسُوا مثله ، وهؤلاء إذا ما جعلوه يقاسمهم جميعَ مَسَرَّاتهم ، نَسَى عَجَزَهُ .

ولكلِّ حكومة طبيعتها ومبدؤها ، ولذا ليس من الواجب أن تكتسب الأريستوقراطية طبيعةً المَلَكِيَّة ومبدأها ، وَيَحْدُثُ هذا إذا ما كان للأشراف بعضُ الامتيازات الشخصية والخاصة يمتازون بها مما عند هيئتهم ، ويجب أن تكون الامتيازات للسَّئات والاحترامُ الخالص لأعضائه .

ويوجد مصدران رئيسان لِمَا يقع في الدول الأريستوقراطية من فساد ، وهما ما بين الحاكمين والمحكوم فيهم من تفاوت متناهٍ ، وما بين مختلف أعضاء الهيئة الحاكمة من تفاوت متناهٍ أيضاً ، وينشأ عن هذين التفاوتين من الأحقاد والحسد ما يجب على القوانين أن تتلافاه أو أن تَقْفَهُ .

( ١ ) نظر البندقيون ، وهم من سار بحكمة من عدة وجوه ، في خصومة بين شريف بندق ونبيل إقطاعي حول حق التصدر في إحدى الكنائس ففَضُوا بأنه لا حق للشريف البندق في حق التقدم على مواطن آخر خارج البندقية .

ويوجد التفاوت الأول ، على الخصوص ، عندما تكون امتيازات الأعيان مُشْرِقةً لأنها مُخزِيةٌ للشعب ، ومن ذلك أمرُ القانون الذي كان يُحرِّم اقتران أشراف رومة وعوامهم<sup>(١)</sup> ، بزواجٍ ، أى الأمرُ الذى لم يُسفر عن نتيجةٍ غير جعل الأشراف أكثرَ زَهوًا من ناحيةٍ وأكثرَ تعرُّضًا للمقت من ناحيةٍ أخرى ، ولا بُدَّ من النظر إلى الفوائد التى نالها من ذلك محامو الشعب فى خطبهم .

ويكون هذا التفاوت أيضاً إذا ما اختلف حال المواطنين فى الضرائب ، ويقع هذا على أربعة أوجه ، وذلك عند ما ينتحل الأشرافُ امتيازَ عدم دفع شئ منها ، وعند ما يأتون من الخلداع ما يُعْفَوْنَ منها<sup>(٢)</sup> ، وعند ما يدْعَوْنَ إليهم متعلِّلين بالوظائف والرواتب فى سبيل ما يمارسون من الخلدَم ، ثم عند ما يُلزِمون الشعب بدفع الضرائب فيقتسمون ما يُجْبُونُهُ ، والوجه الأخير نادر ، وتكون الأريستوقراطية فى مثل هذه الحال أقسى من جميع الحكومات .

وبينا كانت رومة تميل نحو الأريستوقراطية كانت تجتنب هذه المحاذير جيداً ، وما كان الحكام ليَجْتَنُوا راتباً من مَنَصِبِهِمْ مطلقاً ، وفُرِضَت الضرائب على أكابر الجُمهورية كما تُفَرَض على الآخرين ، حتى إنها فُرِضت عليهم أكثر من غيرهم ، حتى إنها فُرِضت عليهم وحدهم فى بعض الأحيان ، ثم إنهم مع بُعْدِهِمْ من اقتسام دَخَلِ الدَّولة وَزَعَوْا بين الشعب ، ليتجاوز عن مفاخرهم<sup>(٣)</sup> ، كل ما أخذوه من بيت المال وكل ما أنعم الحظُّ عليهم به من ثراء .

(١) أدرج هذا القانون فى اللوحين الأخيرين من قبل الحكام العشرة ، انظر إلى دنى داليكارفاس ، باب ١٠ .

(٢) وذلك كما فى بعض أريستوقراطيات زماننا ، ولا شئ يضعف الحكومة كهذا .

(٣) انظر فى الباب ١٤ من استرابون كيف كان سلوك أهل رودس من هذه الناحية .

ومن المبادئ الأساسية أن يقال إن ما يوزَّع على الشعب يكون ذا نتائجَ حسنةٍ في الحكومة الأرستوقراطية بنسبة ما له من نتائجَ سيئةٍ في الديمقراطية ، فهذا يوجب ضياع روح المواطن ، وذلك يُعيدُه إليها .

وإذا لم يوزَّع الدخلُ على الشعب وجب أن يرى الشعبُ حسنَ إدارة الدخل ، وذلك لأن إراءته ذلك ينطوى على إمتناعه به من بعض الوجوه ، فما كان يُمَدُّ في البندقية من سلسلة ذهبية ، وما كان يُؤْتَى به من ثرواتٍ إلى رومة في مواكب النصر ، وما كان يُحْفَظ في معبد ساتورن من كنوز ، أشياء كانت تُعدُّ أموالَ الشعب حقاً .

ومن الأمور الجوهرية على الخصوص ألا تُجَبَى الضرائب من قِبَل الأشراف في الأرستوقراطية ، وكانت الطبقة الأولى في رومة لا تتدخل في ذلك مطلقاً ، وقد عُهِدَ إلى الطبقة الثانية في ذلك ، حتى إنه كان لهذا محاذيرٌ عظيمةٌ فيما بعد ، وتجدُّ جميع الأفراد تابعين لهوى أصحاب الأمور في الأرستوقراطية حيث يجبى الأشرافُ الضرائب ، وذلك لعدم وجود محكمةٍ عالية تؤدِّبهم ، وكان من يفوّض إليه منهم أن يُزِيلَ كلَّ سوء استعمالٍ يُؤثر أن يتمتع بسوء الاستعمال ، وهنالك يغدو الأشراف كأمرأ الدول المستبدة الذين يصادرون أموالَ مَنْ يريدون .

ولا يَلْبَثُ ما يُجْتَنَى هنالك من فوائد أن يُعَدَّ تراثاً يَبْسُطُ الشَّحْ نِطاقَه كما يَهْوَى ، فتَحَطُّ الدساكر ويصير الدخلُ العامُّ إلى العدم ، ومن ثمَّ يؤول بعض الدول ، من غير انكسارٍ ملحوظٍ ، إلى وَهْنٍ يَدْهَشُ منه الجيران ويَحَارُ منه حتى أبناء الوطن .

ويجب على القوانين أن تحظُرَ عليهم التجارة أيضاً ، فالتجارُ الثقاتُ كثيراً

يأتون ضروب الاحتكار ، والتجارة هي مهنة أناسٍ متساوين ، وأشدّ الدول المستبدة بؤساً هي التي يكون الأمير فيها تاجراً .

وتَحْظُرُ قوانينُ البندقية<sup>(١)</sup> على الأشراف التجارة التي قد تُنعم عليهم بَرَوَاتٍ عظيمة ولو عن سلامة طويّة .

ويجب على القوانين أن تتخذ أشدّ الوسائل تأثيراً ليقرّ الأشرافُ بحقوق الشعب ، وهي إذا لم تُقَمِّ محامياً عن الشعب وجب أن تكون محاميةً عنه بنفسها . وكلُّ مَلَاذٍ ضدّ تنفيذ القوانين يَقْضَى على الأريستوقراطية ، والطغیانُ قريبٌ من ذلك .

ويجب على القوانين في جميع الأزمان أن تَرُدَّ جِماحَ عُجْبِ التسلُّط ، وذلك بأن يوجد لوقتٍ معيّن ، أو لجميع الأوقات ، حاكمٌ يُرْهِبُ الأشراف ، وذلك كالنظّار في إسبارة ومفتشى الدولة في البندقية ، أي كهؤلاء الحكام غير الخاضعين لأى نوعٍ من الشكليات ، وتحتاج هذه الحكومة إلى نوابضٍ عنيفة ، وتُشاهد في البندقية فوهةُ حجرٍ<sup>(٢)</sup> تَنْفُتِحُ لكلِّ واشٍ ، فهي تُخْبِرُكم أنها فتحةُ الجَبَروت . وهنالك شبهٌ بين المناصب الجَبَروتية في الأريستوقراطية ومنصب الرقابة في الديموقراطية حيث لا يكون أقلّ استقلالاً بطبيعته ، والحقُّ أنه لا ينبغي أن يُبَحَثَ عن هؤلاء الرُقَباء في الأمور التي أتوها في أثناء رقابتهم ، بل يجب أن يُمنَحوا ثقةً ، لا أن يُحمَدَ نشاطهم مطلقاً ، وكان الرومان يُشِيرُونَ العَجَبَ ، فيمكن أن يُمارى في أمر

( ١ ) انظر إلى الجزء ٣ من كتاب « حكومة البندقية » لأميلودولا أوسه ، وكان قانون كلوديا يحظر على أعضاء السّنات أن يكون لهم في البحر مركب يحمل عليه أكثر من أربعين برميلا ، تيتوس ليفيوس ، باب ٢١ ، فصل ٦٣ .

( ٢ ) يرى الوشاة بطاقتهم فيها



جميع الحكام<sup>(١)</sup> خلا الرُّقَباء<sup>(٢)</sup> لديهم .

وفي الأريستوقراطية يوجد أمران مُضِرَّان ، وهما : فَقَرُّ الأشراف المتناهى وثرَاؤهم المُفْرِط ، ويجب لتلافي فقرهم ، خاصَّةً ، أن يُحْمَلُوا على دفع ديونهم باكرًا ، ويجب لتخفيف غِنَاهم أن تُتَخَذَ تدابيرُ رشيدةٌ غيرُ محسوسة ، لا أن يُصَارَ إلى المصادرة ، ولا إلى قوانينَ أَرْضِيَّةٍ ، ولا إلى إلغاء الديون ، أى ألا يُصَارَ إلى أمورٍ تؤدَّى إلى ضررٍ لا حَدَّ لها .

وعلى القوانين أن تُلغى البِكْرِيَّة بين الأشراف<sup>(٣)</sup> لِمَا يؤدى إليه تقسيم الموارث المتصل من رجوع الثَّرَوَات إلى المساواة على الدوام .

ولا ينبغى وجودُ منابات ، ولا تحويلُ بيع باتٍ إلى بيعٍ بالوفاء بعد الوفاة ، ولا بَكْرِيَّاتٍ ، ولا تَبَنِّيَّاتٍ ، مطلقًا ، ولا يُمكن جميع الوسائل التى ابتُدِعَت لإدانةً لعظمة الأُسَر في الدول المَلَكِيَّة أن تُتَخَذَ في الأريستوقراطية<sup>(٤)</sup> .

ومتى ساوت القوانينُ بين الأُسَر بقي لها أن تحفَظَ ما بينها من اتحاد ، ويجب أن يُقْضَى فيما بينها من خصوماتٍ سريعاً ، وإن لم يُفْعَل هذا تحوَّل ما بين الأفراد من خِصامٍ إلى خِصامٍ بين الأُسَر ، ويمكن المحكِّمين أن يُنْجِزُوا القضايا أو أن يحوِّلُوا دون وقوعها .

( ١ ) انظر إلى تيتوس ليفيوس ، باب ٤٩ ، فا كان يمكن إزعاج رقيب حتى من قبل رقيب آخر ، فكل رقيب كان يدون مذكرته من غير أن يستشير زميله ، وإلا قلبت الرقابة رأساً على عقب .  
( ٢ ) كان النقباء الذين يحملون الحكام فى أثينة على تقديم حساب لا يقدمون مثل هذا الحساب مطلقاً .

( ٣ ) هذا ما صار وضعه فى البندقية ، انظر إلى الصفحتين ٣٠ و ٣١ من أميلو دولا أوسه .

( ٤ ) يلوح أن غرض بعض الأريستوقراطيات أقل حفظاً للدولة مما تسميه طبقة أشرافها .

ثم لا ينبغي للقوانين ، مطلقاً ، أن تؤيدَ ما يوجبُه الزَّهْو من الفروق بين الأسر عن حُجَّة كونها أعظمَ شرفاً أو أكثرَ قِدَمًا ، ويجب أن يُعدَّ هذا من ترَّهات الأفراد .

وليس على المرء إلا أن يَنظُر إلى إسْيارطة ليرى كيف عَرَفَ الحُكَّام الخمسة أن يَقْهَرُوا خَوَرَ الملوك والكُبراء والشعب .

### الفصل التاسع

#### كيف ترتبط القوانين في مَبْدئِها في المملَكية

بما أن الشرف مبدأُ الحكومة فإن على القوانين أن تُناسبه .  
ويجب أن تَعْمَلَ فيها على تأييد هذه الطبقة التي يُعدُّ الشرف أباها وابنها .  
ويجب أن تجعل طبقة الأشراف وراثية لتكون رابطة بين الأمير والشعب ، لا لِتَكُونَ حدًّا بين سلطة الأمير وضعف الشعب .  
وفي هذه الحكومة تكون المناوبات التي تحفظ الأموال في الأسر مفيدة إلى الغاية وإن كانت غير مناسبة في الحكومات الأخرى .  
ويؤدَّى تحويل البيع الباتِّ إلى بيعٍ بالوفاء بعد الوفاة إلى استرداد أسر الأشراف ما أسفر تبذيرُ أحد أربابها عن بيعه من أرضين .  
ويكون للأرضين الشريفة ما للأشخاص من امتيازات ، ولا يمكن فَضْلُ مرتبة الملك عن مرتبة المملكة ، وكذلك لا يمكن فَضْلُ مرتبة الشريف عن مرتبة إقطاعه مطلقاً .

وتكون جميع هذه الامتيازات خاصةً بطبقة الأشراف ، وهى لا تنتقل إلى الشعب أبداً إذا لم تُردّ مخالفة مبدأ الحكومة ، وإذا لم يُردّ تقليل قوة طبقة الأشراف وقوة الشعب .

وتُضايق المَنَابِتُ التجارية ، ويوجب تحويلُ البيعِ الباتِّ إلى بيعٍ بالوفاء بعد الوفاة ما لا حدَّ له من الدَّعَاوى اللازمة ، ويكون جميعُ أرَضِي المماسكة المباشرة بلا صاحب مدة سنة على الأقلٍّ وعلى وجهٍ ما ، ومن الامتيازات الخاصة بالإقطاعات ما يَمْنَحُ سلطةً تُثَقِّلُ مَنْ يَحْتَمِلُونَهُ ، وهذه هى محاذيرُ لطبقة الأشراف خاصةً تزول أمام ما توجهه هذه الطبقة من نفع عامٍّ ، ولكن الشعب إذا ما أُطلع عليها كُدِّرَتْ جميعُ المبادئ بلا جدوى .

وقد يُبَاحُ للواحد في المَلَكِيَّاتِ أن يترك معظم أمواله لأحد أولاده ، حتى إن هذه الإباحة لا تكون صالحةً في غيرها .

ويجب على القوانين أن تعاضد التجارة التي يُمكن نظام هذه الحكومة أن يُبَيِّحَهَا<sup>(١)</sup> ، وذلك لتستطيع الرعيةُ ، من غير هلاكٍ ، أن تَقْضِيَ حاجاتِ الأمير وبَلاطِهِ المُتَجَدِّدَةِ على الدوام .

ويجب أن تَضَعَ شيئاً من النظام في أسلوب جباية الضرائب ، وذلك لكيلا يكون هذا الأسلوب أثقلَ من الضرائب نفسها .

ويؤدى ثَقْلُ الضرائب إلى العمل في البُداءة ، والعملُ إلى الضَّئِي ، والضَّئِي إلى روح الكسل .

(١) هو لا يبيحها لغير الشعب ، انظر إلى القانون الثالث الحافل بالصواب في مجموعة

## الفصل العاشر

## سرعة التنفيذ في الملكية

تمتاز الحكومة الملكية من الحكومة الجمهورية امتيازاً عظيماً ، وذلك أن الأمور تُدبّر فيها من قِبَل واحد ، فتكون أكثر نشاطاً في التنفيذ ، ولكن بما أن من الممكن أن يتحول هذا النشاط إلى سرعة فإن القوانين تُقيّد بشيء من البطء ، ولا ينبغي للقوانين أن تؤيد طبيعة كلِّ نظام فقط ، بل يجب عليها أن تعالج ما ينشأ عن هذه الطبيعة من سوء استعمال أيضاً .

ويودُّ الكَرْدِينال رِيشليو<sup>(١)</sup> أن تُجْتَنَّب في الملكيات مصاعبُ الشركات التي توجب عوائقَ حول كلِّ أمر ، ولو لم يُحمَل هذا الرجل استبداداً في قلبه لحمله في رأسه .

ولا تُطِيعُ الهيئات المؤتمنة على القوانين بأحسن مما تصنع وقتما تسير بطيئة الخطوات فتقسمُ أمورَ الأمير بذلك التفكير الذي لا يُنتظر مطلقاً من عدم إلقاء دار القضاء نوره على قوانين الدولة ومن استعجال مجالسه<sup>(٢)</sup>

وماذا يُضِيحُ أجمل ملكيات العالم إذا لم يقفِ الحُكَّامُ بتمهلاتهم وشكائياتهم والتماساتهم مجرى فضائل ملوكها ، وذلك عند ما يريد هؤلاء الملوك ، الذين لا يستشيرون غير أنفسهم العظيمة ، أن يكافئوا مكافأة لا حدَّ لها ما يُسدَى من الخلدَم بشجاعة وإخلاصٍ لا حدَّ لهما أيضاً ؟

( ١ ) الوصية السياسية .

( ٢ ) Barbaris cunctatio servilis; statim exequi regium videtur ، الحوليات ،

## الفصل الحادى عشر

## سمو الحكومة الملكية

تمتاز الحكومة الملكية من الحكومة المستبدة امتيازاً عظيماً ، فيما أن من طبيعتها أن يوجد تحت الأميرِ عدَّةُ طبقاتٍ تابعةٍ للنظام فإن الدولة تكون أكثر ثباتاً والنظام أكثر رسوخاً وشخصاً من يحكمون أكثر اطمئناناً .

ويعتقد شيشرون<sup>(١)</sup> أن سِرَّ سلامة الجمهورية في رومة كان في مَنْصِبِ المحامين عن حقوق الشعب ، ومن قوله : « حَقّاً أن قوة الشعب الذى لا رئيس له مطلقاً تكون أكثر هَوَلاً ، فالرئيسُ يُشْعِرُ بأنه مَدَارُ الأمر كله وَيُفَكِّرُ فيه ، غير أن الشعب في صَوْلته لا يَعْرِفُ التَهْلُكَةَ التى يُلقَى نفسه فيها مطلقاً » ، فهذه الفكرة يمكن أن تطابق دولةً مستبدةً مؤلفةً من شعبٍ لا محامين عن حقوقه ، وملكيةً يكون للشعب فيها محامون على وجهٍ ما .

والواقعُ في كلِّ مكان أن الشعب المَقُودَ بنفسه في فِتْنِ الحكومة المستبدة يسير بالأمر دائماً إلى أبعد ما يمكن أن تسير ، وأن ما يأتية من الفوضى يجاوز الحدَّ ، وذلك مع أن من النادر في الملكيات أن تَبْلُغَ الأمور درجة الإفراط ، فالرؤساء يخافون من أجل أنفسهم ، وهم يَحْشَوْنَ أن يُهَجَرُوا ، ولا ترغب السلطات المتوسطة

(١) باب ٣ من القوانين ، فصل ١٠ — Nimia potestas est tribunorum plebis ?

Quis negat ? Sed vis populi multo scevior multoque vehementior, quæ, ducem quod habet, interdum lenior est quam si nullum haberet. Dux enim suo se periculo progredi cogitat; populi impetus periculi notionem sui non habet.

التابعة<sup>(١)</sup> أن يَتَفَوَّقَ الشعب ، ومما يَقِلُّ حدوثُهُ أن تَفْسُدَ طبقاتُ الدولة تماماً ، وذلك لأن الأمير يَتَمَسَّكُ بهذه الطبقات ، وذلك لأن المشاغِبِينَ الذين لا يريدون قلب الدولة ولا يَرَجُونَ ذلك لا يستطيعون ولا يريدون إسقاط الأمير .

وفي هذه الأحوال يتدخلُ ذوو الرَّشَدِ والوجهة من الناس ، فيُوفِّقُ بين الأمور وتُصْلَحُ وتُقَوِّمُ ، ويعود إلى القوانين سلطانها ويُخَضِّعُ لها .

ثم إن جميع توارِيخنا حافلةٌ بالحروب الأهلية من غير ثَوَرَات ، وإن توارِيخ الدول المستبدة حافلةٌ بالثَوَرَات من غير حروب أهلية .

ويُثَبَّتُ مَنْ خَطُّوا تاريخَ الحروب الأهلية لبعض الدول ، حتى مَنْ أثاروها ، إثباتاً كافياً ، قلة ما يجب أن يكون لدى الأمراء من شبهةٍ تجاه السلطة التي يتركونها لبعض الطبقات من أَجْلِ خِدْمَتِها ، وذلك لأنها ، حتى في ضلالها ، لا تَنَزِعُ إلى غير القوانين وغير واجبها ، فتعَوِّقُ هِياجَ العصاة وصولَهم أكثر من أن تَقْدِرَ على خِدْمَتِها<sup>(٢)</sup> .

ومن المحتمل أن يكون الكردينال رِيشليو قد رأى أنه أذلَّ طبقات الدولة كثيراً فاستعاذَ بفضائل الأمير ووزرائه<sup>(٣)</sup> لتأييده وطلبهم بأمرٍ كثيرة لا يستطيع غيرُ مَلِكٍ ، في الحقيقة ، أن يقوم بما تقتضيه من انتباهٍ وبصائرٍ وحَزْمٍ ومعارفٍ ، ولا يكاد يُظَنُّ إمكانُ وجود أميرٍ ووزراءٍ مماثلين من هنا حتى انحلال الملكيات .

وكما أن الشعوب التي تتمتع بإدارة صالحة أسعدت من الشعوب التي لا نظامَ ولا رؤساء لها فَتَنِيَتْ في الغاب يكون الملوك الذين يعيشون تحت ظلِّ قوانين

( ١ ) انظر آنفاً إلى التعليق الأول على باب ٢ ، فصل ٤ .

( ٢ ) مذكرات الكردينال ريتز وتوارِيخ أخرى - ( ٣ ) الوصيَّة السياسية .

أساسيةٍ أسعدَ من الأمراء المستبدين الذين ليس لديهم ما يَنْظِمُ أفئدةَ شعوبهم ولا أفئدتهم .

### الفصل الثالث عشر

#### مواصلةُ الموضوعِ نفسه

ولا يُبَحَثُ عن عُلُوِّ الهمة في الدول المستبدة ، ولا يُنْعَمُ الأميرُ على هذه الدول بعظمةٍ لعظله من العظمة ، ولا تَجِدُ عنده مَجْدًا .  
وفي الملكيات تقتبس الرعية أشعتها من حَوْلِ الأمير كما يُرَى ، وفي الملكيات ، حيث مجالُ كلِّ واحدٍ عظيمٌ ، يُمكنُ الإنسانَ أن يمارس تلك الفضائل التي تهبُّ للنفس عظمتاً ، لا استقلالاً .

### الفصل الثالث عشر

#### فكرة الاستبداد

إذا ما أراد هَمَجُ لوزيانة نَيْلَ ثمرة قطعوا الشجرةَ من أسفلها واقتطفوا الثمرة<sup>(١)</sup> ، فهذه هي الحكومة المستبدة .

## الفصل الرابع عشر

## كيف تُنَاط القوانين بمبدأ الحكومة المستبدّة

الخوفُ هو مبدأ الحكومة المستبدّة ، ولكن لا ضرورة إلى قوانين كثيرةٍ في سبيل الشعوب الهَيَّابَة الجاهلة الصريعة .

وكلُّ يجب أن يسير هنالك وَفْقَ مبدأين أو ثلاثة مبادئ ، ولا ضرورة إلى مبادئ جديدةٍ إِذَنْ ، وإذا ما دَرَبْتُمْ حيواناً احتزتم من تغيير معلمه ودرسه وجَرِيه ، واقتصرتم على ضَرْب دماغه بحركتين أو ثلاث حركات ، ولم تَزِيدُوا .

وإذا ما حُجِبَ الأمير لم يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ من منزل الشهوة من غير أن يُغَمَّ جميع مَنْ يُمَسِّكونه فيه ، وهم لا يُطِيقون انتقال شخصه وسلطانه إلى أيدي أخرى ، ولذا يَنْدُرُ أن يقوم بالحرب بنفسه ، وهو لا يَجْرُؤُ أن يقوم بها بواسطة وكلائه .

وأَمِيرٌ كهذا متعوّدٌ في قصره أَلَّا يلاقى أية مقاومة يشتاط غيظاً من مقاومته بالسلاح ، وهو في الغالب يسير عن غضبٍ وانتقامٍ إِذَنْ ، وذلك فضلاً عن أنه لا يُمَكِّنُ أن تكون لديه فكرةٌ عن المجد الحقيقي ، وهنالك يجب أن تقع الحروب بفورانها الطبيعيّ إِذَنْ ، وهنالك تكون حقوق الشعوب أضيقَ مَدًى مما في أيِّ مكان آخر إِذَنْ .

وأَمِيرٌ كهذا هو من كثرة المعاييب ما يُخْشَى معه أن يُبْدَى حماقته الطبيعية ضُحًى ، وهو مكتومٌ ، ولا تُعرَفُ الحال التي يكون عليها ، ومن السعادة أن يكون الناس في هذا البلد من الوَضْع ما لا يحتاجون معه إلى غير اسمٍ واحدٍ يَحْكُمُ فيهم .



ولما كان شارل الثانى عشر فى بَندر قاومه سِنَاتُ إسْوج بعضَ المقاومة ، فكتب يقول إنه سيرسل إليهم إحدى جَزَماته \* لتأمر ، وكان لهذه الجزمة أن تأمر مِثْلَ مَلِكٍ مستبد .

وإذا أُسِرَ الأميرُ عُدَّ مَيِّتًا وجلسَ آخرُ على العرش ، وصارت المعاهدات التى يَعْقِدُهَا الأسير باطلةً فلا يوافق عليها خَلْفُه ، وبما أنه القانونُ والدولةُ والأميرُ فى الحقيقة ، وبما أنه يكون شيئًا غيرَ مذكور عند ما يَعُودُ غيرَ أمير ، إن لم يُحَسَبْ مَيِّتًا ، فإن الدولة تنهار .

وأكثرُ الأمور دفعًا للترك إلى عقد صلحهم المنفرد مع بطرس الأول هو قولُ الروس للوزير ( التركى ) إن ملكًا آخرَ رُفِعَ إلى العرش فى إسْوج <sup>(١)</sup> .  
ولست سلامةُ الدولة غيرَ سلامة الأمير ، وإن شئت فقل سلامةُ القصر المحجوب فيه ، وكلُّ ما لا يهدد هذا القصرَ أو العاصمةَ رأسًا لا يؤثرُ فى النفوس الجاهلة الشائخة المتهمة ، وأما سِلْسَلَةُ الحوادث فلا تستطيع تعقيبها والبَصَرُ بها ، حتى التفكير فيها ، ولا بُدَّ من أن تكون السياسةُ ونوابضُها وقوانينها محدودةً هنالك ، وكذلك الحكومة السياسية بسيطةٌ هنالك بساطةُ الحكومة المدنية <sup>(٢)</sup> .

وكلُّ شئٍ ينتهى إلى التوفيق بين الحكومة السياسية والمدنية مع الحكومة الأهلية ، وموظفى الدولة مع السَّرَاى .

ودولةٌ مثلُ هذه تكون فى أحسن وضعٍ إذا ما استطاعت أن تعدَّ نفسها وحيدةً فى العالم فتكون محاطةً بالصحارى ومنفصلةً عن الأمم التى تدعوها برابرةً ، وهى إذ لم

( ١ ) تعقيب بوفندورف على معاهدة إسْوج فى « التاريخ العام » ، فصل ١٠ .

( ٢ ) يرى مسيو شاردان أنه لا يوجد مجلس دولة فى فارس مطلقاً .

تَسْتَطِيعُ أَنْ تَعْتَمِدَ عَلَى الْمِلِيشِيَا فَإِنْ مِنَ الْحَسَنِ أَنْ تُهْلِكَ قِسْمًا مِنْ نَفْسِهَا .  
وَبِمَا أَنَّ الْخَوْفَ مَبْدَأُ الْحُكُومَةِ الْمُسْتَبِدَّةِ فَإِنَّ السَّكُونَ هَدَفُهَا ، وَلَيْسَ هَذَا سَلَمًا  
أَبَدًا ، بَلْ صَمْتُ هَذِهِ الْمَدَنِ الَّتِي يُوشِكُ الْعَدُوُّ أَنْ يَسْتَوْلِيَ عَلَيْهَا .  
وَبِمَا أَنَّ الْقُوَّةَ لَا تَكُونُ فِي الدَّوْلَةِ ، بَلْ فِي الْجَيْشِ الَّذِي أَقَامَهَا ، فَإِنَّهُ يَجِبُ حِفْظُ  
هَذَا الْجَيْشِ لِلدِّفَاعِ عَنِ الدَّوْلَةِ ، وَلَكِنْ الْجَيْشُ مُرْهَبٌ لِلْأَمِيرِ ، وَكَيْفَ يُوفَّقُ بَيْنَ  
سَلَامَةِ الدَّوْلَةِ وَسَلَامَةِ الْأَمِيرِ إِذَنْ ؟

وَأَرْجُو مِنْكُمْ أَنْ تَنْظُرُوا إِلَى الْمَهَارَةِ الَّتِي حَاوَلَتْ الْحُكُومَةُ الرُّوسِيَّةُ أَنْ تَخْرِجَ بِهَا  
مِنَ الْاسْتِبْدَادِ الَّذِي هُوَ أَشَدُّ وَطْأً عَلَيْهَا مِمَّا عَلَى الشُّعُوبِ أَيْضًا ، فَقَدْ حُطِّمَتْ كِتَابُ  
كَبِيرَةٌ ، وَنُزِّلَتْ عَقُوبَاتُ الْجَرَائِمِ ، وَأُنْشِئَتْ مَحَاكِمُ ، وَبُدِئَتْ بِمَعْرِفَةِ الْقَوَانِينِ ،  
وَهُذِّبَتْ الشُّعُوبُ ، وَلَكِنْ يَوْجَدُ مِنَ الْعِلَلِ الْخَاصَّةِ مَا يَرُدُّ الْاسْتِبْدَادَ إِلَى الْكَرْبِ  
الَّذِي يَوَدُّ الْفِرَارَ مِنْهُ .

وَلِلدِّينِ فِي هَذِهِ الدُّوَلِ مِنَ التَّأْثِيرِ مَا لَيْسَ فِي سِوَاهَا ، فَهُوَ فَرْعٌ مُضَافٌ  
إِلَى فَرْعٍ ، وَالشُّعُوبُ فِي الدُّوَلِ الْإِسْلَامِيَّةِ تَسْتَمِدُّ مِنَ الدِّينِ بَعْضَ احْتِرَامِهَا الْعَجِيبِ  
نَحْوَ أَمِيرِهَا .

وَالدِّينُ هُوَ الَّذِي يُصْلِحُ النِّظَامَ التُّرْكِيَّ بَعْضَ الْإِصْلَاحِ ، وَبِقُوَّةِ الدِّينِ وَمَبْدَأِهِ  
يَرْتَبِطُ الرِّعَايَا فِي الدَّوْلَةِ الَّتِي لَا يَرْتَبِطُونَ فِي مَجْدِهَا وَعَظَمَتِهَا عَنْ شَرَفٍ .

وَمِنْ جَمِيعِ الْحُكُومَاتِ الْمُسْتَبِدَّةِ لَا تَجِدُ وَاحِدَةً تُثْقِلُ كَاهِلَ نَفْسِهَا أَكْثَرَ مِنْ  
الَّتِي يُعْلِنُ الْأَمِيرُ فِيهَا أَنَّهُ مَالِكُ جَمِيعِ الْأَرْضِينَ وَوَارِثُ جَمِيعِ رِعَايَاهَا ، وَذَلِكَ لِأَنَّ  
يُودَى إِلَيْهِ دَائِمًا مِنْ تَرْكِ الزَّرَاعَةِ ، وَإِذَا كَانَ الْأَمِيرُ تَاجِرًا قَضَى عَلَى كُلِّ نَوْعٍ مِنَ  
الصَّنَاعَةِ فَضْلًا عَنْ ذَلِكَ .

وفي هذه الدول لا يُصْلَح ، ولا يُحَسِّن ، شئ<sup>(١)</sup> ، فلا تُبْنَى بيوتٌ إلا من أجل الحياة ، ولا تُنشأ خنادق ، ولا تُغرس أشجار ، ويُستخلص كلُّ شئ من الأرض ، ولا يعاد إليها شئ ، وكلُّ يَغْدُو بائراً ، وكلُّ يكون مُتَفَرِّجاً .

أو تظنون أن القوانين التي تُبطل ملكية الأَرْضين وميراث الأموال تقللُ بُخْلَ الأكابر وطمعهم ؟ كلاً ، بل تزيد هذا البخل والطمع ، وذلك أنه يُصار إلى صنْع ألف جورٍ لِمَا يُعْتَقَد أنه لا يُخْتَصُّ بغير الذهب والفضة اللذين يُمكن أن يُسرَقا وأن يُخْفَيَا

ومن الصالح أن يُلَطَّف طمع الأمير ببعض العادات لِكَيْلا يَضِيع كلُّ شئ ، ومن ذلك أن من عادة الأمير في تركية أن يكتفي بأخذ ثلاثة في المئة من موارِيث<sup>(٢)</sup> أبناء الشعب ، ولكن بما أن السُّنُور الأكبر يَهَبُ مِلِيشِياه مُعْظَمَ الأَرْضين ويتصرف فيها كما يَهْوَى ، وبما أنه يستولى على جميع موارِيث موظفي الدولة ، وبما أن المُلْك يكون للسُّنُور الأكبر عند الوفاة بلا ورثة من الذكور ولا يكون للإناث غير الرِّبْع فإن مما يَحْدُثُ أن يُمْلِكَ أكثرُ أموال الدولة مُلْكاً وقتياً .

ومن قانون بَنْتَام أن يكون الميراثُ نصيبَ المَلِكِ فينال حتى المرأة والأولاد والبيت<sup>(٣)</sup> ، ويُضَطَّرُّ ، لاجتناب أظلم أحكام هذا القانون ، أن يُزَوَّج الأولاد

( ١ ) انظر إلى الصفحة ١٩٦ من « حال الدولة العثمانية » لريكو ( طبعة سنة ١٦٧٨ ) .

( ٢ ) انظر إلى موارِيث التُّرك في كتاب « إسبارة القديمة وإسبارة الحديثة » ، وانظر كذلك إلى كتاب « الدولة العثمانية » لريكو .

( ٣ ) انظر إلى « مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند » جزء ١ ، وقانون بينو أقل جوراً من ذلك ، فإذا وجد أولاد لم يأخذ المَلِك غير الثلثين إرثاً ، المصدر نفسه ، جزء ٣ ، صفحة ١ .

في الثامنة أو التاسعة أو العاشرة من سِنِّهم ، وفيما هو أحدث من ذلك أحياناً ، وذلك لكيلا يَكُونوا قسماً بأنساً من ميراث الأب .

ولا تكون وِراثَةُ العرش ثابتةً في الدول التي لا توجد فيها قوانينُ أساسيةٌ ، وذلك لأن التاج يكون انتخابياً من قِبَل الأمير في آله أو خارج آله ، ومن العَبَثِ حَصْرُ الوِراثَةِ في الأكبر ما دام الأمير قادراً على اختيار آخر في كلِّ زمان ، ويُعلن الوارثُ من قِبَل الأمير نفسه أو من قِبَل وزرائه أو نتيجة حربٍ أهلية ، وهكذا يكون لدى هذه الدولة من أسباب الانحلال أكثر مما لدى الملكية .

وبما أن كلَّ أمير من الأسرة المالكة مساوٍ للآخر في إمكان انتخابه فإن مما يَحْدُثُ أن يَخْنُقَ الذي يَجْلِسُ على العرش إخوته في البُداء كما يَقَعُ في تركيا ، أو يُعَمِّمَهُم كما يَقَعُ في فارس ، أو يُجَنِّسَهُم كما عند المغول ، أو أَلَّا تَتَّخِذَ هذه الاحتياطات مطلقاً كما في مَرَّاكش فتَعْقُبُ كلَّ خُلُوٍّ في العرش حرباً أهلية هائلة .

وفي نَظْمِ الروس <sup>(١)</sup> يُمكن القيصَرُ أن يختار خَلْفَهُ ، الذي يُريدُه ، من أُسْرَتِهِ أو خارج أُسْرَتِهِ ، ونظامُ وِراثَةِ مثلُ هذا يُسَبِّبُ ألفَ ثورة ويجعل العرشَ مضطرباً ما ظَلَّتِ الوِراثَةُ مُرَادِيَةً ، وبما أن نظام الوِراثَةِ من الأمور التي يُهِمُّ الشَّعْبَ أن يَعْلَمَهَا أكثرَ من غيرها فإن أحسن نظامٍ للوِراثَةِ هو الذي يَقِفُ الأبصارُ أكثرَ من سواه كالنَّسَبِ وبعض مراتب النَّسَبِ ، ويَحُولُ مثلُ هذا التديروُن إلى المكايِدِ ويُجْمِدُ الطموحَ فلا تُقَتَّنَ نَفْسُ أميرٍ ضعيفٍ ، ولا يُحْفَظُ المُحتَضَرُونَ إلى الكلام أبداً .

وإذا ما أُثْبِتَتِ الوِراثَةُ بقانونٍ أساسيٍّ صار الوارثُ أميراً واحداً ، ولم يَغْدُ

(١) انظر إلى مختلف النظم ، ولا سيما نظام سنة ١٧٢٢ .

لإخوته حقٌ حقيقىٌّ أو ظاهرٌ في منازعته التاجَ ، ولم تُفترضْ للأب ، ولم تُروَّجْ له ، مشيئةٌ خاصةٌ حول ذلك ، ولذا لم يَبْقَ قولٌ حَوْلَ حبسِ أخى الملك أو قتله أكثر مما حَوْلَ أىٍّ تابعٍ آخر .

بيد أن من الحذر أن يُقبَضَ على إخوة الأمير في الدول المستبدّة التي يُعدُّون فيها عبيده ومنافسين له معاً ، ولا سيما البلدان الإسلامية حيث يعدُّ الدين كلَّ نصيرٍ أو فوزٍ حُكماً إلهياً فلا يكون أحدٌ ولىَّ أمرٍ عن حقٍّ ، بل عن أمرٍ واقعٍ فقط .

ويُثارُ الطموح في الدول التي يرى الأمراء دماً أنهم يُحبسون أو يُقتلون إذا لم يرتقوا إلى عرشها أكثر مما يُثارُ بيننا حيث يُتمتع الأمراء دماً بحال ملائمٍ للراغب المعتدلة إذا لم يكن شديدَ المناسبة للطموح .

والأمراء في الدول المستبدّة يُسيئون استعمال الزواج على الدوام ، فهم يكون لديهم نساءٌ كثيرٌ غالباً ، وذلك في قسَمِ العالم الذى يُؤلف الاستبداد فيه كآسية على الخصوص ، وهم يكون لديهم ولدٌ كثيرٌ لا يُمكنهم أن يحملوا حبّاً لهم كما لا يُمكن هؤلاء الأولاد أن يتحابوا .

والأسرة المالكة تشابه الدولة ، فهي ضعيفةٌ جداً ، ورئيسها قوىٌ جداً ، وهى تلوح واسعةٌ ، وهى تنتهى إلى العدم ، ومن ذلك أن قتل أرشدشير<sup>(١)</sup> جميع أولاده لأنهم ائتمروا به ، وليس من المحتمل أن يأتمر خمسون ولداً بأبيهم ، وأقلُّ من ذلك احتمالاً ائتمارهم به لأنه لم يُرد أن يتنزّل عن سُرّيته لابنه الأكبر ، وأبسطُ من هذا أن يُظنَّ وجودُ بعض دسائس قصور الشرق هنالك ، فى هذه

(١) انظر إلى جويستان .

الأمكنة التي يسودها الكيد والخُبث والخداع في صمّتٍ ، والتي يغشاها ليلٌ كثيف ، والتي تشتمل على أميرٍ مُسِنٍّ أصبح أكثرَ سخافةً في كلِّ يومٍ فصار أسيرَ القصرِ الأولِ .

ويلوح ، بعد جميع الذي قلناه ، أن الطبيعة البشرية تتور على الحكومة المستبدة بلا انقطاع ، غير أن مُعْظَمَ الأمم خاضعٌ لها على الرغم من حُبِّ الناس للحرية وحقدهم على الطغيان ، ويسهل إدراكُ هذا ، وذلك أن إقامةَ حكومةٍ معتدلةٍ تقتضى ترتيبَ السلطات وتنظيمها وتعديلها وجعلها تسير ، ومنحَ إحداها من الوزن ما تقاوم به الأخرى ، ويُعدّ هذا من بدائع الاشتراع ما يندُرُ صدوره عن المصادفة وما يندُرُ أن يُتركُ صنعهُ لذوى الحكمة ، وعلى العكس يتّضح أمرُ الحكومة المستبدة لكلِّ ذى عينين ، فهي مَظْمِيَّةٌ في كلِّ مكان ، وبما أنه لا يُحتاج إلى غير الأهواء في إقامتها فإن جميع العالم صالحٌ لهذا .

### الفصل الخامس عشر

#### مواصلة الموضوع نفسه

تُسْعِرُ الشّهواتُ بنفسها باكرًا في الأقاليم الحارّة حيث يسود الاستبدادُ عادةً ، وهى لم تَلَبَثْ أن تُسَكِّنَ<sup>(١)</sup> فيها ، وتكون النفس فيها أكثرَ تقدماً والأخطارُ وتبذيرُ المال أقلّ مدًى ، ويكون التفرّدُ فيها أقلّ سهولةً والتجارةُ أقلّ انتشاراً بين الشبان المحبوسين في البيوت ، ويُتزوَّج فيها باكرًا ، ويُمكن الإنسان

(١) انظر إلى الباب ١٤ من « القوانين » ، وذلك في مطلب « العلاقة بطبيعة الإقليم » .

أن يكون فيها بالغاً بأسرعَ مما في أقاليمنا الأوربية إِذَنْ ، وفي تركية يبدأ البلوغ في الخامسة عشرة من السَّنِ<sup>(١)</sup> .

ولا داعى لتركِ المَدِينِ أمواله لدائنيه ، ففي حكومةٍ لا يكون المرءُ صاحبَ مالٍ مضمون فيها يُقرَضُ اعتماداً على الشخص أ كثر مما على الأموال .

ومن الطبيعيُّ أن يكون ذلك في صميم الحكومات المعتدلة<sup>(٢)</sup> ، ولا سيما الجمهورياتُ ، وذلك عن اعتمادٍ كبير على صِدْقِ أبناء الوطن وعن لُطْفِ يوحى به شكلُ حكومةٍ وَهَبَ كُلُّ واحدٍ نفسه لها كما يلوح .

ولو كان المشترعون في الجمهورية الرومانية قد سَنَوْا مبدأ ترك المدين أمواله لدائنيه<sup>(٣)</sup> ما وَقَعَ كثيرٌ من الفتن والمنازعات الأهلية ، ولم تكابد مخاطر الدَّاءِ ولا مهالكُ الدَّواءِ .

ويوجب الفقر وعدمُ استقرار الثَّرَوَاتِ في الدول المستبدّة إيلافَ الرِّبَا ، ما دام كُلُّ واحدٍ فيها يَزِيدُ قيمةَ نقوده بنسبة خَطَرَ الإِدانة ، ويأتى البؤس من كلِّ ناحية ، إِذَنْ ، في هذه البلدان الشَّقِيَّةِ حيث يُسَلَبُ كلُّ شيءٍ حتى جَبْنُ القروض . ويؤدى ذلك إلى عجز التاجر عن توسيع تجارته ، وَيَتَعَيَّشُ هذا التاجر يومياً ، وذلك أَنه إذا ما أَثْقَلَ كاهله بكثير من السِّلَعِ خَسِرَ بالفوائد دفعاً لثمنها أ كثر من أن

(١) لاغييتير ، «إسپارطة القديمة والحديثة» صفحة ٤٦٣ . [ والواقع هو أن مبدأ سن البلوغ في الرجل اثنتا عشرة سنة وفي المرأة تسع سنين ومنتهاه في كليهما خمس عشرة سنة كما جاء في المادة ٩٨٦ من مجلة الأحكام العدلية (م) ] .

(٢) وقل مثل ذلك عن التأجيلات في الإفلاسات عن حسن نية .

(٣) لم يوضع هذا المبدأ إلا في قانون يولية ، مجموعة القوانين «De cessione bonorum» ، وكان يحْتَسِبُ السجن ، ولم يكن ترك المدين أمواله لدائنيه أمراً شائناً ، جزء ٢ ، باب ١٢ .

يَكْسِبُ منها ، ثم إنه لا مكان لقوانين التجارة هنالك مطلقاً ، وتقتصر القوانين على المخالفات .

ولا تكون الحكومة ظالمة من غير أن تكون لها أيدي تمارس مظالمها ، والواقع أن من المستحيل ألا تَعْمَل هذه الأيدي في سبيل نفسها ، ولذا يكون اختلاس الأموال الأميرية أمراً طبيعياً في الدول المستبدة .

وبما أن هذا الجرم هو الجرم العادي هنالك فإن من المفيد أن يُصار إلى المصادرة ، وينطوى هذا على تعزية للشعب ، ويكون المال الذي يُستخلص هكذا ضريبة بالغة من الضخامة ما يَصْعُب على الأمير أن يَجْبِيَه من رعيّة غارقين ، حتى إنه لا يوجد في ذلك البلد آل يُراد بقاؤهم .

والأمر في الدول المعتدلة غير ذلك ، وذلك أن المصادرات تجعل مُلْك الأموال غير ثابت ، وتُجَرِّد الأولاد الأبرياء ، وتَهْدِم الأسرة عندما تكون المسئلة أمر مجازاة مجرم ، وتؤدي إلى الشر في الجمهوريات بمحوها المساواة ، التي هي روحها ، عن حرمان ابن الوطن احتياجه الطبيعي<sup>(١)</sup> .

وينص قانون روماني<sup>(٢)</sup> على عدم المصادرة في غير جرم الاعتداء على الرئيس الأول ، ومن الصواب البالغ في الغالب أن تُتَّبَعَ روح هذا القانون فيُقْتَصَر في المصادرات على بعض الجرائم ، ومن الصواب البالغ قول بودان<sup>(٣)</sup> ألا يصادر غير ما يدخل في شراكة الزواج في البلدان التي يكون التصرف في الأموال الخارجة عن شراكة الزواج من عاداتها المحلية .

(١) يلوح لي أن المصادرات كانت أمراً مستحباً كثيراً في جمهورية أثينة .

(٢) الصحيح ، Bona damnatorum ، مجموعة القوانين ، De bon. proscript. eu damn. .

(٣) « الجمهورية » ، باب ٥ ، فصل ٣ .



## الفصل السادس عشر

### نقل السلطة

تنتقل السلطة بأسرها في الحكومة المستبدة إلى أيدي مَنْ تُفَوِّضُ إليه ،  
والوزير هو المستبدُ بعينه ، وكلُّ موظفٍ خاصٍّ هو الوزير ، وتزاولُ السلطةُ في  
الحكومة الملكية على وجهٍ أقلٍّ مباشرةً ، ويُلفَّظُ الملكُ عندما يَمْنَحُهَا <sup>(١)</sup> ، وهو  
يقوم بتوزيع سلطانه قيماً لا يُعطى من سلطانه ما لا يُمسِكُ معه أعظمَ قسطٍ منه .  
وهكذا لا يَتَّبِعُ حكامُ المدن الخاصُّون في الدول الملكية حاكمَ الولاية بمقدار  
اتباعهم الأمير ، ولا يَتَّبِعُ الضباط الخاصُّون في الفِرَق العسكرية القائدَ بمقدار  
اتباعهم الأمير .

ومن الحكمة في مُعْظَمِ الدول الملكية سَنُّ عدم ارتباط مَنْ هم على شيءٍ من  
القيادة الواسعة في أيةٍ مِلِيشيا ، وذلك بما أنهم لا قيادة لهم إلا عن مشيئة الأمير  
الخاصة فإنه يمكن ، أو لا يمكن ، استخدامهم ، وإنهم يكونون في الخدمة من وجوهٍ  
وخارجها من وجوهٍ أخرى .

وهذا ما لا نظيره في الحكومة المستبدة ، وذلك لأنه إذا كان مَنْ هم عاطلون  
من عملٍ حاضرٍ ذوى امتيازاتٍ وألقابٍ مع ذلك فإن في الدولة رجالاً عطاءً بأنفسهم ،  
وهذا ما يُنَكِّدُ طبيعةَ هذه الحكومة .

وإذا كان حاكم إحدى المدن مستقلاً عن الباشا وجب أن يُبَحِّثَ في كلِّ يومٍ

(١) « كضوء الشمس الذي يصير معتدلاً عند غروبها » .

عن وسائل للتوفيق بينهما ، وهذا ضَرْبٌ من المُحال في الحكومة المستبدّة ، ثم إذا كان من الممكن ألا يُطيع الحاكمُ الخاصُّ فكيف يستطيع الآخرُ في ولايته أن يكون مؤثراً فيه ؟

ولا تُمكن موازنة السلطة في هذه الحكومة ، وليست سلطة أقلّ حاكمٍ غير سلطة المستبد ، ويظهر القانونُ في البلدان المعتدلة حكماً في كل مكان حيث يكون معلوماً ويُمكن أصغرَ الحكم أن يتَّبِعوه ، ولكن كيف يُمكن الحاكم في الاستبداد ، حيث لا يكون القانونُ غيرَ إرادة الأمير ، إذا كان الأمير حكماً ، أن يتَّبِعَ إرادة لا يَعْرِفُها ؟ ولذا وَجَبَ أن يتَّبِعَ إرادته الخاصة .

ثم بما أن القانون ليس غيرَ ما يريد الأمير ، وبما أن الأمير لا يمكنه أن يريد غيرَ ما يَعْرِفُ ، فإنه يَجِبُ وجودُ أناسٍ لا يُخَصُّونَ يريدون نيابةً عنه ومثله . ثم بما أن القانون هو إرادةُ للأمير عابرةٌ فإن من الضروريّ أن يريد ، الذين يريدون نيابةً عنه ، إرادةً مفاجئةً مثله .

### الفصل السابع عشر

#### الهدايا

من العادات في البلدان الاستبدادية ألا يَفِدَ الإنسان على أيّ كان فوقه من غير أن يقدّم إليه هدية ، ولو كان المُهدى إليه من الملوك ، ومن ذلك أن عاهل المَغُول<sup>(١)</sup> لا يَقْبَلُ عرائضَ رعاياه الذين لا يتناول منهم شيئاً ، ويُنَالُ هذا من

(١) « مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند » ، جزء ١ ، صفحة ٨٠ .

هؤلاء الأمراء ما يُفسِدون به حتى نَعْمَهُم الخاصة .

وهذا ما يجب أن يقع في حكومة لا يُعَدُّ أحدٌ فيها مواطناً ، في حكومة حافلة بالمبدأ القائل إن الأعلى غيرُ مَدِينٍ للأدنى بشيء ، في حكومة لا يعتقد الناس فيها أنهم مرتبطون في غير ما يَفْرِضُه بعضهم على بعضٍ من العقوبات ، في حكومة تكون ذات أعمالٍ قليلة ويَنْدُرُ أن يُحْتَاجَ فيها إلى الثولِ بين يَدَي عظيم فتقدّم إليه رَغَبَاتٌ وتُعَرَّضَ عليه شكايات .

وفي الجمهورية تكون الهدايا أمراً كريهاً ، وذلك لعدم احتياج الفضيلة إليها ، وفي الملكية يكون الشرفُ عاملاً أقوى من الهدايا ، وأما في الحكومة المستبدّة ، حيث لا شرف ولا فضيلة ، فلا يُزْمَعُ على العمل إلاّ عن أملٍ في رَغَد العيش .  
 وذهب أفلاطون<sup>(١)</sup> ، عن تَمَسُّكِ في مبادئ الجمهورية ، إلى فَرَضِ عقوبة القتل على من يَقْبَلون هدايا ليقوموا بواجبهم ، ومن قول أفلاطون : « لا يجوز أن تؤخذ الهدايا من أجل الأمور الطيبة ، ولا من أجل الأمور السيئة » .

ومن القوانين السيئة ذلك القانونُ الروماني<sup>(٢)</sup> الذي يُبَيِّحُ للحكام أن يأخذوا هدايا صغيرة<sup>(٣)</sup> على ألاّ تتجاوز مئة درهم في العام الواحد ، فمن لم يُعْطَوْا شيئاً لا يَبْتَغُوا شيئاً ، ومن يُعْطَوْا قليلاً لم يَلْبَثُوا أن يَرْغَبُوا فيما هو أكثرُ قليلاً ، ثم يَبْتَغُونَ الكثيرَ ، ثم إن من السهل إقناع مَنْ لا يجوز له أن يأخذ شيئاً أن يأخذ شيئاً ما أكثرَ من إقناع مَنْ عليه أن يأخذ الأقلَّ فيأخذُ الأكثرَ فيَجِدُ في هذا السبيل حُجَجاً وأَعذاراً وعللاً وأسباباً محتملةً على الدوام .

(١) باب ١٢ من « القوانين » . — (٢) قانون ٥ : ٦ Dig. ad leg. Jul. repet

(٣) Munuscula (توايل)

### الفصل الثامن عشر

#### ما ينعم به وليُّ الأمر من الجوائز

ليس لدى الأمير ، الذى يكافئ ، غيرُ النقد فى الحكومات المستبدّة حيث لا يُزَمَعُ على السير إلا عن أملٍ فى رَغَد العيش كما قلنا ، وأما فى المملَكية حيث يَسُودُ الشرفُ وحدَه فإن الأمير لا يكافئُ بغير الفروق إذا كانت الفروق التى يقرّها الشرفُ غيرَ موصولةٍ بتَرَفٍ يؤدى إلى احتياجاتٍ بحكم الضرورة ، ولذا يكافئُ الأميرُ هنالك بمفاخرٍ تؤدّى إلى الثراء ، وأما فى الجُمهوريّة ، حيث تسود الفضيلة ، والفضيلةُ عاملٌ يكفى نفسه وَيَنفِي ما سِوَاهُ ، فإن الدولة لا تكافئُ بغير دلائل على هذه الفضيلة .

ومن القواعد العامة أن الجوائز العظيمة فى المملَكية وفى الجُمهورية دليلٌ على انحطاطهما ، وذلك لأنها تثبت تطرق الفساد إلى مبادئهما ، وذلك لأن مبدأ الشرف يكون قد عاد غيرَ بالغ القوة من جهةٍ ، ولأنّ مزية المواطن تكون قد ضَعُفت من جهة أخرى .

وأسوأُ أباطرة الرومان أكثرهم عطاءً ، ومن هؤلاء مثلاً : كاليغولا وكلوديوس ونيرُون وأوتُون وفيتيلْيوس وكومودْيوس وهليو غَابَال وكَرَاكَلَّا ، وأما أحسنهم ، كأغسطس وفِسْپازْيَان وأنطُونِ پيُوس ومارْ كُوس أورِيلْيوس وبرْتِينَاكُس ، فقد كانوا مقتصدين ، وكانت الدولة فى عهد الأباطرة الصالحين تعود إلى مبادئها فيُعْغِي كَنْزُ الشرف عن الكنوز الأخرى .

## الفصل التاسع عشر

## نتائج جديدة لمبادئ الحكومات الثلاث

لا أرى أن أختم هذا الباب قبل أن آتي ببعض تطبيقاتٍ على مبادئ الثلاثة :  
المسئلة الأولى : أيجب على القوانين أن تُكره ابنَ الوطن على قبول الخدم  
العامة ؟ أقول إنه يجب عليها فعلُ ذلك في الحكومة الجمهورية ، لا في الحكومة  
الملكية ، فأما في الأولى فإن المناصب دلائلُ على الفضيلة وودائعُ يفوضها الوطن  
إلى ابنٍ له لا ينبغي أن يعيش ويسير ويُفكر إلا من أجله فلا يستطيع أن يرفض  
تلك الخدم<sup>(١)</sup> إذن ، وأما في الثانية فإن المناصب دلائلُ على الشرف ، والواقع أن  
هذه هي غرابة الشرف الذي يُعجبه ألا يرضى بأية خدمة إلا متى يريد وعلى الوجه  
الذي يريد .

وكان ملك سردينية<sup>(٢)</sup> المرحوم يجازي من يرفضون الرتب والمناصب في  
دولته ، فيتبع بذلك مبادئ جمهورية من غير أن يشعر ، ثم إن طراز حكمه يُثبت  
إثباتاً كافياً كونَ هذا ليس مقصده .

المسئلة الثانية : أبعادُ من المبادئ الصالحة إكراه ابن الوطن أن يقبل في الجيش  
رتبةً أدنى من التي شغلها ؟ كان يرى لدى الرومان في الغالب أن القائد يتخذ م بعد

( ١ ) يضع أفلاطون ، في الباب الثامن من جمهوريته ، هذا الرفض في عداد الدلائل على  
فساد الجمهورية ، وذهب في الباب السادس من قوانينه إلى فرض غرامة على من يأخذ هذا الرفض ،  
والنفي جزاء من يرفض في البندقية .

( ٢ ) فيكتور أميده .

عامٍ تحت إمرة نائبه<sup>(١)</sup> ، فالفضيلة في الجمهوريات تقتضى استمرارَ تضحية المرء بنفسه و بآبائه في سبيل الدولة ، وأما في الملكيات فإن الشرف ، صحبته وزائفه ، لا يطبق ما يُسميه ذلاً .

وفي الحكومات المستبدة ، حيث يُساء استعمالُ الشرف والمناصب والراتب على السواء ، يُجعل من الأمير و غداً ومن الوغد أميراً بلا تمييز .

المسئلة الثالثة : أُنْفَوْضِ الخدم المدنية والعسكرية إلى رأسٍ واحد ؟ يجب توحيدهما في الجمهورية وفصلهما في الملكية ، ومن الخطر في الجمهوريات أن تُجعل مهنة السلاح حرفة خاصة منفصلة عن الذى يمارس الوظائف المدنية ، وليس أقل من هذا خطراً أن تُجمع الوظائف في شخص واحد في الملكيات .

ولا يُحْمَل السلاح في الجمهورية إلا عن صفة المدافع عن القوانين والوطن ، والمرء لا يكون جندياً حيناً من الزمن فيها إلا لأنه ابن للوطن ، وإذا ما وُجِدَتْ فيها مهنتان منفصلتان أُشْعِرَ من يكون تحت السلاح ، معتقداً أنه ابن للوطن ، بأنه ليس غير جندي .

ولا هدف لرجال الحرب في الملكيات غيرُ المجد ، أو الشرف أو الثراء على الأقل ، وليُحْتَرَزَ فيها من تفويض الخدم المدنية إلى أناس متماثلين ، وعلى العكس يجب أن يُرَدَّعوا من قبل حكام مدنيين ، وألاً يتمتعوا في وقت واحد بثقة الشعب وبقوةٍ يسيئون بها استعمال هذه الثقة<sup>(٢)</sup> .

( ١ ) التجأ بعض قواد المئة إلى الشعب التماساً للمنصب الذى كان لهم فقال قائد مئة : « إن من الصواب ، يا رفقاءى ، أن تعدوا جميع المناصب التى تدافعون بها عن الجمهورية أمراً كريماً » ، تيتوس ليثيوس ، باب ٤٢ ، فصل ٣٤ .

( ٢ ) Ne imperium ad optimos nobilium transferretur senatum militia vetuit Gallienus; etiam adire exercitum. De Caesaribus أوريليوس فيكتور

وانظروا مقدار ما تُخشى به مهنة رجال الحرب الخاصة في أمة تستتر الجمهورية فيها تحت شكل الملكية ، وكيف يظل المحارب مواطناً ، حتى حاكماً ، لتكون هذه المزايا عربوناً للوطن فلا يُنسى مطلقاً .

ولم يكن تقسيم المناصب إلى مدنية وعسكرية من قبل الرومان بعد ضياع الجمهورية أمراً مرادياً ، بل كان نتيجةً لتبديل نظام رومة ، وكان من طبيعة الحكومة الملكية ، وما بُدئ به في عهد أغسطس <sup>(١)</sup> اضطرراً الأباطرة الذين جاءوا بعده <sup>(٢)</sup> إلى إتمامه تطبيقاً للحكومة العسكرية .

وهكذا كان بروكوب ، المنافس لفلانوس على الإمبراطورية ، غير مدرك شيئاً من ذلك حيناً أنعم على سليل الملك بفارس ، هُرمسداس ، بمنصب وال <sup>(٣)</sup> فأعاد إلى هذا المنصب ما كان له من قيادة الجيوش فيما مضى ، وذلك ما لم تكن لديه أسباب خاصة ، فالرجل الذي ينبغي السيادة يَبْحَث عما يَنْفَع الدولة أَقْلَ مما يفيد غرضه .

المسألة الرابعة : أيلأتم أن تكون المناصب بثمن ؟ لا يجوز أن تكون هكذا في الحكومات المستبدة حيث يؤلى الرعايا أو يُعزّلون من قبل الأمير في ساعة .

ويكون هذا البيع أمراً حسنًا في الدول الملكية لما يؤدي إليه من جعل الشيء ، الذي لا يراد القيام به من أجل الفضيلة ، مهنةً أُسرِيَّةً ، ولإعداده كل واحدٍ لوظيفته ولجعل مراتب الدولة أكثر دواماً ، ومن الإصابة قول سويداس <sup>(٤)</sup> إن

( ١ ) نزع أغسطس من أعضاء السنين ومن الولاة والحكام حق حمل السلاح ، ديون ، باب ٣٣ .

( ٢ ) قسطنطين ، انظر إلى زوزيم ، باب ٢ .

( ٣ ) أميان مرسلان ، باب ٢٦ ، Et civilia, more veterum, et bella recturo

( ٤ ) مختارات من « السفارات » لقسطنطين اپورفيروجينيت .

أُستَأسَّسَ جعل من الإمبراطورية ضرباً من الأريستوقراطية يبيعه جميع المناصب .  
وما كان أفلاطون<sup>(١)</sup> يُطِيقَ هذا البيع ، فقد قال : « وهذا كما لو كنا في سفينةٍ  
حيث يُجعل الواحد رباناً أو ملاحاً من أجل ماله ، أو يُمكن أن تكون القاعدةُ  
سيئةً في غير وظيفةٍ كالْحياة وأن تكون صالحةً في إدارةٍ جُمهورية فقط ؟ » ، غير أن  
أفلاطون يتكلم عن جُمهوريةٍ قائمة على الفضيلة . ونحن نتكلم عن ملكية ، والواقعُ  
في الملكية أن الوظائف إذا لم تُبَعْ بنظام عامٍّ باعها البطانُ عن عَوَزٍ وجَشَعٍ مع  
ذلك ، ومن شأن العَرَضِ إعطائه توابِعَ أفضل مما يُسَمِّرُ عنه خِيارُ الأمير ، ثم إن  
طريق الارتقاء عن ثراءٍ يُوحى إلى الصَّناعة ويصونها ، أى يؤدي إلى أمرٍ يحتاج إليه  
هذا النوعُ من الحكومة احتياجاً عظيماً<sup>(٢)</sup> .

المسئلة الخامسة : في أىِّ الحكومات يجب أن يوجد رُقَباء ؟ يجب أن يوجدوا  
في الجُمهورية حيث مبدأ الحكومة هو الفضيلة ، وليست الجرائمُ وحدها هي التي  
تُقَوِّضُ الفضيلة ، بل يقضى عليها الإهالُ والخطايا وبعضُ الفتور في حبِّ الوطن  
والأمثلةُ الخِطَرة وبذورُ الفساد ، فيجب أن يُصلِحَ الرقباء ما يُنحَى القوانين من غير  
أن يَصْدِمَها وما يُضعف القوانين من غير أن يَهْدِمَها .

ومما أثار الحيرةَ مجازاةُ الأريُوباجيِّ الذي قَتَلَ عُصْفوراً التجأ إليه لمطاردةٍ بازٍ  
إياه ، وقد بُهِتَ من أمرِ الأريُوباج بقتل صبيٍّ فقاً عيني عُصفوره ، ولِينَمَ النظرُ  
في الأمر ليُرى أن المسئلة ليست مجازاةً عن جُرْم ، بل نتيجةُ حُكْم خُلِقَ في  
جُمهوريةٍ قامت على الأخلاق .

ولا ضرورةً إلى الرُقَباء في الملكيات لقيامها على الشرف ، ومن طبيعة الشرف

( ١ ) « الجُمهورية » ، باب ٨ - ( ٢ ) يؤدي توافي إسبانية إلى منح جميع الوظائف فيها .



أن يكون جميع الناس رُقباء عليه ، فكلُّ إنسانٍ يُعَوِّزُهُ الشرف يكون عُزَّةً  
لتأنيبٍ يَصْدُرُ حتى عن الذين ليس عندهم شرفٌ مطلقاً .

وفي الملكيات يُفسد الرُّقْبَاء من قِبَل من يجب عليهم أن يُصلحوهم ،  
ولا يكونون صالحين تجاه فساد الملكية ، غير أن فساد الملكية يكون بالغ القوة  
ضِدَّهم .

ومما يُشْعِرُ به جيِّداً عدمُ احتياج الحكومات المستبدة إلى الرُّقْبَاء مطلقاً ،  
ويلوح نقضُ مثال الصين لهذه القاعدة ، بيدَ أننا سنرى في سياق هذا الكتاب  
أسبابَ هذا النظام الغريبة .

## البَابُ السَّادِسُ

نتائجُ مبادئٍ مختلفِ الحكوماتِ من حيثِ بساطةِ القوانينِ  
المدنيةِ والجزائيةِ وشكلِ الأحكامِ وسنِّ العقوباتِ

### الفَصْلُ الأوَّلُ

بساطةِ القوانينِ المدنيةِ في مختلفِ الحكوماتِ

لا تحتل الحكومة المملكية ما تحتله الحكومة المستبدة من بساطة القوانين ،  
فلا بدَّ من وجود محاكم فيها ، وتُصدر هذه المحاكم أحكاماً يجب حفظها والاطلاعُ  
عليها ليحكم اليوم بمثل ما حكم فيه بالأمس ولتضمن بها ، وتستقرَّ ، أموالُ الأهليين  
وأرواحهم كنظام الدولة نفسه .

ودقةُ البحثِ هي ما تقتضيه في المملكية إدارةُ العدلِ الذي يُقرَّر أمرُ الشرفِ  
فضلاً عن الحياة والأموال ، وتزيد دقةُ القاضي كلما زادت ذخيرته وحكمه في  
أعظم المصالح .

ولا يعجب المرء ، إذَنْ ، من اطلاعه على قواعدٍ وقِيودٍ وتوسعاتٍ كثيرة  
في قوانين هذه الدول تزيد الأحوال الخاصة ، وتُحدث صناعة الحق كما يلوح .  
ويؤدي ما هو مستقرٌّ في الحكومة المملكية من اختلاف المقام والأصل والنسب  
إلى فروقٍ في طبيعة الأموال غالباً ، ويُمكن القوانين الخاصة بنظام هذه الدولة أن

تَزِيدُ هَذِهِ الْفُرُوقَ ، وَهَكَذَا تَكُونُ الْأَمْوَالُ بَيْنَنَا خَارِجَةً عَنْ شَرَكَةِ الزَّوْجِ أَوْ دَاخِلَةً فِيهَا أَوْ مَكْتَسَبَةً غَيْرَ مَوْرُوثَةٍ ، وَتَكُونُ مَهْرِيَّةً وَمُلْكًا لِلْمَرْأَةِ الْمَتَزَوِّجَةِ تَحْتَفِظُ بِإِدَارَتِهِ ، وَتَكُونُ ثَرَاتًا مِنَ الْأَبِّ وَمِنَ الْأُمِّ ، وَتَكُونُ مَنْقُولَةً مُنَوَّعَةً ، وَتَكُونُ حُرَّةً أَوْ مَبْدُولَةً ، وَتَكُونُ أُسْرِيَّةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ، وَتَكُونُ أَصِيلَةً خَالِصَةً مِنْ كُلِّ حَقٍّ إِقْطَاعِيٍّ أَوْ تَكُونُ عَامِّيَّةً ، وَتَكُونُ دَخْلًا عَقَارِيًّا أَوْ قَائِمَةً بِشَيْءٍ ، وَكُلُّ نَوْعٍ مِنَ الْأَمْوَالِ خَاضِعٌ لِقَوَاعِدَ خَاصَةٍ يَجِبُ اتِّبَاعُهَا لِلتَّصَرُّفِ فِيهَا ، وَهَذَا مَا يَنْزِعُ الْبَسَاطَةَ أَيْضًا .

وَصَارَتْ الْإِقْطَاعَاتُ فِي حُكُومَاتِنَا وَرِاثِيَّةً ، فَقَدْ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ لَطَبَقَةُ الْأَشْرَافِ بَعْضُ الْمَالِ ، أَيْ أَنْ يَكُونَ لِلْإِقْطَاعَةِ بَعْضُ الثَّبَاتِ حَتَّى يَكُونَ صَاحِبُهَا فِي حَالِهِ يُمْكِنُهُ أَنْ يَخْدُمَ الْأَمِيرَ مَعَهَا ، وَقَدْ أَصْفَرَ هَذَا عَنْ كَثِيرٍ اخْتِلَافٍ بِحَكْمِ الضَّرُورَةِ ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ مِنَ الْبُلْدَانِ مَا لَا يُمْكِنُ تَقْسِيمُ الْإِقْطَاعَاتِ فِيهِ بَيْنَ الْإِخْوَةِ ، وَأَنَّ مِنَ الْبُلْدَانِ مَا يُمْكِنُ الْإِخْوَةَ الْأَصْغَرِينَ أَنْ يَجِدُوا فِيهِ عَيْشًا أَكْثَرَ سَعَةً .

وَيُمْكِنُ الْمَلِكَ الْعَارِفَ بِجَمِيعِ وَلَايَاتِهِ أَنْ يَضَعَ قَوَانِينَ مُخْتَلِفَةً أَوْ أَنْ يُعَانِيَ عَادَاتٍ مُخْتَلِفَةً ، غَيْرَ أَنْ الْمُسْتَبَدَّ لَا يَعْرِفُ شَيْئًا ، وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَدْقُقَ فِي أَمْرِ ، فَلَا مَعْدِلَ لَهُ عَنْ مَسَلِكِ عَامٍ ، وَذَلِكَ أَنْ يَحْكُمَ بَعْضُ مِمَّاثِلٍ فِي كُلِّ مَكَانٍ ، فَيُسَوِّي كُلَّ شَيْءٍ تَحْتَ أَقْدَامِهِ .

وَكَلَّمَا زَادَتْ أَحْكَامُ الْمَحَاكِمِ فِي الْمِلْكِيَّةِ أَثْقَلَ الْفَقَهُ بِقَرَارَاتٍ مُتَنَاقِضَةً أحيانًا ، وَذَلِكَ عَنْ كَوْنِ الْقَضَاةِ الَّذِينَ يَتَعَاقَبُونَ يَخْتَلِفُونَ تَفْكِيرًا ، أَوْ عَنْ كَوْنِ الدِّفَاعِ عَنْ الْأُمُورِ الْمَتَاثِلَةِ يَكُونُ حَسَنًا تَارَةً وَسَيِّئًا تَارَةً أُخْرَى ، أَوْ عَمَّا لَا حَدَّ لَهُ مِنْ سُوءِ الِاسْتِمْعَالِ الَّذِي يَتَسَرَّبُ فِي كُلِّ مَا يَعَالِجُهُ النَّاسُ ، وَهَذَا ضَرَرٌ ضَرُورِيٌّ يُصْلِحُهُ الْمَشْتَرَعُ فِي الْحِينِ بَعْدَ الْحِينِ كَأَمْرِ مُنَافٍ حَتَّى لِرُوحِ الْحُكُومَاتِ الْمُعْتَدِلَةِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَجِبُ ، عِنْدَ

الالتجاء إلى المحاكم عن اضطرار ، أن يصُدَّرَ هذا عن طبيعة النظام ، لا عن المتناقضات وتردّد القوانين .

ويجب أن توجد امتيازات في الحكومات التي توجد فيها فروق بين الأشخاص بحكم الضرورة ، وهذا ما يقلل البساطة أيضاً ويؤدي إلى ألف استثناء . ومن أقلّ الامتيازات عبأً على المجتمع ، ولا سيما الذي يُنعم بها ، هو أن يُرَفَّعَ أمام محكمة دون الأخرى ، وينطوى هذا على أمور جديدة ، أى على معرفة أى المحاكم يجب أن يرفع أمامه .

وتكون شعوب الدول المستبدة في حال تختلف عن تلك ، ولا أعرف حول أى أمر يُمكن المشرع أن يقرّر ، والقاضى أن يحكم ، في تلك البلاد ، وينشأ عن كون الأَرْضين خاصة بالأمير عدم وجود قوانين مدنية عن ملكية الأَرْضين ، وينشأ عن حقّ الأمير في الإرث عدم وجود قوانين عن الموارث أيضاً ، وما يقوم به الأمير في بعض البلدان من بيع وشراء حَصراً يجعل كلّ نوع من القوانين التجارية أمراً غير مُجْدٍ ، وما يُعَقَّد فيها من زواجات مع الإماء يؤدي إلى عدم وجود قوانين مدنية عن المهور ومُتَع النساء ، وينشأ عن كثرة العبيد العجيبة أيضاً عدم وجود أناس لهم إرادة خاصة تقريباً ومن ثمّ غير مُلزَمين بالإجابة عن تصرفهم أمام القاضى ، وأما مُعْظَم الأعمال الأدبية التي ليست غير إرادة الأب والزوج والسيد فتُنظَّم من قِبَل هؤلاء ، لا من قِبَل الحكام .

وقد نَسِيتُ أن أقول : بما أن ما نُسَمِّيه شرفاً لا يكاد يكون معروفاً في هذه الدول فإن جميع الأمور الخاصة بهذا الشرف الذى هو فصلٌ بالغٌ بيننا لا محلّ لها فيها مطلقاً ، فالاستبدادُ يكنى نفسه بنفسه ، وكلُّ شيء لا معنى له حوله ، ثم إن

من النادر أن يحدثنا السيَّاح عن القوانين المدنية<sup>(١)</sup> عند ما يَصِفُون لنا البلدان التي يسودها الاستبداد .

ولذا فإن جميع دواعي الخِصام والدعاوى غيرُ موجودٍ هنالك ، وهذا ما يوجب ، من بعض الوجوه ، إهانة أصحاب القضايا بشدة ، وذلك لظهور تعسفهم على المكشوف ، وذلك لعدم خفاء عسفهم وعدم استتاره واكتنافه بما لا يُحصَى من القوانين .

### الفصل الثاني

#### بساطة القوانين الجزائية في مختلف الحكومات

يُسَمَّع بلا انقطاع قولٌ عن ضرورة إقامة العدل في كلِّ مكان كما في تركية ، أفلا يكون أجهل جميع الأمم ، إذن ، قد رأى رؤية جَلِيَّة في أمر الدنيا ما يُهمُّ رجالَ المعرفة أكثر من غيرهم ؟

وإذا ما بحثتم في شكليات العدل من حيث جهْدُ ابن الوطن في استرداد ماله أو في نيلِ ترضيةٍ عن إهانةٍ وجدتم كثيراً منها لا ريب ، وإذا ما نظرتُم إليها من حيث صلَّتْها بالحرية وسلامة أبناء الوطن وجدتم قليلاً منها في الغالب ، وأبصرتم

(١) لم يمكن اكتشاف قانون مكتوب في مازوليباتام ، انظر إلى « مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند » ، جزء ٤ ، قسم ١ ، صفحة ٣٩١ ، ولا يقوم تنظيم الهنود لأنفسهم في الأحكام على غير بعض العادات ، ولا تشمل الويدا وما مائلها من الكتب على قوانين مدنية مطلقاً ، بل على مبادئ دينية ، انظر إلى « رسائل العبارة » ، المجموعة الرابعة عشرة .

الجهود والنفقات والتطويلات ، حتى أخطار العدل ، ثمناً يؤديه كل مواطن في سبيل حريته .

وفي تركية ، حيث يُبالي بثروة الرعايا وحياتهم وشرفهم قليلاً ، تُنجز جميع الخصومات بسرعة على وجهٍ ما ، ولا اِكتراث للطريقة التي تُنجزُ بها على أن تُنجز ، فيوزعُ الباشا ، المنورُ في البُداء ، ضرباتِ العصا على أخصاص أقدام الخصوم كما يهوى ، ويعيدهم إلى منازلهم .

ومن الخطر بمكان أن تسود هنالك أهواء الخصوم ، لما تنطوى عليه من رغبةٍ شديدة في أخذ الرجل حقه بيده ، ومن الحقد ، ومن الوقعة في النفس ، ومن دوام المطاردة ، أى من الأمور التي يجب أن تُجتنب في حكومة لا ينبغي أن يكون فيها غيرُ الخوف شعوراً ، في حكومة يؤدي كل شيء فيها إلى الثورات بغتةً ومن غير أن تبصر مُقدماً ، وعلى كل واحد أن يعلم أنه لا يجوز أن يسمع الحاكم قولاً عنه ، وأن سلامته في انزوائه .

وأما في الدول المعتدلة ، حيث رأسُ أقلِّ مواطن عظيمٌ ، فإنه لا يُنزَع منه شرفه وأمواله إلا بعد بحث طويل ، ولا يُحرَم حياته إلا عند ما يهاجمه الوطن نفسه ، والوطن لا يهاجمه إلا بعد أن يترك له جميع وسائل الدفاع الممكنة عنه .

وكذلك إذا ما أصبح الرجل مطلقاً<sup>(١)</sup> كان تبسيط القوانين أول ما يفكر فيه ، وفي هذه الدولة تبدأ المحاذير الخاصة بوقف النظر أكثر من أن تقفها حرية الرعايا التي لا يبالي بها أبداً .

(١) قيصر وكر ومويل وآخرون كثيرون .

وَيُرَى أَن يَكُونَ فِي الْجُمْهُورِيَّاتِ مِنَ الشَّكْلِيَّاتِ كَمَا فِي الْمَلَكِيَّاتِ عَلَى الْأَوَّلِ ،  
وَتَزِيدُ الشَّكْلِيَّاتِ فِي كِلْتَا الْحُكُومَتَيْنِ عَنْ اكْتِرَافٍ لِلشَّرَفِ وَالثَّرْوَةِ وَالْحَيَاةِ وَحُرِيَّةِ  
أَبْنَاءِ الْوَطَنِ فِيهِمَا .

وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ مُتَسَاوُونَ فِي الْحُكُومَةِ الْجُمْهُورِيَّةِ ، وَهُمْ مُتَسَاوُونَ فِي الْحُكُومَةِ  
الْمُسْتَبَدَّةِ ، هُمْ مُتَسَاوُونَ فِي الْأَوَّلَى لِأَنَّهُمْ كُلُّ شَيْءٍ فِيهَا ، وَهُمْ مُتَسَاوُونَ فِي الثَّانِيَةِ  
لَأَنَّهُمْ لَيْسُوا شَيْئًا فِيهَا .

### الفصل الثالث

#### فِي أَيِّ الْحُكُومَاتِ وَفِي أَيِّ الْأَحْوَالِ

يَجِبُ أَنْ يُحْكَمَ بِحَسَبِ نصوص القانون الصريحة

كَمَا دَنَتِ الْحُكُومَةُ مِنَ الْجُمْهُورِيَّةِ أَصْبَحَ طِرَازُ الْحُكْمِ فِيهَا ثَابِتًا ، وَمِنْ  
عُيُوبِ جُمْهُورِيَّةِ إِسْپَارْتَةِ أَنْ كَانَتْ أَحْكَامُ قَضَائِهَا مُرَادِيَّةً ، أَيُّ مِنْ غَيْرِ وَجُودِ  
قَوَانِينِ تَوْجِّهِهِمْ ، وَكَانَ الْقَنَاصِلُ الْأَوَّلُونَ فِي رُومَةِ يَحْكُمُونَ كَقَضَاةِ إِسْپَارْتَةِ ،  
فَشُعِرَ بِمَحَازِيرِ أَحْكَامِهِمْ ، وَوُضِعَتْ قَوَانِينُ صَرِيحَةٌ فِي الْأَمْرِ .

وَلَا تَجِدُ قَوَانِينَ فِي الدُّوَلِ الْمُسْتَبَدَّةِ مُطْلَقًا ، وَيَكُونُ الْقَاضِيُ قَاعِدَةً نَفْسِهِ فِيهَا ،  
وَيُوجَدُ قَانُونٌ فِي الدُّوَلِ الْمَلَكِيَّةِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقَاضِيَّ يَتَّبِعُ الْقَانُونَ حَيْثُ يَكُونُ  
صَرِيحًا وَأَنَّهُ يَبْحَثُ عَنْ رُوحِهِ حَيْثُ لَا يَكُونُ صَرِيحًا ، وَمِنْ طَبِيعَةِ النِّظَامِ فِي الْحُكُومَةِ  
الْجُمْهُورِيَّةِ أَنْ يَتَّبِعَ الْقَضَاةُ نَصَّ الْقَانُونِ ، وَلَا تَرَى مُوَاطِنًا يُمَكِّنُ أَنْ يُفَسِّرَ قَانُونَ  
ضِدَّهُ إِذَا مَا كَانَ الْأَمْرُ حَوْلَ أَمْوَالِهِ أَوْ شَرَفِهِ أَوْ حَيَاتِهِ .

وفي رومة كان القضاة يَنْطَقُونَ ، فقط ، بأن المتهَم مذنبٌ عن الجُرْم ، وكانت العقوبة مدوّنةً في القانون ، وذلك كما يُرى في مختلف القوانين التي سُنّت ، وكذلك في إنكلترة يَحْكُمُ المحلفون بأن المتهَم مذنبٌ أو غيرُ مذنب عن الفعل المعروض أمامهم ، فإذا ما صُرِّحَ بأنه مذنب نَطَقَ القاضي بالعقوبة التي يقرِّضها القانون عن هذا الفعل ، ولذا ليس عليه إلّا أن يكون ذا بَصَر .

### الفصل الرابع

### كيف تُوضَع الأحكام

ومن ثَمَّ تنشأ أوجهُ وضع الأحكام ، وفي الملكيات يتَّخذ القضاة طريقة المحكِّمين ، فهم يتشاورون معاً ويتبادلون أفكارهم ويتوافقون ، ويُعدِّل الواحد منهم رأيه ليلائم رأي الآخر ، وتردُّ الآراء الأقلُّ عدداً إلى الرأيين الأكثرِ جمعاً للأصوات ، وليس هذا من طبيعة الجمهورية مطلقاً ، وكان القضاة في رومة وفي المدن اليونانية لا يتداولون الأمورَ بينهم مطلقاً ، وكان كلٌّ منهم يُعطى رأيه بواحدٍ من الأوجه الثلاثة الآتية ، وهي : « أُبرِّئُ ، أدِين ، التَّيسَ على » <sup>(١)</sup> ، وهذا ما كان الشعب يقضى به أو كأنه يقضى به ، بيدَّ أن الشعب ليس فقيهاً ، وليست تغييراتُ المحكِّمين وتعديلاتهم تلك من شأن الشعب ، وإنما يجب أن يُعرَّض عليه موضوعٌ واحدٌ ، فعلٌ واحدٌ ، وفعلٌ واحدٌ فقط ، ولم يبقَ عليه إلّا أن يرى هل يدين أو يُبرِّئ أو يؤجِّل الحكم .



وسار الرومان على غرار الأغارقة فوضعوا صيغاً للادعاء<sup>(١)</sup> ، وأوجبوا توجية كل دعوى بصيغة خاصة بها ، وكان هذا لازماً لطراز حكمهم ، وكان يجب تحديد حال المسئلة لتكون نصب عين الشعب في كل وقت ، وإلا تبدل حال المسئلة هذا في أثناء الدعوى الكبيرة باستمرار وعاد لا يُعرف .

ومن ثم كان القضاة لدى الرومان لا يُجيبون غير الادعاء الصريح من غير زيادة ولا نقصان ولا تعديل ، غير أن قضاة الرومان تصوّروا صيغاً أخرى للادعاء دُعيت بذات النية الحسنة<sup>(٢)</sup> حيث يكون طراز إصدار الحكم موكولاً إلى القاضي أكثر من قبل ، وكان هذا أعظم ملاءمة لروح الملكية ، وكذلك يقول فقهاء فرنسة : « إن جميع الادعاءات في فرنسة هي عن حسن نية<sup>(٣)</sup> » .

### الفصل الخامس

## في أي الحكومات يمكن ولي الأمر أن يكون قاضياً

يُقرُّ ومكيافيلي<sup>(٤)</sup> ضياع حرية فلورنسة إلى عدم قيام الشعب كهيئة بالحكم في جرائم الاعتداء عليه كما في رومة ، وقد كان يوجد للقيام بهذا ثمانية قضاة مُعَيَّنون ، غير أن مكيافيلي يقول : « قليلٌ أفسدوا بقليل » ، وكنت أرضى قول هذا الرجل

(١) Quas actiones, ne populus, prout vellet, institueret, certas solemnesque esse voluerunt. leg. 2: 6. Digest., de orig. fur

(٢) حيث توضع فيها هذه الكلمة : « ex bonâ fide » .

(٣) يحكم بالنفقات حتى على من يدعى عليه بأكثر مما هو ملزم به إذا لم يعرض ويودع ما هو ملزم به .

(٤) « أحاديث عن العشر الأولى لتيتوس ليفيوس » باب ١ ، فصل ٧ .

العظيم الجامع ، ولكن بما أن المصلحة السياسية في هذه الأحوال تفسر المصلحة المدنية ( وذلك لأن من الضرر أن يحكم الشعب نفسه في إهاناته ) فإنه يجب لمعالجة ذلك أن تقوم القوانين بسلامة الأفراد بقدر ما فيها .

وقام مشرعورومة بأمرين عن هذا الرأي ، وهما : أنهم أذنوا للمتهمين في الاغتراب<sup>(١)</sup> ، قبل الحكم<sup>(٢)</sup> ، وأنهم أوجبوا صيانة أموال المحكوم عليهم لكيلا يصادرها الشعب ، وسترى في الباب الحادى عشر حدوداً آخر قيدت بها سلطة الشعب في الحكم .

وقد أبصر سؤلون جيداً إمكان إساءة الشعب استعمال سلطانه في الحكم في الجرائم فرأى أن يعيد الأريوباج النظر في القضية ، فإذا ما اعتقد أن المتهم برئ خلافاً للعدل<sup>(٣)</sup> اتهمه أمام الشعب مجدداً ، وإذا ما اعتقد أنه حكم عليه خلافاً للعدل<sup>(٤)</sup> وقف التنفيذ وحمله على إعادة المحاكمة ، فيا لهذا القانون الرائع إذ يجعل الشعب خاضعاً لرقابة القضاء الذى يحترمه كثيراً ولرقابة نفسه أيضاً !

ويحس أن يصاقب مثل هذه القضايا بشيء من البطء مادام المتهم موقوفاً ، وذلك لينهذ الشعب ويحكم ساكن البال .

ويمكن الأمير أن يحكم بنفسه في الدول المستبدة ، ولا يمكنه هذا في الملكيات ، وذلك لما يوجب من تقويض النظام ، ومن تلاشى السلطات المتوسطة التابعة ، ومن انقطاع جميع شكليات الأحكام ، ومن استيلاء الخوف على جميع

( ١ ) أوضح هذا جيداً في خطبة شيشرون ، pro Caecina ، في آخرها ، فصل c .

( ٢ ) هذا قانون أثنى كما يظهر من ديموستين ، وقد رفض سقراط الانتفاع به .

( ٣ ) ديموستين ، على التاج ، الصفحة ٤٩٤ ، طبعة فرنكفورت سنة ١٦٠٤ .

( ٤ ) انظر إلى فيلوسترات ، حياة السوفسطائيين ، باب ١ ، حياة إسشين .

النفوس ، ومن اصفرار جميع الوجوه ، فلا ثقة ولا شرف ولا حُب ولا أَمْن ولا ملكية .

وإليك تأملاتٍ أُخَر ، وذلك أن الأمير في الدول الملكية هو الفريقُ الذى يتعقَّب المتهمين ويؤدى إلى مجازاتهم أو براءتهم ، فإذا ما حَكَمَ بنفسه كان الخصمَ والحكمَ .

وذاك أن المصادراتِ هى للأمير فى هذه الدول نفسها ، فإذا ما قَضَى بنفسه فى الجرائم كان الخصمَ والحكمَ أيضاً .

ثم إنه يَفْتَدِ أَجَلَ خصائص سيادته بذلك ، يَفْقِدُ خاصِيَّةَ العفو<sup>(١)</sup> ، فمن غير الصواب أن يَضَعَ أحكامه وينقُضها ، وهو لا يؤدُّ لذلك أن يناقض نفسه بنفسه ، وزِدْ على خَلْطِ هذا بين جميع الآراء أنه لا يُعرَف هل يُبرَأ الرجل أو ينالُ عفوَه . ولما أراد لويسُ الثالثُ عشرُ أن يكون قاضياً فى قضية دوك لا قَالِت<sup>(٢)</sup> ، فدعا إلى ديوانه بعضَ موظفى البرلمان و بعضَ مستشارى الدولة لهذا الغرض ، قال الرئيس دُو بليشر حينما حَمَلَهُم هذا الملك على عَرَض رأيهم فى مرسوم القبض على المتهم : « إنه يرى فى هذا الأمر شيئاً عجيباً ، وهو أن الأمير يُدلى برأيه فى قضية أحد رعاياه ، فالملوكُ لا يحتفظون لأنفسهم بغير العفو ، وهم يُحييُونَ أمرَ إصدار الأحكام إلى موظفيهم ، ثم إن جلالتم تودُّ أن تَرى على كرسىِّ المتهم أمامها رجلاً يُساقُ إلى القتل فى ساعة واحدة ! وليُعْرِضْ عن هذا وجهُ الأمير الذى يَحْمِلُ العفو ،

( ١ ) لا يرى أفلاطون ( الرسالة الثامنة ) أن الملوك ، الذين هم كهنة كما قال ، يستطيعون أن يحضروا الحكم الذى يدان فيه بالموت أو النقي أو السجن .

( ٢ ) انظروا إلى قصة القضية التى أقيمت على دوك لافالت ، وقد طبعت فى مذكرات مونتريزور ، جزء ٢ ، صفحة ٦٢ .

ولِيَرْفَعَ بَصَرُهُ وَحَدَهُ مَحْظُورَاتِ الْكِنَائِسِ ، وَلِيُخْرِجَ رَاضِيًا مِنْ حَضْرَةِ الْأَمِيرِ ،  
ولما حُكِمَ فِي الْأَسَاسِ قَالَ هَذَا الرَّئِيسُ : « إِنْ هَذَا الْحُكْمُ لَا مِثِيلَ لَهُ ، فَمَا يَنْقُضُ  
جَمِيعَ الْأَمْثَلَةِ حَتَّى الْيَوْمِ أَنْ يَنْتَحِلَ مَلِكُ فَرَنْسَةِ صِفَةِ الْقَاضِي فِيحْكُمَ بِالْمَوْتِ عَلَى  
شَرِيفٍ <sup>(١)</sup> » .

وَتُعَدُّ الْأَحْكَامُ الَّتِي يُصْدِرُهَا الْأَمِيرُ مَنَعَ مَظَالِمَ وَسِيئَاتٍ لَا يَنْضُبُ ،  
فَالْبَطَّائِنُ يَخْتَفُونَ أَحْكَامَهُ بِالْخَافِيهِمْ ، وَأُولَئِكَ بَعْضُ أَبَاطِرَةِ الرُّومَانِ فِي الْقَضَاءِ  
بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ حِمَاةٍ ، فَلَمْ يُبْرِزْ عَهْدُ حَيْرَةِ الْعَالَمِ كَمَا أَثَارُوهُ بِمَظَالِمِهِمْ .

قَالَ تَاسِيْتُ <sup>(٢)</sup> : « انْتَحَلَ كُلُّوْذِيُوسُ الْحُكْمَ فِي الْقَضَايَا وَوُظَانِفَ الْحُكَّامِ  
فَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى ضُرُوبِ السَّلْبِ » ، ثُمَّ أَرَادَ نِيْرُونُ الَّذِي خَلَفَ كُلُّوْذِيُوسَ فِي  
الْإِمْبَرَاطُورِيَّةِ أَنْ يَتَأَلَّفَ النُّفُوسَ فَصَرَّحَ قَائِلًا : « إِنَّهُ سَيَتَجَنَّبُ ظُهُورَهُ قَاضِيًا فِي  
جَمِيعِ الدَّعَاوَى لِكَيْلَا يُعَرِّضَ الْمُتَهَمُونَ وَالْمُتَهَمُونَ بَيْنَ جُذُرِ الْقَصْرِ لِسُلْطَانِ بَعْضِ  
الْعَتَقَاءِ الْجَائِرِ <sup>(٣)</sup> » .

وَقَالَ زَوْزِيمُ <sup>(٤)</sup> : « انْتَشَرَ قَوْمُ الْمُفْتَرِينَ فِي عَهْدِ أَرْكَادِيُوسَ وَأَحَاطُوا بِالْبَلَاطِ  
وَأَفْسَدُوهُ ، وَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا مَاتَ افْتَرَضَ أَنَّهُ لَمْ يَتْرَكْ وَلَدًا <sup>(٥)</sup> وَأُعْطِيَتْ أَمْوَالُهُ  
بِمَرْسُومٍ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَمِيرَ يَكُونُ أُبْلَهًا وَتَكُونُ الْإِمْبَرَاطُورَةُ جَرِيئَةً مَعَ الْإِفْرَاطِ  
فَتُسَاعِدُ خَدَمَهَا وَأُمْنَاءَهَا عَلَى طَمَعِهِمُ الَّذِي لَا يَشْبَعُ ، فَلَا يَرْغَبُ ذُووُ الْعَدَالَةِ مِنْ  
النَّاسِ فِي شَيْءٍ رَغِبَتَهُمْ فِي الْمَوْتِ » .

( ١ ) بدل هذا فيما بعد ، انظر إلى القصة نفسها ، جزء ٢ ، صفحة ٢٣٦ .

( ٢ ) الحوليات ، باب ١١ ، فصل ٥ - ( ٣ ) المصدر نفسه ، باب ٨ ، فصل ٤ .

( ٤ ) « التاريخ » ، باب ٥ - ( ٥ ) وجد مثل هذه الفوضى في عهد ثيودوز الشاب .

وقال بروكوب<sup>(١)</sup> : « كان يوجد قليل أناس في البلاط فيها مضي ، فلما كان عهد جوستينيان هُجرت محاكم القضاة لعدم حرّيتهم في إقامة العدل ، وذلك على حين كان قصر الأمير يدوّى بصراخ الخصوم الذين يلتمسون قضاياهم » ، وكلُّ يَعْلَم كيف كانت تُباع هنالك الأحكام ، والقوانين أيضاً .  
والقوانين هي عينا الأمير ، فهو يُبصر بها ما لا يستطيع أن يُبصر بغيرها ، أو يريد أن يقوم بوظيفة الحاكم ؟ إذن ، لم يَعْمَل من أجل نفسه ، بل من أجل مُضَلِّلِهِ ضدَّ نفسه .

#### الفصل السادس

### لا ينبغي للوزراء في الملكية أن يقوموا بالقضاء

من المحاذير الكبيرة في الملكية ، أيضاً ، أن يحْكُم وزراء الأمير بأنفسهم في الخصومات ، واليوم لا تزال نرى دُولاً تشتمل على قضاة لا يُخَصَّوْنَ للفصل في قضايا الجبايات ، دُولاً يُريد وزراءؤها ، ومن يُصدِّق ! ، أن يحْكُمُوا فيها ، والتأملات تأتي جملةً ، ولا أبدى غير هذا .

ومن طبيعة الأمور أن يوجد ضَرْبٌ من التناقض بين مجلس الملك ومحاكمه ، ويجب أن يؤلَّف مجلس الملوك من أناس قليلين ، وتستلزم مجالس القضاء أناساً كثيرين ، وسبب ذلك هو أن المسائل في الأولى يجب أن تؤخذ مع شيء من

( ١ ) التاريخ الحق .

الهُوَى وَأَنْ تُتَعَقَّبَ هَكَذَا ، وَهَذَا مَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُؤْمَلَ مِنْ غَيْرِ أَرْبَعَةٍ ، أَوْ خَمْسَةٍ ،  
رَجَالٍ يَقُومُونَ بِهَا ، وَعَلَى الْعَكْسِ يَجِبُ أَنْ تَوْجَدَ مَجَالِسُ قَضَاءٍ هَادِئَةٌ الْبَالُ تَتَسَاوَى  
عِنْدَهَا جَمِيعُ الْقَضَايَا .

### الفصل السابع

#### القاضي المنفرد

لَا مَكَانَ لِهَذَا الْقَاضِي فِي غَيْرِ الْحُكُومَةِ الْمُسْتَبَدَّةِ ، وَفِي تَارِيخِ الرُّومَانِ يُرَى  
مَقْدَارُ مَا يُمَكِّنُ الْقَاضِيَ الْمُنْفَرِدَ أَنْ يَسِيَ سُلْطَتَهُ بِهِ ، وَكَيْفَ كَانَ أُبْيُوسُ لَا يَسْتَخْفُ  
بِالْقَوَانِينِ فِي مُحْكَمَتِهِ مَا دَامَ يَخْرِقُ حُرْمَةَ الْقَانُونِ الَّتِي وَضَعَهُ <sup>(١)</sup> ؟ وَيُطْلَعُنَا تَيْتُوسُ  
لِيفِيُوسُ عَلَى تَفْرِيقِ أَحَدِ الْحُكَّامِ الْعَشْرَةِ الْجَائِرِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ نَصَبَ حَارِسًا رَجُلًا  
يَطَالِبُ أَمَامَهُ بِفَرْجِيْنِي أُمَةً لَهُ ، فَطَلَبَ أَقْرَبَاءَ فَرْجِيْنِي أَنْ تُسَلِّمَ إِلَيْهِمْ حَتَّى الْحُكْمَ  
الْبَاتَ وَفَقَّ قَانُونُهُ ، فَصَرَّحَ بِأَنْ قَانُونُهُ لَمْ يُوضَعْ إِلَّا مِنْ أَجْلِ الْأَبِ ، وَبَأنَّهُ لَا مَحَلَّ  
لِتَطْبِيقِهِ مَا دَامَ فَرْجِيْنِيوسُ غَائِبًا <sup>(٢)</sup> .

( ١ ) انظر إلى القانون ٢ : ٢٤ من الديجست ، De orig. Jur.

( ٢ ) Quod pater puellae abesset, locum injuriae esse ratus تيتوس ليفيوس ،

## الفصل الثامن

## الالتزامات في مختلف الحكومات

كان يُسَمَّحُ في رومة<sup>(١)</sup> للمواطن أن يتهم مواطناً آخر ، وقد وُضِعَ هذا وَفْقَ روح الجُمهوريَّة القائلة إنه يجب أن يكون لدى كلِّ مواطنٍ من الغيرة نحو الخير العامِّ ما لا حدَّ له ، وإن من المُقَدَّر أن تكون جميعُ حقوق الوطن قبضةً كلِّ واحدٍ من أبنائه ، وقد أثبتت في عهد الأباطرة قواعدُ الجُمهوريَّة ، وأولُ مارئي ظهورُ نوعٍ من الرجال المشائيم وكتيبةٍ من الوُشاة ، فكلُّ من انَّصَفَ بـمعايب كثيرةٍ ومواهب كثيرةٍ ونفسٍ بالغة الدناءة مع روح طُمُوحٍ كان يَبْحَثُ عن أُنيمٍ يُمكن أن يَرُوقَ الأميرَ دَيْنُهُ فكانت هذه هي السبيلَ لنيل الشَّرَفِ والثَّرَاءِ<sup>(٢)</sup> ، أى كانت أمراً لا يُبْصَرُه بيننا مطلقاً .

وعندنا اليومَ قانونٌ عجيب ، وهو القانون الذى ينصُّ على نَصْبِ الأمير ، القائم على تنفيذ القوانين ، موظِّفاً في كلِّ محكمةٍ لِيَتَعَقَّبَ باسمه جميعَ الجرائم حتى تكون وظيفةُ الوُشاة مجهولةً لدينا ، فإذا ما ظُنَّ أن هذا المُنتَقِمَ العامَّ يسىء استعمالَ وُكالتِهِ مُحْمِلٌ على ذكر اسم الواشى .

وفي « قوانين » أفلاطون<sup>(٣)</sup> نصُّ على وجوب مجازاة مَنْ يتهاونون في تنبيه القضاة أو مساعدتهم ، وهذا لا يلائم اليومَ مطلقاً ، فالمدعى العامُّ يَسْهَرُ في سبيل أبناء الوطن ، وَيَعْمَلُ وهم مطمئنون .

( ١ ) وفي مدن كثيرة أخرى .

( ٢ ) انظر في تاسيت إلى الجوائز التي كان يأخذها هؤلاء الوُشاة ، حوليات باب ٤ ، فصل ٣٠ .

( ٣ ) باب ٩ .

## الفصل التاسع

## شِدَّةُ العقوبات في مختلف الحكومات

شِدَّةُ العقوبات أكثرُ ملاءمةً للحكومة المستبدة القائمة على مبدأ الإرهاب مما للملكية والجمهورية اللتين يكون من الشرف والفضيلة نابضهما .

وفي الدول المعتدلة يكون حبُّ الوطن والحياء والخوفُ من اللوم عواملَ رادعةً يُمكن أن تحوّل دون وقوع كثير من الجرائم ، وتكون أعظمُ عقوبةٍ حوّل الذنب عن قناعة به ، وأيسرُ من ذلك ما يَنجُم عن القوانين المدنية من إصلاحٍ إذنٌ، فهي لا تحتاج إلى ذلك المقدار من البأس .

وفي هذه الدول تكون عناية المشرع الصالح بالعقاب على الجرائم أقلَّ من عنايته بمنع وقوعها ، فهو يجتهد في مَنح أخلاقٍ أكثرَ من فرض عقوباتٍ .

ولمؤلّفي الصين<sup>(١)</sup> ملاحظةٌ دائمةٌ قائلةٌ إنه كلما رُبِّيت زيادةُ العقوبات في دولتهم اقترَبَت الثورة ، والعقوباتُ تَزَادُ كلما انحطت الأخلاق .

ومن السهل أن يُثبِت أن العقوبات زادت أو نَقَصَتْ في جميع دول أوربة أو مُعظمها بنسبة الاقتراب من الحرية أو الابتعاد عنها .

ومن الشقاء العظيم في البلدان المستبدة أن يُخَشَى الموتُ فيها أقلَّ مما يُؤسَفُ على الحياة ، ولذا وجب أن تكون العقوبات شديدة فيها ، وأما في الدول المعتدلة فإنه يُخَشَى ضياعُ الحياة أكثرَ مما يُخَافُ الموت لذاته ، ولذا تكون العقوبات التي تَنزِعُ الحياة فقط كافيةً فيها .

( ١ ) سأبين فيما بعد أن الصين تكون جمهورية أو ملكية من هذه الناحية .



وأُسعدُ الناس وأشقاهم محمولون على القسوة بلا فَرْقٍ ، وذلك كما يدلُّ عليه  
الرهبان والفاطمون ، ولا تَجِدُ غيرَ التوسُّطِ واختلاطِ حُسْنِ الخطِّ وسوئه ما يُنعمُ  
بالحِلْمِ والرحمة .

وما يشاهد في الناس على الخصوص يوجد في مختلف الأمم ، ففسود القسوة  
على السواء في الشعوب الوحشية التي تقضى حياةً بالغةً القسوة وفي الشعوب ذات  
الحكومات المستبدّة حيث لا يوجد غيرُ رجلٍ واحد أسعده الخطُّ إلى الغاية مع  
هَوَانِ الآخرين ، والحِلْمُ يسود الحكومات المعتدلة .

وإننا نشعرُ مع الألم بسوء الطبيعة البشرية حينما نطالع قِصَصَ عدالةِ السلاطين  
الفضيلة وأمثلتها .

وكلُّ شيء في الحكومات المعتدلة يُمكن أن يَنفَعِ المشتَرعَ الصالح في سَنِّ  
العقوبات ، أليس من العجيب في إسارقة أن يكون من أهمِّ ما تَهْدَفُ إليه  
العقوبات ألا يُمكن الرجلُ إعارتهُ زوجةً من آخر ، أو الحصولُ على زوجةٍ آخرى ،  
أو ألا يكون الرجلُ في منزله إلا مع العذارى ؟ والخلاصة أن كلَّ ما يسميه القانون  
عقوبةً هو عقوبةٌ حقاً .

## الفصل العاشر قوانينُ فرنسة القديمة

توجد روح الملكية في قوانين فرنسة القديمة ، وعند ما تكون العقوبات نقدية يَفْدُو غيرُ الأشراف أقلَّ جزاءً من الأشراف<sup>(١)</sup> ، والعكسُ في الجرائم<sup>(٢)</sup> ، فالشريفُ يَحْتَسِر شرفه وحقَّ الجلوس في مجلسِ قضائي على حين يجازي الفلاح ، الذي لا شرف له ، في بدنه .

## الفصل الحادي عشر

إذا كان الشعب صالحاً وجب أن تكون العقوبات قليلة

كان لدى الشعب الروماني صلاحٌ ، وكان هذا الصلاحُ من القوة ما لم يَخْتَجِ المشتَرعُ معه أن يدلّه ، في الغالب ، على غير الخير حتى يَتَّبِعَهُ ، وكان يَلُوح أن النصائح تكفيه بدلاً من القوانين .

وقد أُلغِيَتْ في الجمهورية عقوباتُ القوانين الملكية وعقوباتُ الألواح

( ١ ) « وذلك كأن يلزم غير الشريف بغرامة أربعين فلساً والشريف بستين ليرة وصولاً إلى نقض حكم » ، « الحاصل الرقيق » ، الباب ٢ ، الصفحة ١٩٨ ، الطبعة القوطية لسنة ١٥١٢ ، والصفحة ٣٠٩ من الفصل ٦١ لبومانوار .

( ٢ ) انظر إلى الفصل ١٣ ، ولا سيما المادة ٢٢ من « الديوان » لبيير ديفونتين .

الاثني عشر، وذلك نتيجة قانون فالريان<sup>(١)</sup> ونتيجة قانون بورشيا<sup>(٢)</sup>، ولم يلاحظ كون تنظيم الجمهورية أكثر سوءاً بذلك، ولم ينشأ أى ضرر في الضابطة بذلك. وكان قانون فالريان، الذى يحظر على القضاة اتخاذ أى طريق قسرى ضد مواطن التجأ إلى الشعب، لا يفرض على من يخالف أحكامه غير عقوبة عدّه خيئاً.

### الفصل الثالث عشر

#### سلطان العقوبات

دلت التجربة في البلدان التى تكون العقوبات فيها خفيفة على أن روح المواطن تضدّم بها كما تضدّم بالعقوبات الشديدة في البلدان الأخرى. ويكون لبعض المحاذير تأثير في الدولة، وذلك أن الحكومة العسوف ترغب في إصلاح هذا المحذور حالاً، وذلك أنها تضع عقاباً جائراً يقف الضرر فوراً بدلاً من أن تفكر في تنفيذ القوانين القديمة، غير أن نابض الحكومة ينتضى، وذلك أن الخيال يتعوّد هذا العقاب الصارم كما تتعوّد العقاب الأصغر، وبما أن الخوف يُنقص نحو هذا العقاب فإنه يضطرّ حالاً إلى وضع الآخر في جميع الأحوال، وقد كان قطع الطرُق أمراً شائعاً في بعض الدول فأريد منه فاختبرت عقوبة التعذيب

(١) وضعه فالريوس بوبيكولا بعيد طرد الملوك، وجدد مرتين من قبل قضاة الأسرة نفسها كما روى تيتوس ليفيوس في الفصل التاسع من الباب العاشر، ولم تقصد زيادته قوة، وإنما قصد إكمال أحكامه، وقد قال تيتوس ليفيوس في الفصل نفسه: «Diligentius sanctam»

(٢) Lex porcia pto tergo civium lata، وضع بعد تأسيس رومة بـ ٤٥٤ سنة.

بالدولاب فَوَقَعَتْ ذلك حيناً من الزمن ، ثم عاد قَطَعُ الطَّرُق إلى ما كان عليه .  
 وصار الفِرارُ أمراً مألوفاً كثيراً في أيامنا ، فجُعِلَ القتلُ جزءاً الفارِّين من غير  
 أن يَقِلَّ الفِرارُ ، وسببُ ذلك طَبِيعِيٌّ ، وذلك أن الجنديَّ الذي تَعَوَّدَ عَرَضَ  
 حياته كلَّ يومٍ يستخفُّ بالخطر أو يَدَّعِي أنه مستخفُّ بالخطر ، وأن هذا  
 الجنديَّ تَعَوَّدَ الخوفَ من الخِزْيِ كلَّ يومٍ ، فوجب أن توضع ، إذن ، عقوبة<sup>(١)</sup>  
 شائنةٌ مدى الحياة ، أَجَلٌ ، زُعِمَ أن العقوبة زِيدَتْ ، ولكنها نُقِصَتْ بالحقِقة .  
 ولا ينبغي أن يؤخذ الناس بأقصى الوسائل ، بل يجب أن تُتَّخَذَ أساليبٌ تُنْعِمَ  
 الطبيعة علينا بها لقيادتهم ، وليُبيحَتْ في سبب كلِّ جَاحٍ ليرى صدوره عن عدم  
 العِقَابِ على الجرائم ، لا عن اعتدال العقوبات .

ولنتبع الطبيعة التي وهبت الحياء للناس بِلَيَّةٍ ، وليكن القسمُ الأعظم من  
 العِقَابِ قائماً على خِزْيِ احتماله .

وإذا وُجد من البلدان ما لا يكون الحياء فيه نتيجةً للعِقَابِ فإن ذلك ينشأ عن  
 البَغْيِ الذي يَفْرِضُ العقوباتِ نَفْسَهَا على الأشرار والأبرار .

وإذا كنتم ترون من البلدان ما لا يُزَجِرُ الناس فيه بغير العقوبات الجائرة فاعلموا  
 أن مُعْظَمَ هذا ينشأ ، أيضاً ، عن قسوة الحكومة التي فَرَضَتْ هذه العقوباتِ على  
 أخفِّ السيئات .

وفي الغالب ترى المشتَرعَ الذي يريد تقويم الشرَّ لا يُفَكِّرُ في غير هذا التقويم ،  
 فَيَفْتَحُ عينيه حَوْلَ هذا الأمرِ وَيُغْمِضُهما عن المحاذير ، وإذا ما أَصْلَحَ الشرُّ مرةً فإنه  
 لا يُرَى غيرُ قسوة المشتَرعِ بعد ذلك ، بَيِّدَ أنه يظلُّ في الدولة عيبٌ نشأ عن هذه

( ١ ) وذلك كشرم الأنف وصلم الأذنين .

القسوة ، وذلك أن النفوس تكون قد فسدت فتعودت الاستبداد .  
 وَيُنَصِّرُ لِيَزَآنْدِرُ<sup>(١)</sup> عَلَى الْآتِنِيِّينَ ، وَيُحَاكِمُ الْأَسْرَى ، وَيُنَهِّمُ الْآتِنِيِّونَ بِأَنَّهُمْ  
 أَلْقَوْا جَمِيعَ الْأَسْرَى مِنْ سَفِينَتَيْنِ ، وَقَضَوْا فِي سِوَاءِ الْمَجْلِسِ بَقْطَعَ أَيْدِي مَنْ كَانُوا  
 يَأْسِرُونَ ، وَيَذُبُّونَ بِأَسْرِهِمْ ، خِلَافَ دِيْمَانَتِ الَّذِي خَالَفَ ذَلِكَ الْأَمْرَ ، وَيَلُومُ لِيَزَآنْدِرُ  
 فِيلُوكْلِسَ قَبْلَ قَتْلِهِ عَلَى إِفْسَادِهِ النَّفُوسَ وَإِقَانَهُ دُرُوسَ قَسْوَةٍ عَلَى جَمِيعِ بِلَادِ الْيُونَانِ .  
 قَالَ بَلُوتَارُكُ<sup>(٢)</sup> : « وَلَمَّا قَتَلَ الْأَرْغُوسِيُّونَ ١٥٠٠ مِنْ أَبْنَاءِ بِلَدِهِمْ جَاءَ الْآتِنِيُّونَ  
 بِضَحَايَا التَّكْفِيرِ لِتَتَفَضَّلَ الْآلِهَةُ بِتَحْوِيلِ قُلُوبِهِمْ عَنْ مِثْلِ هَذِهِ الْفِكْرَةِ الْقَاسِيَةِ جِدًّا » .  
 وَلِلْفَسَادِ نَوْعَانِ : فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَيَكُونُ عِنْدَ عَدَمِ مِرَاعَاةِ الشَّعْبِ لِلْقَوَانِينِ ، وَأَمَّا  
 الْآخِرُ فَيَكُونُ عِنْدَ مَا تُفْسِدُهُ الْقَوَانِينُ ، وَيَكُونُ هَذَا دَاءً عُضَالًا ، وَذَلِكَ لَوْجُودِهِ  
 فِي الدَّوَاءِ نَفْسِهِ .

### الفصل الثالث عشر

#### عجز القوانين اليابانية

قَدْ يَفْسُدُ الْاِسْتِبْدَادُ نَفْسُهُ بِشَدَةِ الْعُقُوبَاتِ ، وَلُنُلْقِ نَظْرَةً عَلَى الْيَابَانِ .  
 يِعَاقَبُ بِالْقَتْلِ تَقْرِيْبًا عَلَى جَمِيعِ الْجَرَائِمِ<sup>(٣)</sup> فِي الْيَابَانِ ، لِأَنَّ مَعْصِيَةَ إِمْبَرَاطُورٍ عَظِيمٍ  
 كَمَا هَلِ الْيَابَانِ جُرْمٌ عَظِيمٌ ، وَلَيْسَتْ الْمَسْئَلَةُ إِصْلَاحَ الْمَذْنَبِ ، بَلْ اِنْتِقَامٌ لِلْأَمِيرِ ،  
 وَقَدْ اسْتُنْبِطَتْ هَذِهِ الْأَفْكَارُ مِنْ مَبْدَأِ الْقَدَّادِيَةِ\* ، وَقَدْ أَتَتْ هَذِهِ الْأَفْكَارُ ، عَلَى

( ١ ) لِمَكْرِيْنُفُونِ ، التَّارِيخِ ، بَاب ٢ ، فَصْل ٢٠ - ٢٢ .

( ٢ ) الْآثَارُ الْخَلْقِيَّةُ ، مِنْ هَوْلَاءِ الَّذِينَ يَدِيرُونَ شُؤْنَ الدَّوْلَةِ ، فَصْل ١٤ - ( ٣ ) انْظُرْ إِلَى كَنْبَفَرِ .

\* الْقَدَّادِيَّةُ : نِسْبَةٌ إِلَى الْقَدَادِ ، وَهُوَ ابْنُ الْأَرْضِ الَّذِي لَا يَحِقُّ لَهُ أَنْ يُخْرَجَ مِنْهَا .

الخصوص ، من المبدأ القائل : بما أن الإمبراطور مالكٌ لجميع الأموال فإن جميع الجرائم تُقْتَرَفُ ضِدَّ مصالحه رأساً .

ويعاقب بالقتل على الأَكاذيب التي يُؤْتَى بها أمام الحكام<sup>(١)</sup> ، أى يُصْنَعُ أمرٌ مخالفٌ للدفاع الطبيعي .

وكلُّ ما ليس ظاهرَ الجُرْمِ مطلقاً يعاقب عليه بشدةٍ هنالك ، ومن ذلك أن الرجل الذي يجازِفُ بالمال في القمار يُجَاوِزُ بالقتل .

ولا جَرَمَ أن أخلاق هذا الشعب العنيد التابعِ هوَهِ المَقْدَامِ الغريبِ الأطوارِ والذي يقتحم جميعَ المخاطر والشدائدِ يَحُلُّ مُشْتَرِعِهِ من قسوةِ قوانينهم كما يلوح أولَ وَهَلَةٍ ، ولكن أَيْصَلَحَ ، أو يُرَدَّعُ ، بمنظرِ العقوبات المستمرةِ أناسٌ يزدرون الموت عن طبيعةٍ وَيَبْقُرُونَ بطونهم عن أَقْلٍ هَوَى ؟ أفلا يَأْلَفُونَهُ ؟

وفي الحديث عن موضوع تربية اليابانيين قولٌ عن وجوب معاملة الأولاد بِرَفَقٍ لعنادهم تجاه العقوبات ، وعن وجوب عدم معاملة العبيد بِغِلْظَةٍ لِدِفَاعِهِمْ عن أنفسهم منذ البُداءِ ، أَوْ لَا يُمْكِنُ أن يُحْكَمَ ، بعد النظر إلى الروح التي يلزم أن تسود الإدارة المنزلية ، فيما يَجِبُ أن يُبَاشَرَ في الحكومة السياسية والمدنية ؟

ويستطيع المُشْتَرِعُ الرشيد أن يحاول رَدَّ النفوس بتلطيفٍ للعقوبات والجوائز ملائِمٍ ، وبالمبادئ الفلسفية ، وبقواعد الأخلاق والدين التي تناسب تلك السجايَا ، وبتطبيقٍ مناسبٍ لمبادئ الشرف ، وبعقوبة الخِزْيِ ، وبإِمْتَاعٍ بِسَعَادَةٍ مستمرة ودَعَةٍ ناعمة ، وإذا كان المُشْتَرِعُ يخشى ألا تُزَجَرَ بالعقوبات الخفيفة تلك

(١) « مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند » ، جزء ٣ ، قسم ٢ ،

النفوسُ التي تعودت عدم الارتداد بغير عقوبة شديدة أمكنه أن يعمل<sup>(١)</sup> بأسلوب خفيٍّ غير محسوس ، وأن يعدّل عقوبة الجريمة في أكثر الأحوال الخاصة أهلاً للعفو حتى ينتهي إلى تعديلها في جميع الأحوال .

بيد أن الاستبداد لا يعرف هذه النوايا ، وهو لا يسوس بهذه الطرق ، وهو يستطيع أن يسيء استعمال نفسه ، وهذا كل ما يستطيع صنعه ، وفي اليابان بذل الاستبداد جهداً فصار أكثر قسوة من ذاته .

ومن النفوس من جفّلوا وجعلوا أشدّ قسوة في كل مكان فلم تمكن قيادتهم بغير قسوة أعظم من تلك .

وذلك هو أصل قوانين اليابان ، وذلك هو روحها ، غير أنه كان لها من الحمق أكثر من القوة ، وقد وقّعت لتقويض النصرانية فيها ، ولكن ما بذل من جهود فريدة دليل على عجزها ، وقد ودّت لو تُقيم ضابطةً صالحة ، فأنصح ضعفها أعظم من قبل .

ولتقرأ قصة اجتماع الإمبراطور والدير<sup>(٢)</sup> في ميّاكو<sup>(٣)</sup> ، وليس مما يصدّق عدد من خنقوا وقتلوا من قبل الأشرار هنالك ، وقد اختطف الفتيات والفتيان ، وقد كانوا يرّون في جميع الأيام معروضين في الأماكن العامة ، وذلك على غير وقت ، وذلك عرّة نخيطين في أكياس من كتّان ، وذلك لكيلا يعرفوا الأمكنة التي مرّوا منها ، وقد سُرق كل ما أريد ، وقد بُقرت بطون الخيل إسقاطاً لراكبيها ، وقد قُلبت العربات سلباً للسيدات ، ولما قيل للهولنديين إنهم لا يستطيعون المرور

( ١ ) عدوا هذا مبدأ عملياً في الأحوال التي فسدت فيها النفوس بعقوبات شديدة إلى الغاية .

( ٢ ) « مجموعة الرحلات التي انتفع بها لتأسيس شركة الهند » جزء ٥ ، صفحة ٢ .

ليلاً على المَحَالَات ٢ من غير أن يُذبحوا نَزَلُوا مِنْهَا ، إلخ .  
 وأتناول أمراً آخرَ مُسَرِّعاً ، وذلك أن الإمبراطور المنهك في الملاذِّ الشَّائِئَةِ لم  
 يتزوَّج قطُّ ، وأنه غَرَضٌ لخطر الموت بلا وارث ، وأن الدِّيَّوْرَ أُرْسِلَ إِلَيْهِ فِتْنَتَيْنِ  
 باهرتِي الجمال ، فتزوج إحداها عن احترام ، ولكن لم يعاشرها قطُّ ، وقد بحثَ  
 مُرَضِعُهُ لَهُ عَنْ أَجْمَلِ فِتْنَاتِ الإمبراطورية فكان كلُّ ذلك على غير جدوى ، ويُعْجَبُ (١)  
 بَابْنَةِ سِلَاحِيٍّ فَيَعَزِّمُ وَتَضَعُ لَهُ ابْنًا ، وتشتاط سيدات البَلَاطِ غِيظاً من تفضيله  
 عليهن شخصاً من أصلٍ وضيع فيخْنُقْنَ الطفل ، ويُخَفِّيَ هَذَا الْجُرْمَ عَنِ الإمبراطور  
 لِمَا يُوْجِبُهُ مِنْ سَفْكِ سَيْلٍ مِنَ الدَّمَاءِ ، ومن ثَمَّ تَكُونُ قَسْوَةُ الْقَوَانِينِ مَانِعَةً مِنْ  
 تَنْفِيذِهَا ، فإذا ما زَادَ الْعِقَابُ عَلَى الْحَدِّ فَضَّلَ عَدَمُهُ عَلَيْهِ .

### الفصل الرابع عشر

### روح سنات رومة

وُضِعَ فِي قَنْصَلِيَةِ أَشِيلْيُوسِ غَلَابَرِيُوسِ وَيَزُونُ قَانُونُ أَشِيلْيَا (٢) وَقَفّاً  
 لِلْمَكَايِدِ ، وَرَوَى دِيُونُ (٣) أَنَّ السَّنَاتَ أَلْزَمَ الْقَنَاصِلَ بِاقْتِرَاحِهِ لِأَنْ يَحْمِيَ الشَّعْبَ  
 ك. كُورْنِيلْيُوسِ عَزَمَ عَلَى سَنِّ عَقُوبَاتٍ هَائِلَةٍ عَلَى هَذَا الْجُرْمِ عَنْ مِيلٍ شَدِيدٍ فِي الشَّعْبِ ،  
 وَذَلِكَ لِأَنَّ السَّنَاتَ رَأَى أَنَّ هَذِهِ الْعَقُوبَاتِ الشَّدِيدَةَ تُلْقَى هَوَلاً فِي النَفُوسِ ،

(١) المصدر نفسه - (٢) كان يحكم على المذنبين بغرامة فلا يستطيعون أن يكونوا أعضاء  
 في السنات ولا أن يمينوا في القضاء - (٣) ديون باب ٣٦ ، فصل ٢١ .

\* المحالة : الحشبة التي يستقر عليها الطيانون .



ولكن مع تأديتها إلى عدم وجود شخصٍ للاتهام والتجريم بدلاً من وجود قضاةٍ ومتهمين عند اقتراح عقوبات زهيدة .

### الفصل الخامس عشر

#### العقوبات في قوانين الرومان

أجدنى فى صميم قواعدى عند ما أتناول الرومان ، وأعتقد أن العقوبات تابعة لطبيعة الحكومة عندما أبصرُ هذا الشعبَ العظيم يُغيّرُ قوانينَ مدنيةً كلما غيّرَ قوانينَ سياسيةً .

وكانت القوانين الملكية ، التى وُضعت من أجل شعبٍ مؤلفٍ من فُرّارٍ وعبيدٍ وقُطّاعٍ طريقٍ ، بالغة الشدّة ، وكانت روحُ الجمهورية تقتضى ألاّ يَضَعَ الحاكمُ العشرة هذه القوانين فى ألواحهم الاثنى عشر ، غير أن أناساً يَبْتَغُونَ الطغيان كانوا يبتعدون عن اتباع روح الجمهورية .

وتكلّم تيتوس ليفيوس<sup>(١)</sup> عن معاقبة طاغية الألبه ، مِسيّوس سوفيوس ، الذى قضى تُولوس هوستيلْيوس بأن يُجرَّ بكارَتَيْن فقال إن هذا أولُ ، وآخرُ ، نكالٍ شاهدٍ على نسيان الإنسانية ، وقد أخطأ فى هذا ، فقانونُ الألواح الاثنى عشر حافلٌ بالأحكام القاسية جداً<sup>(٢)</sup> .

وأحسنُ ما يَكشِفُ عن مقصدِ الحاكم العشرة هو جزاء القتل الذى فُرضَ

---

(١) باب ١ ، فصل ٢٨ - (٢) تجد فيها عقوبة النار وعقوبات قائمة بالقتل فى كل حال تقريباً ، وكان القتل جزاء السرقة ، إلخ .

على مؤلفي الأهاجي وعلى الشعراء ، وليس من مناقب الجمهورية أن يَوَدَّ الشعب رؤية الأكارب مهانين ، وإنما وُجِدَ أناسٌ يريدون قلب الحرية فهاهم ما يُمْكِن أن يَذْكُرَ بروح الحرية من كُتُبِ<sup>(١)</sup> .

ويُطَرِّدُ الحكام العشرة فُتْنَجَى ، تقريباً ، جميعُ القوانين التي كانت تُعَيِّنُ العقوبات ، أَجَلٌ ، إنها لم تُنْسَخْ صراحةً ، ولكن بما أن قانون پُورْشِيا قد حَظَرَ إعدامَ الرومانيَّ عادت تلك القوانين لا تُطَبَّقُ .

وهذا هو الزمن الذي يمكن أن يَذْكُرَ به قولُ تَيْتُوس لِيْقْيُوس<sup>(٢)</sup> عن الرومان إنك لا تَجِدُ شعباً أحبَّ اعتدالَ العقوبات مثلهم .

ولْيُضَفْ إلى لينِ العقوبات ما كان للمتهم من حقِّ الابتعاد قبل الحكم ليُرَى جَيِّداً أن الرومان اتَّبَعُوا تلك الروح التي قُلْتُ إنها من طبائع الجمهورية .

وَوَضَعَ القوانينَ السُّكُورَ نَلِيَّةَ سِيلاً الذي خلط بين الطغيان والفوضى والحرية ، ولاح أنه لم يَصْنَعْ أنظمةً إِلَّا لِيَضَعَ جِزَائِمَ ، وهكذا وصفَ بلفظ القتل ما لا يُحْصِيهِ عَدُّ من الأفعال فَوَجَدَ قَتْلَةً في كلِّ مكان ، وهو ، إذ أوجب منهاجاً اتَّبَعَ كثيراً ، نَصَبَ أَشْرَاكاً وَبَذَرَ أَشْوَكَاً وَفَتَحَ هُوًى في طريق جميع المواطنين .

ولا تَحْمِلُ قوانينُ سِيلاً كُلَّهَا غَيْرَ حَظَرِ النقيضين تقريباً ، وقد أضاف قيصرُ إليها مصادرةَ الأموال<sup>(٣)</sup> ، وذلك لأن الأغنياء يكونون أَجْرَاءً على اقتِرافِ الجرائم

(١) كان سِيلاً مشبهاً من مثل روح الحكام العشرة فزاد مثلهم ما يفرض من عقوبات على أصحاب الأهاجي .

(٢) باب ١ ، فصل ٢٨ .

(٣) *Poenas facinorum auxit, cum locupletes eo facilius scelere se obligarent* , (٣)

سويتون *In Julio Cesare* ، فصل ٦٢ .

quod integris patrimoniis exularent.

في المنفى إذا ما احتفظوا بترائهم .

وأقام الأباطرة حكومةً عسكرية فأحشوا أنها ليست أقلّ هولاً تجاههم مما تجاه الرعايا ، فحاولوا تلطيفها ، واعتقدوا وجودَ ضرورةٍ إلى ما كان للقوانين من احترامٍ وشأن .

وقد اقترب من الملكية قليلاً ، فقسّمت العقوبات إلى ثلاثة أصناف<sup>(١)</sup> ، فكانت العقوبات الخاصة بأوائل رجال الدولة<sup>(٢)</sup> على شيء من اللين ، وكانت العقوبات التي تُفرض على مَنْ هم من الطبقة الدنيا<sup>(٣)</sup> أشدّ من تلك ، ثم كانت أقسى العقوبات خاصةً بأحوالٍ منحطة<sup>(٤)</sup> .

وقد أثار الفظّ الأحقُّ مكسيمينُ الحكومةَ العسكرية التي كان عليه أن يسكنها ، وقد علّم السنّتُ ، على رواية كاييتولين<sup>(٥)</sup> أن بعضهم صُلب وأن الآخرين عُرِضوا على الوحوش أو وُضِعُوا ضِمنَ جلود حيواناتٍ ذُبِحَتْ حديثاً من غير نظرٍ إلى الكرامة ، فكان يريد ، كما يظهر ، أن يمارس النظامَ العسكريَّ على منهاجٍ يزعم أنه ينظّم الأمورَ المدنيةَ وفقهه .

وفي كتاب « تأملات حولَ عظمة الرومان وانحطاطهم<sup>(٦)</sup> » كيف أن قسطنطين حوّل الاستبداد العسكريَّ إلى استبدادٍ عسكريٍّ مدنيٍّ فدنا من الملكية ، وفي ذلك

( ١ ) انظر إلى القانون ٣ : ٥ Legis, ad legem Cornel. de sicariis

وإلى قوانين كثيرة أخرى ، وإلى المجموعة والمدونة .

( ٢ ) Sublimiores

( ٣ ) Medios

( ٤ ) Infimos. L. 3, legis, ad leg. Cornel. de sicariis

( ٥ ) فصل ٨ ، Jul. Cap., Maximini duo ،

( ٦ ) فصل ١٧ .

الكتاب يمكن تعقيبُ مختلف الثَّورات في هذه الدولة وأن يرى كيف انتقل فيها من الشَّدة إلى اللين ، ومن اللين إلى عدم العقاب .

### الفصل السادس عشر

#### موافقة العقوباتِ العادلةِ للجُرمِ

يجب أن يكون انسجامٌ بين العقوبات ، وذلك لأن من الضروري أن يُجْتَنَبَ الجرمُ الأكبرُ أكثرَ من اجتناب الأصغر ، وأن يُجْتَنَبَ الذى يهاجم المجتمعَ أكثرَ من الذى يؤذيه قليلاً .

« أثار دجال<sup>(١)</sup> ، كان يدَّعى أنه قسطنطين دوكأس ، فتنةً كبيرةً فى القسطنطينية ، فقُبِضَ عليه وحُكِمَ بجلده ، ولكن بما أنه اتَّهم أناساً من ذوى الوجاهة فإنه حكم عليه بالحرق كمفتري » ، ومن الغرابة أن تُقدَّرَ العقوبات هكذا بين جُرمِ الاعتداء على ولى الأمر وجُرمِ الافتراء .

ويذكر هذا بكلمةٍ لملك إنكلترة شارل الثانى ، فقد رأى وهو مارٌّ رجلاً مُشَهَّراً على عَمُودٍ فسأل عن سبب وجوده هنالك ، فقيل له : « ذلك لأنه هجا وزراءك يا مولاي » ، فقال الملك : « ياله من أحمق كبير ! لماذا لم يكتب هجاءه ضدِّي ؟ كان لا يُصَنَعُ به شيء لو فَعَلَ هذا » .

« وقد ائتمر سبعون رجلاً بالإمبراطور باسيل<sup>(٢)</sup> ، فأمر بجلدهم ، فشيط شعْرُهم

(١) تاريخ بطرك القسطنطينية : نيقفور - (٢) تاريخ نيقفور .

وَعَفَّارُهُمْ\* ، وأمسكه من الزَّنَّارِ أَيْلٌ ، فاستلَّ رجلٌ من حاشيته سيفه وقَطَعَ زَنَّارَهُ وأَقْذَهُ ، فأمر بقطع رأسه لأنه استلَّ سيفه عليه كما قال « ، فمن ذا الذى يَخْطُرُ بِيَالِهَ صَدُورُ هَذِينَ الْحُكَمَاءِ فِي عَهْدِ الْأَمِيرِ نَفْسَهُ ؟

ومن أسوأ ما يقع بيننا أن تُفَرِّضَ العقوبةُ نَفْسَهَا على من يقطع طريقاً وَمَنْ يَسْرِقُ مع القتل ، فمن الواضح وجوبُ جعلِ فرقٍ في العقوبة باسم السلامة العامة . وفي الصين يُقَطَّعُ قِيسَةُ اللصوص إِرْبَاغاً إِرْبَاغاً<sup>(١)</sup> ، وأما الآخرون فلا يُصْنَعُ بهم هذا ، وَيُسْفِرُ هَذِ الْفِرْقُ عَنْ أَنَّهُ يُسْرِقُ هُنَاكَ ، ولكن من غير قتل . وفي روسية ، حيث عقوبة اللصوص والقَتْلَةِ واحدةٌ ، يُقْتَلُ دَائِماً<sup>(٢)</sup> ، فالأموات لا يُحَدِّثُونَ شَيْئاً كما يقال فيها .

وإذا كان لا يوجد فرقٌ في العقوبة وَجَبَ وَضْعُهُ فِي أَمَلِ الْعَفْوِ ، وَلَا يُقْتَلُ فِي إِنْكَلَتَةٍ مُطْلَقاً ، وذلك لأنه يُمَكِّنُ السَّارِقِينَ فِيهَا أَنْ يَأْمُلُوا ، دون القَتْلَةِ ، في النقل إلى المستعمرات .

وأوامرُ العفو من نوابض الحكومات المعتدلة ، فسلطةُ الأمير في العفو إذا ما نُفِذَتْ بِحِكْمَةٍ أَتَتْ بِأَرْوَاحِ النَّتَائِجِ ، وَتُحْزَمُ الْحُكُومَةُ الْمُسْتَبْدَةُ هَذِهِ الْفَوَائِدَ بِمَبْدَأِهَا الَّذِي لَا يَعْفُو وَلَا يُعْفَى عَنْهُ مُطْلَقاً .

(١) دوهالد جزء ١ ، صفحة ٦ - (٢) « حال روسية الحاضر » لپرى .

\* العفار : شعر كالزغب يكون على العنق واللحيين والقفا ونحو ذلك .

## الفصل السابع عشر

## التعذيبُ أو استنطاقُ المجرمين بالعذراء\*

اضطُرَّت القوانين إلى افتراض الناس أطيّبَ مما هم عليه لأنهم خُبثاء ، وهكذا تكفى شهادة شاهدين للعقاب على جميع الجرائم ، ويُصدّقهما القانونُ كما لو كانوا يَنطِقون بلسان الحقيقة ، وكذلك يُحكّم بأن كلَّ ولدٍ يُحْمَل به في أثناء الزواج شرعيٌّ ، فالقانونُ يَثْبُقُ بالأُمِّ كما لو كانت الطَّهْرَ بعينه ، غير أن استنطاق المجرمين بالعذراء ليس حالاً قسريّاً كذَيْنِكَ ، واليومَ نرى أُمَّة<sup>(١)</sup> بالغة التمدن تَنبِذ ذلك من غير محذور ، فليس هذا التعذيب ضرورياً بطبيعته إذن<sup>(٢)</sup> .

وكثيرٌ من ذوى البراعة والعبقريّة كتبوا ضِدَّ هذه الطريقة ، فلا أُجْرُوْهُ على الكلام بعدهم ، وإنما أقول إن من الممكن أن تُلأم الحكومات المستبدّة حيث جميع ما يُوجى بالخوف يَدْخُل ضمن نوايا الحكومة ، وأقول إن العبيد لدى الأغارقة ولدى الرومان . . . ولكننى أسمع صوت الطبيعة الذى يَصْرخ ضِدِّى .

(١) الأمة الإنكليزية .

(٢) كان أهل أثينة لا يستنطقون بالعذراء (ليزياس Orat. in Argorat) إلا في جرم الاعتداء على ولي الأمر ، وكان التعذيب يقع بعد الحكم بثلاثين يوماً (كورويس فورتوناتوس ، باب ٢ ، Rhetor. scol) وكان لا يوجد تعذيب إعدادى ، وأما الرومان فكان القانون ٣ و ٤ ، ad leg. Juliam majest (المجموعة ، جزء ٩ ، باب ٨) يرى في الحسب والشرف ومهنة المليشيا واقياً من التعذيب عندهم ، ما لم يكن ذلك نتيجة اعتداء على ولي الأمر ، انظر إلى القيود الصائبة التى تفرضها قوانين الفزيغوت في هذا السبيل .

\* العذراء : شئ من حديد يعذب به الإنسان لإقرار بأمر أو نحوه .

## الفصل الثامن عشر

## العقوبات النقدية والعقوبات البدنية

لم يَقُلْ أَبَاؤُنَا الجرمانُ بغير العقوبات النقدية ، فقد كان هؤلاء المقاتلون الأحرارُ يُقدِّرون أنه لا ينبغي أن يُرَاقَ دُمُهُمْ إِلَّا حَامِلِينَ أَسْلِحَتَهُمْ ، وعلى العكس يَنْذِبُ اليابانيون<sup>(١)</sup> ضروبَ العقوبات هذه متعلِّلين بأن الأغنياء يَتَجَنَّبُونَ العقابَ بذلك ، ولكن ألا يَخَافُ الأغنياءُ أَنْ يَخْسِرُوا أَمْوَالَهُمْ ؟ أَوْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ العقوبات النقدية على نسبة الثَّرَوَاتِ ؟ وأخيراً أَوْ لَا تُمَكِّنُ إضافة العار إلى هذه العقوبات ؟

يتخذ المشتري الصالح طريقاً وسطاً فلا يَضَعُ عقوباتٍ نقديةً ولا يَفْرِضُ عقوباتٍ بدنيةً في كلِّ حال .

## الفصل التاسع عشر

## قانون القصاص

تُحِبُّ الدول المستبدةُ ما كان بسيطاً من القوانين ، فتستعمل قانون القصاص<sup>(٢)</sup> كثيراً ، وتتخذ الدول المعتدلة أحياناً ، ولكن مع الفارق القائل إن الأولى تمارسه ممارسةً وثيقة وإن الأخرى تُعَدِّلُهُ على الدوام تقريباً .

(١) انظر إلى كنفهر - (٢) ذلك ما اشترعه القرآن ، انظر إلى سورة البقرة .

ولا يقول قانونُ الألواحِ الاثنى عشرَ بغيرِ أمرين منه ، وذلك أنه لا يحكمُ بالقصاصِ إلاّ عند ما يَعْجِزُ عن تسكينِ المشتكى<sup>(١)</sup> ، ويُمكن أن يُعوّضَ من الضرر<sup>(٢)</sup> بعد الحكم ، فَيُحوَّلُ العقابُ البدنيّ إلى عقابِ نقديّ<sup>(٣)</sup> .

### الفصل العشرون

#### معاقةُ الآباء من أجل أبنائهم

يُعاقب الآباء في الصين عن خطيئات أبنائهم ، والأمرُ كذلك في البيرو<sup>(٤)</sup> ، وقد اقتبس هذا من المبادئ المستبدة أيضاً .  
ومن العبث أن قيل إن الأب يجازى في الصين لأنه لم يستعمل سلطانه الأبويّ الذي أقرته الطبيعة وزادته القوانين فيها ، وهذا ما يفتَرَض في كلِّ وقتٍ عدم وجود شرفٍ لدى الصينيين مطلقاً ، والآباء بيننا إذا ما حُكِمَ على أبنائهم بالعقاب البدنيّ ، والأبناء<sup>(٥)</sup> بيننا إذا أصاب آباءهم هذا النصيبُ نفسه ، نالهم أيضاً خزيٌّ كالذي ينالهم في الصين بضَيَاع الحياة .

( ١ ) Si membrum rupit, ni cum eo pacit, talio esto أولوجل ، باب ٢٠ ،

فصل ١ .

( ٢ ) المصدر نفسه .

( ٣ ) انظر إلى قانون الفزيغوت أيضاً ، جزء ٦ ، باب ٤ : ٣ و ٥ .

( ٤ ) انظر إلى تاريخ حروب الإِسبَان الأهلية لغارسيلاسو .

( ٥ ) قال أفلاطون بوجوب امتداحهم لعدم مشابهتهم آباءهم ، باب ٩ من « القوانين » .



## الفصل الحادى والعشرون

## رأفة الأمير

الرأفةُ صفةُ الملوكِ المميّزة ، وهى أقلُّ لزوماً فى الجُمهورية حيث الفضيلةُ مبدأً ، وهى أقلُّ استعمالاً فى الدولة المستبدّة حيث يَسُود الخوف ، وذلك لوجوب رَدْع أكبر الدولة بأمثلة الشّدّة ، وهى أكثرُ لزوماً فى المملَكيات حيث يُحكَم بالشرف الذى يستلزم ، فى الغالب ، ما يَنْهى عنه القانون ، ويَعْدِل زوالُ الحُظوة فرضَ العقوبة فيها ، وتُعَدُّ حتى شكليّاتُ الأحكام من العُقوبات فيها ، وذلك أن الخِزىَ هنالك يأتى من جميع الجهات تكويناً لأنواعٍ خاصة من العقاب .

وتَبْلُغ مجازاة الأَكابر فيها من القسوة بزوال الحُظوة وزوال ثروتهم ومنزلتهم وعاداتهم وملاذّم زوالاً خياليّاً ما يكون استعمال الشّدّة معه نحوهم غير ذى طائل ، والشدة لا تؤدى إلى غير نزعها من الرعايا ما يَحْمِلونه من حُبِّ للأمير وما يَحْمِلونه من احترامٍ للمناصب .

وكما أن عدم استقرار الأَكابر من طبيعة الحكومة المستبدّة فإن سلامتهم من طبيعة المملَكية .

وللملوك من الكسب العظيم بالرأفة ، ولهم من الحُبِّ البالغ الذى يَعْقُبها ، ولهم من المجد الكبير الذى ينالونه بها ، ما تكون لهم معه سعادةٌ دائمةٌ تقريباً فى فرصة ممارستها ، وهذا ما يكاد يُمكن كلَّ حينٍ فى بلادنا .

وقد يُنَازَعون بعضُ فروع السلطان ، ولا يكادون يُنَازَعون السلطانَ كلّهُ مطلقاً ، وإذا كانوا يجاهدون فى سبيل التاج أحياناً فإنهم لا يجاهدون فى سبيل الحياة أبداً .

ولكنه يقال : متى يجب العقاب ؟ ومتى يجب العفو ؟ هذا أمرٌ يُحسُّ أحسنَ من أن يوصف ، فمتى كان للرافة أخطارٌ بدّت هذه الأخطار واضحةً جدًّا ، والرافةُ تمتازُ بسهولةٍ من ذلك الضعف الذى يسوق الأميرَ إلى الزُّهد فى العقاب ، وإلى العجز عنه أيضًا .

وعزَمَ القيصرُ موريس<sup>(١)</sup> على عدم سفك دم رعاياه مطلقًا ، وكان أنستاس<sup>(٢)</sup> لا يعاقب على الجرائم مطلقًا ، وأقسم إسحقُ الملكُ أنه لا يأمر بقتل أحدٍ فى عهده ، وقد نسيَ قياصرةُ الروم أن حملهم السيف لم يكن عبئًا .

( ١ ) التاريخ لإيضاغر - ( ٢ ) نبذة من سويداس فى قسطنطين بورفيروجينيت

## البَابُ السَّابِعُ

نتائجُ مختلفِ المبادئِ للحكوماتِ الثلاثِ من حيثِ القوانينِ  
المقيّدةُ للتّرفِ ومن حيثِ الكمالِ وحالُ النساءِ .

---

### الفَصْلُ الأوَّلُ

#### الكمالُ

يكونُ الكمالُ بنسبةِ تفاوتِ الثّرواتِ ، وإذا كانتِ الثّرواتُ في الدولةِ مقسومةً  
على التّساوى فإنّه لا يكونُ للكمالِ مكانٌ فيها مطلقاً ، وذلكُ لأنّه لا يقومُ على غيرِ  
الرّفاهيّةِ التي تُنالُ بعملِ الآخرينِ .

وإذا ما أُريدَ بقاءُ الثّرواتِ متساويةً وجبَ ألاّ يَمْنَحَ القانونُ كلّ واحدٍ  
غيرَ الكفّافِ ، وإذا ما جاوزَ الإنسانُ ذلكَ أنفقَ بعضُ الناسِ وكسبَ آخرونَ  
وقامَ التفاوتُ .

وإذا افترضَ الكفّافُ مساويةً لمبلغٍ معيّنٍ فإن كمالاً من ليسَ عندهم غيرُ  
الضروريّ يساوى صفرأ ، وإن من يكونُ عنده الضّعْفُ يكونُ لديه من الكمالِ  
ما يساوى واحداً ، وإن من يكونُ عنده ضِعْفُ مالِ هذا الأخيرِ يكونُ لديه من  
الكمالِ ما يساوى ثلاثاً ، وإن من يكونُ عنده ضِعْفُ أيضاً يكونُ عنده من الكمالِ

ما يساوى سبعةً ، أى إنه يُفترض كونُ مال الفرد التالى ضعفَ مال السابق دائماً ،  
وكونُ الكمالى يزيد بمقدار الضعف مع زيادة وحدةٍ واحدة على النسبة الآتية وهى :  
١ ، ٣ ، ٧ ، ١٥ ، ٣١ ، ٦٣ ، ١٢٧ .

وكان يُمكن حسابُ الكمالى بدقةً فى مُجهرية أفلاطون<sup>(١)</sup> ، فقد كان يوجد  
فيها أربعة أنواعٍ من التعداد المقرر ، فالتعدادُ الأول كان الحدّ الذى ينتهى فيه  
الفقر ، وكان التعداد الثانى مضاعفاً ، وكان التعداد الثالث ثلاثة أضعاف الأول ، وكان  
التعداد الرابع أربعة أضعاف الأول ، وكان الكمالى فى التعداد الأول يساوى صفراً ،  
وكان يساوى واحداً فى التعداد الثانى ، واثنين فى التعداد الثالث ، وثلاثة فى التعداد  
الرابع ، وهكذا يتّبع النسبة الحسابية .

وإذا ما نُظر إلى الكمالى فى مختلف الأمم ، أى فى كل واحدة منها بالنسبة إلى  
الأخرى ، وُجدَ فى كل دولة على نسبةٍ مركبة من تفاوت الثروات بين أبناء الوطن  
وتفاوت الثروات فى مختلف الدول ، ومن ذلك أن الثروات فى بولونية متفاوتة  
إلى الغاية ، غير أن فقر المجموع يحول دون وجود كمالى فيها بنسبة ما منه فى دولة  
أغنى منها .

ويكون الكمالى أيضاً ، على نسبة اتساع المدن ، ولا سيما العاصمة ، وذلك على  
نسبةٍ مركبة من ثروات الدولة وتفاوت ثروات الأفراد وعددٍ من الناس يُجمعون فى  
بعض الأماكن .

وكما وُجدَ أناسٌ معاً تعاضموا وشعروا بشُوء ميلٍ فيهم إلى الاشتهار بأموار

(١) كان التعداد الأول هو النصيب الوراثى فى الأرضين ، وكان أفلاطون راعياً عن تملك أكثر  
من ثلاثة أضعاف النصيب الوراثى فى الأموال الأخرى ، انظر إلى « قوانينه » ، باب ٤ .

صغيرة<sup>(١)</sup> ، وإذا كان عددهم من الضخامة ما لا يَعْرِفُ معه بعضهم بعضاً زاد ميلهم إلى التفرد عن زيادة أملٍ في النجاح ، ويُنعم الكمالُ بهذا الأمل ، وكلُّ يَتَّخِذُ من سِمَاتِ الشرف ما يَسْبِقُ ما لديه ، ولكن الجميع يصبح متساوياً عن رغبةٍ في التفرد فلا يمتازُ أحدٌ من أحدٍ بَعْدُ ، أى بما أن الجميع يريد أن يكون موضعَ الأبصار فإنه لا يلاحظُ أحدٌ .

وينشأ عن جميع ذلك ضيقٌ عامٌ ، وذلك أن الذين يَبْرَعُونَ في مهنةٍ يَضْعُمُونَ الثمن الذى يريدون أجراً لهم ، ويقتدى ذوو المواهب الصغرى بهذا المثال ، فلا يكون هنالك انسجامٌ بين الاحتياجات والوسائل ، وإذا ما اضطرتُّ إلى المرافعة كان من الضروري أن أقدر على دفع أجرٍ إلى محامٍ ، وإذا كنتُ مريضاً وَجَبَ أن أستطيع الحصولَ على طبيب .

ومن الناس مَنْ رَأَوْا أن جَمْعَ أناسٍ كثيرين في عاصمةٍ يؤدي إلى نقص التجارة ، وذلك لأن بعضَ الناس يَعُودُ غيرَ بعيدٍ من بعض ، ولا أعتقدُ هذا ، فالناسُ يزدون رغائبَ واحتياجاتٍ وأهواءً إذا كانوا معاً .

---

(١) قال مؤلف « قصة النحل » ، جزء ١ ، صفحة ١٣٣ ، إن الإنسان في إحدى المدن الكبيرة يلبس فوق ما تقتضيه حاله ، ليزيد احترام الجمهور له ، فهذه اللذة للنفس الضعيفة تكون من العظم ما يعدل قضاء جميع رغائبها .

## الفصل الثانى

## القوانين المقيّدة للتّرف فى الديموقراطية

قلتُ إنه لا يمكن أن يوجد كمالٌ فى الجُمهوريات حيث تكون الثّروات مُقسّمة على التّساوى ، وبما أن هذه المساواة فى التّقسيم أفضلُ ما فى الجُمهورية ، كما رُئى فى الباب (١) الخامس ، فإن الجُمهورية تزيد كمالاً كلما قلّ الكمالُ فيها ، ولا عهدَ للرومان الأوّلين ، ولا للإسپارطيين ، بالكمالِ ، وفى الجُمهوريات ، حيث المساواة غيرُ مفقودةٍ تماماً ، تجعَلُ روحُ التجارة والعمل والفضيلة كلَّ واحد قادراً راجباً أن يعيش من ماله الخاص ، وهذا ما يؤدى إلى قلة الكمالِ .

وإن ما يُطلَب مع الإصرار فى بعض الجُمهوريات من وُضع قوانينَ حَوّل تقسيم الحقول مجدداً يمدُّ نافعاً بطبيعته ، وهى لا تكون خِطَرةً إلّا كعملٍ مفاجئٍ ، وذلك أنها تنزع ثرواتِ بعض الناس بفتةٍ وتزيد ثرواتِ أناسٍ آخرين فتحدث ثورةً فى كلِّ أُسرة وتؤدى إلى ثورة عامة فى الدولة لا ريب .

وكما استقرَّ الكمالُ بالجُمهورية تحوّلت النفس نحو المصلحة الخاصة ، وأما الرجالُ الذين لا يحتاجون إلى غير الضرورى فلا يَبقى ما يرغبون فيه سوى سبجِ الوطن والمجد الخاص ، ولكن النفس التى أفسدها الكمالُ ذاتُ رغائبٍ كثيرةٍ ، وهى لا تَلبث أن تصبح عدوّ القوانين التى تُزعجها ، وما بدأت حامية ريجٍ تعرّفه من الكمالِ حَفَظَها إلى ذبح الأهلين .

وعند ما فسد الرومان اتسعت شهواتهم ، ويُمكن تقدير ذلك مما وضعوه ثمناً للأشياء ، ومن ذلك أن دَنَّ خَمْرِ فالِرِن<sup>(١)</sup> كان يُباع بمئة دينارٍ رومانيٍّ وأن ثمن بَرْمِيل لحم البُنطش المُملَّح أر بمئة دينار ، وأن ثمن الطاهي الماهر أر بعةً تَلَنَّتات ، وأنه لا ثمن للخدم ، وإذا ما أقبل جميعُ الناس على الملاذِّ بصولةٍ<sup>(٢)</sup> شاملة فماذا تُصبح الفضيلة ؟

### الفصل الثالث

#### القوانينُ المقيّدة للترف في الديموقراطية

للأريستوقراطية السيئة التكوين آفةٌ كونِ الثَّروات فيها قبضةُ الأشراف وكونه لا ينبغي لهم أن يُنفقوا ، فيجب أن يُقَصَّى عنها الكمالُ المنافي لروح الاعتدال ، إذَنْ ، لا يوجد فيها غيرُ أناسٍ فقراءٍ جداً فلا يستطيعون أن ينالوا ، وغيرُ أناسٍ أغنياءٍ جداً فلا يستطيعون أن يُنفقوا .

والقوانينُ في البندقية تحمِلُ الأشرافَ على الاعتدال ، وقد بلغ هؤلاء من تعوُّد الادخار ما لا تجد فيها غيرَ الدَّواعرِ مَنْ يُمكنه دفعُ نقدٍ إليهم ، ويُنتفع بتلك الوسيلة لحفظ الصَّناعة فيها ، وأكثُرُ النساءِ بؤساً هنَّ اللَّائِي يُنفقن فيها بلا خَطرٍ على حين يَقْضِي ممولهنَّ أشدَّ حياة الناس غموضاً .

وكان يوجد في جمهوريات اليونان الصالحة نُظُمٌ تُثيرُ العجبَ من هذه الجهة ،

( ١ ) نبذة من الباب ٣٦ لديودرس ، نقلها كونستانس پورفيروجينيت ، « مقتطف من الفضائل

والرذائل » .

( ٢ ) Cum maximus omnium impetus ad luxuriam esset ، المصدر نفسه .

وذلك أن الأغنياء كانوا يستعملون فيها نقودهم في الأعياد وأجواق الموسيقى وفي العربات وخيل السباق والمناصب المرهقة ، ولذا كانت الثروات فيها ثقيلة ثقل الفقر .

### الفصل الرابع

#### القوانين المقيدة للترف في الملكيات

قال تاسيت<sup>(١)</sup> : « إن الشويون ، القوم الجرمان ، يمجّدون الثروات ، وهذا ما يوجب عيشهم تحت ظل حكومة فردٍ » ، وهذا يعني أن الكمال خاص بالملكيات خلافاً للعادة ، ولا ضرورة إلى وضع قوانين مقيدة للترف فيها .

وبما أن من مقتضيات نظام الملكيات أن يتفاوت تقسيم الثروات فإن من الضروري أن تنطوي الملكيات على كمالٍ ، وإذا كان الأغنياء لا يُنفقون كثيراً فيها مات الفقراء جوعاً ، حتى إنه يجب على الأغنياء أن يُنفقوا فيها على نسبة تفاوت الثروات ، ويزيد الكمال فيها على هذه النسبة كما قلنا ، ولم تزد الثروات الخاصة فيها إلا لأنها نزع الحاجي من قسم من أبناء الوطن فوجب إعادته إليهم . وهكذا يجب لبقاء الدولة الملكية أن يزداد الكمال ذاهباً من الزارع إلى الصانع فالإتاجر فالإشراف فالإحكام فالإكبراء السنيورات فالإهم الجبّة فالإمراء ، وإلا هلك الجميع .

وقد اقترح في رومة إصلاح الأخلاق وتقويم كمال النساء في عهد أغسطس ،



وذلك فى السّنة المؤلّف من حكام مُتزنّين ومن فقهاء ومن رجال مُشَبّعين من مبدأ الأزمنة الأولى ، ومن الطريف أن يُرى فى ديُون<sup>(١)</sup> دهاؤه فى الاحتراز من مطالب هؤلاء الأعضاء المزججة ، ووجهه الطرفا أن كان يقيم ملكيّة ويحلّ جمهوريّة .

وفى عهد طيبريوس اقترح نُظّار الأبنية والملاعب فى السّنة إعادة القوانين المقيّدة للتّرف<sup>(٢)</sup> ، فاعترض هذا الأمير الذى هو من ذوى البصائر بقوله : « لاتستطيع الدولة أن تبقى حيث الوضع الذى عليه الأمور ، وكيف تستطيع رومة أن تعيش ؟ وكيف تستطيع الولايات أن تعيش ؟ كان لدينا زُهدٌ عندما كنا أهلَ مدينة واحدة ، واليوم نستهلك ثرواتِ جميع العالم ، ويعمَل السادة والعبيد فى سبيلنا » ، وهكذا كان يرى جيّداً أن القوانين المقيّدة للتّرف عادت غيرَ ضروريّة .

ولما اقترح فى عهد الإمبراطور نفسه على السّنة أن يُحظر على الحكام جَلْبُ نسائهم إلى الولايات لِمَا يأتون به من الفساد إليها رُفِض ذلك ، ومما قيل : « إن مُثل قسوة القدماء تَبَدَّلَت إلى ما يكون العيش به أنعم وأطيب<sup>(٣)</sup> » ، فقد شِعِرَ بضرورة أخلاقٍ أُخر .

والكمالىُّ ، إذن ، أمرٌ ضرورىٌّ فى الدول المملّكية ، وكذلك فى الدول المستبدة ، والكمالىُّ فى الأولى هو استعمالُ ما يُمثّلُك عن حرية ، وهو فى الثانية سوء استعمال ما يُنَال من المُتّع عن عبودية ، والواقعُ أن السيد إذا ما اختار عبداً له ليجُور على عبيده الآخرين لم يجِدْ ذلك العبدُ ، المرتابُ بما فى الغد من طالعٍ كلِّ يومٍ ، سعادةً غيرَ إرواء زهوٍ كلِّ يومٍ ورغائبه وشهواته .

(١) ديون كاسيوس ، باب ٥٤ ، فصل ١٦ - (٢) تاسيت ، حويات ، باب ٣ ، فصل ٣٤ .

(٣) Multa duritiei veterum melius et laetius mutata تاسيت ، حويات ، باب ٣ ،

وَيُسْفِرُ ذَلِكَ كُلُّهُ عَنْ فِكْرَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَهِيَ أَنَّ الْجُمْهُورِيَّاتِ تَنْتَهِي بِالْكَامِلِ  
وَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَنْتَهِي بِالْفَقْرِ<sup>(١)</sup> .

### الفصل الخامس

فِي أَيِّ الْأَحْوَالِ تَكُونُ الْقَوَانِينُ الْمُقَيَّدَةُ  
لِلتَّرَفِ مَفِيدَةً فِي الْمَلَائِكَةِ .

وُضِعَتْ فِي أَرْغَوْنَةَ فِي وَسَطِ الْقَرْنِ الثَّالِثِ عَشَرَ قَوَانِينُ مُقَيَّدَةٌ لِلتَّرَفِ عَنْ رُوحِ  
الْجُمْهُورِيَّةِ أَوْ عَنْ أَحْوَالٍ خَاصَّةٍ ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ جَاكَ الْأَوَّلَ أَمَرَ بِأَلَّا يُمَكِّنَ الْمَلِكُ ،  
وَلَا أَحَدًا مِنْ رَعِيَّتِهِ ، أَكْلُ أَكْثَرَ مِنْ نَوْعَيْ لَحْمٍ فِي كُلِّ وَجْبَةٍ عَلَى أَنْ يُعَدَّ  
كُلُّ نَوْعٍ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَذَلِكَ مَا لَمْ يَكُنْ لَحْمَ قَنِيصَةٍ ذَبَحَهَا الطَّاعِمُ  
بِنَفْسِهِ<sup>(٢)</sup> .

وَكَذَلِكَ فِي أَيَّامِنَا وَضِعَتْ فِي إِسْجُوجَ قَوَانِينُ مُقَيَّدَةٌ لِلتَّرَفِ ، غَيْرَ أَنَّ لَهَا هَدَفًا  
يَخْتَلِفُ عَنْ قَوَانِينِ أَرْغَوْنَةَ .

وَيُمْكِنُ الدَّوْلَةُ أَنْ تَضَعَ قَوَانِينَ مُقَيَّدَةً لِلتَّرَفِ عَنْ هَدَفٍ إِلَى زَهْدٍ مُطْلَقٍ ،  
وَهَذِهِ هِيَ رُوحُ الْقَوَانِينِ الْمُقَيَّدَةِ لِلتَّرَفِ فِي الْجُمْهُورِيَّاتِ ، وَتَدُلُّ طَبِيعَةُ الْأَمْرِ عَلَى أَنَّ  
هَذَا هُوَ غَرَضُ قَوَانِينِ أَرْغَوْنَةَ .

وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الزَّهْدُ النَّسَبِيُّ هَدَفَ الْقَوَانِينِ الْمُقَيَّدَةِ لِلتَّرَفِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الدَّوْلَةَ

(١) Opulentia paritura mox egestatem فلوروس ، باب ٣ ، فصل ١٢ .

(٢) نظام جاك الأول لسنة ١٢٣٤ ، المادة ٦ في Marca Hispanica ، صفحة ١٤٢٩ .

تَمْنَعُ الاستيراد منعاً باتاً عندما تَشْعُرُ بأن السِّلْعَ الأجنبية بالغةً من ارتفاع الثمن ما يستلزم إصدارَ سِلْعِها وجرِّمانها احتياجاتها من هذه أكثرَ من قبل وعدم قضاء هذه الحاجات من تلك ، وهذه هي روح القوانين التي سُنَّتْ في إسْوَج<sup>(١)</sup> في أيامنا ، وهذه هي القوانين المقيدة للترف والملائمة وحدها للملكيات .

ومجملُ القول أن الدولة كلما كانت فقيرةً خَرِبَتْ بكاليها النسبيُّ ، ومن ثمَّ زاد اضطرارها إلى قوانينٍ مقيدةٍ للترف نسبيةً ، وأن الدولة كلما كانت غنيةً أغناها كاليها النسبيُّ فَوَجَبَ احترازها من وضع القوانين النسبية المقيدة للترف ، وسنُوضِّح هذا بأحسنَ مما تقدم في بابنا عن التجارة<sup>(٢)</sup> ، ولا نعالج هنا غيرَ الكالِيَّ المطلق .

### الفصل السادس

### الكالِيُّ في الصين

من الأسباب الخاصة ما يستلزم قوانينَ مقيدةً للترف في بعض الدول ، ويُمكنُ الشعبَ أن يصبح كثيرَ العدد بفعل الإقليم ، ويُمكنُ ، من ناحيةٍ أخرى ، أن تكون وسائلُ عيشه من عدم الثبات ما يَطِيبُ معه تعاطيه زراعةُ الأَرْضَيْنِ ، والكالِيُّ خَطِرٌ في هذه الدول ، ويجب أن تكون القوانينُ المقيدةُ للترف شديدةً فيها ، وهكذا يجبُ ، لِيُعرَفَ هل يُشجَعُ الكالِيُّ أو يُلغى ، أن يُلقَى النظرُ إلى الصلة

(١) حظرت فيها الحمر الفاخرة وغيرها من السلع الثمينة .

(٢) انظر إلى الفصل ٢٠ من الباب ٢٠ .

بين عدد الشعب وسهولة تموينه ، ومن ذلك أن الأرض في إنكلترة تُغْلُ من الحَبِّ أكثر مما تتطلبه تغذية من يزرعون الأَطْيَان ويُنْتِجُونَ الثياب ، ولذا يُدْكَن أن تكون فيها صناعات طائشة ، ومن ثمَّ كمالى ، وفي فرنسة تُذْبِت الأرض من البرِّ ما يكفى لغذاء الفلَّاحين وغذاء مَنْ يُسْتَخْدَمُونَ في المصانع ، ثم إن التجارة مع الأجانب قد تُحوَّل إلى أشياء طائشة كثيراً من الأشياء الضرورية ما لا ينبغى أن يُخْشَى السكالىُّ معه مطلقاً .

وعلى العكس يَبْلُغُ النساء في الصين من كثرة الولادة والنوعُ البشرى من كثرة التناسل ما لا تكاد الأرضون معه تكفى لإعاشة الأهلين مهما زُرِعَتْ ، ولذا يكون السكالىُّ مُضْراً فيها وتكون روح العمل والاقتصاد واجبةً فيها وجوبها في أية جمهورية كانت <sup>(١)</sup> ، فيجب فيها أن يُرْتَبَط في الصناعات الضرورية وأن تُجْتَنَّب صناعات المَلاذِّ .

تلك هى روح مراسيم أباطرة الصين الجميلة ، ومن قول إمبراطورٍ من آل تانغ <sup>(٢)</sup> : « إن من مبادئ قدامائنا أنه إذا وُجِدَ رجلٌ لا يَحْرُث وامرأةٌ لا تَغْزِلُ فاسى أناسٌ في الإمبراطورية أَلَمَ البرد والجوع . . . » ، وقد اسْتَنَدَ إلى هذا المبدأ فأمر بهدم ما لا يُحْصِيهِ عَدُّ من الأديار البرونزية .

ويؤْتَى من أحد المناجم بحجارة ثمينة إلى العاهل الثالث من الأسرة الحادية والعشرين <sup>(٣)</sup> فيأمر بإغلاقه راغباً عن إتعاب شعبه في العمل من أجل شيء لا يُمكن أن يُغْدِيَهُ ولا أن يُلبِسَهُ .

(١) وَفِيَتَ الكنائسُ فيها في كل حين .

(٢) ذلك ما ورد في مرسوم نقله الأب دوهالد ، جزء ٢ ، صفحة ٩٧ : .

(٣) تاريخ الصين . - الأسرة الحادية والعشرون ، في كتاب الأب دوهالد ، جزء ١ .

قال كيا فَنَدِي<sup>(١)</sup> : « بَلَغَ كَالِيْنَا مِنَ الضَّخَامَةِ مَا يُزَيِّنُ الشَّعْبُ مَعَهُ بِالْوِشَاءِ أَحَدِيَّةَ الْفَتِيَانِ وَالْفَتَيَاتِ الَّتِي يُضْطَرُّ إِلَى بَيْعِهَا » ، رَجَالٌ كَثِيرٌ يَعْمَلُونَ لِصَنْعِ ثِيَابٍ لَوَاحِدٍ ، أَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ وَجُودِ أَنْاسٍ كَثِيرِينَ تُعَوِّزُهُمُ الثِّيَابُ ؟ أَرْبَعَةُ رَجَالٍ يَأْكُلُونَ غَلَّةَ الْأَرْضَيْنِ فِي مَقَابِلِ زَارِعٍ ، أَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ وَجُودِ أَنْاسٍ تُعَوِّزُهُمُ الْأَغْذِيَّةُ ؟

### الفصل السابع

### النتيجة المقدَّرة للكالى في الصين

يُرَى فِي الصِّينِ تَعَاقِبُ اثْنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ أُسْرَةً مَالِكَةً ، أَى إِنْ الصِّينِ عَانَتْ اثْنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ ثَوْرَةً عَامَةً ، عَدَا مَا لَا يُحْصَى مِنَ الثَّوَرَاتِ الْخَاصَةِ ، وَقَدْ دَامَ عَهْدُ الْأُسْرِ الثَّلَاثِ الْأَوَّلَى طَوِيلًا ، وَذَلِكَ لِرَشْدِهِمْ فِي الْحُكْمِ وَلَأَنَّ الْإِمْبِرَاطُورِيَّةَ كَانَتْ أَقْلًا اتِّسَاعًا مِمَّا اتَّفَقَ لَهَا بَعْدُذْ ، غَيْرَ أَنَّ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ يُقَالَ ، عَلَى الْعُمُومِ ، إِنْ جَمِيعَ هَذِهِ الْأُسْرِ كَانَتْ ذَاتَ بُدَاءَةٍ حَسَنَةٍ تَقْرِيْبًا ، فَالْفُضِيلَةُ وَالْيَقِظَةُ وَالْحَذَرُ أُمُورٌ ضَرُورِيَّةٌ لِلصِّينِ ، وَهِيَ مِمَّا وَجَدَ فِي بُدَاءَةِ الْأُسْرِ ، وَهِيَ مِمَّا افْتَقَرَ إِلَيْهِ فِي نَهَائِثِهَا ، وَالْوَاقِعُ أَنَّ مِنَ الطَّبِيعِيِّ أَنْ يَحَافِظَ الْأَبَاطِرَةُ الَّذِينَ نَشَأُوا فِي شِدَائِدِ الْحُرُوبِ ، وَالَّذِينَ خَلَعُوا أُسْرَةً مَالِكَةً غَارِقَةً فِي الْمَلَاذِّ ، عَلَى الْفُضِيلَةِ الَّتِي اخْتَبَرُوا فَانْدَثَتْهَا الْكِبِيرَةُ وَأَنْ يَخَافُوا الشَّهَوَاتِ الَّتِي أَبْصَرُوا شَوْمَهَا الْعَظِيمَ ، وَلَكِنْ عَهْدُ هَؤُلَاءِ الْأُمَرَاءِ الثَّلَاثَةِ أَوْ الْأَرْبَعَةِ بَعْدَ أَنْ انْقَضَى اسْتِحْوَذَ الْفَسَادُ وَالْكَالِيُّ وَالْفِرَاقُ عَلَى خَلْفِهِمْ فَانْزَوَى هَؤُلَاءِ الْخَلَفُ فِي الْقَصْرِ وَضَعُفَتْ نَفُوسُهُمْ وَقَصُرَتْ حَيَاتُهُمْ وَمَالَتْ أُسْرَتُهُمْ إِلَى

( ١ ) كَمَا جَاءَ فِي خُطْبَةِ رَوَاخَا الْأَبِ دُوَهَالْدَ ، جُزْء ٢ ، صَفْحَةُ ٤١٨ .

الزوال ، وَيَسْمُو الْأَكَابِرَ وَيُعْتَمِدُ عَلَى الْخِصْيَانِ وَلَا يُرْفَعُ عَلَى الْعَرْشِ غَيْرُ الصَّبِيَّانِ ،  
وَيَغْدُو الْقَصْرَ عَدُوَّ الدَّوْلَةِ ، وَالْكُسَالَى الَّذِينَ يَسْكُنُونَهُ يُضْعِفُونَ مَنْ يَعْمَلُونَ ،  
وَيُقْتَلُ الْعَاهِلُ أَوْ يُقَوَّضُ مِنْ قَبْلِ غَاصِبٍ يُوَسِّسُ أُسْرَةً مَالِكَةً ، فَيَسِيرُ خَلْفَهُ  
الثَّالِثُ أَوْ الرَّابِعُ إِلَى الْقَصْرِ عَيْنِهِ لِيَنْزَوِيَ فِيهِ أَيْضًا .

### الفصل الثامن

#### الزهد العام

يَبْلُغُ مَا يُسْفِرُ عَنْهُ ضَيَاعُ الْفَضِيلَةِ فِي النِّسَاءِ مِنَ النِّقَاطِ الْكَثِيرَةِ ، وَمِنْ  
الْفَسَادِ الْكَبِيرِ فِي نَفُوسِهِنَّ وَمِنْ زَلَلِ كَثِيرٍ غَيْرِهِنَّ ، مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعَدَّ الزَّهْدُ  
الْعَامُّ مَعَهُ آخَرُ بَوَسٍ فِي الدَّوْلَةِ الشَّعْبِيَّةِ وَمَا يُبْصِرُ مَعَهُ تَغْيِيرٌ فِي النِّظَامِ يَقِينًا .  
وَلِذَلِكَ طَلَبَ الْمُشْتَرِعُونَ الصَّالِحُونَ مِنَ النِّسَاءِ أَنْ يَكُنَّ عَلَى شَيْءٍ مِنْ اتِّزَانِ  
الْأَخْلَاقِ ، وَهُمْ لَمْ يَحْكُمُوا فِي بُجْهَوْرِيَّاتِهِمْ عَلَى الرِّذِيلَةِ فَقَطْ ، بَلْ عَلَى ظَاهِرِهَا  
أَيْضًا ، وَهُمْ قَدْ أَبْطَلُوا حَتَّى الدَّلَالَ الْمُؤَدَّى إِلَى الْبِطَالَةِ الَّتِي تُفْسِدُ بِهِ النِّسَاءَ قَبْلَ أَنْ  
يَقْسُدْنَ ، وَالَّتِي تَجْعَلُ لِمَجِيعِ التَّرَهَّاتِ ثَمَنًا وَتُخَفِّضُ مَا هُوَ عَظِيمٌ ، وَالَّتِي تَوْجِبُ  
أَلَّا يُسَارَ عَلَى غَيْرِ مَا يَبْغِي النِّسَاءُ تَوْكِيدَهُ مِنْ مِثْلِ الْهَزْوِ .

## الفصل التاسع

## حالُ النساء في مختلف الحكومات

اعتدالُ النساء قليلٌ في الملكيات ، وذلك لأن فَرْقَ المراتب ينادى بهن إلى البلاط ، فيَنَلْنَ فيه من روح الحرية ما يُسَمَح به وحده لهن تقريباً ، وكلُّ يَنْتفع برضاهن وأهوائهن وصولاً إلى زيادة نصيبه ، وبما أن ضَعْفهن لا يوجب فيهن زهواً ، بل لغواً ، فإن الكمالِ يسُود هنالك معهن على الدوام .

ولا يُدْخِلُ النساء الكمالِ إلى الدول المستبدة مطلقاً ، ولكنَّ غَرَضُ الكمالِ بأنفسهن ، وعليهن أن يكنَّ إماء إلى الغاية ، وكلُّ يَتَّبِع روحَ الحكومة ، ويَحْمِلُ إلى منزله ما هو مستقرٌّ خارجَه ، وبما أن القوانين شديدةٌ فيها وتُنَفَّذُ حالاً فإنه يُخْشَى أن تؤديَ حرية النساء إلى عملٍ في ذلك ، ولا تكون من غير نتائج منافراتهن وقلة رِصانتهم ومكارههم وميولهنَّ وَغَيْرَتِهِنَّ وَفِتْنَتِهِنَّ ، أى هذه الصَّنَاعَةُ التي تكون لدى صِغار النفوس لإغراء كبارها .

ثم بما أن الأمراء في هذه الدول يستخفون بالطبيعة البشرية فإنه يكون لهم نساء كثيرٌ ، ويكون لديهم ألف سبب لاحتباسهن .

وفي الجمهوريات يكون النساء حُرَّاتٍ بالقوانين خاضعاتٍ للعادات ، وفي الجمهوريات يُقْضَى الكمالِ مع الفساد والنقائص .

وفي المدن اليونانية حيث كانت الحياة غيرَ تابعة للدين القائل إن طهارة الأخلاق جزءاً من الفضيلة حتى لدى الرجال ، وفي المدن اليونانية حيث كانت تسود نقيصة

عمياء سيادةً جامحةً ، وحيث لم يكن للغرام غيرُ شكل واحد لا يُجْزَأُ على ذكره فتنزوى الصداقة الوحيدة في الزواج<sup>(١)</sup> ، كانت فضيلةُ النساء وبساطتهنَّ وعفتُهنَّ بالغةً درجةً لم يُرَ معها ، قطُّ ، شعبٌ ذو ضابطةٍ أحسن مما لدى أولئك القوم من هذه الناحية<sup>(٢)</sup> .

### الفصل العاشر

### المحكمة الأهلية لدى الرومان

لم يكن لدى الرومان ، كما عند اليونان ، حكامٌ خاصُّون لرقابة سلوك النساء ، ولم يكن للرقباء نظارةٌ عليهن كما على بقية الجمهورية ، وقد قام نظام المحكمة الأهلية<sup>(٣)</sup> مقامَ القضاء الذى أُقيم عند الأغارقة<sup>(٤)</sup> .

وكان الزوج يَجْمَعُ أقرباء المرأة وَيَحْكُمُ في أمرها أمامهم<sup>(٥)</sup> ، وكانت هذه المحكمة تَحْفَظُ الأخلاق في الجمهورية ، وكذلك كانت هذه الأخلاق تَحْفَظُ هذه المحكمة ، وكان على هذه المحكمة أن تَقْضِيَ في أمر انتهاك الأخلاق فضلاً عن أمر

(١) قال بلوتارك إنه لا نصيب للنساء في الغرام الحقيقي هنالك ، « الآثار الخلقية » ، رسالة « الغرام » ، صفحة ٦٠٠ ، وقد تكلم كمصره ، انظر إلى المحاوراة المسماة « هيرون » لإكرينيوفون .

(٢) كان يوجد في أثينة حاكم خاص لرقابة سلوك النساء .

(٣) أنشأ رومولوس هذه المحكمة كما هو ظاهر من دفى داليكارناس ، جزء ٢ ، صفحة ٩٦ .

(٤) انظر إلى تيتوس ليشيوس ، باب ٣٩ ، حول استخدام هذه المحكمة حين مؤامرة الأعياد الباخوسية ، فقد عد من المؤامرات ضد الجمهورية مجامع تفسد فيها أخلاق النساء والشباب .

(٥) يظهر من دفى داليكارناس ، باب ٢ ، أن الزوج كان ، وفق نظام رومولوس ، يحكم وحده في الأحوال العادية أمام أقرباء المرأة وأنه كان يحكم في أمرها في الجرائم الكبرى مع خمسة منهم ، وكذلك كان أولبيان ، في الباب ٦ : ٩ ، ١٢ ، ١٣ ، يميز الجرائم الكبرى في أحكام الأخلاق من التي

هى أقل خطراً ، mores graves, mores leviores .



انتهاك القوانين ، والواقع أنه لا بُدَّ من الأخلاق للحُكم في أمراتها كلها .  
وكانت عقوباتُ هذه المحكمة مراديةً ، وكان هذا أمرًا فعلياً ، وذلك لأن  
كلَّ ما هو خاصٌّ بالأخلاق وكلَّ ما هو خاصٌّ بقواعد الحِشمة لا يُمكن احتواؤه  
في مجموعة قوانين ، وإذا سهَّل تنظيمُ ما يكونُ الإنسان مدينًا به للآخرين فإن من  
الصعب اشتمال ذلك على ما يكون الإنسان مدينًا به لنفسه .

وكانت المحكمة الأهلية ترُقِّب سلوكَ النساء العامَّ ، ولكنه كان يوجد جُرمٌ  
خاضعٌ للاتهام العامِّ فضلاً عن تأديب تلك المحكمة ، وذلك الجُرم هو زنا الأزواج ،  
وذلك لأن انتهاك الأخلاق العظيم في الجمهورية هذا يُهمُّ الحكومة ، ولأن دعاة  
المرأة يُمكن أن تثير ارتياباً حول فساد الزوج ، ثم لأنه يُخشى أن يودَّ ذوو الشرف  
إخفاء هذا الجُرم كالعقاب عليه وجهله كالانتقام عنه .

### الفصل الحادى عشر

## كيف تبدلت النظم في رومة مع الحكومة

كما أن المحكمة الأهلية تفترض أخلاقاً كان الاتهام العامُّ يفترضها كذلك ،  
فسقط الأمران مع الأخلاق وانتبيا مع الجمهورية<sup>(١)</sup> .  
وما كان من إقامة مسائل دائمة ، أى تقسيم القضاء بين القضاة ، ومن دخول

Judicio de moribus (quod antea quidem in antiquis legibus positum erat, (١)

non autem frequentabatur) penitus abolito Leg. g. Cod. (جزء ٥ ، باب ١٧)

De repud.

العادة القائلة بالتدرّج أن يَقْضَى هَوْلَاءَ بأنفسهم<sup>(١)</sup> في جميع الدعاوى ، أضعف استخدام المحكمة الأهلية ، وهذا ما ظهر من حَيَرة المؤرخين الذين يَعُدُّون من الأمور الغريبة ، ومن تجديدٍ للعادة القديمة ، ما حَمَلَ طيبريوس على إصداره من الأحكام بواسطة هذه المحكمة .

وما كان من إقامة الملكية ومن تبدل الأخلاق أَدَّى إلى زوال الاتهام العام ، فقد خُشِيَ ظهورُ رجلٍ غيرٍ مستقيمٍ يَغْتَاط من ازدراء امرأةٍ ويفضِّب من امتناعها ويسخِّط من فضيلتها فنُسَوِّل له نفسه أن يُضَيِّعها ، فنصَّ قانون يُولِيَّة على عدم اتهام زوجةٍ بالزنا إلا بعد اتهام زوجها بتسهيل دعاراتها ، وأوجب هذا تقييدَ هذا الاتهام كثيراً ومن ثمَّ تلاشيهِ<sup>(٢)</sup> .

أَجَلْ ، لاح أن سيكست كُنْتُ أَرَاد تجديد الاتهام العام<sup>(٣)</sup> ، بَيَّنَّ أَنَّهُ لا ضرورةَ إلى كثير تأملٍ لِيُرَى أن هذا القانون في مِثْلِ مملكته كان مستكرهاً أكثر مما في أية مملكة أخرى .

---

Judicia extraordinaria. ( ١ )

( ٢ ) أبطله قسطنطين تماماً ، وقد قال : « إن من غير اللائق أن تكدر الزوجات الهادئة بجرأة أناس من الغرباء » .

( ٣ ) أمر سيكست الخامس أن يعاقب بالقتل كل زوج لا يشكو إليه دعارات زوجته ، انظر إلى ليتي : حياة سيكست الخامس .

### الفصل الثاني عشر

#### الوصاية على النساء لدى الرومان

كانت نُظُمُ الرومان تَصْعُغُ النساء تحت وصاية دائمة ما لم يكنَّ تحت سلطان زوج<sup>(١)</sup>، وكان يُعْطَى هذه الوصاية أدنى الأقرباء من الذكور، ويظهر من تعبير عامي<sup>(٢)</sup> أنهم كُنُّوا في ضيق شديد، وكان هذا طليئاً في الجمهورية، غير ضروري في الملكية مطلقاً<sup>(٣)</sup>.

ويظهر من مجموعات قوانين البرابرة أن النساء لدى الجرمان الأولين كُنَّ تحت وصاية دائمة<sup>(٤)</sup> أيضاً، ثم انتقلت هذه العادة إلى ما أقاموه من ملكيات، ولكن من غير أن تدوم.

### الفصل الثالث عشر

#### المقوبات التي وضعها الأباطرة ضدّ دعايات النساء

وَصَّعَ قانونُ يُولِيَّةٍ عقوبةً على زنا الأزواج، ولكنَّ يَبْعُدُ هذا القانون، وما وُضِعَ بعده من القوانين، من أن يكون دليلاً على صلاح الأخلاق، بل كانت

(١) Nisi convenissent in manum viri

(٢) Ne sis mihi patruus oro

(٣) ينص القانون البابي، الذي وضع في عهد أغسطس، على أن المرأة التي تضع ثلاثة أولاد تصبح غير خاضعة لهذه الوصاية.

(٤) كانت هذه الوصاية تسمى في زمن الجرمان : Mundeburdium

هذه القوانين ، بالعكس ، برهاناً على فسادها .

وفى الملكية تَغَيَّرَ جميعُ النظامِ السياسىِّ تجاهَ النساءِ ، وعاد لا يُبَحَثُ عن تأكيد طهارة الأخلاق ، بل صار يُبَحَثُ عن العقاب على جرائمها ، وصارت لا تُوضَعُ قوانينُ جديدةٌ للعقاب على هذه الجرائم إلاَّ لأنه عاد لا يعاقب على الانتهاكات التى لم تكن هذه الجرائم قط .

نعم ، حَمَلَ انحلالُ الأخلاق الكريةُ كثيراً من الأباطرة على وضع قوانينَ لَوْقَبَ الفجور إلى حدٍّ ما ، غير أنهم لم يَقْصِدُوا إصلاحَ الأخلاق على العموم ، وما رواه المؤرخون من وقائعٍ حقيقيةٍ يُثْبِتُ ، فضلاً عن ذلك ، كونَ جميعِ هذه القوانين لا تُثْبِتُ العكس ، ويُمكن أن يُبَصَّرَ فى ديُونِ سلوكِ أغسطس من هذه الناحية ، وكيف أنه اجتنب ما عُرِضَ عليه من دعاوى فى قضائه ونظارته <sup>(١)</sup> .

وروى المؤرخون كثيراً من الأحكام الشديدة التى قُضِيَ بها فى عهد أغسطس وعهد طيبريوس حَوْلَ فسوقِ بعض النساءِ الرومانيات ، ولكنهم إذ يُطْلِعُونَنَا على روح هذين العهدين يُطْلِعُونَنَا على روح هذه الأحكام .

وأَخَصُّ ما رأى أغسطس وطيبريوس العقابَ عليه هو دَعَارَاتُ قريباتهما ، وهما لم يعاقبا على فساد الأخلاق ، ولكن على جُرمِ الكفران أو على جُرمِ إهانة ولى الأمر <sup>(٢)</sup> .

( ١ ) أتى إليه بشاب تزوج امرأة كان يعاشرها معاشرة فسوق قبل ذلك ، فتردد طويلا ، ولم يجرؤ على استحسان هذه الأمور أو العقاب عليها ، وأخيراً يصحو ويقول : « كانت الفتن سبب أعظم الشرور فيجب أن ننساها » ، ( ديون ، باب ٥٤ ، فصل ١٦ ) ، ولما طلب أعضاء السنين إليه أن يضع أنظمة حول طبائع النساء اجتنب هذا الطلب قائلاً لم أن يصلحوا نساءهم كما كان يصلح امرأته ، وهناك يرجون منه أن يقول لم كيف كان يفعل ذلك مع امرأته ، ( وهذا سؤال بعيد من الحكمة كثيراً كما يلوح لى ) .

( ٢ ) Culpam inter viros et feminas vulgatam, gravi nomine laesarum religionum, ac violatae majestatis appellando, clementiam majorum suasque ipse leges egrediebatur تاسيت ، حوليات ، باب ٣ ، فصل ٢٤ .

الذى اخترعاه لفائدته فى الاحترام وفائدته فى انتقامهما ، ومن ثمَّ كان رَفْعُ مؤلَّفِ الرومان لعقيرتهم ضدَّ هذا الطغيان .

وكانت عقوبةُ قانونِ يُولْيِيَّةٍ خفيفةً<sup>(١)</sup> ، وقد أراد الأباطرة أن تُزاد فى الأحكام عقوبةُ القانون الذى وضعوه ، فكان هذا سببَ شتائم المؤرخين ، وهم لم يبحثوا فى استحقاق النساء الجزاء ، وإنما بحثوا فى انتها كهن القانون لِيُعَاقَبْنَ .

ومن أهمِّ ما أتاها طيبريوس<sup>(٢)</sup> من طغيانٍ هو سوء استعماله القوانين القديمة ، ومن ذلك أنه لما أراد مجازاةَ امرأةٍ رومانيةٍ بأكثر مما نصَّ عليه قانون يُولْيِيَّةٍ أعاد تأليف المحكمة الأهلية<sup>(٣)</sup> ضدَّها .

وهذه التدابيرُ حَوْلَ النساءِ خاصةً بِأَسْرَ أعضاء السُّنَتِ ، لا بِأَسْرَ الشعب ، وكان يُبَحِّثُ عن ذرائعٍ لاثهام الكبراء ، وكان نَقِيُ النساءِ يُجَهَّزُ بما لا يُحْصَى من هذه الاتهامات .

ثم إن ما قُلْتُهُ عن كون صلاح الأخلاق ليس مبدأً لحكومة الفرد لم يَصِحَّ ، قَطُّ ، بأحسن مما فى عهد هؤلاء الأباطرة الأولين ، ومن كان فى شكٍّ من هذا فليَقْرَأ تاسيت وسُويتُون وجُوفِينَال ومرْسِيَال .

( ١ ) أدخل هذا القانون إلى المدونة ، ولكن لم توضع العقوبة فيه ، ويرى أنه لم يكن غير قانون نو ، وذلك لأن قانون سفاح ذوى القرابة لم يكن غير قانون إبعاد . قانون Si quis viduam ff. De quest

( ٢ ) Proprium id Tiberio fuit, scelera nuper reperta priscis verbis obtegere  
تاسيت ، حوليات ، باب ٤ ، فصل ١٩

( ٣ ) Adulterii graviolem paenam deprecatus, ut, exemplo majorum, proptinquis suis ultra ducentiesimum lapidem removeretur suasit. Adultero Manlio Italia atque Africa interdictun est.  
تاسيت ، حوليات ، باب ٢ ، فصل ٥٠ .

### الفصل الرابع عشر

#### القوانين المقيدة للترف لدى الرومان

تكلّمنا عن الفُجور العامّ لارتباطه في الكماليات التي يَعْقُبها دائماً والتي تَعْقُبُه على الدوام ، وإذا ما تَرَكَتْ حركاتِ القلبِ طليقةً فكيف تستطيعون أن تَعُوقُوا ضَعْفَ النَّفْسِ ؟

وإذا عَدَوْتَ النُّظْمَ العامة في رومة وجدتَ الرُّقَباء قد حَمَلُوا القُضَاةَ على وضع قوانينَ خاصيةٍ وُصُولاً إلى بقاء النساءِ زاهداتٍ ، وقد كان هذا هدفَ القوانينِ الفَانِينِيَّةِ واللِّيسِينِيَّةِ والأَوِينِيَّةِ ، ولْيُقْرَأْ في تيتوس لِيُقْيُوسَ (١) كيف اهتَزَّ السَّنَاتُ حينما طَلَبْنَ إلْغَاءَ القانونِ الأَوِينِيِّ ، وَيَقْرَنَ قَالِيرِ مَكْسِيمُ دَوْرَ الكَمَالِ لدى الرومان بإلْغَاءِ هذا القانونِ .

### الفصل الخامس عشر

#### المُهور والموائد الزُّفَافِيَّة في مختلف النُّظْمِ

يجب أن تكون المُهورُ في الملكيات عظيمةً على الدوام ، وذلك ليستطيع الأزواج توطيدَ مقامهم وما هو مستقرٌّ من الكَمَالِ ، ويجب أن تكون المُهور

(١) العشرة ٦ ، الباب ٦ .

متوسطةً في الجُمهوريات حيث لا يَجُوز أن يسود الكمال<sup>(١)</sup> ، ويجب أن تكون كالقدّم تقريباً في الدول المستبدة حيث يكون النساء إماءً من بعض الوجوه . وما أُدخل إلى القوانين الفرنسية من شركة الأموال بين المرء وزوجه كثيرُ الملاءمة في الحكومة الملكية ، وذلك لحملِ النساء على الاكتراث للشؤون المنزلية ، ولأنه يدعوهنّ ، على الرغم منهن ، إلى العناية ببيوتهن . وشركةُ الأموال هذه أقلُّ ملاءمةً في الجُمهورية حيث يكون النساء أكثرَ فضيلةً ، وهي تخالفُ الصوابَ في الدول المستبدة حيث يكون النساء قسماً من متاع السيّد .

وبما أن النساء يُحمَلْنَ على الزواج وَفَقَ حالهن بما فيه الكفاية فإن ما يعطينه القانون إياه من المكاسب في أموال أزواجهن غيرُ مُجدٍ ، ولكن هذه المكاسب تكون مُضرةً في الجُمهورية كثيراً لأن ثرواتهم الخاصة تؤدي إلى الكمال ، وأما في الدول المستبدة فيجب أن تكون مكاسبُ الزّفاف مادةً لهم ، لا أن تزيد على ذلك .

### الفصل السادس عشر عادةٌ جميلةٌ لدى السامنيّين

كانت لدى السامنيّين عادةٌ ذاتُ نتائجٍ عجيبَةٍ في جُمهورية صغيرة ، ولا سيما في مثل وضعهم ، وذلك أن كان يُجمَعُ جميعُ الشبان ويُحكَمُ فيهم ، فمن كان

(١) كانت مرسلية أكثر جُمهوريات زمانها حكمة ، فقد روى استرابون في الباب الرابع أن المهور كان لا يمكن أن تزيد على مئة إيكو فضة وخمسة ملابس . [ ويعدل الإيكو الواحد خمسة فرنكات من فضة ، والزوجة هي التي تأتي بالمهور كما هي عادات الغرب (م) ] .

يُعلن أنه أحسنُ الجميع اتَّخَذَ الابنةَ التي يريدُ زوجها له ، وكان لِمَنْ يليه في نيل الأصوات أن يختار أيضاً ، وهلمَّ جرّاً<sup>(١)</sup> ، ومما كان يَقْضَى بالعجب ألاَّ يُلْتَفَتَ بين متاعِ الفتيانِ إلى غير الخصال الحميدة وما قُدِّمَ إلى الوطن من خِدم ، ومَنْ كان أغنى الجميع في هذه الأنواع من المحاسن يَخْتَارُ ابنةً في الأمة بأُسرها ، فكان الحبُّ والجمال والعفاف والاستقامة والحسب ، واليسر أيضاً ، مَهَرُ الفضيلة ، ومن الصعب أن يتصوَّرَ المرءُ جائزةً أكثر من هذا نُبْلاً وأعْظَمَ قدراً وأقلَّ وِقْراً على دولة صغيرة وأبلغَ تأثيراً في كلِّ من الجنسين .

وكان السامنيُّون من سُلالة الإسبارطيين ، وَمَنَحَ أفلاطونُ ، الذي ليست نُظْمُه غير إكمالِ لقوانين ليكُورْغ ، مثلَ ذلك القانون تقريباً<sup>(٢)</sup> .

### الفصل السابع عشر

#### إدارة النساء

إن مما يخالف العقل والطبيعة أن يكون النساء سيداتٍ في المنزل كما كان الأمر عند المصريين ، ولكن الأمر يكون غير ذلك إذا ما كان الحكمُ قبضتَهُنَّ في إحدى الإمبراطوريات ، فكانهُنَّ من الضَّعَف لا يَسْمَح لهن بالصدارة في الحال الأولى ، ويُنعمُ ضعفُهُنَّ عليهن بدعةٌ واعتدال في الحال الثانية ، وهذا ما يُمكن أن يؤديَ إلى حكومةٍ صالحةٍ أحسن مما تؤدي إليه الفضائلُ الصارمة الجافية .

( ١ ) نبذة لنقولا الدمشقي استخرجت من استوبه في مجموعة قسطنطين پورفيروجينيت .

( ٢ ) حتى إنه أباح لهم كثرة المعاشرة .



وفي الهند يَطِيبُ الناسُ نفساً من حكومة النساء ، ومن النظام في الهند أن وِراثَةُ العرش تكون للبنات اللائي هنَّ من أُمَّ ذات أصلٍ ملكيٍّ إذا لم تكن أُمُّ الذكور من مثل هذا الأصل<sup>(١)</sup> ، وهُنَّ يُعْطَيْنَ عدداً من الأشخاص ليساعدوهنَّ في حَمْلِ أعباء الحكومة ، وعند مستر سميث<sup>(٢)</sup> أن النفوس تَطِيبُ من حكومة النساء في إفريقيا ، وإذا أُضيف إلى هذا مثالُ روسية وإنكلترة رُئِيَ نجاحُ النساء أيضاً في الحكومة المعتدلة والحكومة المستبدة على السواء .

(١) « رسائل العبرة » ، المجموعة ١٤ - (٢) رحلة في غينية ، الصفحة ١٦٥ من القسم

الثاني من الترجمة ، عن مملكة أنغونا ، على الشاطئ الذهبي .

## البَابُ الثَّامِنُ

### فساد مبادئ الحكومات الثلاث

---

#### الفصل الأول

#### فكرة عامة عن هذا الباب

يبدأ فساد كل حكومة بفساد المبادئ في كل وقت تقريباً

#### الفصل الثاني

#### فساد مبدأ الديمقراطية

لا يفسد مبدأ الديمقراطية بضائع روح المساواة فقط ، بل يفسد بالإفراط في اتحال مبدأ المساواة أيضاً ، وذلك لأن كل واحد يريد أن يساوى من اختاره ليتولى أمره ، وبما أن الشعب لا يطيق بذلك ما يفوضه من السلطة فإنه يود أن يصنع كل شيء بنفسه وأن يتشاور عن السّنات وأن يُنفذ عن الأحكام وأن يجرد جميع القضاة .

تعود الفضيلة غير موجودة في الجمهورية ، ويريد الشعب أن يقوم بوظائف الأحكام ، ويعود غير موثق لهم إذن ، وتعود مناقشات السّنات غير ذات وزن ،

ويعودُ أعضاؤه السَّنات ، ومن ثمَّ الشيوخُ ، غيرَ مُكرِّمين إِذَنْ ، وإذا ضاع احترام الشيوخ عاد الآباء غيرَ محترِّمين ، وعاد الأزواجُ غيرَ أهلٍ للرعاية والسادةُ غيرَ أهلٍ للإطاعة ، وجميعُ الناسِ ينتهون إلى حُبِّ الفُجُورِ ويُتعبُ عُسرُ القيادة كما يُتعبُ عُسرُ الإطاعة ، ولا يخضعُ النساءُ والأولادُ والعبيدُ لأحد ، وتُفقدُ بذلك الأخلاقُ وحُبُّ النظامِ ولا تَبْقَى الفضيلةُ .

ويرى في « وليمة » إكزيتوفون وصفٌ ساذجٌ لجمهوريةٍ أساء الشعبُ فيها استعمالَ المساواة ، ويُذلي كلُّ مدعٍ مناوِبةً بسببِ رِضاةٍ عن نفسه ، فقال شرميدس : « إنني راضٍ عن نفسي لفقرى ، وذلك أنتى كنت أيام غِنَاى أتملِّق الوُشاةَ عالمًا أنه يصيبني منهم أذى أكثر مما أصيبهم به ، وذلك أن الجمهورية كانت تطالبني ، دائماً ، بمبلغٍ جديد ، وأننى كنت لا أستطيع التقيُّب ، فلما أصبحتُ فقيراً نلتُ سلطاناً ، وصار لا يهدِّدنى أحد ، وصِرتُ أهدد الآخرين ، والآن أقدرُ على الانصراف أو البقاء ، والآن ينهضُ الأغنياء من أماكنهم ويُصدِّروننى ، والآن أرانى ملكاً بعد أن كنت عبداً ، والآن تُطعِمُننى الجمهورية بعد أن كنت أدفع إليها ضريبةً ، والآن لا أخشى الخسارة ، وأرجو أن أكسب » .  
ويقع الشعبُ فى هذا البؤس إذا ما حاول أن يُفسِّده أولئك الذين انتمَّتهم كتماً لفسادهم الخاص ، وهم لا يحدِّثونه عن غير عظمته لكيلا يُبصر طُموحهم ، وهم لا ينقطعون عن مدح تقديره لكيلا يرى شُحَّهم .

ويزيدُ الفسادُ بين المفسدين ، ويزيدُ بين من كانوا قد فسَدُوا ، ويقسم الشعبُ جميعَ النقد العامِّ ، وبما أنه يُضيفُ إدارةَ الأمور إلى كسله فإنه يودُّ أن يضيفَ لَهُوَ الكمالى إلى فقره ، ولكن لا يُمكن أن يكون هَدَفًا له غيرُ بيت

المال مع كسله وترفه .

ولا يذهش المرء إذا ما رأى الأصوات تُشترى بالمال ، ولا يُعطى الشعبُ كثيراً من غير أن يؤخذ منه أكثرُ من ذلك ، ولكن لا بُدَّ من قلب الدولة ليؤخذ منه ، وهو كلما بدا انتفاعه بحريته أكثر من قبل اقتراب من الوقت الذى يفقدُها فيه ، ويتكوّن طُغاةٌ صغارٌ لهم جميعُ عيوب الواحد ، ولا يلبث ما بقى من الحرية أن يُصبح أمراً لا يُطاق ، فيظهر طاغيةٌ واحد ، ويخسر الشعب كلَّ شيء حتى منافع فسادِه .

إذن ، للديموقراطية حدّان مُفرّطان يجب اجتنبُهما وهما : روح التفاوت التى تسوقها إلى الأريستوقراطية أو إلى حكومة الفرد ، وروح المساواة المتناهية التى تسوقها إلى استبداد الفرد ، كما أن استبداد الفرد ينتهى بغزو البلاد .

ولا مراءى فى أن جميع من أفسدوا الجمهوريات الإغريقية لم يُضحوا طُغاةً دائماً ، وذلك عن ارتباطهم فى البلاغة أكثر مما فى الفن العسكرى ، وذلك فضلاً عن وجود حقد شديد فى قلوب جميع الأغاقرقة على الذين كانوا يقبلون الحكومة الجمهورية ، وهذا ما كان يُحوّل الفوضى إلى فناء بدلاً من أن تتحول إلى طُغيان .

غير أن سرّ قوسة التى وُجدت بين عدد كبير من الأليغارشيّات\* الصغيرة التى تحوّلت إلى طُغيانات<sup>(١)</sup> ، غير أن سرّ قوسة التى كان يوجد فيها سنّات<sup>(٢)</sup> لم يذكّر فى التاريخ تقريباً ، فاست من البؤس ما لا يؤدى إليه الفساد العادى ، ولكن هذه

( ١ ) انظر إلى حياة تيموليون وحياة ديون فى بلوتارك .

( ٢ ) هو مجلس الستمئة الذى حدث عنه ديودورس ، باب ١٩ ، فصل ٥ .

\* هى الحكومات التى تكون السلطة فيها قبضة بعض الأسر القوية .

المدينة ، التي كانت فريسة التحلل<sup>(١)</sup> أو الاضطهاد دائماً ، والتي كانت تُزعج بالحرية والعبودية على السواء ، والتي كانت تتلقى كلا الأمرين كالزوبعة ، والتي كانت عازمة على الثورة في كل وقتٍ بواسطة أقل قوةٍ خارجية على الرغم من سلطانها في الخارج ، كانت تشتمل على شعب كبير ليس عنده غيرُ خيارٍ صارمٍ في اتخاذه طاغيةً أو كونه طاغيةً بنفسه .

### الفصل الثالث

#### روح المساواة المتناهية

تبتعد روحُ المساواة الحقيقية عن روح المساواة المتناهية بُعدَ السماء من الأرض ، ولا تقوم الأولى ، مطلقاً ، على قيام جميع الناس بالقيادة ، أو على ألا يكون من الناس أحدٌ مقوداً ، بل على إطاعة الإنسان وعلى قيادته أمثاله ، وهي لا تحاول ألا يكون له سيدٌ مطلقاً ، بل ألا يكون له سيدٌ غير أمثاله .

والناس في الحال الطبيعية يُولدون متساوين ، ولكنهم لا يستطيعون البقاء على هذه الحال ، فالمُجتمعُ يُقَدِّم المساواة ، وهم لا يعودون متساوين إلا بالقوانين .  
والفرقُ بين الديمقراطية المنظمة والديموقراطية غير المنظمة هو أن الإنسان في الأولى ليس مساوياً إلا كمواطن ، وأنه في الأخرى مساوياً أيضاً كحاكمٍ وعضوٍ سناتٍ وقاضٍ وأبٍ وزوجٍ وسيد .

( ١ ) لما طردت الطغاة أصبح هؤلاء مواطنين في بلدان أجنبية وجنوداً من المرتزقة ، فأدى هذا إلى حروب أهلية ، « السياسة » لأرسطو ، باب ٥ ، فصل ٣ ، ولما كان الشعب سبب النصر على الاثنين تبدلت الجمهورية ، المصدر نفسه ، فصل ٤ ، وقد أسفر هوى الحاكين الشابين ، اللذين اختطف أحدهما غلاماً للآخر فأغرى هذا زوجة ذلك على الفجور ، عن تغيير شكل هذه الجمهورية ، المصدر نفسه ، باب ٧ ، فصل ٦ .

ومكانُ الفضيلة الطبيعيُّ هو بجانب الحرية ، ولكنها لا تكون بجانب الحرية المتناهية أكثر مما تكون بجانب العبودية .

### الفصل الرابع

#### عِلَّةُ فساد الشعب الخاصة

يَمْنَحُ النصرُ العظيم ، ولا سيما الذي يساعد الشعبُ على نَيْلِهِ كثيراً ، هذا الشعبَ مقداراً من الزَّهْمِ ما تَعَوَّدُ قِيادَتُهُ معه أمراً متعذراً ، فهذا الشعبُ الحاسدُ للقضاة يُصْبِحُ حاسداً للقضاء ، وهذا الشعبُ العدوُّ للحُكَّامِ لم يلبث أن يصير عدوًّا للنظام ، وهكذا أفسد النصرُ الذي تَمَّ على الفُرسِ في سَلَامِينَ جُمُهوريةَ أَثِينَةَ <sup>(١)</sup> ، وهكذا أسفر انكسارُ الأَثَنِيِّينَ عن ضِياعِ جُمُهوريةِ سَرَقُوسَةَ <sup>(٢)</sup> .

ولم تَنْبَلِ جُمُهوريةُ مَرْسِيلِيَّةِ هذه الانتقالاتِ الكُبْرَى من الهَوَانِ إلى العظمة ، وكذلك إنه حُكِمَ فيها بِحِكْمَةٍ دَائِماً ، وكذلك إنها حافظت على مبادئها .

### الفصل الخامس

#### فساد مبدأ الأريستوقراطية

تَقْسُدُ الأريستوقراطية حينما تصبح سلطةُ الأشرافِ مُرَادِيَّةً . فلا يَرَى فيها فضيلة لدى من يَحْكُمُونَ ، ولا في المحكومِ فيهم .

(١) أرسطو ، « السياسة » ، باب هـ ، فصل ٤ - (٢) المصدر نفسه .

ومتى حافظت الأسر الحاكمة على القوانين نَمَّ هذا على ملكية لها ملوكٌ كثيرون ، على ملكية كثيرة الصلاح بطبيعتها ، وذلك لارتباط جميع هؤلاء الملوك تقريباً في القوانين ، ولكن تلك الأسر إذا لم تُراعِ القوانين نَمَّ هذا على دولةٍ مستبدة تشتمل على مستبدين كثيرين .

والجُمهورية في هذه الحال لا تَبْقَى إلا من حيث الأشرافُ ، وبين الأشرافِ فقط ، وهي ضمنُ الهيئة التي تحكمُ ، والدولةُ المستبدة هي ضمنُ الهيئة المحكوم فيها ، وهذا ما يجعل كاتا الهيئتين أكثرَ ما في العالم تفكُّكاً .

وَيَقَعُ أقصى الفساد عند ما يُصْبِح الأشرافُ وراثيين <sup>(١)</sup> ، لِمَا لا يكون لديهم اعتدالٌ بذلك ، وإذا كان عددهم قليلاً عَظُم سلطانهم ونَقَصَ أَمْنُهُمْ ، وإذا كان عددهم كثيراً قلَّ سلطانهم وعَظُم أَمْنُهُمْ ، ويزيد السلطانُ ويتناقص الأمنُ حتى يكونُ المستبدُّ الذي يتجَلَّى فيه فَرْطُ السلطان والخطرُ .

إِذَنْ ، تؤدي كثرةُ الأشراف في الأريستوقراطية الوراثة إلى كون الحكومة أقلَّ عنفاً ، ولكن بما أنه يكون قليلُ فضيلةٍ فإنه يَسْتَوَلِي على الناسُ روحُ البلادة والكسل والإهمال التي تَجْعَلُ الدولة عاطلةً من القوة والنابط <sup>(٢)</sup> .

ويمكن الأريستوقراطية أن تحتفظ بقوة مَبْدُئِهَا إذا كانت القوانين من الحال ما تُشْعِرُ الأشراف معه بأخطار القيادة ومتاعبها أكثرَ مما بملادِّها ، وإذا كانت الدولة في وَضْعٍ تخشى معه بعضَ الأمور ، وإذا كان الأمنُ يَأْتِي من الداخل والقلق من الخارج .

( ١ ) تتحول الأريستوقراطية إلى أليغارشية .

( ٢ ) البندقية من الجمهوريات التي أصلحت بقوانينها ، أحسن من سواها ، محاذير الأريستوقراطية

الوراثية .

وكما أن بعض الثقة يؤدّي إلى تجنّد الملكية وسلامتها يجب على الجمهورية ، بالعكس ، أن تخشى بعض الأمور<sup>(١)</sup> ، وكان من خشية الفرس أن أيدت القوانين لدى الأغارقة ، وقد خاف كلٌّ من قرطاجة ورومة الأخرى فتبّت أمرهما ، وبإله من شيء عجيب ! كلما زاد أمن هذه الدول كانت عُرضةً للفساد كالمياه الراكدة كثيراً .

### الفصل السادس

#### فساد مبدأ الملكية

كما أن الديموقراطيات تزول عند ما ينزع الشعب من السنّات والحكام والقضاة وظائفهم تفسد الملكيات عند ما تُنزع امتيازات الهيئات أو المدن مقداراً فقذاراً ، ويُصارُ في الحال الأولى إلى استبداد الجميع ، ويُصار في الحال الثانية إلى استبداد الفرد .

وقال صينيٌّ آخرُ : « إن الذي أدى إلى ضياع أُسرتي أنسين وسُوي المالكيتين هو أن الأمراء أرادوا الحكم في كلِّ أمرٍ بأنفسهم مباشرة<sup>(٢)</sup> بدلاً من أن يسيروا على غرار القدماء فيقتصروا على الرقابة العامة<sup>(٣)</sup> الخليفة بولي الأمر » ، وهنا يُطلعنَا المؤلّف الصينيُّ على سبب فساد جميع الملكيات تقريباً .

( ١ ) يعزو جويستان زوال فضيلة أثينة إلى موت إيامينونداس ، وهم إذ عاد لا يكون لديهم تنافس أنفقوا دخلهم في الأعياد ، frequentius Coenam quam castra visentes وهناك خرج المقدونيون من غموضهم ، باب ٦ ، فصل ٩ .

( ٢ ) مجموعة الآثار التي تمت في عهد آل مينغ والتي ذكرها الأب دوهالد في « وصف الصين » ، جزء ٢ ، صفحة ٦٤٨ .



وتزول الملكية حينما يعتقد أميراً أنه يُظهر سلطانه بتغييره نظام الأمور أكثر من اتباعه ، وبنزعه الوظائف الطبيعية من فريق لينعم بها على فريق آخر عن هوى ، وبظهوره أكثر ولعاً بأهوائه مما بعزائه .

وتزول الملكية حينما يرُدُّ الأمير كلَّ شيء إليه فقط ، فيدعو الدولة إلى عاصمته والعاصمة إلى بلاطه والبلاط إلى شخصه وحده .

ثم تزول الملكية حينما يجهل الأمير سلطانه وحاله وحبّه لشعبه ، وحينما لا يشعر جيداً بأن على الملك أن يحسب نفسه في مأمن كما يحسب المستبد نفسه في خطر .

### الفصل التاسع

#### مواصلة الموضوع نفسه

يُفسد مبدأ الملكية عندما يصبح الأكبرُ علّامَ العبودية الأولى، وعندما يُنزع من الأكبر احترامُ الشعوب ، وعندما يُجعلُ منهم آلاتٌ حقيرةٌ للسلطة المُرادية . وهو يُفسد أيضاً عندما يُجعلُ الشرفُ مناقضاً لعلّامِ الشرف ، وعندما يُمكن لبسُ العار<sup>(١)</sup> والوجاهة معاً .

( ١ ) نصبت تماثيل في عهد طيبريوس وأنعم بشارات نصر على الوشاة ، وقد بلغ هذا من إسقاط علام الشرف هذه ما صار الذين استحقوها يحتقرونها معه ، نبذة عن ديون ، باب ٥٨ ، فصل ١٤ ، وذلك من مقتطف الفضائل والردائل لقسطنطين بورفيريوجينيت ، انظر في تأسيس كيف أن نبرون أنعم على پترونيوس وتريليانوس ونرفا وتيجليانوس بشارات نصر مكافأة على اكتشاف مؤامرة مزعومة وعن معاقبة عليها ، الحوليات ، باب ١٥ ، فصل ٧٢ ، وانظر أيضاً كيف أن القواد احتقروا القتال عن احتقار لعلام الشرف Pervulgatis triumphis insignibus باب ١٣ ، فصل ٥٣ ، من حوليات تأسيس .

وهو يَفْسُدُ عندما يُحوَّل الأميرُ عَدْلُهُ إلى شدة ، وعندما يَسْلُكُ سبيلَ أباطرة الرومان فيَضَعُ رأسَ مِيدُوز على صدره <sup>(١)</sup> ، وعندما يَتَّخِذُ هَيْئَةَ المتوَعَّدِ الهائلِ كَالْتِي انتحلها كومودْيوس في تماثيله <sup>(٢)</sup> .

وَيَفْسُدُ مَبْدَأُ الْمَلَكِيَّةِ عندما يُبَاهِي أصحاب النفوس الساقطة سقوطاً عجيباً بما يُمكن أن يكون لعبوديتهم من عظمةٍ ، فيَحْسَبُونَ أن الذي يجعل الإنسانَ مَدِيناً لِلأَمِيرِ بكلِّ شَيْءٍ يَجْعَلُهُ غيرَ مَدِينٍ بِشَيْءٍ لوطنه .

ولكن إذا صَحَّ ( وهذا ما رُئِيَ في جميع الأزمنة ) كونُ سلطان الملكِ كلِّما اتسع قَلَّ أَمْنُهُ أفلا يكونُ إفسادُ هذا السلطانِ حتى تغييرِ طبيعته جُرْمَ إهانةٍ يُقْتَرَفُ ضِدَّهُ ؟

### الفصل الثامن

#### خطر فساد مبدأ الحكومة الملكية

ليس المحذورُ في انتقال الدولة من حكومة معتدلة إلى حكومة معتدلة كالانتقال من الجُمهوريَّة إلى الملكية أو من الملكية إلى الجُمهوريَّة ، ولكن في سقوطها وتدهورها من حكومةٍ معتدلةٍ إلى استبداد .

ولا يزال يُحْكَمُ في مُعْظَمِ شعوب أوربة بالأخلاق ، ولكن الاستبداد إذا استقرَّ ببعض الجهات عن سوء استعمالٍ طويلٍ للسلطة ، أو عن فَتْحٍ عظيمٍ ،

( ١ ) وفي هذه الدولة يعرف الأمير جيداً ما هو مبدأ حكومته .

( ٢ ) هيروديان .

لم يَبْقَ ما يُمَسِّك من أخلاقٍ أو إقليم ، وقاست الطبيعة البشرية في هذا الطرف الجليل من العالم ما يُوجِّه إليها من الشتائم في الثلاثة الأخرى لحين على الأقل .

### الفصل التاسع

## مقدار ما تُحمَل به طبقة الأشراف على الدفاع عن العرش

توارت طبقة الأشراف الإنكليزية مع شارل الأول تحت أنقاض العرش ، ولما سَمِعَ الفرنسيون كلمة الحرية من فليب الثاني قبل ذلك دَعَمَت العرش دائماً طبقة الأشراف التي تستمسك بشرف إطاعة الملك ، ولكن مع عَدِّها من الفضائح الرئيسة اقتسام السلطان مع الشعب .

وقد رُئِيَ أن الأسرة المالكة في النمسة تجاهد جهاداً مستمراً لاضطهاد طبقة الأشراف المجرية ، وكانت تجهل ما ذا تكون قيمتها لها ذات يوم ، وكانت تبحث عند هؤلاء الأقوام عما ليس عندهم من المال ، وكانت لا تنظر إلى ما هنالك من الرجال ، ولما اقتسم كثير من الأمراء بلادها انقضت أجزاء مملكتها الجامدة الساكنة بعضها على بعض ، ولم تكن الحياة في غير طبقة الأشراف تلك التي تميَّزت من الغبط فنسبت كل شيء لتجاهد وعدت من المجد أن تهلك وتعفو .

## الفصل العاشر

## فساد مبدأ الحكومة المستبدة

يَفْسُدُ مبدأ الحكومة المستبدة بلا انقطاع ، وذلك لأنه فاسد بطبيعته ، وتزول الحكومات الأخرى ، وذلك لأن من الحوادث الخاصة ما يَنْقُضُ مبدأها ، وهذه حكومة تزول عن غيبتها الباطني عند ما لا تتحول بعض الأسباب العارضة دون فساد مبدئها ، وهي لا تدوم ، إذن ، إلا حينما تحملها بعض الأحوال ، المقتبسة من الإقليم والدين ووضع الشعب أو عبقريته ، على اتباع نظام أو احتمال قاعدة ، وتفتسر هذه الأمور طبيعتها من غير أن تُغيَّرَها ، وتبقى وحشيتها ، وتظل مؤنسة إلى حين .

## الفصل الحادي عشر

## النتائج الطبيعية لصلاح المبادئ وفسادها

إذا فسدت مبادئ الحكومة ذات مرة أصبح أحسن القوانين سيئاً وتحول ضد الدولة ، وإذا ما كانت سليمة المبادئ كان لأسوأ القوانين نتائج حسنة ، ففوة المبدأ تجتذب كل شيء .

وقد استعمل الأقرطشيون وسيلة غريبة ، استعملوا وسيلة العصيان ، لبقاء الحكم الأولين خاضعين للقوانين ، وقد كان فريق من أبناء الوطن يتمرّد<sup>(١)</sup>

(١) أرسطو ، السياسة ، باب ٢ ، فصل ١٠ .

ويَهْزِمُ الحُكَّامَ وَيَحْمِلُهُمْ عَلَى اعْتِزَالِ الْمَنْصِبِ ، وكان هذا العمل يُفْتَرَضُ نتيجةً للقانون ، ونظامٌ مثلُ هذا ، يوجب الفتنة منعاً لسوء استعمال السلطة ، يَقْلِبُ أَيْةَ جُمْهُورِيَّةٍ كَمَا يَلُوح ، وهو لم يَقْضِ عَلَى جُمْهُورِيَّةِ أَقْرِيطَش ، وإليك السبب <sup>(١)</sup> :

كان القدماء . إذا ما أرادوا الحديث عن شعبٍ يَحْمِلُ أَعْظَمَ حُبٍّ لِلْوَطَنِ ، يَذْكُرُونَ الْأَقْرِيطَشِيِّينَ ، وكان أفلاطون <sup>(٢)</sup> يقول : « إن الوطن هو اسمٌ بالغُ الحَنَانِ لدى الْأَقْرِيطَشِيِّينَ » ، وكانوا يُسَمُّونَهُ بِاسْمٍ يُعْبَرُ عَنْ حُبِّ أُمِّ الْأَوْلَادِهَا <sup>(٣)</sup> ، والواقعُ أن حُبَّ الْوَطَنِ يُصْلِحُ كُلَّ شَيْءٍ .

ولقوانين بولونية عصيانها أيضاً ، ولكن ما ينشأ عن هذا من المحاذير يدلُّ على أن شعب أَقْرِيطَش وحده هو الذى كان فى حالٍ يستعمل معها هذا العلاج بنجاح . وليس أقلَّ من ذلك اتباعُ الألعاب الرياضية لدى الأغارقة لصلاح مبدأ الحكومة ، قال أفلاطون <sup>(٤)</sup> : « إن الإسبارطيين والأقريطشيين هم الذين فَتَحُوا هذه الأكاديميات المشهورة التى نالوا بها مقاماً ممتازاً جداً ، وقد ذُِعِرَ الْعِذَارُ فى الْبُدَاءَةِ ، غير أنه أذعن للنفع العام » ، وما انفكت هذه النُّظُمُ تَقْضِي بالعجب منذ زمن أفلاطون <sup>(٥)</sup> ، فقد كانت تَلَأُمُ غَرَضاً عَظِيماً ، كانت تَلَأُمُ الْفَنِّ الْعَسْكَرِيِّ ، ولكن

( ١ ) كانوا يتفقون ضد أعداء الخارج فى البداءة ، وهذا ما كان يسمى اتفاق الآراء ، ص ٨٨ من « الآثار الخلقية » لبلوتارك — ( ٢ ) « الجمهورية » ، باب ٩ .  
( ٣ ) بلوتارك ، الآثار الخلقية ، فى الرسالة : أوجب على رجل السن أن يتدخل فى الشؤون العامة ؟ — ( ٤ ) « الجمهورية » ، باب ٥ .

( ٥ ) كانت الرياضة البدنية تقسم إلى قسمين : الرقص والمصارعة ، وكانت ترى فى أَقْرِيطَش رقصات الكوريتس المسلحة ، وفى إسبارطة رقصات كاستور وبولوكس ، وفى أثينة رقصات البلاس المسلحة الصالحة كثيراً لمن لم يبلغوا سن الذهاب إلى الحرب ، والمصارعة هى صورة الحرب كما قال أفلاطون ، القوانين ، باب ٧ ، وقد أُنْفِي على الزمن القديم لأنه لم يذهب إلى غير رقصين : الهادئ والحربى ، انظر كيف يطبق هذا الرقص الأخير على الفن العسكرى ، أفلاطون ، المصدر نفسه .

عندما عاد الأغارقة غير ذوى فضيلة قَوَّضَتِ الفَنَّ العسكرىَّ نفسه ، وعاد لا يُنْزَلُ إلى ميدان المبارزة للاستعداد ، بل للفساد<sup>(١)</sup> .

وَيَرَوِي لنا پلوتارك<sup>(٢)</sup> أن الرومان كانوا يَرَوْنَ في زمنه كَوْنَ هذه الألعاب علةً رئيسةً للعبودية التى وَقَعَ فيها الأغارقة ، وعلى العكس نرى أن عبودية الأغارقة هى التى أفسدت هذه التمرينات ، وفى زمن پلوتارك<sup>(٣)</sup> كانت الحدائق التى يُصَارَع فيها على المكشوف ، وكانت ألعيب المصارعات ، تجعل الشبان أنذالاً وتَحْمِلُهُمْ على غرامٍ شائن ، ولا تَصْنَعُ منهم غيرَ مُشْعُوزِينَ ، وتمريناتُ المصارعة فى زمن إپامِينُونْداس هى التى أَكْسَبَتِ التَّبَيُّينَ معركةَ لُوكْتَرِيس<sup>(٤)</sup> .

وإذا لم تَخْسَرْ الدولة مبادئها كانت القوانينُ غيرُ الصالحة قليلةً ، والأمرُ هو ، كما قال أبيقور حين الكلام عن التَّروَات : « ان الشراب ليس الفاسد ، بل الإناه » .

### الفصل الثالث عشر

#### مواصلةُ الموضوع نفسه

كان القضاة فى رومة يُؤْخَذُونَ فى سلك أعضاء السَّنَات ، وقد نَقَلَ الأغارقة هذا الامتياز إلى الفرسان ، وقد أنعم درُوزُوس بهذا الامتياز على أعضاء السَّنَات

( ١ ) ... Aut libidinosae

Ledaeas Lacedemonis palestras

( هجوية ٥٥ ، باب ٤ ، مرسيال ) .

( ٢ ) الآثار الخلقية ، فى الرسالة : مسائل حول شؤون الرومان ، المسئلة ٤٠

( ٣ ) پلوتارك ، الموضوع نفسه .

( ٤ ) پلوتارك ، الآثار الخلقية ، أحاديث عن المائدة ، باب ٢ ، مسئلة ٥ .

والفرسان ، وأنعم به سيلاً على أعضاء السّنات وخدمهم ، وأنعم به كُوتاً على أعضاء السّنات والفرسان وخزّنة الادّخار ، وأقصى قيصرُ هؤلاء الأخيرين ، وجعل أنطونيوسُ فصائلَ عشرة رجال من أعضاء السّنات والفرسان وقوّاد المثة .

ومتى فسدت الجُمهورية لم تُمكن معالجة شرّ ناشئ بغير دفع الفساد والعوّد إلى المبادئ ، ويكون كلُّ إصلاحٍ آخرَ غير نافع أو شرّاً جديداً ، وأمکن الأحكامَ في رومة أن تكون سليمةً بين أيدي أعضاء السّنات ما حافظت رومة على مبادئها ، ولكن رومة لما فسدت لم يفارقها الشرُّ مهما كانت الهيئة التي عُهدَ إليها في الأحكام ، أى سواء أكان من نُقلت إليه الأحكامُ أعضاء سِناتٍ أم فرساناً أم خزّنة ادخارٍ أم اثنتين من هذه الجماعات أم هذه الجماعات الثلاث معاً أم أية جماعة أخرى ، فعاد الفرسانُ لا يكونون ذوى فضيلة أكثر مما عاد أعضاء السّنات ، وعاد خزّنة الادخار لا يكونون ذوى فضيلة أكثر مما عاد الفرسان ، وعاد هؤلاء من نقص الفضيلة كما عاد قوّاد المثة .

ولما نال شعب رومة حقّ الاشتراك في قضاء الأشراف كان من الطبيعي أن يُفكّر في تحوّل مُتملّقيه إلى مُحكّمي الحكومة ، كلاً ، بل رُئى هذا الشعب ، الذى جعَلَ مناصب القضاء شاملةً للعوام ، ينتخب أناساً من الخواص دائماً ، وذلك لأن الشعب إذ كان صالحاً كان على الهمة ، وذلك لأن الشعب إذ كان خُراً كان يزدرى السلطة ، ولكن الشعب عندما فقدَ مبادئه قلَّ تديراً كلما زاد سلطاناً ، وذلك إلى أن خسر قوة حريته ليقع في ضَعْف الإباحة بعد أن صار طاغية نفسه وعبدَ نفسه .

## الفصل الثالث عشر

## أثرُ اليمين لدى الشعب الصالح

لا تَجِدُ قَوْمًا ، كما قال تيتوس ليفيوس<sup>(١)</sup> ، تأخَّرَ تسرُّبُ الفساد فيهم كالرومان ودام تمجيد الاعتدال والفقر عندهم زمنًا طويلًا كهؤلاء القوم .

وقد كان للقَسَمِ لدى هذا الشعب من القوة ما عاد لا يَرِبُطُه معه شيء بالقوانين ، وقد أقام أدلة كثيرة على حِفْظ اليمين بما لم يَصْنَعُه في سبيل المجد والوطن .

ولما أراد القنصل كِنْتِيُوس سِنْسِنَاتُوس جَمَعَ جيشًا في المِصر ضد الإيكر والثولك عارض محامو الشعب ذلك فقال لهم : « والآن ، إن جميع الذين حَلَفُوا اليمين لقنصل العام الماضي يسرون تحت أعلامي<sup>(٢)</sup> » ، ومن العبث أن صَرَخ محامو الشعب قائلين إنه عاد لا يُرْتَبَطُ في هذه اليمين إلَّا للحين الذي حُلِفَتْ فيه ، وكان كِنْتِيُوس رجلًا من الناس ، وكان الشعب أكثرَ تدينًا من الذين يَتَدَخَّلون في أمره لِسُوقِهِ ، فلم يَسْتَمِع لبيانات محامى الشعب ولا إلى شروحيهم .

ولما أراد الشعب نفسه أن يتفهقر إلى الجبل المقدس شَعَرَ بأنه ملزمٌ بالقَسَمِ الذى وَكَّدَ به للقناصل اتباعه إياهم إلى الحرب<sup>(٣)</sup> ، ولما عَزَمَ على قتلهم أُسْمِعَ ببقاء ذلك القَسَمِ ، ويُمكن أن يُنْحَكَمَ في الفكرة التى عَنَّتْ له حَوْلَ نقض اليمين بالجُرْمِ الذى كان يَوَدُّ اقترافه .

( ١ ) باب ١ ( In praefat )

( ٢ ) تيتوس ليفيوس ، باب ٣ ، فصل ٢٠ .

( ٣ ) بعد نحو مئة سنة .



وتتبع معركة كان ويُدْعَر الشعب فيريد الالتجاء إلى صِقْلِيَّة ، ويَحْكَمُه سِيْمُون على البقاء في رومة ، ويتغلَّب الخوفُ من نقض الأيمان على كلِّ خوف آخر ، فتبدو رومة مَرَّ كَبَّا تُمْسِكُهُ في وسط الزوبعة مَرَّسَاتَان : الدين والأخلاق .

### الفصل الرابع عشر

#### كيف يؤدي أقلُّ تبديل في النظام إلى نقض المبادئ

يُحَدِّثُنَا أرسطو عن جُمهُورية قرطاجة كجُمهُورية حسنة النظام إلى الغاية ، ويُخْبِرُنَا بُولِيْب أَنَّهُ كَانَ يَسَاوِرُ قرطاجة في الحرب البونيقية الثانية<sup>(١)</sup> محذورُ خُسْرَان السَّنَات لجميع سلطانه تقريباً ، ويُفِيدُنَا تيتوس لِيْقْيُوس أَن أنيبال وجد عند رجوعه إلى قرطاجة تحويلَ القضاة ووجوه الأهلين دَخَلَ بيت المال إلى ما فيه نفعهم وسوء استعمالهم سلطانتهم ، ولذا سقطت فضيلةُ القضاة مع سلطان السَّنَات ، وكلُّ شَيْء يُشْتَقُّ من مبدأ واحد .

وَتُعَرِّفُ عجائب الرِّقَابَةِ لدى الرومان ، وقد أَتَى حينٌ أصبحت فيه ثَقِيلَةً ، وَلَكِنهَا أَيْدَتْ لوجود كَلِيٍّ أَكْثَرَ من الفساد . وقد أضعفها كلودْيوس فنشأ عن هذا الوهن أن صار الفساد أعظم من الكَلِيٍّ ، ومن ثمَّ كَانَ تلاشي الرِّقَابَةِ<sup>(٢)</sup> من تلقاء نفسها ، وقد كُدِّرَتْ وَشِدَّتْ واستُرِدَّتْ وتركت قُطِعَتْ حتى الزمن الذي أصبحت فيه غيرَ نافعة ، أعنى عهدَي أغسطس وكلودْيوس .

( ١ ) بعد نحو مئة سنة .

( ٢ ) انظر إلى ديون ، باب ٣٨ ، حياة شيشرون في بلوتارك ، من شيشرون إلى أتيكوس ،

باب ٤ ، الرسائل ١٠ و ١٥ ، أسكونيوس على شيشرون ، De divinatione .

### الفصل الخامس عشر

#### وسائل مؤثرة جداً لحفظ المبادئ الثلاثة

لا أستطيع الإفصاح عما في نفسي إلا بعد مطالعة الفصول الأربعة الآتية .

### الفصل السادس عشر

#### خصائص الجمهورية الفارقة

من طبيعة الجمهورية ألا يكون لها غير أرض صغيرة ، وهي لا تستطيع البقاء بغير هذا مطلقاً ، ويوجد في الجمهورية الكبيرة أنصبه عظيمة ، ومن ثم قليل اعتدال في النفوس ، أى إنه يوجد ودائع ضخمة توضع بين يدي ابن الوطن فتكون المنافع خاصة ، ويشعر الرجل في البداءة بأن من الممكن أن يكون سعيداً عظيماً مجيداً من دون وطنه ، وهو لم يعتد أن يشعر بأن من الممكن أن يكون وحده عظيماً على أنقاض وطنه .

ويُضحي بالمال المشترك في الجمهورية الكبيرة بين ألف داعٍ ، ويكون هذا المال خاضعاً لاستثناءاتٍ تابعة لطوارئ ، ويكون ابن الوطن في الجمهورية الصغيرة أحسن شعوراً بالمال العام وأشدّ اطلاعاً عليه وأكثر دُنُوّاً منه ، فيكون سوء الاستعمال فيها أقلّ اتساعاً ، ومن ثم أقلّ حماية .

والذى أوجب بقاء إسارطة زمناً طويلاً هو أنها التزمت أرضها ، دائماً ، بعد

جميع حروبها ، وكانت الحرية غاية إسارطة الوحيدة ، وكان المجد فائدتها الوحيدة من حريتها .

وتقوم روحُ الجمهوريات الإغريقية على الاكتفاء بأراضيها كما بقوانينها ، ويساور أثينة طموحٌ وتنعم على إسارطة بشيء منه ، وذلك عن رغبةٍ في قيادة شعوب حُرَّة أكثر مما في السيطرة على عبيد ، وذلك عن رغبةٍ في رئاسة الاتحاد أكثر مما في نقضه ، وقد ضاع كلُّ شيء عند ما قامت ملكيةٌ ، أى حكومةٌ مالت نحو الاتساع .

وإذا عدَّوت بعض الأحوال الخاصة<sup>(١)</sup> وجدت من الصعب إمكان بقاء حكومةٍ غير الحكومة الجمهورية في مدينةٍ واحدة ، ومن الطبيعي أن يحاول الاضطهاد أمير دولةٍ صغيرة كهذه ، وذلك لما يتفق له من سلطةٍ كبيرةٍ ووسائل قليلةٍ ل يتمتع بها أو ليفرض احترامها ، ولذا فإنه يدوس كثيراً من رعاياه ، غير أنه يسهل اضطهاد مثل هذا الأمير بقوةٍ خارجية ، وبقوةٍ أهليةٍ أيضاً ، فيمكن الشعب في كلِّ حين أن يتجمع وأن يتحد ضده ، والواقع أن الأمير إذا طُرِد من المدينة تكون القضية قد انتهت ، وأن القضية لا تكون في غير أولها إذا كانت له عِدَّةٌ مُدُن .

( ١ ) ذلك كأن يدوم حال أمير صغير بين دولتين كبيرتين بفعل تحاسدهما ، ولكن بقاءه لا يكون إلا وقتياً .

## الفصل السابع عشر خصائص الملكية الفارقة

يجب أن تكون الدولة الملكية متوسطة الاتساع ، فإذا كانت الدولة صغيرة تكونت كجمهورية ، وإذا كانت كثيرة الاتساع أمكن ألا يطيع عظماء الدولة الذين هم كبراء بأنفسهم ، لغيابهم عن عين الأمير ولكون بلاطهم خارج بلاطه ولاطمئنانهم تجاه تنفيذ القوانين والعادات السريع ، وما كانوا ليخافوا عقاباً بطيئاً وبعيداً جداً .

وكذلك لم يكذ شارلمان يُقيم دولته حتى وجب تقسيمها ، فقد قضت الضرورة بتقسيم إمبراطوريته إلى ممالك كثيرة ، وذلك إما عن عدم إطاعة حكام الولايات ، وإما عن جعلهم أحسن إطاعة .

وتقسم إمبراطورية الإسكندر بعد موته ، وكيف كان يُمكن أ كبر اليونان ومقدونية الطلقاء أو رؤساء الغزاة المنتشرين في أرجاء ذلك الملك الواسع أن يطيعوا ؟

وتنحل إمبراطورية أثينا بعد موته ، ولم يستطع كثير من الملوك الذين عادت نفوسهم غير محصورة أن يعودوا إلى القيود .

وتعد سرعة قيام السلطة التي لا حد لها علاجاً يُمكن أن يحول دون الانحلال في هذه الحال ، وياله من بلاء جديد بعد بلاء الاتساع !

وكما تجزى الأنهار لتختلط بالبحر تضيع الملكيات في الاستبداد .

## الفصل الثامن عشر

## كانت الملكية الإسبانية في حال خاصة

ولا يُسْتَشْهَدُ بمثال إسبانية ، فهو أقرب إلى إثبات ما قلته ، حتى إنها أتت بما لم يأنه الاستبداد احتفاظاً بأمرىكة ، فقد أبادت سُكَّانَهَا ، وقد جعلت مستعمرتها خاضعةً حتى لقوتها إبقاءً لها .

وقد جرَّبت الاستبداد في هولندة ، وهى لم تكد تتركه حتى زادت ورطاتها ، فمن ناحية لم يُردِ القائلون أن يحكمُ الإسبانُ فيهم ، ومن ناحية أخرى لم يُردِ جنود الإسبان أن يُطيعوا ضباطَ القائلون<sup>(١)</sup> .

وهى لم تبَقَ في إيطالية إلا عن إغنائها وخرابِ نفسها ، وذلك لأن الذين كانوا يودُّون أن يتخلَّوْا عن ملكِ إسبانية لم يكونوا من المزاج ما يتخلَّوْنَ معه عن ماله .

## الفصل التاسع عشر

## خصائصُ الحكومة المستبدة الفارقة

تَفْتَرِضُ الإمبراطورية الكبرى تَمَتُّعَ القابضِ على زمام الحكم بسلطة مستبدة ، وذلك لوجوب قيام سرعة الأوامر مقامَ مسافة الأماكن التى تُرْسَلُ إليها ، ومنع الخوف إهمالَ الحاكم أو القاضي القاصى ، ووجود القانون فى رأس واحد ، وتغييره بلا انقطاع كالطوارئ التى تزيد فى الدولة دائماً على نسبة اتساعها .

(١) انظر إلى تاريخ الولايات المتحدة لمؤلفه مسيو لوكليز .

## الفصل العشرون نتائج الفصول السابقة

إذا كانت خاصيةُ الدولِ الصغيرةِ الطبيعيةُ أن يُحكَمَ فيها كجُمهورية ، وإذا كانت خاصيةُ الدولِ المتوسطة أن تكون خاضعةً للملك ، وإذا كانت خاصيةُ الإمبراطوريات الكبرى أن يسيطر عليها مستبدٌ فإنه يجب إمساكُ الدولة ضمن الاتساع الذى كان لها سابقاً ، وذلك محافظةً على مبادئ الحكومة المستقرة ، كما أنه يجب أن تغَيَّر هذه الدولة روحها كلما ضَيِّقت حدودُها أو وُسِّعت .

## الفصل الحادى والعشرون مبراطورية الصين

أُجيب ، قبل أن أختم هذا الباب ، على اعتراضٍ يُمكن أن يوجَّه إلى كلِّ ما قلته حتى الآن .

وذلك أن مبشِّرنا يحدِّثوننا عن إمبراطورية الصين الواسعة كحكومةٍ تُثير العجب ، وذلك أنها جامعةٌ في مَبْدئِها للخوف والشرف والفضيلة ، ولذا أكون قد وضعتُ بياناً باطلاً عندما قرَّرتُ مبادئ الحكومات الثلاث .

إننى أجهل ما هو هذا الشرف الذى يُحدِّث عنه لدى شعوبٍ لا تُحمَل على صنع شيءٍ إلا بضربات العصا<sup>(١)</sup> .

( ١ ) الحكم للعصا فى الصين كما قال الأب دوهالده ، وصف الصين ، جزء ٢ صفحة ١٣٤ .

ثم إن تجارنا بعيدون من بيان هذه الفضيلة التي يُحدثنا عنها مبشروننا ، فيمكن أن يُنشراروا حَوْلَ قِطْعِ موظفي الصين للسابلة<sup>(١)</sup> .

وكذلك فإنني أَسْتَشْهَدُ بالرجل العظيم اللورد أَلْسُن .

ثم إننا نَطَّلَعُ برسائل الأب پارنن ، حَوْلَ القضية التي حَمَلَ عليها الإمبراطورُ ضدَّ أمراءِ حديثي النعمة<sup>(٢)</sup> لم يَرَوْقُوهُ ، على خطِ طُغْيَانٍ اتَّبَعَتْ بلا انقطاع ، وعلى شتائمَ مَوْجَّهةٍ إلى الطبيعة بانتظامٍ أَى بدمٍ بارد .

ولدينا ، أيضاً ، رسائلُ مسيو دُوميران ، وكذلك رسائلُ الأب پارنن نفسه عن حكومة الصين ، فقد زال العجبُ بعد أسئلةٍ وأجوبةٍ رصينة جداً .

أَلَا يُمْكِنُ أن يكون المبشرون قد خَدَعُوا عن نظامٍ ظاهر ، وذلك أن يكون قد وَقَفَتْ نظرهم ممارسةٌ مستمرة لإرادة فردٍ يُحْكَمُ فيهم بمثلها ويُحْبَبُونَ كثيراً أن يَرَوْهَا في بَلَاطات ملوك الهند ، وذلك لأنهم لا يذهبون إلى هنالك إِلَّا لإحداثِ تغييرات كبيرة ، فيَسْهُلُ عليهم إقناعُ الأمراء بأنهم يَقْدِرُونَ على صنع كلِّ شَيْءٍ أَكْثَرَ من إقناعهم الرعايا بقدرتهم على احتمال كلِّ شَيْءٍ<sup>(٣)</sup> .

ثم يوجد بعضُ الحقيقة في الخطأ غالباً ، ومن الأحوال الخاصة ، والوحيدة على ما يَحْتَمَلُ ، ما يُمْكِنُ أن يجعل حكومة الصين غيرَ بالغةٍ من الفساد ما قد تكونه ، ومن الأسباب الناشئة معظمها عن طبيعة الإقليم ما قَهَرَ العِلَلِ الأدبية في ذلك البلد وأوجبَ ضروباً من العجائب .

( ١ ) انظر ، فيما تنظر إليه ، إلى رحلة لانج .

( ٢ ) من آل سورنياما ، رسائل العبرة ، المجموعة ١٨ .

( ٣ ) انظر في الأب دوهالده كيف أن المبشرين انتفموا بسلطة كاهني لإسكات الموظفين الذين كانوا يقولون ، دائماً ، إن قوانين البلاد لا تبيح استقرار ديانة أجنبية بالإمبراطورية .

وَيَبْلُغُ إِقْلِيمَ الصِّينِ مِنَ الْحَالِ مَا يُسَهِّلُ مَعَهُ تَكَاثُرُ النُّوعِ الْبَشَرِيِّ تَكَاثُرًا عَجِيبًا ، وَيَبْلُغُ النِّسَاءُ فِيهِ مِنْ قُوَّةِ النَّسْلِ مَا لَا يُرَى مِثْلُهُ فِي الدُّنْيَا ، وَلَمْ يَقِفْ أَقْسَى الطُّغْيَانِ زِيَادَةَ التَّنَاسُلِ هُنَاكَ ، وَلَمْ يَسْتَطِعِ الْأَمِيرُ هُنَاكَ أَنْ يَقُولَ كَمَا قَالَ فِرْعَوْنُ : « لَيْكُنْ أَعْتَدَاؤُنَا عَلَيْهِمْ بِحِكْمَةٍ » ، مَعَ أَنَّ الْأَجْدَرَ بِهِ أَنْ يَصِيرَ إِلَى تَوْكِيدِ رَغْبَةِ نِيرُونِ الْقَائِلَةِ بَأَلَّا يَكُونَ لِلجِنْسِ الْبَشَرِيِّ غَيْرُ رَأْسٍ وَاحِدٍ ، وَالصِّينُ تَوْهَلُ دَائِمًا بِقُوَّةِ الْإِقْلِيمِ وَعَلَى الرَّغْمِ مِنَ الطُّغْيَانِ ، وَالصِّينُ تَنْتَصِرُ دَائِمًا عَلَى الطُّغْيَانِ .

وَالصِّينُ غُرُضَةٌ لِمَجَاعَاتٍ كَثِيرَةٍ الْوُقُوعِ كَجَمِيعِ الْبُلْدَانِ الَّتِي يَكْثُرُ الْأَرُزُّ<sup>(١)</sup> فِيهَا ، وَإِذَا مَا هَلَكَ الشَّعْبُ جَوْعًا تَفَرَّقَ لِلْبَحْثِ عَنِ الْقُوَّةِ ، فَتَتَأَلَّفُ فِي كُلِّ نَاحِيَةٍ عِصَابَاتٌ مِنْ ثَلَاثَةٍ ، أَوْ أَرْبَعَةٍ ، أَوْ خَمْسَةٍ ، لَصُوصٍ ، وَيُبَادُ مَعْظَمُهَا فِي الْبُدَاءَةِ ، وَتَعْظُمُ أُخْرَى مِنْهَا وَتُبَادُ أَيْضًا ، وَلَكِنْ مِمَّا يَحْدُثُ أَنْ تُثْرَى كِتَابَةُ وَلَايَاتٍ كَثِيرَةٍ بَعِيدَةٍ ، فَتَمْسُكُ وَتَتَقَوَّى وَتَتَحَوَّلُ إِلَى جَيْشٍ وَتَزْحَفُ إِلَى الْعَاصِمَةِ وَيَجْلِسُ رَئِيسُهَا عَلَى الْعَرْشِ .

وَتِلْكَ هِيَ طَبِيعَةُ الْأَمْرِ ، وَذَلِكَ أَنْ تَجَاوِزَ الْحُكُومَةُ السَّيْئَةَ فِي الْبُدَاءَةِ ، وَذَلِكَ أَنْ تَظْهَرَ الْفَوْزَى فِيهَا بَغْتَةً عَنْ اِفْتِقَارِ هَذَا الْبَلَدِ الْعَجِيبِ إِلَى الْقُوَّةِ ، وَالَّذِي يَجْعَلُ الرَّجُوعَ عَنْ سُوءِ الِاسْتِعْمَالِ أَمْرًا صَعْبًا فِي الْبُلْدَانِ الْأُخْرَى هُوَ عَدَمُ وُجُودِ نَتَائِجِ مُحْسُوسَةٍ لَهُ فِيهَا ، فَلَا يُنَبِّهُ الْأَمِيرُ إِلَيْهِ بِسُرْعَةٍ وَجَلَاءٍ كَمَا هُوَ الْأَمْرُ فِي الصِّينِ .

وَهُوَ لَا يَشْعُرُ مُطْلَقًا ، وَذَلِكَ كَأَمْرَانَا ، بَأَنَّهُ يَكُونُ أَقْلُ سَعَادَةٍ فِي الْحَيَاةِ الْأُخْرَى ، وَبَأَنَّهُ يَكُونُ أَقْلُ قُدْرَةٍ وَأَقْلُ ثَرَاءٍ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ ، إِذَا كَانَ حَكْمُهُ سَيِّئًا ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَخْسِرُ الْإِمْبَرَاطُورِيَّةَ وَالْحَيَاةَ إِذَا لَمْ تَكُنْ حُكُومَتُهُ صَالِحَةً .

(١) انظر إلى الباب ٢٣ ، فصل ١٤ ، الآتي .



وبما أن الشعب في الصين <sup>(١)</sup> يكثر دائماً على الرغم من إهمال الأولاد فإنه لا بُدَّ فيها من العمل الذي لا يكللُ لتُخرجَ الأرض ما يُتَدَيَّ به ، وهذا يقتضى دقةً كبيرةً من قِبَلِ الحكومة ، وهى تُعْنَى فى كلِّ حين بأن يَقْدِرَ جميع الناس على العمل من غير أن يَحْشَوْا هُضْمَ متاعهم ، وهذا ما تكون به حكومة مدنية أكثر منها حكومة منزلية .

وهذا ما أدى إليه النظام الذى يُحَدَّثُ به كثيراً ، وقد أريدَ أن تَسُودَ القوانين مع الاستبداد ، غير أن ما يتصل بالاستبداد يَعُودُ غيرَ ذى قوة ، ومن العبث أن يريد هذا الاستبدادُ الذى ضُغِطَ بِنَكباته تقييدَ نفسه ، فهو يَتَسَلَّحُ بقيوده ، ويصبح أكثرَ هَوْلًا أيضاً .

والصينُ ، إذنْ ، دولةٌ مستبدةٌ يقوم مَبْدُوها على الخوف ، ومن المحتمل أن كانت الحكومة فى عهد الأُسَرِ المالكة الأولى منحرفةً عن هذه الروح لعدم بلوغها مثلَ اتساعها الحاضر ، بَيِّدَ أن الأمر فى أيامنا غيرُهُ فى الماضى .

( ١ ) انظر إلى مذكرة تسونغتو عن إحياء الأرض ، رسائل العبرة ، المجموعة ٢١ .



## الجزء الثاني



## البَابُ التَّاسِعُ

### صِلَةُ الْقَوَانِينِ بِقُوَّةِ الدِّفَاعِ

---

#### الفصل الأول

#### كيف تدبر الجُمهوريات سلامتها

إذا كانت الجُمهوريةُ صغيرةً قُوِّضَتْ بِقُوَّةِ أجنبية ، وإذا كانت كبيرةً قُوِّضَتْ عن عيبٍ داخليٍّ .

ويُقْسِدُ هذا المَحْذُورُ المِضَاعِفُ الديموقراطيات والأريستوقراطياتِ على السواء ، سواءً أكانت صالحةً أم سيئةً ، فالمرضُ في الشيء نفسه ، ولا يُمكنُ أيَّ شكلٍ أن يعالجه .

وهكذا توجد ظاهرةٌ كبيرةٌ قائلَةٌ إن الناس كانوا يُكرَهُونَ في نهاية الأمر على العيش دائماً تحت ظلَّ حكومة فردٍ لو لم يتمثلوا نظاماً مشتملاً على جميع المنافع الداخلية للحكومة الجُمهورية وعلى القوة الخارجية للملكية ، والجُمهوريةُ الاتحادية هي التي أتكمَّ عنها .

وشكلُ الحكومة هذا هو عهدٌ توافِقُ به هيئاتٌ سياسية كثيرة على أن يكونوا مواطنين لدولةٍ أعظمٍ من التي يريدون إقامتها ، وهذا هو مجتمعُ المجتمعات التي

يجعلون منها مجتمعاً جديداً يُمكنه أن ينسجم بمجتمعاتٍ جديدةٍ اتحدت .  
وهذه الجمعيات هي التي ازدهرت بها جماعةُ الإغريق زمنًا طويلاً ، وهذه هي  
التي هَجَمَ بها الرومان على العالم ، وهذه هي التي دافع العالمُ بها ضدهم ، ولما بلغت  
رومة غايةَ عظمتها استطاع البرابرة أن يقاوموها بمجموعاتٍ تألفت وراء الرين والدانوب  
عن هَوَل .

ومن ثمَّ كان عدُوَّ هولندية<sup>(١)</sup> وألمانية والاتحاد السويسريُّ جمهورياتٍ خالدةً  
في أوربة .

وكانت الحاجة إلى جمعيات المدن أكثرَ مما في الوقت الحاضر ، فكانت المدينة  
العاظلة من القوة عُرضَةً لأعظم الأخطار ، ولم يكن الفتحُ ليؤدِّيَ إلى ضياع سلطتها  
التنفيذية وسلطانها الاشتراعية فقط كما في أيامنا ، بل كان يؤدي إلى ضياع مُلك  
الناس<sup>(٢)</sup> أيضاً .

وَيُمْكِنُ هذا النوع من الجمهورية القادر على مقاومة القوة الخارجية أن يظل باقياً  
في عظمته من غير أن يَفْسُدَ في الداخل ، فشكلُ هذا المجتمع يتلافى جميع الحاذير .  
ومن يودُّ الاغتصاب لم يَسْتَطِعْ ، قطُّ ، أن يكون موضع ثقةٍ لدى جميع الدول  
المتحدة على السواء ، وهو إذا ما أصبح بالغَ السلطان أَرهَبَ جميع الأخرى ، وهو  
إذا ما أخضع قسماً أمكنَ القسم الذي ظلَّ حرّاً أن يقاومه بقوَى مستقلةٍ عن التي  
اغتصبها وأن يَرْهقه قبل أن يَتِمَّ استقرارُهُ .  
وإذا حدثت فتنةٌ لدى عُضْوٍ من الأعضاء المتحدة أمكن الأخرى أن تُسَكِّنه ،

( ١ ) تألفت من نحو خمسين جمهورية مختلفة بعضها عن بعض ، دولة الولايات المتحدة ، لمسيو

جانيسون - ( ٢ ) الحرية المدنية والأموال والنساء والأولاد والمعابد ، والقبور أيضاً .

وإذا تَطَرَّقَ سوء استعمالٍ إلى ناحيةٍ أُصلح بالنواحي السليمة ، ويُمكن هذه الدولة أن تضمحلَّ من جهةٍ من غير أن تضمحلَّ من جهةٍ أخرى ، ويمكن الاتحاد أن يُحَلَّ وأن تبقى دول الاتحاد ذات سيادة .

وتتمتع دولة الاتحاد المؤلفة من جُهورياتٍ صغيرةٍ بمحاسن الحكومة الداخلية لكلِّ منها ، وهي تتمتع بمنافع الملكيات الكبرى في الخارج بقوة اتحادها .

### الفصل الثاني

وجوبُ تأليف النظام الاتحاديِّ من دول ذات طبيعة واحدة ، ولا سيما الدولُ الجُمهورية

انقرض الكنعانيون لأنهم كانوا مؤلفين من ملكيات صغيرة لم تتحد قطُّ ، ولم تدافع عن نفسها دفاعاً مشتركاً ، وذلك عن كون الاتحاد ليس طبيعةً للملكيات الصغيرة .

وتتألف جُمهورية ألمانيا الاتحادية من مُدُنٍ حُرَّةٍ ومن دُوِيَّلاتٍ خاضعةٍ لأمرائها ، وتدلُّ التجربة على أنها أكثرُ نقصاً من جُمهورية هولندا وسويسرة .

والحربُ والتوسعُ هما روحُ الملكية ، والسَّلمُ والاعتدالُ هما روحُ الجُمهورية ، فلا يُمكن نَوْعِي الحكومات هذين أن يبقيا في جُمهورية اتحادية إلا قسراً .

وكذلك نرى في تاريخ الرومان أن جُمهوريات تُوَسْكَانة الصغيرة تركت الفِثِّيَّين عند ما اختاروا لهم مَلِكاً ، وقد ضاع كلُّ شيء في بلاد اليونان عند ما نال ملوك مقدونية مكاناً بين الأنفكُتون .

وتَجِدُ سِرَّ بقاءِ جُمهُوريَةِ ألمانياةِ الاتحاديةِ المؤلفةِ من أمراءِ ومُدُنٍ حُرَّةٍ في وجودِ رئيسٍ لها يُعَدُّ قاضياً للاتحادِ من بعضِ الوجوهِ ومِلِكاً له من وجوهٍ أخرى .

### الفصل الثالث

#### أمورٌ أخرى مطلوبةٌ في الجُمهُوريةِ الاتحاديةِ

لا تستطيع ولايةٌ في جُمهُوريةِ هولندةٍ أن تَعْقِدَ حِلْفًا من غيرِ موافقةِ الآخرِ ، وهذا القانون طيبٌ ، وضروريٌّ أيضاً ، في الجُمهُوريةِ الاتحاديةِ ، وهو يُعَوِّزُ النظامَ الجِزْمانيَّ حيث كان يُمكن أن يتلافى المصائبُ التي قد تَحْدُثُ لجميعِ الأعضاء عن غَفْلَةٍ أحدها أو طموحه أو شُحِّه ، وتكون الجُمهُوريةُ التي تلتحم باتحادٍ سياسيٍّ قد وهبت نفسها تماماً ولم يبقَ عندها ما تُعْطَى .

ومن الصعب أن تكون الدول التي تشترك متساويةً عِظْماً وقدرةً ، وقد كانت جُمهُوريةُ اللِيكِين<sup>(١)</sup> مؤلفةً من ثلاث وعشرين مدينةً فكان لكلٍّ من المدن الكبرى ثلاثة أصوات في المجلس العام ، ولكلٍّ من المدن المتوسطة صوتان ، ولكلٍّ من المدن الصغرى صوتٌ واحد ، وتؤلف جُمهُوريةُ هولندةٍ من سبع ولايات كبيرة وصغيرة تَمْلِكُ كلُّ واحدةٍ منها صوتاً واحداً .

وكانت كلُّ واحدةٍ من مُدُنِ لِيكِيَّةِ<sup>(٢)</sup> تدفع تكاليفها بنسبة ما لها من الأصوات ، ولا تستطيع ولاياتُ هولندةٍ اتباعَ هذه النسبة ، بل تتبع نسبة قدرتها كما يَنْبَغِي .

(١) استرابون ، باب ١٤ - (٢) المصدر نفسه .



وكان قضاة المدن وحكامها في ليكية<sup>(١)</sup> يُنتخبون من قِبَل المجلس العام على النسبة التي تكلمنا عنها ، وهم لا يُنتخبون من قِبَل المجلس العام في هولندا مطلقاً ، وإنما تختار كل مدينة حكامها ، وإذا ما وَجِبَ تقديم نموذج للجمهورية اتحادية حَسَنَةً اتَّخَذَتْ جُمهُورِيَّةَ لِيكِيَّة .

### الفصل الرابع

#### كيف تُدبِّر الدولُ المستبعدة سلامتها

كما أن الجُمهورياتِ تُدبِّر سلامتها باتحادها تُدبِّر الدول المستبعدة سلامتها بافتراقها وتماسكها وحدها ، وذلك بأن تُضَحَّى بقسم من البلد وتخرب الحدود وتحوّلها إلى صحارى ، فيصبح جسم الإمبراطورية منيعاً .  
ومن قواعد الهندسة أن الأجرام كلما اتسعت صُغُرَت دَائِرَتُهَا نِسْبَةً ، ولذا تكون طريقة تخريب الحدود هذه أكثر احتمالاً في الدول الكبيرة مما في الدول المتوسطة .  
وتصنع هذه الدولة ضدّ نفسها كلَّ سوءٍ يُمكن عَدُوّاً جائراً أن يصنعه ضدّها ، عَدُوّاً لا يمكن وقفه .

وتحافظ الدولة المستبعدة على حالها بنوع آخر من الافتراق يكون بوضع الولايات البعيدة قبضة أمير يغدو إقطاعياً ، وللمغول والفرس وأباطرة الصين أمراؤهم الإقطاعيون ، وقد أذاب الترك يجعلهم التتر والمُلدائف والفلاق ، والترانسيلفان سابقاً ، بينهم وبين أعدائهم

(١) المصدر نفسه .

### الفصل الخامس

#### كيف تدبر الملكية سلامتها

لا تُحَرِّبُ الْمَلَكِيَّةُ نَفْسَهَا كالدولة المستبدة ، ولكن الدولة ذات الاتساع المتوسط يُمكن أن تُغْزَى ، ولِذَا تكون ذات حُصُون للدفاع عن حدودها وذات جيوشٍ للدفاع عن حصونها ، وفيها تُتَنَازَعُ أَصْغَرُ بُقْعَةٍ بِمَهَارَةٍ وشجاعة وعناد ، وتقوم الدول المستبدة بغاراتٍ بعضها على بعض ، ولا تقوم بالحرب غيرُ الملكيات .  
والحصونُ خاصَّةٌ بالملكيات ، وتُخْشَى الدول المستبدة أن تكون صاحبة حصون ، وهى لا تَجْرُؤُ على تفويض أمرها إلى أحد ، وذلك لأنك لا تَجِدُ أحداً يُحِبُّ فيها الدولةَ والأمير .

### الفصل السادس

#### قوة الدول الدفاعية على العموم

يجب ، لتكون الدولة فى مَنَعَتِهَا ، أن يكون اتساعها من الحال ما تتناسب معه السرعة التى يُمكن أن تُهَاجَمَ بها والسرعة التى يمكن أن تتخذها لإحباط هذا الهجوم ، وبما أن الذى يَهْجُمُ يُمكن أن يَظْهَرَ فى كلِّ مكان أول الأمر وَجَبَ ظُهورُ المُدَافِعِ فى كل مكان أيضاً ، ومن ثَمَّ أن يكون اتساعُ الدولة من الاعتدال ما يناسب درجة السرعة التى أُنعمت الطبيعة بها على الناس للانتقال من محلٍّ إلى آخر .  
وفرنسة وإسبانية كلتاهما من الاتساع المطلوب تماماً ، وتكون القُوَى من صلاح

الاتصال ما تتوجّه معه إلى حيث يُراد ، وتلتحق الجيوشُ هنالك وتنقل من حدٍّ إلى آخر بسرعة ، ولا يُخشى فيها أى أمرٍ يحتاج إلى بعض الزمن لِيُنَفَّذَ .  
ومن الحظُّ العجيب في فرنسة أن كانت العاصمة قريبةً من مختلف الحدود بنسبة ضعفها ، فيُحَسِّن الأمير رؤيةَ كلِّ قسم من بلده على قَدَر ما يكون مُعَرَّضاً .

ولكن دولةً واسعة كفارس إذا ما هُوجمت وجب انقضاء أشهرٍ حتى يُمكن جيوشها المبعثرة أن تجتمع ، ولا تُفِذُ سَيْرَها في مثل تلك المدة كما يُصْنَع في خمسة عشر يوماً ، وإذا قُهر الجيش الذى على الحدود شَتَّتَ ، لا ريب ، لأن مراكز رجوعه غيرُ قريبة ، ويتقدم الجيش المنصور ، الذى لا يلاقى مقاومةً ، طاوياً المراحل ، ويظهر أمام العاصمة ويحاصرها ، على حين لا يكاد يُمكن إنباء حكام الولايات بضرورة الإمداد ، ومن يُبْصِر اقترابَ الثورة يُعَجِّلُها بعدم الطاعة ، وذلك لأن من الناس مَنْ يُبْذُونُ الوفاءَ حَذَرُ قُرْبِ الْعِقَابِ فقط ، وَيَعُوذُونَ غيرَ ذلك إذا ما رأوا بُعْدَهُ وَيَعْمَلُونَ في سبيل مصالحهم الخاصة ، وتنحلُّ الإمبراطورية وتسقط العاصمة وينازع الفاتحُ الحكامَ ولاياتهم .

ولا تقوم قوة الأمير الحقيقية على سهولة الفتح بمقدار ما تقوم على صعوبة مهاجمته وعلى ثباته إذا ما جازى قولُ هذا ، غير أن اتساع الدول يدلُّها على النواحي الجديدة التى يُمكن أن تؤخذ منها .

وهكذا يجب على الملوك أن يكونوا حُكَمَاءَ في زيادة سلطانهم ، ولا ينبغي لهم أن يكونوا أَقْلَ رَشْداً من ذلك في تحديدها ، وهكذا يجب عليهم حين يُقْضُونَ محاذيرَ الصِّيقِ ألا يَنْسُوا محاذيرَ الاتساع .

## الفصل السابع تأملات

اتهم أعداء أميرٍ عظيم ، مَلَكَ زمنًا طويلًا جدًّا ، هذا الأميرَ ألفَ مرةٍ اتهامًا ناشئًا عن مخاوفهم أكثر مما عن عقولهم كما اعتقد ، بأنه وضعَ خِطَّةَ ملكيةٍ عامَّةٍ وسار عليها ، ولو وُفِّقَ لذلك ما كان شيءٌ أشأمَ من ذلك على أوربة ورعاياه القدماء وعليه وعلى آله ، وقد أسعفه الربُّ ، الذى يَعْلَمُ المنافع الصحيحة ، بهزائمَ أحسنَ من انتصاراتٍ يُوفِّقُ لها ، وذلك أنه جَعَلَهُ أقوى الجميع بدلًا من أن يجعله ملكَ أوربة الوحيد :

وما كان شعبه الذى لم يَحِنَّ فى البلاد الأجنبية إلى غير ما غادرَ ، والذى يَعُدُّ المجدَ أعظمَ خيرٍ حينَ تَرَكَه بلده وأكبرَ مانعٍ من الرجوعِ إليه حينَ وجوده فى البلدان البعيدة ، والذى يُزْعِجُ حتى بمزايده لِمَا يَجْمَعُ بينها وبين الازدراء ، والذى يحتمل الجروحَ والأخطارَ والمتاعبَ ، لا ضياعَ ملاذِّه ، والذى لا يُحِبُّ شيئًا كحُبِّه لمرآحه ، والذى يتعزَّى عن خُسرانِ إحدى المعارك بتَغْنِيهِ بالقائد ، ما كان شعبه هذا لِيَقْصُرَ فى بلدٍ حتى آخرِ الأمرِ من غير أن يَقْصُرَ فى جميع البلدان الأخرى ، ولا أن تَفُوتَهُ ساعةٌ من غير أن تَفُوتَ إلى الأبد .

### الفصل الثامن

## الحال التي تكون قوة الدولة الدفاعية فيها أدنى من قوتها الهجومية

قال السِّرُّ كُوسِي للملك شارل الخامس: « ليس الإنكليز من شِدَّة الضَّعف ومن سهولة الغلب ما يُقَهَّرون معه في غير بلادهم » ، وهذا ما كان يقال عن الرومان ، وهذا ما جرَّبه القرطاجيون ، وهذا ما يَحْدُثُ لكلِّ دولةٍ أرسلت جيوشاً إلى البعيد لتجمع بقوة النظام والسلطان الحربيَّ مَنْ انقسموا في بلادهم عن مصالح سياسية أو مدنية ، والدولة تكون ضعيفةً عن مَرَضٍ عُضَالٍ ، وتَزِيدُ ضعفاً بالدواء .

ويُعَدُّ قولُ السِّرِّ كُوسِي استثناءً للقاعدة العامة القائلة بالألا تَبَاشِرَ حروبٌ بعيدة مطلقاً ، ويؤيِّد هذا الاستثناء القاعدة جيداً لأنه لا يُطَبَّقُ على غير من نَقَضُوا القاعدة .

### الفصل التاسع

## قوة الدول النسبية

إنَّ كلَّ عظمةٍ وكلَّ قوةٍ وكلَّ سلطةٍ أمرٌ نسبيٌّ ، فيجب أن يُحْتَرَزَ من نقصِ العظمة النسبية بمحاولة زيادة العظمة الحقيقية .

وقد بلغت فرنسا أقصى عظمتها النسبية في أواسط عهد لويس الرابع عشر ، ولم يكن لألمانية ، بعدُ ، من عظماء الملوك غيرُ الذين كانوا لها منذ زمن ، وكانت هذه هي حال إيطالية ، وكان لا يتألف من اسكتلندة وإنكلترة كتلةً ملكية مطلقاً ،

وكان لا يتألف من أرغونة وقشتالة ذلك ، فضُعفت أقسامُ إسبانية المنفصلةُ بذلك ،  
وأضعفتها ، ولم تكن روسية معروفةً في أوربة أكثر من القريم .

### الفصل العاشر

#### ضعف الدول المجاورة

إذا كانت الدول المجاورة في دور الانحطاط وَجَب الاحترازُ من تعجيل  
انهيارها ، وذلك لأسعدِ ما يكون عليه الوضع ، ولأصلح ما يكون من وجود الأمير  
بجانب آخر يتلقّى في سبيله جميعَ نوائب الطالع وَنكباتِ الدهر ، ومن النادر أن  
يُسفر فتحٌ مثل هذه الدولة عن زيادةٍ في السلطان الحقيقيِّ يَعْدِل ما يُفقد من  
السلطان النسبيِّ .

## البَابُ العَاشِرُ

### صِلَةُ القَوَانِين بِقُوَّةِ المَهْجُومِ

---

#### الفَصْلُ الأوَّلُ

#### قُوَّةُ المَهْجُومِ

تُنَظَّمُ قُوَّةُ المَهْجُومِ بِحَقُوقِ الأُمَمِ ، أَى بِالْقَانُونِ السِّيَاسِيِّ لِلأُمَمِ مِنْ حَيْثُ صِلَةُ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ .

#### الفَصْلُ الثَّانِي

#### الحَرْبُ

حَيَاةُ الدَّوَلِ كَحَيَاةِ الأَفْرَادِ ، فَكَمَا أَنَّهُ يَحِقُّ لِلنَّاسِ أَنْ يَقْتُلُوا فِي حَالِ الدِّفَاعِ الطَّبِيعِيِّ يَحِقُّ لِلدَّوَلِ أَنْ تَحَارِبَ لِنَفْسِهَا .

وَيَحِقُّ لِي أَنْ أَقْتُلَ عَنْ دِفَاعٍ طَبِيعِيٍّ ، وَذَلِكَ لِأَنِّ حَيَاتِي لِي كَمَا أَنَّ حَيَاةَ الَّذِي يَهْجُمُ عَلَيَّ هِيَ لَهُ ، وَالدَّوْلَةُ ، كَذَلِكَ ، تَحَارِبُ لِأَنِّ بَقَاءَهَا حَقٌّ كَكُلِّ بَقَاءٍ آخَرَ .

وَلَا يَسْتَلْزِمُ حَقُّ الدِّفَاعِ الطَّبِيعِيِّ بَيْنَ الأَهْلِينَ ضَرُورَةَ المَهْجُومِ مُطْلَقًا ، وَلَيْسَ لِلأَهْلِينَ غَيْرُ الِاتِّجَاءِ إِلَى المَحَاكِمِ بَدَلًا مِنَ المَهْجُومِ ، وَهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ مُمَارَسَةَ حَقِّ

هذا الدفاع ، إذن ، في غير الأحوال العابرة التي يهلك فيها إذا ما انتظر عون القوانين ، غير أن حق الدفاع الطبيعي بين المجتمعات يقتضى ضرورة الهجوم أحياناً ، وذلك عند ما ترى أمة أن السلم الطويلة تجعل أمة أخرى في حال تقضى معه عليها فيكون الهجوم في هذا الحين وسيلة وحيدة لمنع هذه الإبادة .

ومن ثمَّ يَحِقُّ للمجتمعات الصغيرة في الغالب أن تحارب المجتمعات الكبيرة ، وذلك لأنها تكون ، غالباً ، في حال تخشى معه أن تُباد .

إذن ، يُشْتَقُّ حقُّ الحرب من الضرورة والعدل الصارم ، وإذا كان من يوجّهون ضمير الأمراء أو آراءهم لا يقفون عند هذا الحدّ ضاع كلُّ شيء ، وعندما يُسْتَنْدُ إلى مبادئ مُرادية للمجد واللباقة والمنفعة تَغْمُرُ الأرضَ سيولٌ من الدماء .

ولا يُحَدِّثُ عن تَجَدُّدِ الأمير على الخصوص ، فمجده يقوم على زهوه ، وهذا هَوًى ، لا حقٌّ شرعى .

نعم ، قد يُؤدّى صيتُ سلطته إلى زيادة قُوَى دولته ، غير أن شهرة عدله تَزِيدُ هذه القُوَى مع ذلك .

### الفصل الثالث

#### حقُّ الفتح

يُشْتَقُّ حقُّ الفتح من حقِّ الحرب ، وهو نتيجة له ، فيجب أن يتَّبَعَ روحه إذن .

وإذا ما قَهَرَ شعبٌ اتَّبَعَ حقُّ الفاتح عليه أربعة قوانين : قانون الطبيعة التي



تَجْعَلُ كُلَّ شَيْءٍ يَمِيلُ إِلَى حِفْظِ الْأَنْوَاعِ ، وَقَانُونَ الْعِرْفَانِ الطَّبِيعِيِّ الَّذِي يَقْضِي بِأَنْ نَفْعِلَ بِالْآخَرِينَ مَا نَوَدُّ أَنْ يُفْعَلَ بِنَا ، وَالْقَانُونَ الَّذِي يُوجِدُ الْمَجْتَمَعَاتِ السِّيَاسِيَّةَ عَلَى وَجْهِهِ لَمْ تُحَدِّدِ الطَّبِيعَةُ دَوَامَهُ مُطْلَقًا ، ثُمَّ الْقَانُونَ الْمُسْتَنْبَطُ مِنَ الْأَمْرِ نَفْسِهِ ، وَالْفَتْحُ كَسْبٌ ، وَتَحْمِيلُ رُوحِ الْكَسْبِ مَعَهَا رُوحَ الْحِفْظِ وَالْعَادَةِ ، لَا رُوحَ الْإِبَادَةِ . وَإِذَا مَا قَهَرَتْ دَوْلَةٌ دَوْلَةً أُخْرَى عَامَلَتْهَا بِأَحَدِ الْأَسَالِيبِ الْأَرْبَعَةِ الْآتِيَةِ وَهِيَ : أَنْ تَدَاوِمَ عَلَى الْحُكْمِ فِيهَا وَفَقَّ قَوَانِينَهَا فَلَا تَقُومُ مَقَامَهَا فِي غَيْرِ مُمَارَسَةِ الْحُكُومَةِ السِّيَاسِيَةِ وَالْمَدْنِيَةِ ، أَوْ أَنْ تَمْنَحَهَا حُكُومَةً سِيَاسِيَةً وَمَدْنِيَّةً جَدِيدَةً ، أَوْ أَنْ تَهْدِمَ الْمَجْتَمَعَ وَتُفَرِّقَهُ فِي مَجْتَمَعَاتٍ أُخْرَى ، أَوْ أَنْ تُبِيدَ جَمِيعَ الْأَهْلِينَ .

فَأَمَّا الْأَسْلُوبُ الْأَوَّلُ فَيَلَاءِمُ حَقُوقَ الْأُمِّ الَّتِي تَنْبَغِيهَا الْيَوْمَ ، وَأَمَّا الْأَسْلُوبُ الرَّابِعُ فَأَكْثَرُ مِلَاءَمَةٍ لِحَقُوقِ الْأُمِّ لَدَى الرُّومَانِ ، لِهَذِهِ الْحَقُوقِ الَّتِي يُحْكَمُ عِنْدَ النَّظَرِ إِلَيْهَا فِي مَقْدَارِ مَا أَصْبَحْنَا بِهِ مِنْ حُسْنِ حَالٍ ، وَأَقْدَمَ احْتِرَامِي إِلَى أَزْمَتِنَا الْحَدِيثَةِ وَالرَّشْدِ الْحَاضِرِ وَدِينِ الْيَوْمِ وَفَلَسَفَتِنَا وَأَخْلَقْنَا .

وَبِمَا أَنَّ مُؤَلِّفِينَا فِي الْحَقُوقِ الْعَامَةِ الْمُسْتَنْدِينَ إِلَى التَّوَارِيخِ الْقَدِيمَةِ خَرَجُوا مِنْ دَائِرَةِ التَّشَدُّدِ وَقَعَوْا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ ، أَيْ اتَّبَعُوا الْهَوَى ، فَافْتَرَضُوا لِلْفَاتِحِينَ حَقًّا ، وَأَيُّ حَقٍّ ، فِي الْقَتْلِ ، وَهَذَا مَا أَدَّى إِلَى اسْتِنْبَاطِهِمْ تَتَابُجَ هَائِلَةٍ كَالْمَبْدَأِ وَإِلَى وَضْعِهِمْ قَوَاعِدَ لَمْ يَعْمَلْ بِهَا الْفَاتِحُونَ أَنْفُسُهُمْ ، قَطُّ ، عِنْدَ اتِّصَافِهِمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْإِدْرَاكِ ، وَمِنْ الْوَاضِحِ أَنَّ الْفَتْحَ إِذَا تَمَّ لَمْ يَعُدَّ لِلْفَاتِحِ حَقُّ الْقَتْلِ مَا أَصْبَحَ بِذَلِكَ فِي غَيْرِ حَالِ الدِّفَاعِ الطَّبِيعِيِّ ، وَصَارَ فِي غَيْرِ حَالِ الْمَحَافِظِ عَلَى سَلَامَتِهِ الْخَاصَّةِ .

وَالَّذِي سَحَّلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ التَّفَكِيرِ هُوَ أَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا أَنَّ الْفَاتِحَ كَانَ ذَا حَقٍّ فِي تَقْوِيضِ الْمَجْتَمَعَ ، فَاسْتَنْبَطُوا مِنْ هَذَا أَنَّهُ كَانَ يَحِقُّ لَهُ أَنْ يُبِيدَ النَّاسَ الَّذِينَ يَتَأَلَّفُ

منهم هذا المجتمع ، فهذه نتيجةٌ فاسدة لمبدأٍ فاسد ، وذلك لأنه لا يُسْتَخْرَجُ مِنْ إبادة المجتمع وجوبُ إبادة من يتألف منهم ، وذلك لأن المجتمع هو اتحادُ الناس ، لا الناسُ ، فصفةُ المواطن قد تزول ، وصفةُ الإنسان تبقى .

وقد استنبط السياسيون حقَّ الاستعباد من حَقِّ القتل في الفتح ، غير أن النتيجة هي من الفساد كالمبدأ .

ولا يجوز الاستعباد إلّا عند ضرورة المحافظة على الفتح ، وغايةُ الفتح هي المحافظة ، وليس الاستعبادُ غايةَ الفتح مطلقاً ، ولكن قد يكون وسيلةً لازمةً للحفظ .

وإذا وقع ذلك كان دوامُ الاستعباد مناقضاً لطبيعة الأمور ، ويجب أن يتحول الشعب المستعبدُ إلى رعيةٍ ، والاستعبادُ في الفتح أمرٌ طارئٌ ، والاستعبادُ يجبُ انقطاعه بعد مرورِ زمنٍ يلتحم فيه جميع أجزاء الدولة المفتوحة بأجزاء الدولة الفاتحة من حيث العاداتُ والزواجاتُ والقوانينُ والجمعياتُ وبعضُ الانسجامِ النفسى ، وذلك لأن حقوقَ الفاتح لا تقوم إلا على عدم وجود تلك الأمور ، وعلى وجود تباعدٍ بين الأمتين ، كأن لا تَتَّقَ إحداها بالأخرى .

وهكذا يجب على الفاتح الذى يستعبد الشعبَ أن يحتفظ بوسائل إخراجهِ من هذا الاستعباد ، وهذه الوسائلُ مما لا يُخصِّيه عَدُوٌّ .

ولا أتكلم هنا عن أمورٍ مبهمة ، وعلى هذا الوجه سار آباءنا الذين فتحوا الإمبراطورية الرومانية ، فالأنوا القوانينَ التى وضعوها بين النار والجهاد والصَّوْلَة وزَهْوِ النصر ، وجعلوا قوانينهم عادلةً بعد أن كانت قاسية ، وكان البُورغون والقوط واللُّنْبَار يريدون بقاء الرومان قوماً مغلوبين ، فَجَعَلَتْ قوانينُ أوريك وغُونْدِبو

ورُوتَارِيس من البربريِّ والرومانيِّ ابْنَى وطنٍ واحد<sup>(١)</sup> .  
 ونَزَعَ شارلمانُ إلى قَعِ السَّكْسُونِ فنَزَعَ منهم الحرية ومُلِكَ الأموال ،  
 وحرَّهم لويس الحليم<sup>(٢)</sup> فلم يَصْنَعْ ما هو أحسنُ من هذا في جميع عهده ، وألان الزمنُ  
 والاستعباد طِبَاعَهُمْ فجعلنا منهم أناساً صادقين على الدوام .

### الفصل الرابع

#### بعض فوائد الشعب المغلوب

يُحَسِّنُ السياسيون صُنْعاً إذا ما تكلموا عما يُمكن حقَّ الفتح أن يأتي به إلى  
 الشعب المغلوب من الفوائد أحياناً بدلاً من أن يستنبطوا منه نتائجَ مشؤومةً جداً ،  
 وكانوا يُذِرُ كون هذا بأحسن مما هم عليه لو اتَّبِعَ ما عندنا من حقوق الأمم اتباعاً  
 وثيقاً وأيدَّ في جميع الأرض .

وليست الدولُ المقهورة في تمام قوة نظامها عادةً ، وذلك أن الفساد تَسَرَّبَ فيها ،  
 وعادت قوانينها لا تُنفَّذ ، وصارت الحكومةُ باغيةً ، ومن ذا الذي يَشْكُ ، إذن ،  
 في عدم كَسْبِ مِثْلِ هذه الدولة وانتفاعها بالفتح نفسه إذا كان هذا الفتحُ غيرَ  
 مُحَرَّبٍ ! وماذا تَحْصِرُ الحكومة التي تَصِلُ إلى مرحلةٍ يَتَعَذَّرُ عليها إصلاحُ نفسها فيها  
 من صَهْرِها ثانية ؟ ويُمكن فائِجاً يَفْتَحُ شعباً حيث يَنْتَحِلُ الغنى ، من غير أن يُشْعِرَ به ،  
 ما لا يُحْصَى من وسائل الغصب بألف حيلة وألف مكيدة ، وحيث يَرَى التَّعَسُّ الذي

( ١ ) انظر إلى المؤلف المشكوك فيه لحياة لويس الحليم في مجموعة دوشن ، جزء ٢ ، صفحة ٢٩٦ .

( ٢ ) انظر إلى مجموعة قوانين البرابرة والباب ٢٨ الآتي .

يَبْنُ تَحْوُلَ مَا كَانَ يَعْتَقِدُهُ سَوْءَ اسْتِعْمَالٍ إِلَى قَوَانِينٍ فَيَجِدُ أَنَّهُ فِي سَوَاءِ الضَّغْطِ  
وَأَنَّهُ مَخْطِئٌ فِي حِسِّ هَذَا ، أَقُولُ يُمَكِّنُ فَاتِحًا كَهَذَا أَنْ يَقْلِبَ كُلَّ شَيْءٍ ، فَيَكُونُ  
الظُّلْمُ الْأَصْمُ أَوَّلَ شَيْءٍ يَتَأَذَّى مِنَ الْقَهْرِ .

وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَأَيْتُ مِنْ وَجُودِ دَوْلٍ يَجُورُ عَلَيْهَا مُلْتَزِمُو الْجَبَايَةِ فَيَكُونُ لَهَا فَرْجٌ  
بِالْفَاتِحِ الَّذِي لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَا عِنْدَ الْأَمِيرِ الشَّرْعِيِّ مِنَ التَّزَامَاتِ وَاحْتِيَاجَاتٍ ، وَتُصْلَحُ  
الْمَسَاوِيءُ ، حَتَّى مِنْ غَيْرِ أَنْ يُصْلَحَهَا الْفَاتِحُ .

وَمَا يَحْدُثُ أحيانًا أَنْ تُسْفِرَ قَنَاعَةُ الْأُمَّةِ الْفَاتِحَةَ عَنْ تَرْكِهَا لِلْمَغْلُوبِينَ مَا كَانَ قَدْ  
نُزِعَ مِنْهَا فِي عَهْدِ الْأَمِيرِ الشَّرْعِيِّ مِنَ الْحَاجِي .

وَقَدْ يَقْضِي الْفَتْحُ عَلَى الْأَوْهَامِ الضَّارَّةِ فَيَضَعُ الْأُمَّةَ ، كَمَا أَجْرُو عَلَى الْقَوْلِ ،  
تَحْتَ طَالِعِ أَطْيَبٍ .

وَأَيُّ خَيْرٍ كَانَ الْإِسْپَانُ غَيْرَ قَادِرِينَ عَلَى صَنْعِهِ لِلْمَكْسِيكِيِّينَ ؟ كَانَ عَلَيْهِمْ أَنْ  
يَمْنَحُوهُمْ دِينًا لَيْتَنَّا فَاتَوْهُمْ بِخِرَافَةِ حَقَاءٍ ، وَكَانَ يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَجْعَلُوا الْعَبِيدَ أَحْرَارًا  
لَجْعَلُوا الْأَحْرَارَ عَبِيدًا ، وَكَانُوا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يُنَوِّرُوهُمْ حَوْلَ مَسَاوِيءِ الضَّحَايَا  
الْبَشَرِيَّةِ فَاسْتَأْصَلُوهُمْ بَدَلًا مِنْ ذَلِكَ ، وَمَا كُنْتُ لِأَخْتِمُ بَيَانِي لَوْ أَرَدْتُ الْحَدِيثَ  
عَنْ جَمِيعِ الْحَاسِنِ الَّتِي لَمْ يَصْنَعُوهَا وَجَمِيعِ الشُّرُورِ الَّتِي صَنَعُوهَا .

وَعَلَى الْفَاتِحِ أَنْ يَتَلَفَّ بِبَعْضِ الشُّرُورِ الَّتِي صَنَعَهَا ، وَهَكَذَا أَعْرِفُ حَقَّ الْفَتْحِ  
بِقَوْلِي : إِنَّهُ حَقٌّ ضَرُورِيٌّ شَّرْعِيٌّ مُؤَسَّفٌ يَدْعُو فِي كُلِّ حِينٍ دِينًا عَظِيمًا يُوَدِّي  
بِرَاءَةً لِلذِّمَّةِ نَحْوِ الطَّبِيعَةِ الْبَشَرِيَّةِ .

### الفصل الخامس

#### ملك سرقوسة : جيلون

إن أجمل معاهدة حَدَّثَ عنها التاريخ هي التي عَقَدَها جِيلُونُ مع القرطاجيين على ما أعتقد ، فهي تَبْغِي إلغائهم عادة ذبح أبنائهم<sup>(١)</sup> ، يا له من شيء عجيب ! لقد هَزَمَ ثلاثمئة ألفِ قرطاجيٍّ ، فَوَضَعَ شرطًا غيرَ نافعٍ لسوام ، وإن شئت فقل إنه اشترط ذلك في سبيل الجنس البشري .

وكان أهلُ بقَطْرِيان يُلقونُ آباءهم الشَّيْبَ للكلاب حتى تأكلها ، فحَرَّمَ الإسكندر<sup>(٢)</sup> عليهم ذلك ، فكان هذا نَصْرًا له على الخرافة .

### الفصل السادس

#### الجمهورية الفاتحة

إن مما يخالف طبيعة الأمور في النظام الاتحادي أن تَفْتَحَ دولةٌ متحدةٌ من الأخرى كما رأينا ذلك لدى السويسريين<sup>(٣)</sup> في أيامنا ، وأقلُّ من هذا إيلا ما يقع في الجُمُهوريات الاتحادية المختلطة حيث تكون الشركة بين جُمُهورياتٍ صغيرة وملَكِيَّاتٍ صغيرة .

وإن مما يخالف طبيعة الأمور أيضًا أن تَفْتَحَ دولةٌ ديموقراطيةٌ مدُّنًا لا يُمكن

(١) انظر إلى مجموعة دوباربايرا (تاريخ المعاهدات القديمة ، أمستردام ١٧٣٩) ، مادة ١١٢ .

(٢) استرابون ، باب ١١ - (٣) في سبيل توكنبيرغ .

أن تَدْخُلَ ضمن نطاق الديمقراطية ، فيجب أن يَقْدِرَ الشعبُ المتهور على التمتع بمزايا السيادة كما سَنَّه الرومان في البُداء ، ويجب قَصْرُ الفتح على عدد الأهلين الذي يُقَرَّر للديموقراطية .

وإذا غَلَبَت الديمقراطيةُ شعباً لتسيطر عليه كرعِيَّةٍ جعلت حريتها الخاصة عُرْضةً للخطر ، وذلك لَمَنَحِهَا مَنْ تُرْسِلُهُمْ إلى الدولة المتهورة من الحكام سلطةً كبيرةً جداً .

وأىُّ خطر لا تَقَعُ فيه جُمهورية قرطاجة لو استولى أنيبالُ على رومة ؟ وماذا كان لا يَصْنَعُ في بلده بعد النصر وهو الذى أوجب فيه عِدَّةَ ثَوَرَاتٍ بعد هزيمته <sup>(١)</sup> ؟

ما كان هَانُونُ ليستطيع إقناعَ السَّنَاتِ بِمَنْعِ المَدَدِ عن أنيبال لو تَكَلَّمَ عن حَسَدٍ فقط ، وما كان هذا السَّنَاتِ الذى حَدَّثَنَا أرسطو عن رَشَدِهِ ( وهذا أمرٌ يُذَمُّ لَنَا ازدهار هذه الجُمهورية جيداً ) ليستطيع القَطْعُ فى الأمر إلاَّ عن أسباب صائبة ، وإلاَّ كان بالغَ البلاءة حتى لا يرى جيشاً بعيداً من هنالك ثلاثمئة فرَسَخٍ يُمْنَى بِخَسَارَاتٍ ضرورية يجب تلافيها .

وكان حزبُ هَانُونٍ يريد تسليم أنيبال إلى الرومان <sup>(٢)</sup> ، ولم يكن الرومان هم الذين يُخْشَوْنَ حينئذٍ ، بل أنيبالُ .

وكان لا يُمكن اعتقادُ انتصاراتِ أنيبالِ كما قيل ، ولكن كيف يُشَكُّ فيها ؟ وهل كان القرطاجيون المنتشرون فى جميع الأرضِ يَحْمِلُونَ ما يَقَعُ فى إيطالية ؟ لم يُرَدِّ

( ١ ) كان على رأس حزب مشاغب .

( ٢ ) كان هانون يريد تسليم أنيبال إلى الرومان كما أراد كاتون تسليم قيصر إلى الغوليين .

إرسالٌ مَدَدٍ إلى أنيبال لأنهم كانوا لا يجهلون ذلك .  
ويُصْبِحُ هَانُونُ أَشَدَّ تَصَلُّبًا بعد تَرْيِجِي ، وبعد تَرَازِيْمِينَ ، وبعد كَانَ ، وخَوْفُهُ ،  
لا عدمُ تصديقه ، هو الذى كان يزيد .

### الفصل التاسع

#### مواصلةُ الموضوع نفسه

ويوجد محذورٌ آخَرُ للفتُوح التى تتمُّ للديموقراطيات ، وتكون حكومتها ممقوتة  
من قِبَلِ الدول المغلوبة ، وتكون هذه الحكومة مَلَكِيَّةً زَعَمًا ، وأما ، فى الحقيقة ،  
فهى أقسى من المَلَكِيَّةِ ، وذلك كما تدلُّ عليه التجربة فى كلِّ زمانٍ وكلِّ مكان .  
وتكون الشعوبُ المهزومة كثيفةً فيها ، فلا تتمتع بفوائد الجُمهوريَّة ولا  
بفوائد المَلَكِيَّةِ .

وما قلته عن الدولة الشعبية يُمكن أن يُطبَّقَ على الأريستوقراطية .

### الفصل العاشر

#### مواصلةُ الموضوع نفسه

وهكذا إذا ما أخضعتُ جُمهوريَّةً شعباً وجب عليها أن تحاول إصلاحَ المحاذير التى  
تنشأ عن طبيعة الأمر ، وذلك بأن تمنحه حقاً سياسياً صالحاً وقوانينَ مدنيةً صالحة .  
وما حَدَّثَ أن جُمهوريَّةً إيطاليةً كانت تُنَمِّسُك أناساً من أهل الجزر تحت

سلطانها ، غير أن حقوقها السياسية والمدنية كانت فاسدة نحوهم ، ومما يُذكر مرسومُ العفو العام الذي يقضى بالألّا يُحكّم عليهم بعده بُعقوباتٍ إرهابية كما يقتضيه ضميرُ الحاكم<sup>(١)</sup> الخبيرُ ، ومن الرعايا مَنْ يطالبون بامتيازاتٍ في الغالب كما رُئي ، وهنا يَمَنَحُ وليُّ الأمرِ حقوقَ جميع الأمم .

### الفصل التاسع

#### الملكية التي تفتح ما حولها

تَعْدُو الملكية مرهوبةً إذا ما استطاعت السَّيرَ طويلاً قبل أن يُضعفها التوسع ، وتَدُومُ قوتها على قَدَرِ ضَغْطِ الملكياتِ المجاورةِ إياها . ولا ينبغي لها أن تَسْلُكَ سبيلَ الفتح ، إذَنْ ، إلا إذا بقيت داخل حدود حكومتها الطبيعية ، ومن الحكمة أن تَقِفَ قوَرٌ مجاوزتها هذه الحدود . وإذا وَقَعَ هذا النوعُ من الفتح وَجَبَ تركُ الأمور كما كانت عليه ، أى أن تبقى المحاكم نفسها ، والقوانينُ نفسها ، والعاداتُ نفسها ، والامتيازاتُ نفسها ، فلا يُغَيَّرُ غيرُ الجيشِ واسمِ الملك . وإذا ما وَسَّعتِ الملكيةُ حدودَها بفتح بعض الولاياتِ المجاورة وَجَبَ أن تعاملها بِحِلْمٍ عظيم .

(١) في ١٨ من أكتوبر سنة ١٧٣٨ ، طبع عند فرنشيل في جنيف ، Vietamo al nostro general governatore in detta isola , di condannare in avvenire solamente ex informatà ex informatà conscentià persona alcuna nazionale in pena afflittiva. Potrà ben si far arrestare ed incarcerare le persone che gli saranno sospette; salvo di renderne poi a noi conto sollecitamente المادة ٦ وانظر أيضاً إلى جريدة أمستردام ٢٣ من ديسمبر سنة ١٧٣٨ .



وإذا ما جاهدت المَلَكِيَّةُ في سبيل الفتح طويلاً دِيسَتْ ولاياتُها القديمة كثيراً كما هي العادة ، وذلك لِمَا عليها أن تعانيه من المساوئُ الجديدة والمساوئُ القديمة ، ولِمَا تؤدي إليه العاصمة الواسعة من إفقار الولايات بابتلاعها الجميع غالباً ، والواقعُ أن الدولة تَضِيعُ إذا ما غُوِمِلَت الشعوبُ المقهورة بعد الفتح حَوْلَ المُلْكِ كما يعامل الرعايا الأصليون ، وذلك أن الولاياتِ المفتوحة ترسل إلى العاصمة من الضرائب ما لا يعود إليها ، وأن الخرابَ يعمُّ الحدود بما تصبح معه أكثرَ ضعفاً ، وأن الرعايا يَغْدُون أسوأَ تعلقاً ، وأن مِيرةَ الجيوش التي يجب أن تبقى وأن تَسِيرَ هنالك تَصِيرُ أشدَّ ثقلًا .

والحالُ اللازمة للملكية الفاتحة هي : تَرْفُ هائلٌ في العاصمة ، وبؤسٌ في الولايات التي تبتعد عنها وفَيْضٌ في الأطراف ، والأمرُ كما في كُرْتنا من حيث كونُ النار في المركز والخُضْرَة على السطح ومن حيث وجودُ أرضٍ جافَّةٍ باردةٍ جديدةٍ بين الاثنين .

#### الفصل العاشر

### الملكية التي تفتَح ملكيةً أخرى

مما يَحْدُثُ أحياناً أن تفتح مملكةٌ مملكةً أخرى ، وكلما كانت هذه صغيرةً حَسُنَ احتواؤها بالحصون ، وكلما كانت عظيمةً حَسُنَ حفظها بالمستعمرات .

### الفصل الحادى عشر

#### عاداتُ الشعب المغلوب

لا يَكْفَى أن تُتْرَكَ للأمة المقهورة قوانينُها في تلك الفتوح ، فقد يكون من الضرورى أن تُتْرَكَ لها عاداتُها ، وذلك لأن الشعب يَعْرِف عاداته وَيُحِبُّهَا ويدافعُ عنها دائماً أكثرَ منه حيالَ قوانينه .

ويقول المؤرخون<sup>(١)</sup> إن الفرنسيين طَرَدُوا تسعَ مراتٍ من إيطاليا بسبب وقاحتهم تجاه النساء والبنات ، فكثيرٌ على أمة أن تحتل زهوَ الغالب ، ثم أن تصير على مخالفته للأدب ، وعلى بعده من الرصانة ، وهذا أكثرُ إيلاماً لاريب ، لإفراطه في الإهانات إلى ما لا حدَّ له .

### الفصل الثانى عشر

#### قانونُ كُورش

لا أعدُّ صالحاً ذلك القانونَ الذى وضعه كُورش فلا يستطيع اللوديون أن يزاولوا به غيرَ المِهنِ الخسيسة أو المِهنِ الفاضحة ، وقد عُنِيَ في البُداء بما هو أَلْزَمُ من غيره ، فقد فُكِّرَ في القِتَن ، لافى الغارات ، ولكن الغاراتِ لا تَلْبِثُ أن تأتى ، فيتَّحِدُ الشعبان وَيَفْسُدان ، وكنتُ أَفْضَلُ بقاء غِلظة الشعب الغالب بالقوانين على بقاء نعومة الشعب المغلوب بها .

( ١ ) تصفح « تاريخ العالم » لمسيو پوفندورف .

وحاول طاغية كُوم<sup>(١)</sup> أَرِيسْتُودِمُ ، أن يُوهِنَ بأَسَ الشَّبابِ فأراد أن يُطلقَ الفِتْيَانُ شعورَهم كالفَتَيَاتِ ، وأن يُزَيِّنُوها بالأزهار وأن يَلْبَسُوا ثياباً مختلفةً الألوانَ حتى الأعقابَ ، فإذا ما ذهبوا إلى معلِّمهم في الرقص والموسيقا حَمَلَ لهم نِسْوةً مَظَالَّ وعطوراً ومراوحَ ، وإذا ما كانوا في الحَمَامِ قَدَمْنَ إليهم مِشَاطاً ومرآيا ، وكانت هذه الترتيبة تدوم إلى العشرين من العُمُر ، وما كان هذا ليلائم غيرَ طاغيةٍ صغيرٍ يَغْرِضُ سيادته دفاعاً عن حياته .

### الفصل الثالث عشر

#### شارلُ الثاني عشر

أوجب هذا الأمير ، الذي لم يستعمل غيرَ قُوَاهِ فقط ، سقوطَه بوضعه خِطْطاً كان يتعذَّرُ تنفيذُها بحربٍ طويلة ، أى بأمرٍ كانت مملكته غيرَ قادرةٍ على تأييده .

ولم تكن في دور الانحطاط تلك الدولةُ التي حاولَ هدمها ، بل كانت إمبراطوريةً ناشئةً ، وقد انتفع الروس بالحرب التي شَنَّها عليهم كمدرسةٍ ، فكانوا يَدْنُون من النَّصْرِ في كُلِّ هزيمة ، وكانوا يتعلمون الدفاع في الداخل حين يَخْسِرُونَ في الخارج . وكان شارلُ يعتقد أنه سيدُ العالمِ في صحارى بُولُونِيَةِ حيث كان يَتِيهِ وحيث كانت تَظْهَرُ إِنْجُجٌ منتشرةٌ ، وذلك على حين كان عدُوُّه الرئيسُ يتقوَّى ضدهُ ، وَيُضَيِّقُ عليه ، ويستقرُّ بالبحرِ البَلطِيّ ويخرَّبُ لِيَقُونِيَةِ أو يستولى عليها .

( ١ ) دني داليكارناس ، باب ٧ .

وكانت إنبوج تشابه نهراً تُقَطَّع مياهاه في منبعه على حين تُغَيَّرُ وَجْهَتُهَا في مجراه .  
ولم تكن بُولْتَانَا هِي الَّتِي ضَيَّعَت شارل ، فَلَوْلَمْ يُكْسَرْ فِي هَذَا الْمَكَانِ لُغْلِبُ  
فِي مَكَانٍ آخَرَ ، فَمِنَ السَّهْلِ تَدَارِكُ عَوَارِضَ الطَّالِعِ ، وَمِنَ الْمُتَعَذِّرِ اتِّقَاءُ الْحَوَادِثِ  
الَّتِي تَنْشَأُ عَنِ طَبِيعَةِ الْأُمُورِ بِاسْتِمْرَارٍ .

وَلَكِنْ لَمْ تَكُنِ الطَّبِيعَةُ ، وَلَا الطَّالِعُ ، مِنَ الْقِسْوَةِ عَلَيْهِ كَنَفْسِهِ .  
وَكَانَ لَا يُنَظَّمُ شُؤْنُهُ وَفَقَ مَا تَقْضَى بِهِ الْأُمُورُ خَالِيًا ، وَلَكِنْ وَفَقَ مِثَالِ اتِّخَاذِهِ  
مَعَ سُوءِ اتِّبَاعِهِ لَهُ ، فَلَمْ يَكُنِ الْإِسْكَندَرُ قَطُّ ، وَلَكِنَّهُ كَانَ يُمْكِنُهُ أَنْ يَظْهَرَ أَحْسَنَ  
جَنْدِيٍّ لِلْإِسْكَندَرِ .

وَلَمْ تَنْجَحْ خِطَةُ الْإِسْكَندَرِ إِلَّا لَصَوَابِهَا ، وَمَا كَانَ مِنْ سُوءِ نَجَاحِ الْفَرَسِ فِي  
الْفَارَاتِ الَّتِي وَجَّهَهَا إِلَى الْيُونَانِ ، وَمِنْ فَتُوحِ أَجِيْزِيْلَاسٍ وَرَجُوعِ الْأَلْفِ الْعَشْرَةِ ،  
دَلَّ دَلَالَةً مُحْكَمَةً عَلَى تَفَوُّقِ الْأَغَارِقَةِ فِي أَسْلُوبِ قِتَالِهِمْ وَنَوْعِ سِلَاحِهِمْ ، وَقَدْ كَانَ  
يُعْلَمُ أَنَّ الْفُرْسَ هُمُ مِنَ الْكَبِيرِ الْبَالِغِ مَا لَا يُضْلِحُونَ مَعَهُ أَنْفُسَهُمْ .

وَعَادُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ إِضْعَافَ بِلَادِ الْيُونَانِ بِتَفَرِّقَاتٍ ، فَقَدْ اجْتَمَعَتْ تَحْتَ  
رَأْسٍ وَاحِدٍ لَمْ يَجِدْ وَسِيلَةً يَسْتُرُ بِهَا عِبُودِيَّتَهَا أَحْسَنَ مِنْ بَهْرِهَا بِالْقَضَاءِ عَلَى أَعْدَائِهَا  
الْأَزْلِيِّينَ وَبِأَمَلِ فَتْحِ آسِيَةِ .

وَإِنْ إِمْبَرَاطُورِيَّةٌ عَامِرَةٌ بِأَمْرِ أُمِّ الْعَالَمِ ، وَحَارِثَةٌ لِلْأَرْضَيْنِ عَنْ مَبْدَأٍ دِينِيٍّ  
وَخَصِيَّةٌ غَزِيرَةٌ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ ، كَانَتْ تَمْنَحُ الْعَدُوَّ كُلَّ تَيْسِيرٍ لِلْبَقَاءِ هُنَاكَ .  
وَكَانَ يُمَكِّنُ أَنْ يُخْصَمَ بِزَهْوٍ أُولَئِكَ الْمُلُوكِ ، الَّذِينَ أَذِلُّوا بِهَزَائِمِهِمْ عَلَى غَيْرِ  
جَدْوَى ، فِي أَنَّهُمْ عَجَّلُوا سَقُوطَهُمْ بِدَوَامِ خَوْضِهِمْ لِلْعَمَارِكِ وَأَنَّ الْمَلِّقَ كَانَ يَحُولُ دُونَ  
إِمْكَانِ شَكِّهِمْ فِي عَظَمَتِهِمْ .

ولم تكن الخطة حكيمةً فقط ، بل نُفِذَتْ بإحكام أيضاً ، وكان للإسكندر بسرعة أعماله ، حتى بنار أهوائه ، إذا كنتُ من الجُرْأَةِ ما أُستعمل معه هذا التعبير ، من صولة العقل ما يَقُودُه ، وما كان أولئك الذين أرادوا أن يَجْعَلُوا روايةً من تاريخه والذين لهم من فساد النفس أكثر مما له ليستطيعوا أن يَحْجُبُونَا ، فلنُحَدِّثْ عنه على مَهْل .

### الفصل الرابع عشر

#### الإسكندر

هو لم ينطلق إلّا بعد أن ضَمِنَ مقدونية تجاه شعوب البرابرة التي كانت مجاورة لها وِفَرَغَ من إرهاب الأغارقة ، وهو لم ينتفع بهذا الإرهاب إلّا لتنفيذ مشروعه ، وهو قد جَعَلَ غيرةَ الإسبارطيين قاصرةً ، وهو قد هاجم الولاياتِ البحرية ، وحَمَلَ جيشه البريَّ على اتباع شواطئ البحر لكيلا ينفصل عن أسطوله ، وانتفع بالنظام أمام العدد انتفاعاً عجيباً ، ولم تُعَوِّزْهُ الأقواتُ مطلقاً ، وإذا كان من الحقِّ أن النصرَ مَنَحَهُ كلُّ شيءٍ فإن من الحقِّ أيضاً أنه صنع كلَّ شيءٍ لنيلِ النصرِ .

ولم يترك غيرَ شيءٍ قليلٍ للمصادفة في بدء غزوه ، أى في زمنٍ كان أقلُّ انكسارٍ يُمكن أن يؤديَ إلى انقلابه ، ولَمَّا وضعه الحظُّ فوق جميع الحوادث كان التهورُ من وسائله في بعض الأحيان ، ولَمَّا زَحَفَ قبل انطلاقه ضدَّ الترياليين والإليريين قام بحربٍ<sup>(١)</sup> كالتي قام بها قيصرُ في بلاد الغول بعد زمنٍ كما تَرَوْن ،

(١) انظر إلى أريان ، « حملة الإسكندر » باب ١ .

ولمّا عاد إلى بلاد اليونان<sup>(١)</sup> حدث استيلاؤه على تِبْ وتخريبه إياها كما لو كان ذلك على الرغم منه ، وذلك أنه كان معسكراً قريباً من هذه المدينة منتظراً أن يريد التَّبِيثُون عقد الصلح فعَجَلُوا دَمَارَهُم بأيديهم ، وأما مقاتلة<sup>(٢)</sup> قُوَى الفرس البحرية فكان پارمانيون هو الذى جرّو عليها ، وكان الإسكندر هو الحكيم فيها ، وقد تجلّت مهارته فى فصل الفُرس عن شواطئ البحر وفى حملهم على ترك بحريتهم التى كانوا مُتَفَوِّقِينَ فيها بأنفسهم ، وكانت صُورُ تابعة للفرس مبدئياً ، وما كانت لنستغنى عن تجارتها وبحريتها ، فخرّبها الإسكندر ، واستولى الإسكندرُ على مصرَ التى كان دارا قد تركها بلا كتائب مع أنه كان يجمع جيوشاً كثيرة فى عالمٍ آخر .

أسفر عبور نهر غرانيك عن جعل الإسكندر سيد المستعمرات الإغريقية ، وأسفرت معركة إسّوس عن استيلائه على صُورَ ومصرَ ، وأسفرت معركة أُرْبِيل عن إعطائه جميع الأرض .

ويَدْعُ دَارَا يَفِرُّ بعد معركة إسّوس غير مكترثٍ لغير توطيد فتوحه وتنظيمها ، وَيَبْلُغُ بعد معركة أُرْبِيل من تعقُّبه عن كَشَبٍ<sup>(٣)</sup> ما لا يترك له مجالاً للرجوع فى إمبراطوريته ، ولا يَدْخُلُ دارا مُدَّتَه وولاياته إلا لِيَخْرُجَ منها ، ويكون الإسكندر من سرعة السَّيْرِ ما تَفْتَنُونَ معه أنكم تَرَوْنَ إمبراطورية العالم ثمناً للسَّباق ؛ كما فى الألعاب اليونانية ، أَكْثَرُ من أن تكون ثمناً للنصر .  
وهكذا قام بفتوحه ، فلننظر كيف حافظ عليها .

(١) المصدر نفسه - (٢) المصدر نفسه - (٣) انظر إلى أريان ، « حملة الإسكندر » ،

لقد قاوم من كانوا يريدون معاملة<sup>(١)</sup> الأغارقة سادة ومعاملة الفُرس عبيداً ، وهو لم يحلّم بغير توحيد الأمتين وإزالة الفروق بين الشعب الغالب والشعب المغلوب ، ويترك بعد الفتح جميع المُبتَسرات التي أعاتته عليه ، وينتحل عادات الفُرس لكيلا يُخزّنهم بحملهم على انتحال عادات الأغارقة ، وهذا سيرٌ ما أبداه من احترام عظيم لزوجة دارا وأمه وما أظهره من نزاهة كبيرة ، ومن هو هذا القائد الذي بكتّه جميع الشعوب التي قهرها ؟ ومن هو هذا الغاصب الذي سكّبت الأسرة المهادمة لعرشها عبراتٍ عليه ؟ هذه علامةٌ لتلك الحياة التي لا يُخبرنا المؤرخون بأن قليلاً من الفاتحين من يستطيع أن يبأى بها .

ولا شيء يؤكّد الفتح أكثر من الاتحاد الذي يتمُّ لأمتين بالتزاوج ، فقد أخذ الإسكندر نساء من الأمة التي قهرها ، وأمر بأن يأخذ رجالُ بلاطه<sup>(٢)</sup> من نساء المغلوبين أيضاً ، وسار بقية المقدونيين على سُنّته ، وقد أباح الفَرّنج والبورغون<sup>(٣)</sup> هذه الزواجات ، وحرّمها القوط<sup>(٤)</sup> في إسبانية ثم أباحوها ، وقد ساعد عليها<sup>(٥)</sup> اللنبار فضلاً عن إباحتها ، ولما أراد الرومان إضعاف مقدونية قالوا إنه لا يمكن أن يكون اتحادٌ بزواجٍ بين شعوب الولايات .

وقد حلّم الإسكندر ، الذي كان يحاول توحيد الشعبين ، بإقامة مستعمرات يونانية كثيرة في بلاد فارس ، فأنشأ ما لا يُحصى عدداً من المدن ، وبلغ من

(١) كانت هذه نصيحة أرسطو ، بلوتارك ، « آثار خلقية : من حظ الإسكندر » .

(٢) انظر إلى أريان ، « حملة الإسكندر » ، باب ٧ .

(٣) انظر إلى قانون البورغون ، فصل ١٢ ، مادة ٥ .

(٤) انظر إلى قانون الفزيغوت ، باب ٣ ، فصل ١ : ١ ، وهو ينسخ القانون القديم الذي يعنى

بالفرق بين الأمم أكثر مما بالأحوال كما جاء فيه .

(٥) انظر إلى قانون اللنبار ، باب ٢ ، فصل ٧ : ١ و ٢ .

إحكام جَمْع ما بين أقسام هذه الإمبراطورية الجديدة ما لم تَرْفَعُ أية ولاية فارسية راية العصيان معه بعد موته ، وذلك في أثناء الارتباك والاضطراب اللذين كان يؤدي إليهما أفزع الحروب الأهلية ، وبعد ما أهلك الأغارقة بعضهم بعضاً .  
وَبَعَثَ إلى الإسكندرية بجالية يهودية<sup>(١)</sup> لكيلا يستنزف اليونان ومقدونية ، وما كان ليبالى بأية عادات تكون لدى هذه الشعوب على أن تكون مَخْلِصة له .

. وهو لم يترك للشعوب المغلوبة عاداتها فقط ، بل ترك لها ، أيضاً ، قوانينها المدنية ، حتى مَنْ وَجَدَهم من ملوكها وحكامها غالباً ، وكان يَضَعُ المقدونيين<sup>(٢)</sup> على رأس الكتائب ورجال البلد على رأس الحكومة مفضلاً أن يُعَرِّضَ نفسه لخطر خيانة خاصة ( وهذا ما كان يَحْدُثُ له أحياناً ) على أن يكون عُرْضةً لفتنة عامة ، وقد احترم التقاليد القديمة وجميع آثار مجد الأمم وغرّها ، وكان ملوك الفُرس قد خَرَّبُوا معابد الأغارقة والبابليين والمصريين فأعادها<sup>(٣)</sup> ، وقليل من الشعوب من خَضَعَ له فلم يأت بقوانين إلى مذابجها ، وكان يَلُوحُ أنه لم يَقُمْ بالفتح إلا ليكون مَلِكاً خاصاً لكل أمة والمواطن الأول في كل مدينة ، وقد فَتَحَ الرومان كلَّ شيء ليُخَرَّبُوا كلَّ شيء ، وقد أراد أن يفتح كلَّ شيء ليحافظ على كلَّ شيء ، ومهما جاب من بلدٍ اتَّجَهَتْ أفكاره الأولى وتصوراته الأولى ، دائماً ، إلى القيام بأمرٍ يُمكن أن يؤدي إلى زيادة الرِّخاء والقوة ، ووَجَدَ الوسائلَ

( ١ ) ترك ملوك سورية خطة مؤسسى الإمبراطورية ، فأرادوا إكراه اليهود على انتحال عادات الأغارقة ، فأصابت دولتهم بهذا زعازع هائلة .

( ٢ ) انظر إلى أريان « حملة الإسكندر » ، باب ٣ وأبواب أخرى .

( ٣ ) انظر إلى أريان « حملة الإسكندر » .



الأولى لذلك في عَظَمَةِ عبقريته ، وَوَجَدَ الوسائلَ الثانيةَ لذلك في قناعته واقتصاده الخاص<sup>(١)</sup> ، وَوَجَدَ الوسائلَ الثالثةَ لذلك في سخائه الواسع من أَجْلِ جلائل الأمور ، وكان يَقْبِضُ يَدَهُ في النفقات الخاصة وكان يَبْسُطُهَا في النفقات العامة ، فإذا ما وَجِبَ تنظيمُ منزله بَدَأَ مقدونياً وإذا ما وَجِبَ دفعُ ديون الجنود وإشراكُ الأغارقة في فَتْحِهِ وإِثْرَاهُ كُلِّ رَجُلٍ في جيشه كان الإسكندر .

وقد عَمِلَ سَيِّئَتَيْنِ ، أَى جَرَّقَ بِرَسِيُولِيسَ (إِضْطَخِر) وَقَتَلَ كَلِيتُوسَ ، فجعلهما مشهورين بِنَدَمِهِ ، ولذلك نُسِيت أعماله الإجرامية لِيُذَكَّرَ احتِرامُهُ للفضيلة ، ولذلك عُدَّتْ هذه الأعمال من الرِّزَايَا أَكْثَرَ من أَنْ تُعَدَّ أُمُوراً خاصةً به ، ولذلك يَجِدُ الأَعْقَابُ جَمَالَ نَفْسِهِ بِجَانِبِ حِدَّتِهِ وَضَعْفِهِ تَقْرِيباً ، ولذلك وَجِبَ الرِّثَاءُ لَهُ وعَادَ لَا يُمَكِّنُ الحَقْدُ عَلَيْهِ .

وَأَقَابِلُ بَيْنِهِ وَبَيْنَ قَيْصَرٍ ، فلما أَرَادَ قَيْصَرُ مُحَاكَاةَ مُلُوكِ آسِيَةِ أَقْنَطَ الرُّومَانَ عَنْ مُبَاهَاةٍ صِرْفَةٍ ، ولما أَرَادَ الإسكندر مُحَاكَاةَ مُلُوكِ آسِيَةِ أَنْى أَمْرًا كَانَ يَدْخُلُ ضِمْنَ خِطَّةِ فَتْحِهِ .

### الفصل الحادى عشر

### وسائلٌ جديدةٌ للمحافظة على الفتح

إذا ما فَتَحَ مُلْكٌ دَوْلَةً كَبِيرَةً وَجِدَ مِنْهَا جُزْءًا مُعْجِبًا صَالِحًا لِتَخْفِيفِ الِاسْتِبْدَادِ وَحَفْظِ الفتح على السَّوَاءِ ، وَقَدْ اتَّخَذَهُ فَاتِحُو الصِّينِ .

(١) المصدر نفسه ، باب ٧ .

لقد أرادت الأسرة التتريّة المالكّة للصين في الوقت الحاضر ألا تُدخل اليأسَ إلى الشعب المغلوب ، وألا يزهُوَ الغالب ، وأن تحوّل دون تحوّل الحكومة إلى حكومة عسكرية ، وأن تُمنّيك كلا الشعبين ضمن الواجب فجعلت كلّ قَيْلَقِي في الولايات مؤلفاً من صينيين وتترٍ مناصفةً ، وذلك ليُمنّيك تحاسدُ الشعبين كلاً منهما ضمن الواجب ، وكذلك جعلت الحاكم من صينيين وتترٍ مناصفةً ، وكان لهذا نتائج طيبة كثيرة ، ومنها : ١ — أن كلّ واحدة من الأمتين تردع الأخرى ، و ٢ — أن كلتا الأمتين ترُقّب السلطة العسكرية والسلطة المدنية فلا تقضي إحداها على الأخرى ، و ٣ — أن الأمة الفاتحة تستطيع أن تنتشر في كلّ مكان من غير أن تضعف أو أن تزول ، فتصبح قادرة على مقاومة الحروب الأهلية والأجنبية ، ويبلغُ هذا النظام من الصواب الكبير ما أدى عدم اتّحال مثله إلى زوال جميع من فتحوا الأرض تقريباً .

### الفصل السادس عشر

#### الدولة المستبدة الفاتحة

إذا كان الفتحُ واسعاً اقترض استبداداً ، وفي هذه الحال لا يكون الجيش المنتشر في الولايات كافياً ، ويجب أن يكون حول الأمير ، دائماً ، فيلق أمين خاصة ، مستعدّ لينقضّ ، في كلّ حين ، على قسم الإمبراطورية الذي يُمكن أن يرتجى ، ويجب أن تزجر هذه المليشيا غيرها وأن تُرهّب جميع أولئك الذين تُرك لهم بعض السلطان في الإمبراطورية عن ضرورة ، ويوجد حول إمبراطور الصين فيلق من التترمين للحاجة

على الدوام ، ويُوجد لدى المغول والترك واليابان فيلقٌ فَرَضَهُ \* على الأمير فضلاً  
عَمَّنْ يُمارُ من غَلَّاتِ الأرَضين ، فهذه القُوَى الخاصة تُفَزِعُ ضَرَبَاتِ الطبول .

### الفصل السابع عشر

#### مواصلة الموضوع نفسه

قلنا إن الدول التي يَفْتَحُها الملكُ المستبد تكون إقطاعية كما ينبغي ، ولم يألُ  
المؤرخون جهداً في مدح كَرَمِ الفاتحين الذين أعادوا التاج إلى من قَهَرُوهم من الأمراء ،  
ولذا كان الرومان كُرماءً لَنَصَبِهِمْ في كلِّ مكانٍ ملوكاً يكونون آلاتٍ للعبودية<sup>(١)</sup> ،  
وعملٌ مثلُ هذا ضروريٌّ ، وذلك أن الفاتح إذا ما احتفظ بالدولة المغلوبة لم يُمكن  
الحكامَ الذين يرسلهم أن يردعوا الرعايا ، كما أنه لا يستطيع رَدْعَ هؤلاء الحكام  
فيضطرُّ إلى تجريد تراثه القديم من الكتابات ضماناً لتراثه الجديد ، وتكون جميع  
رزايا الدولتين مشتركة ، وتكون حربُ إحداها الأهلية حرباً أهليةً للأخرى ،  
وعلى العكس يكون للفاتح ، إذا ما أعاد العرش إلى الأمير الشرعي ، حليفٌ لازم  
تزيد به قُوَاهُ الخاصة ، ونرى الشاه نادراً يفوز بكنوز المغول ويترك له الهندوستان .

(١) تاسيت ، Agricola فصل ١٤ ، Vetere ac jam pridem recepta populi romani consuetudine, ut haberent instrumenta servitutis et reges.

\* الفرض : ما يعطى للجند .

## البَابُ الحَادِى عَشَرَ

القوانينُ التى تُوجِدُ الحريةَ السياسيةَ من حيث صلّتها بالنظام

---

### الفصل الأولُ

#### فكرة عامة

أَمِيزُ القوانينَ التى تُوجِدُ الحريةَ السياسيةَ من حيث صلّتها بالنظام من القوانين التى تُوجِدُها من حيث صلّتها بالمواطن ، والأولى هى موضوع هذا الباب ، وسأتناول الثانية بالبحث فى الباب التالى .

### الفصل الثانى

ما تدلُّ عليه كلمة الحرية من معانٍ مختلفة

لا تَجِدُ كالحرية كلمة دَلَّتْ على معانٍ مختلفة ووقفت النفوسَ بأساليبَ مختلفة ، فرأى بعضهم أنها تنطوى على سهولة عزّل مَنْ عَهِدُوا إليه بسلطانٍ طاغٍ ، ورأى آخرون أنها تنطوى على حقّ انتخاب مَنْ يجب عليهم أن يُطِيعُوهُ ، ورأى أناسٌ غيرُهم أنها تنطوى على حقّ التسلّح والقدرة على ممارسة العنف ، ورأى أناسٌ سواهم أنها تنطوى على امتيازٍ عدم الحكم فى القوم من قِبَلِ مَنْ لم يكن رجالاً منهم أو بغير

قوانينهم الخاصة<sup>(١)</sup>، ورأى شعبٌ، طويلَ زمنٍ، أنها تنطوى على عادة إطلاق اللّحى طويلة<sup>(٢)</sup> وقد رَبط هؤلاء هذه الكلمة بشكلٍ للحكومة مُبْعِدِينَ الأشكال الأخرى منه، وَمَنْ تَذَوَّقُوا الحكومةَ الجُمهوريةَ وَضَعُوهَا في هذه الحكومة، وَمَنْ تَمَتَّعُوا بالحكومة المَلَكِيَّةَ وَضَعُوهَا في المَلَكِيَّةَ<sup>(٣)</sup>، وأخيراً أطلق كلُّ كلمة الحرية على الحكومة التي كانت تَلَامُ عَادَاتِهِ وَأَهْوَاءَهُ، وبما أن آلاتِ الشرور التي يُشْتَكى منها لا تَبْدُو للعيون حاضرةً في الجُمهورية دائماً، وبما أن القوانين تَظْهَرُ أَكْثَرَ كَلَاماً وَمُنْفَذُ القوانين أَقَلَّ كَلَاماً فيها فَإِنَّ الحرية تَجْعَلُ في الجُمهورياتِ عادةً وَتُبْعَدُ من المَلَكِيَّاتِ، ثم بما أن الشعب في الديموقراطيات يَظْهَرُ فاعلاً لما يُريد تقريباً فَإِنَّ الحرية جُعِلَتْ في هذه الأنواع من الحكومات، وَخُلِطَ بين سلطان الشعب وحرِيَّتِهِ .

### الفصل الثالث

#### ما هي الحرية

حقاً أن الشعب في الديموقراطيات يَصْنَعُ ما يريد كما يظهر، غير أن الحرية السياسية لا تقوم على صُنْعِ ما يُرَادُ مطلقاً، ولا يُمكن الحرية في الدولة، أى في المجتمع ذى القوانين، أن تقوم على غير القدرة على صُنْعِ ما يجب أن يُرَادَ

(١) قال شيشرون : « لقد استنسخت مرسوم سيثولا الذى يبيح للأغارقة إنهاء اختلافاتهم فيما بينهم وفق قوانينهم ، وهذا ما جعلهم يعدون أنفسهم شعوباً حرة » .  
 (٢) لم يطلق الروس حمل القيصر بطرس إياهم على حلقتها .  
 (٣) رفض الكيبدوكيون ما عرضه الرومان عليهم من نظام جمهورى .

وعلى عدم الإكراه على صنع ما لا يجب أن يُرَاد .  
ويجب أن يُنقَش في الذهن ما هو الاستقلال وما هي الحرية ، فالحريةُ هي  
حَقُّ صنع جميع ما تبيحه القوانين ، فإذا ما استطاع أحدُ الأهلين أن يصنع ما تُحرِّمه  
القوانين فقد الحرية ، وذلك لإمكان قيام الآخرين بمثل ما صنَّع .

### الفصل الرابع

#### مواصلة الموضوع نفسه

ليست الديمقراطية والأريستوقراطية من الدول الحرة بطبيعتها مطلقاً ،  
فالحرية السياسية لا توجد في غير الحكومات المعتدلة ، ولكن الحرية لا تكون  
في الدول المعتدلة دائماً ، وهي لا تكون فيها إلاَّ عند عدم سوء استعمال السلطة ،  
بيد أن من التجارب الأذلية أن كلَّ إنسان ذى سلطان يميل إلى إساءة استعماله ،  
وهو يسترسل في ذلك حتى يُبْلَغَ حدوداً ، ومن يقولُ هذا ! حتى إن الحرية  
تحتاج إلى حدود .

ولا بدُّ من أن تَقِفَ السلطةُ السلطةَ عن نظامِ الأمور لكيلا يُساء استعمالُ  
السلطان ، وقد يكون النظام من الحال ما لا يُكرهه معه شخصٌ على فعل الأمور التي  
لا يوجبها القانون عليه ، وعلى عدم فعل الأمور التي يُبيحها القانون له .

## الفصل الخامس

## غرض مختلف الدول

مع أن لجميع الدول غرضاً واحداً على العموم ، وهو البقاء ، فإن لكل دولة غرضاً خاصاً ، فقد كان التوسع غرض الرومان ، والحرب غرض إسپارطة ، والدين غرض الشرائع اليهودية ، والتجارة غرض مرسيلية ، والسكون الشامل غرض الصين<sup>(١)</sup> ، والملاحة غرض قوانين أهل رُودُس ، والحرية الطبيعية غرض ضابطة الهمج ، وملاذ الأمير عموماً غرض الدولة المستبدة ، ومجد الأمير والدولة غرض الملكيات ، ويكون استقلال كل فرد غرض قوانين بولونية ، وضغط الجميع<sup>(٢)</sup> هو الذى ينشأ عن ذلك .

وفى العالم توجدُ أمةٌ يقوم هدفُ نظامها المباشر على الحرية السياسية ، وسنبحث فى المبادئ التى تُقيمها عليها ، فإذا كانت صالحةً بدت الحرية فيها كما فى مرآة .

ولا ضرورةً إلى كثيرِ عناءٍ لاكتشاف الحرية السياسية فى النظام ، وإذا كان من الممكن رؤيتها حيث هى ، وإذا كانت قد وُجدت ، فلماذا يُبحثُ عنها ؟

( ١ ) هذا غرض طبيعى لدولة ليس لها أعداء فى الخارج مطلقاً ، أو لدولة تعتقد أنها وقفهم

بموازج - ( ٢ ) محذور Liberum veto

## الفصل السادس

### نظام إنكلترة

يوجد في كل دولة ثلاثة أنواع للسلطات ، وهى السلطة التشريعية ، والسلطة تنفيذ الأمور الخاضعة لحقوق الأمم ، وسلطة تنفيذ الأمور الخاضعة للحقوق المدنية .  
والأمير ، أو الحاكم ، يضع القوانين بالسلطة الأولى لزمين معين أو لكل زمن ، ويصحح أو يلغى ما وضع منها ، وهو بالثانية يقرر السلم أو الحرب ويرسل السفارات أو يتقبلها ، ويوطد الأمن ويحول دون الغارات ، وهو بالثالثة يعاقب على الجرائم أو يقضى فيما بين الأفراد من خصومات ، وتسمى هذه الأخيرة سلطة القضاء ، وتسمى الأخرى سلطة الدولة التنفيذية فقط .

وتقوم حرية المواطن السياسية على راحة النفس التى تنشأ عن رأى كل واحدٍ حول سلامته ، ويجب لنيل هذه الحرية<sup>(١)</sup> أن تكون الحكومة من الوضع ما لا يمكن المواطن معه أن يخشى مواطناً آخر .

ولا تكون الحرية مطلقاً إذا ما اجتمعت السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فى شخص واحد أو فى هيئة حاكمية واحدة ، وذلك لأنه يخشى أن يضع الملك نفسه أو السّنات نفسه قوانين جائرة لينفذها تنفيذاً جائراً .

وكذلك لا تكون الحرية إذا لم تفضل سلطة القضاء عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، وإذا كانت متحدة بالسلطة التشريعية كان السلطان على الحياة

( ١ ) إذا ما كان للإنسان فى إنكلترة من الأعداء بعدد شعر رأسه لم يصبه شيء ، وهذا كثير ، فصحة الروح ضرورية كصحة البدن ( ملاحظات حول إنكلترة ) .



وحرية الأهلين أمراً مرادياً ، وذلك لأن القاضى يصير مشترعاً ، وإذا كانت متحدة بالسلطة التنفيذية أمكن القاضى أن يصبح صاحباً لقدرة الباغى .

وكلُّ شىء يَضِيع إذا مارسَ الرجلُ نفسه أو هيئته الأعيان أو الأشراف أو الشعبَ نفسها هذه السلطات الثلاث : سلطة وضع القوانين وسلطة تنفيذ الأوامر العامة وسلطة القضاء فى الجرائم أو فى خصومات الأفراد .

وعُدَّت الحكومة فى مُعْظَم ممالك أوربة ، وذلك لأن الأميرَ القابضَ على السلطتين الأوليين يدعُ لرعاياه ممارسة السلطة الثالثة ، ولدى التُّرك ، حيث السلطاتُ الثلاثُ قبضةُ السلطان ، يسودُ استبدادٌ فظيع .

وفى جُهوريات إيطاليا ، حيث تجتمع هذه السلطاتُ الثلاثُ ، تكون الحرية أقلَّ منها فى ملكياتنا ، وكذلك تحتاج الحكومة لبقائها إلى وسائل قاسية كوسائل التُّرك كما يدلُّ على ذلك مفتشو الدولة<sup>(١)</sup> والأرؤمة التى يُمكن كلَّ واشٍ أن يُلقىَ فيها اتهامه ببطاقةٍ فى كلِّ وقت .

وانظروا إلى الوضع الذى يُمكن أن يكون عليه المواطن فى هذه الجُهوريات ، يكون للهيئة الحاكمة ، كمنفذةٍ للقوانين ، جميعُ السلطة التى انتحلها كمسترةٍ ، فيُمكِنها أن تُخَرِّب الدولة بعزائمها العامة ، وبما أنها صاحبةُ لسلطة القضاء فإنه يُمكنها أن تُهْلِكَ كلَّ واحدٍ من الأهلين بعزائمها الخاصة .

والسلطة كلها واحدةٌ هنالك ، وعلى مالىس هنالك من أبهةٍ خارجيةٍ تنمُّ على الأمير المستبد فإنه يُشعر به فى كلِّ ساعة .

ثم إن الأمراء الذين أرادوا أن يكونوا مستبدين بدأوا يجمع جميع السلطات

( ١ ) فى البندقية .

في شخصهم دائماً، كما بدأ كثيرٌ من ملوك أوربة بجمع ما في دولتهم من أعباء عظيمة في شخصهم .

وأعتقد أن الأريستوقراطية الوراثية الخالصة في جمهوريات إيطالية لا تطابق استبداد آسية تماماً ، وتُلطف كثرةُ القضاةِ القضاءَ أحياناً ، ولا يتعاون الأشراف على جميع المقاصد في كلِّ وقت ، ويؤلف هنالك من مختلف الحاكم ما يعتدل ، وهكذا يكون الاشتراع في البندقية للمجلس الكبير ، والتنفيذ للبريغادي ، وسلطة القضاء للكارنتي ، غير أن السوء في كون هذه الحاكم المختلفة مؤلفة من قضاة من هيئة واحدة ، وهذا لا يدلُّ على غير سلطة واحدة .

ولا ينبغي أن تُفوّض سلطة القضاء إلى سنّاتٍ دائم ، بل يجب أن يمارسها أناسٌ من الشعب<sup>(١)</sup> في زمنٍ معيّن من السنة على الوجه الذي يأمر به القانون لتأليف محكمة يدوم أمرها على حسب الضرورة .

وهكذا تصبح سلطة القضاء الهائلة بين الناس خافيةً قاصرةً لعدم ارتباطها في حالٍ معينة أو مهنة معينة ، ولا يكون قضاةٌ أمام العيون دائماً ، ويُخشى القضاء لا القضاة . حتى إنه يجب أن يستطيع الجاني اختيار القضاة في الاتهامات الكبرى مبرأةً مع القانون ، أو يستطيع أن يرفض على الأقل عدداً كبيراً من القضاة يُظنُّ معه أنه اختار من بقي منهم .

وأما السلطان الأخرى فيمكن أن تُفوّض إلى حكام أو إلى هيئات دائمة لأنهما لا تمارسان تجاه أي فردٍ كان ، ما كانت إحداها إرادة الدولة العامة وكانت الأخرى تنفيذ هذه الإرادة العامة .

ولكن إذا كان من الواجب ألا تكون المحاكم ثابتةً وجب أن تكون الأحكام من الثبات ما تظهر معه نصاً صريحاً للقانون ، ولو كانت الأحكام رأى القاضى الخاصاً لدلت على الحياة فى مجتمع لا تُعرف العتود التى تُعقد فيه بدقة . حتى إنه يجب أن يكون القضاة من طبقة المتهم أو من أمثاله ، وذلك لكيلا يدور فى خلد أنه واقع بين أيدي أناس يميلون إلى الجور عليه .

وإذا ما تركت السلطة الاشتراعية للسلطة التنفيذية حق حبس الأهلىن القادرىن على تقديم كفالة عن سلوكهم لم تبقى حرية ما لم يؤقفوا للجواب ، بلا مطلق ، عن تهمة جعلها القانون من تهمة الإعدام ، ففى هذه الحالة يكونون أحراراً حقاً ما داموا لم يخضعوا لغير سلطان القانون .

ولكن السلطة الاشتراعية إذا ما اعتقدت أن الخطر يُحدق بها عن مؤامرة سرية ضد الدولة أو عن مواطاة مع أعداء الخارج أمكنها أن تُبيح للسلطة التنفيذية ، وذلك لوقت قصير محدود ، أن تعتقل المواطنين المشتبه فيهم والذين لا يخشرون حرىتهم لزمناً إلا ليحفظوها إلى الأبد .

وهذه هى الوسيلة الوحيدة الموافقة للعقل فى القيام مقام قضاء الإيفور الاستبدادى وقضاة التفتيش فى دولة البندقية الذين هم مستبدون أيضاً .

وبما أن كل رجل فى الدولة الحرة يُفترض صاحب نفس حرة حاكماً فى نفسه بنفسه فإن من الواجب أن تكون السلطة الاشتراعية قبضة الشعب جُملةً ، ولكن بما أن هذا متعذر فى الدول الكبيرة وذو محاذير كثيرة فى الدول الصغيرة فإنه يجب أن يصنع الشعب بواسطة ممثلىه كل ما لا يقدر على صنعه بنفسه .

والرجل يعرف احتياجات مدينته أكثر من أن يعرف احتياجات المدن

الأخرى ، والرجلُ يَحْكُمُ في طاقة جيرانه أكثر مما في طاقة أبناء وطنه الآخرين ، فلا ينبغي ، إذن ، أن يُسْتَخْلَصَ أعضاء الهيئة التشريعية من جُمُهرَة الشعب على العموم ، بل يكون من المناسب أن يختار السكانُ في كلِّ مكانٍ مهمٍّ ممثلاً لهم . وأعظمُ ما يُنْتَفَعُ بالمثلين هو أنهم قادرون على النقاش في الأمور ، ولا يستطيع الشعبُ ذلك مطلقاً ، وهذا من أكبر محاذير الديمقراطية .

وليس من الضروري أن يتلقى المثلون ، الذين زودوا من ناخبهم بإرشادٍ عامٍّ ، توجيهاً خاصاً حول كلِّ أمرٍ ، وذلك كما يقع في مجالس ألمانية المعروفة بالدَّيْتِ ، أَجَلْ ، إن كلام النواب على هذا الأسلوب يُعَبِّرُ عن صوت الأمة ، غير أن هذا يوجب تطويلاتٍ لا حَدَّ لها ، ويَجْعَلُ من كلِّ نائبٍ سيدَ الآخرين ، كما قد يَجْعَلُ قوَّةَ الأمة تَقِفُ عن هَوًى في الأحوال المِلْحَة إلى الغاية .

وقد أصاب مستر سيدني في قوله إن على النواب الذين يمثلون جماعةً من الشعب ، كما في هولندا ، أن يُقَدِّمُوا حساباً إلى الذين وكلُّوهم ، ويكون الأمرُ غيرَ هذا إذا ما كانوا نواباً عن كُورٍ كما في إنكلترة .

ويجب أن يَحَقِّقَ لأبناء الوطن في مختلف المديرَيَّات إعطاء أصواتهم لانتخاب الممثل ، وذلك خلاً من أن يكونون من انحطاط الحال ما اشتهرُوا معه بأنهم لا إرادة خاصة لهم مطلقاً .

وكان يوجد عيبٌ كبيرٌ في مُعْظَمِ الجُمهوريات القديمة ، وذلك أن كان للشعب فيها حقُّ اتخاذ أحكامٍ فعَّالة تتطلب شيئاً من التنفيذ ، أى إتيانُ أمرٍ يَعِجْزُ عنه تماماً ، وليس للشعب أن يَدْخُلَ في الحكومة إلَّا لانتخاب ممثليه ، أى القيامُ بأمرٍ يَسْهُلُ عليه ، وذلك لأنه إذا كان مَنْ يَعْلَمُونَ درجةَ اقتدار الرجال الحقيقية

قليلين فإن كل واحد يستطيع ، مع ذلك ، أن يعرف ، على العموم ، هل الذى يختاره أعظم إدراكاً من معظم الآخرين .

وكذلك لا ينبغي أن تُنتخب الهيئة الممثلة لى تتخذ قراراً فعلاً ، وذلك لعجزها عن صنع هذا جيداً ، بل لتضع قوانين أو لترى هل نُفذت القوانين التى وضعتها تنفيذاً حسناً ، وهذا ما تُجيد صنعه ، وهذا ما لا يقدر غيرها على حسن صنعه .

وفى الدولة يوجد دائماً أناسٌ ممتازون عن نسبٍ أو ثراءٍ أو شرف ، ولكن هؤلاء الناس إذا ما اختلطوا بالشعب ، ولم يكن لهم فيه غيرُ صوتٍ كالآخرين ، كانت الحرية المشتركة رِقاً لهم ، ولم تكن لهم أية مصلحة للدفاع عنها ، وذلك لأن معظم القرارات تكون ضدهم ، ولذا يجب أن يكون نصيبهم فى الاشتراع معادلاً للمنافع التى لهم فى الدولة ، وهذا الذى يقع إذا ما ألقوا هيئةً يحق لها وقفُ مشاريع الشعب كما يحق للشعب أن يوقف مشاريعها .

وهكذا تُفوّض السلطة الاشتراعية إلى هيئة الأشراف وإلى هيئةٍ تُنتخب لتمثيل الشعب فىكون لكلٍ من الهيئتين مجلسها ونقاشها على حدة ، ويكون لهما آراءٌ ومصالحٌ منفصلة .

ومن بين السلطات الثلاث التى تكلمنا عنها تظهر سلطة القضاء غفلاً من بعض الوجوه ، فلا يبقى منها غيرُ اثنتين ، وبما أنهما محتاجتان إلى سلطةٍ ناظمة تعدلُهما كان قسمُ الهيئة الاشتراعية المؤلف من الأشراف صالحاً لبلوغ هذه النتيجة . ويجب أن تكون هيئة الأشراف وراثية ، وذلك عن طبيعتها أولاً ، ثم إنه لا بد من أن تكون لها مصلحةٌ كبيرة فى المحافظة على امتيازاتها المقوتة بذاتها

والتي تكون على خَطَر دائم في دولةٍ حُرَّة .

ولكن بما أن من الممكن أن تُفَرِّق السلطةُ الوِراثيةُ باتباع مصالحها الخاصة ونسيان مصالح الشعب وَجَبَ في الأمور التي تنطوي على مصلحةٍ قوية في إزعاجها ، كما في قوانين جباية المال ، ألاَّ يكون لها نصيبٌ في الاشتراع غيرُ سلطة المنع ، لا سلطة القطع .

وبسلطة القطع أُسْمِيَ حَقَّ الأمر لذاته أو إصلاح ما أَمَرَ به آخرُ ، وبسلطة المنع أُسْمِيَ حَقَّ جعل قرارٍ أصدره آخرُ لاغياً ، وهذه هي السلطة التي كان يتمتع بها محامو الشعب في رومة ، ومع أن من الممكن أن يكون لصاحب سلطة المنع حَقَّ الموافقة أيضاً فإن هذه الموافقة ليست غيرَ تصريحٍ بأنه لا يَسْتَعْمَل سلطته في المنع مطلقاً ، وهي تُشْتَقُّ من هذه السلطة .

ويجب أن تكون السلطة التنفيذية قبضةً مَلِك ، وذلك لأن هذا القسم من الحكومة ، الذي يحتاج دائماً تقريباً إلى عمل عابر ، يُدَارُ من قِبَل واحدٍ أحسن من أن يُدَارَ من قِبَل كثيرين ، وذلك مع أن الذي هو خاصُّ بالسلطة الاشتراعية يكون في الغالب أكثرَ سداداً بأناس كثيرين مما بواحد .

وإذا لم يكن هنالك ملكٌ قَطُّ ، وإذا ما عُهِدَ بالسلطة التنفيذية إلى أناسٍ يؤخِّذون من الهيئة الاشتراعية ، عادت الحرية غيرَ موجودة ، وذلك لما ينطوي عليه هذا من اتحاد السلطتين ، وذلك لنصيب الأشخاص أنفسهم في كلتا السلطتين أحياناً ، ولاستطاعتهم هذا دائماً .

وتَضْيِيع الحرية عند عدم اجتماع الهيئة الاشتراعية زمناً طويلاً ، وذلك لأنه يَخْذُلُ واحدٌ من أمرين : أن ينقطع إصدارُ أيِّ قرارٍ اشتراعيٍّ ، وهنالك تَقَع

الدولة في الفوضى ، وأن تُصدِر السلطة التنفيذية هذه القرارات ، وهناك نصير هذه السلطة مطلقة .

ومن غير المفيد أن تكون الهيئة التشريعية دائمة الاجتماع ، لأن في ذلك إرهاقاً للمثّلين ، ولأنه يشغل السلطة التنفيذية كثيراً فلا تفكر في التنفيذ مطلقاً ، بل في الدفاع عن امتيازاتها وعن حقها في التنفيذ .

ثم إذا ما كانت الهيئة التشريعية دائمة الاجتماع أمكن ألا يقع غير قيام نوابٍ جُدِّدٍ مقام مَنْ يموتون ، وإذا ما فسدت الهيئة التشريعية مرة في هذه الحال أصبح الداء بلا دواء ، وإذا ما تعاقبت الهيئات التشريعية حقاً للشعب السيئ الرأي في الهيئة التشريعية الحاضرة أن يحلّ آمالاً حول الهيئة التي ستأتي بعدها ، ولكن إذا ما كانت الهيئة هي بعينها دائماً انقطع رجاء الشعب من قوانينه عند ما يرى فساد هذه الهيئة ذات يوم فيغدو مُغاضباً أو يصير مُهملاً .

ولا ينبغي للهيئة التشريعية أن تجتمع بنفسها مطلقاً ، وذلك لأن الهيئة لا تحسب صاحبة إرادةٍ إلا إذا اجتمعت ، وهي إذا لم تجتمع بالإجماع لم يُمكن أن يقال أيُّ قسم تَكُونُهُ الهيئة التشريعية في الحقيقة : القسم الذي يجتمع أم القسم الذي لا يجتمع ، وهي إذا كانت صاحبة الحق في تأجيل جلساتها أمكن ألا تؤجل هذه الجلسات مطلقاً ، وهذا ما ينطوي على خطرٍ عند ما تريد أن تعتدى على السلطة التنفيذية ، ثم يوجد من الأوقات ما هو أصلح من الأخرى لاجتماع الهيئة التشريعية ، فيجب ، إذن ، أن تكون السلطة التنفيذية هي التي تُعين دورة هذه الجلسات ودوامها على حسب ما تعرف من الأحوال .

وإذا كانت السلطة التنفيذية غير ذات حق في وقف مشاريع الهيئة التشريعية

أصبحت هذه الهيئة مستبدةً ، وذلك لإمكان انتحالها كل سلطةٍ قد تَخْطُرُ ببالها وقضاؤها بذلك على جميع السلطات الأخرى .

ولكن لا يجوز أن يكون للسلطة الاشتراعية حقٌّ وَقَفَ السلطة التنفيذية مقابلةً ، وذلك لأن من العبث تحديد التنفيذ ما دامت له حدوده بطبيعته ، وذلك إلى أن السلطة التنفيذية تمارسُ دائماً حَوْلَ أمورٍ عابرة ، وقد كانت سلطةُ محامى الشعب برومة مَعِيَّةٌ لَوْقْفِهَا التنفيذ فضلاً عن الاشتراع ، أى لتسيبها شروراً كبيرة .

ولكن إذا كان لا ينبغي للسلطة الاشتراعية فى الدولة الحرة أن تَقْبِضَ على حقٍّ وَقَفَ السلطة التنفيذية فإن لها ، ويجب أن يكون لها ، حقُّ البحث فى الوجه الذى يُنْفَذُ به ما وضعته من القوانين ، وبهذا تتجلى أفضليةُ هذه الحكومة على حكومة أقرِيطش وإسارطة حيث كان الكُوسْمُ والإفور لا يقدمون حساباً عن إدارتهم مطلقاً .

ولكن مهما يكن من أمر هذا البحث فإنه لا ينبغي للهيئة الاشتراعية أن تَحْكُمَ فى الشخص ، ومن ثمَّ فى سلوك الذى يُنْفَذُ ، فيجب أن يكون شخصه محترماً ، وذلك بما أنه ضرورىٌ للدولة مَنعاً للهيئة الاشتراعية من الطغيان فإنه إذا ما اتَّهَمَ وَقُضِيَ فيه عادت الحرية غير موجودة .

وفى تلك الحال لا تكون الدولة ملكيةً مطلقاً ، بل جمهوريةً غير حرة ، ولكن بما أن الذى يُنْفَذُ لا يُمكن أن يُسَىء التنفيذ من غير أن يكون مستشاروه خبثاء حاقدين على القوانين كوزراء ، وإن كانت تُكرِّمهم كأناسٍ ، فإنه يُمكن أن يُبَحَثَ عنهم وأن يعاقبوا ، وهذه هى أفضليةُ هذه الحكومة على حكومة كِنِيد



التي كان القانون لا يَسْمَحُ فيها بمحاكمة الأغفال<sup>(١)</sup> حتى بعد إدارتهم<sup>(٢)</sup> فكان لا يُمكنُ الشعبُ أن ينتقم لنفسه من المظالم التي أُصيب بها .  
ومع أنه لا ينبغي أن تُوحَّد سلطةُ القضاء على العموم بأيِّ قسمٍ من السلطة الاشتراعية فإن هذا خاضعٌ لثلاثة استثناءاتٍ قائمةٍ على المصلحة الخاصة للذي يجب أن يحاكم .

والعظماء عُرضةٌ للحسد دائماً ، فإذا ما حُكِمَ فيهم من قِبَلِ الشعب أمكن وقوعهم في خطرٍ وحُرِّموا الاستفادة من امتيازٍ يتمتع به أقلُّ واحد من الأهلين في دولةٍ حرّةٍ ، وهو أن يُقَصَّ في أمرهم من قِبَلِ أمثالهم ، ويجب ، إذن ، أن يُدعى الأشرافُ أمام ذلك القسم من الهيئة الاشتراعية المُوَافٍ من أشراف ، لا أمام محاكم الشعب العادية .

وقد يكون القانون ، الذي هو بصيرٌ ضريرٌ معاً ، شديداً جداً في بعض الأحيان ، ولكن قضاة الأمة ليسوا ، كما قلنا ، غيرَ الفم الذي ينطق بكلام القانون ، ولكنهم جوامدٌ عاجزةٌ عن تعديل قوة القانون وشدته ، ولذا يكون قسمُ الهيئة الاشتراعية ، الذي قلنا إنه محكمةٌ ضرورية في حالٍ أخرى ، ضرورياً في هذه الحال ، فعلى سلطان هذا القسم الأعلى أن يُعدِّلَ القانونَ نفعاً للقانون نفسه بأن ينطق بما هو أخفُّ من نصّه .

ومما يُمكنُ أن يحدث أيضاً أن يخرق بعض الأهلين حرمةَ حقوق الشعب في الأمور العامة ، وأن يقترفوا من الجرائم ما لا يستطيع ، أو لا يريد ، الحكمُ

( ١ ) أولئك هم حكام كان الشعب ينتخبهم في كل السنين ، انظر إلى إتيان البرنطى .

( ٢ ) كان يمكن اتهام الحكام من الرومان بعد انقضاء حكمهم ، انظر إلى دني داليكارناس ،

باب ٩ ، قضية محامى الشعب جينوسويوس .

الموظفون أن يعاقبوا عليه، ولكن السلطة الاشتراعية لا تستطيع القضاء على العموم، وهى إذا ما قدرت عليه كان أقل من ذلك فى هذه الحال الخاصة التى تمثل بها القسم ذا العلاقة، أى الشعب، ولذا لا تستطيع أن تكون غير مُتهمة، ولكن أمام من تتهمة؟ أو تهبط أمام محاكم القانون التى هى دونها مرتبةً والمؤلفة من أناس من الشعب كما هى فتجرت هذه المحاكم بسُلطانِ مُتهمٍ عظيمٍ مثلها؟ كلاً، وإنما يجب أن تُحفظ كرامة الشعب وسلامة الفرد بأن يتهم قسم الشعب الاشتراعى أمام قسم الأشراف الاشتراعى، أى أمام هذا القسم الذى ليس عنده ذات المصالح وذات الأهواء.

وهذا ما تفضل به هذه الحكومة على مُعظم الجمهوريات القديمة التى كان من عاداتها السيئة أن يظهر الشعب قاضياً ومتهماً فى وقت واحد. وللسلطة التنفيذية أن تشترك فى الاشتراع بحق المنع كما قلنا، وإلا لم تلبث أن تُجرّد من امتيازاتها، ولكن إذا ما اشتركت السلطة الاشتراعية فى التنفيذ ضاعت السلطة التنفيذية أيضاً.

وإذا ما اشترك الملك فى الاشتراع بحق القطع فقدت الحرية، ولكن بما أنه يجب أن يشترك فى الاشتراع دفاعاً عن النفس على الخصوص فإنه يجب أن يشترك فيه بحق المنع.

والذى أوجب تغير الحكومة فى رومة هو أن السّات الذى كان ذا نصيب فى السلطة التنفيذية والحكام الذين كانوا أصحاب النصيب الآخر فيها لم يملكوا حق المنع كالشعب.

إذن، هذا هو النظام الأساسى للحكومة التى تتكلم عنها، وبما أن الهيئة

الاشتراعية مؤلفة فيها من قسمين فإن أحدهما يُقيّد الآخر بحقه في المنع مبادلةً ،  
ويكون كلا القسمين مرتبطاً في السلطة التنفيذية التي ترتبط في السلطة الاشتراعية .

وكان على هذه السلطات الثلاث أن توجد سكوتاً أو جُوداً ، ولكن بما أنها  
مُكرّهة على السَّير بمركبة الأشياء الضرورية فإنها تسير متوافقةً عن اضطرار .

وبما أن السلطة التنفيذية ليست قسماً من السلطة الاشتراعية إلّا بحق المنع فإنها  
لا تستطيع أن تتدخل في مناقشة الأمور ، حتى إنه ليس من الضروري أن تقترح ،  
وذلك بما أنها تستطيع أن ترفض القرارات دائماً فإنها تقدر على نبذ ما تُسفر عنه  
الاقتراحات من قراراتٍ كان يُمكن أن تريد عدم وضعها .

وفي بعض الجمهوريات القديمة ، حيث كان يُمكن الشعب أن يناقش في  
الأمر كهيئة ، كان من الطبيعي أن تقترحها السلطة التنفيذية وأن تناقش هي  
والشعب حولها ، وإلّا لوجد في القرارات التباسٌ غريب .

وإذا ما اتخذت السلطة التنفيذية قراراً حول جباية الأموال العامة من غير  
موافقتها ضاعت الحرية . وذلك لأنها تُصبح اشتراعية في أهمّ أمور الاشتراع .

وإذا ما اتخذت السلطة الاشتراعية قراراً أبدياً ، لامسّانيةً ، حول جباية  
الأموال العامة فإنها تخاطر بحريتها ، وذلك لأن السلطة التنفيذية تعود غير مكترثةٍ  
لها ، وإذا ما حُصل مثل هذا الحق إلى الأبد صار من غير المهم أن يُنال من ذاته أو  
من غيره ، ويقع مثل هذا إذا ما اتخذت قراراً أبدياً ، لامسّانيةً ، حول قوى البرّ  
والبحر التي يجب أن تُفوّض أمرها إلى السلطة التنفيذية .

ويجب أن تكون الجيوش التي يُفوّض أمرها شعباً وأن تكون عندها  
روح الشعب نفسها كما في رومة حتى زمن ماريوس ، وذلك لكيلا يستطيع من

بيده أمر التنفيذ أن يَجُور ، ولا يُوجَد غيرُ وسيلتين ليكون الأمر هكذا ، وذلك إما أن يكون لدى مَنْ يُستخدَمون في الجيش ما يكفي من الخير للجواب عن سلوكهم تجاه أبناء الوطن الآخرين ، وألّا يُجَنّدوا إلّا لسنة واحدة كما كان يقع في رومة ، وإما أن يوجَد فيلقٌ دائمٌ وأن يكون جنوده من أدنى أقسام الأمة فيجب أن تكون السلطة الاشتراعية قادرةً على فَضّه متى أرادت وأن يقيم الجنود مع أبناء الوطن وألّا يوجَد معسكرٌ منعزل ، وألّا توجَد تُكَنٌّ ولا حصون .

ومتى أُنشئ الجيش وجب ألّا يكون تابعاً للهيئة الاشتراعية حالاً ، بل يجب أن يكون تابعاً للسلطة التنفيذية ، وذلك عن طبيعة الأمور ، وذلك لقيام أمره على العمل أكثر مما على المناقشة .

ومن ذهنية الناس أن تُقدّر الشجاعة أكثر من الحياء والنشاط أكثر من الاحتراز والقوة أكثر من النصائح ، ويزدري الجيش مجلس السّنات ويحترم ضباطه دائماً ، فلا يُعتبر الأوامر التي تُرسل إليه من هيئته مؤلفة من أناس يعتقد أنهم خَوْفٌ غير أهلٍ لقيادته ، وهكذا تصبح الحكومة عسكريةً فورَ وجود الجيش تحت إمرة هيئةٍ اشتراعية فقط ، وإذا ما حَدَث العكس فذلك نتيجةً لبعض أحوالٍ خارقة للعادة ، أى ناشئٌ عن انعزال الجيش دائماً ، وعن تأليف الجيش من كتائب كثيرةٍ تابعة كلُّ واحدةٍ منها لولايتها الخاصة ، وعن كون المدن المهمة أما كن رائلةً تدافع عن نفسها بموقعها فقط ، فلا تُوجَد فيها كتائبٌ مطلقاً .

وهولندية أكثر من البندقية سلامةً ، فهي تَغْمُر الكتائب وتُمَيِّتها جوعاً إذا ما تمرّدت ، وهذه الكتائب ليست في المدن التي يُمكن أن تَمَيِّرها ، والميرة لديها أمرٌ وقتيٌّ إذَنْ .

وإذا كانت الهيئة الاشتراعية هى التى تدير الجيش ووُجِدَ من الأحوال الخاصة ما يحوّل دون تحوّل الحكومة إلى حكومةٍ عسكريةٍ فإنه لا بُدَّ من الوقوع فى محاذيرٍ أخرى ، لا بُدَّ من حدوث أحد الأمرين : إما أن يَقْضَى الجيشُ على الحكومة وإما أن تُضَعِفَ الحكومةُ الجيشَ .

ويعكون لهذا الضعف علةٌ مقدّرةٌ ، وهى أنه ينشأ عن ضعف الحكومة .

ومن يُرَدُّ أن يطالع كتابَ تاسيتَ العجيبَ عن « عادات الجرمان »<sup>(١)</sup> «  
يُجِدُ الإنكليزَ قد اقتبسوا منهم مبدأ حكومتهم السياسية ، وقد وُجِدَ هذا النظامُ  
البديع فى الغاب .

وبما أن لجميع الأمور البشرية نهايةً فإن الدولة التى تتكلم عنها ستَفْقِدُ حريتها  
وستَهْلِكُ ، وقد هَلَكَت رومة وإسپارطة وقرطاجة ، وهى ستَهْلِكُ عند ما تصبح  
السلطةُ الاشتراعية أكثر من السلطة التنفيذية فساداً .

وليس على مطلقاً أن أبحث فى هل يتمتع الإنكليز بهذه الحرية أو لا ، وإنما  
يَكْفِينِي أن أقول إن هذه الحرية مؤيَّدةٌ بقوانينهم ، ولا أبحث فيما هو أكثرُ  
من هذا .

ولا أزعُم بذلك ، مطلقاً ، أننى أخْفِضُ شأنَ الحكومات الأخرى ، ولا أننى  
أقول إن هذه الحرية السياسية المتناهية مما يجب أن يُخْزَى الحكوماتِ التى ليس  
عندها غيرُ حريةٍ معتدلةٍ ، وكيف أقول هذا وأنا الذى يعتقد أن قرط الصواب غيرُ

( ١ ) فصل ١١ ، De minoribus rebus principes consultant, de majoribus omnes; ita

tamen ut ea quoque quorum penes plebem arbitrium est apud principes pertractentur.

مرغوبٍ فيه دائماً وأن الناس يرتضون ، دائماً تقريباً ، بالوسط من الأمور أكثر مما بالمتطرف منها .

وكذلك هارنغتون بحث في « بحره المحيط » عن أقصى حدٍّ للحرية يُمكن نظام إحدى الدول أن يبلغه ، ولكن يُمكن أن يقال عنه إنه لم يَبْحَث عن هذه الحرية إلا بعد أن أنكرها وأنشأ كَلْسِدُونِيَّةَ واضعاً شاطئاً بزنطة أمام عينيه .

### الفصل السابع

#### الملكيات التي نعرفها

ليست الحرية في الملكيَّات التي نعرفها غرضاً مباشراً كما في الملكية التي تكلمنا عنها آنفاً ، ولا تهدف هذه الملكيَّاتُ إلى غير مجد أبناء الوطن ومجد الدولة والأمير ، غير أنه ينشأ عن هذا المجد روحُ حريةٍ يُمكن في هذه الدول أن يؤديَ إلى أمور عظيمة أيضاً فيمكن أن يساعد على نيل السعادة كما يساعد على نيل الحرية .

وليست السلطاتُ الثلاثُ موزَّعةً مسبوكةً في تلك الملكيَّات على مثال النظام الذي تكلمنا عنه ، ولكلٍّ من هذه السلطات توزيعٌ خاصٌ تدنو به من الحرية السياسية تقريباً ، وهي إذا لم تدنُ منها انحطت الملكية إلى استبداد .

## الفصل الثامن

السببُ في عدم وجود فكرٍ واضح  
عن الملكية لدى القدماء

كان القدماء لا يَعْرِفون الحكومةَ القائمةَ على هيئةٍ من الأشراف ، وأقلُّ من ذلك اطلاعُهم على حكومةٍ قائمةٍ على هيئةٍ اشتراعيةٍ مؤلفةٍ من ممثلي الأمة ، وكانت جُمهوريات اليونان وإيطالية مُدُنًا مشتملةً كُلُّ واحدةٍ منها على حكومتها وجامعةٍ كُلُّ واحدةٍ منها أهلها داخلَ أسوارها ، وكان لا يوجد ، تقريباً ، مَلِكٌ في أىِّ مكانٍ من إيطالية والغول وإسبانية وألمانية قبل أن يبتلع الرومان جميعَ الجُمهوريات ، وكان ذلك كُلُّه من شعوب صغيرة أو جُمهورياتٍ صغيرة ، حتى إن إفريقية كانت خاضعةً لجُمهورية كبيرة ، وكانت تشغلُ آسية الصغرى جالياتٌ إغريقية ، وكان لا يوجدُ إذن ، مثالٌ لنواب المدن ولا مجالسُ دُولٍ ، وكان لا بُدَّ من الذهاب إلى فارسَ لترى حكومةً فرُد .

أَجَلْ ، كانت توجد جُمهوريات اتحادية ، وكانت تُرْسِلُ مُدُنٌ كثيرة نواباً إلى مجلسٍ ، ولكنني أقول لم توجد ملكيةٌ على ذلك النَّمُوزَج مطلقاً .  
وإليك كيف كوَّنت أولُ خِطةٍ للملكيات التي نَعْرِفُها ، فقد كانت الأمم الجِرمانية التي فَتَحَت الإمبراطورية الرومانية حُرَّةً جدًّا كما هو معلوم ، ولْيَنْظُرْ إلى كتاب تاسيتَ عن « عادات الجِرمَان » فضلاً عن ذلك ، وقد انتشر الفاتحون في البلد ، وكانوا يسكنون الأريافَ ، وكان قليلٌ منهم يسكنون المُدُنَ ، ولمَّا كانوا

في جرمانية كان يُمكن الأمة بأسرها أن تجتمع ، ولَمَّا غَدَوْا مُفَرَّقِينَ بالفتح عادوا غير قادرين على ذلك ، ومع ذلك كان يجب على الأمة أن تُناقش حَوْلَ أمورها كما كانت تفعل قبل الفتح ، فصنعت ذلك بواسطة ممثلين ، وإليك أصل الحكومة القوطية بيننا ، فقد خَلَطَت بين الأريستوقراطية والملكية في البُداء ، وقد كان من محاذيرها وجودُ طَغَامِ الناس عبيداً ، وقد كانت هذه حكومةً صالحةً تَحْمِلُ في نفسها قدرةَ التحوُّلِ إلى ما تصبح به أحسنَ حالا ، ومن ذلك أن أتت العادة لِتُؤَمِّجَ شهاداتٍ عَمَّتِيٍّ فَلَمْ تَلْبَثْ حرية الشعب المدنية وامتيازاتُ الأشرافِ والإكليروسِ وسلطةُ الملوك أن أضحت من الانسجام مالا أعتقد معه وجودَ حكومةٍ على الأرض بالغةٍ اعتدالٍ هذه الحكومة في كلِّ قسمٍ من أوروبة في الزمن الذي عاشت فيه ، ومما يثير العجب أن يُسْفِرَ فسادُ حكومةٍ شعبٍ فاتحٍ عن أحسن نوعٍ للحكومة أمكن الناس أن يتصوروه .

### الفصل التاسع

#### وجهُ تفكيرِ أرسطو

كان ارتباك أرسطو يبدو ظاهراً حين معالجته الملكية<sup>(١)</sup> ، فقد جعل لها خمسة أنواع ، وهو لم يَمِزْ بعضَها من بعضٍ بشكل النظام ، بل بالأمور العَرَضية ، كفضائل الأمير وعيوبه وبالأمور الغريبة كاختصاب الطُغَيان أو وراثته الطُغَيان . ويَضَعُ أرسطو إمبراطوريةَ الفرس ومملكةَ إسپارطة في مرتبة الملكيات ،

(١) السياسة ، باب ٣ ، فصل ١٤ .



ولكن من ذا الذى لا يرى أن إحداها كانت دولةً مستبدةً والأخرى جُمهوريةة ؟  
وما كان القدماء ، الذين لم يَعْرِفُوا توزيعَ السلطات الثلاث فى حكومة الفرد ،  
ليستطيعوا تكوينَ فكر صائب عن الملكية .

### الفصل العاشر

## وجه تفكير السياسات الأخرى

لم يَتَمَثَّل ملك إبير ، أَرِيْبَاس<sup>(١)</sup> ، غيرَ جُمهوريةة واحدة تعديلاً لحكومة  
الفرد ، وقد جعل المُولُوسُ ، الذين كانوا لا يَعْرِفُونَ كيف يُحَدِّدُونَ ذاتَ السلطة  
مِلِكِينَ<sup>(٢)</sup> ، فكانت الدولة تُضَعَّفُ بذلك أكثر من القيادة ، وقد كان يُرَادُ  
وجودُ متنافسين ، فأدى ذلك إلى وجود متعادين .  
ولم يكن وجودُ مِلِكِينَ محتملاً فى غير إسپارطة ، فهما لم يتألف النظامُ منهما فيها ،  
بل كانا جزءاً من النظام .

### الفصل الحادى عشر

## ملوكٌ فى أزمنة الأبطال لدى الأغارقة

لقد قام فى أزمنة الأبطال لدى الأغارقة نوعٌ من الملكية لم يَدُم<sup>(٣)</sup> ،  
وكان أولئك الذين اخترعوا صنائعَ وقاتلوا فى سبيل الشعب وجمعوا أناساً مُفَرِّقِينَ أو

(١) انظر إلى جوستان ، باب ١٧ ، فصل ٣ ، — Primus leges et senatum, annu  
osque magistratus, et reipublicae formam composuit.

(٢) أرسطو ، السياسة ، باب ٥ ، فصل ٩ .

(٣) أرسطو ، السياسة ، باب ٣ ، فصل ١٤ .

أعطَوْهم أَرْضِينَ يَفُوزُونَ بِالمَمْلَكَةِ فى سَبِيلِ أَنْفُسِهِمْ وَيَنْقُلُونَهَا إِلَى أَوْلَادِهِمْ ، وَكَانُوا مَلُوكًا وَكُهْنَةً وَقَضَاةً ، وَهَذِهِ هِىَ إِحْدَى الْمَمْلَكِيَّاتِ الْخَمْسِ الَّتِى يُجَدِّتُنَا عَنْهَا أَرِسْطُو<sup>(١)</sup> ، وَهَذِهِ هِىَ الْمَمْلَكَةُ الْوَحِيدَةُ الَّتِى يُمَكِّنُ أَنْ تُثْبِتَ فِكْرَةَ النِّظَامِ الْمَلَكِيَّ ، غَيْرَ أَنْ رَسَمَ هَذَا النِّظَامَ هُوَ عَلَى النِّقِيزِ مِنْ رَسَمِ مَمْلَكِيَّاتِنَا الْحَاضِرَةِ .

وَكَانَ تَوْزِيعُ السُّلْطَاتِ الثَّلَاثِ قَائِمًا هُنَاكَ عَلَى وَجْهِ تَكُونِ بِهِ السُّلْطَةُ الْاِشْتِرَاعِيَّةُ لِلشَّعْبِ<sup>(٢)</sup> وَالسُّلْطَةُ التَّنْفِيزِيَّةُ مَعَ سُلْطَةِ الْقَضَاءِ لِلْمَلِكِ ، وَذَلِكَ بَدَلًا مِنْ أَنْ تَكُونِ سُلْطَةُ التَّنْفِيزِ وَالْاِشْتِرَاعِ ، أَوْ قِسْمٌ مِنَ السُّلْطَةِ الْاِشْتِرَاعِيَّةِ ، لِلْأَمِيرِ فِي الْمَمْلَكِيَّاتِ الَّتِى نَعْرِفُهَا ، وَلَكِنْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقُومَ الْأَمِيرُ بِالْقَضَاءِ .

وَكَانَ تَوْزِيعُ السُّلْطَاتِ الثَّلَاثِ فِي حُكُومَةِ الْمُلُوكِ فِي أَزْمَنَةِ الْأَبْطَالِ سَيِّئًا ، وَمَا كَانَتْ هَذِهِ الْمَمْلَكِيَّاتُ تَسْتَطِيعُ الْبَقَاءَ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّعْبَ ، مِنْذُ صَارَ صَاحِبَ الْاِشْتِرَاعِ<sup>(٣)</sup> ، كَانَ يَسْتَطِيعُ الْقَضَاءَ عَلَى الْمَلَكِيَّةِ عِنْدَ أَقْلٍ هَوًى وَذَلِكَ كَمَا صَنَعَ فِي كُلِّ مَكَانٍ .

وَيَكُونُ أَبْدَعُ مَا فِي الْاِشْتِرَاعِ هُوَ أَنْ يُعْرَفَ جَيِّدًا وَضَعُ سُلْطَةِ الْقَضَاءِ فِي مَحَلِّهَا ، وَذَلِكَ لَدَى شَعْبٍ حُرٍّ صَاحِبٍ لِحَقِّ السُّلْطَةِ الْاِشْتِرَاعِيَّةِ ، وَذَلِكَ لَدَى شَعْبٍ مُحْصُورٍ فِي مَدِينَةٍ حَيْثُ يَصْبَحُ كُلُّ أَمْرٍ مَمْقُوتٍ أَدْعَى إِلَى الْمَقْتِ أَيْضًا ، وَلَكِنْ أَسْوَأُ مَا تَكُونُ سُلْطَةُ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ هُوَ أَنْ تَصْبَحَ قَبْضَةُ صَاحِبِ السُّلْطَةِ التَّنْفِيزِيَّةِ ، وَذَلِكَ لَمَّا يُصْبِحُ الْمَلِكُ عَلَيْهِ مِنْ هَوْلِ مِنْذُ تِلْكَ السَّاعَةِ ، وَلَكِنْ بِمَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ

(١) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ .

(٢) انْظُرْ إِلَى مَا قَالَ پَلُوتَارْكَ ، حَيَاةُ ثِيْزِهِ ، فَصْلُ ٨ ، انْظُرْ إِلَى تَوْسِيْدِيْدِهِ أَيْضًا ، بَابُ ١ .

(٣) انْظُرْ إِلَى أَرِسْطُو ، السِّيَاسَةِ ، بَابُ ٤ ، فَصْلُ ٨ .

صاحبَ الاشتراع في الوقت نفسه لم يَسْتَطِعْ أن يدافع عن نفسه تجاه الاشتراع ، وقد كان كثيرَ السلطانِ ، والسلطانُ لم يكن عنده كافياً .

وكان من الأمور التي لم تُكْتَشَفْ بعدُ هو أن تعيين القضاة واجبُ الأمير الحقيقيُّ ، لا أن يَقْضِيَ بنفسه ، وسياسةُ عكس هذه جعلت حكومة الفرد أمراً لا يطاق ، فطُرِدَ جميعُ هؤلاء الملوك ، ولم يتصور الأغاثةُ توزيعَ السلطات الحقيقية في حكومة الفرد مطلقاً ، وهم لم يتصوروها في غير حكومة الناس الكثيرين ، وقد دَعَوْا هذا النوعَ من النظام بالضابطة .

### الفصل الثالث عشر

#### حكومة ملوك رومة

#### وكيف وُزَّعت السلطاتُ الثلاثُ فيها

كانت حكومة الملوك في رومة تطابق بعضَ المطابقة حكومة الملوك في أزمنة الأبطال لدى الأغاثة ، فقد سَقَطَتْ غيرها عن عَينِها العامِّ ، وإن كانت بِنَفْسِها ، وفي طبيعتها الخاصة ، صالحةً جداً .

ولكى أجعلَ هذه الحكومةَ معروفةً أَمِيزُ حكومةَ الملوك الخمسة الأولى ، حكومةَ سِرْفِيُوسِ تُولْيُوسِ وحكومةَ تَارْ كِن .

كان التاجُ انتخابياً ، وكان للسَّنات في عهد الملوك الخمسة الأولين أكبرُ نصيب في الانتخاب .

وإذا مات الملكُ بحث السَّناتُ في هل يحافظُ على شكل الحكومة الذي كان

قد رُسم ، فإذا رأى من الصواب حِفْظَه عَيَّنَ حاكماً<sup>(١)</sup> منه لانتخاب الملك ، وكان على السَّنة أن يوافق على الانتخاب وعلى الشعب أن يؤيده ، وعلى الطوابع أن تضمنه ، وإذا لم يتمَّ أحدُ هذه الشروط الثلاثة وَجَبَ أن يُعاد الانتخاب .

وكان النظام ملكياً وأريستوقراطياً وشعبياً ، وكانت السلطة من الانسجام ما لم يرُ معه حَسَدٌ ولا نزاعٌ في العهود الأولى ، وكان الملك يقود الجيوش وكانت له نظارة القرايين ، وسلطة الحكم في القضايا المدنية<sup>(٢)</sup> والجزائية<sup>(٣)</sup> ، وحقُّ دعوة السَّنة ، وجمعُ الشعب ، وتقديمُ بعضِ الشؤون إليه ، وتنظيمُ الشؤون الأخرى مع السَّنة<sup>(٤)</sup> .

وكان للسَّنة سلطانٌ كبير ، وكان الملوك يأخذون ، في الغالب ، أعضاء من السَّنة للقضاء معهم ، وكانوا لا يُقدِّمون إلى الشعب أموراً قبل أن يناقشَ فيها في السَّنة<sup>(٥)</sup> .

وكان للشعب حقُّ انتخاب الحكام<sup>(٦)</sup> وحقُّ الموافقة على القوانين الجديدة ، وحقُّ شهرِ الحرب وعقد السَّلم إذا ما أذن الملك في ذلك ، ولم يكن للشعب حقُّ القضاء مطلقاً ، فلما رَدَّ ثُولُوس هُسْتِيلْيُوس حُكْمَ هوراس إلى الشعب كان لديه من الأسباب الخاصة ما يُوجِد في دِني داليكارناس<sup>(٧)</sup> .

(١) دني داليكارناس ، باب ٢ ، ص ١٢٠ ، وباب ٤ ، ص ٢٤٢ و ٢٤٣ .

(٢) انظر إلى خطبة تناكيل في تيتوس ليفيوس ، باب ١ ، العشر الأولى ، وإلى نظام سرفيوس توليوس في دني داليكارناس ، باب ٤ ، ص ٢٢٩ - (٣) انظر إلى دني داليكارناس ، باب ٢ ، ص ١١٨ ، وباب ٣ ، ص ١٧١ - (٤) أرسل تولوس هستيوليوس من يهدم أبه وفق مرسوم من السَّنة ، دني داليكارناس باب ٣ ، ص ١٦٧ و ١٧٢ - (٥) المصدر نفسه ، باب ٤ ، ص ٢٧٦ - (٦) المصدر نفسه ، باب ٢ ، ومع ذلك لم يكن له أن يولى لجميع المناصب ما دام فالريوس بوبليكيولا قد وضع قانوناً يحرم على كل مواطن أن يمارس أية وظيفة ما لم يكن قد نالها بتصويت الشعب - (٧) المصدر نفسه ، باب ٣ ، ص ١٥٩ .

وقد تبدّل النظام في عهد<sup>(١)</sup> سِرْفِيُوس تُولِيُوس ، ولم يكن للسّنات نصيبٌ في انتخابه قطّ ، والشعبُ هو الذي نادى به ملكاً ، وقد تَجَرَّد من الأحكام المدنية<sup>(٢)</sup> ، ولم يحتفظ بغير الأحكام الجزائية ، وقد نقل جميعَ الأمور إلى الشعب مباشرة ، وقد خَفَّف عنه الضرائب مُلقياً جميعَ الحُمل على كاهل الأشراف ، وهكذا كان يَزِيد سلطةَ الشعب كلما أضعف السلطةَ الملكية وسلطةَ السّنات<sup>(٣)</sup> .

ولم يجعل تارَكنُ الشعبَ ، ولا السّناتَ ، نأخباً له ، وقد عدَّ سِرْفِيُوس تُولِيُوس غاصباً فتناول التاجَ كحقِّ وراثيّ ، وأباد مُعْظَم أعضاء السّنات ، وعاد لا يستشير من بَقِيَ منهم ، وهو لم يدْعُهُم حتى إلى أحكامه<sup>(٤)</sup> ، أَجَلَ ، زاد سلطانه ، ولكن ما كان ممقوتاً في هذه السلطة صار أكثرَ مقتاً من قبل ، وهو قد اغتصب سلطةَ الشعب ، ووَضَعَ قوانينَ من دونه ، حتى إنه وَضَعَ قوانينَ ضِدّه<sup>(٥)</sup> ، وهو كان يَجْمَع السلطاتِ الثلاثَ في شخصه ، بَيِّدَ أن الشعبَ ذَكَر ، ذاتَ ساعةٍ ، أنه كان مشترعاً ، وأصبح تارَكنُ غيرَ ذلك .

( ١ ) المصدر نفسه ، باب ٤ .

( ٢ ) حرم نصف السلطة الملكية كما روى داليكارناس ، باب ٤ ، ص ٢٢٩ .

( ٣ ) كان يقيم حكومة شعبية لو لم يعترضه تاركن ، داليكارناس باب ٤ ، ص ٢٤٣ .

( ٤ ) داليكارناس ، باب ٤ .

( ٥ ) المصدر نفسه .

### الفصل الثالث عشر

#### تأملات عامة حَوْلَ حال رومة بعد طرد الملوك

ما كان ليَمِكنَ تركُ الرومان مطلقاً ، وهكذا لا تزال القصورُ الجديدة في عاصمتهم تُتركُ بحثاً عن الخرائب ، وهكذا تودُّ العينُ ، المطمئنةُ إلى مِينَا المروج ، أن ترى الصخرَ والجمال .

وكان لأَسَرِ الأشراف امتيازاتٌ عظيمةٌ في كلِّ زمان ، وأصبحت هذه الفروق ، الكبيرة أيامَ الملوك ، أكثرَ أهميةً بعد طردهم ، فأثار هذا حَسَدَ العوامِّ فأرادوا خَفَضَها ، وكانت الخصومات تَصَفَعُ النظامَ من غير أن تُضَعِفَ الحكومة ، وذلك لأنه كان لا يُبَالَى بالأسرة التي ينتسب إليها الحكام على أن يَصُونُوا سلطانهم .

وتَفَتَرَضَ الملكية الانتخابية بحكم الضرورة ، كما كانت رومة ، هيئةً أَرِستوقراطيةً قويةً تَدْعُمُها ، وإِلَّا تَحَوَّلَتْ في البُداءِ إلى طُغيانٍ أو إلى دولةٍ شعبيةٍ ، غير أن الدولة الشعبية لا تحتاج إلى هذا التمييز بين الأَسَرَلَتَبَقَى ، وهذا ما جعل الأشرافَ الذين كانوا أعضاءً لازمةً لنظام عهد الملوك يتحولون إلى عضو زائد في عهد القناصل ، فقد استطاع الشعب أن يَخَفِضَهم من غير هلاك ، وأن يُغَيِّرَ النظامَ من غير إفساد .

ولما أَذَلَّ سِرْفِيُوسُ تُولْيُوسُ الأشرافَ وقعت رومة من أيدي الملوك إلى أيدي الشعب ، غير أن الشعب ، بِخَفَضِهِ الأشرافَ ، لم يكن لِيَخْشَى

الوقوع في أيدي الملوك ثانية .

وَيُمْكِنُ الدَّوْلَةَ أَنْ تَتَغَيَّرَ عَلَى وَجْهَيْنِ : إما أَنْ يُقَوِّمَ النِّسْأَمَ ، وإِما أَنْ يَفْسُدَ ، فَإِذَا مَا حَافِظٌ عَلَى مَبَادِئِهِ وَتَغْيِيرِ النِّسْأَمِ كَانَ هَذَا عَنْ إِصْلَاحِهِ ، وَإِذَا مَا أَضَاعَ مَبَادِئِهِ وَتَغْيِيرِ النِّسْأَمِ كَانَ هَذَا عَنْ فِسادِهِ .

وَقَضَتْ الْحَالُ بِتَحَوُّلِ رُومَةٍ إِلَى دِيمُوقْرَاطِيَّةٍ بَعْدَ طَرْدِ الْمُلُوكِ ، وَكَانَ الشَّعْبُ قَابِضًا عَلَى السُّلْطَةِ الْاِشْتِرَاعِيَّةِ قَبْلَ ذَلِكَ ، وَصَوْتُهُ الْإِجْمَاعِيُّ هُوَ الَّذِي طَرَدَ الْمُلُوكَ ، وَهُوَ لَوْ لَمْ يَصِرَّ عَلَى عَزْمِهِ هَذَا لَاسْتَطَاعَ آلُ تَارْكِينَ أَنْ يَعُودُوا فِي كُلِّ حِينٍ ، وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الصَّوَابِ أَنْ يُزْعَمَ أَنَّهُ أَرَادَ طَرْدَهُمْ لِيَقَعَ عَبْدًا لِبَعْضِ الْأَسْرَ ، وَإِنَّمَا كَانَ وَضْعُ الْأُمُورِ يَتَطَلَّبُ أَنْ تُصِيرَ رُومَةُ دِيمُوقْرَاطِيَّةٍ ، وَهِيَ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ مَعَ ذَلِكَ ، فَقَدْ وَجَبَ تَعْدِيلُ سُلْطَةِ أَكْبَرِ الْقَوْمِ وَاتِّجَاهُ الْقَوَانِينِ نَحْوَ الدِيمُوقْرَاطِيَّةِ .

وَتَزْدَهَرُ الدَّوْلَةُ فِي الْغَالِبِ بِانْتِقَالِهَا غَيْرِ الْمَحْسُوسِ مِنْ نِظَامٍ إِلَى آخَرٍ أَكْثَرَ مِمَّا تَصْنَعُ فِي هَذَا أَوْ ذَلِكَ النِّسْأَمِ ، وَهَنَالِكَ تَشْتَدُّ نَوَابِضُ الدَّوْلَةِ كُلِّهَا ، وَتُظَاهَرُ مِزَاجُهَا لَدَى جَمِيعِ الْأَهْلِينَ ، وَيَصَاوِلُ أَوْ يُدَالِي ، وَيَكُونُ تَنَافُسٌ كَرِيمٌ بَيْنَ مَنْ يَدَافِعُونَ عَنِ النِّسْأَمِ الْآفِلِ وَمَنْ يُقَدِّمُونَ النِّسْأَمَ الْقَابِلَ .

### الفصل الرابع عشر

كيف أخذ توزيع السلطات الثلاث يتحوّل بعد طرد الملوك

كانت تؤذى الحرية في رومة أربعة أمورٍ على الخصوص ، وذلك أن

الأشرافَ وحدهم كانوا ينالون جميعَ المناصبِ المقدسة والسياسية والمدنية والعسكرية ، وأن القنصلية كانت تُخصَّ بسلطانٍ زائد ، وأن الشعبَ كانت توجَّه إليه إهانات ، ثم إنه كان لا يُترك له أى تأثيرٍ فى الأصوات تقريباً ، فهذه المساوىء الأربعُ هى التى أصلحها الشعب .

١ — حمل الشعبُ على إيجاد حاكِمياتٍ يُمكن العوامَ أن يطالبوا بها ، وقد نال بالتدريج نصيباً فيها كلُّها خلا مرتبة الملك .

٢ — فصلت القنصلية وألِّفت منها عدَّةُ حاكِميات ، فنُصب قضاةٌ<sup>(١)</sup> للحكم فى القضايا الخاصة ، وعُيِّن حُكَّامٌ<sup>(٢)</sup> للقضاء فى الجرائم العامة ، ونظَّارٌ للضابطة ، وخَزَنَةٌ<sup>(٣)</sup> لإدارة بيت المال ، وأوجد رُقْباهُ فُنَزِيع من القناصل بهم قسمُ السلطة الاشتراعية الناضمُ لعادات أبناء الوطن والضابطة المؤقتة لمتنفسات الهيئات الدولة ، وأهم امتيازات بقيت لهم هى القيام برئاسة مجالس الدولة الكبرى<sup>(٤)</sup> وجمعُ السَّئات وقيادةُ الجيوش .

٣ — نصَّت القوانين المقدسة على تعيين محامين للشعب يُمكنهم فى كلِّ حين أن يَقِفُوا مشاريع الأشراف وأن يَحُولُوا دون القَبائح العامة فضلاً عن الخاصة . وأخيراً زاد العوامُ تأثيرهم فى القرارات العامة ، وكان الشعب الرومانى منقسماً على ثلاثة أوجه ، منقسماً عن مَثوياتٍ وفصائلٍ وقبائلٍ ، فكان إذا ما أعطى صوته تَجَمَّعَ وألَّفَ واحداً من هذه الأوجه .

( ١ ) تيتوس ليفيوس ، باب ٦ .

( ٢ ) Quaestores paricidii, Pomponius, leg. 2, 23, ff. De orig. jur. ( ٢ )

( ٣ ) بلوتارك ، حياة بوبليكولا ، فصل ٦ .

( ٤ ) Comitiiis centuriatis ( ٤ )



ففي الوجه الأول كان للأشراف والكبراء والأغنياء والسُّنات ، أى لمن هم من طبقة واحدة تقريباً ، كلُّ السلطان تقريباً ، وكانوا في الوجه الثاني أقلَّ سلطاناً ، وأقلُّ من هذا سلطانهم في الوجه الثالث .

وكان التقسيم عن مئويات قائماً على الضرائب والثروات أكثر مما على النفوس ، وكان الشعب مُقسماً إلى ١٩٣ مئوية<sup>(١)</sup> على أن لكلِّ واحدة منها صوتاً واحداً ، وكانت المئويات الـ ٩٨ الأولى تتألف من الأشراف والأعيان ، وكان بقية أبناء الوطن موزعين بين الـ ٩٥ الأخرى ، ولذا كان الأشراف أصحاب الأصوات في هذا التقسيم .

ولم يكن للأشراف ذاتُ الفوائد في التقسيم عن فصائل<sup>(٢)</sup> ، وكانت لهم فوائد فيها مع ذلك ، فكان لا بدُّ من استشارة الطوابع التي كان الأشرافُ أصحاباً لها ، وما كان ليؤتى باقتراح إلى الشعب قبل أن يُؤتى به إلى السُّنات ويُستحسنَ بمرسوم سنّاتي ، وأما التقسيمُ عن قبائل فلا محلَّ فيه للطوابع ولا لمراسيم السُّنات ، وكان الأشراف لا يُقبلون فيه .

والواقع أن الشعب حاول دائماً أن يصنّع بالفصائل ما كانت العادة تقضى أن تصنّعه المئويات من المجالس ، وأن يصنّع بالقبائل مجالس كانت تُصنّع بالفصائل ، وهذا ما أسفر عن انتقال الأمور من أيدي الأشراف إلى أيدي العوام . وهكذا ، لما نال العوامُ حقَّ الحكم في الأشراف ، وهذا ما بُدئ به منذ

(١) وزيادة على ذلك انظر إلى تيتوس ليفيوس باب ١ ، فصل ٤٣ ، وإلى دني داليكارناس ،

باب ٤ و ٧ .

(٢) دني داليكارناس ، باب ٩ ، ص ٥٩٨ .

قضية كوزيولان<sup>(١)</sup>، أراد العوام أن يحكموا فيهم بمجالس عن قبائل<sup>(٢)</sup>، لا عن فصائل، ولما أقيمت حاكميات محامي الشعب والنظار الجديدة<sup>(٣)</sup> نفعا للشعب نال الشعب حق الاجتماع فصائل لتولية هؤلاء، ولما ثبت سلطان الشعب نال حق<sup>(٤)</sup> توليتهم في مجلس عن قبائل.

### الفصل الخامس عشر

## كيف خسرت رومة حريتها بغتة في دولة الجمهورية المزدهرة

طلب العوام، في أثناء اضطرام النزاع بينهم وبين الأشراف، وضع قوانين ثابتة لكيلا تصدر الأحكام عن إرادة تابعة لها أو عن سلطة مرادية، ويذعن السنين لذلك بعد مقاومات كثيرة، ويعين عشرة حكام لوضع هذه القوانين، وترى ضرورة منحهم سلطاناً كبيراً لما يجب عليهم من وضع قوانين لأحزاب متنافرة تقريباً، ويمسك عن تعيين جميع الحكام، ويؤتخب هؤلاء في مجالس الشعب المعروفة بالكوميس مديرين وحيدين للجمهورية، ويتقاصرون السلطة القنصلية وسلطة المحاماة عن الشعب، وتمنحهم إحدى السلطتين حق جمع السنين

(١) دفي داليكارناس، باب ٧.

(٢) خلافاً للعادة القديمة كما يرى في دفي داليكارناس، باب ٥، ص ٣٢٠.

(٣) المصدر نفسه، باب ٦، ص ٤١٠ و ٤١١.

(٤) المصدر نفسه، باب ٩، ص ٦٠٥.

وتمنحهم الأخرى حَقَّ جمع الشعب ، ولكنهم لم يَجْمَعُوا هذا ولا ذلك ، وعشرة رجالٍ في الجُمهوريَّة فقط هم الذين صارت لهم جميعُ السلطة الاشتراعية وجميعُ السلطة التنفيذية وجميعُ سلطة القضاء ، فرُئيت رومة خاضعةً لطغيانِ كِبغِي تَارْكِين ، ولَمَّا كان تَارْكِين يزاوِل مظلله كانت رومة ساخطةً على السلطة التي اغتصبها ، ولما زاول الحُكَّامُ العشرة مظللمهم بُهِتَتْ رومة من السلطة التي منحتهم إياها .

ولكن ماذا كان نظام البَغْي الذي أَنتجَه أناسٌ لم ينالوا السلطة السياسية والعسكرية إِلَّا عن معرفةٍ بالأُمور المدنية والذين كانوا في مثل أحوال تلك الأزمنة محتاجين إلى جُبْن الأهليين في الداخل لِيَتَرَكَوا حاكمين وإلى جُرْأَتِهِمْ في الخارج ليكونوا عنهم مدافعين ؟

وما كان من منظر موت فِرْجيني التي ذبحها أبوها عن حياءٍ وحريةٍ أَدَى إلى زوال سلطة الحُكَّام العشرة ، وذلك أن كلَّ واحدٍ وَجَدَ أَنَّهُ حُرٌّ لَأَنَّهُ رَأَى أَنَّهُ مُهَانٌ ، أَى أَن جَمِيعَ النَّاسِ غَدَوْا أَبْنَاءَ وَطَنِ لَأَن كُلَّ واحدٍ مِنْهُمْ أَبْصَرَ أَنَّهُ أَبٌ ، وقد عاد السَّنَاتُ والشعبُ إلى حرية كانت قد سُلِّمَتْ إلى طغاةٍ مثيرين للسُّخْريَّة .

وكان الشعبُ الرومانيُّ يَهِيْجُ بالمناظر أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ ، فنظر جسم لُوكْرِيس الدامي أَدَّى إلى انتهاء المَلَكِيَّة ، وأسفر منظر المَدِين الذي ظَهَرَ مُشَخَّنًا بالجروح في الميدان عن تَغْيِيرِ شَكْلِ الجُمهوريَّة ، وأَوْجَبَ منظر فِرْجيني طَرْدَ الحُكَّام العشرة ، واقتضى الحُكْمُ على مَنَلْيُوس حَجَبَ منظر الكايتول عن الشعب ، وأَعَادَتْ حُلَّةُ قَيْصَرِ الدامِيَّة رومةَ إلى العبودية .

### الفصل السادس عشر

## السلطة الاشتراعية في الجمهورية الرومانية

كان لا يَحِقُّ أن يَخَاصِمَ في عهد الحكام العشرة ، ولكن لَمَّا عادت الحرية رُئِيَ رجوعُ أنواع الحسد فنَزَعَ العوامُ من الأشراف ما بقي لهم من الامتيازات .

كان لا يقع غيرُ قليلٍ سوءٍ لو اكتفى العوامُ بجرمان الأشراف امتيازاتهم ولم يُهَيِّنُوهم حتى في صفتهم أبناءً للوطن ، ولَمَّا كان الشعب مجتمعاً فصائلاً ومِثْوِيَّاتٍ كان مؤلفاً من أعضاء سناتٍ ومن أشرافٍ وعوامٍ ، وقد فاز العوامُ في نزاعهم بحَقِّهم<sup>(١)</sup> من دون الأشراف والسَّنات في وضع قوانين سَمَّيت عامَّةً كما دُعيت المجالس الشعبية المعروفة بالكوميسات كوميساتٍ عن قبائل ، وهكذا وُجِدَ من الأحوال ما لم يشترك الأشراف<sup>(٢)</sup> به في السلطة الاشتراعية<sup>(٣)</sup> ، فخضعوا لاشتراع هيئةٍ أُخرى في الدولة ، وكان هذا هَذَيانَ الحرية ، حتى إن الشعب صَدَمَ مبادئ الديمقراطية في سبيل إقامة الديمقراطية ، فكان يلوح أن سلطةً بالغةً تلك الدرجة من الإفراط كادت تقضى على ما للسنات من الأمر ، غير أنه كان لرومة من التَّظُم

(١) دَفِي دَالِيكَارَناس ، باب ١١ ، ص ٧٢٥ .

(٢) استطاع العوام أن يضعوا بالقوانين المقدسة مراسيم عامة وحدهم من غير أن يقبل الأشراف في مجالسهم ، دَفِي دَالِيكَارَناس ، باب ٦ ، ص ٤١٠ ، وباب ٧ ، ص ٤٣٠ .

(٣) خضع الأشراف للمراسيم العامة وفق القانون الذي وضع بعد طرد الحكام العشرة وإن لم يستطيعوا أن يصوتوا له ، تيتوس ليفيوس ، باب ٣ ، فصل ٥٥ ، ودَفِي دَالِيكَارَناس ، باب ١١ ، ص ٧٢٥ ، وقد تأيد هذا القانون بقانون الطاغية بوبليوس فيلو ، سنة ٦١٤ رومانية ، تيتوس ليفيوس ، باب ٨ ، فصل ١٢ .

يقضى بالعجب ، كان لها نظامان على الخصوص ، كانت السلطة الاشتراعية تُنظَّمُ بالأول ، وكانت تُحدَّد بالآخر .

وكان الرقباء ، والقناصلُ قبلهم<sup>(١)</sup> ، يؤلِّقون ، ويوجدون ، هيئة الشعب في كلِّ خمس سنين ، وكانوا يمارسون الاشتراعَ حتى حَوَّلَ الهيئة التي كانت لها السلطة الاشتراعية ، قال شيشرون : « نقل الرقيب طير يوس غراكوس العتقاء إلى قبائل المدينة بكلمة وحركة ، لا بقوة بلاغته ، ولو لم يَفْعَلْ ذلك لم نَعُدْ أصحابًا لهذه الجمهورية التي لا نكاد نؤيِّدُها اليوم » .

وكان للسُّنَّات ، من ناحيةٍ أخرى ، سلطةٌ نزع الجمهورية من أيدي الشعب ، وذلك بنصب طاغية يطايطي صاحبُ السيادة رأسه ، وتظلُّ أكثر القوانين شعبيةً صامتةً ، أمامه<sup>(٢)</sup> .

### الفصل السابع عشر

#### السلطة التنفيذية في الجمهورية نفسها

إذا كان الشعب غيُوراً على سلطته الاشتراعية فإنه كان أقلَّ من ذلك غيرةً على سلطته التنفيذية ، وهي التي تركها كلها تقريباً للسُّنَّات والقناصل ، فلم يحتفظ بغير حقِّ انتخاب الحكام والمواقفة على أعمال السُّنَّات والقوَّاد . وكانت لرومة أمورٌ عظيمة دائماً ، لرومة التي كانت تهوى القيادة ، والتي

(١) كان القناصل يقومون بإحصاء أيضاً سنة ٣١٢ رومانية ، وذلك كما يظهر من دني داليكارناس ،

باب ١١ - (٢) كالقوانين التي تسمح باستئناف أحكام جميع الحكام لدى الشعب .

كانت تهتدِف إلى إخضاع كلِّ شيء ، والتي كانت لا تنفكُ تغتصب ، وكان أعداؤها يأتَمرون بها ، أو كانت تأتمر بأعدائها .

وبما أنها كانت مضطرةً إلى السَّير ببطولةٍ من ناحيةٍ ، وبحكمةٍ بالغةٍ من ناحيةٍ أخرى ، فإن الأحوال كانت تقضى بأن يكون السَّناتُ موجَّهًا للأمور ، وكان الشعب ينازع السَّناتَ جميعَ فروع السلطة الاشتراعية لأنه كان غيوراً على حريته ، وكان لا ينازعه أىُّ فرع من السلطة التنفيذية لأنه كان غيوراً على مجده .

وكان نصيبُ السَّناتِ فى السلطة التنفيذية من العِظَم ما قال معه يُولِيب<sup>(١)</sup> إن جميع الأجانب كانوا يظنون أن رومة أريستوقراطية ، وكان السَّنات يتصرف فى الأموال العامة ، ويُعطى الغلَّاتِ قِبالةً\* ، وكان السَّنات حَكَمًا فى أمور الخلفاء ، ويُقرَّر الحربَ والسَّلم ، فيُوجَّه القناصل من هذه الناحية ، وكان السَّنات يُعيِّن عَدَد الكتائب الرومانية وكتائب الخلفاء ، ويوزع الولاياتِ والجيوشَ بين القناصل والحكام ، وكان ، إذا مرَّ عامٌ على القيادة ، أمكنه أن يجعل لهم خَلَفًا ، وكان يأذن فى احتفالات النصر ، ويستقبل السفراء ويُرسِلهم ، ويتَّصِب الملوك ويكافئهم ويجازيهم وَيَحْكُمُ فيهم ويمَنَحهم لقبَ حلفاء الشعب الرومانى أو يَنزِع منهم هذا اللقب . وكان القناصل يَجْمعون الكتائبَ التى يجب أن تقوم بالحرب ، وكانوا يقودون جيوش البرِّ والبحرَ ويُعدُّون الخلفاء ، ويتمتعون فى الولايات بجميع سلطان الجمهورية ، وكانوا يُنْعِمون بالسَّلم على الأمم المقهورة ويُقرِّضون عليها الشروط أو يَرُدُّونها إلى السَّنات .

(١) باب ٦ .

\* القبالة : اسم لما يلتزمه الإنسان من عمل ودين وغير ذلك .

وكان الشعب فى الأزمنة الأولى ، حينما كان له نصيبٌ فى أمور الحرب والسلم ، يُفَضِّلُ ممارسة السلطة الاشتراعية على ممارسة السلطة التنفيذية ، وكان لا يصنع غير تأييد ما صنعه الملوك ، والقناصل أو السّنات من بعدهم ، ونرى أن القناصل ، أو السّنات ، كانوا يقومون بالحرب على الرغم من معارضة محامى الشعب غالباً ، وذلك مع بُعد كون الشعب حَكَمًا فى أمر الحرب ، غير أن الشعب زاد سلطانه التنفيذى فى نشوة من النجاح ، وهكذا أوجد<sup>(١)</sup> الشعب نفسه محامى الكتائب الذين كان القوّاد يُعينونهم حتى ذلك الحين ، وهكذا قضى قبيل الحرب البونية الأولى بأن يكون وحده صاحب حقّ شهر الحرب<sup>(٢)</sup> .

### الفصل الثامن عشر

#### سلطة القضاء فى حكومة رومة

أعطى الشعبُ والسّناتُ والحكامُ وبعضُ القضاة سلطةَ القضاء ، ويجب أن يُرى كيف وزّعتْ ، وأبدأ بالقضايا المدنية .  
قام القناصل<sup>(٣)</sup> بالقضاء بعد الملوك كما قام به الحكام بعد القناصل ، وجَرَّد

( ١ ) سنة ٤٤٤ رومانية ، تيتوس ليثيوس ، العشرة الأولى ، باب ٩ ، فصل ٣٠ ، ولما ظهرت محاربة برسه أمراً مهلكاً صدر مرسوم من السّنات يقضى بوقف هذا القانون ، فوافق الشعب عليه ، تيتوس ليثيوس ، العشرة الخامسة ، باب ٢ ( باب ٤٢ ، فصل ٣١ ) .

( ٢ ) انتزعه من السّنات كما روى فرنشيموس ، العشرة الثانية ، باب ٦ .

( ٣ ) لا يمكن الشك فى أن الأحكام المدنية كانت غير خاصة بالقناصل قبل إحداث القضاء ، انظر إلى تيتوس ليثيوس ، العشرة الأولى ، باب ٢ ، فصل ١ ، صفحة ١٩ ، دنى داليكارناسر ، باب ١٠ ص ٦٢٧ وص ٦٤٥ من الباب نفسه .

سِرْقِيُوسُ تُولْيُوسُ نَفْسَهُ مِنَ الْحُكْمِ فِي الْقَضَايَا الْمَدْنِيَّةِ ، وَلَمْ يَحْكَمْ الْقَنَاصلَ فِيهَا أَيْضًا ، مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي الْأَحْوَالِ النَّادِرَةِ <sup>(١)</sup> جَدًّا الَّتِي دُعِيَتْ « غَيْرَ عَادِيَّةٍ » <sup>(٢)</sup> . لِهَذَا السَّبَبِ ، وَاکْتَفَى الْقَنَاصلَ بِنَصَبِ الْقَضَاةِ وَتَأْلِيفِ الْحَاكِمِ الَّتِي يَجِبُ أَنْ تَقُومَ بِالْقَضَاءِ ، وَيُظْهِرُ مِنْ خُطْبَةِ أَيْيُوسُ كَاوْدِيُوسُ ، الَّتِي رَوَاهَا دِنِي دَالِيكَارُنَاسُ <sup>(٣)</sup> ، أَنَّ ذَلِكَ عُدَّةٌ عَادَةٌ ثَابِتَةٌ لَدَى الرُّومَانِ مِنْذُ سَنَةِ ٢٥٩ مِنْ التَّارِيخِ الرُّومَانِيِّ ، وَلَا يُرَدُّ ذَلِكَ إِلَى مَا هُوَ أَبْعَدُ مِنْ سِرْقِيُوسُ تُولْيُوسُ .

وَكَانَ الْحَاكِمُ يَضَعُ فِي كُلِّ سَنَةٍ قَائِمَةً <sup>(٤)</sup> ، أَوْ جَدُولًا ، بِأَسْمَاءِ مَنْ يَخْتَارُهُمُ لِلْقِيَامِ بِوُظُفَةِ الْقَضَاةِ فِي سَنَةٍ حَاكِمِيَّتِهِ ، وَكَانَ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ عَدَدٌ كَافٍ لِكُلِّ مَسْئَلَةٍ ، وَيُمَارَسُ هَذَا فِي إِنْكَاتَرَةٍ تَقْرِيبًا ، وَالَّذِي كَانَ يَجْعَلُ هَذَا مَلَأْمًا لِلْحَرِيَّةِ <sup>(٥)</sup> إِلَى الْغَايَةِ هُوَ أَنَّ الْحَاكِمَ كَانَ يَخْتَارُ الْقَضَاةَ بِمُوَافَقَةِ <sup>(٦)</sup> الْخُصُومِ وَيَرْجِعُ مُعْظَمَ رَفْضِ الْقَضَاةِ فِي إِنْكَاتَرَةٍ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ إِلَى هَذِهِ الْعَادَةِ تَقْرِيبًا .

وَكَانَ هَؤُلَاءِ الْقَضَاةُ لَا يَقْضُونَ فِي غَيْرِ الْمَسَائِلِ الْوَاقِعِيَّةِ <sup>(٧)</sup> ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يُقَرَّرُونَ ، هَلْ دُفِعَ الْمُبْلَغُ أَوْ لَا ، وَهَلْ اقْتَرِفَ الْفِعْلُ أَوْ لَا ، وَلَكِنْ بِمَا أَنَّ مَسَائِلَ

( ١ ) كَانَ مَحَامُو الشَّعْبِ يَقُومُونَ بِالْحُكْمِ وَحْدَهُمْ فِي الْغَالِبِ ، وَلَا شَيْءَ كَانَ يَجْعَلُهُمْ مَقْضِيَةً أَكْثَرَ مِنْ هَذَا ، دِنِي دَالِيكَارُنَاسُ ، بَاب ١١ ، ص ٧٠٩ .

( ٢ ) Judicia extraordinaria ، الْمَجْمُوعَةُ الْقَانُونِيَّةُ ، بَاب ٤ .

( ٣ ) بَاب ٦ ، ص ٣٦٠ .

( ٤ ) Album judicum

( ٥ ) قَالَ شَيْشِرُونُ pro Cluentio ، فَصْل ٤٣ : « لَمْ يَرِدْ أَجْدَادُنَا أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ الَّذِي لَا تَتَّفَقُ عَلَيْهِ الطَّبَقَاتُ قَاضِيًا فِي أَقْلِ قَضِيَّةٍ مَالِيَّةٍ فَضْلًا عَنْ سَمْعَةِ الْمَوْطِنِ » .

( ٦ ) انْظُرْ فِي الْمُنْتَخِبَاتِ مِنَ الْقَانُونِ السَّرْفِيلِيِّ وَالْقَانُونِ الْكُونُزِيلِيِّ وَغَيْرِهِمَا كَيْفَ أَنَّ هَذِهِ الْقَوَانِينَ تَعَيَّنَ الْقَضَاةَ لِلْحُكْمِ فِي الْجَرَائِمِ الَّتِي تَعَاقَبُ عَلَيْهَا ، وَكَانَ هَؤُلَاءِ الْقَضَاةُ يُؤْخَذُونَ بِالْخِيَارِ غَالِبًا ، وَبِالْقِرْعَةِ أحيانًا ، أَوْ بِمَزْجِ الْقِرْعَةِ مَعَ الْخِيَارِ أَخِيرًا .

( ٧ ) سَنِيكََا ، De benef. ، بَاب ٣ ، فَصْل ٧ ، in fine .



الفقه<sup>(١)</sup> كانت تستلزم بعض الأهلية فإن هذه المسائل كانت تُرفع إلى محكمة المئة<sup>(٢)</sup>. وقد احتفظ الملوك بحق الحكم في القضايا الجنائية ، وقد خلفهم القناصل في ذلك ، وكان من نتيجة هذه السلطة أن حَكَم القنصلُ بروتوس بقتل أولاده وجميع من ائتمروا في سبيل آل تاركين ، وكانت هذه السلطة مُفْرِطَةً ، وبما أن السلطة العسكرية كانت قبضة القناصل قبل ذلك فإنهم مارسوها حتى في شؤون المدن ، وكانت أساليبهم المُجَرَّدة من الشكل والعدل أعمالَ عُنْفٍ أكثر من أن تكون أحكاماً .

وقد أدى هذا إلى القانون الثاليري الذي يَسْمَح بأن تُستأنف إلى الشعب جميع أحكام القناصل ، أى الأحكام التي تجعل حياة ابن الوطن في خطر ، فعاد القناصل لا يستطيعون أن يَنْطَقُوا بعقوبة الإعدام على مواطن روماني إلا بإرادة الشعب<sup>(٣)</sup>. ويُرَى في المؤامرة الأولى لإعادة آل تاركين أن القنصل بروتوس حكم على المذنبين ، وقد جُمِعَ السَّنَاتُ والمجالسُ الشعبية للحُكْم<sup>(٤)</sup> في الثانية .

وجَعَلَت القوانينُ التي تُسَمَّى « المقدسة » للعوام محامين تتألف منهم هيئة كانت لها مزاعم كبيرة في البداية ، ولا يُعرَف أى الأمرين أعظم من الآخر : أجرة الطلب الدنيئة أم الانقياد وسهولة الموافقة في السَّنَات ، وكان القانون الثاليري قد أذن في الاستئناف إلى الشعب المؤلف من أعضاء سِنَاتٍ ومن أشرفِ وعوام ،

(١) انظر إلى كتيبيان ، باب ٤ ، ص ٥٤ ، من القطع الكبير ، طبعة باريس ١٥٤١ .

(٢) قانون ٢ : ٢٤ ، ff. De orig. jur. ، كان الحكام الذين يسمون « القضاة العشرة » يقومون برئاسة الأحكام ، وذلك كله تحت إدارة حاكم .

(٣) Quoniam de capite civis romani, iniussu populi romani, non erat permissum

consulibus jus dicere. وانظر إلى دونيونوس باب ٢ : ٦ ، ff. De orig. jur. .

(٤) دني داليكارناس ، باب ٥ ، ص ٣٢٢ .

وَسَنَّ العوامُ ضرورةَ تقديم الاستئناف إليهم ، ولَسُرَّعَانِ ما وُضِعَتْ مُسْئَلَةُ : هل يستطيع العوامُ أن يَدِينُوا شَريفًا ، وقد كان هذا موضوعَ نزاعٍ أسفرت عنه قضية كُورْيُولَانٍ وانتهى بهذه القضية ، فلما اتَّهَمَ محاسن الشعب كُورْيُولَانٍ أمام الشعب اعترض هذا المتهم ، خلافاً لروح القانون الثاليري<sup>(١)</sup> ، بأنه شريف ، وذلك أنه لا يُمكن أن يُحكَمَ في أمره إلّا من قِبَلِ القناصل ، وقد زَعَمَ العوامُ ، خلافاً لروح القانون نفسه ، أنه لا ينبغي أن يُحكَمَ في أمره إلّا من قِبَلِهِمْ فقط ، فحكوا عليه .

وَعَدَلَ قانونُ الألواح الاثني عشر ذلك ، ومما نصَّ عليه هذا القانون أنه لا يُمكن الحكم في حياة مواطنٍ إلّا في مجالس الشعب الكبرى<sup>(٢)</sup> ، وهكذا ، فإن هيئة العوامَ ، أو المجالس الشعبية عن قبائل ، وهى هى ، عادت لا تُحكَمَ في غير الجرائم التى لا يَعدُّو الجزاء فيها حدَّ الغرامة النقدية ، وصار لا بُدَّ من قانون لفرض عقوبة الإعدام ، ولم يَتَطَلَبِ الحكمُ بالعقوبة النقدية غيرَ حكمٍ شعبيٍّ . وكان حكم قانون الألواح الاثني عشر هذا على جانب كبير من الحكمة ، فقد انطوى على توفيقٍ عجيب بين هيئة العوامَ والسُّنَنات ، وذلك لأن اختصاص كلٍّ منهما صار يتوقَّف على عِظَمِ العقوبة وطبيعة الجريمة ، فوجب أن يتوافقا .

وأزال القانون الثاليري كلَّ ما بقى في رومة من الحكومة المطابقة لحكومة ملوك الأغارقة في أزمنة الأبطال ، وَوَجَدَ القناصلُ أنفُسَهُمْ عاطلين من سلطة العقاب على الجرائم ، ومع أن جميع الجرائم عامَّةٌ وَجَبَ أن تُمارَ التى هى أكثر ما يُهمُّ أبناء الوطن فيما بينهم من التى هى أكثر ما تُهمُّ الدولة في صلتها بابن الوطن ، وُسِّمَتِ الأولى

(١) المجالس عن مثنويات ، وكذلك حكم في قضية مانليوس كابيتولينوس من قبل هذه المجالس

الشعبية ، تيتوس ليفيوس ، العشرة الأولى ، باب ٦ ، فصل ٢٠ ، صفحة ٦٨ .

بالجرائم الخاصة ، وُسِّمَت الثانية بالجرائم العامة ، وقد قَضَى الشعبُ نفسهُ بالجرائم العامة ، وأما الجرائمُ الخاصة فقد عَيَّنَ لكلِّ واحدة منها ، بواسطة لَجَنَةٍ خاصة ، خازناً للقيام بما تقتضيه من تعقيب ، وقد كان هذا حاكماً غالباً ، أو رجلاً عادياً أحياناً ، يَخْتَارُهُ الشعبُ ، وكان يُسَمَّى خازنَ المعتدى على الوطن ، وقد ذُكِرَ هذا في قانون الألواح الاثني عشر<sup>(١)</sup>.

وكان الخازن يُعَيِّنُ ما يُسَمَّى قاضى المسئلة الذى يُخْرِجُ القضاة بالقرعة ، وكان يؤلَّف المحكمة ويرأس الحُكْمُ<sup>(٢)</sup>.

ومما يَحْسُنُ أن يلاحظ هنا نصيبُ السَّنات في تعيين الخازن ، وذلك ليرى كيف أن السلطات كانت متوازنة من هذه الناحية ، ومما كان يَحْدُثُ أحياناً أن يَحْمِلَ السَّناتُ على نَصَبِ حاكمٍ مطلقٍ للقيام بوظيفة الخازن<sup>(٣)</sup> ، ومما كان يَحْدُثُ أحياناً أن يأمر السَّناتُ بأن يَجْمَعَ الشعبُ أحدُ محاميه لتعيين خازن<sup>(٤)</sup> ، ومما كان يَحْدُثُ أحياناً أن يُعَيِّنَ الشعبُ حاكماً ليقدم تقريره إلى السَّنات عن إحدى الجرائم وليَطْلُبَ منه أن يعيِّنَ خازناً كما يَرى في حُكْمِ لُوسِيُوس سيبون<sup>(٥)</sup> وَفَقَ رواية تيتوس ليفيوس<sup>(٦)</sup>.

وجُعِلَ بعض هذه اللجان دائمة<sup>(٧)</sup> في سنة ٦٠٤ من التاريخ الرومانى ، وقُسِّمَت

(١) قول بونبونيوس في القانون ٢ ، من المجموعة القانونية. De orig. jur.

(٢) انظر إلى نبذة أولبيان الذى روى نبذة أخرى من القانون الكورنيلي ، وهى توجد في « المقابلة

بين الشرائع اليهودية والرومانية » ، باب ١ ، De sicariis et homicidiis

(٣) حدث هذا على الخصوص في الجرائم التى اقترفت في إيطاليا حيث كانت للسَّنات رقابة مهمة ، انظر إلى تيتوس ليفيوس ، العشرة الأولى ، باب ٩ ، فصل ٢٦ ، حول مكايديكاپو .

(٤) وقع هكذا في تعقيب مقتل بوستوميوس في سنة ٣٤٠ رومانية ، انظر إلى تيتوس ليفيوس ،

باب ٤ ، فصل ٥٠ - (٥) صدر هذا الحكم في سنة ٥٦٧ رومانية - (٦) الباب الثامن .

(٧) شيشرون ، in Bruto

جميع المسائل الجزائية إلى أقسام مختلفة شيئاً فشيئاً ، فسمّيت مسائل دائمة ، وأُخِذَتْ عِدَّةُ حُكَّامٍ فُخِّصَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ببعض هذه المسائل ، وَمُنِحُوا لِعَامٍ سُلْطَةً الْحُكْمِ فِي الْجَرَائِمِ الْمُتَّصِلَةِ بِهَا ، ثُمَّ يَذْهَبُونَ لِإِدَارَةِ وَلَايَتِهِمْ .

وكان سنات المئة في قرطاجة مؤلفاً من قضاة معيّنين للحياة كُلِّهَا<sup>(١)</sup> ، ولكن الحكماء في رومة كانوا يُعَيِّنُونَ لِعَامٍ واحد ، حتى إن القضاة لم يكونوا لِعَامٍ واحد ما داموا يؤخذون لكل قضية ، وقد رُئِيَ في الفصل السادس من هذا الباب مقدارُ ملاءمة هذا التدبير للحرية في بعض الحكومات .

وكان القضاة يؤخذون من سلك السنات حتى زمن الغرّاكين ، فلما كان طيبريوسُ غراكوسُ أَمَرَ بِأَخْذِهِمْ مِنْ سلك الفرسان ، وكان هذا التغيير من الأهمية ما يباهى معه هذا المحامى الشعبى بأنه قَطَعَ أَعْصَابَ سلك أعضاء السنات بهذا المشروع . ومما تجب ملاحظته إمكانُ توزيع السلطات الثلاث توزيعاً حسناً من حيث صلتها بحرية النظام ، وإن لم تكن كذلك في صلتها بحرية المواطن ، وبما أنه كان للشعب في رومة أعظم نصيب في السلطة الاشتراعية ونصيب في السلطة التنفيذية ونصيب في سلطة القضاء فإن هذا سلطانٌ كبير كان لابدَّ من موازنته بسلطان آخر ، أجل ، كان للسنات نصيب في السلطة التنفيذية وكانت له ضلع في السلطة الاشتراعية<sup>(٢)</sup> ، بيد أن هذا كان غير كافٍ لموازنة الشعب ، فكان لابدَّ من أن يَظْهَرَ ذَا نصيب في سلطة القضاء ، وقد كان له هذا النصيب عند اختيار القضاة من

( ١ ) يثبت هذا بكتاب تيتوس ليفيوس ، باب ٤٣ ، فصل ٤٦ ، الذي جاء فيه أن أنيبال جعل

حاكيتهم سنوية — ( ٢ ) كانت مراسيم السنات نافذة لعام واحد وإن لم يؤيدها الشعب ، دق

داليكارناس ، باب ٩ ، ص ٥٩٥ ، وباب ١١ ، ص ٧٣٢ .

أعضاء السّنات ، ولما حَرَمَ الفِرَاكُونُ أعضاء السّنات سلطةَ القضاء<sup>(١)</sup> لم يَسْتَطِعِ السّناتُ أن يقاوم الشعب ، وبذلك يكون الفِرَاكُونُ قد آذَوْا حُرِّيَّةَ النظام في سبيل حرية المواطن ، غير أن هذه ضاعت مع تلك .

ونشأت عن ذلك مضارٌّ لا تُحصى ، فقد غُيِّرَ النظام في زمنٍ كاد لا يكون فيه نظامٌ لِمَا كان من اشتعال نار الفِتَنِ الأهلية ، وعاد الفرسان لا يكونون ذلك السِّلَكَ المتوسط الذي يَصِلُ الشعبَ بالسّنات ، وقُطِعَت سلسلة النظام .

حتى إنه كان يوجد من الأسباب الخاصة ما وَجَبَ أن يحول دون تسليم الأحكام إلى الفرسان ، فقد كان نظام رومة قائماً على المبدأ القائل إن على أولئك أن يكونوا جنوداً عندهم من الخير الكافي ما يُلْزَمُون معه بتأدية حساب عن سلوكهم تجاه الجُمهورية ، وكان الفرسان يؤلّفون خِيَالَةَ الكتائب كأعظم الأغنياء ، ولما زاد قَدْرُهُم صاروا راغبين عن الخدمة في هذه المِليشيا ، فوجب جمعُ خِيَالَةِ آخرين ، وقَبِلَ ماريوس كلَّ جنس من الناس في الكتائب وضاعت الجُمهورية<sup>(٢)</sup> .

ثم إن الفرسان كانوا جُبَاةَ الجُمهورية ، وكانوا طُمعاء ، وكانوا يَبْذُرُونَ الرّزايا في الرّزايا ويُولّدون الاحتياجات العامة من الاحتياجات العامة ، وكان ، على بُعدٍ ما يناسب منحَ مثل هؤلاء الناس من سلطة القضاء ، يجب أن يكونوا تحت عيون القضاء بلا انقطاع ، ويجب أن يُذَكَرَ هذا عن ثناء على القوانين الفرنسية القديمة التي شَرَطَت على رجال الأعمال مع حَذَرٍ يَدْخِرُ للأعداء ، ولما نُقِلَت أعمال القضاء إلى الجُبَاة في رومة عاد لا يكون هنالك فضيلةٌ ولا ضابطةٌ ولا قوانينٌ ولا حاكمةٌ ولا حُكَّام .

(١) سنة ٦٣٠ - (٢) Capite censos plerosque ، سالوست ، حرب جوغورتا ، فصل ٨٤ .

وَتَجِدُ وَصْفًا بَسِيطًا لِهَذَا فِي بَعْضِ مَنْتَخَبَاتٍ مِنْ دِيُودُورُسِ الصَّقَلِيِّ وَدِيُونٍ ،  
 قَالَ دِيُودُورُسُ <sup>(١)</sup> : « أَرَادَ مُوثِيُوسُ سِيْفُولَا أَنْ يُعِيدَ الْأَخْلَاقَ الْقَدِيمَةَ وَيَعِيشَ  
 مِنْ مَالِهِ الْخَاصِّ مَعَ زَهْدٍ وَصَلَاحٍ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ سَلَفَهُ خَالَطُوا الْجُبَاةَ الَّذِينَ أُعْطُوا  
 أَعْمَالَ الْقَضَاءِ فِي رُومَةٍ وَقَتْنُذٍ فَمَلَأُوا الْوَلَايَاتِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ الْجَرَائِمِ ، غَيْرَ أَنْ  
 سِيْفُولَا عَاقَبَ الْعَشَّارِينَ وَجَلَبَ إِلَى السِّجْنِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَانُوا يَجْرُونَ  
 الْآخِرِينَ » .

وَيَرَوِي لَنَا دِيُونُ <sup>(٢)</sup> أَنَّ نَائِبَهُ يُوبِلْيُوسَ رُوتِيْلْيُوسَ ، الَّذِي لَمْ يَكُنْ أَقْلًا مِنْهُ  
 مَقْتًا عِنْدَ الْفَرَسَانِ ، اتَّهَمَ مِنْ نَاحِيَتِهِ بِأَنَّهُ قَبِلَ هَدَايَا فَحَكِمَ عَلَيْهِ بِغَرَامَةٍ ، وَتَحَلَّى  
 عَنْ أُمُومَالِهِ حَالًا ، وَظَهَرَتْ بَرَاءَتُهُ حِينَما وَجِدَ لَدَيْهِ مِنَ الْأَمْوَالِ مَا هُوَ أَقْلٌ كَثِيرًا  
 مِنَ الَّذِي اتَّهَمَ بِسَرِقَتِهِ ، وَأَظْهَرَ صُكُوكَ مَا يَمْلِكُ ، وَلَمْ يُرِدِ الْبَقَاءَ فِي رُومَةٍ مَعَ مِثْلِ  
 هَؤُلَاءِ النَّاسِ .

وَقَالَ دِيُودُورُسُ <sup>(٣)</sup> أَيْضًا : « كَانَ الْإِيطَالِيُّونَ يَشْتَرُونَ مِنْ صِقَلِيَّةٍ أَفْوَاجًا مِنْ  
 الْعَبِيدِ لِحَرْثِ حَقُولِهِمُ وَالْعَنَايَةِ بِقِطَاعِهِمْ ، وَكَانُوا يَمْنَعُونَ عَنْهُمْ الطَّعَامَ ، وَكَانَ هَؤُلَاءِ  
 الْمَسَاكِينُ يُضْطَرُّونَ إِلَى قِطْعِ السَّابِلَةِ مَسْلُوحِينَ بِحِرَابٍ وَمِقَامِعَ وَلَا بَسِينِ جُلُودَ حَيَوَانٍ  
 وَمَحَاطِينَ بِكَلَابٍ كَبِيرَةٍ ، وَخُرُبَتْ جَمِيعُ الْوَلَايَاتِ ، وَلَمْ يَسْتَطِعْ أَهْلُ الْبِلَادِ أَنْ يَقُولُوا  
 لِنَهْمٍ يَمْلِكُونَ غَيْرَ مَا هُوَ دَاخِلُ الْمُدُنِ ، وَمَا كَانَ يَوْجِدُ وَالٍ وَلَا حَاكِمٌ يَسْتَطِيعُ ،  
 أَوْ يَرِيدُ ، أَنْ يَقَاوِمَ هَذِهِ الْفَوْضَى ، وَيَجْرُؤُ عَلَى مَعَاقِبَةِ هَؤُلَاءِ الْعَبِيدِ لِأَنَّهُمْ مُلْكُ

(١) مقتطف من هذا المؤلف ، باب ٣٦ ، في مجموعة قسطنطين بويرفير وجينت ، « الفضائل

والرذائل » - (٢) قطعة من تاريخه أخذت من « مقتطف من الفضائل والرذائل » .

(٣) قطعة من الباب ٣٤٣ من « مقتطف الفضائل والرذائل » .

الفرسان الذين كانوا يقومون بأعمال القضاء في رومة<sup>(١)</sup> ، ومع ذلك كان هذا من أسباب حرب العبيد ، ولا أقول غير كلمة واحدة ، وهي : كان لا ينبغي القيام بأعمال القضاء في رومة من قبل مهنة لم يكن لها هدف ، ولم يُسكن أن يكون لها هدف ، غير الكسب ، من قبل مهنة كانت طُلُوًّا دائماً وكان لا يُطالب منها شيء ، من قبل مهنة صمًا ، فاقدة الرحمة مُفْقِرَةٌ للغنى ، حتى البؤس .

### الفصل التاسع عشر

## حكومة الولايات الرومانية

ذلك هو الوجه الذي كانت السلطات الثلاث موزعة به في رومة ، وهيئات أن يكون الأمر كذلك في الولايات ، فالحرية كانت في المركز والظغيان كان في الأطراف . وبينما كانت رومة لا تسود في غير إيطالية كان يُسَيَّرُ على الشعوب كأمر خليفة ، وكانت تُتَّبَعُ قوانين كل جمهورية ، ولكن حينما امتدَّ مدى الفتح إلى ما هو أبعد من ذلك ، وصارت عينُ السَّنة لا تَبْلُغُ الولاياتِ بُعِيدَ ذلك ، وأصبح الحكم في رومة لا يستطيعون الحكم في الإمبراطورية ، وجب إرسالُ قضاةٍ ووُلاةٍ إليها ، والآن غداً ذلك الانسجامُ بين السلطات الثلاث غير موجود ، وكان مَنْ يُرْسَلُونَ إليها يتمتعون بسلطة شاملة لجميع الحاكيات الرومانية ، وماذا أقول ؟ كانوا يتمتعون بسلطة جامعة حتى لسلطة السَّنة ، حتى لسلطة الشعب<sup>(٢)</sup> ،

( ١ ) Penes quos Romae tum judicia erant, atque ex equestri ordine solerent sortito  
judices eligi in causa praetorum et proconsulum, quibus, post administratam provinciam,  
dies dicta erat.

( ٢ ) كانوا يضعون مراسيمهم حين دخولهم الولايات .

وكان هؤلاء حكاماً مستبدين ملائمين كثيراً للأماكن البعيدة التي يُرسلون إليها ، وكانوا يمارسون السلطات الثلاث ، وكانوا باشوات الجمهورية إذا جاز لي استعمال هذا اللفظ .

قلنا في مكان آخر<sup>(١)</sup> إن جميع المناصب المدنية والعسكرية كانت لأبناء الوطن في الجمهورية ، ويعني هذا أن الجمهورية الفتاحة لا تستطيع أن تنقل طراز حكومتها إلى الدولة المغلوبة وأن تديرها وفق شكل نظامها ، والواقع أن الحاكم الذي ترسله للقيام بشؤون الحكم كان يتمتع بالسلطة التنفيذية والمدنية والعسكرية ، فوجب أن يكون صاحباً للسلطة التشريعية أيضاً ، وإلا فمَنْ ذا الذي يضع القوانين إن لم يكنه ؟ وكان يجب أن يكون صاحباً لسلطة القضاء أيضاً ، وإلا فمَنْ ذا الذي يقوم بالقضاء مستقلاً عنه ؟ إذن ، كان يجب أن يتمتع الحاكم الذي ترسله بالسلطات الثلاث ، وذلك ما حدث في الولايات الرومانية .

وقد يسهل على الملكية أن تنقل حكومتها ، وذلك لأن بعض الموظفين الذين تُرسلهم يتمتعون بالسلطة التنفيذية المدنية ، ويتمتع الآخرون بالسلطة التنفيذية العسكرية ، وهذا لا يجزئ الاستبداد وراءه .

ويُعدُّ عدم إمكان محاكمة المواطن الروماني من قِبَل هيئة غير الشعب امتيازاً ذا نتيجة عظيمة ، وإلا لخضع في الولايات لسلطة أحد الولاة أو الحكام المرادية ، فكانت المدينة (رومة) لا تشعر ، مطلقاً ، بالطغيان الذي كان لا يمارس إلا على الأمم المهورة .

وهكذا كان الأحرار في العالم الروماني أحراراً إلى الغاية كما في إسبارة ،

(١) باب ٥ ، فصل ١٩ ، انظر أيضاً إلى الأبواب ٢ و ٣ و ٤ .



وهكذا كان العبيد فيه عبيداً إلى الغاية كما فيها .

وما دام أبناء الوطن هم الذين يذفَعون الضرائب فإن هذه الضرائب كانت تُجْبَى  
بإنصافٍ عظيمٍ جداً ، فقد كان يُدبَع نظام سِرْفِيُوس توليُوس الذي قَضَى بتقسيم جميع  
أبناء الوطن إلى ست طبقاتٍ وَفُقَ ترتيب ثَرَوَاتِهِمْ ، والذي عَيَّن الضريبةَ بنسبة  
ما كان لكلِّ واحد في الحكومة ، ومما كان ينشأ عن ذلك أن يكابدَ عِظَمُ  
الضريبة بسبب عِظَمِ الاعتبار ، فكان يُتَعَزَّى عن صِغَرِ الاعتبار بصِغَرِ الضريبة .  
وكان يوجد أيضاً أمرٌ يقضى بالعجب ، وذلك أن تقسيم سِرْفِيُوس توليُوس  
إلى طبقاتٍ إذ كان مبدأ النظام الأساسي فإن الإنصاف في جباية الضرائب كان  
يرتبط في مبدأ الحكومة الأساسي . فلا يمكن أن يُنَحَّى إلَّا به .

ولكنَّ بينا كانت رومة تدفَع الضرائب بسهولة ، أو كانت لا تدفَع منها  
شيئاً<sup>(١)</sup> ، كان الفرسان ، الذين هم جُباةُ الجمهورية ، يُخزَّبون الولاياتِ ، وقد تكلمنا  
عن مظالمهم ، والتاريخ حافلٌ بها .

قال مِهرداد<sup>(٢)</sup> : « كانت جميع آسية تنتظرني كمنقذٍ ما أثارت أسلابُ الولاة<sup>(٣)</sup>  
وتَصَرُّفاتُ رجال الأمور ومثالبُ الأحكام<sup>(٤)</sup> حَقْدًا على الرومان » .

وذلك ما جعل قوة الولايات لا تُضِيفُ شيئاً إلى قوة الجمهورية ، وذلك ما أدى  
إلى العكس فلم يُسْقِرْ عن غير إضعافها ، وذلك ما جعل الولاياتِ تَعُدُّ ضِيَاعَ حرية  
رومة دورَ قيام حريتها .

( ١ ) زالت الضرائب في رومة بعد فتح مقدونية .

( ٢ ) كلمة أخذت عن ترونغ بونبي فنقلها جويستان ، باب ٣٨ ، فصل ٤ .

( ٣ ) انظر إلى « مقالات ضد فيرس » .

( ٤ ) من المعلوم أن محكمة فاروس هي التي أثارت الحرمان .

## الفصل العشرون

## خاتمة هذا الباب

كنت أودُّ أن أبحث في جميع الحكومات المعتدلة التي نَعْرِفُهَا عن توزيع السلطات الثلاث وأن أُحسِّب بذلك درجة الحرية التي تتمتع بها كلُّ واحدة منها، غير أنه لا ينبغي أن يُبلَّغ من استقصاء أحد الموضوعات دائماً ما لا يُترك معه شيء يَعْمَلُهُ القارىءُ، فاللهُمَّ أَلَّا يُرَغَّبَ في القراءة، بل في التفكير.

## البَابُ الثَّانِي عَشَرَ

القوانين التي تُوجد الحرية السياسية  
من حيث صلتها بالمواطن

---

### الفصل الأول

#### فكرة هذا الباب

لا يكفي أن تعالج الحرية من حيث صلتها بالنظام ، بل يجب أن تُرى من حيث صلتها بالمواطن .

وقد قلت إنها تُوجد في الحال الأولى بنوعٍ من التوزيع للسلطات الثلاث ، ولكنه يجب أن يُنظر إليها في الحال الثانية بفكرةٍ أخرى ، فهي تقوم على سلامة ابن الوطن أو على الرأي الذي يدور حول سلامته .

وقد يكون النظام حُرًّا ، ولا يكون ابن الوطن كذلك مطلقًا ، وقد يكون ابن الوطن حُرًّا ، ولا يكون النظام حُرًّا ، وفي هذه الحال يكون النظام حُرًّا حقوقًا لا فعلًا ، ويكون ابن الوطن حُرًّا فعلًا لا حقوقًا .

ولا يرى غيرُ نصِّ القوانين ، غيرُ نصِّ القوانين الأساسية نفسها ، ما يوجد الحرية من حيث صلتها بالنظام ، بيد أنه يمكن توليد الحرية بالعادات والأساليب والأمثلة الجارية من حيث صلتها بابن الوطن ، ويمكن إعزازها بالقوانين المدنية كما نرى في هذا الباب .

ثم إن الحرية في مُعْظَم الدول إذْ كانت تُعَاقُ أو تُؤْذَى أو تُخَمَدُ بِأَكْثَرِ مَا تَقْتَضِيهِ نَظْمُهَا فَإِنْ مِنَ الْمُسْتَحْسِنِ أَنْ يُحَدَّثَ عَنِ الْقَوَانِينِ الْخَاصَةِ الَّتِي يُمَكِّنُ فِي كُلِّ نِظَامٍ أَنْ تُعَيَّنَ أو تُؤْذَى مَبْدَأُ الْحَرِيَّةِ الَّذِي قَدْ تَعَمَّ بِهِ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ تِلْكَ الدُّوَلِ .

### الفصل الثاني

#### حرية المواطن

تقوم الحرية الفلسفية على ممارسة الإنسان إرادته أو على الرأى الذى يكون الإنسان عليه حين ممارسة إرادته على الأقل ( إذا ما أريد القول فى جميع النظم ) ، وتقوم الحرية السياسية على السلامة أو على الرأى الذى يكون لدى الإنسان حَوْلَ سلامته على الأقل .

وأكثرُ ما تُهَاجَمُ هذه السلامة فى التَّهَمِ العامة أو الخاصة ، ولذا تتوقف حرية ابن الوطن على صلاح القوانين الجزائية خاصة .

ولم تُكْمَلِ القوانينُ الجزائيةُ دفعةً واحدة ، ولم تُوجَدِ الحريةُ فى كُلِّ وَقْتٍ حتَّى فى الأُمَاكِنِ الَّتِي بُحِثَ فِيهَا عَنِ الْحَرِيَّةِ أَكْثَرَ مَا فى سِوَاهَا ، وَقَدْ حَدَّثَنَا أَرِسْطُو<sup>(١)</sup> أَنَّ أَبَوَى الْمُتَهَمِ فى كُومٍ كَانَ يُمَكِّنُهُمَا أَنْ يَكُونَا شَاهِدَيْنِ ، وَكَانَتِ الْقَوَانِينُ فى عَهْدِ مَلُوكِ رُومَةِ مِنَ النِّقْصِ مَا نَطَقَ مَعَهُ سِرْفِيُوسُ تُولِيُوسُ بِحُكْمِ الْإِعْدَامِ عَلَى أَبْنَاءِ أَنْكُوسِ مَارْسِيُوسِ الْمُتَهَمِينَ بِقَتْلِ حَمِيهِ الْمَلِكِ<sup>(٢)</sup> ، وَوَضَعَ كَلُوتِيرُ فى

( ١ ) السياسة ، باب ٢ ، فصل ٨ .

( ٢ ) تاركينيوس پريسكوس ، انظر إلى داليكارناس ، باب ٦ .

عهد ملوك الفرنج قانوناً<sup>(١)</sup> ينصُّ على عدم الحكم على متهم من غير أن يُسْتَمَعَ إليه ، وهذا يدلُّ على وجود منهاجٍ معاكسٍ في بعض الأحوال الخاصة أو لدى بعض البرابرة ، وكارونداسُ هو الذى أدخل الأحكام ضدَّ شهادة الزور<sup>(٢)</sup> ، فإذا لم تُضْمَنْ براءةُ أبناء الوطن ضاعت الحرية .

وما اكتسبَ من معارفَ في بعض البلدان ، وما سيكتسبَ في بلدان أخرى ، حَوْلَ أَضْمَنَ مَا يُتَمَسَّكُ به في الأحكام الجزائية ، يُهِمُّ الجنسَ البشرى أكثرَ من أىِّ أمرٍ آخرَ في العالم .

ولم تُمكن إقامةُ الحرية على غير مزاوله هذه المعارف ، وإذا ما احتوت الدولة أحسنَ ما يُمكن من القوانين في ذلك ، فأتهم رجلٌ وقضى بإعدامه في الغد كان هذا الرجل أكثرَ حريةً من أحد الباشوات في تركية .

### الفصل الثالث

#### مواصلة الموضوع نفسه

وتكون القوانين ، التى تقضى بهلاك الإنسان عن شهادةٍ واحدٍ ، شؤماً على الحرية ، ويتطلب العقل شاهدين ، وذلك لأن الشاهد الذى يُثبِت والمتهم الذى يُنكر يوجبان انقساماً في رأى ، فلا بُدَّ من ثالثٍ للفصل بينهما .

وكان الأغارقة والرومان<sup>(٣)</sup> يتطالبون زيادةً صوتٍ للحكم ، وتقتضى قوانيننا

(١) سنة ٥٦٠ — (٢) أرسطو ، السياسة ، باب ٢ ، فصل ١٢ ، منح توريوم قوانينه في الدورة الرابعة والثمانين ، (والدورة مؤلفة من أربع سنين ، م) — (٣) دفي داليكارناس ، حول محاكمة كوريولان ، باب ٧ .

الفرنسية صوتين ، وكان الأغارقة يَزُعمون أن الآلهة<sup>(١)</sup> هم الذين أقاموا عاداتهم ،  
بيد أن هذا أمرٌ خاصٌّ بنا .

### الفصل الرابع

#### إعزاز الحرية بطبيعة الحكومات ونسبتها

إن من قُوَز الحرية استنباط كلِّ عقوبة من طبيعة الجُرْم الخاصة ، فبذلك  
تنقطع كلُّ مُرادية ، ولا تصدُر العقوبة عن هَوَى المُشرع مطلقاً ، بل عن طبيعة  
الأمر ، ولا يكون الإنسان هو الذى يَقْهَر الإنسان أبداً .

وللجرائم أربعة أنواع ، فجرائم النوع الأول تُؤذى الدين ، وجرائم النوع  
الثانى تُؤذى الآداب ، وجرائم النوع الثالث تُؤذى الراحة ، وجرائم النوع الرابع  
تؤذى سلامة المواطن ، وعلى العقوبات التى تُقرَض أن تُشتَق من طبيعة كلِّ  
واحد من هذه الأنواع

ولا أضع بين صنف الجرائم التى تُهمُّ الدين غيرَ التى تَحْمِل عليه رأساً لجميع  
المُدنَّسات للقدسيَّات ، وذلك لأن الجرائم التى تُكَدِّر ممارسته هى من طبيعة الجرائم  
التي تُقلِّق راحة أبناء الوطن أو سلامتهم ، فيجب ردُّها إلى هذه الأصناف .

ولكى تكون عقوبة المُدنَّسات للقدسيَّات مشتقة من طبيعة الأمر<sup>(٢)</sup> يجب أن  
تقوم على فقدان جميع المنافع التى يُنعم بها الدين ، كالطرد من المعابد ، والحرمان

( ١ ) Minervae calculus

( ٢ ) وضع سان لويس قوانين بالغة من الشدة ضد المجدفين ما رأى البابا معه ضرورة التحذير منها .  
فخفف هذا الأمير غيرته ولطف قوانينه ، انظر إلى مراسيمه .

من مجتمع المؤمنين لزمن معين أو إلى الأبد ، واجتناب حضورهم واللعنات والنفقات والتعزيمات .

وتكون الأفعال الخفية من اختصاص العدل البشرى في الأمور التي تُفلق راحة الدولة وسلامتها ، وأما في الأفعال التي تضر الألوهية ، حيث لا يوجد فعل علني ، فلا تكون مادة إجرام مطلقاً ، فكل شيء يقع بين الإنسان والرب الذي يعرف مقدار انتقامه وزمن نِقْمته ، فإذا ما خلط الحاكم بين الأمور فبحث عن مدنسات القدسيات الخفية أيضاً يكون قد قام بتفتيش غير ضروري عن نوع من الأفعال ، أى يكون قد قوّض حرية الأهلين بتسليحه ضدهم غير المشاعر الهيبية والمشاعر الفتاكة .

وقد صدر الشرع عن الفكرة القائلة بضرورة الانتقام للآلهة ، مع أنه يجب تمجيد الألوهية من غير أن يُنتقم لها مطلقاً ، وإلا متى ينتهى التكيل إذا ماسير بهذه الفكرة الأخيرة ؟ وإذا كانت قوانين الناس تنتقم لكائن لا نهاية له فإنها تكون قد سُدَّت حَوْلَ لانهايته ، لا حَوْلَ الطبيعة البشرية وجهالاتها وأهوائها .

ويروى مؤرخ من البروفنس<sup>(١)</sup> خبراً أمر يصف لنا به لما يمكن أن يكون لمبدأ الانتقام للألوهية من تأثير في النفوس الضعيفة ، وذلك أن يهودياً اتهم بأنه جَدَّف على العذراء فحَكِمَ بسَلْخِه ، ويَصْعَد فرسان مُتَنَكِّرون حاملون سكاكين في مِنْصَدَة الإعدام ويطردون الجلاد منها لكي ينتقموا للعذراء بأنفسهم ... فلا أريد أن أُسَبِّق تأملات القارى مطلقاً .

والصنف الثانى مؤلف من الجرائم المنافية للآداب ، وذلك كانتهاك العقاف

العالم والخاص ، أى انتهاك الضابطة حَوْلَ الوجه الذى يجب أن يُتَمَتَّعَ به بملاذ استعمال الحواس واجتماع الأبدان ، فالعقوباتُ على هذه الجرائم يجب أن تُصَدَّرَ عن طبيعة الأمر أيضاً ، فيكفى لقهر تهوُّر الجنسين أن يُحْرَمَ الجانى ما يَرْبِطُهُ المجتمع ببقاء الآداب من المنافع وأن تُفَرَضَ عليه غرامات وأن يُخْزَى وأن يُكْرَهَ على الاختفاء وأن يُشَهَّرَ وأن يُطْرَدَ خارجَ المدينة أو المجتمع وأن يعاقبَ بجميع العقوبات التى هى من اختصاص محاكم الجنح ، والواقعُ أن هذه الأمور تقوم على نسيان الإنسان نفسه واستخفافه بها أكثر مما على فجورها .

ولا يَقْصَدُ هنا غيرُ الجرائم التى تهْمُ الآداب فقط ، لا الجرائم التى تؤذى السلامة العامة أيضاً كالخطف والغضب اللذين هما من النوع الرابع .  
وجرائمُ الصنف الثالث هى التى تؤذى راحة الأهلين ، فالعقوباتُ على هذه الجرائم يجب أن تصدر عن طبيعة الأمر وأن تُنَاسَبَ هذه الراحة كالسجن والنفى والتأنيبات وما إلى ذلك من العقوبات التى تَرُدُّ النفوسَ القَلِقَةَ وتعيدها إلى النظام الثابت .

وأَقْصَرُ الجرائمُ ضدَّ الراحة على الأمور التى تُصِيبُ الضابطة بأذى بسيط ، وذلك لأن الأفعال التى تؤذى السلامة بإقلاقها الراحة يجب أن تُعَدَّ من الصنف الرابع .  
وتُسَمَّى عقوبات هذه الجرائم الأخيرة بأحكام الإعدام ، وهذا نوعٌ من القصاص الذى يوجب على المجتمع أن يَأْبَى السلامة على مواطن حرَّم آخرَ إياها أو أراد أن يَحْرِمَها إياها ، وقد صدرت هذه العقوبة عن طبيعة الأمور أو إنها استُنْبِطت من سبب الخير والشرِّ ومن منابِعِهما ، فابنُ الوطن يستحقُّ القتل إذا بلغ من انتهاك السلامة ما نَزَعَ معه حياةً أو أقدم على نزع حياة ، وتُعَدُّ عقوبةُ القتل



هذه دواء للمجتمع المريض ، وإذا ما اعتُدِيَ على سلامة الأموال أمكن أن يكون من الأسباب ما يجعل العقوبة إعداماً ، ولكن الأفضل على ما يحتمل ، والأقرب إلى الطبيعة ، أن يكون خُسران الأموال عقوبةً على جرائم سلامة الأموال ، ويجب أن يَقَعَ هذا إذا كانت الثروات شاملةً أو مساوية ، ولكن بما أن من ليس عندهم مالٌ هم الذين يعتدون مختارين على مال غيرهم أكثر من سواهم وجب أن يقوم العقاب البدنيُّ مقام العقاب النقديُّ عندما يجازون .

وكلُّ ما قلته مستنبطٌ من الطبيعة ، وهو ملائمٌ لحرية ابن الوطن كثيراً .

### الفصل الخامس

بعضُ التَّهَمِ التي تقتضي اعتدالاً وحذراً على الخصوص

قاعدةٌ مهمة : يجب أن يسود احترازٌ عظيمٌ في تعقيب السَّخَرِ والإلحاد ، ويُمكن تَهْمَةُ هذين الجرَّمين أن تؤدِّيَ الحرية إلى الغاية وأن تكون مصدرَ ما لا يُحصَى من المظالم إذا كان المشتَرع لا يَعْرِفُ أن يُحدِّدها ، وذلك بما أنها لا تتناول أعمالَ المواطن مباشرةً ، بل أكثرُ ما تتناول هو الفكرُ المُكوِّن عن أخلاقه ، فإنها تكون من الخطر بنسبة جهل الشعب ، وإذا ذاك يكون المواطنُ في خطر دائم ، وذلك لأن أحسن سلوكٍ في العالم وأتقى أخلاقٍ وممارسة جميع الواجبات أمورٌ لا تُعدُّ ضماناتٍ تجاه تَهَمِ هذه الجرائم .

وَيْتَهَمُ « المُعْتَرِضُ »<sup>(١)</sup> في عهد مانويل كومنين بأنه ائتمر بالإمبراطور ،

(١) نيسيتاس ، حياة مانويل كومنين ، باب ٤ .

وأنه استخدم في ذلك بعض الأسرار التي تجعل الرجال خافين عن الأعين ، ومما قيل في حياة هذا الإمبراطور <sup>(١)</sup> ان هارون فوجيء وهو يقرأ سفر سليمان الذي تسفر مطالعته عن ظهور كتاب من الجن ، والواقع أنه حين يفترض في السحر وجود قدرة تجهز جهنم بالسلح ، فيعد من يسمى ساحراً كأقدر رجال العالم على إقلاق المجتمع وقلبه ، ينجح إلى معاقبته بلا حساب .

ويزيد الغضب عند ما توضع في السحر قدرة على هدم الدين ، وتعلم من تاريخ القسطنطينية <sup>(٢)</sup> ، وذلك عن وحي إلى أسقف ، أن إحدى المعجزات قد انقطعت بسبب سحر قام به رجل ، فحكم عليه وعلى ابنه بالقتل ، وما أكثر الأمور العجيبة التي ترتبط فيها هذه الجريمة ! ليس من النادر وجود تنازيل ، واتفاق واحد منها للأسقف ، وكون هذا الوحي صادقاً ، وحدث معجزة ، وانقطاع هذه المعجزة ، وظهور سحر ، وإمكان هذا السحر أن يقلب الدين ، وأن هذا الرجل ساحر ، وأنه قام بهذا العمل السحري أخيراً !

ويعزو الإمبراطور تيودور لاسكاريس مرصه إلى السحر ، ولم يكن لدى المتهمين بذلك حيلة غير مس الحديد الحميم من دون أن يحترقوا ، وقد كان يتجدر بالمرء لدى الروم أن يكون ساحراً ليتصل من السحر ، وهكذا كان من قرط بلاهتهم أن يقرنوا أكثر الأدلة محلاً للارتياب بأكثر جرائم العالم محلاً للارتياب .

ويطرد اليهود من فرنسة في عهد فليپ الطويل عن تهمة ستمهم الينابيع بواسطة البرص ، ويجب أن يلقى هذا الاتهام المستحيل شكاً حول جميع التهم القائمة على الحقد العام .

(١) نيسيتاس ، حياة مانويل كومنين ، باب ٤ .

(٢) تاريخ الإمبراطور موريس ، تأليف تيوفيلكت ، فصل ١١ .

ولم أقل هنا قطّ بعدم العقاب على الإلحاد ، وإنما أقول بوجود الانتباه الشديد في العقاب عليه .

### الفصل السادس

#### الجريمة ضد الطبيعة

معاذ الله أن أريد تقليل المقت حوّل جريمة يستنكرها الدين والأخلاق والسياسة مناوبةً ، وإنما يجب القضاء عليها عند ما تؤدي إلى نقل ضعف جنس إلى الآخر فقط فتعدّ إلى مشيب قبيح شاباً فاضحاً ، وما أقوله عنها يدع لها جميع معايها ، ولا يحمل على غير الجور الذي قد يسىء حتى استعمال المقت الذي يلزم أن يصوّب إليها .

وبما أن من طبيعة هذه الجريمة أن تكون خفية فإن مما يحدث في الغالب أن يعاقب المشترون عليها بشهادة صبيّ ، وهذا ما يدع الباب مفتوحاً على مصراعيه للبهتان ، قال بروكوب<sup>(١)</sup> : « نشر جوستينيان قانوناً ضدّ هذه الجريمة ، وجعل من يبيح عن المذنبين ما قبل هذا القانون وبعده ، فكانت شهادة شاهد واحد ، شهادة صبيّ أحياناً ، شهادة عبدٍ أحياناً ، تكفي ، على الخصوص ، ضدّ الأغنياء وضدّ من هم من عصابة الخضر » .

ومن الغريب أن كان يعاقب بالحرق بيننا على الجرائم الثلاث : السحر والإلحاد والإجرام ضدّ الطبيعة ، على الأولى التي يمكن إثبات عدم وجودها ، وعلى الثانية

( ١ ) التاريخ الخفى .

التي تحتمل ما لا حدَّ له من التفصيل والتأويل والتقييد ، وعلى الثالثة التي تكون غامضةً في الغالب .

وأقول إن الجريمة ضدَّ الطبيعة لا تستفحل في المجتمع ، ما لم يُحمَل الشعب على ذلك ببعض العادات ، كما عند الأغاقة حيث كان الشَّبَّان يقومون بجميع تمريناتهم غُرَّةً ، وكما عندنا حيث التربية المنزلية تُعطى في بعض المؤسسات خارج المنزل ، وكما عند الآسيويين حيث يوجد من الأفراد مَنْ لديهم نساء كثيرٌ يزدرونهنَّ على حين لا يستطيع آخرون أن يكون لديهم نساء ، ولا تهَيِّئُ السبيل إلى هذه الجريمة مطلقاً ، ولْيُقَضَّ عليها بضابطة مُحْكَمَةٌ كما يُقَضَّى على كلِّ انتهاكٍ للآداب ، لِيُرَى أن الطبيعة لم تَلَبَّثْ أن تُرى مدافعةً عن حقوقها أو مُسْتَرْدَّةٌ لها ، فالطبيعة اللينة اللطيفة الفتانة قد نَشَرَت المَلَاذِيَّيدَ سَخِيَّةً ، وهي إذ تُفِيضُ علينا بالنِّعَمِ تُعِدُّنا ، بالأولاد ، لِمَسَرَّاتٍ يبعثها الأولاد فينا أعظمَ من تلك المَلَاذِيَّ .

### الفصل السابع

#### الاعتداء على وليِّ الأمر

من أحكام قوانين الصين أن القتل جزاء مَنْ يُبْدِي عدمَ احترامٍ للإمبراطور ، وبما أن هذه القوانين لم تُعرَفْ عدمَ الاحترام هذا فإن كلَّ واحد يستطيع أن يجد وسيلةً لنزع حياة مَنْ يريد واستئصالِ الأسرة التي يودُّ .

ومن ذلك أن عُهد إلى رجلين في إدارة صحيفة البَلَاط ، فذكر في روايةٍ حادثٍ أحوالاً وُجِدَت غيرَ صحيحة ، فقيل إن الكذب في صحيفة البلاط بِعَنِي عدم

احترام البلاط وقضى بقتلهما<sup>(١)</sup> ، ومن ذلك أن أميراً نسباً وضع حاشية سهواً على مذكرة موقعة من قبل الإمبراطور بقلمه الأحمر ، فحكم بأنه لم يحترم الإمبراطور وأدى هذا إلى اضطهاد هذه الأسرة بهول لم يرو التاريخ مثله<sup>(٢)</sup> .  
ويكفي أن يكون الاعتداء على ولي الأمر مبهماً حتى تتحول الحكومة إلى استبداد ، وسأتوسع في الموضوع أكثر من ذلك في باب « وضع القوانين » .

### الفصل الثامن

#### التطبيق السيئ لاسم جريمة تدنيس القديسيات وجريمة الاعتداء على ولي الأمر

إن من سوء الاستعمال المؤلم أن يُطلق اسم جريمة الاعتداء على ولي الأمر على فعل ليس إياها ، ومن قوانين الأباطرة واحد<sup>(٣)</sup> كان يعدُّ مدناً للقديسيات ، ويتعقَّبُ ، مَنْ يجادل في حكم الأمير ويشكُّ في أهلية مَنْ يُختارون لبعض الخدم<sup>(٤)</sup> ، وكان ديوان الوزراء والمقربون هم الذين وضعوا هذه الجريمة ، وكان قد صرح قانون آخر بأن مَنْ يعتدون على وزراء الأمير وموظفيه مذنبون بجريمة الاعتداء على ولي الأمر كما لو اعتدوا على الأمير نفسه<sup>(٥)</sup> ، ونحن مدينون بهذا القانون

(١) الأب دوهالد ، جزء ١ ، صفحة ٤٣ .

(٢) رسائل الأب پارنيز في « رسائل العبرة » .

(٣) غراسيان وفالنتينيان وتيودوز ، وهذا هو القانون الثالث في مجموعة الجرائم المدنسة للقديسيات .

(٤) *Sacrilegii instar est dubitare an is dignus sit quem elegerit imperator*, *ibid* .

اتخذ هذا القانون نموذجاً لقانون روجر في أنظمة نابيل ، فصل ٤ .

(٥) القانون الخامس *Ad leg. Jul. maj.* ، مجموعة القوانين ٩ ، باب ٨ .

لأميرين<sup>(١)</sup> مشهورين بضعفهما في التاريخ ، لأميرين كانا يقادان من قبل وزرائهما كما تُقَادُ القِطَاع من قبل الرُّعَاة ، لأميرين عبيدين في القصر ، ولدين في الديوان ، غريبين عن الجيوش ، لأميرين لم يحافظا على الإمبراطورية إلاّ لإناعمهما بها كلّ يوم ، وقد ائتمر بعض أولئك المقرّبين على أباطرتهما ، وقد صنعوا أكثر من ذلك إذ ائتمروا بالإمبراطورية ودّعوا إليها البرابرة ، ولما أريد القبضُ عليهم كانت الدولة من الضعف ما اقتضى معه انتهاكُ حرمة قانونهم وتعريضُ النفس لجرمة الاعتداء على وليّ الأمر حتى يعاقبوا .

وإلى هذا القانون ، على الخصوص ، استند مُقرّر قضية مسيو دُوسان<sup>(٢)</sup> مار عندما أراد أن يُثبِت أنه مذنبٌ بِجُرْم الاعتداء على وليّ الأمر لأنه عَزَم على طرد الكَردينال دُو ريشليو من أمور الدولة فقال : « إن الجريمة التي تَمَسُّ وزراء الأمراء معدودةٌ من وَزَن الجريمة التي تَمَسُّ الأمراء كما جاء في نُظْم الأباطرة ، فالوزير يُخَدِم أميرَه ودولتَه ، فإذا ما نُزِعَ منهما يكون كما لو حُرِمَ الأميرُ إحدى ذراعيه<sup>(٣)</sup> والدولةُ قسماً من سلطانها » ، فما كانت العبودية لتقول غيرَ هذا لو نزلت إلى الأرض . ولقالتينيان وتيودوز وأركاديوس قانونٌ آخر<sup>(٤)</sup> ينصُّ على عَدِّ مُزيّفي النقود مذنبين بِجُرْم الاعتداء على وليّ الأمر ، ولكن ألم يكن هذا خلطاً بين مبادئ الأمور؟ أو لا يتضمّن إطلاقُ اسمِ جريمة الاعتداء على وليّ الأمر على جريمة أخرى قليلاً لفظاعة جريمة الاعتداء على وليّ الأمر ؟

( ١ ) أركاديوس وهنوريوس .

( ٢ ) مذكرات موفريزور ، جزء ١ ، ص ٢٣٨ ، طبعة كولونية ١٧٢٣ .

( ٣ ) والقانون نفسه في المجموعة القانونية: [ad leg. Jul. maj] Nam ipsi pars corporis nostri sunt.

( ٤ ) هو التاسع في مجموعة تيودوز القانونية De falsa moneta

## الفصل التاسع

## مواصلة الموضوع نفسه

عندما أخبر بُولَانُ الإمبراطورَ إِسْكَندَر « أَنْ يَسْتَعِدَّ لِيَتَقَعَّبَ بِجُرْمِ الاعتداء على وليِّ الأمرِ أَحَدَ القضاةِ الَّذِي أَصْدَرَ حُكْمًا عَلَى خِلَافِ قَوَانِينِهِ » أَجَابَ الإمبراطورُ بقوله : « لَا مَكَانَ فِي عَصْرِ مِثْلِ عَصْرِه لَجْرَائِمِ الاعتداء على وليِّ الأمرِ غَيْرِ المباشرةِ <sup>(١)</sup> » .

وكتب فُوسْتِينْيَانُ إلى ذلك الإمبراطور يقول بما أنه أقسم بحياة الأمير أنه لن يَعْفُوَ عن عبده فإنه يَحْدُ نفسه مُلْزَمًا بِإِدَامَةِ غَضَبِهِ لِكَيْلَا يَصْبَحَ مَذْنِبًا بِجَرْمِ الاعتداء على وليِّ الأمرِ ، فاسمع جواب الإمبراطور : « لَقَدْ لَزِمْتَ مَا لَا يُجْدِي مِنَ الْهَوْلِ <sup>(٢)</sup> ، فَأَنْتَ لَا تَعْرِفُ مِبَادِي » .

ونصَّ مرسومٌ من السَّنَاتِ <sup>(٣)</sup> على أَنَّ مَنْ يَصْهَرُ مِنْ تَمَائِيلِ الإمبراطور ما كَانَ يُرْفَضُ لَا يَعُدُّ مَذْنِبًا بِجُرْمِ الاعتداء على وليِّ الأمرِ ، وكتب الإمبراطوران سِيْفِيرُ وَأَنْطُونِينُ إلى بُونْتِيوسَ يَقُولَانِ إِنَّ مَنْ يَبِيعُ تَمَائِيلَ الإمبراطورِ غَيْرَ الْمَنْدُورَةِ لَا يَكُونُ مَقْتَرَفًا لَجَرْمِ الاعتداء على وليِّ الأمرِ <sup>(٤)</sup> مطلقًا ، وكتب ذَانِكَ الإمبراطوران إلى

(١) القانون الأول من Etiam ex aliis causis majestatis crimina cessant meo saeculo

المجموعة القانونية جزء ٩ ، باب ٨ ، ad leg. Jul. maj.

(٢) Alienam sectae meae sollicitudinem concepisti قانون ٢ ، من المجموعة القانونية ،

جزء ٣ ، باب ٤ . ad leg. Jul. maj.

(٣) انظر إلى القانون ٤ : ١ ، ff. ad leg. Jul. maj. جزء ٨ ، باب ٤ .

(٤) انظر إلى القانون ٥ : ٢ ، ff. ad leg. Jul. maj.

يوليوس كاسيَانُوس يقولان إنه لا ينبغي تعقيب مَنْ يَرْمِي حَجراً على تمثال الإمبراطور مصادفةً بجرم الاعتداء على وليّ الأمر<sup>(١)</sup> ، ويأتى قانون يولية بتعديلاتٍ فيعدُّ مذنباً بجرم الاعتداء على وليّ الأمر من يَصْهَر تماثيلَ الأباطرة ومن يَقْتَرِف مثلَ هذه الأعمال<sup>(٢)</sup> ، أى يجعل هذا الجرم أمراً مرادياً ، وعندما قُرِّرَت بذلك جرائمُ الاعتداء على وليّ الأمر وَجَبَ أَنْ يُفَرَّقَ بين هذه الجرائم بِحُكْمِ الضرورة ، ثم إن الفقيه أَلْيَان ، لما قال إن الاتهام بجرم الاعتداء على وليّ الأمر لا يزول بإعدام المذنب ، أضاف إلى هذا قوله إن هذا لا يتناول جميعَ جرائم الاعتداء على وليّ الأمر<sup>(٣)</sup> التى قَرَّرها قانون يولية ، بل يتناول جُرمَ الاعتداء على الإمبراطورية ، أو على حياة الإمبراطور ، فقط .

### الفصل العاشر

#### مواصلة الموضوع نفسه

أُجِيزَ فى عهد هنرى الثامن قانونٌ إنكليزىٌ نصَّ فيه على عَدِّ مَنْ يُنْبِئ بموت الملك قبل وقوعه مذنباً بالخيانة العظمى ، وكان هذا القانونُ عَلَى شَيْءٍ من الغموض ، وكان الاستبداد من الشَّدَّةِ ما يدُور معه حتى على مَنْ يمارسونه ، فلما أُصِيبَ ذلك الملك بمرضه الأخير لم يَجْزُؤْ الأطباء على الإخبار بأنه فى خطر ، وهكذا ساروا لا رَيْبَ<sup>(٤)</sup> .

( ١ ) المصدر نفسه : ١ .

( ٢ ) Aliudve quid simile admiserint. Leg. 6, ff. ad leg. Jul. maj.

( ٣ ) فى القانون الأخير ، ff. ad. leg. Jul. De adulteriis .

( ٤ ) انظر إلى تاريخ الإصلاح لمسيو بورنه .



## الفصل الحادى عشر

### الأفكار

حَلَمَ مَرْسِيَّاسُ فِي نَوْمِهِ أَنَّهُ يَقْطَعُ حَلْقَ دِنِي<sup>(١)</sup> ، فَقَتَلَهُ هَذَا قَاتِلًا إِنَّهُ مَا كَانَ لِيَحْظُمَ فِي هَذَا لَيْلًا لَوْ لَمْ يُفَكِّرْ فِيهِ نَهَارًا ، وَهَذَا هُوَ ظَلَمٌ عَظِيمٌ ، وَهَذَا لِأَنَّهُ لَمْ يَجْرُؤْ عَلَيْهِ حَتَّى لَوْ فَكَّرَ فِيهِ<sup>(٢)</sup> ، فَالْقَوَانِينُ لَا تَقُومُ بِغَيْرِ الْعِقَابِ عَلَى الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ .

## الفصل الثانى عشر

### الأقوالُ المخالفةُ للفطنة

لَا شَيْءَ يَجْعَلُ جَرِيمَةَ الْإِعْتِدَاءِ عَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ أَمْرًا مُرَادِيًّا أَكْثَرَ مِمَّا يَقَعُ عِنْدَمَا تُصْبِحُ الْأَقْوَالُ الْمُخَالَفَةُ لِلْفَنَةِ مَادَّتَهَا ، وَيَكُونُ الْكَلَامُ مِنْ كَثْرَةِ احْتِمَالِ التَّأْوِيلِ ، وَيَكُونُ مَا بَيْنَ عَدَمِ الْفَنَةِ وَالْخُبْثِ مِنْ كَثْرَةِ الْإِخْتِلَافِ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ الْخَفَاءِ فِي التَّعَابِيرِ الَّتِي تَتَّخِذُ مَا لَا يَسْتَطِيعُ الْقَانُونُ مَعَهُ أَنْ يَجْعَلَ الْأَقْوَالُ خَاضِعَةً لِعُقُوبَةِ الْإِعْدَامِ مُطْلَقًا ، وَذَلِكَ مَا لَمْ يَنْصُ الْقَانُونُ صِرَاحَةً عَلَى الْأَقْوَالِ الَّتِي تَخْضَعُ لِهَذِهِ الْعُقُوبَةِ<sup>(٣)</sup> .

وَلَا يَتَأَلَفُ مِنَ الْأَقْوَالِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْجُرْمِ مُطْلَقًا ، وَهِيَ تَبْقَى فِي الْفِكْرِ ، وَهِيَ

( ١ ) بِلُوتَارِك ، حَيَاةُ دِنِي .

( ٢ ) يَجِبُ أَنْ يَقْتَرِنَ الْفِكْرُ بِشَيْءٍ مِنَ الْعَمَلِ .

( ٣ ) Si non tale sit delictum, in quod vel scriptura legis descendit, vel ad exem-

eff. ad, leg. Jul. maj. ٣ : ٧ القانون في موديستينوس كما قال *plum legis vindicandum est.*

لا تَدُلُّ على شيء بنفسها في مُعْظَم الأحيان ، بل تَدُلُّ عليه باللهجة التي يُنْطَقُ بها ، وإذا ما كَرَّرْتَ الأقوالُ نفسها لم تَدُلَّ على المعنى نفسه في الغالب ، فهذا المعنى يتوقف على ما بين الأقوال وأُمُورٍ أخرى من ارتباط ويكون السكوت أقوى من جميع الكلام تعبيراً أحياناً ، ولا يوجد ما هو كثيرُ الإبهام كجميع هذا ، وكيف يُجْمَلُ منه جُرْمُ الاعتداء على وليِّ الأمر إذن ؟ ولا تكون الحريةُ مفقودةً ، فقط ، في كلِّ مكانٍ يُسَنُّ فيه هذا القانون ، بل لا يبقى لها ظلٌّ فيه أيضاً .

وفي منشورِ القيصرة المرحومة الذي أصدرته ضِدَّ آل أولغوروكي <sup>(١)</sup> حُكْمٌ بإعدام أميرٍ من هؤلاء الآل لأنه تَفَوَّهَ بأقوالٍ منافية للأدب ذاتِ علاقةٍ بشخصها ، وفي منشورٍ آخرٍ لها بيانٌ عن حُبْث تفسيرِ تصرفاتها الرشيدة في سبيل الإمبراطورية وعن إهانة شخصها المقدس بأقوالٍ قليلة الاحترام .

ولا أَرُغمُ قليلٍ ما يجب أن يكون من سُخْطٍ ضِدَّ من يريدون الحَطَّ من مجدِ أميرهم ، وإنما أودُّ أن أقول إنه إذا ما أريدَ تخفيفُ الاستبداد كان فَرَضُ عقوبةٍ تأديبية أكثرَ ملاءمةً في هذه الأحوال من تَهْمَةُ الاعتداء على وليِّ الأمر الهائلة دائماً حتى في حال البراءة <sup>(٢)</sup> .

ولا تكون الأعمالُ كلَّ يوم ، وكثيرٌ من الناس مَنْ يلاحظون ذلك ، ومن السَّهْلِ إيضاحُ قضية باطله حَوْلَ أمور ، وما يَقْتَرِنُ بالعمل من الأقوال يكتسب طبعاً هذا العمل ، وهكذا يصير الرجل الذي يذهب إلى الميدان العامٍّ لِيَحَرِّضَ الرعية على العصيان مذنباً بالاعتداء على وليِّ الأمر ، وذلك لاقتِرانُ الأقوال بالأفعال واشتراكما

(١) في سنة ١٧٤٠ .

(٢) Nec lubricum linguae ad poenam facile trahendum est. .ودستن ، في القانون

ff. ad leg. Jul. maj. ٣ : ٧

فيها ، وليست الأقوالُ هي التي يجازى عليها مطلقاً ، بل العملُ المُقْتَرَفُ الذي تُسْتَعْمَلُ الأقوالُ فيه ، ولا تصبح الأقوالُ جرائمَ إلاَّ عند إعدادهَا عملاً إجرامياً وملازمتها إياه واتباعها له ، ويُقَلَّبُ كلُّ شَيْءٍ رأساً على عَقَبٍ إذا ما جُعِلَ من الأقوالِ جُرْمٌ إعدامٌ بدلاً من أن تُعَدَّ دليلاً على جُرْمٍ إعدام .

كَتَبَ القياصرةُ ، تِيوْدُوزُ وأركاديوس وهُنُورِيُوس ، إلى قائد الحرس رُوفِنُ يقولون له : « لا نريد مجازاة<sup>(١)</sup> مَنْ يَقُولُ سُوءاً عَنْ شَخْصٍ أَوْ عَنْ حُكُومَتِنَا مطلقاً . فإذا تَكَلَّمَ عَنْ خِيفَةٍ وَجَبَ إِذْذِرَاؤُهُ ، وإذا تَكَلَّمَ عَنْ حَمَاقَةٍ وَجَبَ الرِّثَاءُ لَهُ ، وإذا ما سَبَّ وَجَبَ العَفْوُ عَنْهُ ، وهكذا دَعُوا الْأُمُورَ كَامِلَةً وَأَطْلَعُونَا عَلَيْهَا حَتَّى نَحْكُمَ فِي الْأَقْوَالِ نَاضِرِينَ إِلَى مَصَادِرِهَا وَنَفَكَّرَ فِي هَلْ تُحِيلُهَا إِلَى الْحَاكِمَةِ أَوْ نُهْمِلُهَا » .

### الفصل الثالث عشر

#### المكتوبات

تَشْتَمِلُ الْمَكْتُوبَاتُ عَلَى أُمُورٍ أَكْثَرَ دَوَاماً مِنَ الْأَقْوَالِ ، وَلَكِنهَا إِذَا لَمْ تُعَدَّ جُرْمَ الْإِعْتِدَاءِ عَلَى وَلِيٍّ الْأَمْرُ لَمْ تَكُنْ مَادَّةً لْجُرْمِ الْإِعْتِدَاءِ عَلَى وَلِيٍّ الْأَمْرُ مطلقاً . ومع ذلك فإن أغسطس وطِيرِيُوس جَعَلَا لَهَا عَقُوبَةً هَذِهِ الْجَرِيْمَةُ<sup>(٢)</sup> ، جَعَلُهَا

( ١ ) Si id ex levitate processerit, contemnendum est; si ex insaniamiseratione dignissimum; si ab injuria, remittendum. Leg. unica, Cod. si quis imperat maled

( ٢ ) تاسيت ، الحوليات ، باب ١ ، فصل ٧٢ ، وقد دام هذا في العهود الآتية ، انظر إلى

القانون الأول من مجموعة De famosis libellis

أغسطس بسبب بعض مكتوباتٍ ضدَّ رجالٍ أَجِلَاءٍ ونساءٍ شريفاتٍ ، وجَعَلَهَا طيبريوسُ بسبب ما اعتقد أنها دُبِّجَت ضِدَّه ، ولم يقع ما هو أعظمُ شُومًا على الحرية الرومانية من ذلك ، وقد اتَّهم كَرِيمُوسِيُوس كُورْدُوس لأنه دعا كاسيُوسَ في حوَلَاتِهِ بأنه آخرُ الرومان <sup>(١)</sup> .

ولست المكتوباتُ الهَجَوِيَّةُ معروفةً في الدول المستبدة حيث الخُمُودُ من ناحيةٍ ، والجهلُ من ناحيةٍ أخرى ، لا يُنْعِمَانِ بما يقتضيه صنعُها من نبوغٍ وإرادةٍ ، ولا تُنَمَّعُ في الديمقراطية عن مثل السبب في منعها في حكومة الفرد ، وبما أنها تُولَّفُ ضِدَّ الأقوياء عادةً فإنها تُدَارِي خُبْتَ القومِ الحاكمين في الديمقراطية ، وهي تُنَمَّعُ في الملكية ، ولكنه يُجْعَلُ منها موضوعُ ضابطةٍ أكثرَ من أن يُجْعَلَ منها موضوعُ جنائٍ ، وهي قد تُسَلِّي الخُبْتَ العامَّ وتُسَرِّي عن الساخطين وتُقَلِّلُ الحسدَ تجاه المقامات وتَمُنُّ على الشعب باحتمال الأذى وتجعله يَضَحَكَ من أوصابه .

والأريستوقراطيةُ هي أكثرُ الحكومات مطاردةً للأهاجى ، والحكامُ فيها هم أولياء صِغارٍ ليسوا من العظمة ما يزدرون معه الشتائم ، وإذا ما وُجِّهَ إلى الملك سهمٌ في الملكية فإنه يكون من الشُّمُوِّ ما لا يَصِلُ إليه مطلقاً ، وسهمٌ مثلُ هذا يخرقُ السنيورَ الأريستوقراطيَّ من طرفٍ إلى طرفٍ ، وكذلك حكامُ الرومان العشرة الذين كانت تتألف منهم أريستوقراطيةٌ عاقبوا بالموت على المكتوبات الهَجَوِيَّةُ <sup>(٢)</sup> .

(١) تاسيت ، الحوليات ، باب ٤ ، فصل ٣٤ - (٢) قانون الألواح الاثني عشر .

### الفصل الرابع عشر

#### خلعُ العِذار في عقوبات الجرائم

للحياء قواعدٌ مرعيةٌ لدى جميع أمم العالم تقريباً ، ومما يخالف الصواب أن تَنْتَهَكَ بِعِقَابِ الجرائم الذي يجب أن يَهْدَفَ إلى إعادة النظام على الدوام .  
وهل أراد الشرقيون ، الذين عَرَّضُوا نساءً لِفَيْلَةٍ مُدَرَّبة على التعذيب الفظيع ، أن ينتهكوا القانون بالقانون ؟

ومن عادات الرومان القديمة تحريمُ قتل البنات غير البالغات ، فوجد طيبريوس وسيلةً اغتصابهن من قِبَلِ الجَلَّاد قبل أن يُنَكَّلَ بهن<sup>(١)</sup> ، فكان هذا الطاغيةُ الدقيقُ الباغي يُقَوِّضُ الأخلاقَ محافظةً على العادات .  
ولمَّا عَرَّضَ القضاء اليابانيُّ النساءِ العارياتِ في الميادين العامة وألزمهن بالسير على نمط الحيوانات أُرْعِشَ الحياءُ<sup>(٢)</sup> ، ولكنه حيناً أمر باغتصاب أمٍّ . . . حيناً أمر باغتصاب ابنٍ . . . لا أستطيع أن أُتِمَّ ، أُرْعِشَ حتى الطبيعة<sup>(٣)</sup> .

### الفصل الخامس عشر

#### تحريرُ العبد لاثهام السيد

وَضَعَ أغسطس سُنَّةَ بيعِ عبيدٍ مَنْ يَأْتِرُ به من الجُمُهور لِكى يستطيعوا أن

(١) سويتونيوس ، In Tiberio ، فصل ٦١ .

(٢) مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند ، جزء ٥ ، قسم ٢ .

(٣) المصدر نفسه ، صفحة ٤٩٦ .

يَشْهَدُوا عَلَى مَوْلَاهُمْ<sup>(١)</sup> وما كان لِيَنْبَغِي أَنْ يُهْمَلَ شَيْءٌ مِمَّا يُؤْدِي إِلَى كَشْفِ جُرْمٍ عَظِيمٍ ، وهكذا فَإِنْ مِنَ الطَّبِيعِيِّ فِي الدَّوْلَةِ ذَاتِ الْعَبِيدِ أَنْ يَكُونُوا أُدْلَاءً ، وَلَكِنْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونُوا شُهَدَاءً .

وَدَلٌّ فَيُنْدِكُسُ عَلَى مُؤَامَرَةٍ حِكْمَتٌ فِي سَبِيلِ تَارِكِنَ ، وَلَكِنْهُ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَكُونَ شَاهِدًا عَلَى أَبْنَاءِ بَرُوتُوسَ ، وَكَانَ مِنَ الْعَدْلِ أَنْ يُحَرَّرَ مَنْ كَانَ يُقَدَّمُ مِثْلَ هَذِهِ الْخِدْمَةِ الْعَظِيمَةِ إِلَى وَطَنِهِ ، وَلَكِنْهُ لَمْ يُعْتَقْ لِتَقْدِيمِهِ هَذِهِ الْخِدْمَةَ إِلَى وَطَنِهِ . وَكَذَلِكَ الْإِمْبَرَاطُورُ تَاسِيتُ أَمَرَ بِالْأَنْ يَكُونَ الْعَبِيدُ شُهَدَاءً عَلَى سَيِّدِهِمْ حَتَّى فِي جُرْمِ الْإِعْتِدَاءِ عَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ<sup>(٢)</sup> ، وَلَمْ يُوضَعْ هَذَا الْقَانُونُ فِي مَجْمُوعَةِ جُوسْتِنْيَانِ .

### الفصل السادس عشر

#### الافتراء في جُرْمِ الاعتداء على وليّ الأمر

يَجِبُ أَنْ يُقَرَّرَ لِلْقِيَاسَةِ بِمَنَاقِبِهِمْ ، فَهَمُ لَمْ يَكُونُوا أَوَّلَ مَنْ تَمَثَّلَ الْقَوَانِينُ الْكُتُبِيَّةُ الَّتِي وَضَعُوهَا ، وَسَيَلًا<sup>(٣)</sup> هُوَ الَّذِي عَلَّمَهُمْ عَدَمَ ضَرُورَةِ مَجَازَاةِ الْمُفْتَرِينَ مُطْلَقًا ، وَلَسُرْعَانَ مَا ذُهِبَ إِلَى مَكْفَأَتِهِمْ<sup>(٤)</sup> .

(١) ديون ، في إكزيفلين ، باب ٥٥ ، فصل ٥ .

(٢) فلافيوس فوبيسكوس ، في حياة الإمبراطور ، تاسيت ، فصل ٩ .

(٣) وضع سيلاً قانوناً للجلالة حكى عنه في « خطب شيشرون » ، pro Cluentio ، مادة ٣ ،

In pisonem ، مادة ٢١ ، الثانية ضد فريس ، مادة ٥ ، رسائل مألوفة ، باب ٣ ، رسالة ٢ ، أدخلها قيصر وأغسطس إلى قوانين يولية ، وأضاف آخرون إليها .

(٤) Et quo quis distinctior accusator, eo magis honores assequatur, ac (٤)

veluti sacrosanctus erat. تاسيت ، حوليات ٤ ، فصل ٣٦ .

## الفصل السابع عشر

## كشف المؤامرات

« إذا أغواك سِرّاً أخوك أو ابنتك أو ابنتك أو امرأة حِصْنِكَ أو صاحبك الذى  
مِثْلُ نفسك قائلاً نَذْهَبُ وَنَعْبُدُ آلِهَةً أُخْرَى تَرْجُمُهُ بِالْحِجَارَةِ : يَدُكَ تَكُونُ عَلَيْهِ  
أولاً ، ثم أيدى جميع الشعب أخيراً » ، فقانون التثنية<sup>(١)</sup> هذا لا يُمكن أن يكون  
قانوناً مدنياً لدى مُعْظَم الشعوب التى نَعْرِفُهَا ، وذلك لفتح الباب هنالك لجميع الجرائم .  
وليس أقلّ من هذا شِدَّةٌ مُطلقاً ذلك القانون الذى يأمرُ ، فى مُعْظَم الدول ،  
بإفشاء المؤامرات ، حتى التى لم يُقْتَمَسْ فيها جاعلاً عقوبةَ القتل جزاءً مَنْ يُخالفه ،  
وإذا ما حُمِلَ هذا القانون إلى الحكومة المَلَكِيَّة كان من الصواب تضيقُ نطاقه .  
وفى هذه الحكومة لا ينبغى أن يُطَبَّقَ بجميع قسوته فى غير جرم الاعتداء على  
ولىّ الأمرِ ، فى غير أمر الرئيس الأول ، ومن الأهمية بمكانٍ فى هذه الدول ألاّ يُخْلَطَ  
مطلقاً بين مختلف زعماء هذا الجرم .

وفى اليابان ، حيث تَقَلِّبُ القوانينُ مبادئَ العقل البشرى رأساً على عَقَبٍ ،  
يُطَبَّقُ جُرْمُ عدم الإفشاء على أكثر الأحوال عاديةً .  
وفى نَبَأٍ أن آستين أَثْقَلَ عليهما فى صُنْدُوقِ شَائِكٍ حتى الموت ، وذلك لقيام  
إحداهما بمكيدةٍ غزليةٍ ولعدم كَشْفِ الأخرى عن ذلك .

(١) أصحاح ١٣ : عدد ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ .

(٢) مجموعة الرحلات التى انتفع بها فى تأسيس شركة الهند ، صفحة ٤٢٣ ، باب ٥ ،

## الفصل الثامن عشر

مقدار ما تنطوى عليه من خطرٍ شديدٍ العقوبة في الجمهوريات  
على جريمة الاعتداء على وليّ الأمر

إذا ما انتهت الجمهوريةُ إلى استئصال مَنْ كانوا يريدون هدمها وَجَبَ أَنْ  
يبادرَ إلى وَضْعِ حَدٍّ لِلانتقامات والعقوبات والمكافآت .

ولا تُفرض عقوباتٌ عظيمة ، ومن ثَمَّ لَا تُؤْتَى تحولاتٌ كبيرةٌ ، من غير أن  
يُوضَعَ في أيدي نَفَرٍ من الأهلين سلطانٌ عظيم ، ولذلك يكون الأصلحُ في هذه الحال  
أَنْ يُصَارَ إلى العفو الكثير أعظمَ مما إلى العقاب الكثير ، وَأَنْ يُصَارَ إلى النفي القليل  
أعظمَ مما إلى النفي الكثير ، وَأَنْ تُتْرَكَ الأموالُ أكثرَ من أَنْ تُضَاعَفَ المصادرات ،  
وذلك لقيام طغيان المنتقمين بحجة الانتقام للجمهورية ، وليس الأمرُ أَنْ يُقَصَّى على  
المسيطر ، بل على السيطرة ، ويجب أن يُسرَعَ ، ما أمكنَ ، إلى الدخول في السبيل  
العادية للحكومة حيث تُجِيرُ القوانينُ الجميعَ ولا تتسلَّحَ ضِدَّ أَحَدٍ .

ولم يَضَعْ الأغارقة حدوداً لانتقاماتهم من الطُّغَاةِ أو من الذين يَطْنُونُ أَنَّهُمْ  
طُّغَاةٌ ، فقتلوا الأولاد<sup>(١)</sup> ، وخسَءَ من الأقرباء أحياناً<sup>(٢)</sup> ، وطَرَدُوا ما لَا يُحْصِيهِ  
عَدٌّ من الأسر ، وزُلْزِلَتْ جُمهورياتهم بذلك ، وقد كان الإبعاد وعودُ المبعدين من  
الأدوار الدالة على تحوُّل النظام على الدوام .

(١) دني داليكارناس ، أزمنة الرومان القديمة ، باب ٨ .

(٢) Tyranno occiso quinque ejus proximos cognatione, magistratus necato

شيرون de Inventione ، باب ٢ فصل ٢٩ .



وكان الرومان أكثر رَشَدًا ، فلما حُكِمَ على كاسيُوسَ بأنه طَمِعَ في الطغيانِ مُحِثٌ في هل يُقْتَلُ أولادُهُ ، فلم يُحْكَمْ عليهم بأى عِقَابٍ كان ، قال دِنِي دَالِيكَارُ ناس<sup>(١)</sup> :  
« يُعَدُّ من الجَنَاةِ مَنْ أَرَادُوا تَغْيِيرَ هَذَا الْقَانُونِ فِي آخِرِ حَرْبِ الْعَارِسِينَ وَالْحَرْبِ الْأَهْلِيَّةِ وَمَنْ أَرَادُوا أَنْ يُبْعِدُوا مِنَ الْخِدْمِ أَنْبَاءَ مَنْ أَطْلَّ سِيْلًا دَعَمَهُمْ » .  
وَيُرَى فِي حُرُوبِ مَارِيُوسَ وَسِيْلًا مَبْلَغُ مَا كَانَتْ نَفُوسُ الرُّومَانِ قَدْ أَصِيبَتْ بِهِ مِنَ الْفَسَادِ مَقْدَارًا فَقْدَارًا ، وَأُمُورٌ مَشْوُومَةٌ كَهَذِهِ سَحَلَتْ عَلَى اعْتِقَادِ عَدَمِ رُؤْيَتِهَا ثَانِيَةً ، غَيْرَ أَنَّهُ أُرِيدَ فِي عَهْدِ الْحُكُومَةِ الثَّلَاثِيَّةِ أَنْ تَكُونَ أَكْثَرُ جَبَرُوتًا وَأَنْ تَظْهَرَ أَقْلَ طَغْيَانًا ، وَكَانَ مِنْ عَوَامِلِ الْغَمِّ أَنْ تَشَاهَدَ السَّفَسَطَاتُ الَّتِي اتَّخَذَتْهَا الْقِسْوَةُ ، وَفِي أُطْيَانِ<sup>(٢)</sup> تَجِدُ صِغَةَ أَوَامِرِ الْهَدْرِ ، وَهَنَالِكَ تَقُولُ إِنَّهَا لَا تَهْدِفُ إِلَى غَيْرِ سَعَادَةِ الْجُمْهُورِيَّةِ مَا حَدَّثَ فِيهَا بِقَلْبٍ ثَابِتٍ ، وَمَا أُبْدِيَتْ فِيهَا مَنَافِعُ ، وَمَا كَانَتْ الْوَسَائِلُ الَّتِي تُتَّخَذُ أَفْضَلَ مِنْ سَوَاهَا ، وَمَا دَامَ الْأَغْنِيَاءُ سَيَكُونُونَ آمِنِينَ ، وَمَا دَامَ الْأَوْغَادُ سَيَكُونُونَ مَطْمَئِنِينَ ، وَمَا دَامَ يُخْشَى تَعَرِضُ حَيَاةِ الْأَهْلِينَ لِلْخَطَرِ ، وَمَا دَامَ يُرَادُ تَسْكِينُ الْجُنُودِ ، وَمَا دَامَ الْإِنْسَانُ سَيَكُونُ سَعِيدًا فِي نِهَايَةِ الْأَمْرِ<sup>(٣)</sup> .  
وَكَانَتْ رُومَةُ غَارِقَةً فِي الدَّمِ عِنْدَمَا أَخْضَعَ لِيِيدُوسُ إِسْپَانِيَّةً ، فَأَمَرَ بِالْإِبْتِهَاجِ ، فَارْضًا عَقُوبَةَ الْهَدْرِ<sup>(٤)</sup> عِنْدَ مَخَالَفَةِ أَمْرِهِ ، مَخَالَفًا الصَّوَابَ بِمَا لَا مِثِيلَ لَهُ .

( ١ ) بَاب ٨ ، صَفْحَةُ ٥٤٧ .

( ٢ ) الْحُرُوبُ الْأَهْلِيَّةُ ، بَاب ٤ .

( ٣ ) Quod felix faustumque sit

Sacris et epulis dent hunc diem : qui secus faxit , inter proscriptos esto ( ٤ )

## الفصل التاسع عشر

## كيف يُوقَفُ حقُّ التمتع بالحرية في الجمهورية

يوجد في أكثر الدول اكتراثاً للحرية قوانينٌ ناقضةٌ للحرية ضدَّ فردٍ حتى تُحفظَ للجميع ، ومن ذلك ما يُسمَّى في إنكلترة بأحكام الخيانة العظمى <sup>(١)</sup> ، فهذه الأحكام تُردُّ إلى قوانين أثينة التي تحكم ضدَّ الفرد <sup>(٢)</sup> على أن تكون قد وُضعت بتصويت ستة آلاف من الأهلين ، وهذه الأحكام تُردُّ إلى تلك القوانين التي كانت تُوضع في رومة ضدَّ أفرادٍ من الأهلين والتي كانت تُسمَّى بالاستثناءات ، وكانت هذه القوانين لا تُصنع في غير مجالس الشعب المثوية ، ولكن ، مهما يكن الوجه الذي كان الشعب يُصدرها به ، فإن شيشرون <sup>(٣)</sup> أراد إلغائها ، وذلك لأن قوة القانون لا تقوم إلا بسريان حكمه على جميع الناس ، ومع ذلك فإنني أعترف بأن استعمال الشعوب التي هي أكثر من ظهر في العالم من الأمم <sup>(٤)</sup> حريةً يَحْمِلُنِي على الاعتقاد بوجود أحوالٍ يجب أن يُوضع فيها غطاء على الحرية كما تُستَر تماثيلُ الآلهة .

( ١ ) لا يكفي في محاكم المملكة أن يوجد دليل يقنع به القضاة ، بل يجب أن يكون هذا الدليل معيناً ، أى شرعياً ، ويتطلب القانون وجود شاهدين ضد المتهم ، ولا يكفي دليل آخر ، والواقع أنه إذا افترض أن رجلاً مذهب بما يسمى الخيانة العظمى فوجد هذا الرجل من الوسائل ما يرد معه الشهود وصار الحكم عليه أمراً مستحيلاً أمكن إصدار حكم بالخيانة العظمى ضده ، أى إصدار قانون فريد تجاه شخصه ، ويشرع فيه كما في جميع الأحكام الأخرى ، فيجب أن يمر من مجلسه وأن يوافق عليه الملك ، وإلا لم يكن هنالك حكم ، ويمكن المتهم أن يتكلم ضد الحكم بواسطة محاميه ، ويمكن الدفاع عن الحكم في المجلس .

( ٢ ) Legem de singulari aliquo ne rogato nisi sex millibus ita visum. Ex Andocide

وهذا هو الحكم على مذهب بالنفى من مدينة أثينة . de mysteriis .

( ٣ ) شيشرون ، De leg. ، باب ٣ ، فصل ١٩ . De privis hominibus latæ .

( ٤ ) شيشرون ، المصدر نفسه ، Scitum est jussum in omnes .

## الفصل العشرون

## القوانين الملائمة لحرية المواطن في الجمهورية

مما يَحْدُثُ في الدول الشعبية غالباً أن تكون التُّهَمُ عامةً ، فيكون لأىِّ إنسان أن يَتَّهَمَ مَنْ يريد ، وقد أدى هذا إلى وَضْعِ قوانينٍ للدِّفاعِ عن براءة أبناء الوطن ، وفي أثينة كان المِتهَمُ الذى لا يَحْجُوزُ مُخَسَّراً الأصوات يَدْفَعُ ألفَ درهمٍ غرامةً ، وبهذه الغرامة حُكِمَ على إِسْثِين<sup>(١)</sup> الذى اتَّهَمَ طَيْسَفُون ، وكان المِتهَمُ الباغى يُخْزَى<sup>(٢)</sup> في رومة فيُطَبِّعُ حرف K على جبينه ، وكان يُحْتَرَزُ من المِتهَمِ لكيلا يستطيع رَشْوَ القضاة أو الشهود<sup>(٣)</sup> .

وقد تكلمتُ آنفاً عن ذلك القانون الأَثَنِيِّ والرومانى الذى يُبَيِّحُ للمِتهَمِ أن ينسحب قبل الحكم .

## الفصل الحادى والعشرون

## قسوة القوانين تجاه المَدِينِينَ في الجمهورية

يكون المواطنُ قد جعل لنفسه أفضليةً كبيرة على مواطنٍ آخرٍ بإقراضه مالاً لم يَسْتَدِنْهُ هذا إلّا ليتخلَّصَ منه ، ثم لم يفعل ذلك من حيث النتيجة ، وماذا يَحْدُثُ في الجمهورية إذا ما زادت القوانينُ هذه العبودية أكثر من قبل ؟

( ١ ) انظر إلى فيلوسترات ، باب ١ ، حياة السوفسطائيين ، حياة إِسْثِين ، وانظر إلى بلوتارك وفوتيبوس أيضاً - ( ٢ ) بقانون رمنيا .

( ٣ ) بلوتارك ، في الرسالة : كيف يمكن للمرء أن ينال منفعة من أعدائه .

كان يُبَاحُ في أثينة ورومة<sup>(١)</sup> في البُدْءِ ببيعُ المَدِينِين غيرِ القادرين على الدفع، ثم أُلحِقَ سُولُونُ هذه العادةَ في أثينة فأمرَ بالآءِ يُحْجَزُ أَحَدٌ من أَجْلِ ديونِ مَدَنِيَّةٍ، غيرَ أنَ الحُكَّامَ العشرةَ<sup>(٢)</sup> لم يُضْلِحُوا عادةَ رومةَ على ذلك النحو، وهم، على ما كانَ نظامُ سُولُونِ أمامَ عيونِهِم، لم يريدوا اتباعه، وليس هذا هو المكانَ الوحيدَ من الألواحِ الاثني عشرِ حيثُ يُبَصَّرُ عَزْمُ الحُكَّامِ العشرةَ على صَدَمِ روحِ الديموقراطية. وقد عَرَضَتْ هذه القوانينُ القاسيةُ لجمهورِيةِ الرومانِ للخطرِ غيرَ مرةٍ، ومن ذلك أن رجلاً مستوراً بِالْجُرُوحِ فَرَّ من بيتِ دائتهِ وظَهَرَ في الميدانِ<sup>(٣)</sup>، فهاجَ الشعبُ من هذا المنظر، وخرَجَ أهْلون آخرون عاد دائنُهُم لا يَجْرُؤُونَ على إمسَاكِهِم، من حُبُوسِهِم المظلمة، ويُوْعَدُونَ، وَيُخْلَفُ الوعدُ، وَيَمْضِي الشعبُ إلى الجبلِ المقدسِ، ولم يَنْبَلْ إلْغَاءُ هذه القوانينِ، بل نالَ حاكماً للدفاعِ عنه، وَيُخْرَجُ من الفوضى، وَيَلُوحُ الوقوعُ في الطغيانِ، وَيَرَى مارنِيلُوسُ أن يَنالَ حُظُوَّةً لدى الشعبِ فينتشِلُ من أيدى الدائنينِ أبناءَ الوطنِ الذين حَوَّلَهُم إلى عبيدٍ<sup>(٤)</sup>، وَيُسَارُ وَفَقَ مقاصدَ مارنِيلُوسِ، غيرَ أنَ الشَّرَّ يَدُومُ، وَيُوضَعُ من القوانينِ الخاصةِ ما يَمْنَحُ المَدِينُونَ به تسهيلاتٍ في الدفعِ<sup>(٥)</sup>، فلما كانت سنة ٤٢٨ رومانية سَحَلِ القناصلُ قانوناً<sup>(٦)</sup> يَنْزِعُ

(١) كان كثير من المدينين يبيعون أولادهم تأدية لديونهم، پلوتارك، حياة سولون.

(٢) يظهر من التاريخ أن هذه العادة استقرت لدى الرومان قبل قانون الألواح الاثني عشر، تيتوس ليشيوس، العشرة الأولى، باب ٢، فصل ٢٣ و ٢٤.

(٣) دفي داليكارناس، أزمنة الرومان القديمة، باب ٦.

(٤) پلوتارك، حياة فوريوس كاميلوس، فصل ١٨.

(٥) انظر إلى الفصل ٢٢ من الباب ٢٢ الآتي.

(٦) ١٢٠ سنة بعد قانون الألواح الاثني عشر، تيتوس ليشيوس، باب ٨، فصل ٢٨،

Et anno plebi romanoe velut aliud initium libertatis factum est, quod necti desierunt.

من الدائنين حَقَّ استرقاق المدينين في منازلهم<sup>(١)</sup> ، وقد أراد مُرابٍ اسمه باييريوس أن يعتدي على عَفَافٍ فَتَى اسمه يُونِيلْيُوس كان حبيساً لديه ، وقد أدت جريمة سِيكْسْتُوس إلى فوز رومة بالحرية السياسية ، فأسفرت جريمة باييريوس عن منحها الحرية المدنية .

ومن نصيب هذه المدينة أن أيدت جرائم جديدة حرية أتها بها جرائم قديمة ، وما كان من اعتداء أَيْمُوس على فِرْجِينِي رَدَّ الشعب إلى مَقْتِ الطُّغَاة الذي أورثه إياه بُوُسُ لُوكْرِيس ، ويمرُّ سبعٌ وثلاثون سنة<sup>(٢)</sup> على جريمة باييريوس المتهمة فتدفعُ الشعبَ جريمةً مماثلة<sup>(٣)</sup> إلى الانزواء فوق الجانيكُول<sup>(٤)</sup> ، وتؤدي هذه الجريمة إلى تجديد قوة القانون الذي سُنَّ من أجل سلامة المدينين .

وصار الدائنون بعد هذا الزمن يُعَقَّبُونَ من قِبَلِ المدينين لانتهاكهم القوانين التي وُضِعَتْ لمكاخة الرِّبَا أكثر من تعقيب الدائنين إياهم لعدم دفع ما عليهم .

### الفصل الثاني والعشرون

## الأموال التي تطارد الحرية في الملكية

أكثرُ الأمور عدمَ فائدةٍ للأمر قد أضعفَ الحرية في الملكيات غالباً ، وهو : أن يُعَيَّنَ أحياناً وكلاء للحكم بين الأفراد .

( ١ ) Bona debitoris, non corpus obnoxium esset. ، المصدر نفسه .

( ٢ ) سنة ٤٦٥ رومانية .

( ٣ ) هي الجريمة التي اعتدى بها بلوسْيوس على عفاف فيتورييس ، فالير مكسيم ، باب ٦ ،

فصل ١ ، مادة ٩ ، ولا يجوز أن يخلط بين هذين الحادتين ، لاختلاف الأشخاص والأوقات .

( ٤ ) انظر إلى نبذة لدى داليكارناس في « مقتطف الفضائل والردائل » ، مختصر تيتوس

ليشيوس ، باب ١١ ، وفرنشيوس ، باب ١١ .

وتكون فائدة الأمير من الوكلاء من القلة ما لا يستحقُّ معه أن يُغيَّر نظام الأمور في هذا السبيل، ومما لا ريب فيه أديباً أنه يتَحَلَّى بروح من الصلاح والإنصاف أكثر مما لدى وكلائه الذين يَظُنُّون دائماً أنهم مَزُكَّون بأوامره ، وبمصلحة غامضة للدولة ، وبما كان من اختيارهم ، وبمخاوفهم أيضاً .

ولمَّا خُصِمَ أحدُ اللوردات في عهد هنرى الثامن قُضِيَ في أمره من قِبَل وكلاء اختيروا من مجلس اللوردات ، فهذا المنهاج قُضِيَ على جميع مَنْ أُريد من اللوردات .

### الفصل الثالث والعشرون

#### الجوايسيس في الملكية

أَيُّجِب أن يوجد جوايسيس في الملكية ؟

ليس هذا منهاج الأمراء الصالحين العاديين ، فالرجل إذا كان مخلصاً للقوانين يكون قد قام بما يجب عليه تجاه الأمير ، ويُلْزَم أن يكون منزله له ملجأً وأن يكون ما بقي من سلوكه في أمانٍ على الأقل ، أَجَلْ ، قد يكون التجسسُ أمراً يُطَاقُ لو أمكن أن يمارسه أناسٌ من ذوى الصلاح ، غير أن رجس الشخص اللازم يمكن أن يُقَاس برجس الشيء ، فيجب على الأمير أن يسير مع رعاياه مخلصاً مطمئناً سليم النية ، فمن كان كثيرَ التلعُّع والريب والفرع فهو ممثِّلٌ حائرٌ في تمثيل دوره ، وهو إذا ما أبصر ، على العموم ، أن القوانين في كمال قوتها وأنها محترمةٌ أمكنه أن يَحْكُم مطمئناً ، وله بالسلوك العام جوابٌ عن سلوك جميع الأفراد ، ولْيُزَلْ كلُّ خَوْفٍ

منه ليرى مقدار ما يُحَبُّ ، وى ! لماذا لا يُحَبُّ ؟ هو مصدرٌ كلٌّ خيرٍ يُصْنَعُ تقريباً ، وتكاد جميعُ العقوبات تُفَرَضُ على حساب القوانين ، وهو لا يَبْدُو للشعب إلا طليقَ الوجه ، ويسرى مجده إلينا ويُحِيرُنا سلطانه ، واعتمادُ الناس عليه دليلٌ حبِّهم له ، فحتى مَنَعَ وزيرٌ خُيِّلَ إلى المرء أن الأمير يَمْنَحُ ، حتى إن شخص الأمير لا يُتَمِّمُ في المصائب العامة مطلقاً ، وإنما يُتَوَجَّعُ مما يَجْهَلُ الأميرُ ، أو مما يُوسَّوِسُ به إليه أناسٌ فاسدون ، ويقول الشعب : « لو كان الأمير يَعْرِفُ ! » ، فهذه الكلماتُ ضَرَبُ من الاستنجاد ودليلٌ على الثقة به .

#### الفصل الرابع والعشرون

#### أَغْفَالُ\* الرسائل

يُلْزَمُ التَّارِخُ بوضع أسمائهم على سِهامهم لتُعَرَّفَ اليدُ التي تَنْطَلِقُ منها ، ولما جَرِحَ فليپُ المقدونى حين حِصار إحدى المدن وَجِدَتْ على المِزْرَاقِ هذه الكلمةُ : « إن أُسْتَرِ هو الذى حمل هذه الضربة القاتلة إلى فليپ<sup>(١)</sup> » ، ولو كان مَنْ يَتَّهَمُونَ إنساناً يفعلون هذا فى سبيل الخَيْرِ العام ما اتهموه أمام الأمير الذى يَسْهَلُ تحذيره ، بل أمام الحُكَّام الذين لديهم من المبادئ ما ليس هائلاً لغير المفترين ، وهم إذا لم يريدوا جَعَلَ القوانين بينهم وبين المتهَمِ كان هذا دليلاً على

( ١ ) پلوتارك ، آثار أدبية ، مقابلة بين بعض التواريخ الرومانية واليونانية ، باب ٢ ،

صفحة ٤٨٧ .

\* الأغفال : جمع الغفل ، بضم الغين ، وهو الكتاب الذى لم يسم واضعه .

أن لديهم ما يخافونه منها ، ويكون أقلُّ عقاب يُفَرَض عليهم هو ألاَّ يُصدَّقوا مطلقاً ، ولا يُلتَفَت إلى ذلك في غير الأحوال التي لا تحتل بَطء العدالة العادية والتي تكون سلامة الأمير موضوعها ، والآن يُمكن أن يُحَسَّب أن الذي يَتَّهِم قد بَذَلَ جُهْدًا لِحُلِّ عُقْدَةٍ من لسانه فجعله يَنْطِق ، وأما في الأحوال الأخرى فيجب أن يقال مع الإمبراطور كُونْستانس : « لا يُمكننا أن نَتَّهِم مَنْ يُعَوِّزُهُ مَتَّهِمٌ عندما لا يُعَوِّزُهُ عَدُوٌّ <sup>(١)</sup> » .

#### الفصل الخامس والعشرون

### أُسلوبُ الحكم في الملكية

السلطانُ المَلِكِيُّ نابضٌ عظيمٌ يجب أن يدور بسهولةٍ ومن غير صوت ، ويُعَجِّد الصينيون إمبراطوراً لهم كان يحكم كالسما كما يقولون ، أى على مثاله .  
وتوجد أحوالٌ يجب على السلطة أن تَسِيرَ فيها بما تَسَعُ ، وتوجد أحوالٌ يجب على السلطة أن تَسِيرَ فيها ضمن حدودها ، ويتجَلَّى مُسْمُو الإدارة في حُسْنِ معرفة أى قسمٍ من السلطة يجب استعماله في مختلف الأحوال ، صغيراً كان هذا القسمُ أو كبيراً .

وكلُّ سعادةٍ في ملكياتنا تقوم على رأى الشعب في رفِّق الحكومة ، وإذا ما كان الوزير سَيِّئُ الدراية فإنه يريد في كلِّ حين أن يُخْطِرَكم بأنكم عبيد ، ولكن إذا ما كان هذا واقعياً وَجَبَ أن يحاول كَحُلِّ الناس على جهله ، وهو



لا يَعْرِفُ أن يقول لكم ، أو أن يكتب إليكم ، ان ، الأمير حيرانُ ، وانه سيُصْلِحُ الأمر ، بدلاً من أن يُبْدِيَ لكم أنه غضبان ، ويوجد بعض التيسير في الحكم ، فيجب أن يكون الأمير هو الذى يُنْشِطُ ، وأن تكون القوانين هى التى تُهَدِّدُ<sup>(١)</sup> .

#### الفصل السادس والعشرون

يجب أن يسهلَ الاقترابُ من الأمير في الملكية

أحسنُ ما يُشعرُ بهذا في المباينات .

قال ميسو برى<sup>(٢)</sup> : « وَضَعَ القيصرُ بطرسُ الأولُ مرسوماً جديداً حَظَرَ فيه تقديمَ عريضةٍ إليه قبل أن تقدّمَ اثنتانِ إلى مستخدميه ، فإذا لم يُنْصَفَ الرجلُ قَدَمَ الثالثةَ إليه ، ولكنَّ مَنْ يَظْهَرُ مَخطئاً يَفْقَدُ حياته ، وهكذا لم يُوَجَّهْ أحدٌ عريضةً إلى القيصر بعد ذلك » .

#### الفصل السابع والعشرون

طبائعُ المَلِكِ

تساعدُ طبائعُ الأمير على الحرية كمساعدة القوانين ، والأميرُ ، كالتوانين ، يستطيع أن يجعل من الناس حيواناتٍ وأن يجعل من الحيوانات أناساً ، وإذا كان الأميرُ يحبُّ النفوسَ الحرةَ كانت له رعيةٌ ، وإذا كان يحبُّ النفوسَ السفلى

( ١ ) قال تاسيت إن نيرفا هو الذى زاد الإمبراطورية تيسيراً .

( ٢ ) دولة روسية الكبرى ، صفحة ١٧٣ ، طبعة باريس ، ١٧١٧ .

كان له عيبٌ ، وإذا أراد أن يَعْرِفَ فنَّ الْحُكْمِ الْعَظِيمِ فَلْيُذِنِ الشَّرَفَ وَالْفَضِيلَةَ مِنْهُ وَلْيَدْعُ الْمَزِيَّةَ الشَّخْصِيَّةَ إِلَيْهِ ، ويمكنه أن يُلْقِيَ الْأَنْظَارَ عَلَى الْقَرَائِمِ أَحْيَانًا ، وَلَا يَخْشَ هَؤُلَاءِ الْمُنَافِسِينَ الَّذِينَ يُدْعَوْنَ بِذَوِي الْمُنَاقِبِ ، ويكون مساويًا لهم منذ حُبِّهِ لَهُمْ ، وَلِيَكْسِبِ الْقَلْبَ ، وَلَكِنْ لِيَتَعَدَّ عَنْ إِخْضَاعِ النَّفْسِ ، وَلْيَعُدِّ شَعْبِيًّا ، وَلْيُفْتَنَ بِحُبِّ أَقْلٍ وَاحِدٍ مِنْ رَعَايَاهُ ، فَهَؤُلَاءِ مِنَ الْآدَمِيِّينَ عَلَى الدَّوَامِ ، وَمَا يَطْلُبُهُ الشَّعْبُ مِنَ الرَّعَايَةِ هُوَ مِنَ الْقَلَّةِ مَا يُعَدُّ مِنَ الْإِنْصَافِ أَنْ يُجَابَ إِلَيْهِ ، وَمَا بَيْنَ وَلِيٍّ الْأَمْرِ وَالشَّعْبِ مِنْ مَسَافَةٍ لَا حَدَّ لَهَا يَحُولُ دُونَ مُضَاقِقَتِهِ ، وَلِيَكُنْ كَيْنًا مَا شَاءَ عِنْدَ الدَّعَاءِ ، فَهُوَ مَتِينٌ لَدَى الْإِدْعَاءِ ، وَلْيَعْلَمْ ، أَنَّ شَعْبَهُ يَتَمَتَّعُ بِرَفْضِهِ وَأَنَّ حَشَمَهُ يَتَمَتَّعُونَ بِطَلْفِهِ .

### الفصل الثامن والعشرون

#### ما يجب من رعاية الملوك نحو رعاياهم

يُجِبُ عَلَى الْمُلُوكِ أَنْ يُمَسِّكُوا عِنْدَ التَّهْكُمِ مَا أُمْسَكُوا ، وَيَنْطَوِي التَّهْكُمُ عَلَى الْمُدَارَاةِ إِذَا كَانَ مُعْتَدِلًا ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يُسْفِرُ عَنْ وَسَائِلَ لِدُخُولِ دَائِرَةِ الْأَنْسِ ، غَيْرَ أَنَّ التَّهْكُمَ الْإِلَازِعَ مِمَّا لَا يُبَاحُ لَهُمْ حَتَّى نَحْوِ أَقْلٍ رَعَايَاهُمْ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ وَحْدَهُمْ هُمُ الَّذِينَ يَجْرَحُونَ جَرْحًا مُمِيتًا عَلَى الدَّوَامِ .

وَأَقْلُ مِنْ ذَلِكَ مَا يَجِبُ أَنْ يَأْتُوهُ مِنْ شَتْمٍ بَيْنَ نَحْوِ أَحَدٍ رَعَايَاهُمْ ، فَهَمْ قَدْ جُعِلُوا لِيَغْفُوا وَلِيَعَاقِبُوا ، لَا لِيَشْتُمُوا .

وَهُمْ إِذَا مَا شَتَّمُوا رَعَايَاهُمْ عَامِلُوهُمْ بِأَقْسَى مِمَّا يَعْمَلُ التَّرَكِيُّ أَوْ الرُّوسِيُّ ذَوِيهِ

بدرجات ، فمضى سبَّ هذان الأخيران أخزياً ولم يَفْضَحَا مطلقاً ، وأما هم فهم يُخْزُونَ وَيَفْضَحُونَ .

وذلك هو وهمُ الآسيويين الذين يَعُدُّون ما يأتيه الأمير من فُضُوحٍ نتيجةَ التفاتِ أبوى ، وأما وجهُ تفكيرنا فهو أننا نَقْرِنُ حَسَّ الفُضُوحِ القاسى بياسٍ من إمكان إزالته عنا أبداً .

وعلى الملوك أن يُسَخَّرُوا بوجود رعاياهم يَعُدُّون الشرفَ أعلى من الحياة ، وأنه عاملُ شجاعةٍ كما أنه عاملُ وفاء .

ومن الممكن ذِكْرُ ما مَنِيَ به الأمراء الذين شَتَمُوا رعاياهم من تَعَسٍ ، من انتقامات شِيرِيا ، والْخِصَى نارِيسِيس ، والكونتِ يُولِيان ، ثم دوكةِ مُونَانْسِيه التى غَضِبَتْ على هنرى الثالث ، لأنه أَفْشَى بعض معايبها الخفية ، فأزعجته مدى حياته .

#### الفصل التاسع والعشرون

القوانينُ المدنيةُ الصالحةُ لَوْضَعِ شَيْءٍ من الحرية

في الحكومة المستبدة

مع أن من طبيعة الحكومة المستبدة أن تكون واحدةً في كلِّ مكان فإن من الأحوال ، كالرأى الدينىّ وسَبَقِ الوهم والأمثلة السائرة والنوادر والأوضاع والطبائع ، ما يُمكن أن يجعل بينها فروقا عظيمة .

ومن الحسن أن تَسْتَقَرَّ بها بعض الأفكار ، ومن ذلك أن الأمير فى الصين

يُعَدُّ أَبًا للشعب ، وأن الأمير في أوائل إمبراطورية العرب كان واعظاً<sup>(١)</sup> .  
ومما يناسب أن يكون فيها بعضُ الكتب المقدسة التي تَصْلُحُ أن تكون  
قاعدةً ، كالقرآن عند العرب وكتب زرادشت عند الفرس ، وكتب الويدا عند  
الهنود ، والكتب الكلاسية<sup>\*</sup> عند الصينيين ، ويقوم القانون الدينيُّ مقامَ  
القانون المدنيِّ ويثبتُ المرادى<sup>\*</sup> .

وليس من السيِّ في الأحوال المهمة أن يستشير القضاةُ علماء الدين<sup>(٢)</sup> ، حتى  
القضاةُ في تركية يسألون الملاء<sup>\*\*\*</sup> ، وإذا كانت الحال تستلزم القتلَ فقد يكون من  
المناسب أن يأخذ القاضي المختصُّ ، عند وجوده ، رأى الحاكم لكي تُعدَّلَ السلطةُ  
المدنيةُ والكهنوتيةُ بالسلطة السياسية .

### الفصل الثلاثون

#### مواصلةُ الموضوع نفسه

من مُحَقِّق الاستبداد أن كان سقوطُ حُظوة الأب يوجب سقوطَ حُظوة الأولاد  
والنساء ، وهؤلاء كانوا نُعَسَاء من غير أن يكونوا مذبذبين ، ثم إن على الأمير أن يدعَّ  
بينه وبين الظنَّين شُفَعَاء لتلطيف غضبه أو لتنوير عدله .  
ومن عادات المُلْدِيف<sup>(٣)</sup> الحسنة أن السُّيُورَ إذا ما قَدَّ حُظُوتَه لَزِمَ بابَ  
الملك كلَّ يوم حتى تعودَ إليه ، لحضوره يُذْهِبُ غضبَ الأمير .

( ١ ) الخلفاء .

( ٢ ) تاريخ التتر ، القسم الثالث ، صفحة ٢٧٧ ، في الملاحظات .

( ٣ ) انظر إلى فرنسوا پيرار .

\* Classique

\*\* لم يفرق مونتسكيو بين الملا والمفتي ، مع أن الملا في تركية هو القاضي الأكبر .

ومن الدول المستبدة<sup>(١)</sup> ما يُرى فيه أن مخاطبة الأمير في فاقد الحظوة ينطوى على نقصٍ فيما يجب من احترام له ، فيلوح أن هؤلاء الأمراء يقومون بجميع ما عندهم من جهدٍ ليُجرَموا فضيلة الرحمة .

ويُصرِّح أركاديوس وهنوريوس ، في القانون<sup>(٢)</sup> الذي تكلمت عنه كثيراً<sup>(٣)</sup> ، بأنهما لن يعفوا عن يجرؤوا على الشفاعة عندهما في المذنبين ، وكان هذا القانون كثير السوء ، وذلك لسوئته حتى في الاستبداد<sup>(٤)</sup> .

وعادة الفرس التي تُبيح الخروج من المملكة لمن يريد حسنة جداً ، ومع أن العادة المعاكسة تُصدّر عن الاستبداد حيث يُعدّ الرعايا عبيداً<sup>(٥)</sup> ويُعدّ مَنْ يخرُجون عبيداً فارّين فإن طريقة فارسَ صالحة للاستبداد كثيراً ، وذلك لأن خشية فرار المدينين أو انزوائهم مما يقف ، أو يُعدّل ، اضطهاد الباشوات والظالمين .

(١) كما هي الحال في فارس اليوم على رواية مسيو شاردان ، وهذه هي عادة قديمة ، قال پروكوب : « وضع كافاد في حصن النسيان ، فيوجد قانون يمنع من الكلام عن معتقلين فيه ، حتى من ذكر أسمائهم » .

(٢) القانون ٥ ، في مجموعة القوانين Ad leg. Jul. maj.

(٣) الفصل ٨ من هذا الباب .

(٤) استنسخ فردريك هذا القانون في أنظمة نابلي ، باب ١ .

(٥) يوجد في الملكيات ، عادة ، قانون يحظر على من يقومون بخدم عامة أن يخرجوا من المملكة من غير إذن الأمير ، ويجب وضع هذا القانون في الجمهوريات أيضاً ، غير أن هذا المنع يجب أن يكون عاما في الجمهوريات ذات النظم الغريبة ، وذلك خشية إدخال عادات أجنبية .

## البَابُ الثَّالِثُ عَشَرَ

صلة جباية الضرائب ومقدار الدخل العام بالحرية

### الفصل الأول

#### دخل الدولة

دخل الدولة هو الجزء الذى يؤديه كل مواطن من ماله لينال سلامة الجزء الآخر ، أو ليتمتع به هنيئاً .

ويجب ، لتعين هذا الدخل ، أن يُنظر إلى ضروريات الدولة وإلى ضروريات الأهلىن ، ولا يجوز أن يؤخذ من احتياجات الشعب الحقيقية مطلقاً فى سبيل احتياجات الدولة الوهمية .

والاحتياجات الوهمية هى التى تقتضيها شهواتُ الحاكِمين وضعفهم وفُتُونُ مشروعٍ عجيب ورغبةٌ واهيةٌ فى مجْدٍ باطل ، وخَوَرٌ نفسىٌ تجاه الأهواء ، ومما كان يقعُ غالباً أن يظُنَّ مَنْ يَعْمَلُونَ على رأس الأمور تحت إمرة الأمير بروح هَلْوَع أن احتياجات الدولة هى احتياجات نفوسهم الصغيرة .

وليس غيرُ الرَّشْدِ والحدَرِ ما يستطيع أن يُنظَم ذلك الجزء الذى يؤخذ من الرعية وذلك الجزء الذى يُترك لها .

ولا ينبغي أن يُقدَّر الدخل العام بما يُقدَّر الشعبُ أن يدفعه ، بل يجب أن يُقدَّر بما يلزم أن يدفعه ، وإذا ما قيسَ الدخلُ بما يستطيع أن يدفعه وجب أن يكون هذا بنسبة ما يُمكن أن يدفعه دائماً على الأقل .

## الفصل الثانى

من سوء الرأى أن يقال إن مقدار الضرائب حسنٌ بنفسه

رُئى ، فى بعض المملكيات ، أن بلاداً صغيرةً مُعفاةً من الضرائب هى من البؤس كالأماكن المحيطة المُثقلة بها ، والسببُ الرئيسُ فى ذلك هو أن الدولة الصغيرة المحاطة بها لا يُمكن أن تكون ذاتَ صناعةٍ ومِهَنٍ ومعاملٍ ، وذلك لمضايقتها من هذه الناحية بألف وجهٍ من قِبل الدولة الكبيرة المحيطة بها ، ويكون للدولة الكبيرة التى تحيط بها صناعةٌ ومعاملٌ ومِهَنٌ فتَضَع من الأنظمة ما تنال به جميعَ المنافع ، وتصبح الدولةُ الصغيرةُ فقيرةً ، إذنْ ، بحكم الضرورة ، مهما كانت الضرائب التى تُجَبى فيها قليلةً .

وقد استنتج من فقر هذه البلاد الصغيرة على الخصوص وجوبُ فرضِ ضرائبٍ ثقيلةٍ فيها حتى يكونَ الشعبُ ماهراً ، وكان الأصوبُ أن يُستنتجَ من ذلك عدمُ وجوب ذلك ، وذلك لأن جميعَ بائسى الأماكن المجاورة هم الذين يذهبون إلى تلك البلاد لـكَيْلَا يَعْمَلُوا فيها شيئاً ، وذلك أنهم إذ يُسَووا عن ثِقَلِ العمل فإنهم بَنَوْا جميعَ سعادتهم على كسلهم .

ونتيجةُ ثُرَوَاتِ البلدِ هى بذرُ الطموح فى جميعِ القلوب ، ونتيجةُ الفقرِ هى بذرُ القنوط ، والطموحُ يزيدُ بالعمل ، والقنوطُ يَتَعَزَّى بالكسل .

والطبيعةُ عادلةٌ نحو الناس ، وهى تكافئهم على مشاقهم ، وهى تَجْعَلُهُمْ جادِّين ، وذلك لأنها تُعَلِّقُ أعظمَ أَجْرِ على أعظمِ عملٍ ، ولكنْ إذا ما نَزَعَتِ السُلْطَةُ المِرادِيَةَ مكافآتِ الطبيعةِ نُفِرَ من العملِ وظَهَرَ أن الكسلَ هو الخيرُ الوحيدُ .

### الفصل الثالث

#### الضرائب في البلاد

التي يكون قسم من الشعب فيها عبد الأرض

تقوم عبودية الأرض بعد الفتح في بعض الأحيان ، وفي هذه الحال يجب أن يكون العبد الذي يَحْرُث الأرض مزارعاً عند السيد ، ولا تكون غير شركة الخسارة والربح ما يُمكن أن يُوقَّع بين مَنْ هم مُعَدُّون للعمل وَمَنْ هم مُعَدُّون للتمتع .

### الفصل الرابع

#### الجمهورية في حالٍ مماثلة

إذا ما حَمَلَتُ جُمهُورِيَّةُ أُمَّةٍ عَلَى حَرْثِ الْأَرْضِينَ فِي سَبِيلِهَا وَجِبَ الْأَ تَكَابَدَ قَدْرَةُ الْمَوَاطِنِ عَلَى زِيَادَةِ فَرِيضَةِ الْعَبْدِ ، وَكَانَ لَا يُسَمَّحُ بِهِذَا فِي إِسْپَارِطَةَ مُطْلَقًا ، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يُرَى أَنَّ الْفَدَّادِينَ الْمَعْرُوفِينَ بِالْإِيلُوتِ<sup>(١)</sup> يُتَقَنَّونَ زِرَاعَةَ الْأَرْضِينَ إِذَا عَالَمُوا أَنَّ عِبُودِيَّتَهُمْ لَا تَزِيدُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ يُعْتَقَدُ أَنَّ السَّادَةَ يَكُونُونَ مُوَاطِنِينَ صَالِحِينَ إِذَا رَغَبُوا عَنْ حِيَاظَةِ أَكْثَرِ مِمَّا يَحُوزُونَ عَادَةً .

### الفصل الخامس

#### الملكية في حالٍ مماثلة

إذا ما حَمَلَتُ طَبَقَةُ الْأَشْرَافِ فِي مَلَكِيَّةٍ شَعْبًا مَقْهُورًا عَلَى زِرَاعَةِ الْأَرْضِينَ نَفْعًا

( ١ ) پلوتارك ، « أقوال الإِسْپَارِطِينَ الْمُعْتَبَرَةِ » .



لها وجب ألاّ تزداد الفريضة<sup>(١)</sup> أيضاً ، ثم إن من الحسن أن يكتفى الأميرُ بملكه الخاص وبالخدمة العسكرية ، بيدَ أنه إذا أراد جبايةَ ضرائبٍ نقديةٍ من عبيدِ طبقةٍ أشرافه وجب أن يكون السَّنيُورُ ضامناً<sup>(٢)</sup> للضريبة ، فيدفعها عن العبيد ويأخذها منهم ، فإذا لم تُتبعْ هذه القاعدة جازَ السَّنيُورُ ، ومن يحبُّون دَخلَ الأميرِ ، على العبدِ مناوبةً وقبضها كلُّ واحدٍ بعد الآخر ثانيةً حتى يهلكَ العبدُ بؤساً أو يفرَّ إلى الغاب .

### الفصل السادس

#### الدولة المستبدة في حالٍ مماثلة

إن ما قلته أكثرُ ضرورةً في الدولة المستبدة ، فالسَّنيُورُ الذي يُمكن أن يجردَ من أَرْضِهِ وعبيده في كلِّ ساعة لا يحدُّ ما يَحْمِلُهُ على حفظهما . ولما أراد بطرس الأول انتحالَ أسلوبِ ألمانيةٍ وجبايةَ الضرائب نقداً وَضَعَ نظاماً بالغاً من الحكمة ما لا يزال معمولاً به في روسية حتى الآن ، فالشريفُ يَجْبِي الضريبة من الفلاحين ويدفعها إلى القيصِر ، وإذا ما نقصَ عددُ الفلاحين دَفَعَ مع ذلك ، وإذا زاد لم يَدْفَعْ أكثرَ من ذلك ، ولذلك يكون حريصاً على عدم ظلمِ فَلَاحِيهِ .

( ١ ) هذا ما جعل شارلمان يضع نظمه الجميلة عن ذلك ، انظر إلى الباب ٥ من المراسيم القديمة ،

مادة ٣٠٣ - ( ٢ ) هذا ما تسير عليه ألمانية .

## الفصل السابع

## الضرائب في البلدان التي لم تقلُّ

## بعبودية الأرض مطلقاً

إذا كان جميع الأفراد في الدولة مواطنين ، وكان كلُّ واحدٍ منهم يحوزُ بملكه ما يحوز الأمير هنالك بدولته ، فإن من الممكن أن تُفرض ضرائبُ على الأشخاص أو على الأَرْضِينَ أو على السِّلَع ، أو على اثنين من هذه الأشياء ، أو على هذه الأشياء الثلاثة معاً .

والنسبة الجائرة في الضريبة على الشخص هي التي تُتبع فيها نسبة الضريبة على الأموال تماماً ، وكان الأهلون في أثينة<sup>(١)</sup> قد قُسمُوا إلى أربع طبقات ، فمن كانوا ينالون من أموالهم خمسُمئة كيلٍ من الأثمار السائلة أو الجافة يدفعون إلى الجمهور ثلثتاً واحداً ، ومن كانوا ينالون ثلاثمئة كيلٍ يدفعون نصف ثلثتٍ ، ومن كانوا ينالون مئتي كيلٍ يدفعون عشرة مِيناتٍ أو ما يعْدِلُ سُدُس ثلثتٍ ، ومن كان من الطبقة الرابعة لا يدفع شيئاً ، وكانت الضريبة عادلةً وإن لم تكن نسبية قطُّ ، فهي وإن لم تتبع نسبة الأموال ، كانت تتبع نسبة الاحتياجات ، وكان يُرى أن الناس متساوون احتياجاً بدنياً ، فلا يجوز أن تُفرض على هذا الحاجيُّ ضريبةٌ مطلقاً ، ثم كان يأتي النافع فتُفرض عليه ضريبة ، ولكن أقلَّ مما على الفائض ، وكانت ضخامة الضريبة على الفائض تحوّل دون وجود الفائض .

(١) پولوكس ، باب ٨ ، فصل ١٠ ، مادة ١٣٠ .

وتوضع جداولٌ مشتملةٌ على أصناف الأَرْضَيْنِ في ضريبتها ، ولكنه يَضْعُبُ  
جداً أن تُعرَفَ هذه الفروق ، وأصعبُ من ذلك أن يُوجَدَ أناسٌ لا يهتمهم عدمُ  
معرفةِها ، ويوجدُ هنالك نوعان للظلمِ إِذَنْ : ظلم الإنسان وظلم الشيء ، غير أن  
الضريبة إذا لم تكن مُفْرِطَةً على العموم ، غير أنه إذا ما تُرِكَ للشعب من الحاجيِّ  
ما هو وافرٌ ، فإن ذينك الجَوَرَيْنِ الخاصَّينِ لا يَكُونانِ أمراً يُؤْثِرُ بهُ له ، وإذا ما كان  
العكسُ ، فلم يُتْرِكَ للشعب غيرُ ما يحتاج إليه ليعيش على أسوأ حالٍ ، فإنه يكون  
لأقلِّ تفاوتٍ أعظمُ نتيجةٍ .

وإذا كان بعض الأهالي لا يدفعون ما فيه الكفاية فإن الشرَّ لا يكون عظيماً  
ما عاد يُسرُّهم إلى الجمهور دائماً ، وإذا ما دفع بعض الأفراد كثيراً فإن بوارهم  
يَنقَلِبُ على الجمهور ، وإذا ما جعلت الدولة مآلها مناسباً لمال الأفراد لم يَدَبْثْ  
يُسْرِ الأفراد أن يَزِيدَ مآلها ، وكلُّ شيء يتوقف على الحال ، أو تبدأ الدولة بإفقار  
الرعية لتغتنى ؟ أو هل تَنْتَظِرُ أن يُغْنِيَهَا بعضُ الرعايا على مهل ! وهل تكون المنفعة  
الأولى لها أو المنفعة الثانية ؟ وهل تبدأ بأن تكون غنيةً ، أو تنتهى بأن تكون  
كذلك ؟

والرسومُ على السلع هي أقلُّ ما تَشْعُرُ به الشعوب ، وذلك لأنها لا تُطْلَبُ منها  
صراحةً ، وهي قد تكون من حُسْنِ الإعداد ما يَجْهَلُ الشعب معه أنه يؤديها تقريباً ،  
ولذا فإن من عَظَمَ النتيجة أن يكون بائع السلعة هو الذى يدفع الرسمَ ، وهذا البائع يَعْلَمُ  
أنه لا يَدْفَعُ من ناحية ، والمشتري الذى يَدْفَعُ في الحقيقة يَخْطِطُ الرسمَ بالثمن ، ومما قال  
بعضُ المؤلفين ان يَبرون قد انتزع رَسْمَ القسم الخامس والعشرين من العبيد الذين

كانوا يُباعون<sup>(١)</sup> ، وِ يَرُونُ لم يَصْنَعْ مع ذلك غير أمره بأن البائع هو الذى يؤدى ذلك بدلاً من المشتري ، فهذا النظام الذى كان يترك جميع الضريبة لاح أنه ينتزعها . وفى أوربة مملكتان قُرِضت فيهما ضرائب شديدة على المشروبات ، فصانعهما وحده هو الذى يؤديها فى إحداها ، وهى تُجَبَى فى الأخرى من جميع الرعايا المستهلكين بلا تمييز ، ولا أحد فى الأولى يَشْعُرُ بشدة الضريبة ، وهى تُعَدُّ فى الثانية ثقيلةً ، ولا يَشْعُرُ المواطن فى تلك بغير حريته فى عدم الدفع ، ولا يَشْعُرُ المواطن فى الثانية بغير الضرورة التى تُكْرِهه على ذلك .

ثم إنه لا بُدَّ من التحريات الدائمة فى منزل المواطن حتى يَدْفَعَ ، ولا شئ أكثر مخالفةً للحرية من هذا ، وليس لدى الذين يَفْرِضُونَ هذه الأنواع من الضرائب سعادة لقاء أحسن أنواع الإدارة من هذه الناحية .

#### الفصل الثامن

#### كيف يحافظ على الوهم

يجب أن يكون بعضُ الصلة بين السلعة والضريبة لكي يمتزج الرسمُ وثنُ الشئ فى ذهن الدافع ، كما يجب ألا يُفْرَضَ رسمٌ مُقَرَّبٌ على البياعة ذات القيمة القليلة ، ويُرَى من البلدان ما يزيد الرسمُ فيه على قيمة السلعة سبع عشرة مرةً ، وحينئذٍ يَنْزِعُ الأميرُ وَهْمَ رعاياه ، فيَرَوْنَ أنهم مقودون بما يخالف الصواب ، وهذا ما يُحْسِنُونَ به أبعد درجات عبوديتهم .

(١) Vectigal quoque quintae et vicesimae venalium mancipiorum

remissum specie magis quam vi; quia cum venditor pendere juberetur, in partem pretii emptoribus accrescebat . تاسيت ، الحوليات ، باب ٨ ، فصل ٣١ .

ثم يجب على الأمير، لكي يستطيع جباية رسم لا يناسب قيمة الشيء بذلك المقدار، أن يبيع السلعة بنفسه، وألاّ يُمكن الشعب شراؤها في مكان آخر، وهذا علة ألف محذور.

وبما أن التهريب في مثل هذه الحال يكون راجحاً جداً فإن الجزاء الطبيعي الذي يقتضيه العقل، أي مصادرة السلعة، يصبح عاجزاً عن منعه، وذلك على قدر ما تكون هذه السلعة رخيصة غالباً، ويجب، إذن، أن تتخذ عقوبات مخالفة للعقل ومماثلة لما يفرض على أعظم الجرائم، وهناك يُنزَعُ جميع ما بين العقوبات من النسبة، وهناك يُجَازَى كالفجار أناس لا يمكن عدّهم من الأشرار، وهذا هو أكثر ما في العالم مناقضة لروح الحكومة المعتدلة.

وأضيف إلى ذلك أنه كلما جُعِلَت للشعب فرصة مخادعة الجابي أغنى هذا وأفقر ذلك، وذلك أنه لا بدّ لمنع التهريب من منح الجابي وسائل جورٍ خارقٍ للعادة، وهناك كلُّ الخسران.

### الفصل التاسع

#### نوع سيّئ من الضرائب

ونحن إذ نمرُّ نتكلّم عن ضريبة فُرِضَتْ في بعض الدول حول مختلف نصوص العقود المدنية، ولا معدّل عن معارف عظيمة للاحتماء من الجابي ما دامت هذه الأمور هدفاً لمناقشات دقيقة، وهناك الجابي يُفسّر أنظمة الأمير ويمارس سلطة مُرادية على الثروات، ومن التجربة يُعلم أن ضريبة على الورقة التي يجب أن يُكتب العقد عليها أصلح من ذلك كثيراً.

### الفصل العاشر

#### يتوقف مقدار الضرائب على طبيعة الحكومة

يجب أن تكون الضرائب خفيفةً كثيراً في الحكومة المستبدة ، وإلا فمن ذا الذى يحتمل مشقة زراعة الأرضين ؟ ثم كيف تؤدَّى ضرائبٌ عظيمةٌ في حكومة لا تعوّض بشئ . مما يُعطى أحدُ الرعية ؟

ولا ينبغي أن يكون إبهامٌ حَوْلَ شئٍ في سلطة الأمير العجيبة وفي ضعف الأمة الحير ، ويجب أن تكون الضرائب من سهولة التحصيل ومن وضوح الوَضْع ما لا يستطيع مَنْ يَجْبُونُهَا أن يَزِيدُهَا أو يَنْقُصُهَا معه ، والضرائب الملائمة وحدها هي قِسْمُ ثَمَرَاتِ الأرض والجزية على الرؤوس والرسمُ المثلوى على السِّلَع . ومن الصالح في الحكومة المستبدة أن تكون للتجار حمايةً شخصية ، وأن تؤدَّى العادة إلى احترامهم ، وإلاَّ لَبَدَوْا بالغي الضعف فيما قد يَقَعُ من المناقشات بينهم وبين موظفى الأمير .

### الفصل الحادى عشر

#### العقوبات الأميرية

من الأمور الخاصة فى العقوبات الأميرية ( المالية ) أنها فى أوربة أشدُّ منها فى آسية خلافاً للعادة العامة ، فى أوربة تصادَرُ السِّلَع ، والسُّفُنُ والقَرَبَاتُ أحياناً ، وأما فى آسية فلا يُصَنَعُ شئٌ من هذا ولا ذاك ، وذلك أن للتاجر فى أوربة

قضائته الذين يُمكن أن يَصُونوه من الجور ، وأما في آسية فإن القضاة المستبدين أنفسهم هم الجائرون ، وماذا يَصْنَع التاجر تجاه الباشا الذي يُمكن أن يَقْضَى بمصادرة سلعته ؟

والظلم هو الذي يَغْلِب نفسه وَيَجِدُهَا مُلْزَمَةً بشيء من الرِّفْق ، ولا يُجْبَى في تركية غير رَسْم دخول واحد ، ثم يُفْتَح جميعُ البلد للتجار ، ولا تُسْفِر البياناتُ الكاذبة عن مصادرة ولا عن زيادة رسوم ، ولا تُفْتَح في الصين <sup>(١)</sup> رِزْمٌ من ليسوا تجاراً مطلقاً ، ولا يجازى المَعُولُ على التهريب بالمصادرة ، بل بمضاعفة رسوم ، ولا يكادُ أمراء التتر <sup>(٢)</sup> الذين يسكنون المدنَ بأسية يَجْبُون شيئاً من السِّلَع التي تمرُّ ، وإذا كان الإعدامُ جزاء التهريب التجاري في اليابان فلوجود أسبابٍ لمنع كلِّ اتصال بالأجانب ، ولأن التهريب <sup>(٣)</sup> فيها ينطوى على انتهاك القوانين الموضوعة من أجل سلامة الدولة أكثر مما على انتهاك قوانين التجارة .

### الفصل الثالث عشر

#### علاقة مقدار الضرائب بالحرية

قاعدة عامة : تُمكن جباية ضرائب أكثر شدةً بنسبة حرية الرعايا ، ويُضطرُّ إلى تعديلها بنسبة زيادة الاستعباد ، وهذا ما كان ، وهذا ما يكون في كلِّ

(١) دوهالد ، جزء ٢ ، صفحة ٣٧ .

(٢) تاريخ التتر ، قسم ٣ ، صفحة ٢٩٠ .

(٣) بما أن اليابان قد أرادت الاتجار مع الأجانب من غير اتصال بهم فقد اختارت أمتين : اختارت الأمة الهولندية للاتجار مع أوربة ، واختارت الأمة الصينية للاتجار مع آسية ، واليابان تمسك العملاء والملاحين في نوع من السجن وتضايقتهم حتى يفرغ صبرهم .

وقت ، وهذه قاعدةٌ مستنبطةٌ من الطبيعة التي لا تبديلَ لها أبداً ، وهي توجَدُ في جميع البلدان ، توجَدُ في إنكلترة وهولندة وفي جميع الدول التي تهبط الحرية فيها مقداراً فمقداراً حتى تركية ، ويلوح أن سويسرة تخالف هذه القاعدة لعدم دفع ضرائب فيها مطلقاً ، ولكن تُعرَفُ علّة ذلك الخاصة ، حتى إنها تؤيد ما قلت ، وذلك أن الأقوات في هذه الجبال الجديية هي من الغلاء ، وأن هذا البلد هو من كثرة الأهلين ، ما تدفع سويسرة إلى الطبيعة معه أربعة أمثال ما يدفع التركي إلى السلطان .

ويستطيع شعبٌ مُتَغَلَّبٌ ، كما كان الأثنيون والرومان ، أن يتخلص من جميع الضرائب لسيطرته على أممٍ تابعة ، وحينئذٍ لا يدفع بنسبة حريته ، وذلك لأنه ليس شعباً من هذه الناحية ، بل مَلِكٌ .

غير أن القاعدة تبقى دائماً ، وذلك أنه يوجد في الدول المعتدلة تعويضٌ من ثقل الضرائب ، توجد الحرية ، ويوجد في الدول المستبدّة<sup>(١)</sup> ما يوازن الحرية ، توجد قِلّة الضرائب .

وتُرى في بعض الملكيات بأوربة ولايات<sup>(٢)</sup> تكون أحسن حالاً من الولايات الأخرى عن طبيعة حكومتها السياسية ، ويُظَنُّ ، دائماً ، أنها لا تدفع ما فيه الكفاية عن صلاح حكومتها مع أنها قادرة على الدفع أكثر مما تصنع ، فيرى في كل حين أن تُنزَع منها هذه الحكومة التي هي مصدرُ هذا الخير السارى ، هذا الخير الذي ينتشر بعيداً والذي يطيب أن يُتمتع به .

(١) الضرائب في روسية معتدلة ، فقد زيدت منذ تعديل الاستبداد فيها ، انظر إلى تاريخ التتر ، قسم ٢ - (٢) بلاد الولايات (في فرنسا) .



### الفصل الثالث عشر

#### في أيّ الحكومات تكون الضرائب قابلةً للزيادة

تتمكّن زيادةُ الضرائب في مُعظم الجُمهوريات لأن المواطن الذي يعتقد أنه يَدْفَع إلى نفسه يَدْفَعُهَا مَخْتَاراً ، فيكون صاحبَ السلطان فيها عن طبيعة الحكومة عادةً .

وتمكّن زيادةُ الضرائب في الملكية لأن اعتدال الحكومة فيها يُمكن أن يُسْفِر عن ثروات ، وذلك كمكافأةٍ للأمير على احترامه للقوانين . ولا تُمكن زيادتها في الدول المستبدّة ، وذلك لتعذّر زيادة العبودية المتناهية .

### الفصل الرابع عشر

#### طبيعة الضرائب على حسب الحكومة

ضريبةُ الرؤوس أقربُ إلى الطبيعة في العبودية ، وضريبةُ السِّلَع أقربُ إلى الطبيعة في الحرية ، وذلك لصلّة هذه الضريبة بالشخص على وجهٍ أقلّ مباشرةً . ومن الطبيعيّ في الحكومة المستبدّة ألا يُعطى الأميرُ مِلِيشِيَاةً أو رجالَ بِلَاطِهِ نقوداً مطلقاً ، بل يوزَّعُ بينهم أَرْضِينَ فلا يُجِبِّي فيها غيرُ قليلٍ من الضرائب ، وإذا كان الأميرُ يُعطى نقوداً عُدَّت ضريبةُ الرؤوس أقربَ شيءٍ يستطيع جبايته إلى الطبيعة ، ولا يُمكن هذه الضريبة أن تكون غيرَ زهيدة ، وذلك بما أنه لا يُمكن أن يُجْعَلَ للمكثّفين هنالك عدّةُ طبقاتٍ ، لِما يَنْشَأُ عن

هذا من سوء استعمالٍ بسبب ظلم الحكومة وطغيانها ، فإن الضرورة تقتضى بتنظيم الأمر على مُعدّل ما يستطيع دفعه أكثرُ الناس بؤساً .

والضريبةُ الطبيعيةُ فى الحكومة المعتدلة هى الضريبة على السِّلَع ، وبما أن المشتري هو الذى يدفع هذه الضريبة بالحقيقة ، وإن كان التاجر يؤديها سلفاً ، فإنها قَرْضٌ يُعطاه المشتري من قِبَل التاجر مُقدِّماً ، وهكذا يجب أن يُعدَّ التاجرُ مدينَ الدولة العامِّ ودائنَ جميع الأفراد ، وهو يُسلفُ الدولة ما يدفعه المشتري إليه ذات يوم من الرِّسْم ، وهو قد دفعَ عن المشتري الرسمَ الذى دفعه عن السلعة ، ويُشعرُ إذنْ ، بأن الحكومة كلما كانت معتدلة وسادت روحُ الحرية وكانت الثَّرَوَاتُ أُمينةً سهَّلَ على التاجر أن يُسلفَ الدولة ويُقرضَ الفردَ ضرائبَ عظيمةً ، والحقُّ أن التاجر فى إنكلترة يُقرضُ الدولة خمسين أو ستين جنياً استرلينياً عن كلِّ دَنٍّ خَيرٍ يأخذه ، ومن هو التاجر الذى يَجْرُو أن يَفْعَلَ شيئاً من هذا القليل فى بلدٍ يُحكَمُ فيه كتركية ؟ وهو إذا جرَّو على هذا فكيف يستطيع ذلك بثروة مُربية حائرة هائرة ؟

### الفصل الخامس عشر

#### سوء استعمال الحرية

أدَّتْ منافعُ الحرية العظيمة إلى سوء استعمال الحرية نفسها ، وتركِ الاعتدال لأنه صَدَرَ عن الحكومة المعتدلة نتائجُ عجيبةٌ ، وأريدَ استخلاصُ المُفرِط من الضرائب الكبيرة لأنها استُخْلِصت ، وإذْ أنكِرتْ يدُ الحرية التى كانت تُقدِّم هذه الهدية قُصِدَ إلى العبودية التى تأبى كلَّ شيء .

وأدَّت الحريةُ إلى فَرْطِ الضرائب ، غير أن معلول هذه الضرائب المفرطة هو إنتاج العبودية بدورها ، وأن معلول العبودية هو إنتاج نقص الضرائب . ولم يُصدِر ملوك آسية مراسيمَ إلَّا لِيُمَقُّوا بعضَ ولاياتِ دولتهم<sup>(١)</sup> من الضرائب في كلِّ عام ، وتكون الخيراتُ مظاهرَ إرادتهم ، غير أن مراسيمَ الأمراء في أوربة تُعَمِّقُ حتى قَبْلُ أن يُنظَرَ إليها ، وذلك لأنهم يتكلمون فيها عن احتياجاتهم دائماً ، لا عن احتياجاتنا مطلقاً .

والشعوبُ ، عن بلادةٍ لا تُفْتَقَرُ يَكْنَسِبُها وزراء تلك البلاد من الحكومة ، ومن الإقليم غالباً ، تنال فائدةَ عدم إرهابها بمطالب جديدةٍ ، فلا تَزِيدُ النفقاتُ فيها مطلقاً لعدم وضع مشاريع جديدةٍ فيها ، وإذا ما وُضِعَتْ مشاريعُ فيها عَرَضاً كانت مشاريعُ تُرَى نهايتها ، لا مشاريع مبدوءةً ، ومن يَحْكُمُونَ في الدولة هنالك لا يُزْعِجونها ، وذلك لأنهم لا يُزْعِجون أنفسهم بلا انقطاع ، وأما نحن فإن من المَحَال أن تكون لماليتنا قاعدةٌ ، وذلك لأننا نَعْلَمُ دائماً أننا سنقوم بشيء ما ، لا الشيء الذي سنقوم به .

ولا يُسَمَّى وزيراً عظيماً عندنا من يُوزَعُ الدخل العامَّ بحكمةٍ ، بل الرجل المحتال الذي يَجِدُ ما يُدْعَى حيلةً .

( ١ ) هذه هي عادة أباطرة الصين .

### الفصل السادس عشر

#### فتوح المسلمين

لقد أدَّت تلك الضرائب<sup>(١)</sup> المُفْرِطة إلى السهولة العجيبة التي وَجَدَهَا المسلمون في فتوحهم ، فقد وَجَدَت الشعوبُ نَفْسَهَا خاضعةً لضريبةٍ بسيطةٍ تُدْفَع وتُجْبَى بسهولة بدلاً من سلسلة تلك المظالم المستمرة التي كان قد تصوَّرَهَا القياصرة بشُحِّهم الدقيق ، وقد رأت الشعوب أنها تكون أسعدَ حالاً بالخضوع لأمةٍ غير متمدنة مما لحكومة فاسدة تعاني فيها جميع محاذير حريةٍ عادت لا تكون لديها ، وجميع ما في العبودية الحاضرة من المكاره .

### الفصل السابع عشر

#### زيادة الكتابات

مَرَضٌ جديد انتشر في أوربة ، فأصاب أمراءنا وحملهم على إبقاء عدد من الكتابات غير مُرتَّب ، ولذلك المرض اشتداده ، ويُصْبِح مُعْذِياً بحكم الضرورة ، وذلك أن إحدى الدول إذا ما زادت كتابتها لم تُعَمِّ الأخرى أن تزيد كتابتها أيضاً ، فلا يُكْسَب من ذلك غيرُ الخراب العام ، ويُعَذُّ كلُّ ملكٍ جميع ما يُمَكِّن أن يكون لديه من الجيوش إذا ما حاق بشعبه خطرُ الإبادة ، وتُسَمَّى سَلماً هذه

( ١ ) انظر في التاريخ إلى مقدار هذه الضرائب وغرايتها ، وسخاقتها أيضاً ، وقد تصور أنستاس

واحدة لاستنشاق الهواء : ut quisque pro baustu aeris penderet.

الحال<sup>(١)</sup> من جهود الجميع ضدَّ الجميع ، وكذلك أوربة تَبْلُغُ من البوار ما لا يَجِدُ معه الأفراد ، الذين يكونون في وضع دُول هذا القسم من العالم الثلاث ، وهى أكثر ما فيه ثَرَاء ، لا يَجِدُون ما يعيشون به ، وترانا فقراء مع ثروات جميع العالم وتجارته ، وقريباً لا يكون عندنا غيرُ جنود ونكون كاللتر<sup>(٢)</sup> نتيجة حيازتنا جنوداً .

ولا يكتفى كِبارُ أمرائنا بشراء الكتائب من صِغارهم ، فتراهم يحاولون ، فى كلِّ ناحية ، ابتياعَ أحلافٍ ، أى يبيحون عما يَخْسَرون به نفوذهم على الدوام تقريباً .

ونتيجةُ وُضْعٍ مثل هذا هى زيادةُ الضرائب باستمرار ، وهذا ما يُنذِر جميعَ الأدوية الآتية ، ولا يُعْتَمَد الدخل حينئذ ، بل يحارب برأس المال ، وصار من غير الغريب أن تَرى دُولاً ترَهَن أموالها حتى فى زمن السَّلم ، وأن تتخذ فى سبيل خرابها من الوسائل ما تسميه غير الاعتيادى ، وهى من الشدَّة ما لا يكاد يتصوره ابنُ الأسرة الأَكثَر انزعاجاً .

### الفصل الثامن عشر

#### ردُّ الضرائب

كانَ يَجِبُ أن يُحْمَلَ إلى الدول المملَكية مبدأُ إمبراطوريات الشرق الكبرى الذى يقضى برَدِّ الضرائب إلى الولايات التى تضرَّرت ، ومن تلك الدول من

( ١ ) والواقع أن هذه الحال من الجهود هى التى تحفظ التوازن مبدئياً لما توجبه من إعفاء الدول العظمى - ( ٢ ) يجب لبلوغ هذا ترويض بدعة المليشيا التى أقيمت فى جميع أوربة تقريباً وأن يبالغ فى اتخاذها كما صنع فى الكتائب النظامية .

قالت به ، ولكنه يُثْقَلُ أَكْثَرَ مما لو كان غيرَ موجودٍ فيها ، وذلك لأن الدولة بأجمعها تصبح ضامنةً مع عدم جباية الأمير ما هو أَكْثَرُ أو أَقْلُ ، فإذا ما مُحِلَّت قريةٌ حَسَنَةُ الدِّفْعِ تخفيفاً عن قريةٍ سيئةِ الدِّفْعِ لم تُصْلَحْ هذه مطلقاً وقُوِّضَتْ تلك ، وأُقْنِطَ الشعب بين ضرورة الدِّفْعِ عن خَوْفٍ من الجورِ وخطرِ الدِّفْعِ عن خَوْفٍ من الإرهاق .

وعلى الدولة الحسنة الحكومة أن تَضَعَ في أول مادةٍ من نفقاتها مبلغاً للطوارئ ، وما أمرُ الجمهور إلا كالأفراد الذين يفتقرون إذا ما أنفقوا دَخَلَ أَرْضِيهِمْ تماماً .

وقد قيل <sup>(١)</sup> إن من الصواب تضامن أهل القرية الواحدة ، لِمَا كان يُفْتَرَضُ من قيامهم بمؤامرة غادرة ، ولكن من أين أتى وجوبُ وَضْعِ أمرٍ جائرٍ بنفسه مؤدِّ إلى خراب الدولة استناداً إلى افتراضات ؟

### الفصل التاسع عشر

أَيُّ الْأُمُورِ أَكْثَرُ مَلَأَمَةً لِلْأَمِيرِ وَاللشَّعْبِ .  
أَقْبَالَةُ الضَّرَائِبِ أَمْ إِدَارَتُهَا ؟

الإدارةُ هي تديرُ ربَّ أُسْرَةٍ صَالِحٍ يَجْبِي دَخْلَهُ بِاقتصادٍ ونظام .  
والأميرُ ، بالإدارة ، هو الحَكَمُ في ملاحقة الضرائب أو تأخيرها تبعاً لاحتياجاته أو احتياجات رعاياه ، والأميرُ ، بالإدارة ، يَحْفَظُ للدولة فوائدَ الملتزمين العظيمة ،

( ١ ) انظر إلى رسالة مالية الرومان ، فصل ٢ ، التي طبعها برباسون بباريس سنة ١٧٤٠ .

فوائد الملتزمين الذين يُفقدون الدولة بما لا يُخصى من الأساليب ، والأمير ، بالإدارة ،  
يقى الشعب من منظر الثروات المفاجئة التى تورثه غمًا ، وبالإدارة ينتقل المال الذى  
يُجَبى بين أيدي قليلة ، وهو يذهب إلى الأمير تَوًّا ، ومن ثمَّ يعود إلى الشعب  
سريعًا ، والأمير ، بالإدارة ، يحفظُ الشعب من قوانين سيئة كثيرة يطالبه بها شُحُّ  
الملتزمين المزعج ، يطالبه بها هؤلاء الملتزمون الذين يُظهرون نفعًا حاصرًا فى أنظمة  
تكون مشؤومة فى المستقبل .

وبما أن صاحب المال يكون سيد غيره دائماً فإن الجابى يكون مستبدًا حتى  
على الأمير ، وهو ليس مشترعًا ، ولكنه يحمله على وضع قوانين .  
وأعترف بأن من المفيد أحيانًا أن يُبدَأ بتفويض الضريبة الجديدة قبالة ،  
وذلك أنه يوجد حيلةٌ وبدعٌ لمنع الخدائع تُوحى بها إلى الملتزمين مصلحتهم  
فلا يستطيع المديرون أن يتصوروها ، وذلك أن طريقة الجباية إذا رُسِمت من قبل  
الملتزم مرةً أمكن أن يُصار إلى الإدارة ، ومن ذلك أن إدارة ضريبة المشروبات  
ودخل البريد كما هى الآن فى إنكلترة قد اقتُبِست من الملتزمين .  
ويقوم دَخل الدولة فى الجمهوريات على الإدارة تقريبًا ، ونظامٌ عكسُ  
هذا كان عيبًا كبيرًا فى حكومة رومة <sup>(١)</sup> ، ويكون الرعايا فى الدول المستبدة القائلة  
بالإدارة أحسنَ حالًا بمراحل كما تشهد بذلك فارسُ والصين <sup>(٢)</sup> ، وأسوأُ الدول

( ١ ) اضطر قيصر إلى إخراج العشارين من ولاية آسية وإقامة نوع آخر للإدارة فيها كما نعلم  
ذلك من ديون [ باب ٤٢ ، فصل ٦ ] ، ونخبرنا تاسيت [ فى الحوليات ، باب ١ ، فصل ٧٦ ] بأن  
الولايتين ، مقدونية وأكاى ، اللتين تركهما أغسطس للشعب الرومانى فكان يحكم فيهما وفق الخطة القديمة  
لهذا السبب ، قد توصلنا إلى عدهما من الولايات التى كان الإمبراطور يحكم فيها بواسطة موظفيه .

( ٢ ) انظر إلى شاردان ، رحلة إلى فارس ، جزء ٦ .

حالاً هي التي يُعطى الأمير فيها مرافقه البحرية ومدنه التجارية قبالة ، فتَرى تاريخ المَلَكِيَّات حافلاً بالشُّرُور التي يُوجِبها الجُبَاة .

وقد أَخَفَظَت مظالمُ العشارين نيرونَ ، فَوَسَّعَ مشروعَ إلْغَاءِ جميع الضرائب الكَرِيمَ المتعَدِّرَ ، ولم تَخْطُرِ الإدارةُ بباله قَطُّ ، فَسَنَّ أربعةَ مراسيمَ ، وذلك أن تُنْشَرَ القوانينُ التي وُضِعَتْ ضدَّ العشارين وَبَقِيَتْ مكتومةً حتى ذلك الحين ، وألَّا يستطيعوا المطالبة بما أهملوا الادعاء به في العام ، وأن يُعَيِّنَ قاضٍ للحكم في مُدَّعِيَّاتهم بلا شكائيات ، وألَّا يَدْفَعِ التجار شيئاً عن السُّفُنِ <sup>(١)</sup> ، وهذه هي أحسنُ أيام هذا الإمبراطور .

### الفصل العشرون

#### الجُبَاة

ضاع كلُّ شَيْءٍ عند ما غَدَت مهنةُ الجُبَاةِ الرَّابِحَةُ تكون بَثَرَاتِها مهنةً مُبْجَلَةً ، وقد يكون هذا حَسَنًا في الدول المستبدَّة حيث يظهر عملُهم جُزْءًا من وظائف الحاكمين أَنفُسِهِمْ في الغالب ، وليس هذا حَسَنًا في الجُمهُورية ، وأمرٌ كهذا قد قُضِيَ على الجُمهُورية الرومانية ، وليس هذا أَكْثَرَ صلاحًا في المَلَكِيَّة ، ولا شَيْءٌ أَعْظَمُ منه مخالفةً لروح هذه الحكومات ، وَيَقْتَرى جميعَ المِهَنِ الأُخْرَى نفورٌ ، وَيَحْسَرُ الشرف كلَّ منزلة فيها ، وعادت وسائلُ التفرُّدِ البُطِيئَةِ الطَبِيعِيَّةِ لا تُؤَثِّرُ ، فقد طُعِنَت الحكومةُ في مَبْدَأِهَا .

(١) تاسيت ، حوليات ، باب ٨ ، فصل ٥٠ .



وفى الأزمنة الغابرة كانت تُرعى ثَرَوَاتُ فاضحةً واضحةً ، وهذا من بلايا  
 حروب الخمسين سنةً ، ولكنها عُدَّت مضحكةً آنثذ ، ونحن نُعجب بها .  
 ويوجدُ نصيبٌ لكلِّ مهنة ، والثَرَوَاتُ هى نصيبٌ من يَجِبُون الضرائب ،  
 والثَرَوَاتُ نفسها هى مكافآتُ الثَرَوَات ، والمجدُ والشرفُ هما لطبقة الأشراف التى  
 لا ترى ، ولا تُحسُّ ، خيراً حقيقياً غيرَ الشرف والمجد ، والاحترامُ والإكرامُ لأولئك  
 الوزراء والحكام الساهرين على سعادة الإمبراطورية ليلَ نهارَ غيرَ ملاقين سوى  
 العملِ تَلَوَ العملِ .



## الجزء الثالث



## البَابُ الرَّابِعُ عَشَرَ

### صلة القوانين بطبيعة الإقليم

---

#### الفصل الأول

#### فكرة عامة

إذا كان من الصحيح أن سجية النفس وأهواء القلب تختلفان إلى الغاية في مختلف الأقاليم فإن على القوانين أن تكون تابعة لاختلاف هذه الأهواء واختلاف هذه السجايا .

#### الفصل الثاني

#### كيف يختلف الناس في مختلف الأقاليم

الهواء البارد<sup>(١)</sup> يقيض أطراف نسايج بدننا الخارجية ، ويزيد هذا نابضها ، ويساعد على رجوع دم الأطراف نحو القلب ، وهو ينقص طول<sup>(٢)</sup> هذه النسايج فيزيدها قوة ، وعلى العكس يطلق الهواء الحار أطراف النسايج ويمددها فيقلل قوتها ونابضها .

---

( ١ ) يظهر هذا حتى عند النظر ، فالإنسان في البرد يبدو نحيفاً .

( ٢ ) من المعلوم أن هذا يقصر الحديد .

إِذَنْ ، يوجد كثيرُ بأسٍ في الأقاليم الباردة ، ويكون فعلُ القلبِ ورْدُ فعلٍ أطرافِ النسائجِ أحسنَ حالاً ، وتكون السوائل أحسنَ توازناً ، ويكون الدَّمُ أكثرَ قصداً نحو القلب ، ويكون القلبُ أكثرَ قوةً مقابلةً ، ولا بُدَّ لهذه القوةِ البالغة من أن تكون ذاتَ نتائجَ كثيرةٍ ، ومن ذلك كثيرُ ثقةٍ بالنفس ، أى كثيرُ شجاعةٍ ، وكثيرُ علمٍ في الإنسان بأفضليته ، أى قليلُ رغبةٍ في الانتقام ، وكثيرُ رأىٍ في سلامته ، أى كثيرُ حريةٍ ، وقليلُ ريبٍ وشطارةٍ وحيل ، ثم لا بُدَّ لهذا من أن يُسفر عن أخلاقٍ مختلفة ، فضعوا إنساناً في مكانٍ حارٍ محصورٍ تجذوه يألم من ضعفٍ عظيمٍ في القلبِ للأسباب التي قلتها ، وأعتقدُ أنه إذا ما اقترح عليه أن يقوم بعمل كبير في هذه الحال وُجد قليلٌ استعدادٍ لذلك ، وذلك أن ضعفه الحاضر يجعل فتورَ رَمَّةٍ في نفسه ، وهو يخشى كلَّ شيءٍ لأنه يشعر بأنه لا يستطيع شيئاً ، وترى شعوبَ البلاد الحارة هيابةً كالشَّيب ، وترى شعوبَ البلاد الباردة بأسلةً كالشبان ، وإذا نظرنا إلى الحروب الأخيرة<sup>(١)</sup> التي هي أكثرُ ما يقع تحت عيوننا ، والتي نستطيع أن نبصر فيها بعضَ النتائجِ الخفيفة غير المنظورة من بعيد ، شعرنا بأن رجال الشمال الذين نُقلوا إلى الجنوب<sup>(٢)</sup> لم يقوموا بأعمالٍ بالغةٍ من الرّوعة كالتي قام بها بنو قومهم الذين حاربوا في إقليمهم الخاص متمتعين فيه بكامل شجاعتهم .

وتؤدي قوةُ نسائجِ شعوب الشمال إلى استخلاص أغلظ السوائل من الأغذية ، وينشأ عن هذا أمران وهما : أن أجزاء الكيِّدوس ، أو اللِّنفا ، أصلحُ لتطَبَّقَ ، بسطحها الواسع ، على النسائجِ وعلى تغذيتها ، وأنها أقلُّ صلاحاً لتمنح السائلَ

( ١ ) الحروب في سبيل وراثة إسبانية - ( ٢ ) كما في إسبانية .

العصبىَّ ، بِنَظَرِهَا ، بَعْضَ اللطَافَةِ ، وَلِذَلِكَ يَكُونُ لَدَى هَذِهِ الشُّعُوبِ أَبدَانٌ كَبِيرَةٌ وَنَشَاطٌ قَلِيلٌ .

وَيُسْفِرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَعْصَابِ الَّتِي تَنْتَهِي إِلَى نَسِيجِ جِلْدِنَا مِنْ كُلِّ جِهَةٍ عَنْ حُزْمَةٍ مِنَ الْأَعْصَابِ ، وَلَيْسَ جَمِيعُ الْعَصَبِ هُوَ الَّذِي يَهْزُ عَادَةً ، بَلْ جِزَاءٌ مِنْهُ صَغِيرٌ إِلَى الْغَايَةِ ، وَفِي الْبِلَادِ الْخَارَةِ ، حَيْثُ نَسِيجُ الْجِلْدِ رَخْوٌ ، تَكُونُ أَطْرَافُ الْأَعْصَابِ مُتَفَتِّحَةً مُعَرَّضَةً لِأَقْلَى عَمَلٍ مِنْ أَقْلَى الْأُمُورِ ، وَفِي الْبِلَادِ الْبَارِدَةِ يَكُونُ نَسِيجُ الْجِلْدِ مُتَكَمِّشًا وَالْحَلَمُ مُتَقَبِّضَةً وَاللَّمَمُ الصَّغِيرَةُ مُتَخَلِّمَةً فَلَا يَنْتَقِلُ الْإِحْسَاسُ إِلَى الدِّمَاغِ إِلَّا إِذَا كَانَ قَوِيًّا جَدًّا وَبِجَمِيعِ الْعَصَبِ مَعًا ، وَلَكِنْ الْخِيَالُ وَالذَّوْقُ وَالْعَاطِفَةُ وَالنَّشَاطُ أُمُورٌ تَتَوَقَّفُ عَلَى مَا لَا يُحْصَى مِنَ الْإِحْسَاسَاتِ الصَّغِيرَةِ .

وَقَدْ أُنْعِمْتُ النَّظْرُ فِي النِّسِيجِ الْخَارِجِيِّ لِللسانِ ضَائِنٍ ، وَذَلِكَ فِي الْمَكَانِ الَّذِي يَظْهَرُ بِالنَّظَرِ الْمَجْرَدِ أَنَّهُ مُسْتَوْرٌ بِحَلَمٍ ، فَأَبْصَرْتُ بِالْمُجْهِرِ عَلَى هَذِهِ الْحَلَمِ شُعَيْرَاتٍ صَغِيرَةً أَوْ نَوْعًا مِنَ الرِّغَبِ ، وَكَانَ يَوْجَدُ بَيْنَ الْحَلَمِ أَهْرَامٌ تُؤَلَّفُ مِنَ الطَّرَفِ مِثْلَ مَنَاقِيشَ صَغِيرَةٍ ، وَيَحْتَمِلُ كَثِيرًا أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأَهْرَامُ عَضْوًا الذَّوْقِ الرَّئِيسِ .

وَقَدْ جَدَدْتُ نِصْفَ هَذَا اللِّسَانِ فَوَجَدْتُ بِالنَّظَرِ الْمَجْرَدِ أَنَّ الْحَلَمَ صَغُرَتْ كَثِيرًا ، حَتَّى إِنِّي وَجَدْتُ بَعْضَ صَفُوفِ الْحَلَمِ غَاصَتْ فِي غُلَافِهَا ، وَقَدْ فَحَصْتُ النِّسِيجَ مِنْ ذَلِكَ بِالْمُجْهِرِ فَعُدْتُ لَا أَبْصِرُ أَهْرَامًا ، وَكَلَّمَا كَانَ اللِّسَانُ يُحَلُّ كَانَتْ الْحَلَمُ تَبْرُزُ فَتَرَى بِالْعَيْنِ الْمَجْرَدَةِ وَكَانَتْ اللَّامُ الصَّغِيرَةُ تَبْدَأُ بِالظُّهُورِ ثَانِيَةً .  
وَتَوْيِدُ هَذِهِ الْمُلَاحَظَةُ مَا قُلْتُهُ ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّامَ الْعَصَبِيَّةَ فِي الْبِلَادِ الْبَارِدَةِ أَقْلَى

تَفَتَّحًا ، فهي تَفُوسُ في غُلْفِها حيث تكون في رَحَى من الأشياء الخارجية ،  
وتكون الإحساسات ، إذَنْ ، أقلَّ نشاطًا .

ويكون في البلاد الباردة قليلُ إحساسٍ نحو المَلَاذِّ ، ويكون هذا الإحساسُ  
أعظمَ من ذلك في البلاد المعتدلة ، وهو يبلغ الغاية في البلاد الحارة ، وكما أنه يُفَرِّقُ  
بين الأقاليم بدرجات العَرَضِ يُفَرِّقُ بينها بدرجات الإحساس أيضاً ، ومن ذلك  
أننى شاهدت أِبْرَاتٍ إنكلترة وإيطالية ، والرواياتُ هى هى ، والممثلون هم هم ، غير  
أنه كان للموسيقا الواحدة من اختلاف التأثير في كلِّ من الأمتين ما كنت ترى  
معه أن إحداها من الهدوء البالغ والأخرى من الخفة البالغة ما لا يتصوره العقل  
كما يلوح .

وَقُلْ مثَلُ هذا عن الألم ، فالألمُ يُثارُ فينا بتمزُّق بعض نَسَاجِجِ جسمنا ، وقَصَى  
صانعُ الطبيعة بأن يزيد هذا الألمُ كلما عَظُمَ الزَّعْجُ ، ومن الواضح في الواقع أن  
أجسامَ شعوب الشمال الكبيرة ونسائِجهم الغليظة أقلُّ استعداداً للانزعاج من  
نسائِج شعوب البلاد الحارة الدقيقة ، ولذا تكون النَّفْسُ هناك أقلَّ تَقَبُّلاً للألم ،  
فيجب سَلْخُ الروسى حتى يُحَقَّنَ بإحساسٍ .

وما في البلاد الحارة من دَقَّةِ إحساسِ الأعضاء هذه يجعل النفسَ هائِجَةً جداً  
بكلِّ ماله علاقةً بِاتِّصالِ الجنسين ، وكلُّ شَيْءٍ يؤدي إلى هذا الفَرَضِ

ولا تكاد طبيعةُ الحُبِّ في أقاليم الشمال تكون من القوة ما تصبح معه على  
شَيْءٍ كبيرٍ من الإحساس ، ويصبح الحُبُّ ، المصحوبُ بألفٍ لاحقةٍ ، في البلاد  
المعتدلة لذيذاً بأمورٍ تلوح أنها بعينه في البُداء ، ولَمَّا تَكُنْهُ ، وَيُحِبُّ الحُبُّ  
نفسه في البلاد الأَكْثَرِ حرارةً ، فهو سببُ السعادة الوحيد ، وهو الحياة .



وفي بلاد الجنوب آلة لطيفة ضعيفة ، ولكن مع إحساس ، تُسَلِّم نفسها إلى حُبٍّ يُؤَلِّد في سَرَائٍ وَيَهْدَأُ بلا انقطاع ، أو إلى حُبٍّ يَدْعُ النساءَ لأعظم حرية فيكون عُرْضَةً لألف كَدَرٍ ، وفي بلاد الشمال آلة سليمة حسنة الجهاز ، ولكن مع ثَقَلٍ ، تَجِدُ مَلَاذَها في كلِّ ما يُمكن أن يَرُدُّ النفوس إلى الحركة ، كالصيد والرحلات والحرب والنحر ، وفي أقاليم الشمال شعوب ذاتُ معائب قليلة وفضائل كافية وكثير من الإخلاص والحرية ، واقتربوا من بلاد الجنوب تَرَوْا أنكم تبتعدون حتى عن الأخلاق ، فالأهواء الحادَّة تُكثِّرُ الجرائم ، وكلُّ يحاول أن يأخذ على الآخرين جميع المنافع التي قد تُعين على هذه الأهواء نفسها ، وتروون في البلاد المعتدلة شعوباً متقلبة في أوضاعها ، وفي رذائلها وفضائلها ، فليس للإقليم صفة معينة بدرجة الكفاية حتى تُثَبَّتَها نفسها .

وقد تكون حرارة الإقليم من الشدَّة ما يكون الجسم معه بلا قوة مطلقاً ، وحينئذٍ ينتقل انحطاط القوة إلى الروح ، فلا يكون حُبُّ اطلاعٍ ولا مشروعٌ كريم ولا شعورٌ قيَّاض ، وهنالك تكون الميولُ سلبيةً تماماً ، وهنالك يكون الكسل سعادةً ، وهنالك يكون مُعْظَمُ الأعدبة \* أسهلَ احتمالاً من عَمَلِ الروح والعبودية أسهلَ احتمالاً من قوة الروح التي هي ضروريةٌ لِيُسَيِّرَ الإنسانُ نَفْسَه بنفسه .

---

\* الأعدبة : جمع العذاب .

## الفصل الثالث

## تناقض في أخلاق بعض شعوب الجنوب

ليس عند الهنود<sup>(١)</sup> شجاعةٌ بحكم الطبيعة ، حتى إن أبناء<sup>(٢)</sup> الأوربيين الذين يولدون في الهند يَحْسَرُونَ شجاعةَ إقليمهم ، ولكن كيف يُوفَّق بين هذا وبين أعمالهم القاسية وعاداتهم وتَوَاتُرهم الفظيعة ؟ يَخْضَع الرجال هنالك لَشُرُورٍ لا تُصَدَّق ، ويَحْرِقُ النساء هنالك أنفسهن ، فهذه قوةٌ كثيرةٌ مُقَابِلَةُ لذلك المقدار من الضعف .

وإن الطبيعة التي مَنَحَتْ هذه الشعوب ضعفاً تكون به هَيَّابَةً منحتها ، أيضاً ، خيالاً بالغاً من الشدة ما يَطْرُقها معه بإفراط ، وكما أن دِقَّةَ الأعضاء هذه تجعلها تخشى الموتَ تَوَدَّى ، أيضاً ، إلى جعلها تخشى ألفَ شيءٍ أكثرَ من الموت ، وهذا الإحساسُ القويُّ نفسه هو الذي يجعلها تَفِرُّ من جميع الأخطار ويجعلها تقتحمها أيضاً . وكما أن التريية الصالحة ألزَمُ للأولاد مما لذوى الرشاد تحتاج شعوب هذه الأقاليم إلى مشرع حكيم أكثرَ من احتياج شعوب إقليمنا إليه ، وكما طُرِقَ الإنسان بسهولةٍ وقوةٍ وَجَبَ وقوعُ هذا بما يلائم ، فلا تُتَقَبَّلُ الأوهامُ ، ويُسَارُ بالعقل .

وكانت شعوب شمال أوربة في زمن الرومان تعيش بلا صناعات وتربيةٍ ، وبلا قوانينَ تقريباً ، وهى ، مع ذلك ، قد استطاعت ، بفضل استقامة رَشَدِها المدينةِ به

(١) قال تافرنيز : « لم يكن مئة جندي من أوربة ليجدوا كبير مشقة في قهر ألف جندي من الهنود » .

(٢) حتى إن الفرس الذين استقروا بالهند اتصفوا في الجيل الثالث بتخنث الهنود وجبنهم ، انظر إلى برنيز ، حول المغول ، جزء ١ ، صفحة ٢٨٢ .

للسامج الغليظة فى تلك الأقاليم ، أن تبقى على حالها ، مع حكمة عجيبة ، ضدّ السلطة الرومانية إلى أن خرجت من غابها لتتقضى عليها .

### الفصل الرابع

## سبب ثبات الدين والعادات والأوضاع والقوانين فى بلاد الشرق

إذا ما أضفتم إلى ذلك الضعف فى الأعضاء ، الذى يجعل شعوب الشرق تتقبل أقوى انطباعات العالم ، بعض الكسل فى النفس المرتبط فى كسل البدن بحكم الطبيعة ، والذى يجعل هذه النفس عاجزة عن أى عملٍ وجهدٍ وجدالٍ ، أدركتم أن النفس تعود غير قادرة على تغيير الانطباعات بعد أن تتقبلها ، وهذا ما يجعل القوانين والعادات<sup>(١)</sup> والأوضاع ، حتى التى تلوح خلية كطراز اللباس ، فى الوقت الحاضر كما كانت عليه منذ ألف سنة .

### الفصل الخامس

## كون أردياء المشترعين هم الذين سهّلوا معاييب الإقليم وكون صالحهم هم الذين قاوموا ذلك

يعتقد الهنود أن السكون والعدم أساس كل شيء والغاية التى ينتهى إليها كل شيء ، وهم يعدّون ، إذن ، أن السكون التام أكمل حالٍ لرغائبهم وغرض لها ،

( ١ ) نعم من نبذة لنقولا الدمشقي ، اقتطفها قسطنطين پورفير وجينيت ، أن من عادات الشرق القديمة إرسال من يخنق حاكماً مكروهاً ، وهذه العادة من زمن الماديين .

وهم يُلقَّبون الكائن الأعلى<sup>(١)</sup> بالسّاكن ، ويعتقد أهل سيّام أن السعادة الغائية<sup>(٢)</sup> تقوم على عدم إلزام الإنسان بتسيير آلة أو تحريك جسم .  
 وشدة الحرارة في تلك البلاد تُوهِن وتُرْهَق ، ويكون السكون من العذوبة والحركة من العناء ما يَبْدُو معه هذا النظامُ اللاهوتيُّ طبيعيًّا ، وقد اتبع مشرّعُ الهند فُؤيه<sup>(٣)</sup> ما كان يُحسُّ عند ما وُضِعَ الناسُ في حالٍ سلبيةٍ إلى الغاية ، غير أن مذهبه الذي نشأ في كسلِ الإقليم ، فساعد على هذا الكسل بدَوْرُه ، أدى إلى ألف شرٍّ .  
 وأُثبت مشرّعو الصين أنهم أكثرُ صوابًا عند ما نظروا إلى الناس من حيث الحركةُ الخاصة التي تجعلهم يقومون بواجبات الحياة فجعلوا ديانتهم وفلسفتهم وقوانينهم عمليةً تمامًا ، لا من حيث السكون الذي سيصِّرون إليه ذات يوم ، فالناسُ ، كلما حَمَلَتْهم العوامل الطبيعية إلى السكون ، وَجَبَ أن تُبْعِدَهم العوامل الخَلْقِيَّة عنه .

### الفصل السادس

## زراعة الأَرْضَيْنِ في الأقاليم الحارة

زراعة الأَرْضَيْنِ أعظمُ عملٍ يقوم به الناس ، وكلما حَمَلَتْهم الإقليم على الفرار من هذا العمل وجب على الدين والقوانين أن تَحْتَأَمَ عليه ، وهكذا فإنَّ قوانين الهند التي تَهَبُ الأَرْضَيْنِ للأمرأ وتَنزِعُ من الأفراد روحَ التملك تَزِيدُ معلولاتِ الإقليم سوءًا ، أي تَزِيدُ الكسلَ الطبيعيَّ .

(١) پناماناك ، انظر إلى كيرشير - (٢) لالويبر ، رحلة إلى سيّام ، صفحة ٤٤٦ .

(٣) يريد فويه أن يحول القلب إلى خواء خالص ، « فلنا عيون وآذان ، غير أن الكمال في

عدم الرؤية والسمع ، ولنا فم وأيد ، إلخ . ، والكمال في سكون هذه الأعضاء » ، وهذا ما استخرج من محاوره فيلسوف صيني نقلها الأب دوهالد ، جزء ٣ .

## الفصل السابع

## الرهبانية

تؤدي الرهبانية هنالك إلى الشرور عينها ، والرهبانية نشأت في بلاد الشرق الحارة حيث الإنسان محمولٌ على النظر أكثر مما على العمل .  
ويلوح أن عدد الدراويش ، أو الرهبان ، في آسية يزيد بجماعة الإقليم ، وتكثفُ بهم الهند حيث الحرارة مُفرطة ، ويوجد هذا الفرقُ نفسه في أوربة .  
ويقتضى التغلبُ على كسل الإقليم محاولة القوانين نزعَ جميع وسائل العيش بلا عمل ، ولكن العكس هو الذي تقوم به القوانين في جنوب أوربة ، فهي تُنعم على مَنْ يودُّون أن يكونوا بطَّالين بأما كنَ صالحةً للحياة النظرية حابسةً عليها ثرواتٍ واسعة ، ومن الصواب أن يجود هؤلاء الناس ، الذين يعيشون عن سعةٍ أتخّموا بها ، بفضّلتهم على الطبقة الدنيا التي خسرت تملّكها للأموال فيعوّضونها منها بالبطالة التي يتمتعون بها ، فتنتهى حتى بحُبِّ بؤسها .

## الفصل الثامن

## عادة الصين الطيبة

نُخبِرنا الرّحلات<sup>(١)</sup> إلى الصين عن الاحتفال<sup>(٢)</sup> بشقِّ الأرضين الذي يقوم به العاهل في كلِّ عام ، وقد أريد بهذا العمل العامّ الرسمى حَضُّ الرعايا على الفلاحة .

( ١ ) الأب دوهالد ، تاريخ الصين ، جزء ٢ ، صفحة ٧٢ .

( ٢ ) كثير من ملوك الهند يصنعون مثل ذلك . رحلة إلى مملكة سيام ، تأليف لالويير ، صفحة ٦٩ .

ثم إن العاهل يُدَبَّبُ في كلِّ سنة عن الحارث<sup>(١)</sup> الذي امتاز من غيره في صنعته ،  
فيجعله موظفًا من الدرجة الثامنة .

وكان ملوك قدماء الفرس<sup>(٢)</sup> ، في اليوم الثامن من الشهر المعروف بخُرَّم  
رُوز\* ، يدعون أبهتهم جانبًا لياكلوا مع الحرَّاثين ، فهذه النظم باهرة في تشجيع  
الزراعة .

### الفصل التاسع

#### وسائل تشجيع الصُّناعة

سأبين في الباب التاسع عشر أن الأمم الكسلى ذاتُ زهوٍ عادةً ، ويمكن ردُّ  
المعلول ضدَّ العلة والقضاء على الكسل بالزهو ، ويَحْسُنُ في جَنُوبِ أوربة ، حيث  
الشعوبُ ذاتُ نَحْوَةٍ ، أن يُنْعَمَ بجوائز على الزُّراع الذين يزرعون حقولهم أحسنَ  
من سواهم ، أو على العمال الذين تقدَّموا بصناعاتهم إلى مدى بعيد ، ويُكْتَسَبُ النجاح  
لهذه الطريقة في جميع البلدان أيضًا ، ومن ذلك أنها أدت في إيرلندة في أيامنا إلى  
إقامة مصنع نسيجٍ من أهمِّ ما وُجد في أوربة .

( ١ ) حرث الإمبراطور الثالث من الأسرة الثالثة ، فنتى ، الأرض بيده ، وحل الإمبراطورة  
ونساءه على صنع الحرير في قصره ، تاريخ الصين - ( ٢ ) مسيو هيد ، ديانة الفرس .  
\* اليوم البهيج .

## الفصل العاشر

## القوانين ذات الصلة بقناعة الشعوب

بالعرق<sup>(١)</sup> يَتَبَدَّدُ قِسْمُ الدَّمِ المائى كثيراً فى البلاد الحارّة ، فيجب أن يُعَوَّضَ منه بسائلٍ مماثلٍ إِذَنْ ، والماء ذو استعمالٍ عجيبٍ هنالك ، والمشروباتُ القويّةُ هنالك تُجَمِّدُ كُرَيَاتٍ<sup>(٢)</sup> الدم التى تبقى بعد تَبَدُّدِ الأقسام المائية .

وَيَبْخَرُ القِسْمُ المائى بالعرق قليلاً فى البلاد الباردة ، وهو يَظَلُّ وافراً ، ويُمكن إِذَنْ ، استعمالُ المشروبات الروحية من غير أن يُجَمِّدَ الدمُ ، والدمُ هنالك مملوءٌ سوائِلَ ، ويُمكن أن تكون المشروبات القويّة التى تَمْنَحُ الدمَ حركةً سائغةً هنالك . وإن شريعة محمد التى تَحْظُرُ شَرَبَ الخمر هى قانون إقليم جزيرة العرب إِذَنْ ، ثم إن الماء قبل محمد كان شرابَ العرب العامّ ، وكذلك القانونُ الذى كان مُحَرِّمَ على القرطاجيين<sup>(٣)</sup> شَرَبَ الخمر هو قانون الإقليم ، والحقُّ أن إقليم ذينك البلدين واحدٌ تقريباً .

وقانونٌ مثلُ هذا لا يكون صالحاً فى البلاد الباردة حيث الإقليمُ يَحْمِلُ على شىء من ثَمَلِ الأمة الذى هو غيرُ ثَمَلِ الشخص كما يلوح ، والثَّمَلُ يوجد فى جميع الأرض على نسبة البرد ورطوبة الإقليم ، ومُرُّوا من خطِّ الاستواء حتى قطبنا لَتَرَوْا

(١) ساح مسيو برنيه من لاهور إلى كشمير فكتب يقول : « إن جسمى غربال ، فلا أكاد أبلع قذح ماء حتى أرى خروج طل من جميع أعضائى إلى طرف أصابعى ، وأشرب عشرة أقداح كبيرة فى اليوم الواحد ، فلا يوجب هذا ضرراً لى مطلقاً » ، رحلة برنيه ، جزء ٢ ، صفحة ٢٦١ .

(٢) يوجد فى الدم كريات حمر وأجزاء ليفية وكريات بيض وماء يسبح فيه جميع هذا .

(٢) أفلاطون ، الباب الثانى من القوانين ، أرسطو ، العناية بالأمور المنزلية ، باب ١ ، فصل ٥

أوزيب ، Pré. érang. ، باب ١٢ ، فصل ١٧ .

أن الثَّمَلَ يزيد مع درجات العَرَض ، ومُرُوا من خطِّ الاستواء إلى القطب  
المعاكس تَجِدُوا الثَّمَلَ يسير نحو الجنوب<sup>(١)</sup> كما يسير من هذه الناحية نحو الشمال .  
ومن الطبيعيُّ في البلد الذي تكون الخمر فيه مخالفة للإقليم ، ومن ثَمَّ للصحة ،  
أن يُجَازَى على الإفراط في الشرب بأشدَّ مما يجازَى عليه في البلد الذي يكون للثَّمَلَ  
فيه نتائج سيئة قليلة في الشخص والمجتمع والذي لا يؤدي الثَّمَلَ فيه إلى جمل الناس  
حَقَاقاً مطلقاً ، بل يجعلهم أغبياء ، وهكذا فإن القوانين<sup>(٢)</sup> التي عاقبت الإنسان  
السكران على الإثم الذي اقترفه وعلى الخمار لم تكن تُطَبَّق على غير الثَّمَلَ الشخصي ،  
لا على الثَّمَلَ القومي ، ويشرب الألمانى عن عادة ، ويشرب الأسبانى عن خيار .  
وفي البلاد الحارة يؤدي ارتخاء النسائج إلى ترشُّح السوائل كثيراً ، غير أن تبدُّد  
الأجزاء الجامدة يكون أقلَّ من ذلك ، ولا يَتَطَرَّقُ البلى ، مطلقاً ، إلى النسائج التي  
ليس لها غيرُ عمل ضعيف جداً ، وناقصٍ قليل ، وإنما تحتاج إلى قليلٍ من السائل  
المغذِّى لتعويضها ، ولا يؤكلُ غيرُ قليلٍ هنالك إذَنْ .

وتلك هى الاحتياجات المختلفة في مختلف الأقاليم التي أوجبت مختلف طُرُزِ  
الحياة ، وهذه الطُرُزُ المختلفة للحياة أوجبت مختلف أنواع القوانين ، وإذا كان  
تواصل الناس في الأمة كثيراً أصبح لا مَعْدِلَ عن بعض القوانين ، ولا بُدَّ من قوانين  
أخرى لدى شعبٍ لا يتواصل فيه مطلقاً .

( ١ ) يرى هذا لدى الهوتنتو ولدى شعوب رأس الشيلل التي هى أقرب إلى الجنوب .

( ٢ ) كما صنع هيتاكوس وذكره أرسطو في كتاب السياسة ، باب ٢ ، فصل ٣ ، فقد كان يعيش  
في إقليم ليس الثمل فيه عيباً قومياً .



## الفصل الحادى عشر

## القوانين ذات الصلة بأمراض الإقليم

يقول لنا هيرودوتس<sup>(١)</sup> إن شرائع اليهود حَوَّلَ الجُذَامَ مقتبسةً من مِنهاج المصريين ، والواقعُ أن الأمراضَ نفسها تقتضى الأدويةَ نفسها ، وكانت هذه القوانينُ مجهولةً لدى الأَغَارِقة ، ولدى الرومان الأولين ، جَهَلَهُم للمرض ، ثم جَعَلَهَا إقْلِيمُ مِصرَ وفلسطينَ أمراً ضرورياً ، وما كان من سهولة انتشار هذا المرض يجعلنا نشعرُ بحكمة هذه القوانين وحيطَظِتها .

وقد اختبرنا نتائجها بأنفسنا ، فقد أتنا الحروب الصليبية بالجُذَامِ . وما وُضِعَ من أنظمةٍ رشيدةٍ حال دون إصابةِ جميع الشعب به .

ومن قانون اللُّنْبَارِ<sup>(٢)</sup> يُعَلَمُ أن هذا المرض كان منتشرًا فى إيطاليا قبل الحروب الصليبية وأنه استحقَّ عنايةَ المشترعين ، ومن ذلك أن رُوتَارِيس أمر بالآسْتِطِيعِ المَجْذُومُ الذى طُرِدَ من منزله ، وأُقْصِيَ إلى مكانٍ خاصٍ ، أن يتصرف بأمواله ، وذلك لأنه يُفْتَرَضُ موتهُ من الساعة التى يؤخذ فيها من منزله ، وقد جُعِلَ المَجْذُومُونَ قاصرين عن العقود المدنية منعاً لكل اتصال بهم .

وأرى أن هذا المرض جُلِبَ إلى إيطاليا بفتوح قيصرية الروم الذين يُحْتَمَلُ وجود ميليشياتٍ من فلسطين ومِصرَ فى جيوشهم ، ومهما يكن من أمرٍ فإن تقدُّمَ هذا المرض ووقْفَ حتى زمن الحروب الصليبية .

ويقال إن جنود بُونِيّ جلبوا مرضاً مماثلاً للجُذَامِ تقريباً حين عودتهم من

(١) باب ٢ - (٢) باب ٢ ، فصل ١ : ٣ ، وفصل ١٨ : ١ .

سورية ، ولم يَنْتَه إلينا أىُّ نظام وُضِع فى ذلك الحين حَوْل ذلك ، ولكن الظواهر تدلُّ على وجود مثل هذا النظام ما دام هذا المرض قد وَقَف إلى زمن اللُّنبار .

ومنذ قرنين انتقل من العالم الجديد إلى عالمنا مرضٌ\* كان مجهولاً لدى آبائنا ، فهاجم الطبيعة البشرية حتى المنبع من الحياة واللذات ، وذلك أن مُعْظَم الأسر العظيمة فى جَنُوب أوربة تَهْلِك ، كما رُئِيَ ، فى شَرِّ أَصْبَح من الشُّيُوع الكثير ما عاد معه غيرَ فاضح وغيرَ مشؤوم ، والتعطُّشُ إلى الذهب هو الذى أدام ذلك المرض ، فالقومُ يذهبون إلى أمريكا بلا انقطاعٍ ويأتون بِحِمَائِرٍ جديدةٍ منه على الدوام . ومن أسباب التقوى ما اقتضى المطالبة بترك العقاب على هذا الجُرم ، غير أن هذه الجالحة كانت قد دخلت فى صميم الزواج ، وأفسدت الطفولة نفسها .

وبما أن السهر على صحة الأهلين من حكمة المشترعين فإن من الصواب البالغ وقفَ هذا الاتصال بقوانين تَوْضَع على نَمَط الشرائع الموسوية .

والطاعونُ شَرُّ أَسْرَعُ تخريباً وأمضى فتكاً ، ومصرُ هى مقرُّه الرئيس ، ومن مصرَ ينتشر فى جميع العالم ، وفى مُعْظَم دول أوربة وُضِعَتْ أنظمتٌ صالحة جداً لمنع سريانه إليها ، وفى أيامنا تُمَثِّلَت وسائلُ بحبيبة لوقفه ، وذلك أن ضَرْبَ نَطاقٍ من الكتائب حول البلد الموبوء منعاً لكل اتصال .

ويَرَى الترك<sup>(١)</sup> الذين ليس لديهم ضابطةٌ من هذه الناحية أن النصارى فى المِصْرِ عَيْنِهِ يَنْجُونَ من الخطر ، وأنهم وحدهم هم الذين يَهْلِكُونَ ، وهم يشترُونَ ثيابَ المصابين بالطاعون ويلبسونها وما زالوا يَفْعَلُونَ ، وَيَجْعَلُ مذهب القَدَر الشديد ،

( ١ ) ريكو ، الدولة العثمانية ( طبعة سنة ١٦٧٨ ، من قطع ١٢ ، صفحة ٢٨٤ ) .

\* الفرنجى أو الزهرى .

الناظم لكل شيء ، من الحاكم شاهد عيان هادئاً مفكراً بأن الله صنع كل شيء من الأزل ، مقدراً أنه لا يستطيع صنع شيء تجاه ذلك .

### الفصل الثاني عشر

القوانين التي توضع ضد من يقتلون أنفسهم<sup>(١)</sup>

لا نرى في التواريخ قتل الرومان أنفسهم بلا داع ، غير أن الإنكليز يقتلون أنفسهم من غير أن يتصور سبب يحملهم على ذلك ، حتى إنهم يقتلون أنفسهم وهم في صميم السعادة ، وهذا العمل لدى الرومان كان نتيجة التربية ، وهو قد كان ذا ارتباط في طراز تفكيرهم وفي عاداتهم ، وهذا العمل لدى الإنكليز نتيجة مرض<sup>(٢)</sup> ، وهو ذو ارتباط في حال البنية الطبيعية ، وهو مستقل عن كل سبب آخر . ويدل الظاهر على أن هذا نقص في ترشح السائل العصبي ، فالآلة العاطلة قواها الحركية من الحركة في كل حين تسأم من نفسها ، ولا تشعر النفس بألم مطلقاً ، بل ببعض مصاعب الحياة ، والألم سوء موضعي يجعلنا راغبين في زوال هذا الألم ، وعيب الحياة سوء لا مكان خاصاً له مطلقاً ، وهو يجعلنا راغبين في نهاية هذه الحياة . ومن الواضح أن يكون لدى القوانين المدنية في بعض البلدان من الأسباب ما يعيب الانتحار ، بيد أنه عاد لا يمكن العقاب عليه في إنكارة ، كما لا يعاقب على نتائج الجنون .

( ١ ) عمل من يقتلون أنفسهم مخالف للقانون الطبيعي وللدن المنزل .

( ٢ ) يمكن أن يكون مقترناً بفساد الدم الذي يجعل الإنسان ، في بعض البلدان على الخصوص ،

غريب الأطوار ثقيل على نفسه ، سياحة فرنسوا بيرار ، قسم ٢ ، فصل ٢١ .

## الفصل الثالث عشر

## ما ينشأ عن إقليم إنكلترة من النتائج

فى شعب يُنعمُ مرضُ الإقليم روحه بذلك المقدار ، فيمكن أن يحْمِلَ نفوراً من كلِّ شىء حتى الحياة ، تُرى الحكومةُ التى تلائم جيداً أناساً يكون كلُّ شىء ثقيلًا عليهم هى التى لا يستطيعون الارتباط بأحد فيها يُسبَّبُ كُرُوبِهِمْ ، وهى التى تسيطر القوانين فيها أكثر من الرجال ، فلا بُدَّ من طَرْح هذه القوانين لتغيير الدولة .

وإذا كانت تلك الأمة قد اقتبست من الإقليم خُلُقَ عدم الصبر الذى لا يدعها تحتل الأمور نفسها زمنًا طويلاً فإنه يُرى جيداً أن تلك الحكومة تكون أكثرَ ما يلائم أيضاً .

وليس خُلُق عدم الصبر ذلك عظيماً بذاته ، غير أن من الممكن أن يعظم كثيراً إذا ما أُضيف إلى الشجاعة .

ويختلف ذلك الخُلُق عن الخِفَّة التى توجب الإقدام على عمل وتركه بلا داعٍ ، وهو يَدُنُ من العناد لأنه ينشأ عن شعورٍ بالمتاعب بالغٍ من القوة ما لا يضعف حتى بتَعَوُّدِ معاناتها .

ويصلح هذا الخُلُق فى الأمة الحرة جيداً لربك خُطط الطغيان<sup>(١)</sup> الذى يكون ، دائماً ، بطيئاً ضعيفاً فى أوائله ، كما يكون نَزِقاً شديداً فى آخره ، والذى لا يُظهر غير يدٍ للمساعدة فى البُداء ، ثم يجُور بما لا يُحصى من الأيدي .

( ١ ) اتخذ هذه الكلمة هنا لمقصد قلب السلطة القائمة ، ولا سيما الديمقراطية ، وهذا هو المعنى الذى كان يطلقه عليها اليونان والرومان .

وبالرُّقَاد تبدأ العبودية دَائِمًا ، غير أنه لا سبيلَ للنوم إلى شعب لا يَعْرِف السُّكُون في أيِّ وضعٍ كان ، إلى شعب يَبْحَث عن حاله بلا انقطاع فيجد جميع المواضع الأليمة .

والسياسة مِبْرَدٌ لا يُسْمَع صوت بَرَدِهِ ، مِبْرَدٌ يَبْلَى ويلقى نهايته على مهل ، والواقعُ أن الرجال الذين تكلمنا عنهم لم يكونوا لِيُطِيقُوا الماطلاتِ والتفصيلاتِ وتَوَدَّةَ المفاوضاتِ ، ولم يكونوا لِيَفُوزُوا فيها فوزَ الأمم الأخرى في الغالب ، خاسرين بمعاهداتهم ما كانوا يبالغون بأسلحتهم .

#### الفصل الرابع عشر

#### معلولاتُ الإقليم الأخرى

كان أجدادنا الجرَّمان الأقدمون يقيمون بإقليمٍ تَسْكُنُ الشَّهَوَاتُ فيه إلى الغاية ، وكانت قوانينهم لا تَجِدُ في الأشياء غيرَ ما تَرَى ، ولا تتصوَّر أكثرَ من هذا ، وبما أنها كانت تحكم في الشتائم الموجهة إلى الرجال بعِظَم الجُرُوح فإنها لم تبلغ في أمر الاعتداءات التي تُصَوَّب إلى النساء ، وقانونُ الألمان<sup>(١)</sup> بالغُ الغرابة فضلًا عن ذلك ، فإذا ما كُشِفَت امرأةٌ من الرأس دُفِعَت سِتَّةُ أَفْلُسٍ غرامةً ، ويدْفَعُ مثلُ هذه الغرامة إذا كان الكَشْف من الساق حتى الرُّكبة ، ويدْفَعُ ضِعْفُهَا إذا كان الكَشْف عما فوق الرُّكبة . وَيُظْهَرُ أن القانون كان يقيس عِظَم الاعتداءات على شخص النساء كما يُقاسُ أحدُ الأشكال الهندسية ، وما كان القانون ليعاقب على

جُرْمُ التَّصَوُّرِ ، بل على جُرْمِ العيون ، غير أن شعباً جرمانياً عندما انتقل إلى إسبانية وَجَدَ الإقليمَ قَوَانِينَ كثيرةً أخرى ، فقد حَظَرَ قَانُونُ الْفَزِيغُوتِ على الأطباءِ فَصَدَّ امرأتَهُ حُرَّةً ما لم يكن أبوها أو أمُّها أو أخوها أو ابنها أو عمُّها حاضراً ، وذلك أن خيال الشعب قد اضْطَرَمَّ وخیالَ المشترعين قد اتَّعَدَّ ، فارتاب القانون من كلِّ شيءٍ في سبيل شعب كان يُمكنه الشكُّ في كلِّ شيءٍ .

إِذَنْ ، صارت القوانین بالغةَ اليقظة حَوْلَ الجنسين ، ولكن القوانین في العقوبات التي نَعَتَتْ عليها رأت ، كما يَظْهَرُ ، أن تَدَارِي الانتقامَ الخاصَّ أَكْثَرَ من ممارسة الانتقام العامِّ ، وهكذا كانت تَجْعَلُ المذنبين ضمنَ عبودية الأقرباء أو الزوج المَهَانِ . وكانت المرأةُ الحُرَّةُ<sup>(١)</sup> التي تَسَلَّمَتْ نفسها إلى رجلٍ متزوّج تُرَدُّ إلى سلطان زوجته لتتصرف فيها كما تشاء ، وكانت القوانین تُلْزِمُ العبيدَ<sup>(٢)</sup> بأن يُقَيِّدُوا الزوجة التي يفاجئونها في حال الزنا ويُقَدِّمُوها إلى الزوج ، وكانت تُبَيِّحُ لأولادها<sup>(٣)</sup> أن يتهموا وأن يستنطقوا عبيدها مع التعذيب إثباتاً للتهمة ، وكذلك بالغت في تمحيص بعض نواحي الشرف أكثر مما صنعت في تأليف ضابطةٍ صاخة ، ولا ينبغي أن يُحَارَ من ذهاب الكونت يوليان إلى أن إهانةً من هذا النوع تقتضى ضياعَ وطنه ومملكته ، ولا ينبغي أن يُحَارَ ، مع مثل هذه الموافقة في الطبائع ، من السهولة التي لاقاها العرب في الاستقرار بإسبانية والبقاء فيها وتأخير سقوط إمبراطوريتهم عنها .

(١) قانون القوط ، باب ٣ ، فصل ٤ : ٩ .

(٢) المصدر نفسه ، باب ٣ ، فصل ٤ : ٦ .

(٣) المصدر نفسه ، باب ٣ ، فصل ٤ : ١٣ .

### الفصل الخامس عشر

#### اختلاف ثقة القوانين بالشعب على حسب الأقاليم

بَلَغَ الشعبُ اليابانيُّ من قَسْوَةِ الخُلُقِ ما لم يَسْتَطِعْ معه أن يكون موضعَ ثقةٍ لدى مشترعيه وحكامه ، وهؤلاء لم يَضَعُوا أمامَ عيونه غيرَ قضاةٍ وتهديداتٍ وعقوباتٍ ، وهؤلاء قد جعلوه في كلِّ خُطوةٍ خاضعاً لرقابة الضابطة ، وهذه القوانين جعلت من كلِّ خمسةٍ من أرباب الأسرة حاكماً على الأربعة الآخرين ، وهذه القوانين التي تعاقب جميع الأسرة أو جميع الخلق على جُزْمٍ واحدٍ ، وهذه القوانين التي لا تَجِدُ أبرياءً حيث يكون مذنبٌ واحدٌ ، قد وُضِعَتْ لكي يَحْتَرِزَ بعضُ الناس من بعض ، ولكي يبحث كلُّ واحدٍ عن سلوك الآخر فيكون رقيبَه وشاهدَه وقاضيه .

وعلى العكس نجدُ شعبَ الهنود لَيِّنًا<sup>(١)</sup> رقيقاً عطوفاً ، وكذلك مشرعوه كانوا يَثِقُونَ به ثقةً عظيمةً ، فوضعوا له عقوباتٍ قليلةً<sup>(٢)</sup> غيرَ شديدةٍ ، حتى إن هذه العقوبات لم تُنَفَّذْ بدقةً ، وقد أُعْطِيَ الأعمامُ في الهند أبناءُ الأخ وأُعْطِيَ الأوصياء الأيتامُ كما يُعْطَاهم الآباء في موضع آخر ، وقد نَظَّمُوا الوِثَاقَ وَفَقَّ مِزِيَةَ الوَارِثِ ، أَيْ رَأَوْا ، كما يلوح ، أن كلَّ واحد من الأهلين يجب أن يعتمد على صلاح الآخرين الطبيعي .

(١) انظر إلى بيرنيه ، جزء ٢ ، صفحة ١٤٠ .

(٢) انظر في المجموعة الرابعة عشرة من الرسائل المعتبرة ( صفحة ٤٠٣ ) إلى قوانين شعوب الهند أو عاداتها في شبه الجزيرة الواقعة وراء الغنج .

وسهل عليهم تحرير عبيدهم<sup>(١)</sup> . وزوجهم وعاملوهم كما يعاملون أولادهم<sup>(٢)</sup> ،  
ويا لبركة إقليم يذتج سلامة طوية في الطبائع ورفقاً في القوانين !

---

( ١ ) الرسائل المعتبرة ، المجموعة التاسعة ، صفحة ٣٧٨ .

( ٢ ) كنت أظن أن الرفق بالرقيق في الهند هو الذي جعل ديودرس يقول بعدم وجود سادة وعبيد في الهند ، غير أن ديودرس عزا إلى جميع الهند ما وجدته استرابون ( باب ١٥ ) خاصاً بشعب مخصوص فقط .



## الباب الخامس عشر

### صلة قوانين الرّق المدني بطبيعة الإقليم

#### الفصل الأول

#### الرّق المدني

الرّق ، في معناه الصحيح ، هو وَضْعُ حَقٍّ يَبْلُغُ مِنْ جَعْلِ إِنْسَانٍ مِلْكَاً لآخر ما يكون به هذا سيد حياته وأمواله المطلق ، وليس الرّق طيباً بطبيعته ، فهو غير مفيد للسيد ولا للعبد ، غير مفيد لهذا لأنه لا يستطيع صنع شيء عن فضيلة ، غير مفيد لذلك لأنه يألف مع عبده جميع أنواع العادات السيئة ، لأنه يتعود من حيث لا يشعر فتمدان جميع الفضائل الخلقية ، لأنه يصبح عاتياً متسرعاً قاسياً غضوباً شهوانياً جائراً .

وفي البلدان المستبدة ، حيث الناس خاضعون لرق سياسي ، يكون الرّق المدني أكثر احتمالاً مما في مكان آخر ، فيجب على كل واحد هناك أن يكون راضياً رضاء كافياً بنيله عيشه وحياته ، وهكذا لا يكون حال العبد هناك أثقل من حال أحد الرعية .

ولكن لا ينبغي أن يُوجدَ عبيد في الحكومة الملكية حيث لا يجوز أن تُحمَد الطبيعة البشرية أو تُذل ، ويكون وجود العبيد مخالفاً لروح النظام في

الديموقراطية حيث يتساوى جميعُ الناس ، وفي الأريستوقراطية حيث يجب أن تبذل القوانينُ كلَّ جُهدٍ ليكون جميعُ الناس متساوين على ما تسمح به طبيعة الحكومة ، فالعبيدُ لا يصلحون لغير مَنح أبناء الوطن سلطاناً وترَفاً لا ينبغي أن يكونا عندهم مطلقاً .

### الفصل الثاني

#### مصدرُ حقِّ الرِّقِّ لدى فقهاء الرومان

ليس مما يُصدَّق مطلقاً أن يكون الرِّقُّ قد نشأ عن الشَّفقة ، وأن يكون قد أُخذ به من ثلاثة أوجه<sup>(١)</sup> . إذن .

ذهبت حقوق الأمم إلى جعل الأسارى عبيداً لكيلا يُقتلوا ، وقد أباح قانون الرومان المدني للمدنيين ، الذين يُمكن دائنهم أن يضطهدوهم ، بيع أنفسهم ، وقد أراد الحقُّ الطبيعيُّ أن يقع في الرِّقِّ مثل أبيهم العبدِ أبنائه الذين لا يستطيع تغذيتهم .

ليست هذه الأسباب التي أدلى بها الفقهاء موافقةً للصواب مطلقاً ، وذلك : أولاً ، إن من الخطأ أن يُباح القتل في الحرب في غير حال الضرورة ، ولكن الرجل إذا جعل رجلاً آخرَ عبداً لم يُمكن أن يقال إنه كان في ضرورة قتل ما دام لم يصنع ذلك ، وكلُّ حقٍّ يُمكن الحرب أن تفرِّضه على الأسارى هو أن يُطمأن إلى أنهم عادوا غير قادرين على إيقاع الضرر ، وما يقتطفه الجنود من التقتيل . بعد حرارة الجهاد ، عن اعتدال دمٍ أمرٌ نبذته أُمُّ العالم<sup>(٢)</sup> كلها .

(١) قانون جوستينيان ، باب ١ - (٢) إذا لم يرد ذكر الأم التي تأكل أسراها .

ثانياً ، ليس من الصحيح أن يستطيع الرجلُ الحرُّ بيعَ نفسه ، فالبيعُ يفترض ثمنًا ، فإذا ما باع العبدُ نفسه أصبحت جميع أمواله ملكَ سيده ، فلا السيدُ يدفع شيئًا ولا العبدُ يَقْبِضُ شيئًا ، وقد يقال إن له ما يدخره ، غير أن هذا الادخار تابعٌ للشخص ، وإذا كان لا يجوز للرجل أن يقتل نفسه لتملّصه بهذا من وطنه فإنه لا يباح له أن يبيع نفسه أيضًا ، فحريةُ كلِّ مواطن جزءٌ من الحرية العامة ، حتى إن هذه الصفة في الحكومة الشعبية قسمٌ من السيادة ، ويُعدُّ بيعُ الإنسان صفةَ المواطن فيه عملاً<sup>(١)</sup> بالغًا من الحماقة مالا يُفترَض وجودُه فيه ، وإذا كانت الحرية ثمنًا لمن يشتريها فإنها بلا ثمنٍ لمن يبيعها ، ولم يَسْتَطِعِ القانون المدنيُّ الذي أجاز للناس قسمةَ الأموال أن يَضَعَ بين الأموال قِسْمًا من الأدميين الذين يجب أن تقوم بهم هذه القسمة ، ولم يَسْتَطِعِ القانون المدنيُّ الذي يَحُلُّ من العقود المشتملة على بعض الضرر أن يُنْسِكَ عن حَلِّ عقدٍ مشتمل على أفدح الأضرار .

ثالثًا ، الولادة ، وهذا ما يَسْقُطُ مع الوجهين الآخرين ، فإذا كان الرجل لا يستطيع بيع نفسه كانت قدرته على بيع ابنه الذي لم يولدْ أَقْلًا من ذلك ، وإذا كان لا يُمكن تحويلُ أسيرِ الحرب إلى عبيدٍ كان إمكان تحويل أولاده إلى عبيدٍ أَقْلًا من ذلك .

والذي يجعل قتلَ الجرم جائزًا شرعًا هو أن القانون الذي يجازيه كان قد وُضِعَ نفعًا له ، وذلك لأن القاتل ، مثلاً ، انتَفَعَ بالقانون الذي يحكم عليه ، فحَفِظَ له حياته في كلِّ حين ، ولذلك لا يمكنه أن يحتجَّ عليه ، وغيرُ هذا حالُ العبد ، فلم يُمكن أن يكون قانون الرّقِّ نافعًا له قَطُّ ، فهو ضِدُّه في جميع الأحوال ، وذلك من غير أن

( ١ ) أتكلّم عن الرّق ، على التحقيق ، كما كان عند الرومان ، وكما أقيم في مستعمراتنا .

يكون له مطلقاً ، وهذا يناقض مبدأ جميع المجتمعات الأساسية .  
وقد يقال إنه أمكن أن يكون نافعاً له ما دام السيد قد أنعم عليه بالغذاء ، إذن  
يجب قصر الرّق على العاجزين عن كسب عيشهم ، غير أنه لا يُرادُ عبيدٌ من هذا  
الطراز ، وأما الأولادُ فإن الطبيعة التي أنعمت على الأمهات باللبن تداركت غذاءهم ،  
وأما بقية طفولتهم فهي من قُرب السنّ التي يحوزون فيها أعظم أهلية تجمعهم  
نافعين ما لا يقال معه إن الذي يغذيهم ، ليكون مولاهم ، قد أعطاهم شيئاً .  
ثم إن الرّق مخالفٌ للحقوق المدنية كمخالفته للحقوق الطبيعية ، وأى قانونٍ  
مدنيٍّ يُمكنه أن يحول دون فرار عبيد ، وهذا العبد لا يُحسب في المجتمع مطلقاً ولا  
يُخصّه أى قانونٍ مدنيٍّ كان ؟ هو لا يُمكن أن يُحجزَ عليه بغير قانون الأسرة ، أى  
بقانون سيده .

### الفصل الثالث

#### مصدر آخر لحق الرّق

وكذلك أودُّ أن أقول إن حقَّ الرّق ينشأ عما تُضمرُّه أمةٌ من ازدراء أمةٍ  
أخرى قائمٍ على اختلاف العادات .  
قال لويْز دُغومار<sup>(١)</sup> : « وَجَدَ الإسبانُ بالقرب من سنْت مَرْت سِلالاً  
مشملةً على أغذية للأهلين ، أى على سرطانات وحلزونيات وزيزان\* وجنادب ،

(١) Bibloth. angl. ، جزء ١٣ ، قسم ٢ ، مادة ٣ .

\* الزيز : دويبة تطير وتقف طويلاً على الشجر ولها صوت كأنها تقول « زيز » فسميت به .

فجعل الغالبون ذلك جريمة المغلوب » ، ويعترف المؤلف بأن هذا هو الأساس الذى بُنِيَ عليه حقُّ جعل الأمريكين عبيداً للإسبان ، وذلك فضلاً عن تدخينهم تبغاً وعدم إطلاقِ لحاهم على الطريقة الإسبانية .  
والمعارفُ تجعلُ الناسَ ودُعَاءَ ، والعقلُ يَحْمِلُهُم على الإنسانية ، وليس سوى سَبْقِ الأوهام ما يَصْرِفُهُم عنها .

### الفصل الرابع

#### مصدره آخرُ لحقِّ الرِّقِّ

وكذلك أودُّ أن أقول إن الدينَ يَمْنَحُ مَنْ يَعْتَنِقُونَهُ حَقَّ استرقاق مَنْ لَا يَعْتَنِقُونَهُ لِيَسْهُلَ العملُ فى سبيلِ نشره .

وطرأَازُ التفكير هذا هو الذى شَجَّعَ مُحَرِّبِي أمريكا على جرائمهم<sup>(١)</sup> ، وعلى هذه الفكرة بَنَوْا حَقَّ استرقاق كثيرٍ من الشعوب ، وذلك لأن قُطَاعَ السابِلة هؤلاء ، الذين كانوا يريدون أن يكونوا لصوصاً ونصارى على الإطلاق ، كانوا أتقياء إلى الغاية .

أَجَلْ ، أَلِمَ لَويْسُ الثالثَ عشرَ<sup>(٢)</sup> كثيراً من القانون الذى يجعلُ زنوجَ مستعمراته عبيداً ، غير أنه وافق عليه عند ما أُلْقِيَ فى رُوعه أنه أضمنُ وسيلة لهدايتهم إلى النصرانية .

( ١ ) انظر إلى تاريخ فتح المكسيك لسوليس وإلى تاريخ فتح البيرو لغارسيلاسو دولا فيفا .

( ٢ ) الأب لابا ، سياحة جديدة إلى جزائر أمريكا ، جزء ٤ ، صفحة ١١٤ ، سنة ١٧٢٢ ،

## الفصل الخامس

## استرقاق الزوج

لو كان على أن أويّد الحقّ الذى انتحلناه فى جعل الزوج عبداً لقلت :  
 بما أن شعوب أوربة أبادت شعوبَ أمريكة فإنها اضطُرّت إلى استرقاقِ شعوب  
 إفريقية استخداماً لها فى إحياء كثيرٍ من الأرضين .  
 ويصبح السكرّ غالباً جداً إذا لم يُزرعُ النباتُ الذى يُنتِجه من قِبَلِ عبيدٍ .  
 وهؤلاء ، الذين هم موضوعُ البحث ، سُودٌ من الأرجل حتى الرأس ، وهم من  
 قِصر الأنوف ما يتعذر معه الرُّثاء لهم تقريباً .  
 ولا يُلبقى فى الذهن كونُ اللهِ البالغِ الحكمة قد وُضِعَ روحاً ، روحاً طيبةً على  
 الخصوص ، فى جسمٍ تامٍّ السواد .  
 ومن الطبيعىّ جداً أن يُفكّرَ فى كونِ اللون هو الذى يقوم عليه جوهر  
 الإنسانية ، وكونِ شعوبِ آسية التى تَصْنَعُ خِصياناً تَمْنَعُ السُّودَ دائماً من صِلَتِهِم بنا  
 على وجهٍ أكثرَ بروزاً .  
 ويُمكن أن يُحكَمَ فى لونِ الجلد بلونِ الشعور التى كان لها عند المصريين ،  
 وهم أحسنُ فلاسفةِ العالم ، من النتائجِ العظيمة ما كانوا يقتلون معه جميعَ مَنْ  
 يقعون بين أيديهم من الآدميين الشُّقر .  
 ومن الأدلة على عَطَلِ الزوج من الرِّشْدِ العامِّ كونُهم يُفَضِّلون القِلادة الزجاجة  
 على القِلادة الذهبية ذاتِ القيمة العظيمة جداً لدى الشعوب المتمدنة .

ومن المَحَال أن نفترض هؤلاء الأدميين من الناس ، وذلك لأننا إذا ما افترضناهم أناساً أخذنا نعتقد أننا غيرُ نصارى .

ومن ذوى النفوس الصغيرة من يُفَرِّقُونَ في بيان الجور الذى يُسَامُ به الإفرقيون ، وذلك لأن الجورَ إذا كان كما يقولون أفلا يَحْطُرُ ببال أمراء أوربة الذين يَعْقِدُونَ فيما بينهم عهداً غيرَ مجدية أن يَصْعُقُوا عهداً عاماً في ذلك عن رحمة ورأفة ؟

### الفصل السادس

#### مصدرُ حقِّ الرِّقِّ الحقيقى

حان وقت البحث عن المصدر الحقيقى لحق الاسترقاق ، وهو الحق الذى يجب أن يقوم على طبيعة الأمور ، ولننظر هل يوجد من الأحوال ما يُشْتَقُّ منه ؟  
يَجْدُ الإنسانُ في كلِّ حكومة مستبدة سهولةً عظيمة لبيع نفسه ، والرِّقُّ السياسى في هذه الحكومة هو الذى يقضى على الحرية المدنية من بعض الوجوه .  
ويقول مسيو برى<sup>(١)</sup> إن الروس يبيعون أنفسهم بسهولة عظيمة ، وأعرفُ السببَ جيداً ، وهو أنه لا قيمة لحياتهم مطلقاً .

ويحاول جميع الناس في أَشْيَمَ بَيْعِ أنفسهم ، وليس عند كلِّ واحدٍ من بعض السَّنِّيَّاتِ<sup>(٢)</sup> البارزين أقلُّ من ألفِ عبدٍ يُعَدُّون تجاراً بارزين ذوى عبيدٍ كثيرٍ تابعين لهم ، ذوى عبيدٍ كثيرٍ لهم عبيدٌ تابعون لهم ، ومن العبيد من يورثون ومن

( ١ ) حال روسية الكبرى الحاضر لجان برى ، باريس ١٧١٧ ، قطع ١٢ .

( ٢ ) سياحة جديدة حول العالم لدانير ، جزء ٣ ، امستردام ١٧١١ .

يُحْمَلُونَ عَلَى التَّجَارَةِ ، وَفِي هَذِهِ الدُّوَلِ يَحَاوِلُ الْأَحْرَارُ ، الضَّعَافُ كَثِيرًا تَجَاةَ  
 الْحُكُومَةِ ، أَنْ يَكُونُوا عَبِيدَ مَنْ يَطْفُونَ عَلَى الْحُكُومَةِ .  
 وَمَا يَطَابِقُ الْعَقْلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَصْدَرًا حَقًّا لِالِاسْتِرْقَاقِ الْوَاقِعِ الَّذِي يُرَى لَيْثًا  
 جَدًّا فِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَيْثًا لِأَنَّهُ قَائِمٌ عَلَى خِيَارِ جُرِّ صَادِرٍ عَنْ  
 رَجُلٍ يَجْعَلُ لَهُ سَيِّدًا عَنْ مَنَافِعِهِ لَهُ ، وَهَذَا مَا يُؤَثَّفُ عَهْدًا مُتَبَادِلًا بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ .

### الفصل السابع

#### مصدر آخر لحق الرق

وَإِلَيْكَ مَصْدَرًا آخَرَ لِحَقِّ الرِّقِّ ، حَتَّى لِهَذَا الرِّقِّ الْجَائِرِ الَّذِي يُرَى بَيْنَ النَّاسِ :  
 يَوْجَدُ مِنَ الْبُلْدَانِ مَا تُوهِنُ الْحَرَارَةُ فِيهِ الْبَدَنَ وَتُضَعِّفُ الشَّجَاعَةَ كَثِيرًا ،  
 فَلَا يَقُومُ النَّاسُ بِوَاجِبِ شَاقٍّ فِيهِ إِلَّا عَنْ خَوْفٍ مِنَ الْعِقَابِ ، وَلِذَلِكَ يَطْرُقُ الرِّقُّ  
 الْعَقْلَ هُنَاكَ أَكْثَرَ مِمَّا هُنَاكَ ، وَبِمَا أَنَّ السَّيِّدَ هُنَاكَ يَكُونُ جَبَانًا تَجَاهَ أَمِيرِهِ جُبْنًا  
 عَبْدُهُ نَحْوَهُ فَإِنَّ الرِّقَّ الْمَدْنِيَّ هُنَاكَ يَكُونُ قَرِينًا لِلرِّقِّ السِّيَاسِيِّ أَيْضًا .

وَيُرِيدُ أَرِسْطُو<sup>(١)</sup> إِبْنَاتَ وَجُودِ عَبِيدٍ عَنْ طَبِيعَةٍ ، وَمَا قَالَهُ لَا يُثَبَّتُ ذَلِكَ  
 مُطْلَقًا ، وَاعْتَقَدَ أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ مِثْلُ هَؤُلَاءِ الْعَبِيدِ كَانُوا مِنْ أَوْلَئِكَ الَّذِينَ تَكَلَّمْتُ  
 عَنْهُمْ آنَفًا .

وَلَكِنْ ، بِمَا أَنَّ جَمِيعَ النَّاسِ يُولَدُونَ مُتَسَاوِينَ فَإِنَّ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ يُقَالَ إِنَّ  
 الرِّقَّ مُضَادٌّ لِلطَّبِيعَةِ وَإِنْ قَامَ فِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ عَنْ سَبَبٍ طَبِيعِيِّ ، وَيَجِبُ أَنْ يُفَرَّقَ



بين هذه البلدان والبلدان التي تَرْفِضُهُ الأسبابُ الطبيعية فيها كبلاد أوربة التي كان من حُسْنِ التوفيق إلغاؤه فيها .

ويقول لنا بلوتارك في حياة نُومًا إنه كان لا يوجد سيدٌ ولا عبدٌ من زمن ساتورن ، فالنصرانية قد أعادت هذا العهد في أقالمتنا .

### الفصل الشامن

#### عدم فائدة الرِّقِّ بيننا

إذن ، يجب قَصْرُ الرِّقِّ الطبيعيِّ على بعض بلدان العالم ، ويلوح لى أن الأعمال التي يقتضيها المجتمع في جميع البلدان الأخرى مهما تكن شاقَّةً يُمكن الرجال الأحرار أن يقوموا بها .

والذي يجعلني أفكر هكذا هو أن أعمال المناجم كانت ، قبل أن تُلغى النصرانية العبودية المدنية في أوربة ، تُعدُّ من الأمور الشاقَّة جدًّا ما يُعتَقَد معه أن العبيد أو الجرمين وحدهم هم الذين يقومون بها ، بيد أنه يُعرَف اليوم أن الرجال الذين يُستَخدَمون فيها يعيشون سُعداء<sup>(١)</sup> ، وقد شجَّعت هذه المهنة بامتيازات زهيدة ، وذلك أن قُرِنت زيادةُ العمل بزيادة الكسْب فانتَهى إلى تحجيب حالهم إليهم أكثر مما في كل مهنة أخرى كان يمكنهم مزاوتها .

ولا يوجد عملٌ ، مهما كان شاقًّا ، لا يُمكن تعديله وفق قوة من يقوم به ، وذلك على أن يكون العقلُ ، لا البخلُ ، هو الذي يُنظِّمه ، ويُمكن أن يستعان

( ١ ) يمكن الاطلاع على ما يتم من هذه الناحية في مناجم الهارتز بألمانية الدنيا وفي مناجم هنغارية .

يُسَرُّ الآلات التي يَخْتَرِعُها ، أو يُطَبِّقُها ، الفَنُّ ، فَيَعَوِّضُ من العمل الشاقَّ الذي يُحْمَلُ العبيد على القيام به في مواضع أخرى ، وكانت مناجمُ الترك على حدودِ تِمَشْوَار أغنى من مناجم هُنْغَارِيَّة وكانت لا تنتج مثلها ، وذلك لأنهم كانوا لا يتصورون غير سواعد عبيدهم .

ولا أدري هل العقلُ أو القلبُ هو الذي يُمْلِي على هذا المقال ، ومن المحتمل أنه لا يوجد على الأرض إقليمٌ لا يُمكنُ حملُ أحرارِ الناس على العمل فيه ، وذلك لأن القوانين كانت سيئةً فوجدَ أناسٌ كُسَالِي ، وذلك لأن هؤلاء الناس كانوا كُسَالِي فاستعبدوا .

### الفصل التاسع

## الأمم التي أُيِّدَت الحرية المدنية فيها على العموم

يُسَمَّعُ كلَّ يومٍ أن من الصالح وجودَ عبيدٍ بيننا . غير أن حُسْنَ الحكم في هذا يقتضى ألاَّ يُبْحَثَ في هل يكونون نافعين للفريق الصغير الغنيَّ الشهوانيِّ من كلِّ أمة ، وهم يكونون نافعين له لا ريب ، وإنما أعتقد أنه ، إذا ما اتَّخَذَت وجهةً نظرياً أخرى ، لا يوجد واحدٌ من الذين تتألف منهم الأمة يريد الالتجاء إلى القرعة ليعْرِفَ مَنْ يجب أن يتألف منه قسم الأمة الذي يكون حرّاً وقسم الأمة الذي يكون عبداً ، والقائلون بالرقِّ هم أكثرُ الناس مقتالةً ، وكذلك أشدُّ الناس بُؤساً هم أكثرُ الناس كُرْهًا له ، ولذلك يُعَدُّ الهُتاف للرقِّ هُتافاً للترف والشهوة ، لا هُتافاً للسعادة العامة ، ومن ذا الذي يَشْكُ في أن

كلّ رجل ، على انفرادٍ ، لا يُسرُّ كثيراً بأن يكون صاحبَ أموالٍ الآخرين وولىَّ شرفهم وحياتهم ، وفي أن جميعَ أهوائه لا تنتبه عند هذه الفكرة أولَ وهلة ؟ إذا أردتم أن تعرّفوا هل رغائبُ كلِّ واحدٍ مشروعةٌ في هذه الأمور فابحثوا في رغائب الجميع .

### الفصل العاشر أنواع الرّقّ الكثيرة

يوجد للعبودية نوعان : العبودية الحقيقية والعبودية الشخصية ، فأما الحقيقية فهي التي ترَبِّط العبدَ بالأرض ، وهذه هي الحال التي كان عليها العبيد عند الجرّمان كما روى تاسيت<sup>(١)</sup> ، ولم يكن لهم عملٌ في المنزل مطلقاً ، وإنما كانوا يؤدون إلى مولاهم مقداراً من البرّ أو الماشية أو النسيج ، وما كان رِقُّهم ليذهب إلى ما هو أبعد من هذا ، ولا يزال هذا النوع من العبودية سائداً لهنغارية وبوهيمية وأما كنّ كثيرة أخرى من ألمانية الدنيا .

وأما العبودية الشخصية فهي خاصة بخدمة المنزل ، وهي ترَجِّع إلى شخص السيد . ويتَجَلَّى سوء استعمال الرّقّ المتناهي عندما يكون شخصياً وحقيقياً في وقت واحد ، وهذا ما كانت عليه عبودية الإيلوت لدى الإسبارطيين ، فقد كانوا خاضعين لجميع الأعمال خارج المنزل وجميع الإهانات داخل المنزل ، وهذه الإيلوتية مخالفةٌ لطبيعة الأمور ، وليس لدى الشعوب البسيطة غيرُ رِقِّ حقيقيٍّ<sup>(٢)</sup> لقيام نساءها

( ١ ) De moribus German. ، فصل ٢٥ .

( ٢ ) لا تستطيعون كما قال تاسيت في « طبائع الجرمان » ( فصل ٢٠ ) أن تميزوا سيد العبد بنعيم

الحياة .

وأولادها بالأعمال المنزلية ، ويكون عند الشعوب الشهوانية رِقٌّ شخصيٌّ ، وذلك لاقتضاء الترف خدمة العبيد في المنزل ، والواقعُ إن الإيلوتية تجمع في الأشخاص أنفسهم بين الرِّقِّ القائم عند الشعوب الشهوانية والرِّقِّ القائم عند الأمم البسيطة .

### الفصل الحادى عشر

ماذا يجب على القوانين أن تصنع تجاه الرِّقِّ

ولكن مهما تكن طبيعة الرِّقِّ فإنه يجب على القوانين المدنية أن تحاول وقايتَه من سوء الاستعمال من ناحيةٍ ومن الأخطار من ناحيةٍ أخرى .

### الفصل الثانى عشر

سوء استعمال الرِّقِّ

لا يكون السيد في الدول الإسلامية<sup>(١)</sup> ولياً لحياة الإماء وأموالهنَّ فقط ، بل يكون صاحباً لما يُسمَّى عِصْمَتَهُنَّ وشرفهنَّ أيضاً . وإن من مصائب هذه البلدان أن يكون أكبرُ قسم في الأمة قد خُلِقَ ليكون خادماً لشهوة الآخر ، وتُكافأ هذه العبودية بالكسل الذى يُمتنع به مثلُ هؤلاء العبيد ، وهذا بلاءٌ جديدٌ على الدولة أيضاً .

وهذا الكسلُ هو الذى يجعل قصور الشرق<sup>(٢)</sup> أما كن نعيم حتى لَمِنْ

( ١ ) انظر إلى شاردان ، رحلة إلى فارس .

( ٢ ) انظر إلى شاردان ، جزء ٢ ، في وصفه لسوق إيزاغور .

أُنشئت ضدهم ، ومن الممكن أن يجد أناسٌ ، لا يخشون غير العمل ، سعادتهم ، في هذه الأماكن الهادئة ، ولكنه يرى بذلك أنه يؤذى حتى روحُ إنشاء الرِّقِّ . ويقضى العقل بالألاّ يمتدّ سلطانُ السيد ، مطلقاً ، إلى ما وراء الأمور القائمة على خدمته ، ويجب أن يكون الرِّقُّ للفائدة لا للشهوة ، فقوانينُ العَفا ف هي من الحقوق الطبيعية ، ويجب أن يُشعر بها من قِبَل جميع أمم العالم .

وإذا كان القانون الذى يحافظ على طُهر العبيد صالحاً في الدول التى تستخفُّ فيها السلطةُ ، التى لا حدَّ لها ، بكلِّ شيء فماذا يكون مداه في الملكيات ؟ وماذا يكون مداه في الدول الجُمهورية ؟

وفي قانون اللنبار<sup>(١)</sup> نصُّ يلوح صلاحه لجميع الحكومات ، وهو « أن السيد إذا ما فجّرَ بامرأة عبده أصبح الاثنان حُرَّين » ، فهذا تديرٌ عجيبٌ لتدارك شَبَقِ السادة أو وَقْفِهِ من غير كبير عنفٍ .

ولا أرى أنه كان لدى الرومان ضابطةٌ صالحة من هذه الناحية ، فقد أُرْخُوا العِنانَ لشَبَقِ السادة ، حتى إنهم حرّموا عبيدهم حقَّ الزواج من بعض الوجوه ، أجلّ ، كان هذا أَرذلَ قسمٍ في الأمة ، ولكن مهما كان هذا القسم من الحقارة فقد كان من الحَسَن وجودُ عاداتٍ له ، ثم إن زواجَاتِ أبناء الوطن كانت تَفْسُدُ بقطع الزواجات عنه .

(١) باب ١ ، فصل ٣٢ : ٥ .

## الفصل الثالث عشر

## خطر كثرة العبيد

لكثرة العبيد نتائج مختلفة في مختلف الحكومات ، وليست هذه الكثرة ثقيلة في الحكومة المستبدة ، فما هو مستقر في جسم الدولة من رِقٍ سياسى يُشعر بالرقّ المدنى قليلاً ، ومن يُسمون أحراراً ليسوا أكثر حرية ممن لا يدعون بهذا اللقب ، وبما أن هؤلاء قابضون على جميع الأمور تقريباً بصفتهم خُصياناً أو عتقاءً أو عبيداً ، فإن كلاً من حال الحرّ وحال العبد يتصل بالآخر عن كُتب إلى الغاية ، ولذلك يكون مما لا يبالى به تقريباً أن يعيش فى الرّق هنالك قليل من الناس أو كثير منهم .

ولكن من الأهمية بمكان ألا يوجد عبيد كثير في الحكومات المعتدلة ، فالحرية السياسية تجعل الحرية المدنية أمراً ثميناً فيها ، وذلك أن من يُحرّم هذه يُحرّم تلك أيضاً ، وذلك أن هذا يرى مجتمعاً سعيداً ليس جزءاً منه ، وأنه يرى السلامة قائمة للآخرين ، لا لنفسه ، وأنه يشعر بوجود روح لمولاه يُمكن أن تُعظم وبأن روحه ملزمة بالهبط بلا انقطاع ، ولا شىء يُقرّب من حال الحيوان أكثر من أن يرى ، دائماً ، أناس أحرار وآخرون غير أحرار ، وأناس كهؤلاء أعداء طبيعيون للمجتمع ، وتكون كثرتهم أمراً خطراً .

وليس من العجيب ، إذن ، أن تُكدّر الدولة فى الحكومات المعتدلة بعصيان العبيد ، وأن يندُر<sup>(١)</sup> حدوث هذا العصيان فى الدول المستبدة .

( ١ ) كان عصيان المالك حالا خاصة ، فلم يكن الأمر غير هيئة من المليشيا اغتصبت الدولة .

## الفصل الرابع عشر

## العبيد المسلّحون

تسليحُ العبيد في الملكية أقلُّ خطراً مما في الجُمهوريات ، وذلك أنك تجِدُ أمةً مقاتلةً وطبقةً أشرافٍ تزجُران هؤلاء العبيدَ المسلّحين بما فيه الكفاية ، وذلك أنك تجِدُ في الجُمهورية أناساً يُعدّون وحدَهم أبناء للوطن فلا يستطيعون ردَّع أناسٍ مسلّحين يكونون مساوين لهم .

وقد انتشر القوط ، الذين فتحوا إسبانية ، في البلاد ، وهم لم يلبثوا أن وجدوا أنفسهم ضعافاً إلى الغاية ، وهم قد وضعوا ثلاثة أنظمة عظيمة ، وهي : أنهم ألغوا العادة القديمة التي تحظر مصاهرة الرومان بزواج<sup>(١)</sup> ، وأنهم فرَضوا على المُعَفَّين<sup>(٢)</sup> من الأميري أن يذهبوا إلى الحرب معاقبين بالعبودية من لم يفعل ذلك ، وأنهم ألزموا كلَّ قوطيٍّ بتسليح عُشر<sup>(٣)</sup> عبيده وجلبهم إلى الحرب ، وكان هذا العدد غير كبيرٍ بالنسبة إلى من يَبْقَوْنَ ، ثم إن هؤلاء العبيد الذين كان يأتي بهم سادتهم إلى الحرب لم يؤلّفوا فرقةً منفصلةً ، بل كانوا في الجيش ، أي يَبْقَوْنَ في الأسرة من بعض الوجوه .

( ١ ) قانون القوط ، باب ٣ ، فصل ١ : ١ .

( ٢ ) المصدر نفسه باب ٥ ، فصل ٧ : ٢٠ .

( ٣ ) قانون القوط ، باب ٩ ، فصل ٢ : ٩ .

## الفصل الخامس عشر مواصلة الموضوع نفسه

يكون العبيدُ المسلّحون أقلَّ إرهاباً إذا كانت الأمة بأسرها مقاتلة .  
وكان قانون الألمان<sup>(١)</sup> يقضى بمعاقة العبد الذى يسرق شيئاً مُودِعاً بمثل العقاب  
الذى يُفرض على الحرِّ ، ولكنه كان لا يُلزم برده إذا ما أخذه غصباً<sup>(٢)</sup> ، فلم  
تكن الأعمال التى تقوم على الشجاعة والقوة لدى الألمان أمراً كريهاً مطلقاً ،  
وكان الألمان يستخدمون عبيدهم فى حروبهم ، وكان يحاول فى مُعظم الجمهوريات  
أن يُقضى على بسالة العبيد دائماً ، وكان الشعب الألمانى ، الواقعُ بنفسه ، يفكر  
فى زيادة إقدام عبيده ، وكان الشعب الألمانى ، المُسلّحُ دائماً ، لا يخشى شيئاً منهم ،  
فقد كانوا آلاتٍ لقطع الطُّرُق أو تجده .

## الفصل السادس عشر ما يجب اتخاذه من حذر فى الحكومة المعتدلة

يُمْكِن الرِّفْقُ بالعبيد أن يَحُولَ فى الدولة المعتدلة دون ما يُخشى من كثرة  
عددهم ، فالناسُ يتعودون كلَّ شئ ، يتعمدون حتى العبودية ، على ألا يكون  
السيدُ أقسى من العبودية ، وكان الأثنيون يعاملون عبيدهم بالحسنى فلم يُرَ ، قطُّ ،  
أنهم أزججوا دولةً أثينة كما زعزعوا دولة إسبارطة .

( ١ ) قانون الألمان ، فصل ٥ : ٣ - ( ٢ ) المصدر نفسه ، فصل ٥ : ٥ ، per virtutem



ولم يُرَ ، قَطْ ، كالرومان الأولين مَنْ كانت لهم هُمومٌ بسبب عبيدهم ، وقد كان هذا عندما تَزَعُّوا من أنفسهم كلَّ شعورٍ إنسانى فأدى هذا إلى تلك الحروب الأهلية التى قَبِسَتْ بالحروب البونية<sup>(١)</sup> .

ويكون لدى الأمم البسيطة التى ترتبط فى العمل بنفسها من الحِلْمِ نَحْوَ عبيدها عادةً أَكْثَرُ من التى عَدَلَتْ عنه ، وكان الرومان الأولون يعيشون ويعملون ويأكلون مع عبيدهم ، وكانوا ذوى كثير رِفَق وإنصاف تجاههم ، وكان أعظم جزاء فَرَضوه عليهم هو إلزامهم بالمرور أمام جيرانهم حاملين على أنظهورهم قطعةً من الخشب المُشَعَّب ، وكانت الأخلاقُ كافيةً لحفظ وفاء العبيد ، ولم يُفْتَقَر إلى القوانين مطلقاً . ولكن الرومان لما عَظُم أمرهم ، وعادَ عبيدهم لا يكونون رفقاء علمهم ، بل أدوات تَرْفِهِم وزهومهم ، ولما فُقِدَت الأخلاق تماماً قَضَت الضرورة حتى بوضع قوانين هائلةٍ لحفظاً لسلامة هؤلاء السادة القساة الذين كانوا كمن يعيشون بين أعدائهم . ومن ذلك أن وُضِعَ مرسومٌ سِنائى سِيْلَانِىٌّ<sup>(٢)</sup> وقوانينُ أخرى نصَّ فيها على أن سيِّداً إذا ما قُتِلَ حُكِمَ بالموت على جميع العبيد الذين يكونون تحت سقف واحد أو فى مكانٍ بالغٍ من قُرْبِ المنزل ما يمكن أن يُسْمَعَ منه صوتُ إنسان ، ومن كان فى مثل هذه الحال يؤوى عبداً إنقاذاً له عُوقِبَ كالقتلة<sup>(٣)</sup> ، حتى إنه كان يُعَدُّ مذنباً مَنْ يأمره مولاه بأن يقتله<sup>(٤)</sup> فَيُطِيعه ، حتى إنه كان يعاقب<sup>(٥)</sup> أيضاً مَنْ لم يَمْنَع

( ١ ) قال فلوروس : « خربت صقلية بالحرب البدية بأقضى ما بالحرب البونية » ، باب ٣ ،

فصل ١٩ - ( ٢ ) انظر إلى جميع فصل . De senat. consult. Sillan. au ff.

( ٣ ) L. Si quis, 12, au ff. De senat. consult Sillan

( ٤ ) لم يكن أمر أنطونيوس لإيروس بأن يقتله أمراً بأن يقتله ، بل أن يقتل نفسه بنفسه ، وذلك لأنه كان يعاقب مثل قاتل لمولاه لو أطاعه .

( ٥ ) L. 1: 22, ff. De senat. consult. Sillan

سَيِّدَهُ مِنْ قَتْلِ نَفْسِهِ ، وَكَانَ السَّيِّدُ إِذَا مَا قُتِلَ فِي أَثْنَاءِ سَفَرٍ قُتِلَ <sup>(١)</sup> مَنْ بَقِيَ مَعَهُ وَمَنْ فَرَّ مِنْ حَوْلِهِ ، وَكَانَتْ جَمِيعُ هَذِهِ الْقَوَانِينِ نَافِذَةً حَتَّى ضِدَّ مِنْ تَثَبُّتِ بَرَاءَتِهِمْ ، وَكَانَتْ تَهْدَفُ إِلَى إِلْزَامِ الْعَبِيدِ بِاحْتِرَامِ عَجِيبِ لَسِيدِهِمْ ، وَلَمْ تَكُنْ لَتُتَوَقَّفَ عَلَى الْحُكُومَةِ الْمَدْنِيَّةِ ، بَلْ عَلَى عَيْبٍ ، أَوْ نَقْصٍ ، فِي الْحُكُومَةِ الْمَدْنِيَّةِ ، وَلَمْ تُشْتَقَّ مِنْ إِنْصَافِ الْقَوَانِينِ الْمَدْنِيَّةِ مَطْلَقًا مَا دَامَتْ مُنَاقِضَةً لِمَبَادِي الْقَوَانِينِ الْمَدْنِيَّةِ ، وَكَانَتْ قَائِمَةً عَلَى مَبْدَأِ الْحَرْبِ تَمَامًا ، وَإِنْ كَانَتْ قَرِيبًا مِنْ وَسْطِ الدَّوْلَةِ أَكْثَرَ مِنْ قُرْبِ الْأَعْدَاءِ ، وَكَانَ الْمَرْسُومُ السَّيْلَانِيُّ يُشْتَقُّ مِنْ حَقُوقِ الْأُمَمِ الَّتِي تَقْضِي بِأَنْ يَحْفَظَ الْمُجْتَمَعُ نَفْسَهُ وَلَوْ كَانَ نَاقِصًا .

وَمِنْ رِزَايَا الْحُكُومَةِ أَنْ يَرَى جِهَازُ حُكْمِهَا نَفْسَهُ مُلْزَمًا بِوَضْعِ قَوَانِينٍ جَائِزَةٍ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ ، وَلَمْ يُضْطَرَّ إِلَى تَشْدِيدِ عَقُوبَةِ عَدَمِ الطَّاعَةِ أَوْ إِلَى اتِّهَامِ الْوَفَاءِ إِلَّا لَظْهُورِ الطَّاعَةِ أَمْرًا صَعْبًا ، وَيَتَحَوَّلُ الْمُشْتَرَعُ الْحَذِرُ دُونَ بِلَاءٍ تَحْوِيلِهِ إِلَى مُشْتَرَعٍ هَائِلٍ ، وَلَمْ يَسْتَطِعِ الْقَانُونُ أَنْ يَطْمَئِنَّ إِلَى الْعَبِيدِ ، لَدَى الرُّومَانِ ، إِلَّا لَعَدَمِ اسْتَطَاعَتِهِمْ أَنْ يَطْمَئِنُّوا إِلَيْهِ .

### الفصل السابع عشر

### تنظيم ما بين السيد والعبيد

يَجِبُ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَسْهَرَ عَلَى نَيْلِ الْعَبْدِ غِذَاءَهُ وَبِلَاسَهُ ، وَيَجِبُ أَنْ يُنَظَّمَ هَذَا بِقَانُونٍ .

ويجب على القوانين أن تُقنَى بأمر العبيد في أمراضهم ومَشِيبيهم ، ومن ذلك أن كلودْيُوس<sup>(١)</sup> أمر بأن يصبح العبيدُ ، الذين يتركهم سادتهم وهم مَرَضِيٌّ ، أحراراً إذا شُفُوا ، فهذا القانون كان ضامناً لحريتهم ، وكان من الواجب أن يكون ضامناً لحياتهم أيضاً .

وإذا كان القانون يُبيح للسيد نَزْعَ حياة عبده وجب على هذا السيد أن يمارس هذا الحقَ قاضياً ، لا سيداً ، فعلى القانون أن يأمر بشكلياتٍ قاطعةٍ للشكِّ في عملٍ قاسٍ .

ولما أصبح غير مباحٍ للآباء في رومة أن يقتلوا أولادهم صار الحكمُ يَفْرِضون العقوبة<sup>(٢)</sup> التي يريد الأب تعيينها ، وعادةً مثلُ هذه بين السيد والعبيد تناسبُ البلدان التي يكون للسادة فيها حقُّ الحياة والموت .

وكانت شريعة موسى جافيةً ، « وإذا ضرب إنسانُ عبده أو أُمَّتَه بالعَصَا فمات تحت يده يُنْتَقَمَ منه ، لكنْ إن بَقِيَ يوماً أو يومين لا يُنْتَقَمَ منه لأنه ماله<sup>(٣)</sup> » ، فيا لهذا الشعب الذي كان يجب أن يُسْفِر القانونُ المدنيُّ فيه عن القانون الطبيعي !

ويقول قانونُ يونانيٍّ<sup>(٤)</sup> بأن العبيد الذين يعاملون بغِلْظَةٍ شديدة من قِبَلِ سادتهم يُمكنُهم أن يطلبوا بَيْعَهُم من آخر ، وكان يوجد في رومة<sup>(٥)</sup> قانونٌ

( ١ ) إكزيفيلين In Claudio

( ٢ ) انظر إلى القانون الثالث من مجموعة De patriz potestate ، الذي هو من الإمبراطور إسكندر ( سيفير ) .

( ٣ ) سفر الخروج ، اصحاح ٢١ : ٢١ - ٢٢ .

( ٤ ) بلوتارك : الخرافة .

( ٥ ) انظر إلى نظام أنطونين بيوس ، القانون ، باب ١ ، فصل ٧ .

مماثل في الأزمنة الأخيرة ، فلا بُدَّ من تفريق ما بين سيد هائج على عبده وعبده هائج على سيده .

وإذا ما أهان مواطنٌ عبداً لآخرَ وجب أن يستطيع هذا مراجعةَ القاضي ،  
فتوانينُ أفلاطون<sup>(١)</sup> وقوانينُ مُعْظَمِ الشعوب تنزع الدفاعَ الطبيعيَّ من العبيد ،  
فيجب أن يُمنَحُوا الدفاعَ المدنيَّ إذن .

وكان لا يمكن الانتصافُ للعبيد في إسارقةٍ تجاه ما يوجَّه إليهم من الشتائم  
والإهانات ، وكان من فرطِ بؤسهم أنهم عبيدُ للجُمهور فضلاً عن كونهم عبيداً  
لأحد الأهلين ، فهم كانوا ملكاً للجميع ولواحدٍ ، وفي رومة كان لا يُنظرُ إلى  
غير مصلحة السيد<sup>(٢)</sup> عند الاعتداء على عبد ، فكان يُخلطُ في القانون الأكلينيُّ  
بين جرح الحيوان وجرح العبد ولا يُنتَبه إلى غير نقص الثمن ، وفي أثينة<sup>(٣)</sup>  
كان يجازى بشدة ، كان يجازى بالموت أحياناً ، مَنْ يضطهد عبداً غيره ، فقد  
كان قانونُ أثينة على حقٍّ في رغبته عن إضافة ضياع السلامة إلى ضياع الحرية .

### الفصل الثامن عشر

#### الإعتاق

يُشعرُ جيداً بأنه إذا مُلِكَ عبيدٌ كثيرٌ في الحكومة الجمهورية وجب تحرير  
عددٍ كبير منهم ، والضررُ في أنه إذا مُلِكَ عبيدٌ كثيرٌ لم يُمكن زجرهم وأنه إذا

(١) القوانين ، باب ٩ .

(٢) وفي الغالب كانت هذه روح قوانين الأمم التي خرجت من جرمانية كما يظهر ذلك من قوانينها .

(٣) ديموستين ، Orat. contror Midiam ، صفحة ٦١٠ ، طبعة فرنكفورت سنة ١٦٠٤ .

وَجِدَّ عِتْقَاءَ كَثِيرٌ لَمْ يَسْتَطِيعُوا الْعِيشَ وَغَدَوْا عِبْنًا عَلَى الْجُمْهُورِ ، وَذَلِكَ فَضْلًا  
عَنْ إِمْكَانِ الْخَطَرِ عَلَى الْجُمْهُورِ مِنْ كَثَرَةِ الْعِتْقَاءِ وَكَثَرَةِ الْعَبِيدِ ، وَلِذَا يَجِبُ أَنْ  
يَكُونَ لِلْقَوَانِينِ عَيْنٌ عَلَى هَٰذِينَ الْمَحْذُورِينَ .

وَمَا وُضِعَ فِي رُومَةٍ مِنْ قَوَانِينٍ وَمَرَاسِمٍ سِنَانِيَّةٍ مُخْتَلِفَةٍ لِلْعَبِيدِ وَعَلَيْهِمْ ، عَوَاقِبًا  
لِتَحْرِيرِهِمْ حِينًا وَتَسْهِيلًا لَهُ حِينًا آخَرَ ، يَدُلُّ عَلَى مَا كَانَ يَسُودُ مِنْ ارْتِبَاكٍ فِي ذَلِكَ ،  
وَكَانَ يَوْجَدُ مِنَ الْأَوْقَاتِ مَا لَمْ يُجْزَأْ فِيهِ عَلَى وَضْعِ قَوَانِينٍ أَيْضًا ، فَلَمَّا طُلِبَ مِنَ  
السَّنَاتِ فِي عَهْدِ نِيرُون<sup>(١)</sup> أَنْ يُؤْذَنَ لِلْسَادَةِ فِي رَدِّ الْعِتْقَاءِ النَّاكَرِ الْجَمِيلِ إِلَى  
الْعُبُودِيَّةِ كَتَبَ هَٰذَا الْإِمْبَرَاطُورُ يَقُولُ بِضَرُورَةِ الْحُكْمِ فِي الْقَضَايَا الْخَاصَّةِ ، لَا أَنْ  
يُقْضَى بِحُكْمٍ جَامِعٍ .

وَلَا أَرَى أَنْ أُبَيِّنَ مَا هِيَ الْأَنْظُمَةُ الَّتِي يَجِبُ عَلَى الْجُمْهُورِ الصَّالِحَةِ أَنْ  
تَضَعَهَا حَوْلَ ذَلِكَ ، فَهَٰذَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْأَحْوَالِ كَثِيرًا ، وَإِلَيْكَ بَعْضُ التَّأَمُّلَاتِ :  
لَا يَنْبَغِي أَنْ يُؤْتَى بِعَدَدٍ عَظِيمٍ مِنَ الْإِعْتِقَاقِ بَغْتَةً وَبِقَانُونٍ عَامٍّ ، فَمَنْ الْمَعْلُومُ عِنْدَ  
الْقَوْلُسِينِيِّينَ<sup>(٢)</sup> أَنَّ الْعِتْقَاءَ الَّذِينَ أَضْحَوْا سَادَةً التَّصْوِيتِ وَضَعُوا قَانُونًا كَرِيهًا  
يُبَيِّحُ لَهُمْ أَنْ يَكُونُوا أَوَّلَ الْمُضَاجِعِينَ لِلْبَنَاتِ اللَّائِي يَتَزَوَّجْنَ أَحْرَارًا .

وَتَوْجَدُ أَسَالِيبُ مُخْتَلِفَةٌ لِقَبُولِ مَوَاطِنٍ جُدُدٍ فِي الْجُمْهُورِ عَلَى وَجْهِ غَيْرِ  
مَحْسُوسٍ ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يُمَكِّنُ الْقَوَانِينُ أَنْ تُسَهِّلَ اقْتِنَاءَ الْعَبِيدِ مَالًا ، وَأَنْ تَجْعَلَ  
الْعَبِيدَ فِي حَالٍ يَسْتَطِيعُونَ مَعَهَا اشْتِرَاءَ حُرِّيَّتِهِمْ ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يُمَكِّنُ الْقَوَانِينُ أَنْ  
تُعَيِّنَ أَجَلًا لِلْعُبُودِيَّةِ كَشَرَائِعِ مُوسَى الَّتِي جَعَلَتْ مَدَّةَ رِقِّ الْعَبِيدِ الْعِبْرِيِّينَ سِتِّ سَنِينَ<sup>(٣)</sup> ،

(١) تاسيت ، الحوليات ، باب ١٣ ، فصل ٢٧ .

(٢) ملحقات فرنشيميوس ، العشرة ٢ ، باب ٥ .

(٣) سفر الخروج ، اصحاح ٢١ : ٢ .

ومن ذلك أنه يسهل في كل سنة إعتاق عدد من العبيد بين من يكون لديهم وسيلة عيش بسنهم وصحتهم وصنعتهم ، حتى إنه يمكن الشفاء من أساس الشر ، وذلك بما أن عدد العبيد الكبير مرتبط في مختلف الخدم التي يعطونها فإن نقل قسم من هذه الخدم إلى الأحرار ، كالتجارة أو الملاحة مثلاً ، يعنى قليلاً لعدد العبيد .

وإذا وجد عتقاه كثير وجب على القوانين المدنية أن تعين ما يجب عليهم تجاه مولاهم ، أو وجب على عقد الإعتاق أن يحدد هذه الواجبات بسببها .  
ويشعر بأنه يجب أن يكون وضعهم في الحال المدنية أيسر مما في الحال السياسية ، وذلك لأنه لا يجوز أن تكون السلطة قبضة السوق حتى في الحكومة الشعبية .

وفي رومة ، حيث كان العتقاه كثيراً ، كانت القوانين السياسية رائعة نحوهم ، فقد أعطوا قليلاً ولم يمنعوا شيئاً ، أجل ، كان لهم نصيب في الاشتراع ، غير أنهم لم يكونوا مؤثرين ، قط ، فيما يمكن أن يتخذ من القرارات ، أجل ، كان يمكنهم أن يتمتعوا بنصيب في المناصب ، حتى في الكهنوت<sup>(١)</sup> ، غير أن هذا الامتياز كان لغواً من بعض الوجوه بسبب قصورهم في الانتخابات ، أجل ، كان يحق لهم أن يدخلوا المليشيا ، غير أنه كان لا بد من إحصاء ما حتى يكون المرء جندياً ، أجل ، ما كان ليمنع العتقاء<sup>(٢)</sup> شيء من مصاهرة الأسر الحرة ، غير أنه كان لا يباح لهم أن يصاهروا أسراً أعضاء السئات ، ثم كان أبناؤهم أحراراً ، وإن لم يكونوا أنفسهم كذلك .

(١) تاسيت ، حوليات ، باب ١٣ ، فصل ٢٧ .

(٢) خطبة أغسطس ، في ديون ، باب ٥٦ .

## الفصل التاسع عشر

## العتقاء والخُصيان

وهكذا فإن من المفيد في حكومة جُمْلَةِ الناس ، في الغالب ، أن يكون وُضْعُ العتقاء دون وُضْعِ الأحرار قليلاً ، وأن تَعْمَلَ الحكومة على نزع ضَجَرِهِمْ مِنْ حَالِهِمْ ، بَيِّدَ أن الترف والسلطان المرَادِيَّ في حكومة الفرد إذا ما ساداً لم يَكُنْ ما يُعْمَلُ في الأمر من هذه الناحية ، ويَظْهَرُ العُتْقَاءُ فوق الأحرار دائماً تقريباً ، فهم يسيطرون على بَلَاطِ الأمير وقصور الكُبراء ، وبما أنهم يكونون دارسين لضعف مولاہم من دون فضائله فإنهم يجعلونه مسيطراً بضعفه ، لا بفضائله ، وهذا ما كان عليه العتقاء في رومة أيامَ الأباطرة .

وإذا كان أهمُّ العبيد خُصياناً فإنه لا يُنْظَرُ إليهم كعتقاء مطلقاً مهما أُعْطُوا من امتياز ، وذلك بما أنهم لا يستطيعون أن يكونوا أصحابَ أسرةٍ فإنهم يرتبطون في أسرةٍ ما بطبيعتهم ، وهم لا يُعَدُّون مواطنين إلا بنوعٍ من الوهم .

ومع ذلك يوجد من البلدان ما يَمْنَحُهُمْ جميعَ الحاكيات ، قال دانيير<sup>(١)</sup> :

« إن جميع الحكام المدنيين والعسكريين في تُونِسْكِين<sup>(٢)</sup> من الخُصيان » ، وهم ليس لهم أَسْرٌ مطلقاً ، وهم ، وإن كانوا بُخْلَاءَ عن طبيعةٍ ، يستفيد المولى والأميرُ حتى من بُخْلِهِمْ في نهاية الأمر .

(١) جزء ٣ ، صفحة ٩١ .

(٢) ومثل هذا كان سائداً للصين فيما مضى ، فكان العربيان المسلمان اللذان سادا في القرن التاسع يستعملان كلمة الخصى عند الكلام عن الحاكم في إحدى المدن .

وَيُخْبِرُنَا دَانِسِير<sup>(١)</sup> نَفْسُهُ بِأَنَ الْخِصْيَانِ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ لَا يَسْتَعْنُونَ عَنِ النِّسَاءِ وَأَنَّهُمْ يَتَزَوَّجُونَ ، وَلَا يُمَكِّنُ الْقَانُونَ الَّذِي يُبَدِّحُ لَهُمُ الزَّوْاجَ أَنْ يَقُومَ ، مِنْ نَاحِيَةٍ ، عَلَى غَيْرِ مَا يَكُونُ لِمِثْلِ هَؤُلَاءِ النَّاسِ شِئًا مِنَ الْإِعْتِبَارِ ، وَأَنْ يَقُومَ ، مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى ، عَلَى مَا يُنْظَرُ بِهِ إِلَى النِّسَاءِ هُنَاكَ مِنْ أَزْدَرَاءِ .

وَهَكَذَا تُوَكَّلُ الْحَاكِمِيَّاتُ إِلَى هَؤُلَاءِ النَّاسِ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُمْ أُسْرَةٌ مُطْلَقًا ، وَهَكَذَا يُبَاحُ لَهُمُ الزَّوْاجُ ، مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى ، لِأَنَّهُمْ قَابِضُونَ عَلَى الْحَاكِمِيَّاتِ .

وَحِينَئِذٍ تُرِيدُ الْحَوَاسُّ الَّتِي تَبْقَى أَنْ تَقُومَ ، بَعْنَادٍ ، مَقَامَ مَا قُفِدَ ، وَحِينَئِذٍ تَكُونُ مُحَاوَلَاتُ الْيَأْسِ ضَرْبًا مِنَ الْإِسْتِمْتَاعِ ، وَهَكَذَا يَجِدُ مِثْلُنَ أَنْ هَذِهِ النَّفْسُ الَّتِي لَا يَبْقَى لَهَا غَيْرُ الرِّغَائِبِ وَالَّتِي تَطَّلِعُ عَلَى تَعَطُّلِهَا تُرِيدُ أَنْ تَتَمَتَّعَ بِعَجْزِهَا ذَاتِهِ .

وَتُرَى فِي تَارِيخِ الصِّينِ قَوَانِينُ كَثِيرَةٌ وَضِعَتْ لِنَزْعِ جَمِيعِ الْمَنَاصِبِ الْمَدِينِيَّةِ وَالْعَسْكَرِيَّةِ مِنَ الْخِصْيَانِ ، غَيْرَ أَنَّهُمْ يَعُودُونَ دَائِمًا ، فَيُظَاهَرُ أَنَّ الْخِصْيَانِ فِي الشَّرْقِ شَرٌّ لَا بُدَّ مِنْهُ .



## الباب السادس عشر

### كيف تكون لقوانين الرّق المنزلي صلة بطبيعة الإقليم

#### الفصل الأول

#### العبودية المنزلية

جُعِلَ العبيدُ في سبيل الأسرة أكثر من أن يكونوا في الأسرة ، وهكذا أُمِيزُ  
عبوديتهم من عبودية النساء في بعض البلدان فأدعوها العبودية المنزلية .

#### الفصل الثاني

يوجد في بلاد الجنوب تفاوتٌ طبيعيٌّ بين الجنسين

يكون النساء في الأقاليم الحارة بالغاتٍ<sup>(١)</sup> في الثامنة والتاسعة والعاشرة من  
سِنِّهنَّ ، وهكذا تسير الطفولة والزواج معاً فيها ، ويَسِيبُ النساء في العشرين من  
عُمُرهن ، ولذا لا يجتمع العقل والجمالُ فيهن مطلقاً ، ومتى تَطَلَّبَ الجمالُ أن يكون

---

( ١ ) تزوج محمد خديجة في الخامسة من سنها ، وبنى عليها في الثامن من عمرها ، ويكون البنات في بلاد العرب والهند الحارة بالغات في الثامنة من سنهن ، ويضعن في السنة القابلة ، يريدو ، حياة محمد ، وترى في ممالك الجزائر نساء يلدن في التاسع والعاشر والحادي عشر من أعمارهن ، لوجيه دوتاسيس ، تاريخ مملكة الجزائر ، صفحة ٦١ [ كانت السيابة خديجة في الأربعين من عمرها حينما تزوجها السيد الرسول ، وأما السيدة عائشة فهي التي تزوجها صغيرة ( م ) ] .

السلطان له صَدَّه العقل عن ذلك ، ومتى أُمكِنَ العقلَ نيلُ ذلك عاد الجمالُ غيرَ موجود ، ويجب أن يكون النساءُ تابعاتٍ ، وذلك لأن العقل لا يستطيع أن يجعل لهن سلطاناً في مَشِيهِنَّ لم يُنْعِمِ الجمالُ عليهن به في شبابهن ، ولذلك يكون من الأمور البسيطة جداً أن يترك الرجلُ امرأته ، عند عدم معارضة الدين ، لينال امرأةً أخرى ، وأن يُصار إلى تعدد الزوجات .

وفي البلاد المعتدلة ، حيث تكون مَلآحاتُ النساءِ أحسنَ حِفْظاً لنفسها ، وحيث يتأخر بلوغهن ، وحيث يصبحن ذواتِ أولادٍ في سِنٍّ أ كثرَ تقدماً ، يَتَّبِعَ مَشِيْبُ أزواجهن مشيِهِن من بعض الوجوه ، وبما أنهن يَكُنَّ أ كبرَ عقلاً وأعظمَ معرفةً حين زواجهن عن تقدمٍ في السِّنِّ ، فإن من الطبيعيُّ أن يُقْبَلَ نَوْعٌ من المساواة بين الجنسين ومن ثَمَّ قانونُ الاقتصار على امرأة واحدة .

وفي البلاد الباردة يؤدي استعمال المشروبات القوية عن ضرورةٍ تقريباً إلى إفراط الرجال ، ولذا تَفْضَلُهُم النساءُ عقلاً عن اعتدالٍ طبيعيٍّ لِمَا يجب عليهن من الاحتراز .

ولم تَضَعْ الطبيعة التي مَيَّزَت الرجالَ بالقوة والعقل حداً لسلطانهم غيرَ حَدِّ هذه القوة وهذا العقل ، وقد أُنْعِمَتْ على النساءِ بالمَلآحات وأرادت أن يَقِفَ نفوذهن عند هذه المَلآحات ، بَيِّدَ أن هذه المَلآحات لا تكون في البلاد الحارة إلا في بدء الأمر ، لا في أثناء حياتهن مطلقاً .

وهكذا يناسب القانونُ الذي لا يُبَيِّحُ غيرَ الزواجِ بامرأةٍ واحدةٍ طبيعةَ إقليم أوربة أكثر من أن يناسب طبيعةَ إقليم آسية ، وهذا من الأسباب التي وَجَدَ الإسلامُ بها سهولةً كبيرةً في الاستقرار بأسية وصعوبةً عظيمةً في الانتشار بأوربة ،

وهذا من الأسباب التي بَقِيَتْ النصرانية بها في أوربة وانهارت بها في آسية ، والتي تقدّم المسلمون بها في الصين كثيراً والتي تقدم النصارى بها في الصين قليلاً ، فالعوامل البشرية تَتَّبَع ، دائماً ، هذا السبب الأعلى الذي يفعل كل ما يريد وينتفع بكل ما يريد .

ومن الأسباب الخاصة بَقْلَانْتِيْنِيَّان<sup>(١)</sup> ما جعله يُبَيِّح تعدد الزوجات في الإمبراطورية ، فهذا القانون الثقيل في أقالمنا قد أُزِيل<sup>(٢)</sup> من قِبَل تِيُودُوز وأَرْكَادِيُوس وهُنُورِيُوس .

### الفصل الثالث

#### يتوقف تعدّد النساء كثيراً على معاشهن

مع أن تعدّد الزوجات يتوقف كثيراً على ثَرَوَات الزوج في البلدان القائلة به فإنه لا يُمكن أن يقال إن الثَرَوَات هي التي توجب تعدّد الزوجات في الدولة ، فالفقْرُ يُمكن أن يؤدي إلى النتيجة نفسها كما أُبَيِّن ذلك عند الكلام عن الهَمَج . ويكون تعدّد الزوجات أقلّ زينةً من نُهْزَة الترف الأكبر لدى الأمم القوية ، وتكون الاحتياجات<sup>(٣)</sup> قليلةً في الأقاليم الحارّة ، وهي أقلّ تكليفاً لإعالة المرأة والأولاد فيها ، ولذا يُمكن أن يُحَازَ عددٌ كبير من النساء فيها .

( ١ ) انظر إلى جورنانديس ، De regno et tempore , success , وإلى المؤرخين الكنسيين .

( ٢ ) انظر إلى القانون ٧ من مجموعة De Idæis et cœlicolis وإلى الملحق ١٨ ، فصل ٧ .

( ٣ ) يعيش الرجل في سيلان بعشرة أفلس في كل شهر ، ولا يؤكل فيها غير الأرز والسملك ،

« مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند » ، جزء ٢ ، قسم ١ .

## الفصل الرابع

## تعدد الزوجات وأحواله المختلفة

تَدُلُّ الإحصاءات في مختلف أماكن أوربة أنه يُولَد فيها ذكورٌ أكثرُ من الإناث<sup>(١)</sup>، وعلى العكس تُخْبِرُنَا الرَّحَلَات إلى آسية<sup>(٢)</sup> وإفريقية<sup>(٣)</sup> أنه يُولَد فيهما إناثٌ أكثرُ من الذكور بدرجات، ولذا تكون للقانون القائل بالاعتصار على زوجة واحدة في أوربة، وللقانون الذي يُبَيِّحُ عِدَّةَ نساءٍ في آسية وإفريقية، صلةٌ بالإقليم.

وفي الأقاليم الباردة بأسية يُولَدُ، كما في أوربة، ذكورٌ أكثرُ من الإناث، ويقول اللاما<sup>(٤)</sup> إن هذا سببُ قانونهم الذي يُبَيِّحُ للمرأة أن تزوج رجالاً كثيراً<sup>(٥)</sup>. ولكنني لا أعتقد وجودَ بلادٍ كثيرة يكون فيها من تفاوت النسبة ما يتطلب وضعَ قانونٍ يُبَيِّحُ تعدُّد الزوجات أو وضعَ قانونٍ يبيح تعدُّد الأزواج، وبهذا أعني أن كثرة النساء أو كثرة الرجال يبتعد عن الطبيعة في بعض البلدان أقلَّ مما يبتعد عنها في بلدان أخرى.

وأعترف بأنه إذا كان صحيحاً ما تُخْبِرُنَا به كتب الرَّحَلَات من وجود عشر

(١) يجد مسيو أربوتنو أن عدد الذكور يزيد على عدد الإناث في إنكلترة، ومن الخطأ أن يستنتج أن هذا هو ما يقع في جميع الأقاليم.

(٢) انظر إلى كنيفر الذي يروى لنا خبر إحصاء وقع في مياكو حيث يوجد ١٨٢٠٧٢ من الذكور و ٢٢٣٥٧٥ من الإناث.

(٣) انظر إلى رحلة مستر سميث إلى غينية، القسم الثاني حول بلاد أنته.

(٤) دوهالد، مذكرات عن الصين، جزء ٤، صفحة ٤٦.

(٥) أبو زيد حسن هو أحد المسلمين العربيين اللذين سافرا إلى الهند والصين في القرن التاسع، فعد هذه العادة بقاء، فلا شيء يؤذي المبادئ الإسلامية كهذا الأمر.

نساء في مقابل رجل واحد في بنتام<sup>(١)</sup> كان هذا حالاً خاصاً حول  
تعدد الزوجات .

ولا أسوغ العادات بهذا ، بل أيّن أسبابها .

### الفصل الخامس

#### سبب قانون في ملبار

لا يستطيع الرجل من قبيلة النَّائِر<sup>(٢)</sup> على شاطئ ملبار أن يتزوج غير امرأة واحدة ، وعلى العكس يمكن أن يكون للمرأة الواحدة من هذه القبيلة أزواج كثيرون ، وأرى إمكان كشف مصدر هذه العادة ، فالنائير هم قبيلة الأشراف الذين هم جنود جميع تلك الشعوب ، وفي أوربة يُمنع الجنود من الزواج ، وفي ملبار ، حيث يتطلب الإقليم الزيادة ، يُكتفى بجعل الزواج لهم أقل غوائل ما أمكن ، فجعل لكل امرأة عدة رجال ، وهذا ما يُقلل الارتباط في أسرة والعناية بتدبير منزل ، فيدع الروح العسكرية لهؤلاء الناس .

( ١ ) « مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند » ، جزء ١ .

( ٢ ) رحلات فرنسوا پيرار ، فصل ٢٧ ، رسائل العبرة ، المجموعة الثالثة والعاشرة عن مليامى ، في ساحل ملبار ، وقد عد هذا إفساداً للمهنة العسكرية ، والمرأة من قبيلة البرامين لا تتزوج عدة أزواج كما قال، پيرار .

## الفصل السادس

## تعدد الزوجات في نفسه

إذا نُظِرَ إلى تعدُّد الزوجات على العموم ، إذا نُظِرَ إليه مستقلاً عن الأحوال التي قد تجعله محتملاً ، وَجِدَ غيرَ نافعٍ للجنس البشريّ مطلقاً ، وَجِدَ غيرَ نافعٍ لأىٍّ من الجنسين ، للذى يُسَىء استعماله منهما ، وللذى يساء إليه منهما ، وَجِدَ غيرَ نافعٍ للأولاد أيضاً ، ويُرَى من محاذيره الكبرى أن الأب والأم لا يُقدِران على حمل ذات الحبِّ لأولادهما ، وأن الأب لا يستطيع حبَّ عشرين ولداً له كما تُحبُّ الأم اثنين منهم ، وشرٌّ من ذلك أن يكون للمرأة أزواجٌ كثيرٌ ، وذلك لاقتصار الحبِّ الأبويِّ حينئذٍ على رأى القائل إن الأب يمكنه أن يعتقد ، إذا أراد ، أن بعض الأولاد له ، أو إن الآخرين يُمكنهم أن يعتقدوا أن بعض الأولاد لهم .

ويقال إن ملكَ مَرَّ اكشَ يَحْوزُ في سَرَايه نساءً بيضاً ونساءً سوداً ونساءً صُفْراً ، فلم يَكِدْ هذا المسكين يُعَوِّزُهُ لَوْنٌ !

ولا تَحْمُولُ حيازةُ نساءٍ كثيرٍ دون اشتها<sup>(١)</sup> امرأةٍ رجلٍ آخرَ دائماً ، وما السَّبَقُ إلا كالبُخْلِ زيادةَ تعطشٍ إلى تحصيلِ ذخائرٍ .

وضاقت النصرانيةُ كثيراً من الفلاسفة في عهد جُوستينيان فلجأوا إلى كِسْرَى بفارس ، وكان أكثرُ شَيْءٍ وَقَفَ نظرهم ، على رواية أغاثياس<sup>(٢)</sup> ، هو أن

(١) هذا ما يؤدى إلى حجاب نساء الشرق بعناية عظيمة .

(٢) حياة جُوستينيان وأعماله ، صفحة ٤٠٣ .

تعدد الزوجات كان مباحاً لأناسٍ لم يمتنعوا حتى عن الزَّنا .  
ويؤدى تعدد النساء ، ومن يقول ! ، إلى ذلك الغرام الذى تأباه الطبيعة ،  
وذلك أن الدعارة تستدعى دعارةً أخرى ، وجاء فى الروايات أن الشعب لم يجد امرأةً  
فى منزل الكهيا حين نَهَبَهُ فى الفتن التى وقعت فى الآستانة عند خلع السلطان  
أحمد ، ويقال إنه يُبلَغ فى الجزائر<sup>(١)</sup> من هذه الناحية ما لم يُبلَغ فى مُعْظَم القصور .

### الفصل السابع

#### العدلُ عند تعدُّد الزوجات

وَيَتَّبِعُ قَانُونُ الْمَسَاوَاةِ فى المعاملة قانونَ تعددِ الزوجات ، ويأمرُ محمدٌ الذى  
أباح الزواجَ بأربعٍ أن يَتَسَاوَيْنَ فى كلِّ شَيْءٍ ، فى الطعام والثياب والواجب الزوجيُّ ،  
وقد سَنَّ هذا القانونُ أيضاً فى المَلْدِيفِ<sup>(٢)</sup> حيث يمكن الزواج بثلاثٍ .  
وتأمرُ شريعةُ موسى<sup>(٣)</sup> بالآلِ يُنْقَصُ شَيْءٌ من ثياب الأُمّة وطعامها ومعاشرتها  
إذا ما زَوَّجَ رجلٌ ابنه بها فَتَزَوَّجَ حُرَّةً بعد ذلك ، أَجَلَ ، كان يُمكن أن تُعْطَى  
الزوجةُ الجديدةُ زيادةً ، غير أنه لا ينبغى أن تُنْقَصَ الأولى شيئاً مما كان عندها .

(١) لوجية دوتاسيس ، تاريخ الجزائر - (٢) رحلات فرنسوا بيرار ، فصل ١٢ .

(٣) سفر الخروج ، أصحاح ٢١ : ١٠ و ١١ .

## الفصل الثامن

## فصل النساء عن الرجال

من نتائج تعدد الزوجات أن يُحَارَ في الأم ذاتِ الْعُلْمَةِ\* والغنى نساءً كثير ، ومن الطبيعي أن يَعْقُبَ هذه الكثرة انفصالهنَّ عن الرجال وانزواؤهن، ويتطلب النظام المنزلي ذلك مثل هذا وهو : أن المدين المُعْسِر يحاول أن يأمن مطارداتِ دائئيه ، ومن الأقاليم ما تكون الطبيعة البشرية فيه بالغة القوة فلا تَعْمَلُ الأخلاقُ فيها شيئاً ، فدَعُوا رجلاً مع امرأة ، وهناك تكون الشهواتُ مهبطاً فيكون الهجوم أكيداً والدفاعُ مفقوداً ، ففي هذه البلاد لا بُدَّ من المتاريس بدلاً من التعاليم .  
وَيَعُدُّ كتابُ كِلَاسِي<sup>(١)</sup> صينيُّ أن من معجزة الفضيلة وجودَ رجلٍ مع امرأة في منزلٍ منعزلٍ من غير أن يَقْصِبَهَا .

## الفصل التاسع

## صلة الإدارة المنزلية بالسياسة

حالُ الأهلين في الجمهورية مُحَدَّدٌ مُمَهَّدٌ خُلُوٌّ معتدلٌ ، وكلُّ شَيْءٍ بالحرية العامة هنالك ، ولا يمكن أن يمارس سلطانٌ وثيقٌ على النساء هنالك ، وإذا تطلَّب

(١) « يكون وسيلة اختبار عجيب أن يوجد في مكان قصي كنز يعرف صاحبه ، أو أن توجد امرأة حسناء في منزل منعزل ، وأن يسمع الرجل صوت عدو له يهلك إذا لم يساعده » ، ترجمة كتاب صيني عن الأخلاق في الأب دوهالد ، جزء ٣ ، صفحة ١٥١ .  
\* الغلطة : الانقياد إلى الشهوة .



الإقليمُ هذا السلطانَ كانت حكومةُ الفردِ أكثرَ ملاءمةً ، وهذا سببٌ جعلَ إقامةَ حكومة شعبية في الشرق أمراً صعباً .

وعلى العكس ترى عبودية النساء كثيرة الملاءمة لخصائص الحكومة المستبدة التي ترغب في إساءة استعمال كل شيء ، ثم إن مما رأت في جميع الأزمان بأسية سير العبودية المنزلية والحكومة المستبدة على قدم المساواة .

ويجب عزلُ النساء في الحكومة التي يُطلبُ فيها السكونُ على الخصوص ، والتي يدعى الخضوع فيها سُلماً ، وتكون مكايدهنَّ أمراً مُقدَّراً على الزوج ، وترتاب الحكومة ، التي ليس لديها من الوقت ما ترتقب فيه سلوكَ رعاياها ، من هذا السلوك عن تراء وتأثير .

ومن هو ربُّ الأسرة الذي يستطيع أن يقرَّ عيناً ساعةً في الشرق عند افتراضنا ذات حين انتقال خفة نسائنا وعدمِ رصانتهم ، وأذواقهن ونفورهن ، وما كبرُ وصغرُ من أهوائهن ، إلى حكومة شرقية ، فيكنَّ في مثل ما يتمتعن به من نشاطٍ وحرية بيننا ؟ أناسٌ متهمون في كلِّ مكان ، أعداءٌ في كلِّ مكان ، وترتج الدولة ويشاهدُ سبيلُ أمواجٍ من الدماء .

### الفصل العاشر

### مبدأ الأخلاق في الشرق

كلما عادت الأسرة ، عند تعدد الزوجات ، غيرَ واحدةٍ وجب على القوانين أن تجتمع هذه الأجزاء المنفصلة ، وكلما اختلفت المصالح حسنُ بالقوانين أن ترتدَّها إلى مصلحة واحدة .

وَيَقَعُ هذا بالسياج على الخصوص ، ولا يَنْبَغِي للنساء أن يُفْصَلْنَ عن الرجال  
بسياج المنزل فقط ، بل يَجِبُ أن يُفْصَلْنَ مِنْ هذا السياج أيضاً ، فيؤْلَفْنَ أُسْرَةً  
خاصة في الأسرة ، ومن ثَمَّ يُشْتَقُّ مبدأ الأخلاق للنساء ، أي الحياء والعفاف والرَّصانة  
والصمت والسلام والطاعة والاحترام والحبُّ ، ثم توجيهُ المشاعر العامِّ نحو أحسن  
ما في الدنيا بطبيعته ، وهو التعلُّقُ الوحيدُ بالأُسرة .

ومن الطبيعي أن يقوم النساء بواجبات كثيرة خاصة بهنَّ لا يُمكن فصلُها عن  
كلِّ ما قد يَمْنَحُنَّ أفكاراً أخرى ، عن كلِّ ما يُحَسِّبُ أُلْهِيَّاتٍ ، عن كلِّ  
ما يُسَمِّي حاجاتٍ .

وفي مختلف دول الشرق توجَدُ أخلاقٌ أكثرُ صفاءً ، وذلك بنسبة إحكام  
سياج النساء ، ويوجَدُ في الدول الكبرى سادةٌ كباراء بحكم الضرورة ، وكلما كان  
عند هؤلاء وسائلٌ عظيمةٌ أُمْسِكُ النساءَ ضمن سياجٍ مُحْكَمٍ ومُنْعَنٍ من دخول  
المجتمع ، ولذا تُثِيرُ العجبَ أخلاقُ النساءِ في دول الترك والفرس والغول  
والصين واليابان .

ولا يقال ذلك عن بلاد الهند التي أُسْفِرَ وَضْعُ أرضها وما لا يُحْصَى من جزائرها  
عن تقسيمها إلى دول صغيرة كثيرة جعلها مستبدةً ما ليس لدى من الوقت أن أذكُرُه  
هنا من العوامل .

ولا يوجد هناك غيرُ بَأْسِينَ نَهَّايين وغيرُ بَأْسِينَ منهويين ، ولا يوجد غيرُ وسائلٍ  
صغيرةٍ عند مَنْ يُدْعَوْنَ كباراء ، ولا يوجد عند مَنْ يُدْعَوْنَ أغنياء غيرُ قُوَّتهم ، فلا  
يُمْكِنُ سياجُ النساءِ هناك أن يكون مُحْكَمًا كذلك ، ولا يُمكن أن يُتَخَذَ من  
الحذر ما يُزَجِّرُنَّ به ، ولذلك لا يُدْرِكُ العقل مقدارَ ما يسود أخلاقهن من دعاة .

وهناك يُرى مقدار ما تؤدّي إليه من القوضى معائبُ الإقليم إذا ما تُركت طليقةً ، وهناك يكون للطبيعة من القوة وللحِشمة من الضعف ما لا يُمكن إدراكه ، وفي باتن<sup>(١)</sup> يبلغ شَبَقُ<sup>(٢)</sup> النساء من الشدّة ما يُضطرُّ الرجال معه إلى اتخاذ عُددٍ يحترزون بها من محاولاتهن ، وعند مستر سميث<sup>(٣)</sup> لا تَسِيرُ الأمور بأحسن من هذا في ممالك غنيّة الصغيرة ، فيلوح أن الجنسين في تلك البلاد يَفْقِدان حتى نوايسهما الخاصة .

### الفصل الحادى عشر

#### العبودية المنزلية المستقلّة عن تعدد الزوجات

الإقليمُ ، لا تَعُدُّ الزوجات وحده ، هو الذى يستلزم حَصْرهنَّ فى بعضِ أما كنَ بالشرق ، ومن يَطَّلِع على الفضائح والخدائع والجرائم والشُخام والسَّام والمَقَاتِل التى أدت إليها حرية النساء فى غُوراً وفى مؤسَّسات البرتغاليين بالهند حيث لا يُبيحُ الدينُ غيرَ الزواجِ بواحدةٍ فيقابلُ بينها وبين طُهر أخلاق النساء فى تركية

(١) « مجموعة الرحلات التى انتفع بها فى تأسيس شركة الهند » ، جزء ٢ ، قسم ٢ ، صفحة ١٩٦ .

(٢) يزوج الآباء فى الملبديف بناتهم فى العاشرة أو الحادية عشرة من سنهن ، وذلك لأنهم يقولون إن من الإثم أن يتركن محتاجات إلى الرجال ، رحلات فرنسوا پيرار ، فصل ١٢ ، وفى بتنام إذا بلغت البنت الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة من سنّها وجب تزويجها خشية أن تقضى حياة دعارة ، « مجموعة الرحلات التى انتفع بها فى تأسيس شركة الهند » ، صفحة ٣٤٨ .

(٣) « رحلة إلى غنيّة » ، القسم الثانى ، صفحة ١٩٢ من الترجمة ، قال : « إذا ما لاقى النساء رجلاً أمسكنه وهددنه بالوشاية به إلى زوجهن ما لم يذعن ، وهن يتسربن فى فراش الرجل ويوقظنه ، فإن لم يفعل هددنه بأن يؤخذن فى ذات الفعل » .

وفارس والمغول والصين واليابان وصفائها ، يَجِدُ جيداً ضرورة فصلهن عن الرجال سواء أقتصر على واحدة أم اقترن بكثيرات .

والإقليم هو الذى يجب أن يقطع فى هذه الأمور ، وماذا ينفع حجب النساء فى بلادنا الشمالية حيث تكون أخلاقهن صالحةً بحكم الطبيعة ، وحيث تكون جميع أهوائهن هادئةً ، عاملةً قليلاً ، دقيقةً قليلاً ، وحيث يكون للحب سلطانٌ على القواد منظمٌ فيكفى أقل ضابطة لقيادتهن ؟

ومن السعادة أن يعيش الإنسان فى هذه الأقاليم التى تجيزُ تواصل الناس ، والتى يلوحُ أن الجنسَ الأكثرَ مَلاحةً زينةً للمجتمع فيها ، والتى يصلحُ النساءُ فيها لتسلية الجميع مع بقائهن وفقاً على نعيمٍ واحدٍ .

### الفصل الثالث عشر

#### الحياء الطبيعىُّ

أجمعت جميع الأمم على ازدراء شَبَقِ النساء ، وذلك عن مخاطبة الطبيعة جميعَ الأم ، والطبيعة سَنَّتِ الدفاعَ وسَنَّتِ الهجوم ، والطبيعة جعلتُ مَنىً فى الجهتين فجعلت التهورَ فى إحداها وجعلت الحياءَ فى الأخرى ، وأنعمت على الأفراد ببرهاتٍ للحفظ وبهنيئاتٍ للبقاء .

وليس من الصحيح ، إذن ، أن يتبع الشَّبَقُ نوايسَ الطبيعة ، وهو ، على العكس ، يُبصرها ، والحياء والاعتدالُ هما اللذان يتبعان هذه النوايس .

ثم إن من طبيعة الموجودات العاقلة أن تَشْعُرَ بنقصانها ، والطبيعةُ ، إذنْ ، قد جعلت الحياءَ فينا ، أى الخجلَ من نقصاننا .  
إذنْ ، متى خالفت قدرةُ بعض الأقاليم الطبيعيةُ ناموسَ الجنسَيْنِ الطبيعيَّ وناموسَ الموجودات العاقلةَ وَجَبَ على المشرع أن يَضَعَ قوانينَ مدنيةً قاهرةً لطبيعة الإقليم ومُجدِّدةً للنواميس الأصلية .

### الفصل الثالث عشر الغيرة

يجب أن تُمَارَ غيرةُ الشهوة عند الأمم من غيرة العادة والأخلاق والقوانين ، فأحداها حُمِيَّ ملتبئةٌ تَلْتَمِسُ ، والأخرى فاترةٌ ، ولكنها هائلةٌ أحياناً فيُمْكِنُهَا أن تقتنِ بعدم الاكتراث وبالازدراء .  
وإحداها إساءةُ استعمالٍ للحبِّ فتَصْدُرُ عن الحُبِّ نفسه ، والأخرى تَتَّبِعُ ، فقط ، طبائعَ الأمة وأوضاعها وقوانينَ البلاد والأخلاق ، حتى الدين<sup>(١)</sup> في بعض الأحيان .  
وهي نتيجةُ قوة الإقليم الطبيعيةِ على الدوام تقريباً ، وهى دواء هذه القوة الطبيعية .

---

( ١ ) أمر محمد أتباعه بحجب نسائهم ، ومثل هذا ما قاله بعض الأئمة عند وفاته ، ولم يكن أقل من هذا المذهب ما رُعِظَ به كونفوشيوس .

## الفصل الرابع عشر إدارة المنزل في الشرق

يَبْلُغُ تَغْيِيرُ النِّسَاءِ فِي الشَّرْقِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْغَالِبِ مَا لَا يَكُنُ مَعَهُ صَوَاحِبَ  
الإدارة المنزلية ، وَيُفَوِّضُ أَمْرُهَا ، إِذَنْ ، إِلَى الْخَصِيَّانِ ، وَتُسَلِّمُ الْمَفَاتِيحُ إِلَيْهِمْ  
وَيَقُومُونَ بِأُمُورِ الْمَنْزِلِ ، قَالَ مَسِيو شَارْدَان : « يُعْطَى النِّسَاءُ فِي فَارِسَ ثِيَابَهُنَّ كَمَا  
يُصْنَعُ مَعَ الْأَوْلَادِ » ، وَهَكَذَا لَيْسَ لهنَّ شَيْءٌ فِي هَذِهِ الْعِنَايَةِ الَّتِي يَلُوحُ أَنَّهَا تَلَامُنَهُنَّ  
جَيِّدًا ، فِي هَذِهِ الْعِنَايَةِ الَّتِي هِيَ أَوَّلُ مَا يَقُومَنَّ بِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ آخَرَ .

## الفصل الخامس عشر الطلاق والرد

الْفَرْقُ بَيْنَ الطَّلَاقِ وَالرَّدِّ هُوَ أَنَّ الطَّلَاقَ يَتِمُّ بِتَرَاضِي الطَّرْفَيْنِ عِنْدَ تَنَافُرِهِمَا ،  
وَأَنَّ الرَّدَّ يَتِمُّ بِإِرَادَةِ أَحَدِ الطَّرْفَيْنِ وَنَفْعًا لَهُ ، وَذَلِكَ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ إِرَادَةِ الطَّرْفِ  
الْآخَرِ وَنَفْعِهِ .

وَيَكُونُ النِّسَاءُ مِنْ ضَرْوَةِ الرَّدِّ أحيانًا ، وَيَكُنَنَّ مِنَ الْكَدَّرِ فِي صَنْعِ هَذَا  
دَائِمًا ، مَا يَظْهَرُ الْقَانُونُ مَعَهُ جَائِزًا بِمَنْحِهِ هَذَا الْحَقَّ لِلرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ ، وَذَلِكَ  
أَنَّ الرَّجُلَ سَيِّدُ الْمَنْزِلِ ، وَأَنَّ لَدَيْهِ أَلْفَ وَسِيلَةٍ لِإِمْسَاكِ نِسَائِهِ ضِمْنَ الْوَاجِبِ أَوْ إِعَادَتِهِنَّ  
إِلَيْهِ ، فَيُلَوِّحُ أَنَّ الرَّدَّ فِي يَدِهِ لَيْسَ غَيْرَ إِسَاءَةٍ اسْتِعْمَالٍ جَدِيدَةٍ لِسُلْطَانِهِ ، وَلَكِنْ  
الْمَرَأَةُ لَا تَتِمَارِسُ بِالرَّدِّ غَيْرَ دَوَاءٍ كَامِدٍ ، وَمِنْ الْبَلَاءِ الْعَظِيمِ لِلْمَرَأَةِ ، دَائِمًا ، أَنْ تَبْحَثَ

عن زوجٍ ثانٍ بعد ما تكون قد أضاعت مُعْظَمَ مَلَاَحَاتِهَا عند زوجٍ آخر ، ومن فوائد فُتُونِ الشَّبابِ في النساءِ أن يَتَجَبَّهَ الزوجُ ، إذا ما تَقَدَّمَ في السَّنِّ ، إلى حُسْنِ العاطفةِ بذكري مَلَاَذِهِ .

ومن القواعد العامة ، إِذَنْ ، وجوبُ مَنَحِ المرأةِ حقَّ الرَّدِّ في جميع البلدان التي يَمْنَحُ القانونُ فيها الرجالَ حقَّ الرَّدِّ ، وذلك فضلاً عن أنه يجب في الأقاليم التي تعيش المرأة فيها ضِمْنَ رِقٍّ منزليٍّ أن يُبَيِّحَ القانونُ للنساء ، كما يُلَوِّحُ ، حقَّ الرَّدِّ ، وأن يبيح للأزواج حقَّ الطلاق فقط .

ومتى كان النساء في سرايٍ فإن الزوج لا يستطيع أن يَرُدَّ عن تنافرِ الطَّبَائِعِ ، فمن خطأ الزوج أن تنافرُ الطَّبَائِعِ .

ولا ينبغي أن ينشأ الرَّدُّ عن عُقْمِ المرأةِ إِلَّا إذا كانت واحدة<sup>(١)</sup> ، فإذا تعدَّد النساء لم يكن هذا السببُ مهماً للرجل قطُّ .

وَيُبَيِّحُ قانونُ المَلْدِيْثِ<sup>(٢)</sup> استردادَ امرأةٍ رُدَّتْ ، وكان قانونُ المكسيك<sup>(٣)</sup> يَحْظُرُ الاقترانَ ثانيةً جاعلاً القتلَ جزاءً مَنْ يَخَالِفُ ، وكان قانونُ المكسيك أ كَثَرَ صَوَاباً من قانونِ المَلْدِيْثِ ، فقد كان يَهْدِفُ إلى خلود الزواج في زمنٍ أخلَّ أيضاً ، وذلك بدلاً من قانونِ المَلْدِيْثِ الذي يلوح أنه يَعْبَثُ بِالزَّوْجِ والرَّدِّ على السواء .

وكان قانونُ المكسيك لا يُبَيِّحُ غَيْرَ الطلاق ، وكان هذا سبباً جديداً في عدم السماحِ لأناسٍ افترقوا طَوْعاً أن يَقتَرِنوا ثانيةً ، وَيُظْهَرُ أن الرَّدَّ أ كَثُرَ ما يَصْدُرُ

( ١ ) لا يقصد بهذا أن يكون الرد بسبب العقم مباحاً في النصرية .

( ٢ ) رحلة فرنسوا پيرار ، يفضل استردادها على الزواج بغيرها لما يقتضى هذا من قلة النفقات .

( ٣ ) « تاريخ فتحها » ، تأليف سوليس ، صفحة ٤٩٩ .

عن سرعة الذهن وعن شيء من هَوَى النفس ، ويظهر أن الطلاق أثرٌ بشار .  
وللطلاق فائدةٌ سياسيةٌ كبيرةٌ عادةً ، وأما من حيث الفائدةُ المدنية فقد شرع  
في سبيل الزوج والمرأة ، وهو ليس ملائماً للأولاد دائماً .

### الفصل السادس عشر

#### الطلاق والرّد عند الرومان

أباح رومولوس للزوج رَدَّ امرأته إذا ما اقترفت زِنًى أو أعدت سُمّاً أو زَيَّفَتْ  
مفاتيح ، وهو لم يمنح النساء حقَّ رَدِّ أزواجهن ، ويدعو بلوتارك<sup>(١)</sup> هذا القانون  
بالقانون القاسى جداً .

وبما أن قانون أثينة<sup>(٢)</sup> كان يمنح المرأة والزوج حقَّ الرّدِّ على السَّواء ، وبما  
أنه رُئِيَ نَيْلُ النساء هذا الحقَّ لدى الرومان الأولين على الرغم من قانون رومولوس ،  
فإن من الواضح أن كان هذا النظام من النظم التي جلبها نوابُ رومة من أثينة  
وأدخلت إلى قوانين الألواح الاثني عشر .

ويقول شيشرون<sup>(٣)</sup> إن عِلَلَ الرّدِّ كانت تأتي من قانون الألواح الاثني عشر ،  
ولا يُشَكُّ ، إذن ، في كون هذا القانون لم يَزِدْ عددَ عِلَلِ الرّدِّ التي  
قرَّرها رومولوس .

وغداً حقُّ الطلاق تديراً ، أو نتيجةً على الأقل ، لقانون الألواح الاثني

(١) حياة رومولوس ، فصل ١١ - (٢) كان هذا من قوانين سولون .

(٣) Mimam res suas sibi habere jussit, ex duodecim tabulis causam addidit

فليب ٢ ، فصل ٦٩ .



عشر ، وذلك بما أنه كان لكلٍ من الزوجين حقُّ الرَّدِّ على انفراد فإن من الأجدر أن يستطيعا الافتراق عن اتفاقٍ وتراضٍ .

وكان القانون لا يتطلب إبداء عللٍ للطلاق<sup>(١)</sup> ، وذلك لأن طبيعة الأمر تقضى بوجود عللٍ للرَّدِّ وبعدم وجود عللٍ للطلاق مطلقاً ، وذلك لأن التنافر يكون أقوى العلل حيث يصنع القانونُ عللاً قد تُحَلَّ بها عُقْدَةُ النكاح .

ويزوي ديني داليكارناس<sup>(٢)</sup> وفاليرمكسيم<sup>(٣)</sup> وأولوجل<sup>(٤)</sup> أمراً يلوح لى عدمُ احتماله ، وذلك أنه ، وإن كان يحقُّ للزوج أن يرُدَّ زوجته ، كان يُحْمَلُ للطوالع احترامٌ كبير ، فلم يستعمل أحدٌ هذا الحقَّ مدة ٥٢٠ سنة<sup>(٥)</sup> ، وذلك إلى أن ردَّ كارفيانيوس روعاً زوجته لُعْمُها ، غير أن معرفة الروح البشرية تكفى ليرى أية معجزة تلك التي لا يستعمل بها أحدٌ مثل ذلك الحقَّ مع منح القانون إياه شعباً بأسره ، ولما ذهب كوربولان إلى منفاه نصَّح<sup>(٦)</sup> امرأته بأن تتزوج رجلاً أسعدَ حالاً منه ، وقد رأينا أن قانون الألواح الاثني عشر وعادات الرومان وسَّعت مدى قانون رومولوس كثيراً ، ولم هذا التوسيع إذا كان حقُّ الرَّدِّ لم يستعمل قطُّ ؟ ثم إذا كان لدى الأهلين مثل ذلك الاحترام للطوالع فلم يستعملوا حقَّ الرَّدِّ قطُّ فلماذا كان مشترعو رومة أقلَّ احتراماً لها ؟ وكيف كان القانون يُفسد العادات بلا انقطاع ؟

وإذا قابلنا بين نصين لبلوتارك أبصرنا زوال تلك الأعجوبة ، وذلك أن

(١) غير جوستينيان هذا ، الملحق ١١٧ ، فصل ١٠ - (٢) باب ٢ .

(٣) باب ٢ ، فصل ٤ - (٤) باب ٤ ، فصل ٣ - (٥) على رواية دني داليكارناس وفاليرمكسيم ، و ٥٢٣ سنة على رواية أولوجل ، وكذلك فإنهم لم يذكروا القناصل أنفسهم .

(٦) . انظر إلى خطبة فيتوري في دني داليكارناس ، باب ٨ .

القانون الملكى<sup>(١)</sup> كان يُبيحُ للزوج أن يرُدَّ في الأحوال الثلاث التى تكلمنا عنها ، قال بلوتارك<sup>(٢)</sup> : « وكان يُقضى بأن من يرُدَّ في أحوال أخرى يُعطى زوجته نصفَ أمواله وبأن يُوقفَ النصفُ الآخرُ على سيرس » ، وكان يُمكن الرَّدُّ في جميع الأحوال ، إذن ، مع الخضوع للجزاء ، ولم يصنع ذلك أحدٌ قبل كارثيليوس روغان<sup>(٣)</sup> « الذى ردَّ امرأته بسبب العقم بعد ٢٣٠ سنة من رومولوس » كما قال بلوتارك<sup>(٤)</sup> أيضاً ، أى إنه ردَّها قبل ٧١ سنة من قانون الألواح الاثنى عشر الذى وسَّع سلطة الرَّدِّ وعِلَّله .

ويقول المؤلفون الذين ذكرتهم إن كارثيليوس روغان كان يُحبُّ امرأته ، غير أن الرُّقباء حملوه على القسم بأن يرُدَّها ليَهَبَ للجمهورية أولاداً ، فجعله هذا ممقوتاً لدى الشعب ، وليُعْرِفَ خُلُقَ الشعب الرومانى من يرَغِبُ في كشف السبب الحقيقى لِمَا كان يَحْمِلُ من حقدٍ على كارثيليوس ، ولم يفقد كارثيليوس حُظوته لدى الشعب عن ردِّه امرأته ، ما دام هذا الأمرُ لا يُزعج الشعب ، وإنما نشأ هذا عن حلف كارثيليوس مميناً للرُّقباء بأن يرُدَّ امرأته العقيمَ ليَهَبَ للجمهورية أولاداً ، فقد كان هذا نيراً رأى الشعب أن الرُّقباء يضعونه عليه ، وسنرى في فصل آتٍ من هذا الكتاب<sup>(٥)</sup> ما كان من مقتِ الشعبِ مثل هذه النظم ، ولكن من أين يُمكن أن يأتى مثلُ هذا التناقض بين هؤلاء المؤلفين ؟ ها هو ذا بلوتارك قد دَرَسَ حادثاً ، وهما هم أولاء قد ذكروا معجزةً .

( ١ ) بلوتارك ، حياة رومولوس - ( ٢ ) بلوتارك ، حياة رومولوس - ( ٣ ) والواقع أن سبب

العقم لم يكن في قانون رومولوس ، ويدل ظاهراً الحال على أنه لم يكن عامل مصادرة قط ما دام تابعاً لأمر

الحكام - ( ٤ ) فى المقابلة بين تيزه ورومولوس - ( ٥ ) باب ٢٣ ، فصل ٢١ .

## البَابُ السَّابِعُ عَشَرَ

كيف تكون صِلَةُ قوانين العبودية السياسية بطبيعة الإقليم

### الفصل الأول

#### العبودية السياسية

ليست العبودية السياسية أقلَّ توقُّفاً على طبيعة الإقليم من توقُّف العبودية المدنية والعبودية المنزلية عليه كما يُرى ذلك فيما بعد .

### الفصل الثاني

#### الفرقُ بين الشعوب من حيث الشجاعةُ

قلنا فيما تقدم إن شدة الحرارة كانت تُوهن قوةَ الناس وشجاعتهم ، وإنه كان يوجد في الأقاليم الباردة قوةٌ في الجسم والروح تجعلُ الناس قادرين على القيام بأعمال طويلة شاقَّة عظيمة جريئة ، ولا يلاحظُ هذا بين أمة وأمة فقط ، بل يلاحظُ أيضاً بين قسمٍ وقسمٍ في البلد الواحد ، وتعدُّ شعوب شمال الصين أكثرَ شجاعةً من شعوب جنوبيها<sup>(١)</sup> ، وليست شعوب جنوب كُورِيَّة<sup>(٢)</sup> مثل شعوب شمالها بسالةً .

(١) الأب درهالْد ، جزء ١ ، صفحة ١١٢ .

(٢) وهذا ما تقوله كتب الصين ، المصدر نفسه ، جزء ٤ ، صفحة ٤٤٨ .

ولا ينبغي أن يُحَارَ ، إذن ، من أن جُبْنَ شعوب الأقاليم الحارة جعلها عبيداً دائماً تقريباً وأن شجاعة شعوب الأقاليم الباردة أبقَتْها أحراراً ، فهذه نتيجة تنشأ عن علتها الطبيعية .

ووجد مصداق ذلك في أمريكا أيضاً ، فقد كانت إمبراطوريتنا المكسيك والبيرو المستبدتان واقعيتن نحو خط الاستواء ، وكانت جميع الشعوب الحرة الصغيرة تقريباً ، ولا تزال ، قائمةً نحو القطبين .

### الفصل الثالث

#### إقليم آسية

جاء في كتب الرحلة<sup>(١)</sup> : « أن شمال آسية ، وهو البرّ الواسع الذي يبدأ من الدرجة الأربعين ، أو نحوها ، حتى القطب ومن حدود روسية حتى البحر الشمالي ، إقليمٌ باردٌ جداً ، وأن هذه الأرض الواسعة مقسومة من الغرب إلى الشرق بسلسلة من الجبال التي تدعُ سيبيرية في الشمال وبلاد التتر الكبرى في الجنوب ، وأن إقليم سيبيرية هو من شدة البرد ما تُمكن معه زراعتها مع استثناء بعض بقاعها ، وأن الروس ، وإن كانوا ذوى ممتلكاتٍ على طول الإبرتييس ، لا يزرعون هنالك شيئاً ، وأن هذه البلاد لا تُخرج غير قليلٍ من الصنوبر الصغير والشجر القصير ، وأن أهل البلاد الأصليين مقسومون إلى عشائرٍ حقيرةٍ كعشائر كندة ، وأن هذا

(١) انظر إلى « رحلات الشمال » ، جزء ٨ ، « تاريخ التتر » والمجلد الرابع من « الصين » ، تأليف الأب دوهالده .

البرد ينشأ عن ارتفاع الأرض من ناحية ، وعن استهضاب الجبال \* كلما ذهب من الجنوب إلى الشمال فتتحقق ريح الشمال في كل مكان من غير أن تجد حواجز ، وأن هذه الريح ، التي تجعل زنبيل الجديدة غير صالحة للسكنى ، تهب في سيرية فتجعلها باثرة ، وأن جبال نوروج ولايونية هي متاريس عجيبة تبقى بلاد الشمال من هذه الريح ، وأن هذا يجعل الأرض في استوكهلم ، الواقعة على الدرجة التاسعة والخمسين من العرض أو نحوها ، تنتج فواكه وحبوباً وأشجاراً ، وأنه يوجد حول أبو الواقعة على الدرجة الحادية والستين ، كما يوجد نحو الدرجتين الثالثة والستين والرابعة والستين ، مناجم فضة مع شيء من الخشب .

ونرى في كتب السياحة أيضاً : « أن بلاد التتر الكبرى الواقعة في جنوب سيرية هي كذلك باردة جداً ، وأنها لا تزرع أبداً ، وأنه لا يوجد فيها غير مراعٍ للقطاع ، وأنه لا ينبت فيها شجر ، بل قليل عوسج كما في إيسلندة ، وأنه يوجد بالقرب من الصين ومغولية بلاد ينبت فيها نوع من الدخن ، ولكن مع عدم إمكان نضج البر والأرز ، وأنه لا يوجد أماكن في بلاد التتر الصينية ، أى في الدرجات ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ ، لا يدوم الجليد فيها سبعة أشهر أو ثمانية أشهر من السنة ، فيكون البرد كما في إيسلندة وإن وجب أن تكون أكثر حراً من جنوب فرنسا ، وأنه لا يوجد من المدن غير أربع أو خمس نحو البحر الشرقي وغير بضع مدن أقامها الصينيون بالقرب من الصين عن أسباب سياسية ، وأنه لا يوجد في بقية بلاد التتر الكبرى غير مدن قليلة قائمة في بخارى وتركستان وخوارزم ، وأن سبب هذا البرد المتناهي ينشأ عن طبيعة الأرض التُطرونية الرملية المملوءة ملح بارود ، ثم عن

\* استهضب الجبل ، صار هضبة ، والهضبة هي الجبل المنبسط على وجه الأرض .

ارتفاع الأرض ، وكان الأب فُرِيدِست قد وَجَدَ مكاناً واقعاً شمالَ الشَّورِ الأكبر بعيداً منه ثمانين فرسخاً نحو منبع كارا كورم مرتفعاً عن سطح البحر بالقرب من يَكِين ما يزيد على ثلاثة آلاف قدمٍ هندسية ، وأن هذا الارتفاع<sup>(١)</sup> علةٌ عدم مائه مع ذلك فلا يُمكن السَّكَنُ في غير القرب من الأنهار والبحيرات وإن كان منبعُ جميع الأنهار الكبرى بأسية في هذا البلد .

وإني ، بعد وَضْع هذه الوقائع ، أقول عن رَوِيَّةٍ إن آسية غيرُ مشتملةٍ ، مطلقاً ، على مِنطَقة معتدلة تماماً ، وإن الأما كن الواقعة في إقليم شديد البرد تَمَسُّ الأما كن الواقعة في إقليم شديد الحرِّ مَسًّا مباشراً ، أي تركية وفارس ومغولية والصين وكورية واليابان .

وعلى العكس تُرَى المِنطَقة المعتدلة في أوربة عظيمة الاتساع وإن كانت واقعة في أقاليم كثيرة الاختلاف فيما بينها فلا صلة بين أقاليم إسبانية وإيطالية وأقاليم نُورُوج وإِسُوج ، ولكن بما أن الإقليم هنالك يكون بارداً مقداراً فقذاراً ذاهباً من الجنُوب إلى الشمال ، وذلك بنسبة عَرَض كلِّ بلد تقريباً ، فإن كلَّ بلدٍ يماثل البلدَ المجاور تقريباً ، ولا يكون هنالك فَرْقٌ يستحقُّ الذكر ، وتكون المِنطَقة المعتدلة واسعةً إلى الغاية كما قلتُ .

ومن مِمَّ تتعارض الأمم في آسية تعارض القوى والضعيف ، وتتماسُّ الشعوبُ الحاربة الباسلة النشيطة والشعوبُ المُخَنَّثة المتوانية الهَيَّابة تماساً مباشراً ، فيكون بعضها مفتتحةً وبعضها الآخر فاتحاً إذنً ، وعلى العكس تتعارض الأمم في أوربة تعارض القوى والقوى ، ويكون لدى التماسٍ منها نفسُ الشجاعة

(١) بلاد التتر هي هضبة إذن .

تقريباً ، وهذا أعظم سبب في ضعف آسية وقوة أوربة ، وفي حرية أوربة وعبودية آسية ، أى السبب الذى لا أعلم أنه لوحظ حتى الآن ، وهذا ما يحول دون زيادة الحرية في آسية أبداً ، وهذا مع زيادة الحرية ونقصها في أوربة على حسب الأحوال .

وإذا كانت طبقة الأشراف الروسية قد استعبدت من قبل أحد أمرائها فإنه يرى هنالك من علامات عدم الصبر دائماً ما لا تؤدى إليه أقاليم الجنوب مطلقاً ، ألم نر هنالك قيام الحكومة الأريستوقراطية في بضعة أيام ؟ وإذا كانت قد أضاعت مملكة أخرى في الشمال قوانينها فإنه يمكن الركون إلى الإقليم ، فهى لم تضعها ضياعاً تاماً .

### الفصل الرابع

#### نتيجة هذا

يطابق ما قلناه حوادث التاريخ ، فقد أخضعت آسية ثلاث عشرة مرة ، إحدى عشرة مرة من قبل أمم الشمال ، ومرتين من قبل أمم الجنوب ، وقد فتحها السيت ثلاث مرات في أقدم الأزمان ، ثم فتحها كل من الماديين والفرس مرة واحدة ، وقد فتحها الأغارقة والعرب والمغول والترک والتتر والفرس والأفغان ، ولا أتكلم عن غير آسية العليا ، ولا أتكلم شيئاً عن الغزوات التى تمت في بقية الجنوب من هذا القسم من العالم الذى عانى باستمرار فتناً عظيمة إلى الغاية .

وعلى العكس لانعرف في أوربة غير أربعة انقلابات عظيمة منذ قيام المستعمرات

الإغريقية والفينيقية ، فأما الأول فقد نشأ عن فتوح الرومان ، وأما الثاني فقد نشأ عن غارات البرابرة الذين قَضَوْا على هؤلاء الرومان ، وأما الثالث فقد نشأ عن انتصارات شارلمان ، وأما الرابع فقد نشأ عن مغازى النورمان ، وإذا ما بُحِثَ في هذا جيداً وَجِدَتْ في هذه الانقلابات عينها قوةٌ عامةٌ منتشرةٌ في جميع أجزاء أوربة ، وتُعرَفُ الصعوبةُ التي لاقاها الرومان في فتح أوربة ، وتُعرَفُ سهولةُ غارتهم على آسية ، وتُعرَفُ المشاقُّ التي وجدها شعوبُ الشمال في هدم الإمبراطورية الرومانية ، وتُعرَفُ حروبُ شارلمان وأفعاله ومختلفُ حَمَلاتِ النورمان ، فكان يُقَضَى على المخربين بلا انقطاع .

#### الفصل الخامس

لم تكن نتائج الفتح واحدةً عندما قامت شعوبُ  
شمال آسية وشعوبُ شمال أوربة بالفتح

فتحت شعوبُ شمال أوربة هذه القارّةَ ففتحَ الأحرار ، وفتحت شعوبُ شمال آسية هذه القارّةَ ففتحَ العبيد ، فهم لم يَفْلِحُوا إلا في سبيل سيّدٍ .  
وعلةُ ذلك كونُ الشعبِ التتريّ ، الذي هو فاتح آسية التقليديّ ، قد أصبح عبداً ، فهو يقوم بالفتح في جنوب آسية بلا انقطاع فيقيم إمبراطورياتٍ ، غير أن قسم الشعبِ الذي يَبْقَى في البلد يكون خاضعاً لسيّدٍ كبيرٍ مستبدٍ في الجنوب فيرغب أن يكون كذلك في الشمال ، ويدّعى أنه ذو سلطانٍ مُرادٍ على الرعايا الغالبين كالذي تمّ له على الرعايا المغلوبين ، وهذا ما يشاهد اليوم جيداً في ذلك البلد الواسع المسمّى البلد التتريّ والصينيّ والذي يحكمُ العاهلُ فيه حكماً استبدادياً تقريباً كما في الصين



نفسها ، والذي يُوسَّعُ رُقعته بفتوحه كلَّ يوم .

وَيُمْكِنُ أَنْ يَرَى فِي تَارِيخِ الصِّينِ أَيْضاً أَنَّ الْأَبَاطِرَةَ<sup>(١)</sup> بَعَثُوا جَالِيَاتٍ صِينِيَّةً إِلَى بِلَادِ التَّتَرِ ، وَأَنَّ هَؤُلَاءِ الصِّينِيِّينَ أَصْبَحُوا تَتَرًا وَأَعْدَاءُ لِدَا الصِّينِ ، بَيِّدَ أَنْ هَذَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْ حَمْلِهِمْ إِلَى بِلَادِ التَّتَرِ رُوحَ الْحُكُومَةِ الصِّينِيَّةِ .

وَفِي الْغَالِبِ يُطْرَدُ قِسْمٌ مِنَ الشَّعْبِ التَّتَرِيِّ الْفَاتِحِ ، فَيَجْلِبُ إِلَى صَحَارِيهِ رُوحًا مِنَ الْعُبُودِيَّةِ كَانَ قَدْ اكْتَسَبَهَا فِي إِقْلِيمِ الرُّقِّ ، وَلَنَا أَمْثَلَةٌ كَبِيرَةٌ عَلَى ذَلِكَ فِي تَارِيخِ الصِّينِ ، وَفِي تَارِيخِنَا الْقَدِيمِ أَيْضًا<sup>(٢)</sup> .

وهذا ما جعل خُلُقَ الشَّعْبِ التَّتَرِيِّ أَوْ الْجَيْتِيِّ مِمَّاثِلًا لَخُلُقِ إِمْبَرَاتُورِيَّاتِ آسِيَّةٍ دَائِمًا ، فَبِالْعَصَا يُسَيِّطَرُ عَلَى الشُّعُوبِ فِي هَذِهِ ، وَبِالْسيَاطِ الطَّوِيلَةِ يُسَيِّطَرُ عَلَى الشُّعُوبِ التَّتَرِيَّةِ ، وَكَانَتْ رُوحُ أَوْرَبَةِ مُخَالِفَةً لِهَذِهِ الطَّبَائِعِ ، وَمَا سَمَّتهُ شُعُوبُ آسِيَّةٍ عِقَابًا فِي كُلِّ زَمَنِ سَمَّتهُ شُعُوبُ أَوْرَبَةِ إِهَانَةً<sup>(٣)</sup> .

وَلَمَّا قَضَى التَّتَرُ عَلَى الْإِمْبَرَاتُورِيَّةِ الرُّومِيَّةِ أَقَامُوا الْعُبُودِيَّةَ وَالْإِسْتِبْدَادَ فِي الْبِلَادِ الْمَفْتُوحَةِ ، وَلَمَّا فَتَحَ الْقُوطُ إِمْبَرَاتُورِيَّةَ الرُّومَانِ أَقَامُوا الْمَلَكِيَّةَ وَالْحُرِّيَّةَ فِي كُلِّ مَكَانٍ . وَلَا أَدْرِي هَلْ حَدَّثَ رُودَبِكُ الْمَشْهُورُ فِي أَطْلَنْطِيَّةِ ، الَّذِي أَثْنَى فِيهِ كَثِيرًا عَلَى اسْكَنْدِينَاثِيَّةِ ، عَنْ ذَلِكَ الْإِمْتِيَازِ الْكَبِيرِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَجْعَلَ جَمِيعَ الْأُمَمِ الْمُقِيمَةِ بِهَا فَوْقَ جَمِيعِ شُعُوبِ الْعَالَمِ ، وَذَلِكَ عَنْ أَنَّهُمْ كَانُوا مَصْدَرَ حُرِّيَّةِ أَوْرَبَةِ ، أَيْ مَصْدَرَ مَا عِنْدَ جَمِيعِ النَّاسِ مِنْ حُرِّيَّةٍ تَقْرِيْبًا .

(١) كَالْعَاهِلِ الْخَامَسِ مِنَ الْأَسْرَةِ الْخَامِسَةِ : فَتْنَى .

(٢) فَتَحَ السِّيْتِ آسِيَّةً ثَلَاثَ مَرَاتٍ ، وَطَرَدُوا مِنْهَا ثَلَاثَ مَرَاتٍ ، جُوسْتَانُ ، بَابُ ٢ ، فَصْلُ ٣ .

(٣) لَا يَخَالِفُ هَذَا ، مَطْلَقًا ، مَا سَأَقُولُهُ فِي الْفَصْلِ ٢٠ مِنَ الْبَابِ ٢٣ عَنْ طَرَاذِ تَفْكِيرِ الشُّعُوبِ الْجُرْمَانِيَّةِ

حَوْلَ الْعَصَا ، وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرِ الْأَلَةِ فَإِنَّهُمْ عَدَاوَةُ سُلْطَةِ الضَّرْبِ ، أَوْ الضَّرْبِ الْمُرَادِي ، إِهَانَةٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ .

وسَمَّى القوطيُّ جُورْ نَانْدِيسَ شمالَ أوربة مصنعَ الجنس البشريِّ<sup>(١)</sup> ،  
وأَفْضَلَ أن أَسْمِيَه مصنعَ الآلات التي تُحَطَّم القيود المَطْرَقة في الجنوب ، ففي الشمال  
تتألف تلك الأممُ الباسلة التي تَخْرُج من بلادها للقضاء على الطُّغاة والعبيد ولتعليم  
الناس أن الطبيعة إذ جعلتهم متساوين لم يَسْتَطِع العقلُ أن يجعلهم تابعين إلا من  
أَجَلَ سعادتهم .

### الفصل السادس

#### سببُ طبيعيٍّ جديد لعبودية آسية وحرية أوربة

رُئِيتُ في آسية إمبراطورياتٌ عظيمةٌ في كلِّ وقت ، ولم تَقْدِر هذه  
الإمبراطورياتُ على البقاء في أوربة ، وذلك عن كَوْنِ آسية التي نَعْرِفُها تشتمل  
على أعظم السهول ، وعن كونها مُجَزَّاةً بالبحار إلى أقسام صغيرة ، وبما أنها أقرب إلى  
الجنوب فإن ينابيعها تَجِفُّ بسهولة وتكون الجبال فيها أقلَّ اكتساءً بالثلوج ، فتؤَلَّف  
أنهارُها<sup>(٢)</sup> الأقلُّ زُخُوراً أصغرَ الحواجز .

ويجب أن تكون السلطةُ مستبدَّةً في آسية دائماً ، وذلك لأن العبودية إذا لم  
تكن متناهيةً فيها فإن أولَ ما يقعُ حدوثُ قسمةٍ لا يُمكن طبيعةَ البلد أن تحتملها .  
وتُسَفِّرُ القسمة الطبيعية في أوربة عن دُولٍ متوسطةٍ الاتساع لا يكون سلطانُ  
القوانين فيها غيرَ متفقٍ مع حِفْظِ الدولة ، وعلى العكس يكون هذا السلطان من

(١) Humani generis officinam.

(٢) تغور المياه أو تنبخر قبل أن تتجمع أو بعد أن تتجمع .

الملاءمة ما تقع معه هذه الدولة في الانحطاط من غير هذه القوانين فتصبحُ دون جميع الدول الأخرى .

وهذا ما أوجب خُلُق الحرية الذي يجعل كلَّ جزءٍ صعباً قهره وإخضاعه لقوة أجنبية ، وذلك بخلاف حاله مع القوانين والمصلحة التجارية .

وعلى العكس تسود آسية روحُ عبوديةٍ لم تتركها قطُّ ، فيتعذَّر أن تجِدَ في جميع تواريخ هذا البلد علامةً واحدة دالة على نفس حرة ، ولا تجِدُ فيها غيرَ بطُولة العبودية .

### الفصل السابع

#### إفريقية وأمريكة

ذلك ما أستطيع قوله عن آسية وأوربة ، وتقعُ إفريقية في إقليم مماثل لإقليم جنوب آسية ، وهي خاضعة لذات العبودية ، ولا تستطيعُ أمريكة<sup>(١)</sup> ، التي خُرِّبت وعُمِرت مُجدِّداً من قِبَل أمم أوربة وإفريقية ، أن تُظهر اليومَ سجيَّتها الخاصة مطلقاً ، ولكن ما نعرِّفه عن تاريخها القديم يلائم مبادئنا كثيراً .

( ١ ) تسمى شعوب أمريكة الصغيرة الهمجية إنديوس برافوس من قبل الإسبان ، فيصعب إخضاعها أكثر مما يصعب إخضاع إمبرطوريَّتي المكسيك والبيرو .

## الفصل الثامن

## عاصمة الإمبراطورية

من نتأج ما تقدم أن مما يُهمُّ الأميرَ البالغَ العظمى أن يُحسِّن اختيارَ  
عاصمةِ إمبراطوريته ، فمن يَضَعُها في الجنوبِ يَحِقُّ به خطرُ إضاءةِ الشمالِ ، ومن  
يَضَعُها في الشمالِ يَسْهُلُ عليه حفظُ الجنوبِ ، ولا أتكلم عن الأحوال الخاصة ،  
فللميكانيكا ملامساتُها التي تُغَيِّرُ أو تَقِفُ معلولاتِ النظرية في الغالب ،  
وللسياسة ملامساتُها أيضاً .

## البابُ الثامنَ عشرُ صلةُ القوانينِ بطبيعة الأرض

### الفصل الأولُ

#### كيف تؤثر طبيعة الأرض في القوانين

من الطبيعيّ أن تؤديَ جَوْدَةُ الأَرْضَيْنِ في بلدٍ إلى الخضوع ، فأهلُ الأريافِ الذين يؤلّفُ منهم فريقُ الشعبِ المهمُّ ليسوا كثيرى الغيرةِ على حريتهم ، وذلك عن كثرةِ اشتغالٍ وكثرةِ انهماكٍ في شؤونهم الخاصة ، وذلك لأن الأريافِ الطائفةَ أرزاقاً تخشى السلبَ وتخشى الجيشَ ، قال شيشرون في أتيكوس<sup>(١)</sup> : « من يؤلّفُ الفريقَ الصالح ؟ أرجالُ التجارة والأريافِ الذين ، إذا لم تتصور معارضتهم للملكية ، نرى تساوىَ جميعَ الحكوماتِ عندهم ، ومن ثمَّ هدوءهم ؟ » .

وهكذا توجدُ حكومةُ الفردِ في البلدانِ الخصيبة غالباً ، وتوجدُ حكومةُ الجماعةِ في البلدانِ غيرِ الخصيبة ، وهذا ما يَكُونُ معاوضةً أحياناً .

وأدَّتْ جُدُوبَةُ أرضِ الأَتِيكِ إلى قيامِ حكومةِ شعبيةٍ فيها ، وأدى خِصْبُ أرضِ إسبارطةِ إلى قيامِ حكومةِ أريستوقراطيةٍ ، وذلك لأنه لم يُرَدِّ قيامُ حكومةِ فردٍ في

(١) باب ٧ (٧) .

بلاد اليونان في ذلك الحين ، والواقعُ أنَّ الحكومة الأريستوقراطية أكثرُ صلةً بحكومة الفرد ، وقال بولتارك<sup>(١)</sup> : « أُطْفِئْتُ الفتنة السِّلَوْنِيَّة في أثينة فعادت المدينة إلى اختلافاتها القديمة وانقسمت إلى أحزابٍ بمقدار أنواع الأرضين في بلاد الأتيك ، وكان أهل الجبل يريدون الحكومة الشعبية بكلِّ وسيلة ، وكان أهل السهل يطلبون حكومة الأعيان ، وكان أهل الساحل يقولون بحكومة مختلطة من الاثنينين » .

### الفصل الثاني

#### مواصلة الموضوع نفسه

وتلك البلاد الخصيبة سهولٌ لا يُمكن فيها منازعة الأقوى شيئاً ، ولذا يُخضع له ، وهو إذا ما خُضع له لا تعود روح الحرية إلى حيث كانت ، فأموال الأرياف رهنُ الولاء ، غير أنه يُمكن في البلاد الجبلية أن يُحفظ ما يُحازر ، ولا يكون ما يُحازر فيُحفظ غير قليل ، وتكون الحرية ، أى الحكومة التي يُتمتع بها ، هي المتاع الوحيد الذي يستحق أن يدافع عنه ، وهي تسود في البلاد الجبلية الصعبة ، إذن ، أكثر مما في البلاد التي يلوّح أن الطبيعة أوسع سخاءً عليها .

ويحافظ الجلبليون على حكومة أكثر اعتدالاً لأنهم أقلُّ عُرضةً للفتح ، ويسهل عليهم الدفاع عن أنفسهم ، وتضعب مهاجمتهم ، وتجمع العدد والمير وتوجه ضدهم بنفقات عظيمة ، ولا يُجهز البلدُ بها مطلقاً ، ولذا تكون محاربتهم أكثر صعوبةً ، ويكون الإقدام عليها أعظم خطراً ، وتكون جميع القوانين التي تُوضع في سبيل سلامة الشعب أقلَّ لزوماً .

## الفصل الثالث

## أى البلاد أكثر زرعاً

لا تزرع البلاد بسبب خصبها ، بل بسبب حررتها ، وإذا ما قُسمت الأرضُ  
بالفكر فإن من دواعى الخيرة أن تُرى في مُعظم الأوقات صحارى في أكثر أقسامها  
خصباً ، وشعوبٌ عظيمةٌ في أقسامِ أرضٍ تَصْنُ كُلَّ شَيْءٍ كما يُلُوح .  
ومن الطَّبِيعِىِّ أن يَهْجُرَ شعبٌ بلداً سيئاً للبحث عما هو أحسنُ منه ،  
لا أن يَهْجُرَ بلداً طيباً للبحث عن بلدٍ أسوأ منه ، ويُوَجِّهُ مُعْظَمُ الْغَزَوَاتِ ، إِذَنْ ،  
إلى البلدان التى صَنَعَتْهَا الطَّبِيعَةُ لتكون سعيدةً ، وبما أنه لا يوجد ما يَقْرُبُ من  
التخريب كالغزو فإن أحسن البلدان هى التى تكون خاليةً من السكان غالباً ،  
وذلك على حين يكون أفضعُ بلاد الشمال معموراً دائماً عن سببِ عدم صلاحه  
للسُّكْنَى تقريباً .

ويرى بما يَقْصُهُ المؤرخون علينا من أنباء انتقال شعوب اسكندينية إلى  
إلى ضفاف الدانوب أن هذا لم يكن فتحاً قَطُّ ، بل ارتحالاً إلى أَرْضِينَ  
مُهْجُورَةٍ فَقَطْ .

وكانت هذه الأقاليمُ السعيدة قد خَلَتْ من السكان بارتحالاتٍ أُخْرَى إِذَنْ ،  
ولا نَعْرِفُ الْأُمُورَ الْفَاجِعَةَ التى حدثت هناك .

قال أرسطو<sup>(١)</sup> : « تدلُّ آثارُ كثيرة على أن سَرْدِيْنِيَّةَ مستعمرةً يونانية ، وقد  
كانت بالغة الغنى فيما مضى ، وقد أَنْعَمَ عليها بقوانين أَرِسْتِهِ الذى أُثْنِيَ على وَلَعِهِ

( ١ ) أو الذى ألف كتاب الميرابيليبوس .

بالزراعة كثيراً ، غير أنها انحطت بعد ذلك كثيراً ، وذلك لأن القرطاجيين أصبحوا سادتها فقضوا فيها على كل ما يمكن أن يجعلها صالحة لغذاء النساء وحظرُوا الزراعة معاقبين بالموت كل من يحرث أرضاً فيها ، ولم تصلح سردينية منذ زمن أرسطو قط ، وهي لا تزال غير مُجددة في الوقت الحاضر .

ولم يمكن إحياء ما خرب به أكابرُ التتر وأصاغرهم من أكثر أقسام فارس وتركية وروسية وبولونية اعتدالاً .

### الفصل الرابع

#### نتائج جديدة لخصب البلد وجُدوبته

جُدوبةُ الأرضين تجعل الناس ماهرين زاهدين جِلاداً على العمل أنجاداً صالحين للحرب ، فيجب أن يحصلوا على ما تَصْنُ الأرض به عليهم ، ويُنعم خِصْبُ البلد ، مع يُسرٍ ، بنعومةٍ وبيعض الحب لحفظ الحياة .  
ومما لَوْحِظَ أن كتائبَ ألمانِيَةِ التي تُجْمَعُ في أماكن يكون الفلاحون أغنياء فيها ، كما في سَكْسُونِيَةِ ، ليست نافعةً كالكتائب الأخرى ، فيمكن القوانين العسكرية أن تتلافى هذا المحذور بنظامٍ شديد .

### الفصل الخامس

#### شعوب الجزر

شعوبُ الجزر أكثر من شعوب اليابسة ميلاً إلى الحرية ، والجزر قليلة



الانساع<sup>(١)</sup> عادةً ، ولا يُمكن قسماً من الشعب فيها أن يُستخدَم لاضطهاد القسم الآخر ، والبحرُ يَفْصِلُها عن الإمبراطوريات الكبرى ، ولا يستطيع الطغيان أن يَبْسُطَ يدهَ هنالك ، ويُوَقِّفُ الفاتحون بالبحر ، ولا يُشْتَمَلُ على أهل الجزر بالفتح ، وهم يَحْفَظُونَ قوانينهم بسهولة .

### الفصل الثامن

### البلاد التي كُوتت بصنْع الناس

تَدْعُو البلادُ ، التي جعلها صنْعُ الناس صالحةً للسَّكَنِ والتي تحتاج إلى مثل هذا الصَّنْعِ لبقائها ، حكومةً معتدلةً إليها ، ويوجد ثلاثةُ بلادٍ من هذا النوع مَبْدِئِيًّا ، وهي : الولايتان الجليلتان في الصين : كِيَانْغُ نان وشِيَاْنْغُ ، ومصرُ ، وهولنْدة .

ولم يكن أباطرة الصين السابقون فاتحين قطُّ ، وكان أولَ شيءٍ صنعوه ليتوسَّعوا هو أكثرُ ما دَلَّ على حكمتهم ، فقد رُئِيَ خروجُ ولايتي الإمبراطورية اللتين هما أجملُ ما فيها من تحت الماء ، وقد صُنِعَتَا من قِبَلِ الناس ، وما تنصف به تانك الولايتان من خِصْبٍ يتعذَّرُ بيانه أُلْقِيَ في أوربة ما يدور فيها من الأفكار عن سعادة تلك البُقعة الواسعة ، بيدَ أن العناية المستمرة الضرورية لضمان قسم عظيم من الإمبراطورية كذلك القسم من الخراب كانت تقتضى أخلاقَ شعبٍ حكيمٍ أكثرَ من أخلاقِ شعبٍ شهوانِيٍّ ، وكانت تقتضى سلطاناً شرعياً لعاهلٍ أكثرَ

( ١ ) تخالف اليابان هذا باتساعها وعبوديتها .

من سلطانٍ استبدادىٍ لطاغيةٍ ، وكان يجب أن تكون السلطةُ هنالك معتدلةً كما كان الأمر في مصرَ قديماً ، وكان يجب أن تكون السلطةُ هنالك معتدلةً كما هي في هولندا ، وأن تكون الطبيعةُ قد صُنِعتْ للعناية بها ، لا لتترك للبلادة أو الهوى . وهكذا اضطرُّوا مشترعو الصين الأولون إلى وضع قوانينَ صالحةٍ جداً ، واضطُرَّتْ الحكومة إلى اتباعها في الغالب ، وذلك على الرغم من إقليم الصين الذى يُجَنَحُ فيه إلى الطاعة الدنيئة بحكم الطبيعة ، وعلى الرغم من القبائح التى تلازم مدَى الإمبراطورية الواسع جداً .

### الفصل السابع

#### أعمال الناس

جعل الناسُ الأرضَ أكثرَ صلاحاً لسكنائهم بما بذلوه من عناية وما وضعوه من قوانينَ صالحةٍ ، ونَرَى جَرَى أنهارٍ حيث كانت بحيراتٍ ومناقعُ ، وهذا خيرٌ لم تصنعه الطبيعة قطُّ ، ولكن الطبيعة تعهدته ، ولما كان الفُرسُ<sup>(١)</sup> سادةَ آسية أباحوا لمن يجلبُ ماءً من الينبوع إلى محلٍّ لم يُسَقَّ قَبْلُ مطلقاً أن يتمتّع به مدةَ خمسة أجيال ، وبما أنه يخرج من جبل طُورُوسَ جداولٌ كثيرةٌ فإنهم لم يَصْنُوا بآية نفقة لجلب ماءٍ منه ، واليوم يُرى الماء في حقوله وحداثته من غير أن يُعرَفَ مأتاه . وهكذا تُحدث الأممُ المُخَرَّبَةُ أضراراً تدوم أكثر من دوائها ، كما أن الأمم الماهرة تصنع من الخيرات ما لا يزول بزوالها .

(١) بوليب ، باب ١٠ ، فصل ٢٥ .

## الفصل الثامن نسبة القوانين العامة

للقوانين صلة عظيمة جداً بالوجه الذى تنال به الأمم عيشها ، ولا بدّ من مجموعة قوانين أكثر اتساعاً لشعبٍ كلّفٍ بالتجارة والبحر مما لشعبٍ يكتفى بزراعة أرضيه ، ولا بدّ لهذا من قوانين أعظم مما لشعبٍ يعيش من مواشيه ، ولا بدّ لهذا الأخير من قوانين أعظم مما لشعبٍ يعيش من صيده .

## الفصل التاسع

### أرض أمريكا

نشأ وجود كثير من الأمم المتوحشة فى أمريكا عن كون أرضها تُنتج ثمراتٍ كثيرةً من تلقاء نفسها إنتاجاً يُمكن العيشُ منه ، وإذا ما زرع النساء قطعة أرض حول الكوخ هنالك كانت الذرة أول ما يَنْبُت ، ويؤدّى صيدُ البرِّ والبحر إلى جعل الناس هنالك فى رخاء ، ثم إن السّوّائم ، كالبقر والجواميس إلخ . ، تكاثراً أكثر من الضواري ، والضواري هى صاحبة السلطان فى إفريقية على الدوام .

ولا اعتقد أن أوربة تتمتع بجميع هذه المنافع إذا ما أهملت أرضها ، فلا يَنْبُت فيها غيرُ الغاب والبُلوط وغيرها من الأشجار العقيمة .

### الفصل العاشر

عددُ الناس من حيث الوجهُ الذى ينالون به غذاءهم

إذا كانت الأم لا تزرع الأرضين بدت نسبة عدد الناس فيها كما يأتى :  
وذلك بما أن غلة الأرض البائرة تكون على نسبة غلة الأرض العامرة فإن عدد الهمج  
فى بلدٍ يكون على نسبة الزرع فى بلدٍ آخر ، وإذا كان الشعب الذى يتعهد  
الأرضين يتعهد الصناعات أيضاً فإن هذا يتبع نسباً تحتاج إلى كثير من التفصيل .  
ولا يستطيع أولئك أن يؤلفوا أمة عظيمة ، فإذا كانوا رعاة احتاجوا إلى بلد  
كبير ليتمكنهم أن يعيشوا ضمن عددٍ معين ، وإذا كانوا صيادين ظهر عددهم قليلاً  
أيضاً وألفوا أمةً أصغر من تلك لتعيش .

ويكون بلدٌهم مملوءاً غاباً عادةً ، وبما أن الناس لا يجعلون مجارى للمياه فيه  
فإنه يكون مملوءاً منافع حيث ينزل كل قطعٍ ويؤلف أمةً صغيرة .

### الفصل الحادى عشر

الشعوبُ الوحشية والشعوب البربرية

الفارق بين الشعوب الوحشية والشعوب البربرية هو أن الأولى أممٌ صغيرة  
مُفرقة لا يستطيع بعضها أن ينضم إلى بعض لأسباب خاصة وأن البرابرة أممٌ صغيرة ،  
عادةً ، قادرة على الاجتماع ، وتكون الأولى شعوباً صائدة عادةً وتكون الثانية

شعوباً راعية، ويُرى هذا جيداً في شمال آسية، وذلك أن شعوب سيبيرية لا تستطيع أن تعيش جملةً لأنها لا تستطيع تغذية نفسها، وأن التتر يمكنهم أن يعيشوا جملةً في زمنٍ معينٍ لإمكان اجتماع مواشيهم في زمنٍ معينٍ، ويُمكن جميع العشائر أن يجتمع بعضها إلى بعض إذنً، وهذا يقعُ إذا ما أخضع رئيسُ رؤساء آخرين كثيرين، ويَجِبُ بعد ذلك أن تأتى واحداً من أمرين: أن ينفصل بعضها عن بعض، أو أن تنطلق للقيام بفتح عظيم في إمبراطوريةٍ بالجنوب.

### الفصل الثاني عشر

## حقوق الأمم لدى الشعوب التي لا تزرع الأرضين مطلقاً

بما أن هذه الشعوب لا تعيش في أرضٍ محدودةٍ محصورةٍ فإنه يوجد بينها الكثير من عوامل النزاع، فهي تتنازع الأرضَ البائرة كما يتنازع مواطنونا المواردَ بيننا، وهكذا تجدُ فرصاً كثيرةً للحرب في سبيل صيد البرِّ والبحر وطعامِ الأنعام وخطفِ العبيد، وبما أنه ليس عندها أرضٌ مطلقاً فإن لديها من الأمور الكثيرة ما يُنظَّمُ وفوقَ حقوقِ الأمم بنسبة ما عندها من الأمور القليلة التي يُقضى فيها وفق الحقوق المدنية.

## الفصل الثالث عشر

القوانين المدنية لدى الشعوب  
التي لا تزرع الأرضين مطلقاً

تقسيمُ الأرضين هو الذى يُجسِّم القانونَ المدنىَّ مبدئياً ، ولا يكون غيرُ القليل من القوانين المدنية لدى الأمم التى لا تقوم بهذا التقسيم .

وَيُمْكِنُ تسميةُ نُظُمِ هذه الشعوب بالعادات أكثرَ مما بالقوانين .

وَيَتِمَتَعُ الشيوخ فى مثل هذه الأمم بسلطانٍ كبير عن ذِكْرِ للأمور الماضية ، ولا يُمَكِّنُ أن يُمازَ هناك بالأموال ، بل بالعمل والنصائح .

وتَجُولُ هذه الشعوب وتَتَفَرَّقُ فى المراعى أو فى الغابات ، ولا يكون الزواج مضموناً هناك كما هو عندنا حيث يُسْتَقَرُّ بالمنزل وحيث ترتبط المرأة فى بيت ، ويُمَكِّنُ هذه الشعوب أن تُغَيِّرَ النساء بسهولةٍ إِذْنَ ، وأن يكون لها نساءٌ كثيرٌ وأن يختلط بعضها ببعضٍ من غير تمييز كالأنعام .

ولا يُمَكِّنُ الشعوبَ الراعيةَ أن تنفصل عن قِطَاعِها التى يقوم عليها عيشها ، وكذلك لا تستطيع أن تنفصل عن نساؤها اللاتى يُعَيِّنُ بها ، ويجب أن يَسِيرَ جميعُ هذا معاً إِذْنَ ، وهى كلما عاشت عادةً فى السهول السكبرى حيث تَقِلُّ المواقعُ الحصينة المركزية أصبح نساؤها وأولادها وأنعامها فريسةً أعدائها .

وتُنَظَّمُ قوانينُها تقسيمَ الغنائم ، وتَلْتَبِهَ انتباهاً خاصاً إلى السرقات كقوانيننا السَّالِيَةِ .

## الفصل الرابع عشر الحالُ السياسيَّةُ للشعوب التي لا تَزَرعُ الأرضَ مطلقاً

تتمتع هذه الشعوب بحرية عظيمة ، وذلك بما أنها لا تَزَرعُ الأرضين مطلقاً فإنها لا ترتبط فيها مطلقاً ، فهي جَوَّالة دَوَّارة ، وإذا ما أراد رئيسُ أن يَنْزِعَ منها حريتها ذهبت للبحث عنها لدى آخرَ في أول الأمر ، أو انزوت في الغاب لتعيش مع أسرتها فيها ، وتَبْلُغَ حرية الإنسان عند هذه الشعوب من الاتساع البالغ ما تَجَرُّ معه حرية ابن الوطن بحكم الضرورة .

## الفصل الخامس عشر الشعوبُ التي تُعرِفُ استعمالَ النقد

غَرِقَ أَرِسْتِيْپَ فَعَامَ وبلغ الشاطئ ورأى رَسَمَ أشكالٍ هندسيَّةٍ على الرمل ، وكاد يطير لُبُّهُ فَرَحًا لِمَا أَبصر من وصوله إلى شعبٍ إغريقيٍّ ، لا إلى شعبٍ من البرابرة .

كُونُوا وُحْدَكُمْ وِفِدُوا على شعبٍ مجهول نتيجةَ حادثةٍ ، فإذا ما أبصرتُم قطعة من النقود فاعلموا أنكم انتميتم إلى أمة متمدنة .  
وتستلزم زراعةُ الأرضين استعمالَ النقد ، وتَقْتَرِضُ هذه الزراعةُ كثيراً من

الصناعات والمعارف ، ومما يُرى دائماً سَيْرُ الصناعات والمعارف والاحتياجات على قَدَم المساواة ، ويؤدي جميعُ هذا إلى اتخاذ علامةٍ للقيم .  
وقد أوجبت السُّيول والحرائق اكتشافنا وجودَ معادنَ ضِمنَ الأرضين<sup>(١)</sup> ،  
وهي كما فصلت عنها مرّةً سهّل استعمالها .

### الفصل السادس عشر

## القوانين المدنية لدى الشعوب التي لا تُعرِف استعمال النقد مطلقاً

إذا لم يستعمل شعبٌ نقداً لم يُعرَف عنده غيرُ المظالم التي تصدُرُ عن الطغيان ،  
وهناك يتّحد الضعفاء دفاعاً عن أنفسهم تجاه الطغيان ، وهناك لا يُوجد غيرُ  
تدابيرٍ سياسية فقط ، ولكن الشعب إذا ما قال بالنقد كان عُرضَةً للمظالم التي تنشأ  
عن الحيلة ، ومن الممكن ممارسة هذه المظالم على ألف وجه ، ولذا تقضى الضرورة  
بوضع قوانين مدنيةٍ صالحة ، وتأتي هذه القوانين مع الوسائل الجديدة ومختلفِ  
أساليب الخُبث .

وإذا كانت البلاد لا تُعرِف النقد مطلقاً لم يُخَطَف الغاصبُ غيرَ أشياء ،  
والأشياء لا تتشابه أبداً ، وإذا كانت البلاد تُعرِف النقد خَطَف الغاصبُ رموزاً ،  
والرموزُ تتشابه دائماً ، ولا يمكن كتمُ شيء في البلاد الأولى ، وذلك لأن الغاصب  
يَحْمِل معه أدلةَ جُرْمه ، وليس هذا ما يقع في البلاد الأخرى .

(١) وهكذا يروى لنا ديودرس [باب ٥ ، فصل ٣٥] أن الرعاة وجدوا الذهب في جبال  
البرانس .



### الفصل التاسع عشر

## القوانين السياسية لدى الشعوب التي لا تستعمل النقد مطلقاً

والذى يَضْمَنُ أعظم نصيبٍ من الحرية للشعوب التي لاتزرع أرضين مطلقاً هو أنها لا تعرف النقد ، ولا يمكن ثمرات صيد البر أو البحر أو ثمرات القطاع أن تجتمع بمقدار كبير كافٍ ولا أن تُحَفَظَ حفظاً كافياً يُغْرِى الرجل معه مَنْ سِوَاهُ ، مع أنه إذا وُجِدَت رموزُ ثرواتٍ أمكن جَمْعُ هذه الرموز وتوزيعها على من يُراد .

ولكل واحدٍ في الشعوب التي ليس لها نقدٌ مطلقاً قليلٌ احتياجات ، وهو يَقْضِيها بسهولة وعلى التساوى ، وتكون المساواة أمراً ضرورياً إذَنْ ، ولا يكون رؤساؤها مستبدين أبداً .

### الفصل الثامن عشر

## قوة الخرافة

إذا كان ما تَقْضِيهِ كُتُبُ الرِّحَالِ صحيحاً نَقَضَ ذلك نظامُ شعبٍ في لويْزْيَانَة اسمه نَاتَشِه ، فَرَيْسُ<sup>(١)</sup> هذا الشعب يتصرف في أموال جميع رعاياه وَيَحْمِلُ هؤلاء على العمل وَفَقْ هَوَاهُ ، وهم لَا يَضْنُون عليه برأسهم ، فهو مِثْلُ العاهل ، وإذا ما وُلِدَ

( ١ ) رسائل العبرة ، المجموعة العشرون .

ولئى العهد وهبَ له جميعُ الأولاد الرُّضْعَ لِيَخْدِمُوهُ مَدَى حَيَاتِهِ ، فَتَرَوْنَ فِيهِ سَيْرُوسْتَرِيْسَ الْأكْبَرِ ، وَيَعَامَلُ هَذَا الرَّئِيسُ فِي كُوْخِهِ بِمِرَاسِمٍ كَالَّتِي تُصَنِّعُ لِعَاهِلِ الْيَابَانِ أَوْ عَاهِلِ الصِّينِ .

فَالْأَوْهَامُ الْخُرَافِيَّةُ أَرْفَعُ مِنْ جَمِيعِ الْأَوْهَامِ ، وَبِرَاهِينُهَا أَسْنَى مِنْ جَمِيعِ الْبِرَاهِينِ ، وَهَكَذَا فَإِنْ هَذَا الشَّعْبُ يَعْرِفُ الْاسْتِبْدَادَ وَإِنْ كَانَتْ الشُّعُوبُ الْوَحْشِيَّةُ لَا تَعْرِفُهُ مَطْلَقًا بِطَبِيعَةِ الْحَالِ ، وَتَعْبُدُ هَذِهِ الشُّعُوبُ الشَّمْسَ ، وَإِذَا كَانَ رَئِيسُهَا لَا يَتَصَوَّرُ أَنَّهُ أَخُو الشَّمْسِ لَمْ يَجِدْ فِي نَفْسِهِ غَيْرَ كَائِنٍ مُسْكِنٍ مِثْلَهَا ، ( أَى مِثْلَ هَذِهِ الشُّعُوبِ ) .

### الفصل التاسع عشر

#### حرية العرب وعبودية التتر

العربُ والتتر من شعوب الرُّعَاة ، وَتُطَبِّقُ الْأَحْوَالُ الْعَامَّةُ الَّتِي تَكَلِّمُنَا عَنْهَا عَلَى الْعَرَبِ ، فَهَمُ أَحْرَارٌ ، وَذَلِكَ عَلَى حِينٍ يَوْجَدُ التَّتْرُ (الَّذِينَ هُمُ أَغْرَبُ شُعُوبِ الْأَرْضِ) فِي الْعَبُودِيَّةِ السِّيَاسِيَّةِ<sup>(١)</sup> ، وَكُنْتُ قَدْ ذَكَرْتُ<sup>(٢)</sup> بَعْضَ الْأَسْبَابِ لِهَذِهِ الظَّاهِرَةِ الْآخِرَةِ ، وَإِلَيْكَ أَسْبَابًا جَدِيدَةً لَهَا ، وَهِيَ :

لَيْسَتْ لَهُمْ مُدُنٌ مُطْلَقًا ، وَلَيْسَتْ لَهُمْ غَابٌ مُطْلَقًا ، وَلَدِيهِمْ قَلِيلٌ مَنَاقِعَ ، وَتَكُونُ أَنْهَارُهُمْ جَامِدَةً دَائِمًا تَقْرِيْبًا ، وَيَسْكُنُونَ سَهْلًا وَاسِعًا ، وَعِنْدَهُمْ مَرَاعٍ وَقِطَاعٌ ، أَى مَتَاعٌ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُمْ أَى نَوْعٍ مِنْ مَرَاكِزِ الرِّجْوَعِ وَالِدِفَاعِ ،

( ١ ) إِذَا مَا نَوْدَى بَخَانَ هَتَفَ الشَّعْبُ : « لَيْكُنْ كَلَامُهُ خَادِمًا لَهُ كَالْحَسَامِ ! » .

( ٢ ) بَاب ١٧ ، فَصْل ٥ .

فإذا ما غلب خانُ قُطِعَ رأسه<sup>(١)</sup> من فَوْزِهِ ، وُعُوِمِلَ أولادُه على هذا النمط ، وصار جميعُ رعاياه مُلكاً للغالب ، ولا يُحَكِّمُ عليهم بَرَقٌ مدنيٌّ ، ويصبحون عبيداً على أمة بسيطة ليس لديها أَرْضُونَ تُزْرَع ولا تحتاج إلى أية خدمة منزلية ، وهم يَزِيدُونَ الأُمَّةَ إِذْنَ ، ولكن مع إدراك ضرورة الجُرْمِ على الرِّقِّ السِّيَاسِيِّ بدلا من الرِّقِّ المدنيِّ .  
والواقعُ أنه لا يُمْكِنُ الأُمَّةَ أَنْ تكون حُرَّةً على العموم في بلدٍ يحترَبُ فيه مختلفُ العشائر باستمرار ويتغلب بعضها على بعض بلا انقطاع ، في بلدٍ يُسْفَرُ فيه قتلُ الرئيس دَائِمًا عن تقويض الهيئة السياسية لكلِّ عَشِيرَةٍ مغلوبة ، وذلك لأنك لا تَجِدُ فريقاً لم يُقَهَّرْ عِدَّةَ مرات .

ويمكن الشعوبُ المَقهورَة أَنْ تحافظ على شيء من الحرية إذا كانت من الوضع ما يَسْمَحُ لها بعقد معاهداتٍ بعد انكسارها ، ولكن التتر العاطلين من مراكز الدفاع دائماً لا يستطيعون وضعَ شروطٍ إذا ما غلبوا مرةً .

وقد قلت في الفصل الثاني إن أهل السهول المزروعة لم يكونوا أحراراً قطُّ ، ومن الأحوال ما يَجْعَلُ التترَ الساكنين أرضاً بائرةً في مثل هذا الوضع .

### الفصل العشرون

### حقوق الأمم لدى التتر

يظهرُ التترُ وُدَّاءَ لُطَفَاءٍ فيما بينهم ، ويظهرون فاتحين قساةً إلى الغاية ، فيَضْرِبُونَ رِقَابَ السَّكَّانِ فيما يستولون عليه من المدن ، وهم يَرَوْنُ من الصَّفْحِ

( ١ ) وهكذا لا نعجب من قتل مرويس جميع الأمراء نسباً عند ما أصبح سيد أصفهان .

عنهم إذا باعوهم أو وَّزَّعُوهم بين جنودهم ، وقد خَرَّبُوا آسية من الهند حتى البحر المتوسط ، وظلَّ البلد الذي يتألف منه شرقُ فارسَ من البحارى .  
 وإليك ما يُلَوِّحُ لى أنه أدى إلى مثل حقوق الأمم ، وذلك أن هذه الشعوب لم تكن ذاتَ مدنٍ مطلقاً ، وَيَقَعُ جميعُ حروبها بسرعةٍ وَصَوْلَةٍ ، وهم إذا ما أَمَلُوا النصرَ حاربوا ، وهم إذا لم يَأْمَلُوا النصرَ زادوا جيشَ الأَكْثَرِ قوَّةً ، وهم كانوا يَحْدُونُ ، بمثل هذه العادات ، أن مما يناقض حقوقَ أُمَمِهِمْ أَنْ نَفِيفَ زحفهم مدينةً غيرُ قادرة على مقاومتهم ، وهم كانوا لا يَعُدُّونَ المدنَ جماعةً من السكان ، بل أما كن صالحة للفرار من سلطانهم ، وهم لم يكن عندهم من الفنِّ ما يحاصرونها به ، فيلاقون كثيراً من حصارها ، ثم ينتقمون بالدمِ لِمَا كان قد أَرِيقَ منهم .

### الفصل الحادى والعشرون

#### قانون التتر المدنى

قال الأب دُوهالد إن آخر الذكور لدى التتر هو الذى يَرِثُ دائماً ، وذلك لأن الأَكْبَرَ سِنّاً كلما بَلَغُوا حالاً يستطيعون بها قضاء حياةٍ رِعَائِيَّةٍ خَرَجُوا من المنزل مع عددٍ من الأنعام يأخذونها من أيهم وذهبوا لتكوين مسكن جديد ، ولذا يكون آخر الذكور الذى يبقى فى المنزل مع أبيه وارثاً طبعياً .  
 وقد أُخْبِرْتُ بأن مثل هذه العادة كانت مَرْعِيَّةً فى بعض مديريات إنكلترة ، وهى لا تزال موجودةً فى دوكِيَّةِ رُوْهان من بريتانية حيث تُرعى مَرْعِيَّةٌ لدى العَوَامِ ، ولا ريب فى أن هذا قانونٌ رِعَائِيٌّ صدر عن شعبٍ بريتانى صغير أو

أتى به شعب جرمانى ، ويروى عن قيصر وتاسيت كون هؤلاء القوم الآخرين كانوا يزرعون الأرضين قليلاً .

#### الفصل الثانى والعشرون

### قانون مدنى لدى الشعوب الجرمانية

أوضح هنا كيف أن هذا النصّ الخاصّ من القانون السالى ، وهو الذى يدعى القانون السالى عادة ، صادر عن نظم شعب كان لا يزرع الأرضين مطلقاً ، أو كان يزرعها قليلاً .

ويقضى القانون السالى<sup>(١)</sup> بأن يرث الذكور الأرض السالية ضراً بالإنث إذا ما ترك الرجل أولاداً .

وعلى من يود أن يعرف ما هى الأرضون السالية أن يبحث عن الأملاك أو التصرف فى الأرضين لدى الفرنج قبل خروجهم من جرمانية .

لقد أجاد مسيو إشارد فى إثباته أن كلمة السالى تأتى من كلمة « سالة » ، أى البيت ، وهكذا كانت الأرض السالية أرض البيت ، وأتقدم فأدرس ماذا كان البيت وأرض البيت لدى الجرمان .

قال تاسيت<sup>(٢)</sup> : « هم لا يسكنون المدن مطلقاً ، وهم لا يمكن أن يحتملوا

( ١ ) باب ٦٢ .

Nullas Germanorum populis urbes habitari satis notum est, ne pati quidem ( ٢ ) inter se junctas sedes. Colunt discreti ac diversi, ut fons, ut campus, ut nemus placuit. Vicos locant, non in nostrum morem connexis et cohaerentibus aedificiis: suam quisque demum spatio circumdat. De moribus germ ، فصل ١٦ .

تماسّ منازلهم ، فكلُّ يترك حَوْلَ منزله أرضاً صغيرة أو مساحةً قصيرة مُسَوَّرةً أو مُسَيَّجةً » ، والصوابُ ما قاله تاسيت ، وذلك لأن كثيراً من قوانين البرابرة المجموعة<sup>(١)</sup> ذو أحكام مختلفة ضِدَّ من كانوا يَهْدِمُونَ هذا السُّور أو كانوا يفتحون المنزلَ ذاته .

وَيَرَوِي لَنَا تَاسِيتُ وَقِصْرُ أَنْ مَا كَانَ الْجُرْمَانُ يَزْرَعُونَهُ مِنْ أَرْضِينَ لَمْ يُعْطَوْهُ إِلَّا لِعَامٍ وَاحِدٍ ، ثُمَّ يَعُودُ عَامًا ، وَلَمْ يَكُنْ عَنْدهُمْ مِنَ التَّرَاثِ غَيْرُ الْمَنْزِلِ وَقِطْعَةِ أَرْضٍ ضَمِنَ سُورِ الْبَيْتِ<sup>(٢)</sup> ، وَهَذَا هُوَ التَّرَاثُ الْخَاصُّ الَّذِي كَانَ مِنْ حَقِّ الذَّكَورِ ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ حَقِّ الْإِنَاثِ بِالْحَقِيقَةِ ، وَالْإِنَاثُ كُنَّ يَنْتَقِلْنَ إِلَى بَيْتِ آخَرٍ ؟

إِذَنْ ، كَانَتِ الْأَرْضُ السَّالِيَّةُ ذَلِكَ السُّورِ النَّائِبِ لِمَنْزِلِ الْجُرْمَانِيِّ ، وَكَانَ الْمَلِكُ الْوَحِيدَ الَّذِي يَمْلِكُ ، وَقَدْ مَلَكَ الْفَرَنْجُ أَمْلَاكًا جَدِيدَةً بَعْدَ الْفَتْحِ وَدَاوَمُوا عَلَى تَسْمِيَتِهَا أَرْضِينَ سَالِيَّةً .

وَلَمَّا كَانَ الْفَرَنْجُ يَعِيشُونَ فِي جِرْمَانِيَةٍ كَانَتِ أَمْوَالُهُمْ مِنَ الْعَبِيدِ وَالْقِطَاعِ وَالْخَلِيلِ وَالسَّلَاحِ الْخ . ، وَكَانَ مِنَ الطَّبِيعِيِّ أَنْ يُعْطَى الْأَوْلَادُ الذَّكَورُ مَا يَجِبُ أَنْ يَسْكُنُوهُ مِنْ مَنْزِلٍ وَمِنْ عَرَصَةٍ صَغِيرَةٍ مُتَّصِلَةٍ بِهِ ، وَلَكِنْ لَمَّا نَالَ الْفَرَنْجُ أَرْضِينَ كَبِيرَةً بَعْدَ الْفَتْحِ وَجَدَ مِنَ الْجُورِ أَلَّا يَكُونَ لِلنِّسَاءِ وَأَوْلَادِهِنَّ نَصِيبٌ فِيهَا ، فَانْتَحَلُوا عَادَةً تُبَيِّحُ لِلْأَبِ أَنْ يَدْعُو ابْنَتَهُ وَأَوْلَادَ ابْنَتِهِ إِلَى ذَلِكَ ، وَأُسْكِتَ الْقَانُونُ وَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأَنْوَاعُ مِنَ الدَّعَوَاتِ عَامَةً مَا جُعِلَ مِنْهَا صِغَعٌ<sup>(٣)</sup> .

(١) قانون الألمان ٢ فصل ١٠ ، وقانون البافاريين ، فصل ١٠ : ١ و ٢ .

(٢) كان هذا السور يدعى curtis ، في المستندات .

(٣) انظر إلى ماركولف ، باب ٢ ، صيغة ١٠ و صيغة ١٢ ، ذيل ماركولف ، صيغة ٤٩ ،

والصينغ القديمة المسماة سيرموند ، صيغة ٢٢ .

ومن بين هذه الصيغ أجِدُ صيغةً غريبةً<sup>(١)</sup> ، وهي أن يدْعُوَ الْجَدُّ حَفَدَتَهُ ليرثوه مع أبنائه وبناته ، وماذا كان مَالُ القانونِ السَّالِي إِذْنُ ؟ لا بُدَّ من أنه عاد لا يُرَاعَى حتى في تلك الأزمنة ، أو إن عادةَ دعوة البنات المستمرة أسفرت عن عدِّ صلاحهنَّ للميراث حالاً طبعيةً جدًّا .

وبما أن موضوعَ القانونِ السَّالِي لم يَقُمْ على تفضيل جنسٍ على آخرٍ فإن أَقْلَ من ذلك قيامه على موضوع دوام الأسرة أو الاسم أو انتقال الأرض ، وما كان جميعُ هذا ليدْخُلَ عقلَ الجُرْمان ، وإنما كان هذا قانوناً اقتصادياً صِرْفاً يُنْعِمُ بالبيت ، وبالأرض التابعة للبيت ، على الذكور الذين يجب أن يَسْكُنُوهُ والذين يلائمهم أكثر من غيرهم لذلك .

وليس علينا غيرُ تَقْلٍ فصل الأموال الموروثة من القانونِ السَّالِي ، غيرُ نقل هذا النصِّ البالغ الشهرة ، والذي تكلم عنه أناسٌ كثيرٌ ، والذي قرأه أناس قليل :

- ( ١ ) إذا مات الرجل ولم يكن له ولدٌ وَرِثَهُ أبوه أو أمه .
- ( ٢ ) وإذا مات ولم يكن له أبٌ ولا أمٌ وَرِثَهُ أخوه أو أخته .
- ( ٣ ) وإذا مات ولم يكن له أخٌ ولا أختٌ وَرِثَهُ خالته .
- ( ٤ ) وإذا مات ولم تكن له خالةٌ ورثته عمته .
- ( ٥ ) وإذا مات ولم تكن له عمّةٌ وَرِثَهُ أدنى قريبٍ من المذكور .
- ( ٦ ) ولا تنتقل أيةُ حصّةٍ من الأرض السَّالِيَةِ<sup>(٢)</sup> إلى الإناث ، بل تنتقل

( ١ ) صيغة ٥٥ في مجموعة لندنبروخ .

( ٢ ) De terra vero salica in mulierem nulla portio hereditatis transit, sed hoc virilis sexus acquirit, hoc est filii in ipsa hereditate succedunt. باب ٦٢ : ٦

إلى الذكور ، أى إن الذكور من الأولاد يرثون أباهم .  
ومن الواضح أن المواد الخمس الأولى خاصة بميراث من يموت بلا ولد ، وأن  
المادة السادسة خاصة بميراث من يكون ذا ولد .

وإذا مات الرجل غير ذى ولد لم يُفَضَّل أحدُ الجنسين على الآخر فى غير بعض  
الأحوال ، وكانت عوائد الذكور والإناث واحدةً فى درجتى الميراث الأوليين ،  
وكانت الأفضلية للنساء فى الثالثة والرابعة ، وكانت الأفضلية للذكور فى الخامسة .

وأجدُ بذورَ هذه الغرائب فى تاسيتَ حيث قال :

« يُفَضَّل أولاد<sup>(١)</sup> الأخت من قِبَل خالهم كما يُفَضَّلون من قِبَل أبيهم ، ومن  
الناس من يعدُّون هذه الرابطة أشدَّ وثاقَةً ، وأكثرَ قداسةً أيضاً ، فيؤثِّرونها  
عند ما ينالون رهائنَ » ، ولذا يُحدِّثنا مؤرخونا الأولون<sup>(٢)</sup> عن حُبِّ ملوك الفرنج  
الكثير لأختهم وأولاد أختهم ، وإذا كان يُنظَر إلى أولاد الأخوات فى المنزل  
كما يُنظَر إلى الأولاد أنفسهم فإن من الطبيعى أن كان يُنظَر الأولاد إلى خالتهم  
كما ينظرون إلى أمهم .

وكانت الحالة تُفَضَّل على العمة ، وهذا يُوَضَّحُ بنصوصٍ أخرى من القانون  
السَّالِيّ ، وذلك أن المرأة إذا آمَت<sup>(٣)</sup> أصبحت تحت وصاية أقرباء زوجها ، فكان

Sororum filiis idem apud avunculum quam apud patrem honor. Quidam (١)  
sanctiorem arctioremque hunc nexum sanguinis arbitrantur, et in accipiendis obsidibus  
magis exigunt, tanquam ii et animum firmitus et domum latius teneant. De moribus  
Germ., ٢٠ فصل

(٢) انظر فى غريغوار التورى [باب ٨ فصل ١٨ و ٢٠ و باب ٩ ، فصل ١٦ و ٢٠] إلى  
غضبىات غوتتران حول إساءة معاملة لوفيجالده لابين أخته إنغونده ، وكيف أن أخاه شيلدبرت شهر حرباً  
انتقاماً لها . (٣) القانون السالى ، باب ٤٧ .



القانون يُفَضَّلُ أن تكون هذه الوصاية للأقرباء من ناحية الإناث على الوصاية للأقرباء من ناحية الذكور ، والواقع أن المرأة إذا دخلت أسرةً اتصلت ببنات جنسها وكانت أكثر ارتباطاً في الأقرباء من ناحية الإناث مما في الأقرباء من ناحية الذكور ، ثم إن الرجل <sup>(١)</sup> إذا قتل آخر ولم يكن عنده ما يُوفي به الجزاء النقديّ الذي فرض عليه أباح له القانون أن ينزل عن أمواله ، وكان على الأقرباء أن يقوموا بما يَقْصُرُ ، وكانت الحالة تؤدي بعد الأب والأم والأخ كما لو كانت هذه الرابطة على شيء من الحنان البالغ ، والحق أنه كان على القرابة التي تُتَلَقَّى الأعباء على العواتق أن تقوم بالعوائد .

وكان القانون السَّالِيُّ يقضى بأن يكون الإرث للقريب الأدنى من الذكور بعد العمة ، ولكنه إذا كان قريباً بعد الدرجة الخامسة لم يرث ، وهكذا كان للأنتى من الدرجة الخامسة أن تحجب في الإرث ذكراً من الدرجة السادسة ، ويرى هذا في قانون <sup>(٢)</sup> الفرنج الرِّيَّاويين الذي هو تَرْجُمانٌ صادقٌ للقانون السَّالِيُّ في باب الأموال الموروثة حيث يتبع ذات الباب من القانون السَّالِيُّ خُطوةً بعد خُطوة .

وكان القانون السَّالِيُّ يقضى بإخراج الإناث من الميراث في الأرض السَّالِيَّةِ إذا مات الأب عن أولاد ، فيخصُّ الذكور منهم بهذه الأرض .

ويسهل على أن أثبت أن القانون السَّالِيَّ لا يُخْرِجُ البنات من الأرض السَّالِيَّةِ بلا تمييز ، فهو يُخْرِجهن عند وجود إخوة حاجبين لهن .

(١) المصدر نفسه ، باب ٦١ : ١ .

(٢) Et deinceps usque ad quintum geniculum qui proximus fuerit in hereditatem

succedat. ٦ : ٥٦ . باب

(٢٧)

(١) وهذا يُرى حتى في القانون السَّالِي الذي يُفسَّر ويُقيَّد نفسه بعد نصّه على عدم تَمَلُّك الإناث ، لا الذكور ، شيئاً من الأرض السَّالِيَّة ، « أى إن الابن يَخْلُف الأب في ميراثه » .

(٢) ويُوضَّح نصُّ القانون السَّالِي بقانون الفَرَنْج الرِّبَاوِين الذي يشتمل ، أيضاً ، على باب<sup>(١)</sup> عن الأموال الموروثة كثير المطابقة لباب القانون السَّالِي .

(٣) وتُفسَّر قوانين هذه الشعوب البربرية ، التي هي من أصل جرمانى ، بعضها بعضاً ، وذلك لما تنطوى عليه كلُّها من روح واحدة تقريباً ، وَيَقْضَى قانون السَّكْسُون<sup>(٢)</sup> بأن يترك الأب والأمُّ ميراثهما لابنهما ، لا لبنتهما ، ولكنهما إذا لم يكن لهما من الأولاد غير بناتٍ كان للبنات جميعُ الميراث .

(٤) ولدينا صيغتان قديمتان<sup>(٣)</sup> تَضَعَان الحالَ التي تُحْجَبُ البناتُ فيها من الذكور وَفَقَّ القانون السَّالِي ، وذلك عندما يتسابقن وأخاهن .

(٥) وتُثَبَّت صيغةٌ أخرى<sup>(٤)</sup> أن البنت تَرِثُ حَاجِبَةً الحفيدة ، ولذا لا يَحْجُبُ البنتَ إلاَّ الابنُ .

(٦) وإذا كان القانون السَّالِي يَقْضَى بإخراج البنات من ميراث الأَرْضِين على العموم فإنه يكون من المتعذر تفسيرُ التواريخ والصِّيغِ والمستندات التي تُحَدِّثُ باستمرارٍ عن أَرْضَى الإناث وأموالهنَّ في الجيل الأول .

(١) باب ٥٦ .

(٢) باب ٧ : ١ . Pater aut mater defuncti, filio non filiae hereditatem relinquant.

4. Qui defunctus, non filios sed filias reliquerit, ad eas omnis hereditas pertineat.

(٣) في ماركولف ، باب ٢ ، صيغة ١٢ ، وفي ذيل ماركولف ، صيغة ٤٩ .

(٤) في مجموعة لندنبروخ ، صيغة ٥٥ .

ومن الخطأ<sup>(١)</sup> أن قيل إن الأرضين السَّالِيَّة كانت إقطاعاتٍ ، وذلك :

( ١ ) أن عنوان هذا الباب هو الأموال الموروثة .

( ٢ ) أن الإقطاعات لم تكن في البُداء وراثيةً قَطُّ .

( ٣ ) أن الأرضين السَّالِيَّة إذا كانت إقطاعاتٍ فكيف كان مازكُوف يَرى من الطغيان عادةً إخراج الإناث من ورثتها ما دام الذكور أنفسهم لا يرثون إقطاعاتٍ ؟

( ٤ ) أن المستندات ، التي تُذكر لإثبات كون الأرضين السَّالِيَّة من الإقطاعات ، تُثبت أن تلك الأرضين كانت حُرَّةً فقط .

( ٥ ) أن الإقطاعات لم تُجمل إلا بعد الفتح ، وأن العادات السَّالِيَّة كانت قائمةً قبل انطلاق الفرنج من جِرْمَانِيَّة .

( ٦ ) أن القانون السَّالِي لم يَضَعْ ، قَطُّ ، نظامَ الإقطاعات بتحديد ورث الإناث ، وإنما وَضَعَ نظامَ الإقطاعات حدوداً لورث النساء ولأحكام القانون السَّالِي .

ولا يُظَنُّ ، بعد الذي قلناه ، كَوْنُ وِراثَةِ الذكور الدائمة لتاج الفرنج قد أتت من القانون السَّالِي<sup>(٢)</sup> ، ومع ذلك فإن مما لا ريب فيه أن تكون تلك الوراثة قد صدرت عنه ، وأُثبت هذا بمختلف قوانين البرابرة ، وذلك أن القانون السَّالِي وقانون البورغون<sup>(٣)</sup> لم يَمْنَحَا البناتِ ، قَطُّ ، حَقَّ ميراثٍ في الأرض مع إخوتهنَّ ، فلا تكون لهنَّ وِراثَةُ التاج أيضاً ، وعلى العكس قضى قانون الفريغوت<sup>(٤)</sup> بأن يكون للبنات<sup>(٥)</sup>

( ١ ) دوكانج ، بيتو ، إلخ . - ( ٢ ) فصل ٦٢ - ( ٣ ) باب ١ : ٣ ، باب ٤ : ١ ،

باب ٥١ - ( ٤ ) جزء ٤ ، باب ١ : ٢ - ( ٥ ) قال تاسيت ( De moribus Germ. ) ،

فصل ٢٢ : كان لدى الجرمان عادات عامة ، وكانت لهم عادات خاصة أيضاً .

وَرِاثَةٌ فِي الْأَرْضَيْنِ مَعَ إِخْوَتِهِنَّ ، فَجُعِلَ النِّسَاءُ صَالِحَاتٍ لِّوَرَاثَةِ التَّاجِ ، فَحُكِّمَ الْقَانُونُ الْمَدْنِيُّ لَدَى هَذِهِ الشُّعُوبِ عَدَا عَلَى حَكْمِ<sup>(١)</sup> الْقَانُونِ السِّيَاسِيِّ .

وَلَمْ تَكُنْ هَذِهِ هِيَ الْحَالُ الْوَحِيدَةُ الَّتِي يُذْعِنُ الْقَانُونُ السِّيَاسِيُّ فِيهَا لِلْقَانُونِ الْمَدْنِيِّ لَدَى الْفَرَنْجِ ، فَكَانَ الْقَانُونُ السَّالِئُ يَنْصُ عَلَى تَسَاوِي الْإِخْوَةِ فِي وِرَاثَةِ الْأَرْضِ ، وَكَانَ هَذَا حُكْمَ الْقَانُونِ الْبُورْغُونِيِّ أَيْضًا ، وَكَذَلِكَ كَانَ جَمِيعُ الْإِخْوَةِ يَرِثُونَ التَّاجَ فِي مَمْلَكَةِ الْفَرَنْجِ وَمَمْلَكَةِ الْبُورْغُونِ ، وَذَلِكَ مَعَ شَيْءٍ مِنَ الْعُنْفِ وَالْقَتْلِ وَالْعُصْبِ لَدَى الْبُورْغُونِ .

### الفصل الثالث والعشرون

#### شعورُ ملوكِ الفَرَنْجِ الطَّوِيلَةِ

لَيْسَ لَدَى الشُّعُوبِ الَّتِي لَا تَزْرَعُ الْأَرْضَيْنِ فِكْرَةٌ حَتَّى عَنِ التَّرَفِ ، وَلَيْزَ فِي تَأْسِيتِ مَا كَانَ عِنْدَ الشُّعُوبِ الْجَرْمَانِيَةِ مِنْ بَسَاطَةِ عَجِيبَةٍ . رَمَا كَانَتْ الْفَنُونُ لَتَعْمَلُ فِي زِينَتِهِمْ مَطْلَقًا ، فِي الطَّبِيعَةِ كَانُوا يَجِدُونَهَا ، وَإِذَا مَا وَجَبَ عَلَى أُسْرَةٍ رَئِيسِهِمْ أَنْ تُمَازَ بِإِشَارَةٍ كَانَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَبْحَثُوا عَنْهَا فِي الطَّبِيعَةِ نَفْسَهَا ، فَقَدْ كَانَتْ شُعُورُ مَلُوكِ الْفَرَنْجِ وَالْبُورْغُونِ وَالْفَرِيفُوتِ الطَّوِيلَةِ إِكْلِيَالًا لَهَا .

(١) انتقل التاج لدى الأستروغوت مرتين من الإناث إلى الذكور ، مرة من قبل أمالازونته في شخص أثالاريك ، ومرة من قبل أمالافريد في شخص تيودات ، وفي بلدهم فقط كان النساء لا يستطعن الحكم بأنفسهن ، فقد ملكت أمالازونته بعد موت أثالاريك ، وملكنت حتى بعد انتخاب تيودات ومعه ، انظر إلى رسائل أمالازونته وتيودات في كاسيودور ، باب ١٠ .

## الفصل الرابع والعشرون

## زواج ملوك الفرنج

قلت فيما تقدم إن الزوجات عند الشعوب التي لا تزرع الأرضين مطلقاً كانت أقلّ ثباتاً وإنه يُتزوج فيها نساءً كثير عادةً ، ومن قول تاسيت : « كان الجرّمان ، من جميع البرابرة تقريباً ، يقتصرون وحدهم <sup>(١)</sup> على امرأة واحدة ، وذلك عدا <sup>(٢)</sup> بضعة أشخاص كانوا يحوزون عدّة نساء عن شرفٍ ، لا عن خلاعة . »

وهذا يوضح كيف أن ملوك الجيل الأول كانوا ذوى نساء كثير ، وكانت هذه الزوجات أقلّ دلالةً على الشّبَق مما على الرّئاسة ، وكان من جرّهم في موضع حسّاس أن يُجرّموا مثل هذا الامتياز <sup>(٣)</sup> ، وهذا يوضح كون الرعايا لم يقتدوا بالملوك في ذلك .

## الفصل الخامس والعشرون

## شليديك

قال تاسيت : « كانت الزوجات لدى الجرّمان أمراً صارماً <sup>(٤)</sup> ، ولم تكن معايها مهزأةً ، ولم يُدعَ الدّعْرُ ، أو التّدّعْرُ ، عادةً أو طريقةً للحياة ، فالأمثلة على نقض

(١) Prope soli barbarorum singulis uxoribus contenti sunt. De moribus

Germ., فصل ١٨ .

(٢) Exceptis admodum paucis qui, non libidine, sed ob. nobilitatem,

plurimis nuptiis ambiuntur. المصدر نفسه .

(٣) انظر إلى تاريخ فريديغير عن سنة ٦٢٨ .

(٤) Severa matrimonia ... nemo illic vitia ridet; nec corrumpere et

corrumpi saeculum vocatur. De moribus Germ. فصل ١٩ .

العهد الزوجي قليلة<sup>(١)</sup> في أمة كبيرة كتلك الأمة .  
وهذا يُفسَّر طَرْدَ شِلْدْرِيك ، فقد صَدَمَ الأخلاقَ الصارمةَ التي لم يَمُرَّ على  
الفتح من الزمن ما تُغيَّر فيه .

### الفصل السادس والعشرون

#### رَشَدُ ملوكِ الفرنج

لا أرضَ تماماً للشعوب البربرية التي لا تفلح أطيافاً ، وهي يُحكَم فيها ،  
كما قلنا ، وَفَقَ حقوق الأمم أكثر مما يُحكَم وَفَقَ الحقوق المدنية ، ولذا تكون  
مسلَّحةً على الدوام تقريباً ، ومن قول تاسيت أيضاً : « كان الجرمان<sup>(٢)</sup> لا يقومون  
بأى عمل عامٍّ أو خاصٍّ من غير أن يكونوا مسلَّحين ، وكانوا إذا ما أُعْطُوا  
رأياً<sup>(٣)</sup> فعلوا ذلك بإشارةٍ من أسلحتهم ، وكانوا إذا ما غَدَوْا قادرين<sup>(٤)</sup> على  
حملها قَدَّمُوا إلى المجلس ووَضِعَ مِزْراق<sup>(٥)</sup> في أيديهم ، وهناك يَخْرُجون من

(١) المصدر نفسه . Paucissima in tam numerosa gente adulteria .

(٢) Nihil neque publicae, neque privatae rei, nisi armati agunt. (٢)

تاسيت De moribus Germ. ، فصل ١٣ .

(٣) Si displicuit sententia, aspernantur; sin placuit, frameas concutiunt. (٣)

المصدر نفسه ، فصل ١١ .

(٤) Sed arma sumere non ante cuiquam moris quam civitas suffecturum (٤)

المصدر نفسه ، فصل ١٣ .

(٥) Tum in ipso concilio, vel principum aliquis, vel pater, vel propinquus, scuto (٥)

frameaque juvenem ornant.

دَوْر الصَّبَا<sup>(١)</sup> ، ويصبحون قِسْماً من الجمهورية ، بعد أن كانوا قسماً من الأسرة .

وكان ملك الأستروغوت يقول<sup>(٢)</sup> : « تكفُّ النُّسور عن تقديم غِذاءٍ إلى صِغارها فَوَرَّ تَكُوْنُ ريشها ومخالبها ، وذلك لِمَا تصبح به غير محتاجةٍ إلى مساعدة غيرها إذا ما ذهبت لتبحث عن فريسةٍ لها ، ومن غير المناسب أن يُحسَب شبابنا الذين هم في جيوشنا من ضَعْفِ السِّنِّ ما لا يَقْدِرُونَ معه على إدارة أموالهم وتنظيم سَيْر حياتهم ، فالفضيلةُ هي التي تَصْنَعُ الأَكْثَرِيَّةَ لدى القُوطِ » .

وكان شِلْدِبِرْتُ الثاني في الخامسة عشرة من سِنِّهِ<sup>(٣)</sup> حينما أعلن عمه غُونْتَرانُ رُشْدَهُ وقدرته على الحُكْمِ بنفسه<sup>(٤)</sup> .

وفي قانون الرِّيَاوِين تُرَى سَنُ الخامسة عشرة سنةً هذه سِنَّ صلاحٍ للحمل السلاح وسنَّ رُشْدٍ للسَّيْرِ معاً ، ومما جاء في هذا القانون<sup>(٥)</sup> : « إذامات رِيَاوِيٌّ أَوْ قُتِلَ وَتَرَكَ ابْنًا لَمْ يُمَكِّنْ هذا الابنَ أن يكون مدعياً أو مدعى عليه قبل أن يُتِمَّ الخامسَ عشرَ من عمره ، وحينئذٍ يُجِيبُ بنفسه أو يختارُ مدافعاً » ، وكان

(١) Haec apud illos toga, hic primus juventae honos; ante hoc domus pars videntur, mox reipublicae.

(٢) تيودوريك ، في كاسيودور ، باب ١ ، رسالة ٣٨ .

(٣) لم يكد يبلغ الخامسة من سنِّهِ عند ما خلف أباه سنة ٥٧٥ ، أى كان في الخامس من عمره ، كما قال غريغوار التوري ، باب ٥ ، فصل ١ ، وقد أعلن غُونْتَرانُ رُشدَهُ سنة ٥٨٥ ، فكان في الخامسة عشرة من سنِّهِ إذن .

(٤) غريغوار التوري ، ٧ : ٣٣ ، وذلك أن غُونْتَرانُ أعلن رُشدَ ابن أخيه شِلْدِبِرْتِ الذي كان ملكاً ، جاعلاً منه وارثاً له أيضاً ، انظر إلى الفصل الثامن والعشرين الآتي .

(٥) ٨١ .

لا بُدَّ من أن تكون الروح قد بلغت في هذه السنَّ من التكوين ما تستطيع معه الدفاع في قضاء، وأن يكون الجسمُ قد بَلَغَ فيها من التكوين ما يستطيع معه الدفاع في صِراع، وكانت سنُّ الرُّشد خمسَ عشرةَ سنةً لدى البُورغون<sup>(١)</sup> الذين كانت عندهم عادةُ الصراع في الدعاوى القضائية أيضاً .

وَيَرَوِي لَنَا أَغَاثِيَّاسُ أَنَّ أَسْلِحَةَ الْفَرَنْجِ كَانَتْ خَفِيفَةً ، وَيُمْكِنُهُمْ أَنْ يَكُونُوا رَاشِدِينَ ، إِذَنْ ، فِي الْخَامِسَةِ عَشْرَةَ مِنْ سِنِّيهِمْ ، ثُمَّ صَارَتِ الْأَسْلِحَةُ ثَقِيلَةً ، وَكَانَتْ كَثِيرَةَ الثَّقَلِ مِنْ عَهْدِ شَارْلَمَانَ كَمَا يَظْهَرُ هَذَا مِنْ مَرَامِيمِ مَلُوكِنَا الْقَدِيمَةِ وَمِنْ قِصَصِنَا ، وَمَنْ كَانَتْ لَدَيْهِمْ إِقْطَاعَاتٌ<sup>(٢)</sup> ، وَكَانَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَقُومُوا بِخِدْمَةٍ عَسْكَرِيَّةٍ لِهَذَا السَّبَبِ ، لَمْ يَصْبَحُوا رَاشِدِينَ قَبْلَ بُلُوغِهِمُ الْحَادَى وَالْعِشْرِينَ مِنْ أَعْمَارِهِمْ<sup>(٣)</sup> .

### الفصل السابع والعشرون

#### مواصلة الموضوع نفسه

رُئِيَ أَنَّ الْجَرِمَانَ كَانُوا لَا يَذْهَبُونَ إِلَى الْمَجْلِسِ مَطْلَقًا قَبْلَ سِنِّ الرُّشد ، وَكَانَ الْوَاحِدُ يُعَدُّ قَبْلَ الرُّشد قِسْمًا مِنَ الْأُسْرَةِ ، لَا مِنَ الْجُمْهُورِيَّةِ ، وَقَدْ أَدَّى هَذَا إِلَى عَدَمِ الْمُنَادَاةِ بِأَوْلَادِ مَلِكِ أَوْرُلِيَانِ وَفَاتِحِ بُورْغُونِيَّةِ ، كُلُودُومِيرِ ، مَلُوكًا مَطْلَقًا ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يُمْكِنْهُمْ فِي سِنِّ الطُّفُولَةِ الَّتِي كَانُوا فِيهَا أَنْ يُقَدِّمُوا إِلَى الْمَجْلِسِ ، وَلَمَّا يَكُونُوا

(١) باب ٨٧ .

(٢) لم يحدث تغيير حول ذلك من أجل العوام .

(٣) لم يصبح سان لويس راشداً في غير هذه السن ، وقد وقع تغيير هذا بمرسوم لشارل الخامس



ملوكا ، ولكنه كان لا بُدَّ من أن يصيروا كذلك عند ما يصبحون قادرين على حمل السلاح ، وقد كانت جدُّهم كلوتيلد تقوم بالحكم في الدولة<sup>(١)</sup> في أثناء ذلك ، ويذبُّهم عمَّاهم كلوتير وشليدبرت ، ويقتسمان مملكتهم ، فيكون هذا المثال سبباً في المناداة بالأمراء القاصرين ملوكاً عند موت آبائهم .

وهكذا أنقذ الدوك غوندوفا لد شليدبرت الثاني من قسوة شليدريك إذ نادى به ملكاً<sup>(٢)</sup> في الخامسة من سِنِيهِ .

بيد أن روح الشعب الأولى هي التي اتبعت في هذا التغيير نفسه ، فلا تسير الأحكام حتى باسم الملوك القاصرين ، وكذلك كان يوجد عند الفرنج إدارة مضاعفة ، فتُعنى إحداها بالملك القاصر وتُعنى الأخرى بالملكة ، وكان يوجد في الإقطاعات فرق بين الوصاية والنظارة .

### الفصل الثامن والعشرون

#### التبني عند الجرمان

وكما أن القاصر يصبح راشداً عند الجرمان بتناوله السلاح يُتَّبَعُ بالرمز ذاته ، وهكذا قال غونتران لابن أخيه شليدبرت حينما أراد إعلان رشده وتبنيّه : «أضع هذا الميزراق<sup>(٣)</sup> في يديك كعلامة على أنني أعطيتك مملكتي » ، ويلتفت إلى

(١) يظهر من غريغوار التوري [باب ٣] أنها اختارت رجلين من بورغونية ، التي كانت من فتح كلودومير ، لتربيتهم في أثناء حصار تور التي كانت من مملكة كلودومير أيضاً .

(٢) غريغوار التوري ، باب ٥ ، فصل ١ Vix lustris aetatis uno jam peracto qui die dominicae natalis, regnare coepit.

(٣) انظر إلى غريغوار التوري ، باب ٧ ، فصل ٢٣ .

الجلس قائلاً : « وأتم تَرَوْن أن ابني شَلْدِيرْت صار رجلاً ، فأطيعوه » ، وأراد ملكُ الأُسْتَرُوغوتَ ، تِيودُورِيكُ ، أن يَتَبَّي مَلَكَ الهِيرُول ، فكتب يقول له <sup>(١)</sup> : « إن من الأمور الجميلة بيننا أن يُمكن التَّبَيُّ بالسلح ، وذلك لأن الرجال الشجعان وحدهم هم الذين يستحقون أن يكونوا أبناءً لنا ، ويوجد في هذا الفعل من القوة ما يُفْضَل الذي يكون موضوعه ، دائماً ، أن يموت على أن يَحْتَمِل ما هو خُزٍ ، وهكذا ، فإننا نَتَبَنَّاكم بهذه التُّرُوس وهذه السيوف وهذه الخيول التي نرسلها إليكم عن اتباعٍ لعادة الأقوام وعن كونكم من الرجال . »

#### الفصل التاسع والعشرون

#### روحُ ملوكِ الفَرَنْجِ السَّفَاحَةِ

لم يكن كلُوفيسُ الأميرَ الفَرَنْجِيَّ الوحيدَ الذي قام بِحَمَلاتٍ في بلاد الغول ، فقد أتى كثيرٌ من أقربائه بقبائل خاصةٍ إلى هنالك ، وبما أنه نال انتصاراتٍ عظيمةً وَمَنَح من اتبعوه ممتلكاتٍ كبيرةً فقد أَهْرَعَ الفَرَنْجُ إليه من جميع القبائل ، وَوَجَدَ الرؤساء الآخرين أنفسهم من الضعف ما لم يقاوموه معه ، وقد بدأ له إبادةُ جميع آله <sup>(٢)</sup> ، فوَفَّق لذلك ، وذلك ، عن خوفٍ اتخذَ الفَرَنْجُ رئيساً آخرَ لهم كما قال غريغوار التُّورِي <sup>(٣)</sup> ، وقد سلك أولاده وخلفاؤه هذه الطريق ما استطاعوا إليها سبيلاً ، فَرُئِي ، بلا انقطاع ، ائتمارُ كلِّ من الأخ والعَمِّ وابنِ الأخ ، ماذا أقول ، والابن والأب بِجميع

(١) في كاسيودور ، باب ٤ ، رسالة ٢ .

(٢) غريغوار التُّورِي ، باب ٢ .

(٣) المصدر نفسه .

آله ، وكان القانون يَفْصِلُ بين الملكة دَائِمًا ، وكان يَهْدِفُ الخوفُ والطموحُ  
والجَوْرُ إلى وَصْلٍ ما بينها .

### الفصل الثلاثون

#### مجالس الأمة عند الفرنج

قلنا فيما تقدم إن الشعوب التي لا تَزْرِعُ الأَرْضَينِ تتمتع بحريّة عظيمة ، وكانت  
هذه هي حال الجِرْمَانِ ، ويقول تاسيت إنهم كانوا لا يَمْنَحُونَ ملوكهم أو رؤساءهم  
غير سلطة معتدلة إلى الغاية<sup>(١)</sup> ، ويقول قيصر<sup>(٢)</sup> إنه كان لا يوجد عندهم حاكمٌ  
عامٌ في أيام السَّلم فكان الأمراء يقيمون العدلَ في كلِّ قرية بين أتباعهم ، وكذلك  
لم يكن للفرنج في جِرْمَانِيَةِ مَلِكٍ قَطُّ ، وذلك كما أجاد غريغوار التورئ<sup>(٣)</sup> في إثباته .  
وقال تاسيت<sup>(٤)</sup> : « إن الأمراء يتشاورون حَوْلَ الأمور الصغيرة ، وإن جميع القوم  
يتشاورون حَوْلَ الأمور الكبيرة ، وذلك مع رَفْعِ المسائل ، التي يُحِيطُ الشعبُ بها علمًا ،  
إلى الأمير » ، وقد دامت هذه العادة بعد الفتح ، كما يُرَى ذلك<sup>(٥)</sup> في جميع الآثار .

( ١ ) Nec regibus libera aut infinita potestas. Caeterum neque animadvertere,

neque vincere, neque verberare, etc. De moribus Germ. فصل ٧

( ٢ ) In pace nullus est communis magistratus, sed principes regionum atque

pagorum inter suos jus dicunt. De bello gall. باب ٦ ، فصل ٢٢

( ٣ ) باب ٢

De minoribus principes consultant, de majoribus omnes; ita tamen ut ea ( ٤ )

quorum penes plebem arbitrium est, apud principes quoque pertractentur. De moribus  
germ. فصل ١١

( ٥ ) Lex consensu populi fit et constitutione regis. مراسيم شارل الأصغر ، سنة

٨٦٤ ، مادة ٦ .

ورَوَى تاسيت<sup>(١)</sup> إمكانَ عَرَضِ الجُنَايَاتِ الكُبْرَى أمامَ المَجْلِسِ ، ومِثْلُ هَذَا مَا وَقَعَ بَعْدَ الْفَتْحِ ، فَكَانَ يُحْكَمُ فِي أَكْبَرِ الْقِسَالَاتِ أَمَامِهِ .

### الفصل الحادى والثلاثون

## سلطان الإكليروس فى الجيل الأول

لِلكُهَّانِ لَدَى الشُّعُوبِ الْبَرْبَرِيَةِ سُلْطَانٌ لِمَا يَكُونُ لَهُمْ مِنَ الْقُدْرَةِ مَا يَأْخُذُونَهُ مِنَ الدِّينِ وَمِنْ الْقُدْرَةِ مَا تَمَنَّجَهُ الْخُرَافَةُ عِنْدَ مِثْلِ هَذِهِ الشُّعُوبِ ، وَكَذَلِكَ فَإِنَّا نَرَى الْكُهَّانَ ، عَلَى رِوَايَةِ تَاسِيتٍ ، مُحَلَّاتٍ اعْتِمَادٍ عَظِيمٍ لَدَى الْجُرْمَانِ أَصْحَابًا لِلضَّابِطَةِ<sup>(٢)</sup> فِي مَجْلِسِ الشُّعْبِ ، وَلَمْ يَكُنْ يُسَمَّحُ لغيرِهِمْ<sup>(٣)</sup> بِالْعِقَابِ وَالتَّقْيِيدِ وَالضَّرْبِ ، وَمَا كَانُوا يَأْتُونَهُ كَانَ يُعَدُّ أَثَرًا وَخِيٍّ مِنَ الْآلِهَةِ الْمَائِلَةِ دَائِمًا لِمَنْ يَحَارِبُونَ ، لَانْتِجَاجَةِ أَمْرِ الْأَمِيرِ وَلَا فِرْضًا لِحِزَاءٍ .

وَلَا تَعَجَّبَنَّ إِذَا مَا رَأَيْتَ الْأَسَاقِفَةَ مِنْذُ بَدْءِ الْجِيلِ الْأَوَّلِ حَكَمَ<sup>(٤)</sup> أَحْكَامًا ، ظَاهِرِينَ فِي مَجَالِسِ الْأُمَمَةِ ، بِالْفِعْلِ النُّفُوذِ فِي خِطِّ الْمُلُوكِ ، مُنْعَمًا عَلَيْهِمْ بِأَمْوَالٍ كَثِيرَةٍ .

Licet apud concilium accusare et discrimen capitis intendere. De moribus ( ١ )

Germ. ١٢ فصل

Silentium per sacerdotes, quibus et coercendi jus est, imperatur. De moribus ( ٢ )

Germ. ١١ فصل

Nec regibus libera aut infinita potestas. Caeterum neque animadvertere, ( ٣ )  
neque vincere, neque verberare, nisi sacerdotibus est permissum; non quasi in poenam,  
nec ducis jussu, sed velut Deo imperante, quem adesse bellatoribus credunt.

المصدر نفسه ، فصل ٧ - ( ٤ ) انظر إلى نظام كلوتير لسنة ٥٦٠ ، مادة ٦ .

## الباب التاسع عشر

صلة القوانين بالمبادئ التي تتألف منها الروح العامة والطبائع  
والأوضاع في الأمة

---

### الفصل الأول

#### موضوع هذا الباب

هذا الموضوع واسع المدى ، وأراني في طائفة من الأفكار التي تَرِدُ خاطري  
أكثر التفاتاً إلى نظام الأمور مما إلى الأمور نفسها ، فيجب أن أصدّ ذات اليمين  
وذات الشمال فأشُقَّ وأمرّ .

### الفصل الثاني

مقدار ما يجب من إعداد النفوس لوضع أحسن القوانين

لم يَبْدُ شَيْءٌ أَثْقَلَ عَلَى الْجُرْمَانِ<sup>(١)</sup> مِنْ مُحْكَمَةِ فَارُوسَ ، وَقَدْ ظَهَرَتِ الْحِكْمَةُ الَّتِي  
أَنْشَأَهَا جُوسْتِنْيَانُ<sup>(٢)</sup> عِنْدَ اللَّازِ لِحَاكِمَةِ قَاتِلِ مُلْكِهِمْ أَمْرًا فَظِيحًا جَافِيًا فِي نَظَرِهِمْ ،  
وَقَدْ أُنْحِيَ مِهْرَدَا<sup>(٣)</sup> بِاللَّامَةِ عَلَى الرُّومَانِ لِكثْرَةِ مَا فِي عَدْلِهِمْ مِنَ الشَّكَلِيَّاتِ<sup>(٤)</sup> عَلَى

( ١ ) كَانُوا يَقْطَعُونَ لِسَانَ الْمُحَامِلِينَ وَيَقُولُونَ : « عَادَتِ الْحَيَاةُ لَا تَفْجَحُ » ، تَأْسِيتٌ .

( ٢ ) أَغَاتْيَاسُ ، بَابُ ٤ .

( ٣ ) جُوسْتِنْيَانُ ، بَابُ ٣٨ .

( ٤ ) Calumnias litium المصدر نفسه .

الخصوص ، ولم يُطَقِ الفرطانيون هذا الملكَ اندى نُشَى في رومة فكان لطيفاً سهلَ المقابلةِ  
تجَاهَ جميع الناس ، حتى إن الحرية بدت أمراً لا يطاق لدى شعوبٍ لم تتعود أن تتمتع  
بها ، وذلك كالهواء النقي الذي يضرُّ ، أحياناً ، مَنْ يعيشون في البلدان ذاتِ المناقع .  
وكان في السِيعُورِجلُ من البندقية اسمه بالي ، فأدخل على الملك ، فلما عَلِمَ هذا  
أنه لم يكن في البندقية ملكٌ قَطُّ قَهْمَه كثيراً وأُصيب بسُعال ولم يَسْتَطِع أن يكلمَ  
حاشيته<sup>(١)</sup> إلاَّ بمشقة ، فن هو المشتري الذي يستطيع أن يقترح على مثل هذه الشعوب  
إقامة حكومةٍ شعبية ؟

### الفصل الثالث

#### الطغيان

للطغيان نوعان : حقيقى ، ويقوم على عنف الحكومة ، ونوعٌ قائمٌ على الرأى  
فِيُشْعَرُ به عند ما يقوم الحاكمون بأمورٍ تؤذى طراز تفكير الشعب .  
وروى ديون أن أغسطس أراد أن يُسَعَّى رُومُولُوسَ ، فلما عَلِمَ أغسطس أن  
الشعب خَشِيَ أن ينادى بنفسه ملكاً عدل عن مقصده ، وكان أوائل الرومان  
لا يريدون الملوك مطلقاً ، وذلك لأنهم كانوا لا يُطِيقُونَ سلطانهم ، وكان رومان ذلك  
الحين لا يريدون الملوك مطلقاً لكيلا يتأذوا بأوضاعهم ، وذلك لأن قيصرَ ورجالَ  
الحكومة الثلاثية وأغسطس ، وإن كانوا ملوكاً حقيقين ، حافظوا على جميع مظهر  
المساواة ، وكانت حياتهم الخاصة على شىءٍ من مناقضة أبهة ملوك ذلك الزمن ،

(١) وصف بالي الپينو في سنة ١٥٩٦ ، مجموعة الرحلات الى انتفع بها في تأسيس شركة الهند ،

والرومانُ ، إذ لم يريدوا أن يكون لهم ملك ، دَلَّ أمرُهم هذا على أنهم كانوا يريدون الاحتفاظَ بأوضاعهم ، لا انتحالَ أوضاع شعوب إفريقيا والشرق .  
 أَجَلْ ، يَرْوِي دِيُونُ<sup>(١)</sup> لنا أن الشعب الرومانيَّ كان ساخطاً على أغسطس لأنه وَضَعَ بعض القوانين القاسية ، غير أن الاستياء قد انقطع عندما أعاد الممثل الهزليَّ بِيَلَادَ الذي كانت العُصْبُ قد طردته من المدينة ، فشعبٌ مثلُ هذا كان يَشْعُرُ بشدة الطغيان عند ما طُرِدَ مُهَرِّجٌ أ كَثَرُ مما كان يَشْعُرُ عندما نُرِعت منه جميع قوانينه .

### الفصل الرابع

#### ما هي الروح العامة

تسيطر على الناس أشياء كثيرةٌ : الإقليمُ والدِّينُ والقوانين ومبادئُ الحكومة وأمثالُ الأمور الماضية والعاداتُ والأطوارُ ، فيتألف من ذلك روحٌ عامة تنشأ عنه . وعلى قَدَر ما تؤثرُ إحدى هذه العلل تأثيراً أقوى من غيرها تُدْعِن لها الأخرى ، ويسيطر الإقليم والطبيعة وحدهما ، تقريباً ، على الهَمَج ، وتسيطر الأوضاع على الصينيين ، وترهق القوانينُ اليابانَ ، وقديماً كانت العاداتُ ناظمةً في إسبارة ، وكذلك العاداتُ القديمة كانت ، مع مبادئ الحكومة ، ناظمةً في رومه .

### الفصل الخامس

كيف يجب أن يُعنى بعدم تغيير الروح العامة لدى الأمة

إذا وُجِدَتْ في العالم أمة ذاتُ مزاجٍ أنيسٍ وصدقٍ طويةٍ وبهجةٍ في الحياة وذوقٍ وسهولةٍ في نقل الأفكار، إذا وُجِدَتْ أمةٌ نشيطةٌ لطيفةٌ داعيةٌ، مجازفةٌ أحياناً، مذياعٌ غالباً، إذا وُجِدَ عند هذه الأمة مع هذا جودٌ وشجاعةٌ وسلامةٌ قلبٍ وشيءٌ من الشرف، وَجَبَ ألاَّ يحاول بالقوانين إزعاجُ أطوارها مطلقاً لكيلا تُزعج فضائلها أبداً، وإذا كانت السجية طيبةً على العموم فما أهمية ما يُوجد فيها من بعض المعايير؟

أجل، يُمكن أن يُردع النساء فيها، وأن يُوضع فيها من القوانين ما تُصلح به عاداتهن ويُحدّد به ترفهن، ولكن من ذا الذي يَعْلَم أنه لا يُفقد بذلك ذوقٌ يكون مصدر ثراءٍ للأمة وأنسٌ يجذب الأجانب إليها؟

فعلى المشترع أن يتبع روح الأمة إذا لم تناقض مبادئ الحكومة، وذلك لأننا لا نصنع ما هو أصلح مما نصنع عن رضا متبوعين ذكاءنا الطبيعي.

وإذا ما مُنحت أمةٌ مَرَحَةً بطبيعتها روح التحذلق لم تَكسب الدولة من هذا شيئاً داخلياً ولا خارجاً، فدعوها تصنع الأمور الطائشة بجِدٍّ وأمور الجِدِّ بفرح.



## الفصل السادس

## ليس من الواجب إصلاح كل شيء

لنُتْرِكَ على ما نحن عليه ، هذا ما كان يقوله شريفٌ من أمةٍ تشابه كثيراً تلك الأمة التي أعطينا فكرةً عنها ، فالطبيعةُ تُصْلِحُ كلَّ شيءٍ ، والطبيعةُ منحتنا بريقاً قادراً على الأذى ، أهلاً لأن نَفْقِدَ به كلَّ اعتبار ، وقد أُصلِحَ هذا البريقُ نفسه بما ينعم به علينا من الأنس ، وذلك بما يُوحى به إلينا من هوى العالم ، من ميلٍ إلى معاشرَةِ النساء على الخصوص .

ولنُتْرِكَ على ما نحن عليه ، فصفاؤنا المخالفةُ للرصانة والموصولةُ بحُبُّنا القليل تجعلُ القوانينَ التي تُزَعِّجُ مزاجَ الأنس بيننا غيرَ مناسبةٍ مطلقاً .

## الفصل السابع

## الأثنيون والإسبارطيون

ويستمرُّ ذلك الشريف على قوله إن الأثنيين كانوا شعباً يشابه شعبنا بعض الشَّبه ، فقد كان يَمْزُجُ المَرْحَ بالأمور ، وكان يَرُوقه سَهْمٌ من المَزَاح على المنبر كما على المسرح ، وكان هذا الجَدَلُ الذي يَمْزُجُ به النصائحُ يتجلى في تنفيذها أيضاً ، وكان طَبْعُ الإسبارطيين رزيناً رصيناً جافياً صامتاً ، فما كان لِيُفْتَقَعَ بِأَثْنِيٍّ يُسَامُ أَكْثَرُ مَا يَاسْپَارْطِيٍّ يُسَلَّى .

## الفصل الشاين

## نتائج المزاج الاجتماعى

وكما اتصل بعضُ الشعوب ببعضٍ سَهِّلَ عليها أن تغيِّرَ أطوارها ، وذلك لأن كلَّ واحد منها يكون مَنظُراً للأخرى ، فتُرى غرائبُ الأطوار أحسنَ من قبل ، والإقليمُ الذى يَجْعَلُ الأمةَ محبةً للاتصال يجعلها محبةً للتغيير أيضاً ، والإقليمُ الذى يجعلُ الأمةَ محبةً للتغيير يوجب أن تجعل لنفسها ذوقاً .

ومجتمعُ النساءِ يُفسِدُ الطباعَ ويُكوِّنُ الذوقَ ، وتوجب الحليُّ رغبةَ الإنسان أن يَرُوقَ أكثرَ مما يَرُوقُ غيره ، وتوجب الأزياءُ رغبةَ الإنسان أن يَرُوقَ أكثرَ مما يَرُوقُ نفسه ، والأزياءُ أمرٌ مهمٌّ ، فالإنسانُ يَزِيدُ فنونَ عِشرته<sup>(١)</sup> بنسبة ما يجعل نفسه مستهترةً .

## الفصل التاسع

## زهو الأم وكبريائها

الزهو نابضٌ صالحٌ للحكومة كما أن الكبرياء نابضٌ خَطِرٌ لها ، وليس علينا إلا أن نَتَمَثَّلَ من ناحية ما ينشأ عن الزهو من الحاسن التى لا يُحْصِيها عَدٌّ لِنُبْصِرَ الكمالى والصناعة والفنون والأزياء واللطف والذوق ، وأن نَتَمَثَّلَ من ناحيةٍ أخرى ما ينشأ عن كبرياء بعض الأم من المساوى لِنُبْصِرَ الكسل والفقر وإهمال كلِّ شىء .

(١) انظر إلى قصة النحل .

وخراب الأمم التي أوقعها المصادفة بين أيديها حتى خراب مآلها ، والكسل<sup>(١)</sup> نتيجة الكبرياء ، والعمل نتيجة الزهو ، وتحمل الإسباني كبرياؤه على عدم العمل ، وتحمل الفرنسي زهوه على إتقان العمل خيراً من غيره .  
وكل أمة مكسالة مختلفة ، وذلك لأن من لا يعملون يعدّون أنفسهم سادة من يعملون .

وابحثوا في جميع الأمم لتروا أن الخيلاء والزهو والكسل أمورٌ تسير في معظمها على قدمٍ واحدة .

وشعوب أشيم<sup>(٢)</sup> مختلفة كسلى ، ومن لم يكن ذا عبيد فيها استأجر واحداً منهم ، ولو من أجل السير مئة خطوة وحمل بذنتي أرز ، فهم يعدّون حملهما بأنفسهم من العار .

وفي الأرض أماكن كثيرة تُترك الأظافر فيها تنمو للدلالة على عدم العمل مطلقاً .

ويعتقد نساء الهند<sup>(٣)</sup> أن من العار عليهنّ تعلّم القراءة ، فهنّ يقلن إن هذا من شأن الإماء اللاتي يرتلن الأناشيد في المعابد ، والنساء في طائفة لا يغزلن مطلقاً ، وهنّ في طائفة أخرى لا يصنّعن غير علالٍ وحصائر ولا يسحقن حتى الأرز ، وهنّ في طوائف أخرى لا ينبغي لهنّ أن يذهبن في طلب الماء ، فقواعد الكبرياء

( ١ ) تتصف الشعوب التي تتبع خان مالاكندر وخانات كارتاكا وكورومندل بالكبرياء والكسل ، وهي تستنفد قليلاً ، وذلك لأنها بائسة بدلاً من أن يعنى ، ويتمتع ، المغول وشعوب الهندوستان برغد العيش كالأوربيين ، « مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند » ، جزء ١ ، صفحة ٥٤ .

( ٢ ) انظر إلى دانيير ، جزء ٣ .

( ٣ ) رسائل العبرة ، المجموعة الثانية عشرة ، صفحة ٨٠ .

قد رسخت هنالك وحلتهم على اتباعها ، وليس من الضروري أن يقال إن الصفات الخلقية نتائج مختلفة على حسب اتحادها بصفات أخرى ، وهكذا أسفر اتحاد الكبرياء بالطموح الواسع وبعظمة الأفكار ، إلخ . ، لدى الرومان عن النتائج التي تُعرف .

### الفصل العاشر

#### أخلاق الإسبان وأخلاق الصينيين

أخلاق الشعوب المختلفة ممزوجة بالفضائل والمعايب والخلال الحميدة والصفات الرديئة ، وأطيب الاختلاطات هو ما ينشأ عنه أعظم الحاسن ، وهو ما لا يُرتاب منه في الغالب ، ومن الاختلاطات ما ينشأ عنه أعظم المساوئ ، وهو ما لا يُرتاب منه أيضاً .

وكان صديق الإسبان مشهوراً في كل حين ، ويحدثنا جُوسْتَان<sup>(١)</sup> عن أمانتهم في حفظ الودائع ، وهم كثيراً ما يعانون الموت محافظة على خفائهم ، واليوم لا يزالون يتصفون بهذه الأمانة اتصافهم بها فيما مضى ، وتودع جميع الأمم التي تتاجر في قادس مالها عند الإسبان ، وهي لم تندم على هذا قط ، غير أنه ينشأ عن هذه الصفة الرائعة الموصولة بكسلهم مزيج تنشأ عنه نتائج ضارة بهم ، وذلك أن شعوب أوربة تأتي كل مساومة حول مملكتهم على مرأى منهم .

ويتكون من أخلاق الصينيين مزيج آخر مناقض لأخلاق الإسبان ، وذلك أن حياتهم الوقتية<sup>(٢)</sup> تؤدي إلى اتصافهم بنشاط عجيب وميل إلى الكسب كثير

(١) باب ٤٤ ، فصل ٢ - (٢) بفعل طبيعة الإقليم والأرض .

لا يُمْكِنُ أَيْةَ أُمَّةٍ أَنْ تَعْتَمِدَ مَعَهُمَا عَلَيْهِمْ<sup>(١)</sup> ، فَعَدَمُ الْأَمَانَةِ الْمَعْرُوفِ هَذَا أَوْجِبَ حِفْظَ  
تِجَارَةِ الْيَابَانِ لَهُمْ ، وَلَمْ يَجْرُؤُ تَاجِرُهُ أَوْ رَبُّهُ أَنْ يَتَعَاطَا بِاسْمِهِمْ ، مَهْمَا كَانَ مِنْ سَهْوَةٍ  
الْإِقْدَامِ عَلَيْهَا بِسَبَبِ وَلَايَاتِهِمْ الشَّمَالِيَةِ الْبَحْرِيَّةِ .

### الفصل الحادى عشر

#### تأمل

لَمْ أَقُلْ هَذَا ، قَطُّ ، تَقْلِيلًا لِّلْمَسَافَةِ الْعَظِيمَةِ بَيْنَ الْمَعَائِبِ وَالْفَضَائِلِ ، مَعَاذَ اللَّهِ !  
وإنَّمَا أَرَدْتُ ، فَقَطْ ، أَنْ أُبَيِّنَ أَنَّ جَمِيعَ الْمَعَائِبِ الْخُلُقِيَّةِ لَيْسَتْ مَعَائِبَ سِيَاسِيَّةً ،  
وهَذَا مَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يَجْهَلَهُ ، مُطْلَقًا ، أُولَئِكَ الَّذِينَ يَصْعُقُونَ قَوَانِينَ تُؤْذَى  
الروح العامة .

### الفصل الثانى عشر

#### الأوضاع والطبائع فى الدولة المستبدّة

من المبادئ المهمة أنه لا ينبغى تغييرُ العادات والأوضاع فى الدولة المستبدّة مطلقًا ،  
ولا شىءٌ تَعَقُّبُهُ ثَوْرَةٌ بِأَسْرَعٍ مِنْ هَذَا ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَوْجَدُ فِي هَذِهِ الدُّوَلِ قَوَانِينُ  
مطلقًا ، بَلْ عَادَاتٌ وَأَوَاضَاعٌ ، فَإِذَا مَا قَلَّبْتُمُوهَا قَلْبْتُمْ كُلَّ شَيْءٍ .  
وَالْقَوَانِينُ تُسَنُّ وَالْعَادَاتُ تُتَلَقَّنُ ، وَهَذِهِ أَكْثَرُ اتِّبَاعًا لِلرُّوحِ الْعَامَةِ ، وَتِلْكَ

أكثرُ اتباعاً لنظامٍ خاصٍّ ، والواقعُ أن قلبَ الروح العامة هو من الخطرِ كـتغيير نظامٍ خاصٍّ ، بل هو أكثرُ .

ويكون الناسُ في البلدان التي يمارس فيها كلُّ عالٍ أو سافلٍ سلطةً مُراديةً أو يعاينها أقلُّ تواصلًا مما في البلدان التي تسودها الحرية في جميع الأحوال ، ففيها تكون العادات والأوضاع أقلَّ تغييراً إذَنْ ، وتكون الأوضاعُ الأكثرُ ثباتاً أكثرَ تقريباً من القوانين ، وهكذا يجب على الأمير أو المشرع أن يكون فيها أقلَّ إيذاءً للعادات والأوضاع مما في أيِّ بلد آخر في الدنيا .

والنساء هنالك حَيِّساتٌ عادةً ، وليس لهن صوتٌ مطلقاً ، وأما في البلدان الأخرى ، حيث يَعِشْنَ مع الرجال ، فإن ما يكون من ميلهن إلى أن يَرُقْنَ ومن رغبة المرء في أن يَرُوقَهُن يؤدي إلى تغيير الأوضاع دائماً ، وَيَفْسُدُ الجنسان وَيَفْقِدُ كل منهما صفاته المميّزة الجوهرية ، وسيطر المردى على ما كان مطلقاً وتتبدل الأوضاع كلَّ يوم .

### الفصل الثالث عشر

#### الأوضاع عند الصينيين

ولكن زوال الأوضاع يتعذر في الصين ، وفي مدارس الصين تُعَلِّمُ الأوضاع كما تُعَلِّمُ العادات فضلاً عن كون النساء يُفْضَلْنَ عن الرجال فصلاً مطلقاً ، ويُعرَفُ الأديب<sup>(١)</sup> من سهولة الأسلوب الذي يَسْلُكُه في أداء الاحترام ، فإذا ما أُلْقِيَتْ هذه

(١) هذا ما رواه الأب دوهالد .

الأُمُورُ كَنَعَالِمٍ مِنْ قَبْلِ جِهَابِذَةٍ مُتَزِينٍ مَرَّةً اسْتَقَرَّتْ كِمَبَادِيٍّ خُلُقِيَّةٍ هُنَالِكَ ،  
وعادت لا تبديلَ لها .

### الفصل الرابع عشر

ما هي الوسائلُ الطبيعية لتغيير عادات الأمة وأوضاعها

قلنا إن القوانين كانت نَظْمًا خاصَةً مُحْكَمَةً يَضَعُهَا المُشْتَرَعُ ، وإن العادات والأوضاع كانت نَظْمًا لِلأُمَّةِ عَلَى الْعُمُومِ ، وَمِنْ ثَمَّ يُرَى أَنَّهُ إِذَا أُريدَ تَغْيِيرُ الْعَادَاتِ وَالْأَوَاضَاعِ لَمْ يَجِبْ تَغْيِيرُهَا بِالْقَوَانِينِ لِمَا يَبْدُو هَذَا بِالْغِ الطَّغْيَانِ ، فَالْأَصْلَحُ أَنْ تُغَيَّرَ بَعَادَاتٍ وَأَوَاضَاعٍ أُخْرَى .

وهكذا يجب على الأمير ، إذا أراد القيام بتغييراتٍ عَظِيمَةٍ فِي أُمَّتِهِ ، أَنْ يُصْلِحَ بِالْقَوَانِينِ مَا هُوَ مُسْتَقَرٌّ بِالْقَوَانِينِ ، وَأَنْ يُغَيِّرَ بِالْأَوَاضَاعِ مَا هُوَ مُسْتَقَرٌّ بِالْأَوَاضَاعِ ، فَمِنْ السِّيَاسَةِ السَّيِّئَةِ جَدًّا أَنْ يُغَيِّرَ بِالْقَوَانِينِ مَا يَجِبُ أَنْ يُغَيَّرَ بِالْأَوَاضَاعِ .

وكان من الطغيان ذلك القانونُ الَّذِي يُكْرِهُ الرُّوسَ عَلَى حَلْقِ لِحَاهِمِ وَقَصِّ ثِيَابِهِمْ ، وَشِدَّةُ بَطْرَسِ الْأَوَّلِ الَّذِي كَانَ يَحْمِلُ عَلَى قَصِّ ثِيَابٍ مِنْ يَدْخُلُونَ الْمَدْنَ حَتَّى الرُّكْبِ ، وَيُوجَدُ مِنَ الْوَسَائِلِ مَا تُنْتَمَعُ بِهِ الْجَرَائِمُ ، وَهِيَ الْعُقُوبَاتُ ، وَيُوجَدُ مِنَ الْوَسَائِلِ مَا تُغَيَّرُ بِهِ الْأَوَاضَاعُ ، وَهِيَ الْأَمْثَلَةُ ، وَمَا كَانَ مِنْ تَمْدِينِ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِسَهُولَةٍ وَسُرْعَةٍ دَلَّ عَلَى مَا كَانَ يَخْأَمُرُ هَذَا الْأَمِيرَ مِنْ رَأْيٍ سَيِّئٍ حَوْلَهَا وَعَلَى أَنَّ هَذِهِ الشُّعُوبَ لَيْسَتْ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ كَمَا كَانَ يَقُولُ ، وَكَانَتْ الْوَسَائِلُ الْعَنِيْفَةُ الَّتِي اتَّخَذَهَا غَيْرَ مُجْدِيَةٍ ، وَمَعَ ذَلِكَ كَانَ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَبْلُغَ بِالرَّفْقِ هَدَفَهُ .

وقد اختبر سهولة هذه التغييرات بنفسه ، وذلك أن النساء كنَّ حبيساتٍ ، وإماءً من بعض الوجوه ، فدعاهنَّ إلى البلاط ، وجعلهن يلبسن على الزي الألماني ، وأرسل إليهن نساءً ، وكان أول ما ذاقه هذا الجنس طراز الحياة يُدَارَى ذوقه وزهوّه وأهواءه فجعل الرجال يذوقونه .

والذى جعل التغيير أكثر سهولة هو أن عادات ذلك الزمن كانت غريبة عن الإقليم إذ جلبت إليه باختلاط الأمم وبالفتوح ، ولما منح بطرس الأول أمة أوربية عادات أوربة وأوضاعها وجد من السهولة فى ذلك ما لم ينتظره ، فسلطان الإقليم هو أول السلاطين .

إذن ، لم يكن محتاجاً إلى قوانين لتغيير عادات أمته وأوضاعها ، فقد كان يكفيه أن يوحى بعادات وأوضاع أخرى .

والشعوب كثيرة الارتباط فى عاداتها على العموم ، فنزع هذه العادات منها بعنف يجعلها تعسة ، ولذا لا يجوز تغييرها ، بل إغراؤها على تغييرها بنفسها . وكل عقوبة لا تنشأ عن الضرورة تكون جائزة ، وليس القانون من عمل السلطة الخالص ، وليست الأمور الخلية بطبيعتها من نابضة .

### الفصل الخامس عشر

#### تأثير الحكومة المنزلية فى الحكومة السياسية

ولا مرأى فى أن تغيير عادات النساء هذا يؤثر فى حكومة روسية كثيراً ، فكل شئ متصل إلى الغاية ، أى إن استبداد الأمير يقتن بعبودية النساء طبيعة ، وإن حرية النساء تقتن بروح النظام الملكى .



## الفصل السادس عشر

كيف أن بعض المشترعين خلطوا بين المبادئ  
التي تسيطر على الناس

العادات والأوضاع مرّات لم تَضَعها القوانين قطّ ، أو لم تستطع أن  
تَضَعها ، أو لم تُردّ وضعها .

ويوجد بين القوانين والعادات هذا الفرق القائل إن القوانين أكثر تنظيماً  
لأعمال المواطن وإن العادات أكثر تنظيماً لأعمال الإنسان ، ويوجد بين العادات  
والأوضاع هذا الفرق القائل إن الأولى أكثر سيطرة على السلوك الباطني وإن  
الثانية أكثر سيطرة على السلوك الخارجي .

وتختلط هذه الأمور<sup>(١)</sup> في الدولة أحياناً ، ووضع ليكوزغ مجموعة واحدة  
للقوانين والعادات والأوضاع ، ومثل هذا ما صنّع مشرعو الصين .  
ولا ينبغي أن يُحار من خلط مشرعي إسبارطة والصين بعض القوانين  
والعادات والأوضاع ببعض ، وذلك لكون العادات ممثلة للقوانين ولكون الأوضاع  
ممثلة للعادات .

وكان غرض مشرعي الصين الأساسي هو أن يعيش شعبهم هادئاً ، وقد  
أرادوا أن يتجمل الناس كثيراً وأن يشعروا كل واحد بأن عليه واجبات كثيرة  
تجاه الآخرين في كل حين ، وبأنه لا يوجد من الأهلين من لم يكن تابعاً لآخر  
منهم من بعض الوجوه ، ولذا فإنهم منَحوا قواعد الأدب أبعد مدى .

(١) وضع موسى مجموعة واحدة للقوانين والدين ، وخلط الرومان الأولون قديم العادات بالقوانين .

وهكذا يُرى أن أهل القرية<sup>(١)</sup> لدى شعوب الصين يُراعون فيما بينهم من العوائد كما يراعى ذلك أناسٌ من طبقةٍ أكثر رُقِيًّا ، أى يتَّخذون وسيلةً صالحةً جدًا للإيجاء بالحِلْم ولالإلقاء السَّلم وحُسن النظام بين الشعب ولا تنزاع جميع العيوب التى تَصُدُّر عن نفسٍ قاسية ، أليس من الواقع أن التحرر من قواعد الأدب بحثٌ عن وسيلةٍ لإبداء الإنسان معايبه على مَهْل ؟

والأدبُ من هذه الناحية أفضلُ من الكِياسة ، فالكِياسةُ تدارى معايِبَ الآخرين ، والأدبُ يَحُولُ دون إظهار معايينا ، والأدبُ حاجزٌ يَضَعُهُ الناسُ فيما بينهم لِيَقْوُوا أَنْفُسَهُمْ مِنَ الْفَسَادِ .

ولم يتخذ ليكُورُغُ ، الذى كانت نُظْمُهُ شديدةً ، الأدبَ هدفًا عندما أَبْدَعَ الأوضاعَ ، بل وَضَعَ نُصْبَ عينه تلكَ الروحَ المِخْرَابَ التى كان يريد الإنعامَ بها على شعبه ، وإذ وَجِدَ بين الناسِ مَنْ يُصْلِحُونَ أو يُضْلَحُونَ دَائِمًا ، وَمَنْ يُعَلِّمُونَ وَيَتَعَلَّمُونَ دَائِمًا ، وَمَنْ هُمْ بِسَطَاةٍ وَقُسَاةٌ عَلَى السَّوَاءِ ، فَإِنْ هَؤُلَاءِ كَانُوا يُمَارِسُونَ مِنَ الْفَضَائِلِ فِيمَا بَيْنَهُمْ أَكْثَرَ مِنَ الْإِكْرَامِ .

### الفصل السابع عشر

#### مزية حكومة الصين الخاصة

وصَنَعَ مشرعو الصين أكثرَ من<sup>(٢)</sup> ذلك ، فقد خَلَطُوا بين الدين والقوانين والمعادات والأوضاع ، وقد صاغ الأخلاقَ كُلَّ هذا ، وقد صاغَ الفضيلةَ كُلَّ

(١) انظر إلى الأب دوهالد ، وصف الصين ، جزء ٢ .

(٢) انظر إلى الكتب الكلاسيكية التى أتحفنا الأب دوهالد بقطع نفيسة منها .

هذا ، وقد أسفرت التعاليمُ التي عُيِّنَتْ بهذه الأمور الأربعة عما يُسمَّى الطقوس ، وقد أفلحت الحكومة الصينية في دقة ملاحظة هذه الطقوس ، وقضى الإنسانُ جميعَ شبابه في تعلُّمها وقضى جميعَ حياته في ممارستها ، وعلمها الأدباءُ وبشَّرها الحكماءُ ، وبما أنها كانت تحيط بجميع أعمال الحياة الصغيرة عندما وُجِدَتْ وسيلةٌ لملاحظتها تماماً فإنه أحسن الحكم في الصين .

وهناك أمران استطاعا نقش الطقوس في نفس الصينيين وقلبيهم بسهولة ، وهما : (١) أن طرازَ كتابتهم المركب إلى الغاية جعل النفس في قسم كبير من حياتها تُعنى بهذه الطقوس فقط<sup>(١)</sup> لِمَا وَجَبَ أَنْ تُتَعَلَّمَ القراءة في الكتب ومن أجل الكتب التي تشتمل عليها ، و(٢) أن تعاليم الطقوس إذ كانت غير محتوية شيئاً من الروحانيّ ، بل قواعدُ مذهبٍ عامٍ فقط ، كانت القناعةُ بها وقرعُ النفوس بها أسهلَ مما بأمرٍ ذهنيّ .

وقد أراد الأمراء الذين حَكَمُوا بقوة العقوبات بدلاً من الحكم بالطقوس أن يجعلوا للعقوبات ما لا تقدّر عليه من مَنَحِ عاداتٍ ، أجل ، إن العقوبات تقطع عن المجتمع مواطناً ينتهك حرمة القوانين عن إضاعة عاداته ، ولكن هل تُعيد العقوبات عادات الناس إذا ما أضاعوها ؟ أجل ، إن العقوبات تقفُ نتائجَ كثيرةٍ للضرر العام ، ولكن من غير إصلاح هذا الضرر ، وكذلك إذا ما تركت مبادئ الحكومة الصينية وضاعت الأخلاق فيها ، سقطت الدولة في الفوضى وظهرت الفتن .

( ١ ) هذا ما أدى إلى التنافس وفرار البطالة واحترام المعرفة .

## الفصل الثامن عشر

## نتيجة الفصل السابق

وينشأ عن ذلك كون الصين لا تخسر قوانينها بالفتح مطلقاً ، وبما أن الأوضاع والعادات والقوانين والديانة أمر واحد فيها فإنه لا يمكن تغيير جميع هذا دفعة واحدة ، وبما أنه لا بد من تغير الغالب أو المغلوب وجب أن يكون الغالب هو الذى يتغير فى الصين على الدوام ، وذلك لأن عاداته ليست أوضاعه ، ولأن أوضاعه ليست قوانينه ، ولأن قوانينه ليست ديانتته ، فيسهل أن يخضع للشعب المغلوب مقداراً ففقداراً أكثر من أن يخضع الشعب المغلوب له .

وعن ذلك ينشأ ، أيضاً ، أمر مؤسف ، وذلك هو تعذر استقرار النصرانية فى الصين تقريباً<sup>(١)</sup> ، فنذور العذرة ومجالس النساء فى الكنائس واتصالهن الضرورى رجال الدين واشتراكنهن فى تناول سرّ القربان المقدس والاعتراف فى أذن الكاهن والمسحة الأخيرة والاختصار على زوجة واحدة أمور كلها تنقض عادات البلد وأوضاعه وتقرع الدين والقوانين بضربة واحدة أيضاً .

ويلوح أن الدين النصرانى يتطلب اتحاد الجميع بإقامة محبة الرب والعبادة العامة والاشترك فى تناول سرّ القربان المقدس عينه ، ويلوح أن الطقوس الصينية تأمر بانفصال الجميع .

وبما أنه رُئى أن هذا الانفصال<sup>(٢)</sup> يصدر عن روح الاستبداد على العموم فإنه

( ١ ) انظر إلى الأسباب التى يبيدها الحكام الصينيون فى المراسيم التى يطاردون بها الدين النصرانى ( رسائل العبرة ، المجموعة ١٧ ) .

( ٢ ) انظر إلى الفصل الثالث من الباب الرابع ، وإلى الفصل الثالث عشر من الباب التاسع عشر .

يوجد في هذا أحدُ الأسباب التي تَجْعَلُ الحكومةَ المَلَكيةَ وكلَّ حكومة معتدلة متمزجان جيداً بالدين<sup>(١)</sup> النصراني .

### الفصل التاسع عشر

## كيف وقع هذا الاتحاد بين الدين والقوانين والعادات والأوضاع لدى الصينيين

اتخذ مشرعو الصين سكون الإمبراطورية هدفاً رئيساً للحكومة ، وبدأ الخضوعُ لهم أصلحَ وسيلةً لحفظه ، وهم إذ كانوا على هذا الرأي اعتقدوا أن عليهم أن يُوحُوا باحترام الآباء وجعوا جميعَ قَوَاهِم في هذا السبيل ، وقد وضعوا ما لا يحصىه عدُّ من الطقوس والشعائر تكريماً لهم في حياتهم و بعد مماتهم ، وكان من المُحال أن يُبَجَّلَ الأموات من الآباء بهذا المقدار من غير أن يُحْمَلَ على إجلالهم أحياء ، وكانت الشعائر في سبيل الأموات من الآباء أكثرَ صلةً بالدين ، وكانت الشعائر في سبيل الأحياء من الآباء أكثرَ صلةً بالقوانين والعادات والأوضاع ، بيدَ أن هذا لم يكن غيرَ أقسامٍ لقانون شامل واحد ، وكان هذا القانون واسعاً إلى الغاية .

وكان احترام الآباء مرتبطاً ، بحكم الضرورة ، في جميع من يمثل الآباء من شيوخ وأساتذة وحكام وإمبراطور ، وكان هذا الاحترام للآباء يفترض أَوْبَ حُبٍّ للأولاد ، ومن ثَمَّ عَيْنُ رَجْعٍ حُبِّ الشيوخ للشبان والحكام لمن كانوا خاضعين لهم والعاهل لرعاياه ، وكانت الطقوس تتألف من جميع هذا ، وكانت روحُ الأمة العامة تتألف من هذه الطقوس .

( ١ ) انظر إلى الفصل الثالث من الباب الرابع والعشرين الآتي .

وَيُشْعَرُ بِمَا قَدْ يَكُونُ لِلْأُمُورِ الَّتِي هِيَ أَكْثَرُ الْأَشْيَاءِ خُلُوعًا ، كَمَا يُلُوحُ ،  
 مِنْ صِلَةٍ بِنِظَامِ الصِّينِ الْأَسَاسِيِّ ، وَتَقُومُ هَذِهِ الْإِمْبَرَاطُورِيَّةُ عَلَى مَبْدَأِ حُكُومَةِ  
 الْأُسْرَةِ الْوَاحِدَةِ ، وَإِذَا مَا نَقَضْتُمْ سُلْطَانَ الْأَبْ أَوْ بَتَرْتُمْ الشَّعَائِرَ الَّتِي تُعَبِّرُ  
 عَنْ الْاحْتِرَامِ لِهَذَا السُّلْطَانِ ، أَضَعْتُمْ الْاحْتِرَامَ لِلْحُكَّامِ الَّذِينَ يُعَدُّونَ كَالْآبَاءِ ،  
 وَعَادَ الْحُكَّامَ لَا يَقُومُونَ بِمِثْلِ تِلْكَ الْعِنَايَةِ بِالشَّعْبِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُرَاعَوْهُ  
 كَالْأَوْلَادِ ، وَيَزُولُ مَا بَيْنَ الْأَمِيرِ وَرَعَايَاهُ مِنْ تَحَابٍّ مُقَدَّارًا مُقَدَّارًا ، وَاحْذِفُوا  
 وَاحِدًا مِنْ هَذِهِ الْأَعْمَالِ تَرَوْا أَنَّكُمْ تَهْزُونَ الدَّوْلَةَ ، وَمَنْ اُخْلُوَ الْكَبِيرُ فِي ذَاتِهِ  
 أَنْ تَنْهَضَ الْكِنَّةُ فِي كُلِّ صَبَاحٍ لِتَقُومَ بِهِذَا أَوْ ذَلِكَ الْوَاجِبُ تَجَاهَ سَحَاتِهَا ، وَلَكِنَّهُ  
 إِذَا مَا انْتَبَهَ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَعْمَالِ الْخَارِجِيَّةَ تَدْعُو ، بِلَا انْقِطَاعٍ ، إِلَى شُعُورٍ  
 يَجِبُ أَنْ يُطَبَّعَ فِي جَمِيعِ الْقُلُوبِ ، إِلَى شُعُورٍ يَصْدُرُ عَنْ جَمِيعِ الْقُلُوبِ لِيَكُونُ  
 الرُّوحَ الَّتِي تَهَيِّمُ عَلَى الْإِمْبَرَاطُورِيَّةِ ، رَأَى أَنْ مِنَ الضَّرُورِيِّ حَدُوثَ مِثْلِ هَذَا  
 الْعَمَلِ الْخَاصِّ .

### الفصل العشرون

#### إيضاح قولٍ بديعٍ حَوَّلَ الصِّينِيِّينَ

وَمِنَ الْغَرِيبِ أَنْ يَكُونَ الصِّينِيُّونَ أَشَدَّ شُعُوبِ الْأَرْضِ خِدَاعًا مَعَ أَنَّ الطُّقُوسَ  
 تُوَجَّهَ حَيَاتِهِمْ ، وَيُظْهَرُ هَذَا ، عَلَى الْخُصُوصِ ، فِي التِّجَارَةِ الَّتِي لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تُوجَّحَ  
 إِلَيْهِمْ بِالْأَمَانَةِ مَعَ أَنَّ الْأَمَانَةَ أَمْرٌ طَبِيعِيٌّ لَهَا ، فَعَلَى مَنْ يَشْتَرِي أَنْ يَحْمِلَ <sup>(١)</sup> مِيزَانَهُ

(١) يومية لانج في سنة ١٧٢١ وسنة ١٧٢٢ ، جزء ٨ من الرحلات الشمالية ، صفحة ٣٦٣ .

الخاصَّ ، ولكلِّ تاجرٍ ثلاثة موازين ، ميزانٌ ثقيلٌ للشراء ، وميزانٌ خفيفٌ للبيع ، وميزانٌ عادلٌ لمن يأخذون حذرهم ، وأراني قادراً على إيضاح هذا التناقض .  
وذلك أنه كان لمشتري الصين هدفان : فقد أرادوا أن يكون الشعب خاضعاً هادئاً وأن يكون جاداً حاذقاً ، وللشعب بطبيعة الإقليم والأرض حياةٌ مؤقتة ، وهو لا يضمن حياته هنالك إلا بالبراعة والعمل .

وإذا ما أطاعَ جميعُ الناس وعملوا كانت الدولة في وضعٍ سعيد ، والضرورة ، وطبيعةُ الإقليم على ما يحتمل ، هما اللتان منحتا الصينيين طمعاً في الكسب لا يمكن أن يُدْرَكَ ، ولم تُفَكَّر القوانين في وقته ، وكلُّ شيء قد حُرِّم عند الكسب بالغضب ، وكلُّ شيء قد أُبيح عند الربح بالحيلة أو الخداع ، ولا تُقابلُ ، إذن ، بين أخلاق الصينيين وأخلاق أوربة ، فعلى كلِّ واحد في الصين أن ينتبه إلى ما كان نافعاً له ، وإذا ما سهر المختلس على مصالحه وجب على مَنْ خُدِع أن يُفَكَّر في مصالحه ، وقديماً أُبيح السرقة للإسبارطيين ، وفي الصين يُباح الخداع .

### الفصل الحادى والعشرون

كيف يجب أن تكون القوانين مناسبة للعادات والأوضاع

لا يوجد غيرُ النظم الغريبة ما يخلط على ذلك الوجه بين الأمور المنفصلة بحكم الطبيعة ، بين القوانين والعادات والأوضاع ، ولكنها ، مع انفصالها ، لم تدع وجود صلاتٍ عظيمة بينها .

وسئل سؤلون : هل القوانين التى أنعم بها على الاثنين أحسن القوانين ؟

فأجاب : « منحتم أحسن ما يستطيعون احتمالَه من القوانين » ، فهذا قولٌ رائعٌ يجب أن يُسمع من قِبَل جميع المشترعين ، ولَمَّا خُوطِبَ الشعب اليهوديُّ بالحكمة الإلهية : « أنعمتُ عليكم بتعاليمٍ ليست حسنة » قُصِدَ بهاء الكلمة أنها ذاتُ حسنٍ نسبيٍّ ، وهذه إسفَنجةٌ جميع المشاكل التي يمكن أن تُوضع حَوْلَ شريعة موسى .

### الفصل الثاني والعشرون

#### مواصلة الموضوع نفسه

تكون القوانين بسيطةً إذا كانت عادات الشعب حسنة ، ومن ذلك ما رواه أفلاطون<sup>(١)</sup> من أن رادامانت ، الذي كان يملك شعباً متديناً إلى الغاية ، كان يُسير جميع القضايا بسرعةٍ مُوجَّهاً اليمين إلى كل رئيس ، غير أن أفلاطون نفسه<sup>(٢)</sup> قال إن الشعب إذا لم يكن متديناً لم تُوجَّه اليمين في غير الأحوال التي يكون الحالف فيها خالياً من الغرض كقاضٍ وشهود .

### الفصل الثالث والعشرون

#### كيف تكون القوانين تابعةً للعادات

لم يوجد ، في الزمن الذي كانت عادات الرومان فيه خالصةً ، قوانينٌ خاصةٌ ضدَّ اختلاس الأموال الأميرية ، ولما بدأ هذا الجرم يُظهرُ عدَّةَ الحكم بإعادة<sup>(٣)</sup> المُختلس عاراً عظيماً مساوياً للعقاب الشديد كما يشهد بذلك حُكمُ ل . سِنيون<sup>(٤)</sup> .

(١) القوانين ، باب ١٢ - (٢) المصدر نفسه - (٣) In simplum

(٤) تيتوس ليثيوس ، باب ٣٨ ، فصل ٥٢ .



## الفصل الرابع عشر

## مواصلة الموضوع نفسه

حِفْظُ شَخْصِ الْيَتِيمِ الْقَاصِرِ هُوَ أَكْثَرُ مَا تَلْتَفَتِ الْقَوَانِينُ إِلَيْهِ فِي نَصَبِهَا الْأُمَّ وَصِيَّةً عَلَيْهِ ، وَحِفْظُ الْأَمْوَالِ هُوَ أَكْثَرُ مَا تُعْنَى بِهِ هَذِهِ الْقَوَانِينُ فِي نَصَبِهَا أَقْرَبَ وَارِثٍ وَصِيًّا عَلَيْهِ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ تَكُونَ الْوَصَايَةُ لِلْأُمِّ لَدَى الشُّعُوبِ الَّتِي فَسَدَتْ أَخْلَاقُهَا ، وَأَمَّا الْأُمُّ الَّتِي يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِلْقَوَانِينِ فِيهَا اعْتِمَادٌ عَلَى أَخْلَاقِ الْأَهْلِيْنَ فَإِنَّهُ يُنْعَمُ بِالْوَصَايَةِ فِيهَا عَلَى وَارِثِ الْأَمْوَالِ أَوْ عَلَى الْأُمِّ ، أَوْ عَلَيْهِمَا فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ . وَإِذَا مَا أَنْعِمَ النَّظَرُ فِي الْقَوَانِينِ الرُّومَانِيَةِ وَجِدَتْ رُوحَهَا مُلَائِمَةً لِمَا قُلْتُ ، وَكَانَتْ أَخْلَاقُ الرُّومَانِ تُثِيرُ الْعَجَبَ فِي الزَّمَنِ الَّذِي وُضِعَ فِيهِ قَانُونُ الْأَلْوَحِ الْإِثْنَى عَشَرَ ، فَكَانَ يُنْصَبُ أَدْنَى أَقْرَبَاءِ الْيَتِيمِ الْقَاصِرِ وَصِيًّا عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ لِكَوْنِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَقُومَ بِحِمْلِ الْوَصَايَةِ هُوَ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ صَاحِبَ الْمَنْفَعَةِ فِي الْمِيرَاثِ ، وَمَا كَانَ لِيُظَنَّ أَنَّ حَيَاةَ الْيَتِيمِ تَكُونُ فِي خَطَرٍ وَإِنْ جُعِلَتْ قَبْضَةُ مَنْ يَسْتَفِيدُ مِنْ مَوْتِهِ ، وَلَكِنَّ الْأَخْلَاقَ عِنْدَمَا تَغْيِرُ فِي رُومَةٍ رُئِيَ تَغْيِيرُ الْمُشْتَرَعِينَ لِطَرَاظِ تَفْكِيرِهِمْ أَيْضًا ، قَالَ كَايُوسُ<sup>(١)</sup> وَجُوسْتِنْيَانُ<sup>(٢)</sup> : « إِذَا كَانَ الْمُوصِي فِي إِنْابَةِ الْقِصْرِ يَحْشَى أَنْ يَنْصَبَ النَّائِبُ أَشْرَاكَ لِلْيَتِيمِ الْقَاصِرِ أَمْكَنَهُ أَنْ يَتْرَكَ الْإِنْابَةَ الْمُتَدَاوِلَةَ<sup>(٣)</sup> عَلَى الْمَكْشُوفِ ، وَأَنْ يَضَعَ إِنْابَةَ الْقِصْرِ فِي قِسْمٍ مِنَ الْوَصِيَّةِ

(١) الْقَوَانِينُ ، بَاب ٢ ، فَصْل ٦ : ٢ ، مَجْمُوعَةُ أَوْزِيل ، بَلِيدَنْ ، ١٦٥٨ .

(٢) الْقَوَانِينُ ، بَاب ٢ مِنْ إِنْابَةِ الْقِصْرِ : ٣ .

(٣) الْإِنْابَةُ الْمُتَدَاوِلَةُ هِيَ : أَنْ فَلَانًا إِذَا لَمْ يَأْخُذِ الْمِيرَاثَ أَنْبَتَ عَنْهُ ، إلخ . ، وَإِنْابَةُ الْقِصْرِ

هِيَ : أَنْ فَلَانًا إِذَا مَاتَ قَبْلَ بُلُوغِهِ أَنْبَتَ عَنْهُ ، إلخ .

لا يُمكن فتحها إلا بعد انقضاء بعض الزمن » ، فهذه هي المخاوف والاحتياطات التي كان يجهلها الرومان الأولون .

### الفصل الخامس والعشرون

#### مواصلة الموضوع نفسه

كان القانون الروماني يُمنح حرية الهبات قبل الزواج ، وكان لا يُبيحها بعد الزواج ، وكان هذا يستند إلى أخلاق الرومان الذين كانوا يُحمَلون إلى الزواج عن زهدٍ وبساطةٍ وتواضع ، ولكن مع إمكان تركهم يُغوون بالأمور المنزلية والطفاء الحياة وسعادتها .

وكان قانون الفريغوت<sup>(١)</sup> يَقْضِي بعدم إعطاء الزوج مَنْ يتزوجها ما يزيد على عُشر أمواله وعدم استطاعته أن يُعْطِيها شيئاً في السنة الأولى من الزواج ، وكانت أخلاق البلد مصدرَ هذا أيضاً ، فقد كان المشترعون يريدون وَقْفَ هذه الفخفة الإسبانية التي تُحْمَل ، فقط ، على السخاء المتناهي عن تفاخر .

وقد وَقَفَ الرومان بقوانينهم بعض محاذير دولة الفضيلة التي هي أكثر دول العالم دواماً ، وقد أراد الإسبان بقوانينهم أن يحولوا دون التأثير السيئ لطغيان الجبال الذي هو أكثر طغيانات العالم وَهْناً .

### الفصل السادس والعشرون

#### مواصلة الموضوع نفسه

استخرج قانون تيمودور وقالنتينيان<sup>(١)</sup> عِلَلَ الرَّدِّ من العادات القديمة<sup>(٢)</sup> والأوضاع لدى الرومان ، وقد جعل هذا القانون من هذه العِلل دعوى الزوج<sup>(٣)</sup> الذى يريد عقاب زوجته على وجه لا يليق بشخص حرٍّ ، وقد أهملت هذه العلة فى القوانين التالية<sup>(٤)</sup> لتغيّر العادات من هذه الناحية ، فقد حلت عادات الشرق محل عادات أوربة ، وفى التاريخ أن الخصى الأول لزوج جوسنتيان الثانى هدّد هذه الإمبراطورة بتلك العقوبة التى يجازى بها الأولاد فى المدارس ، فما كان لغير العادات المستقرة ، أو التى تحاول أن تستقرّ ، ما يستطيع تصور مثل هذا الأمر . وقد رأينا كيف أن القوانين تتبّع العادات ، فلننظر الآن كيف أن العادات تتبّع القوانين .

### الفصل السابع والعشرون

#### كيف تستطيع القوانين أن تساعد على تكوين عادات الأمة وأوضاعها وأخلاقيها

عادات الشعب المستعبد جزء من عبوديته ، وعادات الشعب الحرّ جزء من حرّيته .

(١) قانون ٨ ، من مجموعة De repudiis - (٢) وقانون الألواح الاثني عشر ، انظر إلى

شيشرون ، الخطبة الثانية ، فصل ٦٩ .

(٣) Si verberibus quae ingenuis aliena sunt, afficientem probaverit. (٣)

(٤) فى الملحق القانونى ١١٧ ، فصل ١٤ .

وقد تكلمت فى الباب الحادى عشر<sup>(١)</sup> عن شعب حرّ ، فأوضحت مبادئ نظامه ، فلننظر إلى النتائج التى عَقَبَتْ ذلك وإلى الأخلاق التى أُمِكن أن تنشأ عن ذلك وإلى الأوضاع التى تَنَجُّمُ عن ذلك .

ولا أقول ، مطلقاً ، إن الإقليم لم يُسْفَرْ ، إلى حدٍّ عظيم ، عن قوانين هذه الأمة وعاداتها وأوضاعها ، وإنما أقول إن من الواجب أن كانت عادات هذه الأمة وأوضاعها تَظْهَرُ مطابقة لقوانينها كثيراً .

وبما أنه يوجد فى هذه الدولة سلطتان ظاهرتان ، أى السلطان الاشتراعية والتنفيذية ، وبما أن لكل واحد من أبناء الوطن حريته الخاصة وينتفع باستقلاله كما يشاء فإنه يكون عند مُعْظَمِ الناس حبٌّ لإحدى هاتين السلطتين أكثر مما للآخرى ما دام لا يوجد لدى العدد الأكبر عادةً من الإنصاف والبصيرة ما يُحِبُّ بهما كلتا السلطتين على السواء .

وبما أن السلطة التنفيذية تتصرف فى جميع الخِدَمِ فإنها تستطيع أن تَمُنَّ بآمالٍ كبيرة ، لا بمخاوفٍ مطلقاً ، وكلُّ مَنْ يَنالون منها يُحْمَلُونَ على الميل إليهما ، ويُمكن أن تهاجَمَ من قِبَلِ من لا يَأْمَلُونَ منها شيئاً .

وبما أن جميع الأهواء تكون طليقةً هنالك فإن الحقد والحسد والغيرة وشهوة الاغتناء أمورٌ تَظْهَرُ على مَدَاها الواسع ، ولو كان الأمرُ غيرَ هذا لكانت الدولة مثل رجلٍ أضناه المرض فلا تكون لديه أهواءٌ عن استنفادِ قُوَى .

ويَدُومُ ما يكون بين الحزبين من حقدٍ لِمَا قد يَحْدُثُ من عجزه على الدوام .  
وبما أن ذينك الحزبين مؤلفان من رجالٍ أحرارٍ فإن من نتائج الحرية أن

يُخَفِّضُ الحزبُ المتفوق ، وذلك على حين يأتى أبناء الوطن لرفع الحزب الآخر كالأيدي التي تساعد على رفع الجِرم .

وبما أن كلَّ فردٍ ، مستقلٌّ دائماً ، يتبع أهواءه وخواطره كثيراً فإنه يقع تغييرُ الحزب غالباً ، ويُهَجَّرُ الحزب الذي يَتَرُكُ الرجلُ فيه جميعَ أصدقائه منضمّاً إلى حزبٍ آخر يجِدُ فيه جميعَ أعدائه ، فما يُمكنُ في هذه الأمة غالباً أن تُنسى قوانينُ الصداقة وقوانينُ الحقد .

ويكون الملك في مثلِ حال الأفراد ، فيضطّر في الغالب ، خلافاً لجوامع الحذر العادية ، إلى الاعتماد على مَنْ آذَوْه أكثرَ من غيرهم وإلى إسقاط من خَدَموه أحسن من سواهم ، أى يَصْنَعُ ، عن ضرورةٍ ، أمراً يصنعه الأمراء الآخرون عن خيار .

ويُخَشَى إفلاتُ أمرٍ يُشعرُ به ، ولا يُعرَفُ مطلقاً ، ويَخْفَى علينا ، والخوفُ يُجَسِّمُ الأمور دائماً ، ويُجزَعُ الشعبُ حَوْلَ وَضْعِهِ ، ويعتقد أنه في خطرٍ حتى في أكثر الأوقات أمناً .

وعلى نسبة عجز أولئك ، الذين يشتدون في معارضة السلطة التنفيذية أكثرَ من غيرهم ، عن بيان العوامل المُعرِضة لمعارضتهم يَزِيدون مخاوفَ الشعب الذي لا يَعْرِفُ معرفةً صادقةً هل يكون في خطرٍ أو لا ، بيدَ أن هذا يساعد حتى على تجنبه ما قد يُعرِّضُ له من الأخطار الحقيقية فيما بعد .

ولكن بما أن الهيئة الاشتراعية محلُّ ثقة الشعب وأكثرُ اطلاعاً منه فإنه يمكنها أن تُحوِّله عن الانطباعات السيئة التي لَقَّنها وأن تَسْكُنَ ثائره .

وهذه هي الميزةُ العظيمة التي تُفَضِّلُ بها هذه الحكومةُ على الديموقراطيات

القديمة التي كان للشعب فيها سلطانٌ مباشر ، وذلك لأن الخطباء عند ما كانوا يُحرِّرونه كان لهيأته نتيجةً .

وهكذا فإن المخاوف المطبوعة إذا كانت غير ذات موضوع ثابت لم تؤدِّ إلى غير الشتائم والشغب اللاغى ، حتى إنه يكون لها هذا الأثرُ الجميلُ ، وهو أنها تشدُّ نوابضَ الحكومة وتَجْمَعُ جميعَ الأهلين أيقاظاً ، ولكنها إذا ما نشأت عند نقض القوانين الأساسية بدتْ صمماً مشؤومةً فظيعةً وأدَّتْ إلى مصائب .

ولسرعان ما يرى سكونٌ هائل يتحد الجميعُ في أثنائه ضدَّ السلطة الناقضة للقوانين .

وإذا ما هدَّدت الدولة دولةً أجنبية ، ولم يكن للمخاوف فيها موضوعٌ ثابت ، وجعلت الدولة الأجنبية نصيبها ومجدها في خطر ، خَضَعَت المصالح الصغرى للمصالح الكبرى واتحد الجميع نفعاً للسلطة التنفيذية .

وإذا ما وقعت المنازعات عند نقض القوانين الأساسية ولاحت دولةً أجنبية نشبت ثورةٌ لا تُغيِّر شكل الحكومة ولا نظامها ، وذلك لأن الثورات التي تُسفر عنها الحرية ليست غير توكيدٍ للحرية .

وقد يكون للأمة الحرية منقذٌ ، ولا يكون للأمة المعبدة غيرُ باغٍ آخر .

وذلك لأن كلَّ رجلٍ يكون من القوة ما يطرُذه سيد الدولة المطلق يكون من القوة ما يغدو سيدها بنفسه .

وبما أن التمتع بالحرية وحفظها يقضيان بأن يستطيع كلُّ واحدٍ أن يقول ما يفكر فيه فإن المواطن في هذه الدولة يقول ويكتب جميع ما لا تكون القوانين قد حظرت قوله أو كتابته صراحةً .

وَيَسْهَلُ أَنْ تَقَادَ هَذِهِ الْأُمَّةُ ، الْمُلْهَبَةُ دَائِمًا ، بِأَهْوَاءِهَا أَكْثَرَ مِمَّا بِالْعَقْلِ الَّتِي لَا يُسْفِرُ عَنْ نَتَائِجٍ عَظِيمَةٍ فِي رُوحِ النَّاسِ ، وَيَسْهَلُ عَلَى هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَحْكُمُونَ فِيهَا أَنْ يَحْمِلُوهَا عَلَى الْقِيَامِ بِمَشَارِيعَ خِلَافًا لِمَصَالِحِهَا الْحَقِيقَةِ .

وَتُحِبُّ هَذِهِ الْأُمَّةُ حَرِيَّتَهَا حُبًّا عَجِيبًا لَكُنْ هَذِهِ الْحَرِيَّةُ حَقِيقَةً ، وَمِمَّا قَدْ يَقَعُ أَنْ تُضْحَى بِهَا وَرَخَائِهَا وَمَصَالِحُهَا دِفَاعًا عَنْهَا ، وَأَنْ تَحْتَمِلَ مِنَ الضَّرَائِبِ الثَّقِيلَةِ فِي هَذَا السَّبِيلِ مَا لَا يَجْرُؤُ أَشَدُّ الْأُمَرَاءِ إِطْلَاقًا أَنْ يَفْرِضَهُ عَلَى رَعَايَاهُ .

وَلَكِنْ بِمَا أَنَّهَا ذَاتُ عِلْمٍ يَقِينٍ بِضَرُورَةِ الْخُضُوعِ لِهَذِهِ الضَّرَائِبِ فَإِنَّهَا تَدْفَعُهَا رَاجِيَةً رَجَاءً أَسَاسِيًّا أَلَّا تَدْفَعَ بَعْدَهَا ، وَفِيهَا تَكُونُ التَّكَالِيفُ أَثْقَلَ مِنَ الشُّعُورِ بِهَذِهِ التَّكَالِيفِ ، وَذَلِكَ بَدَلًا مِنْ كَوْنِ الشُّعُورِ بِالسُّوءِ فِي بَعْضِ الدُّوَلِ فَوْقَ السُّوءِ بِدَرَجَاتٍ . وَهِيَ تَتَمَتَّعُ بِاعْتِبَارٍ أَكِيدَ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا تُقَرِّضُ نَفْسَهَا وَتَدْفَعُ إِلَى نَفْسِهَا ، وَمِمَّا قَدْ يَقَعُ أَنْ تَتَصَدَّى لَهَا هُوَ فَوْقَ قُوَّاهَا الطَّبِيعِيَّةِ وَأَنْ تَنْتَفِعَ ضِدَّ أَعْدَائِهَا بِثَرَوَاتٍ مِنَ الْخَيْلَةِ\* يَجْعَلُهَا اعْتِمَادَ حُكُومَتِهَا وَطَبِيعَتِهَا أُمُورًا حَقِيقَةً .

وَهِيَ تَسْتَدِينُ مِنْ رَعَايَاهَا لِلْمَحَافَظَةِ عَلَى حَرِيَّتِهَا ، وَيَكُونُ لَدَى رَعَايَاهَا ، الَّذِينَ يُبْصِرُونَ ضَيَاعَ اعْتِبَارِهَا إِذَا مَا غَلِبَتْ ، دَاعٍ جَدِيدٌ لِلْقِيَامِ بِجُهْدٍ دِفَاعًا عَنْ حَرِيَّتِهَا . وَإِذَا أَقَامَتِ هَذِهِ الْأُمَّةُ بِجَزِيرَةٍ لَمْ تَكُنْ فَاتِحَةً قَطُّ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفَتْوحَ الْمُتَفَرِّقَةَ تُضْعِفُهَا ، وَإِذَا كَانَتْ أَرْضُ هَذِهِ الْجَزِيرَةِ صَالِحَةً كَانَتْ أَقْلَ مَيْلًا إِلَى الْفَتْحِ ، وَذَلِكَ لِعَدَمِ احْتِيَاجِهَا إِلَى الْحَرْبِ فِي سَبِيلِ الْغَنَى ، وَبِمَا أَنَّ كُلَّ مُوَاطِنٍ لَا يَكُونُ تَابِعًا لِمُوَاطِنٍ آخَرَ فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَكُونُ أَكْثَرًا لِحَرِيَّتِهِ مِمَّا لِمَجْدِ بَعْضِ الْمُوَاطِنِينَ أَوْ لِمَجْدِ وَاحِدٍ .

\* « Fiction » ، وَبِالثَّرَوَاتِ مِنَ الْخَيْلَةِ يَقْصَدُ مَوْنَسْكِيو كُلِّ مَا هُوَ مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَنَفْدٍ وَاعْتِبَارٍ ، إلخ .

وهناك يُعدُّ رجالُ الحرب رجالَ مهنةٍ قد تكون نافعةً ، وخطرةً غالباً ، رجالاً ذوى خِدمٍ ثَقِيلَةٍ حتى على الأمة نفسها ، فتكون الصفات المدنية هنالك أكثرَ وجاهةً .

وتكون هذه الأمة ، التي تَجْعَلُهَا السَّلْمُ والحرية مُوسِرَةً مُحَرَّرَةً من الأوهام الهدامة ، راغبةً أن تكون تاجرة ، وهى إذا ما كان عندها بعضُ هذه المواد الأولية النافعة فى صُنْعِ تلك الأشياء التى تَجْعَلُ لها يدُ العامل قيمةً عظيمةً أمكنها إقامة مؤسسات صالحةٍ للاستمتاع بهذه الموهبة الربانية على أوسع مدًى .

وهذه الأمة ، وإن كانت واقعةً نحو الشمال وكانت عندها فضلةٌ كبيرة من البِيعَاتِ يَعُوزُهَا عددٌ كبيرٌ من السِّلْعِ يَأْبَاهُ عليها إقْلِيمُهَا فُتَضْطَرُّ إلى القيام بتجارة كبيرة مع شعوب الجنوب فتختار الدول التى تُنْعِمُ عليها بتجارة رابحة وتَعْقِدُ معاهداتٍ نافعةً مبادلةً مع الأمة التى تختارها .

ولا يمكن العيش بلا حِرْفَةٍ مع مال محدود فى الدولة التى يكون اليُسْر فيها متناهياً من ناحية والضرائبُ مُفْرِطَةً من ناحية أخرى ، وغيرُ قليلٍ مَنْ يتذرعون بالسَّيَاحَاتِ أو الصَّحَّةِ فيغتربون ويبحثون عن الثَّرَاءِ فى بلاد العبودية نفسها .

وللأمة التاجرة عددٌ عجيب من المنافع الصغيرة الخاصة ، ويمكن هذه الأمة ، إِذَنْ ، أن تؤذى أو تؤذى على وجوه لا يحصىها عَدُّ ، فهى تَقْدُو ذاتَ غَيْرَةِ مَسِيطِرَةٍ ، وهى تَقْتُمُ من رخاء الأمم الأخرى أكثرَ من تمتعها برخائها .

على أنه يمكن أن تكون قوانينُها السهلةُ السَّماحةُ من الشدة نحو ما يُقَامُ فيها من التجارة والمِلاحة ما يلوح معه أنها لا تتاجر مع غير الأعداء .



وإذا ما بعثت هذه الأمة بجالياتٍ إلى بعيدٍ صَنَعَتْ هذا توسيعاً لتجارتهما أكثر مما لَبَسَتْ سلطانها .

وبما أنه يُرْغَب أن يُنشَأ هنالك مثلُ ما هو قائمٌ في البلد الأصليِّ فإن تلك الأمة تُنْعِم على شعب مستعمراتها بشكل حكومتها الخاصة ، وبما أن هذه الحكومة تحمِل معها الرِّخاء فإن مما يُرَى تكوينَ شعوبٍ كبيرة حتى في الغاب التي ترسلها إليها لتسكنها .

ومن الممكن أن تكون قد أخضعت أمةً مجاورة فيما مضى ، أمةً تثير غيرتها بموقعها وصلاح مراقبتها وطبيعة ثرواتها ، وهكذا فإنها جعلتها تابعةً كبيرةً لها على ما كان من الإنعام عليها بقوانينها الخاصة ، وذلك على وجهٍ يكون به الأهليون فيها أحراراً وتكون الدولة به أمةً .

ويكون للدولة المقهورة حكومةٌ مدنيةٌ صالحة ، ولكنها تكون مثقاةً بحقوق الأمم ، وتُفَرَض عليها قوانينُ أمةٍ إلى أمة ، فتكون من الحال ما لا يُضْبَح معه ازدهارها غيرَ وقتٍ ووديعه لسيدٍ فقط .

وبما أن الأمة المسيطرة تَسْكُن جزيرةً كبيرةً ، وبما أنها قابضةٌ على زمام تجارة عظيمة فإن لديها من ضروب التيسير ما يكون لها به قُوَى بحرية ، وبما أن حفظ حريتها يتطلب عدمَ وجودِ حصونٍ ومعقلٍ وجيوشٍ برية فإنها تحتاج إلى جيشٍ بحريٍّ يَصُونُها من الغاзи ، وتكون بحريتها أعلى من بحرية جميع الدول الأخرى التي تحتاج إلى استعمال ماليتها في سبيل الحرب البرية فلا يبقى لها ما يكفي للقيام بحرب بحريه .

وقد مَنَح سلطانُ البحر ، دائماً ، من يَحْوزُه من الشعوب زهواً طبعياً ،

وذلك أن هذه الشعوب أَحَسَّتْ قَدْرَتَهَا عَلَى الإِهَانَةِ فِي كُلِّ مَكَانٍ فَلَمْ تَرَ لِسُلْطَانِهَا حَدًّا غَيْرَ الْبَحْرِ الْمَحِيطِ .

وَأَمَّا هَذِهِ الْأُمَّةُ أَنْ تَكُونَ ذَاتَ نَفوذٍ كَبِيرٍ فِي أُمُورِ جِيرَانِهَا ، وَذَلِكَ بِمَا أَنَّهَا لَمْ تَسْتَعْمِلْ سُلْطَانِهَا فِي الْفَتْحِ فَإِنَّهُ نُشِدَ وَدُّهَا وَخُشِيَ حَقْدُهَا بِأَكْثَرِ مَا يَسْمَحُ بِهِ تَقَلُّبُ حُكُومَتِهَا وَاضْطِرَابُهَا الْدَاخِلِيُّ كَمَا يَلُوحُ .

وَهَكَذَا فَإِنْ مِنْ نَصِيبِ السُّلْطَةِ التَّنْفِيزِيَّةِ أَنْ تُزْعَجَ فِي الدَّخْلِ ، وَأَنْ تُحْتَرَمَ فِي الْخَارِجِ ، دَائِمًا تَقْرِيْبًا .

وَإِذَا حَدَّثَ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ أَنْ أَصْبَحَتْ هَذِهِ الْأُمَّةُ مَرَكَزَ مَفَاوِضَاتٍ أَوْ رِبَةٍ كَانَتْ فِي ذَلِكَ أَكْثَرَ مِنَ الْآخِرِ إِخْلَاصًا وَصِدْقًا ، وَذَلِكَ بِمَا أَنَّ وَزَرَاءَهَا مُلْزَمُونَ ، فِي الْغَالِبِ ، أَنْ يُسَوِّغُوا سُلُوكَهُمْ أَمَامَ مَجْلِسِ شَعْبٍ لَا يُسَكِّنُ أَنْ تَكُونَ مَفَاوِضَاتُهُمْ سِرِّيَّةً ، فَيُضْطَرُّونَ أَنْ يَكُونُوا أَنْاسًا أَكْثَرَ صَلَاحًا مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ .

وَبِمَا أَنَّهُمْ يَكُونُونَ ، مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ ، ضَامِنِينَ لِأَحْوَالٍ قَدْ تَنَشَأُ عَنْ سَيْرٍ مُعْوَجٍ فَإِنَّهُمْ يَرُونَ أَنَّ السَّلَامَةَ فِي سُلُوكِ أَكْثَرِ الطَّرِيقِ اسْتِقَامَةٌ .

وَإِذَا كَانَ لِأَشْرَافِ الْأُمَّةِ سُلْطَانٌ مُجَاوِزٌ لِلْحَدِّ ذَاتَ وَقْتٍ ، وَكَانَ لِلْمَلِكِ وَسِيلَةٌ خَفِضَهُمْ بَرَفْعِ الشَّعْبِ ، كَانَتْ نَقْطَةُ الْعُبُودِيَّةِ الْمُنْتَهِيَةِ بَيْنَ سَاعَةِ خَفْضِ الْأَكْبَارِ وَالسَّاعَةِ الَّتِي أَخَذَ الشَّعْبُ يَشْعُرُ فِيهَا بِسُلْطَانِهِ .

وَبِمَا أَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ خَضَعَتْ لِسُلْطَةِ مُرَادِيَّةٍ فِيمَا مَضَى كَانَ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ تَحَافِظَ عَلَى أَسْلُوبِهَا فِي عِدَّةِ فُرُصٍ ، فَيُرَى فِي الْغَالِبِ وَجُودُ شَكْلِ حُكُومَةٍ مُطْلَقَةٍ عَلَى أَسَاسِ حُكُومَةِ خُرَّةٍ .

وَبِمَا أَنَّ لِكُلِّ مُوَاطِنٍ فِي هَذِهِ الدَّوْلَةِ إِرَادَتَهُ الْخَاصَّةَ مِنْ نَاحِيَةِ الدِّينِ ، فَيُسَيَّرُ

ببصائرهِ الخاصة أو بأهوائهِ من حيث النتيجة ، فإن الذى يَحْدُثُ هو : أن يُبْدَى كلُّ واحدٍ كثيراً من عدم المبالاة تجاه جميع الأديان مهما كان نوعها مع حَمَلٍ جميع الناس على اعتناق الدين المهيمن ، أو أن يُفَارَ على الدين عامةً مع كثرة النَّحَلِ .

وليس من المُحَال أن يكون فى تلك الأمة أناسٌ لا دينَ لهم مطلقاً ، وألاً يريدوا ، مع ذلك ، معاناةَ حَمَلِهِم على تغيير ما يكون لهم من دينٍ عند وجوده ، وذلك لِمَا يَشْعُرُونَ به أولَ وهلةٍ من كون الحياة والأموال تعودان غيرَ مِلِكٍ لهم كطراز تفكيرهم ، فَمَنْ يَقْدِر على اغتصاب أحد الأمرين يُسْكِنهُ انتزاعُ الآخر .

وإذا وُجِدَ بين مختلف الأديان واحدٌ تَحَاوَلُ إقامةً بطريق الرِّقِّ كان ذلك أمراً كريهاً ، وذلك بما أننا نَحْكُمُ فى الأمور بما نَجْعَلُ فيها من روابط وتوابع فإن ذلك الدين لا يبدو للنفس مع فكرة الحرية مطلقاً .

ولا تكون القوانينُ صِدِّدَةً مَنْ يمارسون هذا الدينَ سَفَاكَةً مطلقاً ، وذلك لأن الحرية لا تتمثل هذه الأنواع من العقوبات مطلقاً ، غير أن هذه العقوبات تكون من شِدَّةِ الرَّدِّع ما تَصْنَعُ معه كلَّ سوءٍ يُمكن أن يُقْتَرَفَ عَمْداً .

ومما يُمكن حدوثُهُ على ألف وجهٍ أن يكون للإكليروس من قلة الاعتبار ما يكون لأبناء الوطن الآخرين معه كثيرُ اعتبار ، وهكذا فإن الإكليروس يُفَضَّلُ احتمالَ عينِ الأعباء كالعلمانيين على الانفصال مؤلفاً جماعةً واحدةً من هذه الناحية ، ولكن بما أنه يحاول نيلَ احترام الشعب دائماً فإنه ينفرد بحياةٍ أكثر انزواءً وسلوكٍ أكثر تحفظاً وعاداتٍ أكثر نقاءً .

وبما أن هذا الإكليروس لا يستطيع حماية الدين ، ولا أن يكون محميًا من قبل الدين ، من غير قوةٍ للإكراه ، فإنه يحاول أن يُقنِع ، فيرى صدور أسفارٍ رائعة إلى الغاية عن قلمه لإثبات الوحي وعناية الموجود الأعظم .

وقد يتحدث اجتناب مجالسه وألاً يُراد السماح له بإصلاح مساوئه نفسها ، وأن يُفَضَّل ، عن هذيانٍ في الحرية ، ترك إصلاحه ناقصاً على معاناة ظهوره مُضلياً .

وبما أن المراتب جزء من النظام الأساسي فإنها تكون أكثر ثباتاً مما في مكان آخر ، ولكن الأعظم في بلد الحرية هذا يزيدون دُنُوءاً من الشعب من ناحية أخرى ، وتكون المراتب ، إذن ، أكثر انفصالاً ، ويكون الأشخاص ، إذن ، أكثر اختلاطاً .

وبما أن للحاكمين سلطاناً متصاعداً متجدداً كل يوم فإنهم يكونون أكثر عنايةً بمن يكونون نافعين لهم مما بمسليهم ، وهكذا يرى هنالك قليلٌ بطائنٍ وندماءٍ ومُصانعين ، ثم أناسٌ من جميع طبقات هؤلاء الناس الذين يحملون حتى على دفع خُلُو البال إلى الأكابر .

ولا يُقدَّر الناسُ هنالك بالمواهب أو بالخصائص التافهة ، بل يُقدَّرون بالصفات الحقيقية ، ولا يُوجد من هذا النوع غير أمرين : الثروات والمزية الشخصية .

ويكون هنالك ترفٌ مكينٌ قائمٌ على دقة الاحتياجات الحقيقية ، لا على دقة الزهو ، ولا يُبحث في الأشياء عن غير الملائم التي وضعتها الطبيعة فيها .

وهنالك يُتمتع بفيضٍ كبير ، ومع ذلك لا محلٌ للتوافه هنالك ، وهكذا ، بما أنه يوجد للأكثرين مالٌ أكثر من فُرصٍ إنفاقه فإنهم يستعملونه على وجه

غريب ، فالذهنُ في هذه الأمة أكثرُ من الذوق .

وبما أن الإنسان هنالك منهمكٌ في مصالحه دائماً فإنه لا يكون لديه ذلك الأدبُ القائمُ على الفراغ ، فالواقعُ أنه لا يوجد هنالك من الوقت ما يُقَصِّرُ عليه<sup>(١)</sup> .

ودَوْرُ الأدب لدى الرومان هو دَوْر قيام السلطة المُرادية ، فالحكومة المطلقة تُوجِبُ الفراغَ ، والفراغُ يوجب الأدب .

وكما كان في الأمة من يفتقرون إلى مداراةٍ فيما بينهم وإلى عدم الوقوع موقع الاستكراه وُجِدَ أدبٌ ، غير أن أدب العادات هو الذى يجب أن يميّزنا من البرابرة أكثر من أدب الأوضاع .

ولا ينبغي للنساء أن يعشنَ مع الرجال في الأمة التى يشترك كلُّ واحد من رجالها في إدارة الدولة على شاكلته ، وإذنْ يَكُنْ متواضعاتٍ ، أى مُسْتَحِيَّاتٍ ، وهذا الحياء يوجب فضيلتهن ، وذلك على حين يَغُوص الرجال ، من غير دلالٍ ، في دَعْرِ يدَعُ لهم جميعَ حريتهم وجميعَ بطالتهم .

وبما أن القوانين لم تُوضَع هنالك في سبيل فردٍ أكثر مما سبيل فردٍ آخر فإن كلَّ واحد يعدُّ نفسه ملكاً ، فالرجالُ في هذه الأمة يكونون متحالفين أكثر من أن يكونوا مواطنين .

وإذا كان الإقليمُ قد منَح أناساً كثيرين روحاً جزَوعاً وأبصاراً واسعة في بلد يُنعمُ النظامُ فيه على جميع الناس بنصيبٍ في الحكومة وبمصلحٍ سياسيةٍ فإنه يُحدِّث

( ١ ) « يبدى الإنكليز لكم قليلا من الأدب ، ولكنهم لا يبدون عدم أدب مطلقاً » ، ( ملاحظات حول إنكلترة ) .

عن السياسة كثيراً فيه ، ويرى هنالك أناسٌ يَقْضُونَ حياتهم في حساب الحوادث غير الخاضعة للحساب نظراً إلى طبيعة الأمور وصروف الدهر ، أى طبيعة الناس .  
وفي الأمة الحرة لا يُبَالَى ، غالباً ، بكون الأفراد يُحْسِنُونَ الحُكْمَ في الأمور أو يُسَيِّئُونَهُ ، فيكفي حكمهم في الأمور ، ومن هنا تخرج الحرية التى تَضْمَنُ نتائج هذه الأحكام نفسها .

وكذلك فإن من المُضِرِّ على السواء في الحكومة المستبدّة أن يُحَسِّنَ الحكم في الأمور أو يُسَاءَ ، فيكفي أن يُحْكَمَ في الأمور لصدم مبدأ الحكومة .  
ومن الناس كثيرٌ لا يُهْمُهُمْ أن يَرُوقُوا أحداً ، فَيُسَلِّمُونَ أمرهم إلى هوامهم ، ومُعْظَمُ ذوى الفهم يَشْقَوْنَ بفهمهم ذاته ، فهم بما يخالجه من استخفاف بالأمور ونفورٍ منها يكونون تعساء مع وجود عوامل كثيرة في ألا يكونوا هكذا .  
وبما أن أحداً من الأهلين لا يَخْشَى الآخر فإن هذه الأمة تكون فخورة ، وذلك لأن فخر الملوك لا يقوم على غير استقلالهم .

والأُمُّ الحرةُ فخورةٌ ، وَيَسْهُلُ على الأمم الأخرى أن تكون صُلْفَاءَ .  
ولكن بما أن هؤلاء الكثرى الفخر يعيشون في أنفسهم كثيراً فإنهم يكونون في الغالب بين أناسٍ مجبولين ، وهم يكونون جُرْعاً فَيَرى فيهم ، في مُعْظَمِ الأوقات ، مزيجٌ غريبٌ من الحياء السيئ والعُجْب .

وتظهر أخلاقُ الأمة على الخصوص في أعمال الروح التى يَرى فيها أناسٌ جامعون لحواسهم فيَمَكِّنُونَ في الأمور وحدهم .

ويعلمنا المجتمع أن نُحْسِنَ المَهازى ، وتجعلنا العزلة أكثر صلاحاً للشعور بالنقائص ، وما يكتبون من أهاجٍ يكون دائماً ، ويرى عندهم جُوفِيئاً لُون كثيرين

قبل أن يجدوا رجلاً مثل هُوراس .

وَيَكْذِبُ المؤرخون في الملكيات المطلقة إلى الغاية ، وذلك لأنهم عاطلون من حرية قول الحقيقة ، وأما في الدول الحرة إلى الغاية فإنهم يَكْذِبُونَ لذاتِ حريتهم التي تؤدي دائماً إلى الانقسام ، فيكون كلُّ واحد عبداً لِمُبْتَسَرَاتِ حِزْبِهِ كما يكون لِمُبْتَسَرَاتِ مُسْتَبِدِّهِ .

ويكون عند شعرائهم غِلْظَةُ الإبداعِ الأصليةُ هذه في الغالب أكثرَ من الرقة التي يُنعمُ بها الذوق ، وهناك يشاهدُ شئاً قريباً من قوة ميكل أنجلو أكثرَ من من لطف رفائيل .





## الفهرس

[illegible]

## المحنة الأولى

الباب الأول - القوانين على العموم

١١	— صلة القوانين بمختلف الموجودات	الفصل الأول
١٤	— قوانين الطبيعة	الفصل الثاني
١٦	— القوانين الوضعية	الفصل الثالث

الباب الثاني - القوانين التي تشتق من طبيعة الحكومة رأساً

٢٠	— طبيعة الحكومات الثلاث المختلفة .	الفصل الأول
	— الحكومة الجمهورية والقوانين الخاصة	الفصل الثاني
٢١	بالديمقراطية . . . . .	
٢٧	— القوانين الخاصة بطبيعة الأريستوقراطية .	الفصل الثالث
٣١	— صلة القوانين بالطبيعة ، الحكومة الملكية	الفصل الرابع
٣٤	— القوانين الخاصة بطبيعة الدولة المستبدة .	الفصل الخامس

الباب الثالث - مبادئ الحكومات الثلاث

٣٦ .	— الفرق بين طبيعة الحكومة ومبادئها	الفصل الأول
٣٧ . . .	— مبدأ مختلف الحكومات	الفصل الثاني
٣٧ . . .	— مبدأ الديمقراطية	الفصل الثالث
٤٠ . . .	— مبدأ الأريستوقراطية	الفصل الرابع
٤٢	— ليست الفضيلة مبدأ الحكومة الملكية مطلقاً	الفصل الخامس

## صفحة

٤٤	— كيف يعتاض من الفضيلة في الحكومة الملكية	الفصل السادس
٤٥	— مبدأ الملكية	الفصل السابع
٤٦	— الشرف ليس مبدأ الدولة المستبدة	الفصل الثامن
٤٧	— مبدأ الحكومة المستبدة	الفصل التاسع
	— الفرق بين الطاعة في الحكومات المعتدلة	الفصل العاشر
٤٨	— والحكومات المستبدة	
٥٠	— تأمل في جميع ذلك	الفصل الحادى عشر

## الباب الرابع — وجوب مناسبة قوانين التربية لمبادئ الحكومة

٥١	— قوانين التربية	الفصل الأول
٥١	— التربية في الملكيات	الفصل الثانى
٥٦	— التربية في الحكومة المستبدة	الفصل الثالث
٥٧	— اختلاف نتائج التربية عند القدمات وبيننا	الفصل الرابع
٥٨	— التربية في الحكومة الجمهورية	الفصل الخامس
٥٩	— بعض نُظُم الأغاظة	الفصل السادس
	— في أى الأحوال يمكن هذه النظم أن	الفصل السابع
٦٢	— تكون صالحة	
٦٣	— إيضاح رأى غريب للقدمات حول الطبائع	الفصل الثامن

## الباب الخامس — وجوب كون القوانين التى يصدرها المشرع

## مناسبة لمبدأ الحكومة

٦٧	— فكرة هذا الباب	الفصل الأول
٦٧	— الفضيلة في الدولة السياسية	الفصل الثانى
٦٨	— ما هو حب الجمهورية في الديمقراطية	الفصل الثالث
٧٠	— كيف يلحق حب المساواة وحب القناعة	الفصل الرابع
٧١	— كيف تؤيد القوانين المساواة في الديمقراطية	الفصل الخامس

صفحة

٧٥	— كيف يجب أن تتعهد القوانين القناعة في الديمقراطية . . . . .	الفصل السادس
٧٧	— وسائل أخرى لتأييد مبدأ الديمقراطية . . . . .	الفصل السابع
٨٠	— كيف يجب أن تلائم القوانين مبدأ الحكومة في الأريستوقراطية . . . . .	الفصل الثامن
٨٦	— كيف ترتبط القوانين في مبدئها في الملكية	الفصل التاسع
٨٨	— سرعة التنفيذ في الملكية . . . . .	الفصل العاشر
٨٩	— سمو الحكومة الملكية . . . . .	الفصل الحادى عشر
٩١	— مواصلة الموضوع نفسه . . . . .	الفصل الثانى عشر
٩١	— فكرة الاستبداد . . . . .	الفصل الثالث عشر
٩٢	— كيف تناط القوانين بمبدأ الحكومة المستبدة	الفصل الرابع عشر
٩٨	— مواصلة الموضوع نفسه . . . . .	الفصل الخامس عشر
١٠١	— نقل السلطة . . . . .	الفصل السادس عشر
١٠٢	— الهدايا . . . . .	الفصل السابع عشر
١٠٤	— ما ينعم به ولى الأمر من الجوائز . . . . .	الفصل الثامن عشر
١٠٥	— نتائج جديدة لمبادئ الحكومات الثلاث . . . . .	الفصل التاسع عشر

الباب السادس — نتائج مبادئ مختلف الحكومات من حيث بساطة القوانين

المدنية والجزائية وشكل الأحكام وسن العقوبات

١١٠	— بساطة القوانين المدنية في مختلف الحكومات	الفصل الأول
١١٣	— بساطة القوانين الجزائية في مختلف الحكومات	الفصل الثانى
	— فى أى الحكومات وفى أى الأحوال يجب أن يحكم بحسب نصوص القانون الصريحة . . . . .	الفصل الثالث
١١٥	— كيف توضع الأحكام . . . . .	الفصل الرابع
١١٦	— فى أى الحكومات يمكن ولى الأمر أن يكون قاضياً . . . . .	الفصل الخامس
١١٧		

صفحة

١٢١	— لا ينبغي للوزراء فى الملكية أن يقوموا بالقضاء	الفصل السادس
١٢٢	— القاضى المنفرد	الفصل السابع
١٢٣	— الاتهامات فى مختلف الحكومات	الفصل الثامن
١٢٤	— شدة العقوبات فى مختلف الحكومات	الفصل التاسع
١٢٦	— قوانين فرنسا القديمة	الفصل العاشر
	— إذا كان الشعب صالحاً وجب أن تكون	الفصل الحادى عشر
١٢٦	العقوبات قليلة	
١٢٧	— سلطان العقوبات	الفصل الثانى عشر
١٢٩	— عجز القوانين اليابانية	الفصل الثالث عشر
١٣٢	— روح سنات رومة	الفصل الرابع عشر
١٣٣	— العقوبات فى قوانين الرومان	الفصل الخامس عشر
١٣٦	— موافقة العقوبات العادلة للجرم	الفصل السادس عشر
١٣٨	— التعذيب أو استنطاق المجرمين بالعذراء	الفصل السابع عشر
١٣٩	— العقوبات النقدية والعقوبات البدنية	الفصل الثامن عشر
١٣٩	— قانون القصاص	الفصل التاسع عشر
١٤٠	— معاقبة الآباء من أجل أبنائهم	الفصل العشرون
١٤١	— رافة الأمير	الفصل الحادى والعشرون

الباب السابع — نتائج مختلف المبادئ للحكومات الثلاث من حيث القوانين

المقيدة للترف ومن حيث الكمالى وحال النساء

١٤٣	— الكمالى	الفصل الأول
١٤٦	— القوانين المقيدة للترف فى الديمقراطية	الفصل الثانى
١٤٧	— القوانين المقيدة للترف فى الأريستوقراطية	الفصل الثالث
١٤٨	— القوانين المقيدة للترف فى الملكيات	الفصل الرابع
	— فى أى الأحوال تكون القوانين المقيدة	الفصل الخامس
١٥٠	— للترف مفيدة فى الملكية	
١٥١	— الكمالى فى الصين	الفصل السادس

صفحة

١٥٣	— النتيجة المقدرة للكمالى فى الصين .	الفصل السابع
١٥٤	— الزهد العام . . . . .	الفصل الثامن
١٥٥	— حال النساء فى مختلف الحكومات .	الفصل التاسع
١٥٦	— المحكمة الأهلية لدى الرومان .	الفصل العاشر
١٥٧	— كيف تبدلت النظم فى رومة مع الحكومة	الفصل الحادى عشر
١٥٩	— الوصاية على النساء لدى الرومان .	الفصل الثانى عشر
	— العقوبات التى وضعها الأباطرة ضد	الفصل الثالث عشر
١٥٩	دعارات النساء . . . . .	
١٦٢	— القوانين المقيدة للترف لدى الرومان .	الفصل الرابع عشر
١٦٢	— المهور والعوائد الزفافية فى مختلف النظم .	الفصل الخامس عشر
١٦٣	— عادة جميلة لدى السامنيين .	الفصل السادس عشر
١٦٤	— إدارة النساء . . . . .	الفصل السابع عشر

### الباب الثامن — فساد مبادئ الحكومات الثلاث

	— فكرة عامة عن هذا الباب ، بيان	الفصل الأول
١٦٦	— فساد مبدأ الديمقراطية . . . . .	الفصل الثانى
١٦٩	— روح المساواة المتناهية . . . . .	الفصل الثالث
١٧٠	— علة فساد الشعب الخاصة . . . . .	الفصل الرابع
١٧٠	— فساد مبدأ الأريستوقراطية . . . . .	الفصل الخامس
١٧٢	— فساد مبدأ الملكية . . . . .	الفصل السادس
١٧٣	— مواصلة الموضوع نفسه . . . . .	الفصل السابع
١٧٤	— خطر فساد مبدأ الحكومة الملكية .	الفصل الثامن
	— مقدار ما تحمل به طبقة الأشراف	الفصل التاسع
١٧٥	على الدفاع عن العرش . . . . .	
١٧٦	— فساد مبدأ الحكومة المستبدة . . . . .	الفصل العاشر
١٧٦	— النتائج الطبيعية لصلاح المبادئ وفسادها	الفصل الحادى عشر
١٧٨	— مواصلة الموضوع نفسه . . . . .	الفصل الثانى عشر
١٨٠	— أثر اليمين لدى الشعب الصالح .	الفصل الثالث عشر

صفحة

١٨١	— كيف يؤدي أقل تبديل في النظام إلى	الفصل الرابع عشر
١٨٢	نقض المبادئ . . . . .	الفصل الخامس عشر
١٨٢	— وسائل مؤثرة جداً لحفظ المبادئ الثلاثة .	الفصل السادس عشر
١٨٤	— خصائص الجمهورية الفارقة . . . . .	الفصل السابع عشر
١٨٥	— خصائص الملكية الفارقة . . . . .	الفصل الثامن عشر
١٨٥	— كانت الملكية الإسبانية في حال خاصة	الفصل التاسع عشر
١٨٦	— خصائص الحكومة المستبدة الفارقة . . . . .	الفصل العشرون
١٨٦	— نتائج الفصول السابقة . . . . .	الفصل الحادى والعشرون
١٨٦	— نتائج الفصول السابقة . . . . .	— إمبراطورية الصين

## المَجْمُوعُ الثَّانِي

### الباب التاسع — صلة القوانين بقوة الدفاع

١٩٣	— كيف تدبر الجمهوريات سلامتها .	الفصل الأول
١٩٥	— وجوب تأليف النظام الاتحادى من	الفصل الثانى
١٩٥	دول ذات طبيعة واحدة ، ولا سيما	
١٩٥	الدول الجمهورية . . . . .	الفصل الثالث
١٩٦	— أمور أخرى مطلوبة في الجمهورية	
١٩٦	الاتحادية . . . . .	الفصل الرابع
١٩٧	— كيف تدبر الدول المستبدة سلامتها .	الفصل الخامس
١٩٨	— كيف تدبر الملكية سلامتها . . . . .	الفصل السادس
١٩٨	— قوة الدول الدفاعية على العموم . . . . .	الفصل السابع
٢٠٠	— تأملات . . . . .	الفصل الثامن
٢٠١	— الحال التى تكون قوة الدولة الدفاعية	
٢٠١	فيها أدنى من قوتها الهجومية . . . . .	الفصل التاسع
٢٠١	— قوة الدولة النسبية . . . . .	الفصل العاشر
٢٠٢	— ضعف الدول المجاورة . . . . .	







علي مولا

أرواح الشرائع 1-2

قانون 15

S.P750



1 2 8 4 0 4

عالم المعرفة



الجنة الدولية لترجمة المؤلف الإنسانية  
(الأونكتكو)

مؤلف كيو

# زواج الشرائع

٢

ترجمة  
عادل زعيم

القاهرة

١٩٥٤

علي مولا





www.alexandra.ahlamontada.com منتدى مكتبة الاسكندرية



# رُفْحُ الشَّرَائِعِ

٢



اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية  
(الأونسكو)

مُونْتِسْكِيُو

# رُفُوحُ الشَّرِّعِ

٢

ترجمة  
عَادِل زُعَيْتِر

دار المعارف بمصر  
١٩٥٤

قرأ هذه الترجمة وفق أحكام منظمة الأونسكو :  
توفيق الصباغ  
كمال الحاج



## البابُ العِشْرُونَ

صلةُ القوانين بالتجارة  
من حيث طبيعتها وأنواعها

ابتهالٌ إلى عرائس الشعر

أَوْ تَسْمَعْنَ الْأَسْمَ الَّذِي أَدْعُو كُنَّ بِهِ يَا عَذَارَى جَبَلٍ يَبْرِى ؟ أَلِهَمَّنِي ، أَقُومُ  
بَسْبَاقٍ طَوِيلٍ ، أَرْهَقْنِي الْغَمَّ وَالسَّأَمَ<sup>(١)</sup> ، صَغْنَ فِي نَفْسِي ذَلِكَ الْفُتُونِ وَذَلِكَ  
الْلَطْفَ الَّذِينَ كُنْتُ أَشْعُرُ بِهِمَا فَيَفِرَّانَ بَعِيداً مِنِّي ، لَسْتُ غَايَةً فِي الْكَمَالِ إِلَّا  
حِينَ تَسْقُنَ بِاللَّذَةِ إِلَى الْحِكْمَةِ وَالْحَقِيقَةِ .

ولكنْ إِذَا كُنْتِنَّ رَاغِبَاتٍ عَنْ تَسْكِينِ شِدَّةِ عَمَلِي فَأَكْتُمْنَ الْعَمَلَ نَفْسَهُ ،  
وَاصْنَعْنَ مَا يُعْلَمُ وَمَا لَا أَعْلَمُ ، وَمَا أَتَبَصَّرُ وَمَا أَشْعُرُ بِهِ كَمَا أَبْذُرُ ، وَإِذَا مَا  
أُنْبَأْتُ بِأُمُورٍ جَدِيدَةٍ فَاغْلُظْ مَا يُعْتَقَدُ بِهِ أَنَّنِي كُنْتُ لَا أَعْرِفُ شَيْئاً وَأَنْكُنَّ قُلْتُ  
لِي كُلَّ شَيْءٍ .

وَإِذَا مَا خَرَجْتُ مِيَاهُ يَنْبُوعِكُنَّ مِنَ الصَّخْرَةِ الَّتِي تَهْوَيْنَ فَإِنَّهَا لَا تَصْعَدُ  
فِي الْهَوَاءِ لَتَنْزِلَ ، فَهِيَ تَجْرِي فِي الْمَرْجِ ، وَهِيَ تُوجِبُ مَلَاذَ كُنْ لِأَنَّهَا تُوْجِبُ  
مَلَاذَ الرَّعَاءِ .

( ١ ) Narrate puellae

Pierides; prosit mihi vos dixisse puellas

( جرفينال : أهجية ٤ ، بيت ٣٥ - ٣٦ )

أى عرائس الشعر الفاتنات ، إذا ما ألقَيْنَ إحدى نظراتِكن على قرأ جميع الناس كتابي ، وصار لذة ما تعذر كونه تملية .  
 أى عرائس الشعر ، أشعر بأنكن تُوحين إلى ، لا بما يُتقنى به في تانيه على المزامير ، ولا بما يُردّد في دُلوس على المزهر ، فأنن ترِذن أن أخطب العقل ، فهو أكل الصفات وأنبُلها وأطيبها .

٦

## الفصل الأول

### التجارة

تقتضى المواد الآتية أن تعالج على أبعد مدى ، غير أن طبيعة هذا الكتاب لا تسمح بذلك ، وأود أن أجرى على نهر هادئ ، وأجر بسيل .  
 وتشفي التجارة من المبسرات الهدامة ، ومن القواعد العامة تقريباً وجود تجارة في كل مكان توجد فيه طبائع لينّة ، ووجود طبائع لينّة في كل مكان توجد فيه تجارة .

ولا يُعجب ، إذن ، من كون طبائنا أقلّ قسوة مما كانت عليه سابقاً ، فالتجارة قد أدّت إلى تسرّب العلم بطبائع جميع الأمم في كل مكان ، وقد قوبل بينها فنشأ عن هذا خيرٌ كبير .

ويمكن أن يقال إن قوانين التجارة تُكْمِل الطبائع لذاتِ العلة التي تُضيع هذه القوانين بها الطبائع ، فالتجارة تُفسد الطبائع الخالصة<sup>(١)</sup> ، وكان هذا موضع

(١) قال قيصر عن الغوليين إن جوارهم رسيّلية وتجارتهما بلغا من إفسادهم ما صاروا معه دون الحرمان مع أنهم كانوا يغلبونهم في كل حين ، حرب الغوليين ، باب ٦ ، فصل ٢٣ .

شَكَوَى أَفَلَاطُون ، وَذَلِكَ أَنَّ التِّجَارَةَ تَصْقُلُ الطَّبَائِعَ الْجَافِيَةَ وَتُلِينُهَا كَمَا نَرَى ذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْأَيَّامِ .

## الفصل الثاني

### روح التجارة

نتيجة التجارة الطبيعيةُ هو أن يُودَى إلى السَّلمِ ، فإذا ما تعاملت أمتان تَبِعَتْ كُلُّهُمَا مِنْهُمَا الْأُخْرَى مَقَابَلَةً ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مِنْ مَصْلَحَةٍ إِحْدَاهُمَا أَنْ تَشْتَرِيَ كَانَ مِنْ مَصْلَحَةِ الْأُخْرَى أَنْ تَبِيعَ ، وَأَنْ جَمِيعَ الْإِتِّحَادَاتِ قَامَتْ عَلَى مُتَبَادَلِ الْإِحْتِيَاجَاتِ .

ولكن روح التجارة إذا كانت تُوَحِّدُ بَيْنَ الْأُمَمِ لَمْ تُوَحِّدْ بَيْنَ الْأَفْرَادِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، فَمَا نَرَى فِي الْبِلَادِ<sup>(١)</sup> الَّتِي لَمْ يُتَظَاهَرْ فِيهَا بِغَيْرِ رُوحِ التِّجَارَةِ أَنَّهُ يُتَاجَرُ بِجَمِيعِ الْأَعْمَالِ الْإِنْسَانِيَةِ وَبِجَمِيعِ الْفَضَائِلِ الْخُلُقِيَّةِ ، فَأَصْفَرُ مَا تَقْتَضِيهِ الْإِنْسَانِيَّةُ مِنَ الْأُمُورِ يُصْنَعُ هُنَاكَ ، أَوْ يُعْطَى هُنَاكَ ، مِنْ أَجْلِ الْمَالِ .

ومما تُوَدَّى إِلَيْهِ رُوحُ التِّجَارَةِ فِي النَّاسِ ظُهُورُ شُعُورٍ بِالْعَدْلِ تَامٍّ ، مُنَاقِضٍ لِقَطْعِ الطَّرِيقِ مِنْ نَاحِيَةٍ ، وَمُنَاقِضٍ مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى لِتِلْكَ الْفَضَائِلِ الْخُلُقِيَّةِ الَّتِي تَحُولُ ، دَائِمًا ، دُونَ جِدَالِ الْإِنْسَانِ حَوْلَ مَصَالِحِهِ جِدَالًا غَنِيْفًا ، حَوْلَ هَذِهِ الْمَصَالِحِ الَّتِي يُمَكِّنُ إِهْمَامُهَا فِي سَبِيلِ مَصَالِحِ الْآخَرِينَ .

وعلى العكس يؤدي الزهد التامُّ في التجارة إلى قَطْعِ السَّابِلَةِ الَّتِي يَعُدُّهَا أَرِسْطُو

من أوجه الكسب ، وليست روح ذلك مناقضة لبعض الفضائل الخلقية مطلقاً ، ومن ذلك كون القرى ، النادر جداً في البلدان التجارية ، موجوداً بين الشعوب القاطمة للطرق بما يُثير العجب .

ويروى تاسيت أن من الفضائح لدى الجرمان إغلاق الرجل منزله دون أي رجل كان ، معروفاً كان هذا الرجل أو مجهولاً ، فمن قام<sup>(١)</sup> بالقرى نحو غريب ذهب لبريه منزلاً آخر حيث يُقام به أيضاً فيقبلُ بمثل ذلك اللطف أيضاً ، بيد أن الجرمان لما أقاموا ممالك صار القرى عندهم أمراً ثقيلاً ، ويظهر هذا من قانونين في مجموعة البورغون القانونية<sup>(٢)</sup> ، فأما أحدهما فيفرضُ عقوبةً على كل واحدٍ من البرابرة بدلٌ غريباً على منزل روماني ، وأما الآخر فيقضى بأن يؤوض كل من يقرى غريباً من قبل الأهلين ، فيدفع كل واحدٍ منهم نصيباً .

### الفصل الثالث

#### فقر الشعوب

الشعوب الفقيرة نوعان ، فأما النوع الأول فوُلّف من شعوب جعلتها قسوة الحكومة كما هي ، فهؤلاء الآدميون عاجزون عن كل فضيلة تقريباً ، وذلك لأن فقرهم جزء من عبوديتهم ، وأما الشعوب الأخرى فهي فقيرة لأنها مستخفة ، أو لأنها لم تعرف رَغد العيش ، فهذه الشعوب يمكنها أن تقوم بأمور عظيمة ، وذلك لأن هذا الفقر جزء من حريتها .

(١) Et qui modo hospes fuerat, monstrator hospitii. De moribus Germ., فصل ٢١

وانظر أيضاً إلى قيصر ، حرب الغوليين ، باب ٦ ، فصل ٢١ . (٢) فصل ٣٨ .

## الفصل الرابع

## التجارة في مختلف الحكومات

للتجارة صلةً بالنظام ، وتقوم التجارة في حكومة الفرد على الكمال عادةً ، وهي ، وإن استندت إلى الاحتياجات الحقيقية أيضاً ، يكون غرضها الرئيس أن تنال الأمة جميع ما يمكن أن يتعهّد زهوها ورّفاهها وأهواءها ، وفي حكومة الجماعة تقوم التجارة على الاقتصاد في الغالب ، فبما أن التجار يلتقون نظرهم على جميع أمم الأرض فإنهم يميلون إلى إحداها ما يأخذونه من الأخرى ، فعلى هذا الوجه قامت بالتجارة جمهوريات صُور وقرطاجة وأثينة ومرسيلية وفلورنسة والبندقية وهولندة .

وهذا النوع من التجارة خاصٌ بحكومة الجماعة عن طبيعةٍ والحكومة الملكية عن مُهزّةٍ ، وذلك بما أنه لم يَقم على غير عادة الكسب قليلاً ، حتى على عادة الكسب أقلّ مما في أية أمة أخرى ، وعلى عادة عدم التعويض بغير الكسب المتصل ، فإن من المتعذّر أن يُقام به من قبل شعبٍ استقرّ به الكمالُ ، من قبل شعبٍ يُنفق كثيراً ولا يُبصر غير ما عظم من الأغراض .

وفي هذه الآراء أصاب شيشرون<sup>(١)</sup> حيث قال : « لا أحبُّ ، مطلقاً ، أن يكون ذاتُ الشعب مسيطراً على العالم قائماً بتجارته في وقت واحد » ، والواقع أن من الواجب أن يُفترَض أن كلَّ فردٍ في هذه الدولة ، حتى الدولة بأسرها ،

Nolo eundem populum, imperatorem et portitorem esse terrarum, Cic., de Rep., (١)

يكونان ذَوَى رَأْسٍ مملوءَ مشاريعٍ عظيمةً دائماً ، ذَوَى رَأْسٍ مملوءَ مشاريعٍ صغيرة أيضاً ، وهذا ما هو متناقض .

وليس في غير هذه الدول القائمة على التجارة الاقتصادية ما يُقَام بأعظم المشاريع أيضاً ، وما يكون من الإقدام الذى لا يوجد فى الملكيات ، وسببُ ذلك : أن التجارة تَوْدَى إلى الأمر الآخر ، والصغير يُوْدَى إلى المتوسط ، والمتوسط إلى الكبير ، ومن يَكُ ذا مِثْلٍ كثير إلى الكَسْب القليل يَفُذُّ فى وَضْعٍ مَنْ لا يَقِلُّ مِثْلُهُ إلى الكسب الكثير .

ثم إن مشاريع التجار العظيمة تختلط بالشؤون العامة دائماً وعن ضرورة ، غير أن الشؤون العامة فى الملكيات تكون فى مُعْظَم الأوقات موضعَ اِرتِبابٍ لدى التجار بمقدار ما تَظْهَر لهم موضعَ أمانٍ فى الدول الجمهورية ، ولا تكون المشاريع التجارية الكبرى للملكيات إِذَنْ ، بل لحكومة الجماعة .

وَمُجْمَلُ القول أن اطمئنانَ التاجرِ العظيمِ إلى مالِهِ الذى يَرى له فى هذه الدول يَحْفَظُهُ إلى الإقدام على كلِّ شَيْءٍ ، وبما أَنَّهُ يَرى رُكُونَهُ إلى ما اكْتَسَبَ فَإِنَّهُ يَجْرُو على عَرَضِهِ نَيْلاً للزيادة ، ولا يَجَاوِزُ بغير وسائل الكسب ، فالحقُّ أن الناس يَرْتَجُونَ كثيراً من مالِهِمْ .

ولا أريد أن أقول إن من الملكيات ما يوجد بينه وبين التجارة الاقتصادية حجابٌ ، غير أن من طبيعة هذه الملكيات أن تكون أقلَّ حِمْلًا على التجارة الاقتصادية من سواها ، ولا أريد أن أقول إن الجمهوريات التى نَعْرِفُها خاليةٌ من تجارة الكمالِ تماماً ، غير أن هذه التجارة أقلُّ صلةً بنظام هذه الجمهوريات .

وأما الدولة المستبدة فمن العَبَث أن يُحَدَّث عنها ، فمن القواعد العامة أن الأمة إذا

كانت مستعبدةً مُعْمِلَ فيها للبقاء أكثر مما للكسب ، وأن الأمة إذا كانت حُرَّةً  
مُعْمِلَ فيها للكسب أكثر مما للبقاء .

### الفصل الخامس

#### الشعوب التي قامت بالتجارة الاقتصادية

مَرْسِيلِيَّة ، الملجأ اللازم الواقعُ وَسَطَ بحرٍ كثير الزوايح ، مَرْسِيلِيَّة ، هذا المكان  
الذى تُنظَّم الرياحُ والكُشْبَانُ وحالُ السواحلِ أمرَ الرَّسْوِ فيه ، أهلةُ رجال البحر ،  
وقد أدَّى جَدْبُ<sup>(١)</sup> أرضها إلى إقبال أهلها على التجارة الاقتصادية ، وقد وَجَبَ أن  
يكونوا رجالَ جِدِّ تَعْوِضًا من الطبيعة المَتَمَنِّعة ، وأن يَكُونُوا عَدْلًا ليعيشوا بين  
أقوام من البرابرة يتوقَّف عليهم أمرُ نجاحهم ، وأن يكونوا معتدلين لتكون حكومتهم  
هادئةً دائماً ، ثم أن يكونوا ذوى قناعةٍ في الطبائع ليستطيعوا العيش دائماً من تجارةٍ  
يَحْرِصُونَ على حفظها أكثر من سواهم عند ما تكون أقلَّ ربحاً .

ورُئِيَ في كلِّ مكانٍ أن العنف والجفاء يؤديان إلى التجارة الاقتصادية ، وذلك  
عند ما يُكره الرجال على الاعتصام بالمنافع والجزائر ، أى بوهاد البحر وصخره ،  
وهكذا أقيمت صُورُ والبندقية ومُدُنُ هُولَنْدَة ، وهناك وَجَدَ اللاجئون مَأْمَنَهُمْ ،  
وكان لا بُدَّ من العيش ، فنالوا عيشهم من جميع العالم .

(١) جيستان ، باب ٤٣ ، فصل ٣ .

## الفصل السادس

## بعض نتائج المِلاحة الكبرى

مما يحدث أحياناً أن تكون الأمة التي تتعاطى التجارة الاقتصادية محتاجةً إلى سلعةٍ بلدٌ تتخذها أساساً لنيلِ سلعٍ بلدٍ آخرَ فتكتفى بربحٍ قليلٍ جداً ، أو لا تنال ربحاً أحياناً ، من بعضها راجيةً أو موقنةً أن تزيح كثيراً من بعضها الآخر ، وهكذا كانت هولندة تقوم وحدها بالتجارة بين جنوب أوربة وشمالها تقريباً ، فلا تنتفع بخمر فرنسة التي تحملها إلى الشمال غير ما كان من اتخاذها أساساً لتجاريتها في الشمال من بعض الوجوه .

ومما يُعرف غالباً في هولندة أن بعض أنواع السلع التي تأتي من بعيدٍ لا تُباع فيها بأعلى مما تُكلفه في محالها ، ومما يقال في تعليل ذلك كونُ الربان الذي يحتاج إلى تثقيب سفينته يأخذ رُخاماً ، وهو يحتاج إلى خشبٍ للرص فيشترى منه ، وهو يظن أنه قام بالكثير إذا لم يخسر بذلك شيئاً ، وهكذا ترى هولندة مقالعتها وغابها أيضاً .

وليس من المحتمل أن تكون التجارة غيرُ الراجحة مفيدةً وحدها ، فقد تكون التجلرةُ الخاسرةُ مفيدةً أيضاً ، وقد قيلَ لى في هولندة إن صيدَ الحوت على الصوم لا يعود بما يكلف مطلقاً تقريباً ، غير أن أولئك الذين استخذموا في إنشاء السفينة وجهازها بالأدوات والآلات والأقوات هم الذين يُعنون بهذا الصيد ، فإذا ما خسرُوا من الصيد ربحُوا من الأجهزة ، وهذه التجارة ضُربٌ من النصيب ، فيُفترى كلُّ واحدٍ بالأمل في سهمٍ أسود ، وكلُّ الناس يُحبون اللَّعبَ ، ويلعب



أعقل الناس مختارين حين لا يُبصرون ظواهر اللعب وضلاله وقسره وإتلافه وما يوجبه من ضياع الوقت ، ومن فقد جميع الحياة أيضاً .

### الفصل السابع

#### روح إنكلترة التجارية

ليس لإنكلترة تعريفة مُعَيَّنة تجاه الأمم الأخرى مطلقاً ، فتعريفاتها تتغير عند كل برلمان بما تأخذه ، أو تقرضه ، من رسوم خاصة ، وقد أرادت أن تحافظ على استقلالها في ذلك أيضاً ، فهي إذ كانت غيوراً إلى الغاية من التجارة التي تقع فيها فإنها لا ترتبط في معاهدات إلا قليلاً ، وهي لا تتبع غير قوانينها .  
وهناك أمم أخرى أخضعت المصالح التجارية للمصالح السياسية ، وهذه الأمة ما فتئت تخضع مصالحها السياسية لمصالح تجارتها .  
وهذه هي أمة العالم التي عرفت أن تنتفع بالأمور الثلاثة العظيمة معاً ، وهي :  
الديانة والتجارة والحرية .

### الفصل الثامن

#### كيف أقيمت التجارة الاقتصادية

#### في بعض الأحيان

وُضِعَتْ في بعض الملكيات قوانينٌ صالحةٌ جداً تخفّض الدول التي تقوم بالتجارة الاقتصادية ، فقد حُظِرَ عليها أن تأتي من بلادها بغير الخام من السلع ،

وهي لم يؤذَن لها في المحجىء للتجارة بغير السفن المصنوعة في البلاد التي تأتي إليها .  
ويجب أن تستطيع الدولة التي تَقْرَض هذه القوانين أن تتاجر بسهولة ، ولولا  
هذا لجلبت لنفسها ضرراً وفاقاً على الأقل ، والأفضل أن تعامل أمةً تَتَطَلَّب قليلاً  
وتجعلها ضرورات التجارة تابعة على وجه ما ، أن تعامل أمةً تُعْرِف ، عن سِعة نظير  
أو اتساع أعمال ، أين تستثمر جميع ما يَزِيدُ من السِّلَع ، أن تعامل أمةً غنيةٌ قادرةٌ  
على الالتزام بكثيرٍ من البياعات فتدفع ثمن ذلك سريعاً ، أن تعامل أمةً لديها من  
الضرورات ما يجعلها صادقةً ، أن تعامل أمةً محبةٌ للسلام عن مبدأ باحثة عن  
الكسب ، لا عن الفتح ، أقول إن الأفضل أن تعامل هذه الأمة وأن تُرَجَّح على  
أمةٍ أخرى منافسة دائماً فلا تمنح هذه المنافع .

### الفصل التاسع

#### المنع في موضوع التجارة

من القواعد الصحيحة ألا تُمنع الأمة من تجارتها بلا دوافع عظيمة ، ولا  
يتاجر اليابانيون مع غير أمتين : الصينية والهولندية ، ويكسب الصينيون <sup>(١)</sup> ألفاً  
في المئة من السكر ، ويكسبون من المبادلات مثل هذا المقدار أحياناً ، وينال  
الهولنديون أرباحاً مماثلة تقريباً ، وتُخدَعُ كل أمةٍ تَسِيرُ على المبادئ اليابانية بحكم  
الضرورة ، فالزاحمة هي التي تضع ثمنها عادلاً للسِّلَع وتجعل بينها نسباً حقيقية .

وأقلُّ من ذلك أيضاً وجوبُ حَمْلِ الدولة نفسها على بيع سلمها من أمةٍ واحدة متعلِّلةً بأنها تأخذ جميعها بثمنٍ معيَّن ، ومن ذلك كونُ البولونيين تصافقوا هم ومدينةُ دَنزِيغَ على بُرَّهم ، وكونُ كثيرٍ من ملوك الهند عقَّدوا مثلَ هذه البيوع حَوْلَ التَّوَابِلِ مع الهولنديين<sup>(١)</sup> ، ولا تكون هذه العقودُ صالحةً لغير أمة فقيرة رغبةٍ في ضياع أملِ الاغتناء على أن يكون لها عيشٌ مضمون ، أو لأمةٍ تقومُ عبوديتها على الإقلاع عن استعمال أشياء منحتها الطبيعةُ إياها ، أو على تعاطي تجارةٍ خاسرة بهذه الأشياء .

### الفصل العاشرُ

#### مؤسَّسةٌ خاصةٌ بالتجارة الاقتصادية

أُنشئت في الدول التي تقوم بالتجارة الاقتصادية مصارفٌ ، مع التوفيق ، أوجبت بما لها من اعتبارٍ وَضَعَ رموزٍ للقيم ، ولكن من الخطأ نقلها إلى دولٍ تقوم بتجارة الكمالِ ، وَيَعْنِي وَضْعُهَا في البلدان التي يقوم بحكومتها فردٌ افتراضَ مالٍ من جهةٍ وسلطانٍ من جهةٍ أخرى ، أي خاصيةَ حيازةٍ كلِّ شيءٍ مع عَدَمِ أيِّ سلطانٍ من ناحيةٍ ، والسلطانَ مع خاصيةَ العَدَمِ من جهةٍ أخرى ، وليس في حكومةٍ مثلِ هذه . غيرُ الأميرِ مَنْ يكون عنده ، أو مَنْ يستطيع أن يكون عنده ، خزانةٌ ، وتصبح الخزانةُ خزانةُ الأميرِ في كلِّ مكانٍ يوجدُ واحدةٌ منها فتجاوزُ الحدَّ .

ولذاتِ السببِ يَنْدُرُ أن تُلَاقِ حكومةُ الفردِ شركاتُ التجار الذين يتشاركون قياماً بتجارة معينة ، ومن شأن هذه الشركات أن تَمْنَحَ الثَّرَوَاتِ الخاصةَ قوَّةَ

(١) البرتغاليون هم أول من قام بهذا ، رحلات فرنسوا بيرار ، فصل ١٥ قسم ٢ .

الثَّرَوَاتِ العامة ، غير أن هذه القوة في هذه الدول لا يُمكن إلا أن تكون قبضة الأمير ، وأقول ، فضلاً عن ذلك ، إنها لا تَصُلُح ، دائماً ، في الدول التي تُتَعاطى التجارة الاقتصادية فيها ، وإذا كانت المعاملاتُ غيرَ بالغةٍ من العِظَم ما تكون معه فوق طاقة الأفراد كان من الخَيْرُ ألا تُقَيَّد حرية التجارة بامتيازات مانعة .

### الفصل الحادى عشر

#### مواصلةُ الموضوع نفسه

يُمْكِن إقامة ميناءٍ حُرٍّ في الدول التي تتعاطى التجارة الاقتصادية ، وينعم اقتصادُ الدولة ، التي تَتَبَّعُ قناعةَ الأفراد دائماً ، بالروح على تجارتها الاقتصادية من بعض الوجوه ، وما تَخْشَرُه من ضرائبِ بالمؤسسة التي تكلمنا عنها يُعَوِّضُ منه بما يمكن أن تناله من ثراءِ الجمهوريّة الدَّرب ، غير أن وجودَ مثل هذه المؤسسة أمرٌ مُخَالِفٌ للصواب في الحكومة الملكية ، فلن يكون لها من النتائج غيرُ التنفيس عن الكمالِ من ثِقَلِ الضرائب ، ويَحْرَمُ ما يُمْكِن هذا الكمالُ أن يؤدي إليه من خير واحد ، أى يُحْرَمُ الزاجرُ الوحيد الذى قد يعترضه في مثل هذا النظام .

### الفصل الثانى عشر

#### حرية التجارة

ليست حرية التجارة قدرةَ التجار على صنع ما يريدون ، فهذا ينطوى على عبوديتها ، وليس الذى يضايق التاجرَ يضايق التجارة لهذا السبب ، ففى بلاد الحرية

يُجَدُّ التَّاجِرُ مِنَ التَّنَاقُضَاتِ مَا لَا يُخَصِّصُهُ عَدْلٌ ، وَهُوَ لَيْسَ أَقْلٌ عَرَقَلَةٌ بِالْقَوَانِينِ مِمَّا فِي بِلَادِ الْعِبُودِيَّةِ .

وَتُحَرِّمُ إِنْكَاتَرَةُ إِصْدَارَ أَصَوَافِهَا ، وَهِيَ تَرْغَبُ أَنْ يُنْقَلَ الْفَحْمُ إِلَى الْعَاصِمَةِ بِحَرًّا ، وَهِيَ لَا تَأْذَنُ ، مُطْلَقًا ، أَنْ يُصْدَرَ خَيْلُهَا مِنْ غَيْرِ جَزٍّ ، وَيَجِبُ عَلَى سُفْنِ<sup>(١)</sup> مُسْتَعْمَرَاتِهَا الَّتِي تَتَاجَرُ فِي أَوْرِبَةِ أَنْ تَرْسُوَ فِيهَا ، وَهِيَ تَعُوقُ التَّاجِرَ نَفْعًا لِلتَّجَارَةِ .

### الفصل الثالث عشر

#### الَّذِي يُقَوِّضُ هَذِهِ الْحَرِيَّةَ

تُوجَدُ كَمَا رُكُّ حَيْثُ تُوَجَّدُ تِجَارَةٌ ، وَغَايَةُ التَّجَارَةِ هِيَ إِصْدَارُ السَّلْعِ وَإِدْخَالُهَا نَفْعًا لِلدَّوْلَةِ ، وَغَايَةُ الْكِمَارُكُ هِيَ بَعْضُ الرُّسُومِ عَلَى هَذَا الْإِصْدَارِ وَهَذَا الْإِدْخَالِ نَفْعًا لِلدَّوْلَةِ أَيْضًا ، وَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ الدَّوْلَةُ ، إِذَنْ ، مُحَايِدَةً بَيْنَ كُمَرُكُهَا وَتِجَارَتِهَا ، وَأَنْ تَصْنَعَ مَا لَا يَشْتَبِكُ مَعَهُ هَذَانِ الشَّيْئَانِ مُطْلَقًا ، وَهَنَالِكَ يُتَمَتَّعُ بِحَرِيَّةِ التَّجَارَةِ . وَالْمَالِيَّةُ تُقَوِّضُ التَّجَارَةَ بِيغْيَا وَجَوْرَهَا وَيَفْرَاطُهَا فِيمَا تَفْرُضُ ، وَلَكِنْهَا تُقَوِّضُهَا ، أَيْضًا ، بِمَا هُوَ مُسْتَقِلٌّ عَنْ هَذَا ، تُقَوِّضُهَا بِمَا تُحَدِّثُ مِنَ الْمَصَاعِبِ وَبِمَا تَقْتَضِي مِنَ الشَّكْلِيَّاتِ ، وَفِي إِنْكَاتَرَةِ ، حَيْثُ الْكِمَارُكُ مُنَظَّمَةٌ ، تُوَجَّدُ سَهُولَةٌ عَجِيبَةٌ لِلتَّجَارَةِ ، فَكَلِمَةٌ مَكْتُوبَةٌ تُوْدِي إِلَى أَعْظَمِ الْمَاعَمَلَاتِ ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُضَيَّعَ التَّاجِرُ مَا لَا نِهَايَةَ

(١) مرسوم الملاحة لسنة ١٦٦٠ ، ولم يقع في غير زمن الحرب أن أرسل رجال بوسطن وفيلادلفية سفنهم حتى البحر المتوسط رأساً حلاً لبياعاتهم .

له من الوقت وأن يكون له سَفَرَةٌ مرسُلةٌ لحسَم جميع مشا كل الملتزمين أو لِيُذَعْنَ .

### الفصل الرابع عشر

#### القوانين التجارية التي توجب مصادرة السِّلَع

يَحْظُرُ مرسوم الإنكليز الأ كَبْرُ ضَبْطَ سِلَع التجار من الأجانب ومصادرتها في حال الحرب ما لم يكن ذلك مقابلةً بالمثل ، ومن الجميل أن جعلت الأمة الإنكليزية ذلك من موادَّ حريتها .

وفي الحرب الإنكليزية الإسبانية سنة ١٧٤٠ وضعت إسبانية قانوناً<sup>(١)</sup> يعاقب بالإعدام مَنْ يَدْخِلُونَ إلى دول إسبانية سِلَعاً من إنكلترة وَمَنْ يَحْلُبُونَ إلى دول إنكلترة سِلَعاً من إسبانية ، وأرى أن هذا القانون لا يُمكن أن يَحْدَ له نظيراً في غير قوانين اليابان ، ويَصْدُم هذا القانونُ طبائعنا وروح التجارة وما يجب أن يكون من انسجام بين نسبة العقوبات ، ويَحْطِط هذا القانونُ بين جميع المبادئ فيجعل جَرِيمةَ دولةٍ ما ليس غير مخالفةٍ ضابطةٍ .

### الفصل الخامس عشر

#### حبسُ المدين

من نظام سُولُون<sup>(٢)</sup> في أثينة ألا يُحبَسَ من أجل دين مدني ، وقد اقتبس<sup>(٣)</sup> هذا القانون من مصر ، وكان بُكُورِيس قد وَضَعَهُ ، وكان سِيزُوسْتريس قد جَدَّدَهُ .

(١) نشر في قانس في شهر مارس سنة ١٧٤٠ . (٢) بلوتارك ، في الرسالة : « لايجوز الاستدانة مع الربا » ، فصل ٤ . (٣) ديودورس ، باب ١ ، قسم ٢ ، فصل ٧٩ .

وهذا القانونُ بالغُ الصلاح في المعاملات<sup>(١)</sup> المدنية العادية ، ولكن لدينا من الأسباب ما لا نراعيه معه في المعاملات التجارية ، وذلك بما أن التجار مضطرون إلى إيداع مبالغ عظيمةٍ لمددٍ قصيرة في الغالب ، وإلى إعطائها واستردادها ، فإنه يجب على المدين ، دائماً ، أن يُوفىَ بعُقوده في الزمن المعين ، وهذا ما يفترض الحبس من أجل الدين .

ولا ينبغي للقانون في المعاملات التي تُشتق من العقود المدنية العادية أن يقول بحبس المدين ، وذلك لأنه يُعنى بحرية مواطن أكثر من عنايته بئس مواطن آخر ، ولكن يجب على القانون ، في العقود التي تُشتق من التجارة ، أن يكون أكثر اكتراثاً للرّخاء العامّ مما لحرية المواطن ، وهذا ما لا يحول دون القيود والشروط التي يُمكن أن تقتضيها الإنسانية والضابطة الصالحة .

### الفصل السادس عشر

#### قانون رائع

من القوانين الصالحة جداً قانونٌ جَنيفٌ الذي يحظرُ مناصبَ القضاء ، ودخولَ المجلس الكبير أيضاً ، على أبناء مَنْ عاشوا ، أو ماتوا ، مُفلسين ، ما لم يؤدّوا ديونَ آبائهم ، والواقعُ أن هذا القانون الذي يوجب الاعتمادَ على التجار يَمَنَحُ القضاةَ ، والمدينةَ أيضاً ، مثلَ هذا الاعتماد ، وللمهد الخاصّ فيه قوةُ المهد العامّ أيضاً .

( ١ ) استحق مشرعو اليونان اللوم لأنهم حظروا حيز أسلحة الرجل ومجرائه وأباحوا القبض على الرجل

نفسه ، ديودورس ، باب ١ ، قسم ٢ ، فصل ٧٩ .

## الفصل السابع عشر

## قانون رُودُس

ذهب أهل رُودُس إلى ما هو أبعدُ من ذلك، فقد رَوَى سِكْسْتُوسُ أَنْبِرِيَكُوسُ<sup>(١)</sup> أن الابنَ عندهم لا يستطيع إعفاء نفسه من دفع ديون أبيه بَتَنَزُّله عن ميراثه، وكان قانون رُودُس قد وُضِعَ لجمهوريّة قائمة على التجارة، وعاملُ التجارة كما اعتقد هو الذى كان يقضى بوضع القيد القائل إن الديون التى يَعْقِدُهَا الأب منذ بدء الابن بتعاطى التجارة لا تؤثر في الأموال التى يكتسبها هذا الابن، فعلى التاجر أن يَعْرِفَ التزاماته دائماً، وأن يُدَبِّرَ أموره وَفْقَ ثروته في كلِّ حين .

## الفصل الثامن عشر

## قضاة للتجارة

كان إكزِينُوفُون يَرْغَبُ في كتاب «الواردات» أن يُنْعَمَ بِجَوَائِزَ على حُكَّامِ التجارة الذين يُنْجِزُونَ القضايا بما يُمكن من السرعة، فكانَ يَشْعُرُ بِضُرُورَةِ قضاائنا القنصلِيِّ .

فقضايا التجارة لا تحتل الشكليات إلا قليلاً جداً، وهذه هى مشاكلُ يوميةٌ تَتَبَّعُها مشاكلُ من ذات النوع كلَّ يوم، فيجب الفصلُ فيها يومياً إِذَنْ، وغيرُ هذا أمرُ مشاكل الحياة الكثيرة التأثير في المستقبل،-ولكن مع نُدرَةِ حدوثِها،

---

(١) الافتراضات، باب ١، فصل ١٤ .



فلا يُتَزَوَّجُ غيرَ مرةٍ ، ولا تُصْنَعُ كلَّ يومٍ هِبَاتٌ ووصيات ، ولا تُبْلَغُ سنُّ الرُّشدِ سوى مرةٍ واحدة .

وقال أفلاطون<sup>(١)</sup> بأن تكون القوانينُ المدنية نصفَ ما هي عليه في المدينة التي لا توجد فيها تجارة بحرية مطلقاً ، وهذا صحيحٌ إلى الغاية ، فالتجارة تُدْخِلُ إلى البلادِ نفسها أنواعَ الشعوب وعدداً كبيراً من المِهْودِ وأصنافِ الأموال وأوجهِ الكسب . وهكذا يكون في المدينة التجارية قضاةٌ \* قليلٌ وقوانينٌ كثيرٌ .

### الفصل التاسع عشر

#### لا ينبغي للأمير أن يتاجر

أبصر تيوفيل<sup>(٢)</sup> مركباً مشتملاً على سِلَعٍ لزوجه تيودورا فأحرقه ، وقال لها : « إنني قيصرٌ ، وتعملون مني رُبَّانَ سفينة ، فمن أيِّ شيءٍ يستطيع الفقراء أن يَكْسِبُوا عِيشَهُمْ إذا ما قُنا بحرفهم أيضاً ؟ » ، وكان يُمكنه أن يقول مُضِيفاً إلى ذلك أيضاً : مَنْ ذا الذي يَقْدِرُ على رَدِّعنا إذا ما قُنا باحتكاراتٍ ؟ ومن ذا الذي يستطيع أن يَحْمِلَنَا على الإيفاء بمهودنا ؟ وسيودُّ البطائن أن يقوموا بمثل التجارة التي تقوم بها ، وهناك يكونون أعظمَ طمعاً وأكثرَ جَوْرًا منا ، ويعتمد الشعب على عدلنا دون يُسْرِنَا ، وكثيرٌ من الضرائب التي توجب بؤسه أدلةٌ مؤكدةٌ على بؤسنا .

(١) القوانين ، باب ٨ . (٢) زونار . • أي قضاة مدنيين .

### الفصل العشرون

#### مواصلة الموضوع نفسه

كان للتجارة ، عند ما سيطر البرتغاليون والقشتاليون على الهند الشرقية ، فروع بالغة من الثراء ما لم يُقَصَّرْ أمراؤهم معه في القبض عليه ، فأدى هذا إلى خراب مؤسساتهم في تلك الأقسام .

وكان نائب الملك في غوا يَمْنَحُ أفراداً امتيازاتٍ دافعةً لغيرها ، وكان لا يَعْتَمِدُ على مثل هؤلاء الناس مطلقاً ، وقد انقطعت التجارة بدوام تغيير من يُفَوِّضُ إليهم أمرها ، ولا أحدَ يَرَعَى هذه التجارة ، ولا أحد يبالى بضائعها على خلفه ، ويَظَلُّ الربح وقفاً على أفرادٍ ، ولا يمتدُّ مداه بما فيه الكفاية .

### الفصل الحادي والعشرون

#### تجارة طبقة الأشراف في المملكة

إن مما يناقض روح التجارة أن تقوم بها طبقة الأشراف في الملكية ، ومن قول القيصرين ، هُنُور يُوْس وتيودوز<sup>(١)</sup> : « إن هذا ضارٌّ بالمُدُن ، فهو يَقْضِي على سهولة البيع والشراء بين التجار والعوام » .

وإن مما يناقض روح الملكية أن تقوم طبقة الأشراف بالتجارة ، فالعادة التي أباحت لطبقة الأشراف في إنكلترة أن تتاجر هي من أكثر الأمور مساعدةً على إضعاف الحكومة الملكية .

## الفصل الثاني والعشرون

## تأمل خاص

من الناس أناسٌ وَقَفَ نظرهم ما يُزاول في بعض الدول فأروا وجوبَ فرض قوانينَ في فرنسة تُلزِم الأشراف بتعاطي التجارة ، فهذه وسيلةٌ للقضاء على طبقة الأشراف من غير نفعٍ للتجار ، وتنطوي عادةُ هذا البلد على حكمةٍ بالغة ، وهي أن تجاره ليسوا أشرافاً ، ولكنهم يستطيعون أن يصبحوا منهم ، ولديهم من الآمال ما يَفدُون معه من طبقة الأشراف من غير أن يَحقيقَ بهم محذورُها الحاضر ، وليس عندهم من الوسائل ما هو أضمن لخروجهم من مهنتهم من حُسْن القيام بها أو من القيام بها مع شرفٍ ، أى من إتيانهم أمراً مرتبطاً في الأهلية عادةً .

وليس في غير الدول المستبدة<sup>(١)</sup> ما تُفِيدُ ، وما يمكن أن تُفِيدَ ، القوانينُ التي تُفرض على كلِّ واحد أن يَبقى على مهنته وأن ينقلها إلى أولاده ، وذلك لِمَا لا يَنْبَغِي لأحدٍ ، ولِمَا لا يستطيع أحدٌ ، أن يُبَارِي غيره .  
ولا يَقِلُّ أحدٌ إن كلَّ واحدٍ يُتَقِن مهنته إذا لم يَسْتَطِع أن يتحوَّل عنها إلى غيرها ، وأقولُ إن المرء يقوم بمهنته أحسنَ من قبل إذا ما أَمَلَ مَنْ يُجِيدُونها في بلوغ غيرها .

وما يُنال من الشرف بالمال يُشَجِّع التجارَ كثيراً على أن يَفدُوا من الحال ما يَبْلُغُه معه ، ولا أبحث في هل من حُسْنِ العمل أن تُمنَح الثَّرَوَاتُ ثَمَنَ الفضيلة ، فمن الحكومات ما يكون ذلك فيها مفيداً إلى الغاية .

(١) وفي الغالب هذا ما هو قائم هناك فعلاً .

وفي فرنسا مهنة الحلة التي تكون بين طبقة الشرف الكبرى والشعب ، هذه المهنة التي لها جميع امتيازات تلك الطبقة من غير أن يكون لها رونقها ، هذه المهنة التي تدعُ الأفراد بينَ بينَ على حين تكون الهيئة المؤتمنة على القوانين في عزِّ ، هذه المهنة التي لا يُمارزُ فيها بغير الأهلية والفضيلة ، هذه المهنة المُكرَّمة ، ولكن مع رؤية ما هو أسمى منها ، مع رؤية طبقة الأشراف المقاتلة بأشرها ، هذه الطبقة التي ترى وجوبَ الاغتناء مهما كانت درجة الثروات التي يُظهرُ فيها ، ولكن مع عدَّ زيادة المال من الفضائح إذا لم يُبدَأْ بإسرافه ، هذا القسم من الأمة الذي يتخدُم برأس ماله دائماً ، هذا القسم الذي إذا ما افتقر فسح في المجال لقسم آخر يتخدُم برأس ماله أيضاً ، هذا القسم الذي يذهب إلى الحرب لكيلا يجزؤ أحدٌ على الادعاء بأنه لم يكن فيها ، هذا القسم الذي يَرُجو ضروبَ المجد إذا لم يَرُجُ الثراء والذي يتعزَّى بما نال من العزِّ إذا لم ينلِ الفنى ، فهذه الأمور كلها أعانت على عظمة هذه المملكة لا ريب ، وإذا كانت هذه المملكة قد زادت سلطانها بلا انقطاع منذ قرنين أو ثلاثة قروصوجب عزو ذلك إلى صلاح قوانينها ، لا إلى الثراء الذي ليست له هذه الأفانين من الثبات .

### الفصل الثالث والعشرون

#### الأمم التي لا تفيدها التجارة

تقوم الثروات على الأرضين والمنقولات ، ويتصرف أهل كلِّ بلدٍ بأرضيه عادةً ، ويوجد عند معظم الدول من القوانين ما يُنفَرُ الأجانب من نيل أرضين

فيها ، حتى إنه يوجد منها مالا يُستثمرُ بغير وجود السيد ، وهذا النوعُ من الثروات خاصٌ بكلِّ دولةٍ إجمالاً إذَنْ ، غير أن المنقولات ، كالنقد والسندات والسفّاتج وأسهم الشركات والسفن وجميع السِّلَع ، خاصةً بكلِّ الناس الذين لا يتألف منهم ، من هذه الناحية ، غيرُ دولةٍ واحدة يكون جميعُ الجماعات أعضاءً فيها ، ويكون الشعبُ ، الذي هو أكثرُ من سواء حيازةً لهذه المنقولات في العالم ، أغنى من غيره ، ويكون عند بعض الدول مقاديرُ عظيمةٌ من ذلك ، وهي تنال كلَّ واحد منها ببياعاتها وحبّها وحبّ قهْم واكتشافاتهم ، وبالمصادفة أيضاً ، وتتنازع الأممُ منقولاتِ جميع العالم عن بُحْلِ ، وقد توجدُ دولةٌ بالغةٌ من البؤس ما تُحرّم معه منقولاتِ البلدان الأخرى ، ما تُحرّم معه حتى منقولاتِها تقريباً ، أى لا يكون مالكو الأَرْضين فيها غيرَ مستعمرين من الأجانب ، ويُعوز هذه الدولة كلُّ شيء ، ولا تُقدِر على كسب شيء ، والأفضلُ ألا تكون ذاتَ تجارةٍ مع أية أمة في العالم ، فالتجارةُ هي التي تسوقها إلى الفقر في الأحوال التي تكون عليها . والبلدُ الذي يُصدِر من السِّلَع أو البياعات أقلَّ مما يستورد يعتدلُ بافتقاره ، فهو يُقلُّ من الاستيراد دائماً حتى الحين الذي لا يستورد فيه شيئاً عن قعرٍ متناهٍ . ويعودُ النقد إلى البلدان التجارية التي اختفى النقد منها بقتةً ، وذلك لأن الدول التي أخذته تصبح مَدِينَةً به ، ولا يعود النقد إلى الدول التي تكلمنا عنها أبداً ، وذلك لأن الدول التي أخذته ليست مَدِينَةً بشيء منه .

وتصلُحُ بُولُونِيَّة أن تُتخذ مثلاً هنا ، وذلك أنه ليس عندها من الأشياء ما تُسميه منقولاتٍ عالميةً خلا بُرَّ أرضيها ، ويمتلك سنڤوراتٌ ولاياتٍ بأمرها ، وم يَصْنَعُونُ الفلاح نَيْلاً لأعظم مقدارٍ من القمح الذي يستطيعون إصداره إلى الأجانب حتى يظفروا بما يقتضيه ترفههم من الأشياء ، ولو كانت بُولُونِيَّة لا تتاجر مع أية أمة

أخرى لكان رعاياها أسعدَ حالاً ، وذلك أن كُبراءها الذين لا يكون لديهم غيرُ بُرِّهم يُعطون فَلَاحِيهم إياه ليعيشوا ، فتصبح مزارعُ عظيمةٌ عِبْئاً ثَقِيلاً عليهم ويُقسَمونها بين فَلَاحِيهم ، وبما أن جميع الناس يَجِدُون جلوداً وصوفاً في مواشيهم فإنه لا يُنْفَق هنالك مالٌ كثيرٌ في سبيل الثياب ، ويُشَجَّع الكُبراء ، الذين يُحِبُّون الكمالَ دائماً ، والذين لا يمكنهم أن يَجِدوه في غير بلدٍ ، مَنْ هم فقراء على العمل ، وأقول إن هذه الأمة تكون أكثرَ ازدهاراً ما لم تَفِدْ من البرابرة ، وهذا أمرٌ تستطيع القوانين أن تتلافاه .

والآن لَنَنْظُرْ إلى اليابان ، فالمقدارُ العظيمُ الذي يُمكنها أن تستورده يُسَفِّر عن إنتاجٍ مقدارٍ عظيمٍ مما تستطيع أن تُصدِّره ، وتتوازن الأشياء كما لو كان الاستيراد والإصدار قد اعتدلا ، وذلك إلى أن هذه الضخامة تُنعم على الدولة بألف فائدة ، وذلك أنه يكون هنالك كثيرٌ استهلاكٍ ، وأشياء كثيرة تستطيع الصنائعُ أن تُزاولَ عليها ، ورجالٌ كثيرون مستخدمون ، ووسائلٌ كثيرةٌ لنيل السلطان ، ومما يَحْدُث وجودُ أحوالٍ يُحْتَاجُ فيها إلى معونة سريعة ، فتقدر الدولة الطامخةُ جداً أن تُعْطَى بأسرع مما يُعْطَى سواها ، ومن الصعب وجودُ بلدٍ حائِزٍ أشياءً فائضةً ، غير أن من طبيعة التجارة جَمَلُ الأشياءِ الفائضة مفيدةٌ وجَمَلُ الأشياءِ المفيدة ضروريةٌ ، ويُمكن الدولة أن تُنعم بالأشياء الضرورية ، إذن ، على أكبر عددٍ من الرعايا .

ولَنَنْقُلْ ، إذن ، إن الأمم التي تحتاج إلى كلِّ شيء ، لا التي لا تحتاج إلى شيء ، هي التي تُخَسِّر من تعاطى التجارة ، وإن الشعوب التي تقوم بحاجات نفسها ، لا التي ليس عندها شيء ، هي التي تستفيد من عدم التجارة مع أحد .

## البَابُ الحَادِي وَالْعِشْرُونَ

### صِلَةُ القَوَانِينِ بِالتِّجَارَةِ مِنْ حَيْثُ الْاِتْقِلَابَاتُ الَّتِي أَوْجَبَتْهَا التِّجَارَةُ فِي الْعَالَمِ

#### الفَصْلُ الْأَوَّلُ

#### ملاحظاتٌ عامة

قد تُقرَّرُ بعضُ العللِ الطبيعيَّةِ ، كخاصِّيَّةِ الأرضِ أو الإقليمِ ، طبيعَةَ التجارةِ إلى الأبدِ ، وإن كانت التجارةُ عاملَ اِتْقِلَابَاتٍ عظيمةٍ .

واليومَ لا تقومُ بالتجارةِ الهنديةِ بغيرِ النقدِ الذي نُرْسِلُهُ إليها ، وكان الرومانُ<sup>(١)</sup> يرسلونَ إلى هنالكَ نحوَ خمسينَ مليونَ سِسْتِرَسٍ في كلِّ سنةٍ ، وكان هذا النقدُ يُحوَّلُ ، كنفدنا اليومَ ، إلى سِلْعٍ يَجْلِبُونَهَا إلى الغربِ ، وقد حَمَلَتْ جميعُ الشعوبِ التي تاجرتْ مع الهند معادنَ إليها جالبةً سِلْعًا منها دائماً .

والطبيعةُ هي التي تؤدي إلى هذه النتيجةِ ، وذلك أن للهند صنائعهم الملائمةَ لطرازِ عيشهم ، ولا يُمكنُ أن يكونَ تَرَفُّنا ، ولا احتياجاتُنا ، تَرَفًا واحتياجاتٍ لهم ، ولا يطالبهم إقْلِيمُهُمْ ، ولا يُبيحُ لهم ، تقريبًا ، بشيءٍ مما تُصْدِرُهُ ، فهم يكادونَ يسيرونَ عُرَاةً ، وما عندهم من ثيابٍ يُرَوِّدُهُم البلدُ بما يناسبُ منه ،

(١) بليزى ، التاريخُ الطبيعيُّ ، باب ٦ ، فصل ٢٣ ، انظر إلى الفصل السادس الآتي .

وما للدين عليهم من سلطانٍ عظيمٍ يوجب نفورهم من أشياء تَصْلُحُ غِذاءً لنا ، وهم ، إِذَنْ ، لا يحتاجون إلى غير معادننا التي هي رموزٌ للقيمِ والتي يُعْطَوْنَ في مقابلها سِلْعاً تَمُنُّ عليهم قناعتهم وطبيعتهم بلدهم بكثرة وافرة منها ، ولم يَصِفْ لنا قدماء المؤلفين ، الذين تكلموا عن الهند ، هذا البلدَ على غير ما نرى <sup>(١)</sup> اليوم من حيث الضابطة والأوضاع والطبائع ، وكانت الهند ، وستكون ، كما هي عليه الآن ، ومن يتاجرون مع الهند في كلِّ الأزمان سيَحْمِلُونَ نقداً إليها ، ولن يُعِيدُوا شيئاً مما يَحْمِلُونَ .

### الفصل الثاني

#### شعوب إفريقيا

مُعْظَمُ شعوب سواحل إفريقيا هَمَجٌ أو برابرة ، وأعتقد أن هذا يَنْشَأُ كثيراً عن فَضْلِ بلادٍ غير صالحةٍ للسَّكَنِ تقريباً بين بلادٍ صغيرةٍ يُمكنُ أن تُسَكَّنَ ، وليس لدى هذه الشعوب صناعةٌ ، وليس لديها فنونٌ مطلقاً ، وهي غنية بالمعادن الثمينة التي تنالها من أيدي الطبيعة مباشرةً ، وتكون جميع الشعوب المتمدنة قادرةً ، إِذَنْ ، على التجارة مع تلك الشعوب رابحةً ، وهي تستطيع أن تَحْمِلَهَا على تقدير كثيرٍ من الأشياء التي لا قيمةَ لها ، فتأخذ بدلاً عظيماً منها .

(١) انظر إلى بلينى ، باب ٦ ، فصل ١٩ ، وانظر إلى استرابون ، باب ١٥ .



## الفصل الثالث

تختلف احتياجات شعوب الجنوب  
عن احتياجات شعوب الشمال

يوجد في أوربة ضربٌ من الذَّبْدَةِ بين أم الجنوب وأم الشمال ، ويوجد لدى الأولى جميع أنواع رَغَد العيش وقليلُ احتياجاتٍ ، ويوجد لدى الثانية كثيرُ احتياجاتٍ وقليلُ رَغَدٍ عيشٍ ، وقد أنعمت الطبيعة على الأولى بالكثير ولم تطلبها بغير القليل ، وقد أنعمت الطبيعة على الأخرى بالقليل ، وهى تطلبها بالكثير ، وتدوم الموازنة بالكسل الذى حَبَّتْ به أم الجنوب ، وبالجدِّ والنشاط اللذين حَبَّتْ بهما أم الشمال ، فأُمُ الشمال مضطرةٌ إلى العمل كثيراً ، وإلا أعوزها كلُّ شيء وأصبحت من البرابرة ، وهذا ما أقَلَمَ العبودية لدى أم الجنوب التى تقدر على الاستغناء عن الحرية ما قدرَتْ على الاستغناء عن الثروات بسهولة ، غير أن أم الشمال تحتاج إلى الحرية التى تَمُنُّ عليها بوسائل كثيرة لقضاء جميع الحاجات التى حَبَّتْها بها الطبيعة ، وتكون شعوب الشمال ، إذن ، مُقْتَسِرَةً إذا لم تكن حُرَّةً أو من البرابرة ، ويكون جميع شعوب الجنوب ، تقريباً ، هائِجاً إذا لم يكن مستعبداً .

### الفصل الرابع

ما بين تجارة القدماء والتجارة

الحاضرة من اختلاف رئيس

يكون العالم بين حينٍ وحينٍ في أحوالٍ تُغيّر التجارة ، واليومَ تسير تجارة أوربة من الشمال إلى الجنوب على الخصوص ، والآن يؤدي اختلاف الأقاليم إلى جعل الشعوب أكثرَ احتياجاً إلى سِلَعٍ كلِّ منها ، ومن ذلك أن مشروبات الجنوب التي تُنقل إلى الشمال تؤلّف نوعاً من التجارة لم يكن لدى القدماء قطُّ ، ومن ذلك أن اتساع الشُّقن الذي كان يقاس بأَ كِيال القمح يقاس اليوم بدنان المشروبات .

وكانت التجارة القديمة التي نَعْرِفُهَا تَقَعُ بين ميناء وآخر من موانئ البحر المتوسط فتكون في الجنوب تقريباً ، والواقعُ أنه يوجَدُ عينُ الأشياء ، تقريباً ، لدى شعوب عينِ الإقليم فلا تحتاج هذه الشعوب إلى التجارة بينها بدرجة احتياجها إلى التجارة مع شعوب إقليم مختلف ، ولذا كانت تجارة أوربة أقلَّ اتساعاً في الماضي مما في الوقت الحاضر .

ولا يناقض هذا ما قلته عن تجارتنا الهندية مطلقاً ، فاختلافُ الإقليم المتناهي يجعل ما هو نسبيٌّ من الاحتياجات عبيثاً .

## الفصل الخامس اختلافات أخرى

تَطُوف التجارة في الأرض ، والتجارة هي ما يُقَوَّض الفاتحون حيناً وما يُعَوَّقُ للملوك حيناً آخر ، فَتَفِرُّ من حيث تُضْطَهِد ، وتَسْتَقِرُّ حيث تَتَنَفَس ، وهي تسيطر اليوم حيث كان لا يُرَى غيرُ صَحَارٍ وبحارٍ وصَخَرٍ ، ولا يوجد غيرُ صحارٍ هنالك حيث كانت تسيطر .

وإذا ما نُظِرَ اليوم إلى كُليْشيد ، التي عادت لا تكون غيرَ غابةٍ واسعة يتناقص الشعب فيها كلَّ يومٍ فلا يدافع عن حرّيته إلّا لِيَبِيع نفسه من الترك والقرّس تفصيلاً ، لم يُقَلَّ إن هذا البلد كان في عهد الرومان حافلاً بِمَدُنٍ تستدعى جميعَ أمم العالم ، ولا تَجِدُ في هذا البلد أيَّ أثرٍ من هذه المَدُن ، ولا تَجِدُ أيَّ آثار منها في غيرِ بِلَنِي<sup>(١)</sup> واسترابون<sup>(٢)</sup> .

وتاريخُ التجارة هو تاريخُ تواصل الشعوب ، ويُكَوِّنُ أعظمَ الحوادث لديها ما يَقَعُ من تخرّيباتٍ مُنَوَّعةٍ ومن مَدٍّ وَجَزَرٍ في السكان وما يَحْدُثُ من إتلاف .

## الفصل السادس

### تجارة القدماء

تَحْمِلُنَا كنوز سَمِيرَاميس<sup>(٣)</sup> العظيمة ، التي لا يُمكن اكتسابها في يوم

(١) باب ٦ ، فصل ٤ و ٥ . (٢) باب ١١ . (٣) ديودورس ، باب ٢ .

(٢)

واحد ، على التفكير في كَوْن الآشوريين أَنفُسِهِمْ قد سَلَبُوا أَمَّا غِنِيَّ أُخْرَى كَمَا سَلَبَتْهَا أُمٌّ أُخْرَى فِيمَا بَعْدَ .

وَالثَّرَوَاتُ نَتِيجَةُ التِّجَارَةِ ، وَالْكَالِيُّ نَتِيجَةُ الثَّرَوَاتِ ، وَإِتْقَانُ الصَّنَائِعِ نَتِيجَةُ الْكَالِيِّ ، وَإِذَا مَا نُظِرَ إِلَى الصَّنَائِعِ ، مِنَ الْمَرَحَلَةِ الَّتِي عَلَيْهَا مِنْ عَهْدِ سَمِيرَامِيسَ <sup>(١)</sup> ، دَلَّتْنَا عَلَى تِجَارَةٍ عَظِيمَةٍ مُسْتَقَرَّةٍ مِنْذُ زَمَنٍ .

وَكَانَتْ تَوْجِدُ تِجَارَةً عَظِيمَةً لِلْكَالِيِّ فِي إِمْبَرَاطُورِيَّاتِ آسِيَةِ ، وَكَانَ لِتَارِيخِ الْكَالِيِّ أَنْ يُعَدَّ قِسْمًا رَئِيسًا مِنْ تَارِيخِ التِّجَارَةِ ، وَكَانَ كَالِيُّ الْفَرَسِ كَالِيَّ الْمِيدِيَّيْنَ ، كَمَا أَنَّ كَالِيَّ الْمِيدِيَّيْنَ كَانَ كَالِيَّ الْآشُورِيِّيْنَ .

وَوَقَعَتْ فِي آسِيَةِ تَغْيِيرَاتٌ عَظِيمَةٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ قِسْمَ فَارَسَ الْوَاقِعِ فِي الشَّمَالِ الشَّرْقِيِّ ، أَيْ هِرْقَانِيَّةَ وَمَرْجِيَانَ وَبَقَطَرِيَّانَ ، إلخ . ، كَانَ حَافِلًا بِالْمَدَنِ الزَّاهِرَةِ <sup>(٢)</sup> الَّتِي عَادَتْ غَيْرَ مَوْجُودَةٍ ، وَأَنَّ شَمَالَ <sup>(٣)</sup> هَذِهِ الْإِمْبَرَاطُورِيَّةِ ، أَيْ الْبَرْزَخَ الَّذِي يَفْصِلُ بَحْرَ قَزْوِينَ عَنِ الْبَحْرِ الْأَسْوَدِ كَانَ مُسْتَوْرًا بِمَدَنٍ وَأُمَمٍ عَادَتْ غَيْرَ مَوْجُودَةٍ أَيْضًا .

وَيَرَوِي إِرَاتُوسْتِنِسَ <sup>(٤)</sup> وَأَرِسْتُوبُولُ عَنْ بَيْتْرُوكُلَ <sup>(٥)</sup> أَنَّ سِلْعَ الْهِنْدِ كَانَتْ تَمُرُّ مِنْ جِيحُونَ إِلَى الْبَحْرِ الْأَسْوَدِ ، وَيَرَوِي لَنَا مَرْكَ فَاَرْوَنَ <sup>(٦)</sup> كَوْنَهُ عُلِمَ مِنْذُ زَمَنِ بُونَپِي فِي الْحَرْبِ ضِدَّ مَهْرَدَادَ أَنَّهُ يُسَارُ فِي سَبْعَةِ أَيَّامٍ مِنَ الْهِنْدِ إِلَى بِلَادِ الْبَقَطَرِيِّيْنَ فَإِلَى نَهْرِ إِيكَارُوسِ الَّذِي يَصُبُّ فِي جِيحُونَ ، وَأَنَّ سِلْعَ الْهِنْدِ يُمَكِّنُ

(١) ديودورس ، باب ٢ ، فصل ٧ و ٨ و ٩ . (٢) انظر إلى بليسي ، باب ٦ ، فصل ١٦ ،

وإلى استرابون ، باب ١١ . (٣) استرابون ، باب ١١ . - (٤) استرابون ، باب ١١ .

(٥) يمد بتروكل حجة عظيمة كما يظهر ذلك من قصة لاسترابون ، باب ٢ . (٦) بليسي ،

باب ٦ ، فصل ١٧ ، انظر إلى استرابون أيضاً ، باب ١١ ، حول نقل السلع من الفاو إلى كورس .

أن تجاوز من هنالك بحرَ قزوين وتدخلَ مَصَبَ كُورَش ، وأنه لا يَلْزَمُ غيرُ مَسِيرِ خمسة أيام من هذا النهرَ بَرًّا للذهاب إلى الفاز الذى يُوصِلُ إلى البحر الأسود ، ولا ريبَ فى أن الأمم التى عَمَرَت هذه البلادَ المُنَوَّعة كانت واسطةَ اتصالٍ بين إمبراطوريات الآشوريين والميديين والفرس وأقصى بلاد الشرق والغرب .

وعاد هذا الاتصالُ غيرَ موجود ، فقد خَرَّبَ التتر<sup>(١)</sup> جميعَ هذه البلاد ، ولا يزال هؤلاء القومُ المُخَرَّبُونَ يَسْكُنُونَهَا لإفسادها ، وصار جيحون لا يَجْرَى إلى بحر الخزر ، فقد حَوَّلَه التتر عنه لأسباب خاصة<sup>(٢)</sup> ، وهو يَغُورُ فى الرمال الجديبية . وكذلك نهرُ سيحون ، الذى كان يتألف منه حاجزٌ بين الأمم المتقدمة والأمم المتوحشة ، قد حَوَّلَه التتر<sup>(٣)</sup> ، فلا يَجْرَى حتى البحر .

وَعَنَ لَسْلُوقُوسَ نِيْقَاطُور<sup>(٤)</sup> أن يَصِلَ بين البحر الأسود وبحر الخزر ، فزال بموته<sup>(٥)</sup> هذا المشروعُ الذى كان يؤدى إلى تسهيل التجارة فى ذلك الزمن ، ولا يُعْرَف هل كان يُوقَقُ لتنفيذه فى البرزخ الذى يفصل ما بين البحرين ، واليوم لا يُعْرَف هذا البلدُ إلا قليلاً جداً ، فهو خالٍ من السكان ومملوء غاباً ، ولا تُعَوِّزُهُ المياه ، لِمَا يَنْحَدِرُ عن جبل القفقاس من أنهار لا تُحصى ، غير أنه كان يُمكن هذا الجبل ، الذى يتألف منه شمال البرزخ والذى يَنْشُرُ أنواعَ

( ١ ) لا بد من أن تكون قد وقعت عدة تغيرات فى هذا البلد منذ زمن بطليموس الذى وصف لنا كثيراً من الأنهار التى تصب فى القسم الشرقى من بحر قزوين ، ولا تجد فى خريطة القيصر غير نهر استراباد من هذه الناحية ، ولا تجد فى خريطة مسيو بتالى شيئاً من ذلك مطلقاً . ( ٢ ) انظر إلى رحلة جنكنسن فى مجموعة رحلات الشمال ، جزء ٤ . ( ٣ ) اعتقد أن بحيرة أرال تكونت من تلك الناحية . ( ٤ ) كلوديوس قيصر ، فى بلىيى ، باب ٦ ، فصل ١١ . ( ٥ ) قتلة بطليموس سيرانويس

الشَّعْبُ<sup>(١)</sup> إلى الجنوب ، أن يكون حاجزاً عظيماً في ذلك الزمن ، على الخصوص ، حين لم يكن فنُّ صنع الأسداد موجوداً قطُّ .

وقد يُعْتَقَد أن سلوقوس كان يريد وصلَ ما بين البحرين في عَيْن المكان الذي وصلَ بينهما القيصرُ بطرس الأول فيه بعد ذلك ، أى في ذلك اللسان الذي يَدْنُو فيه تنابيس من القُلْعَا ، غير أن شمال بحر قزوين كان غيرَ مكتشَفٍ بعدُ .

وبَيْنَمَا كانت توجد في إمبراطورياتِ آسية تجارةٌ كَالِـ"كان الصُّورِثُونِ يقومون بتجارةٍ اقتصادية من جميع الأرض ، وقد اتخذ بوشارُ البابِ الأول من كنعانه لإحصاء الجاليات التي كانوا يَبْعَثُون بها إلى جميع البلدان القريبة من البحر ، وقد جاوزوا أعمدةَ هِرْكُول وأقاموا مؤسساتٍ<sup>(٢)</sup> على سواحل المحيط .

وفي تلك الأزمنة كان المَلَّاحون يُضْطَرُّون إلى اتِّباع السواحل التي كانت بوصلتهم ، وكانت رحلاتهم طويلةً شاقةً ، وكانت جهودُ أوليسَ في الملاحة موضوعاً خصبياً لأجل قصائد العالم بعد التي هي أولى الجميع .

وما كان من قليلٍ معرفةٍ لدى مُعْظَم الشعوب عن التي كانت بعيدةً منها يساعد الأمم التي تقوم بالتجارة الاقتصادية ، وكانت هذه الأمم تُشَوِّب تجارتها بما تريد من إبهام ، أى كانت تتمتع بجميع المنافع التي تتخذها الأمم الذكية نَحْو الشعوب الجاهلة .

وكانت مصرُ ، البعيدة من كلِّ اتصالٍ بالأجانب عن ديانةٍ وعاداتٍ ، لا تقوم بتجارةٍ مع الخارج مطلقاً ، فقد كانت تتمتع بأرض خصيبةٍ وُسْرٍ وافرٍ ، وكانت يابانَ ذلك الزمن ، فقد كانت تكفي نفسها بنفسها .

(١) انظر إلى استرابون ، باب ١١ . (٢) أنشأوا تريتيز واستقروا بقادس .

و بلغ المصريون من قلة الفئرة من تجارة الخارج ما تركوا معه تجارة البحر الأحمر لجميع الأمم الصغيرة التي كان لها بعض الموانئ على شواطئه ، واحتمل المصريون وجود أساطيل للأدوميين واليهود والسريان هنالك ، واستخدم سليمان<sup>(١)</sup> صوريين عارفين بهذه البحار للقيام بتلك الملاحاة .

وقال يوسف<sup>(٢)</sup> عن قومه إنهم كانوا لا يعرفون البحر إلا قليلاً عن اشتغال في الزراعة فقط ، فلم يتاجر اليهود في البحر الأحمر إلا عَرَضاً ، وهم قد انتزعوا من الأدوميين أيلة وعصيون جابر اللتين أنعمتا عليهم بهذه التجارة ، فلما أضاعوا هاتين المدينتين أضاعوا هذه التجارة أيضاً .

وليس ذلك حال الفينيقيين الذين كانوا لا يتعاطون تجارة الكمالى ولم يتاجروا عن فتح قط ، فكانت قناعتهم ومهارتهم وصناعتهم ومخاطرهم ومتاعبهم تجعلهم عنصراً ضرورياً لجميع أمم العالم .

وكانت الأمم المجاورة للبحر الأحمر لا تتاجر في غير هذا البحر وفي بحر إفريقية ، ويدل على هذا بما فيه الكفاية دَهْشُ العالم من اكتشاف البحر الهندي في عهد الإسكندر ، وقد قلنا<sup>(٣)</sup> إن معادن ثمينة تُنْقَلُ إلى الهند دائماً ، وإنه لا يُسْتَرَدُّ منها شيء مطلقاً<sup>(٤)</sup> ، وما كانت الأساطيل اليهودية تأتي به من الذهب والفضة بطريق البحر الأحمر كان يَرِد من إفريقية ، لا من الهند .

(١) سفر الملوك الأول ، أصحاح ٩ : ٢٦ ، وسفر أخبار الأيام الثاني ، أصحاح ٢ : ١٧ .

(٢) خلافاً لأبيون . (٣) في الفصل الأول من هذا الباب . (٤) قد يؤدى ما هو مقرر

في أوربة من نسبة بين الذهب والفضة إلى وجود فائدة تؤخذ في الهند من الذهب عن الفضة ، أحياناً ، غير أن هذا شيء لا يعتمد به .

وأقول زيادةً على ذلك : إن هذه المِلاحَة كانت تَقَعُ على ساحل إفريقية الشرقى ، وما كانت عليه هذه المِلاحَة حينئذٍ يثبت بما فيه الكفاية أنه كان لا يُذهب إلى أماكن قاصية .

وأعلمُ أن أساطيل سليمان ويهوُشَافَاط كانت لا تَعُودُ في غير السنة الثالثة ، ولكننى لا أرى أن طول الرِّحْلة يُشَدِّت عِظَمَ الابتعاد .

ويروى لنا بلىنى وسترابون أن الطريق التى كانت تَسْلُكُها سفينة الهند والبحر الأحمر ، المصنوعة من الأَسَل ، فى عشرين يوماً كانت السفينة الإغريقية أو الرومانية تَسْلُكُها فى سبعة أيام <sup>(١)</sup> ، وإذا نُظِرَ إلى هذه النسبة وُجِدَ أن الرِّحْلة التى كانت تقوم بها الأساطيل الإغريقية والرومانية فى عامٍ واحدٍ كانت تقوم بها أساطيل سليمان فى ثلاثة أعوام تقريباً .

وإذا وُجِدَت سفينتان متفاوتتان سرعةً لم تقوما برِحْلتَهما فى زمنٍ مناسبٍ لسرعتَهما ، فالبطوة يوجب بطوءاً أعظمَ منه غالباً ، وإذا ما وَجَبَ اتباعُ السواحل ووُجِدَ فى وَضْعٍ مختلفٍ بلا انقطاع ، وإذا ما وَجَبَ انتظارُ ريحٍ صالحة للخروج من خليج ، وإذا ما لَزِمَ ظهورُ ريحٍ أخرى للسَّيرِ إلى الأمام ، فإن المركب الشراعى الحسن يستفيد من جميع الأوقات الملائمة ، على حين يبقى الآخر فى موضعٍ صعبٍ وينتظر عِدَّةَ أيامٍ فوزاً بتغيُّرٍ آخر .

ويمكن أن يوضح بما نراه فى مِلاحتنا الحاضرة بطوء سفن الهند التى كانت لا تستطيع أن تَقْطَعُ فى زمنٍ متساوٍ غير ثلث الطريق التى كانت تقطعها السفن الإغريقية والرومانية ، وذلك أن سفن الهند المصنوعة من الأَسَل كانت تَجْرُ ماءً

(١) انظر إلى بلىنى ، باب ٦ ، فصل ٢٢ ، وانظر إلى استرابون ، باب ١٥ .



أقل مما تجرُّ السفنُ الإغريقية والرومانية المصنوعة من الخشب والموصولةُ الأجزاء بالحديد .  
ويمكن أن تقاس سفنُ الهند هذه بسفن بعض الأمم الحاضرة ذات المرافئ القليلة  
العُمق كمرافئ البندقية ، ومرافئ إيطاليا على العموم <sup>(١)</sup> ، ومرافئ البحر البلطى ،  
ومرافئ ولاية هولندة <sup>(٢)</sup> ، فسفنُ هذه البلدان التى يجب عليها أن تدخل هذه المرافئ  
وتخرج منها ذاتُ صنْعٍ واسعٍ وقعرٍ مُدَوَّرٍ ، وذلك بدلاً من سفن الأمم الأخرى  
ذاتِ المرافئ الصالحة ، بدلاً من هذه السفن ذاتِ الأسفل المصنوع على شكلٍ  
تدخل به عميقاً فى الماء ، ومن شأن هذا النظام الآلى أن تتمخَّر السفنُ الأخيرة  
أقرب إلى الريح وألا تتمخَّر الأولى إلا إذا هبَّت الريح من جهة مؤخرتها تقريباً ،  
وإذا ما دخلت السفينةُ فى الماء كثيراً مخَّرتْ نحو ذات الناحية مع جميع الرياح  
تقريباً ، وهذا يصْدُر عما يجِدُه المركبُ ، الذى تدْفَعه الريحُ ، من المقاومة  
فى الماء مؤلفاً مُرتَكِزاً ، وهذا يصْدُر عن الشكل الطويل للسفينة المُعرَّضة  
للريح من ناحيتها ، وهذا على حين تُدارُ المؤخرة نحو الناحية التى تُقْتَرَح  
بفعل شكل الدَفَّة ، وهذا على وجهٍ يُمكن أن يسار به قريباً جداً من الريح ،  
أى قريباً جداً من الناحية التى تأتى منها الريح ، ولكن المركب إذا كان مصنوعاً  
على شكلٍ مُدَوَّرٍ وعريضٍ قعرأً ، قليل الدخول فى الماء لذلك ، لم يكن له  
مرتَكِزٌ ، وطَرَدَت الريحُ المركبَ الذى لا يستطيع المقاومة ، ولا السير من  
غير ناحية الريح المقابلة ، ومن ثمَّ ترى أن المراكبَ المدوّرة القعرأً أكثرُ بطوءاً فى  
رحلاتها ، فهى : ١ - تقضى زمناً طويلاً فى انتظار الريح ، إذا ما اضطُرَّت ، على

( ١ ) لا يكاد يوجد فيها غير خلجان ، وأما صقلية فيوجد فيها مرافئ صالحة جداً .

( ٢ ) أقول ولاية هولندة ، وذلك لأن مرافئ ولاية زيلاند عميقة بما فيه الكفاية .

الخصوص ، إلى تغيير الاتجاه في الغالب ، ٢ تكون أكثر بطوءاً في سيرها ، وذلك بما أنها عاطلة من مرتكز لا تستطيع أن تكون حاملة لأشربة كثيرة كالأخرى ، وهنا يُسأل : إذا كان يُشعر بهذه الفروق في زمن بلغت الملاحظة فيه ذلك المقدار من الكمال ، في زمن تتواصل الصناعات فيه ، في زمن تُصلح فيه بالصناعة نقائص الطبيعة ، ونقائص الصناعة أيضاً ، فما يكون الأمر في ملاحظة القدماء ؟

ولا أستطيع ترك هذا الموضوع ، وأقول : إن سُفن الهند كانت صغيرة ، وإن سفن الأغارقة والرومان كانت أقل ضخامة من سفننا إذا ما استثنينا تلك الآلات التي أسفر عنها التفاخر ، والواقع أن السفينة كلها كانت صغيرة حاق بها الخطر عند العاصفة ، والعاصفة تُفريق مركباً ، وهي لا توجب غير إزعاجه إذا كان أعظم جرمًا ، وكلما زاد الجرم على غيره ضخامة ظهر خارجه صغيراً نسبةً ، ومن ثم يوجد في المركب الصغير أصغر دافع ، أي فرق في خارج المركب أعظم مما في المركب الكبير نسبةً إلى الثقل أو ما يقدر على تحمله من الأوساق ، ويُعلم ، من التعامل الشامل تقريباً ، أنه يوضع في المركب من الحمولة ما يعادل نصف ما يمكن أن يستوعبه من الماء ، ولنفترض وجود مركب يستوعب ثمانية طُن من الماء ، لنعلم أن حمولته تكون أربع عشرة طُن ، ولنفترض وجود مركب يستوعب أربع عشرة طُن من الماء لنعلم أن حمولته تكون مئتي طُن ، وهكذا يكون كبر المركب الأول من حيث الأثقال التي يحتملها ٨ تجاه ٤ ، ويكون كبر المركب الثاني ٤ تجاه ٢ ، ولنفترض أن خارج المركب الكبير تجاه المركب الصغير ٨ إزاء ٦ ، لنعلم أن خارج (١)

(١) أي لقياس الأجرام التي هي من نوع واحد : فيكون تأثير السائل أو فعله في المركب بمقاومة المركب نفسه ، إلخ .

هذا يكون ٦ تجاه ٢ نسبةً إلى ثقله ، مع أن خارج ذلك لا يكون غير ٨ تجاه ٤ نسبةً إلى ثقله ، وبما أن الرياح والأمواج لا تؤثر في غير الخارج فإن المركب الكبير يكون أكثر مقاومةً لصولتهما بثقله من مقاومة المركب الصغير .

### الفصل السابع

#### تجارة الأغارقة

كان جميع الأغارقة الأولين من القراصين ، ومن المحتمل أن مينوس ، الذى كانت له إمبراطورية البحر ، لم ينل غير أعظم فوزٍ في قطع الطرق ، فقد كانت إمبراطوريته محدّدةً بجوار جزيرته ، غير أن الأغارقة لما أصبحوا شعباً عظيماً نال الأثنيون منهم إمبراطورية البحر الحقيقية ، وذلك لأن هذا الشعب التاجر الظافر ألقى درساً على أقوى ملوك<sup>(١)</sup> ذلك الزمن ، وأخذ ما لسورية وجزيرة قبرس وفنيقية من القوى البحرية .

ويجب أن أتكلّم عن هذه الإمبراطورية البحرية التى كانت لأثينة ، قال إكزِينوفون<sup>(٢)</sup> : « لأثينة إمبراطورية البحر ، ولكن بما أن الأتيك متصلةً بالبر فإن الأعداء يُخربّونها على حين تمتدّ مغازيها إلى أماكن بعيدة ، ويدعُ عظماء القوم أراضيهم تُخرب ، ويضعون أموالهم في مأمنٍ بجزيرة ما . ومن يكن من الرّاعع بلا أرضٍ يعيش بلا غمٍّ ، غير أن الأثنيين لو كانوا يسكنون جزيرةً ، وكانت لهم إمبراطورية البحر فضلاً عن ذلك ، لاتفق لهم من القدرة ما يؤذون به الآخرين من

(١) ملك الفرس . (٢) من الجمهورية الأثينية ، فصل ٢ .

غير أن يُمكن إيداعهم ، وذلك مع غُدوهم سادة البحر ، فكانَ إِكْزِينُفُونِ قد أراد أن يتكلم عن إنكلترة .

وكانت أثينة حافلةً بِخِططِ المجد ، وكانت أثينة ، التي تزيد غيرةً بدلاً من أن تزيد نفوذاً ، أكثرَ اكتراثاً لتوسيع إمبراطوريتها البحرية من أن تتمتع بها ، ففي حكومة سياسية كهذه ، يَتَقَسَّمُ الرَّعَاعُ الدخْلَ العامَّ فيما بينهم على حين يُجار على الأغنياء ، لا تقوم أثينة بتلك التجارة العظيمة التي تُرْجَى لها من استقلال مناجها وكثرة عبيدها وعدد ملاحها وسلطانها على المدن اليونانية ، ونُظُمُ سُوْلُونِ الرائعة زيادةً على ذلك ، وقد اقتصرت تجارتها على بلاد اليونان وبحرِ البَنْطُس فتَجَلَّب من هنالك مِرَّتَها .

ووقعت كُورِنْثُوسُ في مكان عجيب ، فهي قد فَصَلَتْ بين بحرين ، وهي قد فَتَحَتْ وأغْلَقَتْ الِيلُوبُونِيز ، وهي قد فَتَحَتْ وأغْلَقَتْ اليونان ، وهي قد صارت مدينةً من أهمَّ المدن في زمنِ كَانِ الشَّعْبُ الإِغْرِيقِيُّ فيه عالماً وكانت المَدُنُ الإِغْرِيقِيَّةُ فيه أُمَمًا . وهي قد كانت ذاتَ ميناءٍ لَتَلْقَى سِلْعَ آسِيَّةٍ ، وذاتَ ميناءٍ آخَرَ لَتَلْقَى سِلْعَ إِيْطَالِيَّةٍ . وذلك بما أنه كان يوجد مصاعبُ كبيرةٌ في الدَّوْرانِ حول رأسِ مالِه ، حيث تلتقى الرياحُ <sup>(١)</sup> المتقابلة وتُوجِبُ غَرَقًا ، فإنه كان يُفَضَّلُ الذهابُ إلى كُورِنْثُوسِ ، والقيامُ حتى بنقل السفن من بحرٍ إلى بحرٍ بَرًّا ، ولم تُقَدِّمِ آثارُ الفَنِّ في مدينةٍ إلى الأمامِ بأبعدَ مما قُدِّمَتْ هنالك ، وأتمَّ الدِّينُ إِفْسَادَ ما أَدَّى إليه رَخاؤها من عادات ، فأقامت معبدًا لفينوس حيث كُرِّسَ أكثرُ من ألفٍ من بنات الهوى ، فمن هذا المعهد ظَهَرَ مُعْظَمُ هؤلاء الحِسَانِ المشهورات

(١) انظر إلى استرابون ، باب ٨ .

اللائي جَرَوْا أَتَيْنَهُ عَلَى كِتَابَةِ قِصَّةٍ عَنْهُنَّ .

ويظهر أن رِخاء اليونان كان يتجلى ، منذ زمن أوميرس ، في رُودس وكُورِنثُوس وأَزْكَومِين ، فقد قال <sup>(١)</sup> : « إن جُوبيتر أحبَّ أهلَ رودس فأَنعمَ عليهم بَثَرَاتٍ عَظِيمَةٍ » ، وَمَنَحَ كُورِنثُوسَ <sup>(٢)</sup> صَفَةَ الْغَنِيِّ .

وكذلك ذَكَرَ <sup>(٣)</sup> أَرْكَومِينَ عَندَ مَا أَرَادَ الْكَلَامَ عَنِ الْمَدَنِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى ذَهَبٍ كَثِيرٍ فَقَرَنَهَا بِطَبِيعَةِ الْمِصْرِيَّةِ ، وَقَدْ حَافِظَتْ رُودُسُ وَكُورِنثُوسُ عَلَى سُلْطَانِهِمَا ، وَأَضَاعَتْهُ أَرْكَومِينُ ، وَمِنَ الطَّبِيعِيِّ أَنْ يَحْمِلَ مَوْقِعَ أَرْكَومِينِ ، بِالْقَرَبِ مِنَ الدَّرْدَنِيلِ وَمَرْمَرَةِ وَالْبَحْرِ الْأَسْوَدِ ، عَلَى التَّفَكِيرِ فِي أَنَّهَا كَانَتْ تَنَالُ ثَرَوَاتِهَا مِنَ التِّجَارَةِ عَلَى سَوَاحِلِ هَذِهِ الْأَبْحَرِ الَّتِي أَسْفَرَتْ عَنْ أُسْطُورَةِ جِزَّةِ الصَّوْفِ ، وَالْوَاقِعُ أَنَّ اسْمَ الْمِنْيَارِ أُطْلِقَ عَلَى أَرْكَومِينِ <sup>(٤)</sup> ، وَعَلَى الْأَرْغُونُوتِ أَيْضًا ، وَلَكِنْ بَمَا أَنَّ هَذِهِ الْأَبْحَرِ صَارَتْ ، فِيمَا بَعْدُ ، مَعْرُوفَةً أَكْثَرَ مِنْ قَبْلُ ، وَبِمَا أَنَّ الْأَغَارِقَةَ أَقَامُوا فِيهَا مُسْتَعْمَرَاتٍ كَثِيرَةً جَدًّا ، وَبِمَا أَنَّ هَذِهِ الْمُسْتَعْمَرَاتِ تَاجَرَتْ مَعَ الْبَرَابَرَةِ مِنَ الشُّعُوبِ ، وَبِمَا أَنَّهَا اتَّصَلَتْ بِوَطَنِهَا الْأَمِّ ، فَإِنَّ أَرْكَومِينَ أَخَذَتْ تَنْحَطُّ مَنْزِلَةً ، وَدَخَلَتْ فِي مَجْمُوعَةِ الْمَدَنِ الْيُونَانِيَّةِ الْآخَرَى .

وَلَمْ يَتَاجَرَ الْأَغَارِقَةُ قَبْلَ أُمِيرِسَ مَعَ غَيْرِ أَهْلِهِمْ وَمَعَ بَعْضِ شُعُوبِ مِنَ الْبَرَابَرَةِ ، بَيَّنَّ أَنَّهُمْ وَسَّعُوا سُلْطَانَهُمْ كُلَّمَا أَلْقَوْا شُعُوبًا جَدِيدَةً ، وَكَانَتْ بِلَادُ الْيُونَانِ شَبَهَ جَزِيرَةٍ كَبِيرَةٍ يَلُوحُ أَنَّ رُؤُوسَهَا تَرُدُّ الْبَحَارَ وَأَنَّ خُلُجَانَهَا تَنْشَقُّ مِنْ كُلِّ نَاحِيَةٍ كَأَنَّهَا

(١) الإلياذة ، باب ٢ ، بيت ٦٦٨ . (٢) المصدر نفسه ، بيت ٥٧٠ .

(٣) المصدر نفسه ، باب ١ ، بيت ٣٨١ ، انظر إلى استرابون ، باب ٩ ، صفحة ٤١٤ ، طبعة

١٦٢٠ . (٤) استرابون ، باب ٩ ، صفحة ٤١٤ .

تريد أن تفوز بها ، وإذا ما أُلقيت نظرةٌ على بلاد اليونان أبصرَ في بلدٍ مُضيّقٍ بما فيه الكفاية مدًى واسعٌ من السواحل ، وكان يتألف من مستعمراتها التي لا يحصيها عدٌّ دائرةٌ واسعةٌ حولها ، ومن ثمَّ كانت تلمح هنالك جميع العالم الذي ليس من البرابرة ، وهي لَمَّا أوغلت في صِقْلية وإيطالية كَوَّنت فيهما أُمَمًا ، وهي لَمَّا أبحرت إلى نحو أنحر البُنطُش وسواحل آسية الصغرى وسواحل إفريقية ، صنعت مثلَ ذلك ، وقد نالت مدنها رخاءً كلما وُجِدَت قريبةً من الشعوب الجديدة ، وكان يحيط بها أيضًا كلُّ ما هو عجيبٌ من جُزُرٍ لا تُحصى ، كأنها واقعةٌ في الخطِّ الأول .

ويالها من أسباب نضارة بلاد اليونان تلك الألعابُ التي كانت تُنعم بها على العالم ، وتلك المعابدُ التي كان جميع الملوك يرسلون إليها تَقَدِّماتٍ ، وتلك الأعيادُ التي كان يُجتمَع فيها من كلِّ ناحية ، وتلك المواقفُ التي تثيرُ حُبَّ الاطلاع في الإنسان ، وذلك الذوقُ والفنونُ التي يُبلغ من السير بها إلى الأمام ما ينطوى اعتقادٌ مجاوزتها على جهلها دائماً !

### الفصل الثامن

#### الإسكندرُ وفتحُه

أربعُ حوادثٍ وقعت في عهد الإسكندر فأدَّت إلى انقلاب عظيم في التجارة ، وهي : الاستيلاء على صُورَ وفتحُ مصر وفتحُ الهند واكتشافُ البحر الواقع جنوب هذا البلد .

وكانت إمبراطورية الفرس تمتدُّ حتى نهر السِّند<sup>(١)</sup> وكان دارا<sup>(٢)</sup> قد أرسل، قبل الإسكندر بزمان طويل، ملاحين لركوب هذا النهر فذهبوا حتى البحر الأحمر، وكيف كان الأغارقة، إذن، أول من تاجر مع الهند من ناحية الجنوب؟ وكيف يقال إن الفُرس لم يقوموا بهذه التجارة سابقا؟ وماذا كان انتفاعهم ببحار كثيرة القرب منهم، ببحار تُبلَّل إمبراطوريتهم؟ أَجَلْ، فتح الإسكندر الهند، ولكنَّ أوَّ يجب أن يُفتَح بلدٌ للتجارة فيه؟ هذا ما سأبحث فيه.

كانت الأرضُ يانعة<sup>(٣)</sup>، الممتدة من الخليج الفارسي حتى السند ومن بحر الجنوب حتى جبال هندوكُش، تابعةً لإمبراطورية الفرس من بعض الوجوه، غير أنها كانت في قسمها الجنوبي جديبةً مُتَلَطِّيةً باثرةً برريةً، ويُروى<sup>(٤)</sup> أن جيوش سميراميس وكورش هَلَكْتَ في هذه الصحارى، وأن الإسكندر الذى أتبع بأسطوله لم يدعُ قسماً كبيراً من جيشه يهلك هناك، وكان الفُرس يتركون جميع الساحل قبضةً الاختيؤفاج<sup>(٥)</sup> والأوريت وشعوب أخرى من البرابرة، ثم إن الفرس<sup>(٦)</sup> لم يكونوا ملاحين، حتى إن دينهم نزع منهم كلَّ تفكيرٍ في التجارة البحرية، وما حَمَلَ دارا على القيام به من الملاحة على نهر السِّند وبحر الهند كان نتيجةً هوى عاهلٍ يريد إظهار سلطته أكثر من أن يكون خطَّةً مُحَكَّمةً للملك يريد استخدامها، ولم يكن لهذه الملاحة ما يعقبها تجارةً ولا ملاحَةً، وإذا ما خَرَج من الجمالة فليوقع فيها ثانيةً.

(١) استرابون، باب ١٥ . (٢) هيرودوتس In Melpomene ، ٤ : ٤٤ .  
 (٣) استرابون، باب ١٥ . (٤) المصدر نفسه . (٥) بلينى ، باب ٦ ،  
 فصل ٢٣ ، استرابون ، باب ١٥ . (٦) كانوا لا يركبون الأنهار لكيلا يندسوا العناصر ، ميسو  
 هيد ، ديانة الفرس ، وكذلك اليوم لا تجد لم تجارة بحرية ، وهم يمتنعون من يركبون البحر من الملاحة .

وزيادةً على ذلك : كان يُرى<sup>(١)</sup> قبل غزو الإسكندر أن القسم الجنوبي من الهند غير صالح للسكن<sup>(٢)</sup> ، ومصدر ذلك ما كان يُروى من أن سميراميس<sup>(٣)</sup> لم يرجع بغير عشرين رجلاً وأن كوروش لم يرجع بغير سبعة رجال . ودخل الإسكندر من الشمال ، وكانت خطته تقوم على السير نحو الشرق ، ولكن بما أنه وجد القسم الجنوبي زاخراً بأهم عظمة و بدمناً وأنهار فإنه حاول فتحه ، وقد قام بهذا . وهناك عزم على جمع ما بين الهند والغرب بتجارة بحرية ، كما أنه جمع بينهما بمستعمرات أقامها في البر .

وقد أمر بإنشاء أسطول على نهر جهلم ، وركب هذا النهر ودخل السند وسار حتى مصبه ، وترك جيشه وأسطوله في بتاله ، وذهب بنفسه مع بضع سفن ليتحقق البحر ، وعين الأماكن التي أراد أن ينشأ عليها مرافئ ومراسٍ ودورٍ للصناعة ، ثم عاد إلى بتاله وانفصل عن أسطوله وسلك طريق البر مساعدة له وتلقياً لمساعدة منه ، وسار الأسطول والساحل من مصب السند على طول شاطئ بلاد الأوريت والإختيوفاج وكرمانية وفارس ، وأمر بحفر آبارٍ وتأسيس مدينٍ ، وحظر على الإختيوفاج<sup>(٤)</sup> أن يعيشوا من السمك ، فقد كان يؤد أن تسكن سواحل هذا البحر أممٌ متمدنة ، وقد سجل نيارك وأونيز يقرط هذه السفرة البحرية<sup>(٥)</sup> التي دامت

(١) استرابون ، باب ١٥ . (٢) قال هيرودتس في Melpomene ( فصل ٤٤ ) إن دارا فتح الهند ، فهذا لا يمكن أن يحمل على غير الأريانة ، وكذلك لم يكن هذا غير فتح ذهني . (٣) استرابون ، باب ١٥ . (٤) لا يشمل هذا جميع الإختيوفاج الذين كانوا يسكنون ساحل عشرة آلاف غلوة ، وكيف كان يمكن الإسكندر أن ينعم عليهم بالغذاء ؟ وكيف كان يمكن أن يحمل على إطاعته ؟ لا يمكن أن يكون غير بضعة شعوب مخصوصين موضوع بحث هنا ، ومن قول نيارك في كتاب Rerum Indicarum إنه وجد في أقصى هذا الساحل من ناحية فارس أقواماً أقل أكلا السمك ، فأرى أن أمر الإسكندر كان موجهاً إلى هذه البقعة أو إلى بقاع أخرى أقرب إلى فارس . (٥) بليني ، التاريخ الطبيعي ، باب ٦ ، فصل ٢٢ .



عشرة أشهر ، وقد وصلا إلى سُوسَ حيث وجدا الإسكندرَ يقيم أعياداً لجيشه .  
 وكان هذا الفاتحُ قد أنشأ الإسكندرية ليَقْبِضَ على مصر ، وكانت مفتاحاً لفتحها  
 في عين المكان <sup>(١)</sup> الذي كان لأسلافه من الملوك مفتاحٌ فيه لإغلاقها ، وهو لم يُفَكِّرْ ،  
 قط ، في تجارةٍ كان يُمكن اكتشافُ البحر الهنديَّ وحده أن يُوحى له بها .  
 حتى إنه لم يلتقِ نظراً جديداً على الإسكندرية بعد هذا الاكتشاف كما يلوح ،  
 وكان ناوياً . على العموم ، أن يقيم تجارةً بين الهند والأجزاء الغربية من  
 إمبراطوريته ، غير أنه كان يُعَوِّزُه كثيرٌ معرفةٍ ليستطيع وضعَ خطةٍ تَمِّمُ بها هذه  
 التجارة بطريق مصر ، أَجَلْ ، كان قد رأى السُّنْدَ ، وكان قد رأى النيل ، ولكنه  
 كان لا يَعْرِفُ بحارَ بلاد العرب الواقعة بينهما ، وهو لم يَكْذُرْ بِصِلْ إلى الهند  
 حتى أمر بإنشاء أساطيلٍ جديدةٍ وركب <sup>(٢)</sup> أوليوسَ ودجلةَ والفراتَ والبحرَ ،  
 ونَزَعَ الشَّلَالَاتِ التي كان الفُرسُ قد وضعوها على هذه الأنهار ، واكتشف أن  
 الخليجَ الفارسيَّ كان شَرْمًا من البحر المحيط ، وبما أنه ذهب ليتحقَّقَ هذا البحرَ <sup>(٣)</sup>  
 كما كان قد تحقَّقَ بحر الهند ، وبما أنه أمر بإنشاء ميناء في بابل لألف سفينة كما  
 أمر بإنشاء دورٍ للصَّناعة ، وبما أنه أرسل خمسمئةَ تَلَنْتٍ إلى فنيقية وسورية  
 لجلب نَوَاتِيَّ حتى يقيموا بالمستعمرات التي كان يَنْشُرُها على الشواطئ ، ثم بما  
 أنه قام بأشغالٍ واسعة على الفرات وغيره من أنهار آشور ، فإنه لا يَشْكُ في عَزْمِه  
 على الاتجار مع الهند بطريق بابل والخليجَ الفارسيَّ .

( ١ ) أنشئت الإسكندرية على شاطئ اسمها راكوتيس ، وكان يوجد لقضاء الملوك حامية هناك  
 لتحول دون دخول البلاد من قبل الأجانب ، ولا سيما الأغارقة الذين كانوا من أعظم القراصين كما هو  
 معلوم ، بليني ، باب ٦ ، فصل ١٠ ، واسترابون ، باب ١٨ . ( ٢ ) أريان ، من غزو الإسكندرية  
 باب ٧ . ( ٣ ) أريان ، المصدر نفسه .

ومن الناس مَنْ تَعَلَّوْا بعزم الإسكندر على فتح جزيرة العرب<sup>(١)</sup> فقالوا إنه كان يَنْوِي أن يَجْعَلَ فيها قاعدةً إمبراطوريته ، ولكن كيف يختار مكاناً كان لا يَعْرِفُه<sup>(٢)</sup> ؟ ثم إن هذا البلد كان أكثر بلاد العالم عُسْيراً ، وهو بهذا البلد كان ينفصل عن إمبراطوريته ، ولا غَرْو ، فالخلفاء الذين بلغوا الأقصى فَتَحَاجَّ غادروا جزيرة العرب في البُداء ليستقروا بغيرها

### الفصل التاسع

#### تجارة ملوك الأغارقة بعد الإسكندر

كان البحر الأحمر معروفاً قليلاً جداً عند ما فتح الإسكندر مصر ، كما أنه كان لا يُعْرَفُ شيء عن قسم البحر المحيط الذي يتصل بذلك البحر والذي يُبَلِّلُ ساحل إفريقيا من ناحيةٍ وَيُبَلِّلُ جزيرة العرب من ناحيةٍ أخرى ، حتى إنه كان يُعْتَقَدُ منذ ذلك الحين تعذُّرُ الدَّوْرانِ حَوْلَ جزيرة العرب ، وكان مَنْ يحاولون ذلك من كلِّ جهةٍ يَتَرُكُونَ ما سَمَوْا إليه ، وكان يقال<sup>(٣)</sup> : « كيف يُمَكِّنُ الإبحار إلى جَنُوبِ شواطئ جزيرة العرب ما دام جيش قَمْبِيزَ الذي جابها من جهة الشمال قد هَلَكَ على بَكَرَةِ أَيْهٍ تقريباً ، وما دام الجيش الذي أرسله بطليموسُ بن لاغوسَ لمساعدة سَلُوقُوسَ نِيقَاطُورِ يَابِلَ قد عانى مضاراً لا تُصَدَّقُ ولم يَقْدِرْ على السير في غير الليل بسبب الحرِّ ؟ » .

(١) استرابون ، باب ١٦ ، في الآخر . (٢) رأى بابل مغفورة فعد بلاد العرب القريبة منها جزيرة ، أريستوبول ، في استرابون ، باب ١٦ . (٣) انظر إلى كتاب *Rerum Indicarum* .

لم يكن لدى الفرس أى نوعٍ من المِلاحة ، وهم لما فَتَحُوا مصرَ أُنُوها بذات الروح التي كانوا يَحْمِلُونَهَا في بلادهم ، وكان الإهمال من الغرابة ما وَجَدَ ملوكُ الأغارقة معه مِلاحاتِ البحر الأحمر مَجْهولةَ الأمرِ فضلاً عن جهلِ مِلاحاتِ الصُّوريين والأدوميين واليهود في البحر المحيط ، واعتقد أن تخريب صورِ الأولى من قِبَلِ نبوخذ نصر وهلاك كثير من الأمم الصغيرة والمدن المجاورة للبحر الأحمر أوجبا ضياعَ ما اكْتَسَبَ من المعارف .

ولم تتصل مصرُ، منذ عهد الفرس ، بالبحر الأحمر قَطُّ ، وما كانت مصرُ لتشتمل<sup>(١)</sup> على غير حاشيةٍ من الأرض طويلةٍ ضيقةٍ يَغْمُرُها النيلُ بفيضاناته محصورةٍ بسلاسلٍ من الجبال ، ولِذَا وَجَبَ اكتشاف البحر الأحمر مرةً ثانيةً ، واكتشافُ البحر المحيط مرةً ثانيةً ، وكان هذا الاكتشافُ نتيجةً حبِّ الاطلاع لدى ملوك الأغارقة .

وذهَبَ نحو منع النيل ، واضْطُيِدَت فيولٌ في البلدان الواقعة بين النيل والبحر ، واكتُشِفَت شواطئ البحر من ناحية البرِّ ، وبما أن هذا الاكتشاف قد وقع في عهد الأغارقة فإنه أُطْلِقَ عليه أسماءُ إغريقية كما وُقِفَت المعابدُ<sup>(٢)</sup> على آلهة إغريقية .

واستطاع أغارقةُ مصرَ أن يقوموا بتجارةٍ واسعةٍ جداً ، وكان الأغارقةُ سادةَ موانئ البحر الأحمر ، وعادت صورُ ، المنافسةُ لكلِّ أمَةٍ تاجرة ، غيرَ موجودة ، ولم يكونوا يُعَاقُوا بخرافاتِ البلد القديمة<sup>(٣)</sup> ، فمَدَّتْ مصرُ مركزَ العالم .

(١) استرابون ، باب ١٦ . (٢) استرابون ، باب ١٦ . (٣) كانت ثورتهم

نفوراً من الأجانب .

وترك ملوك سورية لملوك مصر تجارة جنوب الهند ، وهم لم يلزموا غير التجارة الشمالية التي كانت تقع بطريق جيحون ونهر قزوين ، وكان يُعتقد<sup>(١)</sup> في ذلك الزمن أن هذا البحر جزء من المحيط الشمالي ، فأنشأ<sup>(٢)</sup> الإسكندر قبل موته بزمن أسطولاً ليُكشف هل يتصل هذا البحر بالبحر المحيط بواسطة بحر البنطس أو بواسطة بحر شرقى آخر نحو الهند ، فلما مات بذل سلوقوس وأنطيوخوس عناية خاصة لمعرفة ، فزوّد<sup>(٣)</sup> أساطيل هنالك ، وسمّى ما تحقّقه سلوقوس بالبحر السلوقي ، وسمّى ما تحقّقه أنطيوخوس بالبحر الأنطيوخى ، وهما ، إذ وجّها عنايتهما إلى ما يمكن أن يكون لهما من المشاريع في تلك الناحية ، أهملّا بحار الجنوب ، وذلك إما عن كون السلطان قد تمّ للبطالة عليها بأساطيلهم في البحر الأحمر ، وإما عن اطلاع على نفور الفرس المتأصل من الملاحة ، وما كان ساحل جنوب فارس ليجهّز بملاحين مطلقاً ، ولم يشاهد ملاحون هنالك في غير أواخر حياة الإسكندر ، غير أنه كان لدى ملوك مصر ، الذين هم أصحاب قبرس وفنيقية وأصحاب عدد كبير من الأماكن على شواطئ آسية الصغرى ، أنواع الوسائل للقيام بمشاريع بحرية ، وهم لم يكن عليهم أن يصفطوا أهلية رعاياهم مطلقاً ، وهم لم يكن عليهم غير اتباعها .

ومن الصعب إدراك السبب في إصرار القدماء على الاعتقاد بأن بحر قزوين جزء من البحر المحيط ، وما كانت مغازى الإسكندر وملوك سورية والفرطانيين والرومان لتغيير رأيهم حول هذا ، ومصدر هذا كون الإنسان لا يرجع عن ضلاله إلا بعد انقضاء زمن طويل ، وكان جنوب بحر قزوين أول ما عُرف فعدّ من البحر

(١) بليني ، باب ٢ ، فصل ٦٧ ، وباب ٦ ، فصل ٩ و ١٣ ، استرابون ، باب ١١ ، صفحة ٥٠٧ ، أريان ، من غزو الإسكندر ، باب ٣ ، صفحة ٧٤ ، وباب ٥ ، صفحة ١٣٤ .  
(٢) أريان ، من غزو الإسكندر ، باب ٧ . (٣) بليني ، باب ٢ ، فصل ٦٧ .

المحيط ، وكان ، كما أُوغل على طول سواحله من ناحية الشمال ، يُعْتَقَد أيضاً كَوْنُ البحر المحيط هو الذى يَدْخُلُ فى الأَرْضَيْنِ ، ولم يكن لِيُعْرَفَ ، بتتبع الساحل غيرُ حَدِّ نهر سِيحُون من ناحية الشرق ، ولم يكن لِيُعْرَفَ غيرَ أطراف ألبانية من ناحية الغرب ، وكان البحر ذا وَحَلٍ <sup>(١)</sup> من ناحية الشمال ، ومن ثَمَّ غيرُ صالح للملاحة إلَّا قليلاً جداً ، ولم يؤدِّ جميع هذا إلى غير رؤية البحر المحيط .

ولم يَبْلُغْ جيش الإسكندر من ناحية الشرق غيرَ هِيَاْنَيْسِ الذى هو آخر الأنهار التى تصبُّ فى السُّنْدِ ، وهكذا قامت أولُ تجارةٍ للأغارقة فى الهند على قسمٍ صغيرٍ جداً منها ، وقد أوغل سلُوقُوسُ نيقاطور حتى نهر الغَنْجِ <sup>(٢)</sup> فمن هناك اكْتَشَفَ البحرُ الذى يَصُبُّ فيه هذا النهر ، أى خليجُ البَنْغالِ ، واليوم تُكْتَشَفُ الأَرْضُونَ بِالرَّحَلَاتِ البحرية ، وسابقاً كانت تُكْتَشَفُ البحارُ بفتوح الأَرْضَيْنِ .

ويظهر أن استرابون <sup>(٣)</sup> كان يَشْكُ في كون ملوك بَقَطْرِيانِ الأغارقة <sup>(٤)</sup> قد انتهوا إلى ماهو أبعدُ مما بلغه سلُوقُوسُ والإسكندر ، وذلك على الرغم من أدلة أبُولُودُور ، فإذا صَحَّ عدمُ بلوغهم من الشرق ما هو أبعدُ مما بلغه سلُوقُوسُ فإنهم ذهبوا إلى ماهو أبعدُ مما ذهب نحو الجنوب ، فاكْتَشَفُوا سِيغَرَ <sup>(٥)</sup> ومرافئَ فى مَلَبَارِ أدت إلى المِلاحَةِ التى أتكلَمَ عنها .

ونَعَلَمَ من بِلِينِ <sup>(٦)</sup> أنه سَلَكَ ثلاثَ طُرُقٍ للقيام بالمِلاحَةِ إلى الهند ، فأولاً ذَهَبَ من رأسِ سِيَاغَرَ إلى جزيرةِ بَتَالِينِ الواقعة على مصبِّ نهرِ السُّنْدِ ،

(١) انظر إلى خريطة القيصري . (٢) بِلِينِ ، باب ٦ ، فصل ١٧ .

(٣) باب ١٥ . (٤) انفصل مقدونيون بقطريان والهند وأريانة عن مملكة سورية فألفوا دولة

عظيمة . (٥) أبولونيوس أوراتين ، فى استرابون ، باب ١١ . (٦) بِلِينِ باب ٦ ، فصل ٢٣ .

وَيُرَى أَنَّ هَذِهِ هِيَ الطَّرِيقُ الَّتِي كَانَ قَدْ سَلَكَهَا أُسْطُولُ الإسْكَندَرِ ، ثُمَّ سَلِكَتْ سَبِيلُ أَقْصَرُ<sup>(١)</sup> مِنْ تِلْكَ وَأَضْمَنَ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ ذُهِبَ مِنْ ذَاتِ الرَّأْسِ إِلَى سِيغَرِ ، وَلَا يُمْكِنُ سِيغَرَ هَذِهِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَمْلُكَةً سِيغَرِ الَّتِي حَكَمَى عَنْهَا اسْتَرَابُونُ<sup>(٢)</sup> وَاکْتَشَفَهَا مَلُوكُ بَقَطْرِيَانِ الْأَغَارِقَةِ ، وَلَمْ يُمْكِنَ بَلِيْنِي أَنْ يَقُولَ إِنْ هَذِهِ الطَّرِيقُ أَقْصَرُ مِنْ تِلْكَ إِلَّا لِأَنَّهَا كَانَتْ تُقَطَّعُ فِي وَقْتِ أَقْصَرٍ مِمَّا كَانَتْ تُقَطَّعُ فِيهِ تِلْكَ الطَّرِيقُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مِنْ رَدِّ سِيغَرِ إِلَى الْوَرَاءِ أَكْثَرَ مِنَ السَّنَدِ لَا كِتْشَافِ مَلُوكِ بَقَطْرِيَانِ إِيَّاهَا ، وَكَانَ يَجِبُ ، إِذَنْ ، أَنْ يَكُونَ قَدْ اجْتَنَبَ بِذَلِكَ انْعِطَافُ بَعْضِ السَّوَاخِلِ وَأَنْ يَكُونَ قَدْ انْتَفَعَ بِبَعْضِ الرِّيحِ ، وَأَخِيرًا سَلَكَ التَّجَارَ طَرِيقًا ثَالِثَةً فَتَوَجَّهُوا إِلَى الْمِيْنَاءَيْنِ ، كَانِسَ وَأُوسَلِيسَ ، الْوَاقِعَيْنِ فِي قَمِّ الْبَحْرِ الْأَحْمَرِ ، وَالَّذِينَ يُوصَلُ مِنْهُمَا ، بِرِيحٍ غَرْبِيَّةٍ ، إِلَى مَرْحَلَةِ الْهِنْدِ الْأُولَى : مُوزِيرِيسَ ، الْمُؤَدِيَّةِ إِلَى مَوَانِيءٍ أُخْرَى .

وَيُرَى أَنَّهُ ذُهِبَ ، رَأْسًا ، مِنَ الْغَرْبِ إِلَى الشَّرْقِ ، مِنْ جِهَةٍ إِلَى أُخْرَى ، بِفَعْلِ الرِّيحِ الْمَوْسِمِيَّةِ الَّتِي اكْتَشَفَتْ تَقْلِبَاتُهَا بِالْإِبْجَارِ فِي تِلْكَ النُّوَاحِي الْبَحْرِيَّةِ ، وَذَلِكَ بَدَلًا مِنَ السَّفَرِ مِنْ قَمِّ الْبَحْرِ حَتَّى سِيَاغَرِ سَيْرًا مَعَ شَاطِئِ الْيَمَنِ فِي الشَّمَالِ الشَّرْقِيِّ ، وَلَمْ يَبْتَغِدِ الْقَدَمَاءُ عَنِ السَّوَاخِلِ إِلَّا عِنْدَ انْتِفَاعِهِمْ بِالرِّيحِ الْمَوْسِمِيَّةِ<sup>(٣)</sup> وَالرِّيحِ الدَّوْرِيَّةِ الَّتِي كَانَتْ ضَرْبًا مِنَ الْبُوصَلَةِ لَهُمْ .

وَيَقُولُ بَلِيْنِي<sup>(٤)</sup> إِنَّهُ كَانَ يُذْهَبُ إِلَى الْهِنْدِ فِي مُتَنَصِّفِ الصَّيْفِ وَإِنَّهُ كَانَ يُرْجَعُ مِنْهَا فِي آخِرِ دَيْسَمْبَرٍ وَأَوَّلِ نَيْيَرٍ ، فَهَذَا يُوَافِقُ يَوْمِيَّاتِ مَلَّاخِينَا مُوَافَقَةً تَامَةً ،

(١) بَلِيْنِي ، بَاب ٦ ، فَصْل ٢٣ . (٢) بَاب ١١ ، Sigertidis regnum (٣) تهب الرياح الموسمية في قسم من السنة من ناحية وفي قسم آخر من السنة من الناحية الأخرى ، وتهب الرياح الدورية من ذات الناحية في جميع السنة . (٤) بَاب ٦ ، فَصْل ٢٣ .

ويوجد في هذا القسم من بحر الهند الواقع بين شبه جزيرة إفريقية وشبه جزيرة هذه الناحية من الفَنج رِيحان موسميتان ، فالرياحُ في أولاهما تجرى من الغرب إلى الشرق وتبدأ في الشهرين أغسطس وسبتمبر ، والرياح في ثانيتهما تجرى من الشرق إلى الغرب وتبدأ في يناير ، وهكذا فإننا نذهب من إفريقية إلى مَلَبار في الوقت الذي كانت تنطلق فيه أساطيلُ بطليموس ، ونَعُود في عَيْنِ الوقت .

وقد قضى أسطول الإسكندر سبعة أشهر في قطع ما بين پَتَّالَه وسوس ، وهو قد ذهب في شهر يولييه ، أى في وقتٍ لَا يَجْرُؤُ مركبٌ في الوقت الحاضر أن يُبحر فيه للعُود من الهند ، وتوجد بين الرّيحين الموسميتين فاصلةٌ زمنٌ تتقلب فيها الرياح ، فتختلط فيها رِيحٌ من الشمال بالرياح العادية وتوجب عواصفَ هائلةً بالقرب من السواحل على الخصوص ، ويدوم هذا في أشهر يونيه ويولييه وأغسطس ، وكابد أسطولُ الإسكندر عواصفَ كثيرةً حين انصرافه من پَتَّالَه في شهر يولييه ، وكانت الرّحلة طويلةً لإبحاره في أثناء رِيحٍ موسمية معاكسة .

وَيَرَوِي بِلِينِي أنه كان يُذْهَب إلى الهند في أواخر الصيف ، وهكذا كان يُقْضَى زمنٌ تتقلب الرياح الموسمية في قطع ما بين الإسكندرية والبحر الأحمر .

وأرجو منكم أن تَرَوْا كيف أُتِّقِنَ أمرُ المِلاحَةِ مقداراً فقذاراً ، فما أمرٌ به دارا من رُكوب نهر السُّند والذهاب إلى البحر الأحمر تَمَّ في عامين ونصف عام<sup>(١)</sup> ، وما كان من سَيْرِ أسطول الإسكندر<sup>(٢)</sup> على السُّند ووصوله إلى سوسَ تَمَّ في عشرة أشهر قاطعاً السُّندَ في ثلاثة أشهر وقاطعاً بحرَ الهند

(١) هيرودوتس ، in Melpomene ، باب ٤ ، فصل ٤٤ . (٢) بليني ، باب ٦ ، فصل ٢٣ .

في سبعة أشهر ، ثم جاء زمنٌ قُطِعَ فيه ما بين ساحل مَلَبَّار والبحر الأحمر في أربعين يوماً<sup>(١)</sup> .

وقال استرابون<sup>(٢)</sup> ، الذي أقام الدليل على ما كان من جهلٍ للبلاد الواقعة بين الهيبانيس والغَنج ، إن مَلَّاحين قليلين من الذاهبين من مصرَ إلى الهند كانوا يَصِلون إلى الغَنج ، ويُرى أن الأساطيل كانت لا تذهب إلى هنالك فعلاً ، وكانت الأساطيل تنطلق ، بفضل الرياح الموسمية من الغرب إلى الشرق ، من فَمَ البحر الأحمر إلى ساحل مَلَبَّار ، وكانت تقف في المراحل التي كانت هنالك ، وما كانت تذهب لتدور حَوْلَ شبه جزيرة هذه الناحية من الغَنج ، وذلك من رأس كُمَارِي وساحل كُورُومِينْدِل ، وكان من حِطه ملوك مصرَ والرومان في الملاحاة أن يُرْجَعَ في العام نفسه<sup>(٣)</sup>

وهكذا لم تكن تجارة الأغارقة والرومان مع الهند من الاتساع كتجارتنا معها ، نحن الذين يَعْرِفون بلاداً واسعة كانوا لا يَعْرِفونها ، نحن الذين يقومون بتجارتهم مع جميع الأمم الهندية ويتاجرون ويُبَحِّرون حتى من أجلها .

بيد أنهم كانوا يقومون بهذه التجارة بأسهل مما نقوم ، ولو كان يُتَاجَرُ اليوم على شاطئ كَجِرَات ومَلَبَّار فقط ، ولو كان يُسَكَّنَى بالسِّلَع التي يَأْتِي بها الجزاريون من غير بحثٍ عن جزائر الجنوب ، لَوَجَبَ تفضيل طريق مصر على طريق رأس الرجاء الصالح ، ويقول استرابون<sup>(٤)</sup> إنه كان يُتَاجَرُ هكذا مع شعوب التَّيْرُوبَان .

(١) المصدر نفسه . (٢) باب ١٥ . (٣) بليفي ، باب ٦ ، فصل ٢٣

(٤) باب ١٥ .



## الفصل العاشر

## الدَّورُ حَوْلَ إفريقيا

يطالعُ في التاريخ خبرُ محاولة الدَّورانِ حول إفريقيا أربعَ مراتٍ قبل اكتشاف البوصلة ، وذلك أن أناساً من الفنيقيين أرسلوا من قِبَلِ نِخَاو<sup>(١)</sup> ، وأدوكس<sup>(٢)</sup> الفارَّ من غَضَبِ بطليموس لاطور ، انطلقوا من البحر الأحمر ، ووقفوا وأن ستأسب<sup>(٣)</sup> ، في عهد سَرَحَس ، وهانُون ، المرسل من قبل القرطاجيين ، جاوزا أعمدة هِرْكُول ، ولم يوفقا .

وكان اكتشافُ رأس الرجاء الصالح ومجاورته أهمَّ نقطةٍ في الدَّورِ حَوْلَ إفريقيا ، ولكنه كان إذا ما ذُهِبَ من البحر الأحمر وُجِدَ هذا الرأسُ واقعاً على طريقٍ أقربَ بمقدار النصف من التي يُسار عليها من البحر المتوسط للوصول إليه ، ويُعدُّ الساحلُ الممتد من البحر الأحمر إلى الرأس أسلم<sup>(٤)</sup> من الساحل الممتد من الرأس إلى أعمدة هِرْكُول ، وكان لا بُدَّ ، لمن يذهبون من أعمدة هِرْكُول حتى يستطيعوا اكتشافَ الرأس ، من اختراع البوصلة التي أدت إلى الابتعاد عن الشاطئ الإفريقي والإبحار في المحيط الواسع<sup>(٥)</sup> ذهاباً نحو جزيرة القديسة هيلانة أو نحو البرازيل ،

(١) هيرودتس ، باب ٤ ، فصل ٤٢ ، كان راغباً في الفتح . (٢) بليبي ، باب ٢ ، فصل ٦٧ ، بوندينيوس ميلا ، باب ٣ ، فصل ٩ . (٣) هيرودتس ، in Melpomene ، باب ٤ ، فصل ٤٣ . (٤) أضيفوا إلى هذا ما أقوله في الفصل الحادي عشر من هذا الباب حول ملاحه هانون . (٥) توجد ريح شمالية شرقية في المحيط الأطلنطي في الأشهر : أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ويناير ، ويمجاوز الخط ، ويتوجه نحو الجنوب اجتناباً لريج الشرق العامة ، أو يدخل في المنطقة الحارة في الأماكن التي تهب فيها الريح من الغرب إلى الشرق .

ولذلك كان من الممكن جداً أن يُذْهَبَ من البحر الأحمر إلى البحر المتوسط من غير أن يُرْجَعَ من البحر المتوسط إلى البحر الأحمر .

وهكذا كان أقربَ إلى الطبيعة أن تتمَّ تجارة إفريقية الشرقية بطريق البحر الأحمر وأن تتمَّ تجارة الساحل الغربى بطريق أعمدة هرَّكُول ، وذلك من غير قيامٍ بذلك الدَّوْران الكبير الذى كان يتعذر العَوْدُ منه .

وكان أولَ ما اكتشفه ملوكُ مصرَ الأَغارقةُ فى البحر الأحمر قسمُ ساحل إفريقية الممتدُّ من أقصى الخليج الواقعة عليه مدينة حيرُوم حتى الدَّيرة ، أى حتى المضيق المسمى اليوم بابَ المَنْدَب ، ولم يكن الساحلُ الممتدُّ بين هنالك ورأسِ العطور الواقع عند مدخل البحر الأحمر<sup>(١)</sup> معروفاً من قِبَلِ المَلَّاحين قَطُّ ، ويتَّضح هذا بما يقوله لنا أَرْتَمِيدُور<sup>(٢)</sup> من كون أما كن هذا الساحل معروفةً ، ولكن مع جهل المساوف ، وهذا ما كان ينشأ عن معرفة هذه الموانئ بالتتابع برّاً ، ومن غير ذهابٍ من أحدها إلى الآخر .

ونَعْلَمُ<sup>(٣)</sup> من إراتُوستين وأَرْتَمِيدُور أنه كان لا يُعرَفُ شَيْءٌ مما وراء هذا الرأس الذى يبدأ عنده ساحلُ البحر المحيط .

وهذه هى المعارف عن شواطئ إفريقية فى زمن استرابون ، أى فى زمن أغسطس ، ولكن الرومان منذ عهد أغسطس اكتشفوا رأسَ رِبْتُوم ورأسَ برَشُوم اللذين لم يتكلم استرابون عنهما ، لأنهما لم يكونا معروفين بعد ، ويُرى أن هذين الاسمين رومانيان .

( ١ ) كان هذا الخليج الذى نطلق عليه هذا الاسم فى الوقت الحاضر معروفاً لدى القدماء باسم الخليج العربى ، وكان القدماء يسمون قسم المحيط المجاور لهذا الخليج بالبحر الأحمر . ( ٢ ) استرابون ، باب ١٦ . ( ٣ ) المصدر نفسه ، كان أَرْتَمِيدُور يحدد الساحل المعروف عند المكان المسمى Austrocorum ، وكان إراتوستين يحدده عند Cinnamomiferam .

وكان الجغرافيّ بطليموس يعيش في عهد أدريان وأنطونينوس ، وقد عاش مؤلف الرحلة الدائرة في بحر أريثرة ، أيّاً كان ، بُعِيدَ ذَلِكَ ، ومع ذلك فإن حدّ إفريقية المعروفة لدى الأول<sup>(١)</sup> هو رأس برسوم الواقع حول الدرجة الرابعة عشرة من العرض الجنوبيّ وأن حدّها لدى مؤلف الرحلة الدائرة<sup>(٢)</sup> هو رأس ربتوم الواقع عند الدرجة العاشرة من هذا العرض تقريباً ، ومن الواضح أن هذا اتخذ كحدّ مكاناً كان يُذهب إليه ، وأن بطليموس اتخذ كحدّ مكاناً عاد لا يُذهب إليه .

والذي يؤيد عندي هذا الرأي هو أن الشعوب التي تقيم حول برسوم كانت من أكلة لحوم البشر<sup>(٣)</sup> ، ويترك بطليموس<sup>(٤)</sup> فراغاً تاماً بين ربتوم و برسوم حين يُحدّثنا عن عددٍ كبير من الأماكن بين ميناء العطور ورأس ربتوم ، وأسفرت فوائد ملاحه الهند العظيمة عن إهمال ملاحه إفريقية ، ثم إنه لم يكن لدى الرومان ملاحه منظمّة في هذا الساحل ، وكان الرومان قد اكتشفوا هذه المرافئ برّاً أو بالمرآكب التي ألفت العاصفة بها ، وكما أن شواطئ إفريقية تُعرّف اليوم جيداً تقريباً ويُعرّف داخلها معرفة سيئة إلى الغاية<sup>(٥)</sup> كان القدماء يعرفون داخلها جيداً تقريباً ويعرفون شواطئها معرفة سيئة إلى الغاية .

وقلتُ إن الفنيقيين المرسلين من قبل نحاو ، وأودكس في عهد بطليموس لاطور ، قد داروا حول إفريقية ، فوجب أن تكون هاتان الرحلتان البحريتان قد

(١) استرابون ، باب ١ ، فصل ٧ ، وباب ٤ ، فصل ٩ ، جدول إفريقية الرابع .

(٢) عزيت هذه الرحلة الدائرة إلى أريان . (٣) بطليموس ، باب ٤ ، فصل ٩ .

(٤) باب ٤ ، فصل ٧ و ٨ . (٥) انظروا مقدار الضبط في وصف استرابون وبطليموس

لختلف أجزاء إفريقية ، ومصدر هذه المعارف هو تلك الحروب التي قامت بها أقوى أم الأرض :

القرطاجيون والرومان ، ضد شعوب إفريقية ، وتلك الحملات التي عقدها والتجارة التي قاموا بها برّاً .

عُدَّتَا من أُنْخَزَعِبِلَات في زمن الجغرافيّ بطليموس مادام قد جَعَلَ<sup>(١)</sup> من البقاع المجهولة تلك الأرض الواقعة بعد جيب مَغْنُوس ، أى خليج سِيَام كما أعتقد ، والتي تتوجّه من آسية إلى إفريقية وتنتهى إلى رأس پَرَشُوم ، فلم يَبْدُ بحر الهند بذلك غيرَ بحيرة ، وبما أن القدماء ، الذين عَرَفُوا الهند من الشمال ، تقدموا نحو الشرق فإنهم وضعوا هذه الأرض المجهولة نحو الجنوب .

### الفصل الحادى عشر

#### قرطاجة ومرسيلية

كانت لقرطاجة حقوقٌ للأُمم عجيبةٌ ، وذلك أنها كانت تُفَرِّقُ<sup>(٢)</sup> جميعَ الأجانب الذين يتاجرون في سَرْدِينِيَة ونحو أعمدة هِرْكُول ، ولم تكن حقوقها السياسية أقلَّ غرابةً ، وذلك أنها حَظَرَتْ على السَرْدِينِيِّين زراعةَ الأرض معاقبةً بالقتل مَنْ يخالف ، وقد زادت سلطنتها بَثَرَوَاتِهَا ، ثم زادت ثَرَوَاتِهَا بسلطانها ، وهى لما صارت سيدة شواطئ إفريقية التى يُبَلِّغُها البحر المتوسط امتدت على طول شواطئ البحر المحيط ، وقد نشر هانُون ، بأمرٍ من سِنَات قرطاجة ، ثلاثين ألف قرطاجيّ فيما بين أعمدة هِرْكُول وسِرْتَة ، وقد قال إن هذا المكان يَبْعُدُ من أعمدة هِرْكُول بُعْدَ هذه الأعمدة من قرطاجة ، وَيَقْضَى هذا الوضع بالعجب كثيراً ، ومنه يُرَى أن هانُون حَدَّدَ ممتلكاته في الدرجة الخامسة والعشرين من العرض الشمالى ، أى وراء جزائر كَنَارِي بدرجتين أو ثلاث درجات من ناحية الجنوب .

(١) باب ٧ ، فصل ٣ . (٢) إراتوستن في استرابون ، باب ١٧ ، صفحة ٨٠٢ .

ولما كان هانئون في سرنة قام بسياسة بحرية أخرى أراد أن ينتهى بها إلى اكتشافات أبعد مدى نحو الجنوب ، فلم يظفر بأية معرفة عن القارة قريباً ، ودام ما قام به من سفر بحري ثمانية وعشرين يوماً ، فاضطر إلى العود لعدم الميرة ، ولم ينتفع القرطاجيون بشيء من مشروع هانئون هذا كما يلوح ، ويقول سيلاكس<sup>(١)</sup> إن البحر غير صالح للملاحة<sup>(٢)</sup> وراى سرنة لأنه وطيء مملوء طيناً وأعشاباً بحرية ، والواقع أنه يوجد كثير من ذلك في هذه السواحل<sup>(٣)</sup> ، وكان يمكن التجار القرطاجيين الذين تكلم عنهم سيلاكس أن يجدوا مثل الموانع التي وجدها هانئون ، ذو المراكب الستين المجهز كل واحد منها بخمسين مجدفاً ، فتغلب عليها ، فالمصائب أمر نسبي ، ثم لا ينبغي أن يخلط بين مشروع قائم على الإقدام والتهور ، وما هو نتيجة سلوك عادي .

ونعد قصة هانئون من أروع قطع القرون القديمة ، فالرجل الذي قام بموضوعه هو الذي قصها ، وهو لم يشب ما كتب بأى افتخار كان ، ويسجل أكبر الربانية ما ترمهم ببساطة ، وذلك لأنهم أكثر مجداً بأعمالهم مما بأقوالهم .  
فالأمر كالأسلوب ، وهو لم يتورط في العجيب ، وكل ما قاله عن الإقليم والأرض والطبائع وأوضاع الأهلين يطابق ما يرى اليوم في ذلك الساحل الإفريقي ، ويلوح أن هذه هي يومية أحد ملاحينا .

(١) انظر إلى رحلته البحرية ، موضوع قرطاجة . (٢) انظر إلى هيرودتس ، in Melpomene ، باب ٤ ، فصل ٤٣ ، حول الموانع التي وجدها ستاسب . (٣) انظر إلى الخرائط والرحلات ، الباب الأول من كتاب الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند ، جزء ١ ، صفحة ٢٠١ ، يبلغ هذا العشب من ستر سطح البحر ما تصعب معه رؤية الماء ، ولا تستطيع السفن أن تمر بين ذلك من غير ربح ملائمة .

ومما لاحظ هاثون<sup>(١)</sup> من فوق أسطوله أنه كان يسود اليابسة سكونٌ واسع في النهار ، وأنه كان يُسمع في الليل أصواتٌ مختلفِ آلات الموسيقى ، مع رؤية نيرانٍ في كلِّ مكانٍ بعضها أعظمُ من بعض ، وتؤيد كتب رحلتنا هذا ، فمنها يُعلم أن هؤلاء الهمج ينزوون في الغاب اجتناباً لحرارة الشمس ، وأنهم يوقدون في الليل نيراناً كبيرة طرداً للضواري ، وأنهم شديداً الواع بالرقص وآلات الطرب .

ووصف لنا هاثون بركاناً مع جميع الحوادث التي يُبديها بركان فيزوف في أيامنا ، وليس مما لا يُصدّق ما قصه من خبرٍ عن المرأتين الشعراوين اللتين فضّلنا القتل على اتباع القرطاجيين فأمر بإحضار جليدهما إلى قرطاجة .

وتزيد قيمة قصة هذه الرحلة لأنها أثرٌ بُوني ، وهي قد عدّت أسطورية لأنها أثرٌ بُوني ، وذلك لأن الرومان قد احتفظوا بمقدمهم على القرطاجيين حتى بعد استئصالهم ، ولكن لم يكن غيرُ النصر ما قرّر وجوب القول : العهد البُوني أو العهد الروماني .

ومن المعاصرين<sup>(٢)</sup> من انتحلوا هذا الحكم المُبتسر ، فقالوا : ماذا أصبح حال المدن التي وصفها هاثون لنا ولم يبقَ منها أقلُّ أثرٍ حتى من زمن بليني ؟ فالعجيب أن يكون قد بقي لها أثرٌ ، وهل كان على هاثون أن يُنشىء على تلك الشواطئ كورٍ نثوس أو أثينة ؟ هو قد ترك في الأماكن التجارية أسراً قرطاجية ، وهو قد جعلها ، على عَجَلٍ ، في مأمنٍ من وحوش الأدميين ومن الضواري ، وقد أدت

(١) قص بليني ( ٥ . ن . ، باب ٥ ، فصل ١ ) علينا الشيء بنفسه حينما تكلم عن جبل درن :

Noctibus micare crebris ignibus, tibiarius cantu tympano-rumque somitu strepere, neminem interdiu cerni

(٢) م . ديديويل ، انظر إلى بحثه حول رحلة هاثون الدائرة .

فجائع القرطاجيين إلى انقطاع ملاحاة إفريقية ، وكان لا مَعْدِلَ لهذه الأسر من أن تهلك أو تصبح وحوشاً ، وأقول زيادةً على ذلك : من ذا الذى كان يكتشف أنقاض هذه المدن فى الغاب والمنّاقع لو ظلت باقية ؟ ويُعَلَم من سِيْلَاكس وِپُولِيْب ، على الخصوص ، أنه كان للقرطاجيين مؤسّساتٌ كبيرة فى هذه السواحل ، وهذه هى آثار مدن هانْثون ولا يوجد غيرها ، وذلك لأنه لا يكاد يوجد حتى من قرطاجة غيرها . وكان القرطاجيون على طريق الغنى ، ولو بلغوا الدرجة الرابعة من العرض الشمالى والدرجة الخامسة عشرة من الطول لاكتشفوا الساحل الذهبى وما جاوره من السواحل ، ولأقاموا هناك تجارةً مهمةً من نوعٍ آخرٍ غير التى تزاوَل هناك اليوم ، غير التى يلوح أن أمريكة تستذلُّ بها ثروات جميع البلدان الأخرى ، ولوجدوا هنالك كنوزاً كان الرومان لا يقدرّون على نهبها .

وقد رُوِيَتْ أمورٌ مُحَيَّرَةٌ عن ثروات إسبانية ، ولو صدّقَ أرسطو<sup>(١)</sup> لرُئِيَ أن الفينيقيين الذين وصلوا إلى ترْتِيز وجدوا هناك من الفضة ما لم تستطع مراكبههم أن تشتمل عليه ، فصنعوا من هذا المعدن أخسّ أوانيهم ، ويروى ديودُورس<sup>(٢)</sup> أن القرطاجيين وجدوا فى جبال البرانس من الذهب والفضة ما وضعوا منه فى مراسى سفنهم ، ولا ينبغى أن يُعْتَمَدَ على هذه الأقاصيص الشعبية ، وإليك ما صحَّ من الوقائع .

يُرى فى نُبْدَةٍ لِپُولِيْب أوردتها استرابون<sup>(٣)</sup> أن مناجم الفضة التى كانت عند منبع بيتيس ، حيث كان يُستخدَم أربعون ألف رجل ، كانت تُعْطَى الشعب الرومانى خمسة وعشرين ألف درهمٍ فى كلِّ يوم ، أى ما يعْدِل نحو خمسة ملايين رطلٍ

(١) أمور عجيبة . (٢) باب ٦ . (٣) باب ٣ .

في كلِّ عام ، على أن يساوى المَرْكُ خمسين فرنكاً ، وكانت تُسمَّى الجبال التي كانت فيها هذه المناجم جبالَ الفضة<sup>(١)</sup> ، وهذا ما يدلُّ على أن ذلك كان يُؤْتَوَّى تلك الأزمنة ، واليوم لا تشتمل مناجم هانوفر على ربع العمال الذين كانوا يستخدمون في مناجم إسبانية ، وهي تُعْطَى زيادةً ، ولكن ، إذ لم يكن عند الرومان غيرُ مناجم نحاسٍ وقليلُ مناجم فضة ، وإذ لم يُعْرِف الأغارقة غيرَ مناجم الأتْيَك القليلة الغني إلى الغاية ، فإنهما دُهِشا من غزارة تلك بحكم الضرورة .

وفي حرب وراثته إسبانية اقترح رجل يُدعى مركيز رودس ، يقال إنه افتقر في مناجم الذهب واغتنى في المصايف<sup>(٢)</sup> ، على بلّاط فرنسة فَتَحَ مناجم البرانس مستشهداً بالصُوريين والقرطاجيين والرومان ، فأذن له في التنقيب ، فنَقَبَ وبحث في كلِّ مكان ، وهو ما انفقَ يستشهد ولم يجد شيئاً .

وأراد سادة التجارة والذهب والفضة القرطاجيون أن يكونوا سادة الرصاص والقصدير أيضاً ، وكان هذان المعدنان يُنقلان بالعربات براً فيما بين موانئ بلاد الغول على البحر المحيط حتى موانئ البحر المتوسط ، وأراد القرطاجيون تناوُلَهما من المكتشف الأول فأرسلوا هِميلكون إلى جزائر كَسْتِيرِيد ، التي يُظَنُّ أنها جزائر سيبله ، لإنشاء<sup>(٣)</sup> مؤسساتٍ فيها .

وحملت هذه الرِّحلات البيئية إلى إنكلترة بعض الناس على الظنِّ بأن القرطاجيين كانوا حائزين للبوصله ، ولكن من الواضح أنهم كانوا يتبعون السواحل ،

(١) Mons argentarius

(٢) كان له نصيب في إدارتها .

(٣) انظر إلى Festus Oviens [ يظهر من بليي أن هِميلكون هذا قد أرسل في الوقت الذي

أُرسل فيه هانون ، وبما أنه يوجد منذ زمن أغاتوكل هانون وهِميلكون ، رئيسان للقرطاجيين ، فإن مميرو دودويل يظن أنهما هما ، ما دامت الجمهورية قد ازدهرت منذ ذلك الحين ] .



ولا أنبى برهاناً غير ما أورده هِميلكون الذى قضى أربعة أشهر من مصب البيئيس إلى إنكلترة ، وذلك ما يدل على أن هذه السفن كانت قريبة من السواحل كثيراً عند ما التقت ، وذلك فضلاً عن قصة هذا الرثبان القرطاجى<sup>(١)</sup> الذى أبصر قدوم مركب روماني فاندفع إلى الساحل لكيلا يعلم منه طريق إنكلترة<sup>(٢)</sup> .

وكان القدماء قادرين على القيام برحلات بحرية تحمّل على الظن بأهم حائزون للبوصلة وإن لم يحوزوها ، فالرُبان إذا ما ابتعد عن السواحل واتفق له وقتٌ صاحٍ فأبصر في الليل كله نجماً قطبياً ، وأبصر في النهار طلوع الشمس وغروبها ، كان من الواضح أن يستطيع السير كما يُصنع اليوم بواسطة البوصلة ، غير أن هذا أمرٌ عَرَضِيٌّ ، ولا يُعدُّ ملاحاةً مُحْكَمَةً .

ويُرى من المعاهدة التى انتهت بها الحرب البونية الأولى أن قرطاجة عُنيت بالمحافظة على السلطان البحرى وأن رومة عُنيت بالمحافظة على السلطان البرى ، وصرّح هاثون<sup>(٣)</sup> فى مفاوضاته الرومان بأنه لا يُطبق غسلهم الأيدي فى بحار صقلية فقط ، بل إنه لم يؤذن لهم فى الملاحاة وراء الرأس الجميل ، وقد حُظرت<sup>(٤)</sup> عليهم التجارة فى صقلية<sup>(٥)</sup> وسردينية وإفريقية ، خلا قرطاجة ، هذا الاستثناء الذى يدل على أنه لم تُهَيَأ لهم تجارة نافعة هناك .

وفى الأزمنة الأولى وقعت حروبٌ عظيمة بين قرطاجة ومرسيلية<sup>(٦)</sup> حول موضوع

(١) استرابون ، باب ٣ ، حول الخاتمة . (٢) كوفى على ذلك من قبل سنات قرطاجة .

(٣) تيتوس ليفيوس ، ذيل فرينشمينيوس ، العشرة الثانية ، باب ٦ . (٤) بوليب ، باب ٣ .

(٥) فى القسم التابع للقرطاجيين . (٦) جوستان ، باب ٤٣ ، فصل ٥ Carthaginensium

quoque exercitus, cum bellum captis piscatorum navibus ortum esset, saepe fuderunt, pacemque victis dederunt.

صيد البحر ، ولما تَمَّت السِّلْمُ قامتا بتجارة اقتصادية مباراة ، وزادت مَرَسِلِيَّةٌ غَيْرَةٌ  
بَعْدُوهَا دون منافستها سلطاناً مع مساواتها صِنَاعَةً ، فكان هذا سببَ ذلك الوَلَاءِ  
العظيم للرومان ، وما كان من محاربة هؤلاء للقرطاجيين في إسبانية صار مصدراً ثراءً  
لمرسيلية التي اتَّخَذَتْ مستودعاً ، وزاد خرابُ قرطاجة وكُورِ ثَنُوسِ عِزٍّ مَرَسِلِيَّةٍ  
أيضاً ، ولولا الحروبُ الأهلية التي يجب إغماضُ العيون والانحيازُ إلى ناحيةٍ فيها  
لكانت مرسيلية سعيدةً تحت حماية الرومان الذين لم تكن لتخامرهم أيةُ غيرةٍ من  
تجارتها .

### الفصل الثاني عشر

#### جزيرة دِلُوس ، مهرداد

بما أن الرومان خَرَّبُوا كُورِ ثَنُوسِ فقد التجأ التجار إلى دِلُوس ، وكان الدين  
وإجلالُ الشعوب يوجبان عَدَّةً هذه الجزيرة مَأْمَنًا<sup>(١)</sup> ، ثم إن موقعها كان صالحاً جداً  
لتجارة إيطالية وآسية التي صارت أكثر أهمية منذ دَمَارِ إفريقية ووُغْنِ بلاد اليونان .  
وَبَعَثَ الأَغَارِقَةُ بِمُسْتَعْمَرَاتٍ إلى بحر مَرَمَرَةَ والبحر الأسود منذ الأزمنة الأولى  
كما قلنا ذلك ، وحافظت هذه المستعمرات على قوانينها وحريتها في العهد الفارسي ، ولم  
يهاجمها الإسكندر<sup>(٢)</sup> الذي لم يكن خَرَّباً على غير البرابرة ، حتى إنه لم يَبْدُ كَمَلُوكِ  
البنطش الذين استولوا على كثير منها وأزالوا<sup>(٣)</sup> حكومتها السياسية .

(١) استرابون ، باب ١٠ . (٢) أيد حرية مدينة أَمِيز ، هذه المستعمرة الأثينية التي  
كانت تتمتع بالحكم الشعبي حتى في عهد ملوك الفرس ، وأعاد لوكولوس الذي استولى على سينوب وأمِيز  
حريتهما إليهما ، واستدعى الأهلين الذين كانوا قد فروا إلى سفنهم . (٣) انظر إلى ما كتبه أبيان  
عن الفناغوريين والأميزيين والسويبين في كتابه : « الحرب ضد مهرداد » .

وزاد سلطان هؤلاء الملوك فَوَرَّ إخضاعهم<sup>(١)</sup> إياها ، وأصبح مهرداد في حال يشتري معه فِرَقًا في كلِّ مكان ، فيتدارك<sup>(٢)</sup> خُسْرَه باستمرار ، ويكون عنده عمالٌ ومراكبٌ وآلاتٌ حربية ، وَيَفُوزُ بحلفاء ، وَيَرْشُو حلفاء الرومان ، والرومان أنفسهم ، ويبرطل<sup>(٣)</sup> برابرة آسية وأوربة ، ويقوم بحرب طويلة وَيُدْرِب فِرَقَه بذلك ، واستطاع أن يُسَلِّحَهَا ويعلمها فنَّ الرومان الحربى<sup>(٤)</sup> ، وأن يؤلِّف كتائبَ عظيمةً من فُرَّارهم ، ثم أمكنه أن يُمنى بخساراتٍ عظيمة ويعانى هزائمَ كبيرةً من غير أن يَهْلِكَ ، وما كان لِهَهِلك مطلقاً لو لم يَقُوِّض ذوو الشهوة والبربرية من الملوك في السَّرَّاء ما جعل من الأمير عظيماً في الصَّرَّاء .

وهكذا ، بينا كان الرومان في أَوْج عظمتهم ، وكان يلوح أنه ليس عليهم أن يَخْشَوْا غير أنفسهم ، جَعَلَ مهردادُ موضوعَ بحثٍ ماذا قضى به فتحُ قرطاجة وهزائمُ فليپ وأنطيوخوس وِبرُسِه ، ولم يحدث أن كانت الحرب أشدَّ شُؤماً ، وذلك بما أنه كان لكلِّ من الفريقين قوَّةٌ عظيمة ومنافعٌ متقابلةٌ فإن شعوب الإغريق وآسية مُحِقَّت أصحاباً لمهرداد أو أعداءً له ، وقد حاق الشقاء العامُّ بدُلُوس ، وسقطت التجارة من كلِّ جهة ، وكان لا بُدَّ من خرابها ما كان هَذَا نصيبَ الشعوب .

وبما أن الرومان قد سلكوا السبيل الذى تكلمت عنها في كتابٍ آخر<sup>(٥)</sup> فَبَدَّوْا مُخَرَّبين لِكَيْلَا يَظْهَرُوا فاتحين فإنهم خَرَبُوا قرطاجة وكُورِنْثُوس ، وكان

( ١ ) انظر إلى أبيان عن خزان مهرداد العظيمة التى استخدمها في حروبه وما كان قد أخفاه منها وما أضاعه بخيانة ذويه في الغالب وما وجد منها بعد موته . ( ٢ ) خسر ١٧٠٠٠٠ رجل ذات مرة فظهرت جيوش جديدة في أول الأمر . ( ٣ ) انظر إلى أبيان ، الحرب ضد مهرداد . ( ٤ ) المصدر نفسه . ( ٥ ) في الملاحظات حول أسباب عظمة الرومان .

من المحتمل أن يَهْلِكُوا بمثل هذا الأسلوب لو لم يفتحوا جميع الأرض ، ولما أصبح ملوك بُنْطُش سادة المستعمرات الإغريقية في البحر الأسود لم يحتزوا من تخريب ما كان سببَ عظمتهم .

### الفصل الثالث عشر

#### أهلية الرومان للملاحة

لم يبال الرومان بغير كتائب البرّ التي تتجلى روحها في البقاء قويةً دائماً ، وفي القتال في ذات المكان ، وفي الموت هناك ، وما كانوا يستطيعوا تقدير منْهاج رجال البحر الذين يتقدمون إلى المعركة وَيَفِرُّون وَيَعُودُونَ ويحتنبون الخطر دائماً ويستعملون الحيلة غالباً ويستخدمون القوة نادراً ، ولم يَكُ جميعُ هذا من طبع الأغرقة<sup>(١)</sup> مطلقاً ، وأقلُّ من هذا أن يكون من طبع الرومان .

وكانوا لا يُعِدُّون للملاحة ، إِذَنْ ، غيرَ مواطنين ليسوا من الاعتبار<sup>(٢)</sup> الكافي ما يكونون به أصحابَ مقامٍ في الفرق ، فرجالُ البحر كانوا من العتقاء عادةً . ولا نَحْمِلُ في الوقت الحاضر عينَ التقدير لكتائب البرّ ، ولا عينَ الازدراء لكتائب البحر ، فالنَّصُّ قد نَقَصَ لدى الأولين<sup>(٣)</sup> ، والنَّصُّ قد زاد لدى الآخرين<sup>(٤)</sup> ، والواقعُ أن الأمور تُقَدَّرُ بنسبة الأهلية المطلوبة لإتقان عملها .

( ١ ) كما لاحظته أفلاطون ، الباب الرابع من القوانين . ( ٢ ) بوليبي ، باب ٥ .

( ٣ ) انظر إلى الملاحظات حول عظمة الرومان ، إلخ . ، فصل ٤ . ( ٤ ) المصدر نفسه .

## الفصل الرابع عشر

## أهلية الرومان للتجارة

لم تلاحظ في الرومان غيرة حول التجارة ، فهم قد هاجموا قرطاجة أمة منافسة ، لا أمة تاجرة ، وهم ساعدوا المدن التي كانت تقوم بالتجارة وإن لم تكن تابعة ، وهكذا زادوا سلطان مرسيلية بتخليهم عن بلاد كثيرة ، وهم كانوا يخشون كل شيء من البرابرة ، ولم يخشوا شيئاً من شعب تاجر ، ثم كانت تبغدهم من التجارة أهليتهم ومجدهم وتربيتهم العسكرية وشكل حكومتهم .

ولم يكن يُعنى في المدن بغير الحروب والانتخابات والمكايد والقضايا ، ولم يكن يُعنى في الأرياف بغير الزراعة ، وما في الولايات من حكومة قاسية طاغية كان يناقض التجارة .

وإذا كان نظامهم السياسى يعارض ذلك فإن حقوقهم للأُم لم تكن أقل مخالفة من ذلك ، قال الفقيه بونبونيوس<sup>(١)</sup> : « ليست الأم التي لا صداقة ولا قرى ولا محالفة بيننا وبينها عدواً لنا ، ومع ذلك فإنها تكون مالكة للشيء الخاص بنا إذا ما وقع بين أيديها ، ويكون الأحرار من الرجال عبيداً لها ، وهي على حال واحدة نحونا » .

ولم تكن حقوقهم المدنية أقل إرهاباً ، فبعد أن عدَّ قانون قسطنطين أولاد السفلة الذين يتزوجون نساء من طبقة عالية من الثغلاء خلط النساء اللاتي هن

حانوت<sup>(١)</sup> سِلَعٍ بِالْإِمَاءِ وَصَوَاحِبِ الْحَانَاتِ وَالْمَثَلَاتِ وَبَنَاتٍ مَنْ يُدِيرُ بَيْتَ دَعَارَةٍ أَوْ مَنْ كَانَ قَدْ حُكِمَ عَلَيْهِ بِالمَصَارَعَةِ فِي المِيدَانِ ، وَكَانَ هَذَا يَصْدُرُ عَنْ نَظْمِ الرُّومَانِ .

وَأَعْلَمُ جَيْدًا وَجُودَ أَنَاسٍ مُنْعَمِينَ بِالرَّأْيَيْنِ الْآتَيْنِ وَهُمَا : كَوْنُ التِّجَارَةِ أَنْفَعُ مَا فِي الْعَالَمِ لِدَوْلَةٍ ، وَأَنَّ الرُّومَانَ كَانُوا أَصْحَابَ أَحْسَنِ ضَابِطَةٍ فِي الْعَالَمِ ، فَظَنُوا أَنَّ الرُّومَانَ سَجَّعُوا التِّجَارَةَ وَأَكْرَمُوهَا كَثِيرًا ، وَلَكِنَّ الْحَقِيقَةَ هِيَ أَنَّهُمْ فَكَّرُوا فِيهَا نَادِرًا .

### الفصل الخامس عشر

#### تجارة الرومان مع البرابرة

جَعَلَ الرُّومَانُ مِنْ أَوْرَبَةِ وَآسِيَةِ وَإِفْرِيقِيَّةِ إِمْبِرَاطُورِيَّةً وَاسِعَةً ، وَمَا كَانَ مِنْ ضَعْفِ الشُّعُوبِ وَطَفْوَى الْقِيَادَةِ وَحَدِّ بَيْنِ أَجْزَاءِ هَذَا الْكِيَانِ الْعَظِيمِ ، وَحِينَئِذٍ قَضَتِ السِّيَاسَةُ الرُّومَانِيَّةُ بِالْإِنْفِصَالِ عَنْ جَمِيعِ الْأُمَمِ الَّتِي لَمْ تَكُنْ قَدْ أَخْضَعَتْ ، وَمَا كَانَ مِنْ خَشْيَةِ نَقْلِ فَنِّ الْقَلْبِ أَوْ جَبْ إِهْمَالٍ فَنِّ الْإِثْرَاءِ ، فَوَضَعُوا قَوَانِينَ لَمَنْعِ كُلِّ تِجَارَةٍ مَعَ الْبَرَابِرَةِ ، « وَيَقُولُ<sup>(٢)</sup> فَالْنَسُ وَغَرَّاشِيَانُ إِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَرْسَلَ إِلَى الْبَرَابِرَةِ خَمْرًا أَوْ زَيْتًا أَوْ سَوَائِلَ أُخْرَى ، وَلَوْ مِنْ أَجْلِ ذَوَاقِهَا ، وَيُضِيفُ غَرَّاشِيَانُ وَفَلَنْتِينِيَانُ وَيُودُّوزُ إِلَى هَذَا قَوْلِهِمْ إِنَّهُ لَا يَجُوزُ نَقْلُ ذَهَبٍ<sup>(٣)</sup> إِلَيْهِمْ ، حَتَّى إِنَّهُ

Quæ mercimoniis publice præfuit. Leg. 1, Cod. de natural liberis. (١)

Leg. ad Barbaricum, cod. quæ res exportari non debeant (٢)

Leg. 2, cod. de commerc. et mercator. (٣)

يُنزَعُ مِنْهُمْ بِكِيَاَسَةٍ مَا يَكُونُ عِنْدَهُمْ مِنْهُ « ، وَحُظِرَ نَقْلُ الْحَدِيدِ مَعَ جَعْلِ الْقَتْلِ <sup>(١)</sup> جزاء مَنْ يَخَالِفُ .

وأمر الأمير الهَيَّابُ ، دوميَسيان ، بقطع شجر العِنَبِ في بلاد الغول <sup>(٢)</sup> خشيةً أن يُسْفِرَ المشروب عن اجتذاب البرابرة إلى هذه البلاد لا رَيْبَ ، كما اجتذبهم إلى إيطالية فيما سَلَفَ ، وقد أعاد غَرْسَهُ بِرُؤُوسِ وَيُولْيَانُ اللذان لم يخافاهم قَطُّ . وأُعْرِفَ جيداً أن البرابرة ، في زمن ضعف الإمبراطورية ، سَحَلُوا الرُومَانَ على إنشاء مراحل <sup>(٣)</sup> وعلى التجارة معهم ، ولكن هذا يثبت ، أيضاً ، أن روح الرومان كانت تتجَلَّى في عدم الاتجار .

### الفصل السادس عشر

## تجارة الرومان مع جزيرة العرب والهند

كانت تجارة اليَمَن والهند فرعى التجارة الخارجية الوحيدة تقريباً ، وكان لدى العرب ثَراءٌ وافٍ ، وكانوا ينالونه من بحارهم وغابهم ، وبما أنهم كانوا يشترون قليلاً ويبيعون كثيراً فإنهم كانوا يجتذبون <sup>(٤)</sup> إليهم ذهب جيرانهم وفِضَتَهُمْ ، وعَرَفَ أغسطس <sup>(٥)</sup> غِنَاهُمْ فعزم على اتخاذهم أصدقاءً أو أعداءً ، فأجاز إليوس غَلُّوس من مصرَ إلى جزيرة العرب ، فوجد هذا أقواماً بَطَّالين هادئين ، مقاتلين قليلاً ، فحاض

Leg. 2, quae res exportari non debeant.

(١)

(٢) بروكوب ، حرب الفرس ، باب ١ . (٣) انظر إلى الملاحظات حول أسباب عظمة

الرومان وانحطاطهم ، باريس ١٧٥٥ . (٤) بليتي ، باب ٦ ، فصل ٢٨ ، واسترابون ، باب ١٦ .

(٥) المصدر نفسه .

غِمَارَ مَعَارِكٍ وَقَامَ بِمِحْصَارَاتٍ وَلَمْ يَفْقِدْ غَيْرَ سَبْعَةٍ مِنَ الْجُنُودِ ، غَيْرَ أَنْ غَدَرَ أَدْلَاثُهُ  
وَالْمَسَايِرَ وَالْإِقْلِيمَ وَالْجُوعَ وَالْعَطَشَ وَالْأَمْرَاضَ وَسُوءَ مَا اتَّخَذَ مِنَ التَّدَايِيرِ أُمُورَهُ أَدَّتْ  
إِلَى فَقْدِهِ جَيْشَهُ .

وَوَجَبَ ، إِذَنْ ، أَنْ يُكْتَفَى بِالْإِتِّجَارِ مَعَ الْعَرَبِ ، كَمَا صَنَعَتِ الشُّعُوبُ  
الْأُخْرَى ، أَيْ أَنْ يُحْمَلَ إِلَيْهِمْ ذَهَبٌ وَفِضَةٌ فِي مَقَابِلِ سِلَعِهِمْ ، وَلَا يَزَالُ يُتَاجَرُ  
مَعَهُمْ وَفَقَّ عَيْنَ الْأَسْلُوبِ ، فَتَحْمِلُ الْقَافِلَةُ مِنْ حَلَبَ وَالْمَرْكَبُ الْمَلِكِيُّ مِنَ السُّوَيْسِ  
مِبَالِغَ عَظِيمَةٍ<sup>(١)</sup> .

وَالطَّبِيعَةُ أَعَدَّتْ الْعَرَبَ لِلتَّجَارَةِ ، وَهِيَ لَمْ تُعِدَّهُمْ لِلْحَرْبِ ، وَلَكِنْ لَمَّا وَجِدَتْ  
هَذِهِ الشُّعُوبَ الْهَادِئَةَ عَلَى حُدُودِ الْفَرَطَانِيِّينَ وَالرُّومَانَ أَصْبَحَتْ مُسَاعِدَةً لَهُؤُلَاءِ  
وَلَاوِلْئِكَ ، وَكَانَ الْيُوسُفُ غُلُوسٌ قَدْ وَجَدَهَا تَاجِرَةً ، وَوَجَدَهَا مُحَمَّدٌ مُقَاتِلَةً فَأَنعمَ عَلَيْهَا  
بِالْحِمَاةِ ، وَهَاهِيَ ذِي فَاتِحَةٍ .

وَكَانَتْ تِجَارَةُ الرُّومَانِ مَعَ الْهِنْدِ عَظِيمَةً ، وَعَلِمَ اسْتِرَابُونُ<sup>(٢)</sup> فِي مِصْرَ أَنَّهُمْ كَانُوا  
يُسْتَعْدَمُونَ فِيهَا مِنَ الْمَرَكَبِ مِثْلَ عَشْرِينَ ، وَكَانَتْ هَذِهِ التَّجَارَةُ لَا تَقُومُ عَلَى رِجْلَيْهَا  
بِغَيْرِ دَارِهِمْ أَيْضًا ، فَكَانُوا يَرْسِلُونَ إِلَيْهَا خَمْسِينَ مِليونَ سِتِيرَسٍ فِي كُلِّ عَامٍ ،  
وَيَرْوِي بِلِينِي<sup>(٣)</sup> أَنَّ السِّلْعَ الَّتِي كَانَتْ تُجْلَبُ مِنْهَا تُبَاعُ فِي رُومَةٍ بِمِثْلِ ضِعْفٍ ،  
وَأَعْتَقَدُ أَنَّهُ يَتَكَلَّمُ عَمُومًا ، وَكَانَ هَذَا الرِّبْحُ إِذَا مَا لَاحَ مَرَّةً أَرَادَ جَمِيعُ النَّاسِ  
صَنْعَهُ ، وَمَا كَانَ لِيَأْتِيَهُ أَحَدٌ مِنْ ذَلِكَ الزَّمَنِ .

وَقَدْ يَجَادَلُ فِي هَلْ كَانَ مِنَ الْمَفِيدِ لِلرُّومَانِ أَنْ يَتَاجَرُوا مَعَ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ وَالْهِنْدِ ،

(١) تَحْمِلُ قَوَافِلُ حَلَبَ وَالسُّوَيْسِ مِليونَيْنِ مِنْ نَقْدِنَا ، وَيَمُرُّ بِالتَّهْرِيبِ مَا هُوَ بِهَذَا الْمَقْدَارِ ،  
وَيَحْمِلُ مَرْكَبُ السُّوَيْسِ الْمَلِكِيِّ إِلَى هُنَاكَ مِليونَيْنِ أَيْضًا . (٢) بَابُ ٢ ، صَفْحَةُ ١٨١ ، طَبْعَةُ  
سَنَةِ ١٥٨٧ . (٣) بَابُ ٦ ، نَصْلُ ٢٣ .



فقد كان يَحِبُّ أن يرسلوا دراهمهم إلى هنالك ، ولم يكن عندهم ما عندنا من مال أمريكة التي تتلافى ما ترسله ، وأعتقد أن من أسباب زيادة سعر النقود عندهم ، أى اتخاذِ السُّتُوق\* ، نُدْرَةَ الفِضَّةِ الناشئة عن استمرار نقل الدراهم إلى الهند ، وإذا كانت سِلَعُ هذا البلد تباع فى رومة بمئة ضعف فإن هذا الربح كان يؤخذ من الرومان أنفسهم ، ولا يُغْنِي الإمبراطورية مطلقاً .

وَيُمْكِنُ أن يقال ، من ناحيةٍ أخرى ، إن هذه التجارة كانت تُنْعِمُ على الرومان بِمِلاحةٍ عظيمة ، أى بسلطانٍ عظيم ، وإن سِلَعاً جديدة كانت تزيد التجارة الداخلية وتُعِينُ الفنون وترعى الصَّنَاعَةَ ، وإن عدد المواطنين كان يزيد بنسبة وسائل العيش الجديدة ، وإن هذه التجارة الجديدة كانت تُنتِجُ الكمال الذى يلائم حكومة الفرد بمقدار شؤمه على حكومة الجماعة كما أثبتنا ، وإن هذا النظام يرجع إلى تاريخ سقوط جمهوريتهم ، وإن كمالاً رومة كان ضرورياً ، وإنه كان من الواجب على المدينة التي تجتذب جميع تَرَوَاتِ العالم أن تَرُدَّها بكمالها .

وقال استرابون<sup>(١)</sup> إن تجارة الرومان فى الهند كانت أعظم من تجارة ملوك مصر فيها بمراحل ، ومن الغريب أن يكون الرومان ، القليلو المعرفة بالتجارة ، أكثر اكتراثاً لتجارة الهند من ملوك مصر الذين كانت هذه التجارة تقع تحت نظرهم ، ويجب إيضاح هذا :

قام ملوك مصر بتجارة بحرية فى الهند بعد موت الإسكندر ، ورعى ملوك سورية ، الذين كانوا يملكون أكثر ولايات الإمبراطورية شرقية ، ومن ثمَّ الهند ،

(١) يقول فى الباب الثانى إن الرومان كانوا يستخدمون هنالك ١٢٠ سفينة ، ويقول فى الباب السابع عشر إن ملوك الأغارقة لم يكادوا يرسلون إلى هنالك عشرين .  
\* الستوق : النقود الزائفة الملبسة بالفضة أو الذهب أو المزوجة بهما .

هذه التجارة التي تكلمنا عنها في الفصل السادس ، والتي كانت تتم براً ونهراً ، والتي كانت قد سهّل أمرها بإقامة مستعمراتٍ مقدونية ، فكانت أوربة تتصل بالهند ، إذنً ، من طريق مصر وطريق مملكة سورية ، ولم ينشأ أى ضرر بهذه التجارة عن تقسيم مملكة سورية الذي أدى إلى قيام مملكة بَقَطْرِيَان ، ويُحدِّث مارن الصوريُّ ، الذي استشهد به بطليموس<sup>(١)</sup> ، عن اكتشافاتٍ تمت في الهند بواسطة تجارٍ من المقدونيين ، فالتجارُ قد قاموا باكتشافاتٍ لم تؤدِّ إليها غزواتُ الملوك ، ونَعْلَم من بطليموس<sup>(٢)</sup> أنهم ذهبوا من بُرْجِ بطرس<sup>(٣)</sup> حتى سيرا ، ويُعدُّ ضرباً من العجائب ما قام به التجار من اكتشافٍ مرحلةٍ بالغةٍ ذلك البُعدَ واقعةً في القسم الشرقيِّ والشماليِّ من الصين ، وهكذا كانت سِلْعُ جنوب الهند تَمُرُّ في عهد ملوك سورية وبقَطْرِيَان من السُّنْد وجِيحُون وبحر قزوين إلى الغرب ، وهكذا كانت سِلْعُ أقصى الشرق والشمال تُحمَل من سيرا و برجِ بطرس وغيرها من المراحل حتى الفرات ، وكانت هذه السلع تَسْلُكُ سبيلها سائرةً من درجة العرض الشماليِّ الأربعين تقريباً ، وذلك من بلادٍ في مَغرب الصين أكثرَ تمدناً مما هي عليه في الوقت الحاضر لعدم تخريب التتر إياها بعدُ .

والواقعُ : بَيْنَا كانت إمبراطورية سورية تُوسِّع تجارتها من ناحية البرِّ بتلك القوة لم تَزِدْ مصرُ تجارتها البحرية كثيراً .

وظهر الفرطانيون وأقاموا إمبراطوريتهم ، ولما صارت مصرُ قبضةً الرومان كانت هذه الإمبراطورية في أشدِّ سلطانها وأقصى اتساعها .

(١) باب ١ ، فصل ٢ . (٢) باب ٦ ، فصل ١٣ . (٣) تقع أحسن خرائطنا

برج بطرس في الدرجة المئة من الطول وفي الدرجة الأربعين من العرض تقريباً .

وكان الرومان والفرطانيون سلطتين متنافستين جاهدتا في سبيل البقاء ، لا يُعْلَم أيهما يسيطر ، وكانت تقوم بين الإمبراطوريتين صحارى ، وكان السلاح يلوح بين الإمبراطوريتين ، فلا اتصال بينهما فضلاً عن عدم اتجار إحداهما مع الأخرى ، وكان الحرصُ والحسد والدين والحقد والطبايع أموراً تَفْصِلُ بين كلِّ شيء ، وهكذا عاد لا يكون غيرُ طريقٍ واحدةٍ للتجارة بين الغرب والشرق مع وجود عِدَّة طرقٍ بينهما قبل ذلك ، وبما أن الإسكندرية أصبحت المرحلة الوحيدة فقد عَظُمَت هذه المرحلة . ولا أقول غيرَ كلمة واحدة عن التجارة الداخلية ، وكان فرعُها الرئيس فرعُ البرِّ الذى كان يُجَلِّبُ نمويّاً للشعب الرومانى ، وهذا ما كان مادة ضابطةٍ أكثر من أن يكون موضوعَ تجارةٍ ، ويُمنَح المَلَّاحون بعضَ امتيازاتٍ<sup>(١)</sup> عند هذه الفرصة لأن سلامة الإمبراطورية كانت تتوقف على حدّهم .

### الفصل السابع عشر

#### التجارة بعد سقوط الرومان في الغرب

غُرِيت الإمبراطوريةُ الرومانية ، وكان تقويض التجارة إحدى نتائج البلية العامة ، ولم يَعدّها البرابرة في البداية غيرَ غَرَضٍ لقطعهم السَّابِلة ، وهم لما استقرُّوا لم يُكرِّموها أكثر من الزراعة وغيرها من مَهَن الشعب المغلوب . ولُسُرَّعان ما غابت التجارة عن أوربة ، ولم يكثرث الأشراف ، الذين كانوا يَسُودون كلَّ مكان ، لها قَطُّ .

(١) Suet. In Claudio ، فصل ١٨ ، قانون ٧ ، Cod. تيودوز De naviculariis ،

وكان قانون القَزِيغُوت<sup>(١)</sup> يبيحُ للأفراد أن يشغلوا نصف مجرى الأنهار الكبيرة ، وذلك على أن يبقى النصف الآخر حُرًّا للشبَّاك والمراكب ، ومن الواجب أن كان يوجد قليلُ تجارةٍ في البلدان التي فتحوها .

وفي تلك الأزمنة وُضِعَتْ حقوق إرث الأجنبيِّ والفرَق السخيفةُ ، فالناس إذ رأوا أن الأجانب غيرُ مرتبطين فيهم بأية صلةٍ حقوقية مدنية وجدوا أنهم غيرُ مُلزَمين بنحوهم بأى نوعٍ من العدل من ناحية ، وبأى نوعٍ من الرحمة من ناحية أخرى .

وكان كلُّ شيءٍ غريباً عن شعوب الشمال ضمن الحدود الضيقة التي هي عليها ، وكان كلُّ شيءٍ عندها موضعَ ثراءٍ ضمن فقرها ، وهي إذ كانت قبل فتوحها مستقرةً على سواحلٍ بحريٍّ ضيقٍ زاخِرٍ بالصخر فقد استفادت من هذه الصخر أيضاً . غير أن الرومان الذين كانوا يضعون قوانين لجميع العالم وضعوا من هذه القوانين ما هو بالغُ الإنسانية حَوْلَ غرق السفن<sup>(٢)</sup> فقمموا من هذه الناحية قطعَ الطرق من قِبَل ساكني السواحل ، كما قَضَوْا على انتهاب بيت مالهم<sup>(٣)</sup> فضلاً عن ذلك .

(١) باب ٨ ، فصل ٤ : ٩ .

(٢) Toto titulo, ff de incend. ruin. naufrag. et Cod. de naufragiis, et Leg. 1-3, ff. ad leg. Corneli, de sicariis.

L. 1, Cod. de naufragiis.

(٣)

## الفصل الثامن عشر

## نظام خاص

ومع ذلك اشتمل قانون<sup>(١)</sup> الفريغوت على نصٍ ملائمٍ للتجارة ، وذلك أنه أمر بأن يحاكم التجار الآتون من وراء البحر وفقَ قوانين أمتهم ومن قبل قضاةٍ منها ، وذلك فيما يقع بينهم من خصومات ، وكان هذا قائماً على العادة المستقرة لدى جميع هذه الشعوب المختلطة والقائلة إن كل إنسان يعيش تحت سلطان قانونه الخاص ، وهذا ما أتكلم عنه كثيراً فيما بعد .

## الفصل التاسع عشر

## التجارة منذ وهن الرومان في الشرق

ظَهَر المسلمون وفتحوا وانتسموا ، وصار لمصر ملوكها الخاصون ، وداومت على القيام بتجارة الهند ، وهي إذ غَدَت سيدةَ سِلَع هذا البلد فقد اجتذبت ثروات جميع البلاد الأخرى ، وأصبح ملوكها أقوى أمراء تلك الأزمنة ، ويمكن أن يُرى في التاريخ كيف وقَّعوا حُمِيًّا الصليبيين وجِدَّتْهم وصولتهم بعزمٍ ثابت وقوةٍ حسنة الإدارة .

---

(١) باب ١١ ، فصل ٣ : ٢ .

## الفصل العشرون

كيف لاحت التجارة في أوربة  
من خلال البربرية

نُقِلَتْ فلسفةُ أرسطو إلى الغرب فراقَتْ كثيراً من ذوى النفوس الدقيقة التى هى أجهلُ النفوس فى أدوار الجاهلية ، وقد أولع بها أناسٌ من علماء اللاهوت واقتبسوا من هذا الفيلسوف<sup>(١)</sup> كثيراً من التفسيرات حول ربّاهم بدلاً من أن يكون الإنجيل مصدرَ ذلك الطبيعى ، وقد عابوه من غير تفريقٍ وفى جميع الأحوال ، وبذلك أصبحت التجارة مهنةً عادى الأمانة بعد أن كانت مهنةً الأراذل ، وذلك لأنه لا يُصنَّع فى كلِّ مرةٍ يُحْظَر فيها شىءٌ مباحٌ أو ضرورىٌّ بحكم الطبيعة غيرُ أناسٍ عادى الأمانة ممن يتعاطونَه .

وهناك انتقلت التجارةُ إلى أمةٍ غارقةٍ فى القبايح ، وهى لم تلبث أن عادت لا تُتمَّازُ من أفضع ربّاً ومن الاحتكارات والجبايات ومن جميع الوسائل غيرِ الشريفة لكسب المال .

وكان اليهود<sup>(٢)</sup> الذين يفتنون بالبُلص ينهَبهم الأمراء بمثل هذا الجور ، وكان هذا الأمر يُعزِّى الشعوبَ من غير أن يخفف عنها .

وما تمَّ فى إنكلترة يُعطى فكرةً عما يُصنَّع فى البلدان الأخرى ، ولَمَّا أمر الملك

(١) انظر إلى كتاب السياسة لأرسطو ، باب ١ ، فصل ٩ و ١٠ . (٢) انظر ، فى Marca Hispanica ، إلى نظم أرغونة للسنتين ١٢٢٨ و ١٢٣١ ، وانظر ، فى بروسل ، إلى اتفاق سنة ١٢٠٦ الذى تم بين الملك وكونتس شبنانية و غى دنيبير .

جُون<sup>(١)</sup> باعتقال اليهود لِيَقْبِضَ على أموالهم لم يكن بينهم غيرُ القليل ممن لم تُنْقَأْ عينُ له على الأقل ، وهكذا كان هذا الملك يقوم بقضائه ، ومن اليهود واحدٌ قُلع له سبعُ أسنان ، قُلعَتْ له سنٌّ واحدة في كلِّ يوم من أسبوعٍ ، فأعطى عشرة آلاف مَرَكٍ فِضِّيٍّ عند الثامنة ، ومن ذلك أن أخذ هنرى الثالثُ من اليهودى اليُورَكِيَّ ، هارونَ ، أربعةَ عشرَ ألفَ مَرَكٍ فِضِّيٍّ لنفسه وعشرةَ آلافٍ للملكة ، والواقعُ أنه كان يُصنَع في تلك الأزمنة من العُنف ما يُصنَع اليوم في بُولُونِيَة بشيء من القِسْط ، وإذا لم يَسْتَطِعَ الملوك أن يُفَتِّشُوا كَيْسَ رعاياهم ، عن امتيازاتٍ لهم ، فإنهم كانوا يستنطقون اليهودَ مع التعذيب لعدم عَدِّهم من المواطنين . وأخيراً انتحل عادةَ مصادرة جميع أموال اليهود الذين كانوا يعتنقون النصرانية ، ونَعْرِفُ هذه العادةَ الغريبةَ كثيراً من القانون<sup>(٢)</sup> التى يُبلغها ، وقد عُلِّلَ هذا بحججٍ باطلة ، فقليل إنه كان يرادُ امتحانهم ، وذلك أن يُصنَع ما لا يبقى معه شيء من عبادة الشيطان ، ولكن من الواضح أن هذه المصادرة كانت ضرباً من حَقِّ<sup>(٣)</sup> استهلاك الأمير أو السنيورات للضرائب التى يَفْرِضُونها على اليهود ، والتى يُحَرِّمونها عند اعتناق هؤلاء للنصرانية ، وكان الآدميون يُعَدُّون في تلك الأزمنة كالأَرْضِين ، ومما ألاحظه ، عابراً ، درجةَ ازدياد هؤلاء القوم بين قرنٍ وقرنٍ ، فكانت تصادَر أموالهم عندما يريدون أن يكونوا نصارى ، ولم يَمُضِ زمنٌ قصير حتى أُمرَ بإحراقهم عندما رَغِبُوا عن انتحال النصرانية .

(١) سلو ، في كتابه مساحة لندن ، باب ٣ ، صفحة ٥٤ . (٢) المرسوم الصادر في بافيل في ٤ من أبريل سنة ١٣٩٢ . (٣) كان اليهود في فرنسا قدامين محرومين حتى الإيباء لغير الأصول والفروع ، وكان السنيورات يرثونهم عند الموت بلا أولاد ، ويروى مسيو هروسل أمر اتفاق بين الملك وكوفت شيانية ، تيبو ، سنة ١٢٠٦ بألا يقرض يهود أهلها في أملاك الأمير مطلقاً .

ومع ذلك رُئِيَ ظهورُ التجارة من صميم الجوز والياس ، فلما طُرِدَ اليهود من كلِّ بلد طَوْرًا بعد طَوْرٍ وَجَدُوا وسيلةً لإنقاذ أموالهم المنقولة ، وهم بهذه الوسيلة جعلوا سفاتهم التابعة للاحتجاج ثابتةً ، فالأميرُ الذي يَؤَدُّ أن يتَخَلَّى عنهم لا يكون من أجل هذا في حالٍ يتَخَلَّى بها عن مالمهم .

وذلك أنهم اخترعوا<sup>(١)</sup> السفاتج ، فيمكن التجارة بهذه الوسيلة أن تحتجب الجوز ، وأن تَبْقَى على حالها في كلِّ مكان ما دام يُمكن أغنى التجار ألا يكون حائزاً غير أموال خفية يُمكن إرسالها إلى كلِّ مكان ، وذلك من غير أن تترك أثراً في أىِّ مكان كان .

وقد اضطرَّ علماء اللاهوت إلى تقييد مبادئهم ، فعادت التجارة ، التي كانت مُوثَّقةً في سوء النية بقوةٍ ، إلى حظيرة الصلاح .

وهكذا ترانا مَدِينين لنظريات علماء القرون الوسطى بجميع المصائب<sup>(٢)</sup> التي رافقت خراب التجارة ، وهكذا ترانا مَدِينين لُشْحُ الأُمراء بقيام أمرٍ يجعل التجارة خارجَ سلطانهم من بعض الوجوه .

وَوَجِبَ ، منذ ذلك الحين ، أن يَسْلُكَ الأُمراء سبيلاً أكثرَ حكمةً مما كانوا يفكرون فيه بأنفسهم ، وذلك لأن الحوادث دَلَّت على أن أكبرَ ضَرَبَاتِ السلطة كانت من الغباوة ما دَلَّت التجربة المسلَّم بها معه على أن صلاح الحكومة هو الذى يؤدى إلى الرِّخاء .

(١) من المعلوم أن اليهود الذين طردوا من فرنسا في عهد فليب أوغوست وفليب الطويل التجأوا إلى لنباردية حيث أعطوا التجار الأجانب والمسافرين سفاتج سرية على من كانوا قد أودعهم أموالهم في فرنسا ، فدفعت قيمتها . (٢) انظر ، في مجموعة الحقوق ، إلى نظام ليون الثالث والثمانين الذى يلغى به قانون والده بازيل ، وتجد قانون بازيل هذا في Harmenopule باسم ليون ، باب ٣ ، فصل ٧ : ٢٧ .



وَبَدِءَ بِالْإِبْلَالِ مِنَ الْمَكْيَا فِيلِيَّةَ ، وَسَيُشْفَى مِنْهَا فِي جَمِيعِ الْأَيَّامِ ، وَلَا بَدْءَ مِنْ زِيَادَةِ الْإِعْتِدَالِ فِي الْمَقَاصِدِ ، وَعَادَ مَا كَانَ يُدْعَى بِالْإِقْلَابَاتِ الْإِسْتِدَادِيَّةِ لَا يَكُونُ الْيَوْمَ غَيْرَ غَفَلَاتٍ فَضلاً عَنْ الْفُضَاعَةِ .

وَمِنْ سَعَادَةِ النَّاسِ أَنْ يَكُونُوا فِي وَضْعٍ لَا تَنْفَعُ لَهُمْ أَنْ يَكُونُوا بِهِ خُبْنَاءَ مَعَ أَنْ أَهْوَاهُمْ تُوحِي إِلَيْهِمْ بَأَنْ يَكُونُوا خُبْنَاءَ .

### الفصل الحادي والعشرون

### اكتشاف عالمين جديدين

### حال أوربة من هذه الناحية

البوصلة فَتَحَتْ الْعَالَمَ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ ، فَوُجِدَتْ آسِيَّةٌ وَإِفْرِيقِيَّةُ اللَّتَانِ كَانَا لَا يُعْرَفُ غَيْرُ أَطْرَافٍ مِنْهُمَا ، وَوُجِدَتْ أَمْرِيكَةُ الَّتِي كَانَا لَا يُعْرَفُ مِنْهَا شَيْءٌ مُطْلَقاً .

وَيُبْعَثُ الْبُحَّارُ الْإِنْسَانِيَّةُ فِي الْوُجُوهِ الْإِطَالِيَّةِ وَيَكْتَشِفُونَ أَعْدَادَ طَرَفٍ فِي جَنُوبِ إِفْرِيقِيَّةِ ، وَيُبْصِرُونَ بَحْراً وَاسِعاً ، وَيَحْمِلُ هَذَا الْبَحْرُ إِلَى بِلَادِ الْهِنْدِ الشَّرْقِيَّةِ ، وَمَا كَانَ مِنْ مَخَاطِرِهِمْ فَوْقَ هَذَا الْبَحْرِ وَاسِعاً كَتَشَافِ مَوْزَنْبِيْقٍ وَمِلَنْدَةَ وَكَلْكَتَةَ تُغْنِي بِهِ مِنْ قَبْلِ كَامُوْنِسَ الَّذِي تُشْعِرُ قَصِيدَتَهُ بِشَيْءٍ مِنْ سِحْرِ الْأَوْدِيَّةِ وَخَمَامَةِ الْإِنْتِيدِ .

وَكَانَ الْبَنْدُقِيَّوْنَ يَقُومُونَ بِتِجَارَةِ الْهِنْدِ بِطَرِيقِ بِلَادِ تَرْكِيَّةٍ حَتَّى ذَلِكَ الْهَيْنِ ، وَكَانُوا يَسْمَوْنَ وَرَاءَهَا بَيْنَ الْإِعْنَاتِ وَالْإِهَانَاتِ ، فَلَمَّا قَعَّ اِكْتِشَافُ رَأْسِ الرِّجَاءِ الصَّالِحِ ، وَوَقَعَ غَيْرُهُ مِنْ الْاِكْتِشَافَاتِ بَعِيدِ ذَلِكَ ، عَادَتْ إِيطَالِيَّةٌ لَا تَكُونُ

في مركز العالم التجاري ، وغدت إيطاليا في زاوية من العالم ، ولا تزال كذلك ،  
وبما أن تجارة المشرق نفسها تتبّع اليوم ما تقوم به الأمم العظمى في الهند فإن  
إيطاليا عادت لا تقوم بها إلا كحاقاً .

وقام البرتغاليون بالتجارة في الهند فاتحين ، وما يفرضه الهولنديون على الصُّغراء  
من أمراء الهند في الوقت الحاضر من قوانين مزعجة<sup>(١)</sup> حوّل التجارة كان البرتغاليون  
قد اشتروه قبلهم .

ونال آل الملك في النمسة ثراءً عجيباً ، وجمّع شارلكن وراثته بورغونية  
وقشتالة وأرغونة ، وانتهى إلى الإمبراطورية ، واتسع العالم ليُنعم عليه بنوع جديد  
من العظمة ، ورؤي ظهور عالم جديد خاضع له .

واكتشف كريستوف كولومبس أمريكا ، ومع أن إسبانية لم ترسل إلى  
هناك من القوى غير ما يستطيع أن يرسله أمير صغير من أوربة فقد أخضعت  
إمبراطوريتين عظيمتين ودولاً كبيرة أخرى .

وبينا كان الإسبان يكتشفون ويفتتحون من ناحية الغرب كان البرتغاليون  
يتقدمون في فتوحهم واكتشافاتهم إلى ناحية الشرق ، وتلتقى هاتان الأمتان ،  
وتعوذان بالبابا إسكندر السادس الذي وضع الخط الفاصل المشهور ، وحكم في قضية  
كبيرة

غير أن أم أوربة الأخرى لم تدعهما تتمتعان بقسمتهما هادئتين ، فطرد  
الهولنديون البرتغاليين من جميع الهند الشرقية تقريباً ، وأقامت أمم كثيرة مؤسسات  
في أمريكا .

(١) انظر إلى رحلة فرنسوا بيرار ، قسم ٢ ، فصل ١٥ .

وفي البُداء عَدَّ الإسبان ما اكْتَشَفَ من الأَرْضَيْنِ مواضعَ فَنَحٍ ، ووَجَدَتْها شعوبٌ أَوْسَعُ حِيلَةً مِنْهُنَّ بِحَالِ تِجَارَةٍ ، وهذا ما وَجَّهَتْ إِلَيْهِ أَبْصَارَهَا ، وَبَلَغَ كَثِيرٌ مِنَ الشُّعُوبِ مِنَ السَّيْرِ بِحِكْمَةٍ مَا أَنْعَمَتْ مَعَهُ بِالْإِمْبَرَاطُورِيَّةِ عَلَى شَرَكَاتٍ تِجَارِيَّةٍ سَيَّطَرَتْ عَلَى تِلْكَ الدُّوَلِ الْقَاصِيَةِ فِي سَبِيلِ التِّجَارَةِ فَقَطَّ فَنَالَتْ سُلْطَانًا عَظِيمًا لَاحِقًا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَضَاقِقَ الدُّوَلَةُ الرَّئِيسَةَ .

وما أَشْأَى هُنَاكَ مِنَ الْمُسْتَعْمَرَاتِ هُوَ مِنَ الْإِتِّبَاعِ مَا لَا يَوْجَدُ مَعَهُ غَيْرُ قَلِيلٍ مِنَ الْأَمْثَلَةِ فِي الْمُسْتَعْمَرَاتِ الْقَدِيمَةِ ، سِوَايَ عَلَى الْمُسْتَعْمَرَاتِ الْحَاضِرَةِ أَكَانَتْ تَابِعَةً لِدَاتِ الدُّوَلَةِ أَمْ لَشَرَكَاتِ تِجَارِيَّةٍ قَائِمَةٍ فِي هَذِهِ الدُّوَلَةِ .

وْغَايَةُ هَذِهِ الْمُسْتَعْمَرَاتِ أَنْ تَزَاوِلَ التِّجَارَةُ فِي أَحْوَالٍ بِالْفِعْلِ مِنَ الْحُسْنِ مَا لَا يَكُونُ فِي الْإِتِّجَارِ مَعَ الشُّعُوبِ الْمَجَاوِرَةِ الَّتِي لَا يُتَاجَرُ مَعَهَا إِلَّا ضَمِنَ مَنَافِعَ مُتَبَادَلَةٍ ، وَمَا اضْطُلِحَ عَلَيْهِ هُوَ أَنَّ الْوَطَنَ الْأُمَّمَ وَحْدَهُ هُوَ الَّذِي يَسْتَطِيعُ الْإِتِّجَارَ فِي الْمُسْتَعْمَرَةِ ، وَهَذَا لِذَاعٍ كَبِيرٍ ، وَهَذَا لِأَنَّ غَايَةَ الْمَوْسَّسَةِ قَامَتْ عَلَى تَوْسِيعِ التِّجَارَةِ ، لَا عَلَى إِنْشَاءِ مَدِينَةٍ أَوْ إِمْبَرَاطُورِيَّةٍ جَدِيدَةٍ .

وَهَكَذَا فَإِنْ مِنْ قَوَانِينِ أَوْ رُبَّةِ الْأَسَاسِيَّةِ أَنْ يُعَدَّ كُلُّ إِتِّجَارٍ مَعَ مُسْتَعْمَرَةٍ أَعْجَنِيَّةٍ احْتِكَارًا خَالِصًا يُعَاقَبُ عَلَيْهِ وَفَقَ قَوَانِينِ الْبِلَادِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقْضَى فِي هَذَا بِقَوَانِينِ الشُّعُوبِ الْقَدِيمَةِ<sup>(١)</sup> وَمُثْلُهَا الَّتِي لَا يُمْكِنُ أَنْ تُطَبَّقَ فِيهَا مُطْلَقًا .

وَمَا اضْطُلِحَ عَلَيْهِ أَيْضًا أَنَّ التِّجَارَةَ بَيْنَ الْأَوْطَانِ الْأُمَمَاتِ لَا تُوجِبُ إِجَازَةً لِلْمُسْتَعْمَرَاتِ الَّتِي تَنْظَلُ فِي حَالِ الْحَجَرِ دَائِمًا .

وَمَا يَلْحَقُ الْمُسْتَعْمَرَاتِ الَّتِي تَخْصُرُ حُرِيَّةَ التِّجَارَةِ يُعَوِّضُ مِنْهُ ، كَمَا هُوَ وَاضِحٌ ،

( ١ ) خلا القرطاجيين ، كما يرى ذلك من المعاهدة التي ختمت بها الحرب البونيقية الأولى .

بحماية الوطن الأم<sup>(١)</sup> الذي يدافع عنها بسلاحه ويصونها بقوانينه .

وَيَتَّبِعُ ذَلِكَ قَانُونٌ أَوْ رَبِّي ثَالِثٌ ، وَهُوَ أَنَّ التِّجَارَةَ الْأَجْنِبِيَّةَ مَعَ الْمُسْتَعْمَرَةِ إِذَا مَا حُظِرَتْ لَمْ تُمْكِنِ الْمِلَاحَةُ فِي بَحَارِهَا فِي غَيْرِ الْأَحْوَالِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا فِي الْمَعَاهِدَاتِ .  
وَيُحْكَمُ فِي الْأُمَمِ ، الَّتِي هِيَ تِجَاهَ جَمِيعِ الْعَالَمِ كَالْأَفْرَادِ فِي الدَّوْلَةِ الْوَاحِدَةِ ، بِالْحَقِّ الطَّبِيعِيِّ وَبِالْقَوَانِينِ الَّتِي وَضَعَتْهَا لِنَفْسِهَا ، فَيُمْكِنُ الشَّعْبُ أَنْ يَتَخَلَّى عَنِ الْبَحْرِ لَشَعْبٍ آخَرَ كَمَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَتَخَلَّى لَهُ عَنِ الْأَرْضِ ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ طَلَبَ الْقَرطاجيون<sup>(٢)</sup> مِنَ الرُّومَانِ أَلَّا يُبْجِرُوا وَرَاءَ بَعْضِ الْحُدُودِ كَمَا كَانَ الْأَغَارِقَةُ قَدْ طَلَبُوا مِنْ مَلِكِ الْفَرَسِ أَنْ يَظَلَّ بَعِيدًا مِنْ سَوَاحِلِ الْبَحْرِ<sup>(٣)</sup> مَقْدَارَ حَظِيرَةِ فَرَسٍ .

وَلَا يَنْطَوِي بَعْدُ مُسْتَعْمَرَاتُنَا الْمُتَنَاهِي عَلَى مَحْذُورٍ لِسَلَامَتِهَا ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْوَطَنَ الْأُمَّمَ إِذَا كَانَ مِنَ الْبُعْدِ مَا لَا يَدْفَعُ مَعَهُ عَنْهَا فَإِنَّ الْأُمَّمَ الْمُنَافِسَةَ لِلْوَطَنِ الْأُمَّمَ لَيْسَتْ أَقْلٌ بَعْدًا حَتَّى تَفْتَحَهَا .

وَزِدْ عَلَى ذَلِكَ كَوْنَ هَذَا الْبُعْدِ يَجْعَلُ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَذْهَبُونَ لِيَسْتَقْرِئُوا هُنَاكَ عَاجِزِينَ عَنِ انْتِحَالِ طِرَازِ عَيْشِ إِقْلِيمٍ كَثِيرٍ الْاِخْتِلَافِ عَنْ إِقْلِيمِهِمْ فَيُضْطَرُّونَ إِلَى جَلْبِ وَسَائِلِ الْعَيْشِ الرَّغِيدِ مِنَ الْبَلَدِ الَّذِي أَتَوْا مِنْهُ ، وَأَرَادَ الْقَرطاجيون<sup>(٤)</sup> أَنْ يَجْعَلُوا أَهْلَ سَرْدِينِيَّةٍ وَقُورِسِقَةَ أَكْثَرَ خُضُوعًا فَحَظَرُوا عَلَيْهِمُ الْفَرَسَ وَالتَّبَذْرَ وَمَا إِلَيْهِمَا ، مُعَاقِبِينَ بِالْقَتْلِ مَنْ يَخَالِفُ ، فَكَانُوا يَرْسِلُونَ إِلَيْهِمُ الْأَقْوَاتَ مِنْ إِفْرِيقِيَّةٍ ، وَقَدْ اتَّهِنَا إِلَى النِّقْطَةِ عَيْنِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ نَضَعَ قَوَانِينَ بِالْفَعْلِ تِلْكَ الْقِسْوَةَ ، فَسْتَعْمَرَاتُ جَزَائِرِ

( ١ ) الْوَطَنُ الْأُمَّمُ فِي لُغَةِ الْقَدَمَاءِ هُوَ الدَّوْلَةُ الَّتِي أَنْشَأَتْ الْمُسْتَعْمَرَةَ . ( ٢ ) بُولِيبَ ، بَابُ ٣ .

( ٣ ) أَلْزَمَ مَلِكُ الْفَرَسِ نَفْسَهُ فِي إِحْدَى الْمَعَاهِدَاتِ بِأَلَّا يَبْجِرَ فِي أَيْةِ سَفِينَةٍ حَرْبِيَّةٍ إِلَى مَا رِجَاءُ صُخُورِ

سِيكَانَةَ وَجَزَائِرِ كَلِيلُونِيَّةٍ ، بَلُوتَارِكِ ، حَيَاةِ سِيمُونِ . ( ٤ ) أَرْسَطُو ، الْأُمُورُ الْعَجِيبَةُ ، تَيْتُوسُ

لِيْفِيُوسُ ، الْبَابُ السَّابِعُ مِنَ الْعَشْرِ الثَّانِيَةِ .

الأُنْتِيل التي تَمْلِكُهَا باهرة ، وهي مواضعُ تجارةٍ لا تُحَوِّزُهَا ولا يُنْكَنُ أَنْ تُحَوِّزُهَا ،  
وَيُفَوِّزُهَا ما هو مَوْضِعُ تجارتنا .

وأسفر اكتشاف أمريكا عن رَبط آسية وإفريقية بأوربة ، وَجَهَّزَ أمريكا  
أوربة بمادة تجارتها مع ذلك بذلك القسم الواسع من آسية الذي يُسَمَّى الهند  
الشرقية ، فالْفِصَّةُ ، هذا المَعْدِنُ النافع جداً في التجارة كَرَمَيزٍ . هي قاعدةُ أعظم  
تجارةٍ في العالم كِسْلَعَةٌ أيضاً ، ثم إن مِلاحة إفريقيا أصبحت ضرورة ، فهي تُزَوِّدُ  
بالرجال عملَ المناجم والأرَاصِين بأمريكا .

وبلغت أوربة من رِفْعَةِ السلطان ما لا يوجد في التاريخ ما يقاسُ به إذا ما نُظِرَ  
إلى اتساع النفقات وعِظَمَ الالتزامات وَعَدَدِ الكَتَائِبِ ودوام مَيزِهَا وإن كانت  
أكثرَ الأشياءِ عدمَ فائدةٍ ولم تُقَنَّ إِلَّا للافتخار .

ويقول الأب دُهاَلْدُ<sup>(١)</sup> إن تجارة الصين الداخلية أعظمُ من تجارة جميع أوربة ،  
وكان يُنْكَنُ هذا أن يَقَعَ لو كانت تجارتنا الخارجية لا تزيد تجارتنا الداخلية ،  
فأوربة تقوم بتجارة أقسام العالم الثلاثة الأخرى ومِلاحتها كما تقوم فرنسا وإنكلترا  
وهولندا بمِلاحة أوربة وتجارتهما تقريباً .

الفصل الثاني والعشرون  
الثروات التي نالتها إسبانية  
من أمريكا

إذا كانت أوربة<sup>(١)</sup> قد وجدت فوائد كثيرة في تجارة أمريكا فإن من الطبيعي أن يُعتَمَد أن إسبانية كانت من أعظم من نال من ذلك ، فقد بلغ ما أخذته من الذهب والفضة ، من العالم الذي اكتشف حديثاً ، من خرق العادة ما لا يقاس به ما نيل حتى ذلك الحين .

ولكن مما لا مراء فيه أن البؤس ردّها عن مُرادِها في كل مكان تقريباً ، ومما حدّث أن فليپ الثاني الذي خلف شارلكن اضطرّ إلى إعلان الإفلاس المشهور الذي بعرفه جميع العالم ، ولم يظهر أمير عانى كما عانى من تدمر كتائبه ، التي لم تستوف حقوقها كاملةً دائماً ، ووقاحتها وتمردّها .

وما انفكت مملكة إسبانية تنحطّ بلا انقطاع منذ ذلك الحين ، وهذا دليل على وجود عيب باطني جوهري في طبيعة هذه الثروات كان يجعلها عبئاً ، وما فتى هذا العيب يزيد في جميع الأيام .

أجل ، إن الذهب والفضة ثروة خيالة أو رمزيّة ، فهذه الرموز كثيرة الدوام وقليلة التلف ، كما يلائم طبيعتها ، وهي كلما زادت خسرت من ثمنها ، وذلك لأنها تمثّل أشياء أقلّ مقداراً .

(١) أوضح ذلك منذ أكثر من عشرين سنة في كتاب صغير مخطوط للمؤلف ، فأيد جميع ذلك

في هذا الكتاب .

والإسبانُ قد تَرَكَوا الثَّرَوَاتِ الطَّبِيعِيَّةَ مِنْذُ فَتَحَ الْمَكْسِيكَ وَالْيِيرُو نَبِيلاً  
لثَرَوَاتٍ رَمْزِيَّةٍ تَحْسُثُ بِنَفْسِهَا ، وَكَانَ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ نَادِرَيْنِ إِلَى الْغَايَةِ فِي أَوْرَبَةِ ،  
وَحَمَلَتْ إِسْپَانِيَّةٌ ، الَّتِي أَصْبَحَتْ مِنْ فَوْرِهَا صَاحِبَةً مَقَادِيرَ كَثِيرَةٍ إِلَى الْغَايَةِ مِنْ  
هَذَيْنِ الْمَعْدِنَيْنِ ، آمَالاً لَمْ تَكُنْ عِنْدَهَا قَطُّ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنْ مَا وُجِدَ مِنَ الثَّرَوَاتِ  
فِي الْبِلَادِ الْمَفْتُوحَةِ لَمْ يَكُنْ لِيَعْدِلَ مَا فِي مَنَاجِمِهَا ، وَقَدْ أَخْفَى الْهِنُودُ قِسْماً مِنْهَا ، ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ  
الشُّعُوبَ ، الَّتِي كَانَتْ لَا تَسْتَخْدِمُ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ إِلَّا فِي سَبِيلِ أَهْبَةِ مَعَابِدِ الْآلِهَةِ  
وَقُصُورِ الْمُلُوكِ ، لَمْ تَبْحَثْ عَنْهُمَا بِمِثْلِ حِرْصِنَا ، ثُمَّ إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهَا سِرٌّ اسْتِخْرَاجِ  
الْمَعَادِنِ مِنْ جَمِيعِ الْمَنَاجِمِ ، بَلْ سِرٌّ اسْتِخْرَاجِهَا مِنَ الْمَنَاجِمِ الَّتِي يَتِمُّ الْفَصْلُ فِيهَا بِالنَّارِ  
عَنْ عَدَمِ مَعْرِفَةِ اسْتِخْدَامِ الزُّبَيْقِ أَوْ عَنْ عَدَمِ مَعْرِفَةِ الزُّبَيْقِ نَفْسَهُ عَلَى مَا يَحْتَمِلُ .  
وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنْ مَقْدَارِ النِّقْدِ لَمْ يَلْبِثْ أَنْ تَضَاعَفَ فِي أَوْرَبَةِ ، وَهَذَا مَا ظَهَرَ مِنْ  
تَضَاعَفِ ثَمَنِ جَمِيعِ مَا اشْتَرِيَ تَقْرِيباً .

والإسبانُ جَاسُوا الْمَنَاجِمَ وَجَوَّفُوا الْجِبَالَ وَاخْتَرَعُوا آلَاتَ لاسْتِخْرَاجِ الْمِيَاهِ  
وَلِتَحْطِيقِ الْخَامِ مِنَ الْمَعَادِنِ وَفَصَّلِ مَا بَيْنَهُ ، وَبِمَا أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَحْفُونَ بِحَيَاةِ الْهِنُودِ  
فَقَدْ حَلَوْهُمْ عَلَى الْعَمَلِ غَيْرِ مُرَاعِيَيْنَ ، وَلَمْ تَلْبَثِ النُّقُودُ أَنْ تَضَاعَفَتْ فِي أَوْرَبَةِ ،  
فَقَلَّتِ الْفَائِدَةُ دَائِماً ، بِمُعْدَلِ النِّصْفِ لِإِسْپَانِيَّةٍ الَّتِي لَمْ يَكُنْ عِنْدَهَا فِي كُلِّ سَنَةٍ غَيْرُ  
ذَاتِ الْمَقْدَارِ مِنْ مَعْدِنٍ صَارَ أَقْلَ قِيَمَةٍ بِمُعْدَلِ النِّصْفِ .

وَتَضَاعَفَتْ النُّقُودُ بِتَضَاعَفِ الزَّمَنِ أَيْضاً فَتَنَقَّصَتْ الْفَائِدَةُ بِمُعْدَلِ النِّصْفِ أَيْضاً .

حَتَّى إِنَّهَا قَلَّتْ أَكْثَرَ مِنَ النِّصْفِ ، وَإِلَيْكَ الْبَيَانُ :

كَانَ لَا بُدَّ مِنْ نَفَقَةٍ مَا لاسْتِخْرَاجِ الذَّهَبِ مِنَ الْمَنَاجِمِ وَإِعْدَادِهِ الْمَطْلُوبِ وَنَقْلِهِ  
إِلَى أَوْرَبَةِ ، وَأَفْتَرَضُ أَنَّهَا ١ فِي مَقَابِلِ ٦٤ ، فَلَمَّا تَضَاعَفَتْ النُّقُودُ وَأَسْفَرَ هَذَا عَنْ

نقصٍ بِمُعدِّل النصف من قيمتها صارت النفقة ٢ في مقابل ٦٤ ، وهكذا فإن الأساطيل التي حملت عينَ المقدار من الذهب إلى إسبانية تكون قد سَحَلَتْ شيئاً بِمُعدِّل النصفَ نَقْصاً بالحقيقة ، وتزيد قيمته بما يَعدِّل النصفَ زيادةً بالحقيقة .  
وإذا ما تُبِعَ الأمرُ من تضعيفٍ إلى تضعيفٍ وَجِدَ تَدَرُّجُ علَّةٍ يحزُّ الثَّروَاتُ في إسبانية .

وَتُسْتَغْلُ مناجم الهند منذ مئتي سنة ، وأفترض أن مقدار النقد الموجود في العالم الذي يتاجر في الوقت الحاضر بالنسبة إلى ما كان منه قبل الاكتشاف هو مثل ٣٢ في مقابل ١ ، أى إنه يتضاعف خمسَ مرات ، فإذا ما مرَّت مئتا سنة أخرى أصبح عين المقدار بالنسبة إلى ما كان منه قبل الاكتشاف هو مثل ٦٤ في مقابل ١ ، أى إنه يتضاعف أيضاً ، والواقع أن خمسين<sup>(١)</sup> قنصاراً من خام الذهب في الوقت الحاضر يُعطى أربع ، وخمسَ ، وستَ ، أواقٍ من الذهب ، فإذا لم يكن غيرُ اثنين من ذلك لم يَنَلِ المُعدَّنُ غيرَ نفقاته ، وإذا ما مرَّت مئتا سنة ولم يكن من ذلك غيرُ أربعٍ لم يَنَلِ المُعدَّنُ غيرَ نفقاته أيضاً ، ولذا لا يُستفاد غيرُ قليلٍ من الذهب في المستقبل ، وقُلْ مثلاً هذا عن الفضة خلا كون استغلال مناجم الفضة أُميدٌ من استغلال مناجم الذهب بقليل .  
وإذا ما اكتُشِفَتْ مناجمُ تكون من الوفور ما تكثرُ معه الفائدة لم تَلَبَثْ الفائدة أن تنتهي كلاً زادت المناجم وفوراً .

وَبَلَغَ الذهبُ<sup>(٢)</sup> الذي وَجَدَه البرتغاليون في البرازيل من الوفور ماوجب معه

(١) انظر إلى كتب فريزيه . (٢) يروى مايلورد أنسن أن أوربة تنال في كل عام من البرازيل ما يعدل مليوني جنيه استرليني من الذهب توجد في التراب عند سفوح الجبال أو في مجارى الأنهار ، ولما وضعت كتابي الصغير الذي تكلمت عنه في حاشية هذا الفصل الأولى كان من البعيد أن تكون عوائد البرازيل بالغة من الأهمية مثلما هي عليه اليوم (حاشية أضيفت إلى طبعة ١٧٥٨) .



زيادةُ نقصِ فائدةِ الإسبان ، وفائدتهم أيضاً ، على عَجَلٍ محكمٍ الضرورة .  
 ومما سمعتُ غيرَ مرةٍ رِثاءَ اعمى ديوانِ فرنسوا الأول الذى ردَّ كريستوف  
 كولُنبُسُ إذ عَرَضَ عليه الهند ، والحقُّ أن من المحتمل أن يُصنَّع أمرٌ بالغُ الحكمة  
 نتيجةَ عدم تبصُّر . وقد فعلت إسبانيةٌ مثلَ ذلك الملك المجنون الذى طلب تحوُّلَ  
 كلِّ ما يَمَسُّه إلى ذهبٍ فاضطُرَّ إلى العَوْدِ بِالْأَلْهَةِ لِيَضْرَعَ إِلَيْهِمْ أن يُزِيلُوا بؤسَه .  
 وأتمت الشركاتُ والبنوكُ التى أنشأها كثيرٌ من الأمم حطَّ الذهبِ والفِضة  
 كرمزٍ ، وذلك أنها زادت بما أتت به من خَيَلَاتٍ جديدةٍ رموزَ البِيعات ، فعاد  
 الذهبُ والفِضة لا يقومان بهذا الواجب إلا قِسْماً ، وقلَّت قيمتهما .  
 وهكذا قام الاعتبارُ العامُّ عندها مقامَ الناجم وقلَّ الفائدةُ التى كان الإسبان  
 ينالونها من مناجمهم أيضاً .

والواقعُ أن الهولنديين مَنَحُوا سِلْمَةً الإسبان ثمناً بالتجارة التى قاموا بها فى الهند  
 الشرقية ، وذلك بما أنهم حَمَلُوا فِضَّةً لتكون ثمناً لِإِسْلَاعِ الشرق فقد عَزَّوا الأسبان فى  
 أوربة بقسمٍ من بِيعاتهم التى كانت تفيض فيها كثيراً .  
 وتفيد هذه التجارة ، التى يَلُوح أنها لا تُغْنَى بِإِسبانيةٍ إلا عرضاً ، إسبانيةً كما  
 تفيد الأمم التى تقوم بها

وبما تقدَّم يُمكن الحكمُ فى نُظُمِ الديوانِ الإِسبانيِّ التى تحظرُ استعمالَ الذهبِ  
 والفِضة فى الطُلَى والزوائد ، أى فى هذا المرسومِ المشابهِ للمرسوم الذى تَصْعَه دول هولندة  
 إذا ما حرَّمت استهلاكُ القِرْفَةِ .

ولا يُطَبَّقُ رأبى على جميعِ الناجم ، فناجمُ ألمانيةٍ وهنغاريةٍ ، التى لا يُستخرج  
 منها غيرُ ما يزيد على النفقات قليلاً ، مفيدةٌ إلى الغاية ، وهى موجودةٌ فى الدولة

الرئيسة، وهى تشغلُ ألوفاً كثيرةً من الأدميين الذين يستهلكون البِيعات الفائضة، وهى مصنعٌ للبلد تماماً .

ومناجمُ ألمانية وهنغارية تستغلُّ زراعةَ الأَرْضَيْنِ ، وَيَقْضَى عليها العملُ فى مناجمِ المكسيك والبيرو .

والهندُ وإسبانية دولتان تابعتان لسيدٍ واحدٍ ، ولكن الهند هى الرئيسة ، وليست إسبانية غيرَ التابعة ، ومن العبثُ رغبةُ السياسة فى ردَّ الرئيسة إلى التابعة ، فالهندُ تجتذبُ إسبانية إليها دائماً .

ويذهب نحو خمسين مليوناً من السلَّع إلى الهند فى كلِّ عام ، ولا تُزوَّدُ إسبانية بغير مليونين ونصف مليون ، أى إن الهند تقوم بتجارة خمسين مليوناً ، وتقوم إسبانية بتجارة مليونين ونصف مليون .

وتعدُّ الضريبةُ الطارئة ضرباً من الثَّراء السيئ لعدم خضوعها لصناعة الأمة وعدد سكانها وزراعة أَرْضِهَا ، وليس ملكُ إسبانية الذى ينال مبالغَ كبيرةً من كَمْركَ قادِسَ غيرَ فردٍ غنيٍّ جداً فى دولة فقيرة جداً من هذه الناحية ، وكلُّ شَيْءٍ ينتقل إليه من الأجانب من غير أن يكون لرعاياه أيةُ علاقة بذلك تقريباً ، فهذه التجارة مستقلةٌ عن حسن نصيب مملكته وسُوْنه .

ولو كانت بعض الولايات فى قَشْتَالَة تُعطيهِ مبلغاً مماثلاً لِمَا يعطيهِ إياه كَمْركُ قادِسَ لكانَ سلطانه أعظمَ مما هو عليه كثيراً ، وذلك لِمَا تكون به ثِرواته نتيجةَ ثِرواتِ البلد ، ولِمَا تُودى إليه هذه الولايات من إنعاش جميع الولايات الأخرى ، ولِمَا تَفْذُو كُلُّها فى حالٍ أصلَحَ للقيام بالأعباء المتقابلة ، فيكون هنالك شعبٌ عظيمٌ بدلاً من خِزاة عظيمة .

## الفصل الثالث والعشرون

## مَطْلَب

ليس على أن أقضى في المسئلة القائلة : إذا كانت إسبانية عاجزة عن القيام بتجارة الهند بنفسها أفلا يكون من الصالح أن تجعلها حُرَّةً للأجانب ؟ أقتصرُ على القول بأن الأفضلَ لها أن تَضَعَ في سبيلِ هذه التجارة أقلَّ ما تَسْمَحُ به سياستها من العوائق ، فعند ما تكون السِّلَعُ التي يَحْمِلُهَا مختلفُ الأممِ إلى الهند غاليةً تُعْطَى الهند كثيراً من سِلَعِها ، التي هي ذهبٌ وَفِضَةٌ ، في مقابلِ قليلٍ من السِّلَعِ الأجنبية ، وَيَقَعُ العكسُ إذا ما كانت هذه السلع رخيصةً ، وقد يكون من المفيد أن تَضُرَّ الأممُ بعضها بعضاً لتكون السِّلَعُ التي تُحْمَلُ إلى الهند رخيصةً دائماً ، وهذه هي المبادئ التي يجب درسُها من غير أن تُفَصَّلَ ، مع ذلك ، عن العوامل الأخرى ، أي عن سلامة الهند وفائدة الكُومَرِكِ الوحيد ومخاطرِ التغيير العظيم والمحاذير التي تُبْصَرُ والتي هي أقلُّ خطراً في الغالب من التي لا يُمَكِّنُ أن تُبْصَرَ .

## الباب الثاني والعشرون القوانينُ من حيث صلتها باستعمال النقد

### الفصل الأول سبب استعمال النقد

بالمقايضة تتاجر الشعوب التي يوجد عندها سِلْعٌ قليلة للتجارة ، كالهمج والأمم المتمدنة التي ليس لديها من السِّلَع غيرُ نوعٍ أو نوعين ، وهكذا فإن قبائل المغاربة التي تذهب إلى تمبكتو ، في أقاصى إفريقيا ، لتُعْطِيَ ملحاً وتأخذ ذهباً ، غيرُ محتاجةٍ إلى النقد ، فالمغربىُّ يُكَوِّمُ ملحه ، والزنجىُّ يُكَوِّمُ تبرّه ، وإذا لم يوجد هنالك من الذهب ما هو كافٍ قَلَّ المغربىُّ ملحهُ أو زاد الزنجىُّ ذهبه حتى يتفق الفريقان .

ولكن إذا ما قامت تجارة الشعب على عددٍ كبيرٍ من السِّلَع وَجَبَ وجودُ نقدٍ بحكم الضرورة ، وذلك لأن المعدن الذى يَسْهُلُ نقلُهُ يُوَفِّرُ كثيراً من النفقات التي كان لا بدَّ منها عند كلِّ مقايضة .

وبما أنه يوجد لدى جميع الأمم احتياجاتٌ متقابلةٌ فإن الذى يَحْدُثُ غالباً أن ترَغِبَ إحداها فى حيازة عددٍ كبيرٍ جداً من سِلَعِ الأخرى ، وأن ترَغِبَ هذه فى حيازة عددٍ قليلٍ جداً من سِلَعِ نفسها ، على حين يكون الحال على العكس نسبةً إلى أمةٍ أخرى ، غير أن الأمم إذا كانت صاحبةَ نقدٍ وانتحلت طريقة البيع والشراء فإن التي تأخذ منها كثيرَ سِلَعٍ تُفْلِقُ حسابها أو تدفع ثمن

ما يزيد نقداً ، ويوجد هذا الفرق القاتل إن التجارة في حال الشراء تكون بنسبة احتياجات الأمة الأكثر اطلاقاً ، وإن التجارة في حال المقايضة تقع ، فقط ، ضمن مدى احتياجات الأمة الأقل تطلباً ، وإلا لتعذر على هذه الأخيرة أن تُفلى حسابها .

## الفصل الثاني

### طبيعة النقد

النقد رمزٌ يُمثل قيمةَ جميع السلع ، ويُتخذ معدنٌ ليكون الرمزُ ثابتاً<sup>(١)</sup> ، وليُستهلك بالاستعمال قليلاً ، وليكون صالحاً لتقسيمات كثيرة من غير أن يزول ، ويُختار معدنٌ ثمينٌ ليسهل نقلُ الرمز ، معدنٌ صالحٌ كثيراً ليكون مقياساً عامّاً ، وذلك لسهولة تحويله إلى عين العيار ، وتضع كلُّ دولة عليه طابعها لكي يناسب الشكلُ العيارَ والوزن ، ولكي يُحقّق كلٌّ منهما بالرقابة وحدّها .

وبما أن الأثنيّين لم يستعملوا المعادن قط فقد اتخذوا الثيران<sup>(٢)</sup> ، واتخذ الرومان الضأن ، غير أن الثورَ ليس الثورَ عينه ، خلافاً لقطعة المعدن التي يمكن أن تكون ذات القطعة الأخرى .

وكما أن النقد رمزٌ قيم السلع يكون الورق رمزَ قيمة النقد ، فإذا كان جيّداً بلغ من تمثيله ما لا يكون بينهما فرقٌ من حيث النتيجة .

(١) للملح الذي تستخدمه الحبشة عيب الاستهلاك والتلف دائماً . (٢) يروى لنا هيرودتس في Clio أن اللوردين وجدوا صنعة ضرب النقد ، فاقبضوها الأغارقة منهم ، وطبعوا عليها سمة ثورهم القديم ، وقد رأيت أحد هذه النقود في دار الكونت بنبروك .

وكما أن النقد رمزُ الشيء وممثلُه يكون كلُّ شيء رمزَ النقد وممثلُه ، وتكون الدولة ذاتُ بُسرٍ وفق ما يُمثِّلُ النقدُ كلَّ شيءٍ جيداً من ناحيةٍ وما يُمثِّلُ كلَّ شيءٍ النقدَ جيداً فيُمثِّلُ كلُّ منهما الآخر ، أى يُمثِّلُ أحدهما قوَرَمَ ما يُمثِّلُ الآخر مع نسبة القيمة بينهما ، ولا يقع هذا في غير حكومةٍ معتدلة ، ولكنه لا يحدث في الحكومة المعتدلة دائماً ، ومن ذلك أن القوانين إذا ما ساعدت مَدِيناً جائراً لم تُمثِّلُ الأشياء الخاصةُ به النقدَ قطُّ ولم تكن رمزاً له مطلقاً ، وأما الحكومة المستبدة فإن من العجيب أن تُمثِّلُ الأشياء رمزَها فيها ، وذلك أن الطغيان وسوء الظنَّ يجعلان كلَّ واحدٍ يَدْفِنُ نقدَه <sup>(١)</sup> ، ولذا لا تُمثِّلُ الأشياء النقدَ هنالك أبداً .

وما أدت إليه حِيلُ المشترعين أحياناً أن كانت تُضجِ الأشياءُ نقداً كالنقد ذاته فضلاً عن تمثيل الأشياء للنقد بطبيعتها ، ومن ذلك أن الطاغية قيصر <sup>(٢)</sup> أباح للمدِينين أن يؤدُّوا إلى دائنيهم قِطْعَ أرضٍ بالثمن الذى كانت تساويه قبل الحرب الأهلية ، ومن ذلك أن طيبريوس <sup>(٣)</sup> قال بأنه يُمكن مَنْ يُريد مالا أن يناله من بيت المال راهناً من الأرضين ما يَعْدِلُ الضعف ، فالأَرْضُونَ في عهد قيصر غَدَتْ نقداً صالحاً لدفع جميع الديون ، وفي عهد طيبريوس صارت عشرةُ آلاف سِستِرْسٍ أَرْضِيَّ نقداً عاماً كخمسة آلاف سِستِرْسٍ نقدى .

ويَحْظُرُ مرسومُ إنكلترة الأَكْبَرُ حِجْزَ أَرْضِي المَدِينِ أو دخله إذا ما كَفَتْ أموالُه المنقولة أو الشخصية للدفع وعَرَضَها للأداء ، ومن ثَمَّ كانت جميع أموال الإنكليزى تُمثِّلُ النقد .

(١) من عادة الجزائر أن يكون لكل رب أسرة كنز دفين ، لوجيه دو تاسيس ، تاريخ مملكة الجزائر ، باب ١ ، فصل ٨ . (٢) انظر إلى قيصر ، الحرب الأهلية ، باب ٣ . (٣) تاسيت ، الحوليات ، باب ٦ ، فصل ١٧ .

وبالنقد قَوِّمَتْ قَوَانِينُ الْجِرْمَانِ كُلَّ تَعْوِضٍ مِنْ ضَرَرٍ اقْتَرَفَ وَكُلَّ عَقُوبَةٍ  
جَزَائِيَّةٍ ، وَلَكِنْ بِمَا أَنَّ النِّقْدَ فِي الْبَلَدِ كَانَ قَلِيلاً إِلَى الْغَايَةِ فَإِنَّهُمْ عَادُوا فَقَوَّمُوا النِّقْدَ  
بِالْبَيَاعَاتِ أَوِ الْخِيَوَانَاتِ ، وَهَذَا مَا أُثْبِتَ فِي قَانُونِ السَّكْسُونِ مَعَ بَعْضِ الْفُرُوقِ  
عَلَى حَسَبِ الْيُسْرِ وَالرَّفَاقِ لَدَى مُخْتَلَفِ الشُّعُوبِ ، وَأَوَّلُ مَا يَنْصُرُ<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ الْقَانُونُ  
كَوْنُ قِيَمَةِ الْفَلْسِ بِالْمَاشِيَةِ ، فَيَكُونُ فِلْسُ التَّرِيمِيْسِيِّينَ بِثَوْرٍ اثْنَيْ عَشَرَ شَهْراً أَوْ بِنَعْمَةٍ  
مَعَ حَمَلِهَا ، وَبَعْدِلِ فِلْسٍ ثَلَاثَةِ التَّرِيمِيْسَاتِ ثَوْرَ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْراً ، وَالنِّقْدُ  
عِنْدَ هَذِهِ الشُّعُوبِ كَانَتْ تَصْبِيحُ أَنْعَاماً أَوْ سِلْعاً أَوْ بَيَاعَاتٍ ، وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ كَانَتْ  
تَصْبِيحُ نِقْداً .

وَالنِّقْدُ رَمَزُ النِّقْدِ وَمِثْلُهُ ، لَا رَمَزُ الْأَشْيَاءِ فَقَطْ ، وَذَلِكَ كَمَا نَرَاهُ فِي فَصْلِ الصَّرَافَةِ .

### الفصل الثالث

#### النقود الخيالية

تَوْجَدُ نَقُودٌ حَقِيقِيَّةٌ وَنَقُودٌ خَيَالِيَّةٌ ، وَتُسْتَعْمَلُ الشُّعُوبُ الْمُتَمَدِّنَةُ جَمِيعَ النَقُودِ  
الْخَيَالِيَّةِ تَقْرِيباً ، وَهِيَ لَمْ تَسْتَعْمَلْهَا إِلَّا لِأَنَّهَا حَوَّلَتْ نَقُودَهَا الْحَقِيقِيَّةَ إِلَى نَقُودٍ خَيَالِيَّةٍ ،  
وَأَوَّلُ مَا يُقَالُ إِنَّ نَقُودَهَا الْحَقِيقِيَّةَ هِيَ وَزْنٌ وَعِيَارٌ لِبَعْضِ الْمَعَادِنِ ، غَيْرَ أَنَّ سُوءَ النِّيَّةِ  
أَوْ الْإِحْتِيَاجَ لَمْ يَلِيْثْ أَنَّ أُوجِبَ اقْتِطَاعَ جُزْءٍ مِنْ مَعْدِنٍ كُلِّ قِطْعَةٍ مِنَ النِّقْدِ الَّتِي  
يُتْرَكُ لَهُ عَيْنُ الْأَسْمِ ، وَمِنْ ذَلِكَ اقْتِطَاعُ نِصْفِ الْفِضَّةِ مِنْ قِطْعَةٍ وَزْنُهَا لِيْرَةُ فِضَّةٍ  
وَدَوَامُ تَسْمِيَّتِهَا لِيْرَةً ، وَيَدَاوِمُ عَلَى تَسْمِيَةِ الْقِطْعَةِ الَّتِي كَانَتْ جُزْءاً مِنْ أَجْزَاءِ اللَّيْرَةِ

(١) قَانُونُ السَّكْسُونِ ، فَصْلُ ١٨ .

الفِضِيَّة العشرين بالفَلْس وإن عادت لا تكون جزءاً من أجزاء الليرة الفِضِيَّة العشرين ، وحينئذٍ تكون الليرة ليرةً خيالية ، ويكون الفَلْس فَلَساً خيالياً ، وقُلْ مثلَ هذا عن التقسيمات الأخرى ، ويُمكن هذا أن يَبْنِغ النقطة التي لا يكون ما يُسمَّى ليرةً غيرَ جزء صغير إلى الغاية من الليرة ، وهذا ما يجعلها أكثرَ خياليةً أيضاً ، ومما يحدثُ ألا تُضْرَب قطعة نقدٍ تساوى ليرةً تماماً وألا تُضْرَب قطعةٌ تساوى فَلَساً ، وهناك تكون الليرة والفَلْس نقدين خياليين تماماً ، ويُطلَق على كلِّ قطعةٍ نقدٍ اسمُ عددٍ من الليرات والفُلُوس كما يُراد ، وقد يدوم التقلُّب ، لأن إطلاق اسمٍ آخرَ على شيء هو من السهولة كصعوبة تغيير الشيء نفسه .

وإذا ما أُريد القضاء على مصدر سوء الاستعمالات كان من الروعة البالغة في جميع البلدان التي تَهْدَف إلى ازدهار التجارة ذلك القانونُ الذي يأمر باستعمال النقود الحقيقية وبألا يُتَّخَذَ من المعاملات ما يجعلها خياليةً .

ولا ينبغي لشيء أن يكون خالياً من التقلُّب خُلُوَّ العيار المشترك بين الجميع .  
والتجارةُ بنفسها متقلبةٌ إلى الغاية ، ومن الشَّوْء العظيم أن يضاف تقلُّبٌ جديدٌ إلى ذلك التقلُّب القائم على طبيعة الشيء .

### الفصل الرابع

#### مقدار الذهب والفضة

عند ما تكون الأمم المتقدمة سيدة العالم يزداد الذهب والفضة كلَّ يوم ، وذلك باستخراجهما من بلادها أو بالبحث عنهما حيث يكونان ، وما ، على العكس ،



يَنْقُصَانِ حِينَما تَفُوزُ الْأُمَمُ الْمَتَّبِعَةُ ، وَلَيْسَ بِمَجْهُولٍ أَمْرُ نُدْرَةِ هَذَيْنِ الْمَعْدِنَيْنِ وَقَتْمَا اسْتَوْلَى الْقُوطُ وَالْوَنَدَالُ مِنْ جِهَةٍ وَالشَّرَقِيُّونَ وَالتَّتَرُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى عَلَى كُلِّ شَيْءٍ .

### الفصل الخامس

#### مواصلة الموضوع نفسه

إِنَّ الْفِضَّةَ الَّتِي اسْتُخْرِجَتْ مِنْ مَنَاجِمِ أَمْرِيكَةِ وَنُقِلَتْ إِلَى أَوْرِبَةِ فَإِلَى الشَّرْقِ سَهِّلَتْ أَمْرَ مِلَاحَةِ أَوْرِبَةِ ، وَهَذِهِ السَّلْعَةُ هِيَ أَكْثَرُ مَا تَنَالُهُ أَوْرِبَةُ مِنْ أَمْرِيكَةِ مَقَابِضَةً ، وَتُرْسَلُهُ إِلَى الْهِنْدِ مَقَابِضَةً ، وَيَكُونُ أَكْبَرُ مَقْدَارٍ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ مِلَاتِمًا ، إِذَنْ ، عِنْدَ مَا تُعَدُّ هَذِهِ الْمَعَادِنُ سَلْعَةً ، وَهُوَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ مَطْلَقًا إِذَا مَا عُدَّتْ رَمْزًا ، وَذَلِكَ لِأَنَ فَيْضَهَا يُؤْذِي صِفَتَهَا الرَّمْزِيَّةَ الْقَائِمَةَ عَلَى النُّدْرَةِ كَثِيرًا .

وَكَانَ النُّحَاسُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْفِضَّةِ قَبْلَ الْحَرْبِ الْيُونَانِيَّةِ الْأُولَى كـ ٩٦٠ تَجَاهَ ١<sup>(١)</sup> ، وَهُوَ الْيَوْمَ نَحْوُ ٧٣٥ تَجَاهَ ١<sup>(٢)</sup> ، فَتَمَيَّصَتْ النِّسْبَةُ كَمَا كَانَتْ فِيمَا مَضَى لَمْ تَقُمْ الْفِضَّةُ بِوُضُوعِهَا كَرَمِزٍ إِلَّا عَلَى أَحْسَنِ وَجْهِ .

(١) انظر إلى الفصل الثاني عشر الآتي . (٢) مع افتراض فضة مركب الـ ٤٩ ليرة ، وافتراض

نحاس ليرة الـ ٢٠ فلماً .

## الفصل السادس

سبب نقص مُعدّل الرّبا إلى النصف  
منذ اكتشاف الهند

قال الإنسكا غزّسلّاسو<sup>(١)</sup> إن الفوائد في إسبانية هبطت بعد فتح الهند إلى واحدٍ في العشرين بعد أن كانت واحداً في العشرة ، وهذا ما وجب أن يكون هكذا ، ونقل مقدار كبير من الفضة إلى أوربة بفترة ، فقلّ عدد من يحتاجون إلى الفضة حالاً ، وزاد ثمن كل شيء ، ونقص ثمن الفضة ، وبذلك زالت النسبة وأوفيت جميع الديون القديمة ، ويمكن أن يُذكر زمن سيستم<sup>(٢)</sup> حينما كان لجميع الأشياء قيمة عظيمة خلا الفضة ، وتفتتح الهند فيضطرّ من عندهم فضة إلى تقليل ثمن سلّهم أو ريعها ، أى الفائدة .

ولم يستطع الإقراض أن يعود إلى فائده القديمة ، وذلك لزيادة مقدار الفضة في أوربة عاماً بعد عام ، ثم إن الديون العامة ، في بعض الدول ، القائمة على الثروات التي أوجبتها التجارة لها ، إذ كانت ذات فائدة زهيدة إلى الغاية وجب أن تُنظّم عقود الأفراد على غرارها ، ثم بما أن الصّرافة منحت الناس سهولة عظيمة في نقل الفضة من بلدٍ إلى آخر لم تصبح الفضة نادرة في مكان ما ورد من جميع الجهات التي يكون فيها عاماً .

(١) تاريخ حروب الإسبان الأهلية في الهند . (٢) هكذا كان يسمى مشروع مسيو لو في فرنسا .

## الفصل السابع

كيف يستقرُّ ثمن الأشياء مع  
تقلب الثروات الرمزية

النقدُ هو ثمن السَّلع أو البِيعات ، ولكن كيف يستقرُّ هذا الثمن ؟ أى : بأى جزء من النقد يُمثَّل كلُّ شىء ؟

إذا ما قيسَ مجموعُ ما فى العالمَ من الذهب والفضة بمقدار ما فيه من السَّلع كان من المؤكد إمكانُ قياسِ كلِّ بِياعَةٍ أو سلعةٍ على انفرادٍ بجزءٍ من مجموع الذهب والفضة ، وكما أن مجموع أحد الأمرين يُقاسُ بمجموع الأمر الآخر فإن جزءاً أحدهما يقاس بجزء الآخر ، ولنفترض أنه لا يوجد غيرُ بِياعَةٍ أو سلعةٍ ، واحدة فى العالمَ ، أو إنه لا يوجد فيه غيرُ واحدة تُشْرَى أو تُجْزَأ كالفضة ليرى أن هذا الجزء من هذه السلعة يقابل جزءاً من مجموع الفضة ، فنصفُ مجموع الشيئين يقابل نصفَ الشىء الآخر ، ويقابل عُشرُ أحدهما ، أو الجزء الواحد من مئة الجزء أو الجزء الواحد من ألف الجزء من أحدهما ، عُشر الآخر ، أو جزءاً واحداً من مئة الجزء أو جزءاً واحداً من ألف الجزء من الآخر ، ولكن بما أن الذى يتألف منه المالُ بين الناس ليس ما فى التجارة فى آن واحد ، وبما أن المعادن أو النقود التى هى رموزُ له ليست ما فيها فى ذات الوقت أيضاً ، فإن الأثمان تُقرَّر بنسبة مجموع الأشياء المركبة إلى مجموع الرموز ، وبالنسبة المركبة لمجموع الأشياء التى فى التجارة إلى مجموع الرموز التى هى فيها أيضاً ، وبما أن الأشياء التى ليست اليومَ فى التجارة يمكن أن تكون فيها غداً ، وبما أن الرموز التى ليست فيها اليومَ قد تدخل فيها غداً ، فإن تقرير ثمن الأشياء يتوقف فى كلِّ وقتٍ

توفقاً أساسياً على نسبة مجموع الأشياء إلى مجموع الرموز .  
وهكذا يعود الأمير ، أو الحاكم ، غير قادر على تسعير السلعة بأن يجعل  
بمرسوم نسبة الواحد إلى عشرة تساوى نسبة الواحد إلى عشرين ، فلما خفّض  
يوليان<sup>(١)</sup> ثمن البياعات فى أنطاكية أوجب فيها مجاعة فظيمة .

### الفصل الثامن

#### مواصلة الموضوع نفسه

يوجد لدى زنوج الساحل الإفريقى رمزٌ للقيم بلا نقد ، وهذا الرمزُ خيالىٌّ  
تماماً ، قائمٌ على تقديرهم الذهني لكل سلعة بنسبة احتياجهم إليها ، فبياعةٌ ،  
أو ساعةٌ ، تساوى ثلاثة ما كُوتاتٍ وأخرى تساوى ستة ما كُوتاتٍ ، وثالثةٌ تساوى  
عشرة ما كُوتاتٍ ، وهذا كما لو كانوا يقولون ثلاثة أو ستة أو عشرة فقط ، ويتألف  
الثن من قياسٍ يأتونه بين جميع السلع ، وهناك لا يوجد نقدٌ خاصٌ مطلقاً ، بل  
يكون كلُّ قسمٍ من السلعة نقداً لآخر .

ولننقل بيننا هذا الطراز من تقويم الأشياء لوقتٍ قصير ، ولنضفه إلى طرازنا ،  
فهناك يساوى جميعُ سلع العالم وبياعاته ، أو جميعُ سلع الدولة وبياعاتها على  
الخصوص ، مع عدد الدولة منفصلة عن جميع الدول الأخرى ، عدداً من الماكُوتات ،  
فإذا ما قُسمتِ فِضةُ هذه الدولة إلى أقسام بعدد ما هو موجود من الماكُوتات أصبح  
الجزء المقسوم من هذه الفِضة رمزاً أحد الماكُوتات .

(١) تاريخ الكنيسة لسقراط ، باب ٢ ، فصل ١٧ .

وإذا ما افترض أن مقدار فِضة الدولة يتضاعف وجب ضِعْفُ الفِضة لأحد الماكُونات ، ولكن إذا مضاعفتم الماكُوناتِ ، أيضاً ، بمضاعفة الفِضة ظلت النسبة كما كانت قبل المضاعفة الأولى والأخرى .

وإذا كان الذهب والفِضة في أوربة قد زادا منذ اكتشاف الهند بنسبة واحد إلى عشرين وجب أن يرتفع ثمن البياعات والسلع بنسبة واحد إلى عشرين ، ولكن إذا ما زاد عدد السلع بنسبة واحد إلى اثنين من ناحية وجب أن يرتفع ثمن هذه السلع والبياعات من ناحية بنسبة واحد إلى عشرين وأن ينقص بنسبة واحد إلى اثنين ، وأن يكون بنسبة واحد إلى عشرة من حيث النتيجة .

ويزيد مقدار السلع والبياعات بنمو التجارة ، وتنمو التجارة بزيادة النقد التي تنشأ بالتتابع عن اتصالات جديدة بأرضين جديدة وبحار جديدة تُنعم علينا ببياعات جديدة وسلع جديدة .

### الفصل التاسع

#### ندرة الذهب والفِضة النسبية

إذا عدّوت وفرة الذهب والفِضة وندرتهما الحقيقيتين وجدت وفرة وندرة نسبيتين بينهما .

والبخل يُحفظ الذهب والفِضة ، وذلك بما أنه يرغب عن الاستهلاك فإنه يحبُّ الرموز التي لاتزول مطلقاً ، ويُفضل البخل حفظ الذهب على حفظ الفِضة لأنه يخشى الخسر دائماً ولاستطاعته أن يُخفي جيداً ما كان حجمه صغيراً ، والذهب يتوارى ،

إِذَنْ ، عند ما تكون الفِضة شائعةً ، وذلك لأنَّ كلَّ واحدٍ يُحَوِّرُ منه لِيُخَفِّيه ، وهو يَظْهَرُ عندما تكون الفِضة نادرة ، وذلك لاضطرار الإنسان أن يُخْرِجَه من مَلاَجه . وهذه قاعدة إِذَنْ ، وهى : أن الذهب يَدُور عند نَدْرَةِ الفضة ، وأن الفضة تَدُور عند نَدْرَةِ الذهب ، وهذا يُشْعِرُ بالفرق بين الوفرة والنُدرة النسبيتين والوفرة والنُدرة الحقيقيتين ، أى بأمور أَتَكَلَّمُ عنها كثيراً .

## الفصل العاشرُ

### الصَّرَافَةُ

تُودى وَفَرَةُ النقود ونَدْرَتُها النسبيتان فى مختلف البلدان إلى ما يُسَمَّى الصَّرَافَةُ . والصَّرَافَةُ تثبِتُ لقيمة النقود الحاضرة والعابرة . والفِضةُ ، معدِنًا ، ذاتُ قيمةٍ لجميعِ السَّلعِ الأخرى ، ولها ، أيضًا ، قيمةٌ ثانى من إمكانها أن تصير رمزاً لِسَلَعٍ أخرى ، وهى لو كانت سلعةً بسيطة لم يُشَكَّ فى أنها تَخَسَّرُ كثيراً من قيمتها .

والفِضةُ ، نقدًا ، ذاتُ قيمةٍ يُمَكِّنُ الأميرَ أن يقرِّرها من بعض الوجوه . ولا يمكنه أن يقرِّرها من وجوهٍ أخرى .

ويَجْعَلُ الأميرُ نسبةً بين مقدارٍ من الفِضة معدِنًا وعينِ المقدار نقدًا ، ويقرِّرُ الأميرُ ما بين مختلف المعادن المستعملة نقدًا من النسبة ، ويُعَيِّنُ الأميرُ وزنَ كلِّ قطعة من النقد وعباءه ، ثم يُعْطِى الأميرُ كلَّ قطعة تلك القيمة الخيالية التى تكلمت عنها ، والقيمة الحقيقية ما أُسْمِىَ بها قيمة النقد من حيث هذه الوجوه الأربعة ، وذلك لإمكان تثبيتها بقانون .

ولنقود كل دولة قيمة نسبية زيادة على ذلك ، وذلك ضمن معنى قياسها بنقود البلدان الأخرى ، وهذه القيمة النسبية هي ما وضعته الصرافة ، وتتوقف هذه القيمة على القيمة الحقيقية كثيراً ، وهي تُعَيَّن بأعم تقدير من التجار ، وهي لا يمكن أن تكون بمرسوم الأمير ، وذلك لأنها تختلف بلا انقطاع وتخضع لألف حال .

ويقتدى مختلف الأمم ، في تعيين القيمة النسبية ، بأكثرها حيابة نقود ، فهذه الأمة إذا ما كان عندها من النقود ما يعدل ما عند جميع الأمم الأخرى معاً وجب على كل واحدة من هذه أن تذهب لتقيس نفسها بها ، وهذا ما يؤدي إلى اقتداء كل منها بالأخرى تقريباً كقياسها نفسها بالأمة الأكثر اعتباراً .

وهولندة<sup>(١)</sup> هي الأمة التي نتكلم عنها في حال العالم الحاضرة ، فلنبحث في الصرافة بالنسبة إليها .

يوجد في هولندة نقد يُسمّى فلورين ، ويساوى الفلورين عشرين فلساً أو أربعين نصف فلس ، أو غروياً ، ولنبسّط الآراء بأن تتمثل عدم وجود فلورينات في هولندة مطلقاً وأنه لا يوجد فيها غير غرويات ، فالرجل الذي يكون عنده ألف فلورين يكون عنده أربعون ألف غرو ، وهلمّ جرّاً ، والواقع أن الصرافة مع هولندة تقوم على معرفة مقدار ما تساويه من غرويات كل قطعة من نقود البلدان الأخرى ، وبما أن المعاملات في فرنسة تقوم على إيكويات ثلاث الليرات عادة فإن الصرافة تقوم على معرفة ما يساويه إيكو ثلاث الليرات من الغرويات ، فإذا كانت الصرافة قائمة على أربعة وخمسين ساوى إيكو ثلاث الليرات

( ١ ) ينظم الهولنديون جميع صرافة أوربة تقريباً بنوع من الشورى بينهم ، وذلك وفق ما يلائم مصالحهم .

أربعة وخمسين غروياً ، وإذا كانت الصرافة قائمة على ستين ساوى إيكو ثلاث الليرات ستين غروياً ، وإذا كان النقد نادراً في فرنسا كثر ما يساويه إيكو ثلاث الليرات من الغرويات ، وإذا كان النقد فيها وافراً قلّ ما يساويه إيكو ثلاث الليرات من الغرويات .

وليست هذه الندرة أو هذه الوفرة التي ينشأ عنها اختلاف الصرافة ندرة أو وفرة حقيقية ، بل ندرة أو وفرة نسبية ، ومن ذلك أنه إذا مازاد احتياج فرنسا إلى مال في هولندا ولم يكن الهولنديون محتاجين إلى مال في فرنسا دعى النقد وافراً في فرنسا ونادراً في هولندا ، والعكس بالعكس .

ولنفترض أن الصرافة مع هولندا قائمة على أربعة وخمسين ، فلو كانت فرنسا وهولندا تؤلفان مدينة واحدة لحدث مثل ما يحدث عند ما يُعطى إيكو واحد ، فيُخرج الفرنسي من جيبه ثلاث ليرات ويُخرج الهولندي من جيبه أربعة وخمسين غروياً ، ولكن بما أنه يوجد بين باريس وأمستردام مسافة فإنه يجب على من يُعطى في مقابل إيكو ليراتي الثلاث أربعة وخمسين غروياً له في هولندا أن يُعطى سُفْتَجَةً بقيمة أربعة وخمسين غروياً على هولندا ، الأمر هنا لا يعود أمر أربعة وخمسين غروياً ، بل أمر سُفْتَجَةٍ أربعة وخمسين غروياً ، وهكذا يجب ، للحكم<sup>(١)</sup> في ندرة النقد أو وفرة ، أن يُعرف هل يوجد في فرنسا من سفايح الأربعة والخمسين غروياً المُعدّة لفرنسة أكثر من الإيكويات المُعدّة لهولندا ، فإذا وُجد كثير من السفايح المعروضة من قبل الهولنديين وقليل من الإيكويات المعروضة

( ١ ) يكون النقد في البلاد كثيراً حينما يكون فيه نقد أكثر من الورق ، ويكون النقد فيه قليلاً حينما يكون في البلد ورق أكثر من النقد .



من قِبَل الفرنسيين كان النقد نادراً في فرنسا ووافراً في هولندا ، ووجب ارتفاع الصّرافة ، فأُعْطِيَ في مقابل إيكوى أكثر من أربعة وخمسين غروياً ، وإلا لم أُعْطِه ، والعكس بالعكس .

وُيَرَى أنه يتألف من مختلف عمليات الصّرافة حسابٌ دخلٍ وخرجٍ يجب إغلاقُه دائماً ، وأن الدولة المدينة لا تُوفى ما عليها بالصّرافة مع الأخرى أكثر من فردٍ يؤدي ديناً بتحويل النقد .

وأفترضُ أنه لا يوجد في العالم من الدول غيرُ ثلاث : فرنسا وإسبانية وهولندا ، وأن أفراداً كثيرين من إسبانية مَدِينين في فرنسا بقيمة مئة ألف مَرَكٍ فضيّ ، وأن أفراداً كثيرين من فرنسا مَدِينين في إسبانية بـ ١١٠٠٠٠ مَرَكٍ ، وأن بعض الأحوال قضى بأن يستردَّ كلُّ من الفريقين في إسبانية وفرنسا نقدَه بغتةً ، فما تؤدي إليه عمليات الصّرافة ؟ إنها تُخَلِّصُ كلتا الأمتين من مبلغ مئة الألف مَرَكٍ مبادلةً ، غير أن فرنسا مدينةٌ دائماً بعشرة آلاف مَرَكٍ في إسبانية ، وأنه يكون لدى الإسبان دائماً سفايحٌ على فرنسا بقيمة عشرة آلاف مَرَكٍ ، وذلك من غير أن يكون عند فرنسا أية سُفْتجة على إسبانية .

وإذا ما كانت هولندا في حالٍ معاكسة تجاه فرنسا ، فَظَهَرَت مدينةٌ لها بفرقٍ عشرة آلاف مَرَكٍ ، أمكن فرنسا أن توفى ما عليها إلى إسبانية على وجهين ، وذلك بأن تُعْطِيَ دائنيها في إسبانية سفايحَ على مَدِينيها في هولندا بقيمة عشرة آلاف مَرَكٍ ، أو أن ترسلَ إلى إسبانية عشرة آلاف مَرَكٍ نقداً .

ومن ثمَّ ترى أن الدولة إذا ما اضْطُرَّت أن تؤديَ مبلغاً من المال في بلدٍ آخرَ قَضَتْ طبيعة الأمر بأن يتساوى عندها نقلُ النقد إليه أو أن تُؤخذ منها سفايحُ ،

وتتوقف فائدة هذين الوجهين في التأدية على أحوالِ راهنة فقط ، فيجب أن يُرى في الساعة الحاضرة من يؤدي غروياتٍ كثيرةً في هولنـدة ، أو مالاً منقولاً نقداً<sup>(١)</sup> أو سُفـتجَةً على هولنـدة بمثل هذا المبلغ .

وإذا كان عيارُ النقد عيْنُه ووزنُه عيْنُه في فرنـسة يُعيدان إلى عيْنِ العيار وعيْنِ الوزن في هولنـدة قيلَ إن الصّرافة متعادلةٌ ، وتكافؤ الصرافة في حال النقد<sup>(٢)</sup> الحاضرة يقوم على نحو أربعة وخمسين غروياً في مقابل الإيكو الواحد ، وإذا كانت الصّرافة تزيد على أربعة وخمسين غروياً قيل إنها مرتفعة ، وإذا كانت دون ذلك قيل إنها منخفضة .

ولكي يُعرّف في حالٍ من الصّرافة : هل ترَبّح الدولة أو تخسّر ، يجب أن يُنظر إليها كمدينة ودائنة ومشتريّة ، فإذا كانت الصّرافة دون المتعادلة خسرت الدولة كمدينة ورَبِحَتْ كدائنة وخسرت كمشتريّة ورَبِحَتْ كبائنة ، ويُشعر جيداً بأنها تخسر كمدينة ، ومن ذلك أن فرنـسة إذا كانت مدينةً لهولنـدة بعددٍ من الغرويات فإن إيكوها كلما قلَّ مقابله غروياتٍ زاد احتياجها إلى إيكوياتٍ للدفع ، وعلى العكس إذا كانت فرنـسة دائنةً بعددٍ من الغرويات فإنه كلما قلَّ مقابلُ الإيكو غروياتٍ زاد ما تقبضه من الإيكويات ، وتخسّر الدولة كمشتريّة أيضاً ، وذلك لأنه لا بُدَّ من عيْنِ العدد من الغرويات دائماً لاشتراء عيْنِ المقدار من السلّع ، فمتى انخفضت الصّرافة أعطى كلُّ واحدٍ من إيكويات فرنـسة غروياتٍ أقلَّ عدداً ، وترَبّج الدولة كبائنةً لذاتِ العَلَّة ، وذلك أنتى إذا بتُ سلعتى في هولنـدة كان لى عيْنُ العدد من الغرويات التى أبيعها بها ، ويكون لى في فرنـسة ،

(١) بعد تنزيل نفقات النقل والضمان . (٢) في سنة ١٧٤٤ .

إِذَنْ ، إِيكُويَاتُ كثيرةٌ إِذَا مَا نِلْتُ إِيكُويَاً واحداً بِخَمْسِينَ غُرُويَاً ، أَى إِيكُويَاتُ أَكْثَرُ مَا تَكُونُ لى إِذَا مَا اضْطَرَرْتُ إِلَى دَفْعِ أَرْبَعَةِ وَخَمْسِينَ غُرُويَاً فى مَقَابِلِ الإِيكُوِ الواحدِ ، وَعَكْسُ جَمِيعِ هَذَا مَا يَصِيبُ الدَّوْلَةَ الأُخْرَى ، فَإِذَا كَانَتْ هُولَنْدَةُ مَدِينَةً بَعْدَ مِنَ الإِيكُويَاتِ رَجَحَتْ ، وَإِذَا كَانَتْ دَائِنَةً بِهِ خَسِرَتْ ، وَهى إِذَا مَا بَاعَتْ خَسِرَتْ ، وَهى إِذَا مَا اشْتَرَتْ رَجَحَتْ .

وَيَجِبُ تَتَبُّعُ هَذَا مَعَ ذَلِكَ ، فَإِذَا كَانَتْ الصَّرَافَةُ دُونَ الْمُتَعَادِلِ ، كَأَن تَكُونُ ، مَثَلًا ، خَمْسِينَ بَدَلًا مِنْ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ فَإِنَّ الَّذِى لَا بُدَّ مِنْ حَدُوثِهِ كَوْنُ فَرَنْسَةٍ الَّتِى تُرْسَلُ إِلَى هُولَنْدَةِ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ أَلْفَ إِيكُوِ صَرَافَةً لَا تَبْتَاعُ مِنَ السِّلَعِ إِلَّا مَا يَقَابِلُ خَمْسِينَ أَلْفًا ، وَكَوْنُ هُولَنْدَةٍ ، الَّتِى تُرْسَلُ إِلَى فَرَنْسَةٍ مَا قِيَمَتِهِ خَمْسُونَ أَلْفَ إِيكُوِ مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى ، تَشْتَرِ مِنْهَا مَا يَقَابِلُ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ أَلْفًا ، وَهَذَا مَا يُوْدَى إِلَى فَرْقٍ ثَمَانِيَةٍ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ ، أَى مَا يَزِيدُ عَلَى سُبْعٍ خُسْرًا لِفَرَنْسَةٍ ، أَى مَا يَقْضَى بِإِرْسَالِ زِيَادَةٍ سُبْعٍ إِلَى هُولَنْدَةٍ دَرَاهِمَ أَوْ سِلْعًا كَانَ لَا يُرْسَلُ عِنْدَمَا تَتَعَادَلُ الصَّرَافَةُ ، وَإِذَا مَا دَامَتْ زِيَادَةُ السَّوِّ عَنْ خَفْضٍ فى الصَّرَافَةِ لِمِثْلِ هَذَا الدَّيْنِ تَدْهَوْرَتْ فَرَنْسَةُ فى نِهَايَةِ الأَمْرِ ، وَأَقُولُ إِنَّ هَذَا مَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ كَمَا يُلَوِّحُ ، وَلَيْسَ عَنِ الْمَبْدِ الَّذِى قَرَّرْتُهُ فى مَوْضِعٍ آخَرَ<sup>(١)</sup> مِثْلُ الدَّوْلِ ، دَائِمًا ، إِلَى وَضْعِ نَفْسِهَا فى الْمِيزَانَ وَالْفَوْزِ بِخِلَاصِهَا مِنَ الدَّيْنِ ، وَهَكَذَا لَا تَسْتَدِينُ إِلَّا بِنِسْبَةٍ مَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَدْفَعَ ، وَلَا تَشْتَرِ إِلَّا بِنِسْبَةٍ مَا تَتَبَّعُ ، وَالصَّرَافَةُ ، بَعْدَ اتِّخَاذِ الْمِثْلِ الْمَذْكُورِ آنِفًا ، إِذَا مَا هَبَطَتْ فى فَرَنْسَةٍ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ إِلَى خَمْسِينَ عَادَ الْمُولَنْدِيُّ ، الَّذِى يَبْتَاعُ سِلْعًا بِأَلْفِ إِيكُوِ ، وَالَّذِى يَدْفَعُ أَرْبَعًا وَخَمْسِينَ غُرُويَاً لِلإِيكُوِ الواحدِ ثَمَنًا لَهَا ،

( ١ ) انظر إلى الفصل الثالث والعشرين من الباب العشرين .

لا يَدْفَعُ غيرَ خمسين ألفاً ثَمَنًا لها عند موافقة الفرنسيِّ على هذا ، بَيِّدَ أن سلعة فرنسة ترتفع مقداراً فمقداراً ، ويُقَسَّمُ الربح بين الفرنسيِّ والهولنديِّ ، وذلك لأن التاجر إذا ما استطاع الربح سَهْلَ عليه أن يَقْسِمَ ما اكتسب ، ويكون هنالك ، إذنْ ، اتصالٌ ربحٍ بين الفرنسيِّ والهولنديِّ ، وَقُلْ مثلَ هذا عن الفرنسيِّ الذى يبتاع سِلْعاً من هولندة بمبلغ أربعة وخمسين ألفَ غُرُو والذى يدفع ألفَ إيكو عند ما تكون الصَّرَافَةُ أربعة وخمسين غُرُو ياً فى مقابل الإيكو الواحد ، فهذا الفرنسيُّ يُضْطَرُّ إلى إضافة أربعة من أربعة وخمسين من الإيكويات الفرنسية اشتراءً للسِّلَعِ عِندَها ، غير أن التاجر الفرنسيَّ الذى يَشْعُرُ بما يصيبه من الخُسْرِ رَغْبَ فى إعطاء ما هو أَقْلُ من السلعة الهولندية ، ولذا يَحْدُثُ اتصالٌ خُسْرِ بين التاجر الفرنسيِّ والتاجر الهولنديِّ ، وتَضَعُ الدولةُ نَفْسَها فى المِيزان شيئاً فشيئاً ، فلا يكون لهبوط الصَّرَافَةِ جميعُ المحاذير التى يجب أن تُحْشَى .

وإذا صارت الصَّرَافَةُ دون المتعادل ، أمكن التاجر أن يَرُدَّ أمواله إلى البلدان الأجنبية من غير أن يَنْقُصَ ثروته ، وذلك لأنه يَكْسِبُ ثانيةً ما خَسِرَهُ عند استردادها ، بَيِّدَ أن الأمير الذى يُرْسَلُ إلى البلدان الأجنبية من النقد ما لا ينبغي أن يَعُودَ يَخْسِرُ على الدوام .

وإذا ما كَثُرَت معاملاتُ التجار فى بلدٍ ارتفعت الصَّرَافَةُ فيه لا مَحَالَةَ ، وعِلَّةُ هذا كثرة ما يُعَقَّدُ فيه من عهود ، وكثرة ما يُبْتَاعُ فيه من سِلَعٍ فتَوَجَّهَ إلى البلد الأجنبيِّ سَفَاحٌ للدفع .

وإذا ما رَكَمَ الأميرُ مالاً كثيراً فى دولته أُمَكِّنَتْ نَدْرَةُ المال فيها حقيقةً ، ووفرتها فيها نسبياً ، ومن ذلك أن هذه الدولة إذا ما وجب عليها أن تدفع

كثيراً من ثمن السلّع في البلد الأجنبيّ في الوقت نفسه هبطت الصّرافة وإن نَدَرَ النقدُ .

والصّرافة في كلِّ مكانٍ تَمِيلُ ، دائماً ، إلى الظهور على نسبةٍ ، وهذا ما تقتضيه طبيعةُ الأمر نفسه ، فإذا كانت صِرافَةُ إيرلندة على إنكلترة دون المتعادل ، وإذا كانت صِرافَةُ إنكلترة على هولندة دون المتعادل أيضاً ، كانت صِرافَةُ إيرلندة على هولندة هابطةً أيضاً ، وذلك على نسبة صِرافَةِ إيرلندة على إنكلترة وصِرافَةِ إنكلترة على هولندة ، وذلك لأن الهولنديّ الذي يستطيع أن يأتى بأمواله من إيرلندة على وجهٍ غير مباشر ، أى بواسطة إنكلترة ، لا يريد أن يَدْفَعَ ما هو أغلى ليأتى بها على وجهٍ مباشر ، وأقول إن هذا هو ما يجب أن يكون هكذا ، ولكن هذا ليس ، مع ذلك ، صحيحاً هكذا ، ففي كلِّ وقتٍ يوجد من الأحوال ما تختلف به هذه الأمور ، وما بين الرّبح الذى يُنال من مكانٍ ، أو من مكانٍ آخر ، من فرقٍ يتجلى به دهاء الصيّافة أو حذقهم الخاص الذى ليس موضوع بحثٍ هنا مطلقاً .

وإذا ما رفعت الدولة نقدَها ، كأن تُطلق اسمَ ستِّ ليرات أو اسمَ إيكوين على ما كانت تسميه ثلاث ليرات أو إيكوياً ، فإن هذه التسمية الجديدة التى لا تضيف شيئاً حقيقياً على الإيكو مما لا ينبغى أن يُنيلَ غرُوباً واحداً زيادةً فى الصّرافة ، فلا يجوز أن يُنالَ فى مقابل الإيكوين الجديدين غيرُ عينِ المقدار من الغرويات التى كانت تُقبَضُ فى مقابل الإيكو السابق ، وإذا كان هذا لا يَقَعُ فإنه لا يكون نتيجةً تحديد السعر بنفسه ، بل نتيجة ما يؤدى إليه هذا التسمير كأمر جديد ونتيجة ما ينطوى عليه من مفاجأة ، فالصّرافة تُنَاطُ بالأمور المبدوءة ، وهى لا تستقيم إلا بعد مرور بعض الوقت .

وإذا كانت الدولة لا ترفع نقدها بقانون فقط ، فأمرت بصهر آخر جديد لكي تجعل من النقد القوى نقداً ضعيفاً ، فإن الذي يحدث في أثناء العملية وجود نقدتين : النقد القوى القديم ، والنقد الضعيف الجديد ، وبما أن النقد القوى يكون قد مُنع ولا يُقبل في غير دار الضرب ، وبما أنه يلزم دفع السفائح الجديدة بنقود جديدة ، فإن الصرافة يجب أن تُنظَّم على حسب النقد الجديد كما يظهر ، وإذا كان الإضعا في فرنسة بنسبة النصف مثلاً ، وكان إيكو ثلاث الليرات القديم يُعطى ستين غروياً في هولندا ، لم يجب أن يُعطى الإيكو الجديد غير ثلاثين غروياً ، وتلوح ، من ناحية أخرى ، ضرورة انتظام الصرافة على حسب قيمة النقد القديم ، وذلك لأن الصيرفي المالك نقوداً والذي يأخذ سفائح مُلزم بأن يحمل إلى دار الضرب نقوداً قديمةً نيلاً لنقود جديدة يلحقه خسر منها ، ولذا تقع الصرافة بين النقد الجديد والنقد القديم ، وتسقط قيمة النقد القديم ، من جهة ، وذلك لوجود نقد جديد في التجارة ، ولأن الصيرفي لا يستطيع أن يتشدد لما تقضى المصلحة عليه بإخراج النقد القديم من صندوقه حالاً استثماراً له وقياماً بما عليه أن يدفع ، وترتفع قيمة النقد الجديد من جهة أخرى ، وذلك لأن الصيرفي بما يكون لديه من النقد الجديد ، يكون قادراً على نيل نقد قديم مع ربح عظيم كما نبيّن ذلك ، ولذا تقع الصرافة بين النقد الجديد والنقد القديم كما قلت ، وحينئذ يكون للصيرافة نفع من إخراج نقد الدولة القديم ، وذلك لما ينالونه بهذا من ذات الكسب الذي تُعطيه صرافة مُنظمة على النقد القديم ، أي كثير من غرويات في هولندا ، ولأن لهم عوداً إلى الصرافة المنظمة بين النقد القديم والنقد الجديد ، أي التي هي أكثر هبوطاً ، وهذا ما يُنيل كثيراً من الإيكويات في فرنسة .

وأفترضُ أن ثلاثَ ليراتٍ من النقد القديم تُعطى خمسةً وأربعين غُروياً بالصَّرافة الحاضرة ، وأن هذا الإيكو يُعطى ستين غُروياً إذا ما نُقل إلى هولندا ، غير أنه يُنَال إيكو ثلاثَ ليراتٍ في فرنسة بسفينة خمسةٍ وأربعين غُروياً ، أى إيكو يُعطى ستين غُروياً أيضاً إذا ما كان من النوع القديم ويُقل إلى هولندا ، ولذا يُخرُج جميع النقد القديم من الدولة التى تقوم بالصَّهر ، والصَّيرفةُ هم الذين يستفيدون من هذا .

وتقتضى الضرورةُ بأن تُصنَّع عمليةٌ أخرى لمعالجة ذلك ، وذلك أن تُرسِل الدولة ، التى تقوم بالصَّهر ، مقداراً كبيراً من النقد القديم إلى الأمة الناضجة للصَّرافة ، وذلك أنها إذ تنال اعتباراً فإنها ترفع الصَّرافة إلى الحدِّ الذى يُنَال عنده ، مع قليلِ شىء ، غُروياتٍ بصرافةٍ إيكو ثلاثَ الليرات بمقدارٍ ما يُنَال بإخراج إيكو ثلاثَ الليرات القديم خارجَ البلاد ، وقد قلتُ : مع قليلِ شىء ، لأن الربح إذا كان زهيداً لم يحاول إخراجُ النقد قَطُّ بسبب نفقاتِ النقل ومخاطرِ المصادرة .

ومن الملائم إبداءُ فكرةٍ واضحة عن هذا ، فالسيد برنارد ، أو صيرفى آخر أرادت الدولة استخدامه ، عَرَضَ سفاتجه على هولندا وأعطاهما بما هو أعلى من الصَّرافة الحاضرة بواحد أو اثنين أو ثلاثة من الغُرويات ، وأوجب وجودَ خيرةٍ في البلدان الأجنبية بما نقله إليها من نقود قديمة باستمرار ، وأدَّى بهذا ، إذن ، إلى رفع الصَّرافة إلى النقطة التى تكلمنا عنها ، ومع ذلك فإن ما أعطاه من سفاتجه أسفر عن قبضه على جميع النقود الجديدة ، وعن حملة الصَّيرافة الآخرين ، للزمين بالدفع ، على حَمَلِ نقودهم القديمة إلى دار الضرب ، ثم بما أنه أصبح صاحباً لجميع النقد مقداراً فقداً فإنه أُلزم الصَّيرافة الآخرين بدورهم أن يعطوه سفاتجَ عالية الصَّرافة

كثيراً ، وما ناله من ربحٍ في النهاية عَوَّضَهُ من مُعْظَمِ خسارة البداية .  
ويُشْعَرُ في أثناء جميع هذه العملية بأن الدولة أن تعانيَ أزمةً شديدةً ، فالتقْدُّ  
يصير فيها نادراً جداً ، وذلك : ١ لأنه يجبُ مَنعُ معظمه ، ٢ لأنه يجبُ نقلُ قسمٍ منه  
إلى البلدان الأجنبية ، ٣ لأن جميع الناس يَشْدُون عليه ، فلا يريدون أن يدْعُوا  
للامير ربحاً يأملون أن ينالوه ، ومن الخطر أن تُصْنَعَ تلك العملية ببطء ، ومن  
الخطر أن تُصْنَعَ بسرعة ، وإذا كان الربحُ المُقْتَرَضُ مُقَرَّطاً زادت المحاذيرُ بهذا  
المقدار .

وقد رُئِيَ فيما تقدم أن الصَّرافة إذا كانت دون النقد قيمةً وُجِدَ ربحٌ في  
إخراج النقد ، وإذا كانت فوق النقد قيمةً وُجِدَ ربحٌ في إعادته .  
ولكن توجد حالٌ يكون فيها ربحٌ من إخراج النقد وإن كانت الصَّرافةُ  
متعادلةً ، وذلك عندما يُرْسَل إلى البلدان الأجنبية رَشْماً أو صهرًا له ثانية ، وهو  
إذا ما عاد ظَهَرَ بفائدة دار الضرب سواء استُعْمِلَ في البلاد أم أُخِذَتْ سَفَاحُجُ  
على الأجنبي .

وإذا حدث أن أُنشِئت في دولةٍ شركةٌ ذاتُ أسهم كثيرة إلى الغاية ،  
وأن رُفِعَت هذه الأسهم في بضعة أشهر من الزمن عشرين مرةً أو خمساً وعشرين  
مرةً زيادةً على قيمة الشراء الأول ، وأن أُسِّسَت هذه الدولة مَصْرَفًا ذا أوراقٍ  
مالية تقوم مقام النقد ، وأن صارت قيمة هذه الأوراق النقدية عظيمةً مطابقةً لقيمة  
الأسهم النقدية (هذا هو نظام مسيولو) ، فإن من طبيعة الأمر أن تتلاشى تلك الأسهم  
والأوراقُ النقدية على الوجه الذي وُضِعَتْ به ، وما كان ليُمْكِنَ أن تَرْفَعَ  
الأسهمُ عشرين أو خمساً وعشرين مرةً إلى ما هو أعلى من قيمتها الأولى من غير



أن يُمنَح كثيرٌ من الناس وسيلةً نَيلِ ثَرَوَاتٍ واسعةٍ ورَقًا ، وذلك أن كلاً يحاول تأمين ثروته ، وذلك أن الصَّرَافَةَ إِذْ تُقدِّمُ أسهلَ الطُّرُقِ لتغيير طبيعة الثروة أو نقلها حيث يراد فإن الواحد يُودِعُ قسماً من أوراقه بلا انقطاع لدى الأمة النازمة للصَّرَافَةِ ، ويؤدى التصميم الدائم على الإيداع فى البلاد الأجنبية إلى خفض الصَّرَافَةِ ، ولنفتراض أن مُعدَّلَ الصَّرَافَةِ ، منذ زمن ذلك النظام ، أربعون غروياً لكلِّ إيكو ، وذلك من حيث النسبةُ بين العِيارِ ووزن النقدِ الفِضِّىِّ ، فلما أصبح الورق الذى لا يُحصَى نقداً عاد لا يُعطى غيرُ تسعة وثلاثين غروياً عن كلِّ إيكو ، ثم ثمانية وثلاثين ، ثم سبعة وثلاثين ، إلخ . ، وقد بلغ هذا من الذهاب إلى بعيدٍ ما عاد لا يُعطى معه غيرُ ثمانية غرويات ، ثم عادت الصَّرَافَةُ غيرَ موجودة فى نهاية الأمر . وهذه هى الصَّرَافَةُ التى كان عليها فى فرنسة أن تنظَّم ما بين الفِضة والورق من النسبة فى تلك الحال ، وأفتراضُ ، بعد النظر إلى وزن الفِضة وعيارها ، أن إيكو ثلاث الليرات الفِضِّىِّ ساوى أربعين غروياً ، وأن الصَّرَافَةَ ، إِذْ قامت على الورق ، لم يساو إيكو ثلاث الليرات الورقى غيرَ ثمانية غرويات فكان الفرق أربعة أخماس ، ولذا كان إيكو ثلاث الليرات الورقى أقلَّ من إيكو ثلاث الليرات الفِضِّىِّ بأربعة أخماس .

### الفصل الحادى عشر

#### أعمالُ الرومان حول النقود

إن ما وقع فى أيامنا من ضَرَبَاتِ حَوَلِ النقود صَدَرَتْ عن السلطة فى فرنسا فى عهد وزارتين متتابعتين أتى الرومانُ ما هو أعظمُ منه ، لا فى زمن هذه الجمهورية العاسدة ، ولا فى زمن هذه الجمهورية التى لم تكن غيرَ فوضى ، بل فى زمن الجمهورية التى نازعت القرطاجيين السلطانَ بحكمتها وشجاعتها ، وحين قوة نظامها ، وذلك بعد أن قَهَرَتْ مدَنَ إيطاليا .

وأرأى مغتبطاً أن أنعمَ بعض الشيء فى هذا الموضوع ، وذلك لكيلا يُجَمَلَ مَثَلٌ مما هو غيرُ مَثَلٍ مطلقاً .

كان الأُسُّ فى الحربِ البُونِية الأولى<sup>(١)</sup> ، الذى وَجَبَ أن يكون وزنه اثنتى عشرة أوقيةً من النحاس ، لا يَزِنُ غيرَ أوقيتين ، فلما كانت الحربِ البُونِية الثانية عاد لا يَزِنُ غيرَ أوقيةٍ ، ويطابق هذا القِطْعُ ما نسميه اليوم زيادةَ النقود ، وليس غيرَ هذا أن يُزَع من إيكوست الليرات نصفُ الفضة ليُصنع منها إيكويان ، أو لتساوى اثنتى عشرةَ ليرةً .

أجل ، لم يَنْتَه إلينا أثرٌ عن الوجه الذى أتمَّ الرومانُ به عمليتهم فى الحربِ البُونِية الأولى ، غير أن ما صنعه فى الحربِ الثانية يدلنا على حكمة عجيبة ، وذلك أن الجمهورية لم تكن قادرةً على إيفاء ديونها قَطُّ ، فقد كان الأُسُّ يَزِنُ أوقيتى نحاس ، وبما أن

(١) بلىنى ، التاريخ الطبيعى ، باب ٣٣ ، مادة ١٣ .

الدينار يساوى عشرة أسّات فإنه كان يَعْدِلُ عشرين أوقية من نحاس ، وتَضَرِبُ  
الجمهوريةُ أسّاتٍ يَعْدِلُ الواحد منها أوقية نحاس<sup>(١)</sup> وترجح النصف من دائيتها ، وتؤدّي  
الدينار بهذه الأواقي العشر ، وتوجب هذه العملية ارتجاج الدولة كثيراً ، ويقضى  
الأمرُ بأن تُعْطَى أدنى ما هو ممكن ، وتَنْطَوَى على جورٍ ، ويلزَم أن تكون أدنى  
ما هو ممكن ، وكانت تَهْدَفُ إلى إبراء الجمهورية نحو أبنائها ، وما كان يجب أن يَبْرَأ  
أبناء الجمهورية فيما بينهم ، ويوجب هذا عملية ثانية ، فيَقْضَى بأن يحتوى الدينار  
ستة عشر أسّا بعد أن كان يشتمل على عشرة أسّاتٍ حتى ذلك الحين ، وقد نشأ  
عن هذه العملية المضاعفة كونُ دائني الجمهورية قد خَسِرُوا النصف<sup>(٢)</sup> على حين  
كان الأفراد لا يَخْسِرُونَ غيرَ الخمس<sup>(٣)</sup> ، ولا تزيد السِّلْعُ على غير الخمس ،  
ولا يتناول التغير الحقيقي في النقد غيرَ الخمس ، وتُرى النتائجُ الأخرى .

إذن ، كان الرومان خيراً منا تصرفاً ، نحن الذين اشتعلوا في عملياتهم على  
الثروات العامة والثروات الخاصة ، وليس هذا كل ما في الأمر ، فسِرَى أنهم قاموا  
بها في أحوالٍ أكثرَ ملاءمة منا .

( ١ ) بليتي ، التاريخ الطبيعي ، باب ٣٣ ، مادة ١٣ . ( ٢ ) كانوا يأخذون عشر أوقيات  
من النحاس في مقابل عشرين . ( ٣ ) كانوا يأخذون ست عشرة أوقية من النحاس في مقابل عشرين .

## الفصل الثالث عشر

الأحوالُ التي قام الرومان بعملياتهم فيها  
حول النقد

قديمًا كان يوجد في إيطاليا من الذهب والفضة ما هو قليلٌ جدًا ، ولا يوجد في هذا البلد غير قليل من مناجم الذهب والفضة ، أو لا يوجد فيه شيء من هذه المناجم مطلقًا ، ولما استولى الغوليون على رومة لم يكن فيها غير ألف رطلٍ من الذهب <sup>(١)</sup> ، ومع ذلك فقد انتهب الرومان كثيرًا من المدن القوية ، ونقلوا ثرواتها إلى بلدهم ، وهم لم يستعملوا غير النقد النحاسي لزمّن طويل ، وهم لم يكن عندهم من الفضة ما يكفي لضرب النقود الفضية <sup>(٢)</sup> إلّا بعد سلّم بيرووس ، ومن هذا المعدن صنعوا دنانير تعدل عشرة أسّات <sup>(٣)</sup> أو عشرة ليرات نحاسية ، وما فتئت نسبة الفضة إلى النحاس تكون كنسبة الواحد إلى ٩٦٠ ، وذلك بما أن الدينار الروماني كان يساوي عشرة أسّاتٍ أو عشرة أرطال من نحاس فإنه كان يعدل ١٢٠ أوقية من نحاس ، وبما أن الدينار عينه كان يساوي ثمن أوقية من الفضة <sup>(٤)</sup> فإنه كان يؤدي إلى النسبة التي تكلمنا عنها .

ولما أصبحت رومة سيدة ذلك القسم من إيطاليا الأكثر جواراً لبلاد اليونان وصقلية وجدت بالتدريج بين شعبين غنيين : الأغارقة والقرطاجيين ، فزادت

(١) بليني ، باب ٣٣ ، مادة ه . (٢) فرنشيموس ، الباب الخامس من العشرة الثانية .

(٣) المصدر نفسه ، Loco citato ، قال المؤلف نفسه إنهم ضربوا ، أيضاً ، أنصافاً

سميت كوينز وأرباعاً سميت سترس . (٤) الثمن عند بوده ، والسبع عند مؤلفين آخرين .

الفِضة فيها ، ولما صار من المتعذر بقاء نسبة الواحد إلى ٩٦٠ بين الفِضة والنحاس قامت بعمليات مختلفة في النقد لا نعرِّفها ، وإنما الذي نَعْلَمُ أن الدينار الرومانيَّ في بدء الحرب البونية الثانية كان لا يَعْدِلُ أكثرَ من عشرين أوقيةً من النحاس<sup>(١)</sup> ، فعادت النسبة بين الفِضة والنحاس لا تكون غيرَ نسبة الواحد إلى ١٦٠ ، وكان النقص عظيماً مادامت الجمهورية قد رَجِحت خمسة أسداس من جميع النقد النحاسيَّ ، بيدَ أنه لم يُصنَّع غيرُ ما كانت تقتضيه طبيعة الأمور وإعادةُ النسبة بين المعادن التي كانت تُستخدم نقوداً .

وأسفرت السِّلْمُ التي خُتِمت بها الحرب البونية الأولى عن ترك الرومان سادة صِقْلِيَّة ، وهم لم يكادوا يدخلون سردينية حتى أخذوا يَعْرِفون إسبانية ، فزادت كتلةُ الفِضة في رومة أيضاً ، وفي رومة أُتِيَ بعملٍ نُقِصَ الدينارُ الفِضِيُّ به من عشرين أوقيةً إلى ستِّ عشرة أوقية<sup>(٢)</sup> ، فكانت هذه النتيجة التي رُجِعَ بها إلى النسبة بين الفِضة والنحاس ، فصارت هذه النسبة ١ تجاه ١٢٨ ، بعد أن كانت ١ تجاه ١٦٠ .

وإذا ما بحثتم في الرومان لم تجدوهم فوق غيرهم كثيراً في غير اختيار الأحوال التي يصنعون فيها الخير والشر .

(١) بليي ، التاريخ الطبيعي ، باب ٣٣ ، مادة ١٣ . (٢) بليي ، التاريخ الطبيعي ، باب ٣٣ ، مادة ١٣ .

## الفصل الثالث عشر

## عمليات حول النقود في زمن الأباطرة

شُرِعَ بطريق القطع في العمليات التي أُتِيَ بها حول النقد في زمن الجمهورية ، فَوَكَّلَتِ الدولة إلى الأمة احتياجاتها ولم تَزْعُم أنها تُغويها ، وُشِرِعَ في زمن الأباطرة بطريق المزج ، فلما دَبَّ اليأس في هؤلاء الأمراء بضروب سخائهم رأوا أنهم مضطرون إلى تزييف النقود ، أى سلكوا طريقاً مُعَوَّجَةً تُقَلِّلُ الضَّرَرَ ويلوح أنها لا تَمَسُّه ، وذلك أن قسماً من الهبة قد اسْتُرِدَّ وأُخْفِيَتِ اليدُ ، وذلك أن الأَعْطِيَةَ والجوائزَ نُقِصَت من غير أن يُحَدَّثَ عن نُقْصائها .

وَيُرَى في الدُّور<sup>(١)</sup> ، أيضاً ، نقودٌ تُسَمَّى المُبَطَّنة فلا يوجد فيها غيرُ صفيحةٍ فِضَّةٍ تُغَطِّي النُّحاسَ ، وقد حُدِّثَ عن هذا النقد في مُنبَذة من الباب السابع والسبعين من ديون<sup>(٢)</sup> .

وبدأ دِنْدِيُوسُ يُولِيَانُ بالوَهْنِ ، وَيُرَى أن نقد<sup>(٣)</sup> كَرَّاكَلًا يشتمل على مزيجٍ أَكْثَرَ من النصف ، وأن نقد إسكندر سِيفِر<sup>(٤)</sup> يشتمل على ثلثين من المزيج وَيَدُومُ الوَهْنُ فلا يَرَى في عهد غَلِيَان<sup>(٥)</sup> غيرُ نُحاسٍ مُمَوَّهٍ بِالفِضَّةِ .  
وَيُشْعَرُ بأن هذه العمليات العنيفة لا تقع في هذه الأيام ، فالأَمِيرُ يَصِلُ ،

(١) انظر إلى تاريخ النقود القديمة ، تأليف ب . جوبر ، طبعة باريس ١٧٣٩ صفحة ٥٩ .

(٢) نبذة من الفضائل والنقائص . (٣) انظر إلى سافو ، باب ٢ ، فصل ١٢ ، ويومية

العلماء المؤرخة في ٢٨ من يولييه سنة ١٦٨١ حول اكتشاف ٥٠٠٠٠ نقد قديم . (٤) المصدر نفسه .

(٥) المصدر نفسه .

ولا يُضِلُّ أحداً ، والصَّرَافَةُ عَلَّمَتِ الصَّيرْفُ أَنْ يَقَابِلَ بَيْنَ نَقُودِ الْعَالَمِ وَأَنْ يَضَعَهَا  
حَيْثُ قِيَمَتُهَا الصَّحِيحَةُ ، وَعَادَ عِيَارُ النُّقُودِ لَا يَكُونُ أَمْرًا خَافِيًا ، وَإِذَا مَا أَخَذَ أَمِيرٌ  
يُضَدِّرُ سُبُوقًا وَاصِلَ جَمِيعِ الْعَالَمِ وَصَنَعَهُ مِنْ جِهَتِهِ ، وَخَرَجَتِ النُّقُودُ الْقَوِيَّةُ أَوَّلًا ،  
وَأُعِيدَتْ إِلَيْهِ ضَعِيفَةً ، وَإِذَا مَا سَارَ عَلَى غِرَارِ أَبَاطِرَةِ الرُّومَانِ فَأَضْعَفَ الْفِضَّةَ مِنْ غَيْرِ  
إِضْعَافٍ لِلذَّهَبِ أَبْصَرَ اخْتِفَاءَ الذَّهَبِ بَغْتَةً وَاقْتَصَارَهُ عَلَى نَقْدِهِ الرَّدِيِّ ، فَالْصَّرَافَةُ  
هِيَ ، كَمَا قُلْتُ فِي الْبَابِ السَّابِقِ <sup>(١)</sup> ، قَدْ أَزَالَتْ ضَرَبَاتِ السُّلْطَةِ الْعَظِيمَةِ أَوْ تَوْفِيقَ  
ضَرَبَاتِ السُّلْطَةِ الْعَظِيمَةِ عَلَى الْأَقْل .

### الفصل الرابع عشر

#### كيف تضايقُ الصَّرَافَةُ الدُولَ الْمُسْتَبَدَّةَ

كَانَتْ رُوسِيَّةٌ تَرْغَبُ فِي الْبُزُولِ عَنْ اسْتِبْدَادِهَا ، وَهِيَ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ ، فَتَقِيَامُ  
التَّجَارَةُ بِقَتْلِ قِيَامِ الصَّرَافَةِ ، وَتُنَاقِضُ أَعْمَالُ الصَّرَافَةِ جَمِيعَ قَوَانِينِهَا .  
وَفِي سَنَةِ ١٧٤٥ أُصْدِرَتِ الْقِيَصَرَةُ قَانُونًا لَطْرَدَ الْيَهُودَ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ رَدُّوا إِلَى  
الْبُلْدَانِ الْأَجْنِبِيَّةِ نَقْدَ مَنْ أَبْعَدُوا إِلَى سِيْبَرِيَّةِ وَنَقْدَ الْأَجَانِبِ الَّذِينَ كَانُوا مُسْتَخْدَمِينَ ،  
وَلَا يَسْتَطِيعُ جَمِيعُ رَعَايَا الْإِمْبَرَاطُورِيَّةِ أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا ، وَلَا أَنْ يُخْرَجُوا أَمْوَالُهُمْ ، بَلَا  
إِذْنٍ ، فَهَمُّ كَالْعَبِيدِ ، وَلِذَا تَكُونُ الصَّرَافَةُ الَّتِي تَمْنَحُ وَسِيلَةَ نَقْلِ النَقْدِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى آخَرَ  
مُنَاقِضَةً لِقَوَانِينِ رُوسِيَّةِ .

حَتَّى إِنْ التَّجَارَةُ تَنَاقِضُ قَوَانِينَهَا ، فَالشَّعْبُ لَيْسَ مُؤَلَّفًا مِنْ غَيْرِ عَبِيدٍ مُرْتَبِطِينَ

فِي الْأَرْضِينَ وَمِنْ عِبِيدٍ يُسَمَّوْنَ كَنَسِيِّينَ أَوْ شُرَفَاءَ لَأَنَّهُمْ سِنِّيُورَاتُ هَؤُلَاءِ الْعَبِيدِ ،  
وَلَا يَبْقَى أَحَدٌ مِنَ الطَّبَقَةِ الثَّالِثَةِ ، إِذَنْ ، يَتَأَلَّفُ مِنْهُ عَمَالُ وَتِجَارِ .

### الفصل الخامس عشر

#### عادة بعض بلاد إيطاليا

وُضِعَتْ فِي بَعْضِ بِلَادِ إِيطَالِيَةِ قَوَانِينُ لِمَنْعِ الرِّعَايَا مِنْ بَيْعِ أَرْضِيهِمْ نَقْلًا لِنَقْدِهِمْ  
إِلَى الْبِلَادَانِ الْأَجْنِبِيَّةِ ، وَكَانَ يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْقَوَانِينُ صَالِحَةً عِنْدَ مَا تَكُونَ  
ثَرَوَاتُ كُلِّ دَوْلَةٍ مِنْ اخْتِصَاصِهَا بِهَا مَا يَضَعُوبُ مَعَهُ نَقْلُهَا إِلَى أُخْرَى ، وَلَكِنْ ،  
مِنذُ أَدَّتْ عَادَةُ الصَّرَافَةِ إِلَى عَدَمِ كَوْنِ الثَّرَوَاتِ مَالِ آيَةِ دَوْلَةٍ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ ،  
وَمِنذُ وُجِدَتْ سَهُولَةٌ كَبِيرَةٌ فِي نَقْلِهَا مِنْ بَلَدٍ إِلَى آخَرَ ، كَانَ سَيِّئًا ذَلِكَ الْقَانُونُ الَّذِي  
لَا يَسْمَحُ بِتَصْرِفِ الْإِنْسَانِ فِي أَرْضِيهِ مِنْ أَجْلِ مَعَامَلَاتِهِ عَلَى حِينٍ يَسْتَطِيعُ التَّصْرِفُ  
فِي نَقْدِهِ ، وَهَذَا الْقَانُونُ سَيِّئٌ لِأَنَّهُ يَجْعَلُ لِلْمَقَوِّمَاتِ امْتِيَازًا مِنَ الْأَرْضِيِّينَ ، وَلِأَنَّهُ يَجْعَلُ  
نَفُوسَ الْأَجَانِبِ تَعَافُ الْمَجِيءِ إِلَى الْبَلَدِ لِلِاسْتِقْرَارِ بِهِ ثُمَّ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ اجْتِنَابَهُ .

### الفصل السادس عشر

#### ما يُمَكِّنُ الدَّوْلَةَ أَنْ تَنَالَهُ مِنْ عَوْنِ الصَّيَّارِفَةِ

قَامَ أَمْرُ الصَّيَّارِفَةِ عَلَى تَبْدِيلِ النِّقْدِ ، لَا عَلَى إِقْرَاضِهِ ، وَإِذَا كَانَ الْأَمِيرُ لَا يَسْتَخْدِمُهُمْ  
إِلَّا لِتَبْدِيلِ نَقْدِهِ ، وَالْأَمِيرُ لَا يَقُومُ بِغَيْرِ مَعَامَلَاتِ ضَخْمَةٍ ، فَإِنْ أَقْلَ فَائِدَةٍ يُبْنَعُ بِهَا



عليهم من أجل تأجيلاتهم تكون عظيمة ، والأمير إذا ما طُولِبَ بفائدةٍ ضَخْمةٍ أمكنه أن يطمئن إلى كون هذا من عيوب الإدارة ، وهم ، على العكس ، إذا ما استُخْدِموا في تقديم سُلُفاتٍ قام حِذْقُهم على نَيْلِ فوائدٍ جسيمةٍ لنقدم من غير أن يُمكن اتِّهامُهم بالرِّبا .

## الفصل السابع عشر

### الديون العامة

اعتقد بعض الناس أن من الحَسَن أن تكون الدولة مَدِينَةً نفسها ، وذلك لأنهم رأوا أن هذا يُكثِّرُ التَّروَاتِ بِزيادةِ التداول .

وأعتقد أنه خُطِطَ بين الورقة المتداولة التي تُمَثِّلُ النقدَ أو الورقة المتداولة التي هي رمزُ الفوائد التي نالتها إحدى الشركات ، أو تناولها ، من التجارة ، والورقة التي تمثل دِينًا ، فالورقتان الأوليان نافعتان للدولة كثيراً ، ولا يُمكن الأخيرة أن تكون هكذا ، وكلُّ ما يُمكن أن يُنتَظَرُ منها هو أنها رهنٌ صالحٌ للأفراد عن دين الأمة ، أى يُنالُ الدفعُ بها من الأمة ، ولكن إليك المحاذير التي تنشأ عنها :

١ : إذا كان الأجانب مالكيين لكثير من الأوراق التي تمثل ديناً فإنهم ينالون من الأمة في جميع السنين مبلغاً وافراً في مقابل الفوائد .

٢ : يجب أن تكون الصَّرَافَةُ منخفِضةً جدًّا في الأمة المَدِينَةُ دائماً على

هذا الوجه .

٣ : إن ما يُجْبَى من الضرائب عن تأدية فوائد الدين يَصُرُّ المصانع برفعه

أجرةَ العامل .

٤ : يُنزع دخلُ الدولة الحقيقيُّ من ذوى النشاط والعمل لِيُنْقَلَ إلى ذوى البطالة ، أى إنه يُنْعَمُ برَغَد العيش على مَنْ لا يَعْمَلُونَ مطلقاً ، وتَوْضَعُ مصاعبُ حِيَالٍ من يعملون .

تلك هى المحذيرُ ، ولا أُعْرِفُ لذلك منافعَ مطلقاً ، فإذا وُجِدَ عشرةُ أشخاصٍ يكون دخلُ الواحد منهم ألفَ إيكُو من الزَّراعةِ أو الصَّناعةِ ، جَعَلَ هذا للأمةِ رأسَ مالٍ مئتي ألفَ إيكُو عن خمسةٍ فى المئة ، وإذا استعمل هؤلاء الأشخاصُ العشرةُ نصفَ دخلهم ، أى خمسةَ آلافَ إيكُو ، لدفعِ فوائدٍ عن مئة ألفِ الإيكُو التى اقترضوها من آخرين لم يَجْعَلْ هذا للدولة غيرَ مئتي ألفَ إيكُو أيضاً ، ويكون هذا فى لغة علماء الجبر :  $200000 \text{ إيكُو} - 100000 \text{ إيكُو} + 100000 \text{ إيكُو} = 200000 \text{ إيكُو}$  .

والذى يُمَكِّنُ أن يُبْلَغَ فى الخطأ هو أن تكون الورقة التى تمثل دَيْنَ أمةٍ رمزَ ثراء ، وذلك لأنه لا يوجد غيرُ الدولة الغنية ما يستطيع أن يَدْعِمَ مثل هذه الورقة من غير هبوطٍ فى الانحطاط ، ثم لا بُدَّ من أن يكون لدى الدولة ثرواتٌ عظيمةٌ لكيلا تَسْفُطَ فى ذلك ، ويقال إنه لا ضررَ فى ذلك مطلقاً ، وذلك لوجود وسائلٍ ضدَّ هذا الضرر ، فيقال إن الضرر خير ، لأن الوسائل تُنِيفُ على الضرر .

## الفصل الثامن عشر تأدية الديون العامة

يجب أن توجد نسبةٌ بين الدولة الدائنة والدولة المدينة ، أجلّ ، يُمكن الدولة أن تكون دائنةً إلى ما لا ينتهى ، غير أنها لا تستطيع أن تكون مدينةً إلا إلى حدٍّ ما ، فإذا ما جُوزَ هذا الحدُ زالت صفة الدائن .

وإذا كان لهذه الدولة اعتبارٌ لم يُصَبَّ بأذى بعدُ أمكن أن يُصنَعَ ما سارت عليه إحدى الدول الأوربية<sup>(١)</sup> بنجاح ، وذلك أن تُنال مقاديرٌ كبيرة من النقود وأن يُعرضَ على جميع الأفراد أمرُ تأديتها ما رغبوا عن خَفْض الفائدة ، والواقعُ أن الأفراد هم الذين يُعيّنون مُعدّل الفائدة إذا ما اقتضت الدولة ، وأن الدولة هى التى تُعينُ معدل الفائدة إذا ما أرادت الدفع .

ولا يكفى خفضُ الفائدة ، بل يجب أن يتألف من كَسْب الخَفْض أساسُ استهلاكٍ مالىٍّ لدفع قسمٍ من رؤوس الأموال فى كلِّ سنة ، وهذا العمل هو من التوفيق ما يزيد بنجاحه كلَّ يوم .

وإذا لم يكن اعتبار الدولة كاملاً كان هذا سبباً لمحاولة تأليف أساسِ استهلاكٍ مالىٍّ ، وذلك لأن هذا الأساس المالىّ إذا ما قام أعاد الثقة من فوره .

١ : أن الدولة إذا كانت جُهوريةً تَحْتَمِلُ حكومتها بطبيعتها وضعَ مشاريعَ لزمنٍ طويلٍ أمكنَ رأسَ مالٍ الاستهلاك أن يكون غيرَ عظيمٍ فيها ، وفى الحكومة

(١) إنكلترة .

الملكية ما يجب أن يكون رأسُ المال هذا أعظمَ مقداراً .

٢ : يجب أن تكون النُظُم من الوضع ما يَحْتَمِلُ جميعُ أبناء الدولة معه ثَقَلَ قيام هذا الأساس المالى ، وذلك لأن عليهم جميعَ أعباء قيام الدين ، فدائنُ الدولة يدفع إلى نفسه بنفسه بالمبالغ التى يساعِد بها .

٣ : يوجد أربع طبقات من الناس تؤدى ديونَ الدولة وهى : مالكو الأرضين ، ومن يمارسون صِناعتهم بالتجارة ، والزُّرَّاع والصُّنَّاع ، ثم ذوو الدخل من الدولة أو من الأفراد ، وأخرى هذه الطبقات الأربع هى التى يلوح ، فى حالٍ من الضرورة ، أنها أقلُّ مدارةً ، وذلك لأنها طبقةٌ منفصلةٌ فى الدولة تماماً على حين ترى الدولة عينها مؤيَّدةً بما للطبقات الثلاث الأخرى من قوةٍ فاعلة ، ولكن بما أنه لا يُمكن إرهابُ تلك الطبقة كثيراً من غير تقويضٍ للثقة العامة التى تحتاج إليها الدولة على العموم ، وهذه الطبقاتُ الثلاثُ على الخصوص ، احتياجاً مسيطراً ، وبما أن الثقة العامة لا يُمكن أن تُفقد من بعض أبناء الوطن من غير أن تُفقد من قِبَل الجميع كما يظهر ، وبما أن طبقة الدائنين هى أكثر ما يكون عُرضةً لمشاريع الوزراء دائماً وهى تكون فى كلِّ وقت تحت الأبصار والأيدى ، فإن على الدولة أن تحبِّبها بحمايةٍ منقطعة النظير ، وألا يكون للفريق المدين أدنى امتيازٍ على الفريق الدائن .

## الفصل التاسع عشر

## القروض بفائدة

النقد هو رمزُ القِيمِ ، ومن الواضح أنه يجب على المحتاج إلى هذا الرمز أن يُؤَجِّره ، لأنه يصنع جميع الأشياء التي يُمكن أن يحتاج إليها ، والفارق هو في أن الأشياء الأخرى يُمكن أن تُؤَجَّر أو تُشْتَرى ، وذلك بدلاً من أن يُؤَجَّر ، ويُشْتَرى ، النقد الذي هو ثمن الأشياء <sup>(١)</sup> .

أجل ، إن من الجليل جداً أن يُقرض الرجل ماله من آخر بلا فائدة ، غير أنه يُشعر بأن هذا لا يُمكن أن يكون غير نصيحة دين ، لا قانوناً مدنياً .

أجل ، يجب أن يكون للنقد ثمن لتسير التجارة جيداً ، غير أنه يجب ألا يكون هذا الثمن عظيماً ، فهو إذا كان مرتفعاً كثيراً لم يباشر التاجر ، الذي يُبصر أنه يُسكِّف بفوائد أكثر مما يستطيع أن يربحه في تجارته ، شيئاً ، وإذا لم يكن للنقد أى ثمن لم يقتض أحد منه شيئاً ، ولم يباشر التاجر شيئاً أيضاً .

وأخادع نفسي إذا قلتُ إن أحداً لا يقتض منه شيئاً ، فلا بدَّ من سِرِّ أمور المجتمع ، فالربا يتوطد ، ولكن مع القوضى التي أُحِسَّت في جميع الأوقات .

وتخاطب شريعة محمد بين الربا والقروض بفائدة ، فالربا يزيد في البلدان الإسلامية بنسبة شدة التحريم ، والدائن يُعوَّض من خطر المخالفة .

وليس لمعظم الناس في هذه البلاد الشرقية شيء مضمون ، ولا تكاد تكون صلة

(١) لا كلام ، مطلقاً ، عن الأحوال التي يعد الذهب والفضة فيها من السلع .

بين حيازة المبلغ الحاضرة وأمل استيفائه بعد إقراضه ، فالربا يزيد هناك ، إذن ،  
بنسبة خطر العجز عن الوفاء .

### الفصل العشرون

#### الربا البحرى

يقوم فُحْشُ الرِّبَا البحرى على أمرين : خَطَرُ البحر الذى يقضى بالآلَا يُعَرِّضُ  
الإنسانُ ماله للإقراضِ إلَّا لنيل فائدة كبيرة ، وسهولة نَيْلِ المَدِينِ بالتجارة أرباحاً  
عظيمةً وافرةً بسرعة ، مع أن الرِّبَا البرى لا يقوم على واحدٍ من هذين السببين ،  
فيكون إما مُحَرَّمًا من قِبَلِ المشترعين أو مردوداً إلى حدود معقولة كما هو  
الصواب .

### الفصل الحادى والعشرون

#### الإقراضُ بعقدٍ والربا عند الرومان

إذا عَدَوَتِ الإقراضُ للتجارة وجدتْ ، أيضاً ، نوعاً للإقراض بعقد مدنى  
فنشأت الفائدة أو الربا عن ذلك .

ولما زاد الشعبُ عند الرومان سلطانه كلَّ يومٍ حاول الحكام أن يتملقوه وأن  
يَحْمِلُوا على وضع قوانين كانت أحبَّ الأشياءِ إليه ، فقلَّل رؤوسَ الأموال ونَقَصَ  
الفوائد ، وحَظَرَ الأخذَ منها ، وأبطل حبسَ المدين ، ثم جعل إلغاء الديون موضعَ

بِحِثِّ فِي كُلِّ مَرَّةٍ أَرَادَ أَحَدُ خُطَبَاءِ الشَّعْبِ أَنْ يَكُونَ مَحَلَّ حُظْوَةٍ لَدَيْهِ .  
 وَمِنْ شَأْنِ هَذِهِ التَّغْيِيرَاتِ الْمُسْتَمِرَّةِ ، سِوَا أَنْ كَانَتْ بِقَوَانِينِ أُمِّ بَرِاسِيمَ شَعْبِيَّةٍ ،  
 أَنْ أَقْلَمَتِ الرَّبَّاءَ فِي رُومَةِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ عَادَ الدَّائِنُونَ لَا يَتَّبِقُونَ بِالْعُقُودِ عَنْ بَصَرِهِمْ  
 بِأَنَّ الشَّعْبَ مَدِينُهُمْ وَحَاكِمُهُمْ وَقَاضِيَهُمْ ، وَالشَّعْبُ ، إِذْ عُدَّ مَدِينَةً فَقَدْ أَلْعَبَ ، لَمْ  
 يَجِدْ مِنْ يُقَرِّضُهُ بِغَيْرِ فَوَائِدَ فَاحِشَةٍ ، وَمَا انْفَكَّتْ شِكَاوَى الشَّعْبِ تَسْتَمِرُّ وَتُرْهَبُ  
 الدَّائِنِينَ دَائِمًا مَا كَانَتْ الْقَوَانِينُ تَأْتِي بَيْنَ حِينٍ وَحِينٍ ، وَهَذَا مَا أَسْفَرَ عَنْ إلْغَاءِ  
 جَمِيعِ وَسَائِلِ الْإِقْرَاضِ وَالِاسْتِقْرَاضِ الصَّالِحَةِ فِي رُومَةِ وَعَنْ اسْتِقْرَارِ رَبِّاءِ كَرِيهِهِ  
 مَمْقُوتٍ دَائِمًا<sup>(١)</sup> مَبْعُوثٍ دَائِمًا ، وَكَانَ الشَّرُّ يَنْشَأُ عَنْ كَوْنِ الْأُمُورِ لَمْ تُرَاعَ ، فَكَانَتْ  
 الْقَوَانِينُ الْبَالِغَةُ الْخَيْرُ تَوَدَّى إِلَى الشَّرِّ الْبَالِغِ ، فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يُدْفَعَ عَنْ فَائِدَةٍ  
 النِّقْدِ وَعَنْ خَطَرِ عَقُوبَاتِ الْقَانُونِ .

### الفصل الثاني والعشرون

#### مواصلة الموضوع نفسه

لَمْ يَكُنْ لَدَى الرُّومَانِ قَوَانِينُ نَازِمَةٌ لِمَقْدَارِ الرَّبَّاءِ<sup>(٢)</sup> مُطْلَقًا ، وَلَمْ يُذْكَرْ فِيمَا وَقَعَ  
 بَيْنَ الْعَوَامِّ وَالْخَوَاصِّ مِنْ مَنَازَعَاتٍ حَوْلَ ذَلِكَ ، وَلَمْ يُذْكَرْ حَتَّى فِي فِتْنَةِ الْجَبَلِ  
 الْمُقَدَّسِ<sup>(٣)</sup> ، غَيْرُ الْوَعْدِ مِنْ نَاحِيَةٍ وَشِدَّةِ الْعَقْدِ مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى .  
 وَكَانَتْ الْعُقُودُ الْخَاصَّةُ تُتَّبَعُ إِذْنًا ، وَأَعْتَقَدُ أَنَّ أَكْثَرَهَا اعْتِيَادًا كَانَ يَقُومُ

(١) تاسيت ، حِوَالِيَاتِ ، بَاب ٦ ، فَصْل ١٦ . (٢) كَانَ الرَّبَّاءُ وَالْفَائِدَةُ يَدْلَانِ عَلَى الشَّيْءِ  
 عَيْنِهِ عِنْدَ الرُّومَانِ . (٣) انْظُرْ إِلَى دَنِي دَلِيكَارْنَاسِ الَّذِي أَجَادَ وَصَفَهَا كَثِيرًا .

على اثني عشرَ في المئة سنوياً ، وعندى أن فائدة الستة في المئة كانت تُدعى نصفَ الربّا ، وأن فائدة الثلاثة في المئة كانت تُدعى رُبْعَ الربّا ، وذلك في لسان الرومان القديم<sup>(١)</sup> ، فيكون الربّا التامُّ ، إذَنْ ، فائدة اثني عشر في المئة .

وإذا سُئِلَ كيف قام مثلُ هذا الربّا الفاحش عند شعبٍ كان بلا تجارة تقريباً قلتُ إن هذا الشعب ، الذي كان يُلْزَم بالذهاب إلى الحرب بلا قَرْضٍ \* غالباً ، كان محتاجاً إلى الاقتراض غالباً ، وكان يقوم بالمغازي الموقفة بلا انقطاع فيسهل عليه الدفع غالباً ، ويشعر بهذا جيداً من قصة المنازعات التي نَشِبَتْ من هذه الناحية ، وما كان يُنْكَر في ذلك أمرُ شُحِّ أولئك الذين كانوا يُقْرِضُونَ ، ولكن مع القول بأنه كان يُمكن أولئك الذين يشتكون أن يُوفُوا لو أُحْكِمَ سيرهم<sup>(٢)</sup> .

إذَنْ ، كانت تُوضَع قوانينُ غيرُ مؤثِّرة في سوى الوضع الحاضر ، فكان يؤمَرُ ، مثلاً ، بأن من يتجنَّدون للحرب التي لا بُدَّ من تأييدها لا يُعَقَّبُونَ من قِبَلِ دائئهم ، وبأن من هم مُوثَّقون بالقيود يُطْلَقُونَ ، وبأن من هم أكثرُ عَوَزا يرسلون إلى المستعمرات ، وكان بيت المال يُفْتَح في بعض الأحيان ، وكان الشعب يَهْدَأ بسكون الشرور الحاضرة ، وبما أنه كان لا يسأل شيئاً حَوْلَ ما يحدث بعدئذٍ كان مجلس السَّنات لا يحترز من تلافيه .

وبينا كان السَّنات يدافع عن قضية الربّا بإصرارٍ كان حبُّ الفقر والزُّهد والاعتدال بالغاً غايته لدى الرومان ، ولكن هذا هو النظام الذي يقضى بأن يقوم

(١) Usurce semisses, trientes, quadrantes ، وانظر أيضاً إلى المدونة والمجموعة

القانونيتين للربّا ، ولا سيما قانون ١٧ مع حاشيته على ff. de usuris . (٢) انظر إلى

خطب أبيوس على ذلك ، في دني دليكارناس ، باب ٥ .

\* القرض (solde) : ما يعطى للجند .



الأعيان بجميع أعباء الدولة وبألاَّ يَدْفَعُ العوامُ شيئاً ، وما وسيلة حرمان أولئك حقَّ تعقيب مدّينهم وحقَّ مطالبتهم بإيفاء عهودهم والقيام باحتياجات الجمهورية المُلحّة ؟

ويقول تاسيت<sup>(١)</sup> إن قانون الألواح الاثني عشر حَدَدَ الفائدة بواحد في المئة سنوياً ، ومن الواضح أن تَطَرَّقَ الخطأ إليه فَحَسِبَ أن قانون الألواح الاثني عشر هو القانون الآخر الذي أتكلم عنه ، وإذا كان قانون الألواح الاثني عشر قد نَظَّمَ هذا فكيف لم يُنتَفَعْ بسلطانه في المنازعات التي ثارت بين الدائنين والمدّين ؟ ولا يوجد أي أثر لهذا القانون حَوْلَ الدّين بفائدة ، وكما أوغل في تاريخ رومة رُئِيَ أن مثل هذا القانون ليس من وضع حكام رومة العشرة لاريب .

إن القانون اللّيسيني<sup>(٢)</sup> الذي وُضِعَ بعد قانون الألواح الاثني عشر بخمسي وثمانين سنة هو من القوانين العابرة التي تكلمنا عنها ، فقد أَمَرَ بأن يُقَطَعَ من رأس المال ما كان قد دُفِعَ كفائدة وبأن يُوفَى الباقي على ثلاثة أقساط متساوية .

وفي سنة ٣٩٨ من تاريخ رومة سَمَلَ خطيبا الشعب ، دُولْيُوس وَمَنْثْيُوس ، على وضع قانون يَنْقُصُ الفوائد إلى واحد في المئة<sup>(٣)</sup> سنوياً ، وهذا هو القانون الذي يَخْلُطُهُ تاسيت<sup>(٤)</sup> بقانون الألواح الاثني عشر ، وهذا هو أول قانون وُضِعَ لدى الرومان لتعيين مقدار الفائدة ، وَتَمْضِي عشرة أعوام<sup>(٥)</sup> فَيُنْزَلُ هذا الرِّبَا إلى

(١) الحوليات ، باب ٦ ، فصل ١٦ . (٢) سنة ٣٨٨ رومانية ، تيتوس ليفيوس ، باب

٦ ، فصل ٢٥ . (٣) *Unicaria usura* ، تيتوس ليفيوس ، باب ٧ ، فصل ١٦ .

(٤) الحوليات ، باب ٦ ، فصل ١٦ . (٥) في قنصلية ل. منليوس توركاتوس و ك. بلوسيوس ،

على رواية تيتوس ليفيوس ، باب ٧ ، فصل ٢٧ ، وهذا هو القانون الذي يتكلم عنه تاسيت ، الحوليات ، باب ٦ ، المصدر نفسه .

النصف<sup>(١)</sup> ، ثم يُبطل تماماً فيما بعد<sup>(٢)</sup> ، وإذا ما سلمنا بما رواه بعض المؤلفين الذين أدركوا تيتوس ليفيوس وجدنا أنه وُضِعَ في قنصلية<sup>(٣)</sup> ك . مَرَسْيُوس رَوْتِيلْيُوس و ك . سِرْفِيلْيُوس سنة ٤١٣ من تاريخ رومة .

وكان نصيبُ هذا القانون كنصيب جميع القوانين التي سار المشترعُ بالأمور فيها إلى درجة الإفراط ، فقد وُجِدَتْ وسيلةٌ لاجتنابه ، وصار من الواجب أن تُوضَعَ قوانينُ كثيرةٌ أخرى تؤكدُ وتصحيحاً وتعديلاً له ، وقد تُرِكَت القوانينُ اتِّباعاً للعادات<sup>(٤)</sup> حيناً ، وقد تُرِكَت العاداتُ اتِّباعاً للقوانين حيناً آخر ، ولكن مع سهولة فوز العادة في هذه الحال ، وكان الرجل إذا ما اقترض وَجَدَ عائقاً في عَيْنِ القانون الذي وُضِعَ نفعاً له ، هذا القانون الذي ظهرَ ضِدُّهُ مَنْ يُعِينُهُ ومن يَدِينُهُ ، ولما سَمَحَ<sup>(٥)</sup> الحاكمُ سِنْبِرُونْيُوسُ أزيلُوس للمدينين بالمقاضاة وفق القوانين قتله الدائنون<sup>(٦)</sup> لأنه أراد أن يُذَكَّرَ بِشِدَّةٍ أصبح من المتعذر تأييدها .

وأدعُ المدينة ( رومة ) لألقى قليلَ نظرٍ على الولايات .

قلت في مكانٍ آخر<sup>(٧)</sup> إن الولايات الرومانية كانت قد خَرَّبَتْها حكومةٌ مستبدة قاسية ، وليس هذا كلُّ ما في الأمر ، فقد خَرَّبَتْها الرِّبَا الفظيع أيضاً .

وروى شِيثِرُون<sup>(٨)</sup> أن أصحابَ سَلامين أرادوا اقتراض مالٍ من رومة فلم يستطيعوا ذلك بسبب القانون الغابينيِّ ، وعلى أن أبحث عن حقيقة هذا القانون .

(١) Semiunciaria usura . (٢) كما قال تاسيت ، حوليات ، باب ٦ .

(٣) وضع قانون في ذلك عند تعقب خطيب الشعب م . جينوسيوس ، تيتوس ليفيوس ، باب ٧ ،

في النهاية . (٤) Veteri jam more fœnus receptum erat ، أبيان ، الحرب الأهلية ،

باب ١ . (٥) Permisit eos legibus agere ، أبيان ، الحرب الأهلية ، باب ١ ، ومختصر تيتوس

ليفوس ، باب ٦٤ . (٦) سنة ٦٦٣ رومانية . (٧) باب ١١ ، فصل ١٩ . (٨) رسائل

إلى أنيكوس ، باب ٥ ، رسالة ٢١ .

لَمَّا حُظِرَت الديونُ بفوائدَ في رومة تُمَثِّلَت جميعُ أنواعِ الوسائلِ لاجتنابِ القانونِ<sup>(١)</sup> ، وبما أن الحلفاء<sup>(٢)</sup> مع حلفاء الشعب اللاتينى لم يكونوا قد أخضعوا لقوانين الرومان المدنية فقد استُخدِمَ لاتينىٌّ أو حليفٌ يُعِيرُ اسمه ويظهر أنه الدائن ، ولذا لم يصنع القانونُ غيرَ إخضاعِ الدائنينِ لأمرٍ شكلى ولم يُفَرِّجْ عن الشعبِ ويتذر الشعب من هذا الخداع ، فيَحْمِلُ خطيبُ الشعبِ ماركوُس سينبرُونيوس ، استناداً إلى السنوات ، على إصدارِ مرسومٍ<sup>(٣)</sup> شعبى في موضوع القروض قائلٍ إن القوانين التى كانت تُحَرِّمُ الدين مع الربا بين مواطنِ رومانيِّ ومواطنِ رومانيِّ تُطَبَّقُ أيضاً على هذا الدين بين مواطنٍ وحليفٍ أو لاتينى . وفى تلك الأزمنة كانت تُدعى بالحلفاء شعوبُ إيطالية الممتدة حتى الأرنون والروبيكون ولم يُحكَمَ فيها كولايات رومانية .

ويقول تاسيت<sup>(٤)</sup> إنه كان يؤتى ، دائماً ، خِدَاعٌ جديدٌ فى القوانين التى توضع لوَقَفَ الربا ، فلما صار الإقراض والاستقراض باسم حليفٍ من المتعذر سهل إبراز رجلٍ من الولايات يُعِيرُ اسمه .

وكان لا بُدَّ من قانون جديد ضدَّ هذه المساوئ ، فيَضَعُ غايينيوس<sup>(٥)</sup> القانونَ المشهور الذى كان يَهْدَفُ إلى وقف الفساد فى التصويت ، فيرى ، بحكم الطبيعة ، أن أحسن وسيلة لبلوغ ذلك هو أن يُنَبِّطَ القروض ، وكان كلُّ من الأمرين مرتبطاً فى الآخر بحكم الطبيعة ، وذلك لأن الربا كان يزيد<sup>(٦)</sup> فى زمن الانتخابات على

(١) تيتوس ليفيوس ، باب ٣٥ ، فصل ٧ . (٢) المصدر نفسه . (٣) سنة ٥٦١ رومانية ، انظر إلى تيتوس ليفيوس ، باب ٢٥ ، فصل ٧ . (٤) الحوليات ، باب ٦ ، فصل ١٦ . (٥) سنة ٦٠٥ رومانية . (٦) انظر إلى رسائل شيشرون إلى أتيكوس ، باب ٤ ، الرسالتان ١٥ و ١٦ .

الدوام ، وذلك لأنه كان يُحتَاج إلى مال لنيل أصوات ، ويرى جيداً أن القانون الغابينيَّ نَشَرَ في الولايات مرسومَ السَّنات السَّنِپُرُونِيَّ ما دام السَّلَامِينيون كانوا لا يستطيعون اقتراض مال في رومة بسبب هذا القانون ، ويُقرِّضهم بروتوس<sup>(١)</sup> مالاً بأسماء مستعارة بمعدَّل أربعة في المئة شهرياً<sup>(٢)</sup> ، ويفوز في هذا السبيل بمرسومَي سِنَاتٍ يُنصُّ في أولها على كون هذا القرض لا يُعدُّ مخادعةً للقانون وكون حاكم كليكية يَقْضَى وَفْق العقود التي تستند إلى صكِّ السَّلَامِينيين<sup>(٣)</sup> .

وبما أن الدَّين بفائدةٍ بين أهل الولايات وأبناء رومة مُنْع في القانون الغابينيَّ ، وبما أن أهل رومة كانوا قابضين في ذلك الحين على جميع مال العالم ، فإنه كان يجب أن يُغَوَّوا برِّباً فاحش يزول به من عيون البُخْل خَطَرُ ضَيَاع الدَّين ، وبما أنه كان يوجد في رومة أناسٌ أقوياء يُرْهَبون الحُكَّام ويُسَكِّتون القوانين فقد بدَّوا أجراً من غيرهم في الإقراض وأجراً من غيرهم في المطالبة بالرِّبِّا الفاحش ، وقد أدَّى هذا إلى تخريب الولايات دَوَّراً بعد دور من قَبْل جميع مَنْ لَهم اعتبارٌ في رومة ، وإذا كان كلٌّ حاكم كان يَضَع مرسومه بدخوله ولايته<sup>(٤)</sup> ، ويُنصُّ فيه على مقدار الرِّبِّا الذي يَرْوِّقه ، فإن البُخْل كان يَمُدُّ يَدَ العون إلى الاشتراء ، وكان الاشتراء يَمُدُّ يده إلى البخل .

(١) شيشرون إلى أتيكوس ، باب ٦ ، رسالة ١ . (٢) حل بونبي ، الذي أقرض ملك أريوبارسان ستمئة تلت ، على دفع ثلاثة وثلاثين تلتاً أتيكياً عن كل ثلاثين يوماً ، شيشرون إلى أتيكوس ، باب ٥ ، رسالة ٢١ ، باب ٦ ، رسالة ١ . (٣) Ut neque Salaminis, neque cui eis dedisset, fraudi esset. المصدر نفسه . (٤) جعله مرسوم شيشرون واحداً في المئة عن كل شهر مع الرِّبِّا المركب في آخر السنة ، وأما ملتزمو الجمهورية فقد حملهم على منح مدينتهم مهلة ، فإذا لم يدفع هؤلاء في الوقت المقرر ألزمهم بدفع الفائدة المسجلة في الصك ، شيشرون إلى أتيكوس ، باب ٦ ، فصل ١ .

ولا بُدَّ من سَيْرِ الأمور، فالدولةُ تَضِيعُ إذا ما جَمَدَ فيها كلُّ شيءٍ، وكان يوجد من الأحوال ما يقضى على المدن والهيئات ومجتمعات المدن والأفراد بالاستقراض، وكانت الحاجةُ عظيمةً للاقتراض، ولو من أجلِ تلافى ما تُخَرِّبُهُ الجيوش، وما يَسْلُبُهُ الحكام، وما يَسْرِقُهُ رجال الأعمال، وما يستقرُّ كلَّ يومٍ من سيئِ العادات، وذلك لأنه لم يُصَنَّعْ، قَطُّ، غنىٌّ، ولا فقيرٌ، بذلك المقدار، وكان السَّنات، القابضُ على السلطة التنفيذية، يبيح الاقتراض من المواطنين الرومان، وهذا عن ضرورةٍ، وعن زُلْفَى غالباً، وكان يَضَعُ مراسيمَ فوق ذلك، ولكن هذه المراسيمَ السَّناتية كانت غيرَ معتبرةٍ قانوناً، وإنما كان يمكنها<sup>(١)</sup> أن تُعْطِيَ فرصةً للشعب للمطالبة بألواحٍ جديدة، وكان يزيد خَطَرُ ضَيَاعِ رأس المال بهذا فيزيد الرُّبَا أيضاً، وأقول دائماً إن الاعتدال، لا الإفراط، هو الذى يهيمن على الناس.

ومن قول أُلَيَّيان<sup>(٢)</sup> أن الذى يتأخر فى الدفع يؤدى قليلاً، وهذا هو المبدأ الذى سَيَّرَ المشترعين بعد تلاشى الجمهورية الرومانية.

(١) انظر إلى ما قال لوكسيوس، رسالة ٢١ إلى أتيكوس، باب ٥، وكان يوجد أيضاً مرسوم سناتى عام لتحديد الربا بواحد فى المئة عن كل شهر، انظر إلى الرسالة عينها.

(٢) L. 12, ff. De verbor. signif.

## الباب الثالث والعشرون

القوانين من حيث صلتها بعدد السكان

### الفصل الأول

الإنسان والحيوان من حيث تكاثر نوعيهما

أى فينوس ! أى أمّ الحُب !

منذ أعاد نجمك يومَ الشباب الأول ، ما انقطعت ريح الصبا تنشر روح الغرام ،  
وما انفكت الأرض تزيّن صدرها بزاهى الألوان ، وما فتىء الهواء يسطع بالمعذب  
من روح الأزهار ، ويؤثر سلطانك فى الطيور فتسمع وهى تمجّد وجودك بألف  
لحنٍ داعر ، وترى الثيران المختالة تنبّ فى السهل أو تجاوز المياة فى سبيل عجالك ،  
ثم إن أهل الغاب والجبال والنهور والبحور والأرياف الخضّر يتحرّقون شوقاً إلى  
منظرِكَ الغرامى الشهيّ فيلزّمون أنفسهم بالإعمار عن ميلٍ إلى اللذة ما أولع  
باتباعك واتباع هذا السلطان الساحر الذى يُنعم به الجمالُ على كلِّ حيٍّ<sup>(١)</sup> .

تكاد الإناث من الحيوان تكون ثابتةً كثرةً نسلٍ ، وأما النوع البشرى فإن  
طراز التفكير والأخلاق والشهوات والأهواء والميول والخيال حول حفظ الجمال  
والخبل من الحبّل ومن أسره كثيرة العدد أمورٌ تحوّل دون التكاثر بألف وجه .

---

(١) ترجمها السيد هنسو من مقدمة لوكريس ( المؤلف )

## الفصل الثاني

## الزواجات

أدّى واجب الأب الطبيعي في إطعام أولاده إلى تقرير الزواج الذي يُعَيَّن مَنْ هو مُلْزَمٌ بقضاء هذا الواجب ، وكانت الشعوب<sup>(١)</sup> التي تكلم عنها بونبونيوس ميلاً<sup>(٢)</sup> لا تُقدِّر ذلك إلاّ بالمشابهة .

والأب لدى الشعوب الحسنة التمدن هو الذي قرّره<sup>(٣)</sup> القوانين براسم النكاح ، وذلك لأنها تجد فيه الشخص الذي تبحث عنه .

وهذا الالتزام لدى الحيوانات هو من الوضع ما يُمكن الأم أن تكون كافية فيه ، وهو أوسع مدًى لدى الآدميين بمراحل ، وذلك أن لأولادهم عقلاً ، ولكن مع وروده عليهم مقداراً فقداً ، وذلك أنه لا يكفي إطعامهم ، بل يجب توجيههم أيضاً ، وذلك أهم ، وإن غدّوا قادرين على العيش ، لا يستطيعون تديير أنفسهم .

وقلما تساعد القرانات المحرّمة إلى تكاثر الجنس ، وذلك لأن الأب الملزم إلزاماً طبيعياً بتربية الأولاد لا يكون هنالك مُعيّناً على الإطلاق ، وتجد الأم ، التي آظُلْ ملزمة ، ألف عائق ، تجده بالحياء والندم وعُسْر جنسها وجفاء القوانين ، وتغوزها الوسائل في معظم الأوقات .

ولا يسهل على النساء الخاضعات للبقاء العام تربية أولادهن ، حتى إن مشاق

(١) الغرامانت . (٢) باب ١ ، فصل ٨ . (٣) Pater est quem nuptiae demonstrant

هذه التريية تناقض حالهن ، وهن يَبْلُغْنَ من الفساد ما لا يُمكن أن يَكُنَّ موضعَ ثقة القوانين معه .

ومن ثمَّ يكون العَفَافُ العامُّ متصلاً بتكاثر الجنس طبيعةً .

### الفصل الثالث

#### حال الأولاد

العقلُ هو الذى يأمر باتِّباع الأولاد حال الأب عند وجود زوجٍ ، فإذا لم يوجد زوجٌ لم تُمكن العناية بهم من قِبَل غير الأم<sup>(١)</sup> .

### الفصل الرابع

#### الأسر

إن من المسلّم به فى كلِّ مكان تقريباً أن تَتَّبِع المرأةُ أسرةَ الزوج ، وعكسُ هذا ما سُنَّ ، من غير محذورٍ ، فى فرُموزا<sup>(٢)</sup> حيث يذهب الزوج لتأليف أسرة المرأة . ويساعد هذا القانون ، الذى يوطّد الأسرة فى سلسلةٍ من أشخاص الجنس عينه ، على تكاثر النوع البشرى مستقلاً عن العوامل الأولى ، والأسرةُ ضربٌ من المُلْك ، فالرجلُ الذى عنده أولادٌ من الجنس الذى لا تدوم به يكون غير راضٍ عن عدم حيازته جنساً تدوم به .

( ١ ) ولذا يتبع الولد حال الأم دائماً تقريباً لدى الأم التى تشتمل على إماء . ( ٢ ) الأب دوهالد



وَتَصْلُحُ الْأَسْمَاءُ ، الَّتِي تَمْنَحُ الرِّجَالَ فِكْرَةَ شَيْءٍ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَهْلِكَ كَمَا يَلُوحُ ،  
لِتُوجَّحَ إِلَى كُلِّ أُسْرَةٍ بِرَغْبَةٍ تَوْسِيعِ دَوَامِهَا ، وَمِنَ الشُّعُوبِ عَدَدٌ تَمَيِّزُ الْأَسْمَاءِ فِيهَا  
الْأُسْرَ ، وَمِنَ الشُّعُوبِ عَدَدٌ لَا تَمَيِّزُ الْأَسْمَاءَ فِيهَا غَيْرَ الْأَشْخَاصِ ، وَلَيْسَ هَذَا  
حَسَنًا كَثِيرًا .

### الفصل الخامس

#### مختلفُ مراتبِ النساءِ الشرعيات

مما وقع أحياناً أن قالت القوانين والدينُ بقراناتٍ مدنية كثيرة ، وذلك كما عند  
المسلمين الذين يوجد للنساء عندهم مراتبٌ مختلفةٌ ، فَيُعْتَرَفُ عندهم بالأولاد عن  
ولادةٍ في البيت أو عن عقودٍ مدنية أو عن رِقِّ الأمِّ وإقرارٍ لاحقٍ من الأب .  
ومما يخالف الصواب أن يَعْيِبَ القانونُ في الأولاد ما ارتضاه في الأب ،  
فيجب ، إذنْ ، أن يَرِثَهُ جميع هؤلاء الأولاد ما لم يَعْتَرِضْ ذلك بعضُ الأسبابِ  
الخاصة ، وذلك كما في اليابان حيث لا يوجد من يَرِثُونَ غيرُ أولادِ المرأة التي يَهْبُهَا  
العاهلُ ، ومما تقتضيه السياسة هنالك ألا تكون الأموالُ التي يُنْعِمُ بها العاهلُ  
موزعةً كثيراً ، وذلك عن خضوعٍ لمنفعةٍ كما كانت إقطاعاً فيما مضى .

وتوحد بلادُ تتمتع المرأةُ الشرعية في البيت منها بكرامةٍ كالتي تتمتع بها المرأةُ  
الوحيدة في أقاليمنا تقريباً ، وهنالك يُعَدُّ أولاد السَّراريِّ كأنهم من المرأة الأولى ،  
وهذا ما هو مقررٌ في الصين ، وليس الاحترامُ البنويُّ<sup>(١)</sup> والقيامُ بشعائرِ حدادٍ شاقٍّ

(١) الأب دوهالد ، جزء ٢ ، صفحة ١٢١ .

أمرين واجبين للأم الطبيعية ، بل للأم التي يمنحها القانون .  
ويعود الأولاد النفلاء غير موجودين بفضل هذه الخيلة<sup>(١)</sup> ، ويرى في البلاد  
التي لا مكان فيها لهذه الخيلة أن القانون الذي يجعل أولاد السراى شرعيين  
قانون اقتسارى ، وذلك لأن معظم الأمة هو الذى يكون قد عيب بالقانون ،  
وكذلك لا مكان للحديث عن الأولاد النفلاء في هذه البلاد ، فما فيها من فصل بين  
النساء ومن سياج وخضيان ومزلاج يجعل الأمر من الصعوبة ما يرى القانون  
معه تعذره ، ثم إن الحسام عينه يستأصل الأم والولد .

### الفصل السادس

#### النفلاء في مختلف الحكومات

ولا يعرف أبناء الزنا ، إذن ، في البلاد التي تبيح تعدد الزوجات ، وهم  
يعرفون في البلدان التي يقول قانونها بالاعتصار على زوجة واحدة ، وقد وجب في  
هذه البلاد أن يعاب التسرّى ، فوجب ، إذن ، أن يعاب الأبناء الذين يولدون منه .  
وكذلك يجب أن يكون النفلاء في الجمهوريات ، التي تقضى الضرورة بأن  
تكون الأخلاق فيها نقية ، ممقتين أكثر مما في الملكيات .

ومن المحتمل أن يكون قد اتخذ في رومة من التدابير ضدهم ما هو قاس جداً ،  
ولكن بما أن النظم القديمة قضت بزواج جميع الأهلين ، وبما أن الأنكحة لطفت

( ١ ) يفرق بين كبريات النساء وصغرياتهن ، أى بين الشرعيات منهن وغير الشرعيات ، ولكن  
لا يوجد مثل هذا التفريق بين الأولاد ، « وهذا هو مذهب الإمبراطورية الأعظم » ، كما قيل في كتاب  
صينى عن الأخلاق ، ترجمة ذلك الأب ، صفحة ١٤٠ .

بإباحة الرِّدِّ أو الطلاق ، فإنه لم يكن غيرُ الأخلاق الفاسدة جداً بما يُمكن أن يحتمل على التَّسَرُّى .

ومما يجب أن يلاحظ كونُ صفةِ المواطنِ عظيمةً في الديموقراطيات منطويةً على السلطان البالغ فتوضع فيها في الغالب قوانينٌ عن حال النُّفلاء الذين هم أقلُّ صلةً بأمر الزواج وصدِّقه مما بنظام الجُمهورية الخاصَّ ، وهكذا فإنَّ الشعبَ عدَّ النُّفلاء من المواطنين<sup>(١)</sup> أحياناً لكي يزيد سلطانه تجاه العظماء ، وهكذا فإنَّ الشعبَ في أثينة حَذَفَ النُّفلاء من عِدَادِ المواطنين لتكون له أعظمُ حِصة في البرِّ الذي أرسله إليه ملك مصر ، ثم إننا نَعْلَمُ من أرسطو<sup>(٢)</sup> كونَ النُّفلاء يَرِثُونَ في كثير من المَدُن عندما لا تحتوى عدداً كافياً من المواطنين وكونهم لا يَرِثُونَ عند اشتغالها على عدد كافٍ من المواطنين .

### الفصل السابع

#### موافقة الآباء على الزواج

تقوم موافقة الآباء على سلطانهم ، أى على حق تملكهم ، وتقوم أيضاً على حُبِّهم وعقلهم وعلى ترَدُّ ذهن أولادهم الذين تجعلهم سنُّهم في حالٍ من الجهالة وتجعلهم أهواؤهم في حالٍ من التَّمَلِّ .

وقد تكون في الجُمهوريات الصغيرة ، أو النُّظُم الغريبة التي تكلمنا عنها ،

(١) انظر إلى أرسطو ، السياسة ، باب ٦ ، فصل ٤ . (٢) المصدر نفسه ، باب ٣ ،

قوانينُ تمنَحُ الحكامَ رَقَابَةً على أنسكحة أولاد المواطنين ، رقابةً كالتى أنعمت الطبيعة بها على الآباء ، ويُمكن حبَّ الخير العامِّ أن يكون هكذا هنالك ، سواء أساوى كلَّ حبٍّ آخرَ أم زاد عليه ، وهكذا كان أفلاطون يريد أن يُنظِّمَ الحكامُ الزوجات ، وهكذا كان الحكام الإسبارطيون يُوجِّهونها .

بيدَ أن على الآباء فى النُّظْمِ العاديةِ أن يزوّجوا أولادهم ، ويكون انتباههم من هذه الناحية فوق كلِّ انتباه آخرَ فى كلِّ وقت ، وتمنَحُ الطبيعةُ الآباءَ رغبةً تمنَحُ أولادهم وارثين لا يكاد الآباء يشعرون بأنهم لأنفسهم ، وهم يجدون فى مختلف درجات التناسل أنهم يتقدمون نحو المستقبل رويداً رويداً ، ولكن ما يكون إذا ما سار الجور والبخلُ إلى حيث يُفتصبُ سلطانُ الآباء ؟ ولنستمع إلى توما غاج<sup>(١)</sup> حَوْلَ الإسبان فى الهند :

« تقتضى زيادةُ عددٍ من يُعطون الجزيةَ زواجَ جميع الهنود الذين يبلغون الخامسةَ عشرةَ من سنِّهم ، وما نُظِّمَ أيضاً وقتُ زواج الذكور من الهنود فى الرابعةَ عشرةَ ، ووقتُ زواج البنات فى الثالثة عشرةَ من السنِّ ، ويُستند إلى قانونٍ ينصُّ على إمكان قيام الحبث مقام السنِّ » ، وقد أبصر إتيان واحدٍ من هذه التعدادات فقال : « كان هذا أمراً مُحْزِياً » ، وهكذا لا يزال الهنود عبيداً فى عمل العالم الذى يجب أن يكون أكثر الأعمال حريةً .

### الفصل الشاين

#### مواصلة الموضوع نفسه

يُسَيء البناتُ في إنكلترة ، غالباً ، استعمالَ القانون للزواج وَفَقَ هواهنَّ من غير استشارة آبائهن ، ولا أَعْلَمُ هل يُغْضَى عن هذه العادة هناك أكثر مما في الأمكنة الأخرى ، وذلك لأن القوانين هناك لا تقول بالعزوبة الرهبانية فلا يكون للبنات ما يتَّخذنه غيرُ حال الزواج فلا يَرِفُضْنَه ، وأما في فرنسا ، حيث تستقرُّ الرهبانية ، فإن للبنات ، على العكس ، وسيلةَ العزوبة في كلِّ حين ، فيكون القانون الذي يأمرهن بانتظار موافقة الآباء أكثر ما يلائم على ما يحتمل ، وعلى ذلك تكون العادة في إيطالية وإسبانية أقلَّ صواباً ، فالرهبانية مستقرةُ بهما ويُمكن الزواجُ من غير موافقة الآباء فيهما .

### الفصل التاسع

#### البنات

إن البناتِ اللاتي لا يُقَدَّن إلى المَلَدِّ والحرية بغير الزواج ، واللاتي لهن نفسُ لا تَجْرُوْهُنَّ على التفكير ، وفؤادُ لا يَجْرُوْهُنَّ على الشعور ، وعيونُ لا تَجْرُوْهُنَّ على الرؤية ، وآذانُ لا تَجْرُوْهُنَّ على السَّماع ، واللاتي لا يَمَثُلْنَ إلا لِيُظْهَرْنَ بُلْهًا ، واللاتي يُحْكَم عليهن ، من قَوَرِهِنَّ ، بالترَّهات والأوامر ، يُحْمَلْنَ على الزواج بما فيه الكفاية ، فهُنَّ فِتْيَاتٌ يجبُ تشجيعُهُنَّ .

## الفصل العاشر

## الذى يَحْمِلُ على الزواج

يَقَعُ زَوَاجٌ فِي كُلِّ مَكَانٍ يَوْجَدُ فِيهِ مَحَلٌّ يُمَكِّنُ أَنْ يَعِيشَ فِيهِ شَخْصَانِ عَيْشًا هَيِّنًا ، وَتَحْمِلُ الطَّبِيعَةُ إِلَى ذَلِكَ بِمَا فِيهِ الْكَفَايَةُ إِذَا لَمْ تُوقَفْ بِضَيْقِ الْعَيْشِ . وَتَتَكَاثَرُ الشُّعُوبُ النَّاشِئَةُ وَتَنْمُو كَثِيرًا ، وَمِنْ ضَنْكِ الْحَيَاةِ أَنْ تَعِيشَ عُزْبًا فِي بِلَادِهَا ، وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ ذَاتَ وَلَدٍ كَثِيرٍ ، وَيَحْدُثُ الْعَكْسُ عِنْدَمَا تَكُونُ الْأُمَّةُ قَدْ تَأَلَّفَتْ .

## الفصل الحادى عشر

## قسوة الحكومة

يَوْجَدُ وَلَدٌ كَثِيرٌ لِمَنْ لَيْسَ عِنْدَهُمْ شَيْءٌ مِنَ الْمَالِ كَالسَّائِلِينَ ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ فِي مِثْلِ حَالِ الشُّعُوبِ النَّاشِئَةِ ، فَلَا يُكَلِّفُ الْأَبَ شَيْئًا إِنْعَامُهُ بِحِرْفَتِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ الَّذِينَ هُمْ آلَاتٌ لِهَذِهِ الْحِرْفَةِ بِوِلَادَتِهِمْ أَيْضًا ، وَيَتَكَثَّرُ هَؤُلَاءِ الْآدَمِيُونَ فِي بِلَدٍ غَنِيٍّ أَوْ خُرَافِيٍّ لِأَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُمْ أَعْبَاءُ الْمَجْتَمَعِ ، بَلْ إِنَّهُمْ أَعْبَاءُ عَلَى الْمَجْتَمَعِ ، غَيْرَ أَنَّ الْأَشْخَاصَ الَّذِينَ هُمْ قُرَرَاءُ لَأَنَّهُمْ يَعِيشُونَ فِي حُكُومَةٍ قَاسِيَةٍ ، وَالَّذِينَ يَعْدُونَ حَقْلَهُمْ وَسِيلَةً لِلظُّلْمِ أَكْثَرَ مِنْ عَدِّهِمْ أَسَاسًا لِمَعَاشِهِمْ ، أَقُولُ إِنَّ هَؤُلَاءِ النَّاسَ ، يَكُونُونَ ذَوِي وَلَدٍ قَلِيلٍ ، حَتَّى إِنَّهُ لَا يَكُونُ عِنْدَهُمْ غِذَاؤُهُمْ ، فَكَيْفَ يَفَكِّرُونَ فِي تَقْسِيمِهِ ؟ وَهَمْ

لا يستطيعون العناية بأنفسهم في أمراضهم ، فكيف يَقْدِرُونَ على تنشئة صغارٍ يكونون في مرضٍ مستمرٍ ، أى في دور الطفولة ؟

ويُسْرُ الكلام والعجزُ عن التحيص هما اللذان حَفَزَا إلى القول بأن الرعايا كلما كانوا فقراء كانت الأُسَرُ أكثرَ عدداً ، وإن الكاهل كلما أثْقَلَ بالضرائب استُعِدَّ لدفعها ، فهاتان السِّفَتَانِ هما اللتان أضاعتا المَلَكِيَّاتِ ، وهما اللتان سَتَضِيعَانِهَا إلى الأبد .

وقد تَوَدَّى قسوةُ الحكومة إلى حَدٍّ يُقْضَى عنده على المشاعر الطبيعية بالمشاعر الطبيعية نفسها ، أو لم يُجْهِضْ نساءَ أمريكا<sup>(١)</sup> لكيلا يكونَ لأولادهن سادةٌ بالقي القسوة ؟

### الفصل الثاني عشر

#### عدد الذكور والإناث

#### في مختلف البلدان

كنت قد قلت<sup>(٢)</sup> إن من يُولَد من الذكور في أوربة أكثرُ قليلاً ممن يُولَد من الإناث ، ومما لوحِظَ أنه كان يُولَد من الإناث في اليابان<sup>(٣)</sup> أكثرُ قليلاً ممن يُولَد من الذكور ، وتُسَوَّى الأمور ، فكلما وُجِدَ في اليابان نساءً أكثرُ نسلاً مما في أوربة ظهرَ شعبٌ كثيرٌ نتيجةً .

(١) رحلة توما غاج ، صفحة ٥٨ . (٢) في الفصل الرابع من الباب السادس عشر .

(٣) انظر إلى كنبفر الذي يذكر إحصاء لياكو .

وجاء في بعض كتب الرحلة<sup>(١)</sup> أنه يوجد في بَنَتَامَ عشرُ إناث في مقابل ذكرٍ واحد ، فتفاوتٌ مثلُ هذا ، يجعلُ عددَ الأسر هنالك بالنسبة إلى عددها في الأقاليم الأخرى واحداً في مقابل خمسةٍ ونصفٍ ، يكون مُفْرِطاً ، أَجَلٌ ، قد تكون الأسرُ هنالك أعظمَ اتساعاً في الحقيقة ، غير أنه يوجد قليلٌ من الناس مَنْ يكونون على يُسْرِ يستطيعون به إطعامَ أُسرةٍ بالغةٍ تلك الضَّخامة .

### الفصل الثالث عشر

#### مرافئ البحر

يوجد رجال أقلُّ من النساء في مرافئ البحر حيث يكون الناس عُرضَةً لألف خطر فيذهبون ليموتوا أو يعيشوا في أقاليم قاصيةٍ ، ويُرى فيها ، مع ذلك ، أولاداً أكثر مما في الأماكن الأخرى ، وينشأ هذا عن سهولة العيش ، حتى إن من المحتمل أن تكون أجزاء السمك الزيتية أصلح لتقديم هذه المادة النافعة للنسل ، وهذا هو من عوامل هذا الشعب الذي لا يُحصى له عَدَدٌ في اليابان<sup>(٢)</sup> والصين<sup>(٣)</sup> حيث لا يقوم العيشُ على غير السمك<sup>(٤)</sup> تقريباً ، وإذا كان هذا هو الأمر فإن بعض قواعد الرهبانية التي تحمِلُ على العيش من السمك يكون مخالفاً لروح المشتري نفسه .

(١) مجموعة الرحلات التي افتتح بها في تأسيس شركة الهند ، جزء ١ ، صفحة ٣٤٧ .

(٢) تُولف اليابان من جزائر ، وتشتمل على سواحل كثيرة ، وهي ذات بحر كثير السمك .

(٣) تطفح الصين بالجلداول . (٤) انظر إلى الأب دوهالد ، جزء ٢ ، صفحة ١٣٠ وصفحة



## الفصل الرابع عشر

## إنتاج الأرض الذى يستلزم عدداً من الآدميين

بلاد المراعى مأهولة قليلاً ، وذلك لأن قليلاً من الناس من يجدون عملاً فيها ، وتشغل حقول البرّ أناساً أكثر عدداً ، وتشغل كروم العنب من هم أكثر مما هنالك بمراحل .

ويُشتكى فى إنكثرة<sup>(١)</sup> ، غالباً ، من كون زيادة المراعى تقلّل الأهلين ، ويلاحظ فى فرنسة كون زيادة الكروم من العوامل العظيمة فى زيادة الناس .  
وتماز بلاد مناجم الفحم ، التى تُنتج موادّ صالحة للإحراق ، من غيرها بعدم احتياجها إلى الغاب وبإمكان زراعة جميع أرضيها .

وتحتاج الأماكن التى تُنبت الأرز إلى أعمالٍ عظيمة لإدارة المياه ، ويمكن أن يعمل فيها أناسٌ كثيرون إذنً ، ثم إنه يُحتاج فيها إلى حقولٍ لتدارك قوتِ الأسرة أقلّ مما إلى حقولٍ تُنتج حبوباً أخرى ، ثم إن الأرض التى تتخذ لإطعام الحيوانات فى مكانٍ آخر يُفتقع بها ، حالاً ، هنالك لقوت الآدميين ، وما تقوم به الحيوانات من عملٍ فى مكانٍ آخر يقوم الناس به هنالك ، فتكون زراعة الأرضين مصنّعاً واسعاً للآدميين .

(١) قال بورنه : وجد معظم مالكي الأرضين فائدة فى بيع صوفهم أعظم مما فى بيع برهم فأغلقوا ما يملكون ، فثار الشعب الذى كان يموت جوعاً ، واقترح قانون خاص بالحقول ، حتى إن الملك لإشباب علق على ذلك فوضعت إعلانات ضد من يغلقون أراضيهم ، خلاصة تاريخ الإصلاح ، صفحة ٨٣ .

### الفصل الخامس عشر

#### عدد السكان بالنسبة إلى المهنة

إذا ما وُجِدَ قانونٌ حَقْلِيٌّ وَقُسِّمَتِ الْأَرْضُونَ إلى أقسامٍ متساويةٍ أمكن البلاد أن تكون مأهولةً كثيراً وإن اشتملت على مِهْنٍ قليلةٍ ، وذلك لأن كلَّ مواطنٍ يَجِدُ في عمل أرضه ما يكفي لِفِذَّانِهِ ، ولأن جميع المواطنين يستهلكون جميع ثَمَرَاتِ البلاد ، وهذا ما كان في بعض الجمهوريات القديمة

وأما في دَوْلَانَا الحاضرة فالأَرْضُونَ موزعةٌ توزيعاً متفاوتاً ، وهي تُنتِج من الثَّمَرَاتِ أكثر مما يستطيع أن يستهلكه زارعوها منها ، وهي إذا ما أُفْهِمَتِ المِهْنُ فيها ولم يُرْتَبَطْ في غير الزراعة تَعَذَّرَ عَمَرُ البلد ، وبما أن لِمَنْ يَزْرَعُونَ ، أو يَحْمِلُونَ على الزراعة ، من الثَّمَرَاتِ ما يزيد على المطلوب فإنه لا يوجد ما يَدْعُوهم إلى العمل في العام القادم ، وذلك لأن الثَّمَرَاتِ لَا تُسْتَهْلَكُ من قِبَلِ ذَوِي البِطَالَةِ مطلقاً ، وذلك لِمَا لَا يكون عند هؤلاء ما يبتاعونها به ، ولذلك يجب أن تقوم المِهْنُ لَتُسْتَهْلَكِ الثَّمَرَاتُ من قِبَلِ الْفَلَاحِينَ والمُحْتَرفِينَ ، والخلاصة أن هذه الدول محتاجةٌ إلى زرع كثيرٍ من الناس ما هو أبعدُ مما يُضْطَرُّون إليه ، وهم لذلك يجب أن يُبْذَرَ في نفوسهم رغبةٌ في حيازة ما يَفِيضُ ، ولكن لا يوجد غيرُ أرباب المِهْن من يُبْذَرُ ذلك .

وليست هذه الآلاتُ التي تَهْدَفُ إلى اختصار الصنعة مفيدةً دائماً ، فإذا كان المصنوع معتدلاً الثمن وبلائمٌ مَنْ يبتاعه وَمَنْ صَنَعَهُ على السواء فإن الآلاتِ التي

تُبَسِّطُ صُنْعَهُ ، أَى التى تَنْقُصُ عِدَدَ الْعَمَالِ ، تكون ضَارَّةً ، ولو لم تُنْشَأْ المطاحنُ المائِيَّةُ فى كُلِّ مَكَانٍ ما اعتَقَدْتُ ما يُقالُ من فائِدَتِها فى إِرَاحَةِ ما لا يُحْصَى مِنَ الذَّرْعَانِ بِمَقْدَارِ ما تُؤدَى إِلَيْهِ مِنْ حِرْمَانٍ كَثِيرٍ مِنَ الْآدَمِيِّينَ اسْتِعْمَالَ المِياهِ وإِضَاعَةِ خِصْبِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَرْضِينَ .

### الفصل السادس عشر

#### أَبْصَارُ الْمُشْتَرَعِ حَوْلَ تَكَاثُرِ النُّوعِ

تَتَوَقَّفُ النُّظْمُ حَوْلَ عِدَدِ الْأَهْلِينَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْوالِ ، وَتُوجَدُ بِلَادٌ صَنَعَتِ الطَّبِيعَةُ فِيهَا كُلَّ شَيْءٍ ، فَلَا يَكُونُ ما يَصْنَعُهُ الْمُشْتَرَعُ فِيهَا إِذَنْ ، وما فائِدَةُ الْحَضِّ بِالْقَوَانِينِ عَلَى التَّكَاثُرِ إِذَا كانَ خِصْبُ الْإِقْلِيمِ يُوْدَى إِلَى ما يَكْفِي مِنَ الْآدَمِيِّينَ ؟ وَيَكُونُ الْإِقْلِيمُ أَنْفَعَ مِنَ الْأَرْضِ أحياناً ، فَالشَّعْبُ يَتَكَاثَرُ هُنَاكَ وَالْمَجَاعَاتُ تَهْلِكُ ، وَهَذِهِ هِىَ الْحَالُ الَّتِى عَلَيْهَا الصِّينُ ، وَكَذَلِكَ يَبِيعُ الْأَبُ بَنَاتِهِ وَيُهْمِلُ أَوْلادَهُ هُنَاكَ ، وَتُسْفِرُ عَيْنُ الْعُلَلِ فى تُونْكِينَ<sup>(١)</sup> عَنْ عَيْنِ الْمَعْلُولَاتِ ، وَلا ضَرُورَةَ إِلَى الذَّهَابِ لِلْبَحْثِ عَنْ فِكْرَةٍ<sup>(٢)</sup> التَّنَاسُخِ مِنْ أَجْلِ هَذَا كَمَا فَعَلَ سائِحُو الْعَرَبِ الَّذِينَ قَصَّ عَلَيْنَا رِئُودُو خَبَرِ رَحْلَتِهِمْ .

وَأُوجِبَتْ عَيْنُ الْأَسْبَابِ فى جَزِيرَةِ فُومُوزَا<sup>(٣)</sup> عَدَمَ إِبَاحَةِ الدِّينِ لِلنِّسَاءِ وَضَعَ أَوْلادٍ قَبْلَ بُلُوغِهِنَّ خَمْسًا وَثَلَاثِينَ سَنَةً مِنْ عُمرُهُنَّ ، فَإِذَا ما حَمَلْنَ قَبْلَ هَذِهِ السَّنِ دَاسَتِ الْكاهِنَةُ بَطْنَهُنَّ وَحَمَلَتْنِ عَلَى الْإِجْهاضِ .

(١) رحلات دانييلير ، جزء ٢ ، صفحة ٤١ . (٢) صفحة ١٦٧ . (٣) انظر إلى مجموعة الرحلات التى انتفع بها فى تأسيس شركة الهند ، جزء ٥ ، قسم ١ ، صفحة ١٨٢ و صفحة ١٨٨ . (١٠)

## الفصل السابع عشر

## بلاد اليونان وعدد سكانها

طبيعة الحكومة في بلاد اليونان أدت إلى هذه النتيجة الناشئة عن عِللٍ فَرْيَوِيَّةٍ في بعض بلاد الشرق ، وكان الأغارقة أمةً عظيمة مؤلفة من مدنٍ لكلٍّ واحدةٍ منها حكومتها وقوانينها ، ولم تكن هذه المدن أكثر فتحاً من مدن سويسرة وهولندة وألمانية في الوقت الحاضر ، وكان المشترع في كلِّ جُمهورية يَهْدِفُ إلى سعادة المواطنين في الداخل ونيلهم من القوة في الخارج ما لا يقلُّ عن قوة المدن المجاورة<sup>(١)</sup> ، وكان يَسْهَلُ ، مع أرضٍ صغيرة وسعادةٍ كبيرة ، أن يزيد عدد المواطنين فيصبح عِبْئاً عليها ، ولم ينفك<sup>(٢)</sup> هؤلاء يُنْشِثُونَ ، أيضاً ، مستعمراتٍ ويبيعون أنفسهم للحرب كما يصنع السويسريون في أيامنا ، ولم يُهْمَلْ شَيْءٌ مما يُمَكِّنُ أن يَحُولَ دون كثرة الأولاد إلى الغاية .

وكان يوجد للأغارقة جُمهورياتٌ ذاتُ نظامٍ غريب ، وكانت الشعوب المقهورة مُلزَمةً بتموين المواطنين فيقاتُ الإسبارطيون من قِبَلِ الإيلوت ، ويُقاتُ الأقریطشيون من قِبَلِ البَرِيسِيِّينَ ، ويُقاتُ التَّسَّاليون من قِبَلِ البَنِستِ ، وما كان ليوجد غيرُ قليلٍ من الأحرار مَنْ يستطيعُ العبيدُ تقديمُ القُوتِ إليهم ، واليومَ نقولُ إنه يجب تحديد عدد الكتائب النظامية ، والواقعُ أن إسبارطة كانت جيشاً يُمَوِّنه فَلَاحُونَ ،

(١) من حيث القيمة والنظام والتمرينات العسكرية . (٢) وهذا ما كان يصنمه الغوليون

الذين كانوا في مثل تلك الحال .

فكان يجب تحديد هذا الجيش إذن ، وإلا لبَلَغَ الأحرار الذين كانت لهم جميعُ منافع المجتمع من الكثرة مالا يُحْصيه عَدُّ ولأُرْهَقَ الزَّرَّاع .

ولذا كان سياسيو الأغارقة يُعَنِّون بتنظيم عدد المواطنين على الخصوص ، وقد عَيَّنَه أفلاطون<sup>(١)</sup> بـ ٥٠٤٠ ، وهو يريد أن يُوقِفَ ، أو أن يُشَجِّعَ على الانتشار وَفَقَ الحاجة ، وذلك بالفخر والحجل وتحذير الشيوخ ، وهو يريد ، أيضاً<sup>(٢)</sup> ، أن يَنْظَّمَ عددُ الزوجات بإصلاح الشعب نفسه من غير أن تُثَقِّلَ الجمهورية .

ومن قول أرسطو<sup>(٣)</sup> أن قانون البلاد إذا كان يَحْظُر إهمالَ الأولاد فإن من الواجب تحديدَ عدد مَنْ يقتضى أن يُولَدوا ، وإذا صار للرجل من الأولاد ما يزيد على العدد المحدَّد بالقانون فإنه يَنْصَحُ<sup>(٤)</sup> بِحَمَلِ المرأة على الإجهاض قبل أن تَدِبَّ الحياة في الجنين .

وما كان يتخذهُ الأقرطشيون من وسيلةٍ فاضحةٍ لمنع زيادة عدد الأولاد كثيراً ذَكَرَهُ أرسطو ، وقد شَعَرْتُ بحياء هائل عندما أردتُ روايته .

ويقول أرسطو<sup>(٥)</sup> أيضاً إن مَنْ الأماكن ما يجعل الأجانبَ أو الثغلاء ، أو الذين يُولَدون من أمٍّ مواطنة فقط ، من المواطنين ، ولكن هذه الأماكن تَكُفُّ عن صُنْع هذا عند ما تصبح مشتملةً على مَنْ يَكُنِي من المواطنين ، ويُخْرِقُ وحوشُ كَنَدَةِ أسراهم ، ولكنهم إذا ما كان عندهم من الأكواخ ما يُعْطونهم إياه اعترفوا بأنهم من قومهم .

وقد افترض الفارسُ بَتي في حساباته أن الإنسان في إنكلترة يساوى ما يباع به

(١) في قوانينه ، باب ٥ . (٢) الجمهورية ، باب ٥ . (٣) السياسة ، باب ٧ ،

فصل ١٦ . (٤) المصدر نفسه . (٥) السياسة ، باب ٣ ، فصل ٥ .

في الجزائر<sup>(١)</sup>، ولا يمكن أن يكون هذا صالحاً لغير إنكلترة، فمن البلدان ما لا يساوى الإنسان فيه شيئاً، ومن البلدان ما يساوى فيه أقل من العدم.

### الفصل الثامن عشر

#### حال الشعوب قبل الرومان

كانت إيطالية وصقلية وآسية الصغرى وإسبانية والغول وجرمانية حافلة بشعوب صغيرة زاخرة بالسكان كبلاد اليونان تقريباً، فلم تكن محتاجة إلى قوانين لزيادة عددهم.

### الفصل التاسع عشر

#### إفقار العالم

بُلِعَتْ جميع هذه الجمهوريات الصغيرة من قِبَلِ جمهورية كبيرة، فأبْصَرَ إفقارُ العالم مقداراً فقداً، ومن يُرَدُّ معرفة ذلك فلينظر إلى ما كانت عليه بلاد إيطالية واليونان قبل انتصارات الرومان وبعدها.

قال تيتوس ليفيوس<sup>(٢)</sup>: «سُئِلْتُ عن المكان الذى استطاع القُولُسكُ أن يجدوا فيه من الجنود ما يحاربون به بعد أن كثرتْ انكساراتهم فى الغالب، فكان لا بدَّ من وجود شعب لا يُحْصَى عدده فى تلك البقاع التى ليست اليوم غير صحراء

(١) ستون جنياً استرلينياً . (٢) باب ٦، فصل ١٢ .

لولا بضعة من الجنود وبضعة من عبيد الرومان .

وقال بلوتارك<sup>(١)</sup> : « انقطعت هواتف الغيب لخراب الأماكن التي كانت تتكلم فيها ، واليوم لا يكاد يوجد في بلاد اليونان ثلاثة آلاف من رجال الحرب .  
وقال استرابون<sup>(٢)</sup> : « لا أصِفُ الإيبر والأماكن المجاورة لها لكون هذه البلاد مُقْفِرَةً تماماً ، وَيَسْتَمِرُّ هذا الإفقار الذي بدأ منذ زمن طويل فيجد جنود الرومان معسكرهم في البيوت المتروكة » ، وَوَجَدَ عِلَّةَ هذا في بُولِيبَ الذي رَوَى أَنَّ بُولُسَ إِمِيلُوسَ خَرَّبَ سبعين مدينةً في الإيبر بعد نصره وجَلَبَ منها ١٥٠٠٠٠ عبد .

### الفصل العشرون

#### اضطرار الرومان إلى وضع قوانين لتكثير النوع

أباد الرومان أنفسهم بإبادتهم جميع الشعوب ، وَثَلِمُوا بالعمل والجهد والصولة ، كما يُثَلِمُ السلاح الذي يُسْتَعْمَلُ دائماً .  
ولا أَتَكَلَّمُ هنا عن عنايتهم بأن يفوزوا بمواطنين<sup>(٣)</sup> كلما فَقَدُوا منهم ، ولا عن الجمعيات التي أسسوها ، ولا عن حقوق المدينة التي منحوها ، ولا عن مَغْرَسِ المواطنين الواسع الذي وَجَدُوهُ في عبيدهم ، وإنما أَتَكَلَّمُ عما صنعوه تعويضاً من الرجال ، لا تداركاً لمن خَسِرُوهُم من المواطنين ، وبما أن هذا هو شعبُ العالم الذي عَرَفَ أحسنَ من سواه كيف يوفِّق بين قوانينه ومقاصده فإن مما لا يُكْتَرِثُ له ألاَّ يُبْحَثَ فيما صَنَعَ من هذه الناحية .

(١) آثار أدبية : الهواتف التي انقطعت . (٢) باب ٧ ، صفحة ٤٩٦ . (٣) عالج هذا في

« تأملات حول أسباب عظمة الرومان » ، فصل ٨٣ إلخ .

### الفصل الحادى عشر

#### قوانين الرومان لتكثير النوع

حاولت قوانين رومة القديمة ، كثيراً ، أن تحمّل الأهلين على الزواج ، ووضع السّنات والشعب نظماً فوق ذلك فى الغالب ، كما قال أغسطس فى خطبته التى رواها ديون<sup>(١)</sup> .

ولم يستطع دينى دليكارناس<sup>(٢)</sup> أن يصدّق أنه لم يبق بعد هلاك ال ٣٠٥ فابيّ ، الذين أباهم الفيثيون ، غير ولدٍ من هذا النسل ، وذلك لأن القانون القديم الذى يأمر كل مواطنٍ بالزواج وبترية جميع أولاده كان معمولاً به<sup>(٣)</sup> . آتتذ . وكان للرقباء ، فضلاً عن القوانين ، عينٌ على الأنكحة ، فكانوا يدعون<sup>(٤)</sup> إليها وفق احتياجات الجمهورية مُحجلين مُرهين .

وقد ساعدت الأخلاق ، التى أخذت تفسد ، على تنفير الأهلين من الزواج الذى لا ينطوى على غير مشاقّ للذين عادوا لا يشعرون بملاذّ الطهر ، وتلك هى روح هذه الخطبة<sup>(٥)</sup> التى وجهها ميتلوس نوميديكوس إلى الشعب فى أثناء رقابته ، « فلو أمكن ألا يكون عندنا نساء مطلقاً لنجونا من هذا الداء ، ولكن بما أن الطبيعة قضت بالألا تُقضى حياة سعادةٍ معهن ، وبعدم البقاء من غيرهن » ، فإن من الواجب

(١) باب ٥٦ . (٢) باب ٢ . (٣) سنة ٢٧٧ رومانية . (٤) انظر إلى ما صنعوا من هذه

الناحية ، تيتوس ليفيوس ، باب ٤٥ ، خلاصة تيتوس ليفيوس ، باب ٥٩ ، أولوجل ، باب ١ ، فصل ٦ ، فالير مكسيم ، باب ٢ ، فصل ٩ . (٥) تجدها فى أولوجل ، باب ١ ، فصل ٦ .



أَنْ نُغْنَى بِحِفْظِنَا أَكْثَرَ مِمَّا بِأُوطَارِنَا الْعَابِرَةِ .

وقضى الفساد على الرقابة التي أنشئت للقضاء على فساد الأخلاق ، فلما عمّ هذا الفساد عادت الرقابة غير ذات قوة<sup>(١)</sup> .

وما وَقَعَ مِنْ فِتْنٍ أَهْلِيَةٍ وَحُكُومَاتٍ ثَلَاثِيَةٍ وَمِنْ اعْتِقَالَاتٍ وَإِبْعَادَاتٍ أَضَعَفَ رُومَةَ أَكْثَرَ مِمَّا أَضَعَفَتْهَا أَيَّةُ حَرْبٍ قَامَتْ بِهَا حَتَّى ذَلِكَ الْحَيْنِ ، فَقَدْ بَقِيَ قَلِيلٌ مِنَ الْأَهْلِينَ<sup>(٢)</sup> ، وَلَمْ تَكُنِ الْأَغْلَبِيَّةُ مَتَزُوجَةً ، وَأَرَادَ قَيْصَرٌ وَأَغْطُسُ تَدَارِكُ هَذَا الضَّرَرِ الْأَخِيرَ فَأَعَادَا الرِّقَابَةَ وَأَرَادَا<sup>(٣)</sup> أَنْ يَكُونَا رَقِيبَيْنِ أَيْضًا ، وَوَضَعَا نِظْمًا كَثِيرَةً ، فَأَنعَمَ قَيْصَرٌ<sup>(٤)</sup> بِجَوَائِزَ عَلَى مَنْ هُمْ ذُوو وَلَدٍ كَثِيرٍ ، وَحَظَرَ<sup>(٥)</sup> عَلَى النِّسَاءِ اللَّائِي لَمْ يَبْلُغْنَ الْخَامِسَةَ وَالْأَرْبَعِينَ مِنْ سِنِيهِنَّ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُنَّ زَوْجٌ وَلَا وَلَدٌ ، أَنْ يَلْبَسْنَ جَوَاهِرَ وَأَنْ يَتَخَذْنَ هَوَاجِجَ ، أَيْ اتَّحِلَ مِنْهَا جَارًا رَائِعًا فِي مَهَاجَةِ الْعُزُوبَةِ بِالزَّهْوِ ، وَبَدَتْ قَوَانِينُ أَغْطُسِ<sup>(٦)</sup> أَكْثَرَ ضَعْفًا ، فَقَدْ فَضِرَ<sup>(٧)</sup> عِقُوبَاتٍ جَدِيدَةً عَلَى مَنْ لَمْ يَتَزَوَّجُوا وَزَادَ جَوَائِزَ مَنْ تَزَوَّجُوا وَمِنْ هُمْ ذُوو وَلَدٍ ، وَدَعَا تَأْسِيتُ هَذِهِ الْقَوَانِينِ بِالْيُولْيَانِيَّةِ<sup>(٨)</sup> ، وَيَدُلُّ الظَّاهِرُ عَلَى أَنَّ النُّظْمَ الْقَدِيمَةَ الَّتِي وَضَعَهَا السَّنَاتُ وَالشَّعْبُ وَالرُّقْبَاءَ صُهِرَتْ فِيهَا .

(١) انظر إلى ما قلته في الفصل التاسع عشر من الباب الخامس . (٢) قام قيصر بالإحصاء بعد الحرب الأهلية فلم يجد هنالك غير ١٥٠٠٠٠ رب أسرة ، خلاصة فلوروس على تيتوس ليفيوس ، العشرة الثانية عشرة . (٣) انظر إلى ديون ، باب ٤٣ وإلى إكزيفيل في أغسطس . (٤) ديون ، باب ٤٣ ، فصل ٢٥ ، سويتون ، حياة قيصر ، فصل ٢٠ ، أبيان ، باب ٢ ، من الحرب الأهلية . (٥) أوزيب ، في حوлиاته . (٦) ديون ، باب ٥٤ ، فصل ١٦ . (٧) سنة ٧٣٦ رومانية . (٨) Julias rogationes, Annal. (٨) باب ٣ ، فصل ٢٥ .

وَوَجَدَ قَانُونُ أَغُسْطُسَ أَلْفَ عَائِقٍ ، فَلَمَّا مَضَى عَلَى وَضْعِهِ أَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ <sup>(١)</sup> سَنَةً طَالِبُهُ فِرْسَانُ الرُّومَانِ بِإِلْعَانِهِ ، وَقَدْ أُمِرَ بِوَضْعِ الْمُتَزَوِّجِينَ فِي نَاحِيَةٍ وَوَضْعِ الْآخَرِينَ فِي نَاحِيَةٍ أُخْرَى ، فَظَهَرَ هَؤُلَاءِ الْآخِرُونَ أَكْثَرَ عَدَدًا ، وَهَذَا مَا حَارَمَهُ الْأَهْلُونَ وَدُهِشُوا ، وَاسْمَعُ مَا خَاطَبَهُمْ بِهِ أَغُسْطُسُ مَعَ رِصَانَةٍ قَدَمَاءِ الرُّقْبَاءِ <sup>(٢)</sup> :

« تَنْزِعِ الْأَمْرَاضُ وَالْحُرُوبُ كَثِيرًا مِنَ الْأَهْلِينَ ، فَمَا يُضْبَحُ حَالُ الْمَدِينَةِ إِذَا عَادَ النَّاسُ لَا يَتَّقِدُونَ زَوَاجَاتٍ ؟ لَا تَقُومُ الْمَدِينَةُ عَلَى الْبُيُوتِ ، وَلَا عَلَى الْأُرُوقَةِ وَالْمِيَادِينِ ، فَالرِّجَالُ هُمُ الَّذِينَ يَصْنَعُونَ الْمَدِينَةَ ، وَلَنْ تَرَوْا ، كَمَا فِي الْأَقَاصِيصِ ، خُرُوجَ رِجَالٍ مِنَ تَحْتَ الْأَرْضِ لِيُعْنُوا بِأُمُورِكُمْ ، وَلَا تَتَّبَعُونَ فِي الْعَزُوبَةِ لَتَعِيشُوا وَحْدَكُمْ ، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ رَفِيقَاتٌ مَائِدَتُهُ وَفِرَاشُهُ ، وَلَا تَبْحَثُونَ عَنْ غَيْرِ السَّكُونِ فِي فِسْقِكُمْ ، أَوْ تَذْكُرُونَ هُنَا مِثَالَ عِذَارِي قِسْتَا ؟ إِذَنْ يَجِبُ أَنْ تَجَاوِزُوا مِثْلَهُنَّ إِذَا لَمْ تَحَافِظُوا عَلَى فُرُوضِ الطُّهْرِ ، أَتَمُّ مَوَاطِنُونَ أُرْدِيَاةً أَيْضًا ، سِوَاكُمْ عَلَيْكُمْ آقْتَدَى بِكُمْ جَمِيعُ النَّاسِ أَمْ لَمْ يَقْتَدِ أَحَدٌ بِكُمْ ، دَوَامُ الْجُمْهُورِيَّةِ غَرَضِي الْوَحِيدُ ، فَزِدْتُ عِقُوبَاتٍ مَنْ لَمْ يَمْتَثِلُوا قَطُّ ، وَأَمَّا مَنْ حَيْثُ الْجَوَائِزُ فَهِيَ مِنَ الْوَفَرَةِ مَا لَا أَعْرِفُ مَعَهُ فَوْزَ الْفَضِيلَةِ بِمَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهَا حَتَّى الْآنَ ، وَمِنَ الْجَوَائِزِ الزَّهِيدَةُ مَا يَخْفِزُ أَلْفَ رَجُلٍ إِلَى تَعْرِيطِ حَيَاتِهِمْ لِلْخَطَرِ ، وَهَذِهِ الْجَوَائِزُ لَا تُفَرِّقُكُمْ بِاتِّخَاذِ زَوْجَةٍ وَتَغْذِيَةِ أَوْلَادٍ ؟ » .

وَقَدْ أَنْعَمَ بِالْقَانُونِ الَّذِي دُعِيَ بِاسْمِهِ يُؤْلِيَا ، وَبِأَيَا يُؤْيَا الَّذِي هُوَ مِنْ اسْمِ الْقَنَاصِلِ <sup>(٣)</sup> لِقِسْمٍ مِنْ تِلْكَ السَّنَةِ ، وَكَانَ يَظْهَرُ عِظَمُ الضَّرَرِ فِي اسْتِخْبَاطِهِمْ أَيْضًا ، فَقَدْ رَوَى دِيُونُ <sup>(٤)</sup> لَنَا أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا مُتَزَوِّجِينَ قَطُّ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَوْلَادٌ قَطُّ .

(١) سَنَةُ ٧٦٢ رُومَانِيَّةً ، دِيُونُ ، بَابُ ٥٦ ، فَصْلُ ١ . (٢) لَخِصَتْ هَذِهِ الْخُطْبَةُ الْمُضْنِيَّةُ

بَطْلُهَا ، وَهِيَ مَدُونَةٌ فِي دِيُونِ ، بَابُ ٥٦ . (٣) Marcus Papius Mutilus et Q. Roppceus Sabinus .

دِيُونُ ، بَابُ ٥٦ . (٤) دِيُونُ ، بَابُ ٥٦ .

وظهر قانون أغسطس هذا، في الحقيقة، مجموعة قوانين ومدونة مرتبة لجميع الأنظمة التي يمكن وضعها حول هذا الموضوع، وصهرت القوانين اليونانية<sup>(١)</sup> في هذا القانون فمنحت قوة أعظم من قبل، وهي من وفرة المقاصد وكثرة التأثير في كثير من الأمور ما يؤلف منها معاً أروع قسم من قوانين الرومان المدنية.

وتجدد<sup>(٢)</sup> قطعاً منشورة في مقتطفات أليان الثمينة، وفي قوانين الديجست المستخلصة من المؤلفين الذين كتبوا حول القوانين البابائية، وفي المؤرخين وغيرهم من المؤلفين الذين ذكروها، وفي المجموعة التيبودوزية التي ألفتها، وفي الآباء الذين عابوها بغيرية يحمدون عليها، لا ريب، من أجل أمور الحياة الأخرى، ولكن مع قليل معرفة بأمور الحياة الدنيا.

وكان لهذه القوانين مطالب كثيرة. ويعرف منها خمسة وثلاثون<sup>(٣)</sup> ولكنني، إذا ذهب إلى موضوعي توجهاً جهداً المستطیع، أبدأ بالمطلب الذي يقول أولوجل<sup>(٤)</sup> إنه السابع، والذي هو خاص بما يمنح هذا القانون من المكارم والجوائز.

كان الرومان الذين خرجوا من المدن اللاتينية في الغالب، من هذه المدن التي كانت مستعمرات إيسارطية<sup>(٥)</sup>، والذين اقتبسوا من هذه المدن<sup>(٦)</sup> قسماً من قوانينهم أيضاً، يحمّلون للمسيب، كما حمل الإيسارطيون، ذلك الاحترام الموجب لضروب التكريم والوجاهة، فلما أعوز الجمهورية مواطنون منيح النكاح وعدد

(١) يميز الباب الرابع عشر من مقتطفات أليان قانون يولييان من قانون بابيان. (٢) جمع

جاءك غودفروا ما بينها. (٣) ذكر الخامس والثلاثون في القانون ١٩، ff. de ritu nuptiarum

(٤) باب ٢، فصل ١٥. (٥) دفي دليكارناس. (٦) ذهب مندوبو رومة الذين

أرسلوا للبحث عن القوانين اليونانية إلى أثينة والمدن الإيطالية.

الأولاد من الامتيازات ما كانت تُمنَحُه السَّن<sup>(١)</sup> ، ومن الامتيازات ما وقِفَ على الزواج وحده مستقلاً عن الأولاد الذين يُمكن أن يُسفر عنهم ، وهذا ما سُميَ حقوق الأزواج ، ومن الامتيازات ما أنعم به على ذوى الأولاد ، ما أنعم بمفظمه على مَنْ كان لهم ثلاثة أولاد ، ولا ينبغي خلط ما بين هذه الأمور الثلاثة ، وكان يوجد من هذه الامتيازات ما يتمتع به الأزواج ، دائماً ، كالملك ان الخاص في الملعب<sup>(٢)</sup> ، وكان منها ما لا يتمتعون به عند وجود من هم ذوو أولاد ، أو عند وجود مَنْ هم أكثر منهم ولداً فينزعونه منهم .

وكانت هذه الامتيازات واسعة جداً ، وكان الأزواج الذين لهم أكبر عدد من الأولاد مفضلين<sup>(٣)</sup> دائماً ، سواء أفي طلب المكارم أم في ممارسة هذه المكارم ، وكان القنصل الأكثر ولداً أول من يتناول القووس<sup>(٤)</sup> ، وكان له اختيار ما يتولاه من الولايات<sup>(٥)</sup> ، وكان عضو السَّنات الأكثر ولداً أول<sup>(٦)</sup> مَنْ يُقيد في جدول أعضاء السَّنات ، وكان أول من يُبدي رأيه لهذا المجلس ، وكان يُمكن الوصول إلى الحاكمية قبل السَّن المقررة ، لأن كل ولد يُفني عن سنة<sup>(٧)</sup> ، وكان الرجل ذو الأولاد الثلاثة في رومة يُعفى من جميع التكاليف الشخصية<sup>(٨)</sup> ، وكان النساء الحرائر اللاتي هن ثلاثة أولاد والعناق اللاتي هن أربعة أولاد يُخرجن<sup>(٩)</sup>

(١) أولوجل ، باب ٢ ، فصل ١٥ . (٢) سويتين ، in augusto ، فصل ٤٤ .

(٣) تاسيت ، حويات ، باب ٢ ، فصل ٥١ Ut numerus liberorum in candidatis

(٤) أولوجل ، باب ٢ ، فصل ١٥ . præpolleret, quad lex jubebat.

(٥) تاسيت ، حويات ، باب ١٥ ، فصل ١٩ . (٦) انظر إلى القانون ٦ : ٥ ،

(٧) انظر إلى القانون ٢ ، ff. de minorib . (٨) قانون ١ : ٣ وقانون

(٩) نبذة من ألبيان ، فصل ٢٩ : ٣ . ff. de vocat. et excusat, muner ، ١ : ٢

من هذه الوصاية الدائمة التي تُقَيِّدُهم<sup>(١)</sup> قوانين رومة القديمة بها .

وإذا كانت توجد جوائز كانت توجد عقوبات<sup>(٢)</sup> أيضاً، فمن لم يكن متزوجاً قط لم يَسْتَطِعْ قَبْضَ شيء من وصية الغرباء<sup>(٣)</sup> ، ومن كان متزوجاً ولم يكن ذا ولد لم يَقْبِضْ غير النصف<sup>(٤)</sup> منها ، فالرومان ، كما قال بلوتارك<sup>(٥)</sup> ، كانوا يتزوجون ليكونوا وارثين ، لا ليكون لهم وارثون .

وكان القانون يُحَدِّد ما يمكن الزوج والمرأة أن ينالاه من المنافع بالوصية ، فكان يمكنهما نيل كل شيء<sup>(٦)</sup> إذا كان لهما ولد ، فإذا لم يكن لهما ولد أمكنهما أخذ عُشر الميراث بسبب الزواج ، وإذا كان لهما ولد من زواج آخر أمكنهما نيل عُشر عن كل ولد .

وإذا غاب الزوج<sup>(٧)</sup> عن زوجته لسبب آخر غير أمور الجمهورية لم يستطع أن يكون وارثاً لها .

وكان القانون يَمْنَح مَنْ يظل حياً من الزوجين بعد موت أحدهما سنتين<sup>(٨)</sup> للزواج ثانية ، وكان يَمْنَح سنة ونصف سنة للزواج ثانية بعد الطلاق ، وكان

(١) بلوتارك ، حياة روما .

(٢) انظروا إلى مقتطفات أليان ، في الأبواب ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ ، التي هي من روائع المختارات من الفقه الروماني القديم . (٣) سوزوم ، باب ١ ، فصل ٩ ، ينال من أقربائه ، قوانين أليان ، فصل ١٦ : ١ . (٤) سوزوم ، باب ١ ، فصل ٩ و leg. unic. ، تيودوز de infirm. pœnis cœlib. et orbitat . (٥) آثار أدبية ، حب الآباء للأبناء .

(٦) انظر إلى ما هو مفصل أكثر من هذا في مختارات أليان ، باب ٥١ ، ١٦ .

(٧) مقتطفات أليان باب ١٦ : ١ . (٨) مقتطفات أليان ، باب ١٤ ، يظهر أن القوانين اليوليانية الأولى جعلت ذلك ثلاث سنين ، خطبة أغسطس ، في ديون ، باب ٥٦ ، سويتون ، حياة أغسطس ، فصل ٣٤ ، ولم تمنح قوانين يوليانية أخرى غير سنة ، ثم منح القانون البابياني سنتين ، مقتطفات أليان ، باب ١٤ ، ولم تكن هذه القوانين مستحبة لدى الشعب قط ، فلطفها أغسطس وشدها على حسب الاستعداد لمعاناتها .

الآباء ، الذين لا يريدون تزويج أولادهم أو منح بناتهم مهراً ، يُكرهون على هذا من قبل المحكام <sup>(١)</sup>.

وما كانت الخطبة لتُمكن إذا ما وَجِبَ تأجيل الزواج أكثر من عامين <sup>(٢)</sup> ، وبما أنه كان لا يُمكن الزواجُ بابتنة قبل بلوغها الثانية عشرة من سِنِها لم تُمكن خطبتها قبل العاشر من عمرها ، فما كان القانون ليريد إمكان التمتع بامتيازات المتزوجين على غير جدوى <sup>(٣)</sup> وبمُجَّة الخطبة .

وكان من المحذور على الرجل البالغ ستين سنة <sup>(٤)</sup> أن يتزوج امرأة في الخمسين من عمرها ، وذلك بما أن المتزوجين مُنِحُوا امتيازاتٍ عظيمةً لم يُرد القانون أن توجدَ زواجاتٌ غير مُجْدِيَةٍ ، ولذاتِ الْعِلَّةِ نصٌّ مرسومُ السَّناتِ الكَلْفِيْزِيَّةِ <sup>(٥)</sup> على جَنَفِ زواج امرأةٍ تزيد سِنُها على خمسين سنةً برجلٍ يقلُّ عمره عن ستين عاماً ، فلا تتزوج المرأةُ البالغةُ خمسين عاماً من غير أن تُعرَّضَ لعقوبات هذه القوانين ، وزاد <sup>(٦)</sup> طَبِيرِيُوس القانونَ البَابِيَّانِيَّ شَدَّةً ، فَحَرَّمَ على الرجل البالغ عمره ستين عاماً أن يتزوج امرأةً تقلُّ سِنُها عن خمسين سنة ، فلا يتزوج ابن الستين سنةً ، في حالٍ ، من غير أن يستوجب العقاب ، غير أن كلودِيُوس <sup>(٧)</sup> ألغى ما وُضِعَ في عهد طَبِيرِيُوس من هذه الناحية .

وكانت جميع هذه التدابير أكثر ملاءمةً لإقليم إيطالية من ملامتها إقليمَ

(١) هذا هو المطلب الخامس والثلاثون من القانون البابياني ، ١٩ ، ff. de ritu nuptiarum

(٢) انظر إلى ديون ، باب ٥٤ ، حاشية ٧٣٦ ، سويتون in Octavio ، فصل ٣٤ .

(٣) انظر إلى ديون ، باب ٥٤ ، وانظر في ديون أيضاً إلى خطبة أغسطس ، باب ٥٦ .

(٤) مقتطفات ألبيان ، باب ١٦ ، وقانون ٢٧ ، مجموعة de nuptiis . (٥) مقتطفات

ألبيان ، باب ١٦ : ٣ . (٦) انظر إلى سويتون ، in Claudio ، فصل ٢٣ . (٧) انظر

إلى سويتون ، حياة كلوديوس ، فصل ٢٣ ، ومقتطفات ألبيان ، باب ١٦ : ٣ .

الشمال حيث يكون ابن الستين سنة ذا قوةٍ وحيث تكون بنات الخمسين سنةً غيرَ عَوَاقِرَ على العموم .

وأراد أغسطس ألا يُخَصَّرَ ضِمْنَه ما قد يقع من خيارٍ فأباح لجميع الأحرار الذى ليسوا من أعضاء السّنات <sup>(١)</sup> أن يتزوجوا عتائق <sup>(٢)</sup>، وكان القانون البابيانى يُحْظَرُ على أعضاء السّنات تَزَوُّجَ النساء اللاتى كُنَّ قد أُعْتِقْنَ <sup>(٣)</sup> أو كُنَّ قد نُشْنُنَ على الملعب ، وكان قد حُظِرَ على الأحرار ، منذ زمن أُلِيَّان <sup>(٤)</sup> ، أن يتزوجوا نساء قَصِيْنِ حَيَاةٍ سَوْءٍ أو اُعْتَلَيْنِ الملعبَ أو دِنَ بِحَكْمٍ عامٍّ ، ووجب أن تكون بعضُ مراسمِ السّنات هى التى أمرت بهذا ، ولم يُوضَعْ مثلُ هذه القوانين منذ زمن الجُمهُورية ، وذلك لأن الرُقَباء كانوا يُقَوِّمون من هذه الناحية ما يَظْهَرُ من خَلَلٍ ويَحْوُلُون دون حدوثه .

وقسطنطين <sup>(٥)</sup> حين وَضَعَ قانوناً محتوياً ما احتواه القانونُ البابيانى من حَظَرٍ ، مشتملاً على من كانوا ذوى مقام عظيم فى الدولة فضلاً عن أعضاء السّنات ، مستقلاً عن الرِّعَاع ، يكون قد تَأَلَّفَ بعمله حَقُّ ذلك الزمن ، فعاد لا يكون غيرُ الأحرار المشتملِ عليهم قانون قسطنطين مَنْ حُرِّمَ عليهم مثلُ تلك الزواجات ، وكذلك جوستينيان <sup>(٦)</sup> ألغى قانونَ قسطنطين وأباح لجميع أنواع الناس أن يَمْقِدُوا هذه الزواجات ، فبذلك نكون قد فُزْنَا بِمَجْرِيَةِ بالغَةِ هذا الهُزَالِ .

ومن الواضح أن العقوباتِ المفروضةَ على من كانوا يتزوجون خلافاً لِلْحَظَرِ

(١) ديون ، باب ٥٤ ، مقتطفات ألبيان ، باب ١٣ . (٢) خطبة أغسطس ، فى ديون ،

باب ٥٦ . (٣) مقتطفات ألبيان ، فصل ١٣ ، وقانون ٤٤ ، فى ff. de ritu nuptiarum ،

فى النهاية . (٤) انظر إلى مقتطفات ألبيان ، باب ١٣ و ١٤ . (٥) انظر إلى القانون ١ ،

فى المجموعة de nat. bib. (٦) . ملحق المجموعة ١١٧ .

القانوني هي عينُ العقوبات المفروضة على من كانوا لا يتزوجون مطلقاً ، وكانت هذه الزواجاتُ لا تمنحهم أية فائدة<sup>(١)</sup> مدنية ، فكان المهر<sup>(٢)</sup> يَسْقُطُ<sup>(٣)</sup> بعد موت المرأة . وإذ أن أغسطس قَصَى لبيت المال<sup>(٤)</sup> بموارِيثِ ، ووصايا ، مَنْ صرَّحت تلك القوانين أنهم غيرُ أهلٍ لها ظهرت هذه القوانين ماليةً أ كثر منها سياسيةً ومدنية ، وما كان من النفور من ضريبة كانت تلوح مرهقةً زاد بما صار يُبصره الواحد من تعريضه المستمر لطمع بيت المال ، فحَمَلَ هذا على تغيير هذه القوانين<sup>(٥)</sup> في عهد طيبريوس ، وعلى تقليل نِرونَ لجوائز وِشاةِ الأميري<sup>(٦)</sup> ، وعلى وَقْفِ تَرِاجانَ<sup>(٧)</sup> لِلصَّصِهم ، وعلى تعديل سِيفِر<sup>(٨)</sup> لهذه القوانين ، وعلى نَظَرِ الفقهاء إليها بعين الاشتزاز وإهمالهم شدتها في أحكامهم .

ثم إن الأباطرة أضعفوا هذه القوانين<sup>(٩)</sup> بما منحوه من امتيازاتٍ حَوْلَ حقوق الأزواج والأولاد وثلاثة الأولاد ، وقد صنعوا ما هوأ كثر من ذلك فأَغَفَوْا الأفراد<sup>(١٠)</sup> من عقوبات هذه القوانين ، غير أن القواعد التي وُضِعَتْ للنفع العام لم تَحْتَمَلْ إعفاء كما كان يُلَوَّحُ .

(١) قانون ٣٧ : ٧ ، ff. de oper. libert. ، مقتطفات ألبيان ، باب ١٦ : ٢ .

(٢) مقتطفات ، المصدر نفسه . (٣) انظر إلى الفصل ١٣ من الباب ٢٦ الآتي .

(٤) مع استثناء بعض الأحوال ، انظر إلى مقتطفات ألبيان ، فصل ١٨ ، وإلى القانون الوحيد

في المجموعة ، de caduc. tollend. . (٥) Relatum de moderanda Papia Poppoea .

تاسيت ، حوليات ، باب ٣ ، صفحة ١١٧ . (٦) أنزلها إلى القسم الرابع ، سويتون in Merone ،

فصل ١٠ . (٧) انظر إلى تقرير بليني . (٨) رد سيفير زمن التصرفات في القانون البابياني إلى

خمس وعشرين سنة للذكور وعشرين سنة للإناث ، كما يرى ذلك من مقابلة مقتطفات ألبيان باب ٢١٦ بما

قاله ترتوليان ، Apologet ، فصل ٤ . (٩) تدمير الرقيب ب. سبيون ، في خطبة إلى الشعب حول

الأخلاق ، من سوء الاستعمال الذي تسرب حول منح الابن بالتبني مثل امتياز الابن الطبيعي ، أولونجل ،

باب ٥ ، فصل ١٩ . (١٠) انظر إلى القانون ٣١ ، ff. de ritu nuptiorum .



وكان من الصواب منح الكواهن<sup>(١)</sup> حقوقَ الأولاد لإمسك الدين إياهم ضمن عُذْرَةٍ لازمة ، وكذلك أُعطي<sup>(٢)</sup> الجنودُ امتيازَ الأزواج لتعذر زواجهم ، وكانت هذه عادةً يتَحَلَّلُ بها الأباطرةُ من عُسر بعض القوانين المدنية ، وهكذا تَخَلَّصَ أغسطس من شدة القانون الذي كان يُحدِّد حقَّ الإعْتاق<sup>(٣)</sup> ومن شدة القانون الذي كان يُحدِّد حقَّ الإِبْصاء<sup>(٤)</sup> ، ولم يكن جميعُ هذا غيرَ أحوالٍ خاصة ، بيدَ أن الإعفاءاتِ مُنِحَتْ بلا تحفَظٍ بعدئذٍ ، فعادت القاعدةُ لا تكون غيرَ استثناء .

وكان بعض مذاهب الفلسفة قد أدخل إلى الإمبراطورية روحَ الابتعاد عن الأمور ، تلك الروح التي لم تكن لتَكْسِبَ من هذه الجهة في زمن الجُمهوريَّة<sup>(٥)</sup> حين كان جميع الناس يُعْنَوْنَ بفنون الحرب والسَّلم ، ومن ثَمَّ كانت فكرةُ الكمالِ المرتبطة في كلِّ ما يؤدي إلى حياةٍ نظرية ، ومن ثَمَّ كان الابتعادُ عن هوم الأسرة وغوائلها ، وتأتى النصرانية بعد الفلسفة فتعيَّن أفكاراً لم تَفْعَلْ الفلسفة غيرَ إعدادِها . وتطبع النصرانيةُ الفقهَ بطابعها ، وذلك لِمَا للإمبراطورية من صلةٍ دائمةٍ بالإكليروس ، ويمكن أن تُبَصَّرَ مجموعةُ تِيودُورَ القانونية التي لم تكن غيرَ جَمْعٍ لقوانين الأباطرة من النصارى .

وقال أحد المادحين<sup>(٦)</sup> لقسطنطين مخاطباً هذا الإمبراطور : « لم تُوضِعْ قوانينك لغير تقويم العيوب وإصلاح العادات ، فنَزَعْتَ المكر من القوانين القديمة التي

(١) منحهن أغسطس ، بالقانون البابياني ، امتيازات الأمهات ، انظر إلى ديون ، باب ٥٦ ، وكان نوما قد منحهن امتيازات النساء ذوات الأولاد الثلاثة ، وهي ألا ينصب لهن وصى مطلقاً ، بلوتارك ، في حياة نوما . (٢) منحهم كلوديوس ذلك ، ديون ، باب ٦٠ . (٣) قانون Apud eum, ff. de manumissionib. (٤) ديون ، باب ٥٦ . (٥) انظر إلى خدم شيشرون ، باب ١ حول أفكاره في هذه الروح النظرية . (٦) نوزير ، in panegyrico Constantini. حاشية ٣٢١ .

لم تَهْدِفْ إلى غير نصب الحباطل للبساطة كما يُلَوِّحُ .

والحقُّ أن تغييراتِ قسطنطينَ تَمَّتْ وَفَقَ الأفكار الملائمة لتأسيس النصرانية ،  
أو وَفَقَ الأفكار المقتبسة من كمالها ، وعن هذا الموضوع الأول نشأت تلك القوانين  
التي بلغ ما منحته الأساقفة من السلطان ما عُدَّتْ معه أساسَ القضاء الكنسيِّ ،  
ومن ثمَّ كانت تلك القوانينُ التي أضعفت سلطانَ الأب<sup>(١)</sup> بنزعها منه ملكَ أموالِ  
أولاده ، فيجب ، لانتشار الدين الجديد ، أن يُزالَ قَرطُ إطاعة الأولاد الذين يَقِلُّ<sup>٢</sup>  
ولهم بما هو مستقرٌّ على الدوام .

وكانت القوانين التي سُنَّتْ في موضوع كمال النصرانية هي التي نَزَعَ بها ، على  
الخصوص ، عقوباتِ القوانين البابائية<sup>(٣)</sup> ، وأعفى بها غيرَ المتزوجين من هذه  
العقوبات ، كما أعفى منها من هم غيرُ ذوى ولدٍ من المتزوجين .  
وقال مؤرخٌ كنسيٌّ<sup>(٤)</sup> : « وُضِعَتْ هذه القوانين كما لو كان تكاثر النوع  
البشريَّ نتيجةَ عنايتنا ، وذلك بدلاً من أن يُرى أن هذا العدد يزيد وينقصُ وَفَقَ  
الحكمة الإلهية » .

وقد أثَّرت مبادئ الدين في تكاثر النوع البشريَّ تأثيراً عظيماً إلى الغاية ، وذلك  
بتشجيعها إياه طوراً كما عند اليهود والمسلمين والفوثير والصينيين ، وبصدمها إياه طوراً  
آخرَ كما فعلته لدى الرومان الذين أصبحوا نصارى .  
ولم يُكَفَّ ، في كلِّ مكان ، عن الوعظ بالزهد الذي هو أكل الفضائل ، وذلك

( ١ ) انظر إلى القوانين ١ و ٢ و ٣ من مجموعة تيودوز القانونية . de bonis maternis ،  
maternique generis , etc. ، وإلى القانون الوحيد في ذات المجموعة ، de bonis quae filis  
fanil. acquiruntur . ( ٢ ) القانون الوحيد ، مجموعة تيودوز القانونية ، de infirm. poen .  
Cœlib et orbit. ( ٣ ) سوزومين ، باب ١ ، فصل ٩ ، صفحة ٢٧ .

لأنه يُمارَس بطبيعته من قِبَل أناسٍ قليلين جدًا .

ولم يُبلغ قسطنطين<sup>(١)</sup> ، قطً ، تلك القوانين العُشرية التي كانت تُوسَّع مَدَى ما قد يناله الزوج والزوجة من الهبات بنسبة عدد أولادها ، وقد ألغاهما تيودور الشاب<sup>(٢)</sup> .

وصرَّح جوستينيان<sup>(٣)</sup> بصحة<sup>(٤)</sup> جميع الزواجات التي حظَّرتها القوانينُ البابائية ، وكانت هذه القوانين تبغى الزواجَ ثانيةً ، فأنعم جوستينيان<sup>(٥)</sup> بمنافع على من كانوا لا يتزوجون ثانيةً .

وما كان يُمكن ، بالقوانين القديمة ، نزعُ الحقِّ الطبيعيِّ لكلِّ واحدٍ في الزواج وفي ولادة الأولاد ، وهكذا كان القانونُ البابائيُّ ، عند تئيل وصية<sup>(٦)</sup> بشرط عدم الزواج مطلقاً ، وعند تحليف<sup>(٧)</sup> السيد عتيقه ألا يتزوج وألا يكون ذا ولد ، يُبطل<sup>(٨)</sup> هذا الشرط وهذا القسم ، ولذا فإن ما سُنَّ عندنا من شروط المحافظة على الأئمة يناقض الحقوق القديمة وينحدر من نُظْم القياصرة الموضوعة وفقَّ مبادئ الكمال .

ولا يوجد قانون ينصُّ صراحةً على إلغاء الامتيازات والإكرامات التي كان الرومان الوثنيون يحبُّون بها الزواجات وكثرة الأولاد ، ولكن ، حيث تكون الصدارة للعزوبة ، لا يبقى محلٌّ لإكرام الزواج ، وبما أنه كان من الممكن إلزامُ

(١) القانون ٢ و ٣ ، من مجموعة قوانين تيودور ، de jure lib.

(٢) قانون سانسيموس ، مجموعة قوانين de nuptiis . (٣) ملحق ١٢٧ ، فصل ٣ ،

الملحق ١١٨ ، فصل ٥ . (٤) قانون ٥٤ ، ff. de condit. et demonst. . (٥) قانون

de jure patronat . ٤ : ٥ . (٦) بولس ، في أحكامه ، باب ٣ ، فصل ٤ : ١٥ .

الْجَبَاةَ بِالْعُدُولِ عَنْ فَوَائِدَ كَثِيرَةٍ نَتِيجَةَ إِغْيَاءِ الْعُقُوبَاتِ فَإِنَّهُ كَانَ يُشْعَرُ بِأَنْ إِغْيَاءَ الْجَوَائِزِ أَيْسَرُ مِنْ ذَلِكَ .

وما كان من سببٍ روحانيٍّ أباحَ العُزُوبَةَ لم يَلْبَثْ أَنْ فَرَضَ ضَرُورَةَ العُزُوبَةِ نَفْسِهَا ، وَمَعَاذَ اللَّهِ أَنْ أَتَكَلَّمَ هُنَا ضِدَّ العُزُوبَةَ الَّتِي قَالَ بِهَا الدِّينُ ، وَلَكِنْ مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَطِيعُ السَّكُوتَ عَنِ الَّتِي أَوْجَبَهَا الْفُجُورُ ، عَنْ هَذِهِ الَّتِي فَسَدَ بِهَا الْجَنَسَانِ عَنْ مَشَاعَرَ طَبِيعِيَّةٍ فَقَرًّا مِنْ قِرَانٍ يَجِبُ أَنْ يَجْعَلَهُمَا أَحْسَنَ حَالًا لِيَعِيشَا فِي قِرَانٍ يَجْعَلُهُمَا أَسْوَأَ حَالًا عَلَى الدَّوَامِ ؟

وَمِنَ الْقَوَاعِدِ الْمُسْتَنْبِطَةِ مِنَ الطَّبِيعَةِ تِلْكَ الَّتِي تَقُولُ إِنَّهُ كَمَا نُقْصَ عَدَدُ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَمَّ مِنَ الزَّوَاجَاتِ زَادَ فُسَادُ مَا يَكُونُ قَدْ تَمَّ ، وَإِنَّهُ كَمَا قَلَّ عَدَدُ الْمُتَزَوِّجِينَ قَلَّ الْوَفَاءُ فِي الزَّوَاجَاتِ ، وَذَلِكَ كَرِيزَاةَ السَّرِقَاتِ بِزِيَادَةِ الشَّرَاقِ .

### الفصل الثاني والعشرون

#### إهمال الأولاد

كَانَ لَدَى الرُّومَانِ الْأَوَّلِينَ ضَابِطَةٌ صَالِحَةٌ كَافِيَةٌ حَوْلَ إِهْمَالِ الْأَوْلَادِ ، وَرَوَى دِنْي دَلِيكَارْنَسُ<sup>(١)</sup> أَنَّ رُومُولُوسَ فَرَضَ عَلَى جَمِيعِ الْأَهْلِيْنَ ضَرُورَةَ تَرْبِيَةِ جَمِيعِ الذَّكَورِ مِنَ الْأَوْلَادِ وَالْأَبْكَارِ مِنَ الْبَنَاتِ ، وَكَانَ يُبَدِّحُ إِهْمَالِ الْأَوْلَادِ إِذَا كَانُوا قَبَاحًا مُسْتَخَاءَ بَعْدَ عَرَضِهِمْ عَلَى خَمْسَةٍ مِنْ أَقْرَبِ الْجِيرَانِ .

وَلَمْ يَسْتَحْ رُومُولُوسُ<sup>(٢)</sup> بِقَتْلِ وَلَدٍ لَمْ يَبْلُغِ الثَّلَاثَةَ مِنْ سِنِيهِ ، وَهُوَ بِذَلِكَ كَانَ

(١) آثار قداماء الرومان ، باب ٢ . (٢) المصدر نفسه .

يُوفَّقُ بين القانون الذى كان يَمْنَحُ الآباءُ حَقَّ الحياة والموت على أبنائهم والقانون الذى يَحْظُرُ إهمالهم .

ومما تَجِدُهُ فى دِينِي دَلِيلُكَارْناس<sup>(١)</sup> أيضاً كَوْنُ القانون الذى يأمر المواطنين بالزواج وتربية جميع الأولاد نافذاً فى سنة ٢٧٧ رومانية ، فترى العادة قد قَيَّدَتْ قانونَ رومولوس الذى كان يُبَيِّحُ إهمالَ صُغَرَيَاتِ البنات .

وليس لدينا علمٌ عما أمر به قانونُ الألواح الاثنى عشر ، لسنة ٣٠١ رومانية ، حول إهمال الأولاد ، خَلاَ عبارةٍ لشيثرون<sup>(٢)</sup> جاء فيها ، حينما تكلم عن منصب محامى الشعب ، أن ولداً ، كالمسيح المنصوص عليه فى قانون الألواح الاثنى عشر ، كان فى البُداءة يُخَنَّقُ بُعِيدَ ولادته ، فكان الأولاد الذين ليسوا مُسَخَّاء يُحَفَظُونَ إِذَنْ ، ولم يُغَيَّرْ قانون الألواح الاثنى عشر شيئاً من الشُّطْمِ السابقة .

وقال تاسيت<sup>(٣)</sup> : « لا يُهْمِلُ الجِرْمَانُ أولادهم مطلقاً ، وتَجِدُ لعاداتهم الصالحة من القوة ما ليس للقوانين الصالحة فى الأماكن الأخرى » ، وكان يوجد لدى الرومان ، إِذَنْ ، قوانينٌ ضِدَّ هذه العادة من غير أن يُعْمَلَ بها ، ولا يوجد قانون<sup>(٤)</sup> رومانيٌّ يُبَيِّحُ إهمالَ الأولاد ، ولا ريب فى أن هذا سوء استعمالٍ انتَحَلَ فى الأزمنة الأخيرة حينما قضى الكالىُّ على اليُسُرِ ، وحينما دُعِيَتِ الثَّرَوَاتُ المَقْسُومَةُ قَرَّراً ، وحينما اعتقد الأبُّ أنه أضاع ما أعطى أُسْرَتَهُ إياه فَمَازَ هذه الأسرة من ملكه .

(١) باب ٩ . (٢) باب ٣ ، de legib. ، فصل ١٩ .

(٣) De morib. Germ. ، فصل ١٩ . (٤) لا يوجد قسم عن ذلك فى مجموعة الأحكام ،

وليس فى قسم مجموعة القوانين ، ولا فى ملحقاتها ، شئ عن ذلك .

### الفصل الثالث والعشرون

#### حال العالم بعد انهيار الرومان

كان للنظم التي وضعها الرومان لزيادة عدد أبنائهم نتيجتها مع أنه لم يكن على جمهوريتهم ، أيام قوة نظامها ، أن تتلافاه غير ما فقدته ، وذلك ببسالتها وبأسها وحزمها وفضيلتها وجهها للمجد ، ولكن لم يلبث أقوم القوانين أن عجز عن إصلاح ما قوّضته بالتتابع جمهوريّة محتضرة وفوضى عامة وحكومة عسكرية وإمبراطورية قاسية واستبداد زاهٍ وملكية ضعيفة وبلاط أرعنٌ سخيفٌ خرافيٌّ ، فقليل إنهم لم يفتحوا العالم إلا ليضعفوه ويُسَلِّمُوهُ إلى البرابرة بلادفاع ، وقد أرهقهم أمم القوط والحيت والعرب والتتر مناوبةً ، ولُسُرَعَانَ ما صار على شعوب البرابرة ألا يهْلِكُوا غير شعوب أخرى من البرابرة ، وهكذا خرج من الأرض في زمن الأقاصيص ، وهكذا خرج من الأرض بعد الفيضانات والطوفانات ، مُسَلِّحُونَ أباد بعضهم بعضاً .

### الفصل الرابع والعشرون

#### ما وقع في أوربة من تغييراتٍ

#### نظراً إلى عدد السكان

لم يكن يُفْتَقَدُ إمكان تجديد أوربة في الحال التي كانت عليها ، ولا سيما عندما عادت في عهد شارلمان لا تؤلف غير إمبراطورية واسعة ، بيد أن من طبيعة

حكومة ذلك الزمن انقسامها إلى ما لا يُحصى من السلطات الصغيرة ، وبما أن السنيور كان يسكن قريته أو مدينته ، وبما أنه لم يكن كبيراً غنياً قوياً ، ما أقول ؟ أميناً من غير أهليه ، فإن كل سنيور كان يُفنى عنايةً عجيبية بازدهار بلده الصغير ، وقد بلغ ذلك من النجاح ما كان يوجد معه في معظم بقاع أوربة أناسٌ أكثر مما في الوقت الحاضر ، وذلك على الرغم من عدم انتظام الحكومة وفقدان المعارف التي اكتسبت عن التجارة بعدئذٍ وزيادة عدد الحروب والفتن التي اشتعلت بلا انقطاع .

وليس لدى من الوقت ما أُعالج فيه هذا الموضوع معالجةً أساسية ، ولكنني أذكر جيوش الصليبيين العجيبة المؤلفة من أناسٍ من كل نوع ، ويروى مسيو بوفندورف<sup>(١)</sup> وجودَ عشرين مليوناً من الآدميين في فرنسا في زمن شارل التاسع . واتحاد كثير من الدول الصغيرة باستمرارٍ هو الذي أدى إلى هذا النقص ، وكانت كل قرية في فرنسا عاصمةً ، واليوم لا يوجد فيها غيرُ عاصمة عظيمة ، وكان كل قسم من الدولة مركزَ سلطةٍ ، واليوم يعتمد الجميع على مركزٍ واحد ، وهذا المركز هو ذات الدولة .

(١) تاريخ العالم ، فصل ٥ ، عن فرنسا .

### الفصل الخامس والعشرون مواصلة الموضوع نفسه

حقاً أن مِلاحة أوربة زادت كثيراً منذ قرنين، وهذا ما أدى إلى فوزها بأهلين  
وقدّها آخرين، وترسل هولندية إلى الهند، في كل عام، عدداً كبيراً من الملاحين  
لا يعود منهم غيرُ الثلثين، وأما الباقون فيهلكون أو يستقرون بالهند، ولا بُدَّ من  
حدوث عين الشيء تقريباً لجميع الأمم الأخرى التي تمارس هذه التجارة .  
ولا ينبغي أن يُنظر إلى أوربة كما يُنظر إلى دولةٍ خاصة تقوم وحدّها بمِلاحةٍ  
عظيمة فيها وتزید هذه الدولة شعباً لأن جميع الأمم المجاورة تأتي للعمل في هذه المِلاحة  
ويصل إليها نَوَاقٍ من كلِّ ناحية، فيما أن أوربة مفضولةٌ عن بقية العالم بالدين<sup>(١)</sup>  
وبالبحار الواسعة وبالصحارى فإنها لا تُصلح على هذا الوجه .

### الفصل السادس والعشرون نتائج

يجب أن يُستنتج من جميع ذلك كونُ أوربة لا تزال محتاجةً إلى قوانين  
تساعد على تكاثر النوع البشري، ثم كما أن سياسيي الأغارقة يُحدّثوننا، دائماً، عن

(١) تحيط بها البلدان الإسلامية من كل جهة تقريباً .



ذلك العدد الكبير من المواطنين الذين يُتعبون الجمهورية لم يُحدثنا سياسيو الوقت الحاضر عن غير وسائل زيادته .

### الفصل السابع والعشرون

#### القانون الذى وُضع فى فرنسا لتشجيع تكاثر النوع

أمر لويس الرابع عشر<sup>(١)</sup> ببعض الرواتب لمن يكونون ذوى عشرة أولاد ، وأمر برواتب أعظم منها لمن يكونون ذوى اثنى عشر ولداً ، ولكن لم يكن هنالك بحث عن مكافأة النوابع ، وكان يجب وضع مكافآت عامة أو عقوبات عامة كالرومان إيجاداً لروح عامة تحمّل على تكاثر النوع .

### الفصل الثامن والعشرون

#### كيف تمكن معالجة نقص السكان

إذا ما نقص سكان دولة بطوارئ خاصة وبحروب وأوبئة ومجاعات وُجدت الوسائل ، فمن يَبْقَ حياً من الناس يُمكنه أن يحافظ على روح العمل والصناعة وأن يحاول تلافى ما أصابه من مصيبة وأن يصبح أعظم حِذْقاً بفضل نكبته نفسها ، ويستعصى البلاء تقريباً عندما ينشأ نقص النفوس عن طول الزمن ، عن عيب باطنى وحكومة سيئة ، ويهلك الناس هنالك بمرضى اعتيادى غير محسوس ،

(١) مرسوم سنة ١٦٦٦ ، نفذاً للزواجات .

والناس ، إذ يولدون في هُزالٍ وبؤسٍ وفي عنفِ الحكومة وأضاليلها ، يُرى دمارُهم من غير أن يُشعر بعلة ، وتُعدُّ البلاد التي خربها الاستبداد ، أو ما يُحِبُّ الإكليروس فيها منافع مُفْرِطَةً على حساب العلمانيين ، مثلاً عظيماً على ذلك .

ومن العبث أن يُنتظر عَوْنُ الأبناء الذين يُمكن أن يُولدوا تجديداً لدولهم أقفرت على هذا الوجه ، فالوقتُ قد فات ، ولا إقدام عند الآدميين ، ولا صناعة لديهم ، في بيئاتهم ، ولا يكاد الرجلُ يجدُ ما يَقوت به أسرةٌ مع أرَضين لقوتِ شعبٍ ، حتى إنه لا عَمَلٍ لطفام الناس في بؤسهم ، أى فيما مُلثوا به من بُورٍ ، فالإكليروسُ والأميرُ والمُدُن والكُبراء ، وبعضُ الأعيان من أبناء الوطن ، قد غَدَوْا أصحابَ جميع البُقعة رويداً رويداً ، والبُقعةُ غامرة ، غير أن الأسرَ المباداة تركت لهم مراعيها ، ولا شئاً لرجل العمل .

فيجب في هذا الوضع أن يُصنَعَ في جميع الإمبراطورية ما كان الرومان يصنعونه في قسمٍ من إمبراطوريتهم ، أى أن يمارَس عند عَوَزِ الأهلين ما كان يلاحظ في اليسر ، فتوزَعِ أَرْضُونَ بين جميع الأسر التي لا تَمْلِك شيئاً ، وتُعدُّ لهم وسائلُ إحيائها وزرعها ، ويجب أن يقع هذا التوزيع كلما وُجِدَ رجلٌ يَتَقَبَلُهُ ، لكيلا تَضِيعَ ساعةٌ من الزمن على حساب العمل .

## الفصل التاسع والعشرون

## المضايف

ليس الإنسان فقيراً لأنه لا يملك شيئاً ، بل لأنه لا يعمل ، ومن لم يملك شيئاً ويعمل هو في أسر كمن له دخلٌ مثقٍ يكو من غير عمل ، ومن لم يملك شيئاً ويكن صاحب حرفة لم يعد أكثر فقراً من الذي يملك عشرة أفدنة ويُضطر إلى حرثها ليعيش ، ويُحسب العامل الذي أورث أولاده صنعته أنه ترك لهم ما لا يزيد بنسبة عددهم ، وغير هذا حال من يملك عشرة أفدنة ليعيش فيقسمها بين أولاده .

وفي البلاد التجارية ، حيث لا يكون لكثير من الناس غير صنعتهم ، تُضطر الدولة في الغالب إلى قضاء حاجات الشيوخ والمرضى والأيتام ، وتنال الدولة التي هي على شيء من التمدن هذا المدد من الحرّاف نفسها ، فتمنح بعضهم من الأعمال ما يقدرّون عليه ، وتعلم الآخرين العمل ، وهذا ما كان قد أسفر عن عمل .

وما يؤدّي من صدقة لرجل عارٍ في الشوارع لا يقوم مقام واجبات الدولة للمزّمة بعيش مضمون لجميع المواطنين ، أي بالغذاء ولباس ملائم وبنوع من الحياة غير مخالف للصحة مطلقاً .

ويُسأل أورنغ زيب<sup>(١)</sup> عن سبب عدم إنشائه مضايف ، ويقول : « سأجعل

(١) انظر إلى شاردان ، رحلة إلى فارس ، جزء ٨ .

دولتي من الثراء مالا تحتاج معه إلى مضاف « ، وكان عليه أن يقول : أبداً يجعل دولتي غنية ، وأنشئ مضافاً .

وَيَقْتَرِضُ غِنَى الدَّوْلَةِ كَثِيرًا مِنَ الصَّنَاعَةِ ، وَلَيْسَ مِنَ الْمُمْكِنِ فِي عَدَدٍ كَبِيرٍ مِنْ فُرُوعِ التِّجَارَةِ أَلَّا يَتَأَذَى فِرْعٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَأَلَّا تُتْلَمَ بِالْعَمَالِ ضَرُورَةُ مَوْقِفَتِهِ نَتِيجَةً لَذَلِكَ . وَهَنَالِكَ تُضْطَرُّ الدَّوْلَةُ إِلَى الْقِيَامِ بِمُسَاعَدَةِ سَرِيعَةٍ ، وَذَلِكَ لِيُحَالَ دُونَ تَأَذَّى الشَّعْبِ وَدُونَ تَمَرُّدِهِ ، فَنَفِي هَذِهِ الْحَالِ تَبْدُو الْحَاجَةُ إِلَى الْمَضَافِ أَوْ مَا يَعْدِلُهَا مِنْ نِظَامٍ تَلَافِيًا لَذَلِكَ الْبُؤْسُ .

وَلَكِنْ إِذَا كَانَتِ الْأُمَّةُ فَقِيرَةً اشْتَقَّ الْفَقْرُ الْخَاصُّ مِنَ الْبُؤْسِ الْعَامِّ ، وَهُوَ الْبُؤْسُ الْعَامُّ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ ، وَمَا كَانَتْ جَمِيعُ مَضَافِ الْعَالَمِ لَتُبْرَى مِنْ هَذَا الْفَقْرِ الْخَاصِّ ، وَعَلَى الْعَكْسِ تَزِيدُ الْفَقْرَ الْعَامُّ ، وَمِنْ ثَمَّ الْفَقْرَ الْخَاصُّ ، رُوحُ الْكَسَلِ الَّتِي تُوْحَى بِهَا .

وَأَرَادَ هَنْرِي الثَّامِنُ<sup>(١)</sup> إِصْلَاحَ كَنِيسَةِ إِنْكَلْتَرَةِ ، فَأَهْلَكَ الرِّهْبَانَ ، هَذَا الْفَرِيقَ الْمِكْسَالِ الَّذِي كَانَ يُمَوِّنُ كَسَلَ الْآخَرِينَ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يُمَارِسُ الضِّيَافَةَ فَيَقْضِي مَا لَا يُحْصِيهِ عَدَدٌ مِنَ الْبَطَّالِينَ وَالْأَنْسِبَاءِ وَالْبُرْجَوَازِيَةِ حَيَاتِهِ فِي السَّعْيِ بَيْنَ دِيرٍ وَدِيرٍ ، وَكَذَلِكَ نَزَعَ الْمَضَافَ الَّتِي كَانَ الرَّعَاعُ يَجِدُونَ قُوَّتَهُمْ فِيهَا كَمَا كَانَ الْأَنْسِبَاءُ يَجِدُونَ قُوَّتَهُمْ فِي الْأَدْيَارِ ، فَاسْتَقَرَّتْ رُوحُ التِّجَارَةِ وَالصَّنَاعَةِ فِي إِنْكَلْتَرَةِ بَعْدَ هَذِهِ التَّغْيِيرَاتِ .

وَيَرْتَعُ جَمِيعُ النَّاسِ فِي الْمَضَافِ بِرُومَةٍ ، خَلَّامَنَ يَعْمَلُونَ ، خَلَّامَنَ لَمْ صِنَاعَةٍ ، خَلَّامَنَ يَزَاوِلُونَ الْفَنُونَ ، خَلَّامَنَ هُمْ أَصْحَابُ أَرْضِينَ ، خَلَّامَنَ يُمَارِسُونَ التِّجَارَةَ .

(١) انظر إلى تاريخ الإصلاح في إنكلترة ، تأليف بورنه .

وقلتُ إن الأمم الغنية كانت محتاجةً إلى مضاف ، وذلك لأن الثروة فيها كانت عُرضَةً لألف حادث ، غير أن الإعاناتِ العابرةَ كانت خيراً من المؤسسات الدائمة ، فالضررُ موقت ، ولا بُدَّ ، إذن ، من إعاناتٍ من ذاتِ الطبيعةِ يُمكن تطبيقها على الحادث الخاصّ .



## الجزء الخامس





## الباب الرابع والعشرون

القوانين من حيث صلتها بالدين القائم  
في كل بلد ، بالدين في طقوسه وحد نفسه

### الفصل الأول

#### الأديان على العموم

كما أنه يُمكن أن يُقدَّر بين الظُّلماتِ ما هو أقلُّ كثافةً ، وكما أنه يُمكن أن يُقدَّرُ بين الهَوَاتِ ما هو أقلُّ عمقاً ، يُمكن أن يُبحثَ بين الأديان الباطلة ما هو أكثر ملاءمةً لِخَيْرِ المجتمع ، بين هذه الأديان التي يمكن أن تؤديَ إلى سعادة الناس أكثر من سواها في هذه الحياة الدنيا وإن لم تهتدِف إلى جلبهم إلى سعادة الحياة الآخرة .

ولا أبحث ، إذنْ ، في مختلف أديان العالم إلا من حيث الخير الذي يُستخلص منها في الأحوال المدنية ، وذلك سواء على أن تكلمتُ عن الدين الذي يكون أصله في السماء أم تكلمتُ عن الأديان التي يكون أصلها في الأرض .

وبما أنني لستُ عالماً لاهوتياً في هذا السِّفر ، بل كاتبٌ سياسيٌّ ، فإن من الممكن أن يكون فيه من الأمور ما هو غيرُ صحيحٍ تماماً في غير طرازِ إنسانيٍّ من التفكير ، وذلك مع عدم نظري إلى هذه الأمور من حيث صلتها بالحقائق العليا .  
وأما من حيث الدينُ القيمُ فإن من قلة الإنصاف أن يرى أنني لم أزعم قطُّ

عدمَ صُنْعِي ما تُتْرَك به مصالحُ الدين للمصالح السياسية ، بل جَمْعُ ما بينهما ، فالواقعُ أن جَمْعَ ما بينهما يستلزم معرفتهما .

ولا ريب في أن الدين النصراني الذي يأمرُ الناس بالتحابِّ يَبْغِي أن يكون لكلِّ شعبٍ أصلحُ القوانين السياسية والقوانين المدنية ، وذلك لأنها تحيى بعده في كونها خيرَ ما يستطيع الناس أن يُعطوه ويأخذوه .

### الفصل الثاني

#### رأى غريبٌ لبيلى

زعمَ مسيو بيل<sup>(١)</sup> إثباته أن الأفضل للإنسان أن يكون زنديقاً من أن يكون وثنيّاً ، وإن شئت فقل إن عدم تدبُّر الإنسان بدينٍ أقلَّ خطراً من تدبُّره بدين ردى ، ومن قوله : « أَفْضَلُ أن يقال إننى غيرُ موجود من أن يقال إننى رجلٌ خيِّث » ، فليست هذه غيرَ سفسطةٍ قائمةٍ على عدم وجود فائدةٍ للجنس البشرى في اعتقاد وجودِ إنسانٍ ما بدلاً من الفائدة البالغة في اعتقاد كون الربِّ موجوداً ، وتنشأ فكرة استقلالنا عن فكرة عدم وجوده ، أو فكرة تَمَرُّدنا إذا لم نَسْتَطِع أن نكون أصحاباً لتلك الفكرة ، وما القولُ بأن الدين ليس عاملَ ردعٍ ، لأنه لم يَرُدْعْ دائماً ، كالقول بأن القوانين المدنية ليست عاملَ ردعٍ فقط ، ومن سوء البرهنة ضدَّ الدين أن يُجمَع في كتابٍ كبيرٍ إحصاء طویلٍ للسيئات التي أدى إليها من غير أن تُخصى فيه المحاسنُ التي أوجبها ، ولو أردتُ بيانَ جميع السيئات التي

(١) أفكار حول النجم المذنب ، دوام الأفكار ، إلخ . ، جزء ٢ .

نشأت عن القوانين المدنية وعن الملكية والحكومة الجمهورية في العالمَ لذكرتُ  
أموراً هائلة ، ومتى صار من غير المفيد وجودُ دينٍ للرعايا لم يكن كذلك أن يوجدَ  
دينٌ للأمراء فيُبَيِّضُوا بالزَّبدِ ذلكَ الرادعَ الوحيدَ الذي يمكن أن يكونَ عند من  
لا يخافون القوانين البشرية مطلقاً .

ويُعَدُّ الأمير الذي يُحِبُّ الدينَ ويخشاه كالأسد الذي يدعن لليد التي تلاطفه أو  
للصوت الذي يُسَكِّنُه ، ويُعَدُّ الأمير الذي يخاف الدينَ ويمتقته كالوحوش التي  
تَقَرِّضُ القيدَ الرادعَ لها من الانقضاء على المارِّينَ ، ويُعَدُّ الأمير الذي لا دينَ له  
كالحيوان الهائل الذي لا يشعرُ بحريته إلاَّ إذا مَزَّقَ وافترس .

وليس الأمرُ أن يُعرَفَ هل الأفضلُ ألاَّ يكونَ للرجل أو الشعب دينٌ من أن  
يُسَاءَ استعمالُ الدين الذي له ، بل أن يُعرَفَ ما هو أقلُّ ضرراً أو إساءةً استعمالِ الدين  
أحياناً أم عدمُ وجودِ دينٍ بين الناس مطلقاً .

وَتُثَقِّلُ الوثنيةُ كثيراً قليلاً لفظاعة الزندقة ، وليس من الصحيح أن إقامةَ  
الوثنيين هياكلَ لأحدِ العيوب دليلٌ على حُبِّهم لهذا العيب ، بل ، على العكس ،  
كان هذا يدلُّ على مقتهم له ، ولما أقام الإسبارطيون معبداً للخوف لم يدلَّ هذا على  
أن هذا الشعب المحارب سألَه أن يستحوذ على قلوبِ الإسبارطيين في المعارك ، ومن  
الآلهة مَنْ كانوا يُسألون عدمَ الإيحاء بالجريمة ، ومنهم من كانوا يُسألون إبعادها .

## الفصل الثالث

## الحكومة المعتدلة أكثر ملاءمة للنصرانية والحكومة المستبدة أكثر ملاءمة للإسلام\*

الدين النصراني بعيدٌ من الاستبداد المَحْض ، وذلك أن الإنجيل يَبْلُغ من

\* لم يكتب التوفيق لمونتسكيو حيناً قال : في هذا الفصل وفي الفصلين ٤ و ١٤ ، إن الحكومة المستبدة أكثر ملاءمة للإسلام ، وإن الإسلام الذي لا يتكلم بغير السيف يؤثر في الناس بروح الهدم التي أقامته ، وإن تشاغل النفس ينشأ عن جبرية الإسلام التي تؤدي إلى البقاء في سكون .

فالمؤلف ، كما يظهر ، كان جاهلاً لتاريخ الإسلام ، وكان متأثراً بأوهام الأوربيين الموروثة ضد الإسلام والمسلمين فلم يتخلص أوربيون كثيرون منها حتى زماننا على الرغم من تقدم الدراسات الإسلامية في أوربة ، وذلك لأنها أصبحت جزءاً من مزاجهم ، والحقيقة هي أن الدراسات الإسلامية بأوربة كانت في حكم العدم منذ قرنين ، فكان يحكم في الإسلام بما كان عليه بعض الشعوب الإسلامية من تأخر وبما كان يلقيه المسلمون من رهبة في نفوس الغربيين ، ولعل لمونتسكيو بعض العذر من هذه الناحية ، لا العذر كله ، ما وجب على عالم عبقرى مثله أن يشك في الأقوال السائرة المتبصرة بأوربة عن الإسلام وأن يبحث في الإسلام بحثاً صحيحاً فلا يصدر عنه ذلك ، ولو فعل هذا لرأى الإسلام بعيداً من نظام الحكومة المستبدة ، فقد جاء في القرآن : « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون . . . وشاورهم في الأمر . . . وأمرهم شورى بينهم » ، وقال الرسول الأعظم : « ما تشاور قوم إلا هدوا لأرشد أمرهم . . . وإن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب من عنده ، إلخ » ، ولو فعل ذلك ما قال إن الإسلام لا يتكلم بغير السيف ، ولا طلع على قول القرآن : « لا إكراه في الدين . . . » وجادلهم بالتى هي أحسن » ، ولانتهى إلى مثل قول الفيلسوف الفرنسى غوستاف لوبون في كتاب « حضارة العرب » : « إن القوة لم تكن عاملاً في انتشار القرآن ما ترك العرب المغلوبين أحراراً في أديانهم . . . ولم ينتشر الإسلام بالسيف ، بل انتشر بالدعوة وحدها ، وبالدعوة وحدها اعتنقت الشعوب التي قهرت العرب مؤخرًا ، كالترك والمغول ، الإسلام . . . وأدرك الخلفاء السابقون أن النظم والأديان ليست بما يفرض قسراً ، فعاملوا أهل كل قطر استولوا عليه بلطف عظيم تاركين لهم قوانينهم ونظمهم ومعتقداتهم . . . فالحق أن الأمم لم تعرف فاتحين راحمين متساعجين مثل العرب ، ولا ديناً سمحاً مثل دينهم » ، ولو فعل مونتسكيو ذلك ما قال إن تشاغل النفس ينشأ عن جبرية الإسلام التي تؤدي إلى البقاء في سكون ، ولانتهى ، أيضاً ، إلى مثل ما انتهى إليه العلامة لوبون حيث قال : « ليس في آى القرآن من الجبرية ما ليس في كتب الأديان الأخرى ومنها التوراة . . . قال المصلح الدينى القدير لوتر : « يحتاج على اختيار =

الإيضاء بالحلم ما يعارض معه الغضب الاستبدادي الذي ينتقم الأمير به نفسه ويزاول جوره .

وإذ أن هذا الدين يُحرّم تعدّد الزوجات فإن الأمراء يكونون به أقلّ احتباساً ، وأقلّ انفصلاً ، عن رعايائهم ، ومن ثمّ أكثر رُجولةً ، وهم يكونون أكثر استعداداً للإلزام أنفسهم وأعظم قدرةً على الشعور بأنهم لا يستطيعون كلّ شيء .  
وبينا ترى أمراء المسلمين يُوجّهون الموتَ ويتقبلونه بلا انقطاع يجعل الدينُ أمراء النصارى أقلّ خوفاً ، ومن ثمّ أقلّ جوراً ، ويثقُ الأميرُ برعاياه ، وتثقُ الرعايا بالأمير ، ومن الرائع أن يوجب الدين النصرانيّ سعادتنا في هذه الدنيا مع أنه يهدفُ إلى السعادة في الآخرة فقط كما يلوح !

والدينُ النصرانيّ ، مع اتساع الإمبراطورية وعيب الإقليم ، حال دون استقرار الاستبداد في الحبشة ، وتقلّ إلى أواسط إفريقية عادات أوربة وقوانينها . ويتمتع وليّ عهد الحبشة بإمارة ، ويُنعم على الرعايا الآخرين بمثال الحبّ والطاعة ، ويُرى الإسلامُ بالقرب منه يحبسُ أبناء ملك سنار<sup>(١)</sup> ، فلما مات أرسلهم المجلسُ إلى حيث يُختفون نفعاً للأمير الذي يجلس على العرش .

= الإنسان وإرادته بنصوص الكتاب المقدس التي لا تحصى ، وإن شئت فقل بكل ما ورد في الكتاب المقدس ... ولم يكن محمد ، إذن ، جبرياً أكثر من مؤسسي الأديان الذين ظهروا قبله ، ولم يسبق محمد في جبريته علماء الوقت الحاضر . . . والجبرية الشرقية التي قامت عليها فلسفة العرب ويستند إليها كثير من مفكري الغرب في العصر الحاضر هي نوع من التسليم الهادئ الذي يعلم به الإنسان كيف يخضع لحكم القدر من غير تبرم وملامة ، وتسليم مثل هذا هو وليد مزاج أكثر من أن يكون وليد عقيدة ، والعرب كانوا جبريين بمزاجهم قبل ظهور محمد فلم يكن لجبريتهم تأثير في ارتقائهم كما أنها لم تؤد إلى انحطاطهم » ، وليس هنا مجال التفصيل في هذا الموضوع الذي يتطلب وحده مجلداً كبيراً فنقتصر على ما تقدم . ( المترجم )

( ١ ) رحلة إلى الحبشة ، للطبيب بونس ، في المجموعة الرابعة من رسائل العبرة ، صفحة ٢٩٠ .

وَلْتَوْضَعْ مَذَابِحُ مَلُوكِ الْأَغَارِقَةِ وَالرُّومَانِ نُصَبَ الْعِیُونَ مِنْ نَاحِیَةٍ ، وَلْيُوضَعْ  
إِهْلَاكُ الشُّعُوبِ وَالْمُدُنِ مِنْ قَبْلِ هَؤُلَاءِ الرُّؤَسَاءِ نُصَبَ الْعِیُونَ مِنْ نَاحِیَةٍ أُخْرَى ،  
وَلْيُنْظَرْ إِلَى تِیمُورْلَنْكَ وَجَنْكِزْخَانَ اللَّذِینَ خَرَّبَا آسِیَةَ ، لِنَرَى أَنَّنَا مَدِیْنُونَ لِلنَّصْرَانِیَةِ  
بِیَعُضِ الْحَقُوقِ السِّیَاسِیَةِ فِی الْحُكُومَةِ ، وَبِیَعُضِ حَقُوقِ الْأُمَمِ فِی الْحَرْبِ ، أَى بِمَا  
لَا یُمْكِنُ الطَّبِیْعَةُ الْبَشَرِیَّةَ أَنْ تَعْتَرِفَ بِهِ بِمَا فِیهِ الْكِفَايَةُ .

وَحَقُوقُ الْأُمَمِ هَذِهِ هِیَ الَّتِی جَعَلْتَ النِّصْرَ بَيْنَنَا یَتْرَكُ هَذِهِ الْأُمُورَ الْعَظِیمَةَ  
لِلشُّعُوبِ الْمَغْلُوبَةِ : یَتْرَكُ لَهَا الْحَیَاةَ وَالْحَرِیَّةَ وَالْقَوَانِینَ وَالْأَمْوَالَ ، وَالَّذِینَ دَائِمًا ،  
عِنْدَمَا لَا تَعْمَى الْقُلُوبُ .

وَيُمْكِنُ أَنْ یَقَالَ إِنْ شُعُوبَ أَوْرَبَةِ لَیْسَتْ أَكْثَرُ انْقِسَامًا فِی الْوَقْتِ الْحَاضِرِ  
مِمَّا كَانَتْ عَلَیْهِ الشُّعُوبُ وَالْجِیُوشُ ، أَوِ الْجِیُوشُ فِیْمَا بَیْنَهَا ، فِی الْإِمْبَرَاطُورِیَةِ الرُّومَانِیَةِ  
الَّتِی صَارَتْ مُسْتَبَدَّةً عَسْكَرِیَّةً ، فَقَدْ كَانَتْ الْجِیُوشُ تَتَحَارَبُ مِنْ نَاحِیَةٍ ، وَیُبَاحُ لَهَا  
نَهْبُ الْمَدَنِ وَاقْتِسَامُ الْأَرْضِینِ أَوْ مَصَادِرُهَا مِنْ نَاحِیَةٍ أُخْرَى .

### الفصل الرابع

تَأْتِجُ طَبِیْعَةُ الدِّینِ النَّصْرَانِیِّ  
وَطَبِیْعَةُ الدِّینِ الْإِسْلَامِیِّ

إِذَا مَا نُظِرَ إِلَى طَبِیْعَةِ الدِّینِ النَّصْرَانِیِّ وَطَبِیْعَةِ الْإِسْلَامِ وَجَبَ اعْتِنَاقُ أَحَدِهِمَا  
وَرَدُّ الْآخَرِ ، فَهَذَا الْوَاضِحُ أَنَّ دِینًا یُذَلِّلُ الطَّبَائِعَ لَا یَكُونُ غَیْرَ دِینٍ صَحِیحٍ .

وَمِنْ شَقَاءِ الطَّبِیْعَةِ الْبَشَرِیَّةِ أَنَّ یُنْعَمَ بِالْدِّینِ فَاتِحٌ ، فَالْإِسْلَامُ الَّذِی لَا یَتَكَلَّمُ

بغير السيف يؤثّر في الناس بروح الهدم التي أقامته .  
ويقضى تاريخُ أحد ملوك الرعاة ، سَبَّاقون<sup>(١)</sup> ، بالعَجَب ، فقد تراءى له إلهُ  
طَيِّبَةٍ في المنام وأمره بقتل جميع كهنة مصر ، وقد رأى أن حكمه عاد لا يروق الآلهة  
ما أمره بأمور مناقضة لمشيئتهم العادية ، فجَلَّأ إلى الحبشة .

### الفصل الخامس

## الكاثوليكية أكثر ملاءمةً للملكية والبروتستانية تلائم الجمهورية

إذا ما نشأ دين وقام في دولةٍ اتَّبَعَ ، عادةً ، خِطَّةَ الحكومة التي استقرَّ بها ،  
وذلك لأنه لا يكون لدى من يَتَلَقَّوْهُ أو الذين يَحْمِلُونَ على تَلْقِيهِ مبادئ ضابطةٍ  
غير مبادئ الدولة التي تُولَد فيها .

ولما عانى الدين النصرانيُّ منذ قرنين ذلك الانقسامِ المشؤوم الذي فَصَلَهُ إلى  
كاثوليك وپروتستان اعتنقت شعوبُ الشمالِ البروتستانية وحافظت شعوبُ الجنوبِ  
على الكاثوليكية .

وما في شعوب الشمال ، وما يكون عندهم دائماً ، من روح الاستقلال والحرية  
التي لا تتصف بها شعوبُ الجنوب ، وما ترى من دينٍ ليس له رئيسٌ منظورٌ  
مطلقاً ، أكثر ملاءمةً لاستقلال الإقليم من دينٍ ذى رئيس .

والثَّوراتُ ، في البلدان التي استقرت البروتستانيةُ بها ، تقوم وَفْقَ خِطَّةِ الدولة

(١) انظر إلى ديودورس ، باب ١ ، فصل ١٨ .

السياسية ، فيما أنه كان يقول للوثرَ أمراءَ عظماءَ فإنه لم يستطع أن يُذيقهم سلطاناً كنسياً غيرَ ذى صدارة ، وبما أنه كان يقول لكُلِّفَنِ شعوبٌ تعيش في جمهوريات ، أو بُرْجُوزِيَّةٍ غامضةٌ في مَلَكيَّاتٍ ، فإنه استطاع ألا يُقيمَ صَدَارَاتٍ ومراتبَ . وقد أمكن كلُّ من المذهبين أن يعتقد أنه أكملُ من الآخر ، فترى الكَلْفَنِيَّةُ أنها أكثرُ مطابقةً لما كان يسوعُ المسيح قد قاله ، وترى اللوثريةُ أنها أكثرُ مطابقةً لما كان الحواريون قد صنعوه .

### الفصل السادس

#### قولٌ غريبٌ آخرٌ لبيل

عاب مسيو بيلُ النصرانيةَ بعد أن شتم جميعَ الأديانَ ، وجَرَّؤُ على قوله إن النصرانيَ الحقيقيين ما كانوا ليستطيعوا إقامةَ دولةٍ يُمكنها البقاء ، ولمَ لا ؟ إنهم يكونون مواطنين بالغى الاطلاع على واجباتهم ، كثيرون الحرص على القيام بها ، شديدي الشعور بحقِّ الدفاع الطبيعيِّ ، وهم كلما اعتقدوا أنهم مَدِينُونَ للدين رأوا أنهم مَدِينُونَ للوطن ، وتكون مبادئُ النصرانية المنقوشة جيداً على القلوب أقوى بمراحلٍ من شَرَفِ المَلَكيَّات الزائف ومن الفضائلِ الإنسانية للجمهوريات ومن ذلك الخوفُ الخسيس من الدول المستبدة .

ومن العجيب أن يُعزَى إلى هذا الرجل الكبير جهلُ روح دينه الخاصِّ وأنه لم يَعْرِفْ أن يميزَ نُظْمَ إقامة النصرانية من النصرانية نفسها ولا تعاليمَ الإنجيل من نصائحه ، وإذا ما أعطى المشترعُ نصائحَ بدلاً من الإنعام بقوانينَ فلِمَا يراه من مخالفة نصائحه لروح قوانينه عند تنسيقها كالتقوانين .



### الفصل التاسع

#### قوانين الكمال في الدين

على القوانين البشرية التي توضع لمخاطبة العقل أن تُنعم بقواعد ، لا بنصائح مطلقاً ، وعلى الدين الذي يُشترع لمخاطبة القلب أن يُنعم بكثير من النصائح وقليل من القواعد .

ومتى قدّم الدين قواعدً للأحسن ، لا للحسن ، وللكمال ، لا للجميل ، كان من الملائم أن يكون ذلك نصائح ، لا قوانين ، وذلك لأن الكمال لا يُهمّ عموم الناس ، ولا عموم الأشياء ، ثم إذا كانت تلك قوانين وجب وجود ما لا يُحصى من القوانين الأخرى لمراعاة الأولى ، وتعدّ العزوبة نصيحة من النصرانية ، فإذا ما جعل قانون لمنظمة من بعض الناس وجب وضع قوانين جديدة<sup>(١)</sup> في كل يوم لحل الناس على مراعاة ذلك ، فيتعب المشرع ويتعب المجتمع لينفذ الناس عن قاعدة ما يُنفذه محبو الكمال عن نصيحة .

(١) انظر إلى مكتبة المؤلفين الكنسيين في القرن السادس ، جزء هـ لمسيو دوين .

### الفصل الثامن

#### توافق قوانين الأخلاق وقوانين الدين

إذا ما شَقِيَ بلدٌ بدينٍ لم يُنْعَم به الله وجب أن يتوافق هو والأخلاق دائماً ، وذلك لأن الدين ، ولو كان باطلاً ، هو أحسنُ ضامنٍ يُمكنُ الناسَ أن ينالوه عن صدق الناس .

والنَّقاطُ الجوهرية لأهل البيغُو<sup>(١)</sup> هي : عدمُ القتل وعدمُ السرقة واجتنابُ الفحشاء وعدمُ صنع ما يَنفِرُ منه القريب ، بل صنعُ كلِّ ما يُمكنُ من خيرٍ ، وهم يعتقدون أن الإنسان يَنْجُو بهذا في أيِّ دينٍ كان ، وهذا ما يَحْمِلُ به هؤلاء الأدميون ، مع زَهْوِهِم وفقرهم ، من الحِلْمِ والحُنُوِّ نحو البائسين .

### الفصل التاسع

#### الايسيون

كان الإيسيون<sup>(٢)</sup> يتَوَاصَوْنَ بِاتِّبَاعِ العَدْلِ نحو الناس ، وبعدم إيذاء إنسان ، ولو للطاعة ، وبمقت الظالمين ، وبإنجاز الوعد لجميع الناس ، وبالأمر مع التواضع ، وبالتزام جانب الحق في كلِّ وقت ، واجتنابِ كلِّ كَسْبٍ مُحَرَّمٍ .

(١) مجموعة الرحلات التي افتتح بها في تأسيس شركة الهند ، جزء ٣ ، قسم ١ ، صفحة ٦٣ .

(٢) تاريخ اليهود ، لبريدو .

## الفصل العاشر

## المذهب الرواقى

يُمْكِنُ عَدُّ مَخْتَلَفِ المذاهبِ الفلسفية لدى القدماء أنواعاً من الدين ، ولم يكن بينها من حيث المبادئ ما هو أجدرُ من مذهب الرواقيين بالإنسان وأهلُ لايجاد رجالٍ خيرٍ ، ولو عَدَلْتُ ساعةً عن التفكيرِ فى أنتى نصرانىُّ ما امتنعتُ عن عَدِّ القضاء على مذهب زِنون من مصائب الجنس البشرى .

كان ذلك المذهب لا يبالغ فى غير الأمور التى تنطوى على العظمة كازدراء الملأ والألم .

وكان وحده يَعْرِفُ أن يوجد المواطنين ، وكان وحده يَصْنَعُ العظاء من الرجال ، وكان وحده يَكُونُ العظاء من الأباطرة .

تَجَرَّدُوا ساعةً من الحقائق المنزلة ، وابحثوا فى جميع الطبيعة لا تَجِدُوا ما هو أعظمُ من الأنطونين ، ويوليان ، ويوليان أيضاً ، مَنْ لا تَجِدُ بعده أميراً أجدرُ منه للحكم بين الناس ، ( ورأى اقتطع هكذا لا يجعلنى شريكاً كُفْرهُ مطلقاً ) .

وَبَيْنَمَا كان الرواقيون يَعُدُّون من الأباطيل كلَّ ثروةٍ وعظمةٍ بشريةٍ وألمٍ وحزنٍ وسرورٍ تَجِدُهُمْ لا يُعْمَنُونَ بغير سعادة الناس والقيامِ بواجبات المجتمع ، وبما كان يَظْهَرُ أنهم حَسَبُوا هذه الروح ، التى اعتقدوا وجودَها فى نفوسهم ، ضَرْباً من العناية الربانية اللطيفة الساهرة على النوع الإنسانى .

وهم إذ وُلِدُوا للمجتمع فإنهم كلَّهم كانوا يعتقدون أن من نصيبهم أن يَعْمَلُوا فى

سبيله ، وكانوا على مقدار ما يُرْهَقُونَ يَجِدُونَ جَوَائِزَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ ، وهم إذ كانوا سعداء بفلسفتهم وحدّها فإن سعادة الآخرين وحدّها كانت تزيد سعادتهم كما يلوح .

### الفصل الحادى عشر

#### تأمل

بما أن الناس قد وُجِدُوا لِيَنْبَقُوا وَيَقْتَدُوا وَيَلْبَسُوا وَيَقُومُوا بِجَمِيعِ أَعْمَالِ الْمُجْتَمَعِ فإنه ليس على الدين أن يمنحهم حياةً كثيرةً للتأمل <sup>(١)</sup> .  
ويُصْبِحُ المسلمون متأملين عن عادةٍ ، والمسلمون يُصَلُّونَ خمسَ مراتٍ في كلِّ يومٍ ، وعلى المسلمين في كلِّ مرةٍ أن يُلقُوا وراءهم ظَهْرِيًّا ما هو خاصٌّ بهذه الدنيا ، فَيُعِدُّهُمْ هذا للتأمل ، وإلى هذا أضيفوا ما يؤدي إليه الإيمانُ بِقَدَرٍ صارمٍ من عدم الاكتراث .

ثم إذا كان من الأسباب الأخرى ما يوحى إليهم بالتجرد متسابقاً ، كما إذا كانت قسوة الحكومة وقوانين ملكية الأرضين توجبان روحاً غيرَ مستقرة ، فإن كلَّ شئٍ يَضِيعُ .

وجَعَلَ دِينَ الْغِيَرِ\* مملكةَ فارسَ زاهرةً فيما مضى ، وأصلحَ نتائجَ الاستبداد السيئَةِ ، واليومَ يَقْضَى الإسلامُ على ذاتِ الإمبراطورية .

( ١ ) وهذا هو محور مذهب فويه ولاكيوم .

\* الْغِيَرِ Guebres : هم المجوس .

## الفصل الثالث عشر

### التوبة

من الصالح أن تُقرَن التوبةُ بِمبدأ العمل ، لا بِمبدأ البطالة ، و بِمبدأ الخير ، لا بِمبدأ الخوارق ، و بِمبدأ القناعة ، لا بِمبدأ البخل .

## الفصل الثالث عشر

### الجرائم التي لا يكفر عنها

يظهر ، من عبارة في كتب الأخبار رواها شيشرون<sup>(١)</sup> ، وجود جرائم<sup>(٢)</sup> لدى الرومان لا يُكفر عنها ، وعلى ذلك بنى زوزيم قصته التي تُسمُّ أسباب اهتداء قسطنطين ، وبنى يوليان سُخْرِيَّتَهُ اللاذعة عن هذا الاهتداء في « قياصرته » . ويمكن أن يكون من الجرائم ما لا يكفر عنه في الوثنية التي كانت لا تحرِّم غير بعض الجرائم الفظيعة ، والتي كانت تقيد اليد وتترك القلب ، غير أن ديناً يشتمل على جميع العواطف ، غير أن ديناً ليس أكثرَ غيرةً في الأعمال مما في الرغائب والأفكار ، غير أن ديناً لا يقيدنا بسلاسل ، بل يُنْسِكُنَا بما لا يُحصَى من الخيوط ، غير أن ديناً

(١) باب ٢ ، فصل ٢٢ ، من القوانين .

(٢) Sarcum commissum, quod neque expiari poterit, impie commissum est; quod

expiari poterit publici sacerdotes expianto.

يَدْعُ العَدْلَ البَشْرِيَّ وراءه ويأخذه بعَدْلٍ آخَرَ ، غير أن ديناً أُبدِعَ ليقود من التوبة  
 "إلى المحبة ، غير أن ديناً يَضَعُ شافعاً كبيراً بين القاضى والجانى ، وَيَضَعُ قاضياً كبيراً  
 بين العادل والشافع ، غير أن ديناً كهذا لا ينبغى أن تكون عنده جرائمٌ لا يُكْفَرُ  
 عنها ، ولكنه ، مهما كان من بَذَرِهِ الخوفَ والرجاء بين الجميع ، يَخْفِزُ إلى الشعور  
 بأنه إذا كان لا يوجد جُرْمٌ لا يَكْفُرُ عنه بطبيعته ، ولو كان حياةٌ بأسرها ، فإن من  
 الخطر الكبير إقلاقَ الرحمة ، دائماً ، بجرائمٍ جديدةٍ واستغفاراتٍ جديدةٍ ، وإذا ما  
 ساورنا المَلَمَعُ حَوْلَ الديون القديمة التى لم تَبْرَأَ الذمة منها نحو الربِّ قَطُّ وجب  
 علينا أن نخافَ عقدَ ديونٍ جديدةٍ وألا نَمْلَأَ الكيلَ فنصلَ إلى الحدِّ الذى ينتهى  
 الحلمُ الأبوى عنده .

### الفصل الرابع عشر

#### مطابقة ما بين قوة الدين وقوة القوانين المدنية

بما أن على الدِّينِ والقوانين المدنية أن يَهْدِفَا إلى جعل الناس مواطنين صالحين  
 مَبْدِئِيًّا فإنه يَرَى أن أحدهما إذا ما ابتعد عن هذا الهدف وجب على الآخر أن يَمِيلَ  
 إليه أكثرَ من قبل ، وأن الدين كلما قلَّ رَدَّعُهُ وجب على القوانين المدنية أن  
 تَزِيدَ زَجْراً .

وهكذا ، إِذْ عَطِلَ الدينُ السائد لليابان من أية عقيدة تقريباً ولم يَعْْرِضْ جَنَةً  
 أو ناراً مطلقاً فإن القوانين التى رُئِيَ أن تتلافى ذلك هى من شدة الوضع ودقة التنفيذ  
 ما هو غير اعتيادى .

وإذا ما قال الدينُ بعقيدةِ الوجوبِ في الأعمالِ البشريةِ وجب أن تكون المطوباتُ أعظمَ شِدَّةً وأن تكون الضابطةُ أكثرَ حَذَرًا حتى يُحدِّدَ بهذه العوامل أمرُ الناسِ الملقاةِ حبالُهُم على غواربِهِم من غير ذلك ، ولكن الأمرَ يكون خلافَ ذلك إذا ما وُضع الدينُ عقيدةَ الحرية .

وتنشأ عقيدة جَبَرِيَّةِ الإسلامِ عن تناقلِ النفس ، وينشأ تناقلِ النفس عن عقيدة هذه الجَبَرِيَّة ، وقد قيل إن هذا في اللوح المحفوظ ، فيجب أن يُظَلَّ في سكونٍ إذَنْ ، وفي حالٍ كهذه يجب أن يُحَثَّ بالقوانين من هم نِيَامٌ في الدين . وإذا ما استنكر الدينُ أموراً يجب أن تبيحها القوانين المدنية كان من الخطر ألا تُبيح القوانين المدنية من ناحيتها أموراً يجب أن يستنكرها الدين ، ومن هذه الأمور واحدٌ يدلُّ ، دائماً ، على نقصِ انسجامٍ وملاءمةٍ في الأفكار يتناول الآخر . وهكذا كان تَرَجُّعُ جنكيزخان<sup>(١)</sup> ، الذين يَعُدُّون من الآثام ، ومن الجرائم الكبرى أيضاً ، وَضَعَ السَّكِّين في النار والائتِقاء على سَوَاطِ وضربِ حِصانِ بَعَنانِه وقطعَ عظمه بأخرى ، لا يمتقدون وجودَ إثمٍ في نقضِ العهدِ وسلبِ مالِ الآخر وإهانةِ الرجلِ وقتله ، وَجُمِلُ القولُ أن القوانينَ التي تَحْمِلُ على عَدِّ أَخْلِيٍّ ضرورياً تنطوي على محذورٍ حملها على عَدِّ الضروريِّ خَلِيًّا .

ويعتقد أهلُ فَرْمُوزَا<sup>(٢)</sup> نوعاً من النار ، ولكنَ لِمَ جازاةَ مَنْ لم يذهبوا عُرَاةً في بعضِ الفصول ، ومجازاةَ مَنْ لَبِسُوا ثياباً من كَتَّان ، لا من حرير ، وَمَنْ بَحَثُوا عن نَحَّارٍ ، وَمَنْ ساروا من غير أن يشاوروا تفريداً الطيور ، وهم لا يَعُدُّون

(١) انظر إلى رحلة الراهب جان دوبلان كاربن الذي أرسله البابا إينوسان الرابع إلى بلاد التتر في

سنة ١٢٤٦ . (٢) مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند ، جزء ٥ ، قسم ١ ،

من الذنوب إدمان المسكرات والفُسُوقَ مع النساء ، حتى إنهم يعتقدون أن دَعَاة أولادهم مما يُرْضَى آلهتهم .

وإذا ما سَوَّغَ الدينُ أمراً عارضاً فَقَدْ أعْظَمَ نابضٍ بين الناس على غير طائل ، ويعتقد الهنود أن مياه الفَنَج ذاتُ قوةٍ في التطهير<sup>(١)</sup> ، فمن يَمْتُ على ضِفافه لا يَمَسُّه عذابٌ في الحياة الأخرى وَيَسْكُنُ بُقْعَةً مملوءةً سعادةً ، ولذا تُرْسَلُ من أبعد الأماكن قواريرُ مملوءةٌ بِرَمَادِ الموتى لِتُرْمَى في الفَنَج ، وما أهمية حياة الإنسان فاضلاً أو غير فاضل ؟ إنه يُقَذَّفُ في الفَنَج .

وفكرةُ مكانٍ للشواب تقتضى فكرةَ مكانٍ للعقوباتِ بِحُكْمِ الضرورة ، ومتى أُمِلَ في أحدهما من غير أن يُخَشَى الآخرُ عاد لا يكون للقوانين المدنية قوةٌ ، ومن يَعْتَقِدُ وجودَ ثوابٍ مضمونٍ في الحياة الآخرة يتفَلَّتْ من المُشْتَرَع ، ويمتخفُ بالموت كثيراً ، وأيةُ وسيلةٍ تَزْجُرُ القوانينُ بها رجلاً يعتقد أن أعظم عقوبةٍ يُمكنُ الحكمَ أن يَفْرِضَها عليه لا تنتهى حيناً إلا لتبدأ سعادته ؟

### الفصل الخامس عشر

## كيف تُصْلَحُ القوانينُ المدنيةُ الأديانَ

### الفاسدة في بعض الأحيان

أوجب احترامُ الأمور القديمة أو السذاجةُ أو الخرافةُ أسراراً أو طقوساً يُمكنُ أن تؤدَّى العِذارَ ، ولم تكن أمثلةُ ذلك نادرةً في العالم ، ويقول أرسطو<sup>(٢)</sup> إن

(١) رسائل العبرة ، المجموعة الخامسة عشرة . (٢) السياسة ، باب ٧ ، فصل ١٧ .



القانون في هذه الحالة يُدبِّح لآباء الأسرة أن يذهبوا إلى المعبّد حتى يُمَجِّدُوا هذه الأسرارَ بسبب نسايتهم وأولادهم ، فإِذا القانون المدنيُّ الباهر الذي يحافظ على الأخلاق ضدَّ الديانة !

وحظَرَ أغسطس<sup>(١)</sup> على الفتّيان والفتّيات أن يحضروا أية طقوسٍ ليلية ما لم يرافقهم قريبٌ أكبرُ سنّاً ، وهو لمّا أعاد الأعياد<sup>(٢)</sup> اللّبير كاليّة لم يرِدْ أن يعدّو الفتّيانُ عراةً .

### الفصل السادس عشر

## كيف تُصلِّح قوانين الدين

### مضارّ النظام السياسيّ

يُمكن الدين أن يدعّم الدولة السياسية من ناحيةٍ أخرى ، وذلك عندما تكون القوانينُ عاجزةً .

ومن ذلك أن الدين يقوم بالشئ الكثير إذا ما هزّت الدولة حروبٌ أهلية فأوجب بقاء قسمٍ من هذه الدولة في سَلامٍ دائمٍ ، وكان الإيليون لدى الأغارقة يَتَمَتَّعون ، كهنةً لأبولون ، بسلامٍ دائمٍ ، وفي اليابان<sup>(٣)</sup> تُترك مدينةُ ميّاكو المقدسةُ في سَلمٍ أبدية ، فالدينُ هو الذي يحفظ هذا النظام ، وتنطوي هذه الإمبراطورية ، التي يظهر أنها وحيدةٌ في العالم والتي ليس بينها ، والتي لا تؤدّ أن يكون بينها ، وبين

(١) سويتون ، In Augusto ، فصل ٣١ . (٢) المصدر نفسه .

(٣) مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند ، جزء ٤ ، قسم ١ ، صفحة ١٢٧ .

الأجانب أدنى سبب ، على تجارة لا تقوضها الحرب .  
وَيَقَرَّرُ الدينُ في الدول التي لا تقوم فيها الحروب عن مَشُورَةٍ عامة ، والتي لم  
تَدْعِ القوانينُ لنفسها أية وسيلة لإنهاؤها أو منعها ، أوقات سَلَمٍ أو هُدْنٍ ، لكي  
يستطيعَ الشعب أن يَأْتِيَ أموراً لا تقدر الدولة على البقاء بدونها ، وذلك كالْبَذَرِ  
وما إليه من الأعمال .

وفي أربعة أشهرٍ من كلِّ سنة ينقطع كلُّ نزاع بين قبائل العرب<sup>(١)</sup> فَيُعَدُّ من  
الإلحاد أقلُّ إخلالٍ بذلك ، وعندما كان كلُّ سِنْيُورٍ يقوم بالحرب أو السَلَمِ في فرنسا  
كان الدين يُنْعِمُ بهُدْنٍ لا بُدَّ من وقوعها في بعض الفصول .

### الفصل السابع عشر

#### مواصلةُ الموضوع نفسه

إذا ما وُجِدَت عواملٌ حَقْدِيَّةٌ كثيرةٌ في إحدى الدول وجب على الدين أن  
يقوم بوسائلٍ كثيرةٍ للتوفيق ، وكان العربُ شعباً قاطعاً للسابِلةِ فيهِنَّ وَيَطْنِي غالباً ،  
فوضع محمد<sup>(٢)</sup> هذا القانون : « فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ<sup>(٣)</sup> شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ  
وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ، ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ، فَمَنْ اعْتَدَى بِكُمْ ذَلِكَ فَلَهُ  
عَذَابٌ أَلِيمٌ » .

وكان الرجل من الجِرْمَانِ يَرِثُ أَحْقَادَ أَقْرَبَائِهِ وَعِدَاوَاتِهِمْ ، ولكن مع عدم

(١) انظر إلى بريدو ، حياة محمد ، صفحة ٦٤ . (٢) القرآن : سورة البقرة .

(٣) متنزلاً عن حق القصاص .

دوام ، فكان يُعَقَّل القَتِيلُ بإعطاء عددٍ من الأنعام ، وتنالُ الأسرةُ ترضيةً بأسرها . قال تاسيت<sup>(١)</sup> : « هذا شيء مفيدٌ جداً ، وذلك لأن العداواتِ أشدَّ خطراً عند شعبٍ حُرٍّ » ، وأعتقد أن كهنَةَ الدين ، الذين يَشْفُونَ بهم كثيراً ، كانوا يقومون بهذا التوفيق .

ولا توفيقَ بين أهل المَلَايُو<sup>(٢)</sup> ، فمن يَقْتُل أحدَ الناس لا يَشُكُّ في قتله من قِبَل أقرباء القَتِيل أو أصدقائه ، فيُمنع في صولته ويَجْرَح وَيَقْتَل مَنْ يُبْلَاقِ .

### الفصل الثامن عشر

## كيف تكون لقوانين الدين نتيجة القوانين المدنية

كان الأغارقة الأولون شعوباً صغيرةً متفرقة في الغالب مؤلفةً من قراصين في البحر ومن بُغَاة في البر عاطلةً من ضابطة وقوانين ، وتدلُّ أجملُ أعمالِ هرْ كُولَ وتيزِه على الحال التي كان عليها هذا الشعب الناشئ ، وأى شيء كان يُمكنُ الدين أن يصنعه أعظمُ من مقت القتل ؟ فما وضعه كونُ الشخص الذي قُتِلَ<sup>(٣)</sup> يُعْنَفُ كان في حال غضبٍ ضِدَّ القاتل أولاً ، وكونه ألقى فيه قلقاً وهولاً ، وكونه أراد أن ينزل له عن الحال التي كان يتردد إليها ، وما كان يُمكنُ الشخصَ

(١) De moribus German. ، فصل ٢١ . (٢) مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند ، جزء ٧ ، صفحة ٣٠٣ ، وانظر ، أيضاً ، إلى مذكرات الكونت فوربن ، وإلى ما قاله عن المكسار . (٣) أفلاطون ، القوانين ، باب ٩ .

مسُّ الجاني ولا مكالمته من غير أن يُدَنَسَ<sup>(١)</sup> وألَّا تُقبل شهادته ، وكان يجب تجنيب المدينة وُجودَ القاتل ، وكان يجب تكفيره<sup>(٢)</sup> .

### الفصل التاسع عشر

صدق العقيدة أو بطلانها أقلُّ تأثيراً في فائدتها  
لأحوال الناس المدنية أو الضرر بها  
مما يؤدي إليه ممارستها أو سوء استعمالها

قد يكون لأصح العقائد وأطهرها نتائجُ بالغةُ السوء إذا لم تُربط بمبادئ المجتمع ، وقد يكون لأفسد العقائد أروعُ النتائج إذا ما صُنِعَ ما تُرجعُ به إلى عين المبادئ .

وتنكر ديانةُ كُنْفُوشْيُوس خلودَ الروح ، وكان مذهب زِنُون لا يمتدده ، ومن يقول ؟ إن هذين المذهبين استنبطا من مبادئهما السيئة نتائجَ غيرَ صائبةٍ ، ولكن رائعةً ، للمجتمع .

وتقول ديانةُ التَّاو والقُوته بخلود الروح ، غير أنهم استنبطوا نتائجَ فظيعةً<sup>(٣)</sup> من هذه العقيدة الطاهرة جداً .

(١) انظر إلى مأساة إديب في كولون . (٢) أفلاطون ، القوانين ، باب ٩ . (٣) إليك كيف يبرهن أحد فلاسفة الصين ضد مذهب فويه : « قيل في كتاب لهذا المذهب إن البدن منزلنا وإن الروح نزيلته الخالدة التي تقم به ، ولكن بدن آبائنا إذا لم يكن غير منزل فإن من الطبيعي أن ينظر إليه بعين الازدراء التي ينظر بها إلى جثوة طين وتراب ، أولا يعنى هذا نزع فضيلة حب الآباء من القلب ؟ وهذا يحمل أيضاً على إهمال العناية بالبدن وأن يقسن عليه بالحنان والمعطف اللذين هما ضروريان جداً لمخفظه ، وهكذا يقتل أتباع فويه أنفسهم بالألوف » ، كتاب فيلسوف صيني في مجموعة الأب دوهالده ، جزء ٣ ، صفحة ٥٢ .

وفي جميع العالم ، وفي جميع الأزمان حَفَزَ مذهب خلود الروح ، عند سوء تلقيه ، إلى قتل النساء والعبيد والرعايا والأصدقاء أنفسهم لِيَتَّخِذُوا في العالم الآخر موضعَ احترامهم أو موضعَ حُبِّهم ، وقد كان هذا هكذا في الهند الغربية ، وقد كان هذا هكذا عند الدَّنياريين<sup>(١)</sup> ، ولا يزال هذا هكذا في اليابان<sup>(٢)</sup> ومَكْسَار<sup>(٣)</sup> وفي كثير من أماكن الأرض الأخرى .

وهذه العاداتُ أقلُّ صدوراً مباشراً عن عقيدة خلود الروح مما عن عقيدة بعث البدن ، ومن هذا استنبطت النتيجةُ القائلةُ إنه يكون للشخص بعد موته عينُ الاحتياجات وعينُ المشاعر وعينُ الأهواء ، وعقيدةُ خلود الروح ، من وجهة النظر هذه ، تؤثرُ في الناس تأثيراً كبيراً ، وذلك لأن مبدأ تبديل المنزل أيسرُ لنفْسنا وأكثَرُ مداراةً لقوادنا من مبدأ التغيير الجديد .

ولا يكفي أن يقيم الدينُ عقيدةً ، بل يجب أن يوجِّهها ، وهذا ما صنعه الدين النصرانيُّ صنْعاً عجيباً تجاه العقائد التي تتكلم عنها ، والنصرانيةُ تَجْعَلُنَا نرجو حالاً نعتقدُها ، لا حالاً نُحِبُّها أو نَعْرِفُها ، وكلُّ يسوقنا إلى مبادئ روحانيةٍ حتى بَعَثِ الأبدان .

(١) انظر إلى توما برتولين ، آثار الدنيا لك القديمة . (٢) رحلة اليابان ، في مجموعة الرحلات

التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند . (٣) مذكرات فوربن .

### الفصل العشرون

#### مواصلة الموضوع نفسه

كانت كتب<sup>(١)</sup> قدماء الفُرس المقدسة تقول : « إذا أردتم أن تكونوا قَدِّسينَ فعلموا أولادكم ، وذلك لأن جميع الأعمال الصالحة التي يصنعونها تُعزى إليكم » ، وقد كانت تُشير بالزواج الباكر ، وذلك لأن الأولاد يكونون كالجسر يوم الحساب ، ولأن من لا يكون ذا ولد لا يستطيع المرور مطلقاً ، فهذه العقائد كانت باطلة ، ولكنها كانت مفيدة جداً .

### الفصل الحادى والعشرون

#### التناسخ

تُقسَم عقيدةُ خلود الروح إلى ثلاثة فروع ، فرع الخلود المحض ، وفرع تبديل المنزل ، وفرع التناسخ ، أى مذهب النصارى ومذهب السيِّت ومذهب الهنود ، وقد تكلمت عن الأوَّلين ، وأما عن الثالث فأقول إنه كان ذا نتائجَ صالحةٍ أو سيئةٍ لدى الهنود وفق حسن توجيهه أو سوء توجيهه ، وبما أنه يُورِثُ الناسَ مقتاً اسفك الدم فإنك لا تجدُ في الهند غيرَ قليلٍ من القتل ، فترى جميع الناسَ هادئين في الهند وإن لم يعاقب فيها بالإعدام قط .

والنساء ، من ناحيةٍ أخرى ، يُحَرِّقن أنفسهن عند موت أزواجهن ، فلا يوجد غيرُ الأبرياء من يُعَانُونَ موتاً عنيفاً .

### الفصل الثاني والعشرون

#### مقدار الخطر في إيجاء الدين بمقت الأمور الخليّة

من شَرَف ما تؤدي إليه أوهام الدين في الهند مَقْتُ مختلف الطوائف بعضها بعضاً ، ويقوم هذا الشرف على الدين فقط ، ولا يتألف من فروق الأسرة فروقٌ مدنية ، فمن الهنود مَنْ يعتقد أنه يُعَابُ إذا ما أُكِلَ مع مِلِكِهِ .  
وترتبط أنواع هذه الفروق في كُرْهِهٍ للآدميين الآخرين مختلفٍ عن المشاعر التي يجب أن تنشأ عن فروق المراتب المشتملة بيننا على حُبِّ المرؤسين .  
وتبتعد قوانين الدين عن الإيجاء بازدراء آخر غيرِ ازدراء الرذيلة ، ولا سيما ما يُبْعِدُ الناس من محبة الناس ورحمتهم .  
ويعتق الإسلام والدين الهنديّ ما لا يحصيه عدٌّ من الشعوب ، وبمقت الهنود المسلمين لأنهم يأكلون البقر ، وبمقت المسلمون الهنود لأنهم يأكلون الخنزير .

### الفصل الثالث والعشرون

#### الأعياد

يجب على الدين عند ما يأمر بالانقطاع عن العمل أن ينظر إلى احتياجات الناس أكثر مما إلى عظمة الكائن الذي يُعْظَّمُ .

وكانت كثرة الأعياد في أثينة<sup>(١)</sup> تنطوي على محذور كبير، فما كان ليُمكن القيامُ بالأمور، كافياً، لدى هذا الشعب المسيطر الذي كانت جميع مدن اليونان تسعى لعرض خصوماتها عليه.

ولما أمر قسطنطين بأن يُعطل يوم الأحد وَضَعَ هذه السَّنة للمدن<sup>(٢)</sup>، لا لأهل الأرياف، وذلك لأنه كان يَشْعُرُ بفائدة الأعمال في المدن وبضرورة الأعمال في الأرياف.

ولذات السبب يجب أن يكون عدد الأعياد في البلاد التي تعيش من التجارة مناسباً لهذه التجارة، وتجد بلادَ البروتستان وبلادَ الكاثوليك من الوضع<sup>(٣)</sup> ما يُحتاج معه إلى العمل في الأولى أكثر مما في الثانية، ولذا يلائم إلغاء الأعياد لبلاد البروتستان أكثر مما لبلاد الكاثوليك.

ويلاحظ دَنْسِيِير<sup>(٤)</sup> أن تسلياتِ الشعوب تختلف باختلاف الأقاليم كثيراً، وبما أن الأقاليم الحارة تُنتج مقداراً من الفواكه اللذيذة فإن البرابرة، الذين يكون الحاجي أول ما يجِدُونَهُ، يَقْضُونَ وقتاً كبيراً في التسلية، وليس لدى هنود البلاد الباردة مثل ذلك الفراغ، فعليهم أن يقوموا بصيد البر والبحر بلا انقطاع، ولذا تُبصر عندهم قليل رقصٍ وموسيقاً وولائم، وعلى الدين الذي يستقر بين هذه الشعوب أن يُقدَّر ذلك عند وضع الأعياد.

(١) إكزينوفون، جمهورية أثينة، فصل ٣ : ٨ . (٢) القانون ٣ من مجموعة de feriis ، ولا ريب في أن هذا القانون قد وضع من أجل الوثنيين . (٣) الكاثوليك أقرب إلى الجنوب ، والبروتستان أقرب إلى الشمال . (٤) سياحات جديدة حول العالم ، جزء ٢ .



## الفصل الرابع والعشرون

## قوانين الدين المحلية

يوجد في مختلف الأديان قوانينٌ محليةٌ كثيرة ، ولما أصرَّ مُؤنِّتِزُوماً على القول بأن ديانة الإسبان كانت صالحةً لبلدهم وديانة المكسيك صالحة لبلده لم يقلُّ باطلاً ، وذلك لأن المشترعين لم يستطيعوا ، بالحققة ، عدم مراعاة ما كانت الطبيعة قد سنَّته قبلهم .

ومذهب التناسخ وُضِعَ لإقليم الهند ، وفَرَطُ الحرارة يُحْرِقُ <sup>(١)</sup> جميع الأرياف ، فلا يمكن أن يُفدَى هنالك غيرُ قليلٍ من الأنعام ، ومن الخطر في كلِّ وقتٍ أن يُفْتَقَرَ إليها للفلاحة ، ولا تتكاثر الثيران <sup>(٢)</sup> هنالك إلا قليلاً ، والثيران عُرضَةٌ للأمراض كثيراً ، فالقانونُ الدينيُّ الذي يحافظ عليها كثيراً الملاءمة لضابطة البلد إذن .

وبَيْنَمَا تَرَى احتراقَ المَرْوَجِ تَرَى الأَرُزَّ والخُصَرَ يَنْبُتَانِ نباتاً مُوَفَّقاً بفعل ما يُمكن استعماله من المياه هنالك ، فالقانونُ الدينيُّ الذي لا يُبيح غيرَ هذا الغداء يكون عظيمَ النفع للناس في تلك الأقاليم إذن .

ولا طعمٌ للحم <sup>(٣)</sup> الأنعام هنالك ، وما يأخذون من لبنها وزُبدها يؤلَّفُ قسماً من

(١) رحلة برنيه ، جزء ٢ ، صفحة ١٣٧ . (٢) رسائل العبرة ، المجموعة الثانية عشرة ،

صفحة ٩٥ . (٣) رحلة برنيه ، جزء ٢ ، صفحة ١٣٧ .

غِذَائِهِمْ ، فَالْقَانُونُ الَّذِي يُحَرِّمُ أَكْلَ الْبَقَرِ وَذَبْحَهُ غَيْرُ مُخَالَفٍ لِلصَّوَابِ فِي الْهِنْدِ إِذَنْ .

وكانت أثينة تشتمل على ما لا يُحصى من الناس ، وكانت أرضها جديبة ، وكان من المبادئ الدينية أن من يُقدِّمون إلى الآلهة بعض الهدايا الصغيرة يُمجِّدونها<sup>(١)</sup> أكثر من يذبحون الثيران .

### الفصل الخامس والعشرون محذور نقل ديانة بلدٍ إلى آخر

يُرى مما تقدم وجود كثيرٍ من المحاذير ، غالباً ، في نقل<sup>(٢)</sup> دين بلدٍ إلى آخر . قال مسيو دُوبُونْتِيلِيه<sup>(٣)</sup> : « يجب أن يكون الخنزير نادراً جداً في جزيرة العرب حيث لا يوجد غابٌ تقريباً ، وحيث لا يوجد ما هو صالحٌ لتغذية ذلك الحيوان تقريباً ، وذلك فضلاً عن كون ملوحة المياه والأغذية يجعل الشعب عرضةً لأمراض الجلد كثيراً » ، وإن القانون المحلى الذى يُحرِّم ذلك لا يكون صالحاً لبلدان أخرى<sup>(٤)</sup> حيث يكون الخنزير غذاءً يكاد يكون عامّاً ، ضرورياً من بعض الوجوه .

وهنا أبدى فكرةً ، وذلك أن مما لاحظته سَنَكْتُورِيوس كون لحم الخنزير

(١) أوريبيد في أثينه ، باب ٢ ، صفحة ٤٠ . (٢) لا كلام هنا عن النصرانية ، وذلك لأنه الخير الأول كما قيل (باب ٢٤ ، آخر الفصل ١) . (٣) حياة محمد . (٤) كما في الصين .

الذى يؤكل يُعرَّق<sup>(١)</sup> قليلاً، وكونَ هذا الغذاءَ يَحُولُ دونَ تَعْرِيقِ الأغذية الأخرى، أى إنه وَجَدَ أن النقصَ بِعَدِلِ الثَلثِ<sup>(٢)</sup>، وما يُعرَفُ أن نقصَ العَرَقِ يوجب أمراضَ الجلدِ أو يَهَيِّجُها، ولذا يجبَ تحريمُ أكلِ لحمِ الخنزيرِ فى الأقاليمِ التى هى عُرْضةٌ لهذه الأمراضِ كإقليمِ فلسطين وجزيرة العرب ومصر وليبية.

### الفصل السادس والعشرون مواصلةُ الموضوع نفسه

يقول مسيو شاردان<sup>(٣)</sup> إنه لا يوجد نهرٌ فى فارسَ صالحٌ للملاحة، وذلك عدا نهرِ كُورَ الواقعِ فى أقاصى الإمبراطورية، ولذلك لم يكن لشريعة الغيبر التى تُحرِّمُ الملاحةَ على الأنهارِ أىُّ محذور فى بلادهم، وهى لو كانت فى بلدٍ آخرَ لَقُضتْ على تجارتها.

والغسلُ الدائمُ من عادات الأقاليم الحارة، وهذا ما جعل الشرعَ الإسلامىَّ والدينَ الهندىَّ يأمران به، وتُعَدُّ عبادةُ الربِّ<sup>(٤)</sup> داخلَ الماءِ الجارى عملاً مُحْتَسَباً للهند، ولكن كيف تُنفَّذُ هذه الأمور فى أقاليمٍ أخرى؟ والدينُ القائمُ على الإقليمِ إذا ما صَدَمَ إقليمَ بلدٍ آخرَ لم يَسْتَطِعْ أن يَسْتَقِرَّ به، وهو إذا ما أُدْخِلَ إليه طُرِدَ منه، وإذا ما نُظِرَ إلى الأمرِ من الناحية الإنسانية لَاحَ أن الإقليمِ هو الذى عَيَّنَ حدوداً للدينِ النصرانىِّ والدينِ الإسلامىِّ.

(١) الطب الاعتدالى، قسم ٣، حكمة ٢٢. (٢) قسم ٣، حكمة ٢٣. (٣) رحلة

إلى فارس، جزء ٢. (٤) رحلة برنيه، جزء ٢.

ومن ثمَّ يُرى أن من الملائم، دائماً تقريباً، أن تكون للدين عقائدٌ خاصةٌ وعبادةٌ عامةٌ، ففي القوانين الخاصة بأعمال العبادة يجب قليلٌ تفصيلٍ، كالتقشفات، لا التقشفِ المعين، مثلاً، وترى النصرانية مملوءةً ذوقاً سليماً، وذلك أن الزهد من الحقوق الإلهية، ولكن الزهد الخاص من حقوق الضابطة، ويمكن تغييره.

الباب الخامس والعشرون  
القوانين من حيث صلتها بقيام  
دين كل بلد وضابطته الظاهرة

الفصل الأول  
الشعور نحو الدين

يتكلم الرجل العابد والرجل الملحد عن الدين دائماً ، فيحدث أحدهما عما يحب  
ويحدث الآخر عما يخاف .

الفصل الثاني  
عامل التمسك بمختلف الأديان

لا تُقدّم أديانُ العالم المختلفةُ إلى من يمارسونها عواملَ متساويةً في التمسك بها ،  
وإنما يتوقف هذا كثيراً على وجه مواقفها لطراز تفكير الناس وشعورهم .  
ونميلُ إلى الوثنية كثيراً ، ومع ذلك لسنا كثيرى الارتباط في الأديان الوثنية ،  
ولانميل إلى الأفكار الروحانية مطلقاً ، ومع ذلك نرتبط كثيراً في الأديان التي  
تَحْمِلُنَا على عبادة كائنٍ روحانيٍّ ، ومن المشاعر الموقّعة ذلك الشعور الذي يأتي ،  
قسماً ، من الانسراح الذي نجده في أنفسنا ، من كوننا على شيء من الإدراك نختار

به ديناً يُنَزِّه الألوهية عن هَوَانِ كانت الأديان الأخرى قد وضعتها فيه ، ونَعُدُّ الوثنية دينَ الأم الغليظة ، ونَعُدُّ الدين الذى يتخذ الكائن الروحى موضوعاً له دينَ الأم المُنَوَّرَة .

وإذا ما استطعنا أن نَقْرَن بالكائن الروحى الأعلى الذى تقوم عليه العقيدة أفكاراً محسوسة تَدْخُلُ فى العبادة عَظُمَ تمسكنا بالدين ، وذلك لأن الأسباب التى تكلمنا عنها تكون قد اقترنت بميلنا الطبيعى إلى الأشياء المحسوسة ، وكذلك ترى الكاثوليك ، الذين هم أشدُّ تمسكاً من البروتستان بهذا النوع من العبادة ، أكثرَ تعلقاً بمذهبهم ، وأعظمَ غيرةً فى نشره ، من تعلق البروتستان بمذهبهم وغيرتهم فى نشره .

ولما عَلِمَ<sup>(١)</sup> أهلُ أَفْسُوسَ أن آباءَ المَجْمَعِ قَرَّرُوا إمكانَ دُعَاءِ العذراءِ أُمِّ الرَّبِّ تَهَلُّلُوا وَقَبَّلُوا أَيَادِي الأَسَاقِفَةِ واحتضنوا رُكَبَهُمْ ، وكلُّ دَوَى هُتَافاً .

ونَزِدَ تعلقاً بدينٍ روحى عند ما يُنْعِمُ علينا هذا الدين ، أيضاً ، بمبدإِ خيارٍ أوجبته الألوهية وتمييزٍ بين من يمارسونه ومن لم يمارسونه ، ولا يكون أتباعُ محمدٍ مسلمين صالحين لو لم توجَدَ ، من ناحيةٍ ، شعوبٌ وثنية تحمِلُهُم على التفكير فى كونهم منتقمين لوحداية الله ، ولو لم يوجد ، من ناحيةٍ أخرى ، نصارى حَمَلَاءَ لهم على الإيمان بأنهم محلُّ تفضيله .

ويتعلَّقُ الناسُ بدينٍ كثيرٍ<sup>(٢)</sup> الشعائرُ أكثرَ مما بدينٍ آخرٍ أقلَّ شعائرَ ، فالإنسانُ يرتبط فى الأمور التى يمارسها باستمرارٍ كما يشهد بذلك عنادُ

(١) رسالة القديس سيريل . (٢) لا يناقض هذا مطلقاً ما قلته فى الفصل الذى هو قبل الأخير

والله اعلم بالصواب .

المسلمين<sup>(١)</sup> واليهود الشديد ، وكما يشهد بذلك ما عليه من سهولة في تبديل الدين شعوب البرابرة والهمج الذين يُعْمَنُونَ بالصيد والحرب فقط ، فلا يقومون بشعائر دينية مطلقاً .

ويميلُ الناسُ إلى الرجاء والخوف بشدة ، وما كان ليروقهم دينٌ لا ينطوى على نارٍ وجنة ، ودليلُ هذا ما وَجَدْتَهُ الأديانُ الأجنبية من سهولة الاستقرار باليابان ومن القبول بغيرِة ومحبة فيها<sup>(٢)</sup> .

ولا بُدَّ للدين من أن يكون ذا أدبٍ خالصٍ حتى يَرْبِطَ الناسَ به ، ومن هم شُطَّارُهُ تفصيلاً هم صُلَاحٌ إجمالاً ، وهم يُحِبُّونَ الأدبَ ، ولو لم أعالج موضوعاً بالغَ الخطرَ كهذا الموضوع لقلت إن هذا يشاهد على المسارح بما يثير العجب ، فمن المؤكد أن يُرَاقَ الشعبُ بالمشاعر التي تُقَرِّئُهَا الأخلاق ، ومن المؤكد أن يُصَدَمَ بالمشاعر التي تَرَفِضُهَا الأخلاق .

ومتى كانت العبادة الخارجية على شيء عظيمٍ من الأبهة بهرتنا وزادتنا ارتباطاً في الدين ، ويؤثرُ ثَرَاهُ المعابد والإكليريوس فينا كثيراً ، وهكذا فإن بؤس الشعوب يَرْبِطُهَا بهذا الدين الذي اتَّخَذَ ذريعةً لمن أوجبوا بؤسها .

(١) يلاحظ هذا في جميع الأرض ، انظر إلى « البعثات التبشيرية في الشرق » عن الترك ، وإلى « مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند » عن مسلمي بتافية ( جزء ٣ ، قسم ١ ، صفحة ٢٠١ ) ، وإلى الأب لوبا عن الزنوج المسلمين ، إلخ . ( ٢ ) تجد نارا وجنة في الديانتين : النصرانية والهندية ، مع أنك لا تجد في ديانة الستوس شيئا من ذلك .

## الفصل الثالث

## المعابد

يسكن جميع الشعوب المتعدنة بيوتاً تقريباً ، ومن هنا جاءت ، بحكم الطبيعة ، فكرة إنشاء بيتٍ لله يمكنها أن تمبّده فيه فتبحث عنه في مخاوفها وآمالها . والواقع أنه لا يوجد شيء أدعى إلى سُلوَان الناس من موضعٍ يجدون الألوهِية فيه بالغَةَ القُرْب وحيث يتكلمون معاً عن ضعفهم وبؤسهم .

غير أن هذه الفكرة الطبيعية إلى الغاية لا تَرِدُ غير الشعوب التي تَزَرَع الأرضين ، ولا يُرى إنشاء معبدٍ عند من لا يوجد عندهم بيوت .

وهذا ما جعل جنكيز خان يُظهرُ ازدراءً عظيماً للمساجد<sup>(١)</sup> ، وقد سأل هذا الأمير<sup>(٢)</sup> المسلمين فاستحسنَ جميعَ عقائدهم ، خلا تلك التي تقول بوجود الذهاب إلى مكة ، وما كان ليُدرك أن عبادة الله لم تُمكن في كلِّ مكان ، فالتترُ ، إذ كانوا لا يسكنون بيوتاً مطلقاً ، لم يعرفوا معابدَ قط .

ويقلُّ ارتباط الشعوب التي لا معابدَ لها في دينها ، وهذا هو سبب تسامح التتر في كل زمن ، وسببُ عدم تردد شعوب البرابرة التي قهرت الإمبراطورية الرومانية في اعتناق النصرانية ، وسببُ قلّة تعلق هُمَج أمريكة بدينهم ، وسببُ غيبتهم العظيمة لديننا منذ حَلَمهم مُبشّرنا على إنشاء كنائس في البراغواي .

(١) دخل مسجد بخارى فنزع القرآن وطرحه تحت سنايك خيله ، تاريخ التتر ، قسم ٣ ، صفحة

٢٧٣ . (٢) المصدر نفسه ، صفحة ٣٤٢ .



وبما أن الألوهية مَوْتَلٌ للبائسين ، وبما أنه لا يوجد من الناس من هم أكثرُ  
بؤساً من الجرمين ، فإنه وُجِدَ ، بحكم الطبيعة ، ما يَحْمِلُ على اعتقاد كونِ المعابد  
ملجأً لهم ، وبَدَتْ هذه الفكرة أقربَ إلى الطبيعة عند الأغاثة الذين كان يلوح أن  
القتلة المطرودين من مُدُنهم ومن مواجهة الناس بينهم عادوا لا يكون لهم من البيوت  
غيرُ المعابد ولا من الحِمْاةِ غيرُ الآلهة .

وكان هذا لا يَمْنِي غيرَ القَتلة خطأ في البُداءة ، بيد أنه سَقَطَ في تناقضٍ  
فَطِيع عند ما اشتمل أولئك على أعظم الجرمين ، فإذا ما أذنبوا نحو الناس كان من  
الأولى عَدُّهم مذنبين نحو الآلهة .

وكَثُرَتْ هذه الملاجئُ في بلاد اليونان ، فقد رَوَى تاسيت<sup>(١)</sup> أن المعابد  
كانت زاخرةً بالمَدِينِينَ المُعَسِّرِينَ والعبيدِ الخَبَثَاءِ فيجِدُ الحُكَّامُ مشقةً في ممارسة  
الضابطة ، وكان الشعبُ يُجِيرُ جرائم الناس كشعائر الآلهة ، فاضْطُرَّ السَّنَاتُ إلى  
إلغاء كثير منها .

وكانت شرائع موسى على جانب كبير من الحكمة ، فَعَدَّ القَتلةُ خطأً أبرياء ،  
ولكن على أن يتوارَوْا عن عيون أقرباء القتيل ، ولذلك يكون موسى قد جَعَلَ لهم  
ملجأً<sup>(٢)</sup> ، وكان كبراه الجرمين غيرِ أهلٍ ليكونوا ذوى موئلٍ مطلقاً ، فلم يكن لهم  
شيء من ذلك<sup>(٣)</sup> ، وكان لا يوجد لليهود غيرُ مَظَلَّةٍ سهلةِ النقل ، وكان مكانها  
يُغَيَّرُ دائماً ، وكان هذا يَنْفِي فكرة المُوئل ، أَجَلَ ، كان لا بُدَّ من وجود معبدٍ لهم ،  
غير أن الجرمين الذين يَقْصِدُونَهُ من كلِّ ناحية كان يُنْكَهَمُ أن يأتوا ما يكْدُرُ

(١) الحوليات : باب ٣ ، فصل ٦٠ . (٢) سفر العدد ، أصحاح ٣٥ ، ٥ : ١٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ٥ : ١٦ ، وما بعدها .

الخدمة الربّانية ، وكان يُخشى أن يَمُتدَّ القَتْلُ ، الذين يُطْرَدون خارجَ البلد ، كما عند الأغارقة ، آلهة أجنبية ، فأسفرت جميع هذه العوامل عن إنشاء مدينِ التجاء حيث يجب البقاء حتى موتِ الحَبْرِ الأعظم .

### الفصل الرابع

#### كهنة الدين

قال بُورفير : كان الأوائل لا يُقَرَّبون غيرَ العُشب ، وفي عبادةٍ بسيطة كهذه كان يُمكن كلِّ واحدٍ أن يكون كاهنًا في أسرته .  
وقد أدت رغبة الإنسان الطبيعية في أن يَرُوقَ الألوهية إلى زيادة الشعائر ، فأوجب هذا عجزَ القائمين بالزراعة عن قضاء هذه الشعائر كلّها والقيام بدقاتها .  
ووقفت على الآلهة أماكن خاصة ، ووجب أن تستل على آلهة ليعنوا بها ، كما يُفنى كلُّ مواطنٍ بيته وأموره المنزلية ، ثم إن الشعوب التي لا كهّان لها تكون برابرة عادةً ، شأنُ الديّالين<sup>(١)</sup> في الماضي ، وشأنُ القولغوسكي<sup>(٢)</sup> في الوقت الحاضر .

وكان لا بدّ من تجميع من يَحْبسون أنفسهم على الألوهية ، ولاسيما عند الشعوب التي كانت لديها فكرة عن طهارة البدن الضرورية للدُّنُو من أحبّ الأماكن إلى الآلهة ، والخاضعة لبعض الطقوس .

(١) Lilius Giraldu ، صفحة ٧٢٦ . (٢) شعوب سيبيرية ، انظر إلى رحلة مسيو

إيفيرار إيسبراند إيد ، في مجموعة السياحات إلى الشمال ، جزء ٨ .

وبما أن عبادة الآلهة تقتضى انتباهاً دائماً فإن الضرورة قضت على مُعْظَم الشعب بأن تجعل من الإكليروس هيئةً منفصلة ، وهكذا وقِفَ على الألوهية عند المصريين واليهود والفرس<sup>(١)</sup> بعضُ الأسر التي تدوم وتقوم بالخدمة ، حتى إنه كان يوجد من الأديان ما لم يُرَ فيه إبعادُ رجال الدين من الأمور فقط ، بل رُئِيَ فيها نزْعُهم الأسرة منهم أيضاً ، وهذا هو منهاجُ الفرع الرئيس للشرع النصراني .

ولا أتكلم هنا عن نتائج قانون العزوبة ، فيَحَسُّ إمكانُ تحوُّله إلى أمرٍ ضارٍّ كلما اتسع نطاق هيئة الإكليروس ، ومن ثمَّ لم يكن أمرُ هيئة العلمايين كذلك بدرجة الكفاية .

ومن طبيعة الإدراك البشري أن نَحِبَّ من حيث الدين كلَّ ما يفترض جهداً ، كما نَحِبُّ في مادة الأخلاق ، نظرياً ، كلَّ ما يَحْمِلُ طبعَ الشدَّة ، وكان مبدأ العزوبة أحبَّ إلى الشعوب التي يلوح أنه أقلُّ ملاءمةً لها ، والتي يمكن أن يكون له نتائجُ مُكْدِّرةٌ فيها ، فقد رُوِيَ عَيْتُ سُنَّةِ العزوبة في بلدان جنوبي أوربة حيث تَصْعُبُ المحافظة عليها عن طبيعة الإقليم ، وقد أُلغيت في بلدان الشمال حيث الشَّهَوَاتُ أقلُّ شدةً ، وذلك إلى أنه قُبِلَ بِسُنَّةِ العزوبة في البلدان القليلة السكان وأن هذه السُنَّةُ نُبِذَتْ في البلدان الكثيرة السكان ، ويُشعرُ بأن جميع هذه التأملات لا يتناول غيرَ اتساع مَدَى العزوبة العظيم ، لا العزوبة نفسها .

---

(١) انظر إلى مسيو هيد .

## الفصل الخامس

الحدود التي يجب على القوانين

أن تضعها حول ثروات الإكليروس

يُمْكِنُ الأَسْرَ الخاصة أن تزول ، وهكذا لا يكون للأموال مَوْضِعٌ دَائِمٌ فيها ، والإكليروسُ أَسْرَةٌ لا يُمْكِنُ أن تزول ، والأموالُ مرتبطةٌ فيها إلى الأبد إِذَنْ ، ولا يُمْكِنُ أن تَخْرُجَ منها .

وَيُمْكِنُ الأَسْرَ الخاصة أن تتكاثر ، فيجب أن يُمَكِّنَ نُموُّ الأموال فيها إِذَنْ ، والإكليروسُ أَسْرَةٌ لا ينبغي أن تتكاثر مطلقاً ، فيجب أن تكون الأموال محدودةً فيها إِذَنْ .

وقد تَمَسَّكْنَا بأحكام سِفْرِ اللاويين حَوْلَ أموال الإكليروس ، خلا ما هو خاصٌ بحدود هذه الأموال ، والواقعُ أنه يُجْهَلُ بَيْنَنَا ، دائماً ، ما هو الحَدُّ الذي يعود من غير الجائز للهيئة الدينية أن تَكْسِبَ ما وراءه .

وهذه المكاسبُ ، التي لا حَدَّ لها ، تبدو للشعوب من مخالفة الصواب ما يُمَدُّ الذي يَوَدُّ أن يقول لها سخيفاً .

وتَجِدُ القوانينُ المدنية ، في بعض الأحيان ، موانعَ لتغيير سوء الاستعمال القائم ، وذلك لارتباطها في أمورٍ يجب عليها أن تحترمها ، وفي مثل هذه الحال يكون التدبيرُ غيرُ المباشر أكثرَ دلالةً على روح المشترع الصالحة من التدبير الذي يقرَع عينَ الشيء ، ولْيُحَاوَلِ التغييرُ من مكاسب الإكليروس بدلاً من تحريمها ، ولْيُدْعَ الحقُّ ولْيُنْزَعِ الفعلُ .

وأدى باعثُ حقوق السَّنيورات في بعض بلدان أوربة إلى وضع رسمٍ تعويضٍ لهم عن الأموال غير المنقولة التي ينالها رجال الوقف ، وقد حفزت مصلحة الأمير إلى المطالبة برسم الاستهلاك في مثل هذه الحال ، وقد استولى الإكليروس على كلِّ شيء في قسَّالة لعدم وجود مثل هذا الرسم ، وأقلُّ من ذلك ما ناله الإكليروس في أرغونة حيث يوجد رسمُ استهلاكٍ ، وأقلُّ من هذا أيضاً ما ناله الإكليروس في فرنسا حيث سُنَّ هذا الرسم مع رسم التعويض ، فيمكن أن يقال إن رخاء هذه الدولة مدينٌ ، من بعض الوجوه ، إلى مباشرة هذين الرسمين ، فزِيدوا هذين الرسمين ، وأخروا الوقف ما استطعتم .

واجعلوا أملاك الإكليروس القديمةَ الضروريةَ مقدسةً لا تُمسُّ ، ولتكن ثابتةً خالدةً مثلَ الإكليروس ، ولكن دَعُوا الأملاك الجديدةَ تخرج من أيديهم . وأبيحوا نقضَ القاعدة عندما تُصبح القاعدةُ سوء استعمالٍ ، واحتملوا سوء الاستعمال إذا عاد إلى القاعدة .

وفي رومة يُذكر ، دائماً ، أمرُ مذكرةٍ مُرسلةٍ في أثناء خِصامٍ مع الإكليروس ، فأذرج فيها هذا المبدأ وهو : « يجب أن يساعد الإكليروس على التزامات الدولة مع ما قال العهد القديم » ، وبهذا يستدلُّ على أن واضع المذكرة أحسنُ استماعاً إلى لسان سوء جباية الضرائب مما إلى لسان الدين .

## الفصل السادس

## الأديار

يَدُلُّ أَقْلٌ رَشِدٌ فِي الْعَقْلِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِهَذِهِ الْهَيْئَاتِ أَنْ تَبِيعَ أَمْلَاكُهَا بِيَعٍ رُقْبِيٍّ \* ، وَلَا أَنْ تَعْقَدَ قُرُوضًا دَائِمَةً مَا لَمْ يُرَدَّ أَنْ تَكُونَ وَارِثَةً لِكُلِّ غَيْرِ ذِي قَرِيبٍ وَلِكُلِّ مَنْ لَا يَرْغَبُ أَنْ يَكُونَ ذَا قَرِيبٍ مُطْلَقًا ، وَيَقَامِرُ هَؤُلَاءِ النَّاسُ ضِدَّ الشَّعْبِ ، وَلَكِنَّهُمْ يُمَسِّكُونَ الْبَيْتَ ضِدَّهُ .

## الفصل السابع

## زهو الخرافة

قال أفلاطون<sup>(١)</sup> : « ملاحظةٌ نحو الآلهة أولئك الذين ينكرون وجودهم ، أو الذين يوافقون عليه ، ولكن مع مقاومة تدخّلهم في أمور هذه الدنيا ، أو الذين يَرَوْنَ سَهُولَةً تَسْكِينَهُم بِالْقَرَابِينِ ، فَهَذِهِ الْآرَاءُ الثَّلَاثَةُ مُضِرَّةٌ عَلَى السَّوَاءِ » ، وَبِذَلِكَ يَكُونُ أَفْلَاطُونُ قَدْ قَالَ كُلَّ مَا صَدَرَ عَنِ الذِّكَاءِ الطَّبِيعِيِّ مِنْ قَوْلٍ صَائِبٍ فِي مَوْضُوعِ الدِّينِ .

وَيُوجَدُ كَثِيرٌ صَلَاحٌ بَيْنَ فُخَامَةِ الْعِبَادَةِ الْخَارِجِيَّةِ وَنِظَامِ الدَّوْلَةِ ، وَلَا يُرَدُّ زَهُوُّ

(١) القوانين ، باب ١٠ .

\* الرقبي : هي أن يعطى الرجل لإنساناً داراً أو سواها ويقول له مشارطاً إن مت قبلك فهي لك وإن مت قبلي رجعت إلي .

الْعَوَايَةِ فِي الْجُمْهُورِيَّاتِ الصَّالِحَةِ فَقَطْ ، بَلْ يُرَدُّ جِمَاحُ الْخِرَافَةِ فِيهَا أَيْضًا ، وَوُضِعَتْ فِي الدِّينِ قَوَانِينُ تَوْفِيرٍ ، وَمِنْ هَذَا الْعِدَادِ كَثِيرٌ مِنْ قَوَانِينِ سُوُلُونٍ ، وَكَثِيرٌ مِنْ قَوَانِينِ أَفْلَاطُونِ حَوْلِ الْجَنَائِزِ ، رَضِيَ بِهَا شَيْشَرُونَ ، ثُمَّ بَعْضُ قَوَانِينِ نَوْمَا<sup>(١)</sup> حَوْلَ الْقَرَايِنِ . قَالَ شَيْشَرُونَ : « تُعَدُّ الطُّيُورُ مَعَ التَّصَاوِيرِ الْمَصْنُوعَةِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ مِنَ الْهَيَّاتِ الْبَالِغَةِ الْإِلَوهِيَةِ » .

وَكَانَ أَحَدُ الْإِسْطَارْطِيِّينَ يَقُولُ : « نُقَدِّمُ أَشْيَاءَ شَائِعَةً حَتَّى تَكُونَ لَدَيْنَا كُلُّ يَوْمٍ وَسِيلَةً تَمْجِيدُ الْإِلَهِةِ » .

وَمَا عَلَى النَّاسِ أَنْ يَبْذُلُوهُ مِنْ عَنَاءٍ فِي عِبَادَةِ الْإِلَوهِيَةِ يَخْتَلِفُ عَنْ خِثَامَةِ هَذِهِ الْعِبَادَةِ ، وَلَيْسَ عَلَيْنَا أَنْ نَقْدِمَ إِلَيْهَا كَنُوزِنَا مُطْلَقًا إِذَا لَمْ نُرِدْ إِرَاءَتَهَا تَقْدِيرِنَا لِلْأَشْيَاءِ الَّتِي تَرِيدُ أَنْ تَزْدَرِيهَا .

وَمِنْ أَقْوَالِ أَفْلَاطُونِ<sup>(٢)</sup> الرَّائِعَةِ : « وَمَاذَا عَلَى الْإِلَهِةِ أَنْ تُفَكِّرَ فِيهِ تَجَاهَ هَيَّاتِ الْمَلَا حِدَةٍ مَا دَامَ وَجْهُ رَجُلٍ الْخَيْرِ يَحْمَرُّ مِنْ تَنَاوُلِ هَدَايَا رَجُلٍ سَوْءٍ » .

وَلَا يَنْبَغِي لِلدِّينِ أَنْ يَتَذَرَعَ بِحُجَّةِ الْعَطَايَا فَيَطْلُبَ الشُّعُوبَ بِمَا تَرَكْتَهُ لَهَا مَقْتَضِيَّاتُ الدَّوْلَةِ ، وَعَلَى الْأَطْهَارِ الْأَنْقِيَاءِ أَنْ يُقَدِّمُوا مِنَ الْعَطَايَا مَا يَنْسَبُ لَهُمْ كَمَا قَالَ أَفْلَاطُونُ<sup>(٣)</sup> .

وَكَذَلِكَ لَا يَنْبَغِي لِلدِّينِ أَنْ يُشَجِّعَ عَلَى نَفَقَاتِ الْمَآثِمِ ، وَأَيُّ شَيْءٍ أَقْرَبُ إِلَى الطَّبِيعَةِ مِنْ إِزَالَةِ فُرُوقِ الثَّرَوَاتِ فِي أَمْرِ وَسَاعَاتٍ تَسَاوِيَانِ بَيْنَ جَمِيعِ الثَّرَوَاتِ ؟

(١) Ro-gum vino ne respergito ، قانون الألواح الاثني عشر . (٢) القوانين ، باب ٤ .

(٣) المصدر نفسه ، باب ٣ .

## الفصل الثامن

### الجبرية

من الطبيعي أن يكون للكهنة رئيسٌ إذا كثر عددهم في الدين ، وأن تقوم الجبرية فيه ، ومن الصالح أن تُفصل الجبرية عن القيصرية في الملكية حيث لا يمكن فصل المنظّماتِ عن الدولة ، وحيث لا ينبغي أن يُجمَعَ في رأسٍ واحد جميعُ السلطات ، ولا تشاهد عينُ الضرورة في الحكومة المستبدّة التي تقضى طبيعتها بأن تُجمَعَ جميعُ السلطات في رأسٍ واحد ، ولكن من الممكن أن ينظرُ الأميرُ إلى الدين في هذه الحال كما ينظر إلى قوانينه نفسها وكما ينظرُ إلى معلومات إرادته ، فيجب لتدارك هذا المحذور أن تكون للدين آثارٌ ، كالكتب المقدسة التي يثبتُ أمره بها ويستقرُّ ، أجلٌ ، إن ملك فارس هو رئيس الدين ، ولكن القرآن هو الذي يُنظّم الدين ، أجلٌ ، إن عاهل الصين هو الجبر الأعظم ، ولكن يوجد من الكتب في أيادي جميع الناس ما يجب عليه أن يفعل به ، ومن العبث أن أراد عاهلٌ إلغائها ، فقد انتصروا على الطغيان .

## الفصل التاسع

### التسامح في الدين

نحن هنا سياسيون ، لا لاهوتيون ، حتى إنه يوجد لدى علماء اللاهوت فرقٌ بين التساهل تجاه دينٍ والموافقة عليه .



وإذا رأت قوانين دولة معاناة أديان كثيرة وجب عليها أن تلزم بعض هذه الأديان بالتسامح نحو بعض ، ومن المبادئ أن يصبح كل دين مزجور زاجراً ، وذلك أنه إذا استطاع الخروج من دائرة الضغط مصادفة لم يلبث أن يهاجم الدين الذى ضغطه عن طغيان ، لا عن دين .

ومن المفيد ، إذن ، أن تطلب القوانين من هذه الأديان المختلفة ألا يكدر بعضها صفو بعض فضلاً عن عدم تكدير صفو الدولة ، ولا يعدد المواطن مطيعاً للقوانين مطلقاً باقتصاره على عدم تكدير كيان الدولة ، بل يجب عليه ، أيضاً ، ألا يكدر أحداً من المواطنين أيّاً كان .

### الفصل العاشر

#### مواصلة الموضوع نفسه

بما أنه لا يوجد سوى الأديان غير المتسامحة ما هو ذو غيرة عظيمة لتقوم فى أما كن أخرى ، وذلك لأن الدين الذى يستطيع التسامح مع الأديان الأخرى لا يفكر فى الانتشار مطلقاً ، فإن من القوانين المدنية الصالحة جداً ألا تعاقب الدولة قيام دين آخر<sup>(١)</sup> عند رضاها بالدين المستقر .

وهذا ، إذن ، مبدأ القوانين السياسية الأساسى فى موضوع الدين ، ومتى كان لصاحب الأمر فى الدولة أن يقبل ديناً جديداً أو لا يقبله وجب ألا يقيمه فيها ، متى قام الدين الجديد فيها وجب التسامح معه .

( ١ ) لا أتكلم فى هذا الفصل عن الدين النصراني مطلقاً ، وذلك لأن النصرانية هى الخير الأول كما قلت فى مكان آخر ، انظر إلى آخر الفصل الأول من الباب السابق ، وإلى القسم الثانى من « الدفاع عن روح الشرائع » .

## الفصل الحادى عشر

### تغيير الدين

يُعَرِّضُ الأميرُ نفسهَ لكبيرِ خَطَرٍ إذا ما حاولَ فى دولته أن يُقَوِّضَ الدينَ السائدَ أو يغيِّره ، وإذا كانت حكومته مستبدةً حاقَ به خطرٌ وقوعِ انقلابٍ ، عن طغيانٍ ما ، ليس أمراً جديداً فى هذه الطُّرُز من الدولة ، وتنشأ الثورة عن كون الدولة لا تُغيِّرُ الدينَ والطبائعَ والأوضاعَ فى ساعةٍ وبمثلِ السرعةِ التى يَنْشُرُ الأميرُ فيها مرسوماً يقيم به ديناً جديداً .

ثم إن الدين القديم مرتبطٌ فى نظام الدولة ، وذلك على خلاف الدين الجديد ، وإن الدين القديم يوافق الإقليم ، وذلك على خلاف الدين الجديد الذى يأباه فى الغالب ، وذلك إلى أن المواطنين يأنفون من قوانينهم فيزدرون الحكومه القائمة ، فتقوم الشُّبه ضدَّ الدينين مقامَ إيمانٍ متينٍ بدينٍ ، أى تُوهَبُ الدولة ، ولولزمينِ ما ، مواطنون أردياه وأوفياه أردياه .

## الفصل الثانى عشر

### قوانين العقوبات

يجب اجتنابُ قوانينِ العقوباتِ فى موضوعِ الدين ، أَجَلْ ، إن هذه القوانينَ تَطْبِيعُ الخوفَ ، ولكنْ بما أن للدين ، أيضاً ، قوانينَ عقوباتِهِ التى توحى بالخوفِ

فإن كلاً من الخوفين يَمْحُو الآخر ، فتصبح النفوسُ قاسيةً بين هذين الخوفين .  
وللدين من ضروب الوعيد والوعد ما يقتضى ، عند تمثُّله لنا ، أمرَ حاكمٍ قادرٍ  
على إلزامنا بتركه ، ويلوح أنه لا يُترك لنا شيئاً إذا ما نزع منا وأنه لا يُنزع منا شيئاً  
إذا ما ترك لنا .

إذن ، ليس بملاء النفس من هذا الغرض العظيم ، وبتقريبها من الساعة التي  
يجب أن يكون فيها على جانب كبير من الأهمية لها ، ما يوصل إلى فصلها عنه ، ومن  
أضمن الوسائل أن يهاجم الدين بالزُّلْفَى ورَغَد العيش وأمل الفنى ، وألا يهاجم بما  
يُنذِر ، بل بما يُنسى به ، وألا يهاجم بما يَغِيظُ ، بل بما يَقْدِفُ في القُتُور ، وذلك  
حينما تؤثر الأهواء الأخرى في نفوسنا وحينما يَصُمْتُ ما يوحى به الدين من الأهواء ،  
والقاعدةُ العامة هي أن الدعوة في أمر تغيير الدين أقوى من العقوبات .

وقد تجلت طبيعة الروح البشرية في درجة العقوبات التي اتُّخِذَتْ ، فإذا ما  
ذُكِرَتْ مظالم اليابان<sup>(١)</sup> تُمَرَّد على العقوبات البدنية الجائرة أكثر مما على  
العقوبات الطويلة التي تُتَعَب أكثر من أن تُشَرَّد ، والتي هي أصعبُ قمعاً لأنها  
تظهر أقلَّ صعوبةً .

والخلاصةُ هي كون التاريخ يعلمنا بدرجة الكفاية أنه لم يكن لقوانين العقوبات  
كالتخريب أثرٌ .

(١) انظر إلى « مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند » ، جزء ٥ ، قسم ١ ، صفحة

### الفصل الثالث عشر تعزيز متواضع لقضاة التفتيش في إسبانية والبرتغال

أتاحت يهودية ، ابنة الثامنة عشرة من سنيها ، خرقت في أشبونة وفق آخر قرار لمحكمة التفتيش ، فرصة لذلك الكتاب الصغير ، وأعتقد أن هذا أكثر ما كتبَ عدم فائدة ، فإذا ما رُئي إثباتُ أمورٍ واضحة بهذا المقدار لم يوجد ما يُقنعُ لا ريب .

وَيُصَرِّحُ الْمُؤَلِّفُ بأنه يحترم النصرانية وإن كان يهودياً ، وبأنه يُحبُّها بما فيه الكفاية لِيَنزِعَ من الأمراء الذين لا يكونون نصارى ما يتذرعون به من حجةٍ محتملةٍ اضطهاداً لها .

قال لقضاة التفتيش : « إنكم تألمون من إحراق عاهل اليابان جميع نصارى بلاده ، ولكنه يجيبكم عن ذلك بقوله : نعاملكم ، أنتم الذين لا يؤمنون مثلنا ، كما تعاملون مَنْ لم يؤمنوا مثلكم ، وأنتم لا يُمكن أن تتوجَّعوا إلَّا من ضعفكم الذي يمنعكم من استئصالكم إيانا والذي يؤدي إلى استئصالنا إياكم .

» ولكنه يجب أن يُعترف بأنكم أشدُّ قسوةً من هذا العاهل ، فأنتم تقتلوننا ، نحن الذين لا نعتقدون ما تعتقدون ، لأننا لا نعتقد جميع ما تعتقدون ، ونحن نَتَّبِعُ ديناً نَعْرِفُون أنه كان مُحَبَّباً إلى الرَّبِّ ، ونحن نرى أن الرَّبَّ لا يزال يُحِبُّه ، وأنتم ترون أن الرَّبَّ عاد لا يُحِبُّه ، فما أنكم ترون هذا فإنكم تقتلون وتُحرقون من هم

على هذا الضلال الذى يستحق العفو كثيراً والذى يقوم على الإيمان بأن الرب<sup>(١)</sup> لا يزال يُحِبُّ ما أحبه .

« وإذا كنتم قساةً نحونا فإنكم أشدُّ قسوةً نحو أولادنا ، فأنتم تُحرِّقونهم ، لاتباعهم ما يُلقِّنهم إياه أولئك الذين يُعلِّمهم الناموس الطبيعى وقوانينُ جميع الأمم أن يحترموا كالألهة .

« وأنتم تُحرِّمون أنفسكم فائدةً ما مَنَحكم المسلمون إياه من أفضلية بالأسلوب الذى قام عليه دينهم ، والمسلمون إذا ما تباهاوا بعدد مَنْ هم على دينهم قتلهم لهم إن ذلك نتيجة القوة ، وإنهم نشروا دينهم بالحديد ، فلم يُقيموا دينكم بالنار إذن ؟ « ومتى أردتم استجلابنا إليكم عارضناكم بمصدرٍ تباهون باستنزاله ، فأنتم تخبئوننا بأن دينكم جديد ، ولكنه إلهى ، وأنتم تُثبتونه منتشراً باضطهاد الوثنيين وبدم شهدائكم ، ولكن مع تمثيلكم اليوم دور مَنْ هم على غرار ديوكليسيان وتخلِّكم إيانا على انتحال دينكم .

« تتوسل إليكم ، لا باسم الربِّ القادر الذى نعبده نحن وأنتم ، بل باسم يسوع الذى تقولون لنا إنه تناول حال الإنسانية ليعرِّض عليكم أمثلةً يمكنكم أن تتبعوها ، تتوسل إليكم أن تعاملونا بمثل معاملته إيانا لوظلَّ على الأرض ، أنتم تريدون أن تكون نصارى ، وأنتم لا تريدون أن تكونوا ذلك .

« ولكن كونوا آدميين على الأقل إذا لم تريدوا أن تكونوا نصارى ، فعاملونا كما كنتم تصنعون لو كان عندكم هذا البصيصُ القليل من العدل الذى تنعم الطبيعة به

( ١ ) هذا هو مصدر عى اليهود فى عدم الشعور بأن اقتصاد الإنجيل يقوم على نظام مقاصد الرب وبأنه نتيجة ثباته .

علينا ولم يكن عندكم دينٌ يَهْدِيكُمْ ووحىٌ يُنِيرُ بصائرَكُمْ .

« لو كان الرَّبُّ يُحِبُّكُمْ حُبًّا كافيًّا ، حتى تَرَوْا الحقيقة ، لَمَنَّا عليكم بلطف عظيم ، ولكن هل على الأبناء الذين لهم تراثُ آبائهم أن يَمَقْتُوا من لم يكن لهم ذلك ؟ » وإذا كانت هذه الحقيقة عندكم فلا تكتموها عنا بالأسلوب الذى تَعْرِضُونَهَا به علينا ، فمن طبيعة الحقيقة أن تظفر بالقلوب والنفوس ، وليس من طبيعتها هذا العجزُ الذى تُقَرِّون به عندما تريدون سَحْلَ الناس عليها بالثَّكَال .

« ولو كنتم على صوابٍ ما قتلتمونا لأننا لم نُرِدْ أن نَخْدَعَكُمْ ، ولو كان يسوعُكُمْ ابناً لله لرجونا أن يُثَبِّتَنَا على عدم تدنيس أسرارهِ ، ونعتقد أن الرَّبَّ الذى نَعْبُدُهُ نحن وأنتم لا يجازينا باحتمال القتل فى سبيل دينٍ أنعم به علينا سابقاً لأننا نعتقد أنه لم يَزَلْ مُنْعِماً به علينا .

« وتعيشون فى قرنٍ يَبْدُو النورُ الطبيعى فيه أشدَّ قوَّةً مما فى أىِّ وقتٍ مضى ، فى وقتٍ أنارت الفلسفةُ فيه البصائرُ ، فى وقتٍ أصبح فيه أدبُ إنجيلكم معروفاً أكثرَ من قبل ، فى وقتٍ غدت حقوق بعض الناس المتبادلة على بعض ، وغداً سلطانُ الضمير على ضميرٍ آخرَ ، أحسنَ استقراراً ، وإذا لم تَرُجِعُوا ، إذن ، عن أضاليلكم القديمة التى هى أهواؤكم ولم تحتزوا منها وَجَبَ الاعترافُ بأنكم لا تُصَلِّحُونَ ، بأنكم عاجزون عن كلِّ معرفةٍ وكلِّ ثقافةٍ ، فتكون الأمة التى تَمُنُّ بالسلطان على أناسٍ مثلكم أمةً تعيسة .

« أَوْ تريدون أن نقول لكم رأينا بصراحة ؟ أتم تَعَدُّوننا أعداء لكم أكثرَ من أن تَعَدُّوننا أعداء لدينكم ، وذلك لأنكم لو كنتم تُحِبُّون دينكم لم تدَّعوه يَفْسُدُ بجهالةٍ غليظة .

« ولا بُدَّ من إنذاركم بأمر ، وذلك أنه إذا وُجِدَ في الأعقاب من يَجْرُؤُ على القول بأن أم أوردية متمدنة في القرن الذي نعيش فيه ذُكِرْتُمْ لإثبات كونها من البرابرة ، ويكون ما يدور عنكم من فكرٍ أمراً يُعَابُ به عصرُكم حاملاً حقداً على جميع معاصريكم » .

### الفصل الرابع عشر

#### سبب كون النصرانية ديناً ممقوتاً كثيراً في اليابان

تكلّمتُ عما فُطِرَتْ عليه نفوس اليابانيين <sup>(١)</sup> من طبع فظيع ، ونظّر الحُكّام إلى ما توحى به النصرانية من ثباتٍ ، عند ما يكون الموضوعُ رجوعاً عن الدين ، كأمرٍ خطيرٍ جداً ، أى ظُنَّ أنه يُرَى فَرَطُ الجُرْأَةِ ، ويعاقب القانون اليابانيُّ على أقلِّ تمردٍ ، ويؤمّر بالعدول عن الدين النصرانيُّ ، ويُعَنَى عدمُ العدول عدمَ الطاعة ، ويعاقبُ على هذه الجريمة ، ويلوح استحقاقُ دوامِ عدمِ الطاعة لعقوبةٍ أخرى .

وُعدُّ العقوباتُ ، لدى اليابانيين ، انتقاماً عن إهانةٍ موجهةٍ إلى الأمير ، وتَظهر أغاني حُبُورٍ شهدائنا اعتداءً عليه ، ويُغَضِبُ الحُكّامَ لقبُ الشهيد ، وذلك لأنه ينطوى على معنى العاصي في نفوسهم ، ويصنعون كلَّ شيءٍ صدّاً لعدمِ بلوغه ، وهناك استنفرت النفوسُ ، ورُبِّي نزاعٌ فظيعٌ بين الحاكم التي تَقْضِي والمتهمين الذين يألمون ، بين القوانين المدنية والقوانين الدينية .

## الفصل الخامس عشر

## انتشار الدين

إذا عَدَوْتَ المسلمين وجدتَ جميعَ شعوب الشرق تعتقد أن جميع الأديان غير مكرثة في نفسها ، وهي لا تخشى قيام دين جديد إلا كتغيير في الحكومة ، ولا يجادل حول الدين<sup>(١)</sup> ، مطلقاً ، لدى اليابانيين حيث توجد عدة مذاهب ، وحيث وجدَّ للدولة رئيسٌ كهنوتٌ منذ زمن طويل ، وقلَّ مثل هذا عن أهل سيام<sup>(٢)</sup> ، وأكثُر من هذا ما يصنعه الكهوك<sup>(٣)</sup> ، فهم يقومون بأمر وجداني في معاناة جميع أنواع الأديان ، ومن مبادئ الدولة في كالي كَت كون كل دين صالحاً<sup>(٤)</sup>.

ولكن لا يُسْتَنْتَج من هذا كون الدين الذي يؤتى به من بلدٍ بعيدٍ جداً ، يختلف إلى الغاية إقليماً وقوانين وطوائع وأوضاعاً ، يُكْتَبُّ له من النجاح ما توجهه قدسيته ، ويصحَّ هذا في الإمبراطوريات المستبدة العظيمة على الخصوص ، والأجانب هم أول من يُتَسَامَحُ معهم لأنه لا يُنْتَبَه إلى ما لا يلوح أنه يؤذى سلطان الأمير ، فهناك يُجْهَل كلُّ شيء جهلاً تاماً ، ويُمكن الأوربي أن يصبح مُستعجباً بما ينال من المعارف ، ويكون هذا حسناً في البداءات ، ولكنه إذا ما نيل بعض الفوز ووقع نزاعٌ ، وأُنْذِر مَنْ يُمكن أن يكون له بعض المصالح ، كهذه الدولة التي تستلزم

(١) انظر إلى كنبفر . (٢) مذكرات الكونت فوربن . (٣) تاريخ التتر ، قسم ٥ .

(٤) رحلة فرنسوا بيرار ، فصل ٢٧ .



بعضَ السكون عن طبيعةٍ والتي يُمكن أقلُّ اضطراب أن يقلبها ، طُورِدَ الدينُ  
 الجديد ومن يُبشِّرون به في بدء الأمر ، وبما أن المنازعاتِ بين من يُبشِّرون تَظْهَرُ  
 بفتةٍ فإنه يؤخذ في الاشتمزاز من دينٍ لا اتفاق حتى بين من يَعْرِضونه .

## الباب السادس والعشرون

القوانين من حيث صلتها بنظام الأمور  
التي تَقْضَى فيها

### الفصل الأول

#### فكرة عن هذا الباب

يُسَيِّطُ على الناس بأنواع مختلفة من القوانين ، يُسَيِّطُ عليهم بالحقوق الطبيعية ،  
وبالحقوق الإلهية التي هي حقوق الدين ، وبالحقوق الكنسية ، أو القانونية كما  
كانت تُسَمَّى ، التي هي ضابطة حقوق الدين ، وبحقوق الأمم التي يمكن أن تُعَدَّ  
حقوقَ العالم المدنية ضمن المعنى الذي يكون به كلُّ شعبٍ مواطنًا ، وبالحقوق  
السياسية العامة التي يقوم موضوعها على تلك الحكمة الإنسانية التي أقامت جميع  
المجتمعات ، وبالحقوق السياسية الخاصة التي تُغْنَى بكلِّ مجتمع ، وبحقوق الفتح  
القائمة على كون أحد الشعوب أراد أو استطاع أو وجب عليه أن يقتسر شعبًا آخر ،  
وبحقوق المجتمع المدنية التي يستطيع بها المواطنُ أن يدافع عن أمواله وحياته تجاه  
مواطنٍ آخر ، ثم بالحقوق المنزلية القائمة على تقسيم المجتمع إلى أُسَرٍ مختلفةٍ محتاجةٍ  
إلى حكومة خاصة .

إِذَنْ ، يُوجَدُ للقوانين مراتبٌ مختلفة ، ويقوم سموُّ العقل البشريِّ على معرفة

آية هذه المراتب التي يَتَعَلَّقُ بها مَبْدِئًا ما يجب أن يُقَضَى فيه من الأمور ، وعلى عدم جعل ارتباطك في المبادئ التي يجب أن تسيطر على الناس .

### الفصل الثاني

#### القوانين الإلهية والقوانين البشرية

لا ينبغي أن يُقَضَى بالقوانين الإلهية فيما يجب أن يُقَضَى فيه بالقوانين البشرية ، ولا أن يُنَظَّم بالقوانين البشرية ما يجب أن يُنَظَّم بالقوانين الإلهية .  
ويختلف نوعا القوانين هذان بأصلهما وموضوعهما وطبيعتهما .

والجمهور على أن القوانين البشرية ذات طبيعة غير طبيعة القوانين الدينية ، وأن هذا مبدأ عظيم ، كَيْدَ أن هذا المبدأ نفسه خاضع لمبادئ أخرى يجب البحث عنها .

١ — تخضع القوانين البشرية بطبيعتها لجميع الحوادث التي تقع ، وتتغير بطبيعتها كلما تغيرت غرائم الناس ، وعلى العكس تقوم طبيعة قوانين الدين على عدم التغير مطلقاً ، وتقضى القوانين البشرية بالحسن ، ويقضى الدين بالأحسن ، ويمكن أن يكون للحسن موضوع آخر ، وذلك لأنه يوجد أمورٌ حسنة كثيرة ، ولكن الأحسن واحدٌ ، ولا يمكن أن يتغير إذن ، ويمكن تغيير القوانين لأنها لا تحسب غير حسنة ، ولكنه يفترض كون نظم الدين هي الأحسن .

٢ — من الدول ما لا تكون القوانين فيها شيئاً ، أو لا تكون غير إرادة هوائية موقفة لولى أمر ، وإذا كانت لقوانين الدين في هذه الدول طبيعة القوانين

البشرية لم تعدّ قوانينُ الدين شيئاً مذكوراً ، فمن الضروريّ للمجتمع على الخصوص أن ينطوى على شيء ثابت ، والدين هو هذا الشيء الثابت .

٣ — وتنشأ قوة الدين الرئيسة عن الإيمان به ، وتنشأ قوة القوانين البشرية عن كونها تُخشى ، والدينُ تلاميذُ القرون القديمة ، وذلك لأن إيماننا بالأمور يزيد في الغالب كلما كانت أكثرَ قِدَمًا ، وذلك لأننا لا نَحْمِلُ في رؤوسنا أفكاراً ثانويةً مستنبطةً من تلك الأزمنة يُمكن أن تناقضها ، وعلى العكس تنتفع القوانين البشرية بِجِدَّتِها التي تُفَصِّح عن عناية المشرع الخاصةِ الحاضرةِ سَحمًا على رعايتها .

### الفصل الثالث

#### القوانين المدنية المخالفة للقانون الطبيعيّ

قال أفلاطون<sup>(١)</sup> : « إذا قَتَلَ عبدٌ رجلًا خُرًّا دفاعًا عن نفسه عُوْمِلَ كقاتل أبيه » ، فهذا قانونٌ يعاقب على الدفاع الطبيعيّ

ومما يخالف الدفاع الطبيعيّ ذلك القانونُ الذي وُضِعَ في عهد هنري الثامن فكان يُحْكَمُ به على الرجل من غير أن يواجه بالشهود ، والواقعُ أنه يجب ، للحكم على الرجل ، أن يَعْرِفَ الشهودُ كونَ الرجل الذي يَشْهَدُون عليه هو الذي يُتَّهَمُ ، وأن يستطيع هذا الرجل أن يقول : لستُ الرجل الذي تتكلمون عنه .

ومما يخالف الدفاعَ عن الحياء الطبيعيّ ذلك القانونُ الذي وُضِعَ في ذات العهد فيعاقب كلَّ ابنةٍ ترتكب فجورًا مع آخرَ ولا تُخْبِرُ الملكَ عنه قبل أن تتزوج ،

(١) الباب التاسع من القوانين .

فطالبةُ البنت بأن تقوم بهذا التصريح هو من مخالفة الصواب كطالبة الرجل ألا يحاول الدفاع عن حياته .

ومما لا يقلُّ عن ذلك مخالفةً للدفاع الطبيعيِّ قانونُ هنرى الثانى الذى يعاقب بالقتل كلَّ ابنةٍ هَلَكَ ابنُها مع عدم إخبار الحاكم بِحَبْلِهَا سابقاً ، فقد كان يكفى حَمْلُها على إخبار أحد أقربائها الأَدْنَى حتى تَسَهَّرَ على حفظ الولد .

وأى اعترافٍ آخرَ كان يمكنها أن تأتية مع عذاب الحياء الطبيعيِّ ذلك ؟ زادت التربيةُ فيها فكرةَ المحافظة على هذا الحياء ، ولا يكاد يكون قد بَقِيَ فيها فى تلك الأوقات فكرٌ حَوْلَ ضياع الحياة .

وقد دار حديثٌ كثيرٌ حَوْلَ قانونِ إنكليزى<sup>(١)</sup> يُبيح لمن هى فى السابعة من سنيها أن تختار زوجاً لها ، وكان هذا القانون مُنغصاً من وجهين ، فهو لم يُراعِ زمن البلوغ الذى أنعمت الطبيعة به على الروح ، ولا زمن البلوغ الذى أنعمت الطبيعة به على البدن .

وكان الأب فى زمن الرومان يستطيع أن يَحْمِلَ ابنته على ردِّ زوجها<sup>(٢)</sup> وإن كان قد وافق على الزواج ، غير أن مما يخالف الطبيعة وَضَعَ الطلاق بين يدي ثالث . وإذا كان الطلاق مُلائماً للطبيعة فلائنه لا يكون إلا عند ما يوافق عليه الطرفان ، أو أحدهما على الأقل ، فإذا لم يوافق على الطلاق هذا أو ذلك كان غُولاً ، مم إن حَقَّ الطلاق لا يُمنَحُه غيرُ من يُدْتَلَوْنَ بِعُسر الزواج ومن يَشْعُرُونَ بِحلول الوقت الذى يَرَوْنَ فيه نفعاً بزوال هذا العُسر .

(١) يتكلم مسيو بيل عن هذا القانون فى « نقده لتاريخ الكلفنية » ، صفحة ٢٩٣ .

(٢) انظر إلى القانون هـ ، فى مجموعة de Repudiis et iudicio de moribus subbato .

## الفصل الرابع

## مواصلة الموضوع نفسه

كان ملكُ بُورْغُونِيَّةِ ، غُونْدِبُود<sup>(١)</sup> ، يقول باسترقاق زوجة السارق أو ابنه عند عدم إظهار الجريمة ، فهذا القانونُ كان مخالفاً للطبيعة ، فكيف يُمكن امرأة أن تكون متهمَةً لزوجها ؟ وكيف يُمكن ابناً أن يكون متهماً لأبيه ؟ ذلك قانونٌ ينقم عن عملٍ إجرامى بما هو أشدُّ جُرمًا منه .

وكان قانونُ رِيسيسُوينْد<sup>(٢)</sup> يُدَيِّح لأولاد المرأة الزانية أو لأولاد زوجها أن يتهموها وأن يستنطقوا عبيدَ المنزل معذَّبين ، فمن القوانين الجائرة هذا القانونُ الذى يحافظ على الآداب بقلب الطبيعة التى هى مصدر الآداب .

ونرى على مسارحنا ، طَبِيبِ الخاطر ، بطلاً شاباً يُبْدَى من المقت تجاه اكتشاف جريمة حماته ما يعدل مقتته للجريمة نفسها ، وهو لا يكاد يجرؤ فى خِيارته ، متهمًا محاكمًا مَدِينًا مُبْعَدًا غارقًا فى العار ، أن يُبْدَى بعضَ تأملاتٍ حَوْلَ الدم الكريه الذى خرجت منه فيذر ، ويهتجر أعزَّ ما لديه وألطف موضوعٍ عنده ، وكلَّ ما يخاطب فؤاده وكلَّ ما يمكن أن يُفْضِيه ، ليذهب مسلماً نفسه إلى انتقام الآلهة الذى لم يستحقه قطُّ ، فحركاتُ الطبيعة هى التى توجب هذا الحُبُور ، وهذا هو أعذبُ من جميع الأصوات .

(١) قانون البورغون ، فصل ٤٧ . (٢) فى مجموعة قوانين الفريغوت ، باب ٣ ، فصل

## الفصل الخامس

## الحال التي يُمكن أن يُحكّم بها وفق مبادئ الحقوق المدنية بتحويل مبادئ الحقوق الطبيعية

كان يوجد في أثينة قانونٌ <sup>(١)</sup> يُلزم <sup>(١)</sup> الأبناء بإعالة آبائهم المعوزين ، وكان هذا القانون يستثنى من ولدوا <sup>(٢)</sup> من امرأة سوء ، ومن كان أبوهم قد عرّض عفافهم لدعارة ، ومن لم يكن قد منحهم <sup>(٣)</sup> مهنة يكسبون بها عيشهم .

وفي الحال الأولى كان القانون يرى أن الأب قد جعل التزامه الطبيعي غير مستقر بكونه تحت الشك ، وفي الحال الثانية كان القانون يرى أن الأب قد عاب الحياة التي كان قد وهبها وأنه صنع نحو أولاده أعظم سوء يُمكنه صنعه بجرمانهم شرفهم ، وفي الحال الثالثة كان القانون يرى أن الأب قد جعل لهم حياة لا تُطاق بما يجدون من مصائب كثيرة في القيام بها ، وعاد القانون لا يمدد الأب والابن غير اثنين من الأهلين فصار لا يقضى إلا من وجهات نظر سياسية ومدنية ، وكان القانون يرى وجوب وجود أخلاق في الجمهورية الصالحة خاصة .

وأعتقد أن قانون سولون كان صالحاً في الحالين الأوليين ، وذلك من حيث ترك الطبيعة للابن أن يجهل أباه ، ومن حيث ما يلوح أنها توعز إليه بإنكاره ، ولكنه لا ينبغي أن يستحسن في الحال الثالثة حيث لم يكن الأب مخالفاً غير نظام مدني .

( ١ ) يعاقب هذا القانون بالإهانة ، ويعاقب قانون آخر بالسجن . ( ٢ ) بلوتارك ، حياة سولون .

( ٣ ) بلوتارك ، حياة سولون وغاليان ، in Exhort, ad Art. ، فصل ٨ .

### الفصل السادس

كون نظام الموارث يقوم على مبادئ  
الحقوق السياسية أو المدنية ، لا على مبادئ  
الحقوق الطبيعية

كان القانون الفوكوني لا يَسْمَح بإقامة الزوجة ، حتى الابنة الوحيدة ، وارثة ، ويقول القديس أوغستين<sup>(١)</sup> إنه لم يُوضَع من القوانين ما هو أكثر جوراً من هذا القانون ، وبالإلحاد تصِفُ صيغةً لمازكولف<sup>(٢)</sup> العادة التي تحرم البنات ميراث آبائهن ، وبالمعجى يَنْعَت جوستينيان<sup>(٣)</sup> حقَّ الذكور في الإرث دون الإناث ، وقد أتت هذه الأفكار من عدِّ حقِّ الأولاد في ميراث آبائهم نتيجةً للقانون الطبيعي ، وليس الأمر كذلك .

يأمر القانون الطبيعي الآباء بإطعام أولادهم ، ولكنه لا يُلزِمهم بأن يقيمهم ورثةً ، فتقسيمُ الأموال وقوانينُ هذا التقسيم والموارثُ بعد موت صاحب هذا التقسيم أمورٌ لا يُمْكِن تنظيمها إلا بواسطة المجتمع ، ومن ثمَّ بالقوانين السياسية أو المدنية .

أجل ، إن النظام السيامي أو المدني يقتضى في الغالب أن يرث الأولاد آباءهم ، غير أنه لا يقتضى ذلك دائماً .

وأمكن أن يكون لقوانين إقطاعتنا من الأسباب ما يَمَعِّل الجميع لأكثر

(١) De civitate Dei ، باب ٣ . (٢) باب ٢ ، فصل ١٢ . (٣) الملحق ٢١ .



الذكور أو لأدنى الأقرباء من جهة الذكور وألا ينال البنات شيئاً ، وأمكن أن يكون لقوانين اللُّنبار<sup>(١)</sup> من الأسباب ما يشترك به الأخوات والثقلان والأقرباء الآخرون ، وبيت المال عند عدم وجودهم ، مع البنات .

ومما سُنَّ في عهد بعض الأسر المالكة في الصين أن يَخْلَفَ العاهلَ إخوته ، لا أولادَهُ ، وإذا ما أُريدَ أن يكون للأمير بعضُ التجارب ، وإذا كان يُحْشَى قُصُورُ الولدِ ، وإذا كان يجب منع الخِصيان من وضع الأولاد على العرش بالتتابع ، أُمكِنَ وَضَعُ مِثْلِ هذا النظام للوراثَةِ ، وإذا حَدَثَ أن وَصَفَ بعضُ الكُتَّابِ<sup>(٢)</sup> هؤلاء الإخوة بالغاصبين فإن وصفهم يكون قد قام على أفكارٍ مقتبسة من قوانين هذه البلاد . وقد خَلَفَ جَيْلاً أخوه دِلْسَاسُ في المملكة وَفَقَ عَادَاتِ نُومِيدِيَّةِ<sup>(٣)</sup> ، لا ابنُهُ مَسِينِس ، وكذلك لا يزال<sup>(٤)</sup> عند عرب المغرب ، حيث لكل قريةٍ رئيسٌ ، يُخْتَارُ العِمُّ أو قريبٌ آخَرُ للوراثَةِ وَفَقَ تلك العادة القديمة .

ومن المَلَكِيَّاتِ ما هي انتخائيةٌ تماماً ، وبما أن من الواضح وجوب اشتقاق نظام الموارِيث من قوانينٍ سياسيةٍ أو مدنيةٍ فإن على هذه القوانين أن تُقَرَّرَ الأحوال التي يَقْضَى العقلُ بأن يُمنَحَ الأولادُ الميراثَ فيها ، والأحوال التي يجب أن يُمنَحَ آخرون الميراثَ فيها .

ويكون للأمير أولادٌ كثير في البلاد القائلة بتعدد الزوجات ، ويكون عددُ الأولاد في بلادٍ أكثر مما في بلادٍ أخرى ، ويوجد من الدول<sup>(٥)</sup> ما يتعذر على الشعب

(١) باب ٢ ، فصل ١٤ : ٦ و ٧ و ٨ .

(٢) الأب دوهالد ، حول الأسرة المالكة الثانية . (٣) تيتوس ليفيوس ، العشرة الثالثة ،

باب ٢٩ ، فصل ٢٩ . (٤) انظر إلى رحلات مستر شو ، جزء ١ ، صفحة ٤٠٢ . (٥) كما في

لوفنبو بإفريقية ، مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند ، جزء ٤ ، قسم ١ ، صفحة ١١٤ ، ومستر سميث ، رحلات غينية ، قسم ٢ ، صفحة ١٥٠ ، حول مملكة جويده .

فيه أن يعول أولاد الملك ، فأمكن أن يُشترع فيها عدمُ وِثَثةِ أولاد الملك له ، ولكن أولادُ أخته .

وكثرةُ الأولاد تُعرِّض الدولة لحروب أهلية فظيعة ، ويحول دون هذه المحاذير نظامُ الوراثة الذي يُنعم بالتاج على أولاد الأخت الذين لا يكونون أكثر عدداً مما يكونه ولدُ الأمير المقتصر على امرأة واحدة .

ومن الأمم ما تقتضى موجباتُ الدولة أو بعضُ المبادئ الدينية فيها وجودَ أسرةٍ مالكةٍ دائمةٍ الحكم ، وذلك كما فى الهند<sup>(١)</sup> حيث غيرةُ طائفتها وخشيةُ عدم الانحدار منها ، ومما فُكِّر فيها وجوبُ اتخاذ أولاد أخت الملك البكر لِنَيْلِ أمراء من الدِّم المملكيِّ دائماً .

والمبدأ العامُّ هو أن إعالةَ الرجلِ أولاده واجبٌ من الحقوق الطبيعية وأن منح الرجل إياهم إراثاً واجبٌ من الحقوق المدنية أو السياسية ، ومن ثمَّ يُشتقُّ مختلفُ التدابير حَوْلَ النِّفلاء فى مختلف بلاد العالم ، وتَتَبَّعُ هذه التدابير ما لكلِّ بلدٍ من القوانين المدنية أو السياسية .

( ١ ) انظر إلى رسائل العبرة ، المجموعة الرابعة عشرة ، وإلى الرحلات التى انتفع بها فى تأسيس شركة الهند ، جزء ٣ ، قسم ٢ ، صفحة ٦٤٤ .

## الفصل السابع

لا ينبغي أن يُقضى بمبادئ الدين  
في مبادئ القانون الطبيعيّ

يقوم الأحباش بصوم خمسين يوماً قياماً صارماً إلى الغاية ، ويَبْلُغُ هذا الصوم من إضعافهم ما لا يَقْدِرُونَ على الحركة معه زمناً طويلاً ، فلا يُعْوزُ التَّركُ<sup>(١)</sup> أن يُهْجَمُوا عليهم بُعَيْدَهُ ، فعلى الدين أن يَضَعَ حدوداً لهذه الأفعال نفعاً للدفاع الطبيعيّ . وجُعِلَ السبب لليهود ، ولكن من سخافة هذه الأمة ألا تدافع عن نفسها<sup>(٢)</sup> إذا ما اختار أعداؤها هذا اليومَ للهجوم عليها .

ولما حاصر قَمْبِيزُ بِيلُوزَةَ\* وَضَعَ في الصفِّ الأول عدداً كبيراً من الحيوانات المقدسة لدى المصريين ، فلم يَجْروْهُ جنودُ الحامية على الضرب ، ومن ذا الذي لا يرى أن الدفاع الطبيعيّ نظامٌ أرفعُ من جميع التعاليم ؟

( ١ ) « مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند » جزء ٤ ، قسم ١ ، صفحة ٣٥ و صفحة

١٠٣ . ( ٢ ) كما صنعوا عند ما حاصر بونبي الهيكل ، انظر إلى ديون ، باب ٣٧ ، فصل ١٦ .

\* الفرما أو الطينة .

### الفصل الشا من

لا ينبغي أن يُنظَّم بمبادئ الحقوق التي تُدعى  
القانونية ما تُنظَّمه مبادئ الحقوق المدنية  
من الأمور

لا تجازى حقوقُ الرومان<sup>(١)</sup> المدنية مَنْ يَسْلُب شيئاً خاصاً في مكانٍ مقدسٍ  
بغير جُرْم السرقة، وهو يجازى مجرّم انتهاك حرمة المعابد وفقَّ الحقوق القانونية<sup>(٢)</sup>،  
فالحقوق القانونية تكثُر للكان والحقوق المدنية تكثُر للشيء، ولكن عدمَ  
الانتباه إلى غير المكان يعني عدمَ إنعام النظر في طبيعة السرقة وتعريفها وفي طبيعة  
انتهاك حرمة المعابد وتعريفه.

وكما أن الزوج يستطيع أن يطلب الفراق بسبب خيانة زوجته كانت المرأة تطلبه  
بسبب خيانة الزوج<sup>(٣)</sup>، وكانت هذه العادة، المخالفة لأحكام قوانين<sup>(٤)</sup> الرومان،  
قد أُدخلت إلى محاكم الكنيسة حيث كان لا يُنظر فيها إلى غير مبادئ الحقوق  
القانونية، والواقع أنه إذا لم يُنظر إلى النكاح إلا ضمن المبادئ الروحية الخالصة،  
ومن حيث صلته بأمور الحياة الأخرى، وُجدت عينُ الخيانة، غير أن القوانين  
السياسية والمدنية لجميع البلدان تقريباً قد أصابت في تعريفها بين ذينك الأمرين،

Leg. 5, ff. ad leg. Juliam peculatus (١)

Cap. quisquis 17, quaestione 4; Cujas, Observat. (٢)

باب ١٣، فصل ١٩، جزء ٣. (٣) بومانوار، عادة بوفوازييس القديمة، فصل ١٨ : ٦.

Leg. 1, Cod. ad leg. Jul. de adult. (٤)

فهذه القوانين قد طالبت النساء بدرجةٍ من الحذر والعفاف لم تطالب الرجال بمثلها قط ، وذلك لأن خلَع العِذار في المرأة ينطوى على عدولها عن جميع الفضائل ، وذلك لأن المرأة إذا ما تقضت قوانين الزواج خَرَجَتْ من حال طاعتها الطبيعية ، وذلك لأن الطبيعة قد وسمتُ خيانة النساء بِسِمَاتٍ حقيقية ، وذلك إلى أن أولاد زنا المرأة هم للزوج بحكم الضرورة ، وهم عبء على الزوج ، مع أن أولاد زنا الزوج ليسوا للمرأة وليسوا عبئاً على المرأة .

### الفصل التاسع

ما يجب تنظيمه بمبادئ الحقوق المدنية يَنْدُر  
إمكان تنظيمه بمبادئ القوانين الدينية

القوانين الدينية أكثرُ سُموًا والقوانين المدنية أكثرُ اتساعًا .  
ويكون لقوانين الكمال المقتبسة من الدين صلاحُ الإنسان الذي يراعيها موضوعاً أكثرَ من أن يكون هذا الصلاحُ موضوعاً لقوانين المجتمع الذي تُراعَى فيه ، وعلى العكس يكون للقوانين المدنية صلاحُ الناس الأدبيُّ على العموم موضوعاً أكثرَ من صلاح الأفراد .  
وهكذا ، لا ينبغي أن تُتخذ الأفكار التي تنشأ عن الدين مباشرةً مبدأً للقوانين المدنية مهما تكن محللاً للاحترام ، وذلك لأن هذه القوانين مبدأً آخر ، أى مبدأً خيراً للمجتمع العام .

وَوَضَعَ الرومانُ نُظْماً لحفظ أخلاق النساء في الجُمهورية ، وكانت هذه نُظْماً

سياسية ، ولما قامت الملكية وَضَعُوا قَوَانِينَ مَدْنِيَّةً فَوْقَ ذَلِكَ ، وَهُمْ قَدْ بَنَوْهَا عَلَى مَبَادِئِ الْحُكُومَةِ لِلْمَدْنِيَّةِ ، وَلَمَّا ظَهَرَ الدِّينُ النَّصْرَانِيُّ كَانَ لِمَا وَضِعَ مِنَ الْقَوَانِينِ الْجَدِيدَةِ صِلَةٌ بِصَلَاحِ الْأَدَابِ الْعَامِّ أَقْلٌ مِمَّا بَقُدْسِيَّةِ الزَّوْجِ ، فَقَدْ رُوِّعِيَّتِ الْحَالُ الْمَدْنِيَّةُ فِي اقْتِرَانِ الْجَنَسَيْنِ أَقْلٌ مِمَّا فِي الْحَالِ الرُّوحِيَّةِ .

وَفِي الْبُدْءِ كَانَ الزَّوْجُ الَّذِي يُعِيدُ امْرَأَتَهُ إِلَى مَنْزِلِهِ بَعْدَ الْحُكْمِ عَلَيْهَا بِالزَّانَا يُعَاقَبُ كَشَرِيكِهَا فِي دَعَارَاتِهَا ، وَذَلِكَ وَفَقَ الْقَانُونُ<sup>(١)</sup> الرُّومَانِيُّ ، وَيَحْمِلُ جُوسْتِنْيَانُ<sup>(٢)</sup> رُوحًا أُخْرَى فَيَرَى أَنَّهُ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَرُدَّهَا دَاخِلَ الدَّيْرِ خِلَالَ عَامَيْنِ .

وَكَانَتِ الزَّوْجَةُ ، الَّتِي تَنْقَطِعُ أَخْبَارُ زَوْجِهَا فِي الْحَرْبِ ، تَسْتَطِيعُ ، فِي الْأَزْمَنَةِ الْأُولَى ، أَنْ تَتَزَوَّجَ ثَانِيَةً بِسَهُولَةٍ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا كَانَتْ تَمْلِكُ حَقَّ الطَّلَاقِ ، وَذَهَبَ قَانُونُ قُسْطَنْطِينِ<sup>(٣)</sup> إِلَى ضَرُورَةِ انْتِظَارِهَا أَرْبَعَ سَنِينَ فَإِذَا انْقَضَتْ هَذِهِ الْمُدَّةُ امْكِنَهَا أَنْ تُرْسَلَ عَرِيضَةُ الطَّلَاقِ إِلَى قَائِدِ زَوْجِهَا الْعَسْكَرِيِّ ، فَإِذَا رَجَعَ زَوْجُهَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَتَهَمَهَا بِالزَّانَا ، غَيْرَ أَنَّ جُوسْتِنْيَانِ<sup>(٤)</sup> ذَهَبَ إِلَى عَدَمِ إِمْكَانِ زَوَاجِهَا ، مَهْمَا كَانَتِ الْمُدَّةُ الَّتِي انْقَضَتْ مِنْذُ سَفَرِ زَوْجِهَا ، وَذَلِكَ مَا لَمْ تُثْبِتْ مَوْتَ زَوْجِهَا بِشَهَادَةِ قَائِدِهِ الْعَسْكَرِيِّ مَعَ الْيَمِينِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ جُوسْتِنْيَانِ كَانَ يَرَى امْتِنَاعَ حَلِّ الزَّوْاجِ ، وَلَكِنْ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ أَفْرَطَ فِي نَظَرِهِ ذَلِكَ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ يَتَطَلَّبُ بَيِّنَةً إِثْبَاتٍ مَعَ كِفَايَةِ بَيِّنَةِ النَفْيِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ يَتَطَلَّبُ أَمْرًا بِالْعَصُوبَةِ مِنْ حَيْثُ مُصِيرُ رَجُلٍ

(١) Leg. 11 : ult ff. ad leg. Jul. de adult.

(٢) الملحق ، ١٣٤ ، مجموعة ٩ ، فصل ١٠ ، مطلب ١٧٠ .

(٣) Leg. 7, Cod de Repudiis et Judicio de moribus sublato.

(٤) Auth. Modie quantiscumque, Cod. de repud.

قَصِيَّ غُرْضَةٍ لِكثِيرٍ مِنَ الْحَوَادِثِ فَيُفْتَرَضُ جُرْمًا ، أَى فِرَارَ الزَّوْجِ ، مَعَ أَنَّ مِنَ الطَّبِيعِيِّ جَدًّا أَنْ يُفْتَرَضَ مَوْتُهُ ، فَكَانَ يُؤْذَى الْمَصْلَحَةُ الْعَامَّةُ بِتَرْكِهِ امْرَأَةً بِلا زَوْجٍ ، وَكَانَ يُؤْذَى الْمَصْلَحَةُ الْخَاصَّةُ بِتَعْرِضِهَا لِأَلْفِ خَطَرٍ .

وَيَبْتَعِدُ قَانُونُ جُوسْتِينْيَانٍ <sup>(١)</sup> ، الَّذِى يَجْعَلُ رِضَا الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ بِدُخُولِ الدَّيْرِ مِنَ أَسْبَابِ الطَّلَاقِ ، عَنْ مَبَادِيءِ الْقَوَانِينِ الْمَدْنِيَّةِ ابْتِعَادًا تَامًّا ، وَمِنَ الطَّبِيعِيِّ وَجُودُ أَسْبَابِ الطَّلَاقِ تَرْجِعُ إِلَى بَعْضِ الْمَوَانِعِ الَّتِى لَا تُبْصَرُ قَبْلَ الزَّوْجِ ، غَيْرَ أَنَّ تِلْكَ الرِّغْبَةَ فِي الْمَحَافِظَةِ عَلَى الطُّهْرِ مِمَّا يُمَكِّنُ أَنْ يُبْصَرَ مَا دَامَتْ مَوْجُودَةً فِينَا ، وَيَسَاعِدُ هَذَا الْقَانُونُ عَلَى التَّقَلُّبِ فِي حَالٍ دَائِمَةٍ بِطَبِيعَتِهَا ، وَيَصْدُمُ هَذَا الْقَانُونُ مُبْدَأَ الطَّلَاقِ الْأَسَاسِيَّ الَّذِى لَا يَحْتَمِلُ حُلَّ عَقْدَةِ النِّكَاحِ إِلَّا مَعَ الْأَمَلِ فِي نِكَاحٍ آخَرَ ، ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْقَانُونُ لَا يُسْفِرُ عَنْ غَيْرِ تَقْدِيمِ ضَحَايَا إِلَى الرَّبِّ مِنْ غَيْرِ تَضَحِيَّةٍ ، وَذَلِكَ اتِّبَاعًا لِلْأَفْكَارِ الدِّينِيَّةِ أَيْضًا .

### الفصل العاشر

فِي أَىِّ حَالٍ يَجِبُ اتِّبَاعُ الْقَانُونِ الْمَدْنِيِّ  
الَّذِى يُبَيِّحُ ، لَا الْقَانُونِ الدِّينِيَّ الَّذِى يُحَرِّمُ

إِذَا مَا أُدْخِلَ دِينَ يُحَرِّمُ تَعَدُّدَ الزَّوْجَاتِ إِلَى بَلَدٍ يُبَيِّحُهُ لَمْ يَرُ ، مِنَ النَّاحِيَةِ السِّيَاسِيَّةِ فَقَطْ ، وَجُوبُ أَحْثَالِ قَانُونِ الْبَلَدِ اعْتِنَاقَ الرِّجْلِ ذِى النِّسَاءِ الْكَثِيرِ لِهَذَا الدِّينِ مَا لَمْ يَقُمْ الْحَاكِمُ أَوْ الزَّوْجُ بِتَعْوِيْضِهِمْ بِرَدِّ حَقُوقِهِنَّ الْمَدْنِيَّةِ إِلَيْهِنَّ مِنْ بَعْضِ

الوجوه ، ولولا هذا لقد جالهن مثيراً للرثاء ، فما كنَّ ليقعلن غير إطاعة القوانين ، وأصبحن محروماتٍ أعظم منافع المجتمع .

### الفصل الحادى عشر

لا ينبغي تنظيمُ المحاكم البشرية بمبادئ المحاكم  
التي تنظرُ في أمر الحياة الأخرى

إن محكمة التفتيش المؤلفة من رهبانٍ نصارى وفق فكرة منبر التوبة مخالفةٌ لكل ضابطةٍ صالحة ، وقد لاقت شغباً عاماً فى كل مكان ، وكانت تخضع للمتناقضات ، لو لم يجذ هؤلاء الذين كانوا يريدون إقامتها فوائده من هذه المتناقضات نفسها .

ولا تطاق هذه المحكمةُ فى جميع الحكومات ، ولا يمكن أن تصنع فى الملكية غير وُشاةٍ وخائنين ، ولا يمكن أن تكونَ فى الجمهوريات غير أناسٍ فاقدى الأمانة ، وهى تكونُ محرّبةً فى الدولة المستبدة كهذه الدولة .

### الفصل الثانى عشر

مواصلة الموضوع نفسه

إن من سوء استعمال هذه المحكمة كون الذى يُنكر من الشخصين المتهمين مجرمٌ واحدٍ يُحكم عليه بالإعدام وكون الذى يعترف يتخلص من هذا العقاب ،



وهذا مقتبسٌ من الأفكار الرهبانية التي يَظْهَرُ للنكِرُ بها مصراً على عدم التوبة ويُدان ، والتي يُعَدُّ للمعترف تائباً بها وينجُو ، غير أن مثل هذا التفريق لا يمكن أن يناسب المحاكم البشرية ، فالعدلُ البشريُّ الذي لا ينظرُ إلى غير الأفعال ليس غيرَ ذى عهدٍ واحد مع الناس ، أى عهدِ البراءة ، والعدلُ الإلهيُّ الذي ينظرُ إلى الأفكار ذو عهدَيْن : عهدِ البراءة وعهدِ التوبة .

### الفصل الثالث عشر

في أى الأحوال يجب أن تُتَّبَعَ القوانين الدينية  
في الأنكحة ، وفي أى الأحوال يجب أن تُتَّبَعَ  
القوانين المدنية فيها

مما يحدث في جميع البلدان وفي جميع الأزمان أن يتدخل الدين في الأنكحة ، فنذ أن عُدَّ بعضُ الأمور أنه رِجْسٌ أو مُنْكَرٌ مع ضرورته رُجِعَ إلى الدين لتسويغه في حالٍ وإنكاره في الأحوال الأخرى .

وبما أن الأنكحةَ أكثرُ الأعمال البشرية استدعاءً لعناية المجتمع من ناحية أخرى فقد وَجَبَ تنظيمُها بالقوانين المدنية .

وإن كلَّ شيءٍ خاصٍّ بطبيعة النكاح وشكله وأسلوب عقده وما يُسْفَرُ عنه من نسلٍ ، وإن كلَّ شيءٍ عَلمُ الأمم أنه موضعُ بَرَكةٍ خاصة ، وإن كلَّ شيءٍ كان خاضعاً لبعض النعم العليا وإن لم يرتبط و ذلك دائماً ، أمورٌ تُرَدُّ إلى نابض الدين .

وأما نتائج هذا القرار من حيث الأموال والمنافع المتبادلة ، وكل ما يتعلق بالأسرة الجديدة ، وما نشأت عنه ، وما يلزم أن ينشأ ، فأمور خاصة بالقوانين المدنية . وبما أن من أعظم أهداف الزواج نزع جميع ريب القرارات المحرمة فإن الدين يسمه بطابعه ، ونضيف القوانين المدنية إليه سيمها ، وذلك لينطوى على جميع ما يمكن من الصحة ، وهكذا ، يمكن القوانين المدنية أن تقتضى شروطاً فضلاً عن التي يقتضها الدين ليكون الزواج صحيحاً .

والذى يجعل هذا السلطان للقوانين المدنية هو السمات المضافة ، لا السمات المتناقضة ، ويتطلب قانون الدين بعض الطقوس ، وتتطلب القوانين المدنية موافقة الآباء ، وهى تستلزم فى ذلك شيئاً زائداً ، ولكن من غير أن تستلزم شيئاً مناقضاً . ومما تقدم يرى أن على القانون الدينى أن يُقرَّر : هل يكون العقد ممتنع الحل أو لا ، وذلك لأن قوانين الدين إذا ما قالت بامتناع الحل وقالت القوانين المدنية بإمكان الفسخ وجدَّ أمران متناقضان .

ومما يحدث أحياناً ألا تكون الصفات الموسومة التى تسم القوانين المدنية بها النكاح ضرورةً إطلاقاً ، وذلك كصفات النكاح الذى اكتفت القوانين بمجازاة من يعقده بدلا من أن يفسخ .

وقد صرحت القوانين البابائية لدى الرومان بعدم صواب الزوجات التى كانت تحظرها مقتصرة على جعلها خاضعة للعقوبات<sup>(١)</sup> ، ثم صرح المرسوم السناتى ، الذى وضع نتيجة خطبة الإمبراطور مارك أنطون ، ببطالها ، فلا يبقى<sup>(٢)</sup> زواج

(١) انظر إلى ما قلته آنفاً فى الفصل ٢١ من الباب ٢٣ ، وهو : « القوانين من حيث صلتها بعدد

السكان . (٢) انظر إلى القانون ١٦ ، ff. de ritu nuptiarum ، وإلى القانون ٣ : ١ ،

وانظر أيضاً إلى Digeste, de donationibus inter virum et uxorem.

ولا زوجة ولا مهر ولا زوج ، ويتكئف القانون المدني وفق الأحوال ، ويكون أحياناً أكثر عنايةً بإصلاح الضرر ، ويكون أحياناً أكثر عنايةً بمنع وقوعه .

### الفصل الرابع عشر

في أي الأحوال يجب أن تُنظم الأنكحة بين الأقرباء بقوانين الطبيعة ، وفي أي الأحوال يجب أن تُنظم بالقوانين المدنية

من الأمور البالغة الدقة في تحريم الزواج بين الأقرباء أن تُعيّن النقطة التي تَقِفُ سُنن الطبيعة وتبدأ القوانين المدنية عندها ، ولا بُدَّ من وَضْع مبادئ في هذا السبيل .

ويزبك زواج الابن بأمة نظام الأمور ، فالابن مكلفٌ باحترامٍ لا حَدَّ له نحو أمه ، والزوجة مكلفةٌ باحترامٍ لا حَدَّ له نحو زوجها ، ويُقَلِّبُ زواجُ الابنِ بأمة في كلا الأمرين حالهما الطبيعة رأساً على عَقِب .

وقلَّ زيادةً على ذلك كون الطبيعة قدّمت في النساء زمنَ إمكانِ وجودِ أولادٍ لهنّ وكونها أخرت هذا الزمن في الرجال ، وقلَّ ، لذات السبب ، كون المرأة تنقطع عن حيازة هذه القدرة ، وكون الرجل يتأخر عنها في ذلك ، وإذا كان الزواج بين الأم والابن مباحاً فإن الذي يَقَعُ دائماً تقريباً هو كون الزوج يصبح قادراً على الدخول ضمن أبصار الطبيعة في زمنٍ تَعْدُو المرأة غيره في ذلك .

وكذلك تأبى الطبيعة زواج الأبِ بابنته ، ولكنه أقلُّ إثارةً للنفور لعدم وجود

ذینک المانعین، وكذلك التَّزْوُجُ، الذین یستطیعون أن یتزوجوا بناتِهم<sup>(١)</sup>، لا یتزوجون أمهاتِهم مطلقاً، كما نَرَى ذلك فی كتب الرحلة<sup>(٢)</sup>.

وكان من الطبیعیّ لدى الآباء، دائماً، أن یسهرُوا على حِشْمَةِ أولادهم، وهم إذْ كانَ علیهم أن یُعَنُوا بتنشئة أولادهم صارَ لِأَما عَلَیهم أن یَحْفَظُوا لهم أَكْمَلَ جِسْمٍ وأصلَحَ روح، وكلّ ما یُمْكِن أن یُوجِیَ إلیهم بأحسن الأمانی، وكلّ ما یُصلِحُ أن یُنعمَ علیهم بأعظم حَنانٍ، وعلى الآباء المتفرّغین دائماً لِحِفْظِ أخلاق أولادهم أن ینصرفوا انصرافاً طبعیاً عن كلّ ما یُمْكِن أن یُفسِدَهم، أَجَلَ، یقال إن الزواج لیس فساداً مطلقاً، ولكنه یَقَعُ كلامٌ وتحییبٌ وإغواءٌ قبل الزواج، وهذا الإغواء هو الذی یؤدی إلى المکروه.

إِذَنْ، وَجَبَ أن یقوم حاجزٌ منیعٌ بین من كان یجب أن یُنعموا بالتربية وَمَنْ كان یجب أن یتلقَّوا التربية، وَجَبَ اجتنابُ كلّ نوعٍ من الفساد، ولو لسببِ حَلالٍ، ولم یَحْرَمْ الآباءُ بعنايةٍ فائقةٍ مَنْ كان علیهم أن یتزوجوا بناتِهم صحبَتَهن وأنسَهن؟

وَوَجَبَ أن یكون استفظاعُ زِنا الأُخْ بآخته قد نشأ عن ذات المصدر، ویكفی أن یرید الآباء والأُمهاتُ حِفْظَ أخلاقِ أولادهم وبیوتِهم نَقِیَّةً لیُوحُوا إلى أولادهم استفظاعَ كلّ ما یُمْكِن أن یَحْمِلَهم على وصال الجنسین.

وَوَجَبَ أن یكون تحریم الزواج بین أبناءِ المِّم لَحَاقاً قد نشأ عن ذات المصدر، وذلك أن جمیع الأولاد فی الأزمنة الأولى، أى فی الأزمنة الطاهرة، أى فی الأزمنة

(١) هذا القانون قديم بينهم، ویروی بریسکوس فی رحلته أن أتیلا وقف فی مكان ما لینیكح ابنته إسکا، ومن قوله إن هذا شیء مباح فی قوانین السیت، صفحة ٢٢. (٢) تاریخ التّر، قسم ٣، صفحة ٢٥٦.

التي لاعهد لها بالكالى مطلقاً ، كانوا يَبْقَوْنَ<sup>(١)</sup> فى المنزل ، وكانوا يستقرُّون به ، وهذا ما كان يَجْعَلُ منه بيتاً صغيراً جداً لأُسرةٍ كبيرة ، فكان هذا يؤدِّى إلى عَدَدُ الناس أولادَ الأخوين<sup>(٢)</sup> ، أى أولاد العمين لَحّاً ، إخوةً كما كان يؤدِّى إلى عَدَدُ هؤلاء الأولاد أنفسهم إخوةً ، ولذا كان ما بين الإخوة والأخوات من نفور فى أمر الزواج واقعاً بين أولاد الأعمام<sup>(٣)</sup> لَحّاً أيضاً .

وهذه العِلَلُ هى من القوة والقُرب من الطبيعة ما أثَّرت معه فى جميع الأرض تقريباً مستقلةً عن كلِّ اتصال ، فليس الرومان هم الذين علِّموا أهل فرُموزة<sup>(٤)</sup> كونَ الزواج بين الأقرباء حتى الدرجة الرابعة ضَرَباً من الزَّنا ، وليس الرومان هم الذين علِّموا العرب<sup>(٥)</sup> ذلك ، وهم لم يُعلِّموا المَلْدِيثَ<sup>(٦)</sup> ذلك مطلقاً .

وإذا كان بعضُ الشعوب لم يُحرِّم الزواج بين الآباء والأولاد ، وبين الأخوات والإخوة ، فإن ذوى البصائر منها لم يتبعوا قوانينها فى ذلك دائماً كما رأينا فى الباب الأول ، ومَنْ ذا الذى يقول إن المبادئ الدينية أُلقت الناسَ فى هذه الضَّلالات ! إذا كان الآشوريون والفرس قد تزَوَّجوا أمهاتهم فإن الآشوريين صنعوا ذلك احتراماً لسميراميس ، وإن الفرس صنعوا ذلك لتفضيل دين زَرَادَشْتِ هذه الزوجات<sup>(٧)</sup> ، وإذا كان المصريون قد تزَوَّجوا أخواتهم فإن ذلك تَمَّ عن هَدْيَان الديانة المصرية

( ١ ) هكذا كان الأمر لدى الرومان الأولين . ( ٢ ) والواقع أنهم كانوا يحملون ذات الاسم لدى الرومان ، وكان أبناء الأعمام لحاً يدعون إخوة . ( ٣ ) كان ذلك أمرهم فى رومة فى الأزمنة الأولى ، وذلك إلى أن وضع الشعب قانوناً يبيح لهم ذلك ، وقد أراد الشعب بذلك مساعدة رجل بالغ أقصى الخطوة لديه كان قد تزوج بنت عمه لحاً ، بلوتارك ، فى رسالة « مطالب أمور الرومان » .

( ٤ ) مجموعة الرحلات إلى الهند ، جزء ٥ ، قسم ١ ، بيان عن حال جزيرة فرموزة .

( ٥ ) القرآن ، سورة النساء . ( ٦ ) انظر إلى فرنسوا بيرار . ( ٧ ) لقد عدوا أكثر تشريفاً ،

انظر إلى فيلون ، de specialibus legibus quae pertinent ad praecepta decalogi

باريس ١٦٤٠ ، صفحة ٧٧٨ .

التي أقرت هذه الزوجات تكريماً لإيزيس ، وبما أن روح الدين تقوم على إلزامنا بالقيام ، مع الجهد ، بأمور عظيمة صعبة ، فإنه لا ينبغي أن يُحكم في أمرٍ على أنه طبيعيٌّ لأن ديناً باطلاً قرّره .

ويُتخذ مبدأ تحريم الأنكحة بين الآباء والأولاد ، وبين الإخوة والأخوات ، حفظاً للحياء الطبيعيّ في المنزل ، سبيلاً لاكتشافنا أيّ الأنكحة يُحرّمه القانون الطبيعيُّ وأيّ الأنكحة التي لا يمكن أن يُحرّمه غير القانون المدنيّ

وبما أن الأولاد يُقيمون ، أو يُظنّ أنهم يقيمون ، بمنزل أبيهم ، ومن ثمّ يكون الرّيبُ مع امرأة الأب وزوج الأم مع الرّيبسة ، أو مع ابنة زوجته ، فإن الزواج بين هؤلاء أمرٌ حرّمه قانون الطبيعة ، وفي هذه الحال يكون للصورة مثلُ ما يكون للحقيقة من نتيجة ، وذلك لأن لها عينُ العلة ، فلا يمكن القانون المدنيّ ، ولا ينبغي له ، أن يبيح هذه الأنكحة .

وتوجد شعوبٌ يُعدُّ أبناء الأعمام لَحّاً إخوةً فيها كما قلتُ ، وذلك لأنهم يسكنون بيتاً واحداً عادةً ، وتوجد شعوب لا تُعرَفُ فيها هذه العادة مطلقاً ، فالزواج بين أولاد الأعمام لَحّاً عند بعض هذه الشعوب يجب أن يُعدَّ مخالفاً للطبيعة ، ويجب ألا يُعدَّ كذلك عند بعضها الآخر .

يَبْدُ أن قوانين الطبيعة لا يمكن أن تكون قوانينَ محليةّة ، وهكذا فإن هذه الزوجات إذا ما أُبيحت أو حرّمت أصبحت مباحةً أو مُحَرّمةً بقانونٍ مدنيٍّ على حسب الأحوال .

وليس من العادة الضرورية أن يسكن أخو الزوج وزوجة الأخ في بيتٍ واحد ، فتزواجهما غيرُ مُحَرّم ، إذن ، بحجة المحافظة على الحياء في البيت ، وليس القانون الذي

يُحَرِّمُ ذلك أو يبيحه قانون الطبيعة مطلقاً ، بل هو قانونٌ مدنيٌّ يَتَشَبَّهُ مع الأحوال وَيَتَّبِعُ عادات كلِّ بلد ، وهذه أحوالٌ تتوقف القوانينُ فيها على الطبائع والأوضاع .  
وَيُحَرِّمُ القوانينُ المدنيةُ الزواجاتِ إذا ما وُجِدَتْ ، عن عاداتٍ مقبولةٍ في بعض البلدان ، في عَيْنِ الأحوال التي حُرِّمَتْ فيها بقوانين الطبيعة ، وتُبَيِّحُها القوانينُ المدنيةُ عندما لا تكون الزواجاتُ في عَيْنِ هذه الحال مطلقاً ، ويكون تحريم قوانين الطبيعة ثابتاً لا يتغير ، وذلك لأنه يتعلّق بأمرٍ ثابتٍ لا يتغير ، ما دام الأب والأم والأولاد يقيمون بالمنزل بحكم الضرورة ، غير أن محظوراتِ القوانين المدنية عَرَضِيَّةٌ لأنها تتوقف على حالٍ عَرَضِيٍّ ، ما دام أولاد الأعمام لَحاً وغيرهم يقيمون بالمنزل عَرَضاً .  
وَيُفَسِّرُ هذا كيف أن شرائعَ موسى والمصريين<sup>(١)</sup> وأمم كثيرةٍ أخرى تُبَيِّحُ تزواج أخى الزوج وزوجة الأخ على حين تُحَرِّمُ أممٌ أخرى هذه الزواجات .  
وفي الهند يوجد سببٌ طبيعيٌّ في قبول هذه الأنواع من الأنكحة ، فالخالُ هنالك يُعَدُّ كالأب ، وهو مكلفٌ بإطعام أبناء أخته وإسكانهم كما لو كانوا أولاداً له ، ومصدرُ هذا أخلاقُ هذا الشعب الصالح المملوء إنسانيةً ، وأسفر هذا القانون ، أو هذه العادة ، عن أخرى ، وذلك أن الزوج إذا ما فَقَدَ امرأته لم يَفْتَهُ أن يتزوج أختها<sup>(٢)</sup> ، وهذا أمرٌ طبيعيٌّ جداً ، وذلك لأن الزوجة الجديدة تصبح أمّاً لأولاد أختها ، ولا يكون هنالك امرأةُ أبٍ جائرةٌ مطلقاً .

(١) انظر إلى القانون ٨ من المجموعة de incestis et inutilibus nuptiis.

(٢) رسائل العبرة ، المجموعة الرابعة عشرة صفحة ، ٤٠٣ .

## الفصل الخامس عشر

لا ينبغي أن يُنظَّم بمبادئ الحقوق الطبيعية  
ما يتعلق بمبادئ الحقوق المدنية من الأمور

كما أن الناس عدلوا عن استقلالهم الطبيعي ليعيشوا تحت ظل القوانين السياسية عدلوا عن شيوع الأموال الطبيعي ليعيشوا تحت ظل القوانين المدنية .  
والناسُ يَكْسِبُونَ الحريةَ بالقوانين الأولى ، وهم يَكْسِبُونَ الملكَ بالثانية ، ولا ينبغي أن يُقرَّر بقوانين الحرية ، التي لم تكن غير سلطان المدينة كما قلنا ، ما يجب أن يُقرَّر أمره بالقوانين الخاصة بالملك ، ومن القياس الكاذب أن يقال بوجوب خُضُوع المصلحة الخاصة للمصلحة العامة ، فهذا لا يكون في غير موضوع سلطان المدينة ، أى حرية المواطن ، ولا يكون هذا في الأحوال التي يكون ملكُ الأموال موضوعَ بحثٍ فيها ، ثم إن المصلحة العامة تقضى بأن يحافظ كل واحدٍ ، في كل وقتٍ ، محافظةً ثابتةً على ما تُنعمُ القوانين المدنية عليه به من الملك .  
وكان شيشرون يذهب إلى أن القوانين الحقلية قوانينُ مشؤومةٌ ، وذلك لأن المدينة لم تَقُمْ إلا ليَحْفَظَ كل واحدٍ أمواله .

إذن ، لنَضِعْ للبدا القائل بأن المصلحة العامة إذا كانت موضوعَ بحثٍ لا يَعبُرُ هذا أن تنطوي هذه المصلحة العامة على حرمان فردٍ ماله ، أو على اقتطاع أقل قسمٍ من ماله ، بقانونٍ أو نظامٍ سياسيّ ، ففي هذه الحال يجب اتباعُ القانون المدنيّ اتباعاً دقيقاً ، يجب اتباعُ هذا القانون الذي هو حصن الملك .



وهكذا فإن الجمهور إذا ما احتاج إلى أرضٍ فَرَدَ كان من غير الجائز أن يُسَارَ  
بشِدَّة القانون السياسى، بل يجب أن يُكْتَبَ الفوزُ هنالك للقانون المدنى الذى ينظر  
إلى كلِّ فردٍ بعين الأُمِّ، كأَنه المدينةُ بأسْرِها .

وإذا ما أراد الحاكم إقامةَ بناء عامٍّ، أو إنشاءَ طريقٍ جديدةٍ، وجب عليه أن  
يَعُوِّضَ، فالجمهور من هذه الناحية كفردٍ يعامل فرداً آخرَ، ويكفيه أن يستطيع  
إِكراه أحد الأهلين على بيع تراثه منه ونزعه منه هذا الامتياز العظيم الذى يناله من  
القانون المدنى، وهو ألاَّ يُجْبَرَ على بيع ماله .

وأساء الأَقوامُ استعمالَ فتوحهم بعد أن قَضَوْا على الرومان، فدَعَتْهم روحُ  
الحرية إلى روح الإنصاف، ومارسوا أكثرَ الحقوق همجيةً باعتدالٍ، ومن كان فى  
شكٍّ من ذلك فليقرأ كتابَ بُوْمَانَوَارَ الرائع الذى كتب عن الفقه فى القرن الثانى  
عشرَ، فقد كانت السِّكِّكُ تُرَقَّعُ فى زمنه كما يُصْنَعُ اليوم، وقد قال إن السِّكَّةَ إذا ما  
تعذرَ إعادتها إلى سابقِ حالها أنشئت سِكَّةٌ أخرى بجانبها ما أمكن، ولكن على أن  
يَعُوِّضَ المالك<sup>(١)</sup> من قَبْلِ من ينتفعون بالسِّكَّةَ بعضَ الاتِّفَاعِ، وهنالك كان يُقْضَى  
فى الأمرِ وَفْقَ القانونِ المدنى، واليوم يُقْضَى فى الأمرِ وَفْقَ القانونِ السياسى .

(١) كان السنيور يعين خبراءَ لحماية الضريبة من الفلاح، وكان الأشراف يحملون على  
الضريبة من قبل الكونت، وكان رجل الكنيسة يحمل عليها من قبل الأسقف، بومانوار، فصل

### الفصل السادس عشر

لا ينبغي أن يُقضى بقواعد الحقوق المدنية  
عندما يجب أن يُقضى بقواعد الحقوق السياسية

يُرى أساسُ جميع المسائل إذا لم تُخلط القواعدُ التي تُشتقُّ من ملك المدينة  
بالقواعد التي تنشأ عن حرية المدينة .

وهل يُمكن بيع ملك الدولة أو لا ؟ هذه مسألة يجب أن يُقضى فيها بالقانون  
السياسي ، لا بالقانون المدني ، وهي لا ينبغي أن يُحكم فيها بالقانون المدني ، وذلك  
لأن من الضروري ، أيضاً ، أن يكون للدولة ملكٌ لتدوم كضرورة وجود قوانين  
مدنية في الدولة نازمة للتصرف في الأموال .

وإذا حدث ، إذن ، أن بيع ملك الدولة اضطررت الدولة إلى اتخاذ أرض  
جديدة ليكون لها ملكٌ آخر ، غير أن هذه الوسيلة تقلب الحكومة السياسية أيضاً ،  
وذلك لأن طبيعة الأمر في كل ملك يُنشأ تقضى بأن يؤدي التابع كثيراً دائماً  
وبأن ينال صاحب السيادة قليلاً دائماً ، ومُجمل القول أن الملك ضروري وأن المبيع  
غير ذلك .

ويقوم نظام وراثة العرش في الملكيات على خير الدولة التي تقضى بأن يكون  
هذا النظام ثابتاً اجتناباً للرزايا التي قلتُ إنها تقع في النظام الاستبدادي لا محالة ،  
هذا النظام الذي يكون كل شيء فيه غير مستقر ، لأن كل شيء فيه مرادى .  
ولم يُقم نظام الوراثة ذلك من أجل الأسرة المالكة ، وإنما قام لاقتضاء مصلحة

الدولة أن توجد أسرة مالكة ، ويكون القانون الذى ينظم إرث الأفراد قانوناً مدنياً موضوعه مصلحة الأفراد ، ويكون القانون الناظم لوراثه العرش فى الملكية قانوناً سياسياً موضوعه خير الدولة وحفظها .

ومن ثمَّ يُرى أن القانون السياسى إذا ما أقام فى الدولة نظاماً للوراثة ، ثم حَدَث ما ينتهى به هذا الميراث ، كان من عدم الصواب أن يطالب بالتراث ونُق القانون المدنى لأىِّ شعبٍ كان ، فالمجتمع الخاص لا يضع قوانين فى سبيل مجتمع آخر ، ولا تكون قوانين الرومان المدنية أكثر تطبيقاً من جميع القوانين المدنية الأخرى ، وهم لم يستعملوها عند ما حاكموا الملوك ، وكانت المبادئ التى حاكموا بها الملوك من الفضاة ما لا يجوز إحيائها معه مطلقاً .

ومن ثمَّ يُرى أيضاً أن القانون السياسى إذا حَمَلَ إحدى الأسر على التنزل عن وراثة العرش كان من عدم الصواب أن تُستعمل قواعد الإعادة المقتبسة من القانون المدنى ، فالإعادة إلى الأصل موجودة فى القانون ، ويمكن أن تكون صالحة تجاه من يعيشون ضمن القانون ، ولكنها ليست صالحة لمن أقيموا فى سبيل القانون ويعيشون من أجل القانون .

ومن المضحك أن يزعم تقرير حقوق المالك والأمة والعالم بذات المبادئ التى يُقضى بها بين الأفراد حول حق فى ميزاب ، مستعملاً فى ذلك تعبير شيشرون<sup>(١)</sup> .

## الفصل السابع عشر

### مواصلة الموضوع نفسه

يجب أن يُبحث في النفي وَفْقَ قواعد القانون السياسى ، لا وَفْقَ قواعد القانون المدنى ، وهذه العادةُ بعِدةٌ من أن تَعَيِّبَ الحكومةَ الشعبية ، وهى ، على العكس ، تَصْلُحُ كثيراً لإثبات رِفَقِها ، وهذا ما كنا نَشْعُرُ به لو كنا نستطيع أن نَفْصِلَ في النفي ، الذى هو عقوبةٌ بيننا في كلِّ وقت ، فكرةَ الإبعاد عن فكرة الجزاء .

وَيُخْبِرُنَا أرسطو<sup>(١)</sup> بأن من المسلّم به في جميع العالم كونَ هذا الأسلوب ينطوى على شىء من الإنسانية والشعبية ، وإذا كان هذا الحكم لم يُعَدَّ ممقوتاً قَطَّ في الأزمنة والأمكنة التى كان يُمارَس فيها ، فهل لنا ، نحن الذين ننظرون إلى الأمور من بعيد ، أن نفكر على خلاف تفكير المتهمين والقضاة ، والمتهم أيضاً ؟

وإذا ما أُنْعِمَ النظر في أن حكم الشعب هذا كان يَغْمُرُ بالجد مَنْ يَصْدُرُ ضِدَّه وأنه كان يُسَاءَ استعمالُه في أثينة ضِدَّ مَنْ هو غيرُ ذى مزية<sup>(٢)</sup> عُدِلَ عن استعماله<sup>(٣)</sup> في هذا الحين ، وسيرى أنه حامِ حَوْلَه فِكْرٌ خاطئٌ وأنه كان قانوناً رائعاً كالقانون الذى كان يتدارك من النتائج السيئة ما يُمكن أن ينشأ عن مجد ابن الوطن يَغْمُرُه بمجدٍ جديد .

(١) السياسة ، باب ٣ ، فصل ٣ . (٢) Hyperbolus ، انظر إلى بلوتارك ، حياة

أريستيد . (٣) وجد مخالفاً لروح المشترع ، الفصل السابع من الباب التاسع والعشرين الآتى .

## الفصل الثامن عشر

يجب أن يُبحث في كون القوانين التي  
يلوح أنها متناقضة من طراز واحد

كان يُباحُ للزوج في رومة أن يُعيرَ آخرَ امرأته ، وهذا ما قاله بلوتارك  
بصراحة<sup>(١)</sup> ، ومن المعلوم أن كاتون أعار هورنسيوس<sup>(٢)</sup> امرأته ، وكاتون من  
تَعَلَّمَ عدمَ خرقٍ لقوانين بلده .

ومن ناحيةٍ أخرى ، كان يُجَازَى الزوجُ الذي يعانى دعاراتِ امرأته فلا  
يقاضىها أو الذى يستردها<sup>(٣)</sup> بعد الحكم عليها ، ويلوحُ تناقضُ هذه القوانين مع أنها  
غيرُ متناقضة مطلقاً ، وذلك أن القانون الذى كان يُبيح للرومانى أن يُعيرَ امرأته  
هو نظام إسبارطى<sup>٤</sup> ، كما هو ظاهر ، وُضع لمنح الجمهورية أولاداً من جنسٍ جيد إذا ما  
جُرؤتُ على استعمال هذا التعبير ، وكان القانون الآخر يهدفُ إلى حفظ الأخلاق ،  
فكان الأول قانوناً سياسياً وكان الآخر قانوناً مدنياً .

( ١ ) بلوتارك ، في مقابلته بين ليكورغ ونوما . ( ٢ ) بلوتارك ، حياة كاتون ، ومن قول استرابون :

« إن هذا يحدث في زماننا » ، باب ١١ .

Leg. 11: ult. ff. ad leg. Jul. de adult.

( ٣ )

## الفصل التاسع عشر

لا ينبغي أن يُقضى بالقوانين المدنية في أمورٍ  
يجب أن يُقضى فيها بالقوانين المنزلية

كان قانون الفريغوت <sup>(١)</sup> يلزم العبيد بتقييد الرجل والمرأة اللذين يفاجئونهما  
مُتلبسين بالزنا وبعرضهما على الزوج والقاضى ، فيالتهول هذا القانون الذى يجعل  
بين أيدي هؤلاء السفلة أمرَ العناية بالانتقام العام والمنزلى والخاص !  
ولا يكون هذا القانون صالحاً فى غير قصور الشرق ، حيث يُفوّض إلى العبد  
أمرُ الحجر فيكون العبدُ خائنَ الأمانة فوراً ماتوتى الخيانة ، وهو يقفُ الجُنّة  
ليحاكم نفسه بنفسه أقلّ من جعلهما يحاكما ، وليعلم هل يمكن تبديدُ التهمة  
حول إهماله عند البحث فى أحوال الفعل .

بيد أن مما يخالف الصواب فى البلدان التى لا يُحجر فيها النساء أن يجعلن  
القانونُ المدني خاضعات لتفتيش عبيدهن مع أنهن يقمن بإدارة المنزل .  
ثم إن من الممكن أن يكون هذا التفتيش ، فى بعض الأحوال ، قانوناً منزلياً  
خاصاً ، لا قانوناً مدنياً مطلقاً .

( ١ ) قانون الفريغوت ، باب ٣ ، فصل ٤ : ٦ .

### الفصل العشرون

لا ينبغي أن يُقضى بمبادئ القوانين المدنية  
في أمور خاصة بحقوق الأمم

تقوم الحرية مبدئياً على عدم الإلزام بصنع شيء لا يأمر به القانون ، ولا يكون  
الإنسان في هذه الحال إلا لأنه يُسيطر عليه بالقوانين المدنية ، ولذا فنحن أحرار لأننا  
نعيش تحت ظل القوانين المدنية .

ويُستنتج من ذلك كونُ الأمراء ، الذين لا يعيشون فيما بينهم تحت ظلّ  
القوانين المدنية ، غيرَ أحرارٍ مطلقاً ، فبالقوة يُسيطر عليهم ، وهم قد يكونون  
مُكرهين أو مُكرهين على الدوام ، ومن ثمّ تكون المعاهدات التي يعقدونها  
كرّها مُلزمةً لهم كالمعاهدات التي يعقدونها طوعاً ، وإذا ما أكرهنا ، نحن الذين  
يعيشون تحت ظلّ القوانين المدنية ، على صنع بعض العقود التي لا يتطلبها القانون  
أمكننا أن نحمل على العنف بفضل القانون ، غير أن الأمير ، الذي يكون في حال  
المُكره أو المُكره تلك ، لا يمكنه أن يتوجّع من معاهدةٍ فرضت عليه بالقوة ،  
وذلك كما لو كان يتوجّع من حاله الطبيعية ، وذلك كما لو كان يريد أن يصبح أميراً  
تجاه الأمراء الآخرين ، وأن يصبح الأمراء الآخرون من الأهلين تجاهه ، أي صَدَمَ  
طبيعة الأمور .

## الفصل الحادى والعشرون

لا ينبغي أن يُقضى بالقوانين السياسية  
في أمور خاصة بحقوق الأمم

تقضى القوانين السياسية بأن يخضع كل واحدٍ للمحاكم الجنائية والمدنية في البلد الذى يكون فيه وأن يخضع لتعزير ولى الأمر .

وتقضى حقوق الأمم بأن يتبادل الأمراء السفراء ، ويقضى الصوابُ المقتبس من طبيعة الأمر بعدم اتباع هؤلاء السفراء لولى الأمر الذى يُرسلون إليه ، ولا لحاكمه ، فلدّيههم كلمة الأمير الذى يُرسلهم ، ويجب أن تكون هذه الكلمة طليقةً ، ولا يجوز أن يحول أى عائقٍ دون سيرهم ، وقد لا يُستحسنون فى الغالب لأنهم يتكلمون بالنيابة عن رجل مستقل ، وقد تُسند إليهم جرائمٌ إذا ما أمكنت مجازاتهم على الجرائم ، وقد تُعزى إليهم ديونٌ إذا أمكن القبض عليهم من أجل الديون ، وإذا كان الأميرُ ذا زهوٍ طبعيٍّ نطق بغير رجلٍ يخشى من كلِّ شيء ، ولذا يجب أن تُتبع تجاه السفراء عواملٌ مستنبطةٌ من حقوق الأمم ، لا عواملٌ مشتقةٌ من الحقوق السياسية ، وهم إذا ما أساءوا استعمالَ صفتهم التمثيلية أمكن وقفُ ذلك بإعادتهم إلى بلدهم ، حتى إنه يُمكن اتهامهم أمام مولاهم الذى يصبح بذلك قاضيههم أو شريكهم .



### الفصل الثاني والعشرون سوء حظ الإنكاسات وأوليا

خَرَقَ الإسبانُ بقسوةٍ حُرْمَةَ المبادئ التي قرَّرهاها ، فما كان <sup>(١)</sup> الإنكاساتُ أوليا  
لِيُمْكِنَ أن يَنحَاكم بغير قوانين الأمم ، وقد حاكموه وَفَقَ القوانين السياسية والمدنية ،  
وقد اتهموه بأنه أوجب قتلَ بعض رعاياه وبأنه كان لديه أزواجٌ كثيرة ، إلخ . وكان  
من قِيض الغبوة أنهم لم يَحْكُمُوا عليه بقوانين بلده السياسية والمدنية ، بل حكموا  
عليه بقوانين بلدهم السياسية والمدنية .

### الفصل الثالث والعشرون

إذا قضت بعض الأحوال بأن يَقْضَى القانونُ السياسيُّ  
على الدولة وجَبَ أن يُقْضَى بالقانون السياسيُّ  
الذي يَحْفَظُها والذي يصبح أحياناً من حقوق الأمم

إذا ما غَدَا القانونُ السياسيُّ ، الذي أقام في الدولة نظاماً لورثة العرش ، هادماً  
للهيئة السياسية التي وُضِعَ في سبيلها وَجَبَ ألا يُشَكَّ في قدرة قانونٍ سياسيٍّ آخرَ  
على تغيير هذا النظام ، وإنه مع استبعاد معارضة هذا القانونِ نفسه للقانون الأول  
يكون مطابقاً له تماماً من حيث الأساس ما دام كلُّ منهما خاضعاً لهذا المبدأ ، وهو :  
إن سلامة الأمة هي القانون الأعلى .

(١) انظر إلى الإنكاسات Garcilasso de la Vega ، صفحة ١٠٨ .

وكنْتُ قد قُلْتُ إنَّ الدولةَ الكبيرةَ<sup>(١)</sup> التي تُصْبِحُ تابعةً لدولةٍ أخرى تُضْعَفُ ،  
وَتُضْعَفُ الدولةُ الرِّئِيسَةُ أيضًا ، ومِمَّا يُعْلَمُ أنَّ للدولةَ مصلحةً في إقامةِ رئيسها ببلده وفي  
حسنِ إدارةِ الدخل العامِّ ، وفي عدمِ خروجِ نقدها لإغناء بلدٍ آخر ، ومن المهمِّ  
ألاَّ يكونَ المكلفُ بالحكمِ مشبعًا من المبادئ الأجنبية ، فهي أقلُّ ملاءمةً من  
المبادئ التي استقرَّت ، ثم إنَّ الناسَ يتمسكون بعاداتهم وقوانينهم تمسكًا يَقْضِي  
بالعجب ، وهي مما ينطوي على فلاحٍ كلِّ أمةٍ ، ومن النادر أن تُغَيَّرَ من غير أن تُثِيرَ  
فِتْنًا عظيمةً وتوجبَ سفكَ دماءٍ كثيرةٍ ، وذلك كما تشهد به توارِيخُ جميعِ البلدانِ  
ومِمَّا تَقَدَّمُ يَرَى أَنَّهُ إذا كانَ وارثًا لدولةٍ كبيرةٍ مالكٌ دولةٍ كبيرةٍ أمْكَنَ الدولةَ  
الأولىَ إِبْعَادَهُ ، وذلك لأنَّ من النافعِ لَكِلْتَا الدولتين أن يُغَيَّرَ نظامُ وراثتهما ، وهكذا  
فإنَّ قانونَ روسيةِ الذي وُضِعَ في أوائلِ عهدِ إليزابت يُبْعَدُ بِحِكْمَةٍ بِالْفِعْلِ كُلِّ وارثٍ  
يَمْلِكُ مَمْلَكَةً أُخْرَى ، وهكذا فإنَّ قانونَ البرْتغالِ يَنْبِذُ كُلَّ أجنبيٍّ يُدْعَى إلى  
التَّاجِ بِحَقِّ النَّسَبِ .

وإذا ما استطاعت أمةٌ أن تُقْضَى حَقُّهَا أن تَحْمِلَ على التَّنْزِلِ ، وهي إذا ما  
خَشِيتُ أن تُسْفِرَ بعضُ الأنسِكةِ عن فَقْدِها استقلالَها أو جعلَها عُرضَةً لتقسيمٍ ما  
أمكنها أن تَحْمِلَ المتعاقدين ومن يولدون منهما على التَّنْزِلِ عن جميعِ الحقوق التي  
تكون لهم عليها ، فلا يستطيع من يَتَنَزَّلُ ، ومن يُتَنَزَّلُ ضدهم ، أن يتذمروا من  
وَضَمِ الدولةَ قانونًا لإِبْعَادِهِمْ .

(١) انظر إلى ما تقدم : باب ٥ ، فصل ١٤ ، وباب ٨ ، فصل ١٦ - ٢٠ ، وباب ٩ ،

فصل ٤ - ٧ ، وباب ١٠ ، فصل ٩ و ١٠ .

## الفصل الرابع والعشرون

## لنُظْم الضابطة ترتيبٌ غيرُ القوانين المدنية الأخرى

من المجرمين من يعاقبهم الحاكم ، ومن المجرمين مَنْ يُصْلِحهم الحاكم ، فالأولون خاضعون لسلطان القانون ، والآخرون خاضعون لسلطان الحاكم ، ويفصل الأولون عن المجتمع ، ويُلزَم الآخرون بالعيش وفق قواعد المجتمع .

والحاكم هو الذى يجازى أكثر من القانون فى ممارسة الضابطة ، والقانون هو الذى يجازى أكثر من الحاكم فى الأحكام الجزئية ، وتعدُّ مسائلُ الضابطة أموراً كلِّ ساعة ، فلا تقتضى غيرَ القليل عادةً ، وهى لا تستلزم شيئاً من الشكليات مطلقاً ، وقضايا الضابطة سريعةٌ ، وتمارسُ الضابطة فى أمورٍ تُكرَّر كلَّ يوم ، ولذا لا تكون العقوبات الكبرى خاصةً بها ، وتُغنى الضابطة بالجزئيات ، ولذا لا تكون العبر الكبرى خاصةً بها ، وهى ذات أنظمةٍ أكثر من أن تكون ذات قوانين ، ويقع الأشخاصُ الذين يُردُّون إليها تحت أعين الحاكم بلا انقطاع ، ولذلك يكون من خطأ الحاكم أن يُفرط فى إهانتهم ، وهكذا لا يجوز أن يُخلط بين مخالفة القوانين ومخالفة الضابطة ، فهذه الأمور تابعةٌ لنظام مختلف .

ومن ثمَّ يرى أن طبيعة الأمور لم توافق فى تلك الجمهورية الإيطالية<sup>(١)</sup> التى يعاقب فيها على سَمل الأسلحة النارية كما يعاقب على جريمة كبيرة ، والتى ليس سوء استعمال هذه الأسلحة فيها أعظمَ شُوماً من سَملها .

(١) البندقية .

ومن ثمَّ يَرَى ، أيضاً ، أن عمل ذلك الإمبراطور ، الذى أثنى عليه كثيراً لأنه أمر بأن يُرْفَعَ على الخازوق خَبَّازٌ فُوجِيٌّ وهو بَغْشٌ ، هو عملُ سلطانٍ لا يَعْرِفُ أن يكون عادلاً من غير أن يُرْهِقَ العدلَ نفسه .

### الفصل الخامس والعشرون

لا ينبغي اتباعُ أحكامِ الحقوق المدنية العامة  
في الأمور التى يجب أن تكون خاضعةً لقواعدَ  
خاصةٍ مقتبسة من طبيعتها الذاتية

هل من القانون الصالح أن تكون باطلةً جميعُ العقود التى تَقَعُ بين مَلاحٍ السفينة فى أثناء سياحة ؟ يخبرنا فرنسوا پيرار<sup>(١)</sup> بأنه لم يلاحظ ذلك فى زمنه بين البرتغاليين ، ولكن مع حدوث ذلك بين الفرنسيين ، فلا ينبغي لأناسٍ لم يجتمعوا إلا لوقت قصير ، لأناسٍ لا يكونون على شىء من الاحتياج ما دام الأميرُ يقوم بذلك ، لأناسٍ لا يُمكن أن يكون لهم غَرَضٌ غيرُ رحلتهم ، لأناسٍ عادوا لا يكونون فى المجتمع ، بل مواطنون فى السفينة ، لا ينبغي لهؤلاء الناس أن يَعْقِدُوا مثلَ هذه الالتزامات التى لم تُقْبَلْ إلا لدَعْمِ أعباء المجتمع المدنى .

وعلى هذه الروح سار القانونُ الرُّودسى الذى وُضِعَ لزمانٍ كانت السواحلُ تُتَبَّعُ فيه دائماً فذهب إلى أن الذين يَبْقَوْنَ فى السفينة فى أثناء العاصفة يَمْلِكُونَهَا وَتُحَوَّلَتِهَا وإلى أن الذين يغادرونها لا يَمْلِكُون من ذلك شيئاً .

## الجزء السادس



## الباب السابع والعشرون

### مصدر قوانين الرومان في المواريث وتحولاتها

#### فصل واحد

يتصل هذا الموضوعُ بنظمِ بالغةٍ القِدمِ ، وليُسمَحَ لى ، حتى أَمْضَى فى الأساس ، أن أبحث فى قوانين الرومان الأولى عن الذى لا أعلم أنه أُنْصِرَ إلى الآن . من المعلوم أن رُومُولوس قَسَمَ أَرْضِي دُونِلْتِه بين أهليها<sup>(١)</sup> ، ويلوح لى أن قوانين رومة فى المواريث تُشْتَقُّ من ذلك .

وقد اقتضى قانون تقسيم الأرضين ألا تنتقل أموالُ أُسْرَةٍ إلى أخرى ، ومن ثَمَّ يَرَى أن القانون<sup>(٢)</sup> لم يَقُلْ بغير نوعين للورثة ، وهما : الأولادُ وجميعُ الأعقاب الذين كانوا يعيشون تحت سلطان الأب ، أى الذين دُعوا فروعاً ، فإذا لم يُوجَد هؤلاء أتى أدنى الأقرباء من ناحية الذكور ، أى الذين دُعوا عَصَبَةً .

ومن ثَمَّ لم يكن للأقرباء من ناحية النساء ، وهم الذين سُمُّوا ذوى الأرحام ، أن يرثوا مطلقاً ، وذلك لِمَا يوجبونه من نقل الأموال إلى أُسْرَةٍ أخرى ، وهكذا اشْتَرَعَ هذا .

ومن ثَمَّ كان من غير الجائز ، أيضاً ، أن يرث الأولادُ أمَّهن ، وأن ترث الأمُّ أولادها ، لِمَا يؤدى إليه هذا من انتقال الأموال من أُسْرَةٍ إلى أخرى ،

(١) دنى دليكارناس ، باب ٢ ، فصل ٣ ، بلوتارك ، فى مقابلته بين نوما وايكورغ

(٢) Ast si intestatus moritur, cui suus haeres nec extabit agnatus proximus familiam habeto.

مقتطف من قانون الألواح الاثني عشر ، فى البيان ، الفصل الأخير .

وكذلك يُرى حرمانهم في قانون الألواح الاثني عشر<sup>(١)</sup> الذي كان لا يدعو إلى الميراث غير العَصَبَة ، ولم يكن الابنُ والأمُ منهم .

ولكن كان لا يوجد فرق بين أن يكون الفرعُ ، أو أقربُ عَصَبَةٍ عند عدم وجوده ، ذكراً أو أنثى ، وذلك بما أن الأقرباء من جهة الأم كانوا لا يرثون مطلقاً ، وإن تزوجت المرأة الوارثة ، فإن الأموال كانت تعود إلى حيث خَرَجَتْ ، ولذلك كان لا يُفرَّق في قانون الألواح الاثني عشر بين كون الوارث ذكراً أو أنثى<sup>(٢)</sup> .

وأوجب هذا كون الحفدة من جهة البنت لا يرثون مطلقاً وإن كان الحفدة من جهة الابن يرثون الجدة ، وذلك لأن العَصَبَة كانوا يُفضَّلون عليهم لكيلا تنتقل الأموال إلى أسرة أخرى ، وهكذا كانت البنت ترث أباه لا أولادها<sup>(٣)</sup> .

وهكذا كان النساء ، لدى الرومان الأولين ، يرثن عند ما يوافق هذا قانون تقسيم الأرضين ، وكُنَّ لا يرثن مطلقاً عند إمكان صدِّم هذا ذلك القانون .

تلك هي قوانين الموارث عند الرومان الأولين ، وبما أنها كانت تابعة للنظام اتباعاً طبيعياً ، مشتقة من تقسيم الأرضين ، فإنه يُرى جيداً أنها لم تكن ذات أصل أجنبي ولم تكن من القوانين التي جلبتها الوفود المرسلة إلى المدن الإغريقية .

ويروى لنا دِنِي دَلِيكَارَناس<sup>(٤)</sup> أن مِيرْقِيُوس تُولْيُوس وَجَدَ قوانين رُومُولُوس ونوما عن الأرضين ملقاةً فأعادها ، وجعل منها قوانين جديدة ليجمع للقوانين القديمة وزناً جديداً ، وهكذا لا يُمكن أن يُشكَّ في كون القوانين التي

(١) انظر إلى مقتطفات أليبيان : ٨ ، فصل ٢٦ ، كتاب الأحكام الرومانية ، فصل ٣

In premo ad Sen. cons. Tertullianum.

(٢) بدل ، باب ٤ ، Senten. ، فصل ٨ : ٣ . (٣) كتاب الأحكام الرومانية ، باب

٣ ، فصل ١ : ١٥ . (٤) باب ٤ ، صفحة ٢٧٦ .



تكلمنا عنها أسفر عنها هذا التقسيم فكانت من عمل مشترعى رومة الثلاثة هؤلاء .  
وبما أن نظام الميراث قد سُنَّ نتيجةً لقانون سياسى فقد كان من غير الجائز أن  
يُكدِّره مواطنٌ بإرادةٍ خاصة ، أى إنه كان من غير المباح فى أزمة رومة الأولى أن  
تُوضَعَ وصيةٌ ، ومع ذلك فإن من القسوة أن كان يُحرِّمُ الإنسانُ تجارةً من الإحسان  
فى ساعاته الأخيرة .

وقد وُجِدَتْ وسيلةٌ للتوفيق بين القوانين وإرادة الأفراد من هذه الناحية ،  
فقد أُبيحَ للإنسان أن يتصرف فى أمواله فى مجلسٍ للشعب ، فصارت كلُّ وصيةٍ  
عملاً من أعمال السلطة التشريعية من بعض الوجوه .

وأباح قانونُ الألواح الاثنى عشر لمن يضع وصيته أن يختار المواطن الذى يريدُه  
وارثاً له ، وكان قانون تقسيم الأراضين هو الذى حَلَّ قوانين الرومان على أن تَنْقُصَ  
كثيراً عددَ من يستطيعون الوِث من غير وصية ، وكانت قدرة الأب على بيع  
أولاده <sup>(١)</sup> سببَ توسيع قوانين الرومان مَدَى حَقِّ الإيضاء ، فمن الأولَى أن يستطيع  
الأب حرمانهم أمواله ، وكانت هذه نتائج مختلفة ، إذَنْ ، ما دامت قد صدرت عن  
مبادئ مختلفة ، وهذه هى روح القوانين الرومانية من هذه الناحية .

ولم تُبيحْ قوانينُ أثينة القديمة للمواطن أن يَضَعَ وصيةً مطلقاً ، وقد أباح  
سُولُون <sup>(٢)</sup> ذلك مُسْتثنياً مَنْ يكون لهم أولاد ، وقد تأثر مشترعو رومة بمبدأ سلطة  
الأب فأباحوا الإيضاء ضرراً بالأولاد ، ويجب أن يُعْتَرَفَ بأن قوانين أثينة القديمة  
أكثرُ ملاءمةً من قوانين رومة ، فقد أدت إباحة الإيضاء المطلقة التى قال بها الرومان

( ١ ) أثبت دى دليكارناس ، بقانون لنوما ، أن القانون ، الذى يبيح للأب أن يبيع ابنه ثلاث

مرات هو قانون لرومولوس ، لا للحكام العشرة ، باب ٢ . ( ٢ ) انظر إلى بلوتارك ، « حياة سُولُون » .

إلى القضاء بالتدريج على كل تدبيرٍ سياسيّ حَوْلَ تقسيم الأَرْضَيْنِ ، وأدت أكثر من أيّ أمرٍ إلى الفرق المشووم بين الثروات والفقير ، وأدت إلى تجمّع كثيرٍ من الأنصبه في رأسٍ واحد ، وإلى حيازة الشيء الكثير من قِبَل بعض أبناء الوطن ، وإلى حرمان مَنْ لم يُحَصِّى لهم عدٌّ منهم أيّ شيء كان ، ثم إن الشعب الذي حرّم نصيبه باستمرارٍ لم ينفك يطالب بتوزيعٍ جديدٍ للأَرْضَيْنِ ، وهو قد طالب به في وقتٍ كانت القناعة والتقتير والفقْرُ فيه صفةَ الرومان المُمَيَّزة ، وذلك كما في الأزمنة التي بلغ الكمالُ عندهم غايته فيها .

وبما أن الوصايا هي قانونٌ يُوضَعُ في مجلس الشعب حَضْراً فإن الذين هم في الجيش كانوا يجدون أنفسهم محرومين حقَّ الإيضاء ، فَمَنَحَ الشعبُ الجنودَ<sup>(١)</sup> حقّاً في القيام أمام رفقاتهم بتصرفاتٍ كان عليهم أن يقوموا بها أمامه<sup>(٢)</sup> .

وما كانت مجالس الشعب الكبرى لتُعقدَ غيرَ مرتين في العام ، وذلك إلى أن الشعب كان قد تكاثّر ، وكذلك الأعمالُ ، فرُئِيَ أن من المناسب أن يُباح لجميع المواطنين وضعُ وصاياهم أمام بعض المواطنين من الرومان البالغين<sup>(٣)</sup> الممثلين لهيئة الشعب ، فكان يُختارُ خمسةٌ من المواطنين<sup>(٤)</sup> ويشتري الوارث من الموصي أسرته أمامهم ،

(١) تختلف هذه الوصية المسماة in procinctu عن الوصية التي تسمى عسكرية فلم تكن إلا بنظم الأباطرة ، leg. i ff. de militari testamento ، وكان هذا ضرباً من تملقهم الجنود .

(٢) لم تكن هذه الوصية مكتوبة مطلقاً ، وكانت خالية من الشكليات sine libra et tabulis

كما قال شيشرون ، باب ١ من « الخطيب » . (٣) كتاب الأحكام الرومانية ، باب ٢ ، فصل ١٠ : ١

أولويل ، باب ١٥ ، فصل ٢٧ ، ويسمى هذا النوع من الوصية per aes et libram

(٤) ألبان ، فصل ١٠ : ٢ .

أى تراثه<sup>(١)</sup> ، وكان يَحْمِلُ الميزانَ وطنى آخرُ لِيَزِنَ الثمنَ ، وذلك لأنه لم يكن عند الرومان نقدٌ<sup>(٢)</sup> بعدُ .

ويَظْهَرُ أن هؤلاء الخمسة من المواطنين كانوا يُمَثِّلُونَ طبقاتِ الشعب الخمس ، وذلك من غير أن تُعدَّ الطبقة السادسة المؤلفة من أناس لم يكن عندهم شيء . ولا تَقُلْ مع جُوسْتِينْيَان إن هذه البيوع كانت خيالية ، فهى ، وإن صارت خيالية ، لم تكن كذلك فى البداءة ، وقد كان مُعْظَمُ القوانين التى نَظَّمَتِ الوصايا فيما بعد تُقْتَبَسُ من هذه البيوع ، وتَجِدُ لهذا دليلاً فى مقتطفات أَلْيَان<sup>(٣)</sup> ، وما كان الأصمُّ والأبكم والمبذّر ليستطيعوا الإيصاء ، وذلك لأن الأصمَّ لا يستطيع أن يَسْمَعَ كلامَ مشتري الأسرة ، ولأن الأبكم لا يستطيع أن يَنْطِقَ بألفاظ التعيين ، ولأن المبذّر ممنوعٌ من إدارة كلِّ عمل فلا يستطيع أن يبيع أسرته ، وأُعْرِضَ عن الأمثلة الأخرى .

وكانت الوصايا تُوضَعُ فى مجالس الشعب ، وكانت من أسناد الحقوق السياسية أكثر من أن تكون من أسناد الحقوق المدنية ، وكانت من أسناد الحقوق العامة أكثر من أن تكون من أسناد الحقوق الخاصة ، ومن ثمَّ كان الأب لا يستطيع أن يأذن لابنه التابع لسلطانه فى إنشاء وصية .

ولم تكن الوصايا لدى معظم الشعوب خاضعة لشكلياتٍ أعظم كثيراً من التى تخضع لها العقود العادية ، وذلك لأن كلا الأمرين ليس غير إعرابٍ عن إرادة المتعاقد ، ولأنه تابعٌ للحقوق الخاصة أيضاً ، بيِّد أن الوصايا لدى الرومان ، حيث

(١) تيو فيل ، كتاب الأحكام الرومانية ، باب ٢ فصل ١٠ . (٢) لم يصبح عندهم نقد إلا فى زمن حرب يروس ، ولما تكلم تيتوس ليفيوس عن حصار الفيس قال : nondum argentum signatum erat ، باب ٤ . (٣) فصل ٢٠ : ١٣ .

تشتق من الحقوق العامة ، كانت خاضعة لشكليات<sup>(١)</sup> أعظم من التي تخضع لها الاسناد الأخرى ، ولا يزال هذا قائماً ، اليوم ، في بلاد فرنسا التي يُحكّم فيها بالحقوق الرومانية .

وبما أن الوسايا من قوانين الشعب كما قلتُ فإنه كان من الواجب أن تُوضع بقوة الأمر وبكلمات مُتمتة مستقيمة جازمة ، ومن ثمّ جعلت قاعدةً قانلةً بعدم إمكان هبة المرء لميراثه أو تسليمه بغير ألفاظ الأمر<sup>(٢)</sup> ، ومن ثمّ كان يمكن في بعض الأحوال أن تُوضع إنابة<sup>(٣)</sup> وأن يؤمّر بانتقال الميراث إلى وارث آخر ، ولكن مع عدم إمكان الوصية بشرط<sup>(٤)</sup> ، أى أن يُفوّض إلى آخر بصيغة الرجاء تسليمه الميراث أو بعض الميراث إلى آخر .

وإذا لم ينصب الأب ابنه وارثاً بوصية ، ولم يحرمه كذلك ، نُقضت الوصية ، ولكن مع صحتها عند عدم نصب الابنة ، وحرمانها كذلك ، وسبب ذلك ، كما أرى ، كون الأب ، إذا لم ينصب ابنه ، ولم يحرمه كذلك ، يكون قد ضرّ حفيده الذي يرث أباه بلا وصية ، ولكنه إذا لم ينصب ابنته ، ولم يحرمها كذلك ، لا يكون قد ضرّ أولاد ابنته الذين ما كانوا ليرثوا أمهم بلا وصية<sup>(٥)</sup> ، وذلك لأنهم لم يعدّوا فروعاً ولا عصبةً .

وبما أن قوانين الرومان الأولين في الموارث لم تُفكّر في غير اتباع روح تقسيم

(١) كتاب الأحكام الرومانية باب ٢ ، فصل ١٠ : ١ . (٢) تيتيوس ، « ليكن وارث » .

(٣) العامة ، القاصرة ، النموذجية . (٤) صار أغسطس يبيح الوصية بشرط ، وذلك لأسباب

خاصة ، كتاب الأحكام الرومانية ، باب ٢ ، فصل ٢٣ : ١

(٥) Ad liberos matris intestatæ hereditas, lege XII tabularum, non pertinebat, (٥)

quia femine suos heredes non habent

ألبيان ، مقتطفات ، فصل ٢٦ : ٧ .

الأَرْضِينَ فَإِنَّهَا لَمْ تُصَبِّقْ ثَرَوَاتِ النِّسَاءِ بِمَا فِيهِ الْكَفَايَةُ ، وَكَانَتْ تَتَرُكُ بِذَلِكَ أَبَا مَفْتُوحًا لِلتَّرَفِ الَّذِي هُوَ غَيْرُ مَنْفَعِلٍ عَنْ هَذِهِ الثَّرَوَاتِ دَائِمًا ، وَقَدْ أُخِذَ يُشْعَرُ بِالسَّوَاءِ بَيْنَ الْحَرْبِ الْهَوْنِيَّةِ الثَّانِيَةِ وَالْحَرْبِ الْهَوْنِيَّةِ الثَّالِثَةِ ، فَوُضِعَ الْقَانُونُ الشُّكُونِيُّ<sup>(١)</sup> ، وَبِمَا أَنَّهُ وَجِدَ مِنَ الْعَوَامِلِ الْعَظِيمَةِ مَا أَوْجَبَ وَضْعَهُ وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُ غَيْرُ أَثَرٍ قَلِيلٍ ، وَبِمَا أَنَّهُ لَمْ يُتَكَلَّمْ عَنْهُ حَتَّى الْآنَ إِلَّا مَعَ كَثِيرِ النَّبَاسِ فَإِنِّي أُوضِّحُ .

حَفِظْنَا لَنَا شَيْشِرُونَ مِنْهُ مُنْبَذَةً نَعْلَمُ بِهَا أَنَّهُ يُحَرِّمُ نَصَبَ الْمَرْأَةِ وَارِثَةً بِوَصِيَّةٍ سِوَاهَا عَلَيْهَا أَمَّا كَانَتْ مَتَزَوَّجَةً أَمْ غَيْرَ مَتَزَوَّجَةً<sup>(٢)</sup> .

وَلَمْ يَكُنْ مُخْتَصَرُ تَيْتُوسُ لِيْفِيُوسَ ، الَّذِي حَدَّثَ فِيهِ عَنْ هَذَا الْقَانُونِ ، لِيَتَكَلَّمَ أَكْثَرَ مِنْ<sup>(٣)</sup> ذَلِكَ ، وَيُظْهِرُ مِنْ شَيْشِرُونَ<sup>(٤)</sup> وَالْقَدِيسِ أَوْغُوسْتِنِ<sup>(٥)</sup> أَنَّ الْحَرَمَانَ كَانَ يَشْمَلُ الْإِبْنَةَ ، حَتَّى الْإِبْنَةَ الْوَحِيدَةَ .

وَقَدْ أَعَانَ كَاتُونُ الشَّيْخُ عَلَى قَبُولِ هَذَا الْقَانُونِ<sup>(٦)</sup> بِمَا أَوْتَى مِنْ قُوَّةٍ ، وَيَرَوِي أُولُو جِلٍّ مُنْبَذَةً مِنَ الْخُطْبَةِ الَّتِي أَلْقَاهَا فِي هَذِهِ الْفُرْصَةِ<sup>(٧)</sup> ، فَهُوَ ، إِذْ حَرَّمَ النِّسَاءَ مِنَ الْمِيرَاثِ ، أَرَادَ أَنْ يَقْضِيَ عَلَى أَسْبَابِ التَّرَفِ ، وَهُوَ ، إِذْ اتَّخَذَ حَظَرَ الْقَانُونِ الْأَوْطْيَانِيَّ ، أَرَادَ أَنْ يَقِفَ التَّرَفَ نَفْسَهُ .

وَيُحَدِّثُ فِي « كِتَابِ الْأَحْكَامِ » الْجُوسْتِنْيَانِ<sup>(٨)</sup> وَتِيُوفِيلِ<sup>(٩)</sup> عَنْ أَحَدِ فُصُولِ

(١) اقترح ذلك محامى الشعب ، كيتتوس فوكونيوس في سنة ٥٨٥ رومانية ، أى سنة ١٦٩ قبل الميلاد ، انظر إلى شيشرون ، الخطبة الثانية ضد فيرس ، يجب أن يقرأ فوكونيوس بدلًا من فولومينيوس ، في مختصر تيتوس ليفيوس ، باب ٤١ .

(٢) Sanxit ... ne quis hæredem virginem neve mulierem faceret

شيشرون ، الخطبة الثانية ضد فيرس ، فصل ١٠٧

(٣) باب ٤١ Legem tulit, ne quis haeredem mulierem institueret

(٤) الخطبة الثانية ضد فيرس . (٥) الباب الثالث من « مدينة الله » . (٦) مختصر تيتوس

ليفوس ، باب ٤١ . (٧) باب ١٧ ، فصل ٦ . (٨) كتاب الأحكام الرومانية ، باب ٢ ، فصل ٢٢ .

(٩) باب ٢ ، فصل ٢٢ .

القانون الثوكوني الذي يُقيد حق الإيصاء ، ومن يقرأ هؤلاء المؤلفين يرى أنه لا يوجد شخص لا يرى أن هذا الفصل وُضِعَ لاجتناب الإفراط في استفاد الميراث بالوصايا استفاداً يرفضه الوارث معه ، ولكن لم تكن هذه روح القانون الثوكوني قط ، فقد رأينا أنه كان يقوم على منع النساء من نيل أى تراث كان ، وكان فصل هذا القانون الذى يَصعُ حدوداً لحق الإيصاء يدخُل ضمن هذا الهدف ، وذلك لأنه إذا كان يمكن الإيصاء كما يُراد أمكن النساء أن ينلن بالوصايا ما لا يستطعن نيله بالميراث .

وقد وُضِعَ القانون الثوكوني ليُحال دون تَصَحُّم ثروات النساء ، ولذا كانت المواريث العظيمة هى التى وَجِبَ أن يُحْرَمَ منها ، لا المواريث التى لا تستطيع أن تُزوّد الترف ، وكان القانون يعيّن مبلغاً تُعْطاه النساء اللائى يحْرِمُهُن الميراث ، ولم يقل لنا شيشرون<sup>(١)</sup> ماذا كان هذا المبلغ مع أننا نعلم هذا الأمر منه ، غير أن ديون<sup>(٢)</sup> يقول إنه كان مئة ألف سِستِرُس .

وكان القانون الثوكوني قد وُضِعَ لتنظيم الثروات ، لا لتنظيم الفقر ، وقال لنا شيشرون<sup>(٣)</sup> ، أيضاً ، إنه كان لا يَقْضَى فى غير مَنْ كانوا مسجّلين فى جداول الإحصاء .

وكان هذا يُتَخَذَ ذريعةً لاجتناب القانون ، ويُعَلَم أن الرومان كانوا شكليين

(١) Nemo censuit plus Fadiœ dandum, quam posset ad eam lege Voconia pervenire.

De finibus bon. et mal., باب ٢ ، فصل ٥٥

(٢) Cum lege Voconia mulieribus prohiberetur ne qua majorem centum millibus

nummum hæreditatem posset adire باب ٥٦

(٣) الخطبة الثانية ضد فيرس ، Qui census esset.

إلى الغاية ، وقد قلنا سابقاً إن روح الجمهورية كانت تقوم على مراعاة حرفية القانون ، وقد كان يوجد من الآباء مَنْ لم يُسَجِّلُوا أنفسهم في جداول الإحصاء مطلقاً حتى يستطيعوا ترك ميراثهم لابنتهم ، فكان القضاة يحكمون بعدم خرق القانون الشوكوني مطلقاً ما دامت حرفيته لم تُخرَق .

وكان المدعو أنيوس أزيلوس قد أوصى بأن تكون ابنته الوحيدة وارثته ، وقال شيشرون إنه كان يُمكنه ذلك ، فلم يكن القانون الشوكوني ليمنعه من ذلك ما دام غير مسجّل في جداول الإحصاء<sup>(١)</sup> مطلقاً ، وبما أن القاضي فيريّس حرّم البنت الميراث ذهب شيشرون إلى أنه ارتشى ، وإلا لم يُقدّم على مخالفة أمر كان القضاة الآخرون قد اتبعوه .

ومن هم أولئك المواطنون الذين لم يُسَجِّلُوا قَطُّ في جداول الإحصاء المشتملة على جميع المواطنين ؟ ولكن كل مواطن لم يُسَجَّل نفسه في جداول الإحصاء كان يُستَرَقُّ وَفَقَ نظام سرفيوس توليوس الذي رواه دني دليكارناس<sup>(٢)</sup> ، وقال شيشرون نفسه إن رجلاً كهذا كان يُخَسَّر حريته<sup>(٣)</sup> ، وهذا ما قاله زونار ، وكان يجب أن يكون هنالك ، إذن ، فرق بين عدم التسجيل في جداول الإحصاء وَفَقَ روح القانون الشوكوني وعدم التسجيل في جداول الإحصاء وَفَقَ روح نظم سرفيوس توليوس .

وَمَنْ لم يُسَجَّل في جداول الطبقات الخمس الأولى ، حيث كان يُوضَع المرء على نسبة أمواله<sup>(٤)</sup> ، لم يُعدَّ مُحَصَّى وَفَقَ روح القانون الشوكوني ، ومن لم يُسَجَّل في

(١) Censu non erat ، المصدر نفسه . (٢) الباب الرابع . (٣) In oratione pro Cæcinnâ

(٤) كانت هذه الطبقات الخمس الأولى من شدة الاعتبار ما لم يذكر معه المؤلفون غير خمس في بعض الأحيان .

جداول الطبقات الستة أو من لم يُوضع من قِبَل رقباء الإحصاء بين من كانوا يُدْعَوْنَ إِرَارِي لم يُعَدَّ مُحْصَى وَفَقَ أَنْظَمَةَ سِرْفِيوس تُولْيُوس ، فذلك ما كانت عليه طبيعةُ الأمرِ القائلةُ إن من الآباء من كانوا يَرْعَبُونَ في اجتناب القانونِ الفوكُونِيّ فَيَرَضُونَ احتمالَ خِزْيِ الاختلاطِ في الطبقة السادسة بالصعاليك وبمن كانت تُفَرِّضُ عليهم ضريبة الرؤوس أو من يُمكن أن يُرَدُّوا إلى جداول السَّرِيَّتِ<sup>(١)</sup> .

وقد قلنا إن الفقه الرومانيَّ كان لا يقول بالوصية لأجلٍ ، فأدَّى الأملُ في اجتناب القانونِ الفوكُونِيّ إلى قبوله ، وكان يُنصَّب بالوصية وارثٌ يستطيع أن يَتَسَلَّمَ بالقانون فيَرْجِي منه أن يُسَلَّمَ الميراثَ إلى شخصٍ أخرجه منه القانون ، وكان لهذا الأسلوب في التصرف نتائجُ مختلفةٌ كثيراً ، فبعضهم ردَّ التَّركَةَ ، وكان عملُ سِكْسْتُوس بِيْدُوسُوس<sup>(٢)</sup> يستحقُّ الذكر ، وذلك أنه أُعْطِيَ ميراثاً كبيراً ، وأنه لم يكن في العالم غيره من عَليم أنه رُجِيَ منه أن يُسَلِّمَهُ ، ويَبحث عن أرملة الموصِي ويُعطِيها جميعَ مالِ زوجها .

وآخرون احتفظوا لأنفسهم بالميراث ، وكان مثالُ ب . سِكْسْتِيلْيُوس رُوفُوس مشهوراً أيضاً ، وذلك لاستشهاد شيشرون به في خصوماته ضدَّ الأبيقوريين<sup>(٣)</sup> ، فقد قال : « رجا سِكْسْتِيلْيُوس مني في شبابي أن أراقه عند أصدقائه ليعلم منهم هل يجب عليه أن يُسَلَّمَ تركَةَ كَنْتُوس فاذيوس غالُوس إلى ابنته فاذيا ، وكان قد جَمَعَ كثيراً من الشبان مع كثيرٍ من الأعيان ذوى الاتزان ، فلم يَرِ أَحَدٌ من هؤلاء أن

In Coeritum tabulas referri, aerarins fieri

(١)

(٢) شيشرون ، de finib. bon. et mal. ، باب ٢ ، فصل ٥٨ . (٣) المصدر نفسه .



يُعْطَى فَاذًا غَيْرَ مَا يوجِبُه القانون الفوكونى لها ، وهنالك نال سِكستيلْيوسُ تَرَامًا عَظِيمًا لَمْ يَكُن لِيَأْخُذْ لِنَفْسِهِ مِنْهُ سِيسْتَرَسًا وَاحِدًا لَوْ كَانَ قَدْ فَضَّلَ مَا هُوَ مِنْصَفٌ صَالِحٌ عَلَى مَا هُوَ نَافِعٌ ، وَيُمْكِنُنِي أَنْ أَعْتَقِدَ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَرُدُّونَ الْمِيرَاثَ ، حَتَّى إِنِّي أَعْتَقِدُ أَنَّ أُبَيَقُورَ نَفْسَهُ كَانَ يَرُدُّهُ ، غَيْرَ أَنَّكُمْ مَا كُنْتُمْ لَتَتَّبِعُوا مِبَادِنَكُمْ ، وَهَنَا أَقُومُ بِيَعْمَضِ التَّأَمُّلَاتِ .

إِنْ مِنْ رُزْءٍ حَالِ الْإِنْسَانِيَةِ أَنْ يُضْطَرَّ الْمَشْتَرِعُونَ إِلَى وَضْعِ قَوَانِينٍ تَكَايَحُ بِهَا الْمَشَاعِرُ الطَّبِيعِيَّةُ نَفْسُهَا ، كَالْقَانُونِ الْفُوكُونِيِّ ، وَهَذَا مَا يَقْضِي بِهِ الْمَشْتَرِعُونَ فِي أَمْرِ الْجَمْعِ أَكْثَرَ مِمَّا فِي أَمْرِ ابْنِ الْوَطَنِ ، وَفِي أَمْرِ ابْنِ الْوَطَنِ أَكْثَرُ مِمَّا فِي أَمْرِ الْإِنْسَانِ ، وَكَانَ الْقَانُونُ يُضَحِّي بِابْنِ الْوَطَنِ وَبِالْإِنْسَانِ فَلَا يُفَكِّرُ فِي غَيْرِ الْجُمْهُورِيَّةِ ، وَكَانَ الرَّجُلُ يَرْجُو مِنْ صَدِيقِهِ أَنْ يَسْلَمَ تَرْكَتَهُ إِلَى ابْنَتِهِ ، وَكَانَ الْقَانُونُ يَزْدَرِي الْمَشَاعِرَ الطَّبِيعِيَّةَ فِي الْمَوْصِي ، وَكَانَ يَزْدَرِي الْحُبَّ الْأَبَوِيَّ فِي الْبَنَتِ ، وَكَانَ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى مَنْ فُوضَ إِلَيْهِ أَنْ يَسْلَمَ التَّرِكَةَ فَتَكْتَنِفَ أَحْوَالُ هَائِلَةٍ ، وَهَلْ يَسْلَمُهَا فَيَكُونُ مَوَاطِنًا رَدِيئًا ، وَهَلْ يَحْتَفِظُ بِهَا فَيَكُونُ غَيْرَ أَمِينٍ ، وَلَمْ يَكُنْ غَيْرُ ذَوِي الصَّلَاحِ الطَّبِيعِيِّ مِنْ يَفْكُرُونَ فِي تَنْحِيَةِ الْقَانُونِ ، وَلَمْ يَكُنْ غَيْرُ الْأَمْنَاءِ مِنْ يُمَكِّنُ اخْتِيَارَهُمْ لَتَنْحِيَتِهِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّغَلُّبِ فِي كُلِّ وَقْتٍ عَلَى الْبَخْلِ وَالشَّهَوَاتِ ، وَأَنَّهُ لَا يَوْجَدُ غَيْرُ الْأَمْنَاءِ مِنْ يَنَالُونَ هَذِهِ الْأَنْوَاعَ مِنَ الْإِتِّصَارَاتِ . وَمَنْ الْحَمْتَلُ أَنْ مِنَ الْقِسْوَةِ هُنَاكَ أَنْ يُعَدُّوا فِي هَذَا مَوَاطِنِينَ أَرْدِيَاءَ ، وَلَيْسَ مِنَ الْمُحَالِ أَنْ يَكُونَ الْمَشْتَرِعُ قَدْ بَلَغَ مُعْظَمَ غَايَتِهِ مِنْ قَانُونِهِ الَّذِي كَانَ مِنَ الْحَالِ مَا لَا يَحْمِلُ مَعَهُ غَيْرَ ذَوِي الْأَمَانَةِ فِي تَنْحِيَتِهِ .

وَكَانَتْ الْأَخْلَاقُ فِي الزَّمَنِ الَّذِي وُضِعَ فِيهِ الْقَانُونُ الْفُوكُونِيُّ مُحَافِظَةً عَلَى شَيْءٍ .

من صفاتها القديم ، وقد أغرى الشعورُ العامُ نفعاً للقانون في بعض الأحيان ، وحُلف على مراعاته<sup>(١)</sup> ، فبذلك شهِرَ الإخلاصُ حُرْباً على الإخلاص ، غير أن الأخلاق بلغت من الفساد في الأزمنة الأخيرة ما ضَعُفَتْ به قوةُ الإيصاء بشرطٍ ضَعُفًا لَا تُنَحَّى معه القانونُ الثوكونيُّ الذي لم تكن له قوةٌ مماثلةٌ يُتَّبَعُ بها في الماضي . وأدت الحروبُ الأهليةُ إلى هلاك من لم يُخَصِّصْ عَدٌّ من أبناء الوطن ، ووُجِدَتْ رومةٌ في عهد أغسطس مُقْفَرَةٌ تقريباً ، فَوَجَبَ عَمَرُهَا ثَانِيَةً ، ووُضِعَتْ القوانينُ البابيانيةُ التي لم يَهْمَلْ فيها شيءٌ يُمَكِّنُ أن يُشَجِّعَ أبناء الوطن على الزواج والنَّسْلِ<sup>(٢)</sup> ، ومن الوسائل الرئيسة ما اتَّخَذَ لزيادة آمال من كانوا يراعون مناحي القانون في الإرث ولتقصها فيمن كانوا يَأْبُونَ ذلك ، وبما أن القانون الثوكونيُّ جَعَلَ المرأةَ غيرَ أهلٍ للميراث فإن القانون البابيانيُّ رفع هذا المنع في بعض الأحوال . وجُعِلَ النساءُ<sup>(٣)</sup> ، ولا سيما مَنْ يَكُنُّ ذَوَاتِ وَلَدٍ ، صالحاتٍ لأن يتناولنَ وَفْقَ وصايا أرواجهن ، وهن يَسْتَطْعْنَ إذا ما كُنَّ ذَوَاتِ وَلَدٍ ، أن يَتَقَبَّلْنَ وَفْقَ وصية الغرباء ، وهذا كُلُّهُ خلافاً لأحكام القانون الثوكونيُّ ، وبما يستحقُّ الذكرَ عدمُ تركِ روح هذا القانون تماماً ، ومن ذلك أن القانون البابيانيُّ<sup>(٤)</sup> كان يُبَدِّعُ للرجل الذي يكون له وَلَدٌ واحدٌ<sup>(٥)</sup> أن ينال جميعَ تركَةِ أجنبيٍّ بوصيةٍ منه ، وأن

(١) كان سيكتيليوس يقول إنه حلف على مراعاته ، شيشرون ، *de finib. bon. et mal* باب ٢ ، فصل ٥٥ .

(٢) انظر إلى ما قلته عن ذلك في الفصل ٢١ من الباب ٢٣ . (٣) انظر إلى مقتطفات ألبيان حول هذا ، فصل ١٥ : ١٦ . (٤) تجد الفرق عينه في كثير من أحكام القانون البابياني ، انظر إلى مقتطفات ألبيان : ٤ ، ٥ ، الفصل الأخير ، وعين الشيء في الفصل عينه : ٦ .

(٥) *Quod tibi filiulus, vel filia, nascitur, ex me...*

*Jura parentis habes, propter me scriberis haeres.*

جوفينال ، الأهاجي ، ٩ ، انظر إلى البيتين ٨٣ - ٨٧ .

هذا القانون كان لا يُنعم بهذا الفضل على المرأة إلا إذا كان لها ثلاثة أولاد<sup>(١)</sup> .  
 ومما تجب ملاحظته كون القانون البابياني لم يجعل النساء من ذوات الأولاد  
 الثلاثة أهلاً للإرث إلا بوصية من الغرباء ، وأما من حيث ميراث الأقرباء فقد  
 ترك القوانين القديمة والقانون الثوكوني<sup>(٢)</sup> تامة القوة ، غير أن هذا لم يدُم .  
 وقد تورّطت رومة بثروات جميع الأمم فغيّرت أخلاقها ، وعاد لا يبدؤ بحث  
 حول وقف كاليات النساء ، ويرى لنا أولوجل ، الذي كان يعيش في عهد أدريان<sup>(٣)</sup> ،  
 أن القانون الثوكوني كان في زمنه ملغى تقريباً ، فقد غمر بغنى المدينة ، وكذلك  
 نجد في « أحكام » بول<sup>(٤)</sup> الذي كان يعيش في عهد نيجر ، وفي مقتطفات أليان<sup>(٥)</sup>  
 الذي كان معاصراً لإسكندر سيفير ، أنه كان يمكن الأخوات من جهة الأب أن  
 يرثن ، وأنه لم يبق من الأقارب من تشمله حال المنع في القانون الثوكوني غير من  
 يكون في درجة أكثر بعداً .

وأخذت قوانين رومة القديمة تظهر شديدة ، وعاد القضاة لا يتأثرون بغير  
 أسباب الإنصاف والاعتدال واللياقة .

وقد أبصرنا ، من قوانين رومة القديمة ، أنه لم يكن للأمهات نصيب في ميراث  
 أولادهن ، وبدأ القانون الثوكوني سبباً جديداً في حرمانهن إياه ، بيد أن الإمبراطور  
 كلوديوس منح الأم ميراث أولادها تعزية لها عن فقدهم ، وقد منحها إياه مرسوم

(١) انظر إلى القانون ٩ من مجموعة تيودوز de bonis proscriptorum

وإلى ديون ، باب ٥٥ ، وانظر إلى مقتطفات أليان ، الفصل الأخير : ٦ ، وإلى الفصل ٢٩ : ٣ .

(٢) مقتطفات أليان ، باب ١٦ : ١ ، سوزوم ، باب ١ ، فصل ١٩ . (٣) باب ٢٠ ،

فصل ١ . (٤) باب ٤ ، فصل ٨ : ٣ . (٥) فصل ٢٦ : ٦ .

تِرْتُولِيَانِ السَّنَاتِيّ، الذى وُضِعَ فى عهد أدريان<sup>(١)</sup>، إذا كانت ذات ثلاثة أولاد وكانت حُرّة، أو كانت ذات أربعة أولاد وكانت عتيقًا، ومن الواضح أن هذا المرسوم السَّنَاتِيّ لم يكن غيرَ مُوسَّعٍ للقانون البَابِيَانِيّ الذى كان قد مَنَحَ النساءَ، فى هذه الحال، ما يُعْطِيهِنَّ الْغُرَبَاءُ إِيَّاهُ من الموارِث، وأخيرًا مَنَحَهُنَّ جُوسْتِينِيَانِ<sup>(٢)</sup> الميراثَ بَعْضُ النظر عن عدد أولادهنّ.

وأدَّت ذاتُ العلل، التى قَيَّدَت القانونَ المانعَ للنساء من الميراث، إلى القضاء بالتدريج على القانون الذى كان قد عاق إرثَ الأقرباء من جهة الأم، وكانت هذه القوانين كثيرةَ الملاءمة للجمهورية الصالحة حيث يجب أن يُصَنَعَ ما لا يستطيع هذا الجنس أن ينتفع معه بالثروات، ولا بالأمل فى الثروات، من أجل الكماليّ، وعلى العكس، بما أن كَالِيَّ المَلَكِيَّة يجعل الزواج مُرَهَقًا غالبًا فإنه يجب أن يدعى إليه بالثروات التى يُمكن أن تمنحها النساء وبالأمل فيما يُمكن أن ينلنّه من الموارِث، وهكذا غيّر جميعُ النظام حَوَلَ الموارِث عندما قامت الملكية فى رومة، فدعا القضاءُ الأقرباء من جهة النساء عند عدم وجود أقرباء من جهة الذكور، وذلك بدلًا من عدم دعوة الأقرباء من ناحية النساء كما كان عليه الأمر بالقوانين القديمة، ودعا مرسومُ أَوْرفِيسِيَانِ السَّنَاتِيّ الأولادَ إلى ميراث أمهم، ودعا الأباطرة، قُلْتْنِينِيَانِ<sup>(٣)</sup> وتيودُوزُ وأزْكَادْيُوس، الحَفَدَةَ من ناحية البنت إلى ميراث الجَدِّ، وأخيرًا أزال الإمبراطور جُوسْتِينِيَانِ<sup>(٤)</sup> حتى أقلَّ أثرَ للحقوق القديمة حَوَلَ

(١) أى الإمبراطور أنطونيوس بيوس الذى حل اسم أدريان بالتبني. (٢) Leg. 2, cod. de jure liberorum, inst. باب ٣، فصل ٣ : ٤ من مرسوم تيرتوليان السَّنَاتِيّ.

(٣) Leg. 9, Cod. de suis et legitimis liberis

(٤) Leg. 12, Cod. المصدر نفسه، الملحق ١١٨ و ١٢٧.

المواريث ، فجعل للورثة ثلاثَ درجات ، وهى : الفروعُ والأصول والكَلاّلة ، وذلك من غير أن يوجَد فرقٌ بين الذكور والإناث ، وبين الأقرباء من جهة النساء والأقرباء من جهة الذكور ، وأبطل جميعَ الفروق التى بَقِيَتْ من هذه الناحية ، وهو قد اعتقد أنه ابتعد عما سَمَّاهُ همومَ الفقه القديم باتباعه الطبيعةَ نفسَها .

## البابُ الثامن والعشرون

مصدر قوانين الفرنسيين المدنية وتحولاتها

« يحملني شيطانى على التغنى بتحولات الأبدان »

أوفيدىوس ، التحولات [ باب ١ ، بيت ١ ]

## الفصل الأول

مختلف الصفات فى قوانين الشعوب الجرمانية

خَرَجَ الْفَرَنْجُ مِنْ بِلَادِهِمْ فَعْمَلُوا حُكْمًا أُمْتَهُمْ يَصْعَوْنَ<sup>(١)</sup> الْقَوَانِينَ السَّالِيَّةَ ،  
وَلَمَّا انضَمَّت قَبِيلَةُ الْفَرَنْجِ الرُّيَاوِيِّينَ إِلَى قَبِيلَةِ الْفَرَنْجِ السَّالِيِّينَ فِي عَهْدِ كُلُوفِيسِ<sup>(٢)</sup>  
حَافِظَتْ عَلَى عَادَاتِهَا ، فَأَمَرَ مَلِكُ أُسْتَرَاذِيَّةَ ، تِيُودُورِيكُ<sup>(٣)</sup> ، بِإِبْثَاتِهَا كِتَابَةً ،  
وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ جَمَعَ<sup>(٤)</sup> عَادَاتِ الْبَقَارِيِّينَ وَالْأَلْمَانِ الَّذِينَ كَانُوا تَابِعِينَ لِمَمْلَكَتِهِ ،  
وَذَلِكَ لِأَنَّ جَرْمَانِيَةَ عِنْدَمَا ضَعُفَتْ بِخُرُوجِ كَثِيرٍ مِنَ الشُّعُوبِ تَأَخَّرَ الْفَرَنْجُ خُطْوَةً  
إِلَى الْوَرَاءِ بَعْدَ أَنْ قَامُوا بِفَتْوحِ أَمَامِهَا ، وَنَقَلُوا سُلْطَانَهُمْ إِلَى غَابَاتِ آبَائِهِمْ ، وَبَدَلُ  
الظَّاهِرِ عَلَى أَنَّ تِيُودُورِيكَ ذَلِكَ هُوَ الَّذِى مَنَحَ قَانُونَ الثُّورِنْجِيِّينَ<sup>(٥)</sup> مَا كَانَ هَؤُلَاءِ  
رِعَايَا لَهُ أَيْضًا ، وَبِمَا أَنَّ شَارْلَ مَارْتِلَ وَبِيَّيْنَ أَخْضَعَا الْفَرِيْزُونَ فَإِنَّ قَانُونَهُمْ<sup>(٦)</sup>

(١) انظر إلى مقدمة القانون السالى ، وقال مسيو ليبنتز فى رسالته « أصل الفرنج » إن هذا القانون وضع قبل عهد كلوفيس ، ولكن ليس من الممكن أن يكون هذا قد وقع قبل خروج الفرنج من جرمانية ، فإنا كانوا يسمعون اللغة اللاتينية آنئذ . (٢) انظر إلى غريغوار التورى . (٣) انظر إلى مقدمة قانون البقاريين ومقدمة القانون السالى . (٤) المصدر نفسه . (٥) Lex Angliorum Werinorum hoc est, Thuringorum (٦) كانوا لا يعرفون الكتابة مطلقاً .

ليس أقدم من هذين الأميرين ، وكان السَّكسون أولَ من قَهَرهم شارلمانُ فمنحهم القانونَ الذى لدينا ، وما علينا إلا أن نطالع هذين القانونين الأخيرين نرى أنهما من صنع الغالبين ، ولما أقام الفريغوت والبورغون واللنبار ممالكَ أمروا بكتابة قوانينهم ، لا لحمل الشعوب المقهورة على اتباع عاداتهم ، بل ليتبعوها بأنفسهم .

وتجدُ فى القوانين السالية والريباوية ، وفى قوانين الألمان والبقارين والتورنجيين والفريزون ، بساطةً عجيبة ، وتجدُ فيها غِلظةً أصليةً وروحاً لم تضعف بروح أخرى قط ، وهى لم تتحول إلا قليلاً ، وذلك لأنك إذا عدوت الفرنج وجدت هذه الشعوب قد بقيت فى جرمانية ، حتى إن الفرنج أنفسهم أقاموا قسماً كبيراً من إمبراطوريتهم هنالك ، وهكذا بدت قوانينهم تامة الجرمنة ، وغير هذا حالُ قوانين الفريغوت واللنبار والبورغون ، فقد خسرت هذه القوانين كثيراً من صيغتها ، وذلك لأن هذه الشعوب التى استقرت بأماكنها الجديدة خسرت كثيراً من صيغتها . ولم تدم مملكة البورغون طويلاً حتى تكون قوانينُ الشعب الغالب عرضةً لتحولات عظيمة ، وكان غوندبود وسيجيسموند ، اللذان جمعا عاداتهم ، آخرَ ملوكهم تقريباً ، وتقبلت قوانينُ اللنبار إضافاتٍ أكثر من تقبلها تحولات ، وأردفت قوانينُ روتاريس بقوانين غريموالد ولويتبراند وراشيس وإستولف ، ولكن من غير أن تكتسب شكلاً جديداً مطلقاً ، وغير هذا أمرُ قوانين الفريغوت<sup>(١)</sup> ، فقد أعاد ملوكهم صوغها ، وقد جعل هؤلاء الملوك رجالَ الدين يصوغونها ثانية .

(١) منحها أوريك ، وأصلحها لنفيجيلد ، انظر إلى تاريخ إيزيدور ، وأعاد شينداسويند ورسيسويند تقويمها ، وأمر إيجيفا بوضع القانون الذى هو لدينا ، وعهد إلى الأساقفة فى ذلك ، واحتفظ بقوانين شينداسويند ورسيسويند على الخصوص كما يظهر هذا من مجمع طليطلة السادس عشر .

أَجَلٌ ، نَزَعَ<sup>(١)</sup> ملوك الجيل الأول من القوانين السالية والرَّيَاوِيَّة مالا يُمكن أن يناسب النصرانية على الإطلاق ، ولكنهم تركوا لها الأساس ، وهذا لا يُمكن أن يقال عن قوانين الفريغوت .

وقالت قوانين البورغون ، ولا سيما قوانين الفريغوت ، بالعقوبات البدنية ، ولم تنتحلها القوانين السالية والرَّيَاوِيَّة<sup>(٢)</sup> ، فكانت أحسنَ محافظةً على صِبْغَتِها . وحاول البورغون والفريغوت ، الذين كانت ولاياتهم عرضةً للخطر كثيراً ، أن يستميلوا الأهليين الأصليين وأن يمنحهم أكثر القوانين المدنية إنصافاً<sup>(٣)</sup> ، غير أن ملوك الفرنج المطمئنين إلى قوتهم لم يلتفتوا<sup>(٤)</sup> إلى ذلك .

وكان السكسون ، الذين يعيشون تحت ظلَّ إمبراطورية الفرنج ، ذوى مزاج جامع ، فأصرُّوا على التمرُّد ، فتجدُّ في قوانينهم<sup>(٥)</sup> قسوةً الغالب التي لا تجدها في مجموعة قوانين البرابرة الأخرى مطلقاً .

وكانت تنطوى على روح قوانين الجرمان في العقوبات النقدية ، وعلى روح قوانين الغالب في العقوبات البدنية .

وكان يُجَازَى على الجرائم التي يقتربونها داخل بلادهم بدنياً ، وكانت روح القوانين الجرمانية لا تُتَّبَع في غير الجزاء على الجرائم التي يقتربونها خارج بلادهم . وفيها يَصْرَح بأنه لا صُلَحَ حَوْل الجرائم التي يجتروحونها ، حتى إنهم يُمنَعُونَ مأوى الكنائس .

(١) انظر إلى مقدمة قانون البفارين . (٢) لا يوجد غير بعضها في مرسوم شيلدبرت .  
(٣) انظر إلى مقدمة قانون البورغون ، ولا سيما الفصل ١٢ : ٥ ، والفصل ٣٨ ، وانظر أيضاً إلى غريغوار التورى ، باب ٢ ، فصل ٣٣ ، وإلى قانون الفريغوت . (٤) انظر إلى الفصل الثالث الآتى . (٥) انظر إلى الفصل ٢ : ٨ و ٩ ، وإلى الفصل ٤ : ٢ و ٧ .



وكان للأساقفة نفوذٌ واسعٌ في بلاط ملوك الفريغوت ، وكان أهمُّ الأمور يُقرَّر في المجالس الدينية ، ونحن مَدِينُونَ لقانون الفريغوت بجميع قواعده محاكم التفتيش الحاضرة وجميع مبادئها وجميع مقاصدها ، فلم يصنع الرهبان ، ضدَّ اليهود ، غيرَ استنساخ القوانين التي وضعها الأساقفة فيما مضى .

ثم إن قوانين غونديبود ، التي وُضِعَتْ للبورغون ، كانت تظهر على شيء من الصواب ، وأكثُر من ذلك صواباً قوانين روتاريس وأمرأ آخرين من اللُّنَّار ، ولكن قوانين الفريغوت ، ولكن قوانين ريسنويند وشنداسويند وإيجيغا ، صيبانيةٌ مُعَوَّجَةٌ سَخِيفَةٌ ، وهي لا تَبْلُغُ الغَرَضَ مطلقاً ، وهي مملوءةٌ بهَرَجاً ، فارغةٌ معنًى ، تافهةٌ أساساً ، ضخمةٌ أسلوباً .

### الفصل الثاني

#### قوانين البرابرة شخصيةٌ تماماً

تتجلَّى صفةُ قوانين البرابرة الخاصةُ في عدم ارتباطها في أرضٍ ، فكان الفرنجيُّ يحاكم بقانون الفرنج ، وكان الألمانيُّ يحاكم بقوانين الألمان ، وكان البورغونيُّ يحاكم بقوانين البورغون ، وكان الرومانيُّ يحاكم بقوانين الرومان ، وفي ذلك الزمن كان يُبتَعَدُ عن جعل قوانين الأمم الفاتحة على نمطٍ واحد ، حتى إنه لم يُفكر في انتحال وضع المشترع للشعب المغلوب .

وأجدُ أصلَ هذا في أخلاق الشعوب الجرمانية ، فقد كان بعض هذه الأمم منفصلاً عن بعضٍ بمستنقعات وبحيرات وغابات ، حتى إنه يُرى في قيصر<sup>(١)</sup> أنها

( ١ ) De bello gallico ، باب ٦ .

كانت تُحبُّ الانفصال ، وما كان يساورها من خشية الرومان أدى إلى اتحادها ، وكان لا بدَّ من محاكمة كلِّ واحد من هذه الأمم المختلطة وَفَقَّ عَادَاتِ أُمْتِهِ الْخَاصَّةِ وَعُرْفِهَا ، وكانت جميع هذه الشعوب حرةً مستقلةً في خصوصيّاتها ، فلما اختلّطت بَقِيَ الاستقلال أيضاً ، وكان الوطن مشتركاً والجمهورية خاصةً ، وكانت الأرض كما هي والأممُ مختلفةً ، وكانت روح القوانين الشخصية موجودةً ، إذَنْ ، لدى هذه الشعوب قبل أن تنطلق من بلدها ، وقد حملتها معها في فتوحها .

وتجِدُ هذا العُرفُ مُقرَّراً في صِيغِ<sup>(١)</sup> لِمَا زَكُولَف في قوانين البرابرة ، ولا سيما قانونُ الرياويين<sup>(٢)</sup> ، وفي مراسيم<sup>(٣)</sup> ملوك الجيل الأول التي اشتُقَّت منها ، وقامت عليها ، مراسيمُ الجيل الثاني<sup>(٤)</sup> ، وكان الأولاد<sup>(٥)</sup> يَتَّبِعُونَ قانونَ أبيهم ، والنساء<sup>(٦)</sup> قانونَ زوجهن ، وكان الأيتامُ<sup>(٧)</sup> يَعدُّن إلى قانونهن الأصليِّ ، وكان العتقاء<sup>(٨)</sup> يَتَّبِعْنَ قانونَ سيدهم ، وليس هذا كلِّ ما في الأمر ، فقد كان يُمكن كلِّ واحدٍ أن ينتحل القانون الذي يُريد ، وقد تطلَّب نظامُ لُوتِيرِ الأوَّلِ<sup>(٩)</sup> أن يقع هذا الخيار علانيةً .

(١) باب ١ ، صيغة ٨ . (٢) فصل ٣١ . (٣) مرسوم كلوتير لسنة ٥٦٠ ، في طبعة

مراسيم بالوز ، جزء ١ ، مادة ٤ ، *ibid.*, in fine.

(٤) مراسيم أُضيفت إلى قانون اللنبار ، جزء ١ ، باب ٢٥ ، فصل ٧١ ، جزء ٢ ، باب ٤١ ،

فصل ٧ ، وباب ٥٦ ، فصل ١ و ٢ . (٥) المصدر نفسه ، جزء ٢ ، باب ٥ . (٦) المصدر

نفسه ، جزء ٢ ، باب ٧ ، فصل ١ . (٧) المصدر نفسه ، باب ٢ . (٨) المصدر نفسه ، جزء ٢ ،

باب ٣٥ ، فصل ٢ . (٩) في قوانين اللنبار ، باب ٢ ، فصل ٣٧ .

## الفصل الثالث

فرق مهم بين القوانين السالّية وقوانين  
الفرّيجوت والبورغون

قلت <sup>(١)</sup> إن قانون البورغون وقانون الفرّيجوت كانا منصفين ، ولكن القانون السالّي لم يكن كذلك ، فقد جعل بين الفرّيج والرومان أكثر الفروق إثارة للغم ، فإذا ما قُتِل <sup>(٢)</sup> فرّيجيٌّ أو رجلٌ من البرابرة أو رجلٌ كان يعيش تحت ظلّ القانون السالّي دُفِعَ إلى أقربائه مثلاً فلّسٍ تعويضاً ، وإذا ما قُتِلَ رومانيٌّ مالِكٌ <sup>(٣)</sup> لم يُدْفَعْ غيرُ مئةِ فلّسٍ ، ويُدْفَعُ خمسةٌ وأربعون فلّساً فقط إذا كان الرومانيُّ ذميّاً . ويكون التعويضُ ستمئةِ فلّسٍ إذا كان القَتيلُ فرّيجيّاً من فِئالات <sup>(٤)</sup> الملك ، وهو يكون ثلاثمئةِ فلّسٍ فقط إذا كان القَتيلُ رومانيّاً ضيفاً <sup>(٥)</sup> لدى الملك <sup>(٦)</sup> ، وكان القانون يَضَعُ فرقاً جاثراً ، إذَنْ ، بين السّنيُور الفرّيجيِّ والسّنيُور الرومانيِّ ، وبين الفرّيجيِّ والرومانيِّ اللّذين يكونان من أصلٍ وضع .

وليس ذلك كلّ ما في الأمر ، فإذا ما اجتمع <sup>(٧)</sup> أناسٌ للهجوم على فرّيجيٍّ في منزله وقُتِلَ أَمَرَ القانونُ السالّيُّ بتعويضٍ ستمئةِ فلّسٍ ، ولكنه إذا ما هُجِمَ على

( ١ ) في الفصل الأول من هذا الباب . ( ٢ ) القانون السالّي ، باب ٤٤ : ١ .

( ٣ ) ( ٢ ) *qui res in pago ubi remanet proprias habet* ، القانون السالّي ، باب ٤٤ :

١٥ ، وانظر أيضاً إلى ٧ : ( ٤ ) *Qui in truste donimicor est* ، المصدر نفسه ،

باب ٤٤ : ٤ . ( ٥ ) *Si Romanus homo conviva regis fuerit* ، المصدر نفسه : ٦ .

( ٦ ) كان أعيان الرومان مرتبطين في البلاط كما يرى ذلك من حياة كثير من الأساقفة الذين نشأوا

فيه ، ولم يعرف الكتابة غير الرومان . ( ٧ ) القانون السالّي : باب ٤٥ .

رومانى أو عتيق<sup>(١)</sup> لم يُدفع غيرُ النصفِ تعويضاً ، وكان القانون نفسه<sup>(٢)</sup> يقول إن الرومانى إذا ما قيّدَ فَرَنْجِيًّا وجب أن يدفع ثلاثين فلساً تعويضاً ، ولكن الفَرَنْجِيّ إذا قيّدَ رومانياً لم يدفع غيرَ خمسةَ عشرَ ، وإذا ما سَلَبَ رومانى فَرَنْجِيًّا دَفَعَ اثنين وستين فلساً ونصفَ فلسٍ تعويضاً ، وإذا ما سَلَبَ فرنجي رومانياً لم يؤخذ منه غيرُ ثلاثين ، وقد وجب أن يكون جميع هذا مرهقاً للرومان .

ومع ذلك فإن مؤلفاً مشهوراً<sup>(٣)</sup> وضع منهاجاً « لاستقرار الفَرَنْج في بلاد الفول » قائماً على افتراض كون الفَرَنْج أحسنَ أصدقاء الرومان ، والفَرَنْج كانوا أحسنَ أصدقاء الرومان إذن ، وهم الذين لاقوا منهم ، وتلقوا منهم ، أذى<sup>(٤)</sup> عظيماً ؟ والفَرَنْج كانوا أصدقاء الرومان ، وهم الذين طغوا عليهم بقوانينهم متعمدين بعد أن قهرهم بسلاحهم ، والفَرَنْج كانوا أصدقاء الرومان كما كان التتر الذين فتحوا الصين أصدقاء الصينيين .

وإذا كان بعض أساقفة الكاثوليك قد أرادوا استعمال الفَرَنْج في القضاء على الملوك الأريوسيين فهل يعنى هذا أنهم رَغِبُوا في العيش تحت سلطان شعوبٍ من البرابرة ؟ وهل يمكن أن يُستنبط كونُ الفَرَنْج يَحْمِلُونَ احتراماً خاصاً نحو الرومان ؟ إننى أستخرج من ذلك نتائجَ أخرى ، ومنها : أن الفَرَنْج كانوا كلما اطمأنوا إلى الرومان قلَّ إكرامهم لهم .

غير أن رئيس الدير دُوبُوس قد استنبط من مصادرٍ رديئةٍ لدى المؤرخ ،

(١) كان أحسن حالاً من الفداد ، قانون الألمان ، فصل ٩٥ . (٢) باب ٣٥ : ٣ و ٤ .

(٣) الأب دُوبُوس . (٤) كما تشهد بذلك حملة الأريوغاست ، في غريغوار التورى ، تاريخ ،

استنبط من الشعراء والخطباء ، فليس إلى الكتب ذات البهزج ما يُستند في إقامة المناهج .

### الفصل الرابع

كيف زالت الحقوق الرومانية في البلاد التابعة للفرنجة  
وكيف حُفِظَت في البلاد التابعة للقوط والبورغون

تُلَقَى الأمور التي تكلمنا عنها نوراً على أمورٍ أخرى كثيرة الغموض حتى الآن .  
حُكِمَ في البلاد التي تُسمَّى اليوم فرنسة ، وذلك في الجيل الأول ، بالقانون  
الرومانيّ ، أو بالقانون التيودوزيّ ، وبمختلف قوانين البرابرة<sup>(١)</sup> الذين كانوا  
يَسْكُنُونَهَا .

وكان القانون السالّي قد سُنَّ في البلاد التابعة للفرنجة من أجل الفرنجة ، وكان  
القانون التيودوزيّ<sup>(٢)</sup> قد سُنَّ من أجل الرومان ، وقد جُمِعَتْ بُدْءً من قانون تيودوز  
في البلاد التابعة للفرزيغوت بأمرٍ من أَلاريك<sup>(٣)</sup> فَنُظِّمَتْ بِهَا خُصُومَاتُ الرومان ،  
وأمر أُولاريك<sup>(٤)</sup> بِإثبات عادات الأمة كتابةً فَقُضِيَ بِهَا فِي خُصُومَاتِ الْفَرِيزِغُوت ،  
ولكن لماذا اتَّفَقَ للقوانين السالية سلطانٌ عامٌّ تقريباً في بلاد الفرنجة ؟ ولماذا زالت  
الحقوق الرومانية فيها بالتدريج مع أن نطاق الحقوق الرومانية اتسع في البلاد التابعة  
للفرزيغوت واكتسبت هذه الحقوقُ سلطاناً شاملاً فيها ؟

( ١ ) الفرنجة والفرزيغوت والبورغون . ( ٢ ) انتهى وضعه سنة ٤٣٨ . ( ٣ ) كان ذلك في السنة  
العشرين من عهد هذا الأمير ، وقد نشرها أنيان بعد ذلك بستين ، كما يظهر ذلك من مقدمة هذا القانون .  
( ٤ ) سنة ٥٠٤ من التاريخ الإسباني ، تاريخ إيزيدور .

قلتُ إن الحقوق الرومانية قَدَّت استعمالها لدى الفرنج لَمَّا وُجِدَ من فوائد كثيرة للرجل إذا كان قَرَنجياً<sup>(١)</sup>، أو بَرَبَرِيّاً ، عائشاً تحت ظلِّ القانون السالىّ ، فجميعُ الناس وَجَدُوا تَرَكَ الحقوق الرومانية ليعيشوا تحت سلطان القانون السالىّ ، ورجالُ الدين<sup>(٢)</sup> وحَدَمَهم هم الذين أَمْسَكُوا به لعدم وجود نَفْعٍ لهم في التغيير ، وما كانت الفروق في الأحوال والمراتب لتتجلى في غير التعويضات كما أُبَيِّنَ ذلك في مكان آخر ، والواقعُ أنه وَجِدَ من القوانين الخاصة<sup>(٣)</sup> ما يَمْنَحُهُم تعويضاتٍ ملائمةً كالتي كان يُمنَحُها الفرنج ، ولذلك حافظوا على الحقوق الرومانية ، وما كان لِيُصِيبَهُم ضررٌ منها ، بل كانت تناسبهم ، لأنها من وضع أباطرةٍ من النصارى .

وبما أن قانون الفَرِيفُوت<sup>(٤)</sup> ، في تَرَاثِ الفَرِيفُوت ، من ناحيةٍ أخرى ، لا يَجْعَلُ أيةَ مزيةٍ مدنيةٍ للفَرِيفُوت على الرومان ، فإنه لم يكن لدى الرومان سببٌ في ترك العيش تحت ظلِّ قانونهم ليعيشوا تحت سلطانِ قانونٍ آخر ، ولذلك حافظوا على قوانينهم ولم يَنْتَحِلُوا قوانين الفَرِيفُوت .

وَيَثْبُتُ هذا كلما تَقَدَّمْنَا ، والواقعُ أن قانون غُونْدِبُود كان كثيرَ الإنصاف ، فلم يكن أكثرَ ملائمةً للبُورْغُون مما للرومان ، وَيَظْهَرُ من مقدمته أنه وُضِعَ

( ١ ) Francum, aut barbarum, aut hominem qui salica lege vivit.

القانون السالى ، باب ٤٥ : ١ . ( ٢ ) وفق القانون الرومانى الذى تعيش الكنيسة تحت سلطانه ، كما قيل فى القانون الريباوى ، باب ٥٨ : ١ ، انظر أيضاً إلى السلطات التى لا حد لها حول ذلك فذكرها مسيو دوكانج فى كلمة Lex romana . ( ٣ ) انظر إلى المراسم الملكية التى أُضيفت إلى القانون السالى فى ليندنبروش بآخر هذا القانون ، وإلى مختلف مجموعات قوانين البرابرة حول امتيازات رجال الدين من هذه الناحية ، وانظر أيضاً إلى رسالة شارلمان إلى ابنه ملك إيطاليا بين ، فى سنة ٨٠٧ ، وذلك فى طبعة بالوز ، جزء ١ ، صفحة ٤٦٢ حيث قيل بضرورة أخذ رجل الدين ثلاثة أمثال التعويض ، وإلى مجموعة المراسم الملكية ، باب ٥ ، مادة ٣٠٢ ، جزء ١ ، طبع بالوز .

( ٤ ) انظر إلى هذا القانون .

للْبُورْغُون ، وأنه وُضِع ، أيضاً ، لتنظيم ما يمكن أن ينشأ بين الرومان والبُورْغُون من القضايا ، وكانت المحكمة تُؤَلَّف من الفريقين مناصفةً في هذه الحال ، وكان هذا أمراً ضرورياً لأسباب خاصة صادرة عن عامل<sup>(١)</sup> سياسى فى تلك الأزمنة ، وقد بَقِيَت الحقوق الرومانية فى بُورْغُونِيَّة لتسوية ما يُمكن أن يحدث بين الرومان من الخصومات ، ولم يكن لدى الرومان من سببٍ لترك قانونهم كما كان الأمر فى بلاد الفرنج ، وكذلك القانونُ السَّالِى لم يُقَمْ فى بُورْغُونِيَّة مطلقاً كما يُرى ذلك من الرسالة المشهورة التى كتبها أغوبارد إلى لويس الحليم .

فقد طلب أغوبارد<sup>(٢)</sup> من هذا الأمير أن يُقيم القانون السَّالِى فى بُورْغُونِيَّة ، ومن ثمَّ تَرى أنه كان غيرَ قائمٍ هنالك ، وهكذا بقيت الحقوق الرومانية ، ولا تزال باقيةً ، فى كثيرٍ من الولايات التى كانت تابعةً لهذه المملكة فيما مضى .

وكذلك بَقِيَت الحقوق الرومانية وقانون القوط فى البلاد التى استقرَّ بها القوط ، ولم يُقْبَل القانون السَّالِى فيها مطلقاً ، ولما طَرَدَ بِيْپِنْ وشارل مارتل منها العرب طلبت المدن والولايات التى خضعتْ لهذين الأميرين<sup>(٣)</sup> أن تحافظ على قوانينها ، فأجيبَت إلى طلبها ، وهذا ما أظهر الحقوق الرومانية من فورها كقانونٍ حقيقىٍّ ومكانىٍّ فى هذه البلاد على الرغم من عُرف تلك الأزمنة التى كانت جميعُ القوانين فيها شخصيةً .

(١) سأتكلم عنه فى مكان آخر ، باب ٣٠ ، الفصول ٦ و ٧ و ٨ و ٩ .

(٢) أغوباد ، opera .. (٣) انظر إلى جريفيس التالبورى ، فى مجموعة دوشن ، جزء ٣ ،

صفحة ٣٦٦ ، Facta pactione cum Francis, quod illic Gothi patriis legibus, moribus paternis vivant. Et sic Narbonensis provincia Pippino subjicitur.

وإلى تاريخ سنة ٧٥٩ الذى رواه كاتل ، تاريخ لנגدوكة ، والمؤلف المشكوك فيه عن حياة لويس الحليم ، بناء على طلب شعوب سبتانية فى مجلس Carisiaco ، فى مجموعة دوشن ، جزء ٢ ، صفحة ٣١٦ .

وَيُثَبِّتُ هَذَا بِمَرْسُومِ شَارْلِ الْأَصْلَعِ الَّذِي مُنِحَ فِي بَيْسْتِ سَنَةِ ٨٦٤ فَارَ<sup>(١)</sup> الْبِلَادَ الَّتِي كَانَ يُقَضَى فِيهَا بِالْحَقُوقِ الرُّومَانِيَةِ مِنَ الَّتِي كَانَ لَا يُقَضَى فِيهَا بِهَذِهِ الْحَقُوقِ. وَيُثَبِّتُ مَرْسُومُ بَيْسْتِ أَمْرِينَ ، وَهَما : أَنَّهُ كَانَ يَوْجَدُ مِنَ الْبِلَادِ مَا حُكِمَ فِيهِ وَفَقَ الْقَانُونِ الرُّومَانِيَّ ، وَمَا لَمْ يُحْكَمْ فِيهِ وَفَقَ هَذَا الْقَانُونِ ، وَأَنَّ هَذِهِ الْبِلَادَ الَّتِي كَانَ يُحْكَمُ فِيهَا بِالْقَانُونِ الرُّومَانِيِّ<sup>(٢)</sup> هِيَ عَيْنُ الْبِلَادِ الَّتِي مَازَالَ يُحْكَمُ فِيهَا بِهَذَا الْقَانُونِ ، وَذَلِكَ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ هَذَا الْمَرْسُومِ ، وَهَكَذَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ بَيْنَ بِلَادِ فَرَنْسَةِ الَّتِي تَسُودُهَا الْعَادَاتُ وَبِلَادِ فَرَنْسَةِ الَّتِي تَسُودُهَا الْحَقُوقُ الْمَكْتُوبَةُ قَدْ اسْتَقَرَّ مِنْذُ زَمَنِ مَرْسُومِ بَيْسْتِ. وَقَدْ قُلْتُ إِنَّ جَمِيعَ الْقَوَانِينِ فِي أَوَائِلِ الْمُلْكِيَةِ كَانَتْ شَخْصِيَّةً ، وَهَكَذَا يَكُونُ مَرْسُومُ بَيْسْتِ ، حِينَمَا مَازَ الْبِلَادَ الْحَقُوقِ الرُّومَانِيَّةِ مِنَ الْبِلَادِ الَّتِي لَمْ تَكُنْ مِنْهَا ، قَدْ قَصَدَ اخْتِيارَ أَنْاسٍ كَثِيرٍ ، فِي الْبِلَادِ الَّتِي لَمْ تَكُنْ بِلَادَ الْحَقُوقِ الرُّومَانِيَّةِ ، أَنْ يَعْيشُوا تَحْتَ سُلْطَانِ بَعْضِ الْقَوَانِينِ لَشُعُوبِ الْبَرَابَرَةِ ، وَعَدَمَ وَجُودِ شَخْصٍ فِي هَذِهِ الْبِقَاعِ ، تَقْرِيبًا ، يَخْتَارُ الْعَيْشَ تَحْتَ سُلْطَانِ الْقَانُونِ الرُّومَانِيِّ ، وَكَوْنَهُ لَا يَوْجَدُ فِي بِلَادِ الْقَانُونِ الرُّومَانِيِّ غَيْرُ قَلِيلٍ مِنَ النَّاسِ مَنْ كَانُوا يَخْتَارُونَ الْعَيْشَ تَحْتَ قَوَانِينِ شُعُوبِ الْبَرَابَرَةِ . وَأَعْرِفُ جَيِّدًا كَوْنِي ذَكَرْتُ أَشْيَاءَ جَدِيدَةً هُنَا ، وَلَكِنَّهَا إِذَا كَانَتْ حَقِيقَةً كَانَتْ قَدِيمَةً جَدًّا ، وَمَا أَهْمِيَّةَ كَوْنِي قَدْ قُلْتُهَا أَوْ كَوْنِي الْقَالُواؤُنَ أَوِ الْبَيْنِيُونُونِ هُمُ الَّذِينَ قَالُوهَا ؟

(١) In illa terra in qua judicia secundum legem romanam terminantur, secun-

مادة ١٦ ، انظر إلى المادة ٢٠ أيضاً. et in illa terra in qua, etc.

(٢) إنظر إلى المادتين ١٢ و ١٦ من مرسوم بيسْت. in Cavilono, in Narbona, etc.



## الفصل الخامس

## مواصلة الموضوع نفسه

ظَلَّ قانون غُونْدِيدُ قائماً لدى البُورْغُون مع القانون الرومانى زمنًا طويلاً ، وكان لا يزال معمولاً به منذ زمن لويس الحليم ، ولا تَدَعُ رسالةُ أُوْبَارْدُ مجالاً للشكِّ فى ذلك ، ومع أن مرسومِ بِيستِ يُسمَّى البلادَ التى كان يَشْغُلُهَا الفْرِيجوتُ بلادَ الحقوقِ الرومانية كان قانون الفْرِيجوت باقياً فيها دائماً ، وَيَثْبُتُ هذا بِمَجْمَعِ تِرْوَا الذى عُقِدَ فى عهدِ لويس الأَلَكَن سنة ٨٧٨ ، أى بعد مرسومِ بِيستِ بأربع عشرة سنة .

وَيَمْضِى الزمان فتتلاشى قوانينُ القوطِ والبُورْغُون فى بلادهم أيضاً ، وذلك لذاتِ العللِ<sup>(١)</sup> العامة التى أسفرت عن تلاشى القوانينِ الشخصية لشعوب البرابرة فى كلِّ مكان .

## الفصل السادس

## كيف حافظت الحقوق الرومانية على نفسها

## فى مملكة اللُّنْبار

كلُّ شىءٍ يَلِينُ لمبادئى ، فقانونُ اللُّنْبار كان منصفاً ، ولم يكن للرومان أيةُ فائدةٍ من تركِ قانونهم لانتحال قانون اللُّنْبار ، ولم يكن للعامل الذى حَفَرَ الرومان فى

(١) انظر إلى الفصول ٩ و ١٠ و ١١ الآتية .

عهد الفرنج إلى اختيار القانون السَّالِيَّ مكاناً في إيطالية، فقد دامت الحقوق الرومانية هنالك مع قانون اللنبار .

حتى إن هذا القانون أذعن للحقوق الرومانية، فعاد لا يكون قانون الأمة المسيطرة، ومع أنه ما انفكَّ يكون قانون طبقة الأشراف فإن معظم المدن انتصبت جمهوريات وسقطت طبقة الأشراف هذه أو أُبِيدت<sup>(١)</sup>، ولم يَمَلْ أهلو الجمهوريات الجديدة، قطُّ . إلى انتحال قانون كان يقول بعادة المباشرة القضائية وكانت نُظُمه تُعوّل كثيراً على عادات الفُرُوسة وعُرفها، وبما أن جميع الإكليروس، البالغ القوة في إيطالية منذ ذلك الزمن، كان يعيش تقريباً تحت سلطان القانون الروماني، فإن الضرورة قضت بنقص عدد من كانوا يَتَّبِعُونَ قانون اللنبار .

ثم إنه لم يكن لقانون اللنبار، قطُّ، جلالُ الحقوق الرومانية التي كانت تذكّر إيطالية بمبدأ سيطرتها على جميع الأرض، كما أنه لم يكن له مثلُ اتساعه، وعاد قانون اللُنْبَار والقانونُ الرومانيُّ لا يستطيعان غير القيام مقام أنظمة المدن التي كانت قد انتصبت جمهورياتٍ، والواقعُ أيُّ القانونين كان يمكنه أن يقوم مقامها أحسن من الآخر، أقانونُ اللُنْبَار الذي كان لا يقضى في غير بعض الأحوال أم القانونُ الرومانيُّ الذي كان يُحِيط بجميع الأحوال ؟

(١) انظر إلى ما قاله مكيافيل عن زوال طبقة الأشراف السابقة في فلورنسة .

## الفصل السابع

### كيف تلاشت الحقوق الرومانية في إسبانية

سارت الأمور على غير ذلك في إسبانية ، فقد فاز قانون الفريغوت وتلاشت الحقوق الرومانية فيها ، وطارد شنداسونيد<sup>(١)</sup> ورسيوسيند<sup>(٢)</sup> قوانين الرومان ، ولم يُدبِحها حتى الاستشهاد بها في المحاكم ، ووَضَعَ رِيسِيوسيند القانون<sup>(٣)</sup> الذي أزال تحريم الزواج بين القوط والرومان ، وكان لَهذين القانونين روحٌ واحدة كما هو واضح ، فقد كان هذا الملك يريد أن يزيل العِللَ الرئيسة الفاصلة بين القوط والرومان ، والواقع أنه لم يوجَدْ شَيْءٌ يَفْصِلُ أَحَدَ الشعبين عن الآخر ، كما رُئِيَ ، أكثرَ من حَظَرِ عَقْدِ أَنْكَحَةٍ بينهما وإباحة عيشهما تحت سلطانِ قوانينٍ مختلفةٍ . ولكن ملوك الفريغوت ، وإن طاردوا الحقوق الرومانية ، ظَلَّتْ هذه الحقوق باقيةً ، دائماً ، في ممتلكاتهم بِجَنُوبِ الغُول ، فقد كانت هذه البلاد ، البعيدةُ من مركزِ المُلْكِ ، تتمتع باستقلال كبير<sup>(٤)</sup> ، ويُرى من تاريخ قَنَبَا ، الذي ارتقى العرش سنة ٦٧٢ ، كونُ أهلِ البلاد الأصليين فاقوا<sup>(٥)</sup> ، فكان القانون الرومانيُّ هنالك

(١) بدأ حكمه سنة ٦٤٢ . (٢) « صرنا لا نرغب أن نُؤدَّى بالقوانين الأجنبية ، ولا بالقوانين الرومانية » ، قانون الفريغوت ، جزء ٢ ، باب ٩ : و ١٠ .

(٣) Ut tam Gotho Romanam quam Romano Gotham matrimonio liceat sociari.

قانون الفريغوت ، جزء ٣ ، باب ١ ، فصل ١ . (٤) انظر في كاسيودور إلى ما كان يحمله لها من رعاية ملك الأستروغوت ، تيودوريك ، الذي كان يوثق به أكثر مما بأى أمير في زمنه ، جزء ٤ ، رسالة ١٩ و ٢٦ . (٥) كان تمرد هذه الولايات ردة عامة كما يظهر من الحكم الذي وقع بعيد التاريخ ، وكان بولس وأتباعه من الرومان ، حتى إن الأساقفة ساعدوهم ، ولم يجرؤ قَنَبَا على قتل العصاة الذين قهرهم ويطلق مؤلف التاريخ على الغُول الأربونية اسم مرضع الغدر .

أعظم سلطاناً ، وكان القانونُ القوطيُّ هنالك أقلَّ عملاً ، وما كانت قوانين الإسبان لتلائمَ أساليبهم ولا وضعهم الحاضر ، ومن المحتمل ، أيضاً ، أن يكون الشعب قد أصرَّ على القانون الرومانيَّ لربطه به مبدأً حرّيته ، وكانت قوانينُ شِنْدَاسُونْد وِريسيُونْد تشتمل على تدابير هائلةٍ ضد اليهود فضلاً عن ذلك ، غير أن اليهود كانوا أقوياء في الفول الجنوبيّ ، ويُسمَّى مؤرخُ الملك قُنْبَا هذه الولاياتِ « مأخوَر اليهود » ، ويأتى العربُ إلى هذه الولايات تلبيةً لدعوة ، ومن ذا الذى استطاع أن يدعُوهم إليها غيرُ اليهود أو الرومان بالحقيقة ؟ وكان القوطُ أولَ من اضطهدَ لأنهم كانوا الشعبَ المغلَّب ، ويُعلَم من بَرُوكوب<sup>(١)</sup> أنهم انصرفوا ، فى بلاياهم ، من الفول الأَرَبُونِيّ إلى إسبانية ، ولا ريب فى أنهم ، بهذه البليّة ، اعتصموا ببقاع إسبانية التى لا تزال منيعة ، وقد نقصَ كثيراً عددُ أولئك الذين كانوا فى الفول الجنوبيّ يعيشون تحت سلطان قانون الفَرِيغوت .

### الفصل الثامن

#### المرسومُ الكاذب

أو لم يُحوَّلْ ذلك الجامعُ الشقيُّ بنوا لَآوى هذا القانونَ الفَرِيغوتِيّ ، الذى كان يحظرُ استعمالَ الحقوق الرومانية . إلى مرسومٍ<sup>(٢)</sup> عُزِيَّ إلى شارلمان منذ

Gothi qui Cladi superfuerent, ex Gallia cum uxoribus liberisque egressi, in (١)

Hispaniam ad Teudim jam palam tyrannum se receperunt. De bello gothorum.

باب ١ ، فصل ١٣ . (٢) المراسم الملكية ، طبعة بالوز ، باب ٦ ، فصل ٣٤٣ ، صفحة ٩٨١ .

ذلك الحين ؟ لقد جعل من هذا القانون الخاص قانوناً عاماً كما لو كان يريد استئصال الحقوق الرومانية في جميع العالم .

### الفصل التاسع

## كيف تلاشت قوانين البرابرة والمراسيم القديمة

عُدل عن استعمال القوانين السَّالِية والرِّبَاوية والبُورْغُونِيَّة والفِرِغُوتِيَّة لدى الفرنسيين شيئاً فشيئاً ، وإليك كيف وقع ذلك :

بما أن الإقطاعات أصبحت وراثيةً ووُسِّعَ مَدَى الإقطاعات المُلْحَقَةِ فقد أُدْخِلَ من العادات الكثيرة ما صار من المتعذر تطبيق تلك القوانين معه ، وإنما استُئْهِمَتْ بروحها التي تقضى بتسوية مُعْظَمِ الدعاوى بالغرامات ، ولكن بما أن القِيمَ تَغَيَّرَتْ ، لا ريب ، فقد تَغَيَّرَتْ الغرامات أيضاً ، ويُرَى الكثير<sup>(١)</sup> من المناشير التي كان السنيورات يُعَيِّنُون بها ما يجب أن يُدْفَعَ من الغرامات في محاكمهم الصغيرة ، وهكذا كانت تُتَّبَعُ رُوحُ القانون من غير اتباع القانون نفسه .

ثم بما أن فرنسة وُجِدَتْ مَقْسُومَةً إلى ما لا يُحْصَى من السَّنيُورِيَّات الصغيرة التي كانت تُعَرِّفُ تَبَاعاً إِقْطَاعِيّاً أَكْثَرُ من أن تعرف تباعاً سياسياً فإنه كان من الصعب أن يُجَازَ قانون واحدٌ فقط ، والواقعُ أنه كان من غير الممكن سَحْلُ الناس على مراعاته ، فلم يكن العُرفُ ليقضىَ بغير إرسال مفوضين غير اعتياديين<sup>(٢)</sup> إلى

(١) جمع مسيو دولا توماسير عدداً كبيراً منها (عادات بيري القديمة) ، فانظر إلى الفصلين ٦١ و ٦٦ وغيرهما مثلاً . (٢) Missi dominici

الولايات حتى يَرْقُبُوا إدارة العدل والأُمُورَ السياسية ، حتى إنه يَظْهَرُ من المناشير كون الملوك كانوا يَحْرِمُونَ أنفسهم حَقَّ إرسال هؤلاء المفوضين عند تأسيس إقطاعات جديدة ، وهكذا لم يُمكن استخدام هؤلاء المفوضين عندما أصبح كلُّ شَيْءٍ إقطاعاً تقريباً ، وعاد لا يكون هنالك قانونٌ شاملٌ لِعَجْزِ كلِّ واحدٍ عن حمل الآخرين على مراعاة القانون الشامل .

إِذَنْ ، أضحَت القوانين السالية والبُورُغونية والفرينغوتية مهملةً إلى الغاية في أواخر الجيل الثاني وأوائل الجيل الثالث ، وصار لا يُسَمَعُ عنها قولٌ تقريباً . وفي الغالب جُمِعت الأمة أيام الجيلين الأولين ، أى جُمِعت السُنُيُورات والأساقفة ، ولم تكن السُكُورُ موضعَ بحثٍ بعدُ ، وفي هذه المجالس سُمِىَ في تنظيم الإكليروس الذى كان هيئةً في دور التكوين تحت سلطان الفاتحين والذى كان يوطد امتيازاته ، وما وُضِعَ في هذه المجالس من قوانين هو ما نسميه المراسيم الملكية ، وقد وَقَعَتْ أربعةُ أمور ، وذلك أن قوانين الإقطاعات توطدت فأدِيرَ قسمٌ كبيرٌ من أموال الكنيسة بقوانين الإقطاعات ، وأن بعض رجال الدين انفصلوا عن بعض أكثر من قبل فأهملوا<sup>(١)</sup> قوانين الإصلاح التى لم يكونوا المصلحين فيها وحدهم ، وأن قوانين الجامع الدينية والمراسيم البابوية جُمِعت<sup>(٢)</sup> ، وأن الإكليروس تَلَقَّى هذه القوانين

( ١ ) قال شارل الأصلح في المادة الثامنة من مرسوم سنة ٨٤٤ : « لا ينبغي للأساقفة أن يتذرعوا بقدرتهم على وضع قوانين دينية فيقوموا هذا النظام أو يهملوه » ، فيلوح أنه كان يبصر حبوط ذلك .  
( ٢ ) أدمج في مجموعة القوانين الدينية ما لا يحصى عد من المراسيم البابوية ، وكان لا يوجد منها غير القليل في المجموعة السابقة ، ووضع دنى الصغير كثيراً منها في مجموعته ، غير أن مجموعة إيزيدور مركانتور مملوءة بالمراسيم البابوية الصادقة والكاذبة ، واستعملت المجموعة القديمة في فرنسة حتى عهد شارلمان ، وتناول هذا الأمير مجموعة دنى الصغير من يد البابا أدريان الأول وأمر بتسليمها ، وظهرت مجموعة إيزيدور مركانتور في فرنسة حوالى عهد شارلمان ، ويلزم جانب العناد ، ثم أتى ما يسمى : مدونة الحقوق القانونية ( الدينية ) .

كانها آتيةٌ من مصدر أكثر صفاءً ، وعاد لا يكون للملوك مُرْسَلون إلى الولايات لرَقابة القوانين الصادرة عنهم ، وذلك منذ أُسِّست إقطاعاتٌ عظيمةٌ كما قلتُ ذلك آنفًا ، وهكذا صرت لا تسمَع قولًا عن المراسيم الملكية أيام الجيل الثالث .

### الفصل العاشر

#### مواصلة الموضوع نفسه

أُضيف كثيرٌ من المراسيم الملكية إلى قانون اللُّنْبار والقوانين السالية وقوانين البقاريين ، وبُحِثَ في سبب ذلك فَوَجَبَ تناوله في الأمر نفسه ، وكانت المراسيم الملكية على أنواعٍ كثيرة ، ومنها ما كان ذا صلةٍ بالحكومة السياسية ، ومنها ما كان ذا صلةٍ بالحكومة الاقتصادية ، ومُعْظَمُها كان ذا صلةٍ بالحكومة الكهنوتية ، وبعضُها كان ذا صلةٍ بالحكومة المدنية ، وما كان من النوع الأخير ضُمَّ إلى القانون المدنيّ ، أى إلى القوانين الشخصية لكلِّ أمة ، ولِذا قِيلَ في المراسيم الملكية إنه لم يُشْتَرَطْ<sup>(١)</sup> فيها شيءٌ ضدَّ القانون الرومانى ، والحقُّ أن ما هو خاصٌّ منها بالحكومة الاقتصادية أو الكهنوتية أو السياسية لم يكن ذا صلةٍ بهذا القانون مطلقًا ، وأن ما هو خاصٌّ منها بالحكومة المدنية لم يكن ذا صلةٍ بغير قوانين شعوب البرابرة التى كانت تُوضَح وتُصَحَّح وتُزَاد وتُنْقَص ، بَيِّنَد أن هذه المراسيم الملكية المضافة إلى القوانين الشخصية أدت ، كما أعتقد ، إلى إهمال مُدَوِّنة المراسيم الملكية نفسها ، ففي أزمنة الجاهلية يُسْفَر موجز الكتاب عن سقوطه غالبًا .

(١) انظر إلى مرسوم بيسْت : المادة ٢٠ .

## الفصل الحادى عشر

### عَلَلُ أُخْرَى لِسُقُوطِ مَجْمُوعَاتِ قَوَانِينِ الْبِرَابَرَةِ وَالْحَقُوقِ الرُّومَانِيَةِ وَالْمَرَاسِيمِ الْمَلَكِيَةِ

حِينَما فَتَحَتْ شُعُوبُ الْجَرْمَانِ إِمْبَرَاطُورِيَةَ الرُّومَانِ وَجَدَتْ فِيهَا عَادَةَ الْكِتَابَةِ فَقَلَّدَتْ الرُّومَانُ فِي إِثْبَاتِ عَادَاتِهَا<sup>(١)</sup> كِتَابَةً ، وَتَأْلِيفَ مَجْمُوعَاتٍ مِنْهَا ، ثُمَّ عَقَبَتْ الْعُهُودُ الْمَشُؤُومَةُ شَارْلَمَانَ ، وَوَقَعَتْ مَغَازِى الثُّورْمَانِ وَالْحُرُوبُ الْدَاخِلِيَّةُ فَأَدَى ذَلِكَ إِلَى غَرَقِ الْأُمَمِ الظَّافِرَةِ ثَانِيَةً فِي الظُّلُمَاتِ الَّتِي كَانَتْ قَدْ خَرَجَتْ مِنْهَا ، فَعَادَ النَّاسُ لَا يَعْرِفُونَ الْقِرَاءَةَ وَلَا الْكِتَابَةَ ، وَأَوْجَبَ هَذَا نَسْيَانَ النَّاسِ فِي فَرَنْسَةِ وَالْمَانِيَةِ لِقَوَانِينِ الْبِرَابَرَةِ الْمَكْتُوبَةِ وَالْحَقُوقِ الرُّومَانِيَةِ وَالْمَرَاسِيمِ الْمَلَكِيَةِ ، وَخُفِظَتِ الْكِتَابَةُ أَحْسَنَ مِنْ ذَلِكَ فِي إِيطَالِيَةِ حَيْثُ كَانَتْ السِّيَادَةُ لِلْبَابَوَاتِ وَقِيَاصِرَةِ الرُّومِ ، وَحَيْثُ كَانَتْ تَوْجِدُ مَدَنٌ زَاهِرَةً ، وَحَيْثُ كَانَتْ تَوْجِدُ تِجَارَةً ذَلِكَ الزَّمَنُ الْوَحِيدَةُ تَقْرِيبًا ، وَأُسْفِرَتْ مَجَاوِرَةٌ إِيطَالِيَّةٌ هَذِهِ عَنْ حِفْظِ الْحَقُوقِ الرُّومَانِيَةِ حِفْظًا حَسَنًا فِي بَقَاعِ الْغُولِ الَّتِي كَانَتْ خَاضِعَةً لِلْقُوطِ وَالْبُورْغُونِ مَا كَانَتْ هَذِهِ الْحَقُوقُ هُنَاكَ قَانُونًا مَكَانِيًّا وَنَوْعًا مِنَ الْاِمْتِيَازِ ، وَيَدُلُّ الظَّاهِرُ عَلَى أَنَّ جَهْلَ الْكِتَابَةِ هَذَا هُوَ الَّذِي أَدَّى إِلَى سُقُوطِ الْقَوَانِينِ الْفَرِيزُوتِيَّةِ فِي إِسْپَانِيَةِ ، وَإِلَى قِيَامِ عَادَاتٍ فِي كُلِّ مَكَانٍ نَتِيجَةً لِسُقُوطِ كَثِيرٍ مِنْ هَذِهِ الْقَوَانِينِ .

(١) مَرْقُومٌ هَذَا بِصَرَاحَةٍ فِي بَعْضِ مَقْدِمَاتِ هَذِهِ الْمَجْمُوعَاتِ الْقَانُونِيَّةِ ، حَتَّى إِنَّهُ يَرَى فِي قَوَانِينِ السَّكْسُونِ وَالْفَرِيزُونِ أَحْكَامَ مُخْتَلِفَةٍ بِاخْتِلَافِ الْمَدِيرِيَّاتِ ، وَقَدْ أَضْيَفَ إِلَى هَذِهِ الْعَادَاتِ بَعْضَ مَا اقْتَبَسَتْهُ الْأَحْوَالُ مِنَ الْأَحْكَامِ الْخَاصَةِ ، كَمَا هُوَ أَمْرُ الْقَوَانِينِ الشَّدِيدَةِ ضِدَّ السَّكْسُونِ .



وسقطت القوانين الشخصية ، ونُظِّمَت التعويضات وما سُمِّيَ الفِرِيدَا<sup>(١)</sup> بالعادة أكثر مما بنص هذه القوانين ، وهكذا رُجِعَ من القوانين المكتوبة إلى العادات غير المكتوبة بعد بضعة قرون ، وذلك كما كان قد انتقل من عادات الجرمان إلى القوانين المكتوبة أيام قيام النظام الملكي .

### الفصل الثالث عشر

#### العادات المحلية ، تحوُّل قوانين شعوب

#### البرابرة والقوانين الرومانية

تدلُّ آثارٌ كثيرة على وجود عادات محلية في الجيل الأول والثاني، ففيها يُحدِّث عن « عادة المكان »<sup>(٢)</sup> و « العرف القديم »<sup>(٣)</sup> و « العادة »<sup>(٤)</sup> و « القوانين »<sup>(٥)</sup> و « العادات » ، ومن المؤلفين من اعتقدوا أن ما كان يُسمَّى عادات كان قوانين شعوب البرابرة ، وأن ما كان يُسمَّى قانوناً كان الحقوق الرومانية ، وأُثبت أن هذا غير ممكن ، أجل ، إن الملك يبيِّن<sup>(٦)</sup> أمر باتباع العادة في كلِّ مكان لا يكون فيه قانون مطلقاً ، ولكن مع عدم تفضيل العادة على القانون ، والواقع أن القول بأنه كان للحقوق الرومانية أفضلية على مجموعة قوانين البرابرة ينطوي على قلب جميع الآثار القديمة رأساً على عقب ، ولا سيما مجموعة قوانين البرابرة التي تقول العكس دائماً .

(١) سأتكلم عنها في باب آخر ، (وهي الغرامة) .

(٢) مقدمة صينغ ماركولف (Quae apud majores nostros, juxta consuetudinem loci quo

degimus, didici vel e sensu proprio cogitavi, etc.)

(٣) قانون اللنبار ، جزء ٢ ، باب ٥٨ : ٣ . (٤) المصدر نفسه ، جزء ٢ ، باب ٤١ : ٦ .

(٥) حياة سان ليجه . (٦) قانون اللنبار ، جزء ٢ ، باب ٤١ : ٦ .

ومع أن قوانين شعوب البرابرة بعيدةٌ من أن تكون هذه العادات بنفسها فإن هذه القوانين نفسها هي التي أدخلتها كقوانين شخصية ، خذ القانون السالتي مثلاً تجذبه قانوناً شخصياً ، غير أن القانون السالتي في الأماكن المأهولة بالفرنج السالين على العموم ، أو على العموم تقريباً ، أصبح قانوناً مكانياً تجاه هؤلاء الفرنج السالين مهما كان شخصياً ، وهو لم يكن شخصياً إلاً تجاه الفرنج الذين يسكنون أماكن أخرى ، والواقع أنه إذا حدث ، في مكان صار القانون السالتي فيه مكانياً ، كون كثير من البورغون أو الألمان ، أو الرومان أيضاً ، ذوى دعاوى في الغالب ، فصلت هذه الدعاوى بقوانين هذه الشعوب ، فيؤدى عدد كبير من الأحكام الموافقة لبعض هذه القوانين إلى دخول عادات جديدة في البلاد ، وهذا يوضح نظام رابين جيداً ، ومن الطبيعى أن كانت هذه العادات مؤثرة ، أيضاً ، في فرنج ذات المكان في الأحوال التي لم يقض فيها بالقانون السالتي ، ولكن هذا لا يعنى أنها استطاعت أن تغلب على القانون السالتي .

وهكذا كان يوجد في كل مكان قانون مهيم وعادات مقبولة فينتفع بها ذيلاً لهذا القانون السائد إذا لم تصدمه .

حتى إن من الممكن أن يُنتفع بها ذيلاً لقانون لم يكن مكانياً قط ، ولننزع عين المثال فنقول : إذا ما حوكم بورغونى وفق قانون البورغون في مكان يكون القانون السالتي فيه مكانياً ، ولم يوجد في قانون البورغون نص يناسب الحادث ، فإن مما لا ريب فيه أنه يُقضى في أمره وفق عادة المكان .

نعم ، كان للعادات التي قامت منذ زمن الملك رابين قوة أقل من قوة القوانين ، غير أن العادات لم تُعتم أن قوّضت القوانين ، وبما أن الأنظمة الجديدة هي ، على

الدوام ، أدوية دالة على مرضٍ حاضر فإن من الممكن أن يُعْتَقَد أنه بُدِئَ بتفضيل العادة على القوانين منذ زمنٍ مبين .

وما قلته يُوضِّحُ كيف أن الحقوق الرومانية بدأت تكون مكانيةً منذ الأزمنة الأولى ، كما يُرى ذلك من مرسومٍ يَدِست ، وكيف أن القانونَ القوطيَّ لم يَنْفَكْ يُستعمل أيضاً كما يَظْهَرُ ذلك من مجمع تَرِروا الديني الذي تكلمت عنه <sup>(١)</sup> ، وكان القانون الروماني قد أصبح قانوناً شخصياً عاماً ، والقانون القوطي قانوناً شخصياً خاصاً ، ومن ثمَّ كان القانون الروماني القانون المكاني ، ولكن كيف أدَّى الجهلُ إلى سقوط القوانين الشخصية لشعوب البرابرة في كلِّ مكان مع بقاء الحقوق الرومانية في ولايات الفَرِيجوت والبورغون كقانون مكاني ؟ أجيب عن هذا بأنه اتفق للقانون الروماني نفسه عَيْنُ مصير القوانين الشخصية تقريباً ، ولولا هذا لبقى لدينا القانونُ التيودوزيُّ في الولايات التي كان القانون الروماني فيها مكانياً بدلاً من أن تكون عندنا قوانين جُوستينيَّان فيها ، ولم يَنْبَقْ لهذه الولايات ، تقريباً ، غيرُ اسم بلاد الحقوق الرومانية أو الحقوق المكتوبة ، وغيرُ هذا الغرام الذي تَحْمِلُهُ الشعوب لقانونها ، ولا سيما حين عَدَّها إياه امتيازاً ، وغيرُ بعض أحكامٍ من الحقوق الرومانية قائمة في ذاكرة الرجال آنئذ ، بيد أنه حَدَثَ مافية الكفاية لتَقَبَّلَ مجموعة جُوستينيَّان ، عند ظهورها ، من قِبَل الولايات التابعة للقوط والبورغون كقانونٍ مكتوب ، بدلاً من أن تُتَقَبَّلَ كداعٍ مُدَوَّن في مُلْك الفرنج القديم .

( ١ ) انظر إلى الفصل الخامس السابق .

### الفصل الثالث عشر

الفرقُ بين القانون السالىّ ، أو قانون الفرَنج  
السالين ، وقانون الفرَنج الرياويين وغيرهم  
من شعوب البرابرة

لم يُقَلْ القانونُ السالىّ ، قَطُّ ، بعادة بينات النفى ، أى : كان على الذى يُقَدَّم  
قضيةً أو تُهمّةً وفُقَّ القانون السالىّ أن يُثبِتَها ، فلا يكفى إنكارُ المتهم ، وهذا  
ما يطابق قوانين جميع أمم العالم تقريباً .

وكان لقانون الفرَنج الرياويين روحٌ أخرى<sup>(١)</sup> ، فقد كان هذا القانون يكتفى  
ببينات النفى ، وكان يُمكن مَنْ يُقَدَّم عليه ادّعاءُ أو اتهام ، فى معظم الأحوال ،  
أن يُبرِّئ نفسه بأن يَحْلِفَ ، مع عددٍ من الشهود ، على أنه لم يفعل ما عُرِىَ إليه  
قَطُّ ، وكان عددُ الشهود<sup>(٢)</sup> الذين يَحِبُّ أن يَحْلِفُوا يزيد على حَسَب أهمية الشئ ،  
فَيَبْلُغُ اثنين وسبعين فى بعض الأحيان<sup>(٣)</sup> ، وقد وُضعت قوانينُ الألمان والبقاريين  
والتورنجيين والفريزون والسكسون واللنبار والبورغون على غرار قوانين الرياويين .  
وقد قلتُ إن القانون السالىّ لا يَقْبَلُ بينات النفى مطلقاً ، ومع ذلك توجد  
حالٌ<sup>(٤)</sup> كان يَقْبَلُها فيها ، ولكنه ، فى هذه الحال ، كان لا يَقْبَلُها وحدها ، ومن

(١) يرجع هذا إلى رواية تاسيت (de mor. germ. c.28) القائلة إنه كان للجerman عادات مشتركة

وعادات خاصة . (٢) قانون الرياويين ، الأبواب ٦ و ٧ و ٨ وأخرى . (٣) المصدر نفسه ، الأبواب

١١ و ١٢ و ١٧ . (٤) هذه هى الحال التى يَتَم بها فسال الملك الذى تَفَرَّض فيه نزاهة عظيمة ، انظر إلى

الباب ٧٦ من Pactus legis salicae .

غير مشاركة بينات إثبات ، وكان المدعى يقدم شهوده لإثبات دعواه<sup>(١)</sup> ، وكان المدعى عليه يقدم شهوده لبراءة نفسه ، وكان القاضي يبحث عن الحقيقة في شهادة شهود كلٍّ منهما<sup>(٢)</sup> ، وكانت هذه الطريقة تختلف عن طريقة القوانين الريبوية وغيرها من قوانين البرابرة الأخرى حيث كان المتهم يبرئ نفسه بأن يحلف على أنه غير مذنب مطلقاً ، وبتحليفه أقرباءه على أنه قال الصدق ، وما كانت هذه القوانين لتلائم غير شعب يتصف بالبساطة وبسلامة نية طبيعية ، حتى إنه وجب أن يحول المشترون دون سوء الاستعمال كما يرى ذلك عما قليل .

### الفصل الرابع عشر

#### فرق آخر

كان القانون السالتي لا يُبيح إقامة الدليل بالمبارزة القضائية ، وكان القانون الريبوي<sup>(٣)</sup> ، وجميع قوانين شعوب البرابرة<sup>(٤)</sup> تقريباً ، يقولان بذلك ، ويلوح لي أن قانون المبارزة كان نتيجة طبيعية ، وعلاجاً ، للقانون القائل بينات النفي ، وإذا ما رُفعت قضية ورُئي أنها ستردُّ يمين على غير حقِّ فما يبقى للمقاتل<sup>(٥)</sup> ، الذي يرى أنه يكاد يُفحَم ، غير تعويضه من الجور الذي أصابه ومن عرض القسم الكاذب ؟ كان القانون السالتي ، الذي لا يقبل بينات النفي مطلقاً ، غير محتاج إلى بينة

(١) انظر إلى الباب ٧٦ نفسه . (٢) كما لا يزال يعمل به في إنكلترا في الوقت الحاضر .

(٣) باب ٣٢ ، باب ١ ، ٥٧ : ٢ ، باب ٥٩ : ٤ . (٤) انظر إلى التعليق الآتي .

(٥) تبدو هذه الروح جيداً في قانون الريبويين ، باب ٥٩ : ٤ وباب ٦٧ : ٥ ، وفي مرسوم

لويس الحليم الذي أضيف إلى قانون الريبويين لسنة ٨٠٣ ، مادة ٢٢ .

المبارزة ولا يرضى بها ، ولكن قانون الرييأويين<sup>(١)</sup> وقانون غيرهم من شعوب البرابرة<sup>(٢)</sup> اللذين كانا يقبلان تقديم بينات النفي اضطر إلى القول ببينة المبارزة . وأرجو أن يطالع حُكمًا ملك بُورغونية ، غُوندِبُود ، القانونيان المشهوران<sup>(٣)</sup> حول هذا الموضوع ، فسَيَرَى أَنَّهُمَا مستنبطان من طبيعة الأمر ، وكان يجب أن يُنزع القَسَم من يدَي الرجل الذي يريد إساءة استعماله على حسب تعبير قوانين البرابرة . ونَصَّ قانون رُوتاريس ، لدى اللُنبَار ، على أحوالٍ لا يُزَعَجُ فيها بمبارزة من يكون قد دافع عن نفسه بيمين ، وقد اتسع مَدَى هذا العُرف<sup>(٤)</sup> ، فسرى فيما بعد أيُّ الشرور نشأ عن هذا وكيف وجب الرجوعُ إلى النَّهَج القديم .

### الفصل الخامس عشر

#### تأمل

لا أقول إنه لا يُمكن أن يوجد في التحولات التي تناولت مجموعةَ قوانين البرابرة وفيما أُضيف إليها من أحكام قانونية ، وفي مجموعة مراسيم الملوك ، بعضُ نصوصٍ لا تكون بينةً المبارزة فيها ، فعلاً ، نتيجةً بينةً النفي ، فمن الأحوال الخاصة ما أدَّى ، في غُضُونِ قرونٍ كثيرة ، إلى وَضْعِ بعض القوانين الخاصة ، وأتكلّمُ عن

(١) انظر إلى هذا القانون . (٢) قانون الفريزون واللنبار والبغاريين والسكسون والتورنجيين والبورغون . (٣) في قانون البورغون ، باب ٨ : ١ و ٢ حول الدعاوى الجنائية ، وباب ٤٥ حول الدعاوى المدنية ، وانظر ، أيضاً إلى قانون التورنجيين ، باب ١ : ٣١ و باب ٧ : ٦ و باب ٨ ، وإلى قانون الألمان ، باب ٨٩ ، وإلى قانون البغاريين ، باب ٨ ، فصل ٢ : ٦ وفصل ٣ : ١ ، وباب ٩ ، فصل ٤ : ٤ ، وقانون الفريزون باب ٢٢ : ٣ و باب ١٤ : ٤ ، وقانون اللنبار ، جزء ١ ، باب ٣٢ : ٣ و باب ٣٥ : ١ ، و جزء ٢ ، باب ٥٥ : ٢ . (٤) انظر إلى أواخر الفصل الثامن عشر الآتي .

الروح العامة لقوانين الجِرْمَان وعن طبيعتها وأصلها ، وأتكلّمُ عما لهذه الشعوب القديمة من عاداتٍ عُمِنَتْ أو سُنَّت بهذه القوانين ، وليس لغير هذا موضوعٌ هنا .

### الفصل السادس عشر

#### بينةُ الماء الحميم الذي قال به القانون السالى

قال القانون السالى<sup>(١)</sup> بينة الماء الحميم ، وبما أن هذه البينة كانت جائزةً إلى الغاية فإن القانون عدّل<sup>(٢)</sup> تلطيفاً لشدّتها ، فقد أباح للذى جُلِبَ ليقوم بينة الماء الحميم أن يشتري يده بمواقعة خصمه ، وكان يمكن المتهم الذى حصّل على مبلغٍ محدّدٍ بالقانون أن يكتفى بيمين بعض الشهود الذين يصرّحون بأن المتهم لم يقترب الجرم ، وهذه هى حال خاصةً بالقانون السالى كان يقبل فيها بينة النفى . وكانت هذه البينة أمراً اتفاقياً يحتمله القانون ، ولكن من غير أن يأمر به ، فالقانون كان يمنح المتهم تعويضاً إذا ما سمّح للمتهم أن يدافع عن نفسه بينة نفى ، وكان المتهم حرّاً فى الاعتماد على يمين المتهم كما كان حرّاً فى ردّ العُدوان والإهانة . وكان القانون<sup>(٣)</sup> يمنح هذه الوسيلة حتى يختم الطرفان ، قبل الحكم ، خصوماتهما ويُنهياً أحقادهما عن خوفٍ أحدهما من الامتحان الهائل وعن نظر الآخر إلى تعويض ضئيل حاضر ، ويرى جيداً أن بينة النفى هذه إذا ما قُضيت لم يَبْقَ احتياجٌ إلى غيرها ، وهكذا ليس من الممكن كونُ طريقة المبارزة نتيجةً ذلك الحكم الخاصّ بالقانون السالى .

(١) وبعض قوانين أخرى للبرابرة أيضاً . (٢) باب ٥٦ ، De manu ab aeneo redimenda .

(٣) المصدر نفسه ، باب ٥٦ .

## الفصل السابع عشر

## طراز تفكير آبائنا

من أغرب ما يُرى أن يَرِبَطَ آبَاؤُنَا شرفَ أبناء الوطن وغناهم وحياتهم بأمورٍ أقلَّ اتِّباعاً للعقل مما للمصادفة ، وأن يَتَّخِذُوا ، بلا انقطاع ، سِيَّئَاتٍ لَا تُثَبِّتُ شيئاً وَلَا تَمْتُّ إِلَى البراءة ، ولا إلى الجريمة ، برابطة .

وكان الجِرِّمَانُ الذين لم يُفْهَرُوا ، قَطُّ ، يتمتعون باستقلالٍ لَاحِدٍّ له <sup>(١)</sup> ، وكانت الأسر تتحارب من أجل المَقَاتِلِ والسَّرِقَاتِ والإِهَانَاتِ <sup>(٢)</sup> ، فَعُدَّتْ هذه العادة يجعل هذه الحروب خاضعةً لقواعد ، وصارت تقع بأمر الحاكم <sup>(٣)</sup> وتحت نظره ، وهذا أفضلُ من إباحة تبادل الأذى إباحةً عامة .

وكما أن الترك في الوقت الحاضر يَعدُّون أولَ نصرٍ يُنال في حروبهم الأهلية حُكْماً من الله الذي يَقْضِي كانت شعوب الجرمان تَعُدُّ المِبارَزةَ في خصوماتها الخاصة من أحكام الربِّ الذي يُعْنَى دائماً بمجازاة المجرم أو الغاصب .

ويروى تاسيت أن أحد شعوب الجِرِّمَانِ إذا ما أراد محاربة شعبٍ آخرَ حاول أن يكون عنده أسيرٌ قادرٌ على مبارزة أحد أبنائه فيُحْكَمُ بهذه المِبارَزةَ فيمن يُعَدُّ منصوراً في الحرب ، فشعوبٌ تعتقد أن المِبارَزةَ القضائية تُسَوِّي الخصومات العامة يُمكنُها أن تَرَى إمكانَ تسويتها خصومات الأفراد أيضاً .

(١) يظهر هذا بما قاله تاسيت : فصل ٤ : Omnibus idem habitus (De mor Germ.

(٢) قال فليبيوس باتركولوس (باب ٢ ، فصل ١١٨) إن الجرمان كانوا يقضون بالمِبارَزة في جميع الدعاوى . (٣) انظر إلى مجموعات قوانين البرابرة ، وانظر إلى بومانوار حول « عادة بوفوازييس » من الأزمنة الأقل قدساً .



وكان ملكُ بُورْغُونِيَّةِ ، غُونْدُبوْدُ<sup>(١)</sup> ، أَكْثَرُ الْمُلُوكِ سِمَاحاً بِعَادَةِ الْمُبَارَزَةِ ، وَبُورْغُونِيَّةُ هَذَا الْأَمِيرُ قَانُونُهُ بِقَانُونِهِ نَفْسَهُ ، فَقَدْ قَالَ : « ذَلِكَ لِكَيْلَا يَحْلِفَ رَعَايَانَا فِي أُمُورٍ غَامِضَةٍ ، وَلِكَيْلَا يُقَسِّمُوا زُوراً فِي أُمُورٍ ثَابِتَةٍ » ، وَهَكَذَا كَانَ قَانُونُ الْبُورْغُونِ يَعُدُّ مِنَ الْإِلْحَادِ كُلَّ قَانُونٍ يَسْنُ الْإِمِينُ عَلَى حِينٍ كَانَ رِجَالُ الدِّينِ<sup>(٢)</sup> يُصَرِّحُونَ بِأَن مِّنَ الْإِلْحَادِ كُلِّ قَانُونٍ يَبِيحُ الْمُبَارَزَةَ .

وَلَيْسِنَّ الْمُبَارَزَةُ الْقَضَائِيَّةُ سَبَبٌ قَائِمٌ عَلَى التَّجَرِبَةِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْجُنَّ فِي الْأُمَةِ الْحَارِبَةِ ، حَصْراً ، يَفْتَرِضُ مَعَايِبَ أُخْرَى ، فَيُثَبِّتُ مَقَاوِمَ الرِّجْلِ لِلتَّرْبِيَةِ الَّتِي تَلْقَاهَا وَكَوْنَهُ لَمْ يَبَالِ بِأُمُورِ الشَّرَفِ وَلَمْ يُسَيِّرْ بِالْمَبَادِي الْمُسَيِّطَةِ عَلَى الرِّجَالِ الْآخَرِينَ ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُخْشَى اِزْدِرَآؤُهَا وَلَا يُكْتَرَثُ لِحَقَرَاتِهَا ، أَيْ أَنَّ الرِّجْلَ ، مَهْمَا قَلَّ حُسْنُ مَنْبِتِهِ ، لَمْ يُعَوِّزْهُ ، عَادَةً ، شَيْءٌ مِنَ الْحِذْقِ الَّذِي يَقْتَرِنُ بِالْقُوَّةِ ، وَلَمْ تُعَوِّزْهُ الْقُوَّةُ الَّتِي تَتَّفَقُ مَعَ الشَّجَاعَةِ ، فَهُوَ إِذَا مَا أَكْثَرَتْ لِلشَّرَفِ مَارِسَ فِي جَمِيعِ حَيَاتِهِ أُمُوراً يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ أَنْ يَنَالَهُ بِغَيْرِهَا ، ثُمَّ إِنَّ الْجَرَائِمَ الْفُظْيِعَةَ فِي الْأُمَةِ الْحَارِبَةِ ، حَيْثُ تَكُونُ الْقُوَّةُ وَالشَّجَاعَةُ وَالْمُرُوءَةُ أُمُوراً مُكْرَمةً ، تَنْشَأُ عَنِ الْخِدَاعِ وَالْمَكْرِ وَالْحِيلَةِ ، أَيْ عَنِ الْجُبْنِ .

وَأَمَّا الْبَيْنَةُ بِالنَّارِ فَهِيَ أَنْ يَضَعَ الْمَتَّهِمُ يَدَهُ عَلَى الْحَدِيدِ الْمُخْمَى أَوْ الْمَاءِ الْحَمِيمِ ، وَتُلْفَ فِي كَيْسٍ يُخْتَمَ ، فَإِذَا انْقَضَتْ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَمْ يَظْهَرْ أَثَرُ حَرَقٍ أُعْلِنَتِ الْبِرَاءَةُ ، وَمِنْ ذَلِكَ لَا يَرَى أَنَّ الْجِلْدَ الْخَشِينَ الْجَاسِيَّ عِنْدَ أُمَةٍ مَتَمَرَّنَةٍ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْحَدِيدِ لَا يَتَقَبَّلُ أَثَرَ الْحَدِيدِ الْمُخْمَى أَوْ الْمَاءِ الْحَمِيمِ بِمَا فِيهِ الْكَفَايَةُ فَيَظْهَرْ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ؟ وَهَذَا الْأَثَرُ إِذَا مَا ظَهَرَ كَانَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الَّذِي امْتَحِنَ مُخْتَبَثٌ ، وَيَسْتَعْمَلُ فَلَا حَوْنَ

( ١ ) قَانُونُ الْبُورْغُونِ ، فَصْل ٤٥ . ( ٢ ) انْظُرْ إِلَى مَوْلاَفَاتِ أَغُوبَارْدِ .

الحديد المَحْمَى بأيديهم الجاسئة كما يريدون ، وأما النساء فقد كان اللأى يَعْمَلْنَ منهن قاداتٍ على مقاومة الحديد المَحْمَى ، وما كانت السيدات لِيُعَوِّزَهُنَّ أَنْصَارٌ يدافعون عنهن<sup>(١)</sup> ، ولم تكن لتوجد حالٌ متوسطة في أمة لا عهد لها بالتurf .

وكان قانون التورنجيين<sup>(٢)</sup> يقول بعدم امتحان المرأة المتهمة بالزنا بالماء الحميم إلا عند عدم تقدّم مدافع عنها ، ولا يقول قانون الرّيبّاويين<sup>(٣)</sup> بهذا الامتحان إلا عند عدم وجود شهودٍ لدراء التهمة ، بيّد أن المرأة التي لم يُرَدِّ أحدٌ من أقربائها أن يدافع عنها والرجل الذي لم يستطع ذِكْرَ أية شهادةٍ بصدقه يكونان قد أدبنا لهذا السبب .

ولذا أقول إنه كان يوجد في أحوال الأزمنة التي اتّخذت فيها عادةُ البينة بالمبارزة والبينة بالحديد المَحْمَى والماء الحميم من توافق هذه القوانين والطبائع ما كانت هذه القوانين تؤدّي معه إلى مظالمٍ أقلّ من جَوْرها وما كانت المعلولاتُ معه أَرْكَى من العلل وما كانت القوانين تصدّم معه الإنصافَ أكثرَ من خَرَقها الحقوق ، وما كانت معه أكثرَ عدمِ صوابٍ من كونها ذاتَ طغيان .

( ١ ) انظر إلى بوما نوار « عادة بوفوازييس » فصل ٦١ ، وانظر أيضاً إلى قانون الأنغلز (فصل ١٤) حيث ترى البينة بالماء الحميم ليست غير وسيلة ثانوية . ( ٢ ) باب ١٤ . ( ٣ ) فصل ٣١ : ٥ .

## الفصل الثامن عشر

## كيف انتشرت البيئة بالمبارزة

يُسْتَنْتَج من رسالة أغوبَارْد إلى لويسَ الحليمِ كَوْنُ البيئة بالمبارزة غير مستعملة لدى الفرنج قبل ذلك مطلقاً ما دام قد طَلَبَ <sup>(١)</sup> ، بعد أن يَبَيَّنَ لهذا الأمير مفسدَ قانون غُونْدِبُودَ ، أن يُحْكَمَ في القضايا بْبُورْغُونِيَةِ بقانون الفرنج ، ولكن بما أن المبارزة القضائية كانت مستعملة في فرنسة كما يُعْلَمُ من مكانٍ آخَرَ فإنه وَقِعَ في ارتباك ، ويُفسَّرُ ذلك بقولِي إن قانون الفرنج السَّالِين كان لا يَقْبَلُ هذه البيئة على الإطلاق وإن قانون الفرنج الرِّيَّاويين <sup>(٢)</sup> كان يَقْبَلُهَا .

يَبْدُو أن عادة المبارزة القضائية انتشرت في فرنسة يوماً بعد يوم على الرغم من صُراخ رجال الدين ، وسأثبت ، عما قليل ، أن رجال الدين أنفسهم كانوا عاملاً كبيراً في ذلك .

وقانون اللُّنْبَار هو الذي يُزَوِّدُنَا بهذا الدليل ، « فلقد انتُجِلت عادة قبيحة منذ زمن طويل ( كما قيل في مقدمة نظام أوتون الثاني ) ، وذلك أنه إذا ما طُعِنَ في مُسْتَنَدٍ ميراثٍ على أنه مُزَوَّرٌ أقسم الذي عَرَضَهُ بالأناجيل على صحته ، فجَعَلَ صاحباً للارث من غير سابق حُكْمٍ ، وهكذا كان للأيمان الكاذبة أن تَثِقَ بِأَنْهَا تنال <sup>(٣)</sup> » ، ولما تَوَجَّحَ الإمبراطور أوتون الأول في رومة <sup>(٤)</sup> وعَقَدَ البابا يوحنا

( ١ ) Si placeret domino nostro ut eos transferret ad legem Francorum

( ٢ ) انظر إلى هذا القانون باب ٤٩ : ٤ ، وباب ٦٧ : ٥ . ( ٣ ) قانون اللنبار ، جزء ٢ ،

باب ٥٥ ، فصل ٣٤ .

( ٤ ) سنة ٩٦٢ .

الثاني عشر مجعاً دينياً صاح جميع سنيورات<sup>(١)</sup> إيطالية مطالبين بأن يَضَعَ الإمبراطور قانوناً لتقويم سوء الاستعمال الكريه هذا ، ورأى البابا والإمبراطور وجوب تحويل الأمر إلى المجمع الديني الذي سيعقد في رافين<sup>(٢)</sup> بعد زمنٍ قليل ، وهنالك كرّر السنيورات طلباتهم وضاعفوا صَرَخاتهم، ولكن مع ردّ هذا الأمر ثانيةً بحجة غياب بعض الأشخاص ، ولما وصل أوتون الثاني وملك بُورغُونِيَّة ، كُونَراد<sup>(٣)</sup> ، إلى إيطالية خاطبهما<sup>(٤)</sup> سنيورات إيطالية في فيرونا<sup>(٥)</sup> فوضَعَ الإمبراطور ، بناءً على إلحاحهم المُكرَّر وموافقة الجميع ، قانوناً قائلاً بأنه إذا ما وقع خلافٌ حَوْلَ بعض الموارِيث وأراد بعض الخصوم أن ينفع بمُسْتَنَدٍ وادعى طرفٌ آخرُ بأن هذا المُسْتَنَدُ كاذبٌ حُكِمَ في الأمر بالمبارزة ، وبأن تُرَاعَى هذه القاعدة في مسائل الإقطاعات ، وبأن تُخَضَّع الكنائس لعين القانون فتبارز بواسطة مصارعين عنها ، وتَرَى أن طبقة الأشراف طلبت الإثبات بالمبارزة بسبب محذور البيئة الذي أُدْخِلَ إلى الكنائس ، وأن الإكليريوس صابَر في المجمعين على الرغم من صَرَخات هؤلاء الأشراف ، وعلى الرغم من سوء الاستعمال الصارخ ، وعلى الرغم من سلطان أوتون الذي وَصَلَ إلى إيطالية ليتكلم وَيَسِيرَ سيداً ، وأن تعاون الأشراف والأمراء أكره رجال الدين على على الإذعان فَعُدَّت المبارزة القضائية امتيازاً لطبقة الأشراف ومُتْرَاساً تجاه الظلم وضماناً لِمَا تَمْلِكُ ، فانتشرت هذه الطريقة من ذلك الحين ، وقد تَمَّ هذا في زمن

(١) Ab Italice proceribus est proclamatum, ut imperator sanctus, mutata lege

قانون اللنبار ، جزء ٢ ، باب ٥٥ ، فصل ٣٤ .

(٢) عقد سنة ٩٦٧ ، وقد حضره البابا يوحنا الثالث عشر والإمبراطور أوتون الأول .

(٣) عم أوتون الثاني ، وابن رودولف ، وملك بورغونيه فيما وراء البحور .

(٤) Cum in hoc ab omnibus imperiales aures pulsarentur

قانون اللنبار ، جزء ٢ ، باب ٥٥ ، فصل ٣٤ . (٥) سنة ٩٨٨ .

كان الأباطرة فيه عظماء والبابوات صُغراء ، في زمنٍ جاء الأوتونون ليوطدوا فيه هبة الإمبراطورية بإيطالية .

وأقومُ بتأملٍ مؤيِّدٍ لِمَا قُلْتُ آنفاً ، وذلك أن سَنَ بيناتِ النفي كان يؤدِّي إلى فِتْنَةِ المبارزة بعده ، وكان سوء الاستعمال الذي اشْتُكِى منه أمام الأوتونين يقوم على دفاعِ الرجل الذي يُطْعَن في مُسْتَنَدِهِ على أنه مُزَوَّرٌ بينةٍ نفيٍ قائلته بأن يُخْلَفَ بالأناجيل على أنه غيرُ ذلك ، وماذا صُنِعَ لتقويم سوء استعمال قانونٍ كان قد بُتِرَ ؟ لقد أُعيدت عادةُ المبارزة .

وأراني مبادراً إلى الكلام عن نظام أوتون الثاني لإلقاء نُورٍ على المنازعات بين الإكليروس والعلمانيين في تلك الأزمنة ، فقد كان يوجد سابقاً نظام<sup>(١)</sup> للوَيْتِرِ الأول الذي أراد ، مستنداً إلى عَيْنِ الشكاوى وعَيْنِ المنازعات ، أن يضمن ملكية الأموال فأمر بأن يُخْلَفَ المُوَثَّقُ على عدم تزوير مستنده ، فإذا مات خَلَفَ الشهودُ الموقعون عليه ، غير أن السُّوء كان يبقى دائماً ، فوجب الرجوعُ إلى العلاج الذي تكلمت عنه .

وأجدُ الأمةَ ، في المجالس العامة التي عقدها شارلمان قبل ذلك الزمن ، قد التمسَتْ<sup>(٢)</sup> منه أن يُفَضَّلَ العودَ إلى المبارزة القضائية في الأحوال التي يَضْعُبُ فيها جِدًّا ألا يكون المتهم والمتهم كاذبين في يمينهما ، ففَعَلَ ذلك .

وانتشرت عادة المبارزة القضائية لدى البورغون وحُدِّدَت عادة اليمين عندهم ، وألغى ملك إيطاليا ، تيودوريكُ ، المبارزة القضائية لدى الأسترُوغوت<sup>(٣)</sup> ، وبَطَّهَر

(١) في قانون اللنبار ، جزء ٢ ، باب ٥٥ : ٢٣ ، وقد عزي إلى الإمبراطور غي في النسخة التي انتفع بها مسيو موراتوري . (٢) قانون اللنبار ، جزء ٢ ، باب ٥٥ : ٢٣ . (٣) انظر إلى كاسيودور ، جزء ٣ ، رسالة ٢٣ و ٢٤ .

أن قوانين شِنْدَاسُوينْد ورِيسِنُوينْد أرادت حتى نزع فكرتها ، غير أن هذه القوانين كانت من قلة القبول في التَّربُؤينِز<sup>(١)</sup> ما عُدَّت المبارزة معه امتيازاً للقوط فيها .

وجَلَب اللُّنْبَارُ ، الذين فتحوا إيطالية بعد قضاء الروم على الأُسْتَرْوُغُوت ، عادة المبارزة إليها ، غير أن قوانينهم الأولى قَيَّدَتْها<sup>(٢)</sup> ، ووضع شارلمان<sup>(٣)</sup> ولويسُ الحليم والأوتونون نظاماً مختلفة عامة تَجِدُها مُدْرَجَةً في قوانين اللُّنْبَار ومُضافةً إلى القوانين السَّالِيَةِ التي وَسَّعت نطاق المبارزة في القضايا الجنائية أولاً ، ثم في القضايا المدنية ، وكان لا يُعرَف ما يُصْنَع ، وكان يُوجد لَبَيِّنَةُ النفي باليمين محاذيرُ ، وكان يُوجد لَبَيِّنَةُ النفي بالمبارزة محاذيرُ أخرى ، فقد كان يُغَيَّرُ وَفْق ما يكون الواحد أكثر ضرباً من قَبْل هُولا . أو من قَبْل أولئك .

وكان رجال الدين ، من ناحية ، يُحِبُّون أن يَرَوْا التجاء الناس إلى الكنائس<sup>(٤)</sup> والهيكل في القضايا الزمنية ، وكان الأشرافُ المختالون ، من ناحية أخرى ، يحبون أن يؤيِّدوا حقوقهم بسيوفهم .

ولا أقول ، مطلقاً ، إن الإكليروس أدخل العادة التي كانت طبقة الأشراف

(١) In palatio quoque Bera comes Barcinonensis, cum impeteretur a quodam vocato Sunila, et infidelitatis argueretur, cum eodem secundum legem propriam, utpote quia uterque Gothus erat, equestri proelio congressus est et victus.

المؤلف المشكوك فيه لحياة لويس الحليم .

(٢) انظر في قانون اللُّنْبَار ، جزء ١ ، باب ٤ ، وباب ٩ : ٢٣ ، وجزء ٢ ، باب ٣٥ : ٤ و ٥ ، وباب ٥٥ : ١ و ٢ و ٣ ، أنظمت روتاريس و : ١٥ ، نظام لوتيراند . (٣) المصدر نفسه ، جزء ٢ ، باب ٥٥ : ٢٣ . (٤) كانت ائمين الشرعية تتم في الكنائس في ذلك الحين ، وكان يوجد في قصور الملوك في الجيل الأول معبد خاص بالدعاوى التي كان يحكم فيها هنالك ، انظر إلى صيغ ماركولف ، جزء ١ ، فصل ٣٨ ، قانون الريبوايين ، باب ٤٩ : ٤ ، وباب ٦٥ : ٥ ، تاريخ غريغوار التورى ، مرسوم سنة ٨٠٣ المضاف إلى القانون السالى .

تتوجّع منها، فهذه العادة كانت تُشتقّ من روح قوانين البرابرة ومن قيام بينات النفي، ولكن، بما أن الطريقة التي كان يُمكن أن تُنعم بعدم العقاب على كثير من المجرمين قد حَمَلَتْ على التفكير في وجوب الانتفاع بقداسة الكنائس بهراً للمذنبين وكسفاً للإيمان الكاذبة فإن رجال الدين دَعَمُوا هذه العادة والطريقة التي مُصنّت إليها، وذلك لما كان من سابق اعتراضٍ على بينات النفي، وفي بومانونوار<sup>(١)</sup> نرى أن هذه البينات لم تُقبَل في المحاكم الكنسية قط، وهذا ما ساعد كثيراً، لا ريب، على إسقاطها وعلى إضعاف حُكم مجموعات قوانين البرابرة من هذه الناحية.

وكذلك يُشعر هذا بما بين عادة بينات النفي وعادة المبارزة القضائية، التي تكلمت عنها كثيراً، من رابطة، وقد أعجبت المحاكم العلمانية بكلٍّ منهما، وقد نبذت المحاكم الكنسية كلاهما.

وكانت الأمة، باختيار البينة بالمبارزة، تتبع عبقريتها الحربية، وذلك بينما كانت المبارزة تُسنّ كحكمٍ إلهيٍّ كانت تُلقَى البينة بالصليب والماء البارد والماء الحارّ التي عُدَّت أحكاماً إلهيةً أيضاً.

وأمر شارلمان بأن يُفصل بالصليب ما قد يقع بين أولاده من خلاف، وقصّر لويسُ الحليم<sup>(٢)</sup> هذا الحكم على القضايا الدينية، وأبطل ابنه لوتير في جميع الأحوال، وأبطل<sup>(٣)</sup> البينة بالماء البارد أيضاً.

ولا أقول إن هذه البينات لم تُستَسخَر في الكنائس بأكثر من ورود ذكرها في مرسوم<sup>(٤)</sup> لفليب أوغوست، وذلك في زمنٍ كان لا يوجد فيه غيرُ قليل من

(١) فصل ٣٩، صفحة ٢١٢، وكان الشامسة يقولون: «لا ينبغي أن ينزل النفي منزلة البينة»، وذلك لتعذر إثباتها. (٢) تجد أنظمتها درجة في قانون اللنبار، وذيلاً للقوانين السالية. (٣) في نظامه المدرج في قانون اللنبار، جزء ٢، باب ٥٥: ٣١. (٤) سنة ١٢٠٠.

العادات المقبولة قبولاً عاماً ، وإنما أقول إنها كانت قليلة الاستعمال ، ويُعَدُّ بومَانُوار<sup>(١)</sup> ، الذى كان يعيش فى عهد سان لويس وقليلًا بعده ، أنواعًا مختلفةً للبينات فيتكلّم عن المبارزة القضائية ، ولا يتكلّم شيئًا عن تلك .

### الفصل التاسع عشر

سببٌ جديد لنسيان القوانين السالية  
والقوانين الرومانية والمراسيم الملكية

تكلّمتُ آنفًا عن الأسباب التى أسفرت عن فقد القوانين السالية والقوانين الرومانية والمراسيم الملكية سلطانيًا ، وأضيفُ إلى ذلك كونَ توسيعِ البينة بالمبارزة كان علةً ذلك الرئيسة

صارت القوانينُ السالية التى كانت لا تقبل تلك العادة غيرَ نافعة من بعض الوجوه ، فسقطت ، وكذلك تلاشت القوانين الرومانية التى كانت لا تقبلها ، وعاد لا يفكر فى غير وضعِ قانون المبارزة القضائية وأن يُجعل منه فقهٌ صالح ، ولم تُصَحِّح أحكام المراسيم الملكية أقلَّ عدمَ فائدةٍ ، وهكذا خسرَ كثيرٌ من القوانين سلطانه من غير أن يُمكن بيان الزمن الذى أضاعته فيه ، وهى قد نُسيت من غير أن يوجد من القوانين ما حلَّ محلّها .

ولم يكن لمثل تلك الأمة احتياجٌ إلى القوانين المكتوبة ، وكان من الممكن أن تُنسى قوانينها المكتوبة بسهولة .

(١) عادة بوفوازييس ، فصل ٣٩ .



وإذا وُجِدَ خِصَامٌ بين طرفين أُمِرَ بالمبارزة ، وما كان لِيَجِبَ كثيرُ أهليةٍ في هذا السبيل .

وانتهت جميعُ القضايا المدنية والجنائية إلى أفعال ، وكان يبارزُ حَوْلَ هذه الأفعال ، وليس أساسُ القضية وحده ما كان يُحْكَمُ فيه بالمبارزة ، بل كان يُحْكَمُ بها أيضاً في عوارض الدعوى وتمهيداتها كما قال بومانونار<sup>(١)</sup> الذي أورد أمثلةً عليها . وأجِدُ في أوائل الجيل الثالث أن الفقه كان على الأصول ، فالشرفُ سيطر على كلِّ شيء ، وكان القاضي إذا لم يُطِغَ قاضى على مُقَابِجَتِهِ ، وكان الحاكم في بُورْج<sup>(٢)</sup> إذا ما استدعى أحدَ الناس ولم يَحْضُرْ قال : « أرسلتُ مَنْ يَبْحَثُ عنك ، فوجدتُ من الحقارة أن تَحْضُرَ ، فأبْنِ لِي سببَ هذا الازدراء » ، وَوَقَعَتِ المبارزةُ ، وقد أصلح<sup>(٣)</sup> لويسُ السمين هذه العادة .

وكانت المبارزةُ القضائية عادةً مُتَبَعَةً في أُوْرْليَان في جميع دعاوى الديون<sup>(٤)</sup> فصرَّح لويسُ الشابُّ بأنه لا محلَّ لهذه العادة إلا إذا جاوز الادعاء خمسة أفلُسٍ ، وكان هذا المرسوم قانوناً محلياً ، وذلك لأنه كان يكفي ، منذ عهد سان لويس<sup>(٥)</sup> ، أن تزيد القيمة على اثني عشر درهماً ، ومما رواه بومانونار<sup>(٦)</sup> لأحد علماء القانون أنه كان يوجد في فرنسا عادة سيئةٌ قائلَةٌ بإمكان الرجل أن يستأجر مبارزاً يَعْمَلُ لحسابه في قضاياهِ ضمن زمن معين ، فوجب أن تكون عادة المبارزة القضائية منتشرةً إلى الغاية في ذلك الحين .

(١) فصل ٦١ ، صفحة ٣٠٩ و ٣١٠ . (٢) مرسوم لويس السمين لسنة ١١٤٥ ، في مجموعة المراسيم . (٣) المصدر نفسه . (٤) مرسوم لويس الشاب لسنة ١١٦٨ في مجموعة المراسيم . (٥) انظر إلى بومانونار ، فصل ٦٣ ، صفحة ٣٢٥ . (٦) انظر إلى عادة بوفوازييس ، فصل ٢٨ ، فصل ٢٠٣ .

## الفصل العشرون

## أصل الشرف

توجد ألعاز في مجموعة قوانين البرابرة ، ولا يقضى قانون<sup>(١)</sup> الفريرزون بغير نصف فلس تعويضاً لمن ضُرب بالعصا ، ولا يوجد من الجروح الصغيرة جداً ما لا يَمْنَح تعويضاً منها أكثر من ذلك ، ويقضى القانون السالتي بدفع ثلاثة أفلس تعويضاً لحرّ يضرّ به حرّ آخر ثلاث مرات بالعصا ، فإذا أسال دمه عوقب كمن يجرّح بمذبة فدفع خمسة عشر فلساً ، فالعقوبة كانت تُقاس بعظم الجروح ، ووَضَعَ قانون اللنبار<sup>(٢)</sup> تعويضاتٍ مختلفةً عن ضربةٍ واحدة وضربتين وثلاث ضربات وأربع ضربات ، واليوم تُعَدِّل الضربة مئة ألف من ذلك .

ويقول نظام شارلمان ، الذي أُدرج في قانون اللنبار<sup>(٣)</sup> ، بأن يتضارب بالعصى مَنْ يأذن لهم في المبارزة ، ومن المحتمل أن كان هذا مراعاةً للإكليروس ، ومن المحتمل أن أُريد جعل المبارزات أقلّ سفكاً للدماء ما دام قد وُسِّعَ نطاق عاداتها ، ويقضى مرسوم<sup>(٤)</sup> لويس الحليم بالخيار بين المبارزة بالعصا والمبارزة بالأسلحة ، ثم لم يَبْقَ غيرُ القُدّادين من يبارزون بالعصا<sup>(٥)</sup> .

والآن أبصِرُ ظهورَ المواد الخاصة بمبدأ الشرف عندنا وتكوينها ، وذلك أن المتهم يأخذ في الادعاء أمام القاضي بأن فلاناً اقترف العمل الفلاني فيجيبه هذا بأنه

(١) Additio sapientium wilemari ، باب ٥ . (٢) جزء ١ ، باب ٦ : ٣ .

(٣) جزء ٢ ، باب ٥٥ : ٢٣ . (٤) مضاف إلى القانون السالتي عن سنة ٨١٩ . (٥) انظر

إلى بومانوار ، فصل ٦٤ ، صفحة ٣٢٨ .

كاذب<sup>(١)</sup> في ادعائه ، وهنالك يأمر القاضى بالمبارزة ، وذلك لأن من المبدأ القائم أن يُصار إلى البرّاز عند الإنكار .

وإذا ما صرّح رجل<sup>(٢)</sup> بأنه يبارز لم يُمكنه أن يعدل عن ذلك ، وهو إذا ما عدل حُكِم عليه بغرامة ، ومن ثمّ نشأت القاعدة القائلة إن المرء رهين كلمته فلا يُبيح له الشرف أن يَرَجِع عنها .

وكان الأشراف<sup>(٣)</sup> يتبارزون فيما بينهم بأسلحتهم فرساناً ، وكان العوام<sup>(٤)</sup> يتبارزون فيما بينهم بالعصى رجلاً ، ومن ثمّ عدّت العصا أداة الإهانات<sup>(٥)</sup> ، وذلك لأن الرجل الذى يُضرب بها يكون قد عُومِل كأحد العوام .

ولم يكن غير العوام من يبارزون بلا غطاء<sup>(٦)</sup> ، وهكذا لم يكن غيرهم من يتلقّى الضربات على الوجه ، وصارت الضربة إهانة يجب أن تُغسل بالدم ، وذلك لأن الرجل الذى تلقاها يكون قد عُومِلَ مثل عامي .

ولم تكن الشعوب الجرمانية أقل شعوراً منا بالشرف ، حتى إن شعورها هذا أكثر مما لدينا ، وهكذا كان أبعد الأقارب شديدي الاكتراث للإهانات ، وعلى هذا قامت جميع شرائعهم ، ومن أحكام قانون اللنبار<sup>(٧)</sup> أن الرجل الذى يرافقه أتباعه فيضرب رجلاً آخر على حين غفلة غمراً له بالخزى والسخرية يدفع نصف

(١) المصدر نفسه ، صفحة ٣٢٩ . (٢) المصدر نفسه ، فصل ٣ ، صفحة ٢٥ وصفحة

٣٢٩ . (٣) انظر إلى بومانوار حول أسلحة المبارزين ، فصل ٦١ ، صفحة ٣٠٨ ، وفصل ٦٤ ،

صفحة ٣٢٨ . (٤) انظر إلى بومانوار فصل ٦٤ ، صفحة ٣٢٨ ، وانظر ، أيضاً ، إلى مراسيم سان

أوبن دانجو التى نقلها غلان ، صفحة ٢٦٣ . (٥) لم تكن ضربات العصا شائعة لدى الرومان قط ،

Leg. Ictus fustium. De iis qui notantur infamia.

(٦) لم يكن لديهم غير الترس والعصا ، بومانوار ، فصل ٦٤ ، صفحة ٣٢٨ . (٧) جز ١ ،

التعويض الذى كان يُفرض عليه لو قُتله ، وهو يدفع ثلاثة أرباع عين التعويض<sup>(١)</sup> إذا ما قيَّده لذات العلة .

وَلْنَقُلْ ، إِذَنْ ، إن آباءنا كانوا يتأثرون من الإهانات إلى الغاية ، ولكن كَوْن الإهانات من نوع خاصٍ ، كَتَلَقَى ضَرَبَاتٍ بِأَلَةٍ مُعَيَّنَةٍ عَلَى قِسْمٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الْجِسْمِ وَعَلَى وَجْهِ مُعَيَّنٍ ، مما كان لا عهدَ لهم به بَعْدُ ، وكان جميع هذا ضِمْنَ العار الذى يُصِيب المرءَ بضره ، وعِظَمُ الاعتداءات فى هذه الحال كان يوجب عِظَمَ الإهانات .

### الفصل الحادى والعشرون

#### تأملٌ جديدٌ حول الشرف لدى الجرمان

قال تاسيت<sup>(٢)</sup> : « كان من العار العظيم لدى الجرمان أن يترك الواحد منهم تُرْسَه فى القتال ، وكان الكثيرُ منهم ينتحر بعد هذا البلاء » ، ومن أحكام القانون السالى القديم<sup>(٣)</sup> ، أيضا ، أن يُعْطَى الرجلُ الذى يقال له ، عن إهانةٍ ، إنه كان قد ترك تُرْسَه ، تعويضَ خمسةَ عشرَ فِلْسًا .

ونَقَّحَ شارلمان<sup>(٤)</sup> القانونَ السالى فلم يجعل التعويضَ فى هذه الحال غيرَ ثلاثةِ أفلس ، ولا يُمكن اتِّهامُ هذا الأمير بأنه أراد إضعافَ النظامَ الحربى ، فمن الواضح

(١) المصدر نفسه : ٢ . (٢) De morib. Germ. ، فصل ٦ .

(٣) فى Pactus legis salicæ ، فصل ٦ . (٤) لدينا القانون القديم والقانون الذى نقحه هذا الأمير .

أن هذا التغيير نشأ عن تغيير الأسلحة ، وتغيير الأسلحة هذا مصدر كثير من العادات كما يجب أن يكون .

### الفصل الثاني والعشرون

#### الطبائع الخاصة بالمبارزات

قامت صِلَتُنَا بالنساء على ما يَرْتَبِطُ في لذة الحواس من سعادة ، وعلى ما يَجِدُهُ المرء من قُتُونٍ في أن يُحِبَّ وَيُحَبَّ ، وعلى رغبته في أن يروقهن ، وذلك لأهن قاضيات مُنَوَّرَاتٍ حَوَّلَ قسم من الأمور التي تتألف المزية الشخصية منها ، وتُسْفِر هذه الرغبة العامة في الرِّوْقَانِ عن الرِّقَّة التي ليست الحب مطلقاً ، بل الظرف ، بل الخفة ، بل دوام فَرِيَةِ الغرام .

والحُبُّ أَكْثَرُ اتِّجَاهًا نحو أحد هذه الأمور الثلاثة مما نحو الأمرين الآخرين ، وذلك وَفْقَ مختلف الأحوال في كلِّ أمة وكلِّ عصر ، والحقُّ أنني أقولُ إن روح الرِّقَّة في زمن مبارزاتنا هي التي وجب أن تَقْبِضَ على قُوَى .

وَأَجِدُ في قانون اللُّسْبَارِ<sup>(١)</sup> أن القاضي إِذَا مَا أَبْصَرَ على أحد المبارزين أعشاباً خاصةً بِأَسْحَارٍ أَمَرَ بِنَزْعِهَا وَحَلَفَهُ على أنه لم يَبْقَ عنده شيءٌ منها ، وما كان هذا القانون لِيُمْكِنَ أن يقوم على غير الرأي العام ، والخوف الذي قيل إنه أوجب اختراع كثير من الأمور هو الذي حَمَلَ على تَمَثُّلِ هذه الفنون من القُتُون ، وبما أن المصارعين في المبارزات الخاصة كانوا مُجَهَّزِينَ بجميع القِطَع ، مجهزين بأسلحةٍ

ثَقِيلَةٌ دَفَاعِيَّةٌ وَهَجُومِيَّةٌ ، تَكُونُ لَهَا ، مَعَ تَسْقِيَةِ مَعْدِنٍ وَبَعْضِ قُوَّةٍ ، مَنَافِعٌ لَا حَدَّ لَهَا ، فَإِنَّ فِكْرَةَ الْأَسْلِحَةِ الْمَسْحُورَةِ لِبَعْضِ الْمُبَارِزِينَ كَانَتْ تَقْلِبُ رَأْسَ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ لَا مُحَالَةَ .

وَمِنْ هُنَاكَ ظَهَرَ نِظَامُ الْفُرُوسِيَّةِ الْعَجِيبِ ، وَفُتِحَتْ جَمِيعُ النَفُوسِ لَهُذِهِ الْخَوَاطِرِ ، فَرُئِيَ فِي الْأَقَاصِيصِ بَطَانُ وَفِرْسَانُ وَحُورِيَّاتُ ، وَخَيْلٌ مُجَنَّحَةٌ أَوْ عَاقِلَةٌ ، وَرِجَالٌ خَافُونَ أَوْ لَا يُجْرَحُونَ ، وَسَحَرَةٌ يَكْتَرِثُونَ لَوِلَادَةِ الْعِظَاءِ وَتَرْبِيَتِهِمْ ، وَقُصُورٌ مَسْحُورَةٌ أَوْ صَاحِيَّةٌ ، وَرُئِيَ فِي عَالَمِنَا جَدِيدٍ ، وَمَجْرَى الطَّبِيعَةِ الْعَادِيَّةِ وَحَدَهُ مَتْرُوكٌ لِعَوَامِّ النَّاسِ .

وَمِنْ الْفِرْسَانِ أَنْاسٌ مُسَلَّحُونَ فِي قِسْمٍ مِنَ الْعَالَمِ ، دَائِمًا ، حَافِلٍ بِالْقُصُورِ وَالْحُصُونِ وَقُطَاعِ السَّابِلَةِ ، فَكَانُوا يَجِدُونَ مِنَ الشَّرَفِ أَنْ يَجْزُوا عَلَى الْجُورِ وَأَنْ يَدَافِعُوا عَنِ الضَّعْفِ ، وَمِنْ هُنَا ، أَيْضًا ، مَا يَرَى فِي أَقَاصِينَا مِنَ اللَّطْفِ الْقَائِمِ عَلَى فِكْرَةِ الْحُبِّ الْمُضَافَةِ إِلَى فِكْرَةِ الْقُوَّةِ وَالْحِمَايَةِ .

وَهَكَذَا نَشَأَ اللَّطْفُ ، عِنْدَ تَمَثُّلِ أَنْاسٍ مُمْتَازِينَ يُبْصِرُونَ الْفَضِيلَةَ مَقْرُونَةً بِالْجَمَالِ وَالضَّعْفَ فَيُحْمَلُونَ بِذَلِكَ عَلَى تَعْرِيزِ أَنْفُسِهِمْ لِلْأَخْطَارِ فِي سَبِيلِهَا ، وَأَنْ يَرُوقُوا فِي أَعْمَالِ الْحَيَاةِ الْعَادِيَةِ .

وَتُصَنِّعُ رَوَايَاتُنَا عَنِ الْفُرُوسِيَّةِ عَنْ هَذِهِ الرِّغْبَةِ فِي الرِّوْقَانِ ، فَأَنْعَمْتُ عَلَى قِسْمٍ مِنْ أَوْرَبَةِ بَرُوحِ اللَّطْفِ الَّتِي لَمْ يَعْرِفْهَا الْقَدَمَاءُ إِلَّا قَلِيلًا كَمَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقَالَ .

وَمَا تَمْتَعَتْ بِهِ الْمَدِينَةُ الْوَاسِعَةُ ، رُومَةُ ، مِنْ تَرَفٍّ عَجِيبٍ دَارَى فِكْرَةَ مَلَاذِّ الْحَوَاسِّ ، وَمَا سَاوَرَ أَرْيَافَ الْيُونَانِ مِنْ مَبْدِئِ الْهَدْوِ سَحَلٍ عَلَى وَصْفِ مَشَاعِرِ

الحُب<sup>(١)</sup> ، وما ساور الفرسان الحاميين للفضيلة وجمال النساء من مبدأ أدى إلى مبدأ اللطف .

ودامت هذه الروح بعادة ألعاب الفروسية الجامعة بين سُنن الإقدام وسُنن الحب فَمَنَحَت الرقة أهمية عظيمة .

### الفصل الثالث والعشرون

#### فقهُ المبارزة القضائية

قد يكون من حُبِّ الاطلاع أن يُرى تحوُّلُ عادةِ المبارزة القضائية المخالفة للذوق إلى مبادئ وأن يُبَصَّر قيامُ فقهٍ بالغِ الغرابة حوْلَها ، ويَصْعُ الناسُ ، الراشدون من حيث الأساسُ ، حتى سَبَقَ أوهامهم ضَمَنَ قواعدَ ، ولا شيءَ كالمبارزة القضائية أبعدُ من العقل السليم ، ولكن التنفيذَ ، بعد وَضْع هذه النقطة ، كان يتمُّ بشيء من الحذر .

ويجب ، للاطلاع جيداً على فقه تلك الأزمنة ، أن تُقرأ بدقة أنظمةُ سان لويس الذي أوجب تغييراتٍ عظيمةً في النظام القضائي ، وكان دِيفُونْسَتِينُ معاصراً لهذا الأمير ، وكتب بُوْمَانُوَارُ بعده<sup>(٢)</sup> ، وعاش الآخرون منذ زمنه ، فيجب أن يُبَحِّث عن الأسلوب القديم ، إذن ، في التعديلات التي وقعت في ذلك .

(١) يمكن الاطلاع على روايات روم القرون الوسطى . (٢) سنة ١٢٨٣ .

## الفصل الرابع والعشرون

## القواعد المقررة في المبارزة القضائية

إذا ما وُجِدَ<sup>(١)</sup> متهمون كثيرون وجب عليهم أن يتفقوا فيما بينهم حتى يَتَعَقَّبَ القضية واحدٌ منهم ، فإذا لم يستطيعوا ذلك عَيَّنَ مَنْ رُفِعَتْ إليه الدعوى أحدهم ليقوم بالخصومة .

وإذا ما استَدْعَى<sup>(٢)</sup> شريفٌ عامياً وجب أن يُمَثِّلَ ماشياً مع تُرْسٍ وَعَصَا ، فإذا ما حَضَرَ راجباً حصاناً مع أسلحةٍ شريفٍ نُزِعَ منه حصانه وأسلحته ، وبَقِيَ لابساً قيصاً وأُلْزِمَ بمبارزه العامى وهو على هذه الحال .

وكان العدل<sup>(٣)</sup> قبل المبارزة يقوم بثلاثة أمور ، أى يؤمر أقرباء الخصمين بالانصراف ، ويُنذَرُ الشعب بأن يحافظ على الصمت ، وتُحْظَرُ مساعدة أى من الخصمين ، وإلَّا فُرِضَتْ عقوبةٌ عظيمة ، حتى عقوبة الموت ، إذا ما غلب أحدُ المبارزين نتيجة هذا العون .

ويحافظ رجال العدل<sup>(٤)</sup> على الميدان ، فإذا ما تكلم أحد الخصمين عن الصلح انتبهوا كثيراً إلى الحال التى يكونان عليها فى تلك الساعة حتى يُرَدَّأ<sup>(٥)</sup> إلى ذات الوضع عند عدم الصلح .

وإذا ما حُصِّلَ على العهود من أجل جنائيةٍ أو حكمٍ زائفٍ لم يتم الصلح من

(١) بومانوار ، فصل ٦ ، صفحة ٤٠ و صفحة ٤١ . (٢) المصدر نفسه ، فصل ٦٤ ،

صفحة ٣٢٨ . (٣) المصدر نفسه ، صفحة ٣٣٠ . (٤) المصدر نفسه . (٥) المصدر

نفسه ، فصل ٦٤ ، صفحة ٣٣٠ .



غير موافقة السنيور ، وإذا ما كان أحد الخصمين مغلوباً لم يُمكن الصلح من غير موافقة الكونت<sup>(١)</sup> وهذا ما يمتد إلى مراسيم عفونا بصله .

ولكن إذا كانت الجناية تستوجب القتل ووافق السنيور على الصلح عن إفساد له بالهدايا ، ألزم بدفع ستين ايرة غرامة وآل إلى الكونت حقه<sup>(٢)</sup> في معاقبة الأثيم .

وكان من الناس كثيرون غير قادرين أن يعرضوا المبارزة أو أن يتلقوها ، فكان يُباح اتخاذ مبارز عند معرفة العلة ، وهو ، لكي يكون له أعظم مصلحة في الدفاع عن فريقه ، كان يُبضعُ جمعُ كفّه إذا ما غلب<sup>(٣)</sup> .

ولما وُضعت في القرن الماضي قوانين مهمة ضدّ المبارزات كان من المحتمل أن يكفي نزعُ صفة المحارب من المحارب بقتل يده ، فلا شيء أدعى لحزن الرجال من أن يظّلوا أحياء بعد أن يخسروا صيغتهم .

وإذا ما وقعت المبارزة ، في جريمة القتل<sup>(٤)</sup> ، بواسطة مصارعين وُضِع الخصمان في مكان لا يستطيعان أن يريّا المبارزة منه ، فكان كل واحدٍ منهما يُنطق بالحبل الذي ينفع لعقابه إذا ما غلب مصارعه .

ومن كان يُغلب في المبارزة لا يخسر الشيء المختلف عليه في كل وقت ، ومن ذلك<sup>(٥)</sup> أنه إذا ما وقع البراز حول قرار تمهيدٍ لم يخسر غير القرار التمهيدى .

(١) كان لكبراء الفسالات حقوق خاصة . (٢) قال بومانوار (فصل ٦٤ ، صفحة ٣٣٠) : « يخسر قضاؤه » ، فلم يكن لهذه الأقوال دلالة عامة لدى مؤلفي تلك الأزمنة ، بل دلالة مقصورة على القضية التي هي موضوع بحث ، ديفرتين ، فصل ٢١ ، مادة ٢٩ . (٣) كانت هذه العادة ، التي توجد في مراسيم الملوك ، قائمة منذ زمن بومانوار ، انظر إلى الفصل ٦١ ، صفحة ٣١٥ . (٤) بومانوار فصل ٦٤ ، صفحة ٣٣٠ . (٥) بومانوار ، فصل ٦١ ، صفحة ٣٠٩ .

### الفصل الخامس والعشرون

#### ما وُضع من الحدود حَوْلَ عادةِ المبارزة القضائية

إذا ما حُصِّلَ على عهود الصِّراع حَوْلَ قضيةٍ مدنيةٍ قليلةِ الأهمية أكره السنيورُ الطرفين على استرداد هذه العهود .

وإذا كان الفعل مشهوراً<sup>(١)</sup> ، كَأَن يُقْتَلَ رجلٌ في الشُّوق ، لم يُسَمَّعْ شهودٌ ولم تَقَعْ مبارزةٌ ، بل يَنْطِقُ القاضي بالحكم على الشهرة .

وإذا ما حُكِمَ في محكمة السَّنيور على تَمْطٍ واحدٍ غالباً ، فعُرِفَ<sup>(٢)</sup> العُرْفُ هكذا ، أَبَى السَّنيور أن يتبارز الخصمان لكيلا تتغير العادة بمختلف حوادث المبارزات . وما كان للرجل أن يطلب المبارزة إلا لنفسه<sup>(٣)</sup> أو لواحدٍ من نسبه أو لِسَنيوره .

وإذا ما بُرِّئَ<sup>(٤)</sup> متهمٌ لم يستطع قريبٌ آخرُ أن يطلب المبارزة وإلا لم تنته القضايا .

وإذا ما ظهرَ ثانيةً مَنْ يريدُ أفر باؤه أن ينتقموا لموته لم يَبْقَ للمبارزة محلٌّ ، وكذلك الأمرُ<sup>(٥)</sup> إذا كان الفعل متعذراً عن غيابٍ مشهور .

وإذا كان القتل قد بَرَأَ المتهم قبل موته مُعَيَّناً رجلاً آخرَ لم يُشْرَعْ في المبارزة

(١) بومانوار ، فصل ٦١ ، صفحة ٣٠٨ ، المصدر نفسه ، فصل ٤٣ صفحة ٢٣٩ .

(٢) المصدر نفسه ، فصل ٦١ ، صفحة ٣١٤ ، وانظر إلى ديفورتين أيضاً ، فصل ٢٢ ، مادة

٢٤ . (٣) بومانوار ، فصل ٦٣ ، صفحة ٣٢٢ . (٤) المصدر نفسه . (٥) المصدر نفسه ،

فصل ٦٣ ، صفحة ٣٢٢ .

قَطُّ ، ولكنه إذا لم يُعَيَّن أحداً عُدَّ تصرُّيحه تجاوزاً عن قتله واستمرَّ في التعقيب ، حتى إن القتال يُمكن أن يقع بين الشرفاء .

وإذا ما وَقَعَ قتالٌ<sup>(١)</sup> وأعطى أحدُ الأقرباء عهدَ الصراع أو أخذَها انقطع حقُّ القتال ، وذلك لما يَنبَغُ عليه من عَزَمِ الخصمين على اتباع مجرى العدل العادى ، فمن يستمرَّ على القتال يُحَكِّمُ عليه بالتعويض من الأضرار .

وهكذا كان لطريقة المبارزة القضائية فائدةٌ إمكانِ تحويلِها نزاعاً عاماً إلى نزاعٍ خاصٍ وردَّها إلى المحاكم قوتها وإعادتها إلى الحال المدنية من عاد لا يحاكم بغير حقوق الأمم .

وكما أنه يوجد ما لا يُخَصَّى من الأمور الصائبة التي تُدارُ بمحاكمةٍ بالغة يوجد من المحاكمات ما يُدارُ على وجهٍ بالغٍ الصواب .

وإذا دُعِيَ<sup>(٢)</sup> رجلٌ من أجلِ حُرْمِ فأظهر أن الداعى هو الذى اقترفه عادت لا تكون عهدُ صراعٍ ، وذلك لأنه لا يوجد مذنبٌ لا يُفَضَّلُ مبارزةً مشكوكاً فيها على عقابٍ مؤكد .

وكان لا يوجد<sup>(٣)</sup> برَّازٌ في القضايا التي يُحَكِّمُ فيها من قِبَلِ مُحَكِّمين أو من قِبَلِ المحاكم الكنسية ، وكذلك كان لا يوجد برَّازٌ في مسائل مُهور النساء .

« ولا تستطيع المرأة أن تبارز » كما قال بومانوار ، وكانت المرأة إذا ما دَعَتْ رجلاً من غير أن تُعَيَّن مُبارزها لم تُؤْخَذْ عهدُ صراعٍ قَطُّ ، وكان لا بُدَّ للمرأة من

(١) المصدر نفسه ، صفحة ٣٢٣ . (٢) بومانوار ، فصل ٦٣ ، صفحة ٣٢٤ .

(٣) المصدر نفسه ، فصل ٦٣ ، صفحة ٣٢٥ .

إذن مولاها<sup>(١)</sup>، أى زوجها. أيضاً، حتى تدعو، ولكنها كان يُمكن أن تُستدعى من غير هذا الإذن.

وإذا كان الداعى<sup>(٢)</sup> أو المدعوّ دون الخامسة عشرة لم تكن هنالك مبارزة، ومع ذلك كان يُمكن الأمرُ بها فى قضايا القصر إذا ما أراد وصى القاصر أو حارسُ أمواله أن يخاطر بهذه الطريقة.

ويلوح لى أن الأحوال الآتية هى التى كان يؤذن للفدّاد أن يبارز فيها، وذلك أن يبارز فدّاداً آخر، وأن يبارز رجلاً حُرّاً. أو شريفاً أيضاً، إذا ما دُعِيَ، ولكنه إذا ما دعا<sup>(٣)</sup> أمكن هذا أن يرفض البراز، حتى إنه كان يَحِقُّ لِسنيور الفدّاد أن ينتشله من المحكمة، وكان يمكن الفدّاد أن يبارز كلَّ شخصٍ حُرٍّ بأمرٍ من السنيور<sup>(٤)</sup> أو عن عادةٍ، وكانت الكنيسة<sup>(٥)</sup> تدعى بمثل هذا الحقّ لفدّاديهَا كعلامة احترامٍ لها<sup>(٦)</sup>.

### الفصل السادس والعشرون

#### المبارزة القضائية بين أحد الخصمين وأحد الشهود

يَرَوَى بومانوار<sup>(٧)</sup> أن الرجل إذا ما رأى شهادة شاهدٍ ضدهُ أمكنه أن يُنحَى الآخر قائلاً<sup>(٨)</sup> للقضاة أن خصمه يُقدّم شاهداً كاذباً مفترياً، فإذا أراد

(١) المصدر نفسه. (٢) المصدر نفسه، صفحة ٣٢٣، وانظر، أيضاً، إلى ما قلته فى الباب ١٨، فصل ٢٦. (٣) بومانوار، فصل ٦٣، صفحة ٣٢٢. (٤) ديفونتين، فصل ٢٢

مادة ٧. (٥) Habeant bellandi et testificandi licentiam

مرسوم لويس السمين لسنة ١١١٨. (٦) المصدر نفسه. (٧) بومانوار، فصل ٦١، صفحة ٣١٥ (٨) « يجب أن يسألوا قبل أن يحلفوا عن رغبتهم فى أداء الشهادة، فقد يمتنعون عن تأدية شهادة كاذبة »، بومانوار، فصل ٣٩، صفحة ٢١٨.

الشاهد أن يبارز أعطى عهد الصراع ، وعاد لا يكون الاستقصاء موضوع بحث ، وذلك لأن الشاهد إذا ما غلب قضى بأن الخصم قدم شاهداً كاذباً وخسر قضيته . وكان لا ينبغي أن يُترك الشاهد الثاني يحلف ، وذلك لما كان ينطق بشهادته ولما كانت القضية تنتهى بشهادة شاهدين ، ولكن الشهادة الثانية إذا ما وقفت صارت الشهادة الأولى غير مفيدة .

وإذا ما طرحت الشهادة على هذا الوجه لم يستطع الخصم أن يقدم شهوداً آخرين ليسمعوا وخسر قضيته ، بيد أنه يمكن تقديم شهود آخرين عند عدم وجود عهد صراع<sup>(١)</sup> .

ويزوى بومانوار<sup>(٢)</sup> أن الشاهد كان يستطيع أن يقول لفرقه :

« لا أريد أن أبارز في سبيل خصامك ، ولا أن أخاصم لحسابي ، فإذا كنت تريد أن تدافع عني قلت ما عندي من الحقيقة طوعاً » ، ويكون الفريق مضطراً إلى المبارزة عن الشاهد ، فإذا غلب لم يخسر أمره<sup>(٣)</sup> ، وإنما يرفض الشاهد .

وأرى أن هذا تعديل للعادة القديمة ، والذي يجعلني أفكر على هذا الوجه هو وجود عادة دعوة الشهود مقررة في قانون البقاريين<sup>(٤)</sup> وقانون البورغون<sup>(٥)</sup> بلاقيد . وكنت قد تكلمت عن نظام غوندوبود الذي أكثر أغوبارد<sup>(٦)</sup> والقديس أفي<sup>(٧)</sup> من الصراخ ضده .

قال هذا الأمير : « إذا قدم المتهم شهوداً ليخلفوا على أنه لم يقترب الجرم أمكن المتهم أن يدعو أحد الشهود إلى البراز ، وذلك لأن من الصواب ألا يأتي

(١) بومانوار ، فصل ٦١ ، صفحة ٣١٦ . (٢) بومانوار ، فصل ٦ ، صفحة ٤٠ .

(٣) ولكن المبارزة إذا ما وقعت بواسطة مصارعين بضع جمع كف المصارع المغلوب . (٤) باب

١٦ : ٢ . (٥) باب ٤٥ . (٦) رسالة إلى لويس الحليم . (٧) حياة أفي

الذى عَرَضَ أن يَحْلِفَ وَصَرَّحَ بأنه كَانَ يَعْرِفُ الحقيقةَ مَا يُعْرِضُ لِلْبِرَازِ تَأْيِيداً لها ،  
وَلَمْ يَدْعُ هَذَا الْمَلِكُ لِلشُّهُودِ أَيْ مَقَرّاً لاجْتِنَابِ البراز .

### الفصل السابع والعشرون

المبارزة القضائية بين أحد الخصمين

وأحد أقران السنيور ، استئناف الحكم الزائف

بما أن من طبيعة الحكم بالمبارزة أن تُنْهَى القضية إلى الأبد ، وبما أنه لا تَوَافُق  
بينها <sup>(١)</sup> وبين حكمٍ جديدٍ ومرافعاتٍ جديدة ، فإن الاستئناف كما نَصَّت عليه  
القوانين الرومانية والقوانين الكنسية ، أى لدى محكمةٍ عالية ، لتقويم حكم محكمةٍ  
أخرى ، أمرٌ كانَت تجهله فرنسا .

وما كانت الأمة المحاربة التى لا يسيطر عليها غيرُ الشرف لتَعْرِفَ ذلك الوجهَ  
من المحاكمة ، وكانت هذه الأمة ، السائرة وراء هذه الروح دائماً ، تَسْلُكُ تَجَاهَ القضاة  
عين الطُّرُق <sup>(٢)</sup> التى كانت تستطيع سلوكها ضِدَّ الخصوم .

وكان الاستئناف عند هذه الأمة تَحْدِيّاً لمبارزةٍ بالسلاح وَجَبَ أن تنتهى بالدم ،  
لادعوةٍ إلى خصامٍ قَلَمِيٍّ لَمْ يُعْرِفْ إِلَّا بَعْدُ .

وكذلك قال سان لويس فى نظاماته <sup>(٣)</sup> إن الاستئناف ينطوى على خيانة

(١) « وذلك لأن الخصومة تكون قد انتهت إذا ما وقعت المبارزة ، وذلك أمام المحكمة التى يذهب

إليها عن دعوة لتأييد عهد البراز ، فلا استئناف بعد ذلك » ، بومانوار ، فصل ٢ ، صفحة ٢٢ .

(٢) المصدر نفسه ، فصل ٦١ ، صفحة ٣١٢ ، وفصل ٦٧ ، صفحة ٣٣٨ .

(٣) جزء ٢ ، فصل ١٥ .

وَجَوْرٌ ، وَكَذَلِكَ قَالَ لَنَا بَوْمَانَوَارُ إِنَّ عَلَى الرَّجُلِ <sup>(١)</sup> الَّذِي يَرِيدُ أَنْ يَشْكُو سِنْيُورَهُ مِنْ أَجْلِ اعْتِدَائِهِ عَلَيْهِ أَنْ يُخْبِرَهُ بِعِزِّهِ عَلَى تَرْكِ إِقْطَاعَتِهِ ، ثُمَّ يَدْعُوهُ إِلَى سِنْيُورِهِ السُّرْرَانِ ، وَيُقَدِّمُ عَهْدَ الصَّرَاعِ ، وَكَذَلِكَ يَتَنَزَّلُ السُّنْيُورُ عَنِ الْوَلَاءِ لِنَفْسِهِ إِذَا مَا قَاضَى رَجُلَهُ أَمَامَ الْكُونْتِ .

وَتَعْنِي مَقَاضَاةُ سِنْيُورِهِ مِنْ أَجْلِ حُكْمٍ زَائِفٍ كَوْنِ هَذَا الْحُكْمِ قَدْ صَدَرَ زوراً وَلَوْماً ، وَالْوَاقِعُ أَنْ تَقْدِيمَ مِثْلِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ ضِدَّ سِنْيُورِهِ هُوَ اقْتِرَافُ نَوْعٍ مِنْ جُنَايَةِ الْخِيَانَةِ .

وَهَكَذَا كَانَ يُقَاضَى الْأَقْرَانِ الَّذِينَ كَانَتْ تُؤَلَّفُ مِنْهُمْ عَيْنُ الْحَكْمَةِ بَدَلاً مِنْ مَقَاضَاةِ السُّنْيُورِ الَّذِي يُؤَلَّفُ هَذِهِ الْحَكْمَةُ وَيُنْظَمُ أَمْرُهَا ، وَبِهَذَا كَانَتْ تُجْتَنَّبُ جُنَايَةُ الْخِيَانَةِ ، فَكَانَ لَا يُطْعَمُ فِي غَيْرِ أَقْرَانِهِ الَّذِينَ يُمَكِّنُ أَنْ يُشْتَمُوا فِي كُلِّ حِينٍ . وَيُسْتَهْدَفُ <sup>(٢)</sup> كَثِيراً بِتَزْيِيفِ حُكْمِ الْأَقْرَانِ ، فَإِذَا مَا انْتَضَرَ حَتَّى وَضَعَ الْحُكْمَ وَالنُّطْقَ بِهِ حُمِلَ عَلَى مَبَارَزَتِهِمْ <sup>(٣)</sup> جَمِيعاً عِنْدَ عَرْضِهِمْ جَعَلَ الْحُكْمَ صَالِحاً ، وَإِذَا مَا اشْتَكَى قَبْلَ أَنْ يُبْدَى جَمِيعَ الْقَضَاةِ رَأْيَهُمْ وَجِبَتْ مَبَارَزَةٌ مِنْ اتَّفَاقٍ عَلَى رَأْيٍ وَاحِدٍ <sup>(٤)</sup> ، وَكَانَ اجْتِنَابُ هَذَا الْخَطَرِ يَقْضِي بِأَنْ يُلْتَمَسَ <sup>(٥)</sup> مِنَ السُّنْيُورِ أَنْ يَأْمُرَ كُلَّ قَرْنٍ بِأَنْ يُبَلِّغَ رَأْيَهُ عَلَى الصَّوْتِ ، وَإِذَا نَطَقَ الْأَوَّلُ ، وَأَوْشَكَ الثَّانِي أَنْ يَصْنَعَ مِثْلَهُ ، قِيلَ لَهُ إِنَّهُ زَائِفٌ خَبِيثٌ مُفْتَرٍ ، وَهَنَالِكَ لَا يَبَارِزُ غَيْرُهُ .

وَعِنْدَ دِفُؤُنَيْتَيْنِ <sup>(٦)</sup> أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ تَرْكُ ثَلَاثَةِ قَضَاةٍ يَنْطِقُونَ بِالْحُكْمِ قَبْلَ

(١) بومانوار ، فصل ٦١ ، صفحة ٣١٠ ، وصفحة ٣١١ وفصل ٦٧ ، صفحة ٣٣٧ ،

(٢) المصدر نفسه ، فصل ٦١ ، صفحة ٣١٣ . (٣) المصدر نفسه ، صفحة ٣١٤ .

(٤) الَّذِينَ كَانُوا قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى الْحُكْمِ . (٥) بومانوار ، فصل ٦١ ، صفحة ٣١٤ .

(٦) اسْتِثْنَاءُ الْحُكْمِ الْبَاطِلِ .

التزييف ، وهو لم يَقُلْ قَطُّ هل يجب أن يبارز هؤلاء الثلاثة جميعاً ، وأقلُّ من ذلك أن يقالَ بوجودِ أحوالٍ يجب أن يبارز فيها جميعُ الذين أبدوا رأيهم <sup>(١)</sup> ، ومصدرُ هذه الفروق هو أنه كان لا يوجَدُ في تلك الأزمنة عاداتٌ واحدةٌ تماماً ، وكان بومانوار ينظر إلى ما يقع في كُونِيَّةِ كليزمون ، وكان ديفونتين ينظر إلى ما يقع في فَرماندوا .

وإذا كان أحدُ الأقران <sup>(٢)</sup> ، أو رجلُ الإقطاعة ، قد صرَّح بأنه يؤيِّد الحكم أمر القاضى بأن تُقدِّمَ عهود الصراع ، ثم أخذ من المستأنف ، فضلاً عن ذلك ، كِفَالَةً بدَعْمِ استئنائه ، ولكن القرن الذى يقاضى لا يُعطى ضمانات مطلقاً ، وذلك لأنه رجلُ السُّنيور ، وعليه أن يدفع الاستئناف أو أن يدفع إلى السُّنيور غرامة ستين ليبة .

وإذا لم يُثبِت <sup>(٣)</sup> المستأنف أن الحكم ردىء دَفَعَ إلى السُّنيور ستين ليبةً غرامةً ، ودَفَعَ مثل هذه الغرامة <sup>(٤)</sup> إلى القرن الذى شكاه ، ودفع مثلها إلى كلِّ واحدٍ من جَهَرُوا بالمواقفة على الحكم .

وإذا ما اتَّهم رجلٌ اقتساراً بجنابة تستحقُّ الإعدام فأُمسك وحُكِمَ عليه لم يَسْتَطِعْ أن يستأنف <sup>(٥)</sup> مدعياً بأن الحكم زائف ، وذلك لإمكان استئنائه دائماً إطالةً لحياته أو وُصُولاً إلى الصلح .

وإذا قال بعضهم <sup>(٦)</sup> إن الحكم زائفٌ سيِّئٌ ولم يَقْدَمْ ما يَجْعَلُهُ هكذا ، أى لم يبارز ،

(١) المصدر نفسه ، فصل ٢٢ ، مادة ١ و ١٠ و ١١ ، وإنما يقول بدفع غرامة إلى كل واحد منهم . (٢) بومانوار ، فصل ٦١ ، صفحة ٣١٤ . (٣) بومانوار ، المصدر نفسه ، ديفونتين ، فصل ٢٢ ، مادة ٩ . (٤) ديفونتين ، المصدر نفسه . (٥) بومانوار ، فصل ٦١ ، صفحة ٣١٦ ، وديفونتين ، فصل ٢٢ ، مادة ٢١ . (٦) المصدر نفسه ، فصل ٦١ ، صفحة ٣١٤ .



حُكِمَ عليه بعشرة أفلس غرامةً إذا كان شريفاً ، وحُكِمَ عليه بخمسة أفلس إذا كان فداًداً ، وذلك لِمَا طَلَقَ به من كلام بَذِيء .

وَمَنْ كَانَ يُغْلَبُ مِنَ الْقَضَاءِ<sup>(١)</sup> أَوْ الْأَقْرَانِ لَمْ يَفْقِدْ حَيَاتَهُ وَلَا أَعْضَاءَهُ ، وَلَكِنْ إِذَا مَا غَلِبَ الَّذِي شَكَاهُمْ عُوقِبَ بِالْقَتْلِ فِي دَعْوَى الْإِعْدَامِ<sup>(٢)</sup> .

وإن هذه الطريقة في دعوة رجال الإقطاع من أجل حكم زائف هو لاجتناب دعوة السَّنيُور نفسه ، ولكن<sup>(٣)</sup> إذا لم يكن لدى السَّنيُور أقران مطلقاً ، أو لم يكن عنده من الأقران ما يكفي ، أمكه أن يستعير<sup>(٤)</sup> على نفقته أقراناً من سَنيُوره الشَّرِزان ، غير أن هؤلاء الأقران كانوا غير مُلْزَمِينَ بِالْحُكْمِ إِذَا لَمْ يَرِيدُوا ، وَكَانَ يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يُصَرِّحُوا بِأَنَّهُمْ لَمْ يَأْتُوا إِلَّا لَتَقْدِيمِ مَشُورَتِهِمْ ، وَفِي هَذِهِ الْحَالِ<sup>(٥)</sup> الْخَاصَّةِ يَكُونُ لِلْسَّنيُور أَنْ يُوَيِّدَ الْاسْتِنَافَ إِذَا مَا اسْتَوْفَى الْحُكْمَ الزَّائِفَ ضِدَّهُ ، وَهُوَ الَّذِي قَضَى بِالْحُكْمِ وَنَطَقَ بِهِ بِنَفْسِهِ .

وَإِذَا كَانَ السَّنيُور<sup>(٦)</sup> مِنَ الْفَقْرِ مَا لَا يَسْتَطِيعُ مَعَهُ أَنْ يَنَالَ أَقْرَانًا مِنْ سَنيُوره الشَّرِزان ، أَوْ غَفَلَ عَنْ طَلِبِهِمْ مِنْهُ ، أَوْ رَفَضَ مَوْلَاهُ هَذَا إِعْطَاءَهُ إِيَّاهُمْ ، لَمْ يَسْتَطِيعْ أَنْ يَحْكُمَ وَحْدَهُ ، وَبِمَا أَنَّهُ كَانَ لَا يُلْزَمُ أَحَدٌ بِالْمُرَافَعَةِ أَمَامَ مُحْكَمَةٍ لَا يُمَكِّنُهَا إِصْدَارُ حُكْمٍ كَانَتْ الْقَضِيَّةُ تُرْفَعُ إِلَى مُحْكَمَةِ السَّنيُور الشَّرِزان .

(١) ديفونتين ، فصل ٢٢ ، مادة ٧ . (٢) انظر إلى ديفونتين ، فصل ٢١ ، مادة ١١ و ١٢ وما بعدها ، وهي التي تفرق بين الأحوال التي يخسر المزور حياته أو الشيء المخاصم عليه ، أو القرار التمهيدى فقط . (٣) بومانوار ، فصل ٦٢ ، صفحة ٣٢٢ ، ديفونتين ، فصل ٢٢ ، مادة ٣ . (٤) لم يكن الكونت ملزماً بأن يستعير منه ، بومانوار ، فصل ٦٧ ، صفحة ٣٣٧ . (٥) ما كان لأحد أن يضع قراراً في محكمته على قول بومانوار ، فصل ٦٧ ، صفحة ٣٣٦ و صفحة ٣٣٧ . (٦) المصدر نفسه ، فصل ٦٢ ، صفحة ٣٢٢ .

وأرى أن هذا كان من الأسباب العظيمة في فصل العدل عن الإقطاع ووضع مبدأ فقهاء فرنسة القائل : « الإقطاع شيء والعدل شيء » ، وذلك بما أنه كان لديهم رجال إقطاع كثير ولم يوجد تحت إمرتهم رجال قَط فأنهم لم يكونوا في حال يَقْدِرُونَ بها على عقد محكماتهم ، فكانت جميع القضايا تُرَدُّ إلى محكمة سِنْيُورهم السُّزِران ، وقد خَسِرُوا حَقَّ إقامة العدل ، لأنه لم يكن عندهم من السلطان والعزم ما يطالبون بهذا الحق معه .

وعلى جميع القضاة<sup>(١)</sup> الذين اشتركوا في الحكم أن يكونوا حاضرين عند إصداره ، وذلك ليستطيعوا أن يستمرروا ويقولوا « أَجَلٌ » لِمَنْ يَرْتَغِب في التزييف فيسألهم عن استمرارهم ، وذلك « لأن هذا عملٌ مجاملةٌ ونصيحةٌ حيث لا فِرَار ولا تأخير » كما قال دِيفُونْتين<sup>(٢)</sup> ، وعندى أن طراز التفكير هذا هو مصدر العادة التي لا تزال متبعة في إنكلترة والقائلة بضرورة كون جميع المحلفين على رأى واحد في الحكم بالإعدام .

إذن ، كان يُصَارُ مع رأى الفريق الأكبر ، فإذا ما انقسمت الآراء مناصفةً كان ذلك نفعاً للتمهم في الجناية ، ونفعاً للمدين في الديون ، ونفعاً للمدعى عليه في الميراث .

وعند ديفونتين<sup>(٣)</sup> أن القرن كان لا يستطيع الامتناع عن الحكم إذا كان الأقران أربعة<sup>(٤)</sup> فقط ، أو إذا لم يكونوا كلُّهم هنالك ، أو لم يكن أدرام هنالك ، وهذا كما لو قال في أثناء النزاع إنه لا يساعد سِنْيُورَه لأنه لا يوجد بجانبه غير فريق

(١) ديفونتين ، فصل ٢١ ، مادة ٢٧ و ٢٨ . (٢) المصدر نفسه ، مادة ٢٨ .

(٣) فصل ٢١ ، مادة ٣٧ . (٤) كان لا بد من هذا العدد على الأقل ، ديفونتين ، فصل ٢١ ،

مادة ٣٦ .

من رجاله ، غير أن على السنيور أن يُشرف محكمته قياًخذ لها أكثر رجاله إقداماً وحكمةً ، وأذكر هذا لأشعر بواجب القسالات مبارزةً وحُكماً ، وهذا الواجب هو من الوضع ما يكون به البرازُ حكماً .

وكان يُمكن السنيور<sup>(١)</sup> الذي يقاضى قسالةً في محكمته ويُحكم عليه فيها أن يقاضى أحد رجاله على حُكم زائف ، ولكنه إذا ما نُظر إلى الأمر من حيثُ الاحترام الواجب على القسال لسنيوره عن عهدٍ قد قُطِع ، ومن حيث الرعاية الواجبة على السنيور قسالة عن عهدٍ قد قُبِل ، أتى التفريق الآتي ، وهو : إما أن يقول السنيور إن الحكم<sup>(٢)</sup> زائفٌ وسيءٌ على العموم ، وإما أن يعزو إلى رجله خيانات<sup>(٣)</sup> شخصيةً ، ففي الحال الأولى يكون قد أهان محكمته الخاصة وأهان نفسه من بعض الوجوه ، ولا يستطيع أن ينال عهداً صراعٍ ، ويكون له منها في الحال الثانية ، لطمعه في شرف قسالة ، ومن يُغلب من الاثنين كان يخسر حياته وأمواله حفظاً للسلامة العامة .

وقد وسَّع مدى هذا التفريق الضروري في هذه الحال الخاصة ، ويقول بومانوارُ إن الذي يقاضى عن حُكم زائفٍ إذا ما قذَف أحد الرجال بتهمٍ شخصية أوجب صراعاً ، ولكنه إذا لم يَطعن في غير الحكم كان الخيار<sup>(٤)</sup> للقرن الذي قُوضي أن يدع القضية تنتهي صراعاً أو حُكماً ، ولكن بما أن الروح السائدة في زمن بومانوار كانت تقوم على تقييد عادة المبارزة القضائية ، وبما أن هذه الحرية الممنوحة للقرن المدَّعو للدفاع عن الحكم بالبراز أو غيره مخالفةٌ ، كذلك ،

(١) انظر إلى بومانوار ، فصل ٦٧ ، صفحة ٣٣٧ . (٢) هذا الحكم زائفٌ وسيءٌ ، المصدر نفسه (٣) وضعت حكماً زائفاً وسيئاً كما أنك سيء... بومانوار ، فصل ٦٧ ، صفحة ٣٣٧ . (٤) بومانوار ، فصل ٦٧ ، صفحة ٣٣٧ وصفحة ٣٣٨ .

لمبادئ الشرف القائمة في تلك الأزمنة وللعهد المقطوع لسنيوره دفاعاً عن محكمته ،  
فإنني أرى أن تفريق بومانوار هذا هو فقهٌ جديدٌ لدى الفرنسيين .

ولا أقول إن جميع استثناءات الحكم الزائف قُررت بالمبارزة ، فقد كان أمر هذا  
الاستثناء كجميع الأخرى ، ولتذكر الاستثناءات التي تكلمت عنها في الفصل  
الخامس والعشرين ، وهنا كان على المحكمة الشّرانية أن تحلّ ، أو لا تحلّ ،  
عهود الصّراع .

وكان لا يمكن تزييف الأحكام الصادرة في محكمة الملك ، وذلك بما أنه كان  
لا يوجد أحدٌ يساويه فإنه كان لا يوجد أحدٌ يمكنه أن يشكّوه ، وبما أنه كان  
لا يوجد من يعلو الملك كان لا يستطيع شخصٌ أن يستأنف عن محكمته .

وكان هذا القانون الأساسي ، الضروري كقانونٍ سياسيٍّ ، يُقلِّل ، كقانونٍ  
مدنيٍّ ، سوء استعمالات العرف القضائي في تلك الأزمنة ، وكان السنيور إذا ما  
خشي<sup>(١)</sup> تزييف محكمته ، أو رأى أنه يُنتصب لتزييفها ، وكان من مصلحة  
العدل ألا تزيّف ، أمكنه أن يطلب رجلاً من محكمة الملك التي لا يمكن تزييف  
حكمها ، ويروي ديفونتين<sup>(٢)</sup> أن الملك فيليب أرسل جميع مجلسه للحكم في قضية  
بمحكمة شماس كوربي .

ولكن إذا لم يستطع السنيور أن يكون لديه قضاة ملك أمكنه أن يجعل  
محكمته في محكمة الملك عندما يكون تابعاً له من غير التواء ، وإذا كان يوجد  
سنيورات متوسطون قصد إلى سنيوره الشّران ذاهباً من سنيور إلى سنيور  
حتى الملك .

(١) ديفونتين ، فصل ٢٢ ، مادة ١٤ . (٢) المصدر نفسه .

وهكذا كان يُلتجأ إلى الملك ، إلى هذا المنبع الذى كانت تجري منه جميع الأنهر دائماً ، إلى هذا البحر الذى كانت ترجع إليه ، وإن لم يوجد فى تلك الأزمنة طريق الاستئنافات الحاضرة ولا فكرتها .

### الفصل الثامن والعشرون

#### استئناف الامتناع عن إحقاق الحق

يُستأنفُ الامتناع عن إحقاق الحق إذا ما سوِّف ، أو اجْتَنِب ، أو رُفِض ، العَدْلُ بين الخصوم فى محكمة السنيور .

ومع أنه كان للكونت فى الجيل الثانى عِدَّةُ موظفين تابعين خاضعين له شخصياً فإن القضاء لم يكن هكذا ، فقد كان هؤلاء الموظفون فى محاكمهم الجنائية يحكمون حكماً مبرماً كالكونت نفسه ، والفرق كل الفرق كان فى قسمة القضاء ، ومن ذلك أن الكونت<sup>(١)</sup> كان يستطيع الحكم بالإعدام وأن يَقْضَى فى أمر الحرية وفى ردِّ الأموال ، وأن قائد المئة كان لا يستطيع ذلك .

وكان يوجد لذات السبب عللٌ سامية<sup>(٢)</sup> محفوظة للملك ، وهذه هى التى كانت تُهمُّ النظام السياسى مباشرةً ، وكان هذا حال المناقشات التى تقع بين الأساقفة والشمامسة والكونتات وغيرهم من العضاء فيحكمُ الملوك فيها مع أكابر القسالات<sup>(٣)</sup> .

(١) المرسوم الملكى لسنة ٨١٢ ، مادة ٣ ، طبعة بالوز ، صفحة ٤٩٧ ومرسوم شارل الأصغر المضاف إلى قانون اللنبار ، جزء ٢ ، مادة ٣ . (٢) المرسوم الملكى الثالث لسنة ٨١٢ ، مادة ٢ ، طبعة بالوز ، صفحة ٤٩٧ . (٣) Cum fidelibus ، مرسوم لويس الحليم ، طبعة بالوز ، صفحة ٦٦٧

ولا يَقُوم على أساس قول بعض المؤلفين إنه كان يُستأنف من الكُونْت إلى مبعوث الملك ، فقد كان كلُّ من الكُونْت والمبعوث يتساويان قضاءً واستقلالاً<sup>(١)</sup> ، وكان يقوم كلُّ ما بينهما من فرق<sup>(٢)</sup> على عَقْد المبعوث مجلسه القضائي في أربعة أشهر من السنة وعلى عقد الكونْت مجلسه القضائي في الأشهر الثمانية الأخرى . وإذا حُكِم على بعضهم<sup>(٣)</sup> في مجلس قضائي<sup>(٤)</sup> وطَلَب أن يقاضى ثانية وخِسر مرةً أخرى دفعَ غرامةَ خمسةِ أفلسٍ أو تَلَقَّى خمسَ عشرةَ ضربةً من يد القضاة الذين كانوا قد حكموا في القضية .

وإذا لم يَشْعُر الكُونْتَات أو مبعوثو الملك بأنهم من القوة ما يُخْضِعُونَ الكبراء معه للحقِّ حملهم على تقديم ضمان<sup>(٥)</sup> بالْمُثُول أمام محكمة الملك ، وكان هذا للحكم في القضية ، لا لإعادة الحكم فيها ، وأجد في مرسوم مس<sup>(٦)</sup> المَلِكِي سَنَّ مَبْدَأِ اسْتِنَافِ الحكم الزائف إلى محكمة الملك وإبطال أنواع الاستئنافات الأخرى والعقاب عليها . وإذا لم يُذَعَّن<sup>(٧)</sup> لحكم أعضاء القضاء المعروفين بالإشوفين<sup>(٨)</sup> ولم يُعْتَرَضْ عليه وُضِعَ في السجن حتى يُذَعَّن ، وإذا ما اعْتَرَضَ عليه سِيقَ مع حَرَسٍ أَمِينٍ أمام الملك ، ونُوْقِشَتِ القضيةُ في محكمته .

(١) مرسوم شارل الأصغر المضاف إلى قانون اللنبار ، فصل ٢ ، مادة ٣ . (٢) المرسوم الملكي لسنة ٨١٢ ، مادة ٨ . (٣) المرسوم الملكي المضاف إلى قانون اللنبار ، جزء ٢ ، باب ٥٩ .

(٤) Placitum

(٥) يظهر هذا من الصيغ والمستندات والمراسم الملكية . (٦) لسنة ٧٥٧ ، طبعة بالوز ، صفحة ١٨٠ ، مادة ٩ ومادة ١٠ ، ومجمع أبود فرناس لسنة ٧٥٥ ، مادة ٢٩ ، طبعة بالوز ، صفحة ١٧٥ ، وضع هذان المرسومان في عهد الملك بيين . (٧) مرسوم شارلمان الحادي عشر لسنة ٨٠٥ ، طبعة بالوز ، صفحة ٤٢٣ ، وقانون لوتير ، في قانون اللنبار ، جزء ٢ ، باب ٥٢ ، مادة ٢٣ .

(٨) موظفو الكونْت Scabini

ولم يكن استثناء الامتناع عن إحقاق الحق موضع بحث قط ، وذلك لاستبعاد وجود عادة الشكوى في تلك الأزمنة من عدم اكتراث الكونتات وغيرهم من أصحاب الحق في القضاء لفتح محاكمهم ، وللتذمر<sup>(١)</sup> ، بالعكس ، من الإكثار من ذلك . وتجِدُ كلَّ شيءٍ حافلاً بالمراسيم التي تحظر على الكونتات وغيرهم من رجال القضاء جعل أكثر من ثلاث دورات قضائية في السنة ، ولذا كان يجب أن يقوم إهالهم أقل مما كان يجب أن يوقف نشاطهم .

ولكن لما قامت سنيوريات صغيرة وظهرت درجات مختلفة للفساليات أسفر إهال بعض الفسالات فتح محاكمهم عن تلك الأنواع من الاستثناء<sup>(٢)</sup> ، وذلك إلى ما يؤديه هذا من أخذ السنيور الشزيران غرامات عظيمة .

وبما أن عادة المبارزة القضائية قد انتشرت بالتدريج وُجد من الأمكنة والأحوال الأزمنة ما صار يضرب فيه جمع الأقران ، ومن ثم أهمل إحقاق الحق ، ومن ثم قبل مبدأ استثناء الامتناع عن إحقاق الحق ، وقد عُدَّت هذه الأنواع من الاستثناء نقاطاً مهمة في تاريخنا في الغالب ، وذلك لأن معظم حروب ذلك الزمن نشأت عن نقض الحق السياسي ، كما أن حروب أيامنا تنشأ ، عادة ، عن سبب ، أو عن ذريعة ، نقض حقوق الأمم .

ويروى بومانوار<sup>(٣)</sup> أنه لا صراع ، مطلقاً ، عند الامتناع عن إحقاق الحق ، وإليك الأسباب ، فما كان ليكن أن يدعى السنيور نفسه للمبارزة لما يجب من احترام شخصه ، وما كان ليتمكن أن يدعى أقران السنيور لوضوح الأمر ولما لم يجب

(١) انظر إلى قانون اللنبار ، جزء ٢ ، باب ٥٢ ، مادة ٢٢ . (٢) ترى استثناءات للامتناع عن إحقاق الحق منذ عهد فيليب أوغوست . (٣) فصل ٦١ ، صفحة ٣١٥ .

غيرُ عدَّ أيام الدَّعوات أو التأخيرات الأخرى ، ولم يكن هنالك حكمٌ قطُّ ، ولم يكن ليزيْف غيرُ الحكم ، ثم إن جُرْم الأقران يسىء السَّنيور كما يسىء الخصم ، وقد كان من مخالفة النظام وجودُ برازٍ بين السَّنيور وأقرانه .

ولكن<sup>(١)</sup> بما أن البينة أمام محكمة الشُّرَّان كانت تقام بالشهود في موضوع الامتناع عن إحقاق الحقِّ فإنه كان من الممكن أن يُدعى الشهود إلى المِبارزة ، فبذلك كان لا يؤذَى السَّنيور ولا تؤذَى محكمته .

١ إذا تَجَمُّ الامتناعُ عن إحقاق الحقِّ عن رجال السَّنيور أو أقرانه الذين سَوَّفوا أمرَ القيام بالعدل أو الذين اجتنبوا إصدارَ الحكم بعد التأجيلات الماضية دُعِيَ أقران السَّنيور أمام الشُّرَّان عن امتناعٍ عن إحقاق الحقِّ ، وهم إذا ما غلبُوا دَفَعُوا غرامةً إلى سَنيورهم<sup>(٢)</sup> ، وما كان هذا السَّنيور يُقَدِّم عَوْنًا إلى رجاله ، وهو ، على العكس ، كان يَحْجُزُ عليهم إقطاعهم حتى يدفع كلُّ واحد منهم غرامة سَتين ليرةً إليه .

٢ إذا كان الامتناع عن إحقاق الحقِّ قد صدر عن السَّنيور رُفِعَ الأمر إلى السنيور الشُّرَّان ويَقَعُ هذا الامتناع عند عدم وجود رجالٍ كافين في محكمته لوَضَعَ الحكم ، أو عند عدم جمعه رجاله ، أو عند عدم إقامته مقامه من يَجْمَعهم ، ولكن الخصم<sup>(٣)</sup> ، لا السَّنيور ، هو الذى يُجَلِّب في اليوم المعين عن احترامٍ لهذا السَّنيور . ويدعو السنيورُ محكمته إلى محكمة الشُّرَّان ، فإذا ما كَسَبَ قضية الامتناع أعيدت القضية إليه ودُفِعَتْ إليه غرامة سَتين ليرة<sup>(٤)</sup> ، غير أن قضية الامتناع إذا ما

(١) المصدر نفسه . (٢) ديفوتنين ، فصل ٢١ ، مادة ٢٤ .

(٣) ديفوتنين ، فصل ٢١ ، مادة ٣٢ . (٤) بومانوار ، فصل ٦١ ، صفحة ٣١٢ .



أُثْبِتَتْ كَانَ جَزَاؤُهُ مَنْعَهُ مِنَ الْحُكْمِ فِي الْقَضِيَةِ الْمَخَاصِمَ فِيهَا<sup>(١)</sup> ، وَيُحْكَمُ فِي  
الْأَسَاسِ مِنْ قَبْلِ مَحْكَمَةِ الشَّرِيعَةِ ، وَالْحَقُّ أَنْ الشَّكْوَى مِنَ الْامْتِنَاعِ لَمْ تُرْفَعْ إِلَّا مِنْ  
أَجْلِ هَذَا .

٣ إِذَا خُوصِمَ<sup>(٢)</sup> فِي مَحْكَمَةِ سِنْيُورِهِ ضِدَّهُ ، وَهَذَا كَانَ لَا يَقَعُ إِلَّا فِي قَضَايَا  
الْإِقْطَاعِ ، أُخْطِرَ السِّنْيُورُ<sup>(٣)</sup> ، بَعْدَ مَرُورِ جَمِيعِ الْمَهْلِ ، أَمَامَ أَنْاسٍ خِيَارٍ ، أُخْطِرَ مِنْ  
قَبْلِ وَلِيِّ الْأَمْرِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُسْتَأْذَنَ مِنْهُ ، وَمَا كَانَ لِيُجْلَبَ بِوَاسِطَةِ الْأَقْرَانِ لِأَنَّ  
الْأَقْرَانَ لَا يَسْتَطِيعُونَ جَلْبَ سِنْيُورِهِمْ ، وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَجْلُبُوا<sup>(٤)</sup> بِاسْمِ  
سِنْيُورِهِمْ هَذَا .

وَمَا كَانَ يَحْدُثُ أحياناً<sup>(٥)</sup> أَنْ يَعْقُبَ اسْتِنْفَافُ الْامْتِنَاعِ عَنْ إِحْقَاقِ الْحَقِّ  
اسْتِنْفَافُ الْحُكْمِ زَائِفٍ عِنْدَمَا يَكُونُ السِّنْيُورُ قَدْ وَضَعَ هَذَا الْحُكْمَ عَلَى الرَّغْمِ  
مِنَ الْامْتِنَاعِ .

وَكَانَ يُحْكَمُ عَلَى الْفَسَالِ<sup>(٦)</sup> الَّذِي يُقَاضَى سِنْيُورُهُ بِلَا دَاعٍ ، وَلَا مَتْنَاعٍ عَنْ  
إِحْقَاقِ الْحَقِّ ، بَأَنْ يَدْفَعَ لَهُ غَرَامَةً عَلَى مُرَادِهِ .

وَكَانَ أَهْلُ غَانْدِ<sup>(٧)</sup> قَدْ قَاضَوْا كَوْنَتْ فَلَا نَدْرَ أَمَامَ الْمَلِكِ لَامْتِنَاعِهِ عَنْ إِحْقَاقِ الْحَقِّ ،  
وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَاطِلٌ فِي إِصْدَارِ حُكْمٍ لَهُمْ فِي مَحْكَمَتِهِ ، وَمِمَّا وَجَدَ أَنَّهُ اتَّخَذَ مِنَ الْمَهْلِ مَا هُوَ

(١) ديفوتنين ، فصل ٢١ ، مادة ٢٩ . (٢) حدث في عهد لويس الثامن أن خاصم سيدنل  
كونتس فلاندر ، حنة ، فأخطرها بأن يحكم في أمره ضمن أربعين يوماً ، ثم دعاها إلى محكمة الملك لامتناعها  
عن إحقاق الحق ، فأجابته بأن يقضى في أمره من قبل أقرانه في فلاندر ، وترى محكمة الملك بالألا يرد إلى  
هناك مطلقاً وتأمراً بحجب الكونتس في الوقت المعين . (٣) ديفوتنين ، فصل ٢١ ، مادة ٣٤ .

(٤) المصدر نفسه ، المادة ٩ . (٥) بومانوار ، فصل ٦١ ، صفحة ٣١١ .

(٦) بومانوار ، صفحة ٣١٢ ، غير أن الذي لم يكن من رجال السنيور ولا من مناضليه يدفع  
إليه غرامة ستين ليرة فقط ، المصدر نفسه . (٧) المصدر نفسه ، صفحة ٣١٨ .

أقلُّ مما تَمَنَّحُهُ عادةُ البلد ، فرُدَّ الغانديون إليه ، فقَبَضَ من أموالهم ما قيمته ستون ألفَ ليرة ، ويعُودون إلى محكمة الملك لتخفيف هذه الغرامة ، ويُقَضَى بأنه كان يُمكن الكُونَت أن يأخذ هذه الغرامة وما هو أكثرُ منها ، أيضاً ، إذا أراد ، وقد حَضَرَ بومَانوَارُ هذه الأحكامَ .

ولا كلامَ حَوْلَ استئناف الامتناع عن إحقاق الحقِّ في القضايا التي كان يُمكن السنيور أن يقيمها على القَسَال في أمرٍ بدَّنه وشرفه ، أو في أمرِ الأموال التي ليست من الإقطاع ، مادام لا يُحْكَم في محكمة السنيور ، بل في محكمة متبوع هذا ، وما دام الناس غيرَ ذوى حقٍّ في نَيل حكمٍ حَوْلَ بَدَن سنيورهم كما قال دِيفُونْتِين<sup>(١)</sup> .

وقد سَعِيَتْ في إبداء فكرٍ واضحٍ حول هذه الأمور التي بَدَتْ في مؤلفات تلك الأزمنة من التعقيد والغموض ما يَعْدِلُ معه استخراجُها من بؤرة التباسها اكتشافها في الحقيقة .

### الفصل التاسع والعشرون

#### عصرُ سان لويس

أبطل سان لويسُ البرازَ القضائيَّ في ممتلكاته كما يظهر ذلك من المرسوم الذي وضعه حول ذلك<sup>(٢)</sup> ، ومن « النِّظامات »<sup>(٣)</sup> .

(١) فصل ٢١ ، مادة ٣٥ . (٢) سنة ١٢٦٠ . (٣) باب ١ ، فصل ٢ وفصل ٧ ، باب ٢ ، فصل ١٠ وفصل ١١ .

ولكنه لم يُزَلِّه من محاكم باروناته<sup>(١)</sup> قَطُّ خَلَا حَالِ الاستئناف عن حكم زائف .  
وما كان لِيُمكن تزييف<sup>(٢)</sup> محكمة سنيوره من غير طلب المباشرة القضائية ضدَّ  
القضاة الذين نطقوا بالحكم ، غير أن سان لويس أدخل<sup>(٣)</sup> عادة التزييف بلا برّاز ،  
أى قام بتغيير يُعدُّ ضرباً من الثورة .

وقد صرَّح<sup>(٤)</sup> بعدم إمكان تزييف الأحكام الصادرة في سنيوريات ممتلكاته  
لكون هذا جنابةً خيانيةً ، والحقُّ أن هذا إذا كان ضرباً من جنابة الخيانة تجاه  
السنيور كان الأجدرُّ أن يُعدَّ هكذا تجاه الملك ، ولكنه أراد أن يكون من الممكن  
طلبُ إصلاح<sup>(٥)</sup> الأحكام الصادرة عن الحاكم ، لا لصدورها عن تزييفٍ أو خُبثٍ ،  
بل لِمَا تؤدَّى إليه من الضرر<sup>(٦)</sup> ، وعلى العكس قد أراد أن يؤتَى شىءٌ من الضغط  
لتزييف<sup>(٧)</sup> أحكام محاكم البارونات إذا ما أريد التظلمُ منها .

وفى « النظامات » أنه كان من المتعذر تزييفُ محاكم مملكة الملك كما قلنا ،  
وإنما كان من الواجب أن يُطلب إصلاحُ الحكم أمام ذات المحكمة . فإذا لم يُرد  
القاضى أن يقوم بالإصلاح المطلوب أذن الملك فى الاستئناف إلى محكمته<sup>(٨)</sup> أو فى  
تقديم<sup>(٩)</sup> عريضةٍ أو ضراعةٍ إليه ، وذلك عن تفسيرٍ للنظامات على الأصح .  
وأما من حيث محاكم السنيورات فقد أراد سان لويس ، بإذنه فى تزييفها ، أن

(١) كما يظهر فى كل محل من « النظامات » ، وبومانوار ، فصل ٦١ ، صفحة ٣٠٩ .

(٢) أى استئناف الحكم الزائف . (٣) « النظامات » باب ١ ، فصل ٦ ، وباب ٢ ،

فصل ١٥ . (٤) المصدر نفسه ، باب ٢ ، فصل ١٥ . (٥) « النظامات » باب ١ ، فصل ٧٨ ،

وباب ٢ ، فصل ١٥ . (٦) المصدر نفسه ، باب ١ ، فصل ٧٨ . (٧) المصدر نفسه ، باب ٢ ،

فصل ١٥ . (٨) المصدر نفسه باب ١ ، فصل ٧٨ . (٩) المصدر نفسه ، باب ٢ ، فصل ١٥ .

(٢٢)

تُرفع<sup>(١)</sup> القضية إلى محكمة الملك أو إلى محكمة السنيور السُززان ، لا يُقضى<sup>(٢)</sup> فيها بالمبارزة ، بل بشهادة الشهود وَفَقَ شكل المرافعات التي وَضَعَ قواعدها<sup>(٣)</sup> . وهكذا قَرَّرَ أمر الاستئناف من غير التجاء إلى عَرَض المبارزة سواءً أُمكن التزييفُ كما في محاكم السنيورات أم لم يُمكن كما في محاكم ممتلكاته .

وَيَرَوِي دِيْفُونْتِين<sup>(٤)</sup> لنا المثاليين الأولين الذين شاهدَها والذين تَمَّ من غير مبارزة قضائية ، فأما أحدهما فهو أمر القضية التي حُكِمَ فيها في محكمة مملكة الملك : سان كنتان ، وأما الآخر فهو ما وَقَعَ في محكمة بُونْدِيُو حيث عارض السُكُونْتُ ، الذي كان حاضراً ، بالفقه القديم ، بَيَّدَ أنه قُضِيَ في كلتا القضيتين بِمَبَادِي الحقوق .

وقد يُسأل عن السبب في كون سان لويس وَضَعَ لمحاكم باروناتِه منهاجاً للمحاكمة يختلف عن المنهاج الذي وضعه لمحاكم ممتلكاته ، فالعَلَّةُ في ذلك هي أن سان لويسَ لم يَجِدْ ما يَعُوق وجهاتِ نظره حينما اشْتَرَعَ لمحاكم ممتلكاته ، ولكنه كان عليه أن يدَارِي السنيوراتِ الذين يتمتعون بالامتياز القديم القائل بعدم سَخْب القضايا من محاكمهم ما لم يُعَرَّضْ لخطر تزييفها ، أَجَلَ ، أَيَّدَ سان لويس عادةَ التزييف هذه ، ولكنه أمر بإمكان التزييف من غير بَرَّاز ، أي انه أزال الشيء وأبقى الحدودَ حتى يُشْعَرَ بالتغيير قليلاً . .

ولم يُقَبَلْ هذا في محاكم السنيورات على إطلاقه ، فقد روى بُومانوار<sup>(٥)</sup> وجودَ

(١) ولكنه إذا لم يزيّف فأريد الاستئناف لم يقبل قط ، « النظامات » ، باب ٢ ، فصل

١٥ . (٢) النظامات ، باب ١ ، فصل ٦ وفصل ٦٧ ، وباب ٢ ، فصل ١٥ ، وبومانوار ،

فصل ١١ ، صفحة ٥٨ . (٣) النظامات ، باب ١ ، فصل ١ و ٢ و ٣ .

(٤) فصل ٢٢ ، مادة ١٦ و ١٧ . (٥) فصل ٦١ ، صفحة ٣٠٩ .

طريقين للقضاء في زمانه ، فأحدهما وَفَّقَ نظام الملك والآخرُ وَفَّقَ المنهاج القديم ، وكان يحقُّ للسنجرات أن يَتَّبِعُوا أحدَ الطريقين ، فإذا ما اختاروا طريقاً منهما لم يستطيعوا الرجوعَ إلى الآخر ، وبِضَيْفٍ<sup>(١)</sup> بَوْمَانَوَارُ إلى ذلك قوله إن كُوتَ كَلِيرْمُون كان يَتَّبِعُ المنهاج الجديد على حين كان قَسَّالَتُهُ يتمسكون بالقديم ، ولكن على أن يستطيع إعادة القديم متى أراد ، وإلَّا كان سلطانه أَقَلَّ من سلطان قَسَّالَتِهِ . وَلْيَعْلَمْ أن فرنسة كانت مقسومةً في ذلك الحين<sup>(٢)</sup> إلى ممتلكة الملك وبلد البارونات كما كان يُسَمَّى ، فإذا ما استعملتُ تعابيرَ نظاماتِ سان لويس قلتُ إنها كانت مقسومةً إلى البلد الطائع للملك والبلد الخارج عن طاعة الملك ، فكان الملوك إذا ما وَضَعُوا مراسيمَ لبلاد ممتلكاتهم لم يستعملوا غيرَ سلطانهم ، ولكمهم إذا ما وَضَعُوا من المراسيم ما يَخُصُّ بلادَ باروناتهم أيضاً سُنَّتْ هذه المراسيم بموافقتهم<sup>(٣)</sup> أَوْ خُتِمَتْ أَوْ وَقِّعَتْ مِنْ قِبَلِهِمْ ، وإلَّا تَقَبَّلَهَا البارونات أو لم يقبلوها على حَسَبِ ملاءمتها أو عدم ملاءمتها لخيرِ سِنِّيُورِيَّاتِهِمْ ، كما كان يلوح لهم ، وَقُلْ مثلَ هذا عن وَضْعِ صِغارِ القَسَّالَاتِ نِجَاهَ كِبَارِهِمْ ، والواقعُ أن النظاماتِ لم تُعْطَ عن تراضٍ السنجرات وإن كانت تَقْضِي بِأُمُورٍ بِالْعَةِ الأهمية عندهم ، غير أنها لم تُقَبَّلْ إلَّا من قِبَلِ من اعتقدوا أن من النافع لهم أن يقبلوها ، وقد انتحلها رُوبرْتُ بنُ سان لويس في كُونْتِيَّةِ كَلِيرْمُون ، ولم يَرَقَسَّالَتُهُ أن من الملائم أن يزاوِلوها في مناطقهم .

(١) المصدر نفسه . (٢) انظر إلى بومانوار وديفونتين و « النظامات » ، باب ٢ ، فصل ١٠ و ١١ و ١٥ وفصول أخرى . (٣) انظر إلى مراسيم أوائل الجيل الثالث في مجموعة لوريير ، ولا سيما مجموعة فليب أوغوست حول القضاء الكنسي ، ومجموعة لويس الثامن حول اليهود ، والمراسيم التي رواها مسير بروصل ، ولا سيما مرسوم سان لويس حول إيجار الأرضين ووفاء بدله ، وبلوغ البنات الإقطاعي ، جزء ٢ ، باب ٣ ، صفحة ٣٥ ، والمصدر نفسه ، مرسوم فليب أوغوست ، صفحة ٧ .

## الفصل الثلاثون ملاحظاتٌ حول الاستثناءات

يَظْهَرُ أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ تَقَعَ اسْتِثْنَاةٌ ، أَى دَعَوَاتٌ إِلَى الْبِرَازِ ،  
حَالاً ، وَمِنْ قَوْلِ بُومَانُور<sup>(١)</sup> : « إِنْ الْإِنْصِرَافُ مِنَ الْحِكْمَةِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ يَعْنِي  
ضِيَاعاً لِحَقِّ الْإِسْتِثْنَاءِ وَقَوْلَاً بِأَنَّ الْحُكْمَ صَالِحٌ » ، وَقَدْ بَقِيَ هَذَا حَتَّى بَعْدَ تَقْيِيدِ  
عَادَةِ الْبِرَازِ الْقَضَائِيِّ<sup>(٢)</sup> .

## الفصل الحادى والثلاثون

### مواصلة الموضوع نفسه

كَانَ الْفَلَّاحُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُزَيِّفَ مُحْكَمَةَ سِنِّيُورِهِ ، وَهَذَا مَا نَعْلَمُهُ مِنْ  
دِيْفُونَتَيْنِ<sup>(٣)</sup> ، وَهَذَا مَا أَيْدَتْهُ « النِّظَامَاتُ »<sup>(٤)</sup> ، وَمِنْ قَوْلِ دِيْفُونَتَيْنِ<sup>(٥)</sup> أَيْضاً :  
« وَكَذَلِكَ أَلَّا يَوْجَدَ بَيْنَكَ ، أَيُّهَا السَّنِّيُورُ ، وَبَيْنَ فَلَاحِكَ قَاضٍ غَيْرُ اللَّهِ ؟ » .  
وَعَادَةُ الْبِرَازِ الْقَضَائِيِّ هِيَ الَّتِي حَالَتْ دُونَ قُدْرَةِ الْفَلَاحِينَ عَلَى تَزْيِيفِ مُحْكَمَةِ  
سِنِّيُورِهِمْ ، وَهَذَا هُوَ مِنَ الصَّحَّةِ مَا تَرَى مَعَهُ الْفَلَاحِينَ ، الَّذِينَ لَهُمْ حَقُّ الْمُبَارَزَةِ وَفَقُّ

(١) فصل ٦٣ ، صفحة ٣٢٧ المصدر نفسه ، فصل ٦١ ، صفحة ٣١٢ . (٢) انظر إلى  
« نِظَامَاتُ » سَان لُويْس ، جزء ٢ ، فصل ١٥ ، وإلى مرسوم شارل السابع لسنة ١٤٥٣ . (٣) فصل  
٢١ ، مادة ٢١ ومادة ٢٢ . (٤) باب ١ ، فصل ١٣٦ . (٥) فصل ١١ ، مادة ٨ .

مرسومٍ أو عُرِفَ<sup>(١)</sup>، ذوى حقٍّ في تزييف محكِّمة سِنِّيُورِهِمْ ولو كان الرجالُ الذين أصدرُوا الحكم من الفرسان<sup>(٢)</sup>، ويُبْدَى دِيْفُونَتَيْنِ<sup>(٣)</sup> من الحِيلِ ما يَحُولُ دون حدوثِ العارِ الذى يوجبُه الفَلَّاح حين يبارز فارساً بتزييفه الحكم .

وبما أن عادة المبارزات القضائية أخذت تزول ، وبما أن عادة الاستثناءات الجديدة أخذت تُقَبَّل ، فقد رُئِيَ من مخالفة الصواب أن يَجِدَ الأحرارُ علاجاً ضدَّ ظُلمِ محكِّمة سِنِّيُوراتِهِمْ ، وألّا يَجِدَ الفَلَّاحون ذلك ، فتَلَقَّى البرلمانُ\* استثناءاتهم كاستثناءات الأحرار .

#### الفصل الثانى والثلاثون

#### مواصلة الموضوع نفسه

إذا ما زُيِّفَت محكِّمة سِنِّيُوره جاء بنفسه أمام السِنِّيُورِ السَّرِيران للدفاع عن حكم محكِّمته ، وكذلك<sup>(٤)</sup> فإن الخصم المدَّعُو إلى حضرة السنيور السَّرِيران يأتى بسِنِّيُوره معه فى استئناف الامتناع عن إحقاق الحقِّ ، وذلك ليستطيع الرجوع إلى محكِّمته عند عدم إثبات الامتناع .

وبعد ذلك أصبح شاملاً لجميع القضايا ما كان خاصاً بحالين فقط ، وذلك

(١) ديفونتين ، فصل ٢٢ ، مادة ٧ ، فهذه المادة والمادة ٢١ من الفصل ٢٢ للمؤلف نفسه قد فسرنا تفسيراً شاملاً حتى الآن ، ولم يعارض ديفونتين حكم السنيور بحكم الفارس ما دام الأمر واحداً ، غير أنه يعارض الفلاح العادى بمن كان له امتياز البراز . (٢) يمكن أن يكون الفرسان مساوين للقضاة عدداً ، ديفونتين ، فصل ٢١ ، مادة ٤٨ . (٣) فصل ٢٢ ، مادة ١٤ . (٤) ديفونتين ، فصل ٢١ ، مادة ٣٣ .

\* البرلمان : ديوان القضاء الأعلى .

يُدرَج أنواع الاستثناءات ، فظهور من العجائب أن يُضطرَّ السَّنيور إلى قضاء حياته في محاكمٍ أخرى غير محاكمه ومن أجل قضايا أخرى غير قضاياها ، فأمر فليب القالوي<sup>(١)</sup> بأن يكون القضاة المعروفون بالبائس هم الذين يُجلبون وحدهم ، ولما أصبحت عادة الاستثناءات أكثر شيوعاً أُلقيَ أمرُ المرافعة في الاستئناف على عاتق الخصمين ، وغداَ عملُ القاضى عملاً للخصم<sup>(٢)</sup>.

وقد قلت<sup>(٣)</sup> إن السَّنيور ، في استئناف الامتناع عن إحقاق الحق ، كان لا يَخْشَرُ غيرَ حقِّ الحكم في القضية في محكمته ، ولكن السَّنيور كان إذا ما هُوِجِمَ كخصم<sup>(٤)</sup> ، وقد صار هذا كثيرَ الوقوع<sup>(٥)</sup> ، دَفَعَ إلى الملك ، أو إلى السَّنيور السَّرَّان ، الذى استؤنف إليه ، غرامة ستين ليرة ، ومن هنا أتت العادة القائلة ، عند قبول الاستثناءات على العموم ، بدَفْع الغرامة إلى السَّنيور إذا ما أُصْلِحَ حكمُ قاضيه ، هذه العادة التى دامت طويلاً والتى أيدتها مرسوم رؤسِيون فقصت عليها مخالفتها للصواب .

### الفصل الثالث والثلاثون

#### مواصلة الموضوع نفسه

من عادة المبارزة القضائية أن المزيَّف الذى كان قد دأبَ أحدَ القضاة يمكن أن يَخْشَرُ<sup>(٦)</sup> قضيتَه بالمبارزة، ولا يستطيع أن يكسبها ، والواقع أنه لا يجوز حرمانُ الخصم

(١) فى سنة ١٣٣٢ . (٢) انظر إلى ما كانت عليه الأمور فى زمن بوتييه الذى كان حراً سنة ١٤٠٢ ، «الحاصل الرقيق» ، جزء ١ ، صفحة ١٩ وصفحة ٢٠ . (٣) انظر إلى الفصل الثلاثين السابق . (٤) بومانوار ، فصل ٦١ ، صفحة ٣١٢ وصفحة ٣١٨ . (٥) المصدر نفسه . (٦) ديفوتتين ، فصل ٢١ ، مادة ١٤ .



الذى كَسَبَ حكماً هذا الحكم بصنع آخر ، فيجب ، إذن ، على المزيّف الغالب أن يبارز الخصم أيضاً ، لاليعلم هل الحكم صالح أو سى ، ما عاد لا يكون هناك ذلك الحكم وما كانت المباراة قد أبطلته ، بل ليقرر : هل كان الادعاء شرعياً أولاً ، فعلى هذه النقطة الجديدة كانت تقع المباراة ، ومن هناك يجب أن تكون قد جاءت طريقتنا فى النطق بالأحكام وهى : « المحكّمة تفسخ الاستئناف ، المحكّمة تفسخ الاستئناف وما استؤنف منه » .

والواقع أن الذى كان قد استأنف الحكم الزائف إذا ما غلب أبطل استئنافه ، وهو إذا ما غلب فسخ الحكم ، والاستئناف أيضاً ، فوجب الشروع فى حكم جديد .

وهذا هو من الواقع ما كان معه شكل النطق هذا غير موجود عندما صار يُحكّم فى القضية استقصاءً ، ويروى لنا ماسيو دولاروش فلائن<sup>(١)</sup> أن ديوان الاستقصاءات لم يُمْكِنه استعمال هذا الشكل فى أوائل تكوينه .

#### الفصل الرابع والثلاثون

#### كيف صارت طُرُق المرافعات سرّية

أدت المبارزات إلى إدخال شكلٍ علنيٍّ من طُرُق المرافعات ، وكان كلٌّ من المٌهْجَم والدفاع معروفاً على السواء ، قال بومانوار<sup>(٢)</sup> : « يجب على الشهود أن يؤدّوا شهادتهم أمام الجميع » .

(١) برلماناى فرنسة ، باب ١ ، فصل ١٦ . (٢) فصل ٦١ ، صفحة ٣١٥ .

ويقول مُفسِّرُ بُوتِيَّيَّةٍ إنه عَلم من قداماء الخبراء ومن بعض القضايا القديمة المرقومة باليد أن القضايا الجنائية في فرنسا كانت تتم علانيةً وعلى وجهٍ لا يختلف عن أحكام الرومان العلنية مطلقاً ، وكان هذا موصولاً بجهل الكتابة الشائع في تلك الأزمنة ، ويقفُ استعمالُ الكتابةِ الأفكارَ ، ويُمكن أن يوجب السِّرُّ ، ولكنْ إذا لم يَقَعْ هذا الاستعمالُ لم يكن غيرُ علانيةٍ طُرُقُ المرافعات ما يُمكن أن يؤدَّى إلى تثبيت تلك الأفكارِ .

وبما أن من الممكن أن يكون هنالك شكٌّ حَوْلَ ما حُكِمَ فيه <sup>(١)</sup> من قِبَلِ رجالٍ ، أو خوصٍ فيه أمام رجالٍ ، فإن من الممكن أن يُدَكَرَ بذلك في كلِّ مرةٍ تُعقد فيها المحكمةُ ، وذلك بما يُسمَّى طُرُقَ المرافعاتِ بالاستشهاد <sup>(٢)</sup> ، ففي هذه الحال لا يؤذن في استدعاء الشهود إلى المِبارزةِ لما يؤدَّى إليه هذا من عدم انتهاء القضايا . وبعد ذلك انتُجِلَ طِرازُ المرافعةِ السَّريَّةِ ، وكلُّ شَيْءٍ كان علنيّاً ، وكلُّ شَيْءٍ أصبح خفياً ، وذلك من استنطاقٍ وتحقيقٍ ، وتلاوةٍ شهادةٍ وموافقةٍ عليها من قِبَلِ الشاهد ، ومن مواجهةٍ واستنتاجِ المدعى العام ، وهذا هو عُرفُ الزمن الحاضر ، ويلائم طِرازُ المرافعاتِ الأولُ حكومةَ ذلك الزمن ، كما أن الطِّرازَ الجديد يلائم الحكومة التي قامت بعدهُذ .

ويجعل مفسِّرُ بُوتِيَّيَّةٍ مرسومَ سنة ١٥٣٩ تاريخَ هذا التحويل ، وأرى أنه تمَّ بالتدريج وأنه انتقل من سِنِّيوريَّةٍ إلى سِنِّيوريَّةٍ كلما عدَّلَ السَّنِّيورات عن المنهاج القديم في القضاء وكما سار ما استنبط من « نظمات » سان لويس نحو الكمال ،

(١) كما قال بيمانوار ، فصل ٣٩ ، صفحة ٢٠٩ . (٢) كان يثبت بالشهود ما كان قد وقع أو قيل أو أمر به في القضاء .

والواقعُ أن بُومَانُور<sup>(١)</sup> يقول إن سماع الشهود علناً لم يَقَعْ إلا في الأحوال التي كان يُمكن أن تُقدَّم فيها عهود الصّراع ، وأما في الأحوال الأخرى فكانوا يُروْن سِرّاً ، وكانت تُسجَّل أقوالهم كتابةً ، فطُرُقُ المرافعات أصبحت سِرِّيَّةً ، إذَنْ ، عندما عادت عهود الصّراع لا تكون .

### الفصل الخامس والثلاثون

#### النفقات

قديمًا كان لا يُحْكَم بالنفقات في المحاكم العَلَمَانِيَّة<sup>(٢)</sup> ، فالخصمُ الذي يَحْصِرُ كان يُجَارَى بغرامةٍ كافيةٍ نحو السّنيور وأقرانه ، وكان طِرازُ المحاكمة بالمبارزة القضائية يؤدي ، في الجرائم ، إلى عَدِّ الخصم الذي يُغَلَب ويَحْصِرُ الحياةَ والأموال قد عُوقِبَ بأقصى ما يُمكن ، وأما في الأحوال الأخرى للمبارزة القضائية فقد كان يُفَرَضُ من الغرامات الثابتة أحيانًا ، والتابعة لمشيئة السّنيور أحيانًا أخرى ، ما يكفي للتخويف من عواقب القضايا ، وعينُ هذا ما كان يحدث في القضايا التي لم يُحْكَم فيها بغير المبارزة ، وكما أن أهمَّ الفوائد خاصَّةً بالسّنيور ، كان السّنيور ، أيضاً ، هو الذي يقوم بأهمَّ النفقات ، وذلك من حيث جَمْعُ أقرانه ومن حيث جعلهم صالحين لمباشرة الحكم ، ثم بما أن القضايا كانت تنتهي في ذات المكان ، وفي الحال دائماً تقريباً ، ومن دون تلك الكتابات التي لا حَدَّ لها والتي رُئيتُ فيما بعد ، فإنه لم يكن من الضروري أن يُقَضَى للخصوم بنفقات .

(١) فصل ٣٩ ، صفحة ٢١٨ . (٢) ديفونتين ، في مجلده ، فصل ٢٢ ، مادة ٣ و ٨ ، وبومانونار ، فصل ٣٣ ، النظامات ، باب ١ ، فصل ٩٠ .

وعادة الاستثناءات هي التي يجب أن تؤدي إلى عادة منح نفقاتٍ بحكم الطبيعة ، وكذلك قال ديفونتين<sup>(١)</sup> إنه إذا ما استؤنفَ وَفَّقَ القانون المكتوب ، أى إنه إذا ما اثبتتِ قوانين سان لويس ، حُكِمَ بنفقات ، ولكن لا حُكِمَ بالنفقات ، مطلقاً ، وَفَّقَ العُرفِ العادى الذى كان لا يَسْمَحُ بالاستثناء من غير تزييف ، أى ما كان لِيُنَالَ غيرُ غرامةٍ وغيرُ حيازةٍ سنةٍ ويومٍ للشئ المحاصم فيه إذا ما أُعيدت القضية إلى السنيور .

ولكن ، عند ما أسفرت تسهيلاتُ الاستثناء الجديدةُ عن زيادة عدد الاستثناءات<sup>(٢)</sup> ، وعند ما أوجب الإكثارُ من هذه الاستثناءات من محكمةٍ إلى أخرى انتقالَ الخصوم من محالٍ إقامتهم ، وعند ما ضاعف فنُ المرافعات الجديدةُ عددَ القضايا وأدام بقاءها ، وعند ما أصبحت معرفةُ دَفْعِ أكثر الادعاءات عدلاً أمراً دقيقاً ، وعند ما عَرَفَ الخصم أن يُسَوِّفَ لِيَلْحَقَ ، وعند ما صار الادعاء مُرْهِقاً والدفاعُ سَاكِناً ، وعندما أضحَت الموجبات تَعُورُ في مجلداتٍ من الأقوال والمكتوبات ، وعند ما مُلِيَ كلُّ شئ بأشرار العدل الذين لم يكن عليهم إقامة العدل ، وعند ما وَجَدَ سوء النية مَشُورَاتٍ حيث كان لا يَجِدُ دِعَامَاتٍ ، وَجَبَ وَقْفُ الخصوم بتخويفهم من النفقات ، وقد وَجَبَ عليهم دفعُ هذه النفقات من أَجْلِ الحُكْمِ والوسائلِ التي اتَّخَذُوهَا لِيَحُولُوا دُونَهُ ، وقد وَضَعَ شارلُ الجليل نظاماً عاماً<sup>(٣)</sup> حَوَّلَ هذا .

(١) فصل ٢٢ ، مادة ٨ . (٢) قال بوتيلييه : « يرغب في الاستثناء كثير في الوقت الحاضر » ،

الحاصل الرئى ، جزء ١ ، باب ٣ ، طبعة باريس ١٦٢١ ، صفحة ١٦ . (٣) سنة ١٣٢٤ .

## الفصل السادس والثلاثون

### المدعى العام

بما أن العقوبات على الجرائم كانت نقديةً وَفَقَ القوانين السالِيةَ والرييَويةَ وغيرِها من قوانين شعوب البرابرة فإنه لم يكن في ذلك الزمن ، كما يوجد بيننا اليوم ، مُدَّعٍ عامٌ يقوم بتعقيب الجرائم ، وواقعُ أن كلَّ شَيْءٍ كان يَنْتَهِي إلى التعويض من الأضرار ، فكلُّ تعقيب كان مدنيّاً من بعض الوجوه ، فَيُمْكِنُ كلَّ فردٍ أن يقوم به ، وكان للحقوق الرومانية ، من ناحيةٍ أخرى ، طُرُقٌ شعبيةٌ لتعقيب الجرائم ، فلا يمكن أن تتوافقَ هي ووظيفةُ المدعى العام .

وما كانت عادةُ المبارزة القضائية أقلَّ مخالفةً من تلك لهذا المبدأ ، وإلاَّ فمن ذا الذى يَوَدُّ أن يكون مدعيّاً عامّاً وأن يَبْدُوَ مصارعاً للجميع ضدَّ الجميع ؟ وأجِدُ في مجموعةٍ لصيغٍ أدرجها مسيو مُورَأتورى في قوانين اللُّنبار ، أنه كان يوجد في الجيل الثانى وكيلٌ للمدعى العام<sup>(١)</sup> ، ولكنَّ مجموعةَ هذه الصيغ إذا ما قُرِئت بأسرها وَجِدَ فَرْقٌ تامٌّ بين هؤلاء الموظفين ومن تُسميهم بالمدعى العام في الوقت الحاضر من نوابنا العامّين أو مما عندنا من وكلاء الملك أو وكلاء السَّيُورات ، ومن الأوَّلَى أن كان الأُولون وكلاءُ الجمهور في الإدارة السياسية والمنزلية أكثرَ من أن يكونوا وكلاءه في الإدارة المدنية ، والواقعُ أنه لا يُرَى في هذه الصيغ من فَوْضٍ إليهم تعقيبُ الجرائم والقضايا الخاصة بالقاصرين أو الكنائس أو أحوال الأشخاص .

قلتُ إن نَصَبَ مُدَّعٍ عَامٍّ يَخَالِفُ عَادَةَ الْمُبَارَزَةِ الْقَضَائِيَّةِ ، وَمَعَ ذَلِكَ أَجْدُ فِي إِحْدَى هَذِهِ الصِّيَغِ وَكَيْلًا لِلْمُدْعَى الْعَامِّ يَتِمَّتْ بِحَرِيَةِ الْمُبَارَزَةِ ، وَقَدْ جَعَلَهُ مَسِيو مُورَاتُورِي تَكْلَةً لِنِظَامِ هِنْرِى الْأَوَّلِ<sup>(١)</sup> الَّذِى وُضِعَ مِنْ أَجْلِهِ ، وَمَا جَاءَ فِي هَذَا النِّظَامِ « أَنْ مَنْ يَقْتُلُ أَبَاهُ أَوْ أَخَاهُ أَوْ ابْنَ أَخِيهِ أَوْ قَرِيبًا لَهُ يَخْسَرُ مِيرَاثَهُمْ ، فَيَنْتَقِلُ هَذَا الْمِيرَاثُ إِلَى الْأَقْرَبَاءِ الْآخَرِينَ كَمَا أَنَّ مِيرَاثَهُ الْخَاصَّ يُوَوَّلُ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ » ، وَالْوَاقِعُ أَنَّهُ كَانَ لَوْ كِيلُ الْمُدْعَى الْعَامِّ ، إِذْ يُؤَيَّدُ حَقُوقَ بَيْتِ الْمَالِ ، حَرِيَةُ الْمُبَارَزَةِ تَعْقِيبًا لِهَذَا الْمِيرَاثِ الْمَفْرُوضِ لِبَيْتِ الْمَالِ ، فَهَذِهِ حَالٌ دَخَلَتْ فِيهِ الْقَاعِدَةُ الْعَامَّةُ .

وَنَرَى فِي تِلْكَ النُّصُوصِ تَعْقِيبَ وَكِيلِ الْمُدْعَى الْعَامِّ لِمَنْ يَقْبِضُ عَلَى سَارِقٍ<sup>(٢)</sup> وَلَمْ يَجْلِسْ إِلَى الْكُونْتِ ، وَلِمَنْ يُحْدِثُ<sup>(٣)</sup> شُغْبًا أَوْ يَفْقِدُ اجْتِمَاعًا ضِدَّ الْكُونْتِ ، وَلِمَنْ يُنْقِذُ<sup>(٤)</sup> حَيَاةَ رَجُلٍ سَلَّمَهُ الْكُونْتُ إِلَيْهِ لِإِعْدَامِهِ ، وَلَوْ كِيلُ الْكِنَائِسِ<sup>(٥)</sup> الَّذِى أَمَرَهُ الْكُونْتُ بِأَنْ يُخَضِرَ إِلَيْهِ سَارِقًا فَلَمْ يُطِيعْ ، وَلِمَنْ أَفْشَى<sup>(٦)</sup> سِرَّ الْمَلِكِ لِلْأَجَانِبِ ، وَلِمَنْ جَدَّ فِي إِثْرِ<sup>(٧)</sup> رَسُولِ الْإِمْبَرَاطُورِ حَامِلًا سِلَاحًا ، وَلِمَنْ اسْتَخَفَّ<sup>(٨)</sup> بِرِسَائِلِ الْإِمْبَرَاطُورِ وَكَانَ مَطَارِدًا مِنْ قِبَلِ وَكِيلِ الْإِمْبَرَاطُورِ أَوْ مِنْ قِبَلِ الْإِمْبَرَاطُورِ نَفْسِهِ ، وَلِمَنْ أَمْتَنَعَ<sup>(٩)</sup> عَنْ قَبُولِ تَقْدِيرِ الْأَمِيرِ ، ثُمَّ كَانَ ذَلِكَ الْوَكِيلُ يَدَّعِي بِالْأُمُورِ الَّتِي جَعَلَهَا الْقَانُونُ خَاصَّةً بِبَيْتِ الْمَالِ<sup>(١٠)</sup> .

(١) انظر إلى هذا النظام وإلى هذه الصيغة في المجلد الثاني من « مؤرخى إيطاليا » ، صفحة ١٧٥ .

(٢) مجموعة موراتورى ، صفحة ١٠٤ ، حول قانون شارلمان ، رقم ٨٨ ، جزء ١ ، باب ٢٦ :

٧٨ . (٣) صيغة أخرى ، المصدر نفسه ، صفحة ٨٧ . (٤) المصدر نفسه ، صفحة ١٠٤ .

(٥) المصدر نفسه ، صفحة ٩٥ . (٦) المصدر نفسه ، صفحة ٨٨ . (٧) المصدر نفسه ،

صفحة ٨٩ . (٨) المصدر نفسه ، صفحة ١٣٢ . (٩) المصدر نفسه ، صفحة ١٣٢ .

(١٠) المصدر نفسه ، صفحة ١٣٧ .

بيد أن وكيل المدعى العام كان لا يقوم ، على الإطلاق ، بتعقيب الجرائم ، ولو استُعْمِلَت المبارزات<sup>(١)</sup> ، ولو كان الأمر حريقاً<sup>(٢)</sup> ، ولو قُتِلَ القاضى فى محكمته ، ولو كان الموضوع حال الناس<sup>(٣)</sup> ، ولو كان حَوْلَ الحرية أو العبودية<sup>(٤)</sup> .

ولم تُوضَع هذه الصِّيغ من أجلِ قوانين اللُّنْبَار وحدها ، بل من أجلِ مراسيم الملوك المضافة أيضاً ، وهكذا لا يجوز أن يُشَكَّ فى كونها لا تُعزِّب لنا ، حَوْلَ هذا الموضوع ، عن منهاج الجيل الثانى .

ومن الواضح أن تلاشى وكلاء المدعى العام هؤلاء مع الجيل الثانى كمبعوثى الملك فى الولايات ، وذلك لأنه عاد لا يكون هناك قانون عام ولا بيت مال عام ، وذلك لأنه عاد لا يكون فى الولايات كُوتٌ يقيم العدل ، ومن ثمَّ عاد لا يوجد أحدٌ من نوع أولئك الموظفين الذين يقوم واجبه الرئيس على تأييد سلطان الكُوت .

ولمَّا صارت عادة المبارزات أكثر شيوعاً فى الجيل الثالث لم تَسْمَح بنصب مدعى عام ، وكذلك لمَّا تكلم بوتيلىه عن موظفى العدل فى « حاصله الريفى » لم يذكُر غير البايّ الذين هم رجالُ إقطاعيون وعُرفاء ، وارجع البصر إلى « النظامات »<sup>(٥)</sup> وإلى بومانوار<sup>(٦)</sup> حَوْلَ الوجه الذى كانت تتمُّ به التعقيبات فى تلك الأزمنة .

وأجدُّ فى قوانين<sup>(٧)</sup> ملك ميورقة ، جاك الثانى ، إحداثاً لوظيفة مدعى

(١) المصدر نفسه ، صفحة ١٤٧ . (٢) المصدر نفسه . (٣) المصدر نفسه ، صفحة ١٦٨ . (٤) المصدر نفسه ، صفحة ١٣٤ . (٥) المصدر نفسه ، صفحة ١٠٧ . (٦) باب ١ ، فصل ١ ، وباب ٢ ، فصل ٩ و ١٣ . (٧) فصل ١ ، وفصل ٦١ . (٨) انظر إلى هذه القوانين فى « حياة القديسين » لشهر يونيه ، جزء ٣ ، صفحة ٢٦ .

الملك<sup>(١)</sup> مع واجبات كالتى توجد لمدعينا فى الوقت الحاضر، ومن البين أن هذا لم يتَّعَ إلا بعد أن تَغَيَّرَ النَّهْجُ القَضائىُّ بيننا .

### الفصل السابع والثلاثون

## كيف نُسِيَتْ نظماتُ سان لويس

من نصيب « النظمات » أن وُلِدَتْ وشاخَتْ وماتت فى وقت قصير جداً .  
وأبدى بعض الملاحظات حول ذلك فأقول : إن المجموعة القانونية التى نَعْرِفُها باسم « نظمات سان لويس » لم تُوضَعْ لتكون قانوناً فى جميع المملكة ، وإن قيل هذا فى مقدمتها ، فهذه المدونة هى مجموعة قانونية عامة تقضى فى جميع الأمور المدنية ، وفى التصرف فى الأموال بالوصية أو بين الأحياء ، وفى مُهُور النساء ومُتَمَهَن ، وفى عوائد الإقطاعات وامتيازاتها ، وفى شؤون الضابطة ، إلخ . ، والواقع أن مَنَحَ مَدُونَةٍ عامة للقوانين المدنية فى زمن كان فيه لكل قَصَبَةٍ أو مدينة أو قرية عاداتها يَعبُرُ رَغْبَةً فى قَلْبِ جميع القوانين الخاصة التى كانت تقوم الحياة عليها فى كل مكان من المملكة ، والواقع أن وَضَعَ عادة عامة من جميع العادات الخاصة يُعَدُّ أمراً طائشاً حتى فى تلك الأزمنة التى كان الأمراء لا يجدون فيها غير الطاعة فى كل مكان ، وذلك لأنه إذا كان من الصحيح عدمُ جواز التغيير عندما تُساوَى المحاذيرُ المنافع فإن أقلَّ من ذلك جوازاً أن يُصَارَ إلى التغيير عندما تكون المنافعُ صغيرةً والمحاذيرُ عظيمةً ، والواقع أنه إذا ما نُظِرَ إلى الحالِ التى كانت عليها المملكة فى ذلك الزمن ،

( ١ ) Qui continue nostram sacram curiam sequi teneatur, instituitur qui facta et causas in ipsa curia promoveat atque prosequatur.



حين كان كل واحدٍ نشوَانَ بفكرة سيادته وسلطانه، رُئِيَ أن محاولة تغيير القوانين والعادات المقبولة في كل مكانٍ تعني أمراً لا يُمكن أن يكون قد خَطَرَ ببال القائمين بالحكم. وما قلته يُثبت ، أيضاً ، كون مجموعة « النظامات » القانونية لم تؤيد في البرلمان من قِبل البارونات ورجال القانون في المملكة ، وذلك كما قيل في مخطوط بلدية أميان ذكره مسيو دوكانج<sup>(١)</sup> ، ومما يُرى في المخطوطات الأخرى أن سان لويس منَح هذه المجموعة القانونية سنة ١٢٧٠ ، أى قبل ذهابه إلى تونس ، وليس هذا الأمر أكثر صحةً ، فسان لويس قد ذهب سنة ١٢٦٩ كما لاحظته مسيو دوكانج ، فاستنبط من ذلك كون هذه المجموعة القانونية نُشِرت في غيابه ، ولكنني أقول إن هذا لا يُمكن أن يكون ، فكيف يكون سان لويس قد أغتم فرصة غيابه ليصنع أمراً ينطوي على بذور الاضطراب ويُمكن أن يؤدي إلى ثورات ، لا إلى تحولات ؟ إن مشروعاً كهذا كان يحتاج ، أكثر من غيره ، إلى تنبُّع عن كُتب ، وهو لم يكن من عمل وصاية على العرش ضعيفة مؤلفة ، أيضاً ، من سنيوراتٍ كان لهم نفعٌ في عدم نجاحه ، وهؤلاء كانوا شماس سان ديني : ماتيو ، وكونت نل : سيمون الكليزموني ، وكانوا عند وقوع الموت : أسقف إفرؤ : فليب ، وكونت بونتيو : جان ، ومما رُئِيَ<sup>(٢)</sup> أنفاً أن كونت بونتيو قاوم في سنيوريته تنفيذ نظام قضائي جديد<sup>(٣)</sup> .

وأقول ، ثالثاً ، إن هنالك ظاهرة كبيرة تدلُّ على اختلاف المجموعة القانونية التي لدينا عن « نظامات » سان لويس حول النظام القضائي ، وذلك أن هذه

(١) مقدمة حول « النظامات » . (٢) انظر إلى الفصل التاسع والعشرين السابق .

(٣) هذا ما رواه ديفونتين .

المجموعة تذكّر « النظمات » ، وهى ، إذن ، عمل قام على النظمات ، لا النظمات نفسها ، ثم إن بومانوار ، الذى يتكلم عن « نظمات » سان لويس غالباً ، لم يذكر غير نظمات هذا الأمير الخاصة ، لا مدونة « النظمات » هذه ، ويُحدثنا ديفوتين<sup>(١)</sup> ، الذى أُلّف فى عهد هذا الأمير ، عن المرتين الأوليين اللتين نُفِذَتَ فيهما نظمته حوّل النظام القضائى كأمرٍ أتى مؤخراً ، ولذلك كانت « نظمات » سان لويس أقدم من المدونة التى أتكلّم عنها ، وهى التى ، إذا ما دُقّقَ فيها وقُبِلَتِ المقدماتُ الخاطئة التى وُضِعَها بعضُ الجُهّال على رأس هذا الأثر ، وُجِدَ أنها لم تَظْهَر فى غير السنة الأخيرة من حياة سان لويس ، أو بعد موت هذا الأمير .

### الفصل الثامن والثلاثون

#### مواصلة الموضوع نفسه

إذن ، ما هذه المدونة التى لدينا تحت اسم « نظمات » سان لويس ؟ وما هذه المجموعة الغامضة المعقدة المهمة حيث يُخلطُ الفقه الفرنسى بالقانون الرومانى دائماً ، وحيث يُحدّث كمشترعٍ ويرى فقيهٌ ، وحيث يُوجدُ مؤلّفٌ كاملٌ من الفقه فى جميع الأحوال وفى جميع مسائل الحقوق المدنية ؟ يجب الانتقال إلى تلك الأزمنة .  
أبصر سان لويسُ سوء استعمال فقه زمانه ، فحاول تغيير الرعايا منه ، ووضع عِدَّة أنظمةٍ لحاكم ممتلكاته ومحاكم باروناته ، وقد بَلَغَ من النجاح ما رَوَى معه .

( ١ ) انظر إلى الفصل التاسع والعشرين السابق .

بُومَانُوار<sup>(١)</sup>، الذى أَلَفَّ بُعِيدَ موت سان لويس ، أن أسلوب القضاء الذى سَنَّهُ هذا الأمير انتَحَلَ فى كثيرٍ من محاكم السَّنيورات .

وهكذا بَلَغَ هذا الأميرُ غايته ، وإن لم تُوضَعْ أنظمتُهُ لمحاكم السنيورات حتى تكون قانوناً عاماً للملكة ، وإن وُضِعَت هذه الأنظمة كمثلٍ يُمكن كلَّ واحد أن يتبعه وكان لكلِّ واحد نفعٌ فى اتباعه ، وهو قد نَزَعَ الشرَّ بحمِّله على الشعور بالخير ، ومن كان يستظلُّ بمحاكمه ، ومن كان يستظلُّ بمحاكم السَّنيورات ، أخذَ بأسلوبٍ من المرافعات أقربَ إلى الطبيعة والصواب وأكثرَ ملاءمةً للأخلاق والدين والراحة العامة وأمن الشخص والأموال وترك الآخر .

ولعمري إن أعلى البراعة هو فى الدعوة حين لا يجوز الإكراه ، وفى التسيير حين لا ينبغى الأمر ، وللعقل سلطانٌ طبعيٌّ ، حتى إن له سلطاناً جَبَّاراً ، وهو يقاوم ، ولكنَّ هذه المقاومة هى سِرُّ نصرِهِ ، ولا يكاد يَمُضِي وقتٌ قصير حتى يُرْجَع إليه اضطراراً .

وأراد سان لويس أن يُنفَرَّ من الفقه الفرنسى فأمر بترجمة كتب الحقوق الرومانية حتى يَعْرِفَهَا رجال قانون ذلك الزمن ، وقد انتفع بهذه القوانين الرومانية دِيفُونْتِينُ الذى هو أولُ<sup>(٢)</sup> صانعٍ للمنهاج الذى عندنا ، فكان كتابه ، من بعض الوجوه ، نتيجةَ الفقه الفرنسى القديم وقوانينِ سان لويس ، أو نظاماته ، والقانونِ الرومانى ، وقد انتفع بُومَانُوارُ بالقانون الرومانى قليلاً ، ولكنَّ مع توفيقٍ بين الفقه الفرنسى القديم وأنظمة سان لويس .

(١) فصل ٦١ ، صفحة ٣٠٩ . (٢) قال فى مقدمته : « صرت لا أدرى من أين اقتبست

هذا النص » .

فَوْقَ رُوحِ هَذَيْنِ الْكِتَابَيْنِ ، وَلَا سِيَّامَا كِتَابُ دِيْفُونْتَيْنِ ، وَضَعَ أَحَدُ النَّظَّارِ  
المَعْرُوفِينَ بِالْبَابِيِّ ، كَمَا اعْتَقَدَ ، كِتَابَ الْفَقْهِ الَّذِي نَسَمِيهِ « النِّظَامَات » ، وَقَدْ قِيلَ  
فِي عُنْوَانِ هَذَا الْكِتَابِ إِنَّهُ وَضَعَ عَلَى حَسَبِ عُرْفِ بَارِيسَ وَأُورَلِيَانَ وَالْمَحْكَمَةِ  
الْبَارُونِيَّةِ ، وَقَدْ قِيلَ فِي الْمَقْدِمَةِ إِنَّ عَادَاتِ جَمِيعِ الْمَمْلَكَةِ وَعَادَاتِ أَنْجُو وَالْمَحْكَمَةِ  
الْبَارُونِيَّةِ مِمَّا بُحِثَ فِيهِ ، وَمِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ وَضَعَ لِبَارِيسَ وَأُورَلِيَانَ  
وَأَنْجُو ، كَمَا أَنَّ كِتَابِي بُوْمَانُورِ وَدِيْفُونْتَيْنِ وَضِعَا لِكُونْتِيَّيْ كَلِيرْمُونِ وَفِرْمَانْدُوا ،  
وَبِمَا أَنَّ كَثِيرًا مِنْ قَوَانِينِ سَانَ لُويْسَ نَفَذَتْ فِي الْمَحَاكِمِ الْبَارُونِيَّةِ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ بُوْمَانُورِ  
فَإِنَّهُ حَقٌّ لَذَلِكَ الْمُؤَلِّفُ أَنَّ يَقُولَ إِنَّ كِتَابَهُ<sup>(١)</sup> يُعْنَى بِالْمَحَاكِمِ الْبَارُونِيَّةِ أَيْضًا .

وَمِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ وَاضَعَ هَذَا الْكِتَابَ جَمَعَ عَادَاتِ الْبِلَادِ مَعَ قَوَانِينِ سَانَ لُويْسَ  
و« نِظَامَاتِهِ » ، وَهَذَا الْكِتَابُ عَلَى جَانِبِ عَظِيمٍ مِنَ الْقِيَمَةِ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى عَادَاتِ أَنْجُو  
الْقَدِيمَةِ ، وَعَلَى « نِظَامَاتِ » سَانَ لُويْسَ كَمَا كَانَتْ تَمَارَسُ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ ، ثُمَّ عَلَى  
مَا كَانَ يَزَاوِلُ مِنَ الْفَقْهِ الْفَرَنْسِيِّ الْقَدِيمِ .

وَيَتَجَلَّى الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا الْكِتَابِ وَكِتَابِي دِيْفُونْتَيْنِ وَبُوْمَانُورِ فِي كَوْنِهِ يُتَكَلَّمُ فِيهِ  
بِصَيِّغِ الْأَمْرِ كَالْمَشْتَرَعِينَ ، وَقَدْ أُمِكنَ هَذَا لِأَنَّهُ كَانَ جَمْعًا لِعَادَاتٍ مَكْتُوبَةٍ وَقَوَانِينِ .  
وَيَنْطَوِي هَذَا الْجَمْعُ عَلَى عَيْبٍ بَاطِنِيٍّ ، فَهُوَ يُوَلِّفُ مَجْمُوعَةً قَانُونِيَّةً بَرْمَانِيَّةً  
خُلِطَ فِيهَا بَيْنَ الْفَقْهِ الْفَرَنْسِيِّ وَالْقَانُونِ الرُّومَانِيِّ ، وَقُوْلَتِ فِيهَا أُمُورٌ لَا صِلَةَ بَيْنَهَا  
مُطْلَقًا وَكَانَتْ مُتَنَاقِضَةً غَالِبًا .

(١) لَا يَجِدُ مَا هُوَ أَكْثَرُ غَمُوضًا مِنْ عُنْوَانِ ، وَمَقْدِمَةِ ، هَذِهِ « النِّظَامَات » الَّتِي أُضِيفَتْ  
بَعْدَئِذٍ لَا رَيْبَ ، فَهِيَ ، أَوَّلًا : عَادَاتِ بَارِيسَ وَأُورَلِيَانَ وَالْمَحْكَمَةِ الْبَارُونِيَّةِ ، وَثَانِيًا : عَادَاتِ جَمِيعِ  
مَحَاكِمِ الْمَمْلَكَةِ الْعِلْمَانِيَّةِ وَمَجَالِسِ حَاكِمِيَّةِ فَرَنْسَةَ ، وَثَالِثًا : عَادَاتِ جَمِيعِ الْمَمْلَكَةِ وَعَادَاتِ أَنْجُو وَالْمَحْكَمَةِ  
الْبَارُونِيَّةِ .

وأعلمُ جيداً أن محاكم الرجال أو الأقران الفرنسية ، والأحكامَ غيرَ الصالحةِ للاستئناف إلى محكمةٍ أخرى ، ووجهَ النطق بالكلمتين : « أدِين<sup>(١)</sup> » أو « أُبرئ<sup>(٢)</sup> » أمورٌ تطابق أحكامَ الرومان الشعبية ، غير أن استعمال هذا الفقه القديم كان قليلاً ، فكان يُنتَفَع بالفقه الذى أدخله الأباطرة بعد ذلك أكثر من استعمال هذا الجَمْع فى كلِّ مكانٍ لتنظيم الفقه الفرنسى وتحديدده وإصلاحه ونشره .

### الفصل التاسع والثلاثون

#### مواصلةُ الموضوع نفسه

عادت الطرق القضائية التى أدخلها سان لويس لا تُستعمل ، وكان هذا الأمير أقلَّ عنايةً بالشئ نفسه ، أى بأحسن أسلوبٍ للحكم ، مما بأحسن أسلوبٍ للقيام مقامَ طريقة الحكم القديمة ، فقد كان التنفير من الفقه القديم أولَ هدفٍ ، وكان الهدفُ الثانى يقوم على وَضْع فقهٍ جديد ، ولكن لما ظهرت محاذيرُ هذا الفقه رُئى عَقِبَهُ بفقه آخرَ حالاً .

وهكذا كانت قوانين سان لويس أقلَّ تغييراً للفقه الفرنسى من منحها وسائلَ لتغييره ، أى إنها فتحت محاكمَ جديدةً ، أو طُرُقاً لبلوغ ذلك ، ولما أمكن الوصولُ بسهولةٍ إلى ما كان له سلطانٌ عامٌ أسفرت الأحكامُ ، التى لم تُؤلف غيرَ عادات سِنِّيَّوٍ خاصٍّ فيما مضى ، عن فقهٍ شامل ، وقد انتهت ، بقوة « المنظمات » ، إلى حيازة أحكامٍ عامة كانت مفقودةً فى المملكة تماماً ، وتُترك المَحَالَة تسقط بعد قيام البناء .

( ١ ) المنظمات ، باب ٢ ، فصل ١٥ .

وهكذا كان للقوانين التي وضعها سان لويس نتائج لم تُنتظر من طُرْفَةِ المشرع ،  
ويجب أن تَمُرَّ عِدَّةُ قرونٍ في بعض الأحيان لإعداد تَحَوُّلاتٍ ، وَتَنْضَحَ الحوادثُ ،  
وها هي ذى الثَّوَرَاتِ .

وقد قضى البرلمان في جميع القضايا تقريباً قضاءً مُبَرِّمًا لا يُسْتَأْنَفُ منه ، والبرلمانُ  
في الماضي كان لا يَحْكُمُ في غير القضايا<sup>(١)</sup> التي بين الدوكات والكُونْتَاتِ والباروناتِ  
والأساقفة والشَّامَسة ، أو بين الملكِ وفَسَّالَاتِهِ<sup>(٢)</sup> ، من حيث صلةُ هذه القضايا  
بالنظام السياسي أكثر من صلتها بالنظام المدني ، ثم قضت الضرورة بجعله حَضَرِيًّا  
وبجمله على الانعقاد دائماً ، ثم أنشئت عدة برلمانات حتى تكفي للحكم في جميع القضايا .  
ولم يَكِدْ البرلمان يكون هيئةً ثابتة حتى شُرِعَ في جَمْعِ أحكامه ، فلما كان عهد  
فيليب الجليل وَضَعَ جانُ المُونْلوكيُّ ما يُسَمَّى سَجَلَاتِ أُولِيم<sup>(٣)</sup> في الوقت الحاضر .

### الفصل الأربعون

## كيف اتَّخَذَتْ طُرُقُ الأحكامِ البابوية

ولكن من أين أتى انتحالُ طُرُقِ الحقوق الكنسية ، عند إهمال الطُّرُقِ القضائيةِ  
القائمة ، مُفَضَّلَةً على طُرُقِ الحقوق الرومانية ؟ هذا ما كان دائماً نُصَبَ عين الحاكم  
الإكليريكية التي كانت تتبع طُرُقَ الحقوق الدينية والتي لا تُعرَفُ محكمةٌ منها  
اتَّبَعَتْ طُرُقَ الحقوق الرومانية ، وذلك فضلاً عن كون حدود القضاء الكنسيِّ

( ١ ) انظر إلى دوتيه حول محكمة الأقران ، وانظر إلى روش فلافن أيضاً ، باب ١ ، فصل ٣ ، وإلى

بوده وبول إميل . ( ٢ ) كان يقضى في القضايا الأخرى من قبل المحاكم العادية . ( ٣ ) انظر إلى

كتاب الرئيس إنول [ خلاصة حولية جديدة لتاريخ فرنسا ] عن سنة ١٣١٣ .

والعلمانيّ معروفٌ قليلاً في تلك الأزمنة ، فمن الناس <sup>(١)</sup> مَنْ كانوا يخاصمون في المحكمتين <sup>(٢)</sup> على السّواء ، ومن الموضوعات ما كان يخاصم حوله على هذا الوجه أيضاً ، ويظهر <sup>(٣)</sup> أن القضاء العلمانيّ لم يحتفظ لنفسه ، من دون القضاء الآخر ، بغير القضايا الإقطاعية والجرائم التي يقتربها العلمانيون في الأحوال التي لا تؤذي الدين ، وذلك <sup>(٤)</sup> لأنه إذا كان من الواجب أن يُراجع القضاء العلمانيّ ، عن عهودٍ وعقودٍ ، فإنه كان يُمكن الخصمين أن يتقاضيا طوعاً أمام الحاكم الإكلييريكية التي تستطيع أن تُكرِّه على الخضوع لحكمها بالحرِّم <sup>(٥)</sup> وإن لم يحقِّ لها أن تُنلزم القضاء العلمانيّ بتنفيذه ، وفي هذه الأحوال إذا ما أُريد تغيير المنهاج في الحاكم العلمانية اتَّخذ منهاج الإكليروس لأنه معلوم ، ولم يتَّخذ منهاج الحقوق الرومانية لأنه غير معلوم مطلقاً ، وذلك لأنه لا يُعرَف في أمر العمل غير ما يُعمل به .

### الفصل الحادي والأربعون

#### مدّ القضاء الكنسيّ والقضاء العلمانيّ وجزّرها

بما أن السلطة المدنية كانت قبضة سنيوارت لا يُخصِّمهم عدٌّ فإنه سهّل على القضاء الكنسيّ أن يتسع انتشاراً كلَّ يوم أكثر من قبل ، ولكن كما أن

(١) بومانوار ، فصل ١١ ، صفحة ٥٨ . (٢) هن الأيامي من حوامل الصليب المسكات أموال الكنائس لعامل هذه الأموال ، المصدر نفسه . (٣) انظر إلى جميع الفصل الحادي عشر من بومانوار . (٤) حتى إن المحاكم الإكلييريكية كانت تنظر في ذلك بحجة اليمين ، وذلك كما يرى من المهد بن فليب أوغوست والإكليروس والبارونات الذي يوجد في مجموعة قوانين لوريير . (٥) بومانوار ، فصل ١١ ، صفحة ٦٠ .

القضاء الكنسى أضعف قضاء السنيورات وساعد على تقوية القضاء الملكى ، ضيق القضاء الملكى نطاق القضاء الكنسى مقداراً فقذاراً ، فتقهقر هذا أمام الأول ، ولم يرَ البرلمان ، الذى اكتسب فى منهاج محاكمه كل ما كان صالحاً نافعاً فى منهاج محاكم الإكليروس ، غير سوء استعماله من فوره ، ويتقوى القضاء الملكى يوماً بعد يوم فيصبح أكثر اقتداراً ، دائماً ، على تقويم سوء الاستعمال هذا ، والحق أن سوء الاستعمال هذا كان لا يحتمل ، وإنى ، من غير تعداد له ، أُحيل على بومأنوار<sup>(١)</sup> وبوتيليه ومراسيم ملوكنا ، ولا أتكم منه عن غير ما يمس الثروة العامة مباشرة أكثر من سواء ، وتعلم سوء الاستعمال هذا من الأحكام التى أصلحته ، والجهل الكثيف هو الذى أدى إليه ، فأتى نوع من النور وعاد ذلك لا يكون ، ويُمكن أن يرى من سكوت الإكليروس انطلاقه أمام الإصلاح ، وهذا ما يحمّد عليه نظراً إلى طبيعة الروح البشرية ، وذلك أن الرجل الذى يموت من غير أن يُعطى الكنيسة قسماً من أمواله ، وهذا ما كان يُسمى موتاً من غير إيصاء للكنيسة بشىء ، كان يُجرّم العشاء الربانى والدفن ، فكان الواحد إذا مات من غير وصية وجب على أقربائه أن يظفروا من الأسقف بأن يُعين معهم مُحَكِّمين لتقدير ما كان الميت يُعطيه لو وضع وصية . وما كان يُمكن النوم معاً فى الليلة الأولى من الزفاف ، ولا فى الليلتين التاليتين ، من غير اشتراء السّماح بذلك ، وهذه الليالى الثلاث هى ما كان يجب اختياره ، وذلك لأنه ما كان ليُدفع كثير مالٍ من أجل الليالى

(١) انظر إلى بوتيليه ، « الحاصل الرقيق » ، باب ٩ ، « وأى الأشخاص لا يستطيعون أن يقدموا ادعاء إلى المحكمة العلمانية » ، وإلى بومانوار ، فصل ١١ ، صفحة ٥٦ ، وإلى أنظمة فليب أوغوست حول هذا الموضوع ، ويعمل نظام فليب أوغوست بين الإكليروس والملك والبارونات .



الأخرى ، وقد قَوِّمَ البرلمان جميعَ هذا ، وَتَجِدُ في « مُعْجَم <sup>(١)</sup> الحقوق الفرنسية » لِرَاغُو حُكْمِهِ الَّذِي أَصْدَرَهُ ضِدَّ أُسْقَفِ أُمِيَان <sup>(٢)</sup> .

وَأَعُودُ إِلَى بَدْءِ فَصْلِي فَأَقُولُ إِنَّهُ إِذَا مَارُئِي فِي قَرْنٍ ، أَوْ فِي حُكُومَةٍ ، مُخْتَلَفُ أَرْكَانِ الدَّوْلَةِ يَحَاوِلُونَ زِيَادَةَ سُلْطَانِهِمْ وَنَيْلَ بَعْضِ الْمَنَافِعِ مِنْ بَعْضِهِمْ عَلَى حَسَابِ بَعْضٍ كَانَ مِنْ مَخَادَعَةِ النَّفْسِ فِي الْغَالِبِ عَدُوٌّ مُحَاوِلَاتِهِمْ دَلِيلًا ثَابِتًا عَلَى فُسَادِهِمْ ، وَمِنْ شَقَاءِ حَالِ الْإِنْسَانِ نُدْرَةُ ذَوِي الْاِعْتِدَالِ مِنْ عِظَمَاءِ الرِّجَالِ ، وَبِمَا أَنَّهُ أَسْهَلُ عَلَى الْإِنْسَانِ فِي كُلِّ زَمَانٍ أَنْ يَتَّبِعَ قُوَّتَهُ مِنْ أَنْ يَقِفَ فِيهَا . فِي طَبَقَةِ أَهْلِ النَّاسِ عَلَى مَا يَحْتَمِلُ ، فَإِنْ الْعُثُورُ عَلَى رِجَالٍ فَضْلَاءَ إِلَى الْغَايَةِ أَسْهَلُ مِنَ الْعُثُورِ عَلَى رِجَالٍ حَكَمَاءَ إِلَى الْغَايَةِ . وَالنَّفْسُ تَذُوقُ كَثِيرَ لَذَّةٍ فِي السَّيْطَرَةِ عَلَى النَّفُوسِ الْآخَرَى ، وَمَنْ يُحِبُّونَ الْخَيْرَ يَبْلُغُونَ مِنَ التَّحَابِّ مَا لَا يَوْجَدُ مَعَهُ شَخْصٌ يَكُونُ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الشَّقَاءِ حَتَّى يَرْتَابَ مِنْ نِيَّاتِهِ الصَّالِحَةِ ، وَفِي الْحَقِيقَةِ أَنْ أَفْعَالِنَا مَرْتَبُطَةٌ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأُمُورِ فَيَكُونُ فِعْلُ الْخَيْرِ أَسْهَلَ أَلْفَ مَرَّةٍ مِنْ حُسْنِ فِعْلِهِ .

#### الفصل الثاني والأربعون

### بَعَثُ الْحَقُوقِ الرُّومَانِيَةِ وَمَا نَشَأَ عَنْهَا تَحَوُّلَاتُ فِي الْمَحَاكِمِ

بِمَا أَنَّ مُدَوَّنَةَ جُوسْتِنْيَانِ قَدْ وُجِدَتْ ثَانِيَةً حَوْلَ إِلَى سَنَةِ ١١٣٧ فَإِنَّ الْحَقُوقَ الرُّومَانِيَةَ بَعَثَتْ ثَانِيَةً كَمَا لَاحَ ، وَقَدْ أُنْشِئَتْ مَدَارِسُ فِي إِيطَالِيَةِ حَيْثُ تُعَلِّمُ ،

(١) فِي كَلِمَةِ « مُنْفَذَى الْوَصِيَّةِ » . (٢) فِي ١٩ مِنْ مَارَسِ سَنَةِ ١٤٠٩ .

وكانت مجموعة جوستينيان القانونية والملحقات القانونية موجودتين قبل ذلك ، وكنت قد قلت إن هذه الحقوق نالت من الخطوة هناك ما كسفت معه قانون النُّسَب .  
ونقلَ علماء من الطلائنة حقوقَ جوستينيان إلى فرنسة حيث لم يُعرَف<sup>(١)</sup> غيرُ  
مجموعة ثيودُور القانونية ، وذلك لأن قوانين جوستينيان لم تُوضع<sup>(٢)</sup> إلا بعد  
استقرار البرابرة بالُقول ، وتُقابل هذه الحقوقُ باعتراضٍ ، ولكنها تَبَقَى على الرغم  
من حُرْم البابوات الذين يناضلون عن قوانينهم<sup>(٣)</sup> ، ويحاول سان لويس نشرها  
بما أمرَ أن يُترجم من آثار جوستينيان فلا يزال يوجد في مكاتبنا مخطوطاتٌ منه ،  
ومما قلتُ فيما تقدم أنه اُنْتُفِع بذلك في « النظمات » ، وسَمَلَ فليپُ الجليل<sup>(٤)</sup>  
على تعليم قوانين جُوسْتِنِيَان ، ولكنْ كدَائِع مكتوب ، وذلك في بلاد فرنسة التي  
كان يُحكَم فيها بالعادات ، وهي قد اُنْتُجِلَتْ كقانونٍ في البلاد التي كانت الحقوق  
الرومانية قانوناً فيها .

وقد قلتُ آنفاً إن طريقة المرافعة بالمبارزة القضائية كانت تقتضى أهليةً قليلةً  
إلى الغاية فيمن يَقْضُونَ ، فيُحكَم في القضايا في كلِّ مكانٍ وَفْقَ عُرْفِ كلِّ  
مكان ، وعلى حسب بعض العادات البسيطة التي كانت تُتَلَقَّى بالرواية ، وكان يُوجدُ  
في زمن بُومَانُوار<sup>(٥)</sup> طريقان مختلفان لإقامة العدل ، وذلك أنه كان يُقْضَى في

( ١ ) كان يعمل بمجموعة جوستينيان القانونية في إيطاليا ، ولذلك يتكلم البابا حنا الثامن عن هذه المجموعة في نظامه الذي وضع بعد جمع تروا ، لا لأنها كانت معروفة في فرنسة ، بل لأنه كان يعرفها بنفسه ، وقد كان نظامه عاماً . ( ٢ ) نشرت مجموعة هذا الإمبراطور حوالى سنة ٥٣٠ . ( ٣ ) الأحكام البابوية ، جزء ٥ ، de privilegiis cap. 28, super specula . ( ٤ ) في مرسوم لسنة ١٣١٢ ، نفماً لجامعة أورليان ، رواه دوتيه .

( ٥ ) عادة بوفوازييس ، فصل ١ ، وظيفة البابي .

أمكنة<sup>(١)</sup> بالأقران وكان يُقضى في أمكنة أخرى بالنظر المعروفين بالبائى، فإذا ما اتبع الطريق الأول حكم الأقران وفق عرف قضائهم<sup>(٢)</sup> ، وإذا ما اتبع الطريق الثانى دلّ البائى خبراء أو شيوخ على عين العرف ، وما كان كل هذا ليستلزم بياناً أو استعداداً أو بحثاً ، ولكن عندما لاحت مجموعة « النظامات » الغامضة وغيرها من مؤلفات الفقه الأخرى ، ولكن عندما تُرجمت الحقوق الرومانية فأخذت تُعلّم في المدارس ، ولكن عندما بدأ يتكوّن فنّ للمرافعات وفنّ للفقه ، ولكن عندما رُئى ظهور قانونيين وفقهاء ، عاد الأقران والخبراء لا يحكمون ، وطُفِق الأقرانُ يعتزلون محاكم السنيورات ، وقَلَّ مَنيلُ السنيورات إلى جمعهم ، ومن الجليل أن عادت الأحكامُ مزاولَةً لِمَا لَا يَعْرِفُهُ ، وَلِمَا لَا يَرِيدُ أَنْ يَعْرِفَهُ ، الأشرافُ ورجالُ الحرب ، بدلاً من أن تكون عملاً باهراً مستحبّاً لدى الأشراف مُغَرِّباً للمقاتلة ، وأصبح طريقُ الحكم بالأقران أقلَّ استعمالاً<sup>(٣)</sup> ، وانتشر طريق الحكم بالبائى ،

(١) كان البرجوازية في القصة يقضى في أمرهم من قبل برجوازية آخرين ، كما أنه كان يقضى في أمر رجال الإقطاع فيما بينهم ، وذلك وفق العادة ، انظر إلى توماسير ، فصل ١٩ - (٢) وكانت جميع المرائض ، أيضاً ، تبدأ بهذه الكلمات « السيد القاضي ، إن من العادة في قضائكم ، الخ . » كما يظهر من الصيغة التي رويت في بوتيه ، الحاصل الرينى ، جزء ١ ، باب ٢١ .

(٣) وقع التغيير على وجه غير محسوس ، ولا تزال تجد الأقران المستخدمين منذ زمن بوتيه الذى كان حياً في سنة ١٤٠٢ ، وهى تاريخ وصيته ، والذى روى الصيغة الآتية في الجزء ١ والباب ٢١ ، وهى : « السيد الحاكم ، في قضائى الأعلى والأوسط والأدنى الذى قمت به في ذلك المكان والمجلس والمحاكم ، وبأولئك البائى ورجال الإقطاع والعرفاء » ، ولكنه عاد لا يوجد غير مسائل الإقطاع ما يحكم فيه الأقران ، المصدر نفسه ، جزء ١ ، باب ١ ، صفحة ١٦ .

وكان البايّ لا يحكمون<sup>(١)</sup> بل كانوا يقومون بالاستقضاء وينطقون بحكم الخبراء ، غير أن الخبراء عندما عادوا لا يحكمون صار البايّ يحكمون بأنفسهم .

وقد زاد هذا سهولةً بنسبة ما مثّل للعيون طريقُ قضاة الكنيسة ، فتعاونت الحقوق القانونية والحقوق المدنية الجديدة على إبطال الأقران بالتساوى .

وهكذا زال العرفُ الذى ما انفكَّ يُرَاعَى فى الملكية والقائلُ بعدم حُكم القاضى منفرداً مطلقاً كما يُرى ذلك من القوانين السّالِية ومراسيم الملوك ومؤنّى منهاج الجليل الثالث<sup>(٢)</sup> الأولين ، وكان سوء الاستعمال المعاكس الذى لم يكن له مكانٌ فى غير دورِ القضاء المحلية قد عدّل ، وقوّم من بعض الوجوه ، بفضل ما اقتبس فى أمكنة كثيرةٍ من اتخاذ نائبٍ للقاضى يستشيرهُ القاضى ويمثّل دورَ قدماء الخبراء ، وبفضل ما يُلزم القاضى به من الاستعانة بمُصنّفين فى الأحوال التى تستحقّ عقوبةً إرهابيةً ، ثم قُضى عليه بما أصبحت الاستثنافات به سهلةً إلى الغاية .

(١) كما يظهر من صيغة الرسائل التى كان يعطيهم السنيور إياها ، فروى هذه الصيغة بوتيينه ، الحاصل الرينى ، جزء ١ ، باب ١٤ ، وهذا ما هو ثابت ببيمانوار أيضاً ، عادة بوفوازييس ، فصل ١ ، وظيفة الباي ، وهم كانوا لا يقومون بغير طرق المرافعات ، « فالباي يجلس بحضور المتقاضين . . . وعليه أن يسألهم عن رغبتهم فى الفوز بالحق وفق الأسباب التى قالوها ، فإذا قالوا ، نعم يا سيدى ، ألزم رجاله بأن يضعوا الحكم » ، انظروا إلى « نظمات سان لوييس » ، جزء ١ ، فصل ١٠٥ ، وجزء ٢ فصل ١٥ ، « ولم يكن على القاضى أن يضع الحكم » . (٢) بومانوار ، فصل ٦٧ ، صفحة ٣٣٦ ، وفصل ٦١ ، صفحة ٣١٥ ، وصفحة ٣١٦ ، « النظمات » ، جزء ٢ ، فصل ١٥ .

## الفصل الثالث والأربعون

## مواصلة الموضوع نفسه

وهكذا لم يكن قانوناً قَطُّ ذلك الذى حَظَرَ على السَّنيورات عَمَدَ محكماتهم بأنفسهم ، ولم يكن قانوناً قَطُّ ذلك الذى ألغى وظائف أقرانهم فيها ، ولم يوجد قانونٌ ، قَطُّ ، أمرَ بِنَصَبِ البايِّ ، ولم يَنْلِ هؤلاء حقَّ القضاء بقانون قَطُّ ، فكلُّ هذا تمَّ بالتدريج وبقوة الشيء ، وكانت تقتضى معرفة الحقوق الرومانية وأحكام المحاكم ومجموعات العادات التى دُوِّنت حديثاً دارسةً لم يكن الأشراف والأميُّون ليقدِّروا عليها مطلقاً . والنظامُ الوحيدُ الذى لدينا حَوْلَ هذا الموضوع <sup>(١)</sup> هو النظامُ الذى ألزم السَّنيورات باختيار البايِّ من سِلَكِ العلمانيين ، ومن السُّوءِ الملائم أن عُدَّ قانوناً من وَضَعِهِمْ ، ولكنه لا يقول غيرَ ما يقول ، ثم إنه يُعَيَّن ما يَفْرِضُه بالأسباب التى يُبَدِّلُهَا عن ذلك ، وقد قيل « إن من الواجب أن يُخْتَارَ البايُّ من العلمانيين حتى تُمْكِنَ مجازاتهم على ما قد يفترون من جرائم <sup>(٢)</sup> » ، وليست بمجهولة امتيازاتُ رجال الدين فى تلك الأزمنة .

ولا ينبغى أن يُعْتَقَدَ أن الحقوق التى كان يتمتع بها السَّنيورات فى الماضى ، فعادوا اليوم لا يتمتعون بشيء منها ، نُزِعَتْ منهم غصباً ، فكثيرٌ من هذه الحقوق ضاع عن إهمالٍ ، ومن هذه الحقوق ما تَرِكَ لأنه كان لا يستطيع البقاء نتيجةً لِمَا حَدَثَ من تغييرات فى غُضُونِ قرون كثيرة .

(١) وضع سنة ١٢٨٧ .

(٢) Ut, si ibi delinquant, superiores sui possint animadvertere in eosdem.

## الفصل الرابع والأربعون

### البيئة بالشهود

كان القضاة ، الذين ليس عندهم من القواعد غيرُ العادات ، يَتَقَصَّوْنَ بالشهود ، عادةً ، كلَّ مسألةٍ تُعرَضُ عليهم .

ولما قلَّ استعمالُ المِبارزةِ القضائيةِ أخذَ الاستقصاءُ يَقَعُ كتابةً ، ولكن البيئة الشفهية المُمْتَنَةِ كتابةً ليست غيرَ بيئةٍ شفوية ، وما كان هذا ليؤدَّى إلى غيرِ زيادة نفقات المرافعات ، وقد وُضِعَ من الأنظمة ما يَجْعَلُ مُعْظَمَ الاستقصاءات<sup>(١)</sup> غيرَ مجدية ، وذلك بأن صُنِعَ من السَّجَلَّاتِ العامة ما يكون فيها جميعُ الوقائع ثابتاً ، وذلك من شَرَفٍ وَسِنٍّ وَشَرَعِيَّةٍ وزواج ، فالكتابةُ شَاهِدٌ يَصْعُبُ إفساده بالرشوة ، وَجُمِعَتِ العاداتُ كتابةً ، وكان كلُّ هذا صواباً ، فلأن يُبْحَثَ في سَجَلَّاتِ المعمودية عن كون بطرس ابناً لبولس أسهلُّ من إثبات هذا الأمر باستقصاء طويل ، وإذا ما وُجِدَتْ في البلد عاداتٌ كثيرة جداً كان تدوينها في مجموعةٍ أسهلَّ من إلزام الأفراد بإثبات كلِّ عادة ، وأخيراً وُضِعَ النظام المشهور الذي يَحْظُرُ إثباتَ دَيْنٍ يزيد على مئة ليرة بالشهود ما لم تكن هنالك بيئةٌ خطيةٌ أوَلِيَّةٌ .

(١) انظر إلى الوجه الذي يَتِمُّ به إثبات السن والقرابة ، المنظمات ، باب ١ ، فصل ٧١

## الفصل الخامس والأربعون

## عاداتُ فرنسة

كانت تَسُودُ فرنسة عاداتٌ غيرُ مُدَوَّنةٍ كما قلتُ ، وكانت الحقوقُ المدنية في كلِّ سِنِّيوريَّة تتألف من العادات الخاصة ، فكان لكلِّ سِنِّيوريَّة حقوقُها المدنية كما قال بومانوار<sup>(١)</sup> ، وحقوقُ بالغة من الخصوصية ما قال معه هذا المؤلف ، الذي يجب عَدُّه ضياء ذلك الزمن ونوراً كبيراً ، إنه لا يعتقد وجودَ سِنِّيوريَّتين في جميع المملكة يُحْكَمُ فيهما بقانون واحد من جميع الوجوه .

وكان لهذا الاختلاف العجيب أصلٌ أوليٌّ وأصلٌ ثانٍ ، فأما الأولُ فيمكن أن يُذكر في أمره ما قلتُ آنفاً في فصل العادات المحلية<sup>(٢)</sup> ، وأما الثاني فيوجد في مختلف حوادث المبارزات القضائية ، ومن شأن الأحوال العَرَضية دائماً إدخالُ عاداتٍ جديدة بحكم الطبيعة .

أجلُ ، كانت تلك العادات محفوظةً في ذاكرة الشيوخ ، ولكنَّ عاداتٍ مكتوبةً تكوَّنت مقداراً فقداً .

١ : أصدر الملوك في أوائل الجيل الثالث<sup>(٣)</sup> مراسيمَ خاصةً وأصدروا مراسيمَ عامةً ، أيضاً ، على الوجه الذي بيَّنته فيما تقدم ، وذلك كمنظّمات فليپ أوغوست والنظّمات التي وضعها سان لويس ، وكذلك أكابرُ القسالات قد اتفقوا مع

( ١ ) مقدمة حول « عادة بوفوازييس » . ( ٢ ) الفصل الثاني عشر . ( ٣ ) انظر إلى مجموعة

أنظمة لوريير .

متبوعهم من السَّنيُورات فأصدروا في أقضية دُوكِيَّاتِهِمْ أو كُونْتِيَّاتِهِمْ بعضَ المراسيم أو النظامات وَفَقَ الأحوال ، وذلك كقضاء كُونت بريتانِيَّة ، جُوفِرُوا ، حَوَّلَ تقسيم الأشراف ، وكعادات نُورمانْدِيَّة التي أعطاهَا الدوك راول ، وكعادات شَنْبَانِيَّة التي أعطاهَا الملك تِيْبُو ، وكقوانين كُونت مُونْفُور ، سِيْمُون ، وغيرها ، وهذا ما أدى إلى بعض القوانين المدوَّنة التي هي أعمُّ من القوانين التي كانت موجودة .

٢ : كان جميعُ طَعامِ الناس ، تقريباً ، من الفَدَّادين في أوائل الجِيلِ الثالث ، فقضت أسبابٌ كثيرةٌ على الملوك والسَّنيُورات بتحريرهم .

وقد أنعم السنيُورات على الفَدَّادين بأموالٍ عند إعتاقهم ، فكان لا بُدَّ من إعطائهم قوانينَ مدنيةٍ لتنظيم تصرفهم في هذه الأموال ، وحُرِّمَ السَّنيُوراتُ أموالهم عندما أعتقوا فدَّادِيهم ، فوجب ، إذَنْ ، تنظيمُ أمرِ الحقوق التي احتفظ بها السَّنيُورات لتعْدِيلِ أموالهم ، وقد نُظِّمَ كلا الأمرين بوثائق الإعتاق ، وتألَّفَ من هذه الوثائق قِسْمٌ من عاداتنا ، فبذلك وُجِدَ هذا القسمُ مدوَّناً كتابةً .

٣ : وفي عهد سان لويس وما بعده دَوَّنَ رجال القانون البارعون ، كديفُونْتين وبُومانوار وغيرها ، عاداتِ أقضيتهم كتابةً ، وكانوا يَهْدِفُونَ إلى مَنَحِ منهاجٍ قضائيٍّ أَكْثَرَ من عاداتِ زمنهم حَوَّلَ التصرف في الأموال ، ولكن كلَّ شَيْءٍ موجودٌ هنالك ، ومع أنه لا سلطان لهؤلاء المؤلِّفين الخاصِّين إلَّا بحقيقة الأمور التي كانوا يقولونها وشهرتها فإنَّ ما لا رَيْبَ فيه مساعدتهم كثيراً على نهضة حقوقنا الفرنسية ، فهذه هي حال حقوقنا القائمة على العادة المدوَّنة في ذلك الزمن .

وإليك العصرَ الأكبر ، فقد أمر شارل السابع وخلفاؤه بأن يُدَوَّنَ في جميع



المملكة كتابةً مختلفاً العادات المحلية ، وبأن تُوضَعَ صِيغٌ يجب أن تُراعَى عند تدوين ذلك ، فبما أن هذا التدوين قد تَمَّ على حسب الولايات ، وبما أنه أُودِعَ لدى مجلس الولاية العام ، وذلك من كلِّ سِنِيُورِيَّة ، ما هو مُدَوَّنٌ وغيرُ مُدَوَّنٍ في كلِّ محلٍّ من العادات فإنه سُعِيَ في جعل العادات أكثرَ عموماً ، وذلك بمقدار ما يُمكن أن يَقَعَ هذا من غيرِ مَسِّ مصالح الأفراد التي حُفِظَتْ<sup>(١)</sup> ، وهكذا اتَّفَقَ لعاداتنا ثلاثُ صفاتٍ : فقد دُوِّنَتْ ، وقد غَدَّتْ أكثرَ عموماً ، وقد اقترنت بخاتَمِ السلطة الملكية .

وبما أن كثيراً من هذه العادات دون مُجَدِّداً فقد عَمِلَتْ فيها يدُ التغيير كثيراً وذلك بإزالة كلِّ ما لا يلائم الفقهَ الحاضر ، وبإضافة أمورٍ كثيرةٍ مستنبطة من هذا الفقه .

ومع أن الحقوق القائمة على العادة بيننا عُدَّتْ ضَرْباً من معارضة الحقوق الرومانية ، فاقْتَسَمَ الارْضِيْنَ نَوْعاً الحقوق هذان ، فإن من الصحيح ، على الخصوص ، كون كثيرٍ من أحكام الحقوق الرومانية قد تَسَرَّبَ في عاداتنا ، ولا سيما عند تجديد تدوينها غيرَ مرةٍ في الأزمنة غير البعيدة كثيراً من أزمنتنا حين كانت هذه الحقوق موضوعَ معارفٍ جميع من أَعَدُّوا أَنْفُسَهُم للمناصب المدنية ، أى في الأزمنة التي لم يُبَاهَ فيها بِجَهْلٍ ما يجب أن يُعرَفَ ، وبمعرفة ما يجب أن يُجهَلَ ، وذلك حين كانت مرونة النفس أنفعَ للإنسان في تعلم مهنته من القيام بها ، وذلك حين كانت الأُلْهِيَّات المستمرة من غير خصائص النساء .

وكان من الواجب أن أَتَبَسَّطَ أكثرَ من ذلك في نهاية هذا الباب ، فإذا

(١) هذا ما تم حين تدوين عادات برى وباريس ، انظر إلى توماسيير ، فصل ٣ .

دخلتُ دائرة التفصيل القُصوى أكون قد تعَقبتُ جميع التحولات غير المحسوسة التي أسفرت ، منذ فتح باب الاستئنافات ، عن وضع مجموعة فقهنا الفرنسيِّ الكبيرة ، ولكنني أكون بذلك قد وضعتُ كتاباً عظيماً في كتاب عظيم ، وأراني كذلك الأثرى<sup>(١)</sup> الذي يسافر من بلده ويَصِلُ إلى مصرَ فيُلقي نظرةً على الأهرام ، ويعُود .

---

( ١ ) في « الناظر الإنكليزي » .

## الباب التاسع والعشرون

### كيف تُوضع القوانين

#### الفصل الأول

##### روح المشرع

أقول إنه يجب أن تسود روح الاعتدال روح المشرع ، ويظهر أنني لم أضع هذا السفر إلا لإثبات هذا ، فالتخير السياسي ، كالتخير الخُلقي ، يكون بين حَدَّين دائماً ، وإليك مثال ذلك .

إن شكليات العدل ضروريةٌ للحرية ، ولكن عددها قد يكون من الكثرة ما يؤذي معه غاية القوانين التي سنَّتها ، فلا يكون للقضايا نهايةً مطلقاً ، ويظلُّ مُلك الأموال حائراً ، ويُعطى أحد الخصمين مالَ غيره بلا بحث ، أو يُدْهَوَر الخصمان بفعل الاستقصاء .

ويَفْقِدُ الأهْلون حريتهم وسلامتهم ، وَيَعُودُ المتهَمون غير ذوى وسائلٍ للإقناع ، وَيَعُودُ المتهَمون غير ذوى وسائلٍ لبراءة أنفسهم .

## الفصل الثاني

### مواصلة الموضوع نفسه

أكثر سيسييليوس ، في أولوجل<sup>(١)</sup> ، من الكلام حول قانون الألواح الاثني عشر الذي يُدبج للدائن أن يُقَطَّع المدين المُعَسِرَ إزباً إزباً فيُسَوَّغُه بقسوته التي تحول<sup>(٢)</sup> دون استدانة الرجل أكثر من طاقته ، أو تكون أقسى القوانين أكثرها صلاحاً إذن ؟ أو يكون الخير إفراطاً ، ويُقَضَى على ما بين الأمور من صلات ؟

## الفصل الثالث

### كون القوانين التي يَظْهَرُ ابتعادها عن مقاصد المشترع ملائمةً لهذه المقاصد في الغالب

ظَهَرَ من العجيب قانونُ سُولُونِ الذي صَرَّحَ بأن من ذوى القبائح من لم ينحازوا إلى ناحية عند وقوع إحدى الفتن ، ولكن يجب أن يُنْعَمَ النظر في الأحوال التي كانت عليها بلاد اليونان في ذلك الحين ، فقد كانت مقسومةً إلى دولٍ صغيرة إلى الغاية ، وكان مما يُحْشَى ، في جُمُهورية أكلتها الفتن الأهلية ، أن يَتَقَيَّهَا أكثرُ الناس حَذَرًا فَتَشْتَطُّ الأمور .

(١) جزء ٢٠ ، فصل ١٠ (٢) يقول سيسييليوس إنه لم ير ، ولم يقرأ ، فرض هذه العقوبة قط ، ولكن يدل الظاهر على أنها لم تشرع قط ، وقد يكرن صحيحاً جداً رأى بعض الفقهاء في كون قانون الألواح الاثني عشر لم ينص على غير تقسيم ثمن المدين المبيع .

وكان مُعْظَمُ المدينةِ يَشْتَرِكُ في النزاعِ حينَ الفِتَنِ التي تقعُ في تلكَ الدُّوَيَّاتِ ، أو يُوجِبُهُ ، وتؤلَّفُ الأحزابُ في مَلَكيَاتنا الكبرى من أناسٍ قليلين ، ويودُّ الشعبُ أن يعيشَ غيرَ نشيطٍ ، ومن الطبيعيِّ في هذه الحال أن يُرَدَّ رجالُ الفتنة إلى مُعْظَمِ الأهلين ، لا أن يُرَدَّ مُعْظَمُ الأهلين إلى رجالِ الفتنة ، وأما في الحالِ الأخرى فيجبُ ردُّ العقلاء الرُّصَنَاءِ ، وعددهم قليل ، بين رجالِ الفتنة ، وهكذا يُمكنُ وَقْفُ اختِمارِ سائِلٍ بِقَطْرَةٍ واحدةٍ من سائِلٍ آخر .

### الفصل الرابع

#### القوانينُ التي تؤدِّي مقاصدَ المشترع

يوجد من القوانين ما تَقِلُّ معرفةُ المشترع به كثيراً فيكون مخالفاً للغرض الذي قَصَدَهُ ، ومما لا ريب فيه أن حاول إطفاء القضايا من اشتروعوا لدى الفرنسيين قائلين إنه إذا مات واحدٌ من طالبي راتبٍ دينيٍّ ظَلَّ الراتبُ لِمَنْ بَقِيَ حياً منهما ، ولكنَّ هذا يؤدي إلى نتيجةٍ مخالفةٍ ، فيُرى رجالُ الدين يتدافعون ويتصاولون حتى الموت كدراويس \* الإنكليز .

---

\* جمع درواس ، وهو الكبير الرأس من الكلاب .

## الفصل الخاص

## مواصلة الموضوع نفسه

تَجِدُ القانونَ الذى أتكلّم عنه فى القسمِ الآتى الذى حَفِظَهُ لنا إسْشِين<sup>(١)</sup>، وهو: « أَقْسَمُ أَنّى لا أُخَرِّبُ مَدِينَةً مِنَ الْأَنْفِكَتُونِ مطلقاً ، ولا أَرُدُّ مِيَاهَهَا الجارية أبدأً ، فإذا ما جَرَوْا بعضُ الشعوبِ على صنعِ ذلكِ شَهَرْتُ الحربَ عليه وَخَرَّبْتُ مُدُنَهُ » ، والحقُّ أن المادةَ الأخيرةَ من هذا القانونِ التى يلوح أنها تؤيِّدُ المادةَ الأولى منه تخالفها ، فَأَنْفِكَتُونُ يريدُ ألا تُخَرَّبُ مُدُنُ اليونانِ مطلقاً ، وقانونُهُ يفتحُ البابَ لتخريبِ هذه المدنِ ، وكان قيامُ حقوقٍ صالحةٍ للأممِ بين الأغرقة يقتضى تعويدَهم أن يَعُدُّوا تخريبَ إحدى المدنِ اليونانيةِ أمراً فظيماً ، وكان ، إِذَنْ ، لا ينبغى أن يُهْلِكَ الْمُخَرَّبُونَ أيضاً ، وكان قانونُ أَنْفِكَتُونِ عادلاً ، ولكنه لم يكن رزيناً ، ويدلُّ على هذا ما كان من سوءِ استعماله ، أو لم ينتحلِ فليپُ قدرةً على تخريبِ المدنِ متدرّجاً بحجةِ خَرَقِها حرمةَ قوانينِ الأغرقة ؟ وكان يُمَكِّنُ أَنْفِكَتُونُ أن يَفْرِضَ عقوباتٍ أخرى ، وذلكِ كإِنْ يَأْمُرُ بأن يعاقبَ بالقتلِ بعضُ حُكَّامِ المدينةِ المُخَرَّبَةِ أو بعضُ رؤساءِ الجيشِ المعتدى ، وبأن يُحَرِّمَ الشعبُ المُخَرَّبُ تمتعه بامتيازاتِ الأغرقةِ لزمانٍ معيّنٍ ، وبأن يُحْمَلَ على دفعِ غرامةٍ حتى يُعادِ إنشاءُ المدينةِ ، فعلى القانونِ أن يَهْدِفَ إلى إصلاحِ الضَّرَرِ على الخصوصِ .

## الفصل السادس

ليس للقوانين التي تظهر واحدة عين النتيجة في كل وقت

حَظَرُ قِصَرٍ<sup>(١)</sup> على الواحد أن يحتفظ عنده بأكثر من ستين سِتْرَسًا ، وعُدَّ هذا القانونُ في رومة صالحاً جداً لتوفيق ما بين المدينين والدائنين ، وذلك أنه ، إذ يَحْمِلُ الأغنياء على إقراض الفقراء ، يكون قد وَضَعَ هؤلاء في حالٍ يُرْضُونَ بها الأغنياء ، ووُضِعَ عينُ القانون في فرنسة في زمن « النظام » فكان مشوّماً إلى الغاية ، وذلك لأن الحال التي وُضِعَ فيها كانت فظيعةً إلى الغاية ، فبعد أن نُزِعَتْ جميعُ وسائل استثمار المرء لماله نُزِعَ سبيلُ حِفْظِهِ عنده ، وهذا ما كان يَعْدِلُ سَلْبًا بالقوة ، وقِصَرُ وَضَعَ قانونه حتى يَدُورَ المال بين الشعب ، ووزيرُ فرنسة وَضَعَ قانونه حتى يُصْبِحَ المال قبضةً واحد ، وأعطى الأولُ أَرْضِينَ ، أو رُهُونًا على الأفراد ، في مقابل المال ، وعَرَضَ الثاني في مقابل المال سَفَاتِجَ لَاقِئَةٍ لها مطلقاً ، سَفَاتِجَ لا يمكن أن تكون لها قيمةٌ بطبيعتها وللسبب الذي يُكْرِهُ قانونه على قبولها به .

## الفصل السابِعُ

### مواصلةُ الموضوع نفسه ضرورةُ حُسْنِ وضعِ القوانين

وُضِعَ قانونُ النفي في أثينة وأرغوس وسرقوسة<sup>(١)</sup> ، وفي سرقوسة أسفر عن ألف سَرٍّ لأنه وُضِعَ على غير بصيرة ، فقد كان أهمُّ الأهلين يَنفِي بعضهم بعضاً بوضع ورقة تين في اليد<sup>(٢)</sup> ، فيؤدى هذا إلى ترك الأمور من بعض مَنْ هم على شىء من الفضل ، وفي أثينة ، حيث شَعَرَ المشترعُ بما يجب أن يَمْنَحَ قانونه من المدَى والحدود ، كان النفي أمراً يَقْضَى بالعَجَب ، وذلك أنه لم يكن لِيُحْمَلَ على الخضوع له غيرُ شخصٍ واحد ، وكان يجب من الأصوات البالغة الكثرة ما يَضَعُ معه نفي واحدٍ ليس من الضروري غيابه .

وما كان النفي لِيَمْكُنَ إلّا في كلِّ خمس سنين ، فيما أنه لم يَجْزُ أن يُمارَسَ الإبعاد ، بالحقيقة ، إلّا ضِدَّ سَرٍّ يُبْلَغُ الرُّعْبَ في أبناء وطنه ، كان من غير الجائز أن يكون الإبعادُ عملاً يومياً .

(١) أرسطو ، السياسة ، باب ٥ ، فصل ٨ . (٢) بلوتارك ، حياة دق ، فصل ١ .



## الفصل الثامن

ليس للقوانين التي تَظْهَرُ واحدةً عَيْنُ السببِ في كلِّ وقت

يُنْتَحَلُ مُعْظَمُ القوانين الرومانية في فرنسة على سبيل الإنابات ، ولكن يوجد للإنابات في فرنسة داعٍ غيرُ الذي كان لدى الرومان ، فالميراثُ عند الرومان كان مقتَرِناً<sup>(١)</sup> ببعض التضحيات التي يجب أن تَصْدُرَ عن الوارث والتي تُنْظَمُ بحقوق الأُحبار ، وقد أوجب هذا عَدَّهم الموتَ بلا وارثٍ عَيْنًا فاتخذوا مواليتهم ورثةً لهم وابتدعوا الإنابات ، وأكبرُ دليلٍ على ذلك أمرُ الإنابة العامية التي كانت أولَ ما ابتدع والتي لم يكن لها مكانٌ في غير الحال التي لا يَقْبَلُ الوارثُ المقامَ فيها الميراث ، ولم تكن الإنابة تُهْدَفُ إلى دوام الميراث في أُسْرِقَةٍ تَحْمِلُ عَيْنَ الاسم ، بل لإيجاد مَنْ يَقْبَلُ الميراث .

## الفصل التاسع

كون القوانين اليونانية والرومانية تعاقب  
على قتل الإنسان نفسه من غير اتحاد السبب

قال أفلاطون<sup>(٢)</sup> : يجازى الرجلُ الذي يقتلُ من هو متصلٌ به اتصالاً وثيقاً ، أي مَنْ يقتل نفسه عن ضعفٍ ، لا بأمر الحاكم ، ولا اجتناباً لعاري ، وكان القانون

( ١ ) إذا كانت التركة مثقلة كثيراً اجتنب حق الأُحبار ببعض البيوع ، ومن هنا جاءت كلمة :

Sine sacris hereditas

( ٢ ) باب ٩ ، من القوانين .

الرومانى يعاقب على هذا العمل إذا لم يُصنَّع عن ضعف نفسٍ ، ولا عن سأم الحياة ، ولا عن عدم قدرة على احتمال الألم ، بل عن يأسٍ من جُرمٍ ، فالقانون الرومانى كان يُبرِّئ فى الحال التى كان القانون اليونانى يدين فيها ، وكان يدين فى الحال التى كان الآخر يُبرِّئ فيها .

وكان قانون أفلاطون قائماً على النُّظم الإيسارطية حيث كانت أوامرُ الحكام مطلقةً تماماً ، وحيثُ كان العارُ أعظمَ المصائب والضعفُ أعظمَ الجرائم ، وكان القانون الرومانى يدعُ جميعَ هذه المبادئ الجميلة ، فلم يكن غيرَ قانون مالى أميرى .

ولم يكن فى عهد الجمهورية رومة قانونٌ يعاقب من يقتلون أنفسهم ، وما فتى المؤرخون يحمِلون هذا العمل على الخير ، ولا يرى هنالك عقابٌ من قَعْلوه .

وما انفكت الأسرُ الكبيرة فى عهد الأباطرة الأولين رومة تُستأصل بالأحكام ، ودَرَجت العادة على مَنع الحكم بموتٍ طَوْعِيٍّ ، وكان يوجد فى ذلك نفعٌ كبير ، وكان يُنالك <sup>(١)</sup> شرف اللّحد وتنفذُ الوصايا ، وكان هذا ينشأ عن عدم وجود قانون مدنى فى رومة ضدَّ من يقتلون أنفسهم ، بيد أن الأباطرة عندما غَدَوْا أشِحَّةً بمقدار ما كانوا قساةً عادوا لا يتركون لمن كانوا يريدون هلاكهم وسيلةَ حفظ أموالهم فصَّرَحوا بأن من الجنابة أن يَنزِعَ الرجلُ حياته عن نَدَمٍ على جنابةٍ أخرى .

وما قلته عن داعى الأباطرة هو من الصحة ما وافقوا معه على عدم مصادرة

( ١ ) Eorum qui de si statuebant, humabantur corpora, manebant testamento pretium

. تاسيت ، حوليات ، جزء ٦ ، فصل ٢٩ festinandi

أموال<sup>(١)</sup> من يقتلون أنفسهم إذا كانت الجناية التي قَتَلُوا أنفسهم من أجلها لا توجب المصادرة .

### الفصل العاشر

كون القوانين التي تظهر مختلفة

تصدر عن روح واحدة في بعض الأحيان

اليوم يُذْهَبُ إلى منزل الرجل لِيُدْعَى عن الحُكْم ، وما كان هذا لِيُصْنَعَ لدى<sup>(٢)</sup> الرومان .

فالدعوةُ عن حُكْمٍ كان عملاً عنيفاً<sup>(٣)</sup> ، وكان ضَرْباً من حبس المَدِينِ<sup>(٤)</sup> ، فعاد لا يُمكن الذهابُ إلى منزل رجلٍ لدعوته عن حُكْمٍ كما لا يمكن في الوقت الحاضر أن يُحبَسَ في منزله رجلٌ لم يُحْكَمْ عليه بغير ديون مدنية .

فقوانينُ الرومان<sup>(٥)</sup> وقوانيننا تقولان ، على السواء ، إن منزل كلِّ مواطنٍ ملجأٌ له ، فلا ينبغي أن يَتَلَقَّى فيه أىَّ عُنْفٍ .

(١) مرسوم الإمبراطور بيوس ، في القانون ٣ : ١ و ٢ ، De bonis eorum qui ante sententiam mortem sibi consciverunt

Leg. 18 ff. De in jus vocando (٢)

(٣) انظر إلى قانون الألواح الاثني عشر .

(٤) Rapit in jus, Horat., bib. ١, sat. ix (٥)

له شيء من الاحترام .

(٥) انظر إلى قانون ١٨ ، ff. De in jus vocando

### الفصل الحادى عشر

بأى وجهٍ يُمكنُ أن يقابل بين قانونين مختلفين

الإعدام جزاء شاعدى الزور فى فرنسا ، ولا تقول إنكثرة بهذا العقاب مطلقاً ، ويقتضى الحكم فى أى القانونين أفضل من الآخر أن يضاف : كونُ استنطاق المجرمين معمولاً به فى فرنسا وكونه غير معمول به فى إنكثرة مطلقاً ، وأن يقال أيضاً : إن المتهم فى فرنسا لا يُقدّم شهوده مطلقاً ، وإن من النادر أن يُقبل فى فرنسا ما يُسمى العوامل المبرّرة ، وإن شهادات كل من الطرفين تُقبل فى إنكثرة ، ويتألف من قوانين فرنسا الثلاثة نظام بالغ الارتباط بالغ السياق ، وليس أقل من ذلك انتظاماً قوانين إنكثرة الثلاثة ، وليس لقانون إنكثرة الذى لا يعرف استنطاق المجرمين مطلقاً غير أمل قليل فى انتزاع اعتراف من المتهم بجريمته ، ولذا يستدعى الشهود الغرباء من كل جانب ، ولا يجزؤ على إخماد نشاطهم بالخوف من عقوبة الإعدام ، ولا يخشى القانون الفرنسى ، الذى لديه وسيلة زيادة على ذلك ، إرهاب الشهود مثل ذلك وعلى العكس يقضى العقل بأن يُرهبهم ، فهو لا يسمع غير شهود طرف<sup>(١)</sup> واحد ، أى الشهود الذين يقدمهم المدعى العام ، وعلى شهادة هؤلاء يتوقف مصير المتهم ، ولكن شهود الطرفين يُقبلون فى إنكثرة ، ومن ثم يُناقش الأمر فيما بينهم ، وقد تكون شهادة الزور أقل خطراً فى إنكثرة إذن ، ويوجد

(١) إذا نظر إلى الفقه الفرنسى القديم وجد أن شهود الطرفين كانوا يسمعون ، وكذلك يرى فى « نظامات سان لويس » ( باب ١ ، فصل ٧ ) أن العقوبة التى تفرض على شهود الزور فى القضاء كانت نقدية .

لهم في إنكلترة وسيلةٌ ضدَّ شهادة الزور مع أن القانون الفرنسي لا يَمْنَحُ هذه الوسيلة مطلقاً ، وهكذا يجب ، للحكم في أى القانونين أكثرُ ملاءمةً للعقل ، أن يُنظرَ إليهما في مجموعهما ، وأن يقابلَ بينهما في مجموعهما ، لا إلى كلٍّ واحد منهما على حدة .

### الفصل الثاني عشر

القوانين التي تظهر واحدةً مختلفةً حقيقةً

كانت قوانين اليونان والرومان تعاقب<sup>(١)</sup> مُخْفِي السَّرِقة كالسارق ، ومِثْلُ هذا أمرُ القانون الفرنسي ، وكانت تلك القوانين على صواب ، وليس هذا القانونُ هكذا ، فبما أنه كان يُحْكَمُ على السارق لدى الأغارقة والرومان بعقوباتٍ نقدية فقد كان يُحْكَمُ على مُخْفِي السَّرِقة بهذه العقوبة ، وذلك لأنه يجب على كلِّ إنسانٍ يساعده على ضَرَرٍ بأى وجهٍ كان أن يُعوَّضَ منه ، ولكن بما أن الإعدام هو عقوبةُ السَّرِقة بيننا فإن فرض هذه العقوبة على مُخْفِي السَّرِقة كالسارق لا يكون من غير إفراطٍ في الأمور ، وذلك لأنه قد يكون عند من يُحْوزُ السَّرِقة ألفُ حالٍ لأخذها خالصَ النية ، ولأن من يَسْرِقُ مذنبٌ في كلِّ وقتٍ ، وأحدهما يحول دون الحكم في جنائية كانت قد اقترُفت ، والآخر يُقترف هذه الجنائية ، وكلُّ شيءٍ سلبى لدى أحدهما ، ويوجد إيجابٌ لدى الآخر ، ولا بُدَّ من أن يكون السارق قد اقترحم كثيراً من العوائق وأن تكون نفسه قد اشتدت ضدَّ القوانين زمنًا طويلاً .

وذهب الفقهاء إلى ما هو أبعدُ من هذا فعدّوا مُخْفِيَ السَّرِقة أظْفَع من السارق<sup>(١)</sup>، ومن قولهم إن السَّرِقة لا تظلُّ مكتومةً طويلاً زمنٍ لولا الذى أخفاها، وقد يكون هذا حسناً إذا ما كانت العقوبة نقدية، وذلك لأن الموضوع يكون ضرراً ويكون الكاتم أقدرَ على التعويض منه عادةً، ولكن لما صار الجزاء عقوبةً إعدامٍ وجب تنظيم الأمر على مبادئ أخرى.

### الفصل الثالث عشر

لا يجوز فصل القوانين عن الغرض الذى وُضِعَتْ من أجله  
قوانين رومانية حَوْل السَّرِقة

كان الرومان يَعُدُّون السَّرِقة ظاهرةً إذا ما فوجيء السارق مع الشيء المسروق وقبيل أن ينتقله إلى المكان الذى أعدّه لإخفائه، فإذا لم يُكْتَشَف السارق إلا بعد ذلك عُدَّت السَّرِقة غيرَ ظاهرة.

وكان قانون الألواح الاثنى عشر يقضى بأن يُجْلَد السارق الظاهر بالعصا، وأن يُسْتَرْقَّ إذا كان بالغاً، وبأن يُكْتَفَى بجلده إذا كان غيرَ بالغ، وكان لا يَحْكُم على السارق غيرِ الظاهر بغيرِ دَفْعِ ضِعْفِ الشيء المسروق.

ولما أُنْشِئَ قانون بُورِيكا عادةً جَلَدَ أبناء الوطن بالعصا وعادةً استرقاقهم

صار يُحْكَم على السارق الظاهر بأربعة أضعاف<sup>(١)</sup> ، وذلك مع دوام الحكم بضعفين على السارق غير الظاهر .

ويُظْهِر من الغريب وَضْعُ هذه القوانين مثل ذلك الفرق في صفة ذينك الجُرْمين وفي العقوبة التي تَفْرِضُهَا ، فالواقعُ أن طبيعةَ الجناية لا تُغَيَّرُ مطلقاً بكون السارق قد فوجئَ قَبْلَ ، أو بَعْدَ ، أن يَحْمِلَ السَّرِقَةَ إلى المكان المُعَدِّ لها ، ولا أَشْكُ في أن جميعَ نظرية القوانين الرومانية حَوْلَ السَّرِقَةِ مستنبطةٌ من النُّظْمِ الإِسْطَارْطِيَّةِ ، وذلك أن لِيكُورْغَ رأى أن يُنْعِمَ على أبناء وطنه بالمهارة والحيلة والنشاط فأراد تمرينَ الأولاد على الاختلاس وأن يُجْلَدَ بشِدَّةٍ من يَدَعُونَ أَنْفُسَهُمْ يَفْجَآوْنَ ، وقد أسفر هذا لدى الأغارقة ، ولدى الرومان فيما بعد ، عن فرقٍ عظيم بين السَّرِقَةِ الظاهرة والسَّرِقَةِ غير الظاهرة<sup>(٢)</sup> .

وكان العبد الذي يَسْرِقُ عند الرومان يُقَذَّفُ به من صخرة تَارْطِيَّانَ ، وهناك لم تكن النُّظْمُ الإِسْطَارْطِيَّةِ موضعَ بحثٍ ، فلم تكن قوانين ليكُورْغَ حَوْلَ السَّرِقَةِ قد وُضِعَتْ ، قَطُّ ، من أَجْلِ العبيد ، وكان اتِّبَاعُهَا ينطوى على الابتعاد عنها من هذه النقطة .

وكان غير البالغ في رومة إذا ما بُوْغِتَ وهو يَسْرِقُ أمر القاضى بأن يُجْلَدَ بالعصا على مُرَّادِهِ ، وذلك كما كان يُصْنَعُ في إسْطَارْطَةِ ، وكان هذا كُلُّهُ يَأْتِي من بعيد ، فقد اقتبس الإِسْطَارْطِيُّونَ هذه العاداتِ من الأقرطشيين ، وأراد أفلاطون<sup>(٣)</sup> أن يُثَبِّتَ

(١) انظر إلى ما قاله فافورينوس على أولوجل ، باب ٢٠ ، فصل ١ . (٢) قابل بين ما قاله بلوتارك في « حياة ليكُورْغ » وبين قوانين المدونة في باب « De furtis » ، وانظر إلى كتاب أحكام الروم

جزء ٤ ، باب ١ : ١ و ٢ و ٣ .

(٣) القوانين ، باب ١

وَضَعَ نُظْمَ الْأَقْرِيْطِيِّينَ مِنْ أَجْلِ الْحَرْبِ فَذَكَرَ : « أَنْ صِفَةَ اِحْتِمَالِ الْأَمِّ فِي الْمُبَارَزَاتِ الْخَاصَّةِ وَفِي الْخُلُصِ هِيَ الَّتِي تَحْمِلُ عَلَى الْاِخْتِفَاءِ » .

وَبِمَا أَنَّ الْقَوَانِينَ الْمَدْنِيَّةَ تَتَّبَعُ الْقَوَانِينَ السِّيَاسِيَّةَ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا وُضِعَتْ فِي سَبِيلِ الْمَجْتَمَعِ دَائِمًا ، فَإِنْ مِنَ الصَّالِحِ ، عِنْدَ نَقْلِ قَانُونٍ مَدْنِيٍّ مِنْ أُمَّةٍ إِلَى أُخْرَى ، أَنْ يُبْحَثَ مُقَدِّمًا عَنْ كَوْنِ الْأُمَمِينَ ذَوَاتِي نُظْمٍ وَاحِدَةٍ وَحَقُوقٍ سِيَاسِيَّةٍ وَاحِدَةٍ . وَهَكَذَا ، فَإِنْ قَوَانِينَ السَّرِّقَةِ عِنْدَمَا انْتَقَلَتْ مِنَ الْأَقْرِيْطِيِّينَ إِلَى الْأَسْبَارِطِيِّينَ ، كَمَا انْتَقَلَتْ مَعَ الْحُكُومَةِ وَالنِّظَامِ أَيْضًا . ظَنَنْتُ أَنَّهَا مِنْ بَيْتَةٍ كُلٍّ مِنْ هَذَيْنِ الشَّعْبَيْنِ ، وَلَكِنَّهَا عِنْدَمَا نُقِلَتْ مِنْ إِسْبَارِطَةِ إِلَى رُومَةٍ وَلَمْ تَجِدْ عَيْنَ النِّظَامِ فِيهَا ظَلَّتْ غَرِيبَةً عَنْهَا فِي كُلِّ حِينٍ وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ قَوَانِينِ الرُّومَانِ الْمَدْنِيَّةِ الْأُخْرَى أَيْةٌ رَابِطَةٌ .

### الفصل الرابع عشر

لَا يَجُوزُ فَصْلُ الْقَوَانِينِ عَنِ الْأَحْوَالِ الَّتِي وُضِعَتْ فِيهَا

كَانَ أَحَدُ الْقَوَانِينِ فِي أَثِينَةِ أَمْرٍ بِقَتْلِ جَمِيعِ الْمَنَاكِيدِ<sup>(١)</sup> عِنْدَ حِصَارِهَا ، وَكَانَ هَذَا قَانُونًا سِيَاسِيًّا كَرِيهًا نَتِيجَةً لِقَانُونِ أَمَمٍ كَرِيهِ ، وَذَلِكَ أَنَّ سَكَانَ إِحْدَى الْمُدُنِ لَدَى الْأَغَارِقَةِ كَانُوا ، عِنْدَ الْاِسْتِيلَاءِ عَلَى مَدِينَتِهِمْ هَذِهِ ، يَفْقَدُونَ حُرِيَّتَهُمُ الْمَدْنِيَّةَ فَيُبَاعُونَ عَبِيدًا ، وَكَانَ الْاِسْتِيلَاءُ عَلَى مَدِينَةٍ يُوْدِي إِلَى خَرَابِهَا التَّامِّ ، وَلَمْ يَكُنْ هَذَا مَصْدَرًا تِلْكَ الدَّفَاعَاتِ الْعَنِيدَةِ وَالْأَعْمَالِ الْمُضَادَّةِ لِلطَّبِيعَةِ فَقَطْ ، بَلْ كَانَ ، أَيْضًا ، مَصْدَرًا تِلْكَ الْقَوَانِينِ الْفَظِيْعَةِ الَّتِي وُضِعَتْ أَحْيَانًا .



وكانت القوانينُ الرومانية<sup>(١)</sup> تقول بإمكان معاقبة الأطباء على إهمالهم وعدم اقتدارهم ، ففي هذه الحال كانت هذه القوانين تدين الطبيب الذي هو من أصلٍ شريف بعض الشرف بالنفي ، كما كانت تدين بالقتل من كان من أصلٍ أكثرَ ضعةً ، وغيرُ هذا أمرُ قوانيننا ، وذلك أن قوانين رومة لم توضع في مثل الأحوال التي وضعت فيها قوانيننا ، أى كان يُمكن أن ينتحل الطب كلُّ من يريد في رومة ، وأما الأطباء عندنا فلمْ يكونوا يبيع الدِّراسات ونيل بعض الشهادات ، ولذا تُفترَض معرفتهم لمهتهم .

### الفصل الخامس عشر

من الحسن أحياناً أن يُصلح القانون نفسه بنفسه

كان قانون الألواح الاثني عشر يُبيح قتل سارق الليل<sup>(٢)</sup> ، كما يبيح قتل سارق النهار الذى يدافع عن نفسه عند تعقبه ، ولكن هذا القانون يأمر قاتل السارق بأن يصْرُخ وينادى الأهليين<sup>(٣)</sup> ، وهذا أمرٌ تقتضيه القوانين التى تبيح للمرء أخذ حقّه بيده فى كلِّ وقتٍ ، وهذا هو صُراخُ البراءة التى تستدعى حين الفعل شهوداً وقضاةً ، ويجب أن يطّلع الشعبُ على الفعل ، وأن يتمّ هذا الاطلاع فى الوقت

( ١ ) قانون كورنيليّ ، De sicariis ، كتاب أحكام الروم ، جزء ٤ ، باب ٣ ،

De lege Aquilia : 7

( ٢ ) انظر إلى القانون ٤ . ff. Ad leg. Aquil.

( ٣ ) المصدر نفسه ، انظر إلى مرسوم تاسيوره المضاف إلى قانون البقاريين ،

مادة ٤ ، De copularibus legibus .

الذى وَقَعَ فيه الفعل ، فى وقتٍ يتكلم فيه كلُّ شىء ، يتكلم فيه الهواء والسياء والأهواء والصَّمْتُ ، فى وقتٍ يَدِين كلُّ شىء فيه أو يُبَرِّئُ ، ويجب على القانون الذى يُمكنُ أن يصبح منافياً لسلامة أبناء الوطن وحرّيتهم أن يَنْقَذ فى حضور أبناء الوطن .

### الفصل السادس عشر

## الأُمُورُ التى يجب أن تُرَاعَى فى وَضْعِ القوانين

يجب على مَنْ يكونون من العبقرية ما يستطيعون به أن يُنْعِمُوا بقوانين على أمتهم أو على أمةٍ أخرى أن ينتبهوا إلى طريقة وضعها .  
فيجب أن يكون أسلوبُها موجِزاً ، ويُعدُّ قانون الألواح الاثنى عشرَ مثالَ الضبط ، فكان الأولاد يتعلمونها على ظهر القلب<sup>(١)</sup> ، وكانت سُنَنُ جُوستينيان من الإسهاب ما وجب اختصارُها<sup>(٢)</sup> معه .

ويجب أن يكون أسلوبُ القوانين بسيطاً ، فالتعبيرُ الصريحُ خيرُ من التعبير الرزين تفهماً ، ولا تَجِدُ فى قوانينِ بَرَنْطَة جَلالاً مطلقاً ، وهى تَعزُّو إلى الأمراء أقوالاً كما تَعزُّو إلى علماء البيان ، ولمّا فُخِّم أسلوبُ القوانين لم يُنظَرْ إليها إلا ككتاب افتخار .

ومن الجوهريُّ أن تثير أَلْفاظُ القوانين ذاتَ الأفكار عند جميع الناس ، وكان

(١) شيشرون ، De legibus ، باب ٢ ، فصل ٢٣ ، Ut carmen necessarium ،

(٢) هذا كتاب إيرينير يوس .

الكردينال ريشليو يقول بإمكان اتهام وزيرٍ أمام الملك<sup>(١)</sup> ، ولكنه كان يرى العقاب إذا لم تكن الأمور التي تُثبَّت عظيمةً ، وهذا ما كان يَمْنَعُ جميعَ الناس من قول بعض الحقيقة ضِدَّه ما دام الشيء العظيم نسبياً تماماً ، وما دام الشيء العظيم في نظر رجلٍ غيرِه في نظر رجلٍ آخر .

وكان قانونُ أنوريوس يعاقب بالموت كلَّ من كان يشتري عتيقاً على أنه رقيقٌ ، أو من كان يريد إغاظته<sup>(٢)</sup> ، فلم يكن من الجائز استعمالُ تعبيرٍ بهذا الغموض ، فإغاظة الرجل أمرٌ يتوقف على درجة انفعاله تماماً .

ومتى كان على القانون أن يأتي بعضَ التحديد وَجَبَ اجتنابُ ذلك حَوْلَ ثمن النقد جُهْدَ المستطيع ، فهناك ألف سببٍ تتغيرُ به قيمةُ النقد ، ويعود ذاتُ الشيء لا يكون بذات التعيين ، ويُعرَفُ تاريخُ ذلك الماخن<sup>(٣)</sup> الرومانى الذى كان يَصْنَعُ جميعَ من يلاقهم وَيَحْمِلُهُمْ على تقديم الفلوس الخمسة والعشرين المنصوص عليها فى قانون الألواح الاثني عشر .

وإذا ما حُدِّدَت مبادئ الأمور فى قانونٍ لم يَجِبِ الذهابُ إلى التعبيرات المبهمة ، ولَمَّا عُدَّت القضايا المَلَكِيَّةُ تعداداً مضبوطاً فى قانونِ لويس الرابع عشر<sup>(٤)</sup> الجزائى أُضيفت هذه الكلمات : « والقضايا التى حَكَمَ فيها قضاةُ الملك فى كلِّ وقت » ، وهذا ما يَدْخُلُ إلى المَرادى الذى خُرج منه .

ويقول شارل السابع<sup>(٥)</sup> إنه يَعْلَمُ أن من الخصوم من يستأنفون بعد الحكم بثلاثة

(١) الوصية السياسية . (٢) Aut qualibet manumissione donatum inquietare volueret.

دليل مجموعة تيودوز القانونية ، فى الجزء الأول من آثار ب . سيرموند ، صفحة ٧٣٧ .

(٣) أولوجل ، باب ٢٠ ، فصل ١ . (٤) ( لسنة ١٦٧٠ ) ، يوجد فى محضر هذا القانون

أسباب ذلك . (٥) فى قانون مونتل لرتور لسنة ١٤٥٣ .

أشهر أو أربعة أشهر أو ستة أشهر ضدَّ عادة المملكة في البلد القائل بالعادة ، فيأمر بأن يَقَعَ الاستئنافُ حالاً ، ما لم يكن هنالك غشٌّ أو خِدَاعٌ من قِبَلِ النائب العام<sup>(١)</sup> ، أو كان هنالك سببٌ واضحٌ عظيمٌ في إنفاذ المستأنف ، ويهدمُ آخرُ هذا القانون أوله ، وهو قد بَلَغَ من هدمه ما استؤنف معه في ثلاثين سنة<sup>(٢)</sup> .

ولا يَرَى قانونُ النُّسَبِ إمكان<sup>(٣)</sup> زواجِ امرأةٍ لَبِسَتْ ثوبَ راهبةٍ وإن لم يتمَّ نذرُها ، فقد جاء فيه : « إذا كان الزوج يُضَيِّفُ امرأةً إلى نفسه بخاتمٍ فلا يستطيع تزوُّجَ أخرى من غير جنابةٍ فإن من الأجدر أن تكون زوج يسوع ... » ، وأقول إنه يجب أن يُفْطَنَ في القوانين من الحقيقة إلى الحقيقة ، لا من الحقيقة إلى الشكل ، أو من الشكل إلى الحقيقة .

ويَنْصُ قانون<sup>(٤)</sup> لقسطنطين على أن شهادة الأسقف وحدها تكفي ، وذلك من غير سماع شهودٍ آخرين ، فقد اتَّخَذَ هذا الأمير طريقاً قصيرةً قَفَضَى في دعاوى بالأشخاص ، وفي أشخاصٍ بالمناصب .

ولا ينبغي أن تكون القوانين دقيقةً ، فهي قد وُضِعَتْ من أَجْلِ أناسٍ متوسطي الإدراك ، وليست القوانين فنَّ منطقٍ مطلقاً ، بل هي داعٍ بسيطٌ لربِّ أسرة .

وإذا لم توجدْ ضرورةٌ للإستثناءات والقيود والشروط في القانون كان الأصحُّ أن يَخْلَوْ منها ، فمثلُ هذه الجزئيات يُبْلَقُ في جزئياتٍ أخرى .

ولا يجوز أن يُحوَّلَ في قانونٍ من غير سببٍ كافٍ ، وقد جعل جُوسْتِينِيَان من

(١) كان يمكن معاقبة النائب العام من غير أن يكون ضرورياً إزعاج الأمن العام .

(٢) وضع قانون سنة ١٦٦٧ أنظمتة حول ذلك . (٣) جزء ٢ ، فصل ٣٧ .

(٤) في ذيل ب . سيرموند ، في مجموعة تيودور ، جزء ١ .

الممكن ردّ الزوج<sup>(١)</sup> من غير أن تخسر المرأة مهرها إذا لم يستطع الزوج إتمام الزواج في عامين ، ثم حوّل قانونه ففتح هذا الشقّ<sup>(٢)</sup> ثلاث سنين ، بيد أن السنتين في مثل هذه الحال تعدل ثلاث سنين وأن الثلاث سنين لا تعدل أكثر من سنتين . وإذا وُضِعَ مُسَوِّغٌ للقانون وجب أن يكون هذا المسوّغ خليقاً بهذا القانون ، ومن أحكام أحد القوانين الرومانية أن الأعمى لا يستطيع أن يُرَافِعَ ، وذلك لأنه لا يُبْصِرُ زخارف مَنْصِبِ القاضى<sup>(٣)</sup> ، ولا بُدّ من أن يكون هذا السبب السيئ قد وُضِعَ عمداً حينما لاح كثيرٌ من الأسباب الصالحة .

وقال الفقيه 'بول' إن الولد يُولَدُ كاملاً في الشهر السابع ، وإن داعي أعداد فيثاغورس يثبت ذلك<sup>(٤)</sup> كما يُلَوِّحُ ، فمن الغريب أن يُخْصَمَ في هذه الأمور بداعي أرقام فيثاغورس .

وقال بعض فقهاء فرنسة إن الملك إذا نال بلداً خضعت كنائسُ هذا البلد لحقّ الملك في دَخلها ، وذلك لأن تاج الملك مستديرٌ ، ولا أجادل هنا في حقوق الملك وفي وجوب إذعان داعي القانون المدني أو الكنسيّ لداعي القانون السياسيّ ، وإنما أقول إن حقوقاً بالغة الجلال كهذه يجب أن يدافع عنها بمبادئ رصينة ، ومن ذا الذي أبصر قيام الحقوق الحقيقية لمقامٍ على رمز هذا المقام ؟

وقال دافيلّا<sup>(٥)</sup> إن بلوغ شارل التاسع أعلن في برلمان رُوان في السنة الرابعة عشرة مبدوءةً ، وذلك لأن القوانين تأمر بأن يُعدَّ الزمنُ ساعةً بعد ساعةً عندما

( ١ ) قانون ١ من مجموعة De repudiis ( ٢ ) انظر إلى الصحيح sed hodie ، في مجموعة

De repudiis ( ٣ ) قانون ١ ، ff. De postulando

( ٤ ) في أحكامه ، جزء ٤ ، فصل ٩ .

( ٥ ) Della gerra civile di Francia صفحة ٩٦ .

يكون الموضوعُ تأدية أموال الأيتام القاصرين وإدارتها مع عدَّة السَّنَةِ المبدوءة سنةً كاملةً عندما يكون الموضوعُ نَئيلَ مراتب ، وأحترزُ من لَوَمِ تديرٍ لم يَظْهَرْ ذا محذور حتى الآن ، وإنما أقول إن السبب الذي ذكره رئيس قضاة الأوبيتال<sup>(١)</sup> غيرُ صحيح ، فمن البعيد ألا تكون حكومة الشعوب غيرَ مرتبة .

وأما من حيث الافتراضُ فإن افتراض القانون خيرٌ من افتراض الإنسان ، ويُعدُّ القانونُ الفرنسيُّ احتياليًّا جميعَ تصرفات التاجر في الأيام العشرة التي تَسْبِقُ إفلاسَه ، وهذا هو افتراض القانون<sup>(٢)</sup> ، وكان القانون الرومانيُّ يعاقب الزوج الذي يُمسِكُ زوجته بعد الزَّنا ، وذلك ما لم يكن قد صنع ذلك خوفًا من واقعة قضيةٍ أو إهمالًا لحياهه الخاصَّة ، وهذا هو افتراض الرجل ، وكان على القاضي أن يفترض عِللَ سلوك الزوج ، وأن يَقْضِيَ وَفْقَ طريقةٍ فكرية غامضة جدًّا ، فمتى افتراض القاضي كانت الأحكام مُراديةً ، ومتى افتراض القانون مَنَحَ القاضي قاعدةً ثابتة .

وكان قانون أفلاطون<sup>(٣)</sup> يُشِيرُ ، كما قلتُ ، بمجازاة من يقتل نفسه عن ضعفٍ لا اجتنابًا لعار ، وكان هذا القانون مَعْيِيًّا من حيث أمرُه بأن يحكم القاضي في أسباب الفَعْلَةِ عند تعذُّر انتزاع اعترافٍ من الجاني بالسبب الذي دفعه إلى اقترافها . وكما أن القوانينَ غيرَ المُجْدِيَةِ تُضَعِّفُ القوانينَ الضرورية تُضَعِّفُ القوانينُ التي يُمَكِّنُ اجتنابُها الاشتراع ، ويجب أن يكون للقانون عمله ، ولا يجوز أن تُبَاحَ مخالفتُه بعهدٍ خاصٍّ .

(١) رئيس قضاة الأوبيتال ، دالفيَا ، المصدر نفسه . (٢) صادر في ١٨ من نوفمبر سنة

١٧٠٢ . (٣) باب ٩ ، من القوانين .

وكان قانونُ فَلَسيدي الرومانيُّ يأمرُ بأن يكون الرُّبُع من الميراث للوارث دائماً ، وكان يوجد قانونٌ آخرٌ<sup>(١)</sup> يُبيح للمُوصي منعَ الوارث من قبض الرُّبُع ، فهذا عَبَثٌ بالقوانين ، وقد أصبح قانون فَلَسيدي غيرَ مُجْدٍ ، وذلك لأن الموصي إذا أراد العطف على وارثه لم يكن لهذا احتياجٌ إلى قانون فَلَسيدي ، ولأنه إذا لم يُرد العطف عليه مَنَعَهُ من الانتفاع بقانون فَلَسيدي .

ويجب أن يُحْتَرَزَ من التعبير عن القوانين بما تصدِّم معه طبيعة الأمور ، فلما أُطْلِمَ دم أمير أورانج وَعَدَ فليپ الثاني من يقتله بأن يُعْطِيَهُ ، أو يُعْطَى ورثته ، خمسةً وعشرين ألفَ إيكُو ولقبَ شرف ، وهذا وعدٌ من ملك وعبدٍ للربِّ ، شرفٌ موعودٌ من أجلِ هذا العمل ! فَعَلَّةُ كهذه أَمْرٌ بها من قِبَلِ عبدٍ للربِّ ! فجميعُ هذا يَقْلِبُ مبادئ الشرف والأخلاق والدين رأساً على عَقَب .

ومن النادر وجوبُ حَظَرِ أمرٍ غيرِ سيِّئٍ ، وذلك بِحُجَّةِ كَالٍ يَتَمَثَّلُ .

ويجب أن تنطوى القوانين على شيء من الإخلاص ، ويجب أن تنطوى على شيء عظيم من الطُّهُر ما وُضِعَت للعقاب على الشرِّ ، ويُمكن أن يُرى في قانون<sup>(٢)</sup> الفريغوت نادرةٌ هزليةٌ أَكْرَهَ اليهودُ بها على أكل جميع الأشياءِ المُعَلَّلَةِ بلحم الخنزير من غير أكلِ اللحم الخنزير نفسه ، فهذا كان جَوْرًا عظيماً ، وذلك أنهم أخضعوا لقانونٍ مخالفٍ لشريعتهم ، فلم يُتْرَكْ لهم من شريعتهم غيرُ ما يُمكن أن يُعرفوا به من إشارة .

## الفصل السابع عشر

## أسلوب سي في منح القوانين

كان أباطرة الرومان يُظهرون إرادتهم بمراسيم وأوامر كما يفعل أمراؤنا ، ولكنهم صنعوا ما لا يصنعه أمراؤنا فسمَحُوا للقضاة أو الأفراد بأن يَسْتَعْلِمُوا منهم برسائل ، فكانت أجوبتهم تُسمَّى براءاتٍ ، ومن البراءات مراسيمُ البابوات حصراً ، ويُشعرُ بأن هذا نوعٌ سيّئٌ من الاشتراع ، ومن يطلبون قوانين على هذا الوجه هم أدلاء أردياء للمشتري ، فالوقائع تُعرض عرضاً سيئاً دائماً ، ويروى جُول كاپيتولين<sup>(١)</sup> أن تراجان كان يرفض إعطاء هذه الأنواع من البراءات غالباً ، وذلك لسبب لا يشمل جميع الأحوال قراراً ، أو لطف خاص في الغالب ، وقضى مكرينُ بالغاء جميع هذه البراءات<sup>(٢)</sup> ، فما كان ليُطبق أن تعدّ من القوانين أجوبة كُومود وكارا كلاً وغيرهما من أولئك الأمراء المملوئين عدم كفاءة ، وغير ذلك رأى جُوستينيان ، فقد ملأ مجموعته من البراءات .

وأطلبُ ممن يطالعون قوانين الرومان أن يميزوا أنواع هذه القرضيات من المراسيم السنّانية ، والمناشير الشعبية ، وأنظمة الأباطرة العامة ، وجميع القوانين القائمة على طبيعة الأمور وعلى تَقْصُف النساء وضعف القاصرين والمنفعة العامة .

(١) انظر إلى جُول كاپيتولين ، In Alacrino ، فصل ١٣ . (٢) المصدر نفسه ، فصل ١٣ ،

Fuit in jure non incallidus, adeo ut statuisset omnia rescripta veterum principum tollere, ut jure, non rescriptis ageretur, nefas esse dicens leges videri Commodi et Caracalli et hominum imperitorum voluntates, quum Trajanus nunquam libellis responderit, ne ad alias causas facta praeferrentur, quae ad gratiam composita viderentur.



## الفصل الثامن عشر

## الأفكار النمطية

يوجد من الأفكار النمطية ما يَمَسُّ النفوسَ الكبيرةَ أحياناً ( وقد مَسَّت شارلمان ) ، ولكنها تَقْرَعُ النفوسَ الصغيرةَ قرعاً مؤكِّداً ، وهم يَجِدُونَ فيها ضرباً من السَّكالِ يَعْتَرِفُونَ به ، وذلك لتعذر عدم اكتشافه ، وذلك لوجودِ عَيْنِ الأوزانِ في الضابطة ، وعَيْنِ المقاييسِ في التجارة ، وعَيْنِ القوانينِ في الدولة ، وعَيْنِ الدِّيانَةِ في جميعِ أجزائها ، ولكنْ أَيْكونَ هذا صواباً بلا استثناءٍ في كلِّ وقتٍ ؟ وهل ضررُ التَّغْيِيرِ أَقلُّ عِظْماً من ضررِ التَّأْدِي ؟ أَو لَمْ تَقُمْ عِظْمَةُ العِبقْرِيةِ على معرفةِ الحالِ التي يجبُ أن تَنْطَوِيَ على نَمْطِيَةِ والحالِ التي يجبُ أن تَنْطَوِيَ على فُرُوقِ ؟ والطَّقُوسُ الصينيةُ هي التي تسيطرُ على الصينيينِ في الصينِ ، والطَّقُوسُ التَّثَرِيَّةُ هي التي تسيطرُ على التَّثَرِّ ، ولذا فإنَّ هذا أَكْثَرُ شعوبِ العالمِ نَزُوعاً إلى السَّكونِ ، وإذا كانَ الأهلونَ يَتَّبِعُونَ القوانينَ فما أَهمِيَّةُ اتِّباعِهِم عَيْنَ الشَّيْءِ ؟

## الفصل التاسع عشر

## المشترعون

كانَ أرسطو يريد قضاءَ غَيْرَتِهِ ضِدَّ أفلاطونِ تارةً وقضاءَ غَرَضِهِ في سبيلِ الإسكندرِ تارةً أُخْرَى ، وكانَ أفلاطونُ سَاحِطاً على طَفيانِ شعبِ أثِينَةِ ، وكانَ

مَكِيَّاؤِيلِي مُشْرَبًا مِنْ مَعْبُودِهِ دُوكَ فَلَا نَتَيْنُوا ، وَكَانَ تَوْمًا مُور ، الَّذِي كَانَ يَتَكَلَّمُ مِمَّا  
يَقْرَأُ ، أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ يُفَكِّرُ فِيهِ ، يُوَدُّ أَنْ يَخْصِمَ فِي جَمِيعِ الدُّوَلِ بِسَاطَةِ إِحْدَى  
الْمَدَنِ الْيُونَانِيَّةِ<sup>(١)</sup> ، وَكَانَ أَرْتَنْغَتُنْ لَا يُبْصِرُ غَيْرَ جُمْهُورِيَّةٍ إِنْكَاتَرَةِ عَلَى حِينٍ يَجِدُ  
جُمْهُورًا مِنْ الْكُتَابِ سِيَادَةَ الْفَوْضَى فِي كُلِّ مَكَانٍ لَا يَرَوْنَ النَّجَاحَ فِيهِ مُطْلَقًا ،  
وَتَلَاقَى الْقَوَانِينُ أَهْوَاءَ الْمُشْتَرَعِ وَأَوْهَامَهُ دَائِمًا ، وَهِيَ تَمْضِي عَرَضًا فَتَصْطَبِغُ هُنَالِكَ  
أَحْيَانًا ، وَهِيَ تَبْقَى فَتَنْدَمِجُ هُنَالِكَ أَحْيَانًا .

## الباب الثلاثون

نظرية القوانين الإقطاعية عند الفرنج  
من حيث صلتها بالنظام الملكي

### الفصل الأول

#### القوانين الإقطاعية

يَشُوبُ كتابيَ نقصٌ، على ما أعتقد، إذا ما سكتُ عن حادث وَقَعَ في العالمِ ذاتَ مرةٍ، ولن يقع على ما يحتمل، إذا لم أتكلم عن تلك القوانين التي رُئِيَ ظُهُورُها في أوربة من غير اتصالٍ بالقوانين التي عُرِفَتْ حتى ذلك الحين، عن تلك القوانين التي أدت إلى ما لا يُحصى من الخير والشرِّ، والتي أهملت حقوقاً حينما تُنزلُ عن المملوكة، والتي نَقَصَتْ أوزانَ السُّيُورِية بِأَسْرِها بالإنعام على أشخاصٍ كثيرين بأنواعٍ مختلفةٍ للسُّيُورِية حَوْلَ الشَّيْءِ نفسِه أو الأشخاص أنفسهم، والتي وضعت حدوداً مختلفة في إمبراطوريات بالغة الاتساع، والتي أدت إلى النظام مع مُيلٍ إلى الفوضى، وإلى الفوضى مع ميلٍ إلى النظام والانسجام.

ويتطلب هذا كتاباً خاصاً، ولكنه إذا ما نُظِرَ إلى طبيعة هذا الكتاب وَجِدَتْ فيه هذه القوانين كما أبصرتها أكثر مما عالجتها.

ومنظرُ القوانين الإقطاعية جميلٌ ، وَتَنْهَضُ <sup>(١)</sup> بِلُوطَةٍ قَدِيمَةٍ ، وَتَرَى الْعَيْنُ أَوْرَاقَهَا مِنْ بَعِيدٍ ، وَتَذْنُو الْعَيْنُ وَتُبْصِرُ سَاقَهَا ، وَلَكِنَّهَا لَا تَرَى جُذُورَهَا مُطْلَقًا ، فَلَا بُدَّ مِنْ شَقِّ الْأَرْضِ لِرُؤْيَيْهَا .

## الفصل الثاني

### مصادر القوانين الإقطاعية

خَرَجَتْ الشُّعُوبُ الَّتِي دَوَّخَتْ الْإِمْبَرَاطُورِيَّةَ الرُّومَانِيَّةَ مِنْ جِرْمَانِيَّةٍ ، وَمَعَ أَنْ قَلِيلًا مِنْ قَدَمَاءِ الْمُؤَلِّفِينَ وَصَفُوا لَنَا طِبَائِعَ هَذِهِ الشُّعُوبِ فَإِنْ لَدَيْنَا اثْنَيْنِ مِنْهُمْ لَهَا مَكَانَةٌ كَبِيرَةٌ ، وَيَشْهَرُ قَيْصَرُ الْحَرْبِ عَلَى الْجِرْمَانِ ، وَيَصِفُ طِبَائِعَهُمْ <sup>(٢)</sup> ، وَيَنْظُمُ بَعْضَ حَرَكَاتِهِ <sup>(٣)</sup> وَفَقَ هَذِهِ الطَّبَائِعَ ، فَبَضْعُ صَفَحَاتٍ مِنْ قَيْصَرٍ حَوْلَ هَذَا الْمَوْضُوعِ تَعْدِلُ مَجَلَّدَاتٍ .

وَيَضَعُ تَاسِيَتُ كِتَابًا خَاصًّا عَنْ طِبَائِعِ الْجِرْمَانِ ، وَهَذَا الْكِتَابُ وَجِيزٌ ، وَلَكِنْ هَذَا كِتَابٌ لَتَاسِيَتِ الَّذِي كَانَ يَخْتَصِرُ كُلَّ شَيْءٍ ، لِأَنَّهُ كَانَ يَرَى كُلَّ شَيْءٍ . وَيَبْلُغُ هَذَانِ الْمُؤَلِّفَانِ مِنَ التَّوَافُقِ مَعَ مَجْمُوعَاتِ قَوَانِينِ شُعُوبِ الْبَرَابَرَةِ مَا نَجِدُ مَعَهُ هَذِهِ الْمَجْمُوعَاتِ فِي كُلِّ مَكَانٍ عِنْدَ مِطَالَعَةِ قَيْصَرٍ وَتَاسِيَتٍ ، وَمَا نَجِدُ مَعَهُ قَيْصَرَ وَتَاسِيَتَ فِي كُلِّ مَكَانٍ عِنْدَ مِطَالَعَةِ تِلْكَ الْمَجْمُوعَاتِ .

... Quantum vertice ad auras

(١)

Æthereas, tantum radice ad Tartara tentit.

(٢) الجزء الرابع . (٣) كرجوعه من ألمانية (جرمانية) ، المصدر نفسه .

وإذا ما وَجَدْتَنِي ، حين البحث في القوانين الإقطاعية ، في تِيهِ مُظْلِم مملوء  
طُرُقًا وَعَطْفَاتٍ اعتقدتُ أننى أُمْسِكُ طرفَ الخيط وأننى أستطيع السَّيْرَ .

### الفصل الثالث

#### أصلُ الثَّسَالِيَةِ

قال قيصر<sup>(١)</sup> : « كان الجرَّمان لا يُعْنَوْنَ بالزراعة مطلقاً ، وكان مُعْظَمُهم يعيش  
من اللَّبَن والجبن واللحم ، فلم يكن لأحدٍ أَرْضُون ، ولا حدود ، خاصةً به ، وكان  
الأمرء والحكامُ في كلِّ أمةٍ يَعْطُون الأفراد قطعة الأرض التي يريدون وفي المكان  
الذي يَوَدُّون ، وكانوا يَحْمِلُونهم على الانتقال إلى مكان آخر في العام القادم » ، وقال  
تاسيت<sup>(٢)</sup> : « كان عند كلِّ أميرٍ فَوْجٌ من الناس يرتبط فيه ويتبعه » ، والرفقاء<sup>(٣)</sup>  
هو الاسمُ الذي سَمَّاهم به هذا المؤلف ، أى أطلق عليهم الاسم الذي يلائم حالهم ،  
وكان يَقَعُ بينهم نوعٌ من المِباراة<sup>(٤)</sup> الغريبة نيلاً لامتيازٍ عند الأمير ، كما يقع بين  
الأمرء نوعٌ من المِباراة حَوْلَ عدد رفقائهم وبسالتهم ، وإلى هذا يضيف تاسيتُ قولَه :  
« إن الوجاهة هي قدرةُ الواحد على إحاطة نفسه دائماً بِجَمْعٍ من الشَّبَّان الذين  
اختارهم ، وهذا زُخْرُفٌ في السَّلْمِ حِصْنٌ في الحرب ، وكان الواحد يصبح مشهوراً  
بين أُمته ولدى الشعوب المجاورة إذا ما فاق الآخرين بعدد رفقائه وشجاعتهم ، فينال

(١) جزء ٦ ، حرب بلاد الفول ، فصل ٢١ ، ويضيف تاسيتُ قائلا :

Nulli domus, aut ager, aut aliqua cura; prout ad quem venere aluntur (De moribus Germ.,

فصل ٣١) . (٢) فصل ١٣ ، De morib Germ.,

Comites (٣)

(٤) فصل ١٣ ، وفصل ١٤ ، De moribus Germ.

الهدايا وتأتيه الوفود من كلِّ جانب ، وتُقرَّرُ الشهرةُ مصيرَ الحرب في الغالب ، ومن العار على الأمير أن يكون دون غيره شجاعةً في المعركة ، ومن العار على القوّج ألاَّ يعدلَ الأميرَ فضيلةً ، ومن الخِزْيُ الأبدى أن يبقى حيًّا بعده ، فأقدسُ المهود أن يدافع عنه ، وإذا كانت إحدى المدن في سَلَمٍ ذهب الأمراء إلى المدن المحاربة ، فبذلك يحفظون لأنفسهم عددًا كبيراً من الأصدقاء ، ويتناول هؤلاء منهم قَرَسَ الحرب والحربة المائلة ، وتكون الولائم القليلة الأناقة ، مع الاتساع ، ضرباً من الفروض لهم ، ولا يُقيم الأميرُ جوده إلا بالحروب والأسلاب ، وأنتم أقلُّ إقناعاً لهم في حرث الأرض وانتظار الموسم مما في دعوة العدو وتلقّي الجروح ، فهم لا ينالون بالقرق ما يُمكن أن ينالوه بالدم .

وهكذا كان يوجد لدى الجرّمان فِسَّلاتٌ ، لا إقطاعاتٌ ، كان لا يوجد إقطاعاتٌ مطلقاً ، لأنه لم يكن لدى الأمراء أَرْضُونَ يُعطونها ، بل كانت الإقطاعات خيلاً للقتال وأسلحةً وطعاماً ، كان يوجد فِسَّلاتٌ ، لأنه كان يوجد رجالٌ مخلصون قِيْدُوا بوعدهم وعاهدوا على الحرب ، وكانوا يقومون بذات الخدمة التي أتى بها في سبيل الإقطاعات بعدئذٍ .

### الفصل الرابع

#### مواصلة الموضوع نفسه

قال قيصر<sup>(١)</sup> : « إذا ما صرَّح أميرٌ في المجلس بأنه وَضَعَ خِطَّةَ غَزْوَةٍ وَطَلَبَ أن يُتَّبَعَ نهْض من يستحسنون الرئيس والغارة وعَرَضُوا مساعدتهم وأثنى عليهم

(١) De bello Gallico ، باب ٦ ، فصل ٢٢ .

من قَبْلِ الْجَمْع ، ولكنهم إذا لم يُوفُوا بهدم خَسِرُوا الثَقَّةَ العامة وعُدُّوا فُرَاراً خَائِنِينَ .

وما قاله قيصراً هنا وما قلناه في الفصل السابق ، بعد تاسيت ، هو أصلُ تاريخ الجيل الأول .

ولا ينبغي أن يُعْجَب من أنه يجب على الملوك في كل غزوةٍ ، دائماً ، أن يَجْمَعُوا جيوشاً جديدةً ، وأن يُقْنِعُوا كتائبَ أخرى ، وأن يُجَنِّدُوا رجالاً جُدُداً ، ومن أن عليهم أن يوزعوا عطايا كثيرةً نيلاً للكثير ، ومن أن عليهم أن يَكْسِبُوا الكثير من تقسيم الأَرْضَيْنِ والغنائم بلا انقطاع ، وأن يُنْعِمُوا بهذه الأَرْضَيْنِ وهذه الغنائم بلا انقطاع ، ومن أن عليهم أن يوسّعوا ممتلكاتهم باستمرار وأن يَنْقُصُوهَا باستمرار ، ومن أن على الأب الذي يَمْنَحُ أحد أولاده مملكةً أن يضيف إليها خِزانةً<sup>(١)</sup> في كلِّ وقت ، ومن عَدَّ خِزانة الملك ضرورةً للملكية ، ومن أن الملك<sup>(٢)</sup> لا يستطيع ، حتى من أَجْلِ مَهْر ابنته ، أن يُشْرِكَ الغرباء في ذلك من غير موافقة الملوك الآخرين ، وكان للملكية مسلكها بالنوابض التي يجب أن يُزَجَّع إليها دائماً .

(١) انظر إلى حياة داغوبر . (٢) انظر إلى غريغوار التوري (باب ٦) حول زواج ابنة شلبريك ، وقد أرسل شلدبرت إليه سفراء ليقولوا له إنه لا ينبغي أن يمنح ابنته من مدن مملكة أبيه ، ولا من خزائنه ، ولا أن يمنحها فدادين وخيلاً وفرساناً وفدادين بقر ، إلخ .

## الفصل الخامس

### فتح الفرنج

ليس من الصحيح استيلاء الفرنج على جميع أرضي بلاد الغول حينما دخلوها ليجعلوا منها إقطاعاتٍ ، وهذا ما رآه بعض الناس لأنهم أبصروا في أواخر الجيل الثاني تحول جميع الأرضين تقريباً إلى إقطاعات ، أو إلى إقطاعاتٍ لواحق ، أو إلى إقطاعاتٍ تابعٍ بعضها لبعض ، غير أن لهذا أسباباً خاصةً توضح فيما بعد .

وما أريدَ استخراجه من نتيجةٍ قائلةٍ إن البرابرة وضعوا نظاماً عاماً لإقامة الفدائية الأرضية في كلِّ مكانٍ ليس أقلَّ خطأً من المبدأ ، وإذا كان جميعُ أرضي المملكة من الإقطاعات في زمنٍ كانت الإقطاعاتُ لا تقبلُ العزلَ فيه ، وإذا كان جميعُ رجال المملكة من القسَّالات أو من الفدَّادين التابعين لهم ، كما أن صاحب الأموال صاحبُ السلطة دائماً ، فإن الملك الذي يتصرف في إقطاعاتٍ باستمرارٍ ، أي بالملك الوحيد ، يكون له من السلطة المُرادية كالذي للسلطان في تركية ، وهذا ما يقلب جميعَ التاريخ رأساً على عقب .



## الفصل السادس

## القُوط والبُورغون والفرنج

غَزَتْ شعوبُ الجرمان بلادَ الغول ، فاستولى القَزِيفُوت على أَرَبُونَة وعلى جميع الجنُوب تقريباً ، واستقرَّ البورغون بالقسم المقابل للشرق ، وفتح الفرنج البقية إلّا قليلاً .

ولا يجوز أن يُشَكَّ في كون هؤلاء البرابرة لم يحافظوا في فتوحهم على ما كان لهم في بلادهم من أخلاقٍ ومُيُولٍ وعادات ، وذلك لأن الأمة لا تُتَمَيَّر في ساعةٍ طرازَ تفكيرها وسَيْرها ، وكانت هذه الشعوب لا تَفْلَح الأَرْضِينَ في جِرْمَانِيَة إلّا قليلاً ، ويظهر من تاسيتٍ وقيصِر أنها كانت تتعاطى الحياة الرَّعَائِيَة كثيراً ، وكذلك أَحْكَامُ مجموعاتِ قوانين البرابرة تَدُورُ بِأَسْرِها تقريباً حَوْلَ المواشى ، وقد كان رُورِيكُون الذي كتب تاريخَ الفرنج راعياً .

## الفصل السابع

## الطرق المختلفة في تقسيم الأَرْضِينَ

بما أن القُوط والبُورغون قد دخلوا الإمبراطورية متعللين بمختلف الذرائع فقد اضْطُرَّ الرومان إلى القيام بمعاشهم وفقاً لتخريباتهم ، وكان القمح<sup>(١)</sup> أولَ ما أُعْطَوْهم إياه ، ثم فَضَّلُوا مَنْحَهُم أَرْضِينَ .

( ١ ) انظر إلى زوزيم ، باب ٥ ، حول تقسيم القمح الذي طلبه أَلَارِيك .

ثم إن الأباطرة ، أوحكامَ الرومان<sup>(١)</sup> باسم الأباطرة ، عقدوا عهداً معهم حول تقسيم البلاد كما يرى ذلك في تواريخ الفريغوت<sup>(٢)</sup> والبورغون<sup>(٣)</sup> ومجموعاتهم القانونية .

ولم يتبع الفرنج عين الخطئة ، ولا تجدد في القوانين السالية والريباوية أى أثر لتقسيم الأرضين هذا ، وهم كانوا قد فتحوا ونالوا ما أرادوا ، وهم لم يضعوا غير نظم فيما بينهم .

ولنميز ، إذن ، طريقة البورغون والفريغوت في الغول ، مع طريقة هؤلاء الفريغوت في إسبانية والجنود الأعوان<sup>(٤)</sup> في عهد أوغوستول وأودواكر ، من طريقة الفرنج في بلاد الغول والوندال<sup>(٥)</sup> في إفريقية ، فالأولى كانت عهداً مع الأهليين الأصليين ، ومن ثم كانت اقتساماً للأرضين معهم ، ولم تكن الأخرى من هذا الطراز قط .

## الفصل الثامن

### مواصلة الموضوع نفسه

يتمكّل الاغتصابُ الأعظمُ لأرضي الرومان من قبل البرابرة بما يوجد في قوانين الفريغوت والبورغون من تملك هذين الشعبين لثلثي الأرضين ، غير أن

(١) Burgundiones partem Galliae occupaverunt, Ierrasque cum Gallicis

تاريخ ماريوس ، عن سنة ٤٥٦ senatoribus diviserunt

(٢) جزء ١٠ ، باب ١ : ٨ و ٩ و ١٦ . (٣) فصل ٥٤ : ١ و ٢ ، وكان هذا التقسيم قائماً من زمن لويس الحليم ، كما يظهر هذا من مرسومه لسنة ٨٢٩ الذي أدمج في قانون البورغون ، باب ٧٩ : ١ . (٤) انظر إلى بروكوب ، حرب القوط . (٥) انظر إلى بروكوب ، حرب الوندال .

هذين الثلثين لم يؤخذَ إلا ضمن بعض المحال التي أقطعوها .  
وقال غونديبود<sup>(١)</sup> ، في قانون البورغون ، إن شعبه نال ثلثي الأرضين  
باستقراره ، وقيل في الذيل الثاني لهذا القانون<sup>(٢)</sup> إنه لا يُنعم بأكثر من النصف على  
من يأتون البلاد ، ولذا لم تكن جميع الأرضين مقسومةً بين الرومان والبورغون  
في البداية .

وتجِدُ عين التعابير في نصوص هذين النظامين ، ولذا يُفسَّر كلُّ منها الآخر ،  
وبما أن الثاني لا يهدف إلى تقسيم عامٍ للأرضين فإنه لا يُمكن حمل الأول على  
هذا المعنى .

وسار الفرنج على غرار البورغون اعتدالاً ، فلم يُجرِّدوا الرومان على مدَى  
فُتوحهم ، وماذا كانوا يصنعون بهذه الأرضين ؟ لقد أخذوا ما يلائمهم وتركوا  
البقية .

### الفصل التاسع

تطبيق قويم لقانون البورغون  
وقانون الفريغوت حول تقسيم الأرضين .

يجب ألا أعدَّ هذه التقسيماتُ موضوعاً بروحٍ جائرة ، بل عن فكرة القيام  
باحتياجات كلِّ من الشعبين اللذين كان عليهما أن يسكننا ذات البلد .

( ١ ) Licet eo tempore quo populus noster mancipiorum tertiam et duas terrarum partes accepit, etc. قانون البورغون ، باب ٥٤ : ١

( ٢ ) Ut non amplius a Burgundionibus, qui infra venerunt, requiratur, quam, ad praesens necessitas fuerit, medietas terrae, مادة ٢ .

وَيَذْهَبُ قَانُونُ الْبُورْغُونِ إِلَى قَبُولِ كُلِّ بُورْغُونِيٍّ كَضِيْفٍ لَدَى الرُّومَانِ ،  
وَهَذَا مَلَأْتُمْ لَطْبَائِعَ الْجِرْمَانِ الَّذِينَ رَوَى تَاسِيْتُ<sup>(١)</sup> أَنَّهُمْ كَانُوا أَكْثَرَ شُعُوبِ الْأَرْضِ  
قِيَامًا بِالْقَرَى .

وَيَأْمُرُ الْقَانُونُ بِأَنْ يَكُونَ لِلْبُورْغُونِيِّ ثَلَاثَا الْأَرْضَيْنِ وَثَلَاثُ الْفَدَّادِينَ ، وَكَانَ  
هَذَا الْقَانُونُ يَسِيرُ وَعَبْقَرِيَّةً كَلَامَ الشَّعْبَيْنِ وَيَلَاثِمُ الْوَجْهَ الَّذِي يَكْسِبَانِ مَعَاشَهُمَا بِهِ ،  
فَكَانَ الْبُورْغُونِيُّ الَّذِي يَرْغَى مَوَاشِيَهُ مُحْتَاجًا إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْأَرْضَيْنِ وَقَلِيلٍ مِنَ  
الْفَدَّادِينَ ، وَكَانَ زَرْعُ الْأَرْضِ يَتَطَلَّبُ أَنْ يَكُونَ الرُّومَانِيُّ أَقْلًا خَقْلًا مَعَ أَكْبَرَ عَدَدٍ  
مِنَ الْفَدَّادِينَ ، وَقَدْ قُسِّمَتِ الْغَابُ مَنَاصِفَةً لِّتَمَاطِلَ احْتِيَاجَاتِ الشَّعْبَيْنِ إِلَيْهَا .

وَيُرَى فِي مَجْمُوعَةِ الْبُورْغُونِ<sup>(٢)</sup> الْقَانُونِيَّةُ أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَرَابِرَةِ أُسْكِنَ  
عِنْدَ وَاحِدٍ مِنَ الرُّومَانِ ، وَلِذَا لَمْ يَكُنِ التَّقْسِيمُ عَامًّا ، وَلَكِنْ عَدَدُ الرُّومَانِ الَّذِينَ  
مَنَحُوا التَّقْسِيمَ كَانَ مَسَاوِيًّا لِعَدَدِ الْبُورْغُونِ الَّذِينَ تَقَبَّلُوهُ ، وَقَدْ أَصَابَ الرُّومَانِيُّ  
أَقْلًا مَا يُمَكِّنُ مِنَ الضَّرَرِ ، وَلَمْ يَزِدَّرِ الْبُورْغُونِيُّ الْمَحَارِبُ الصَّائِدُ الرَّاعِي أَخَذَ  
مَوَاتٍ ، وَاحْتَفَظَ الرُّومَانِيُّ بِأَصْلَحِ الْأَرْضَيْنِ لِلزَّرَاعَةِ ، فَكَانَتْ أَنْعَامُ الْبُورْغُونِ  
تُسَمَّدُ حَقْلَ الرُّومَانِيِّ .

(١) De morib German. ، فصل ٢١ . (٢) وفي مجموعة الفريغوت .

## الفصل العاشر

## الفدّاءيات

جاء<sup>(١)</sup> في قانون البورغون أن هذه الشعوب عندما استقرّت ببلاد الغول أخذت ثلثي الأَرْضين وثلثَ الفدّادين ، فالقدّاديةُ الحقلية تكون قد استقرّت ، إذن ، بذلك القسم من بلاد الغول قبل دخول البورغون<sup>(٢)</sup> .

وقانونُ البورغون حين قضى في الأمتين مازَ في كلٍّ منهما تمييزاً<sup>(٣)</sup> صريحاً بين الأشراف والأحرار والقدّادين ، ولذا لم تكن القدّاديةُ أمراً خاصاً بالرومان ولم تكن الحرية والشرف أمراً خاصاً بالبرابرة .

وجاء في ذلك القانون<sup>(٤)</sup> أن العتيق البورغوني إذا لم يُعْطِ مولاة مبلّغة من المال أو لم يُنْزِلْ ثُلثاً من الرومان عدّاً من فدّادى مولاة في كلّ وقت ، ولذا كان الرومانيُّ المالك حُرّاً مادام غيرَ فدّادٍ لآخر وما كان ثُلثه رمزاً للحرية .

ويجب أن تُفْتَحَ القوانين السالية والرّياوية ليرى أن الرومان عادوا لا يعيشون فدّادين لدى الفرنج أكثر مما عند فاتحي الغول الآخرين .

وأعوزت الكونت دُوبولنغفيليه نقطةً منهاجه الرئيسة ، فهو لم يُثْبِتْ سَنَ الفرنجِ نظاماً عاماً يَضَعُ الرومان في نوعٍ من القدّادية .

(١) باب ٥٤ (٢) لقد وكّد هذا بعنوان المجموعة القانونية *De agricolis et censitis et colonis*

(٣) باب ٢٦ : ١ ، *Si dentem optimati Burgundioni vel Romano nobili excusserit*

*et si mediocribus personis ingenuis, tam Burgundionibus quam Romanis,*

المصدر نفسه : ٢ . (٤) باب ٥٧ .

وبما أن كتابه وُضِعَ خِلْواً من كلِّ فَنٍّ ، وبما أنه تكلم فيه بما اتصفت به طبقة الأشراف القديمة ، التي ظهر منها ، من تلك البساطة والصراحة وسلامة الطوية ، فإن جميع الناس يستطيعون أن يُبْصِرُوا الأمورَ الجميلة التي قالها والأغاليط التي سقط فيها ، وهكذا فإنني لا أعمَقُ فيه مطلقاً ، وإنما أقول إنه كان أكثرَ لَقَانَةً منه نُوراً ، وأكثرَ نُوراً منه معرفةً ، غير أن هذه المعرفة لم تكن هزيلةً قط ، وذلك لأنه كان حَسَنَ الاطلاع على عظام الأمور من تاريخنا وقوانيننا .

ولكلٍّ من الكونت دُوبولْنفِيلِيه والشَّامْس دُوبُوس منهاجٌ ، فيلوح أحدهما مكيدةً ضِدَّ الطبقة الثالثة ، ويلوح الآخر مكيدةً ضِدَّ طبقة الأشراف ، ولما قدَّمت الشمس عَرَبَتَهَا إلى فايْتُون ليسوقها قالت له : « إذا ماصعدت عالياً كثيراً حرَّقتَ المسكنَ السماويَّ وإذا هَبَطْتَ نازلاً كثيراً حَوَّلْتَ الأرضَ إلى رَمَادٍ ، ولا تَذْهَبُ ذات اليمين كثيراً خشية أن تَسْقُطَ في بُرْجِ الحية ، ولا تَذْهَبُ ذات الشمال كثيراً خشية أن تَسِيرَ إلى بُرْجِ الهيكل ، فأمسك نفسك بين الاثنين » .

### الفصل الحادي عشر

#### مواصلة الموضوع نفسه

إن الذي أنعم برأي عن النظام العامِّ الموضوع في زمن الفَتَح هو مارْتِي في فرنسة من عَدَدِ الفَدَّادِيَّاتِ العجيب حَوَالَى أوائل الجِيلِ الثالث ، وبما أنه لم يُفْطَن لِمَا اتفق لهذه الفَدَّادِيَّاتِ من تقدُّمٍ متصل فقد تُصَوِّرَ في زمنٍ مُظْلِمٍ قانونٌ عامٌّ لم يُوَضَّعَ قط .

وفى أوائل الجيل الأول يُرى ما لا يُخصيه عدُّ من الرجال الأحرار سواءً أبيين الفرنج أم بين الرومان ، ولكن الفدّادين بلغوا من الزيادة فى أوائل الجيل الثالث ما وُجد معه جميعُ الزُّراع ، وجميعُ سكان المُدن تقريباً ، من الفدّادين<sup>(١)</sup> ، ولم يُوجد حوالى الجيل الثالث غيرُ سنيور واحد وفدّادين بدلاً مما كان يوجد فى أوائل الجيل الأول من الإدارة الواحدة ، تقريباً ، فى المدن كما لدى الرومان ، ومن جماعات البرجوازية ومن سِناتٍ ودورٍ قضاء .

ولما كان الفرنج والبورغون والقوط يقومون بمغازيهم كانوا يأخذون ما يُمكن الجيش أن يقوم به من ذهب وفِضة وأثاث وثياب ورجال ونساء وصبيان ، وكان كلُّ شىءٍ مُشاعاً فيقتسمه<sup>(٢)</sup> الجيش ، ويُثبت التاريخُ فى مجموعته أن أولئك بعد الاستقرار الأول ، أى بعد التخرّيبات الأولى ، أخذوا يؤلّفون الأهليين ، وتركوا لهم جميعَ حقوقهم السياسية والمدنية ، وكانت هذه حقوق الأمم فى أزمنة السِّلْم تلك ، وإذا كان الأمرُ غيرَ هذا فكيف نجدُ فى القوانين السّالية والبورغونية من الأحكام المتناقضة ما هو كثيرٌ حوّلَ فدّادية الرجال العامة ؟

ولكن ما لم يصنعه الفتح صنّعه حقوق الأمم<sup>(٣)</sup> التى ظلّت باقية بعد الفتح ، فالمقاومة والتمرد والاستيلاء على المدن جاءت بفدّادية الأهليين ، وبما أنك ، إذا عدّوت الحروبَ بين مختلف الأمم الفاتحة ، تجدُ ظاهرةً خاصّةً لدى الفرنج ، وهى أن مختلفَ التقسيمات للمملكة أسفرت بلا انقطاعٍ عن حروب أهلية بين

( ١ ) كانوا يؤلّفون جماعات خاصة عند ما كانت بلاد الغول خاضعة لسلطان الرومان ، وقد كانوا من المتقاء أو من ذرية المتقاء عادة .

( ٢ ) انظر إلى غريغوار التورى ، باب ٢ ، فصل ٢٧ ، إيموان ، باب ١ ، فصل ١٢ .

( ٣ ) انظر إلى « سير القديسين » المذكورة فيما بعد .

الإخوة أو بين أبناء الأخ طُبِّقَتْ فيها حقوقُ الأمم تلك ، فإن الفَدَّادِيَّاتِ أصبحت أعمَّ في فرنسة مما في البلدان الأخرى ، وهذا ، على ما أعتقد ، هو من أسباب الاختلاف بين قوانيننا الفرنسية وقوانين إيطالية وإسبانية حَوْلَ حقوقِ السَّيُورَاتِ . ولم يكن الفتحُ غيرَ عملِ ساعة ، وأدت حقوقُ الأمم التي استُعْمِلَتْ هنالك إلى بعض الفَدَّادِيَّاتِ ، وما كان من استخدامِ حقوقِ الأمم تلك في قرون كثيرة أوجب امتدادَ مدى الفَدَّادِيَّاتِ بما يُشِيرُ العجب .

وبما أن تُودِيرِيك<sup>(١)</sup> كان يعتقد عدمَ إخلاصِ شعوب أُوْرِزْنَ له فقد قال للفرَّنج عن تقسيمه : « اتَّبِعُونِي ، آتِ بكم إلى بلدٍ يكون لكم فيه ذهبٌ وفِضَّةٌ وأسارى وثيابٌ وأنعامٌ كثيرة ، ومن هنالك تَنْقُلُونَ جميعَ الناسِ إلى بلدكم » .  
وَبَعْدَ الصِّلَحِ<sup>(٢)</sup> بين غُونْتَرَانِ وشَلْبِيرِيك ، ويُوْمَرُ محاصرو بُورْجَ بالعودِ فيَجْلُبُونَ من الغنائمِ الكثيرة ما لا يَدْعُونَ معه في البلدِ إنساناً ولا قِطْعَاناً تقريباً .

ويُرْسِلُ ملكُ إيطاليا ، تِيودُورِيك ، الذي كانت تقومُ روحُه وسياستُه على الامتياز الدائم من ملوك البرابرة الآخرين ، جيشَه إلى بلاد الغول ويكتب إلى قائده<sup>(٣)</sup> : « أريد اتباعَ قوانينِ الرومان ، وأن تعيدوا العبيد الفارَّين إلى ساداتهم ، فلا يجوز لنصير الحرية أن يساعد على ترك الفَدَّادِيَّةِ ، وَلْيُسَرَّ الملوك الآخرون من نَهَبِ المدن التي استولوا عليها وتخريبها ، وأما نحن فنريد أن يَتِمَّ لنا من النصر ما يَأْلَمُ معه رعايانا من تأخيرهم زمناً طويلاً في الفوز بالخضوع » ، ومن الواضح أنه

(١) غريغوار التورى ، باب ٣ ، فصل ١٤ . (٢) المصدر نفسه ، باب ٦ ، فصل ٣١ .

(٣) رسالة ٤٣ ، باب ٣ في كاسيودور .



كان يريد جعلَ ملوكِ القَرَنَجِ والبُورغون ممقوتين ، وأنه كان يشير إلى حقوق أمهم .

وقد ظَلَّتْ هذه الحقوق قائمةً في الجيل الثاني ، فلما دخل جيشُ بِيِنَ أ كِتَانِيَّة عاد إلى فرنسة مُثَقَلًا بما لا يُحْصِيه عَدَدٌ من الأسلاب والفدَّادين كما جاء في حَوَليات مِسْ (١) .

ويمكنني أن أستشهد بما لا يُحْصِيه عَدَدٌ من أصحاب الرأي ، وبما أن جَوْف محبة الربِّ يَفُور في هذه المصائب ، وبما أن كثيراً من الأساقفة القديسين ، إذ رَأَوْا الأسارى مَوْثَقِينَ اثنين اثنين ، قد بَذَلُوا مال الكنائس وباعوا حتى الآنية المقدسة ابتغاءاً لمن يَقْدِرُونَ على شِرائه منهم . وبما أن رهباناً أبراراً جَدُّوا في ذلك ، فإن في حياة القديسين ما يوجد أعظمُ بيانٍ لهذا الموضوع (٢) ، ومهما كان من إمكان لَوْم مؤلَّفي هذه السِّير على ما ساورهم ، أحياناً ، من سَدَاجَةِ حَوْلِ أمورِ كان الربُّ يَصْنَعُها ، لا رَيْب ، لو كانت داخلةً ضِمْنَ نظام مقاصده ، فإنه لا يُفْسَح في المجال لاستنباط أنوارٍ كاشفة من ذلك عن طبائع تلك الأزمنة وعاداتها .

ومتى أُلْقِيَت الأبصارُ على أوابد تاريخنا وقوانيننا ظَهَرَ كُلُّ شَيْءٍ بَجْراً وأعوزت السواحلُ نَفْسُهَا البحرَ (٣) ، ويجب أن تُقْرَأ جميعُ هذه التآليف الباردة الجافَّة التافهة القاسية ، ويجب أن تُتْلَهم كما رَوَّت القصةُ التهامَ زُحَلٍ للحجارة .

(١) عن سنة ٧٦٣ ، *Innumerabilibus spoliis et captivis totus ille exercitus* ، *ditatus in Franciam reversus est.*

(٢) انظر إلى سير القديس إبيفان والقديس إيتاديوس والقديس سيزر . والقديس فيدول والقديس بوسيان والقديس تريفيوريوس والقديس أوبشوريوس والقديس ليجيه ، وإلى كرامات القديس جوليان .

(٣) *Derrant quoque littora ponto* جزء ١ ، صفحة ٢٩٣ *Ovid., Metam.*

وقد تَحَوَّلَ إلى أملاكٍ موقوفة ما لا يُحْصَى من الأَرْضِينَ التي يَسْتَغْلَاهَا<sup>(١)</sup> الأحرارُ من الرجال ، ومتى حُرِّمَ بلدٌ مَنْ كان يَسْكُنُهُ من أحرار الرجال أخذ مَنْ عندهم قَدَادُونٌ كثيرٌ ، أو اقْتَطَعُوا ، أَرْضِينَ كَبِيرَةً وأنشأوا عليها قُرًى كما يُرَى ذلك من مختلف الوثائق ، ومن ناحيةٍ أخرى وَجَدَ الرجال الأحرار ، الذين كانوا يزاولون الحَرْفَ ، أَنْفَسَهُم من القَدَادِينَ الذين يجب عليهم أن يمارسوها ، فَالْقَدَادِيَاتُ أعادت إلى الحَرْفِ والفِلاحة ما كان قد نَزَعَ منهما .

وقد كان من الأمور المألوفة أن أَنْعَمَ أصحابُ الأَرْضِينَ على الكنائس بها الزِئَامًا لَخَرَايجها بأنفسهم معتقدين اشتراكَهم في طُهُر الكنائس بِقَدَادِيَتِهِمْ .

### الفصل الثالث عشر

كَوْنُ أَرْضِي البرابرة الْمُقَسَّمة كانت لا تَدْفَعُ  
خَرَايجًا مطلقًا

كانت الشعوب الساذجة الفقيرة الحرَّة الحاربة الراعية ، التي تعيش بلا صِناعة والتي لا ترتبط في أَرْضِيها إلا بمنازل صغيرة من الأَسَل<sup>(٢)</sup> ، تَتَّبَعُ زعماءَ نَيْلًا للغنيمة ، لا دَفْعًا ، أو جَمْعًا ، لَخَرَايجٍ ، وأما فنُّ الجَبَاية فقد ابْتَدَعَ بعد ذلك دائمًا ، أي حينما أخذ الناس يتمتعون بِبَيْمَنِ المِهَن الأخرى .

ولم يَخْصُ غيرَ الرومان خَرَايجُ<sup>(٣)</sup> دَنُّ الحجر العابر عن كلِّ قَدَّانٍ ، والذي هو من مظالم شِلْبِيرِيك وفريديغوند ، والواقع أن الفَرَنْج لم يُمَزَّقُوا جداولَ الجَبَايات ،

(١) حتى إن المستعمرين لم يكونوا كلهم من الفدادين ، انظر إلى القانونين ١٨ و ٢٣ ،

في مجموعة De agricolis et censitis et colonis وإلى العشرين من ذات الباب .

(٢) انظر إلى غريغوار التوري ، باب ٢ . (٣) المصدر نفسه ، باب ٥ ، فصل ٢٨ .

بل رجالُ الدِّين الذين كانوا كلُّهم روماناً<sup>(١)</sup> ، وقد أَعْمَت هذه الضريبةُ سكانَ المُدُن<sup>(٢)</sup> خاصَّةً ، وكانت المُدُن ، بالحقِقة ، مأهولةً بالرومان تقريباً .

ويزوي غريغوارُ التُّوري<sup>(٣)</sup> أن أحدَ القضاةِ اضطرَّ إلى الاعتصامِ بكنيسةٍ بعد موت شلِبْرِيك ، وذلك لأنه أخضعَ لبعضَ الضرائبِ فَرَجاً كانوا أحراراً في عهد شلِبْرِت *Multos de Francis, pui, tempore Childeberti regis, ingenui* ولذا كان الفَرَجُ ، الذين لم يكونوا فدَّادين قطُّ ، *fuerant, publico subegit* لا يَدْفَعون ضرائبَ مطلقاً .

ولا يوجد من علماء النحو مَنْ لا يُمتَقِع عندما يَرى كيف فَسَّرَ الشَّمَّاسُ دُوبُوس<sup>(٤)</sup> هذه العبارة ، فهو قد لاحظ في تلك الأزمنة أن العتقاء كانوا يُدْعَوْنَ أحراراً ففسَّرَ كلمة *ingenui* اللاتينية بكلمة « العتقاء من الضرائب » ، أى اتخذ تعبيراً يمكن استعماله في اللغة الفرنسية فيقال : « عتيقٌ من العنايات » و« عتيقٌ من العنايات » ، وأما في اللغة اللاتينية فإن الكلمات *ingenui a tributis, libertini a tributis* تكون تعبيراتٍ مُستَهْجَنَةً .

وقال غريغوارُ التُّوري<sup>(٥)</sup> إنه عَن لِبَارْتِينْيُوسَ أن الفَرَجَ سَيَقْتُلُونَهُ لِمَا كَانَ من فَرَضِهِ ضرائبَ عليهم ، وتَضَعُ هذه الفَقْرَةُ الشَّمَّاسَ دُوبُوسَ قِيْفَتَرِضَ ما هو مَوْضِعُ البَحْثِ بِبرودةٍ ويقول إن هذا كان إرهاباً .

(١) يظهر هذا من جميع تاريخ غريغوار التوري ، ويسأل غريغوار هذا المدعو فالفيلياكوس كيف وصل إلى الإكليريكية وقد كان من اللنبار أصلاً ، غريغوار التوري ، باب ٨ ، فصل ٣٦ .

(٢) *Quae conditio universis urbibus per Galliam constitutis summopere est*

حياة القديس أريديوس *adhibita* (٣) باب ٧ .

(٤) قيام النظام الماكي في فرنسا ، جزء ٣ ، فصل ١٤ ، صفحة ٥١٥ . (٥) باب ٣ ،

صفحة ٥١٤ .

وَيُرَى فِي قَانُونِ الْقَزِيفُوتِ<sup>(١)</sup> أَنَّ أَحَدَ الْبَرَابِرَةِ إِذَا مَا اسْتَوْلَى عَلَى أَرْضٍ رُومَانِيٍّ أَلْزَمَهُ الْقَاضِيُ بَيْعَهَا حَتَّى يَدُومَ خُضُوعُهَا لِلخَرَاجِ ، فَالْبَرَابِرَةُ كَانُوا لَا يُؤْذُونَ خَرَاجًا عَنِ الْأَرْضَيْنِ<sup>(٢)</sup> إِذَنْ .

وَيَتْرَكَ الشَّمَّاسُ دُوبُوسُ<sup>(٣)</sup> ، الَّذِي كَانَ يَنْشُدُ دَفْعَ الْقَزِيفُوتِ لِلخَرَاجِ<sup>(٤)</sup> ، مَعْنَى الْقَانُونِ الْحَرْفِيِّ وَالرُّوحِيِّ وَيَتَصَوَّرُ ، لِأَنَّهُ يَتَصَوَّرُ فَقَطْ ، أَنَّهُ كَانَ يَوْجَدُ بَيْنَ نِظَامِ الْقُوطِ وَهَذَا الْقَانُونِ زِيَادَةً ضَرَائِبَ لَا تَخُصُّ غَيْرَ الرُّومَانِ ، بَيِّنَةً أَنَّهُ لَمْ يُبَيِّحْ لِسُورِيِّ أَنْ يَمَارِسَ سُلْطَةً مُرَادِيَةً حَوْلَ الْوَقَائِعِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ .

وَيَبْحَثُ<sup>(٥)</sup> الشَّمَّاسُ دُوبُوسُ فِي مَجْمُوعَةِ قَوَانِينِ جُوسْتِنْيَانِ<sup>(٦)</sup> لِإِثْبَاتِ خُضُوعِ الْعَوَائِدِ الْحَرْبِيَّةِ لِلضَرَائِبِ عِنْدَ الرُّومَانِ ، وَمِنْ ثَمَّ يَسْتَنْتِجُ أَنَّ الْإِقْطَاعَاتِ أَوْ الْعَوَائِدَ كَانَتْ هَكَذَا لَدَى الْفَرَنْجِ ، غَيْرَ أَنَّ الرَّأْيَ الْقَائِلَ بِأَنَّ مَصْدَرَ إِقْطَاعَاتِنَا هُوَ نِظَامُ الرُّومَانِ هَذَا قَدْ نُبِّذَ الْيَوْمَ ، وَلَمْ يَكُنْ لِهَذَا الرَّأْيِ اعْتِبَارٌ فِي غَيْرِ الْأَزْمَنَةِ الَّتِي كَانَ يُعْرَفُ فِيهَا تَارِيخُ الرُّومَانِ وَقَلِيلٌ مِنْ تَارِيخِنَا ، وَالَّتِي كَانَتْ آثَارُنَا الْقَدِيمَةُ مَدْفُونَةً فِيهَا تَحْتَ التَّرَابِ .

وَأَخْطَأَ الشَّمَّاسُ دُوبُوسُ بِاسْتِشْهَادِهِ بِكَاسِيُودُورٍ وَانْتِحَالِهِ مَاذَا كَانَ يَقَعُ فِي

(١) Judices atque prepositi terras Romanorum ab illis qui occupatas tenent auferant, et Romanis sua exactione sine aliqua dilatione restituant, ut nihil fisco parte ١٠ ، باب ١ ، فصل ١٤ . (٢) كان الوندال لا يدفعون شيئاً من ذلك في أفريقية ، بروكوب ، حروب الوندال ، باب ١ و ٢ ، Historia miscella ، باب ١٦ ، صفحة ١٠٦ ، لاحظوا أن فاتحي إفريقية كانوا مؤلفين من وندال وألين وفرنج Historia miscella ، باب ١٤ ، صفحة ٩٤ . (٣) استقرار الفرنج ببلاد الغول ، المملكة الفرنسية ، جزء ٣ ، فصل ١٤ ، صفحة ٥١٠ . (٤) يستند إلى قانون آخر للقيزيفوت (باب ١٠ ، فصل ١ ، مادة ٢) هو لا يشبت شيئاً مطلقاً ، وإنما يقول إنه يجب على الذي يأخذ من سنيور أرضاً بشرط دفع عوائد أن يدفع هذه العوائد . (٥) جزء ٣ ، صفحة ٥١١ . (٦) قانون ٣ ، باب ٧٤ ، فصل ١١ .

إيطالية وفي قسم القول الخاضع لتيودوريك ليعلمنا ماذا كانت العادة عليه لدى الفرنج ، فهذه أمور لا يجوز خلط بعضها ببعض مطلقاً ، وسأثبت في كتاب خاص ، ذات يوم ، أن رسم نظام الأستروغوت الملكي يختلف كل الاختلاف عن رسم جميع الملكيات التي أقيمت في تلك الأزمنة من قبل شعوب البرابرة الأخرى ، وأن من المستبعد أن يقال إن أحد الأمور من عادات الفرنج لأنه كان عادة لدى الأستروغوت ، بل الصواب ، على العكس ، في أن يرى أن الأمر الذي كان يمارس لدى الأستروغوت لم يمارس لدى الفرنج .

وأعز شيء لدى من يعوضون في علم واسع أن يبحثوا عن أدلتهم في الموضع الذي لا تكون غريبة فيه عن الموضوع ، فيجدوا مكان الشمس ليتكلموا كالفلكيين . ويسمى الشماس دوبوس استعمال المراسيم الملكية كما يسمى استعمال التاريخ وقوانين شعوب البرابرة ، فهو إذا ما نشد دفع الفرنج ضرائب طبق على رجال من الأحرار ما لا يمكن أن يشمل غير الفدّادين<sup>(١)</sup> ، وهو إذا ما أراد الكلام عن ميليشياهم طبق على الفدّادين ما لا يخص غير الأحرار من الرجال<sup>(٢)</sup> .

(١) « استقرار الملكية الفرنسية » ، جزء ٣ ، فصل ١٤ ، صفحة ٥١٣ ، حيث يستشهد بالمادة ٢٨ من مرسوم بيست ، انظر إلى الفصل الثامن عشر الآتي . (٢) المصدر نفسه ، جزء ٣ ، فصل ٤ ، صفحة ٢٩٨ .

## الفصل الثالث عشر

ماذا كانت تكاليفُ الرومان والغوليين  
في نظام الفرّنج الملكيّ

يمكننى أن أبحث في هل الرومانُ والغوليون المغلوبون داوموا على دفع التكاليف التي كانوا خاضعين لها أيام الأباطرة ، ولكننى إذ أودُّ الإسراعَ أكتفى بقولى إنهم إذا ما دفعوها في بدء الأمر أُعْفُوا منها حالاً ، وإن هذه التكاليف تحوّلت إلى خدمة عسكرية ، وأعترف بأننى لا أفهم مطلقاً كيف أن الفرّنج كانوا في بدء الأمر كثيرى الإيلاف للتكاليف فابتعدوا عنها كثيراً من قوّتهم .

وللويسَ الحليم مرسومٌ<sup>(١)</sup> يوضح لنا جيداً ما الحال التي كان الرجال الأحرار عليها في عهد الفرّنج الملكيّ ، فقد قرأ بعضُ عصابات<sup>(٢)</sup> القوط والإيبير من ضغط العرب فقبِلت في أرضى لويس ، ومن شأن العهد الذى عُقِدَ معهم أن يقصِدوا الجيشَ مع كُونَتِهِم كالأحرار من الرجال الآخرين ، وأن يصبحوا حرّاً وعَسّاً تحت إمرة الكونت ذاته إذا ما زحفوا<sup>(٣)</sup> ، وأن يُعطوا رُسلَ الملك<sup>(٤)</sup> والسفراء الذين يذهبون من بلاطه أو يسرون نحوه خيلاً وعَجَلاً للعربات ، وألاً يُكرهوا على تأدية تكاليفَ أخرى عدا ذلك ، وأن يعاملوا كالرجال الأحرار الآخرين .

(١) لسنة ٨١٥ ، فصل ١ ، وهذا ما هو ملاحظ لمرسوم شارل الأصغر لسنة ٨٤٤ ، المادة ١ و ٢ .

(٢) المصدر نفسه . Pro Hispanis in partibus Aquitanice, Septimanice et Provincie consistentibus

(٣) المصدر نفسه . Excubias et explorationes quas wactas dicunt ،

(٤) لم يكونوا ملزمين بدفع شيء من ذلك إلى الكونت ، المصدر نفسه ، المادة ٥ .

ولا يُمكن أن يقال إن هذه عاداتٌ جديدة انتُحلت في أوائل الجيل الثاني ، فلا بُدَّ من أن يكون هذا أمراً خاصاً بأواسط الجيل الأول أو أواخره على الأقل ، ومما قيل بصراحةٍ في مرسومٍ ملكيٍّ<sup>(١)</sup> لسنة ٨٦٤ أن من العادات القديمة قيام الرجال الأحرار بالخدمة العسكرية وتأديتهم ما تكلمنا عنه من خيلٍ وعرباتٍ فضلاً عن ذلك ، أي إنجازهم تكاليف خاصة بهم ، فمن كان يتصرف في إقطاعاتٍ كان يُعفى منها كما أثبت ذلك فيما بعد .

وليس ذلك كلٌّ ما في الأمر ، فقد كان يوجد نظامٌ<sup>(٢)</sup> لا يبيح إلزام هؤلاء الرجال الأحرار بالضرائب ، وكان يُحمَّل على السيِّر إلى الحرب دائماً مَنْ يَمْلِك أربعة منازل<sup>(٣)</sup> حقلية ، وكان يُضَاف إلى رجلٍ حرٍّ يَمْلِك منزلاً حقليةً واحداً مَنْ لا يَمْلِك غير ثلاثة منازل حقلية ، فيُدفع صاحب المنزل الحقلية الواحد ربع النفقات ويبقى في منزله الحقلية ، وكذلك يُضَاف كلٌّ من الرجلين الحرين صاحب كلٍّ منهما لمنزليْن حقلين إلى الآخر ، فيُدفع من يبقى منهما نصف النفقات لمن يسير . وزِدَ على ذلك حيازتنا ما لا يُخصي من المراسيم التي تُنعم بامتيازات الإقطاعات على ما يتصرف فيه رجالٌ أحرارٌ من الأرضين والأقضية فأكثر من الكلام<sup>(٤)</sup> عنه فيما بعد ، وتُعفى هذه الأرضون من جميع التكاليف التي كان يطالبها بها

(١) Ut pagenses Franci, qui caballos habent, cum suis comitibus in hostem

pergant ut hostem facere, et debitos paraveredos secundum antiquam consuetudinem exsolvere possint ، في بالوز ، طبعة بيست ، كان محظوراً على الكونتات أن يحرموم خيلهم

صفحة ١٨٦ . (٢) مرسوم شارلمان لسنة ٨١٢ ، فصل ١ ، طبعة بيست لسنة ٨٦٤ ، مادة ٢٧ .

(٣) Quantuor mansos ، ويلوح لي أن الذي كان يدعى mansus هو قطعة أرض مرتبطة في

مزرعة كانت تشتمل على عبيد ، كما يشهد بذلك مرسوم سنة ٨٥٣ ، apud Slyvacum ، باب ١٤ ،

ضد من كانوا يطردون العبيد من مزرعتهم . (٤) انظر إلى الفصل العشرين من هذا الباب

الكونتات وغيرهم من عمال الملك ، وبما أن جميع هذه التكاليف تُحصى على الخصوص وليس الخراج موضع بحث ، فإن من الواضح أنه كان لا يُجسب من ذلك شيء .  
وكان من السهل سقوط التكاليف الرومانية في نظام الفرنج الملكي ، فقد كانت هذه صنعة بالغة التعقيد غير داخلية ضمن أفكار تلك الشعوب البسيطة ولا ضمن خططها ، ولو كان التتر يعمرون أوربة في الوقت الحاضر لوجب من المعاملات ما يجعلهم يسمعون من هو مالى بيننا .

ويتكلم مؤلف « حياة لويس الحليم <sup>(١)</sup> » المشكوك فيه عن نصبه شارلمان في أكتانية من كونتات أمة الفرنج وموظفيها فيقول إنه أعطاهم حراسة الحدود والسلطة العسكرية وكالة ممتلكات التاج ، ويدل هذا على دخل الأمير في الجيل الثاني ، أجل ، قد احتفظ بممتلكات كان يستغلها بواسطة عبيده ، غير أن التوقيات والجزيات وغيرهما من الضرائب المجدبة منذ عهد الأباطرة عن الشخص أو عن أموال الرجال الأحرار قد تحولت إلى إلزام بحفظ الحدود أو الذهاب إلى الحرب .  
ويرى في التاريخ نفسه <sup>(٢)</sup> أن لويس الحليم قابل أباه في ألمانية فسأله هذا الأمير كيف يكون بالغاً هذا الفقير مع أنه ملك فأجابه لويس أنه ليس ملكاً بغير الاسم وأن السنيورات يمسكون جميع ممتلكاته تقريباً ، ويرى فيه أن شارلمان خشي أن يخسر هذا الأمير الشاب مودتهم ، إذا ما استرد بنفسه ما كان قد أنعم به من غير روية ، فأرسل وكلاء لإصلاح الأمور .

وكتب الأساقفة إلى أخى شارل الأصغر ، لويس <sup>(٣)</sup> ، يقولون له : « اعتنوا

( ١ ) في دوشن ، جزء ٢ ، صفحة ٢٨٧ . ( ٢ ) المصدر نفسه ، صفحة ٨٩ . ( ٣ ) انظر إلى

المرسوم الملكي لسنة ٨٥٨ ، مادة ١٤ .



بَارِضِيكُمْ لِكَيْلَا تُضْطَرُّوْا إِلَى السَّفَرِ الدَّائِمِ بِوَاسِطَةِ مَنَازِلِ رِجَالِ الدِّينِ وَإِتْعَابِ  
فَدَّادِيهِمْ بِعَرَبَاتٍ ، وَاصْنَعُوا الشَّيْءَ الَّذِي يَكُونُ عِنْدَكُمْ مَا بِهِ تَعِيشُونَ وَتَسْتَقْبِلُونَ  
الْوُفُودَ » ، وَمِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ كَانَ دَخَلَ الْمَلُوكُ يَقُومُ عَلَى مَمْتَلِكَاتِهِمْ<sup>(١)</sup> فِي  
ذَلِكَ الْحِينِ .

### الفصل الرابع عشر

## مَا كَانَ يُسَمَّى تَعْدَاداً وَعَوَائِدَ

« Census »

أَرَادَ الْبَرَابَرَةُ عِنْدَ خُرُوجِهِمْ مِنْ بِلَادِهِمْ أَنْ يُنْشِئُوا عَادَاتِهِمْ كِتَابَةً ، وَلَكِنْ بِنَا  
أَنَّهُ وَجِدَ عُسْرٌ فِي كِتَابَةِ الْكَلِمَاتِ الْجَرْمَانِيَةِ بِالْحُرُوفِ الرُّومَانِيَةِ فَقَدْ أُخْرِجَتْ هَذِهِ  
الْقَوَانِينُ بِاللَّاتِينِيَةِ .

وَقَدْ غَيَّرَ مُعْظَمُ هَذِهِ الْأُمُورِ طَبِيعَتَهُ فِي بَلْبَلَةِ الْفَتْحِ وَتَقَدُّمِهِ ، فَوَجَبَ لِلتَّعْبِيرِ عَنْهَا  
أَنْ يُنْتَفَعَ بِالْكَلِمَاتِ اللَّاتِينِيَةِ الْقَدِيمَةِ الَّتِي كَانَتْ أَكْثَرَ الْأَشْيَاءِ صَلَاحًا بِالْعَادَاتِ  
الْجَدِيدَةِ ، وَهَكَذَا سُمِّيَ تَعْدَاداً وَعَوَائِدَ «Census, tributum» مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُنْبَهَ فِكْرَةَ  
الْإِحْصَاءِ الْقَدِيمِ<sup>(٢)</sup> لَدَى الرُّومَانِ ، وَلَمَّا عَادَ لَا يَكُونُ لِلْأَشْيَاءِ أَيْةٌ صَلَاحٌ بِذَلِكَ عُبِّرَ عَنْ

( ١ ) كَانُوا يُجْبُونَ بَعْضَ الضَّرَائِبِ عَنِ الْأَنْهَارِ إِذَا مَا وَجَدَ جِسْرٌ أَوْ مَعْبَرٌ .

( ٢ ) كَانَتْ كَلِمَةُ « census » مِنَ الْجَنَسِيَةِ مَا اسْتَعْمَلَتْ مَعَهُ لِلتَّعْبِيرِ عَنْ مَكُوسِ الْأَنْهَارِ عِنْدَ  
وُجُودِ جِسْرِ أَوْ طُوفٍ لِلْمُرُورِ ، انْظُرْ إِلَى الْمَرْسُومِ الثَّلَاثِ لِسَنَةِ ٨٠٣ ، طَبْعَةٌ بِالْوُزْ ، صَفْحَةُ ٣٩٥ ،  
مَادَّةُ ١ ، وَإِلَى الْمَرْسُومِ الْخَامِسِ لِسَنَةِ ٨١٩ ، صَفْحَةُ ٦١٦ ، وَكَذَلِكَ سَمِيَ بِهَذَا الْاسْمِ مَا كَانَ الرِّجَالُ  
الْأَحْرَارَ يَجْهَزُونَ بِهِ الْمَلِكَ أَوْ رَسَلَهُ مِنَ الْعَرَبَاتِ ، كَمَا يَظْهَرُ ذَلِكَ مِنْ مَرْسُومِ شَارْلِ الْأَصْلَعِ لِسَنَةِ ٨٦٥ ،  
مَادَّةُ ٨ .

الكلمات الجرمانية بالحروف الرومانية كما أمكن ، وهكذا تَكُونَت كلمة الغرامة « fredum » التي سأتكلم عنها كثيراً في الفصول الآتية .

ولما استُعْمِلَت كلتا التعداد والعوائد « Censu, tributum » استعمالاً مُرَادِيّاً على هذا الوجه أُلْتِيَ هذا بعض الغموض حَوْلَ المعنى الذى كان لهما فى الجيل الأول والجيل الثانى ، ولما وَجَدَ بعض المؤلفين المتأخرين الذين كانت لهم مناهجُ خاصة<sup>(١)</sup> هذه الكلمة فى مؤلفات تلك الأزمنة رأوا أن الذى كان يُسَمَّى تعداداً « Censu » هو إحصاء الرومان ، فاستنبطوا النتيجةَ القائلةَ بقيام ملوكنا فى الجيلين الأولين مقام أباطرة الرومان وبعدهم تغيير شىء فى إدارتهم<sup>(٢)</sup> ، وبما أن بعض الضرائب المفروضة فى الجيل الثانى حُوِّلَت إلى ضرائب أخرى مصادفةً وتعديلاً استنبطوا كونَ هذه الضرائب هى إحصاء الرومان<sup>(٣)</sup> ، وبما أنهم أبصروا امتناعَ بَيْعِ ممتلكة التاج على الإطلاق بعد الأنظمة العصرية قالوا إن هذه الضرائب ، التى تمثلُ إحصاء الرومان والى لا يتألف منها غيرُ قسمٍ من هذه الممتلكة ، كانت اغتصاباً خالصاً ، وإنتى أدع النتائج الأخرى .

وإن نَقَلَ جميع مبادئ القرن الذى يُحْيَا فيه إلى القرون البعيدة هو أغزرُ مصدرٍ للخطأ ، وإنى أقول لهؤلاء الناس الذين يريدون أن يجعلوا عصرِيّاً جميعَ القرون القديمة ما قاله كهنه مصرَ لسؤلون : « لستم ، أيها الأنثيئون ، غيرَ صبيان » .

(١) الشماس دويوس ومن سار على غراره . (٢) انظر إلى ضعف براهين الشماس دويوس ، « قيام المملكة الفرنسية » ، جزء ٣ ، باب ٦ ، فصل ١٤ ، ولا سيما ما استنتجه من عبارة لغريغوار التوري حول النزاع الذى وقع بين كنيسه والملك شاربير . (٣) وذلك نتيجة ما وقع من إعتاق مثلاً .

## الفصل الخامس عشر

كان ما يُدعى عوائد يُجْبَى من الفدّادين  
لا من الرجال الأحرار

كان الملكُ والإكليروس والسنيوراتُ يَجْبُون ضرائبَ مُنظمةً من فدّادى ممتلكاتهم ، وإنّى أثبت هذا بمرسوم ديثيلّى من حيث الملكُ ، وبمجموعة قوانين البرابرة<sup>(١)</sup> من حيث الإكليروسُ ، وبالأنظمة التى وضعها شارلمان عن ذلك<sup>(٢)</sup> من حيث السنيوراتُ .

وكانت هذه الضرائب تُدعى عوائد ، وكانت ضرائبَ اقتصاديةً لا أميريةً ، وكانت دخلاً خاصاً حصراً ، لا تكاليفَ عامةً .

وأقول إن هذا الذى كان يُسمى عوائد هو جزيةٌ تُجْبَى من الفدّادين ، وأُثبت هذا بصيغة مرّةٍ كُوفِ المشتعلة على سَمَاحٍ من الملك بأن يُصْبِح الواحدُ شماساً على أن يكون حُرّاً<sup>(٣)</sup> ، وألا يكون مُقَيّداً فى سجل العوائد الأميرية ، وأُثبت ذلك أيضاً بإِنابةٍ أنعم بها شارلمان على كونت<sup>(٤)</sup> أرسله إلى بلاد سكسونية ، وتشتمل هذه الإِنابة على إعتاق السكسون - لاعتناقهم النصرانية ، وهذا هو مرسومُ الحرية<sup>(٥)</sup>

(١) قانون الألمان ، فصل ٢٢ ، وقانون البفارين ، باب ١ ، فصل ١٤ ، حيث توجد الأنظمة التى وضعها الإكليروس عن حالهم . (٢) جزء ٥ من المراسيم الملكية القديمة ، فصل ٣٠٣ .

(٣) Si ille de capite suo bene ingenuus sit, et in puletico censitus non est.

باب ١ ، صيغة ١٩ . (٤) لسنة ٧٨٩ ، طبعة مراسيم بالوز الملكية ، جزء ١ ، صفحة ٢٥٠ .

(٥) Et ut ista ingenuitatis pogina firma stabilisque consistat المصدر نفسه .

ضبطاً ، وقد أعادهم هذا الأمير إلى حريتهم المدنية الأولى<sup>(١)</sup> ، وأعفاهم من دفع العوائد ، ولذا كانت القَدَّادِيَّةُ ودفعُ العوائد أمراً واحداً ، وكانت الحرية وعدم دفع العوائد أمراً واحداً .

وفي نوعٍ من البراءات<sup>(٢)</sup> التي أصدرها هذا الأميرُ نفعاً للإسبان الذين قُبِلُوا في المملكة مُنِعَ الكُونَتَاتُ من مطالبتهم بأية عوائدَ ونَزَعِ أَرْضِيهِمْ منهم ، ويُعْلَمُ أن الأجانب الذين وصلوا إلى فرنسة عُوْمِلُوا كَالْقَدَّادِينَ ، وأمر شارلمان أن يُعَدُّوا من الأحرار ، لأنه أراد أن يكونوا مالكي أَرْضِيهِمْ ، فَحَظَرَ مطالبتهم بالعوائد .

وفي مرسوم<sup>(٣)</sup> لشارل الأصغر أُعْطِيَ نفعاً لأولئك الإسبان نصٌّ على معاملتهم كما يعامل الفرنج الآخرون وعلى حَظَرِ مطالبتهم بالعوائد ، فكان الرجال الأحرار لا يَدْفَعُونَهَا إِذْنً .

وتُقَوِّمُ المادة الثلاثون من مرسومِ بِيَسْت ما كان من سوء استعمالِ كثيرٍ من مستعمرى الملك أو الكنيسة الذين كانوا يبيعون الأَرْضِينَ التابعة لمنازلهم الحقلية من رجال الدين أو ممن هم على مِثْلِ حالهم غيرَ مُحْتَفِظِينَ بِسُوءِ كَوْنِهِمْ ، فلا يُمَكِّنُ أَنْ تُدْفَعَ إِلَيْهِمْ عَوَائِدُ نَتِيجَةٍ لَذَلِكَ ، وتَأْمُرُ تلك المادة بإعادة الأمور إلى حالها الأولى ، ولذا كانت العوائد ضريبةَ العبيد .

وَيُسْتَنْتَجُ من ذلك ، أيضاً ، عدمُ وجودِ عوائدَ عامةٍ في المملكة ، وَيَظْهَرُ هذا من نصوص كثيرة ، وإِلَّا فَمَا مَعْنَى هذا المرسوم<sup>(٤)</sup> : « نُرِيدُ أَنْ يَطَالَبَ بِالْعَوَائِدِ

(١) Pristinæque libertati donatos, et omni nobis debito censu solutos

المصدر نفسه . (٢) Præceptum pro Hispanis, لسنة ٨١٢ ، طبعة بالوز ، جزء ١ ،

صفحة ٥٠٠ . (٣) لسنة ٨٤٤ ، طبعة بالوز ، جزء ٢ ، مادة ١ و ٢ ، صفحة ٢٧ .

(٤) المرسوم الثالث لسنة ٨٠٥ ، مادة ٢٠ و ٢٢ ، وقد أدرج في مجموعة أنزجيز ، باب ٣ ،

مادة ١٥ ، ويلائم هذا مرسوم شارل الأصغر لسنة ٨٥٤ ، Apud Attiniacum ، مادة ٦ .

الملكية في جميع المحال حيث كان يطالب بها شرعاً<sup>(١)</sup> ؟ وماذا كان غرض المرسوم<sup>(٢)</sup> الذي أمر به شارلمان رُسَلَه في الولايات بأن يُدَقِّقُوا في البحث عن جميع العوائد التي كانت تؤخذ من ممتلكة الملك<sup>(٣)</sup> قديماً ، والمرسوم<sup>(٤)</sup> الذي يتَصَرَّف به في العوائد المدفوعة ممن يطالبون بها<sup>(٥)</sup> ؟ وما المعنى الذي يُطْلَق على مرسوم آخر<sup>(٦)</sup> جاء فيه : « إذا ما نال<sup>(٧)</sup> رجل أرضاً خراجية كان من عادتنا أن نَجْبيَ منها عوائد » ؟ وما المعنى الذي يُطْلَق على مرسوم آخر<sup>(٨)</sup> يتكلم شارل الأصغر<sup>(٩)</sup> فيه عن أرَضِينَ خراجية كانت جميع عوائدها خاصة بالملك منذ زمن قديم ؟

ولاحِظُوا وجودَ نصوصٍ تَلُوح أولَ وهلةٍ مناقضةً لما قلتُ مع أنها مؤيدةٌ له ، ومما رُئيَ آنفاً أن الرجال الأحرار في المملكة لم يكونوا مُلزَمِينَ بغير تقديم بعض العربات ، وكان المرسوم الذي ذكرته يُسمَّى هذا عوائد معارِضاً بهذا ما كان الفَدَّادُونَ<sup>(١٠)</sup> يدفعونه من العوائد .

ثم إن مرسومِ بيسنت<sup>(١١)</sup> يتكلم عن هؤلاء الرجال الأحرار الذين كان عليهم أن

(١) Undecumque legitime exigebatur ، المصدر نفسه .

(٢) لسنة ٨١٢ ، مادة ١٠ و ١١ ، طبعة بالوز ، جزء ١ ، صفحة ٤٩٨ .

(٣) Undecumque antiquitus ad partem regis venire, solebant مرسوم سنة ٨١٢ ،

مادة ١٠ و ١١ . (٤) لسنة ٨١٣ ، مادة ٦ ، طبعة بالوز ، جزء ١ ، صفحة ٥٠٨ .

(٥) De illis unde censa exigunt مرسوم سنة ٨١٣ ، مادة ٦ . (٦) الجزء الرابع من

المراسيم الملكية القديمة ، مادة ٣٧ ، وقد أدرج في قانون اللنبار . (٧) Si quis terram tributariam,

جزء ٤ من المراسيم القديمة المادة ٣٧ unde census ad partem nostram exire solebat suscepit

(٨) لسنة ٨٠٥ ، مادة ٨ . (٩) Unde census ad partem regis exivit antiquitus

مرسوم سنة ٨٠٥ ، مادة ٨ . (١٠) Censibus vel paraveredis quos Franci homines

ad regiam potestatem exsolvere debent.

(١١) لسنة ٨٦٤ ، مادة ٣٤ ، طبعة بالوز ، صفحة ١٩٢ .

يدفعوا عوائد عن رؤوسهم وعن أكوأخهم والذين كانوا قد يبيعوا في أثناء الجماعة،<sup>(١)</sup> ويريد الملك أن يُفْتَدَوْا، ولم يكن الذين<sup>(٢)</sup> أُعْتِقُوا ببراءاتٍ من الملك لينالوا حريةً كاملةً<sup>(٣)</sup> مطلقاً عادةً، بل كانوا يدفعون جزياتٍ، فعن هذا النوع من الناس حدث هنا.

إذن، يجب أن يتخلَّص من مبدأ العوائد العامة الشاملة المشتقة من إدارة الرومان فيفترَض اشتقاقُ عوائد السنيورات منها افتراضَ صدورها عن الاغتصاب، وما كان يُسمَّى عوائد في المملكة الفرنسية، مستقلاً عما كان من سوء استعمال هذه الكلمة، كان رسماً خاصاً يجبيه السادة من الفدَّادين.

وأُتوسَّل إلى القارئ أن يغفر لي المللَ القاتل الذي يُورثه إياه ما أُورِد من الشواهد الكثيرة، وقد كنت ألزَم جانب الاختصار ولم أجِدْ أُمأى، دائماً، كتاب «قيام المملكة الفرنسية في بلاد الغول» للشَّاس دُوبوس، فلا شيء يَعُوق تقدّم المعارف أكثر من مؤلَّف سيِّئٍ لمؤلِّفٍ مشهور، وذلك لوجوب البدء بتبديد الضلال قبل الإفادة.

(١) De illis Francis hominibus qui censum regum de suo capite et de suis recellis (١) debent المصدر نفسه.

(٢) توضيح المادة ٢٨ من ذات المرسوم جميع هذا، حتى إنها تفرق بين العتيق الرومانى والعتيق الفرنجى، ويرى فيها أن العوائد لم تكن عامة، فيجب أن تقرأ (٣) كما يظهر ذلك من مرسوم لشارلمان صدر سنة ٨١٣ واستشهدنا به.

## الفصل السادس عشر اللواتُ أو الفسّالات

تكلمت عن أولئك المتطوعين الذين كانوا ، لدى الجرّمان ، يتبعون الأمراء في مغازيهم ، وقد بقيت هذه العادة بعد الفتح ، وكان تاسيت يُطلق عليهم اسم الرفقاء<sup>(١)</sup> ، وكان القانون السّالي يطلق عليهم اسم أتباع الملك<sup>(٢)</sup> ، وكانت صيغُ مرّة كُولف<sup>(٣)</sup> تسميهم أنصار الملك<sup>(٤)</sup> ، وكان مؤرخونا الأولون يسمّونهم اللوات والأوفياء<sup>(٥)</sup> ، وكان من جاءوا بعدهم يسمّونهم الفسّالات والسنّورات<sup>(٦)</sup> .

ويوجد في القوانين السّالية والرّيباوية ما لا يُحصى من الأحكام عن الفرّنج وقليل من ذلك عن الأنصار ، وما يوجد من أحكام عن هؤلاء الأنصار يختلف عما وُضع عن الفرّنج الآخرين ، وفي كلّ مكانٍ تُنظّم أموال الفرّنج ، ولا يقال شيء عن أموال الأنصار ، وسببُ هذا كونُ أموال هؤلاء كانت تُنظّم بالقانون السّالي أكثر مما بالقانون المدني ، وكونها نصيب جيش ، لا تراث أسرة .

وسُمّيت الأموال التي حُفِظت لِلّوات أموالاً أميرية<sup>(٧)</sup> ومنافع ووظائف وإقطاعات ، وذلك لدى مختلف المؤلّفين وفي مختلف الأزمان .

(١) الرفقاء (De mor. germ. ، فصل ١٣) . (٢) Qui sunt truste regis ، باب ٤٤ ،

مادة ٤ . (٣) باب ١ ، صيغة ١٨ . (٤) من كلمة treu التي تجيء بمعنى وفي عند الألمان وبمعنى صادق true عند الإنكليز . (٥) Leudes, fideles . (٦) Vassali, seniores

(٧) Fiscalia ، انظر إلى صيغة مركولف الرابعة عشرة ، باب ١ ، وقد قيل في حياة القديس

مور dedit fiscum unum وفي حوليات مس عن سنة ٧٤٧ dedit illi comitatus et fiscos plurimos ، وكانت الأموال الخاصة بمعاشر الأسرة المالكة تسمى regalia .

ولا يُشَكُّ في أن الإقطاعات كانت صالحةً للعزل<sup>(١)</sup> في بدء الأمر ، وفي غريغوار التورى<sup>(٢)</sup> يُرى نَزْعُ كُلِّ ما كان سُونيغيزيل وغلُومان يُمسكانه من الأميرى ، فلم يُتركْ لهما غيرُ ما كانا يَقْبِضان عليه مُلكاً ، ولمَّا رَفَعَ غُونتران ابنَ أخيه شَلِدِبرت على العرش حادثه سِرّاً عَمَّنْ يُنْعِمُ عليهم بإقطاعاتٍ وَعَمَّنْ يَنْزِعُ ما عندهم من إقطاعاتٍ دالاً عليهم<sup>(٣)</sup> ، وفي صيغةٍ لَمَرْ كُولْف<sup>(٤)</sup> « كُونُ الْمَلِكِ يُنْعِمُ ، مبادلةً ، بما لآخَرَ من عوائدٍ فضلاً عن عوائدِ بيت ماله ، ويعارضُ قانون اللَنْبَارِ الْمَلِكِ بالعوائد<sup>(٥)</sup> » ، وَيُجْمِعُ على ذلك المؤرخون والصَّيْغُ وقوانينٌ مختلف شعوب البرابرة وجميعُ ما بقى لنا من الآثار ، ثم إننا نعلمُ من أَلْفُوا « كتاب الإقطاعات<sup>(٦)</sup> » « كُونُ السَّنيوراتِ استطاعوا نَزْعَها كما أرادوا ، ثم ضَمِنُوها لعامٍ واحدٍ<sup>(٧)</sup> ثم أَعْطَوْها لِمَدَى الحياة .

### الفصل السابع عشر

#### قيامُ الرجال الأحرار بالخدمة العسكرية

كان يقوم بالخدمة العسكرية صنفان من الناس : اللُّودات القَسَّالات أو القسَّلات التابعون الذين كانوا مُلْزَمِينَ نتيجةً لإقطاعاتهم ، والرجالُ الأحرار من الفرنج والرومان والغوليين

( ١ ) انظر إلى الباب ١ من الجزء ١ من الإقطاعات ، وإلى كوجاس حول هذا الجزء . ( ٢ ) باب

٩ ، فصل ٣٨ . ( ٣ ) Quos honoraret muneribus, quos ab honore repelleret

المصدر نفسه ، باب ٧ . ( ٤ ) Vel reliquis quibuscumque beneficiis, quodcumque

باب ١ ، صيغة ٣٠ ille, vel fiscus noster, in ipsis locis tenuisse noscitur

( ٥ ) جزء ٣ ، باب ٨ : ٣ . ( ٦ ) Feudorum ، جزء ١ باب ١ .

( ٧ ) كان هذا ضرباً من حقوق الانتفاع التي كان السنيور يجدها أو لا يجدها في العام القادم كما

لاحظ كوجاس ذلك .



الذين كانوا يقومون بالخدمة تحت إمرة الكونت ، والذين كان يَقودهم هو وضباطه .

وكان اسم الرجال الأحرار يُطلق ، من ناحية ، على مَنْ لم يكن لهم عوائد أو إقطاعات ، ويُطلق ، مِنْ ناحيةٍ أخرى ، على مَنْ لم يَخضعوا للقدّادية الأرضية ، فكانت الأَرْضُون التي يتصرفون فيها تُسمّى الأَرْضِينَ الإقطاعية المُعفاة .

وكان الكونتاتُ يَجْمَعُونَ الرجالَ الأحرارَ وَيَجْلِبُونَهُمْ إلى الحرب <sup>(١)</sup> ، وكان يوجد تحت إمرتهم موظفون يسمّونهم وكلاء <sup>(٢)</sup> ، وبما أن جميع الرجال الأحرار كانوا مقسومين إلى مئات يتألف منها ما يسمّى قَصَبَةً فإنه كان يوجد تحت إمرة الكونتات ، أيضاً ، ضباطٌ يُسمّون قُوَادَ مئةٍ فيَجْلِبُونَ رجالَ القَصَبَةِ الأحرارَ أو مئاتهم إلى الحرب <sup>(٣)</sup> .

وَوَقَعَ هذا التقسيمُ إلى مئاتٍ بعد استقرار الفَرَنْج ببلاد الغول ، وَوَضَعَ هذا التقسيمُ كلوتير وشلديبرت حَمَلًا لِكُلِّ كُورَقَةٍ على رَدِّ السَّرِقَات التي تحدثُ هنالك ، ويُرى هذا في مراسيم هؤلاء الأمراء <sup>(٤)</sup> ، وضابطةٌ مثلُ هذه لا تزال تشهد في إنكلترة .

وكما أن الكونتات كانوا يَجْلِبُونَ الرجالَ الأحرارَ إلى الحرب كان اللُّوداتُ

(١) انظر إلى مرسوم شارلمان لسنة ٨١٢ ، مادة ٣ و ٤ ، طبعة بالوز ، جزء ١ ، صفحة ٤٩١ ،

ومرسوم بيست لسنة ٨٦٤ ، مادة ٢٦ ، جزء ٢ ، صفحة ١٨٦ .

(٢) Et habebat unusquisque comes vicarios et centenarios secum الجزء الثاني من

المراسيم القديمة ، مادة ٢٨ . (٣) كانوا يسمون compagenses . (٤) الصادرة حوالى

سنة ٥٩٥ ، مادة ١ ، انظر إلى المراسيم القديمة ، طبعة بالوز ، صفحة ٢٠ ، ولا ريب في أن هذه الأنظمة وضعت عن توافق .

يَجْلُبُونَ إِلَيْهَا قَسَالَاتِهِمْ أَوْ مَنْ يَجِيءُ بَعْدَ قَسَالَاتِهِمْ ، وَكَانَ الْأَسَاقِفَةُ أَوْ الشَّمَامِسَةُ أَوْ قَوَّامُو<sup>(١)</sup> الْكَنَائِسِ يَجْلُبُونَ إِلَيْهَا أَتْبَاعَهُمْ<sup>(٢)</sup> .

وَكَانَ الْأَسَاقِفَةُ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْارْتِبَاكِ ، وَكَانُوا غَيْرَ رَاضِينَ عَنْ أَعْمَالِ أَنْفُسِهِمْ<sup>(٣)</sup> ، فَسَأَلُوا شَارْلَمَانَ أَلَّا يُكْرِهَهُمْ عَلَى الذَّهَابِ إِلَى الْجَرْبِ ، فَلَمَّا نَالُوا ذَلِكَ تَوَجَّعُوا مِنْ تَخْصِيرِهِمُ الْإِكْرَامَ الْعَامَّ ، وَهَنَالِكَ اضْطُرَّ هَذَا الْأَمِيرُ إِلَى تَسْوِيفِ مَقَاصِدِهِ ، وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرِ فَإِنِّي لَا أَرَى أَنْ قَسَالَاتِهِمْ كَانُوا يُسَاقُونَ إِلَى الْحَرْبِ مِنْ قَبْلِ الْكُوتَاتِ فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي عَادُوا لَا يَذْهَبُونَ إِلَيْهَا ، وَعَلَى الْعَكْسِ يُرَى أَنَّ الْمُلُوكَ أَوْ الْأَسَاقِفَةَ كَانُوا يَخْتَارُونَ أَحَدَ أَتْبَاعِهِمْ لِيَقُودَهُمْ<sup>(٤)</sup> إِلَيْهَا .

وَفِي مَرْسُومِ اللُّوَيْسِ الْحَلِيمِ<sup>(٥)</sup> يَمَيِّزُ الْمَلِكُ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ مِنَ الْقَسَالَاتِ : قَسَالَاتِ الْمَلِكِ وَقَسَالَاتِ الْأَسَاقِفَةِ وَقَسَالَاتِ الْكُوتِ .

وَأَمَّا قَسَالَاتُ اللُّودِ<sup>(٦)</sup> ، أَوِ السَّنِّيُورِ ، فَلَمْ يَكُونُوا لِيُجْلَبُوا إِلَى الْحَرْبِ مِنْ قَبْلِ الْكُوتِ إِلَّا حِينَمَا يَحْمُولُ بَعْضُ الْأَشْغَالِ فِي بَيْتِ الْمَلِكِ دُونَ جَلْبِهِمْ إِلَيْهَا مِنْ قَبْلِ اللُّودَاتِ أَنْفُسِهِمْ .

(١) Advocati . (٢) مرسوم شارلمان لسنة ٨١٢ ، مادة ١ و ٥ ، طبعة بالوز ، جزء ١ ، صفحة ٤٩٠ . (٣) انظر إلى مرسوم سنة ٨٠٣ الذي صدر في فورمس ، طبعة بالوز ، صفحة ٤٠٨ و ٤١٠ .

(٤) مرسوم فورمس لسنة ٨٠٣ ، طبعة بالوز ، صفحة ٤٠٩ ، وجميع سنة ٨٤٥ ، في عهد شارل الأصلح ، In Verno palatio ، طبعة بالوز ، جزء ٢ ، صفحة ١٧ ، مادة ٨ .

(٥) Capitulare quintum لسنة ٨١٩ ، مادة ٢٧ ، طبعة بالوز ، صفحة ٦١٨ .

(٦) De Vassis dominicis qui adhuc intra casam serviunt, et tamen beneficia habere noscuntur, statutum est ut quicumque ex eis cum domino imperatore domi remanserint, vassalos suos casatos secum non retineant; sed cum comite cujus pagenses sunt, ire permittant . المرسوم الحادى عشر لسنة ٨١٢ ، مادة ٧ ، طبعة بالوز ، جزء ١ ، صفحة ٤٩٤ .

ولكن من ذا الذى كان يَحْتَلِبُ اللوداتِ إلى الحرب ؟ لا يُمكن أن يُشَكَّ  
 فى أن الملك يكون على رأس أتباعه فى كلِّ حين ، ولذا يُرى فى مراسيم الملوك ،  
 دائماً ، اختلافٌ بين فِئَلات الملك وفِئَلات الأساقفة<sup>(١)</sup> ، ولم يكن ملوكنا  
 الشجعان الشَّمْعُ السَّراةُ فى الجيش ليكونوا على رأس هذه المِليشيا الإكليريكية  
 مطلقاً ، ولم يكن هؤلاء الناس هم الذين يختارونهم لِيَعْلَبُوا أو يموتوا معهم مطلقاً .  
 بيدَ أن هؤلاء اللوداتِ كانوا يَحْتَلِبُونَ فِئَلَاتِهِمْ وتابى فِئَلَاتِهِمْ ، ويظهر  
 هذا جيداً من هذا المرسوم<sup>(٢)</sup> الذى يأمر شارلمانُ فيه بأن يذهب للملاقاة العدو أو أن  
 يَتَّبِعَ سِنْيُورَه كلُّ رجلٍ حُرٍّ صاحب لأربعة منازلٍ حقليةٍ سواءً عن مَلِكٍ له أو  
 عن عوائدٍ لدى آخر ، فمن الواضح أن شارلمان أراد أن يقول إن الذى لم يكن له  
 غيرُ أرضٍ خاصة يَدْخُلُ مِليشيا الكونت وإن الذى يَقْبِضُ على عائدةٍ من السَّنْيُورِ  
 يذهب معه .

ومع ذلك فإن الشَّمَّاس دُوبُوس<sup>(٣)</sup> يزعم أنه إذا ما تُكَلِّمُ فى المراسيم القديمة  
 عن رجالٍ تابعين لسنيورٍ خاصٍ لم يكن غيرُ الفَدَّادِينَ موضوعاً للبحث ، ويستند  
 فى ذلك إلى قانون الفِرِيزِيُغُوتِ ومنهاجِ هذا الشعب ، وكان الأصْلَحُ أن يَسْتَنِدَ إلى  
 المراسيم القديمة نفسِها ، وما ذكرته هو عكس ذلك تماماً ، وكذلك المعاهدةُ بين  
 شارل الأصْلَحِ وإخوته تتكلم عن رجالٍ أحرارٍ يُمكنهم أن يختاروا الملك أو أحدَ

(١) المرسوم الأول لسنة ٨١٢ ، مادة ٥ ، De hominibus nostris et episcoporum et abbatum ،

طبعة بالوز ، جزء ١ ، صفحة ٤٩٠ . qui vel beneficia, vel talia propria habent, etc.

(٢) لسنة ٨١٢ ، فصل ١ ، طبعة بالوز ، صفحة ٤٩٠ . Ut omnis homo liber qui

quatuor mansos vestitos de proprio suo, sive de alicujus beneficio, habet, ipse se  
 proeparet, et ipse in hostem pergat, sive cum seniore suo.

(٣) جزء ٣ ، باب ٦ ، فصل ٤ ، صفحة ٢٩٩ ، قيام المملكة الفرنسية .

السنيورات ، ويلائم هذا الحكم أحكاماً كثيرةً أخرى .  
إذن ، يُمكن أن يقال إنه كان يوجد للميليشيا ثلاثة أنواع : ميليشيا لودات الملك أو نصرائه الذين يوجد نصراؤه آخرون تابعون لهم ، وميليشيا الأساقفة ، وغيرهم من الإكليروس ، وقسالاتهم ، ثم ميليشيا الكونت الذي كان يجلب الرجال الأحرار .

ولا أقول ، مطلقاً ، إن القسالات لم يمكن أن يكونوا خاضعين للكونت ، وذلك كاتباع من لهم قيادة خاصة صاحب قيادة أعم منها .  
حتى إنه كان يُرى أن الكونت ومبعوثي الملك قادرون على إلزامهم بدفع الأبن ، أى بدفع غرامة ، عند ما لا يقومون بالتزامات إقطاعهم .  
وكذلك كان قسالات الملك ، إذا ما نالوا نهاباً<sup>(١)</sup> ، يخضعون لتأديب الكونت عند ما يرغبون عن الخضوع لتأديب الملك .

### الفصل الثامن عشر

#### الخدمة المضاعفة

كان من مبادئ المملكة الأساسية أن من هم تابعون لسلطة رجل ما العسكرية تابعون لقضائه المدني ، وكذلك مرسوم<sup>(٢)</sup> لويس الحليم لسنة ٨١٥ قدّم إلى الأمام خطوة سلطة الكونت العسكرية وقضائه المدني على الرجال الأحرار ، وكذلك

(١) مرسوم سنة ٨٨٢ ، مادة ١١ Apud Vernis palatium ، طبعة بالوز ، جزء ٢ ،

صفحة ١٧ . (٢) مادة ١ و ٢ والمجمع In Verno palatio لسنة ٨٤٥ ، مادة ٨ ، طبعة بالوز ، جزء ٢ ، صفحة ١٧ .

كانت محاكم<sup>(١)</sup> الكونت ، الذى يجلب الرجال الأحرار إلى الحرب ، تسمى محاكم الرجال الأحرار<sup>(٢)</sup> ، فنشأ عن ذلك ، لا ريب ، هذا المبدأ القائل إنه لا يمكن أن يُقضى فى مسائل الحرية فى غير محاكم الكونت ، لافى محاكم موظفيه ، وكذلك كان الكونت لا يجلب إلى الحرب قسالات الأساقفة أو الشمامسة<sup>(٣)</sup> ، لأنهم كانوا غير تابعين لقضائه المدنى ، وكذلك كان لا يجلب إليها تابعى قسالات اللودات ، وكذلك مُعْجَمُ القوانين الإنكليزية<sup>(٤)</sup> يقول<sup>(٥)</sup> لنا إن ما كان السكسون يُسمونه كُوبَلَاتِ سَمَاهِ النورمان كُوتَاتٍ ورفقاء لاقتسامهم الغرامات القضائية مع الملك ، وكذلك نرى فى جميع الأزمنة أن التزام كل قَسَالٍ نحو<sup>(٦)</sup> سَنيوره هو أن يحمل السلاح وأن يحاكم أقرانه فى محكمته<sup>(٧)</sup> .

ومن الأسباب التى كانت تَرَبِّطُ الحقَّ القضائى هذا بحقَّ الجلب إلى الحرب على هذا الوجه هو كونُ الذى يجلب إلى الحرب يحْمِلُ فى الوقت نفسه على دفع حقوق الأميرى التى تقوم على بعض خِدمِ النقل المُلزَم بها رجالٌ من الأحرار ، وعلى بعض المنافع القضائية ، التى سأتكلم عنها فيما بعد ، بوجه العموم .

وكان للسنيورات حقُّ إقامة العدل فى إقطاعاتهم ، وذلك عن ذات المبدأ الذى يجعل للسكونيات حقَّ إقامته فى كُونتيتهم ، وإن شئتَ فقلْ إن الكُونتيتَّات اتبعت ، دائماً ، فيما اتفق لها من تحوُّلاتٍ فى مختلف الأزمان ، ما واجه الإقطاعات

(١) Plaid أو Assises . (٢) المراسيم ، الجزء ٦ من مجموعة أنزجيز ، المادة ٥٧ ، ومرسوم لويس الحليم الخامس لسنة ٨١٩ ، المادة ١٤ ، طبعة بالوز ، جزء ١ ، صفحة ٦١٥ .  
(٣) انظر إلى الحاشية الخامسة من الصفحة ٤٥٧ ، وإلى الحاشية الأولى من الصفحة ٤٥٨ ، فيما تقدم . (٤) الذى يوجد فى مجموعة غليوم لنبار ، De priscis Anglorum legibus ، (٥) فى كلمة satrapia . (٦) تجد فى محاكم القدس ، فصل ٢٢١ و ٢٢٢ ، إيضاحاً حسناً عن ذلك . (٧) وكذلك كان وكلاء الكنيسة (advocati) على رأس محاكمهم ومليشياتهم .

من تحوُّلات ، والإقطاعات ما كانت تُدار وفق ذات الخطَّة وذات الأفكار ، ومجملُ القول أن الكونتات في كونياتهم كانوا لوداتٍ ، وأن اللودات في سنيورياتهم كانوا كونتات .

وليس من صواب الفكر أن يُعدَّ الكونتات ضبَّاطَ عدلٍ والدُّوكات ضبَّاطَ حرب ، فكلُّ منهم كانوا ضباطاً عسكريين ومدنيين<sup>(١)</sup> ، والفارقُ في أنه كان يوجد تحت الدوك كُونتاتٌ كثيرون وإن وُجدَ كونتاتٌ لم يكن فوقهم دوكٌ قطُّ ، كما نَعَلَمَ ذلك من فردٍ يغير<sup>(٢)</sup> .

وقد يُعتقدُ أن حكومة الفرنج كانت على شيء من القسوة في ذلك الحين ، وذلك لما كان للضبَّاط على أتباعهم من سلطانٍ عسكريٍّ وسلطان مدنيٍّ ، وسلطانٍ أميريٍّ أيضاً ، وهذا الأمر هو من علامات الاستبداد الفارقة كما قلتُ في الأبواب السابقة .

ولكن لا ينبغي أن يُرى أن الكُونتات كانوا يَقومون بالقضاء ويُقيمون العدلَ وحدهم كما يفعلُ الباشوات في تركيا<sup>(٣)</sup> ، فالكُونتات كانوا يَجْمَعُونَ ، للحكم في القضايا ، أصنافاً من المحاكم يُدعى الأعيانُ إليها<sup>(٤)</sup> .

وأقول ، لحسنِ تفهِّم ما يتعلَّق بالأحكام من صيغ البرابرة وقوانينهم ومن مراسيم الملوك القديمة ، إن وظائف الكونت والغرافيون وقائِد المئة كانت واحدة<sup>(٥)</sup> ، وإن

( ١ ) انظر إلى الصيغة الثامنة من مركولف في الجزء الأول الذي يشتمل على الرسائل التي أنعم بها على دوك أو بطريق أو كونت والتي تشتمل على القضاء المدني والإدارة المالية الأميرية . ( ٢ ) التاريخ ، فصل ٧٨ ، عن سنة ٦٣٦ . ( ٣ ) انظر إلى غريغوار التوري ، باب ٥ ، ad annum ٥٨٠ .

( ٤ ) Mallum . ( ٥٠ ) أُضيفوا إلى هنا ما قلته في الباب ٢٨ ، فصل ٢٨ ، وفي الباب ٣١ ،

القضاة والرايَ تَنْبُرُغَ والعُمْدَة كانوا عَيْنَ الأشخاص مع اختلاف الأسماء ، فقد كانوا مساعدين للكُوت ، وكان له منهم سبعة عادةً ، وبما أنه كان لا يَحْتَاجُ إلى أَقْلٍ من اثني عشر<sup>(١)</sup> فقد كان يُكْمِلُ العددَ من الأعيان<sup>(٢)</sup> .

ولكن سِوَا أَكان القضاء قبضةً للملك أم الكُوت أم العَرافِيُون أم قَائِدِ المئة أم السَّنيورات أم الإكليروس ، لم يَقُمْ به هؤلاء وحدهم ، وقد بَقِيَتْ هذه العادة ، التي تَجِدُ أصلها في غابات جِرْمَانِيَة ، على حالها أيضاً عندما اكتسبت الإقطاعاتُ شكلاً جديداً .

وأما السلطةُ الأميريةُ المالية فقد كانت من الوضع ما لم يستطع الكُوتُ معه أن يَسَى استعالمها ، وكانت عوائدُ الأمير تجاه الرجال الأحرار من البساطة ما لم تَقُمْ معه على غير بعض عَرَبَاتٍ تُطَلَّبُ في بعض الأحوال العامة<sup>(٣)</sup> ، وأما العوائد القضائية فقد كان يوجد من القوانين ما يَحْوِلُ دون السَّرَقَاتِ<sup>(٤)</sup> منها .

### الفصل التاسع عشر

#### التعويضات عند شعوب البرابرة

بما أن من المتعذر أن يُخَاضَ في حقوقنا السياسية قليلاً ما لم تُعرَفَ قوانينُ الشعوب الجِرْمَانِيَة وطبائعها فإنني أَقِفُ هُنَيْهَةً للبحث في هذه الطبائع والقوانين .

(١) انظر ، عن جميع هذا ، إلى مراسيم لويس الحليم المضافة إلى القانون السالي ، مادة ٢ ، وإلى صيغة الأحكام التي منحها دوكنج ، في كلمة Boni homines . (٢) Per bonos homines . كان لا يوجد فيها غير الأعيان أحياناً ، انظر إلى « ذيل الصيغ » لمركولف ، فصل ٥١ .  
(٣) وبعض الحقوق على الأنهر التي تكلمت عنها . (٤) انظر إلى قانون الريباوين ، باب ٨٩ وقانون اللنبار ، جزء ٢ ، فصل ٥٢ : ٩ .

يُظَهَرُ مِنْ تَاسِيَتِ أَنْ الْجُرْمَانَ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَ غَيْرَ جُرْمِينَ يَسْتَلْزِمَانِ الْحُكْمَ بِالْمَوْتِ ، فَيَشْتَقُونَ الْخَائِنِينَ وَيُعْرِقُونَ الْجَبْنَاءَ ، وَهَذَانِ هُمَا الْجُرْمَانِ الْوَحِيدَانِ الَّذِيَانِ كَانَا عَامَيْنِ عِنْدَهُمْ ، وَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا مَا اعْتَدَى عَلَى آخَرَ نَازِعَهُ <sup>(١)</sup> أَقْرَبَاهُ الْمُعْتَدَى عَلَيْهِ فَيَهْدُ الْخَقْدُ بِنَوْعٍ مِنَ التَّرْضِيَةِ ، وَكَانَتْ هَذِهِ التَّرْضِيَةُ تَدُورُ حَوْلَ اسْتَطَاعَةِ الْمُعْتَدَى عَلَيْهِ أَنْ يَقْبَلَهَا وَحَوْلَ كَوْنِ الْأَذَى أَوْ الْإِعْتِدَاءِ شَامِلًا لِلْأَقْرَبَاءِ ، وَحَوْلَ اسْتِحْقَاقِ هَؤُلَاءِ الْأَقْرَبَاءِ لِلتَّرْضِيَةِ بِمَوْتِ الْمُتَضَرَّرِ أَوْ الْمُعْتَدَى عَلَيْهِ .

وَإِذَا نُظِرَ إِلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَكَلَّمَ عَنْهُ تَاسِيَتٌ وَجِدَ أَنَّ هَذِهِ التَّرْضِيَاتِ كَانَتْ تَتِمُّ بِتَرْضَى الْخَلَصِينَ ، وَكَذَلِكَ تَجِدُ هَذِهِ التَّرْضِيَاتِ فِي مَجْمُوعَةِ قَوَانِينِ شُعُوبِ الْبَرَابَرَةِ مُسَمَّاةً بِالتَّعْوِضَاتِ .

وَلَا أَجِدُ غَيْرَ قَانُونِ الْفَرِيْزُونِ مَا جَعَلَ الشَّعْبَ فِي وَضْعٍ تَكُونُ بِهِ كُلُّ أُسْرَةٍ مُعَادِيَةً ضِمْنَ الْحَالِ الْفَطْرِيَّةِ <sup>(٢)</sup> ، فَتَسْتَطِيعُ ، لِعَدَمِ زَجْرِهَا بِقَانُونٍ سِيَاسِيٍّ أَوْ مَدَنِيٍّ ، أَنْ تَتِمَّاسَ انتِقَامَهَا وَفَقَّ هَوَاهَا إِلَى أَنْ تَرْضَى ، حَتَّى إِنْ هَذَا الْقَانُونُ قَدْ لُطِّفَ ، فَقَدْ جُعِلَ الرَّجُلُ الَّذِي تُطْلَبُ حَيَاتُهُ يَنَالُ السَّلَامَ فِي مَنْزِلِهِ وَفِي ذَهَابِهِ إِلَى الْكَنِيسَةِ وَإِيَابِهِ مِنْهَا ، وَمِنْ الْمَكَانِ الَّذِي تَصْدُرُ عَنْهُ الْأَحْكَامُ <sup>(٣)</sup> .

وَيَذْكُرُ جَامِعُ الْقَوَانِينِ السَّالِيَّةِ عَادَةً قَدِيمَةً لِلْفَرَنْجِ قَائِلَةً إِنْ مِنْ يَنْبُشْ جُنَّةٍ لَيْسَلْبَهَا يُبْعَدُ مِنْ مَجْتَمَعِ النَّاسِ إِلَى أَنْ يَسْمَحَ الْأَقْرَبَاءُ بِإِعَادَتِهِ إِلَيْهِ <sup>(٤)</sup> ، وَبِمَا أَنَّهُ

(١) Suscipere tam inimicitias, seu patris, seu propinqui, quam amicitias, necesse (١)

est : nec implacabiles durant; luitur enim etiam homicidium certo armentorum ac pecorum numero, recipitque satisfactionem universa domus.

تَاسِيَتِ ، De morib. Germ. ، فصل ٢١ .

(٢) انظر إلى هذا القانون ، باب ٢ ، حول القتل ، وإلى ملحق فولمار عن السرقات .

(٣) Addito sapientium ، باب ١ : ١ . (٤) القانون السالى ، باب ٥٨ : ١ ؛

باب ١٧ : ٣ .



كان ، قبل هذا الزمن ، من المخطور على جميع الناس ، وعلى زوجه أيضاً ، أن يُعطوه قوتاً أو أن يَقْبَلُوهُ في منزلهم فإنه كان تجاه الآخرين ، كما كان الآخرون تجاهه ، في الحال الفطرية حتى تزول هذه الحال بالتعويض .

وإذا عَدَوْتُ ذلك رأيت أنه عَنْ لَعْلَاءٍ مختلف أم البرابرة أن يَفْعَلُوا بأنفسهم ما كان من طول الأمد وامتداد الخطر انتظاره من توافق الطرفين ، فقد عُنُوا بوضع مبلغٍ عَادِلٍ للتعويض الذي يجب أن يَقْبِضَهُ من اغْتَدَى عليه أو أصابته إهانة ، وتنطوي جميع قوانين البرابرة على دقةٍ عجيبة في ذلك ، وذلك أنها تَمَيِّزُ بين الأحوال وتَزِنُ بين الوقائع<sup>(١)</sup> بمهارةٍ ، وذلك أن القانون يقوم مقام المعتدى عليه فيطلب له من الترضية ما كان يَطْلُبُهُ بنفسه عند اعتدال الدم .

فبَوْضَعِ هذه القوانين خرجت الشعوب الجُرْمَانِيَّة من تلك الحال الفطرية التي كانت عليها في زمن تاسيت أيضاً .

وأعلن رُوتَارِيسُ في قانون اللُّنْبَار أنه زاد ما تقول به العادة القديمة من تعويضاتٍ عن الجُرُوح حتى يَرْضَى الجريح وَيُمْكِنَ زوالُ الأَحْقَادِ<sup>(٢)</sup> ، والواقعُ أن اللُّنْبَارَ ، الذين هم شعبٌ فقير ، قد اغْتَنَوْا بفتح إيطاليا فَعَدَّت التعويضات القديمة تافهةً وعادت المصالحات لا تَقَعُ ، ولا أشكُّ في كون هذا العامل قد حَمَلَ رؤساء الأمم الفاتحة الآخرين على وَضْعِ ما لدينا اليوم من المجموعات القانونية المختلفة .

وأهمُّ تعويضٍ هو ما كان يجب على القاتل أن يدفعه إلى أهل القتيل ، وكانت التعويضات تختلف باختلاف المقامات ، ومن ذلك أن كان التعويض في قانون

(١) انظر ، على الخصوص ، إلى الأبواب ٣ - ٧ ، من القانون السالي ، التي تعنى بسرقة

الحيوانات . (٢) باب ١ ، فصل ٧ : ١٥ .

الأنكلز<sup>(١)</sup> ستمئة فلس عند قتل شريف ، ومئتي فلس عند قتل حرٍّ ، وثلاثين فلساً عند قتل فداٍ ، ولذا فإن ضخامة التعويض المقرّر عن رأس الرجل هي من امتيازاته العظيمة ، وذلك لأنه يجعل له أعظم ضمان بين الأمم الغليظة فضلاً عما يحفّ بشخصه من فارق .

وهذا ما يجعلنا قانون البقاريين نشعر<sup>(٢)</sup> به جيداً ، فهو يأتي باسم الأسر البقارية التي كانت تنال تعويضاً مضاعفاً ، لأنها كانت الأولى بعد الأجيولوجينغ<sup>(٣)</sup> ، والأجيولوجينغ هؤلاء كانوا من الأصل الدوكي ، وكان الدوك يُنتخب منهم ، وكان لهم تعويض مؤلف من أربعة أضعاف ، وكان التعويض من الدوك يزيد بمقدار الثلث على ما يعوّض به من الأجيولوجينغ<sup>(٤)</sup> « فهو يُكرّم بأكثر مما يتفق لأقربائه لأنه دوك » كما جاء في القانون .

وكان جميع هذه التعويضات مقدّراً بنقد ، ولكن بما أن هذه الشعوب لم تكن حائزة تقدّاً قطّ ، في أثناء إقامتها بجرمانية على الخصوص ، فإنه كان من الممكن إعطائه أنعام وقمح وأثاث وسلاح وكلاب ويزان وأرضين إلخ<sup>(٥)</sup> . وكان القانون يُعيّن قيمة هذه الأشياء<sup>(٥)</sup> في الغالب ، فهذا يُفسّر السبب في وجود عقوبات نقدية كثيرة لدى تلك الشعوب مع ندرة النقد .

(١) انظر إلى قانون الأنكلز ، باب ١ : ١ ، ٢ ، ٤ ، المصدر نفسه ، باب ٥ : ٦ ، قانون البقاريين ، باب ١ ، فصل ٨ و ٩ ، قانون الفريزون ، باب ١٥ .

(٢) باب ٢ ، فصل ٢٠ . (٣) هوزيدرا أوزا ، سفا ، هيلنغا ، أنيانا ، المصدر نفسه .

(٤) وهكذا كان قانون إينا يقدر الحياة بمبلغ من المال ، أو بقطعة أرض ، Leges Ince regis ،

كبردج ، ١٦٤٤ tit. De villico regio. De priscis Anglorum Legibus

(٥) انظر إلى قانون السكسون الذي وضع هذا التعيين لشعوب كثيرة ، فصل ١٨ ، وانظر أيضاً

إلى قانون الريباوين ، باب ٣٦ : ٢ ، وإلى قانون البقاريين ، باب ١ : ١٠ و ١١ ، Si aurum non

habet, donet aliam pecuniam mancipia, terram إلخ ،

إِذَنْ ، عُثِنَتْ هَذِهِ الْقَوَانِينُ بِأَنْ تُتَبَيَّنَ ، مَعَ الدَّقَّةِ ، مَا فِي الْاِعْتِدَاءَاتِ وَالْإِهَانَاتِ وَالْجُنَايَاتِ مِنْ فَرْقٍ ، حَتَّى يَعْرِفَ كُلُّ وَاحِدٍ ، تَمَامًا ، مَقْدَارَ ضَرَرِهِ أَوْ الْاِعْتِدَاءِ عَلَيْهِ ، وَلِيَعْرِفَ ، تَمَامًا ، مَقْدَارَ مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنْ تَعْوِيضٍ ، وَأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَالَ مَا يَزِيدُ عَلَيْهِ .

وَعَلَى ذَلِكَ يُدْرَكُ كَوْنُ الَّذِي يَنْتَقِمُ بَعْدَ نَيْلِ التَّرْضِيَةِ يُعَدُّ مَقْتَرَفًا جَنَائِيَةً ، وَكَانَتْ هَذِهِ الْجَنَائِيَةُ لَا تَنْطَوِي عَلَى جُرْمٍ عَامٍّ أَقْلَ مِنْ انْطَوَائِهَا عَلَى جُرْمٍ خَاصٍّ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا اسْتِخْفَافٌ بِالْقَانُونِ ، وَهَذِهِ هِيَ الْجَنَائِيَةُ الَّتِي لَمْ يَفْتِ الْمَشْتَرِعِينَ<sup>(١)</sup> أَنْ يِعَاقِبُوا عَلَيْهَا .

وَكَانَ يَوْجَدُ جُرْمٌ آخَرُ عُدَّ خَطِرًا عَلَى الْخُصُوصِ ، وَذَلِكَ عِنْدَمَا أَضَاعَتْ هَذِهِ الشُّعُوبُ فِي الْحُكُومَةِ الْمَدْنِيَّةِ شَيْئًا مِنْ رُوحِ اسْتِقْلَالِهَا<sup>(٢)</sup> وَعُيِّنَ الْمُلُوكُ بِإِقَامَةِ ضَابِطَةٍ صَالِحَةٍ فِي الدَّوْلَةِ ، وَكَانَ هَذَا الْجُرْمُ يَقُومُ عَلَى عَدَمِ تَوَخُّي تَحْمِلِ التَّرْضِيَةِ أَوْ قَبُولِهَا ، فَتَرَى فِي مَجْمُوعَاتِ قَوَانِينِ الْبَرَابَرَةِ أَنَّ الْمَشْتَرِعِينَ<sup>(٣)</sup> كَانُوا يَحْمِلُونَ عَلَيْهَا ، وَالْوَاقِعُ أَنَّ الَّذِي يَرْفُضُ قَبُولَ التَّرْضِيَةِ كَانَ يَتَوَخَّى الْاِحْتِفَازَ بِحَقِّهِ فِي الْاِنْتِقَامِ ، وَأَنَّ الَّذِي يَرْفُضُ عَمَلَهَا كَانَ يَحْفَظُ لِلْمَعْتَدَى عَلَيْهِ حَقَّهُ فِي الْاِنْتِقَامِ ، وَهَذَا مَا كَانَ

(١) انظر إلى قانون اللنبار ، - باب ١ ، فصل ٢٥ : ٢١ ، المصدر نفسه ، باب ١ ، فصل ٩ : ٨ و ٣٤ ، المصدر نفسه : ٣٨ ، ومرسوم شارلمان لسنة ٨٠٢ ، فصل ٣٢ ، المشتل على تعاليمات موجهة إلى الذين كان يرسلهم إلى الولايات . (٢) انظر في غريغوار التورى (باب ٧ ، فصل ٤٧) إلى تفصيل قضية خسر فيها أحد الطرفين نصف التعويض الذى كان قد حكم له به ، لأنه أخذ حقه بيده ، وذلك بدلا من تناول الترضية ، مهما كان الاعتداء الذى عرض له بعدئذ . (٣) انظر إلى قانون السكسون ، فصل ٣ : ٤ ، وإلى قانون اللنبار ، باب ١ ، فصل ٣٧ : ١ و ٢ ، وإلى قانون الألمان ، باب ٤٥ : ١ و ٢ ، وكان هذا القانون يبيح أخذ الواحد حقه بيده حالا ، وانظر ، أيضاً ، إلى مراسيم شارلمان لسنة ٧٧٩ ، فصل ٢٢ ، وللسنة ٨٠٢ ، فصل ٣٢ ، وللسنة ٨٠٥ ، فصل ٥ .

العقلاء قد أصلحوه في نُظْمِ الجُرْمان الذين يَدْعُونَ إلى التعويض ، ولكن من غير إكراهٍ عليه .

وقد تكلمتُ عن نصٍّ في القانون السَّالِي جعلَ المشتَرعُ للمعتدى عليه به خياراً بين قبولِ الترضية وعدمِ قبولِها ، وهذا هو القانون الذي كان يَحْظُرُ على من يُجَرِّدُ جَنَّةً أن يعاشِرَ الناسَ <sup>(١)</sup> حتى يَقْبَلَ الأقرباء الترضية ويلتمسوا إمكانَ عيشه بين الناس ، وما كان من احترامِ الأمور المُكْرَمَةِ حَمَلٍ مَنْ وَضَعُوا القوانينَ السَّالِيَّةَ على عدمِ مَسِّ العادة القديمة .

وكان من عدمِ الصواب أن يُمنَحَ تعويضاً أقرباء اللصِّ الذي يُقْتَلُ في أثناء السَّرِقَةِ أو أقرباء المرأة التي رُدَّتْ بعد تفريقٍ عن زِنَا ، فكان قانون البقَّاريين لا يُعْطَى تعويضاً في مثل هذه الأحوال <sup>(٢)</sup> ، وكان يعاقبُ الأقرباء الذين يسلكون سبيلَ الانتقام لذلك .

وليس من النادر أن يوجد في مجموعات قوانين البرابرة تعويضاتٌ عن الأعمال التي وقعت خطأً ، وتَجِدُ قانون اللنبار موافقاً للصواب دائماً تقريباً ، وهو يَرَى <sup>(٣)</sup> أن يقوم التعويض في هذه الحال على كَرَمِهِ وأن يَعُودَ الأقرباء غير قادرين على سلوكِ سبيل الانتقام .

ووضع كلُّوتيرُ الثاني قانوناً بالغَ الصواب ، فقد حَظَرَ على من كان قد سُرِقَ أن ينال تعويضه سِرّاً <sup>(٤)</sup> ، ومن غير حكم القاضي ، وسَتَرَى سببَ هذا القانون عما قليل .

(١) يظهر أن جامعي قوانين الريباوين عدلوا هذا ، انظر إلى الباب ٨٥ من هذا القانون .

(٢) انظر إلى مرسوم تسيلون ، De popularibus legibus ، المواد ٣ و ٤ و ١٠

و ١٦ و ١٩ ، قانون الأنكلز ، باب ٧ : ٤ . (٣) باب ١ ، فصل ٩ : ٤ .

(٤) Pactus pro tenore pacis inter Childebertum et Clotarium, anno 593: et

فصل ١١ Decretio Clotariis 2 regis, circa annum 595

## الفصل العشرون ما سُمِّيَ منذ قضاء السنيورات

زِدْ عَلَى التَّعْوِيزِ الَّذِي كَانَ لَا بُدَّ مِنْ دَفْعِهِ إِلَى الْأَقْرَبَاءِ مِنْ أَجْلِ الْمَقَاتِلِ  
وَالْاِعْتِدَاءَاتِ وَالْإِهَانَاتِ وَجَوْبَ دَفْعِ رَسْمٍ تُسَمِّيهِ مَجْمُوعَاتُ قَوَانِينُ الْبَرَابَرَةِ بِالْغَرَامَةِ  
« فَرِيدُوم »<sup>(١)</sup> ، وَسَاتَكَلَمَ عَنْهُ كَثِيرًا ، وَأَقُولُ ، تَكْوِينًا لِرَأْيٍ عَنْهُ ، إِنَّهُ جُعِلَ  
الْحِمَايَةُ الْمَمْنُوحَةُ ضِدَّ حَقِّ الْاِتْتِقَامِ ، وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تَعْنَى كَلِمَةُ « فَرِيد » السَّلَامُ فِي  
اللُّغَةِ الْإِسْجُوجِيَّةِ .

وَلَمْ تَكُنْ إِقَامَةُ الْعَدْلِ لَدَى هَذِهِ الْأُمَمِ الْجَافِيَةِ غَيْرَ مَنَحِ الْمَعْتَدِي حِمَايَةً تَجَاهَ اِتْتِقَامِ  
الْمَعْتَدِي عَلَيْهِ وَحَمَلِ هَذَا الْأَخِيرَ عَلَى تَقَبُّلِ التَّرْضِيَةِ الْوَاجِبَةِ لَهُ ، فَبِذَلِكَ يَقُومُ الْعَدْلُ  
لَدَى الْجِرْمَانِ عَلَى حِمَايَةِ الْجَانِي تَجَاهَ الَّذِي كَانَ قَدْ اِعْتَدَى عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ خِلَافًا لِمَا  
عَلَيْهِ جَمِيعُ الْأُمَمِ الْآخَرَى .

وَتُبَيِّنُ مَجْمُوعَاتُ قَوَانِينِ الْبَرَابَرَةِ مَا الْأَحْوَالُ الَّتِي يَجُوزُ أَنْ تُطْلَبَ فِيهَا هَذِهِ  
« الْفَرِيدَا » ، فَالْأَقْرَبَاءُ لَا يُعْطَوْنَ الْغَرَامَةُ « فَرِيدُوم » فِي الْأَحْوَالِ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ  
أَنْ يَكُونُوا فِيهَا عُرْضَةً لِلْاِتْتِقَامِ ، وَالْوَاقِعُ أَنْ كَانَ لَا يُنَالُ حَقُّ الْحِمَايَةِ تَجَاهَ الْاِتْتِقَامِ  
حَيْثُ لَمْ يَوْجَدْ اِتْتِقَامٌ ، وَهَكَذَا كَانَ قَانُونُ اللَّشُّبَارِ<sup>(٢)</sup> يَقْضِي بِأَنْ يَدْفَعَ مَنْ يَقْتُلُ  
رَجُلًا حُرًّا عَرَضًا قِيَمَةَ الرَّجُلِ الْقَتِيلِ مِنْ غَيْرِ « الْفَرِيدُوم » ، وَكَذَلِكَ بِمَا أَنَّهُ يَكُونُ

(١) كَانَتْ ، عِنْدَ عَدَمِ تَحْدِيدِ الْقَانُونِ إِيَّاهَا ، تَعِينُ ، عَادَةً ، بِمَقْدَارِ ثَلَاثِ مَا يَدْفَعُ تَعْوِيزًا ،  
وَكَذَلِكَ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ قَانُونِ الرِّيَاوِيِّينَ ، فَفَصْلُ ٨٩ ، الَّذِي يَفْسِّرُ بِالْمَرْسُومِ الثَّلَاثِ لِسَنَةِ ١٨١٣ ، طَبْعَةٌ بِالْوُزْ  
جِزْ ١ ، صَفْحَةُ ٥١٢ . (٢) جِزْ ١ ، بَابُ ٩ : ١٧ ، طَبْعَةٌ لَنْدُنْبُرُوكِ .

قد قتله من غير قصدٍ فإن هذا لا يُعدُّ حالاً يحقُّ به للأقرباء أن ينتقموا ، وهكذا يقول قانون الرِّيباويين<sup>(١)</sup> إن الرجل إذا ما قُتل بقطعة خشبٍ أو مصنوعٍ يدويٍّ عُذَّ الخشب أو المصنوع مُذنباً وأخذهُ الأقرباء لاستعمالهم من دون إمكان المطالبة بالفريديوم .

وكذلك إذا قتلت العجما رجلاً فَرَضَ القانون نفسه<sup>(٢)</sup> تعويضاً بلا غرامة « فريديوم » ، وذلك لأن أقرباء القتيل لا يكونون قد اعتدى عليهم مطلقاً . ثم إن القانون السَّالِيَّ<sup>(٣)</sup> يقول إن الولد الذى يقترب ذنباً قبل الثانية عشرة من سنِّه يدفع التعويض من غير « الفريديوم » ، وبما أنه لم يزل عاجزاً عن حمل السلاح لم يكن فى حالٍ يستطيع الخصم المتضرر أو أقرباؤه أن ينشدوا معه الانتقام . والمذنبُ هو الذى كان يدفع « الفريديوم » من أجل الأمن والسَّلم اللذين يَحْتَمِرُهما بما اجتريحه من اعتداء فيمكنه أن يستردَّهما بالحماية ، بَيْدَ أن الولد كان لا يَفْقِدُ هذه السلامة مطلقاً ، وهو لم يكن رجلاً قطُّ ، وهو لم يكن ليُوضع خارج مجتمَع الناس .

وكانت هذه « الفريديوم » حقّاً محليّاً لمن يَحْكُمُ<sup>(٤)</sup> فى الكورة ، وكان قانون الرِّيباويين<sup>(٥)</sup> يَحْظُرُ عليه أن يطلبها بنفسه ، وكان هذا القانون يذهب إلى أن الذى يَكْسِبُ القضية يتناولها ويَحْمِلُها إلى بيت المال حتى يدوم السَّلم بين الرِّيباويين كما يقول القانون .

(١) باب ٧٠ . (٢) باب ٤٦ ، انظر إلى قانون اللنبار أيضاً ، باب ١ ، فصل ٢١ : ٣

طبعة لندبروك : Si caballus cum pede etc . (٣) باب ٢٨ : ٦ .

(٤) كما يظهر من مرسوم كلوتير الثانى لسنة ٥٩٥ Fredus tamen iudicis, in cuius

pago est, reservetur . (٥) باب ٨٩ .

وكان عِظَمُ « الفريدوم » على نسبة عِظَمِ الحماية<sup>(١)</sup> ، وهكذا فإن « الفريدوم » لنيل حماية الملك أعظم من « الفريدوم » المَعطاة لنيل حماية السكُونَت وغيره من القضاة .

وأرى ظهورَ قضاة السَّنيورات في ذلك الزمن ، وكانت الإقطاعات تشتمل على أَرْضين كبيرة كما يَبْدُو ذلك من آثارٍ لا يُحْصِيها عَدَدٌ ، وقد أثبتُ أن الملوك كانوا لا يَجِبُون شيئاً من الأَرْضين التي هي من نصيب الفَرَنْج ، وأقلُّ من هذا كان احتفاظ الملوك لأنفسهم بحقوقٍ على الإقطاعات ، وكان لمن نالوها أوسعُ تمتعٍ من هذه الناحية ، فقد استخلصوا منها جميع الثمرات وجميع المنافع ، وبما أن العوائد القضائية « فَرِيداً » ، التي كانت تؤخَذُ وَفْقَ عادات الفَرَنْج ، هي من أعظمها<sup>(٢)</sup> فإنه كان لصاحب الإقطاعة أيضاً أمرُ القضاء الذي لم يمارَس إلا بتعويضاتٍ للأقرباء وبعوائدٍ للسَّنيور ، ولم يَقُمْ هذا القضاء على شيءٍ آخرَ غيرِ حقِّ الإلزام بدفع التعويضات القانونية وحقِّ المطالبة بالغرامات القانونية .

وَيُرَى من الصَّيغ التي تنطوي على تأكيدِ الإقطاعة أو نقلها الأبدى نفعاً للوِدِ<sup>(٣)</sup> أو تابع ، أو على امتيازاتِ الإقطاعات نفعاً للكنائس<sup>(٤)</sup> ، كونُ الإقطاعات صاحبةً لذلك الحقِّ ، وَيُرَى هذا ، أيضاً ، مما لا يُحْصَى من المراسيم<sup>(٥)</sup> التي

(١) Capitulare incerti anni ، فصل ٥٧ ، في بالوز ، جزء ١ ، صفحة ٥١٥ ، وما تجب ملاحظته أن ما يسمى fredum أو faida في آثار الجليل الأول يسمى bannum في آثار الجليل الثاني ، كما يظهر ذلك من مرسوم De partibus Saxlonice لسنة ٧٨٩ . (٢) انظر إلى مرسوم شارلمان ، De villis ، حيث جعل هذه « الفريدا » من الدخل الكبير لما يسمى villas أو ممتلكات الملك . (٣) انظر إلى الصيغ ٣ و ٤ و ١٧ ، باب ١ من مركولف . (٤) المصدر نفسه ، الصيغ ٢ و ٣ و ٤ . (٥) انظر إلى مجموعات هذه المراسيم ، ولا سيما المرسوم الذي جاء في آخر الجزء الخامس من « مؤرخي فرنسا » للآباء البندكتيين .

تشتمل على منع قضاة الملك أو عمّاله من دخول الكورة لممارسة أى نوعٍ من القضاء فيها وللمطالبة بأى نوعٍ من عوائد القضاء فيها ، وبما أن قضاة الملك عادوا لا يستطيعون المطالبة بشيءٍ فى أية كورةٍ كانت فإنهم صاروا لا يدخلون هذه الكورة ، وأصبح من بقيت لهم هذه الكورة يقومون بالوظائف التى كان أولئك يأتونها فيها .

وقد حُظر على قضاة الملك إلزام الخصوم بتقديم كفالاتٍ للمثول أمامهم ، ولذا كانت على من ينال الكورة أن يطالب بها ، وقد قيل إن مبعوثى الملك عادوا لا يستطيعون المطالبة بماوى ، فالواقع أنهم عادوا لا يكونون ذوى وظيفة هنالك .

إذن ، غدا القضاء فى الإقطاعات القديمة والإقطاعات الحديثة حقاً ملازماً للإقطاعية عنها ، حقاً مُرَبَّحاً يُعَدُّ قسماً منها ، ولذا عُدَّ فى جميع الأزمنة على هذا الوجه ، ومن ثمَّ ظهر المبدأ القائل إن العدالات فى فرنسة تراثية .

ورأى بعضهم أن العدالات نشأت عن إعتاق الملوك والنبيرات لعدّاديهـم ، غير أن الأمم الجرمانية وما انحدر منها لم تُعتِق العبيد وحدها ، وهى وحدها قد أقامت العدالات التـراثية ، ثم إننا نعلم من صيغ مرَّ كُولف<sup>(١)</sup> اتباع رجالٍ أحرارٍ لهذه العدالات فى الأزمنة الأولى فكان العدّادون ، إذن ، خاضعين لها لوجودهم فى الكورة ، وهم لم يكونوا أصلاً للإقطاعات لاشتمال الإقطاعية عليهم .

(١) انظر إلى الصيغ ٣ و ٤ و ١٤ من الباب ١ ، وإلى مرسوم شارلمان لسنة ٧٧١ فى مارتن

جزء ١ ، خبريات ، مجموعة ٢

Præcipientes jubemus ut ullus iudex publicus ... homines ipsius ecclesie et monasterii ipsius Morbacensis, tam ingenuos quam et servos, et qui super eorum terras manere etc.



وسلك أناسٌ آخرون طريقاً أكثر اختصاراً ، فقد قالوا إن السنيورات اغتصبوا العدالة ، وكلُّ قد قيل ، ولكن ألم يوجد على الأرض غيرُ الأقوام المنحدرين من جرمانية من اغتصبوا حقوق الأمراء ؟ يُعلِّمنا التاريخ ، بما فيه الكفاية ، وجود أممٍ أخرى أغارت على أولياء أمرها ، ولكن لم يُرَ ظهورُ ما يُسمَّى عدالاتِ السنيورات منها ، ولذا كان من الواجب أن يُبحث عن أصل ذلك في صميم عُرف الجرمان وعاداتهم .

وأرجو أن يُرى في لوازو<sup>(١)</sup> ما يفترضه من منهاجٍ في مباشرة السنيورات تأليف مختلف العدالة وَاغتصابها ، ومن الواجب أن كانوا أوسع رجال العالم حيلةً وأن استرقوا ، لا كما ينهب المحاربون ، بل كما يسرق قضاة القرية ووكلاء أديارها بعضهم بعضاً ، فكان يجب أن يقال إن هؤلاء المحاربين في جميع ولايات المملكة الخاصة ، وفي كثير من الممالك ، وضعوا منهاجاً سياسياً عاماً ، وقد جعلهم لوازول يُفكِّرون كما يُفكِّر هو في حُجْرته .

وكذلك أقول : إن القضاء إذا لم يكن تابعاً للإقطاعية قطَّ فلم يُرى في كلِّ مكان<sup>(٢)</sup> أن مصلحة الإقطاع كانت في خدمة الملك أو السنيور في بلاطه وحروبه ؟

### الفصل الحادي والعشرون

#### قضاء الكنائس المكنائس

نالت الكنائس أموالاً عظيمة جداً ، ونرى الملوك قد أعطوها خزائن كبيرة ، أي إقطاعات كبيرة ، ونجدُ العدالة قد قامت في أملاك هذه الكنائس

(١) رسالة عدالات القرية . (٢) انظر إلى مسيو دوكانج ، في كلمة hominium

فى بدء الأمر ، وما مصدر هذا الامتياز العجيب إلى الغاية ؟ تُبَصِّر هذا المصدر فى طبيعة الشئ المُعْطَى ، وكان لمال الإكليروس هذا الامتياز ، لأنه لم يُنَزَع منه ، ومُنَحَّت الكنيسة إقطاعاً وتركت لها الامتيازات التى تكون لها لو أنعم بها على لودٍ ، وكذلك جعلت خاضعة للمنفعة التى كانت الدولة تُصيِّبها لو أنعم بها على علمائى كما بينّا ذلك .

إذن ، كان للكنائس حقّ الإلزام بدفع التعويضات فى ممتلكاتهم ، وطلب الغرامة « الفريدوم » منها ، وبما أن هذه الحقوق كانت تستلزم ، بحكم الضرورة ، حقّ منع عمال الملك من دخول الممتلكة لطلب هذه « الفريدا » وممارسة كلِّ عدالة فإن حقّ الإكليروس فى إقامة العدل فى ممتلكاتهم كان يُسمّى « إعفاء » على حسب أسلوب الصيغ<sup>(١)</sup> والبراءات والمراسيم الملكية .

ومجرّم قانون الرّيباويين<sup>(٢)</sup> على عُتْقَاء الكنيسة<sup>(٣)</sup> عقد المجلس الذى يقام فيه العدل<sup>(٤)</sup> فى غير الكنيسة التى كانوا قد أُعتقوا فيها ، وإذا كان للكنائس عدالات حتى نحو الرجال الأحرار ، فتعقد جلساتها منذ أوائل المملكة .

وأجد فى « حياة القديسين »<sup>(٥)</sup> « أن كلوفيس منح وجيهاً قديساً سلطاناً على ممتلكته ستة فراسخ من البلد ، وأنه أراد أن يكون طليقاً تجاه أىّ قضاء كان ، فأعتقد أن هذا زورٌ ، ولكن هذا زورٌ بالغ القِدَم ، فأساسُ الحياة والأكاذيبُ

( ١ ) انظر إلى الصيغتين ٣ و ٤ لمركولف ، باب ١ .

( ٢ ) Ne aliubi nisi ad ecclesiam, ubi relaxati sunt, mallum teneant, وانظر أيضاً

إلى : ١٩ ، طبعة لندنبورك ، باب ٥٨ : ١

( ٣ ) Tabulariis . ( ٤ ) Mallum .

( ٥ ) Vita sancti fermerii episcopi Tolosani apud Bollandiano, 16, mai. ( ٥ )

أمران يطابقان الطبائع وقوانين الزمن ، وهذه الطبائع وهذه القوانين هما ما يُبحث فيه هنا<sup>(١)</sup> .

ويأمر كلوتير الثاني الأساقفة والكبراء<sup>(٢)</sup> الذين يملكون أراضين في بلاد بعيدة أن يختاروا في ذات المكان مَنْ يجب عليهم أن يقيموا العدل وأن ينالوا منافع منه . ويُنظّم هذا الأمير<sup>(٣)</sup> الاختصاص بين قضاة الكنائس وعمله ، ويعيّن مرسوم شارلمان ، لسنة ٨٠٢ ، للأساقفة والشمامسة ما يجب أن يتحلّى به رجالُ عدلهم من صفات ، ولهذا الأمير مرسوم آخر<sup>(٤)</sup> يمتنع عمال الملك من ممارسة أى قضاء تجاه من يفلحون أَرْضِي الكنيسة<sup>(٥)</sup> ما لم ينتحلوا هذه الحال عن خِतालٍ تخلصاً من التكاليف العامة ، وقد صرّح الأساقفة ، المجتمعون في رينس ، بأن قسّلات الكنائس يكونون عند إعفائهم<sup>(٦)</sup> ، وقصّى مرسوم شارلمان لسنة ٨٠٦<sup>(٧)</sup> بأن يكون للكنائس حقّ القضاء الجنائي والمدني على جميع من يسكنون ممتلكاتها ، وأخيراً ما ز

(١) انظر أيضاً إلى « حياة سان ملايوس » ، وحياة دثوكول . (٢) في مجمع باريس لسنة ٦١٥ ، *Episcopi vel potentes, qui in aliis possident regionibus, iudices vel missos, discussores de aliis provinciis non instituant, nisi de loco, qui justitiam percipiant et aliis reddant* . المادة ١٩ ، وانظر أيضاً إلى المادة ١٢ .

(٣) في مجمع باريس لسنة ٦١٥ ، مادة ٥ . (٤) في قانون اللنبار ، جزء ٢ ، باب ٤٤ ، فصل ٢ ، طبعة لندنبورك .

(٥) *Servi aldiones, libellarii antiqui, vel alii noviter facti.* المصدر نفسه .

(٦) رسالة سنة ٨٥٨ ، مادة ٧ ، في المراسيم القديمة ، صفحة ١٠٨ *Sicut illæ res et facultates in quibus vivunt clerici, ita et illæ sub consecratione immunitates sunt de quibus debent militare vassalli* .

(٧) أضيف إلى قانون البفارين ، المادة ٧ ، انظر أيضاً إلى المادة ٣ من طبعة لندنبورك ، صفحة ٤٤٤ *Imprimis omnium jubendum est ut habeant ecclesiarum earum justitias, et in vita illorum qui habitant in ipsis ecclesiis, et post, tam in pecuniis quam et in substantiis earum.*

مرسوم شارل الأصلع قضاء الملك<sup>(١)</sup> من قضاء السنيورات وقضاء الكنائس ، ولا أقول أكثر من هذا .

### الفصل الثاني والعشرون

### قامت العدالات قبل أواخر الجيل الثاني

قيلَ إنَّ القسَّالاتِ انتحلوا القضاء في إقطاعاتهم في أثناء فوضى الجيل الثاني ، وفُضِّلَ وَضْعُ قضيةٍ عامَةٍ على تأملها ، وكان القولُ بأنَّ القسَّالاتِ لا يملكون أسهلَ من اكتشاف الوجه الذي كانوا يملكون به ، ولكنه لا ينبغي أن تكون الاغتصاباتُ أصلَ العدالات ، فالعدالاتُ تُشتَقُّ من أول نظام ، لامن فسادِه .

جاء في قانون البقاريين<sup>(٢)</sup> : « إن الذي يقتل رجلاً حُرّاً يدفع تعويضاً إلى أقربائه عند وجودهم ، وإذا لم يوجد أحدٌ منهم دَفَعَ التعويضَ إلى الدُّوك أو إلى مَنْ كان مستحقَّ عائدةٍ لديه مدَى حياته » ، ونعلم ماذا كان يَعْنِي استحقاق العائدة .

وجاء في قانون الألمان<sup>(٣)</sup> : « إن على من يُغتَصَبُ عبده أن يذهب إلى الأمير الذي يخضع له العاصب حتى يستطيع نيلَ التعويض » .

وجاء في مرسوم شلديبرت<sup>(٤)</sup> : « إن قائد المئة إذا وَجَدَ سارقاً في مثنويةٍ غيرِ

(١) لسنة ٨٥٧ ، In synoda apud Carisiacum ، مادة ٤ ، طبعة بالوز ،

صفحة ٩٦ . (٢) باب ٣ ، فصل ١٣ ، طبعة لندبروك . (٣) باب ٨٥ . (٤) لسنة ٥٩٥ ،

مادة ١١ و ١٢ ، طبع المراسم القديمة بالوز ، صفحة ١٩ Pari conditione convenit ut si una centena in alia centena vestigium secuta fuerit et invenerit, vel in quibuscumque fidelium nostrorum terminis vestigium miserit, et ipsum in aliam centenam minime expellere potuerit, aut convictus reddat latronem, etc.

مُثَوِّتَةً ، أو ضَمَنَ حدودَ أتباعنا ، ولم يَطْرُدْهُ منها ، مَثَلُ محلِّ السارقِ أَوْزَكِي  
نفسه بَقَسَمِ » ، ولِذَا كانَ يوجدُ فرقٌ بَيْنَ أرضِ قائِدى المِثَّةِ وأرضِ الأتباعِ .

وَيُفَسِّرُ مرسومُ شِلْدِبِرْتِ هذا نظامَ كُلُوتِيرِ<sup>(١)</sup> للعامِ عَيْنِهِ ، فهو ، إِذْ وُضِعَ  
فِي ذَاتِ الحالِ وَحَوْلِ ذاتِ الشَّيْءِ ، لا يَخْتَلِفُ عنه فِي غيرِ الألفاظِ ، وما يسميه  
النظامُ « in truste » يسميه المرسومُ « in termin's fidelium nostrorum » ،  
ولم يتوافقَ جَيِّدًا مَسِيوُ بِنْيُونُ ومَسِيودُو كَانْجُ<sup>(٢)</sup> اللذان رأيا أن « in truste » تَعْنِي  
مَمْلُوكَةً مَلِكٍ آخَرَ .

وَفِي نظامِ<sup>(٣)</sup> لِمَلِكِ إِيْطَالِيَةِ ، بَيْنَ ، صَنَعَ لِلْفَرَنْجِ أَكْثَرَ مما صَنَعَ لِلنَّبَارِ ،  
فَرَضَ هذا الأَمِيرُ عَقُوبَاتٍ عَلَى الكُونْتَاتِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ عُمَلِ المَلِكِ الَّذِينَ يَخُونُونَ  
فِي مِمَارَسَةِ القَضَاءِ أَوْ يَمَاطِلُونَ فِي إِقامَتِهِ ، فَأَمَرَ<sup>(٤)</sup> بِأنه إِذَا حَدَّثَ أَنْ رَغِبَ فَرَنْجِيٌّ  
أَوْ لُنْبَارْدِيٌّ صَاحِبَ لِقِطَاعَةٍ عَنْ إِقامةِ العَدْلِ وَقَفَ القَاضِي الَّذِي يَكُونُ فِي كُورَتِهِ  
مِمَارَسَةَ إِقطَاعَتِهِ عَلَى أَنْ يَقُومَ بِالْعَدْلِ هُوَ أَوْ رَسُولُهُ فِي أَثناءِ هذهِ الفَتْرَةِ .

وَيُسْتَدَلُّ مِنْ مرسومِ شارلمان<sup>(٥)</sup> أَنَّ المُلُوكَ كَانُوا لَا يَجْبُونُ الغَرَامَةَ « الفَرِيدَا »

( ١ ) Si vestigius comprobatur latronis, tamen praesentia nihil longe mulctando, aut  
si persequens latronem suum comprehenderit, integram sibi compositionem accipiat.  
Quod si in truste invenitur, medietatem compositionis trustis adquirit, et capitale exigat  
at latrone . مادة ٢ و ٣ .

( ٢ ) انظر إلى كلمة في trustis معجم (دوكانج) . ( ٣ ) أدمج في قانون اللنبار ، جزء ٢ ،  
باب ٥٢ : ١٤ ، وهو المرسوم الملكي لسنة ٧٩٣ ، في بالوز ، صفحة ٥٤٤ ، مادة ١٠ .

( ٤ ) Et is forsitan Francus aut Longobardus habens beneficium justitiam facere  
noluerit, ille judex in cujus ministerio fuerit contradicat illi beneficium suum, interim,  
dum ipse aut missus ejus justitiam faciat

وانظر أيضاً إلى قانون اللنبار عينه ، جزء ٢ ، باب ٥٢ : ٢ ، الذي يوافق مرسوم شارلمان لسنة ٧٧٩ ،  
مادة ٢١ .

( ٥ ) المرسوم الثالث لسنة ٨١٢ ، مادة ١٠ .

في كل مكان ، وفي مرسوم آخر<sup>(١)</sup> لهذا الأمير نَطَّلِع على المبادئ الإقطاعية وعلى المحكمة الإقطاعية التي كانت قائمة ، وذهب مرسوم للويس الحليم إلى أن من كان صاحب إقطاعية فلم يُقِم العدل<sup>(٢)</sup> أو يُحوّل دون إقامته أُقِيم بمنزله حتى يُحقِّق الحق كما يُراد ، وكذلك أذكر لشارل الأصغر مرسومين صَدَرَ أحدهما سنة ٨٦١<sup>(٣)</sup> فيُرى فيه قيام أفضية خاصة وقيام قضاة ومساعدين لهم ، وصَدَرَ الآخر<sup>(٤)</sup> سنة ٨٦٤ فُرق فيهِ بين سنيوريّاته الخاصة وسنيوريّات الأفراد .

ولا توجد هبات إقطاعية أصلية ، وذلك لأن الإقطاعيات قامت بالتقسيم الذي يُعْلَم وقوعه بين الغالبين ، ولا يُمكن أن تُثبّت بالعقود الأصلية ، إذن ، غير كون العدالات قد رُبِطت بالإقطاعيات في البداءات ، ولكن إذا وُجِدَ ، كما قيل ، في الصيغ المؤكدة للإقطاعيات أو الناقلة لها نقلاً أبدياً كون العدالة قد أقيمت فيها وَجَبَ أن يكون حق العدالة هذا من طبيعة الإقطاعية ومن امتيازاتها المهمة .

(١) المرسوم الثاني لسنة ٨١٣ ، مادة ١٤ و ٢٠ ، صفحة ٥٠٩ .

(٢) Capitulare quintum لسنة ٨١٩ ، مادة ٢٣ ، طبعة بالوز ، صفحة ٦١٧ ،

Ut ubicumque missi, aut episcopum aut abbatem, aut alium quemlibet honore praeditum invenerint, qui justitiam facere noluit vel prohibuit, de ipsius rebus vivant quandiu in eo loco justitias facere debent

(٣) Edictum in Carisiaco ، في بالوز ، جزء ٢ ، صفحة ١٥٢ ،

Unusquisque advocatus pro omnibus de sua advocazione ... in convenientia ut cum ministerialibus de sua advocazione quos invenerit contra hunc bannum nostrum fecisse ... casti get.

(٤) Edictum Pistense ، مادة ١٨ ، طبعة بالوز ، جزء ٢ ، صفحة ١٨١ ،

Si in fiscum nostrum vel in quamcumque immunitatem, aut alicujus protentis protestatem vel proprietatem confugerit, etc.

ولدينا من الآثار التي تَضَع قضاء الكنائس التُّرَاثِيَّ في ممتلكها ما هو أكثرُ جدًّا مما نُثَبِت به منها قضاء عوائد اللودات أو الأتباع ، أو قضاء إقطاعاتهم لسبيين ، فأما السببُ الأول فهو كون معظم الآثار التي بقيت لنا حُفِظَتْ أو جُمِعَتْ من قِبَل الرهبان نفعاً لأديارهم ، وأما السبب الثاني فهو أن تُّرَاث الكنائس قد أنشئ بهباتٍ خاصة وبشيء من نقض النظام القائم فَوَجَب وجودُ وثائق من أجل هذا ، وذلك بدلاً من كون الهبات التي أُنْعِمَ بها على اللودات من نتائج النظام السياسي فلم تكن هناك ضرورةٌ إلى وثيقة خاصة أو إلى حفظها ، حتى إن الملوك كانوا يقتصرون ، في الغالب ، على صنع عنعنةٍ بسيطة بما لهم من صدارةٍ كما يَظْهَر هذا من حياة القديس مور .

يَبْدُ أن صيغة مرَّكُوف الثالثة<sup>(١)</sup> تثبت لنا ، بما فيه الكفاية ، كون امتياز الإعفاء ، وامتياز القضاء من حيث النتيجة ، كانا أمرين شاملين لرجال الدين والدنيا ، ما دامت هذه الصيغة قد وُضِعَتْ من أجل كلا الفريقين ، وَقُلْ مثلَ هذا عن نظام كلوتير الثاني<sup>(٢)</sup> .

(١) باب ١ Maximum regni nostri augere credimus monimentum, si beneficia opportuna locis ecclesiarum, aut cui volueris dicere, benevola deliberatione concedimus.

(٢) ذكرته في الفصل السابق : Episcopi vel potentes, etc.

### الفصل الثالث والعشرون

رأى عامٌّ عن كتاب قيام المملكة الفرنسية  
في بلاد الغول للشَّمَّاس دُوبُوس

يَصْلُح ، قبل خَتْم هذا الباب ، أن أدرس كتاب الشَّمَّاس دُوبُوس بعضَ  
الدرس ، وذلك لِمَا بين أفكارى وأفكاره من تباين دائم ، فهو إذا كان قد وَجَدَ  
الحقيقة كنتُ غيرَ واجدٍ لها .

وقد أضلَّ ذلك الكتابُ أناساً كثيرين ، وذلك لتأليفه بكثيرٍ من المهارة ،  
وذلك لِمَا يُفْتَرَض فيه ، دائماً ، ما هو موضعُ بحث ، وذلك لأن الأدلةَ كلما أُعَوِّزَتْ  
فيه زِيدَت الاحتمالاتُ فيه ، وذلك لأن ما لا يُحْصَى من الحَدَسِ عُرِضَ كِبِداً  
فاستنبطت منه حَدَسِيَّاتٌ أخرى ، فَيَنْسَى القارىُّ أنه شكَّ حتى يبدأ بالاعتقاد ،  
وبما أن ما لا حَدَّ له من الفقه قد استعملَ بجانب المنهاج ، لا في المنهاج ، فإن الذهن  
قد أُلْهِىَ بلواحقٍ من غير عنايةٍ بالمبدأ ، ثم إن كثيراً من المباحث لا تَسْمَحُ بأن  
يُتَمَثَّلُ أنه لم يوجَدَ شيء ، فطولُ السِياحة يَحْمِلُ على اعتقاد الوصول في نهاية  
الأمر .

ولكن البحث إذا ما أحسن وَجِدَ تمثالٌ عظيمٌ ذو رَجُلَيْنِ من فَخَّارٍ ، وليس  
التمثالُ عظيماً إلا لأن الرجلين من طين ، ولو كان لِمِنْهاجِ الشَّمَّاس دُوبُوسُ أُسُسٌ  
صالحة ما اضطرَّ إلى وَضْعِ ثلاثة مجلِّداتٍ مطوَّلةٍ لإثباته ، وكان له وجودٌ كلُّ شيءٍ  
في موضوعه ، ولا ضرورةَ لِقَصْدِ كلِّ ناحيةٍ بحثاً عما هو بعيدٌ من ذلك كثيراً ،



فالعقلُ نفسه كفيْلٌ بوضع هذه الحقيقة في سلسلة الحقائق الأخرى ، وكان تاريخنا وقوانيننا يقولان له : « لا تُجهد نفسك بهذا المقدار ، فنحن نعتزُّ لك » .

### الفصل الرابع والعشرون

مواصلة الموضوع نفسه

تأملٌ حول أساس المنهاج

يودُ الشَّامِسُ دُوبُوسُ أن يَنْزِعَ كُلَّ نوعٍ من الأفكار في كون الفَرَنجِ قد دَخَلُوا بلادَ الغولِ فاتحين ، وعنده أن ملوكنا الذين نادتهم الأمم لم يَفْعَلُوا غيرَ القيام مقام أباطرة الرومان وخلفهم في حقوقهم .

فلا يُمكن تطبيقُ هذا الزعم على الزمن الذي دخل كلُوْفِيسُ فيه بلادَ الغولِ وخرَّبَ المُدُنَ وأخذَها ، وكذلك لا يُمكن تطبيقه على الزمن الذي تحدَّى فيه الوالى الرومانى ، سِيَاغِرِيُوسُ ، وفتحَ البلدَ القابضَ عليه ، وهو لا يناسب ، إذنَ غيرَ الزمن الذى أضْحى كلُوْفِيسُ فيه سيدَ قسمٍ كبيرٍ من بلاد الغولِ بالقهرِ فدُعِيَ إلى السيطرة على بقية البلاد عن اختيار الأقوام وحُبِّها ، وليس بكافٍ أن يكون كلُوْفِيسُ قد قَبِلَ ، بل يجب أن يكون قد دُعِيَ ، ولا مَعْدِلَ للشَّامِسِ دُوبُوسُ من أن يثبت كونَ الشعوبِ فَضَّلَتِ العَيْشَ تحت سلطان كلُوْفِيسِ على العيش تحت سلطان الرومان أو تحت سلطانها الخاص ، والواقعُ أن رومان ذلك القسم من بلاد الغول ، الذى لم يَسْتَوِلْ عليه البرابرةُ بَعْدُ ، كانوا صنفين عند الشَّامِسِ دُوبُوسُ ، فالصنفُ الأولُ كان مؤلفًا من الحلف الأَرْمُورِىِّ فطرَدَ عَمَّالَ الإمبراطور ليدافع

عن نفسه تجاه البرابرة وليحكم في نفسه بقوانينه الخاصة ، وكان الصنف الآخر مؤلفاً من أناسٍ خاضعين لِعَمَّالِ الرومان ، وهل أثبت الشَّاس دُوبُوس ، بالحقيقة ، كونَ الرومان الذين لم يزالوا خاضعين للإمبراطورية قد دَعَوْا كُلوَيس ؟ كَلَّا ، وهل أثبت أن الجُمهورية الأرُمورية دَعَت كُلوَيس وعقدتْ معه معاهدةً أيضاً ؟ كَلَّا ، وهو ، مع بُعده من بيان مصير هذه الجُمهورية ، لم يَسْتَطِع أن يدلَّ حتى على وجودها ، وهو ، مع تَتَبُعها منذ زمن أنُورِيوس حتى فتح كُلوَيس ، وهو ، مع روايته جميعَ حوادث تلك الأزمنة بمهارة عجيبة ، ظَلَّتْ خافيةً عند جميعِ المؤلفين ، وذلك أنه يوجد فرقٌ بين أن يُثَبَّتَ ، بعبارة لُزُوزِيم<sup>(١)</sup> ، كونُ المِنطقة الأرُمورية ، وغيرها من ولايات الغول ، قد ثارت أيام إمبراطورية أنُورِيوس وأقامت نوعاً من الجُمهورية<sup>(٢)</sup> ، وأن يُبَرِّزَ للعيان كونُ الأرُموريين أقاموا جُمهوريةً خاصةً دامت حتى فتح كُلوَيس على الرغم من إلقاء السَّلام في بلاد الغولَ غير مرة ، ومع ذلك فإنه كان محتاجاً ، لوَضَعَ مِنهاجه ، إلى أدلَّةٍ قويةٍ جدًّا دقيقةٍ جدًّا ، وذلك لأنه إذا رُئِيَ فاتحٌ يَجْتَاجُ دولةً ويُخَضِّعُ قسماً كبيراً منها بالقوة والقهر ، وكونُ جميعِ هذه الدولة قد خضعت بعد حين ، وذلك من غير أن يَذْكُرَ التاريخُ كيف وَقَعَ ذلك ، كان من الصواب البالغ أن يُعْتَقَدَ أن الأمر قد تَمَّ كما بَدَأَ .

وإذ فانت هذه النقطة مرَّةً صار من السهل أن يُرَى انهيارُ جميعِ مِنهاجِ الشَّاس دُوبُوس من أساسه ، فأصبح من الممكن أن يُنْكَرَ عليه ، دائماً ، كلُّ نتيجةٍ

(١) التاريخ (لُزُوزِيم) ، باب ٦ .

(٢) Totusque tractus armoricus alicque Galliarum provinciae. المصدر نفسه .

يستخرجها من ذلك المبدأ القائل إن بلاد الغول لم تُفتَح من قِبَل الفَرَنْج ، بل دُعِيَ  
الفَرَنْجُ إليها من قِبَل الرومان .

وَيُنْشِئُ الشَّمَّاسُ دُوبُوسَ مبدأه بما خُلِعَ على كلوفيس من المراتب الرومانية ،  
ويَذْهَبُ إلى أن كلوفيس خَلَفَ أباه شِلْدَرِيكَ في مَنْصِبِ رَئِيسِ المِلِيشِيَا ، غير أن  
هذين المَنْصِبِينَ من ابتداعه الخالص ، وليس كتابُ القديس رِيمِي إلى كلوفيس  
الذي يستند إليه <sup>(١)</sup> غيرَ تَهْنِئَةٍ بارتقائه إلى التاج ، فإذا كان موضوعُ الرسالة معلوماً  
فَلِمَ يُعْطَى ما ليس له ؟

أَجَلْ ، جُعِلَ كلوفيسُ قنصلاً في آخر عهده من قِبَل الإمبراطور أُنْسْتَّاسْ ،  
ولكن ماذا كان يمكنه أن ينال من حَقِّ بسلطةٍ حَوْلِيَّةٍ فقط ؟ ويقول الشَّمَّاسُ  
دُوبُوسُ إن الإمبراطور أُنْسْتَّاسْ نصبَ كلوفيسَ والياً في ذات البراءة كما هو ظاهر ،  
وأما أنا فأقول إن الظاهر يدلُّ على أنه لم يَنْصِبْهُ ، وذلك أن حُجَّةَ من يُنْكَرُ أمراً  
غيرَ قائمٍ على أساسٍ تَعَدِّلُ حجةَ من يَرْوِيهِ ، حتى إن لدىَّ سبباً لهذا ، وذلك أن  
غريغوار الثوريَّ الذي يتكلم عن القنصلية لا يقول شيئاً عن الولاية ، حتى إن هذه  
الولاية لم تكن لأكثرَ من ستة أشهر ، وقد مات كلوفيسُ بعد عامٍ ونصف عامٍ  
من نَصْبِهِ قنصلاً ، وليس من الممكن أن يُجْعَلَ من الولاية مَنْصِبٌ وراثيٌّ ، ثم إنه عندما  
مُنِحَ القنصلية ، وإن شئت فقلَّ الولاية ، كان سيدَ المملكة وكانت جميعُ حقوقه  
قد استقرت .

ويقوم الدليل الثاني الذي أورده الشَّمَّاسُ دُوبُوسُ على تَنْزُلِ الإمبراطور  
جُوسْتِنِيَانِ عن جميع حقوق الإمبراطورية في بلاد الغول لأبناء كلوفيس وحَفَدَتِهِ ،

( ١ ) جزء ٢ ، باب ٣ ، فصل ١٨ ، صفحة ٢٧٠ .

فعندى أمور كثيرة أقولها عن هذا التَّزَلُّ ، ويُمكن أن يُحكَم فيما أناطه ملوك الفرنج على ذلك من الأهمية بالوجه الذى نَعَدُّوا به شروطَه ، ثم إن ملوك الفرنج كانوا سادة بلاد الغول وكانوا ولاة أمر هادئين ، وكان جوستينيان لا يَمْلِك فِتْرَ أرضٍ منها ، وكانت إمبراطورية الغرب قد هُدمت منذ زمن طويل ، ولم يكن لقيصر الشرق من الحقوق على بلاد الغول غير كونه مثلاً لإمبراطور الغرب ، فكانت هذه حقوقاً على حقوق ، وكانت مملكة الفرنج قد قامت منذ حين ، وكان نظام استقرارهم قد وُضِع ، وكان قد اتَّفَقَ على الحقوق المتبادلة لمن كان يعيش فى المملكة من الأفراد ومختلف الأقوام ، وكانت قوانين كل أمة قد أنعم بها ، وأُثْبِتَتْ كتابةً أيضاً ، فما أثارَ ذلك التنزل الغريب عن بناء كان قد تَمَّ ؟

وما يقول الشَّمَّاس دُوبُوس مع خُطَب جميع الأساقفة الذين كانوا يحاولون تَمَلُّقَ الغالب فى أثناء الفوضى والارتباك وسقوط الدولة التامَّ وتخريبات الفتح ؟ وهل يدلُّ المَلَق على غير ضعف مَنْ هو مضطَّرٌّ إلى المَلَق ؟ وهل يدلُّ البيان والشعر على غير استخدام هذه الأفانين أيضاً ؟ ومَنْ ذا الذى لا يُبْهَت من رؤية غريفوار الثورى الذى قال ، بعد أن تكَلَّمَ عن أعمال القتل التى اقترفها كلُوفيس ، إن الربَّ كان يُخَضِّعُ له أعداءه مع ذلك لأنه كان يَسْلُك سُبُلَه ؟ ومَنْ يستطيع أن يَشْكَّ فى كون الإكليروس سُرُّوا باهتداء كلُوفيس وفى كونهم نالوا منافع عظيمة من وراء ذلك ؟ ولكن من يستطيع أن يَشْكَّ فى الوقت نفسه فى كون الشعوب احتملت جميع مصائب الفتح وفى كون الحكومة الرومانية تَنَزَّلت للحكومة الجرمانية ؟ لم يُرد الفرنجُ تغييرَ كلِّ شَيْءٍ ، ولم يَقْدِرُوا على ذلك أيضاً ، ولم يَبْدُ مثْلُ هذا الهوس إلا عند قليل من الغالبين أيضاً ، بَيَدَ أنه لا بُدَّ من تغيير الغالبين أنفسهم فضلاً عن

عدم تغييرهم أى شئ لدى الرومان حتى تكون جميع نتائج الشَّاس دُوبوس صحيحة .  
وأعاهدُ على إثبات عدم فتح الأغارقة لفارسَ إذا ما اتَّسَعَتْ مِنْهَاجَ الشَّاسِ  
دُوبوس ، وأولُ ما أتكلَّم عن المعاهدات التى عقدتها مدُنهم مع الفُرس فأحدث  
عن الأغارقة الذين غَدَوْا مرتزقةً لدى الفُرس كما صار الفَرَنْجُ مرتزقةً لدى الرومان ،  
وأقولُ إن الإسكندر إذا كان قد دَخَلَ بلادَ فارسَ وحاصر مدينةَ صُور واستولى  
عليها وخرَّبها فإن عمله هذا يُعدُّ أمراً خاصاً كما حدَّث لِسِيَاغِرْيُوس ، ولكن انظروا  
كيف أن حَبْرَ اليهود مثلاً أمامه ، واسمعوها لِهاتفِ جُوييتَرَامُون ، واذكُرُوا كيف  
نُبِّئَ في غُورِ دِيوم ، وَرَوَا كيف أُهرِجَتْ جميعُ المدُنِ إليه وكيف أن المَرَاذِبَ والعِظَاءَ  
طاروا إليه زَرَافَاتٍ ، وَيَلْبَسُ على زِيِّ الفُرس ، وهذه هي حِلَّةُ كُلُوفِيسَ القنصليةُ ،  
أَو لم يَعْرض عليه دارا نصفَ مملكته ؟ أَو لم يُقَتَّل دارا مِثْلَ طاغيةٍ ؟ أَو لم تَبْكِ أُمُّ  
دارا وامراته لموت الإسكندر ؟ وهل كان كُنْتُ كُورَسَ وأُرْيَانَ وِبلوتَارُك  
معاصرين للإسكندر ؟ أَو لم تُنْعِمِ الطَّبَاعَةُ<sup>(١)</sup> علينا ببصائرَ كانت تُعَوِّزُ هؤلاء  
المؤلفين ؟ هذا هو تاريخ « قيام المملكة الفرنسية فى بلاد الغول » .

### الفصل الخامس والعشرون

#### طبقة الأشراف الفرنسية

يَرَى الشَّاسُ دُوبُوس أنه لم يُوجد فى الأزمنة الأولى من نظامنا الملكى غيرُ  
طبقةٍ واحدة من المواطنين بين الفَرَنْجِ ، فلم يكن هذا الزعم المِهينُ لدم أَسْرِنَا

(١) انظر إلى الكلمة التهيدية للشَّاس دُوبُوس .

الأولى أقلّ إهانةً للأُسَرِ الثلاث الكبرى التى سيطرت علينا بالتتابع ، أو لا يزول أصلُ عظمتهم فى الغَلِّ والليل والزمن إِذَنْ؟ يُنِيرُ التاريخُ قروناً وَجَبَ احتواؤها أُسْراً اعتياديةً ، ولا بُدَّ لظهور شِلْبِرِيك وِيبِن وهُوغ كَارِي من الأشراف أن يُنَحِّثَ عن أصلهم بين الرومان أو السَّكْسُون ، أى بين الأمم المقهورة ؟ !

وِيبِن<sup>(١)</sup> الشَّمَّاس دُوبُوس رأيه على القانون السَّالِي ، ومن قوله إن من الواضح بهذا القانون عدمَ وجود طبقتين من المواطنين لدى الفَرَنْج ، أَجَلْ ، يَمْنَحُ هذا القانونُ مَثَى فَلَسيّ تعويضاً عن قتل فَرَنْجِيٍّ<sup>(٢)</sup> ، غير أنه يَمِيز ضيفَ الملك لدى الرومان ، فيجعل التعويض عن قتله ثلاثمئة فَلَسيّ ، من الرومانىّ المالك الذى يَمْنَحُ عن قتله مئة فَلَسيّ ومن الرومانىّ الدِّمىّ الذى لا يَمْنَحُ عن قتله غيرَ خمسةٍ وأربعين فَلَسيّاً ، وبما أن فرقَ التعويضات يُبَدِّعُ الفرقَ الرئيسَ فإنه اسْتَنْتَجَ وجودَ طبقةٍ واحدةٍ فقط لدى الفَرَنْج ووجودَ ثلاث طبقات لدى الرومان .

ومن الغريب أن غَلَطَهُ لم يَحْمِلْهُ على كشف غلطه ، والواقعُ أن من العجيب نَيْلَ أشراف الرومان ، الذين كانوا يعيشون تحت سلطان الفَرَنْج ، أكبرَ تعويضٍ ، وأن يكونوا أعظمَ أهميةٍ من أشهر الفَرَنْج وأَجَلْ قُوَّادِم ، وأية ظاهرةٍ تدلُّ على أن الشعبَ الغالب كان قليلَ الاحترام لنفسه كثيرَه للشعب المغلوب ؟ وزِدْ على ذلك كونَ الشَّمَّاس دُوبُوس يَدَّ كُرَ قوانينَ شعوب البرابرة الأخرى التى تثبت وجودَ طبقاتٍ مختلفةٍ للمواطنين ، ومن غير المألوف أن تَفُوتَ الفَرَنْج هذه القاعدة العامة تماماً ، وهذا ما كان يجب أن يَحْمِلْهُ على التفكير فى سوء فهمه ، أو سوء تطبيقه ،

(١) انظر إلى « قيام المملكة الفرنسية » ، جزء ٣ ، باب ٦ ، فصل ٤ ، صفحة ٣٠٤ .

(٢) يذكر الباب ٤٤ من هذا القانون ، وقانون الريباويين ، باب ٧ و ٣٦ .

نصوص القانون السالّي ، وهذا ما حَدَثَ له فعلاً .

وإذا ما فُتِحَ هذا القانونُ وَجِدَ أن التعويض عن قتل تابع الملك <sup>(١)</sup> أو قَسَّالَه كان سَتَمْتُهُ فَلَس ، وأن التعويض عن قتل رومانيٍّ ، عن قتل ضيف الملك ، لم يكن غيرَ ثلاثمئة فَلَس <sup>(٢)</sup> ، وفي ذلك القانون <sup>(٣)</sup> نصٌّ على أن التعويض عن قتل فرنجيٍّ عاديٍّ كان مِثْلِي فَلَس <sup>(٤)</sup> ، وأن التعويض عن قتل رومانيٍّ <sup>(٥)</sup> عاديٍّ لم يكن غيرَ مئة فَلَس ، وكذلك كان يُدْفَع عن قتل الرومانيِّ الذمّيِّ <sup>(٦)</sup> ، الذي هو نوعٌ من الفَدَّاد أو العتيق ، تعويضٌ خمسةٍ وأربعين فَلَساً ، ولكنني لا أتكلم في ذلك ، أيضاً ، عن غير التعويض من الفَدَّاد الفرنجيِّ أو العتيق الفرنجيِّ ، القَتِيل ، فلا بَحْث هنا عن هذه الطبقة الثالثة من الناس .

وما يَصْنَعُ الشَّمَّاس دُوبُوس ؟ إنه سَكَتَ عن طبقة الناس الأولى لدى الفرنج ، أى عن المادة الخاصة بالقَسَّالات ، ثم إنه قابل بين الفرنجيِّ العاديِّ ، الذي كان يُدْفَع عن قتله تعويضٌ مِثْلِي فَلَس ، بما يُسَمِّيهِ طبقات الرومان الثلاث التي كان يُدْفَع عما يقع فيها من قتلٍ تعويضاتٍ مختلفة فَوَجَدَ أنه لم يكن غيرَ طبقةٍ واحدةٍ من المواطنين عند الفرنج ، وأنه كان يوجد ثلاثُ طبقاتٍ منهم عند الرومان . وبما أنه كان لا يَرَى غيرَ طبقةٍ واحدةٍ من الناس عند الفرنج فقد كان من

(١) Qui in truste dominica est ، باب ٤٤ : ٤ ، وهذا يرجع إلى صيغة مركولف الثالثة عشرة ، De regis antrustione ، وانظر أيضاً إلى الباب ٦٦ من القانون السالّي : ٣ و ٤ وإلى الباب ٧٤ ، وإلى قانون الريباوين ، باب ١١ ، وإلى مرسوم شارل الأصغر ، Apud Carisiacum لسنة ٨٧٧ ، فصل ٢٠ . (٢) القانون السالّي ، باب ٤٤ : ٦ (٣) المصدر نفسه : ٤ . (٤) المصدر نفسه : ١ . (٥) المصدر نفسه : ١٥ .

(٦) المصدر نفسه : ٧ .

الخير ألا يوجد غير طبقة واحدة لدى البورغون ، وذلك لأن مملكتهم كانت تولف جزءاً مهماً من أجزاء مملكتنا ، بيد أنه يوجد ثلاثة أنواع من التعويضات<sup>(١)</sup> في مجموعاتهم القانونية ، نوع عن الشريف البورغوني أو الروماني ، ونوع آخر عن البورغوني أو الروماني المتوسط الحال ، وأما النوع الثالث فعمّن كانوا من الأذنين في كلتا الأمتين ، ولم يذكر الشّماس دُوبوس هذا القانون قط .

ومن الغريب أن يرى كيف يتعلّص من النصوص التي تزجّحه من كل جانب<sup>(٢)</sup> ، فإذا ما حدث عن الكهّماء والسّنيورات والأشراف قال إن هذا تمييز عادي لا تمييز طبقي ، وإن هذه أمور مجاملة ، لا امتيازات قانونية ، أو قال إن الرجال الذين يُحدث عنهم كانوا من مجلس الملك ، فمن الممكن أن كانوا من الرومان أيضاً ، بيد أنه لم يوجد في كل وقت غير طبقة واحدة من المواطنين لدى الفرنج ، وإذا ما وقع حديث عن فرنج من طبقة<sup>(٣)</sup> وضعية ، من ناحية أخرى ، كان هؤلاء من الفدّادين ، فعلى هذا الوجه يفسّر مرسوم شلديبرت ، ومن الضروري أن أقف عند هذا المرسوم ، وذلك أن الشّماس دُوبوس جعله مشهوراً باستخدامه في إثبات أمرين ، فأما الأمر الأول<sup>(٤)</sup> فهو أن جميع التعويضات التي توجد في قوانين البرابرة لم تكن غير ذات منافع مدنية مضافة إلى العقوبات البدنية ، وهذا يقبل جميع

Si quis, quolibet casu, dentem optimati Burgundioni vel Romano nobili (١) excusserit, solidos viginti quinque cogatur, exsolvere; de mediocribus personis ingenuis, tam Burgundionibus quam Romanis, si dens excussus fuerit, decem solidis componatur; de inferioribus personis, quinque solidos.

المواد ١ و ٢ و ٣ من الباب ٢٦ من قانون البرغرغون .

(٢) قيام المملكة الفرنسية ، جزء ٣ ، باب ٦ ، فصل ٤ و ٥ . (٣) المصدر نفسه ، فصل ٥ صفحة ٣١٩ ، وصفيحة ٣٢٠ . (٤) المصدر نفسه ، باب ٦ ، فصل ٤ ، صفحة ٣٠٧ ، وصفيحة



الآثار القديمة رأساً على عَقِب ، وأما الأمر الثاني فهو أن جميع الرجال الأحرار كان يُقَضَى في أمرهم من قِبَل الملك <sup>(١)</sup> رأساً وحالاً ، وهذا يَنْقُضُهُ ما لا يُحْصَى من النصوص والمراجع التي نعلم بها نظام تلك الأزمنة <sup>(٢)</sup> القضائي .

لقد نصَّ هذا المرسوم ، الذي وُضِعَ في مجلسٍ للأمة <sup>(٣)</sup> ، على أن القاضي إذا ما وَجَد سارقاً مشهوراً من الفَرَنْجِ قَيْدَهُ لِيُرْسَلَ أمام الملك ، ولكن هذا السارق إذا كان أكثرَ ضَعْفاً شَنِقَ حيث هو ، وَيَرَى الشَّمْسُ دُوبُوسَ أن الفَرَنْجِيَّ رَجُلٌ حُرٌّ وأن الشخص الأَكْثَرُ ضَعْفاً فَدَّادٌ ، وسَأْجَهْلُ لساعةٍ ما يُمَكِّنُ أن تَغْنَى كلمة « الفَرَنْجِيَّ » هنا ، وسأبدأ بالبحث فيما يمكن أن يُفْهَمَ من كلمة « الشخص الأَكْثَرُ ضَعْفاً » ، فأقول إن كلَّ قِيَّاسٍ في كلِّ لغةٍ يَفْتَرِضُ ثلاثة حدودٍ بحكم الضرورة ، الحدُّ الأكبر والحدُّ الأوسط والحدُّ الأصغر ، فإذا لم يكن هنا غيرُ موضوع الرجال الأحرار والقَدَّادِينَ قِيلَ فَدَّادٌ لَرَجُلٍ ذو أدنى قوة ، وهكذا لا تَدُلُّ كلمة « الشخص الأَكْثَرُ ضَعْفاً » هنالك على فَدَّادٍ ، بل على شخصٍ يجب أن يكون القَدَّادُ تَحْتَهُ ، ولا تَدُلُّ كلمة « الفَرَنْجِيَّ » ، بعد افتراض هذا ، على رجلٍ حُرٍّ ، بل على رجلٍ قَوِيٍّ ، وقد أُخِذَت كلمة « الفَرَنْجِ » بهذا المعنى هنا لأنه كان يُوجَدُ بين الفَرَنْجِ ، دائماً ، من كان لهم في الدولة قوةٌ بالغةٌ فيَضْعُبُ على القاضي أو على الكونت

(١) المصدر نفسه ، جزء ٣ ، فصل ٤ ، صفحة ٣٠٩ ، والفصل التالي ، صفحة ٣١٩

وصفحة ٣٢٠ . (٢) انظر إلى الباب ٢٨ من هذا الكتاب ، فصل ٢٨ و باب ٣١ ، فصل ٨ .

Itaque Colonia convenit et ita bannivimus, ut unusquisque judex criminosum (٣)

latronem audierit, ad casam suam ambulet, et ipsum ligare faciat : ita ut, si Francus fuerit, ad nostram praesentiam dirigatur; et si debillior persona fuerit, in loco pendatur.

مرسوم طبعة بالوز ، جزء ١ ، صفحة ١٩ .

تأديبهم ، ويوافق هذا الإيضاحُ عدداً كبيراً من المراسيم الملكية <sup>(١)</sup> المشتعلة على الأحوال التي كان يُمكن إرسال الجنّة فيها أمام الملك والأحوال التي كان لا يُمكن ذلك فيها .

وُيَرى في سيرة لويس الحليم التي ألفها تِيغَان <sup>(٢)</sup> أن الأساقفة غَدَوْا أهمَّ عاملٍ في هَوَان هذا العاهل ، ولا سيما الأساقفة الذي كانوا من القَدَّادين سابقاً ، والأساقفة الذين وُلِدُوا بين البرابرة ، وهكذا عَيَّرَ تِيغَانُ هِيُونَ الذي كان هذا الأمير قد انتشلَه من القَدَّادية وجعله رئيسَ أساقفة رِيْنَس : « فأىُّ مكافأةٍ نال العاهلُ في مقابل هذه الصنائع الكثيرة <sup>(٣)</sup> ! لقد جعلك حرّاً ، لا شريفاً ، وما كان ليستطيع أن يجعلك شريفاً بعد أن أنعم عليك بالحرية » .

ولم يَهْمَ الشَّمَّاسَ دُوبُوسَ هذا الخطابُ الذي يَثْبِت وجودَ طبقتين من المواطنين إثباتاً صريحاً ، فقد أجاب بما يأتى <sup>(٤)</sup> : « إن هذه العبارة لا تدلُّ على كون لويس الحليم لم يَسْتَطِع أن يَدْخُلَ هِيُونَ إلى طبقة الأشراف ، فقد كان هِيُونُ من الطبقة الأولى ، وأعلى من طبقة الأشراف ، كرئيسٍ لأساقفة رِيْنَس » ، فَأَدْعُ للقارئ أن يَحْكُمَ في كون تلك العبارة لا تدلُّ على ذلك ، وأن يَحْكُمَ في كون موضوع البحث هنا هو أفضلية طبقة الإكليروس على طبقة الأشراف ،

( ١ ) انظر إلى الباب ٢٨ من هذا الكتاب ، فصل ٢٨ ، وباب ٣١ ، فصل ٨ .

( ٢ ) فصل ٤٣ وفصل ٤٤ .

( ٣ ) O qualem remunerationem reddisti ei ! Fecit te liberum, non nobilem, quod

impossible est post libertatem المصدر نفسه .

( ٤ ) قيام المملكة الفرنسية ، جزء ٣ ، باب ٦ ، فصل ٤ ، صفحة ٣١٦ .

ويقول الشَّامُ دُوبُوس مداوماً<sup>(١)</sup> : « إن هذه العبارة لا تُثَبِّتُ غيرَ كون المواطنين المولودين أحراراً يوصفون برجالٍ أشرافٍ ، فالرجلُ الشريفُ والرجلُ المولودُ حرٌّ هاشيء واحد في عُرف جميع الناس » ، ماذا ! تطبَّق عبارة من سيرة لويس الحليم على هؤلاء الأَصْناف من الناس بناءً على ما يقع في أزمَنتنا الحديثة من نَيْلِ نَفَرٍ من البرِّ جِوازِية صفةَ الأشراف من الرجال ! ويضيف إلى ذلك قوله<sup>(٢)</sup> : « من المحتمل ، أيضاً ، أن هِيُيُونَ لم يكن عَبْدًا في أمة الفَرَنْجِ قَطُّ ، بل في الأمة السَّكْسُونِيَّة أَوْ في أمةٍ جِرمانيَّة أخرى حيث كان المواطنون مقسومين إلى طبقات كثيرة » ، إذَنْ ، لم توجد طبقةُ أشرافٍ في أمة الفَرَنْجِ قَطُّ بسبب كلمة « المحتمل » للشَّامُ دُوبُوس ، ولكنه لم يستعمل كلمة « المحتمل » بأسوأ مما هنا ، فقد رأينا أن تِيغَان<sup>(٣)</sup> يَمَيِّزُ الأساقفة الذين عارضوا لويس الحليم فكان بعضهم من الفَدَّادِينَ وكان آخرون منهم من إحدى أُمم البرابرة ، وكان هِيُيُونَ من الأوَّلِينَ ، لا من الآخرين ، ثم إنني لا أدري كيف يُمكن أن يقال إن فَدَّادًا كِهِيُيُونَ يُمكن أن يكون سَكْسُونِيًّا أَوْ جِرمانيًّا ما دام لا يوجد للفَدَّادِ أُسْرَةٌ ، ولا أُمَّة من حيث النتيجة ، أَجَلْ ، إن لويس الحليم أعتق هِيُيُونَ ، وبما أن الفَدَّادِينَ العتقاء يَنْدَبِعُونَ قانونَ مولاهم فإن هِيُيُونَ أصبحَ فَرَنْجِيًّا ، لا سَكْسُونِيًّا ولا جِرمانيًّا .

ولقد هاجمتُ ، فلأدافع عن نفسي ، وذلك أنه يقال لي إن هيئة الفَسَّالَات كانت تَوَلَّفُ في الدولة طبقةً تمتاز من طبقة الرجال الأحرار ، ولكن بما أن

(١) المصدر نفسه ، باب ٦ ، فصل ٤ ، صفحة ٣١٦ . (٢) دوبيوس ، المصدر نفسه .

(٣) « Omnes episcopi molesti fuerunt Ludovico, et maxime ii quos e servili conditione »

honoratos habebat, cum his qui ex barbaris nationibus ad hoc fastigium perducti sunt.»

De Gestis Ludovici Pii ٤٤ ، وفصل ٤٤

الإقطاعات كانت غير قابلة للعزل في بدء الأمر ، ثم غدت لمدى الحياة ، فإن هذا لم يُمكن أن يؤلف طبقة أشرافٍ أصلية ، ما دامت الامتيازات غير مرتبطة في إقطاعية وراثية ، وهذا هو الاعتراض الذي جعل مسيو دوفالوا يرى ، لا ريب ، أنه كان لا يوجد غير طبقة واحدة من المواطنين لدى الفرنج ، فاقبَس الشَّمْسُ دُوبُوس منه هذا الحِسَّ وأفسده بأدلة سيئة ، ومهما يكن من أمر فإن الشَّمْس دُوبُوس ليس الرجل الذي يستطيع أن يأتي هذا الاعتراض ، وذلك إذ أنه قدّم ثلاث طبقاتٍ شرفٍ رومانيةٍ جاعلاً صفةً ضيف الملك للأولى ، فإنه لم يُقدِّر أن يقول إن هذا اللقب دلّ على شرفٍ أصليٍّ أكثر مما دلّ عليه لقب الفسّلات ، ولكن لا بُدَّ من جوابٍ مباشر ، وذلك أن هؤلاء الفسّلات أو الأتباع لم يكونوا كذلك لأنهم كانوا أصحاب إقطاعة ، وإنما أُعطوا إقطاعةً لأنهم كانوا أنصاراً ، وليذكَرْ ما قلته في الفصول الأولى من هذا الباب ليَرى أنه لم يكن لهم ذاتُ الإقطاعة في ذلك الحين كما اتفق لهم بعد ذلك ، ولكنهم إذا لم تكن لهم هذه الإقطاعة فإن إقطاعةً أخرى كانت لهم ، وبما أن الإقطاعات كانت تُعطى عند الولادة ، وبما أنها كانت تُعطى في مجالس الأمة غالباً ، ثم بما أن من مصلحة الأشراف أن يكونوا أصحاب إقطاعات ، فإنه كان من مصلحة الملك أن يُنعم عليهم بها ، وكانت هذه الأسرُ تُمازُ بِمِرتبتها أُنْبَاعاً ، وبامتيازها أن يُرَجى لها نَيْلُ إقطاعة ، وسأبين في الباب الآتي<sup>(١)</sup> كيف قَصَّتْ أحوال الزمن بأن يظهر من الرجال الأحرار من يُقْبَلُونَ لِيَتَمَتَّعُوا بهذا الامتياز العظيم ، ومن ثمَّ لِيَدْخُلُوا طبقة الأشراف ، ولم يكن الأمرُ هكذا في زمن غُونْتَران وابن أخيه شِلْدِبِرْت ، وكان الأمر هكذا في زمن شارلمان ،

غير أن الرجال الأحرار ، وإن لم يكونوا عاجزين عن حياة إقطاعاتٍ منذ زمن هذا الأمير ، فإن القذّادين العتقاء كانوا محرومين ذلك على الإطلاق كما يظهر ذلك من عبارة تِيغَان التي نُقِلَتْ آنفاً ، وهل يقول لنا الشَّمَّاسُ دُوبوس<sup>(١)</sup> ، الذي ذهب إلى تركية ليعطينا فكرة عما كانت عليه طبقة الأشراف الفرنسية القديمة ، عن عدم تدمير الناس في تركية من ارتقاء خسيسى النسب إلى أعلى المناصب والمراتب كما كان يُتَذَمَّرُ في عهدى لويس الحليم وشارل الأصلع ؟ كان لا يُشْتَكى من ذلك في زمن شارلمان ، وذلك لأن هذا الأمير كان يميّزُ الأُسَرَ القديمة من الأُسَر الجديدة على الدوام ، وهذا الذى لم يصنعه لويس الحليم وشارل الأصلع .

ولا ينبغي للجمهور أن ينسى أنه مدينٌ للشَّمَّاسِ دُوبوس بكثير من التراكم الرائعة ، فعلى الجمهور أن يحكم في أمره بهذه الآثار لا استناداً إليها ، وقد سقط الشَّمَّاسُ دُوبوس في أغاليط عظيمة ضَمِنَ ذلك لأنه جعل الكونت دُوبولْنفِيلِيه نُصَبَ عينيه أكثر مما جعل موضوعه ، ولا أستنبط من جميع انتقاداتى غير هذه الواردة ، وهى : فما على أن أخشى إذا كان هذا الرجل العظيم قد ضلَّ ؟

(١) قيام المملكة الفرنسية ، جزء ٣ ، باب ٦ ، فصل ٤ ، صفحة ٣٠٢ .

## الباب الحادى والثلاثون

### نظرية القوانين الإقطاعية لدى الفرنج من حيث صلتها بشورات مملكتهم

#### الفصل الأول

#### تغييرات في الوظائف والإقطاعات

كان الكونتات لا يُرسلون إلى كورهم إلاّ لعامٍ واحد ، فلم يلبثوا أن اشتروا بقاء وظائفهم ، ولدينا مثال<sup>(١)</sup> على ذلك منذ عهد حَفْدَة كأفيس ، وذلك أن المدْعُوَّ بِيونْيوس كان كوتتاً في مدينة أُكْسِير ، فَبَعَثَ ابنه مُوْثُولُوس حاملاً مالاّ إلى غُنْتَرَان حتى يبقى في وظيفته ، ويُعطى الابنُ المالَ لنفسه ، وينال مكان الأب ، وكان الملوك قد بدأوا منذ زمن يَافِساد أفضالهم .

ومع أن قانون المملكة يقضى بإمكان عَزْل الإقطاعات فإنها كانت لا تُعطى على الخصوص ، ولا تُنزع وَفْقَ الهَوَى والمُرَاد ، فهذا من الأمور المهمة التي كانت تعالج في مجالس الأمة ، وقد يَرِدُ الخاطِرُ كَوْنُ الفساد قد تَسَرَّبَ في هذه الناحية كما تَسَرَّبَ في الناحية الأخرى فاستُمرَّ على حيازة الإقطاعات في مقابل المال كما استُمرَّ على حيازة الكونتيات .

---

(١) غرينوار التورى ، باب ٤ ، فصل ٤٢ ،

وسأيتن في سياق هذا الباب<sup>(١)</sup> وجودَ أعطيةٍ مؤبَّدةٍ كانت تَصْدُرُ عن الأمراء فضلاً عن الأعطية التي كانت تَصْدُرُ عنهم لزمين معين، ومما حدث كونُ المحكمة ذهبت إلى نقض العطايا التي وقَّعت، فأُسْفِرَ هذا عن استياء عامٍ في الأمة، ولم تنشب الثورة المشهورة في تاريخ فرنسا أن نشأت، وكان دورُها الأول هو المنظر العجيب لتعذيب برُونهول.

إن مما يخالف المألوف، كما يلوح في بدء الأمر، أن رُئيت<sup>(٢)</sup> هذه الملكة التي هي بنتٌ وأختٌ وأمٌ لكثيرٍ من الملوك والتي لم تزل مشهورةً بآثارٍ جديرةٍ بناظرٍ رومانيٍّ للمؤسَّسات أو بوالٍ رومانيٍّ، والتي ولدت ذات عبقريةٍ باهرةٍ للقيام بالأمر وحائزَةً صفاتٍ ظلت محترمةً زمناً طويلاً، دفعةً واحدةً عرضةً لنكالٍ بلغ من الطول والخزى والجور من قبل ملك<sup>(٣)</sup> كانت سلطته غير ثابتة الأساس في شعبه لو لم تسقط حُظوتها لدى هذا الشعب عن سببٍ خاصٍ، أجل، عَزَا كُلُّوتِير<sup>(٤)</sup> إليها قتلَ عشرة ملوك، غير أنه كان قد أمر بقتل اثنين منهم، وقد كان قتلُ آخرين منهم جرماً النصيب أو ناشئاً عن خُبث ملكةٍ أخرى، فشعبٌ تركَ فريدِيغُونْدَ تموت على فراشها، وكان يُعَارِضُ<sup>(٥)</sup> حتى العقاب على جرائمها الهائلة، لا بُدَّ من أنه كان باردَ الدَّمِ تجاه جرائم برُونهول.

لقد وُضِعَتْ على جَمَلٍ، وسيرَ بها بين جميع الجيش، وهذا دليلٌ صحيحٌ على أنها كانت قد فقَّدت حُظوتها لدى هذا الجيش، ويروى فريدِيغِيرُ أن نديم برُونهول، برُوتير، كان يقبض على مال السُّنِّيَّورات ويملأ به بيت المال، وأنه

(١) فصل ٧ . (٢) تاريخ فريدِيغِير، فصل ٤٢ . (٣) كلُّوتِير الثاني بن شلبريك وأبو داغوير . (٤) تاريخ فريدِيغِير، فصل ٤٢ . (٥) انظر إلى غريغوار التوري باب ٨، فصل ٣١ .

كان يُهين طبقة الأشراف ، وأنه لم يطمئن أحدٌ إلى حفظ وظيفته<sup>(١)</sup> ، ويأتمر الجيش به ، ويقتله في خيمته ، وتصبح برونيهولُ أشدَّ مقتًا عند الأمة يوماً بعد يوم ، وذلك إما لسبيل الانتقام<sup>(٢)</sup> التي سلكتها بسبب هذا القتل ، وإما لاتباعها ذات الخطة<sup>(٣)</sup> . وكان كلُّو تيرُ طامعاً في الحُكْم وحده ، وكان يساوره أفضعُ مَيلٍ إلى الانتقام ، وكان مُوقناً بهلاك نفسه إذا ما فاز أبناء برونيهول فاشترك في مؤامرةٍ تجاه نفسه ، وأصبح مُتهماً لبرونيهِول جاعلاً من هذه المِلِكة عِبْرَةً هائلةً ، سواءً عن غباوةٍ أو عن حُكْمِ الأحوال .

وكان قُرُ نَاشِيرُ روح المؤامرة ضدَّ برونيهِول ، وَنُصِبَ رَئِيسَ دِيوانِ لِيُورْغُونِيَّة ، وَطَلَبَ مِنْ كُلُّوتِيرِ أَلَّا يُنْقَلَ مِنْ مَكَانِهِ مَدَى حَيَاتِهِ<sup>(٤)</sup> ، وبذلك عاد رئيسُ الديوان لا يكون في مثل الحال التي كان السَّنيوراتُ الفرنسيون عليها ، فقد أخذت هذه السلطة تكون مستقلةً عن السلطة الملكية .

ووصايةُ برونيهِولِ المشؤومة على العرش هي التي كانت قد جَفَلَتِ الأُمَّةَ على الخصوص ، ولكنَّ بينا كانت القوانين باقيةً في كمال قوتها لم يستطع شخصٌ أن يتذمَّرَ من نزعِ إقطاعيةٍ منه ما دام القانون لم يُعطه إياها إلى الأبد ، ولكن عند ما أدى

( ١ ) - "Scœva illi fuit contra personas iniquitas, fisco nimium tribuens, de rebus per-sonarum ingeniose fiscum vellens implere ... ut nullus reperiretur qui gradum queln sonarum in geniose fiseum vellens implere ... ut nullus reperiretur qui gradum quem arripuerat potuisset adsumere" تاريخ فريد يغير ، فصل ٢٧ ، عن سنة ٦٠٥

( ٢ ) المصدر نفسه ، فصل ٢٨ عن سنة ٦٠٧ . ( ٣ ) المصدر نفسه ، فصل ٤١ عن سنة ٦١٣ ، Burgundice farones tam episcopi quam coeteri leudes, timentes Brunichildem, et odium in eam habentes, consilium inientes, etc.

( ٤ ) تاريخ فريد يغير ، فصل ٤٢ ، عن سنة ٦١٣ .

Sacramento Clotario accepto ne unquam vitæ suæ temporibus degradaretur.



الشَّيْخُ وَسُوءُ الْأَسَالِيبِ وَالْفَسَادُ إِلَى مَنَحِ إِقْطَاعَاتٍ تُذَمَّرُ مِنْ سُلُوكِ طَرُوقٍ سَيِّئَةٍ لَا تَنَزَّاعُ أَشْيَاءُ كَانَتْ قَدْ ظَفِرَ بِهَا عَلَى هَذَا النِّحْوِ فِي الْغَالِبِ ، وَمِنْ الْمَحْتَمَلِ أَنَّهُ كَانَ لَا يُقَالُ شَيْءٌ لَوْ نَشَأَ تَقْضُ الْأَعْطِيَةِ عَنِ الْخَيْرِ الْعَامِّ ، غَيْرَ أَنَّ النِّظَامَ كَانَبُ يُرَى مِنْ غَيْرِ كَنَمٍ لِلْفَسَادِ ، وَكَانَ يُطَالَبُ بِالْحَقِّ الْأَمِيرِيِّ بَدَلًا لِأَمْوَالِ بَيْتِ الْمَالِ كَمَا يُمْلِيهِ الْهَوَى ، فَعَادَتِ الْأَعْطِيَةُ لَا تَكُونُ مَكْفَاةً عَلَى الْخِدْمَةِ أَوْ أَمْلًا لَهَا ، وَقَدْ أَرَادَتْ بَرُونَهُوْلُ إِصْلَاحَ سُوءِ الْفَسَادِ الْقَدِيمِ بِرُوحٍ فَاسِدَةٍ ، وَلَمْ تَكُنْ أَهْوَاؤُهَا أَهْوَاءَ نَفْسٍ ضَعِيفَةٍ قَطُّ ، فَاعْتَقَدَ الْوُودَاتُ وَأَكَابِرُ الضَّبَاطِ هَلَاكَ أَنْفُسِهِمْ فَقَضَوْا عَلَيْهَا .

وَتَعَوَّزْنَا جَمِيعُ الْوَقَائِعِ الَّتِي تَمَّتْ فِي تِلْكَ الْأَزْمَنَةِ ، وَكَانَ عَلَى جَانِبِ عَظِيمٍ مِنَ الثَّقَمِ صَانِعُو التَّوَارِيخِ الَّذِينَ كَانُوا يَعْرِفُونَ مِنْ تَارِيخِ زَمَانِهِمْ ، تَقْرِيْبًا ، مِثْلَ مَا يَعْرِفُهُ الْقَرَوِيُّونَ مِنْ تَارِيخِنَا فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ لَدُنْيَا نِظَامًا لِكُلُوتِيَرٍ صَادِرًا عَنْ مَجْمَعِ بَارِيَسَ<sup>(١)</sup> لِإِصْلَاحِ الْمَفَاسِدِ ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْأَمِيرَ أزالَ الشَّكَاوَى الَّتِي أَدَّتْ إِلَى الثَّوْرَةِ<sup>(٢)</sup> ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْأَمِيرُ فِيهِ ، مِنْ نَاحِيَةٍ ، جَمِيعَ الْأَعْطِيَةِ الَّتِي وُضِعَتْ . أَوْ أُيِّدَتْ ، مِنْ قَبْلِ أَسْلَافِهِ<sup>(٣)</sup> لِلْمُلُوكِ ، وَيَأْمُرُ ، مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى ، بِأَنْ يُعَادَ<sup>(٤)</sup> إِلَى لُودَاتِهِ أَوْ أَتْبَاعِهِ جَمِيعُ مَا تُزْعِ مِنْهُمْ .

وَلَمْ يَكُنْ هَذَا كُلُّهُ مَا صَدَرَ عَنِ الْمَلِكِ مِنْ مَنَحَةٍ فِي هَذَا الْمَجْمَعِ ، فَقَدْ أَمَرَ بِإِصْلَاحِ<sup>(٥)</sup> كُلِّ مَا صُنِعَ ضِدَّ امْتِيَازَاتِ رِجَالِ الدِّينِ ، وَخَفَّفَ نَفْوَذَ الْبَلَاطِ فِي

( ١ ) بعد التَّنْكِيلِ بِبَرُونَهُوْلِ ، سَنَةِ ٦١٥ ، انْظُرْ إِلَى طَبْعَةِ الْمَرَامِسِ الْقَدِيمَةِ لِبالوز ، صَفْحَةُ ٢١ .

( ٢ ) Quae contra rationis ordinem acta vel ordinata sunt, ne in antea, quod avertat divinitas, contingant, disposuerimus, Christo praesule, per hujus edicti tenorem generaliter emendare. المصدر نفسه ، المَادَّةُ ١٦ .

( ٣ ) المصدر نفسه ، المَادَّةُ ١٦ . ( ٤ ) المصدر نفسه ، المَادَّةُ ١٧ .

( ٥ ) Et quod per tempora ex hoc praetermissum est, vel dehinc, perpetualiter observetur.

انتخابات الأسقفيات<sup>(١)</sup>، وأصلح الملكُ أمورَ بيت المال على هذا النحو فأمر بحذف<sup>(٢)</sup> جميع العوائد الجديدة وبعدم جباية شئٍ من حقِّ المرور الذي وُضِعَ منذ موت غُنْتَرَان وسيجِير وشِلِيرِيك<sup>(٣)</sup> ، أى إنه ألغى كلَّ ما وُضِعَ فى أثناء وصاية فريديغوند وبرُونهُول على العرش، وإنه حَظَرَ جَلَبَ مواشيه إلى غابات الأفراد<sup>(٤)</sup>، وسرى ، عمّا قليل ، أن الإصلاح كان أكثرَ عموماً فشَلَّ الأمورَ المدنية .

### الفصل الثانى

#### كيف أَصْلَحَتِ الحكومة المدنية

رأينا الأمة تُبْدِي ، حتى الآن ، شواهدَ خَفَّةٍ وعدمِ صبرٍ حَوْلَ اختيار سادتها وسلوكهم ، ورأيانها تَسَوَّى ما بين سادتها من خلافٍ ، وتَقَرِّضُ عليهم واجبَ الصلح ، ولكن الأمة صنعت الآن ما كان لا يَرَى ، فقد أَلَقَتَ نظراً على وضعها الحاضر ودرستْ قوانينها باعتدال دم وتداركت نَقْصَهَا وَوَقَّفتِ العُنْفَ ونَظَّمَتِ السلطة .

وما انفق لفرِيدِيغُونْد وبرُونهُول من وصاياتٍ على العرش رُجُولِيَةٍ جريئةٍ ماجنةٍ كان أَقْلٌ بَهْتًا لهذه الأمة من إنذارها ، وما صدر عن فريديغوند من

( ١ ) Ita ut episcopo decedente, in loco ipsius qui a metropolitano ordinari debet cum provincialibus, a clero et populo eligatur; et si persona condigna fuerit, per ordinationem principis ordinetur; vel certe si de palatio eligitur, per meritum personae et doctrinae ordinetur, المادة ١ المصدر نفسه

( ٢ ) المادة ٨ Ut ubicumque census novus impie additus est, emendetur

( ٣ ) المصدر نفسه ، المادة ٩ . ( ٤ ) المصدر نفسه ، المادة ٢١ .

حَبَّاثٌ دافعت عنه بجنائنها ذاتها ، فسَوَّغَت السُّمَّ والْقَتْلَ بالسُّمِّ والقَتْلِ ، وقد سارت على وجهٍ كانت به مظالمها خاصةً أكثر من أن تكون عامة ، وقد أتت فريدِ يُونْد كثيرَ شُرورٍ ، وقد كانت برُّونهُول أكثرَ إخافةً بها ، ولم تكف الأمة في هذه الأزمنة بوضع النظام في الحكومة الإقطاعية ، فقد أرادت توطيد حكومتها المدنية أيضاً ، وذلك لأن هذه الحكومة كانت أكثرَ فساداً من الأخرى ، وكان خَطَرُ هذا الفساد على قَدَرٍ قَدَمه ، وكان سوء الأخلاق أدعى إلى هذا الفساد من سوء استعمال القوانين كما يظهر .

ويدلُّنا تاريخُ غِرِيفوارِ الثُّورِ وغيره من الآثار على أمة جافية بربرية من ناحية وعلى ملوك لم يكونوا أقلَّ منها في ذلك من ناحية أخرى ، وقد كان هؤلاء الملوك قَتْلَةً ظَلَمَةً قَسَاةً لأن جميع الأمة كانت هكذا ، وإذا كانت النصرانية قد بدَّتْ مُطَافَةً لهم فليَما تُلَقِّيه من هَوَلٍ في قلوب الجرمين ، وقد دافعت الكنيسة عن نفسها تجاههم بخوارق قدَّيسها وعجائبهم ، ولم يكن الملوك مُدَنِّسِي القُدْسِيَّاتِ لأنهم كانوا يَحْشَوْنَ عقوبات التدنيس ، ولكن الملوك قد اقترفوا جميع أنواع الجرائم والمظالم عن غضبٍ أو عن عَمْدٍ مع ذلك لأن هذه الجرائم والمظالم كانت لا تُظْهِرُ لهم يدَ الله الرقيب ، وكان الفَرَّنج يَحْتَمِلُونَ ملوكاً قَتَلَةً لأنهم أنفسهم كانوا قَتَلَةً كما قلت ، وهم كانوا لا يتأثرون من مظالم ملوكهم ونِهَايَهم لأنهم كانوا ظالمين نَهَائِيَّين مثلهم ، أَجَلٌ ، كان يوجد كثيرٌ من القوانين الموضوعة ، غير أن الملوك كانوا يجعلونها غيرَ مُجْدِيَةٍ برسائلٍ ناقضةٍ <sup>(١)</sup> . (Preceptions) هادمةٍ لهذه القوانين ، أى كان هذا كإرادات أباطرة الرومان تقريباً ، سواء أكان الملوك قد أخذوا عنهم هذه العادة أم استنبطوها من طبيعتهم ، ومما يُرى

(١) كانت هذه أوامر يرسلها الملك إلى القضاة ليأتوا أو ليحتملوا أعمالاً مخالفة للقانون .

في غريغوار التوري أنهم كانوا يقومون بأعمال القتل عمداً ، وأنهم كانوا يقتلون المتهمين الذين لم يُسمَعوا ، وأنهم كانوا يُصدرون رسائل ناقضةً وضْعاً لأنكحةٍ مُحَرَّمة<sup>(١)</sup> ، أو نقلاً لمواريث ، أو نزاعاً لحقوق الأقرباء ، أو تزوّجاً براهبات ، والواقع أنهم كانوا لا يصنعون قوانين من تلقاء أنفسهم ، وإنما كانوا يُعطّلون العمل بما كان قد وُضِعَ منها .

وقوم مرسوم كلوتير جميع الشكاوى ، فصار لا يُحكَم على أحدٍ قبل أن يُسمَع<sup>(٢)</sup> ، وحُقّ للأقرباء أن يرثوا ، دائماً ، وفق الترتيب المنصوص عليه في القانون<sup>(٣)</sup> ، وغدت باطلة كل رسالة ناقضة تزوّجاً بيناتٍ أو أيامى أو راهباتٍ ، فيجَازى بشدّة كل من ينالها ويستعملها<sup>(٤)</sup> ، وقد كنا نَعْلَم بما هو أدق من هذا ما نصّ عليه هذا المرسوم حَوْلَ الرسائل الناقضة لولم تندثر المادة ١٣ والمادتان اللتان تليانها مع الزمن ، فليس لدينا غير الكلمات الأولى من المادة ١٣ التي تأمر بمراجعة الرسائل الناقضة ، وهذا ما لا يطابق الرسائل الناقضة التي ألغاهها بذات القانون ، ولدينا نظام آخر عن هذا الأمير<sup>(٥)</sup> يلائم مرسومه ويُصلح جميع مفاسد الرسائل الناقضة تماماً .

حقاً أن مسيو بالوز وجدّ هذا النظام بلا تاريخٍ واسمٍ للمكان الذي صدر فيه فعزّاه إلى كلوتير الأول ، فهو قد صدّر عن كلوتير الثاني ، ولدى ثلاثة أسباب في ذلك :

(١) انظر إلى غريغوار التوري ، باب ٤ ، صفحة ٢٢٧ ، ويطفح التاريخ والمراسم بذلك ، ويظهر اتساع سيوه الاستعمال هذا ، على الخصوص ، في مرسوم كلوتير الثاني ، لسنة ٦١٥ ، الذي وضع لإصلاحه ، انظر إلى المراسم القديمة ، طبعة بالوز ، جزء ١ ، صفحة ٢٢ . (٢) المادة ٢٢ . (٣) المصدر نفسه ، المادة ٦ . (٤) المصدر نفسه ، المادة ١٨ . (٥) في طبعة المراسم القديمة لبالوز ، جزء ١ ، صفحة ٧ .

١ : لقد نُصَّ فيه على أن الملك يُبقي البراءاتِ التي مُنِحَتْها الكنائسُ من قِبَلِ أبيه وَجَدَهُ<sup>(١)</sup> ، فأى البراءات كان يُمكن أن يُنعمَ بها على الكنائس جَدُّ كلوتير الأولِ ، شِلْدريك ، الذى لم يكن نصرانياً والذى كان يعيش قبل تأسيس المملكة ؟ غير أن هذا المرسوم إذا ما عُرِىَ إلى كلوتير الثانى وَجَدَ كلوتير الأول جَدَّاه ، وَجَدَ هذا الجَدُّ الذى قَدَّمَ إلى الكنائس أعطيةً عظيمةً تكفيراً عن قتل ابنه كرامن الذى أمر بحرقه مع زوجته وأولاده .

٢ : لقد بَقِيَتِ المفاصد التى أصلحها هذا النظام بعد كلوتير الأول ، حتى إنها بلغت حَدَّها فى ضَعْفِ عَهْدِ غُونتران ، وفى جَوْرِ عَهْدِ شِلْدريك وفى وصايات فريدِ يُونْد وبرُونهول الممقوتة ، والواقعُ كيف كانت الأمةُ تستطيع احتمالَ فُظائعٍ مُحَرَّمةٍ من غير أن تَرَفَعِ عقيرتها عند رجوع هذه الفُظائعِ باستمرار ؟ وكيف لا تَصْنَعُ الآن ما صنعت حينما عاد شِلْدريك الثانى<sup>(٢)</sup> إلى سابق مظالمه فَحَمَلَتْهُ على الأمر بأن يُتَّبَعَ القانونُ والعاداتُ فى الأحكام كما كان يُصْنَعُ سابقاً<sup>(٣)</sup> ؟

٣ : ثم لم يكن هذا النظام الذى وُضِعَ لتقويم المظالم لِيُخَصَّ كلوتير الأول ما خَلَّتِ المملكة من الشكاوى فى عهده من هذه الناحية ، وما تَوَطَّدَ سلطانه كثيراً فى الزمن الذى جُعِلَ فيه هذا النظام ، وذلك بدلاً من ملاءمته الحوادث التى نشأت فى عهد كلوتير الثانى فأدت إلى ثورةٍ عن حال المملكة السيامى ، فيجب تنويرُ التاريخ بالقوانين وتنويرُ القوانين بالتاريخ .

( ١ ) تكلمت فى الباب السابق ، فصل ٢١ ، عن هذه البراءات التى كانت امتيازات لحقوق العدالة ، والتى كانت تشتمل على منع القضاة المملكين من القيام بأية وظيفة فى المكان ، والتى كانت تعدل إنشاء إقطاعة أو وراثتها . ( ٢ ) بدأ عهده حوالى سنة ٦٧٠ . ( ٣ ) انظر إلى « حياة القديس ليجه » .

### الفصل الثالث سلطة رئاسة الديوان

قلتُ إن كلوتير الثاني عاهد على عدم نزع الرئاسة من قارناشير مدى حياته ، وكانت للثورة نتيجةً أخرى ، والرئيسُ قبل هذا الزمن كان رئيساً لدى الملك فأصبح رئيساً للمملكة ، وكان الملك يختاره فصارت الأمة تختاره ، وكان تيودوريك<sup>(١)</sup> قد نصبَ برؤتير رئيساً ، وكان فريديغوند<sup>(٢)</sup> قد نصبتَ كندريك رئيساً ، قبل الثورة ، ثم آل حق الاختيار<sup>(٣)</sup> إلى الأمة بعد ذلك .

وهكذا لا ينبغي أن يُخلط ، كما صنع بعض المؤلفين ، بين رؤساء الديوان هؤلاء ومن كان لهم هذا المقام قبل موت برؤنهول ، أى بين رؤساء ديوان الملك ورؤساء ديوان المملكة ، ويُستدلُّ من قانون البورغون أن منصب رئيس الديوان عندهم لم يكن من المناصب الأولى للدولة<sup>(٤)</sup> ، وكذلك لم يكن هذا المنصب من أسمى المناصب لدى ملوك الفرنج الأولين<sup>(٥)</sup> .

وقد طمأن كلوتير من كانوا قابضين على مناصب وإقطاعات ، فلما مات قرانشير ، وسأل ذلك الأمير من كان مجتمعاً في ترؤوا من السنيورات عن يريدون

(١) Instigante Brunichilde, Theodorico jubente, etc. فريديغير ، فصل ٢٧ ، عن سنة ٦٠٥

(٢) Gesta regum Francorum ، فصل ٣٦ . (٣) انظر إلى فريديغير ، التاريخ ،

فصل ٥٤ ، عن سنة ٦٢٦ ، وسمته المجهول الاسم ، فصل ١٠١ ، عن سنة ٦٩٥ ، وفصل ١٠٥

عن سنة ٧١٥ ، إيمان ، باب ٦ ، فصل ١٥ ، إيجيهارد ، حياة شارلمان ، فصل ٤٨ ،

Gesta regum Francorum ، فصل ٤٥ . (٤) انظر إلى قانون البورغون ، in proefat ، وإلى

الذيل الثاني لهذا القانون ، باب ١٣ . (٥) انظر إلى غريغوار التورى ، باب ٩ ، فصل ٣٦ .

انتخابه في مكانه ، هتفوا جميعهم قائلين إنهم لا يَنْتَخِبُون<sup>(١)</sup> مطلقاً راجين عطفه واضعين أنفسهم بين يديه .

وَجَمَعَ رَاغُوْبِرَ جَمِيعَ الْمَمْلَكَةِ كَمَا صَنَعَ أَبُوهُ ، وَاعْتَمَدَتِ الْأُمَّةُ عَلَيْهِ ، وَلَمْ تُعْطِهِ رَئِيسَ دِيْوَانٍ قَطُّ ، وَيَشْعُرُ هَذَا الْأَمِيرُ بِأَنَّهُ طَلِيقٌ ، وَتَطْيِبُ نَفْسُهُ بِمَا نَالَ مِنْ انْتِصَارَاتٍ ، وَيَعُودُ إِلَى خِطَّةِ بُرُونْهَوِلْ ، وَلَكِنْ هَذَا يَبْلُغُ مِنْ سُوءِ الْعَاقِبَةِ لَهُ مَا سَمَحَ مَعَهُ لُودَاتُ أُسْتَرَاذِيَّةَ بِأَنْ يَقَهَّرَهُمُ السَّكَالْفُونُ<sup>(٢)</sup> ، فَرَجَعُوا إِلَى أَمَاكْنِهِمْ وَأَصْبَحَتْ وَايَاتُ أُسْتَرَاذِيَّةِ الْوَاقِعَةِ عَلَى الْحُدُودِ فَرِيسَةً لِلْبَرَابَرَةِ .

وَيَعْرِضُ عَلَى الْأُسْتَرَاذِيِّينَ تَنْزُلَهُ عَنْ أُسْتَرَاذِيَّةَ لِابْنِهِ سِيَجِيرَ مَعَ خَزِينَةٍ وَأَنْ يَضَعَ حُكُومَةَ الْمَمْلَكَةِ وَالْقَصْرَ بَيْنَ يَدَيْ أُسْقَفِ كُولُونِيَّةَ ، كُونِيِيرَ ، وَيَدَى دُوكِ أَدَالْجِيَزَ ، وَلَمْ يَلْزَمْ فَرِيدِيغِيرُ جَانِبَ التَّفْصِيلِ ، قَطُّ ، حَوْلَ الْعُهُودِ الَّتِي تَمَّتْ وَقْتُئْذٍ ، غَيْرَ أَنَّ الْمَلِكَ أَيْدَهَا كُلَّهَا بِمِرَاسِمِهِ ، وَقَدْ أُزِيلَ الْخَطَرُ<sup>(٣)</sup> عَنْ أُسْتَرَاذِيَّةَ فِي بَدْءِ الْأَمْرِ .

وَلَمَّا شَعَرَ دَاغُوْبِرَ بِدُنُوِّ أَجَلِهِ أَوْصَى إِيغَا بِأَمْرَاتِهِ نَنْتَشِلْدَ وَابْنَهُ كَلُوفِيْسَ ، فَاخْتَارَ

(١) "Eo anno, Clotarius cum proceribus et leudibus Burgundiae Treccassinis conjungitur, cum eorum esset sollicitus, si vellent jam, Warnachario discesso, alium in ejus honoris gradum sublimare; sed omnes unanimiter denegantes se nequaquam velle Majorem domus eligere, regis gratiam obnix petentes, cum rege transegere"

تاريخ فريديغير ، فصل ٥٤ ، عن سنة ٦٢٦ .

(٢) "Istam victoriam quam Vinidi contra Francos meruerunt, non tantum Sclavino- rum fortitudo abtinuit quantum dementatio Austrasiorum, dum se cernebant cum Dagoberto odium incurrisse, et assidue expoliarentur" ٦٣٠ عن سنة ٦٨ ، تاريخ فريديغير ، فصل ٦٨ ، عن سنة ٦٣٠

(٣) "Deinceps Austrasii eorum studio limitem et regnum Francorum contra Vinidos utiliter defensasse noscuntur" ٦٣٢ عن سنة ٧٥ ، تاريخ فريديغير ، فصل ٧٥ ، عن سنة ٦٣٢

لُودَاتُ نُسْتَرِيَّةٍ وَبُورْغُونِيَّةٍ هَذَا الْأَمِيرَ الشَّابَّ مُلْكًا لَهُمْ<sup>(١)</sup> ، وَقَامَ إِيغَا وَنَنْتَشِلْدُ بِإِدَارَةِ الْقَصْرِ<sup>(٢)</sup> ، وَأَعَادَا جَمِيعَ الْأَمْوَالِ الَّتِي كَانَ دَاغُوبِرْ قَدْ اسْتَوْلَى عَلَيْهَا<sup>(٣)</sup> ، فَأَنْقَطَعَتْ جَمِيعُ الشَّكَاوَى فِي نُسْتَرِيَّةٍ وَبُورْغُونِيَّةٍ كَمَا كَانَتْ قَدْ انْقَطَعَتْ فِي أُسْتَرَاذِيَّةٍ . وَلَمَّا مَاتَ إِيغَا حَمَلَتْ الْمَلِكَةُ نَنْتَشِلْدُ سَنِيُورَاتِ بُورْغُونِيَّةٍ عَلَى انْتِخَابِ فُلُوشَاتُوسَ رَئِيسًا لِدِيُونَانِهِمْ<sup>(٤)</sup> ، فَأَرْسَلَ هَذَا إِلَى الْأَسَاقِفَةِ وَأَهْلِ سَنِيُورَاتِ مَمْلَكَةِ بُورْغُونِيَّةٍ رِسَالًا وَعَدَهُمْ فِيهَا بِأَنْ يُبْقِيَ لَهُمْ مَرَاتِبَهُمْ وَمَنَاصِبَهُمْ<sup>(٥)</sup> ، وَقَدْ وَكَّدَ كَلَامَهُ بِقَسَمٍ ، وَهَنَا وَضَعَ مُؤَلَّفُ « كِتَابِ رُؤَسَاءِ الدِّيُونَانِ الْمَلِكِيِّ » بَدْءَ إِدَارَةِ الْمَمْلَكَةِ مِنْ قَبْلِ رُؤَسَاءِ هَذَا الدِّيُونَانِ<sup>(٦)</sup> .

وَأَسْهَبَ فِرِيدِيغِرُ ، الَّذِي كَانَ بُورْغُونِيًّا ، فِي تَفْصِيلِ مَا هُوَ خَاصٌّ بِرُؤَسَاءِ دِيُونَانِ بُورْغُونِيَّةٍ فِي زَمَنِ الثَّوْرَةِ الَّتِي نُحَدِّثُ عَنْهَا بِأَكْثَرِ مِمَّا عَنْ رُؤَسَاءِ دِيُونَانِ أُسْتَرَاذِيَّةٍ وَنُسْتَرِيَّةٍ ، غَيْرَ أَنَّ الْعَهْدَ الَّتِي وُضِعَتْ فِي بُورْغُونِيَّةٍ وَضِعَ عَيْنُهَا فِي نُسْتَرِيَّةٍ وَأُسْتَرَاذِيَّةٍ لِدَاتِ الْأَسْبَابِ .

وَقَدْ اعْتَقَدَتْ الْأُمَّةُ أَنَّ جَعَلَ السُّلْطَانُ قَبْضَةَ رَئِيسِ دِيُونَانٍ تَخْتَارُهُ وَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَقْرِضَ عَلَيْهِ شَرْوْطًا أَدْعَى إِلَى الْإِطْمِئْنَانِ مِنْ جَعَلِهِ قَبْضَةَ مُلْكٍ كَانَتْ سُلْطَتُهُ وَرَاثِيَّةً .

(١) تَارِيخُ فِرِيدِيغِرِ ، فَصْلُ ٧٩ ، عَنْ سَنَةِ ٦٣٨ . (٢) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ . (٣) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ ، فَصْلُ ٨٠ ، عَنْ سَنَةِ ٦٣٩ .

(٤) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ ، فَصْلُ ٨٩ ، عَنْ سَنَةِ ٦٤١ . (٥) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ ، FLoachatus cunctis ducibus a regno Burgundiae, seu et pontificibus, per epistolam etiam et sacramentis firmavit unicuique gradum honoris et dignitatem, seu et amicitiam, perpetuo conservare.

(٦) "Deinceps a temporibus Clodovei, qui fuit filius Dagoberti incltyti regis, pater vero Theodorici, regnum Francorum decidens per majores domus coepit ordinari" De major, domus regie



## الفصل الثالث

ماذا كانت عبقرية الأمة تجاه رؤساء الديوان

كانت الحكومة التي تشتمل على أمة ذات ملك ، وتختار من عليه أن يمارس السلطة الملكية ، تظهر خارقة للعادة ، ولكنني إذا عدّدت الأحوال التي يكون الإنسان عليها أبصرت أن الفرّنج كانوا يستمدون أفكارهم من بعيد من هذه الناحية .

وكانوا قد انحدروا من الجرّمان الذين روى تاسيت أنهم كانوا ، عند اختيار ملكهم ، ينظرون إلى شرفه<sup>(١)</sup> ، والذين كانوا ، عند اختيار رئيسهم ، ينظرون إلى فضله ، وهما هم أولاء ملوك الجليل الأول ورؤساء الديوان ، فأما الأولون فقد كانوا وراثيين ، وأما الآخرون فقد كانوا انتخابيين .

ولا مرء في أن هؤلاء الأمراء الذين كانوا ينهضون في مجلس الأمة ، ويعرضون القيام ببعض الغارات على جميع من يؤدّ اتباعهم ، كانوا يجتمعون في شخصهم سلطة الملك وسلطة رئيس الديوان غالباً . وكان شرفهم قد منحهم الملك ، وكانت فضيلتهم ، التي تجمعهم يتبعون من قبل كثير من المتطوعين الذين يتخذونهم زعماء لهم ، تمنحهم سلطة رئيس الديوان ، وكان ملوكنا الأولون ، بما لهم من مقام ملكي ، يظهرون على رأس الحاكم والمجالس ويصدرون القوانين بموافقة هذه المجالس ، وكانوا ، بما لهم من مقام الدوك والرئيس ، يقومون بغزواتهم ويقودون جيوشهم .

(١) فصل . v . De morib. Germ . "Reges ex nobilitate, duces ex virtute sumunt"

وليس على من يودُّ معرفةَ عبقرية الفرنج الأولين من هذه الناحية أن يُبقيَ نظرةً على سلوكِ فرَنجيِّ القوم ، أرْبُوغَاسْت<sup>(١)</sup> ، الذي كان قَلَنْتِنِيَان قد ألقى إليه قيادة الجيش ، فقد اعتقل العاهلَ في القصر ، ولم يسمح لأحد بأن يكلمه في أيِّ أمرٍ مدنيٍّ أو عسكريٍّ كان ، وما صنعه أرْبُوغَاسْت آنثذٍ هو عين ما صنعه الِيبِنُون بعدئذ .

### الفصل الخامس

## كيف نال رؤساء الديوان قيادة الجيوش

لم تفكّر الأمةُ ، قطُّ ، في اختيار رئيسٍ في أثناء قيادة الملوك للجيوش ، وصار كلُّوْفِيسُ وأبناؤه الأربعة على رأس الفرنسيين فقادوهم من نصْرٍ إلى نصر ، وكان الأميرُ الشابُّ الضعيف المريض ، تِيْبُول بن تِيْودِر ، أولَ مَنْ بَقِيَ من الملوك في قصره<sup>(٢)</sup> ، ورَفَضَ أن يُوجَّهَ حَمْلَةً إلى إيطاليا ضدَّ نارْسِيس ، واغتمَّ حين رأى الفرَنج يختارون رئيسين قَادِم<sup>(٣)</sup> إليها ، وغُونْتِرَانُ هو أكثرُ أبناء كلُّوتِيرِ الأولِ الأربعة إهمالاً لقيادة الجيوش<sup>(٤)</sup> ، وحَذَّ أَحَدُوهُ ملوكَ آخرون ، وأنعموا بالقيادة

(١) انظر إلى Sulpicius Alexander ، في غريغوار التوري ، جزء ٢ .

(٢) سنة ٥٥٢ .

(٣) Leutheris vero et Butilinus, tametsi id regi ipsorum minime placebat, belli

أغاثياس ، جزء ١ ، غريغوار التوري ، باب ٤ ، فصل ٩ . cumeis societatem inierunt .

(٤) لم يَقم غُونْتِرَانُ حتَّى بالحملة ضد غونْدوفالد الذي كان يدعى أنه ابن لكلوتير مطالباً بحصته في

المملكة .

على رؤساء أودوكات<sup>(١)</sup> كثيرين تسلياً لها إلى أيدي أخرى بلا خطر .  
ورئي صدور ما لا يُحصى من المحاذير عن ذلك ، وعاد لا يكون هنالك نظام ،  
وعادت لا تُعرف هنالك طاعة ، وعادت الجيوش لا تكون شؤماً على غير بلادها ،  
وكانت تظهر مثقلة بالأسلاب قبل أن تصل إلى العدو ، وتجد في غريغوار التورى  
وصف حتى لجميع هذه الشرور<sup>(٢)</sup> ، ويقول غونتران<sup>(٣)</sup> : « كيف نستطيع أن  
ننال النصر مع عدم محافظتنا على الذى اكتسبه آباؤنا لنا ؟ لقد عادت أمتنا غير  
ما كانت عليه . . . » ، وياله من أمر غريب ! إنها كانت رهن الانحطاط منذ  
زمن حَفدة كلوفيس .

ولذا كان من الطبيعى أن يُوصل إلى نصب دوك واحد ، نصب دوك  
ذى سلطان على جمع لا يُحصى من السنيورات واللوات الذين عادوا لا يعرفون  
التزاماتهم ، نصب دوك يُعيد النظام العسكرى . ويأتى العدو بقوم عادوا لا يعرفون  
غير محاربة أنفسهم ، وقد أُعطى رؤساء الديوان السلطان .

وكانت أولى وظائف رؤساء الديوان هى إدارة الدور الملكية اقتصادياً ،  
وصارت لهم إدارة الإقطاعات السياسية مشتركين مع موظفين آخرين ، ثم تصرفوا فيها  
وحدهم<sup>(٤)</sup> فى نهاية الأمر ، وصارت لهم ، أيضاً ، إدارة شؤون الحرب وقيادة الجيوش ،  
ووجدت هاتان الوظيفتان مرتبطتين فى الوظيفتين الآخرين بحكم الضرورة ، وكان

( ١ ) كان عددهم عشرين أحياناً ، انظر إلى غريغوار التورى ، باب ٥ ، فصل ٢٧ ، وباب ٨ ، فصل ١٨ و ٣٠ ، وباب ١٠ ، فصل ٣ ، وقد اتبع داغوير ، الذى لم يكن له رئيس ديوان فى بورغونية ، ذات السياسة فأرسل ضد الفسكون عشرة دوكات وكونتات كثيرين لم يكن فوقهم دوكات قط ، تاريخ فريديغير ، فصل ٧٨ ، عن سنة ٦٣٦ . ( ٢ ) غريغوار التورى ، باب ٨ ، فصل ٣٠ ، وباب ١٠ ، فصل ٣ . ( ٣ ) المصدر نفسه ، باب ٨ ، فصل ٣٠ .

( ٤ ) انظر إلى الذيل الثانى لقانون البورغون ، باب ٨ ، وغريغوار التورى ، باب ٩ ، فصل ٣٦ .

جَمْعُ الجيوش في تلك الأزمنة أصعب من قيادتها ، ومن ذا الذي كان يمكنه أن يكون صاحباً لهذا السلطان غيرُ القابض على النِّعم ؟ وفي هذا الشعبُ الحُرُّ المحارب كان يجب أن يُدعى أكثر من أن يُلزم ، وكان يجب أن تُعطى ، أو تُزجى ، الإقطاعُ التي تَحُلُّ بموت المتصرف وأن يكافأً بلا انقطاع وأن يُحمَّل على خَوْفِ الإيثار ، فلِذَا وجب أن يكون صاحبُ نظارة القصر قائدَ الجيش .

### الفصل السادس

#### الدَّورُ الثاني لخفض ملوك الجيل الأول

كان رؤساء الديوان ، منذ نُكِّل بِبرُونهول ، مديريْن للمملكة تحت ظلِّ الملوك ، ومع أن لهم إدارة دفة الحرب كان الملوك على رأس الجيوش فيحارب رئيس الديوان والأمة تحت إمرتهم ، بيد أن انتصار الدوك بين على تِيودوريك ورئيس ديوانه<sup>(١)</sup> أذلَّ الملوك<sup>(٢)</sup> ، ثم وكَّد هذا الإذلال انتصار<sup>(٣)</sup> شارل مارْتِل على شِلْبِرِيك ورئيس ديوانه رِنْفِرُوا ، وقد انتصرت أسترَازية على نُستَرية وبُورغونية مرتين ، وبما أن رئاسة ديوان أسترَازية كانت تبدو تابعةً لأُسرةَ البيبينين فإن هذه الرئاسة علَّت جميعَ الرئاسات الأخرى وعَلَا هذا البيتُ جميعَ البيوت الأخرى ، وخَشِيَ الغالبون تَسَلُّطَ بعضِ الثِّقات على شخصِ الملوك إثارةً للاضطرابات فأمسكوا

(١) انظر إلى حوليات مس عن سنة ٦٨٧ وسنة ٦٨٨ .

(٢) Illis quidem nomina regum imponens, ipse totius regni habens privilegium, etc. المصدر نفسه عن سنة ٦٩٥ .

(٣) المصدر نفسه عن سنة ٧١٩ .

الملوك في منزل ملكي كما لو كان هذا في سجن<sup>(١)</sup> ، وصاروا يظهرون للشعب مرة واحدة في كل عام ، وهناك كانوا يصنعون مراسيم مع أنها من صنع رئيس الديوان<sup>(٢)</sup> ، وهناك كانوا يردون الجواب إلى السفراء مع أن هذه الأجوبة هي لرئيس الديوان ، وفي هذا الزمن يُحدّثنا المؤرخون عن إدارة رؤساء الديوان للملوك الذين أخضعوهم<sup>(٣)</sup> .

وبلغ هذان الأمة في سبيل ال بين من بُعد المدى ما انتخبت معه لرئاسة الديوان حفيداً له كان في دور الطفولة<sup>(٤)</sup> ، وأقامته على المدعو داغوبر جاعلةً شبحاً على شبح .

### الفصل التاسع

#### المناصب الكبيرة والإقطاعات

##### في زمن رؤساء الديوان

لم يحتز رؤساء الديوان من جعل المناصب والوظائف غير قابلة للعزل كما كانت ، وكانوا لا يَحْكُمُون إلا بما يحبون به طبقة الأشراف من هذه الناحية ، وهكذا ما انفكت

(١) "Sedemque illi regalem sub sua ditione concessit" حوايات مس عن سنة ٧١٩ .

(٢) Ex Chronico Centulensi, lib. II. Ut responsa quae erat edoctus, vel potius jussu, ex sua velut potestate redderet.

(٣) حوايات مس عن سنة ٦٩١ ، Anno principatus Pippini super theodericum ، Pippinus dux Francorum obtinuit regnum Francorum per annos, 27 حوايات فولد أو لوريشام cum regibus sibi subjectis.

(٤) Posthoc Theudoaldus, filius ejus (Grimoaldi) parvulus, in loco ipsius cam prædicto rege Dagoberto majordomus palatii effectus est.

متم فريديغير المجهول الاسم عن سنة ٧١٤ ، فصل ١٠٤ .

المناصبُ الكبرى تُعطى لمدى الحياة ، وقد توطدت هذه العادة مقداراً فقديراً .  
غير أن لدى ملاحظاتٍ خاصةً حول الإقطاعات ، فلا شكَّ عندى فى كون  
مُعظمها جُعِل وراثياً منذ ذلك الزمن .

وانظرُ إلى معاهدة أنديلي<sup>(١)</sup> تحيّد غونتران وابن أخيه شلبرت قد ألزما نفسيهما  
بالحفاظة على الأعطية التى أنعم بها على اللودات والكنائس من قبل أسلافهم من  
الملوك ، وقد أبيع للملكات وبنات الملوك وأراملهم أن يتصرفن بوصايا ، وإلى  
الأبد ، فى أشياء آلت إليهن من بيت المال<sup>(٢)</sup> .

وكتب مَرْكولف صيغته من زمن رؤساء الدواوين<sup>(٣)</sup> ، ويرى أن الملوك أنعموا  
بكثيرٍ منها على الشخص وعلى الورثة<sup>(٤)</sup> ، وبما أن الصيغ هي صورُ أعمال الحياة  
العادية فإنها تُنبت انتقالَ قسمٍ من الإقطاعات إلى الورثة فى أواخر الجيل الأول ،  
وهيات أن يكون مبدأ امتناع بيع الممتلكة قد كُتبت فى ذلك الزمن ، فهذا أمرٌ  
حديثٌ جدّاً ، ولم يكن معروفاً نظرياً ، ولا عملياً ، فى ذلك الحين .

وسترى أدلةً واقعيةً حول هذا عما قليل ، وإذا ما أظهرتُ زمناً عاد لا يكون  
للجيش فيه عوائدٌ ولا مُحَصَّلَاتُ لمعاشه فإن من الواجب أن يُجمَع على كون العوائد

( ١ ) نقلها غريغوار التورى ، جزء ٩ ، انظر ، أيضاً ، إلى مرسوم كلوتير الثافى ، لسنة ٦١٥ ،

مادة ١٦ .

( ٢ ) Ut si quid de agris fiscalibus vel speciebus atque procsidio, pro arbitrii sui

voluntate, facere, aut cuiquam conferre voluerint, fixa strabilitate perpetuo conserventur.

( ٣ ) انظر إلى الصيغة ٣٤ والصيغة ٣٤ من الجزء الأول . ( ٤ ) انظر إلى الصيغة ١٤ من الجزء ١ التى

تطبق بالتساوى على الأموال الأميرية المعطاة إلى الأبد مباشرة ، أو المعطاة كعائدة فى البداءة ، وإلى الأبد  
بعد ذلك ، Sicut ab illo, aut a fisco nostro, fuit possessa ، انظر إلى الصيغة ١٧ أيضاً ، المصدر نفسه .

القديمة قد بيعت ، وهذا هو زمن شارل مارْتِل الذى أقام إقطاعات جديدة يجب أن تُنَمَّازَ من الإقطاعات الأولى .

ولما أخذ الملوك يُنْعِمُونَ بأعطيةٍ إلى الأبد ، سواءً أكان هذا عن الفساد الذى أخذ يتسرَّب فى الحكومة أم عن ذات النظام الذى يقضى على الملوك بتقديم جوائز بلا انقطاع ، كان من الطبيعى أن يبدأوا بإعطاء الإقطاعات إلى الأبد أكثر مما بإعطاء السكونيات ، فلأنَّ يَحْرِمُوا أنفسهم بعض الأرضين أمرٌ لا يؤبَّه له ، وأما تخليُّهم عن المناصب العظيمة فيُعْنِي ضياعَ السلطانِ عينه .

### الفصل الثامن

#### كيف تحولت الأموال الموروثة إلى إقطاعات

تَحْدُ تحويلَ التراث إلى إقطاعةٍ فى صيغةٍ لمزْكُوف<sup>(١)</sup> ، فالملكُ كان يُعْطَى الأرضَ ، فيُعْمِدُها إلى الواهب ذات انتفاعٍ وعوائدَ ، وكان هذا يُعَيِّنُ للملك ورثته .

ويتطلب اكتشافُ أسباب تغير الرجل لطبيعة تراثه على هذا الوجه أن أُنْحَثَ ، كما يُبْحَثُ فى الهوى ، عن الامتيازات القديمة لطبقة الأشراف المُعْطَاة بالغبار والدم والعرق .

وكان لمن يَقْبِضُونَ على إقطاعاتٍ فوائدٍ عظيمةٍ جداً ، ومن ذلك أن التعويض عما يصابون به من الأضرار كان أقوى من تعويض الرجال الأحرار ، ويظهر من

صَيِّغَ مَرْكُوفٍ أَنْ مِنْ امْتِيازَاتِ قَسَّالِ الْمَلِكِ أَنْ يُعَوِّضَ عَنْ قَتْلِهِ بِسِتْمَةِ فَلَسٍ ،  
 وَقَدْ سَنَّ هَذَا الْامْتِيازَ بِالْقَانُونِ السَّالِيِّ<sup>(١)</sup> وَالْقَانُونِ الرَّيَّابِيِّ<sup>(٢)</sup> ، وَبَيْنَمَا كَانَ هَذَانِ  
 الْقَانُونَانِ يَقْضِيَانِ بِسِتْمَةِ فَلَسٍ تَعْوِضًا عَنْ قَتْلِ قَسَّالِ الْمَلِكِ لَمْ يَنْصَحْ عَلَى غَيْرِ مِثْلِي  
 فَلَسٍ تَعْوِضًا عَنْ حُرِّ أَوْ فَرَنْجِي أَوْ بَرِّي أَوْ رَجُلٍ يَعِيشُ تَحْتَ ظِلِّ الْقَانُونِ  
 السَّالِيِّ<sup>(٣)</sup> ، وَعَلَى غَيْرِ مِثْلِي فَلَسٍ تَعْوِضًا عَنْ رُومَانِي .

وَلَمْ يَكُنْ هَذَا كُلُّ مَا لِقَسَّالَاتِ الْمَلِكِ مِنْ امْتِياز ، وَلْيُعْلَمَ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا دُعِيَ  
 لِيَحْكَمَ<sup>(٤)</sup> ، وَلَمْ يَخْضَرْ قَطُّ أَوْ لَمْ يُطِغْ أَوْ أَمَرَ الْقَضَاةَ كَانَ يُدْعَى أَمَامَ الْمَلِكِ ، فَإِذَا أَصَرَ  
 عَلَى الْامْتِنَاعِ عَنِ الْحُضُورِ جُعِلَ خَارِجَ حِمَايَةِ الْمَلِكِ<sup>(٥)</sup> وَلَمْ يَسْتَطِيعْ أَحَدٌ أَنْ يَقْبَلَهُ فِي  
 مَنْزِلِهِ وَلَمْ يُعْطِهِ حَتَّى الْخَبَرَ ، وَالْوَاقِعُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ عَادِيَّ الْحَالِ صُودِرَتْ أَمْوَالُهُ<sup>(٦)</sup> ،  
 وَلَكِنَّهُ إِذَا كَانَ قَسَّالَ الْمَلِكِ لَمْ تَصَادَرَ أَمْوَالُهُ<sup>(٧)</sup> ، فَالْأَوَّلُ ، لَا الْآخِرُ ، يُعَدُّ أَنَّهُ  
 مَدِينٌ عَنْ جُرْمٍ مِنْ أَجْلِ عَدَمِ حُضُورِهِ ، وَالْأَوَّلُ كَانَ يَخْضَعُ لِلَامْتِحَانِ بِالْمَاءِ  
 الْحَمِيمِ<sup>(٨)</sup> لِأَقْلُ جُرْمٍ ، وَالْآخِرُ لَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِهَذَا فِي غَيْرِ حَالِ الْقَتْلِ<sup>(٩)</sup> ، ثُمَّ إِنَّهُ لَا يُمْكِنُ  
 إِزَامُ قَسَّالِ الْمَلِكِ بِأَنْ يَخْلِفَ أَمَامَ الْعَدَالَةِ ضِدَّ قَسَّالٍ آخَرَ<sup>(١٠)</sup> ، وَقَدْ زَادَتْ هَذِهِ  
 الْامْتِيازَاتُ فِي كُلِّ وَقْتٍ ، فَجَعَلَ مَرْسُومُ كَارُلُومَانِ هَذَا الشَّرْفَ لِقَسَّالِي الْمَلِكِ  
 الَّذِينَ لَا يُمْكِنُ إِكْرَاهُهُمْ عَلَى الْيَمِينِ بِأَنْفُسِهِمْ ، بَلْ بِفَمِّ قَسَّالَتِهِمْ<sup>(١١)</sup> الْخَاصِّينَ ،

(١) بَاب ٤٤ ، انظر أيضاً إلى الباب ٤٦ : ٣ و ٤ ، وإلى الباب ٧٤ . (٢) بَاب ١١ .

(٣) انظر إلى القانون الريابوي ، بَاب ٧ ، وإلى القانون السالي بَاب ٤٤ ، مَادَّة ١ و ٤ .

(٤) القانون السالي ، بَاب ٥٩ و ٧٦ .

(٥) القانون السالي ، بَاب ٥٩ و بَاب ٧٦ : Extra sermonem regis .

(٦) المصدر نفسه ، بَاب ٥٩ : ١ . (٧) المصدر نفسه بَاب ٧٦ : ١ . (٨) المصدر

نفسه ، بَاب ٥٦ و ٥٩ . (٩) المصدر نفسه ، بَاب ٧٦ : ١ . (١٠) القانون السالي ، بَاب

٧٦ : ٢ . (١١) Apud Vernis palatium ، لسنة ٨٨٣ ، مَادَّة ٤ و ١١ .



ثم إذا لم يتوجّه صاحب المناصب إلى الجيش كان الامتناع عن اللحم والخمر جزاءه ، وذلك بمقدار من الزمن يعدل الزمن الذي ترك فيه الخدمة ، بيد أن الرجل الحرّ الذي كان لا يتبع الكؤنوت<sup>(١)</sup> يدفع ستين فلساً<sup>(٢)</sup> تعويضاً ، ويجعل فداداً حتى يؤدّيه .

إذن ، من السهل أن يفكر في محاولة الفرنج الذين لم يكونوا من قسالى الملك ، وفي محاولة الرومان أكثر من هؤلاء الفرنج ، أن يصبحوا من قسالى الملك ، وهم ، لكيلا يُجرّموا أملاهم ، تُخيلت عادة هبة الواحد منهم تُراثه للملك ، وتناولها منه إقطاعاً وتعيين ورثته له ، وقد دامت هذه العادة في كل وقت ، وسادت في بلبلات الجبل الثاني على الخصوص ، في هذا الجبل حين كان جميع الناس محتاجين إلى مُحير وكانوا يودّون أن يؤلّفوا مع السنيورات الآخرين هيئة واحدة ، أى أن يدخلوا المملكة الإقطاعية<sup>(٣)</sup> ، لِمَا عاد لا يكون هنالك مملكة سياسية .

وقد دام هذا في الجبل الثالث كما يرى من وثائق كثيرة<sup>(٤)</sup> ، وذلك إما بتقديم الواحد تُراثه واسترداده في صك واحد ، وإما بإعلانه تُراثاً والاعتراف به إقطاعاً ، وكانت هذه الإقطاعات تُسمى المستأنفة .

ولا يعنى هذا كون أصحاب الإقطاعات قد أداروها إدارة المالك ، ومع أن الرجال الأحرار حاولوا كثيراً أن يكونوا أصحاب إقطاعات فإنهم كانوا يعاملون هذا النوع من الأموال كما تُدار حقوق الانتفاع في هذه الأيام ، وهذا ما حمل شارلمان ،

(١) مرسوم شارلمان الذى هو ثلثي مرسوم له سنة ٨١٢ ، المادة ٣ و ١ . (٢) Heribannum

(٣) Non infirmis reliquit haeridibus ، كما قال لبريد الأدرسي ، في دوكانج ،

في كلمة alodis . (٤) انظر إلى ما يذكره دوكانج في كلمة alodis ، وإلى مارواه غلانده ، رسالة الأرض الموروثة المغفاة ، الصفحة ١٤ وما بعدها .

هذا الأمير الذى هو أكثر من عَرَفْنَا انتباهاً ودقةً ، على وضعِ أنظمةٍ كثيرةٍ لمنع إضرار المرء بالإقطاعات نفعاً لأُملاكه<sup>(١)</sup> ، وكلُّ ما يدلُّ عليه هذا هو أن مُعْظَمَ العوائد فى زمنه كانت لاتزال لمدى الحياة ، وأنه كان يُعْنَى بالثرائث ، إذن ، أكثرَ مما بالعوائد ، ولكن هذا لم يَمْنَعِ المرءَ من أن يُفَضَّلَ كونه قَسَّالاً للملك على كونه رجلاً حُرّاً ، أجل ، قد يكون هنالك من الأسباب ما يتصرَّف معه فى قطعةٍ خاصة من الإقطاع ، غير أنه كان لا يريد ضياع مقامه .

وأعلمُ جيِّداً ، أيضاً ، أن شارلمان قد توجَّع ، فى مرسومٍ ، من وجود أناسٍ فى بعض الأماكن كانوا يُعْطُونَ إقطاعاتهم على أنها ملك ، ثم يشترونها ثانيةً على أنها ملك<sup>(٢)</sup> ، ولكننى لا أقول ، مطلقاً ، إن الملك كان لا يُفَضَّلُ على حق الانتفاع ، وإنما أقول إنه إذا كان من الممكن تحويلُ تراثٍ إلى إقطاعة تنتقل إلى الورثة ، وذلك كما هى حال الصيغة التى تكلمتُ عنها ، وجِدَ من الفوائد العظيمة ما يُحْمِلُ على صنع ذلك .

### الفصل التاسع

## كيف حُوِّلَتْ أُمْلَاكُ الْكِنَائِسِ

### إلى إقطاعات

ما كان لِيَنْبَغِيَ لِلأُمْلَاكِ الأُمِيرِيَّةِ أَنْ تَصْلُحَ لغيرِ الأَعْطِيَةِ التى يُمَكِّنُ المُلُوكَ أَنْ يَقُومُوا بِهَا لدعوة الفَرَنْجِ إلى غزواتٍ جديدةٍ تزيد بها الأُمْلَاكُ الأُمِيرِيَّةِ من ناحيةٍ

(١) المرسوم الثانى لسنة ٨٠٢ ، المادة ١٠ ، والمرسوم السابع لسنة ٨٠٣ ، المادة ٣ والمرسوم الأول incerti anni ، المادة ٤٩ ، ومرسوم سنة ٨٠٦ ، المادة ٧ . (٢) الخامس لسنة ٨٠٦ ، المادة ٨ .

أخرى ، وكانت هذه هي روح الأمة كما قلتُ ذلك ، غير أن الأعطية اتَّخَذَتْ سبيلاً آخر ، ولدينا خُطْبَةٌ لحفيد كلُوفيس ، شِلْبِرِيك ، يتوجع فيها من كون جميع أملاكه قد أُنعِمَ بها على الكنائس<sup>(١)</sup> تقريباً ، فقد قال : « إن بيت مالنا أصبح فقيراً ، فقد انتقلت ثرواتنا إلى الكنائس<sup>(٢)</sup> ، وعاد لا يسيطر غيرُ الأساقفة ، والأساقفة في العظمة ، وعدُّنا لا نَكُونُ فيها » .

وهذا ما أدى إلى تجريد الكنائس من قِبَلِ رؤساء الديوان الذين كانوا لا يَجْرُؤُونَ على مهاجمة السُنِّيَّات ، وكان من الأسباب التي ذَكَرَهَا بَيِّنٌ لدخول نُسْتَرِيَّةٍ دعوته إليها من قِبَلِ رجال الدين لِيَقِفَ حَمَلَاتِ الملوك ، أى رؤساء الديوان الذين كانوا يَحْرِمُونَ الكنيسةَ جميعَ أموالها<sup>(٣)</sup> .

وكان رؤساء الديوان في أَسْتَرَاذِيَّة ، أى آلُ البِيپِنِينَ ، يعاملون الكنيسةَ باعتدالٍ لم تَعْرِفْهُ نُسْتَرِيَّةٌ و بُورْغُونِيَّةٌ ، وهذا واضحٌ من توار يخنا التي لم يَسَامِ الرهبانُ فيها من الإعجاب بتقوى البِيپِنِينَ<sup>(٤)</sup> وكرمهم ، وهم كانوا يَشْغَلُونَ أَمَا كَنَ الكنيسة الأولى بأنفسهم « فالْعُرَابُ لا يَفْقَهُ عَيْنِي غُرَابٍ آخِر » كما كان شِلْبِرِيكُ يقول للأساقفة<sup>(٥)</sup> .

أَجَلٌ ، قَهَرَ بَيِّنٌ نُسْتَرِيَّةً و بُورْغُونِيَّةً ، ولكن بما أنه تَذَرَّعَ باضطهاد الكنائس للقضاء على رؤساء الديوان والملوك فإنه عاد لا يستطيع سَلْبُهَا من غير أن

(١) في غريغوار التورى ، باب ٦ ، فصل ٤٦ . (٢) أوجب هذا إلغاء الوصايا الموضوعة نفعا للكنائس ، حتى الأعطية الصادرة عن أبيه ، فأعادها غوتران وأنعم بأعطية جديدة أيضاً ، غريغوار التورى ، باب ٧ ، فصل ٧ . (٣) انظر إلى حويليات مس عن سنة ٦٨٧ Excitor imprimis querelis sacerdotum et servorum dei ، qui me scepius adierunt ut pro sublatiis injuste patrimoniiis ، etc.

(٤) انظر إلى حويليات مس . (٥) في غريغوار التورى .

يناقض حجته ويرى أنه يستغل الأمة ، بيد أن فتحة المملكتين الكبيرتين وتقويض الفريق المعاكس جهّزاهُ بوسائل يُرضى بها قوّاده .

وأصبح بين سيد المملكة بحايته الإكليروس ، ولم يستطع ابنه شارل مارتنل أن يحفظ منصبه إلا باضطهاده ، ولما أبصر هذا الأمير قسماً من الأموال الملكية والأموال الأميرية قد وهب طبقة الأشراف على مدى الحياة ، أو كملك ، وأن الإكليروس أخذ من أيدي الأغنياء والفقراء فنال قسماً عظيماً من الأملاك المعفاة من الضرائب ، سلب الكنائس ، وعادت إقطاعات القسمة الأولى غير موجودة ، وأقام إقطاعات<sup>(١)</sup> للمرة الثانية ، وقد قبض لنفسه ولقواده على أموال الكنائس وعلى الكنائس نفسها ، ففضى على فساد كان ، على خلاف الشرور الأخرى ، سهلاً شفاؤه بنسبة تناهيه .

### الفصل العاشر

#### ثروات الإكليروس

بلغ ما ناله الإكليروس في الأجيال الثلاثة ما وجب معه أن يكون قد أعطى جميع أموال المملكة عدّة مرات ، ولكن إذا كان الملوك والأشراف والقوم قد وجدوا السبيل إلى منحه جميع أموالهم فإنهم لم يعدّموا وسيلةً لنزعها منه ، نعم ، أسفرت التقوى عن إنشاء الكنائس في الجيل الأول ، غير أن الروح العسكرية

(١) "Karolus, plurima juri ecclesiastico detrahens proedia fisco sociavit, ac deinde militibus dispartivit", Ex Chronico Centulensi, lib II.

أوجبت مَنْحَ رجال الحرب إياها ، فقسموها بين أولادهم ، وما أَكْثَرَ ما خَرَجَ من أَرْضِي غَلَّاتِ الإِكليروس ! وَفَتَحَ ملوكُ الجِيلِ الثَّانِي أَيْدِيَهُمْ وقاموا بِجُودٍ واسع ، وَيَصِلُ النُّورمان وَيَسْلُبُونَ القَسَّيسِينَ والرُّهْبَانَ ، على الخُصوص ، وَيَضْرُوثُهُمْ وَيَضْطَهُدُونَهُمْ وَيُقَتِّلُونَ الأديار ، وينظرون أين يجدون بعضَ الأماكن الدينية ، وذلك لأنَّهُم يَعْزُونَ إلى رجال الدين كَسَرَ أصنامِهِم وَجَمِيعَ مظالم شارلمان الذي أكرهَهُم على الالتجاء إلى الشمال جماعةً بعد جماعة ، وكانت هذه من الأحقاد التي لم تَسْتَطِعْ أربعون سنةً أو خمسون سنةً أن تَجْعَلَهُمْ يَنْسَوْنَهَا ، وما أَكْثَرَ ما أضاعه الإِكليروس من مالٍ في أثناء هذا الوَضْع ! وكان لا يكاد يوجد رجالٌ دينٌ يَطْلُبُونَهُ ثَانِيَةً ، وَلِذَا بَقِيَ على تَقْوَى الجِيلِ الثالثِ إنشاءُ أوقافٍ كافيةٍ وإعطاءُ أَرْضِينَ ، أى أن الآراءَ المنتشرةَ الفِجَّةَ في تلك الأزمنة كانت تؤدي إلى حرمان العلمانيين جميعَ أموالِهِم إذا كانوا على شىء من الصلاح ، ولكن إذا كان رجالُ الدين ذوى حِرْصٍ فإنَّ العلمانيين كانوا ذوى حِرْصٍ أيضاً ، أى أن المُحتَضِرَ إذا ما وَهَبَ أراد الوارِثُ أن يَسْتَرِدَّ ، فلا يُرَى غيرُ نزاعٍ بين السنيورات والأساقفة والأشرف والشماسة ، وكان لا بُدَّ من ضَغْطِ رجال الدين بشدةٍ ما اضْطُرُّوا إلى وَضْعِ أنفسهم تحت حماية بعض السنيورات فدافعوا عنهم حيناً وجاروا عليهم بعدئذ .

والآن أسفر ما قام في غُضُونِ الجِيلِ الثالثِ من ضابطةٍ أحسنَ من تلك عن السماح لرجال الدين بزيادة أموالِهِم ، وظهر الكُفَّيْثُونَ وأوجبوا ضربَ نقودٍ من جميع ما وَجَدَ من الذهب والفضة في الكنائس ، وكيف أمْكِنَ الإِكليروس أن يَضْمَنَ تَراءَهُ ؟ لم يكن ذلك من موجوده ، وكان يَناظِرُ في أمورٍ جدلية ، وكانت تُحْرَقُ خَزَائِنُ أوراقِهِ ، وماذا نَفَعَتْ مُطالِبَةُ طبقَةِ أشرافِهِ ، دائمةُ الافتقار ، ثَانِيَةً

بما عادت لا تحوزُهُ ، أو بما كانت قد رَهنته بألف وجه ؟ أجل ، إن الإكليروس كَسَبَ دائماً ، وإنه رَدَّ دائماً ، وإنه لا يزال يَكْسِبُ .

### الفصل الحادى عشر

#### حال أوربة فى زمن شارل مارتل

وُجِدَ شارل مارتل ، الذى حاول سَلْبَ الإكليروس ، فى أسعد الأحوال ، أى إنه كان محبوباً مرهوباً من رجال الحرب فيَعْمَلُ من أجلهم ، وكانت لديه ذريعة حروبه ضدَّ العرب<sup>(١)</sup> ، وكان غير محتاجٍ إلى الإكليروس قطُّ مهما بَلَغَ الإكليروس من مَقْتِه ، وقد مَدَّ ذراعه إلى البابا المضطَّرَّ إليه ، وليس بمجهولٍ أمرُ الوفد<sup>(٢)</sup> المشهور الذى أرسله غريغوارُ الثالث إليه ، وقد اتحدت هاتان السلطتان لِمَا لا غُنيَةَ لإحدهما عن الأخرى ، فكان البابا محتاجاً إلى الفَرَنج ليؤيِّدوه ضدَّ اللُّنبار وضدَّ الرُّوم ، وكان شارل مارتل محتاجاً إلى البابا إذلاً للرُّوم وإزعاجاً للُنبار وزيادةً فى احترام الناس له فى بلده وتأميناً لحقوقه وما يمكنه ويُمكن أولاده أن ينالوه<sup>(٣)</sup> ، ولذا كان لا يمكن أن يفوته مشروعه .

( ١ ) انظر إلى حويليات مس .

( ٢ ) Epistolam quoque, decreto romanorum principum sibi praedictus praesul Gregorius miserat, quod sese populus Romanus, relicta imperatoris dominatione, ad suam defensionem et invictam clementiam convertere voluisset . ٧٤١ . Eo pacto فريديغير ، patrato, ut a partibus imperatoris recederet ،

( ٣ ) يمكن أن يرى فى مؤلفى ذلك الزمن ما كان لسلطان كثير من البابوات من التأثير فى نفوس الفرنسين ، ومع أن الملك بين كان قد توج من قبل رئيس أساقفة مايانس فإنه عد المسح الذى تلقاه من البابا إتيان أمراً وطد له جميع حقوقه :

واتفقت لأسقف أورليان ، القديس أوشه ، معانية أدهشت الأمراء ، ويجب أن أنقل في هذا الموضوع ذلك الكتاب<sup>(١)</sup> الذي كتبه الأساقفة المجتمعون في رنس إلى لويس الجرئمانى الذى كان قد دَخَلَ أملاك شارل الأصلع ، وذلك لأنه يَصْلُح جيداً أن يُرَبِّنا وَضَعَ الأمور وحال النفوس فى تلك الأزمنة ، فقد قالوا<sup>(٢)</sup> : « لَمَّا أَخَذَ الْقَدِيسُ أَوْشِهَ إِلَى السَّمَاءِ أَبْصَرَ شَارْلَ مَارْتِلَ يُعَذِّبُ فِي دَرَكِ جَهَنَّمَ بِأَمْرِ الْقَدِيسِينَ الَّذِينَ يَجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَحْضُرُوا مَعَ يَسُوعَ الْحَسَابِ الْآخِيرِ ، وَأَنَّهُ حُكِمَ عَلَيْهِ بِهَذَا الْعِقَابِ قَبْلَ الْآوَانِ لِأَنَّهُ جَرَّدَ الْكِنَائِسَ مِنْ أَمْوَالِهَا فَوُجِدَ ، لِذَلِكَ ، مَذْنَباً بِجَمِيعِ خَطَايَا الَّذِينَ أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ ، وَأَنَّ الْمَلِكَ يَبِينُ عَقْدَ مَجْلَساً لِهَذَا الْغَرَضِ فَأَعَادَ إِلَى الْكِنَائِسِ كُلِّ مَا اسْتَطَاعَ إِنْقَاذَهُ مِنَ الْأَمْوَالِ الْكِنَسِيَّةِ ، وَأَنَّهُ إِذْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَسْتَرِدَّ غَيْرَ قِسْمٍ مِنْهَا بِسَبَبِ مَنَازَعَاتِهِ مَعَ دُوكِ أَلِكِيَتَانِيَّةِ ، فَيَفِرْ ، أَصْدَرَ صُكُوكاً مُوقَّتَةً عَنِ الْبَقِيَّةِ<sup>(٣)</sup> ، وَأَنَّهُ أَمَرَ بِأَنْ يَدْفَعَ الْعُلَمَائِيُّونَ عَشْرًا عَنِ الْأَمْوَالِ الَّتِي يَأْخُذُونَهَا مِنَ الْكِنَائِسِ وَاثْنَى عَشَرَ دَرَهْمًا عَنِ كُلِّ مَنْزِلٍ ، وَأَنَّ شَارْلِمَانَ لَمْ يُعْطِ أَمْوَالَ الْكِنَائِسِ قَطُّ ، وَأَنَّهُ ، عَلَى الْعَكْسِ ، أَلْزَمَ نَفْسَهُ وَخُلَفَاءَهُ ، بِمَرْسُومٍ ، أَلَّا تُعْطَاها مَظْلَقًا ، وَأَنَّ جَمِيعَ مَا قَدَّمَوه مَكْتُوبٌ ، حَتَّى أَنْ كَثِيرًا مِنْهُمْ سَمِعُوهُ وَهُوَ يَقْصُ أَفْرَهَ عَلَى وَالِدِ الْمَلِكِينَ : لُويْسَ الْحَلِيمِ . »

( ١ ) Anno 858 apud Carisiacum ، طبعة بالوز ، جزء ٢ ، صفحة ١٠٩ .

( ٢ ) المصدر نفسه ، جزء ٢ ، مادة ٧ ، صفحة ١٠٩ .

( ٣ ) Precaria, quod precibus utendum conceditur ، هذا ما قاله كوجاس فى تعليقاته على الجزء الثانى من الإقطاعات ، وأجد فى براءة للملك بين أصدرها فى السنة الثالثة من عهده أن هذا الأمير لم يكن أول من وضع هذه الصكوك الموقته ، فهو يستشهد بعمل قام به رئيس الديوان إبروئين ودام أمره بعدئذ ، انظر إلى براءة هذا الملك فى الجزء الخامس من « مؤرخى فرنسا » للبندكتيين ، المادة ٦ .

وفي الجمع المعقود في لِيَتَيْن<sup>(١)</sup> وُضِعَ مرسومُ الملكِ رِيَيْنَ الذي يتكلم عنه الأساقفة ، وفي هذا المرسوم وَجَدَتِ الكنيسة هذا النفع القائلَ إن الذين كانوا ينالون من أموالها عادوا لا يُمَسِّكونه إلا وقتياً ، والكنيسة ، ما عدا ذلك ، تَقْبِضُ عَشْرًا وَاثْنِي عَشَرَ درهماً عن كلِّ منزلٍ صغيرٍ خاصٍّ بها ، بَيَدَ أن هذا لم يكن غيرَ علاجٍ مُسَكِّنٍ ، فقد ظَلَّ المرضُ باقياً .

حتى إن هذا تَضَمَّنَ تناقضاً ، فاضْطُرَّ رِيَيْنَ أن يَضَعَ مرسومًا<sup>(٢)</sup> آخَرَ يأمر فيه مَنْ يَقْبِضُونَ تلكَ المكاسب بأن يؤدُّوا هذا العشر وهذا البدلَ ، وأن يُمَوِّنُوا منازلَ الأسقفية أو الأديار أيضاً ، فإن لم يفعلوا ذلك أضاعوا الأموالَ المُعْطاة ، وقد جَدَّدَ شارلمانُ أنظمتَهُ رِيَيْنَ<sup>(٣)</sup> .

وما يقوله الأساقفة في ذلك الكتاب من أن شارلمان وَعَدَ باسمه واسم خلفائه أَلَّا يُقَسِّمَ أموالَ الكنيسة بين رجال الحرب يطابق مرسومَ هذا الأمير الذي أصدره في إكس لاشايل سنة ٨٠٣ تسكيناً لخواف رجال الدين من هذه الناحية ، غير أن الأعطية التي تَمَّتْ قبل ذلك ظَلَّتْ باقية<sup>(٤)</sup> ، ومن الصواب أن أضاف الأساقفة إلى ذلك سَيَرَّ لويس الحليم على غرار شارلمان فلم يُعْطِ الجنودَ أموالَ الكنيسة قَطً .

ومع ذلك فإن سوء الاستعمال القديم بلغ من بُعْدِ المَدَى ما كان العلماءون في

(١) سنة ٧٤٣ ، انظر إلى الجزء الخامس من « المراسيم القديمة » ، المادة ٣ ، طبعة بالوز ، صفحة ٨٢٥ . (٢) مرسوم من سنة ٧٥٦ ، المادة ٤ . (٣) انظر إلى مرسومه لسنة ٨٠٣ ، الذي صدر في فورمس ، طبعة بالوز ، صفحة ٤١١ ، حيث ينظم العقد المؤقت ، ورسوم فرنكفورت لسنة ٧٩٤ ، صفحة ٢٦٧ ، مادة ٢٤ ، حول ترميم المنازل ، ورسوم سنة ٨٠٠ ، صفحة ٣٣٠ .

(٤) كما يظهر ذلك من الحاشية السابقة ومن مرسوم ملك إيطاليا رِيَيْنَ حيث قيل إن الملك ينعم بالأديار كإقطاعية على من يعطى إقطاعة وقد أضيف ذلك إلى قانون اللنبار ، جزء ٣ ، باب ١ : ٣٠ ، وإلى القوانين السالية ، مجموعة قوانين رِيَيْنَ ، لإشارد ، صفحة ١٩٥ ، باب ٢٦ ، المادة ٤ .



عهد أبناء لوييس الحليم يَنْصَبُون معه قُسُوساً في كنائسهم أو يطردونهم من غير موافقة الأساقفة<sup>(١)</sup>، وكانت الكنائس تُقَسَّم بين الورثة<sup>(٢)</sup>، فإذا ما شغلت بما يخالف الأدب لم يكن للأساقفة وسيلة سوى إنقاذ ذخائر القديسين منها<sup>(٣)</sup>.

ونصّ مرسوم كنبيان<sup>(٤)</sup> على إمكان زيارة مبعوث الملك لجميع الأديار مصحوباً بالأسقف ووفق رأى من يحمله وفي حضرته<sup>(٥)</sup>، فتُثَبِّت هذه القاعدة العامة شمول سوء الاستعمال في ذلك الحين.

ولا يعنى ذلك افتقاراً إلى القوانين لردّ أموال الكنيسة، فلمّا لام البابا الأساقفة على إهمالهم إعادة الأديار كتبوا<sup>(٦)</sup> إلى شارل الأصلع يقولون له إنهم لم يتأثروا، قَطُّ، من هذا اللوم لأن الذنب لم يقع عليهم، موجهين نظره إلى ما تمّ من وعدٍ وقرارٍ وأمرٍ في كثير من مجالس الأمة، والواقع أنهم ذكروا تسعة منها.

وكان النزاع يُقَعُّ في كلِّ وقت، ووصل النورمان، ووفقوا بين جميع الناس.

### الفصل الثالث عشر

### وَضَعُ الْأَعْشَارِ

أُنْعِمَت الأنظمةُ التي وُضِعَتْ في عهد الملك پيبن على الكنيسة بأملِ سُلوَانٍ أَكْثَرَ من إنعامها بِسُلوَانٍ فَعَّالٍ، وكما أن شارل مارتل وجدَّ جميعَ التُّراثِ العامِّ

(١) انظر إلى نظام لوتير الأول، في قانون النبار، جزء ٣، قانون ١: ٤٣. (٢) المصدر نفسه: ٤٤.

(٣) المصدر نفسه. (٤) الصادر في السنة الثامنة والعشرين من عهد شارل الأصلع، سنة ٨٦٨

طبعة بالوز، صفحة ٢٠٣. (٥) Cum Consilio et consensu ipsius qui locum retinet

Concilium apud Bonoilum,

(٦)

سنة شارل الأصلع السادسة عشرة، سنة ٨٥٦ طبعة بالوز، صفحة ٧٨.

قبضة رجال الدين وَجَدَ شارلمان أموالَ رجال الدين قبضةَ رجال الحرب ، وما كان يُمكن رَدُّ ما أُنعِمَ به على هؤلاء إليهم ، وما كان يوجد عليه من أحوالٍ آتذٍ يَجْعَلُ الأمرَ أكثرَ امتناعاً مما هو عليه بطبيعته ، وما كان للنصرانية ، من ناحيةٍ أخرى ، أن تتلاشى لَعَدَمِ الوُعَاظِ والمعابد والتعليمات<sup>(١)</sup> .

وهذا ما حَفَزَ شارلمانَ إلى وَضْعِ الأعشار ، إلى وَضْعِ هذا النوع الجديد من المال الذى كان ذا نَفْعٍ للإكليروس من حيث إن الكنيسة لَمَّا مُنِحَتْه صار يَسْهُلُ عليها أن تَعْرِفَ به ما يُخْتَلَسُ<sup>(٢)</sup> منها فيما بعد .

أَجَلْ ، أريد إعطائه هذا النظامِ توارِيخَ مُؤَخَّرَةً أكثرَ من الواقع ، غير أن المصادر التى تُذَكِّرُ شاهدةٌ على مَنْ يوردونها ، وكلُّ ما يَنْصُ عليه نظام<sup>(٣)</sup> كلوتير هو أنه لن يُفَرَضَ بعضُ الأعشار<sup>(٤)</sup> على أموال الكنيسة ، ولذا فإن من المستبعد أن تكون الكنيسة قد جَمَعَتْ أعشاراً فى تلك الأزمنة ، وقد قام جميع مَطْلَبُهَا فى ذلك الحين على إعفائها منها ، والحق أن مجمعَ ما كُون<sup>(٥)</sup> الثانى ، الذى عُقِدَ

( ١ ) أنعم على العلمانيين بأموال كنيسة رينس فى الحروب الأهلية التى اشتعلت منذ زمن شارل مارتل ، وقد قيل فى « حياة القديس ريمى » ، سوريرس ، جزء ١ ، صفحة ٢٧٩ ، إن الإكليروس ترك « يقاتل كما يستطيع » . ( ٢ ) قانون اللتبار ، جزء ٣ ، باب ٣ : ١ و ٢ . ( ٣ ) وهذا ما تكلمت عنه كثيراً فى الفصل الرابع السابق ، فتجده فى طبعة المراسم القديمة لبالوز ، جزء ١ ، مادة ٢ ، صفحة ٩ .

( ٤ ) Agrario et pascuaria, vel decimas porcorum, Ecclesiae concedimus; ita ut actor

وفى مرسوم شارلمان لسنة ٨٠٠ ، ( طبعة بالوز ، aut decimator in rebus Ecclesiae nullus accedat ) ، ( طبعة بالوز ، صفحة ٣٣٦ ) إيضاح حسن جداً لهذا النوع من العشر الذى أعفى كلوتير منه الكنيسة ، وكان هذا عشرًا عن الخنازير التى توضع فى غابات الملك تسميناً لها ، وأمر شارلمان بأن يدفعه قضاته كالأخريين ليكونوا قدوة ، ويرى أن هذا كان حقاً سنوياً أو اقتصادياً .

( ٥ ) Canone V, ex tomo, Conciliorum antiquorum Galliae opera Jacobi Sirmondi

سنة ٥٨٥ فامر بدفع الأعشار ، قال إنها دُفِعَتْ في الأزمنة القديمة ، ولكن هذا المجمع قال ، أيضاً ، إنها عادت لا تُدفع في زمنه .

ومن يَشْكُ في فَتَحِ التوراة قبل شارلمان والتبشير بالهبات والتقادير الواردة في سفر اللاويين ؟ وإنما أقولُ إن من الممكن أن يكون قد بُشِّرَ بالأعشار قبل هذا الأمير ، ولكن من غير أن تُشترَعَ مطلقاً .

وقد قلتُ إن الأنظمة التي سُنَّت في عهد الملكِ بِيْنِ أَمَرْتِ بأن يَدْفَعَ أعشاراً ويُقدَّم تعويضاً إلى الكنائس مَنْ يتصرفون في الأموال الكنسية إقطاعاً ، ومن الكثير أن يُوجِبَ على وجهاء القوم ، بقانونٍ لا يُمكن أن يجادل في عدالته ، أن يصبحوا قُدُوةً لغيرهم .

وأكثرُ من ذلك ما صَنَعَهُ شارلمان ، فمن مرسوم دُوْفِلِس<sup>(١)</sup> يُرى أنه ألزم أملاكه الخاصة بدفع أعشار ، فكان هذا مثلاً كبيراً كما لا يزال .

بيدَ أن العوامَ ليسوا قادرين على ترك مصالحهم بالقُدُوات ، وقد بَسَطَ مَجْمَعُ فَرَنْكْفُورْتِ<sup>(٢)</sup> سبباً مُلِحاً حَمَلًا لهم على دفع الأعشار ، وذلك أنه وَضَعَ مرسومًا قيل فيه إن سنابل القمح وَجِدَتْ فارغةً<sup>(٣)</sup> في المجاعة الأخيرة ، وإن الشياطين قد التهموها ، وإن أصواتهم سُمِعَتْ لائمةً على عدم دفع العُشْرِ ، فأمر ، من حيث

(١) المادة ٦ ، طبعة بالوز ، صفحة ٣٣٢ ، صدر سنة ٨٠٠ . (٢) كل ذلك في عهد شارلمان ، سنة ٧٩٤ .

(٣) Experimento enim didicimus in anno quo illa valida fames irrepsit, ebullire vacuas annonas a daemonibus devoratas, et voces exprobrationis anditas, etc.

طبعة بالوز ، صفحة ٢٦٧ ، مادة ٢٣ .

النتيجة ، جميع القابضين على الأموال الكنسية أن يدفعوا العُشر ، وأمر الجميع ، من حيث النتيجة ، أن يدفعوها .

ولم يُكتب النجاح لمشروع شارلمان في بدء الأمر ، فقد ظهر هذا التكليف<sup>(١)</sup> شاقاً ، وكان دفعُ الأعشار لدى اليهود قد دَخَلَ ضِمْنَ رَسْمِ جمهوريتهم التأسيسية ، بيد أن دفع الأعشار هنا كان تكليفاً مستقلاً عن المملكة ، ويمكن أن يُرى في التدابير المضافة إلى قانون اللُّنبار<sup>(٢)</sup> ما في تحصيل الأعشار وفوق القوانين المدنية من صعوبة ، ويمكن أن يُحكَّم بمختلف قوانين المجامع في ذلك الذي تُحصِّل به الأعشار من قبل رجال الدين .

وأخيراً يوافق الشعب على دفع الأعشار بشرط أن يستطيع اشتراءها ثانية ، وهذا ما لم يُجزِّه نظام لويس الحليم<sup>(٣)</sup> ونظام ابنه الإمبراطور لوتير<sup>(٤)</sup> .

وكانت قوانين شارلمان حولَ فرض الأعشار من عمل الضرورة ، والدين وحده هو ما كان له نصيب في ذلك ، ولم يكن للخرافة عمل في ذلك .

وما وَضَعَهُ من تقسيمٍ مشهور<sup>(٥)</sup> عن الأعشار إلى أربعة أجزاء في سبيل إنشاء الكنائس ، وفي سبيل الفقراء ، وفي سبيل الأسقف ، وفي سبيل الإكليريوس ، يُثبت جيداً أنه كان يريد منح الكنيسة ما أضاعته من استقرارٍ وديمومة .

(١) انظر ، بين المراسيم الأخرى ، إلى مرسوم لويس الحليم لسنة ٨٢٩ (طبعة بالوز ، صفحة ٦٦٣) الذي صدر ضد من كانوا لا يحترقون أراضيهم لكيلا يؤدوا العشر ، وإلى المادة ٥ ، Nonis quidem et decimis, unde et genitor noster et nos frequenter in diversis placitis admonitionem fecimus.

(٢) انظر ، بين المراسيم الأخرى ، إلى مرسوم لوتير ، جزء ٣ ، باب ٣ ، فصل ٦ .

(٣) لسنة ٨٢٩ ، مادة ٧ ، في بالوز ، جزء ١ ، صفحة ٦٦٣ . (٤) قانون اللُّنبار ، جزء

٣ ، باب ٣ : ٨ . (٥) قانون اللُّنبار ، جزء ٣ ، باب ٣ : ٤ .

وُثِّبَتْ وصيُّته<sup>(١)</sup> أنه أراد تلافى الأضرار التي صدرت عن جدّه شارل مارْتِل ،  
فقد جعل من أمواله المنقولة ثلاثة أقسام ، وأمر بأن يُقسَّم اثنان من هذه الأقسام إلى  
واحدٍ وعشرين جزءاً في سبيل مَطْرَانِيَّاتٍ إمبراطوريته الإحدى والعشرين ، وبأن  
يُقسَّم كلُّ جزءٍ بين المَطْرَانِيَّة وما يتبعها من الأسقفيات ، وقسَّم الثُلث الباقي إلى  
أربعة أجزاء فأعطى أولاده وحَفَدته جزءاً منها ، وأضاف جزءاً إلى ذينك القسمين  
المُعْطَيْن ، وأما الجزءان الآخران فقد اسْتُعْمِلَا في أعمال الخَيْر ، ويُلوح أنه عدَّ  
العطاءَ الواسع الذي حَبَّاه الكُنائسَ عملاً دينياً أقلَّ منه توزيعاً سياسياً .

### الفصل الثالث عشر

#### انتخابات للأسقفيات والأديار

لَمَّا افْتَقَرَت الكُنائسُ تَرَكَ الملوكُ الانتخاباتِ للأسقفياتِ والعوائدِ  
الكنسية<sup>(٢)</sup> الأخرى ، وأقلُّ من ذلك تهافتُ الأمراء على تعيين المُبَشِّرِينَ ، ومطالبةُ  
الخصوم بسلطانهم ، وهكذا كانت الكُنائسُ تنال نوعاً من التعويض من الأموال  
التي تُزَعَّت منها .

وإذا كان لويسُ الحليم<sup>(٣)</sup> قد ترك للشعب الرومانىَّ حقَّ انتخاب البابوات

(١) هذا ذيل وصية رواه إيجنهارت ، وهو يختلف عن ذات الوصية التي توجد في غولداست وبالوز .

(٢) انظر إلى مرسوم شارلمان لسنة ٨٠٣ ، مادة ٢ ، طبعة بالوز ، صفحة ٣٧٩ ، وإلى

مرسوم لويس الحليم لسنة ٨٣٤ في غولداست ، الأنظمة الإمبراطورية ، جزء ١ . (٣) قيل هذا في

القانون الكنسى المشهور ، Ego Ludovicus ، المفترض كما هو ظاهر ، وتجده في طبعة بالوز ،

صفحة ٥٩١ عن سنة ٨١٧ .

كان هذا نتيجة روح زمنه العامة ، فقد سُلِكَتْ نحو كُرْسَى رومة عينُ السبيل التي سُلِكَتْ نحو الكراسى الأخرى .

### الفصل الرابع عشر

#### إقطاعاتُ شارل مارتل

لا أقول مطلقاً : هل أعطى شارل مارتل أموال الكنيسة لمدى الحياة أو إلى الأبد حينما مَنَحَهَا إقطاعاً ، وكلُّ ما أعرفه هو أنه كان يوجد منذ زمن شارلمان <sup>(١)</sup> ولُوْتِير الأول <sup>(٢)</sup> أنواعٌ من هذه الأموال كانت تنتقل إلى الورثة وتُقَسَّم فيما بينهم . ثم إنني أجِدُ قِسْماً <sup>(٣)</sup> أنعم به تراثاً ، وقِسْماً أنعم به إقطاعاً . وقد قلت إن مالكي التُّرَاثَات كانوا خاضعين للخدمة كالكي الإقطاعات ، وقد كان هذا ، من بعض الوجوه ، سببَ إنعام شارل مارتل بِتُّرَاثٍ كإنعامه بإقطاعة .

(١) كما هو ظاهر من مرسومه لسنة ٨٠١ ، مادة ١٧ ، في بالوز ، جزء ١ ، صفحة ٣٦٠ .

(٢) انظر إلى نظامه المدرج في مجموعة اللنبار القانونية ، جزء ٣ ، باب ١ : ٤٤ .

(٣) انظر إلى النظام المذكور آنفاً وإلى مرسوم شارل الأصابع لسنة ٨٤٦ ، فصل ٢٠ ،

In villa sparnaco ، طبعة بالوز ، جزء ٢ ، صفحة ٣١ ، ومرسوم سنة ٨٥٣ ، فصل ٣ و ٥ ،

في مجمع سواسون ، طبعة بالوز ، جزء ٢ ، صفحة ٥٤ ، ومرسوم سنة ٨٥٤ Apud Attiniacum ،

فصل ١٠ ، طبعة بالوز ، جزء ٢ ، صفحة ٧٠ ، وانظر أيضاً إلى المرسوم الأول لشارلمان Incerti anni

مادة ٤٩ ، و ٥٦ ، طبعة بالوز ، جزء ١ ، صفحة ٥١٩ .

## الفصل الخامس عشر

## مواصلة الموضوع نفسه

مما تجب ملاحظته كون الإقطاعات لمّا تحوّلت إلى أموال كنيسة ، وكون أموال الكنيسة لمّا تحوّلت إلى إقطاعات اقتبس كلٌّ من أموال الكنيسة والإقطاعات طبيعة الأخرى مبادلةً ، وهكذا صارت لأموال الكنيسة امتيازات الإقطاعات وصارت للإقطاعات امتيازات الكنيسة ، ومن ذلك ما نشأ في الكنائس في ذلك الزمن من حقوق<sup>(١)</sup> شرفٍ ، وبما أن هذه الحقوق قد ارتبطت ، دائماً ، في العدالة العليا تفضيلاً على مانسيه إقطاعاً في الوقت الحاضر فإنه يتبع ذلك كون العدالة الأولية قد قامت في زمن هذه الحقوق نفسها .

## الفصل السادس عشر

## خلط الملكية ورئاسة الديوان

## الجيل الثاني

أدى ترتيب المواد إلى إخلال بترتيب الأزمنة ، وذلك من حيث أننى تكلمت عن شارلمان قبل أن أتكلم عن ذلك الدّور المشهور الذى انتقل التاج فيه إلى

(١) انظر « إلى المراسيم القديمة » ، جزء ٥ ، مادة ٤٤ ، ومرسوم بيست لسنة ٨٦٦ ، مادة

٨ و ٩ ، حيث تجد حقوق الشرف للسنّيورات التى سنت كما هى اليوم .

الكارولنجيين في عهد الملك بيبن ، ومن المحتمل أن لوحظ هذا الأمر في هذه الأيام بأكثر مما في الزمن الذي حدث فيه ، وذلك خلافاً للحوادث العادية .

أجل ، لم يكن للملك سلطان قط ، ولكن كان لهم اسم ، وكان لقب الملك وراثياً ولقب رئيس الديوان انتخابياً ، ومع أن رؤساء الديوان في الزمن الأخير قد رفعوا إلى العرش من كانوا راغبين فيه من الميروثنجيين فإنهم لم يختاروا ملكاً من أسرة أخرى ، ولم يُمنح القانون القديم ، الذي يُنعم بالتاج على أسرة معينة ، من قلوب الفرنج قط ، ولا مرء في أن شخص الملك كان مجهولاً في المملكة تقريباً ، ولكن الملكية لم تكن كذلك ، وقد اعتقد بيبن ، بن شارل مارتيل ، حلول الوقت المناسب الذي يُخلط فيه بين هذين اللقبين ، ويؤتى فيه هذا الخلط الذي يدعُ شيئاً من عدم الثبات سواء أ كانت الملكية وراثية أم لم تكن ، وكان هذا يكنى من يجمع بين الملكية والسلطة العظيمة ، والآن قرن سلطان رئيس الديوان بالسلطة الملكية ، فأسفر مزج ما بين هذين السلطتين عن نوع من التوفيق ، وكان رئيس الديوان انتخابياً والملك وراثياً ، أى إن التاج كان انتخابياً في بدء الجيل الثاني لأن الشعب كان ينتخب ، وإنه كان وراثياً لأن الشعب ينتخبه من ذات الأسرة دائماً<sup>(١)</sup> .

وعلى ما تشهد به جميع الآثار<sup>(٢)</sup> يُنكر<sup>(٣)</sup> الأب لو كوانت كُون البابا قد

(١) انظر إلى وصية شارلمان ، وإلى القسمة التي قام بها لويس الحليم بين أولاده في مجلس الدول الذي عقد في كيرزى وروى أمره غولداست Quem populus eligere velit, ut patri suo succedat in regni hereditate.

(٢) مجهول الاسم عن سنة ٧٥٢ ، و Chron. Centul. عن سنة ٧٥٤ .

(٣) 'Fabella quae post Pippini mortem excitata est, æquitati ac sanctitati

Zacharie papae plurimum adversatur. ' les ecclesiastici Francorum,

الجزء ٢ ، صفحة ٣١٩ .



أجاز هذا التحول الكبير ، ومن الأسباب التي أبدأها كَوْنُهُ يُوجِبُ إجحافاً ، ومن العجيب أن يُحْكَمُ مؤرخٌ فيما صنعه الناس بما يَجُوزُ أن يَصْنَعُوهُ ! فما كان التاريخُ لِيُوجَدَ بهذا الوجه من البرهنة .

ومهما يكن من أمرٍ فإن مما لا ريب فيه كَوْنُ أُسْرَةِ الدوكِ بَيْنَ أصبحت مالكةً منذ تَمَّ له النصر وكونَ أُسْرَةِ الميرُوقنجيين عادت لا تَمْلِكُ ، وما كان تتويجُ حفيده بَيْنَ أكثرَ من احتفالٍ وأقلَّ من طَيْفٍ ، وهو لم يَنْلُ بذلك غيرَ زخارفَ ملكية ، ولم يَتَغَيَّرْ شيءٌ في القومِ .

وقد قلتُ هذا لأعيِنَ وقتَ الانقلابِ دَرْءاً للخطأ في عَدِّ ما هو نتيجةُ الانقلابِ انقلاباً .

نَعَمْ ، حَدَثَ كبيرُ انقلابٍ حينما تُوجَّ هُوغُ كَابِي مَلِكاً في بدءِ الجيلِ الثالثِ ، وذلك لأن الدولة انتقلت من الفوضى إلى حكومةٍ ما ، غير أن بَيْنَ لَمَّا نال التاجَ انتقلَ من حكومةٍ إلى ذاتِ الحكومةِ .

نَعَمْ ، إن بَيْنَ لم يُغَيَّرْ سوى الاسمِ حينما تُوجَّ ملكاً ، غير أن هُوغُ كَابِي لَمَّا تُوجَّ ملكاً تَغَيَّرَ الأمرُ ، وذلك لأن جَمَعَ ما بين الإقطاعية الكبرى والتاجِ قَضَى على الفوضى .

ولمَّا تُوجَّ بَيْنُ مَلِكاً جُمِعَ ما بين لقبِ الملكِ وأعظمِ منصبٍ ، ولما تُوجَّ هُوغُ كَابِي جُمِعَ ما بين لقبِ الملكِ وأعظمِ إقطاعية .

## الفصل السابع عشر

## أمر خاص في انتخاب ملوك الجيل الثاني

يُرَى في صيغة رسامة بين<sup>(١)</sup> كون شارل وكرلومان قد مسحوا وبورك لهما  
وكون سنّيورات فرنسة قد ألزموا أنفسهم بعدم انتخاب شخص من جيل آخر<sup>(٢)</sup>  
وإلا فرضت عقوبة المنع والحرم .

ويظهر من وصايا شارلمان ولويس الحليم أن الفرنج كانوا يختارون بين أبناء  
الملوك ، وهذا ما يوافق العبارة المذكورة آنفاً موافقةً حسنة ، ولما انتقلت الإمبراطورية  
إلى غير آل شارلمان أصبح حق الانتخاب مطلقاً بعد أن كان ضيقاً مقيداً وابتعد من  
النظام القديم .

ولما أحسّ بين دُنُوّ أجله أمر باجتماع السنّيورات الكنسيين والعلمانيين  
في سان دِنِي<sup>(٣)</sup> وقسم مملكته بين ولديه شارل وكرلومان ، وليست لدينا محاضر  
هذا المجلس ، ولكنك تجد ما حدث فيه في مؤلف المجموعة التاريخية القديمة التي  
أخرجها كنيزيوس<sup>(٤)</sup> وفي مؤلف مجموعة حَوَليّات مس كما لاحظ<sup>(٥)</sup> ذلك مسيو  
بالوز ، وفي ذلك أحد أمرين متناقضين من بعض الوجوه ، وذلك أنه قام بالقسمة

(١) الجزء الخامس من « مؤرخى فرنسة » ، تأليف الآباء البندكتيين ، صفحة ٩ .

(٢) Ut nunquam de alterius lumbis regem in oëvo præsumant eligere, sed ex

المصدر نفسه ، صفحة ١٠ ipsorum .

(٣) سنة ٧٦٨ . (٤) جزء ٢ ، Lectionis antiquæ . (٥) طبعة المراسيم القديمة

جزء ١ ، صفحة ١٨٨ .

بموافقة الكُبراء ، ثم إنه قام بها وفق الحق الأبوى ، وهذا يثبت ما قلته من أن حقَّ الشعب في هذا الجيل كان يقوم على الانتخاب من ذات الأسرة ، أى كان هذا حقاً في الحرمان أكثر من أن يكون حقاً في الانتخاب .

وتجد ما يؤكّد هذا النوع من الانتخاب في آثار الجيل الثاني ، ومن ذلك مرسومُ تقسيم إمبراطورية شارلمان بين أبنائه الثلاثة ، فقد قال <sup>(١)</sup> في هذا المرسوم بعد أن وُضع قسمتهم : « إذا كان لأحد الإخوة الثلاثة ابنُ فأراد الشعبُ انتخابه ليرث مملكة أبيه وافق عمّاه على ذلك » .

وتجد عينَ هذا التدبير في القسمة التي قام بها لويسُ الحليم بين أولاده الثلاثة <sup>(٢)</sup> ، بينَ ولويس وشارل ، في سنة ٨٣٧ في مجلس إكس لا شابل ، وتجدُه كذلك في قسمةٍ أخرى قام بها هذا الإمبراطور <sup>(٣)</sup> قبل عشرين عاماً بين لوتير وبيّن ولويس ، وكذلك يُمكن أن يُبصر القسم الذي قام به لويسُ الألكن في كُنْيانَ حينما تُوجَّج فيها ، وذلك : « أنا لويس <sup>(٤)</sup> الذي وُلِّي ملكاً برحمة من الرّبِّ وانتخاب من الشعب أعهد . . . » ، وما قلته أُيدُ بمحاضر جمع بَلَنْسية <sup>(٥)</sup> الذي عُقدَ سنة ٨٩٠ لانتخاب لويس بن بُوزُون ملكاً للآرل ، فقد انتخبَ لويسُ هناك ، وجعلَ سبباً رئيساً لانتخابه كونه من الأسرة الإمبراطورية <sup>(٦)</sup> ،

(١) في المرسوم الأول لسنة ٨٠٦ ، طبعة بالوز ، صفحة ٤٣٩ ، مادة ٥ . (٢) في غولداست ، الأنظمة الإمبراطورية ، جزء ٢ ، صفحة ١٩ . (٣) طبعة بالوز ، صفحة ٥٧٤ ، مادة ١٤ ، Si vero aliquis illorum decedens, legitimos filios reliquerit, non inter eos potestas ipsa dividatur, sed potius populus, pariter conveniens, unum ex eis, quem Dominus voluerit, eligat; et hunc senior frater in loco fratris et filii suscipiat.

(٤) مرسوم سنة ٨٧٧ ، طبعة بالوز ، صفحة ٢٧٢ . (٥) في دومون ، الهيئة الدبلوماسية ، جزء ١ ، مادة ٣٦ . (٦) من جهة النساء .

وأن شارل السمين كان قد أعطاه مرتبة ملك ، وأن الإمبراطور أرنول كان قد نصبه بالصوّلجان وبهيئة سفرائه ، وكانت مملكة الأزل انتخائية وراثية كغيرها من الممالك المجزأة أو التابعة لإمبراطورية شارلمان .

### الفصل الثامن عشر

#### شارلمان

رأى شارلمان أن تلزم طبقة الأشراف حدودها ، وأن يحول دونبغي الإكليروس والرجال الأحرار ، وهو قد بلغ من تلطيف طبقات الدولة ما وزن بينها وظلّ معه سيداً ، وهو قد ألّف بين الجميع بقوة عبقريته ، وهو قد جلب طبقة الأشراف من غزو إلى غزو باستمرار ، وهو لم يترك لها من الوقت ما تضع فيه خططاً ، وهو قد شغلها كلها باتباع خططه ، وقد استقامت الإمبراطورية بعظمة الرئيس ، وكان الأمير عظيماً رئيساً ، وكان أعظم من ذلك رجلاً ، وكان أبناؤه الملوك رعاياه الأولين وآلات سلطانه وأمثال الطاعة ، ووضع أنظمة رائعة ، وصنع أكثر من هذا ، فقد حمل على تنفيذها ، وقد شملت عبقريته جميع أجزاء الإمبراطورية ، وأبصرت في قوانين هذا الأمير روح الاحتراز التي تسع كل شيء وقوة تقود كل شيء ، وأزيلت<sup>(١)</sup> الذرائع التي تجتنب بها الواجبات ، وأصلح الإهمال ، وقوّم ، أو منّع ، سوء الاستعمال ، وكان يعرف أن يعاقب ، وأجل من هذا ما كان من

(١) انظر إلى المرسوم الثالث لسنة ٨١١ ، صفحة ٤٨٦ ، المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ ، والرسوم الأول لسنة ٨١٢ ، صفحة ٤٩٠ ، المادة ١ ، والرسوم الصادر في السنة نفسها ، صفحة ٤٩٤ ، مادة ٩ و ١١ وغيرها .

معرفته أن يَفْهَمَ ، وكان واسعَ المقاصد بسيطاً في التنفيذ ، فلم يَدَأْهُ أَحَدٌ في صنع أعظم الأمور بسهولةٍ وتذليلِ الصَّعَابِ بسرعة ، وقد كان يَطُوفُ في إمبراطوريته الواسعة بلا انقطاع ضارباً حيث يوشك أن يَسْقُطَ ، وكانت المشاكل تَظْهَرُ في كلِّ ناحية فيزيلها في كلِّ ناحية ، ولم يَعْرِفْ أميرٌ اقتحامَ المخاطر مثله ، ولم يَعْرِفْ أميرٌ تَجَنُّبَهَا مثله ، وكان لا يَخْشَى جميعَ الأهوال ، ولا سيما ما ابتلاها أعظمُ الفاتحين في كلِّ حين تقريباً ، والمؤامراتُ هي التي أَقْصِدَ بذلك ، وكان هذا الأميرُ الباهر معتدلاً إلى الغاية ، وكان حليمَ الطبع بسيطَ الأوضاع ، وكان يُحِبُّ العيشَ مع رجالِ بَلَّاطِهِ ، ومن المحتمل أن كان كثيرَ الوَلَعِ بالملاذِّ النسائية ، غير أن أميراً كان يَحْكُمُ بنفسه دائماً وَيَقْضِي حياته في الأعمالِ جديرٌ بكثيرٍ من المعاذير ، وهو قد وَضَعَ قاعدةً عجيبَةً لنفقتِه ، أي إنه استغلَّ ممتلكاته بحكمة وعناية واقتصاد ، فمن قوانينه يُمكن ربَّ الأسرة أن يتعلَّم<sup>(١)</sup> إدارة منزله ، وفي مراسيمه يُرى المنبعُ الصافي المقدَّس الذي يغترف منه تَرَوَاتِهِ ، ولا أقولُ أكثرَ من كلمة واحدة ، وهي : أنه أمرُ بيعِ بَيْضِ دواجنِ ممتلكاته وما لا طائلَ تحته من أعشابِ حدائقه<sup>(٢)</sup> ، وأنه وَرَّعَ بين رعاياه جميعَ تَرَوَاتِ اللُّنْبَارِ وما لا يَحْصَى من كنوز أولئك الهياطة الذين نَهَبُوا العالمَ .

(١) انظر إلى مرسوم دوفيليس لسنة ٨٠٠ ، وإلى مرسومه الثاني لسنة ٨١٣ ، مادة ٦ و ١٩ ، وإلى الجزء الخامس من المراسيم القديمة ، مادة ٣٠٣ . (٢) مرسوم دوفيليس ، مادة ٣٩ ، انظر إلى جميع هذا المرسوم الذي هو من روائع الاتزان وحسن الإدارة والاقتصاد .

## الفصل التاسع عشر

## مواصلة الموضوع نفسه

خَشِيَ شارلمان وخلفاؤه الأولون أن يُوقد الفتنة من كانوا يَنْصِبُونَهُمْ فِي  
 الْأَمَاكِنِ البعيدة ، فَأَبْصَرُوا أَنَّهُمْ يَجِدُونَ فِي الْإِكْلِيروسِ كَثِيرَ انْقِيَادٍ ، فَعَلَى هَذَا  
 الْوَجْهِ أَقَامُوا فِي أَلْمَانِيَةِ عِدداً كَبِيراً مِنَ الْأُسْقَفِيَّاتِ <sup>(١)</sup> وَضَمُّوا إِلَيْهَا إِقْطَاعَاتٍ عَظِيمَةً ،  
 وَيُظْهَرُ مِنْ بَعْضِ الْمَراسِمِ أَنَّ الشُّرُوطَ الَّتِي تَنْطَوِي عَلَى امْتِيازَاتِ هَذِهِ الْإِقْطَاعَاتِ  
 لَمْ تَخْتَلَفْ عَنِ الشُّرُوطِ الَّتِي كَانَتْ تُوضَعُ عَادَةً فِي هَذِهِ الْمَنَاحِ <sup>(٢)</sup> ، وَإِنْ كَانَ يُرَى الْآنَ  
 أَنَّ أَهْمَّ رِجَالِ الدِّينِ فِي أَلْمَانِيَةِ يَتِمَتَعُونَ بِسُلْطَانٍ مَهِيْمٍ ، وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرِ فَإِنْ هَذِهِ  
 قِطْعٌ كَانُوا يَضَعُونَهَا تَحْتَ السَّكْسُونِ ، وَمَا كَانُوا لَا يَنْتَظِرُونَ مِنْ كَسَلِ الْوُدِّ وَإِهْمَالِهِ  
 كَانُوا يَرَوْنَ إِمَّاكَانَ انْتِظَارِهِ مِنْ غَيْرَةِ الْأَسْقَفِ الْفَعَّالَةِ وَانْتِبَاهِهِ ، وَذَلِكَ إِلَى أَنَّ  
 مِثْلَ هَذَا الْفُسْأَلِ ، مَعَ بُعْدِهِ مِنْ اسْتِخْدَامِ رَعَايَا خَاضِعِينَ ضِدَّهُمْ ، كَانَ ، عَلَى الْعَكْسِ ،  
 مُحْتَاجاً إِلَيْهِمْ لِيُؤَيِّدُوهُ تَحْتَ رَعَايَاهُ .

(١) انظر ، فيما تنظر إليه ، إلى إنشاء أسقفية بريم في مرسوم سنة ٧٨٩ ، طبعة بالوز ، صفحة

٢٤٥ . (٢) كنع قضاة الملك من دخول الأرض للمطالبة بالغرامات (الفريديات) وغيرها من الرسوم ،

وقد تكلمت عن هذا كثيراً في الباب السابق ، فصل ٢٠ و ٢١ و ٢٢ .

## الفصل العشرون

## لويس الحليم

لَمَّا كَانَ أَغُسْطُسُ فِي مِصْرَ فَتَحَ لَحْدَ الإسْكَندَرِ ، وَلَمَّا سُئِلَ عَنْ رَغْبَتِهِ فِي فَتْحِ قُبُورِ الْبَطْلَمَةِ قَالَ إِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَرَى الْمَلِكَ ، لَا الْأَمْوَاتَ ، وَهَكَذَا يُبْحَثُ فِي تَارِيخِ هَذَا الْجِيلِ الثَّانِي عَنْ بَيْنَ وَشَارْلَمَانِ ، فَتَرَادُ رُؤْيَا الْمَلُوكِ ، لَا الْأَمْوَاتِ . وَقَدْ قَبِضَ عَلَى زِمَامِ الْإِمْبَرَاطُورِيَةِ الَّتِي كَانَ يُمَسِّكُهَا شَارْلَمَانُ أَمِيرُ الْعُوبَةِ لِأَهْوَانِهِ مُغْتَرِّبًا بِفَضَائِلِهِ ، أَمِيرٌ غَيْرُ عَالِمٍ بِقُوَّتِهِ وَلَا بِضَعْفِهِ ، غَيْرُ عَارِفٍ أَنْ يَتَّفَقَ مَعَ خَوْفٍ وَلَا مَعَ حُبٍّ ، أَمِيرٌ جَامِعٌ لِأَنْوَاعِ النِّقَاصِ فِي النَّفْسِ مَعَ قَلِيلِ عِيُوبٍ فِي الْقَلْبِ .

وَبَيْنَمَا كَانَ جَمِيعُ النَّاسِ يَذَرُفُونَ الْعَبْرَاتِ لِمَوْتِ أَبِيهِ ، وَبَيْنَمَا كَانَ جَمِيعُ النَّاسِ يَطْلُبُونَ شَارْلَ فِي سَاعَةِ الْحَيَرَةِ تِلْكَ فَلَا يَجِدُونَهُ ، وَبَيْنَمَا كَانَ يُنْفَذُ فِي السَّيْرِ لِيَشْغَلَ مَكَانَهُ ، أُرْسِلَ أَنَاثَا نَجَاوَى لِيَسْبِقُوهُ فَيَقْبِضُوا عَلَى مَنْ سَاعَدُوا أَخَوَاتِهِ عَلَى الْفُجُورِ ، وَقَدْ أَدَّى هَذَا إِلَى مَآسٍ<sup>(١)</sup> دَامِيَةٍ ، وَكَانَ هَذَا مِنَ الْغَفَلَاتِ الْمُعْجَلَةِ ، وَلَا عَجَبَ ، فَقَدْ أَخَذَ يَنْتَقِمُ مِنَ الْجَرَائِمِ الْمَنْزِلِيَةِ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الْقَصْرِ وَيُثِيرُ النُّفُوسَ قَبْلَ أَنْ يَصِيرَ سَيِّدًا .

وَقَدْ أُمِرَ بِأَنْ تُتَفَقَّأَ عَيْنَا ابْنِ أَخِيهِ ، مَلِكِ إِيطَالِيَةِ : بَرْنَارْدَ ، الَّذِي جَاءَ لِيَرْجُوَ رَحْمَتَهُ ، وَالَّذِي مَاتَ بَعْدَ بَضْعَةِ أَيَّامٍ ، فَزَادَ هَذَا أَعْدَاءَهُ ، وَقَدْ دَفَعَهُ خَوْفُهُ مِنْ ذَلِكَ

(١) المؤلف المشكوك فيه لـ « حياة لويس الحليم » ، في مجموعة دوشن ، جزء ٢ ، صفحة ٢٩٥ .

إلى جَزٍّ إخوانته ، فزاد هذا عدد أعدائه أيضاً ، وقد وَقَعَ لومُهُ <sup>(١)</sup> على هذين العاملين الآخرين كثيراً ، ولم يُعَوِّزْهُ وجودُ من يقول إنه نقض يمينه وخان الوعودَ الرسمية التي قطعها لأبيه يوم تتويجه <sup>(٢)</sup> .

وقد تَزَوَّجَ يَهُودِيَّتَ بعد موت الإمبراطورة هِرْمِنْغَاد التي وضعت له ثلاثة أولاد ، فَرَزَقَ منها ابناً ، وهو لم يَلْبَثْ أن خَلَطَ بين غرام الزوج الشائب وضعف الملك الشيخ ، فأوجب ارتباكاً في أُسْرَتِهِ أسفر عن سقوط المملكة .

وهو لم يَنْفَكْ يُغَيِّرُ التقسيمات التي أحدثها بين أولاده ، ومع ذلك فإن هذه التقسيمات أَيْدَتْ ، مناوبةً ، بَأَيْمانه وأَيْمان أولاده وأَيْمان السَّنيورات ، وكان هذا رغبةً في ابتلاء ولاء رعاياه ، وكان هذا محاولةً إلقاء بلبلةٍ ووساوسٍ والتباسٍ في الطاعة ، وكان هذا خلطاً ما بين مختلف حقوق الأمراء في زمنٍ كانت الحصون فيه نادرةً على الخصوص فكان حِصْنُ السلطة الأول قائماً على العهد المقطوع والعهد المأخوذ . وقد تَوَسَّلَ أبناء الإمبراطور إلى الإكليروس حفظاً لمقاسمهم وأعطوه من الحقوق ما لم تَسْمَعْ به أذنٌ حتى ذلك الحين ، وكانت هذه الحقوق مُمَوَّهَةً ، فقد جُعِلَ الإكليروس ضامناً أمرٍ أُريدت إجازته لها ، وقد عَرَضَ أَغُوْبَارْدُ <sup>(٣)</sup> على لويسَ الحليم كونه أرسل لُوتِييرَ إلى رومة لينادى به إمبراطوراً ، وأنه قام بمقاسم بين أولاده بعد أن استخار الرَّبَّ ثلاثة أيامٍ صومٍ وصلاة ، وماذا كان يستطيع أميرٌ خُرَافِيٌّ هُوَجِمَ في موضعٍ آخرَ بالخرافة نفسها ؟ وَيُشْعِرُ بما مُنِيَتْ به السلطةُ المسيطرةُ

(١) انظر إلى محضر إسقاطه في مجموعة دوشن ، جزء ٢ ، صفحة ٣٣٣ . (٢) أمره بأن يعامل أخواته وإخوانته وأبناء أخيه برحمة لا حد لها ، *indeficientem misericordiam* ، تيفان في مجموعة دوشن ، جزء ٢ ، صفحة ٢٧٦ .

(٣) انظر إلى رسائله .



من حبوط مرتين يسجن هذا الأمير وتوبته جهراً ، وقد أريد إسقاط الملك فسقطت الملكة .

وهنالک صعوبة أولية في إدراك وجود أمير ذي صفات حسنة كثيرة ، وجود أمير لم يُعوزْه العرفان ، وجود أمير كان محباً للخير بطبيعته ، وجود أمير ابن لشارلمان كما هو قصار القول ، يُمكن أن يكون له هذا العدد الكبير<sup>(١)</sup> من الأعداء الأشداء الذين تتعذر مصالحتهم ، والذين بلغوا الشيء الكثير من الحاسة في إهانتهم والشيء الكثير من الوقاحة في إذلاله ، والشيء الكثير من العزم على إهلاكه ، وقد كانوا يهلكونه مرتين إلى الأبد لو لم يستطع أولاده ، الذين هم أكثر صلاحاً منه من حيث الأساس ، أن يتبعوا خطة ويتفقوا على أمر .

### الفصل الحادى والعشرون

#### مواصلة الموضوع نفسه

ظلت القوة التي ألقاها شارلمان في الأمة باقية في عهد لويس الحليم ، بما فيه الكفاية ، بقاء يحفظ لها عظمتها ويجعلها موضع احترام لدى الأجانب ، أجل ، كان الأمير ضعيف النفس ، غير أن الأمة كانت محاربة ، وقد تلاشى السلطان داخلاً من غير أن يظهر نقصه خارجاً .

وقد سيطر شارل مارتل وبيين وشارلمان على الملكة بالتابع ، فأما الأول فقد

(١) انظر إلى محضر سقوطه في مجموعة دوشن ، جزء ٢ ، صفحة ٣٣١ ، وانظر أيضاً إلى سيرته التي كتبها تيفان ، Tanto enim odio laborabat ut toderet eos vita ipsius كما قال المؤلف المشكوك فيه في دوشن جزء ٢ ، صفحة ٣٠٧ .

صانع بُخَلَ رجال الحرب ، وأما الآخرون فقد صَانَعَا بُخَلَ الإكليروس ، ثم جاء لويسُ الحليمُ فأَسَاءَ الفريقين .

وكانت سلطةُ الدولة كُلِّهَا قبضةَ الملك والأشراف والإكليروس في النظام الفرنسي ، ومما كان يحدث أحياناً أن يُوقَّعَ شارل مارتل وبيِّنَ وشارلمان بين مصالحهم ومصالح أحد الفريقين ردَّعاً للفريق الآخر ، ومما كان يحدث في كلِّ وقتٍ تقريباً أن يتفقوا مع الفريقين ، بيِّدَ أن لويسَ الحليمَ فَصَلَ عنه كلا الفريقين ، فقد أغضب الأساقفة بأنظمةٍ بَدَتْ لَهُمْ شديدةً لِمَا كان من ذهابه إلى ما هو أبعدُ مما كانوا يريدون الذهاب إليه ، ويوجد من القوانين البالغة الصلاح ما وُضِعَ في غير وقته ، وذلك أن الأساقفة الذين تَعَوَّدوا الذهاب إلى الحرب ليقاتلوا العربَ والسكسون في تلك الأزمنة كانوا كثيرى البُعْدِ من روح الرَّهْبانية<sup>(١)</sup> ، وأنه إذ أضاع كلُّ نوعٍ من الاعتماد على أشرافه من ناحيةٍ أخرى فإنه رَفَعَ أناساً من العَدَمِ<sup>(٢)</sup> ، وهو قد حَرَمَ الأشرافَ مناصبهم<sup>(٣)</sup> وسَرَّحَهُم من القصر واستدعى أجانباً ، وهو قد تَرَكَ ذانك الفريقان لأنه فَصَلَ نفسه عنهما .

(١) وهناك أخذ الأساقفة والشمامسة يتركون النطق والجمائل الذهبية والمديات المرصعة بالحجارة الكريمة والمعلقة فيها والثياب المصنوعة بذوق رفيع والمهاميز التي تثقل أعقابهم ، غير أن عدو الجنس البشري لم يحتمل مثل هذا الورع فأثار عليه رجال جميع المراتب الدينية ، وشهر الحرب عليه نفسه ، المؤلف المشكوك فيه لـ « حياة لويس الحليم » في مجموعة دوشن ، جزء ٢ ، صفحة ٢٩٨ . (٢) قال تيفان إن ما كان من النادر حدوثه في عهد شارلمان حدث في عهد لويس غالباً . (٣) أراد زجبر طبقة الأشراف فولى المدعو برنارد ناظراً لخزينة الخاصة ، وأتم بذلك بأسها .

## الفصل الثاني والعشرون

## مواصلة الموضوع نفسه

ولكن الذى أضعف المملكة على الخصوص هو كونُ هذا الأمير قد بدّد ممتلكاتها<sup>(١)</sup>، وهنا يجب الاستماع إلى نيتارد الذى هو من أكثر مؤرخينا اتزاناً ، إلى حفيد شارلمان ، نيتارد ، الذى كان مرتبطاً فى حزب لويس الحليم ، فكتب تاريخه بأمر شارل الأصلع .

فقد قال : « كان للمدعو أدِلّارْد من السلطان على نفس الإمبراطور ، ذات حين ، ما يتّبع هذا الأميرُ معه جميعَ رغائيه ، فأنعم ، عن إغراء من هذا الحظيّ ، بجميع أموال بيت المال<sup>(٢)</sup> على جميع من أرادوا منه شيئاً ، فبذلك قضى على الجمهورية<sup>(٣)</sup> » ، وهكذا صنّع فى جميع الإمبراطورية ما قلت<sup>(٤)</sup> إنه صنعه فى أكيثانية ، أى أتى أمراً كان قد أصلحه شارلمان وعاد لا يُصلّحه أحد .

وغدّت الدولة فى هذا الهزال الذى وجدها فيه شارل مارتل حينما انتهى إلى رئاسة الديوان ، وكان الأمرُ من هذه الأحوال ما انقطع الحديث معه عن ضربةٍ من السلطة لتجديدها .

Villas regias, quæ erant sui et avi et tritavi, fidelibus suis tradidit cas in ( ١ )  
possessiones sempiternas : fecit enim hoc diu tempore تيغان De gestis Ludovici Pii.

( ٢ ) Hinc libertates, hæc publica in propris usibus distribuere suasit نيتارد ،

الباب ٤ ، حتى النهاية . ( ٣ ) المصدر نفسه ، Rempubicam penitus annullavit .

( ٤ ) انظر إلى باب ٣٠ ، فصل ١٣ .

وكان بيت المال من الفقر ما لم يُقَرَّ معه أحدٌ في المناصب<sup>(١)</sup> في عهد شارل الأصلاح ، وكان لا يُعطى أحدٌ أماناً إلا في مقابل مالٍ ، ولما أمكن القضاء على الثورمان<sup>(٢)</sup> تركوا يهزبون في مقابل مالٍ ، وكانت أولُ نصيحةٍ قدَّمها إنكار إلى لويس الألكن هو السؤال في أحد المجالس عما يقوم بنفقات بيته .

### الفصل الثالث والعشرون

#### مواصلة الموضوع نفسه

وصار على الإكليروس أن يتوبَ من الحماية التي رعى بها أولاد لويس الحليم ، فهذا الأمير ، كما قلتُ ، لم يُعطِ العلمانيين<sup>(٣)</sup> قطُّ رسائلَ أموال الكنيسة الناقضة ، غير أن لوتير في إيطالية وبين في أكتانية لم يلبثا أن تركا خطة شارلمان وعادا إلى خطة شارل مارتل ، ويعوذ رجالُ الكنيسة بالإمبراطور من أولاده ، غير أنهم كانوا قد أضعفوا السلطة التي لجأوا إليها ، وكان في أكتانية شيء من الانقياد ، ولا طاعة في إيطالية .

وما كدّر حياة لويس الحليم من حروبٍ أهلية صار بذّر ما عقب موته منها ، فقد حاول كلٌّ من الإخوة الثلاثة ، لوتير ولويس وشارل ، من ناحيته ، اجتذاب الكبراء إلى حزبه وأن يكون له صنائع ، فأعطوا من أرادوا اتباعهم رسائلَ ناقضةً لأموال الكنيسة ، وسلّموا الإكليروس إلى الأشراف كسباً لهم .

(١) إنكار ، رسالة ١ إلى لويس الألكن . (٢) انظر إلى نبذة تاريخ دير سان سرج

الأنجيري ، في دوشن ، جزء ٢ ، صفحة ٤٠١ . (٣) انظر إلى مقاله الأساقفة في مجمع سنة ٨٤٥

Apud Teudonis villam مادة ٤ .

ويُرى في المراسيم الملكية<sup>(١)</sup> أن هؤلاء الأمراء اضطروا إلى الإذعان للطلبات المُعْتَنَةِ ، فاقطع منهم ، في الغالب ، ما لم يكونوا لِيَوْدُوا أن يَمْنَحُوهُ ، وفي ذلك يُرى أن الإكليروس كان يعدُّ نفسه مُهْتَضِماً بالأشراف أكثر مما بالملوك ، ومما يَظْهَرُ أيضاً أن شارل الأصغر<sup>(٢)</sup> كان أكثر من أثار على تراث الإكليروس ، وذلك عن كونه أكثر من هو ساخط عليه لأنه كان قد أسقط أباه في حينه أو عن كونه أكثر استحياءً ، ومما يمكن من أمرٍ فإنه يُرى في المراسيم القديمة<sup>(٣)</sup> منازعات دائمة بين الإكليروس الذي كان يطالب بأمواله ، وطبقة الأشراف التي كانت ترفض إعادتها متجنبةً مؤجلةً ، والملوك بينَ يَينَ .

ومن المناظر التي يُرى لها أن يُرى حالُ الأمور في تلك الأزمنة ، وبيننا كان لويسُ الحليم يُقدِّم إلى الكنائس أعطيةً واسعةً من ممتلكاته كان أولاده يوزعون أموال الإكليروس بين العلمانيين ، وفي الغالب كانت اليدُ التي تؤسس الأديارَ

(١) انظر إلى مجمع سنة ٨٤٥ ، Apud teudonis villam ، المادة ٣ و ٤ ، الذي أجاد كثيراً في وصف الأمور ، وإلى المجمع الذي عقد في تلك السنة أيضاً في فرن ، المادة ١٢ ، وإلى مجمع بوفه الذي عقد في تلك السنة أيضاً ، المواد ٣ و ٤ و ٦ ، وإلى مرسوم In villa Sparnaco لسنة ٨٤٦ المادة ٢٠ ، وإلى الرسالة التي كتبها الأساقفة المجتمعون في رينس ، سنة ٨٥٨ ، إلى لويس الجرمانى ، المادة ٨ . (٢) انظر إلى مرسوم In villa Aparnaco لسنة ٨٤٦ ، وقد أثارَت طبقة الأشراف الملك على الأساقفة ، فطردهم من المجلس ، وقد اختيرت بعض قوانين المجامع وأُخبروا بأن يعمل بها وحدها ، ولم يعطوا غير ما يتعذر عليهم أن يرفضوه ، انظر إلى المواد ٢٠ و ٢١ و ٢٢ ، وانظر أيضاً إلى الرسالة التي كتبها الأساقفة المجتمعون إلى لويس الجرمانى سنة ٨٥٨ ، المادة ٨ ، وإلى مرسوم بيست سنة ٨٦٤ ، المادة ٥ . (٣) انظر إلى ذات المرسوم لسنة ٨٤٦ ، In villa Sparnaco ، وانظر أيضاً إلى مرسوم المجلس المعقود Apud Marsnam لسنة ٨٤٧ ، المادة ٤ ، وفي هذا المجلس طلب الإكليروس أن يعاد إليه تصرفه في كل ما تمتع به في عهد لويس الحليم ، وانظر أيضاً إلى مرسوم سنة ٨٥١ ، Apud Marsnam ، مادة ٦ و ٧ ، الذي أيد الأشراف والإكليروس فيما هم حائزون له ، وإلى مرسوم Apud Bonoilum لسنة ٨٥٦ ، الذي هو إنذار من الأساقفة للملك حول الشرور التي لم يتم إصلاحها بعد تلك القوانين الكثيرة التي وضعت ، وإلى الرسالة التي كتبها الأساقفة المجتمعون في رينس إلى لويس الجرمانى سنة ٨٥٨ ، المادة ٨ .

الجديدة تَسْلُب الأديار القديمة ، ولم يكن للإكليروس حالٌ ثابتة ، فكان يُنزع منه فيكسب ثانية ، غير أن التاج كان يَحْسَر دائماً .

وعادَ في أواخر عهد شارل الأصلع ، ومنذ هذا العهد ، لا يَقَعُ نزاعٌ بين الإكليروس والعلمانيين حَوْلَ رَدِّ أموال الكنيسة ، وما صدر عن الأساقفة من زَفَرَاتٍ في إنذاراتهم لشارل الأصلع تجِدُهُ في مرسوم سنة ٨٥٦ ، وفي الكتاب<sup>(١)</sup> الذي أرسلوه إلى لويسَ الجرْماني سنة ٨٥٨ ، غير أنهم كانوا يَقْتَرِحُونَ أموراً ويلتمسون وعوداً كلما جُنِبُوا فَيُرَى أنه لم يكن لهم أملٌ في نيلها .

وعاد لا يُبْحَث ، على العموم ، في غير تلافى الأضرار التي أصيبت بها الكنيسة والدولة<sup>(٢)</sup> ، وكان الملوكُ يَتَمَهَّدُونَ بالألّا يَنْزِعُوا من اللُّودات رجالهم الأحرار وبالألّا يُعْطُوا أموالهم الكَنَسِيَّة برسائلَ ناقضةٍ<sup>(٣)</sup> ، فَظَهَرَ بذلك انْتِلاف الإكليروس والأشراف في المصالح .

وأدت تخريباتُ التُورْمان الغربية كثيراً إلى وَضْعِ حَدٍّ لهذه المنازعات كما قلتُ .

وَيَنْدُو الملوكُ أَقْلَ موضعاً للاعتماد في كلِّ يومٍ لِمَا قُلْتُهُ وأقوله من الأسباب ، فلم يَرَوْا ما يصنعون غيرَ وَضْعِ أنفسهم بين يدي رجال الدين ، غير أن الإكليروس كان قد أضعفَ الملوك ، وأن الملوك كانوا قد أضعفوا الإكليروس .

(١) المادة ٨ . (٢) انظر إلى مرسوم سنة ٨٥١ ، مادة ٦ و ٧ . (٣) قال شارل الأصلع

في مجمع سواسون إنه كان قد وعد الأساقفة بعدم إعطاء رسائل ناقضة لأموال الكنيسة ، مرسوم سنة ٨٥٣ ،

مادة ١١ ، طبعة بالوز ، جزء ٢ ، صفحة ٥٦ .

ومن العَبَث أن دعا شارلُ الأصلعُ وخلفاؤه طبقةَ الإكليروس<sup>(١)</sup> لتؤيِّد الدولة فيَحَالِ بذلك دون سقوطها ، ومن العَبَث أن استخدموا ما كانت الشعوب تُكِنُّه من الاحترام لهذه الهيئة<sup>(٢)</sup> حفظاً لِمَا كان يجب نَحْوُهم ، ومن العَبَث أن حاولوا مَنَحَ قوانينهم سلطاناً بسلطان القوانين الكنسية<sup>(٣)</sup> ، ومن العَبَث أن جَمَعوا بين العقوبات الكنسية والعقوبات المدنية<sup>(٤)</sup> ، ومن العَبَث أن أرادوا موازنة سلطان الكونت بِمَنَحِ كلِّ أسقفٍ صفةَ رسولهم في الولايات<sup>(٥)</sup> ، فقد صار من المتعذر على الإكليروس أن يتدارك السوء الذي كان قد صنعه ، وقد أدَّى البؤس الغريب الذي أتكلم عنه ، بعد قليل ، إلى سقوط التاج إلى الأرض .

( ١ ) انظر في نيتارد ، باب ٤ ، كيف أن الملكين لويس وشارل ، بعد هروب لوتير ، استشارا الأساقفة ليعلموا هل يستطيعان أخذ المملكة التي تركها وتقسيمها ، والواقع بما أن الأساقفة كانوا يؤلفون فيما بينهم هيئة أكثر اتحاداً من اللوات فإنه كان من مصلحة دينك الأميرين أن يضمنا حقوقهما بقرار من الأساقفة الذين كان يمكنهم أن يحملوا السنيورات الآخرين على اتباعهم . ( ٢ ) انظر إلى مرسوم شارل الأصلع ، Apud Saponarias ، لسنة ٨٥٩ ، مادة ٣ ، « وقد رُسمنى فنيلون الذى نصبته رئيساً لأساقفة سانس ، فلا ينبغي لأحد أن يطردنى من المملكة ، - Saltem sine audientia et judicio episcopo- rum, quorum ministerio in regem sum consecratus, et qui throni Dei sunt dicti, in quibus Deus sedet, et per quos sua decernit judicia, quorum paternis correctionibus et castigatoris judicis me subdere fui paratus, et in præsenti sum subditus".

( ٣ ) انظر إلى مرسوم شارل الأصلع ، De Carisiaco ، لسنة ٨٥٧ ، طبعة بالوز ، جزء ٢ صفحة ٨٨ ، مواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٧ . ( ٤ ) انظر إلى مجمع بيسست لسنة ٨٦٢ ، مادة ٤ ، وإلى مرسوم كارلومان ولويس الثانى ، Apud Vernis palatium لسنة ٨٨٣ ، مادة ٤ ، ٥ .

( ٥ ) مرسوم سنة ٨٧٦ ، فى عهد شارل الأصلع ، In synodo Pontignensi ، طبعة بالوز ، مادة ١٢ .

## الفصل الرابع والعشرون

كَوْنُ الرِّجَالِ الْأَحْرَارِ غَدَوًا قَادِرِينَ

على حيازة إقطاعات

قلتُ إن الرجال الأحرار كانوا يذهبون إلى الحرب تحت إمرة كُونْتِهِمْ وإن الفَسَّالَاتِ كانوا يذهبون إليها تحت إمرة سِنْيُورِهِمْ ، وكان هذا يؤدي إلى توازن الطرفين ، وعلى ما كان من وجود فَسَّالَاتٍ تحت إمرة اللُّودَاتِ كان يُمكن زَجْرُهُمْ من قِبَلِ الكُونْتِ الذى هو على رأس جميع رجال المملكة الأحرار .

ولم يَسْتَطِع هؤلاء الرجالُ الأحرارُ ، فى البُدْءِ<sup>(١)</sup> ، أن تكون لهم عوائدُ إقطاعةٍ مع قيامهم بالتزامات ، ولكنهم استطاعوا ذلك فيما بعد ، وأجدُّ هذا التحول قد وُقِعَ فى الزمن الذى مرَّ بين عهد غُونْتِران وعهد شارلمان ، وأُثْبِتَ هذا بما يُمكن من المقابلة بين معاهدة أنْدِلِي<sup>(٢)</sup> ، التى تَمَّتْ بين غُونْتِران وشِلْدِبِرْتِ والمَلِكَةِ بَرُونْهُول ، والتقسيم الذى صَنَعَهُ شارلمان بين أولاده ، ومثُلِ هذا التقسيم الذى قام به لويس الحليم<sup>(٣)</sup> ، فهذه الأسناد الثلاثة تشتمل على تدابيرٍ متقاربةٍ تقريباً نحو الفَسَّالَاتِ ، وبما أنه نُظِمَ فيها عَيْنُ النِّقَاطِ ، وعَيْنُ الْأَحْوَالِ تقريباً ، فإن معنى هذه المعاهدات الثلاث ومَبْنَاهَا هما من هذه الناحية .

يبد أنه يوجد اختلافٌ مهمٌ فيما هو خاصُّ بالرجال الأحرار ، ولا تقول معاهدةً

( ١ ) انظر إلى ما قلته سابقاً فى الباب الثلاثين ، الفصل الأخير ، نحو آخره . ( ٢ ) لسنة ٥٨٧ فى غريغوار التورى ، جزء ٩ . ( ٣ ) انظر إلى الفصل الآتى حيث أسهب فى الكلام عن هذه التقسيمات وإلى التعليق عليها حيث وردت .



أُنْدِلِي ، مطلقاً ، إنه كان من الممكن أن تكون لهم إقطاعة مع قيامهم بالتزامات ، وذلك بدلاً من أن توجد في تقسيمات شارلمان ولويس الحليم نصوصٌ صريحة يمكن أن تكون لهم بها إقطاعة مع قيامهم بالتزاماتٍ ، وهذا يدلُّ على انتحال عادة جديدة منذ معاهدة أُنْدِلِي صار بها الرجالُ الأحرارُ أهلاً لهذا الامتياز العظيم .

ولا بُدَّ من حدوث هذا عندما وزَّع شارل مارتيل أموال الكنيسة بين جنوده وأنعم بها إقطاعةً بعضاً وتراثاً بعضاً آخر ، فكان بذلك نوعٌ من الثورة في القوانين الإقطاعية ، ومن المحتمل أن وَجَدَ الأشراف ، الذين كانوا قد حازوا إقطاعاتٍ ، أن من الأنفع لهم أن ينالوا الأعطية الجديدة تراثاً ، وأن يَجِدَ الرجالُ الأحرارُ أنفسهم أكثرَ حظاً بنَيْلِهِمْ إياها إقطاعةً .

### الفصل الخامس والعشرون

### السبب المهمُّ في ضعف الجيل الثاني

### تغيير في التراتات

قَضَى شارلمانُ في التقسيم الذي تكلمتُ عنه في الفصل السابق<sup>(١)</sup> بأن ينال ، بعد موته ، رجالُ كلِّ مَلِكٍ عوائدَ في مملكةٍ مِلِكِهِمْ ، لا في مملكة ملكٍ آخر<sup>(٢)</sup> ، وذلك بدلاً من أن يحتفظوا بتراثاتهم في أية مملكة كانت ، ولكنه يضيف إلى ذلك إمكانَ كلِّ رجلٍ حرٍّ ، بعد موت سِنْيوره ، التماسَ إقطاعةٍ مع التزاماتٍ

(١) سنة ٨٠٦ بين شارل وبينين ولويس ، وقد رواه غولداست وبالوز ، جزء ١ ، صفحة ٤٣٩ .

(٢) مادة ٩ ، صفحة ٤٤٣ ، وهذا ما يطابق معاهدة أُنْدِلِي في غريغوار التوري ، جزء ٩ .

في أيّ من الممالك الثلاث التي يريد كالدي لم يكن له سِنْيُورٌ<sup>(١)</sup> قَطُّ ، وَتَجِدُ عَيْنَ الأحكام في التقسيم الذي وَضَعَهُ لُويسُ الحليم بين أولاده سنة ٨١٧ .

ولكن الرجال الأحرار ، وإن كانوا يلتمسون إقطاعاً ، مع التزاماتٍ لم يَتَطَرَّقُوا إلى مليشيا الكونت وهنَّ قَطُّ ، فما كان يَحِبُّ ، دائماً ، أن يساعد الرجلُ الحُرَّ من أجل تراثه دائماً ويُعِدُّ أناساً يقومون بالخدمة بنسبة رجلٍ واحدٍ لكلِّ أربعة منازلٍ حقليةٍ ، أو يُعِدُّ رجلاً ليقوم بخدمة الإقطاع من أجله ، وبما أنه نَجَمَ عن ذلك سوء استعمالات فإنه وَقَعَ تلافيها كما يظهر ذلك من نُظُمِ<sup>(٢)</sup> شارلمان ونظام ملك إيطالية ، يَبِينُ<sup>(٣)</sup> ، اللذين يُفَسِّرُ كلُّ منهما الآخر .

أَجَلْ ، إن ما قاله المؤرخون عن كون معركة فونتناي أدَّت إلى تقويض المملكة صحيحٌ جداً ، ولكنَّ لِيُؤْذَنَ لي في إلقاء نظرةٍ على نتائج ذلك اليوم المشؤومة .  
لقد عَقَدَ الإخوة الثلاثة ، لوتيرُ ولويس وشارل ، بعد هذه المعركة ، معاهدةً أُجِدُ فيها نصوصاً سياسيةً غَيَّرَتْ جميعَ الدولة السياسية لدى الفرنسيين<sup>(٤)</sup> لا ريب .

(١) المادة ١٠ ، ولم يحدث عن هذا في معاهدة أُنْدَلُ . (٢) في بالوز ، جزء ١ ، صفحة ١٧٤

Licentiam habeat unusquisque liber homo qui seniore non habuerit, cuicumque ex his tribus fratribus voluerit, se commendandi

مادة ٩ ، وانظر أيضاً إلى التقسيم الذي صدر عن الإمبراطور نفسه سنة ٨٣٧ ، مادة ٦ ، طبعة بالوز ، صفحة ٦٨٦ .

(٣) لسنة ٨١١ ، طبعة بالوز ، جزء ١ ، صفحة ٤٨٦ ، مادة ٧ و ٨ ، ونظام سنة ٨١٢ ،

المصدر نفسه ، صفحة ٤٩٠ ، مادة ١ Ut omnis liber homo qui quatuor mansos vestitos de proprio suo, sive de alicujus beneficio habet ipse se proeparet, et ipse in hostem pergat, sive cum seniore suo, etc. . وانظر إلى مرسوم سنة ٨٠٧ ، طبعة بالوز ، جزء ١ ، صفحة ٥٨٤ .

(٤) لسنة ٧٩٣ ، وقد أدرج في قانون اللنبار ، جزء ٣ ، باب ٩ ، فصل ٩ . (٥) لسنة

٨٤٧ ، وقد نقله أوبرت لومير وبالوز ، جزء ٢ ، صفحة ٤٢ ، Conventus apud Marsnam .

ويقول شارل<sup>(١)</sup> في البلاغ الذى وَجَّهه إلى الشعب عن قِسْم هذه المعاهدة الخاصِّ به إن كلَّ رجلٍ حُرٍّ يستطيع أن يختار مَنْ يريدُه سِنِّيُوراً سواء أَمِنَ الملك أم من السنيورات<sup>(٢)</sup> الآخرين ، وكان يُمكن الرجل الحُرَّ أن يلتبس إقطاعاً مع التزاماتٍ قبل هذه المعاهدة ، غير أن تراثه كان يظلُّ تحت سلطان الملك المباشر دائماً ، أى تابعاً لقضاء الكُونْت ، وهو لم يكن تابعاً للسنيور الملتبس لديه مع الالتزامات إلّا بسبب الإقطاعة التى نالها منه ، فلما عُقِدَت هذه المعاهدة صار كلُّ رجلٍ حُرٍّ قادراً على جَعْلِ تراثه تابعاً للملك أو السنيور كما يختار ، ولم يقع حديثٌ ، قَطُّ ، حَوْلَ الذين يلتبسون إقطاعاً مع الالتزامات ، بل حَوْلَ من كانوا يُحَوِّلون تراثهم إلى إقطاعة ويَحْرُجون بذلك من نطاق القضاء المدنى ليدخلوا نطاقَ سلطان الملك أو السنيور الذى يختارونه .

وهكذا أصبح من كانوا تحت سلطان الملك صراحةً ، كرجالٍ أحرارٍ تابعين للكونت ، قَسَّالَاتٍ ، ما دام كلُّ رجلٍ حُرٍّ يستطيع أن يختار سِنِّيُوراً له مَنْ يريد سواء أَمِنَ الملك أم من السنيورات الآخرين .

وإذا حَوَّلَ رجلٌ إلى إقطاعة أرضاً كان يَحْوزها حياةً مؤبَّدة عادت هذه الإقطاعات الجديدة لا تكون لمدى الحياة ، وكذلك سنرى ، عمَّا قليل ، قانوناً عاماً للإناعم على أولاد الحائزِ بإقطاعات ، وهو من وَضَعَ شارل الأُصْلَع الذى هو أحد الأمراء الثلاثة الذين تعاقبوا<sup>(٣)</sup> .

(١) Adnunciatio . (٢) Ut unusquisque liber homo in nostro regno seniores

المادة ٢ من بيان شارل . quem voluerit, in nobis et in nostris fidelibus, accipiat,

(٣) مرسوم سنة ٨٧٧ ، باب ٥٣ ، مادة ٩ و ١٠ . Apud Carisiacum Similiter et de

ويرجع هذا المرسوم إلى مرسوم آخر صدر فى ذات السنة وذات المكان ، المادة ٣ . nostris vassallis faciendum est, etc.

وما قُلتَه عن حُرِّيَّة جميع رجال المملكة ، منذ معاهدة الإخوة الثلاثة ، في اختيار السَّنيور الذى يريدون ، سواء أَمِنَ المَلِكُ أم من السَّنيورات الآخرين ، تأيِّد بالأعمال التى حَدَّثت منذ ذلك الزمن .

وكان القَسَّالُ ، منذ عهد شارلمان ، إذا ما نال من سَنيورٍ شيئاً ، ولو كان ثمنه فلساً ، لم يَسْتَطِع أن يتركه<sup>(١)</sup> ، غير أن القَسَّالات في عهد شارل الأُصْلَع استطاعوا أن يَتَّبِعُوا مصالحهم أو هواهم بلا عِقَاب ، وقد بَلَغَ هذا الأمير من قوة التعبير في ذلك ما يُلَوِّح معه أنه يَدْعُوهم إلى التمتع بهذه الحرية أكثر مما إلى تقييدها<sup>(٢)</sup> ، وقد كانت العوائد منذ زمن شارلمان شخصيةً أكثر منها حقيقية ، ثم أصبحت حقيقيةً أكثر منها شخصيةً فيما بعد .

### الفصل السادس والعشرون

#### تغيير في الإقطاعات

لم يَقَعْ أدنى تغيير في الإقطاعات كما في التُّراثات ، ويُرَى من مرسوم كُنْنيان الذى وُضِعَ في عهد الملكِ بِيِن<sup>(٣)</sup> أن مَنْ كان الملكُ يُنْعِمُ عليهم بإحدى العوائد

(١) مرسوم إكس لاشابل لسنة ٨١٣ ، المادة ١٦ ، Quod nullus seniore

لسنة ٧٨٣ ، المادة ٥ ... suum dimittat, postquam ab eo acceperit valente solidum unum.

(٢) انظر إلى مرسوم كاريزياكو لسنة ٨٥٦ ، مادة ١٠ و ١٣ ، طبعة بالوز ، جزء ٢ ،

صفحة ٨٣ ، وفي هذا المرسوم اتفق الملك والسنيورات الكنسيين والعلمانيين على ما يأتي :

Et si aliquis de vobis talis est cui suus senioratus non placet, et illi simulat ut ad alium seniore melius quam ad illum acaptare possit, veniat ad illum, et ipse tranquille et pacifico animo donet illi commeatum ... et quod Deus illi cupierit, et ad alium seniore acaptare potuerit, pacifice habeat.

(٣) لسنة ٧٥٧ ، مادة ٦ ، طبعة بالوز ، صفحة ١٨١ .

كانوا أنفسهم يُنعمون بقسم من هذه العائدة على مختلف القسّالات ، غير أن هذه الأقسام كانت لا تُتماز من المجموع مطلقاً ، وكان الملك يَنزِعُها حيناً يَنزِعُ المجموع ، فإذا مات الأسود خَسِرَ القسّال إقطاعته المُلحقة ، وأتى ذو عوائد جديد مقيماً قسّالاتٍ مُلحقين جدداً ، وهكذا كانت الإقطاعة المُلحقة غير تابعة للإقطاعة مطلقاً ، وكان الشخص هو الذى يَنبُت ، وكان القسّالُ المُلحقُ ، من ناحية ، هو الذى يَرُجِعُ إلى الملك لأنه غيرُ مرتبطٍ فى القسّال إلى الأبد ، وكذلك الإقطاعة المُلحقة كانت تَرُجِعُ إلى الملك لأنها إقطاعةٌ أيضاً ، لا تابعةٌ للإقطاعة .

وهذا ما كانت عليه القسّالية المُلحقة عندما كانت الإقطاعات غير قابلة للفصل ، وهذا ما كانت عليه أيضاً عندما أصبحت الإقطاعات لدى الحياة ، وقد تَغَيَّرَ هذا عند ما انتقلت الإقطاعات إلى الورثة ، وانتقلت الإقطاعات المُلحقة كذلك ، وما كان تابِعاً للملك مباشرةً صار يَتَبَعُهُ بواسطة ، وهكذا تأخرت السلطة الملكية درجةً ، ودرجتين أحياناً ، وأكثر من ذلك غالباً .

وَيَرى فى كتب « الإقطاعات » <sup>(١)</sup> أن قسّالاتِ الملك ، وإن استطاعوا أن يَمْنَحُوا إقطاعاً ، أى ملحقاً لإقطاع الملك ، لم يستطع القسّالاتُ المُلحَقون ، أى صغارُ التابعين الإقطاعيين أن يُعْطُوا إقطاعاً ، وذلك على أن يستطيعوا ، دائماً ، استرداد ما كانوا قد مَنَحُوهُ ، وذلك إلى أن مثل هذه المِنَحَة كانت لا تنتقل إلى الأولاد كالإقطاعات قَطُّ ، وذلك لافتراض عدم وقوعها وَفْقَ قانون الإقطاعات مطلقاً . وإذا ما قُوبِلَ بين الحال التى كانت عليها القسّالية المُلحقة فى الزمن الذى كَتَبَ عُضُوا سِنَاتِ مِيلانَ فيه تلك الكتب والحال التى كانت عليها فى زمن الملك بِييِن

وُجِدَ أن الإقطاعاتِ اللاحقةَ حافظت على طبيعتها الابتدائية زمنًا أطولَ مما حافظت الإقطاعات<sup>(١)</sup> على طبيعتها فيه .

ولكن عُضْوَى السَّنَاتِ هَذَيْنِ عندما كَتَبَا وَضِعَ من الاستثناءات العامة لهذه القاعدة ما لاشياها معه ، وذلك لأن الذي، أخذ إقطاعاً من التابع الإقطاعي الصغير كان إذا ما اتَّبَعَهُ في حَمَلَةٍ برومة نال جميعَ حقوق الفَسَّالِ ، وكذلك كان إذا ما أعطى التابع الإقطاعي الصغيرَ مالاَ نَيْلاً لإقطاعه لم يَسْتَطِعْ هذا أن يَنْزِعَها منه ، ولا أن يَحُولَ دون انتقالها إلى ابنه ، وذلك حتى يردَّ إليه ماله<sup>(٢)</sup> ، ثم إن هذه القاعدة عادت غيرَ مُتَّبَعَةٍ في سِنَاتِ ميلان<sup>(٣)</sup> .

#### الفصل السابع والعشرون

### تغيير آخر وقع في الإقطاعات

كان لأبدٍ في زمن شارلمان<sup>(٤)</sup> من تلبية الدعوة إلى الاجتماع في سبيل أية حربٍ كانت ، وإلاَ فَرِضَتْ عقوباتٌ كبيرةٌ ، وما كانت المعاذيرُ تُتَقَبَّلُ ، وكان الكونتُ الذي يُعْفَى أحداً يُجَازَى بالذات ، غير أن معاهدة الإخوة الثلاثة وَضَعَتْ قيداً<sup>(٥)</sup> انتشل طبقةَ الأشراف من يَدِ الملك<sup>(٦)</sup> ، وعاد لا يكون هنالك إلزامٌ باتباع

(١) في إيطالية وألمانية على الأقل . (٢) جزء ١ من « الإقطاعات » ، فصل ١ . (٣) المصدر

نفسه . (٤) مرسوم سنة ٨٠٢ ، مادة ٧ ، طبعة بالوز ، صفحة ٤٢ . (٥) Apud Marsnam سنة ٨٤٧ ، طبعة بالوز ، صفحة ٤٢ .

(٦) Volumus ut cujuscumque nostrum homo in cujuscumque regno sit, cum seniore suo in hostem, vel aliis suis utilitatibus, pergat; nisi talis regni invasio quam Lamtuveri dicunt, quod absit, acciderit, ut omnis populus illius regni ad eam repellendam communitar pergat. المصدر نفسه ، صفحة ٤٤ .

المَلِك إلى الحرب ما لم تكن هذه الحربُ دفاعيةً ، وجُعِلَ الواحدُ حُرّاً في اتِّباعِ سِنِّيوره في الحروب الأخرى أو في العناية بأموره ، وتُرَدُّ هذه المعاهدة إلى معاهدة أخرى وُضِعَتْ قبل خمسِ سنين بين الأخوين شارلِ الأُصْلَعِ ومَلِكِ جِرْمَانِيَةِ لُوِيْسِ وأَعْفِيَا فِيهَا قَسْأَلَا تَهْمَا مِنْ اتِّبَاعَهُمَا إِلَى الْحَرْبِ عِنْدَ قِيَامِ كُلِّ مِنْهُمَا بِغَارَةٍ عَلَى الْآخَرِ ، وَعَلَى هَذَا أَقْسَمَ الْأَمِيرَانِ ، وَعَلَى هَذَا الْقَسَمِ حَمَلَ الْأَمِيرَانِ الْجَيْشِينَ <sup>(١)</sup> .

وَقَدْ حَمَلَ هَلَاكُ مِثَّةِ أَلْفِ فَرَنْسِيٍّ فِي مَعْرَكَةِ فُونْتِنَايَ مَنْ بَقِيَ مِنْ طَبَقَةِ الْأَشْرَافِ <sup>(٢)</sup> عَلَى التَّفَكِيرِ فِي أَنْ تَنَازَعَ مَلُوكُهَا الْخَاصَّ حَوْلَ تَقْسِيمِهِمْ يُوْدَى إِلَى اسْتِنْصَالِهَا ، وَأَنْ طَمَعَهُمْ وَتَحَاسَدَهُمْ يُوْجِبَانِ سَفْكَ مَا بَقِيَ مِنَ الدِّمَاءِ ، فَوُضِعَ ذَلِكَ الْقَانُونُ الْقَاتِلُ إِنْ طَبَقَ الْأَشْرَافُ لَا تُكْرَهُ عَلَى اتِّبَاعِ الْأَمْراءِ إِلَى الْحَرْبِ إِلَّا لِلدِّفَاعِ عَنِ الدَّوْلَةِ تَجَاهَ غَارَةٍ أَعْجَبِيَّةٍ ، وَقَدْ عُمِلَ بِهَذَا الْقَانُونِ قَرُونًا كَثِيرَةً <sup>(٣)</sup> .

### الفصل الثامن والعشرون

#### ما طرأ على المناصب الكبيرة والإقطاعات من تغيير

كَانَ كُلُّ شَيْءٍ يَلُوحُ أَنَّهُ طُبِعَ بِعَيْبٍ خَاصٍّ وَأَنَّهُ فَسَدَ فِي الْوَقْتِ نَفْسَهُ ، وَقَدْ قُلْتُ إِنْ كَثُرَ مِنَ الْإِقْطَاعَاتِ فِي الْأَزْمَنَةِ الْأُولَى بَيْعَ إِلَى الْأَبَدِ ، غَيْرَ أَنَّ هَذَا كَانَ مِنَ الْأَحْوَالِ الْخَاصَّةِ ، فَقَدْ حَفِظَتْ الْإِقْطَاعَاتُ طَبِيعَتَهَا الْخَاصَّةَ عَلَى الْعُمُومِ ، وَإِذَا

(١) Apud Argentoratum ، في بالوز ، المراسيم القديمة ، جزء ٢ ، صفحة ٣٩ .

(٢) طبقة الأشراف هي التي وضعت هذه المعاهدة فعلاً ، انظر إلى نيتارد ، جزء ٤ . (٣) انظر

إلى قانون ملك الرومان ، غي ، بين القوانين التي أُضيفت إلى القانون السالي وقانون اللنبار ، باب ٢ : ٦ ، في إيشارد .

كان التاج قد خسر إقطاعاتٍ فقد عُوضَ منها بإقطاعاتٍ أخرى ، وكذلك قد قلتُ إن التاج لم يَبِعِ المناصبَ الكبيرة إلى الأبد<sup>(١)</sup> .

بَيَدَ أن شارلَ الأصغرَ وَضَعَ قاعدةً عامة أثَّرت في المناصبَ الكبيرة والإقطاعات على السواء ، فقد سَنَّ في مراسيمه أن يُنعمَ بالكُونْتِيَّاتِ على أبناء الكُونت ، فأمر بأن يكون هذا النظام شاملاً للإقطاعات<sup>(٢)</sup> .

وسيرى عما قليل أن نطاق هذا النظام وُسِّع إلى أبعد مدًى ، فانتقلت المناصبُ الكبرى والإقطاعاتُ إلى أبعد الأقاليم ، ومن ثمَّ تَرَى أن مُعْظَمَ السَّيُورات الذين كانوا تابعين للتاج مباشرةً صاروا تابعين له بالواسطة ، وأن أولئك الكونتات الذين كانوا يقومون بالعدالة في محاكم الملك ، ويَجْلِبُونَ الرجال الأحرار إلى الحرب ، وَجِدُوا بين الملك والرجال الأحرار فتأخرت السلطة درجةً أيضاً .

وكذلك كان يَظْهَرُ من المراسيم القديمة أن الكونتات كانوا ذوي عوائد مرتبطة في كُونْتِيَّيْهم وذوي فَسَّالَاتٍ تحت إِمْرَتِهِمْ<sup>(٣)</sup> ، فلما أصبحت الكُونْتِيَّاتِ وِرَاثِيَّةً عادَ فَسَّالُو الكُونت هؤلاء لا يكونون فَسَّالِي الملك مباشرةً ، وعادت العوائد المرتبطة في الكُونْتِيَّاتِ لا تكون عوائد الملك ، وقد صار الكونتاتُ أَكْثَرُ قُوَّةً

(١) قال بعض المؤلفين إن كُونْتِيَّةَ تولوز (طلوثة) قد أنعم بها من قبل شارل مارتل وانتقلت من وارث إلى وارث حتى راجع الأخير ، ولكن الأمر إذا كان كذلك فإنه نتيجة بعض الأحوال التي حلت على اختيار كونتات تولوز بين أبناء آخر حائز .

(٢) انظر إلى مرسومه لسنة ٨٧٧ ، باب ٥٣ ، مادة ٩ و ١٠ ، Apud Carisiacum ، ويرجع هذا المرسوم إلى مرسوم آخر صدر في ذات العام وذات المكان ، مادة ٣ . (٣) المرسوم الثالث لسنة ٨١٢ ، مادة ٧ ، ومرسوم ٨١٥ ، مادة ٦ عن الإِسبَان ، مجموعة المراسيم ، باب ٥ ، مادة ٢٨٨ ، ومرسوم سنة ٨٦٩ ، مادة ٢ ، ومرسوم سنة ٨٧٧ ، مادة ١٣ ، طبعة بالوز .



لأنهم أصبحوا بالفَسَّالَاتِ التابعين لهم في وَضْعٍ مَنْ يَقْدِرُ عَلَى نَيْلِ آخَرِينَ غَيْرِهِمْ .  
وَيَجِبُ ، للشعور بالضعف الذى نشأ عن ذلك فى أواخر الجيل الثانى ،  
أن يُنْظَرَ إِلَى مَا حَدَثَ فى أوائل الجيل الثالث حيث أُلْقَتْ كَثْرَةُ الإِقْطَاعَاتِ الْمُلْحَقَةِ  
كِبَرَاءَ الْفَسَّالَاتِ فى القنوط .

وكان من عادة المملكة أن الأَبْكَارَ إِذَا مَا أُعْطُوا مَنْ هُمْ أَصْغَرُ مِنْهُمْ حِصْصاً  
أظهر هؤلاء الصُّغَرَاءُ طَاعَةً لِلْبِكْرِ<sup>(١)</sup> ، بذلك ، وذلك على وجهٍ تُمَسِّكُ بِهِ مِنْ قَبْلِ  
السَّنِيورُ المَسيطرُ كإِقْطَاعَاتٍ مُلْحَقَةٍ ، وقد صَرَّحَ فليپ أُوغُوست ودوك بُورْغُونِيَّةِ  
وَكُونْتَاتِ نِيْفِرْ وَبُولُونِيَّةِ وَسان بُول ودَانْسِيِرْ وَسَنْيُورَاتِ آخَرُونَ بِأَن تَخْضَعُ الإِقْطَاعَةُ  
لذاتِ السَّنِيورِ وَمِنْ غَيْرِ سَنْيُورٍ وَسِيْطٍ<sup>(٢)</sup> ، وذلك سِوَالِ أَقْسَمَتِ الإِقْطَاعَةِ وَرِاثَةً  
أَمْ عَلَى وَجْهِ آخَرَ ، وَلَمْ يُعْمَلْ بِهَذَا النِّظَامِ عَلَى الْعُمومِ ، وذلك لِأَنَّهُ كَانَ ، كَمَا قُلْتُ  
فِي مَكَانٍ آخَرَ ، مِنَ التَّمَعُّدِ وَضَعُ أَنْظِمَةٍ عَامَةٍ ، وَلَكِنْ مَعَ إِصْلَاحٍ كَثِيرٍ مِنْ  
عَادَاتِنَا حَوْلَ ذَلِكَ .

### الفصل التاسع والعشرون

#### طبيعة الإِقْطَاعَاتِ مِنْذَ عَهْدِ شَارْلِ الْأَصْلَعِ

قُلْتُ إِنْ مِنْ أَمْرِ شَارْلِ الْأَصْلَعِ أَنَّ صَاحِبَ الْمَنْصِبِ الْكَبِيرِ أَوْ الإِقْطَاعَةِ إِذَا مَاتَ  
عَنْ ابْنٍ أُعْطِيَ هَذَا الْابْنُ الْمَنْصِبَ أَوْ الإِقْطَاعَةَ . وَمِنْ الصَّعْبِ تَتَبُّعُ اسْتِفْحَالِ سِوَا

(١) كما يظهر من أوتون الفرسينى ، مآثر فردريك ، باب ٢ ، فصل ٢٩ . (٢) انظر إلى  
نظام فليپ أُوغُوست لسنة ١٢٠٠ ، فى المجموعة الجديدة (أنظمة لوريير) .

الاستعمالات التي نشأت عن ذلك ، ومدى انتشار هذا القانون في كل بلد ، وأجدُ في كتب « الإقطاعات »<sup>(١)</sup> أن الإقطاعات في أول عهد كُونراد الثاني ، وفي بلاد ممتلكته ، كانت لا تنتقل إلى الحفدة مطلقاً ، وإنما كانت تنتقل إلى مَنْ يختاره<sup>(٢)</sup> السَّنيور من أولاد الحائز الأخير ، وهكذا أُعْطِيت الإقطاعاتُ باختيارٍ من قِبل السَّنيور بين أولاده .

وقد أوضحتُ في الفصل السابع عشر من هذا الباب كيف أن التاج في الجيل الثاني وُجِدَ انتخابياً من بعض الوجوه ، وراثياً من وجوهٍ أخرى ، هو قد كان وراثياً لأن الملوك كانوا يؤخذون من هذا الجيل دائماً ، ولأن الأولاد كانوا يرثون ، وهو قد كان انتخابياً لأن الشعب كان يختار بين الأولاد ، وبما أن الأمور تسير من جهةٍ قريبةٍ إلى جهةٍ قريبةٍ ، وبما أن القانون السياسي ذو علاقة بقانون سياسي آخر دائماً فإنه أثْبَعَ في ميراث الإقطاعات ذات الروح التي اتبعت في وِراثة التاج<sup>(٣)</sup> ، وهكذا كانت الإقطاعات تنتقل إلى الأولاد بحق الميراث وحق الانتخاب ، فوُجِدَتْ كلُّ إقطاعةٍ انتخابيةٍ وراثيةٍ كالتاج .

وكان حق الانتخاب في شخص السَّنيور غير موجودٍ<sup>(٤)</sup> في زمن مؤلِّف كتاب « الإقطاعات »<sup>(٥)</sup> ، أي في عهد الإمبراطور فردريك الأول .

(١) جزء ١ ، باب ١ .

(٢) Sic progressum est, ut ad filios deveniret in quem dominus hoc vellet bene. المصدر نفسه .

(٣) في إيطالية وألمانية على الأقل . (٤) Quod hodie ita stabilitum est, ut ad الجزء الأول من « الإقطاعات » باب ١ .

(٥) جيراردوس نيجر وأوبرتوس دو أورتو .

## الفصل الثلاثون مواصلة الموضوع نفسه

لقد قيل في كتب « الإقطاعات »<sup>(١)</sup> « إن الإمبراطور كُونراد لمَّا ذهب إلى رومة سألَه الأتباع الذين كانوا في خُدْمته أن يَضَع قانونًا قائلاً بأن ينتقل إلى الحفدة ، أيضاً ، ما كان ينتقل إلى الأولاد من الإقطاعات وبأن من له أخٌ يموت بلا ورثة شرعيين يمكنه أن يرث الإقطاعة التي كانت خاصةً بأبيهم المشترك ، فأجيبوا إلى طلبهم .

وإلى ذلك يُضَاف ، مع ذكرنا أن أولئك الذين يتكلمون كانوا يعيشون في زمن الإمبراطور فردريك الأول<sup>(٢)</sup> ، « أن الفقهاء القدماء ذهبوا ، دائماً ، إلى أن وِراثة الإقطاعات كلالَةٌ كانت لا تُجَاوِز ما وراء الإخوة لَحًا وإن سِيرَ بها حتى الدرجة السابعة في الأزمنة الحديثة ، كما أنه سِيرَ بها في الحقوق الجديدة إلى ما لا نهاية له من الأصول والفروع »<sup>(٣)</sup> ، وهكذا وُسِّع مَدَى قانونِ كُونراد مقداراً فقذاراً .

وإننا ، بعد افتراض هذه الأمور كلُّها ، نُبَصِّر من مطالعة تاريخ فرنسا أن ديمومة الإقطاعات وُضِعَت في فرنسا بأفضلَ مما في ألمانيا ، ولمَّا بدأ الإمبراطور كُونراد الثاني يَمْلِك في سنة ١٠٢٤ لم تَزَلْ الأمور في ألمانيا كما كانت في فرنسا

(١) الجزء الأول من « الإقطاعات » ، باب ١ . (٢) أجاد كوجاس في إثبات ذلك كثيراً .

(٣) جزء ١ من « الإقطاعات » ، باب ١ .

في عهد شارل الأصغر الذي مات سنة ٨٧٧ ، غير أنه وقع في فرنسا ، منذ عهد شارل الأصغر ، من التحويل ما عجز معه شارل البسيط عن منازعة بيت أجنبي حقوقه الثابتة في الإمبراطورية وما عجز معه البيت المالك الذي جرد من ممتلكاته ، في زمن هونغ كابي ، أن يدعم التاج .

وأدى ضعف نفس شارل الأصغر إلى ضعف الدولة في فرنسا ، ولكن بما أن أخاه لويس الجرمانى وبعض من خلفوه كانوا ذوي شمائل عظيمة فإن قوة الدولة تماسكت زمناً طويلاً .

وما أقول ؟ إن المحتمل أن مزاج الأمة الألمانية الفاتر وثبات روحها ، إذا جاز لي قول هذا ، كانا أكثر مقاومة مما في الأمة الفرنسية لوضع الأمور الذي يُسفر عن دوام الإقطاعات في الأسر كما لو نشأ عن ميل طبيعي .

وأضيف إلى ذلك كون مملكة ألمانية لم تُحرَّب ، ومن ثم لم تُدمر ، كما أصيبت به فرنسا ، وذلك بحرب كالتى شنها عليها النورمان والعرب ، وكان يوجد في ألمانية أقل ثروات ، وأقل مدنى ، للسلب ، وأقل شواطئ للجولان ، وأكثر مستنقعات للجواز ، وأكثر غابات للإغال ، وكان الأمراء ، الذين لم يروا الدولة تكاد تسقط في كل دقيقة ، أقل احتياجاً إلى فساتينهم ، أى كانوا أقل اتباعاً لهم ، وبدلًا ظاهر الحال على أن الإقطاعات كانت تحافظ على طبيعتها الأولية أطول زمن لدى أباطرة ألمانية لو لم يضطر هؤلاء الأباطرة إلى الذهاب إلى رومة ليتوجوا فيها ويقوموا بغزوات دائمة تجاه إيطاليا .

## الفصل الحادى والثلاثون

## كيف خرجت الإمبراطورية من آل شارلمان

إن الامبراطورية ، التى كان قد نالها نُفْلاءُ لويسَ الجِرمانيِّ<sup>(١)</sup> إجحافاً بفرع شارل الأصلع ، انتقلت إلى بيتٍ أجنبيٍّ أيضاً بفعلِ انتخابِ دوكِ فرنكُونية كُونَراد ، سنة ٩١٢ ، وكان الفرع الذى يَمْلِكُ فرنسا ، ولا يكاد يَقْدِرُ على مُخاصمة القُرى ، أقلَّ اقتداراً على مُخاصمة الإمبراطوية ، ولدينا ميثاقٌ وقَّع بين شارل البسيط والإمبراطور هنرى الأول الذى كان قد خَلَفَ كُونَراد ، وكان يُسمَّى ميثاق مُبون<sup>(٢)</sup> ، فقد وفد الأميران على مَرَكَبٍ فى وسط الرِّين وتحالفا على صداقةٍ أبدية ... وقد نال شارل لقب ملك فرنسا الغربية ، ونال هنرى لقب ملك فرنسا الشرقية ، وقد عاهد شارلُ ملكَ جِرمانية ، لا الإمبراطور .

## الفصل الثانى والثلاثون

## كيف انتقل تاج فرنسا إلى آل هُونغ كاپي

نشأ عن وِراثة الإقطاعات وقيام الإقطاعات الملحقّة قياماً عاماً زوالُ الحكومة السياسية وتأسيسُ الحكومة الإقطاعية ، وعادَ لا يكون الملوكُ غيرُ قُسَّلاتٍ قليلين

(١) أرنول وابنه لويس الرابع .

(٢) لسنة ٩٢٦ ، وقد نقله أوبرت لوير ،

فصل ٢٧ . Cod. donationum piarum

يَتَّبِعُهُمُ الْآخَرُونَ بَدَلًا مَنْ لَا يُحْصَى لَهُ عَدَدٌ مِنْ جَمْعِ الْقَسَالَاتِ ذَلِكَ ، وَعَادَ لَا يَكُونُ لِلْمُلُوكِ سُلْطَانٌ مُبَاشِرٌ تَقْرِيْبًا ، أَى سُلْطَةٌ كَانَ يَجِبُ أَنْ تَنْتَقِلَ بِسُلْطَاتٍ أُخَرَ كَثِيرَةً ، وَبِسُلْطَاتٍ عَظِيمَةٍ جَدًّا ، فَوَقَفَتْ أَوْزَالَتْ قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَى حَدِّهَا ، وَعَادَ الْقَسَالَاتُ الْبَالِغُوتُكَ الْفَخَامَةُ لَا يُطِيعُونَ ، حَتَّى إِنْهُمْ انْتَفَعُوا بِقَسَالَاتِهِمُ الْمَلْحَقِينَ لِيَعُودُوا غَيْرَ طَائِعِينَ ، وَظَلَّ الْمُلُوكُ الَّذِينَ خُرِمُوا مَمْلَكَاتِهِمْ وَقَصُرُوا عَلَى مَدِينَتِي رَيْنَسْ وَلَاوُنَ تَحْتَ رَحْمَتِهِمْ ، وَمَدَّتْ الشَّجَرَةُ غُصُونَهَا بَعِيدًا جَدًّا وَيَبْسُ رَأْسُهَا ، وَوُجِدَتْ الْمَمْلَكَةُ بِلَا مَمْلَكَةٍ كَمَا هِيَ حَالُ الْإِمْبَرَاطُورِيَّةِ الْيَوْمَ ، وَأُعْطِيَ التَّاجَ وَاحِدٌ مِنْ أَقْوَى الْقَسَالَاتِ .

وَكَانَ النُّورْمَانُ يُخَرَّبُونَ الْمَمْلَكَةَ ، وَكَانُوا يَفِدُّونَ عَلَى أَنْوَاعٍ مِنَ الْأَطْوَافِ وَالْمَرَكَبِ الصَّغِيرَةِ ، وَيَدْخُلُونَ مِنْ مَصَبِّ الْأَنْهَارِ ، وَيَتَّجِهُونَ نَحْوَ مَنبَعِهَا مُخَرَّبِينَ الْبِلَادَ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشَّامِلِ ، وَكَانَتْ مَدِينَتَا أَوْرُلِيَانِ وَبَارِيسُ تَقْفَانِ هَؤُلَاءِ لِلصُّوَصِ<sup>(١)</sup> ، فَلَا يَسْتَطِيعُونَ التَّقَدُّمَ عَلَى نَهْرِي السَّيْنِ وَاللُّوَارِ ، وَكَانَ هُوَ غُ كَابِي ، الْمَالِكُ لِهَاتَيْنِ الْمَدِينَتَيْنِ ، قَابِضًا عَلَى مِفْتَاحِي الْبَقَايَا التَّعَسَةِ مِنَ الْمَمْلَكَةِ ، وَقَدْ أُعْطِيَ تَاجًا كَانَ قَادِرًا عَلَى الدِّفَاعِ وَحَدَّهُ ، وَهَكَذَا مُنِحَ الْإِمْبَرَاطُورِيَّةَ بَعْدَ ذَلِكَ بَيْتُ يَكْفُ التُّرْكِ عِنْدَ حَدُودِهِمْ .

كَانَتْ الْإِمْبَرَاطُورِيَّةُ قَدْ خَرَجَتْ مِنْ آلِ شَارْلَمَانِ فِي زَمَنِ لَمْ يَقُمْ فِيهِ إِرْثُ الْإِقْطَاعَاتِ إِلَّا مَرَاةً ، حَتَّى إِنْ هَذَا الْإِرْثُ جَاءَ مُتَأَخِّرًا لَدَى الْأَلْمَانِ أَكْثَرَ مِمَّا لَدَى الْفَرَنْسِيِّينَ<sup>(٢)</sup> ، وَهَذَا مَا جَعَلَ الْإِمْبَرَاطُورِيَّةَ ، الَّتِي عُدَّتْ إِقْطَاعَةً ، تَكُونُ انْتِخَابِيَّةً ، وَعَلَى الْعَكْسِ

(١) انظر إلى مرسوم شارل الأصغر لسنة ٨٧٧ ، Apud Carisiacum ، حول أهمية باريس وسان دني وأهمية الحصون على اللوار في تلك الأزمنة . (٢) انظر إلى انفصل الثلاثين السابق .

كانت الإقطاعات ، عند خروج تاج ألمانيا من آل شارلمان ، وراثية في هذه المملكة بالحقيقة ، وقُلْ مثلَ هذا عن التاج كإقطاعٍ عظيمة .

ومع ذلك فإن من الخطأ العظيم أن يُعزَى إلى زمن هذه الثورة جميع التحولات التي كانت قد حَدَثَتْ ، أو التي حَدَثَتْ بعدئذٍ ، فقد رُدَّ كلُّ شيء إلى حادثين ، وهما : أن الأسرة المالكة تَغَيَّرَتْ ، وقرُن التاج بإقطاعٍ عظيمة .

### الفصل الثالث والثلاثون

#### بعضُ النتائج لديمومة الإقطاعات

يستدلُّ من ديمومة الإقطاعات كونُ حقوق البكرية قد سُنَّت بين الفرنسيين ، وكانت غيرَ معروفة في الجيل الأول<sup>(١)</sup> ، فقد كان التاج يُقسَّم بين الإخوة ، وكانت التَّراثاتُ تُقسَّم على هذا الوجه ، وإذ لم تكن الإقطاعاتُ ، القابلة للفصل أو التي هي لمدى الحياة ، موضعَ إرثٍ ، لم يُمكن أن تكون موضعَ تقسيم .

وما كان من لقب الإمبراطور الذي ناله لويس الحليم في الجيل الثاني ، فأكرم به ابنه البكر لوتير ، جعله يتصوَّرُ أن يَمْنَحَ هذا الأميرَ نوعاً من رفعة الشأن على إخوته الأصغر سناً ، وكان على الملكين أن يذهبا لمقابلة الإمبراطور في كلِّ عام ، وأن يَحْمِلَا إليه هدايا<sup>(٢)</sup> ، فيتألا منه ما هو أعظمُ ، وأن يحادثاه في الأمور العامة ، وهذا ما جعل لوتير تلك المزايم التي كان له بها سوء نجاح ، ولَمَّا كتب

( ١ ) انظر إلى القانون السال وقانون الريباوين ، أى إلى باب التراثات منها . ( ٢ ) انظر إلى

مرسوم سنة ٨١٧ المشتمل على أول تقسيم قام به لويس الحليم بين أولاده .

أغوبارد نفعاً لهذا الأمير<sup>(١)</sup> استشهد بحكم ذات الإمبراطور الذي كان قد أشرك لوتير في الإمبراطورية بعد أن استخار الربّ بصوم ثلاثة أيام وتقديم القدايس وبالصلوات والصدقات وبعد أن أقسمت له الأمة بما لا تقدر على نقضه ، وبعد أن أرسل لوتير إلى رومة ليؤيد من قبل البابا ، وهو يستند إلى جميع هذا ، لا إلى حقّ البكرية ، وهو يقول إن الإمبراطور كان قد قام بقسمة بين أولاده الأصغر سنّاً وإنه كان قد فضّل البكر ، ولكن مع القول إنه بتفضيله البكر كان يمكنه أن يُفضّل الأصغر سنّاً.

بيد أن الإقطاعات لما صارت وراثية استقرّ حقّ البكرية في وراثته الإقطاعات ، وفي وراثته التاج الذي كان أعظم إقطاعٍ للسبب عينه ، وعاد القانون القديم الذي يقوم بقسمات لا يكون موجوداً ، وبما إن الإقطاعات أثقلت بخدمة وجب على الحائز أن يكون في حال يقوم بها ، وقد سنّ حقّ البكرية وقهر داعي القانون الإقطاعي داعي القانون السياسي أو المدني .

ولما انتقلت الإقطاعات إلى أبناء الحائز أضاع السنيورات حرية التصرف فيها ، والسنيورات ، لكي يعوّضوا من ذلك ، وضعوا رسم الافتكاك الذي تُحدثنا عنه عادتنا والذي أدّى على خطّ القرابة المستقيم في البداية ، فأدّى بعد ذلك على خطّ القرابة غير المستقيم كما قضت العادة .

ولسرعان ما أمكن انتقال الإقطاعات إلى الغرباء كمال تراثي ، فأسفر هذا عن ظهور رسم بيع وشراء في جميع المملكة تقريباً ، وكانت هذه الرسوم مرادية في البداية ، ولكن لما صار تعامل منح هذه الإجازات عامّاً حدّدت هذه الرسوم في كل ناحية .

(١) انظر إلى رسالتيه حول هذا الموضوع ، فكان عنوان إحداها : De divisio inemperii



وكان من الواجب أن يُدفع رسمُ الافتكك عند كلِّ انتقالٍ ورائي وأن يُدفع على خِطِّ مستقيم<sup>(١)</sup> في بدء الأمر ، وقد عَيَّنَتِه العادة العامة بدخْل عامٍ واحد ، وكان هذا مُرْهَقاً للقسَّال عسيراً عليه ، أى مؤثراً في الإقطاعة ، فنال القسَّالُ في عقد الطاعة ، غالباً ، شرطاً قاتلاً بالآ لا يطالب السَّنيورُ بغير مبلغٍ معينٍ من المال<sup>(٢)</sup> عن الافتكك ، وصار هذا المبلغ فاقداً الأهمية لما طرأ على النقود من تحوُّلات ، وهكذا أصبح رسمُ الافتكك كالعدم في هذا اليوم ، وذلك على حين ترى بقاء رسم البيوع على أوسع مدًى له ، وبما أن هذا الرسم لم يخصَّ القسَّالَ ، ولا ورثته ، وبما أنه حالٌّ طارئٌ لا يُبصر ولا يُنتظر فإن هذه الأنواع من الشروط لم توضع قطُّ ، فاستمرَّ على دَفْع جزء من الثمن .

ولما كانت الإقطاعات لمدى الحياة لم يُمكنه إعطاء جزء من إقطاعته حيازة لها كإقطاعية ملحقَّة إلى الأبد ، وكان من المحال أن يتصرف صاحبُ حقِّ الانتفاع بملَكية الشيء ، ولكن الإقطاعات لما أصبحت دائمةً أُبيح<sup>(٣)</sup> ذلك مع بعض القيود التي وضعها العادات<sup>(٤)</sup> ، وهذا ما سُمِّيَ « تَلَهِّيَّه بإقطاعته » .

وبما أن ديمومة الإقطاعات أدَّت إلى وضع رسم الافتكك استطاع البنات أن يرثن الإقطاعة عند عدم وجود ذكورٍ ، وذلك لأن السَّنيور ، بإنعامه على البنت بالإقطاعة ، يكون قد كثَّر الأحوال التي ينال فيها رسم الافتكك ، وذلك لأنه

(١) انظر إلى نظام فليب أوغوست لسنة ١٢٠٩ عن الإقطاعات . (٢) تجد في المراسم كثيراً من هذه الاتفاقات كما في مرسوم فنلوم ومرسوم دير سان سيريان ، في بواتو ، الذي نقل مسيو غلان مقتطفات منه في الصفحة ٥٥ . (٣) ولكن كان لا يمكن اختصار الإقطاعة ، أى إزالة قسم منها . (٤) حددت القسم الذي يمكن التمتع به .

يُفَرِّضُ عَلَى الزَّوْجِ أَنْ يَدْفَعَ كَمَا تَدْفَعُ الْمَرْأَةُ<sup>(١)</sup>، وما كان هذا الحُكْمَ لِيَسْرَى عَلَى التَّاجِ، وذلك لأن التَّاجَ كانَ غَيْرَ خَاصٍّ بِشَخْصٍ فَلَمْ يُمَكِّنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ عَلَيْهِ رَسْمُ افْتِكَاكٍ.

وَلَمْ تَرِثِ الْكُونْتِيَّةُ ابْنَةً كَوْنَتْ تُوَلَّوْزُ (طَلُّوشَة) : غَلِيَوْمَ الْخَامِسَ، ثُمَّ وَرَثَتْ أَلِينُورُ أَكِيْتَانِيَّةَ، وَوَرِثَتْ مَتِيلْدَا نُورْمَانْدِيَّةَ، وَقَدْ ظَهَرَتْ وَرَاثَةُ الْبَنَاتِ مِنَ الثَّبَاتِ فِي تِلْكَ الْأَزْمَنَةِ مَا لَمْ يَضْعُبْ مَعَهُ عَلَى لُؤيسَ الشَّابِّ أَنْ يُعِيدَ الْغُورِيَانَةَ إِلَى أَلِينُورَ بَعْدَ حُلِّ عَقْدَةِ النِّكَاحِ بَيْنَهُمَا، وَبِمَا أَنَّ هَذَيْنِ الْمَثَالَيْنِ الْآخِرَيْنِ عَقَبًا الْمَثَالَ الْأَوَّلَ عَنْ قَرِيبٍ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْقَانُونُ الْعَامُّ الَّذِي دَعَا النِّسَاءَ إِلَى وَرَاثَةِ الْإِقْطَاعَاتِ قَدْ أُدْخِلَ إِلَى كُونْتِيَّةٍ تُوَلَّوْزُ فِي وَقْتٍ مُتَأَخِّرٍ عَنِ الْوَقْتِ الَّذِي أُدْخِلَ فِيهِ إِلَى أَقَالِيمِ الْمَمْلَكَةِ الْآخَرَى<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ اتَّبَعَ نِظَامُ مَمَالِكِ أَوْرُبَةِ الْمُخْتَلَفَةِ حَالَ الْإِقْطَاعَاتِ الَّذِي كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْأَزْمَنَةِ الَّتِي أُقِيمَتْ فِيهَا هَذِهِ الْمَمَالِكُ، وَلَمْ تَرِثِ النِّسَاءُ تَاجَ فَرَنْسَةِ وَلَا الْإِمْبَرَاطُورِيَّةِ، لِأَنَّهُ كَانَ لَا يُمَكِّنُ النِّسَاءَ فِي نِظَامِ هَاتَيْنِ الْمَمْلَكَتَيْنِ أَنْ يَرِثُنِ الْإِقْطَاعَاتِ، وَإِنَّمَا وَرِثُنِ فِي الْمَمَالِكِ الَّتِي قَالَ نِظَامُهَا بِدِيمُومَةِ الْإِقْطَاعَاتِ كَالَّتِي أُنْشِئَتْ بِفَتْوحِ النُّورْمَانِ وَالَّتِي أُنْشِئَتْ بِفَتْوحِ الْمَغَارِبَةِ، ثُمَّ وَجِدَتْ مَمَالِكُ خَارِجَ حُدُودِ أَلْمَانِيَّةِ، فَاتَّفَقَ لَهَا، فِي أَزْمَنَةٍ أَحْدَثَ مِنْ تِلْكَ، وَمِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، بَعْثُ ثَانٍ بِنِظَامِ النُّصْرَانِيَّةِ.

وَلَمَّا كَانَتْ الْإِقْطَاعَاتُ غَيْرَ قَابِلَةٍ لِلْفَصْلِ أُعْطِيَهَا أَنَاثُ صَالِحُونَ لخدمَتِهَا، وَلَمْ يُنَحَّثْ عَنِ الْقَاصِرِينَ، وَلَكِنْ لَمَّا أَصْبَحَتْ الْإِقْطَاعَاتُ دَائِمَةً صَارَ السَّنِّيُورَاتُ

(١) مِنْ أَجْلِ هَذَا كَانَ السَّنِّيُورُ يَحْمِلُ الْأَيْمَ عَلَى الزَّوْجِ ثَانِيَةً. (٢) كَانَ لِمُعْظَمِ الْبُيُوتِ الْعَظِيمَةِ

قَوَائِمُهَا الْخَاصَّةُ بِالْمِيرَاثِ، فَانْظُرْ إِلَى مَا يَرْوِيهِ لَنَا مَسِيو دُولَا توماسيير عَنْ بُيُوتِ بِيرِي.

يأخذونها حتى البلوغ ، وذلك زيادةً في عوائدهم وتَنْشِئَةً للقاصر على ممارسة السلاح<sup>(١)</sup> ، وهذا ما تسميه عاداتنا « حِرَاسَةُ الشرف » التي قامت على مبادئ غير مبادئ الوصاية مختلفة عنها .

ولما كانت الإقطاعاتُ لمدى الحياة صارت تُلْتَمَسُ الإقطاعةُ ، وكان التقليد الحقيقي الذي يتم بالصَّوْلان يُدَبِّتُ الإقطاعة كما يَصْنَعُ الولاء اليوم ، ولا نرى غير الكونتات ، أو رُسُلَ الملك ، من كانوا يتقبَّلون الولاء في الأقاليم ، ولا توجد هذه الوظيفة في وكالات هؤلاء الموظفين الذين حَفِظَتْهُمْ لنا المراسيمُ القديمة ، ومما كانوا يَفْعَلُونَ ، أحياناً ، أن يَحْمِلُوا جميعَ الرعايا<sup>(٢)</sup> على يمين التابعية ، غير أن هذه اليمين كانت ولأقلَّ ممَّا في طبيعة ما قام بعدئذ ، وذلك من حيث إن يمين التابعية في هذا الأخير كانت عملاً مضافاً إلى الولاء ، عملاً يَعْقُبُ الولاء تارةً ويتقدمه تارةً أخرى ، عملاً لا يحلّ له في جميع الولاءات ، عملاً أقلَّ رُسميّةً من الولاء مختلفاً عنه كلّ الاختلاف<sup>(٣)</sup> .

وكذلك كان الكونتات ورُسُلُ الملك يَحْمِلُونَ من يُشْكُ في تابعتهم من

(١) يرى في رسوم سنة ٨٧٧ ، Apud Carisiacum ، ( مادة ٣ طبعة بالوز ، جزء ٢ صفحة ٢٦٩ ) زمن أمر الملوك بإدارة الإقطاعات لتحفظ للقاصرين ، وقد اتبع هذا المثل من قبل السنيورات ، وإلى هذا المثل يرجع أصل ما تسميه حراسة الشرف . ( ٢ ) تجد صيغته في المرسوم الثاني لسنة ٨٠٢ ، وانظر أيضاً إلى مرسوم سنة ٨٥٤ وغيره . ( ٣ ) يذكر مسيو دركانج في كلمة Hominium ، صفحة ١١٦٣ ، وفي كلمة Fidelitas ، صفحة ٤٧٤ ، مراسيم الولاءات القديمة حيث تجد هذه الفروق ، وعددًا كبيراً مما يمكن أن يبصر من المصادر ، وكان الفصال في الولاء يضع يده في يد السنيور ويحلف ، وكانت يمين التابعية تقع بالحلف على الأناجيل ، وكان الولاء يتم بالركوع ، وكان يمين التابعية يتم بالوقوف ، وكان السنيور وحده هو الذي يتقبل الولاء ، ولكن موظفيه كان يمكنهم أن يتقبلوا يمين التابعية ، انظر إلى ليتلتون ، فصل ٩١ و ٩٢ ، العهد والولاء تابعية وولاء .

الْفَسَّالَاتِ عَلَى إِعْطَاءِ ضَمَانٍ كَانَ يُسَمَّى « فِرْمِيْتاس »<sup>(١)</sup> ، غير أن هذا الضمان ليس ولاءً ما كان الملوكُ يتعاطَوْنَه فيما بينهم<sup>(٢)</sup> .

وإذا كان الشَّامُسُ سُوجِرَ قد تكلم عن كَرْسَى دَاغُوِيرِ الذي جاء في الرواية القديمة أن ملوكَ فرنسة تَعَوَّدُوا أَنْ يَتَلَقَّوْا مِنْهُ وَلَاءَ السَّنِيُورَاتِ<sup>(٣)</sup> فَإِنْ مِنَ الْوَاضِحِ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ هُنَا أَفْكَارَ زَمْنِهِ وَلِسَانَهُ .

ولما انتقلت الإقطاعات إلى الورثة صار اعترافُ الْفَسَّالِ ، الذي لم يكن في الأوقات الأولى غيرَ أَمْرٍ عَرَضِيٍّ ، عملاً تابعاً لنظام ، عملاً جُعِلَ جَلِيّاً ، عملاً مُلِيّاً بكثيرٍ من الشكليات ، لوجوب اشتماله على بيان ما بين السَّنِيُورِ وَالْفَسَّالِ مِنْ وَاجِبَاتٍ مُتَقَابِلَةٍ فِي جَمِيعِ الْأَزْمَانِ .

وقد أَعْتَقَدُ أَنَّ الْوَلَاءَاتِ بَدَأَتْ تَتَوَطَّدُ مِنْذُ زَمَنِ الْمَلِكِ بِيَّيْنِ الَّذِي قُلْتُ إِنَّهُ زَمَنُ إِعْطَاءِ الْعَوَائِدِ فِيهِ إِلَى الْأَبَدِ ، وَلَكِنِّي أَعْتَقَدُ ذَلِكَ مَعَ الْحَذَرِ ، وَمَعَ افْتِرَاضِ كَوْنِ مُؤَلَّفِي حَوَلِيَّاتِ الْفَرَنْجِ الْقَدِيمَةِ لَيْسُوا مِنَ الْجُهَّالِ الَّذِينَ وَصَفُوا رَسْمِيَّاتِ عَهْدِ التَّابَعِيَةِ ، هَذَا الْعَهْدَ الَّذِي وَضَعَهُ دُوكُ بَقَّارِيَّةِ ، تَاسِيُونُ ، لِيَبَيِّنَ<sup>(٤)</sup> ، فَتَكَلَّمُوا وَفَقَّ الْعَادَاتِ الَّتِي كَانُوا يَرَوْنَ مِمَّا رَسَمَتْهَا فِي زَمَنِهِمْ<sup>(٥)</sup> .

(١) مرسوم شارل الأصغر لسنة ٨٦٠ post reditum a Confluentibus ، مادة ٣ ، طبعة بالوز ،

صفحة ١٤٥ . (٢) المصدر نفسه ، مادة ١ . (٣) سوجر ، Lib. De administratione sua .

(٤) سنة ٧٥٧ ، فصل ١٧ .

(٥) Tassillo venit in vassatico se commendans, per manus sacramenta juravit multa

et innumerabilia reliquiis sanctorum manus imponens, et fidelitatem promisit Pippino.

ويلوح أنه يوجد هنالك ولاء ويمين تابعية ، انظر إلى التعليق الثالث في الصفحة ٩٠ .

## الفصل الرابع والثلاثون

## مواصلة الموضوع نفسه

عندما كانت الإقطاعاتُ غيرَ قابلةٍ للفصل ، أو كانت لمدى الحياة ، لم تخضع لغير القوانين السياسية ، ولذا لم تُذكر قوانينُ الإقطاعِ إلّا قليلاً في القوانين المدنية لتلك الأزمنة ، ولكن الإقطاعاتِ حينما صارت وراثيةً فصار من الممكن أن توهب وأن تُباع وأن يوصى بها أصبحت تابعة للقوانين السياسية والقوانين المدنية ، فإذا عُدَّت الإقطاعة التزاماً بالخدمة العسكرية كانت تابعةً للحقوق السياسية ، وإذا عُدَّت نوعاً من المال التجاري تبيعت الحقوق المدنية ، وهذا ما أدى إلى بفت القوانين المدنية حَوْلَ الإقطاعات .

وبما أن الإقطاعات أصبحت وراثيةً وَجَبَ أن تكون القوانينُ الخاصةُ بنظام الموارث موصولةً بديمومة الإقطاعات ، وهكذا وُضِعَتْ قاعدةُ الحقوق الفرنسية القائلة : « لا تعود الأرضون إلى الأصول<sup>(١)</sup> » ، وذلك خلافاً لحُكْمِ الحقوق الرومانية والقانون السَّالِي<sup>(٢)</sup> ، وكان لا بدَّ من خدمة الإقطاعة ، ويكون الجدُّ والعلمُ الأكبر من القَسَّالين الأردياء الذين يُعطاهم السَّنيور ، وكذلك لم يكن لهذه القاعدة محلٌّ في غير الإقطاعات كما نعلم ذلك من بُوتِيَّة<sup>(٣)</sup> .

وبما أن الإقطاعات أصبحت وراثيةً فإن السنيورات الذين كان يجبُ عليهم

(١) جزء ٤ De fundis ، باب ٥٩ . (٢) في باب التراثات صفحة ٤٤٧ . (٣) « الحاصل

الربحي » جزء ١ ، باب ٧٦ .

أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى خِدْمَةِ الْإِقْطَاعَةِ أَوْجِبُوا عَلَى الْبَنَاتِ اللَّائِي يَرْتِنَّ إِقْطَاعَةً<sup>(١)</sup> ، وَعَلَى  
الذَّكَورِ أحياناً كما أعتقد ، أَلَّا يَتَزَوَّجْنَ مِنْ غَيْرِ مَوَاقِفَتِهِمْ ، وَبِهَذَا أَصْبَحَتْ عَقُودُ  
النِّكَاحِ تَدْيِيرًا إِقْطَاعِيًّا وَتَدْيِيرًا مَدْنِيًّا عِنْدَ الْأَشْرَافِ ، وَفِي عَمَلٍ كَهَذَا وَقَعَ تَحْتَ نَظَرِ  
السُّنِّيَّاتِ وَضِعَتْ تَدَايِيرُ حَوْلَ الْمِيرَاثِ الْقَادِمِ ضَمَانًا لَخِدْمَةِ الْإِقْطَاعَةِ مِنْ قَبْلِ الْوَرِثَةِ ،  
وَكَذَلِكَ كَانَ لِلْأَشْرَافِ فِي الْبُدَاءَةِ حُرِيَّةُ التَّصَرُّفِ فِي الْمَوَارِثِ الْقَادِمَةِ بِوَسْطَةِ  
عَقْدِ النِّكَاحِ كَمَا لَاحِظَ ذَلِكَ بَوَايِرُ<sup>(٢)</sup> وَأَوْفِرِيرْيُوسُ<sup>(٣)</sup> .

وَمِنَ اللَّغْوِ أَنْ يَقَالَ إِنْ اسْتَرْدَادَ الْإِرْثَ الَّذِي قَامَ عَلَى حَقُوقِ الْأَقْرَبَاءِ الْقَدِيمَةِ ،  
وَالَّذِي هُوَ مِنْ أَسْرَارِ فِقْهِنَا الْفَرَنْسِيِّ الْقَدِيمِ ، فَلَيْسَ لَدَيَّْ مِنَ الْوَقْتِ مَا أَوْضَحُهُ  
فِيهِ ، لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَحَلٌّ نَحْوِ الْإِقْطَاعَاتِ إِلَّا عِنْدَ مَا أَصْبَحَتْ دَائِمَةً .  
إِيطَالِيَّةٌ ، إِيطَالِيَّةٌ<sup>(٤)</sup> ... لَقَدْ أَتَمَّتْ رِسَالَةُ الْإِقْطَاعَاتِ حَيْثُ بَدَأَهَا مُعْظَمُ  
الْمُؤَلِّفِينَ .

(١) إِذَا مَا نَظَرَ إِلَى نِظَامِ وَضَعِهِ سَانُ لُويْسُ سَنَةِ ١٢٤٦ تَحْقِيقًا لِعَادَاتِ أَنْجُو وَالْمِينِ وَجَدَ  
أَنْ مِنْ لَدَيْهِمْ إِجَارَةٌ مِنْ ابْنَةِ وَارِثَةِ إِقْطَاعَةٍ يَعْطُونَ السُّنِّيَّاتِ ضَمَانًا بِأَنَّهَا لَا تَتَزَوَّجُ مِنْ غَيْرِ مَوَاقِفَتِهِ .  
(٢) (بَوَايِرُ أَوْ بُولِيرْيُوسُ ، فَقِيهٌ فَرَنْسِيٌّ فِي الْقَرْنِ السَّادِسِ عَشَرَ) ، قَرَارٌ ١٤٤ ، رَقْمٌ ٨ وَقَرَارٌ  
٢٠٤ ، رَقْمٌ ٣٨ . (٣) (شَرْحُ أَوْفِرِيرْيُوسِ أَسْلُوبِ بَرْلَمَانَ تُولُوزِ) In Capel Thol. ، قَرَارٌ ٤٥٣ .  
(٤) (إِنِّيْسِيدُ ، جُزْءٌ ٣ ، بَيْتٌ ٥٢٣ .

# الفهرس

## الجزء الرابع

الباب العشرون — صلة القوانين بالتجارة من حيث طبيعتها وأنواعها

صفحة

٧	ابتهاال إلى عرائس الشعر
٨	الفصل الأول — التجارة
٩	الفصل الثانى — روح التجارة
١٠	الفصل الثالث — فقر الشعوب
١١	الفصل الرابع — التجارة فى مختلف الحكومات
١٣	الفصل الخامس — الشعوب التى قامت بالتجارة الاقتصادية
١٤	الفصل السادس — بعض نتائج الملاحظة الكبرى
١٥	الفصل السابع — روح إنكلترة التجارية
١٥	الفصل الثامن — كيف أعيقت التجارة الاقتصادية
١٦	الفصل التاسع — المنع فى موضوع التجارة
١٧	الفصل العاشر — مؤسسة خاصة بالتجارة الاقتصادية
١٨	الفصل الحادى عشر — مواصلة الموضوع نفسه
١٨	الفصل الثانى عشر — حرية التجارة
١٩	الفصل الثالث عشر — الذى يقوض هذه الحرية
	الفصل الرابع عشر — القوانين التجارية التى توجب مصادرة
٢٠	السلع
٢٠	الفصل الخامس عشر — حبس المدين

صفحة

٢١	— قانون رائع	الفصل السادس عشر
٢٢	— قانون رودس	الفصل السابع عشر
٢٢	— قضاة للتجارة	الفصل الثامن عشر
٢٣	— لا ينبغي للأمير أن يتاجر	الفصل التاسع عشر
٢٤	— مواصلة الموضوع نفسه	الفصل العشرون
٢٤	— تجارة طبقة الأشراف في المملكة	الفصل الحادى والعشرون
٢٥	— تأمل خاص	الفصل الثانى والعشرون
٢٦	— الأمم التى لا تفيدها التجارة	الفصل الثالث والعشرون

الباب الحادى والعشرون — صلة القوانين بالتجارة من حيث  
الانقلابات التى أوجبها التجارة فى العالم

٢٩	— ملاحظات عامة	الفصل الأول
٣٠	— شعوب إفريقية	الفصل الثانى
	— تختلف احتياجات شعوب الجنوب عن	الفصل الثالث
٣١	— احتياجات شعوب الشمال	
	— ما بين تجارة القدماء والتجارة الحاضرة	الفصل الرابع
٣٢	— من اختلاف رئيس	
٣٣	— اختلافات أخرى	الفصل الخامس
٣٣	— تجارة القدماء	الفصل السادس
٤١	— تجارة الأغارقة	الفصل السابع
٤٤	— الإسكندر وفتح	الفصل الثامن
٤٨	— تجارة ملوك الأغارقة بعد الإسكندر	الفصل التاسع
٥٥	— الدور حَوْلَ إفريقية	الفصل العاشر
٥٨	— قرطاجة ومرسيلية	الفصل الحادى عشر



صفحة

٦٤	— جزيرة دلوس ، مهرداد	الفصل الثانى عشر
٦٦	— أهلية الرومان للملاحة	الفصل الثالث عشر
٦٧	— أهلية الرومان للتجارة	الفصل الرابع عشر
٦٨	— تجارة الرومان مع البرابرة	الفصل الخامس عشر
٦٩	— تجارة الرومان مع جزيرة العرب والهند	الفصل السادس عشر
٧٣	— التجارة بعد سقوط الرومان فى الغرب	الفصل السابع عشر
٧٥	— نظام خاص	الفصل الثامن عشر
٧٥	— التجارة منذ وهن الرومان فى الشرق	الفصل التاسع عشر
	— كيف لاحت التجارة فى أوربة من	الفصل العشرون
٧٦	— خلال البربرية	
	— اكتشاف عالمين جديدين ، حال	الفصل الحادى والعشرون
٧٩	— أوربة من هذه الناحية	
٨٤	— الثروات التى نالتها إسبانية من أمريكا	الفصل الثانى والعشرون
٨٩	— مطلب	الفصل الثالث والعشرون

الباب الثانى والعشرون — القوانين من حيث صلتها باستعمال النقد

٩٠	— سبب استعمال النقد	الفصل الأول
٩١	— طبيعة النقد	الفصل الثانى
٩٢	— النقود الخيالية	الفصل الثالث
٩٤	— مقدار الذهب والفضة	الفصل الرابع
٩٥	— مواصلة الموضوع نفسه	الفصل الخامس
	— سبب نقص معدل الربا إلى النصف	الفصل السادس
٩٦	— منذ اكتشاف الهند	
	— كيف يستقر ثمن الأشياء مع تقلب	الفصل السابع
٩٧	— الثروات الرمزية	

صفحة

٩٨	— مواصلة الموضوع نفسه . . .	الفصل الثامن
٩٩	— ندرة الذهب والفضة النسبية . . .	الفصل التاسع
١٠٠	— الصرافة . . . . .	الفصل العاشر
١١٢	— أعمال الرومان حَوَّلَ النقود . . .	الفصل الحادى عشر
	— الأحوال التى قام الرومان بعملياتهم فيها	الفصل الثانى عشر
١١٤	— حَوَّلَ النقد . . . . .	
١١٦	— عمليات حَوَّلَ النقود فى زمن الأباطرة .	الفصل الثالث عشر
١١٧	— كيف تضايق الصرافة الدول المستبدة .	الفصل الرابع عشر
١١٨	— عادة بعض بلاد إيطاليا . . .	الفصل الخامس عشر
	— ما يمكن الدولة أن تناله من عون	الفصل السادس عشر
١١٨	— الصيارفة . . . . .	
١١٩	— الديون العامة . . . . .	الفصل السابع عشر
١٢١	— تأدية الديون العامة . . . . .	الفصل الثامن عشر
١٢٣	— القروض بفائدة . . . . .	الفصل التاسع عشر
١٢٤	— الربا البحرى . . . . .	الفصل العشرون
١٢٤	— الإقراض بعقد والربا عند الرومان .	الفصل الحادى والعشرون
١٢٥	— مواصلة الموضوع نفسه . . . . .	الفصل الثانى والعشرون

الباب الثالث والعشرون — القوانين من حيث

صلتها بعدد السكان

	— الإنسان والحيوان من حيث تكاثر	الفصل الأول
١٣٢	— نوعيهما . . . . .	
١٣٣	— الزواجات . . . . .	الفصل الثانى
١٣٤	— حال الأولاد . . . . .	الفصل الثالث

صفحة

١٣٤	— الأسر . . . . .	الفصل الرابع
١٣٥	— مختلف مراتب النساء الشرعيات . . . . .	الفصل الخامس
١٣٦	— النغلاء في مختلف الحكومات . . . . .	الفصل السادس
١٣٧	— موافقة الآباء على الزواج . . . . .	الفصل السابع
١٣٩	— مواصلة الموضوع نفسه . . . . .	الفصل الثامن
١٣٩	— البنات . . . . .	الفصل التاسع
١٤٠	— الذى يحمل على الزواج . . . . .	الفصل العاشر
١٤٠	— قسوة الحكومة . . . . .	الفصل الحادى عشر
	— عدد الذكور والإناث في مختلف	الفصل الثانى عشر
١٤١	البلدان . . . . .	
١٤٢	— مرافق البحر . . . . .	الفصل الثالث عشر
	— إنتاج الأرض الذى يستلزم عدداً من	الفصل الرابع عشر
١٤٣	الآدميين . . . . .	
١٤٤	— عدد السكان بالنسبة إلى المهن . . . . .	الفصل الخامس عشر
١٤٥	— أبصار المشترع حول تكاثر النوع . . . . .	الفصل السادس عشر
١٤٦	— بلاد اليونان وعدد سكانها . . . . .	الفصل السابع عشر
١٤٨	— حال الشعوب قبل الرومان . . . . .	الفصل الثامن عشر
١٤٨	— إقفار العالم . . . . .	الفصل التاسع عشر
	— اضطراب الرومان إلى وضع قوانين لتكثير	الفصل العشرون
١٤٩	النوع . . . . .	
١٥٠	— قوانين الرومان لتكثير النوع . . . . .	الفصل الحادى والعشرون
١٦٢	— إهمال الأولاد . . . . .	الفصل الثانى والعشرون
١٦٤	— حال العالم بعد انهيار الرومان . . . . .	الفصل الثالث والعشرون
	— ما وقع في أوربة من تغييرات نظراً إلى	الفصل الرابع والعشرون
١٦٤	عدد السكان . . . . .	

صفحة

١٦٦	الفصل الخامس والعشرون - مواصلة الموضوع نفسه . . . . .
١٦٦	الفصل السادس والعشرون - نتائج . . . . .
	الفصل السابع والعشرون - القانون الذى وُضع فى فرنسا لتشجيع
١٦٧	تكاثر النوع . . . . .
١٦٧	الفصل الثامن والعشرون - كيف تمكن معالجة نقص السكان . . . . .
١٦٩	الفصل التاسع والعشرون - المضاييف . . . . .

## الجزء الخامس

الباب الرابع والعشرون - القوانين من حيث صلتها  
بالدين القائم فى كل بلد ، بالدين فى طوقسه وحد نفسه

١٧٥	الفصل الأول - الأديان على العموم . . . . .
١٧٦	الفصل الثانى - رأى غريب لبيل . . . . .
	الفصل الثالث - الحكومة المعتدلة أكثر ملاءمة للنصرانية
١٧٨	والحكومة المستبدة أكثر ملاءمة للإسلام . . . . .
	الفصل الرابع - نتائج طبيعة الدين النصرانى وطبيعة
١٨٠	الدين الإسلامى . . . . .
	الفصل الخامس - الكاثوليكية أكثر ملاءمة للملكية
١٨١	والبروتستانتية تلائم الجمهورية . . . . .
١٨٢	الفصل السادس - قول غريب لبيل . . . . .
١٨٣	الفصل السابع - قوانين الكمال فى الدين . . . . .
١٨٤	الفصل الثامن - توافق قوانين الأخلاق وقوانين الدين . . . . .
١٨٤	الفصل التاسع - الإيسيون . . . . .

صفحة

١٨٥	— المذهب الرواقى . . . . .	الفصل العاشر
١٨٦	— تأمل . . . . .	الفصل الحادى عشر
١٨٧	— التوبة . . . . .	الفصل الثانى عشر
١٨٧	— الجرائم التى لا يكفر عنها . . . . .	الفصل الثالث عشر
	— مطابقة ما بين قوة الدين وقوة القوانين المدنية . . . . .	الفصل الرابع عشر
١٨٨	— كيف تُصلح القوانين المدنية الأديان الفاسدة فى بعض الأحيان . . . . .	الفصل الخامس عشر
١٩٠	— كيف تُصلح قوانين الدين مضار النظام السياسى . . . . .	الفصل السادس عشر
١٩١	— مواصلة الموضوع نفسه . . . . .	الفصل السابع عشر
١٩٢	— كيف تكون لقوانين الدين نتيجة القوانين المدنية . . . . .	الفصل الثامن عشر
١٩٣	— صدق العقيدة أو بطلانها أقل تأثيراً فى فائدتها لأحوال الناس المدنية أو الضرر بها مما يؤدى إليه ممارستها أو سوء استعمالها . . . . .	الفصل التاسع عشر
١٩٤	— مواصلة الموضوع نفسه . . . . .	الفصل العشرون
١٩٦	— التناسخ . . . . .	الفصل الحادى والعشرون
١٩٧	— مقدار الخطر فى إحياء الدين بمقت الأُمور المحلية . . . . .	الفصل الثانى والعشرون
١٩٧	— الأعياد . . . . .	الفصل الثالث والعشرون
١٩٩	— قوانين الدين المحلية . . . . .	الفصل الرابع والعشرون
٢٠٠	— محذور نقل ديانة بلد إلى آخر . . . . .	الفصل الخامس والعشرون
٢٠١	— مواصلة الموضوع نفسه . . . . .	الفصل السادس والعشرون

الباب الخامس والعشرون - القوانين من حيث صلتها  
بقيام دين كل بلد وضابطته الظاهرة

صفحة

٢٠٣	— الشعور نحو الدين . . . .	الفصل الأول
٢٠٣	— عامل التمسك بمختلف الأديان . . . .	الفصل الثاني
٢٠٦	— المعابد . . . . .	الفصل الثالث
٢٠٨	— كهنة الدين . . . . .	الفصل الرابع
	— الحدود التي يجب على القوانين أن	الفصل الخامس
٢١٠	تضعها حول ثروات الإكليروس . . . .	
٢١٢	— الأديار . . . . .	الفصل السادس
٢١٢	— زهو الخرافة . . . . .	الفصل السابع
٢١٤	— الحبرية . . . . .	الفصل الثامن
٢١٤	— التسامح في الدين . . . . .	الفصل التاسع
٢١٥	— مواصلة الموضوع نفسه . . . . .	الفصل العاشر
٢١٦	— تغيير الدين . . . . .	الفصل الحادى عشر
٢١٦	— قوانين العقوبات . . . . .	الفصل الثانى عشر
	— تعزيز متواضع لقضاة التفتيش في	الفصل الثالث عشر
٢١٨	إسبانية والبرتغال . . . . .	
	— سبب كون النصرانية ديناً ممقوتاً كثيراً	الفصل الرابع عشر
٢٢١	في اليابان . . . . .	
٢٢٢	— انتشار الدين . . . . .	الفصل الخامس عشر

الباب السادس والعشرون — القوانين من حيث صلتها  
بنظام الأمور التي تقضى فيها

صفحة		
٢٢٤	— فكرة عن هذا الباب . . .	الفصل الأول
٢٢٥	— القوانين الإلهية والقوانين البشرية .	الفصل الثاني
٢٢٦	— القوانين المدنية المخالفة للقانون الطبيعي .	الفصل الثالث
٢٢٨	— مواصلة الموضوع نفسه . . .	الفصل الرابع
	— الحال التي يمكن أن يحكم بها وفق مبادئ الحقوق المدنية بتحويل مبادئ الحقوق الطبيعية . . .	الفصل الخامس
٢٢٩	— كون نظام المواريث يقوم على مبادئ الحقوق السياسية أو المدنية ، لا على مبادئ الحقوق الطبيعية . . .	الفصل السادس
٢٣٠	— لا ينبغي أن يُقضى بمبادئ الدين في مبادئ القانون الطبيعي . . .	الفصل السابع
٢٣٣	— لا ينبغي أن يُنظم بمبادئ الحقوق التي تُدعى القانونية ما تُنظمه مبادئ الحقوق المدنية من الأمور . . .	الفصل الثامن
٢٣٤	— ما يجب تنظيمه بمبادئ الحقوق المدنية يندُر إمكان تنظيمه بمبادئ القوانين الدينية . . .	الفصل التاسع
٢٣٥	— في أي حال يجب اتباع القانون المدني الذي يبيح ، لا القانون الديني الذي يُحرّم . . .	الفصل العاشر

	الفصل الحادى عشر	- لا ينبغى تنظيم المحاكم البشرية بمبادئ المحاكم التى تنظر فى أمر الحياة الأخرى	٢٣٨
	الفصل الثانى عشر	- مواصلة الموضوع نفسه . . . . .	٢٣٨
	الفصل الثالث عشر	- فى أى الأحوال يجب أن تُتَّسَع القوانين الدينية فى الأنكحة ، وفى أى الأحوال يجب أن تتبع القوانين المدنية فيها .	٢٣٩
	الفصل الرابع عشر	- فى أى الأحوال يجب أن تنظم الأنكحة بين الأقرباء بقوانين الطبيعة ، وفى أى الأحوال يجب أن تنظم بالقوانين المدنية	٢٤١
	الفصل الخامس عشر	- لا ينبغى أن يُنظَّم بمبادئ الحقوق الطبيعية ما يتعلق بمبادئ الحقوق المدنية من الأمور . . . . .	٢٤٦
	الفصل السادس عشر	- لا ينبغى أن يقضى بقواعد الحقوق المدنية عند ما يجب أن يُقضى بقواعد الحقوق السياسية . . . . .	٢٤٨
	الفصل السابع عشر	- مواصلة الموضوع نفسه . . . . .	٢٥٠
	الفصل الثامن عشر	- يجب أن يُبحث فى كون القوانين التى يلوح أنها متناقضة من طراز واحد .	٢٥١
	الفصل التاسع عشر	- لا ينبغى أن يُقضى بالقوانين المدنية فى أمور يجب أن يقضى فيها بالقوانين المنزلية . . . . .	٢٥٢
	الفصل العشرون	- لا ينبغى أن يُقضى بمبادئ القوانين المدنية فى أمور خاصة بحقوق الأمم .	٢٥٣
	الفصل الحادى والعشرون	- لا ينبغى أن يُقضى بالقوانين السياسية فى أمور خاصة بحقوق الأمم .	٢٥٤



صفحة

- ٢٥٥ . . . الفصل الثاني والعشرون — سوء حظ الإنكا أتو والبا .
- ٢٥٥ . . . الفصل الثالث والعشرون — إذا قضت بعض الأحوال بأن يقضى القانون السياسى على الدولة وجب أن يُقضى بالقانون السياسى الذى يحفظها
- ٢٥٥ . . . الفصل الرابع والعشرون — لنظم الضابطة ترتيب غير القوانين المدنية الأخرى . . .
- ٢٥٧ . . . الفصل الخامس والعشرون — لا ينبغي اتباع أحكام الحقوق المدنية العامة فى الأمور التى يجب أن تكون خاضعة لقواعد خاصة مقتبسة من طبيعتها الذاتية . . .
- ٢٥٨ . . .

## المجزء السادس

الباب السابع والعشرون — مصدر قوانين الرومان فى الموارث وتحولاتها

- ٢٦١ . . . . . فصل واحد .

الباب الثامن والعشرون — مصدر قوانين الفرنسيين المدنية وتحولاتها

- ٢٧٦ . . . . . الفصل الأول — مختلف الصفات فى قوانين الشعوب الجرمانية . . .
- ٢٧٩ . . . . . الفصل الثانى — قوانين البرابرة شخصية تماماً . . .

## صفحة

٢٨١	— فرق مهم بين القوانين السالية وقوانين القرىغوت والبورغون . . . . .	الفصل الثالث
٢٨٣	— كيف زالت الحقوق الرومانية فى البلاد التابعة للفرنج وكيف حُفظت فى البلاد التابعة للقوط والبورغون . . . . .	الفصل الرابع
٢٨٧	— مواصلة الموضوع نفسه . . . . .	الفصل الخامس
٢٨٧	— كيف حافظت الحقوق الرومانية على نفسها فى مملكة اللنبار . . . . .	الفصل السادس
٢٨٩	— كيف تلاشت الحقوق الرومانية فى إسبانية . . . . .	الفصل السابع
٢٩٠	— المرسوم الكاذب . . . . .	الفصل الثامن
٢٩١	— كيف تلاشت قوانين البرابرة والمراسيم القديمة . . . . .	الفصل التاسع
٢٩٣	— مواصلة الموضوع نفسه . . . . .	الفصل العاشر
٢٩٤	— علل أخرى لسقوط مجموعات قوانين البرابرة والحقوق الرومانية والمراسيم الملكية .	الفصل الحادى عشر
٢٩٥	— العادات المحلية ، تحوُّلُ قوانين شعوب البرابرة والقوانين الرومانية . . . . .	الفصل الثانى عشر
٢٩٨	— الفرق بين القانون السالى أو قانون الفرنج السالين ، وقانون الفرنج الريباويين وغيرهم من شعوب البرابرة .	الفصل الثالث عشر
٢٩٩	— فرق آخر . . . . .	الفصل الرابع عشر
٣٠٠	— تأمل . . . . .	الفصل الخامس عشر
٣٠١	— بينة الماء الحميم الذى قال به القانون السالى . . . . .	الفصل السادس عشر

صفحة

- ٣٠٢ . . . طراز تفكير آبائنا — الفصل السابع عشر
- ٣٠٥ . . . كيف انتشرت البيئة بالمبارزة — الفصل الثامن عشر
- ٣١٠ . . . سبب جديد لنسيان القوانين السالية — الفصل التاسع عشر
- ٣١٢ . . . أصول الشرف — الفصل العشرون
- ٣١٤ . . . تأمل جديد حول الشرف لدى الجيرمان — الفصل الحادى والعشرون
- ٣١٥ . . . الطبائع الخاصة بالمبارزات — الفصل الثانى والعشرون
- ٣١٧ . . . فقه المبارزة القضائية — الفصل الثالث والعشرون
- ٣١٨ . . . القواعد المقررة فى المبارزة القضائية — الفصل الرابع والعشرون
- ٣٢٠ . . . القضاء — الفصل الخامس والعشرون
- ٣٢٢ . . . وأحد الشهود — الفصل السادس والعشرون
- ٣٢٤ . . . الزائف — الفصل السابع والعشرون
- ٣٣١ . . . استئناف الامتناع عن إحقاق الحق — الفصل الثامن والعشرون
- ٣٣٦ . . . عصر سان لويس — الفصل التاسع والعشرون
- ٣٤٠ . . . ملاحظات حول الاستئنافات — الفصل الثلاثون
- ٣٤٠ . . . مواصلة الموضوع نفسه — الفصل الحادى والثلاثون
- ٣٤١ . . . مواصلة الموضوع نفسه — الفصل الثانى والثلاثون
- ٣٤٢ . . . مواصلة الموضوع نفسه — الفصل الثالث والثلاثون
- ٣٤٣ . . . كيف صارت طرق المرافعات سرية — الفصل الرابع والثلاثون
- ٣٤٥ . . . النفقات — الفصل الخامس والثلاثون
- ٣٤٧ . . . المدعى العام — الفصل السادس والثلاثون

صفحة

٣٥٠	الفصل السابع والثلاثون - كيف تُنسى نظمات سان لويس .
٣٥٢	الفصل الثامن والثلاثون - مواصلة الموضوع نفسه . . .
٣٥٥	الفصل التاسع والثلاثون - مواصلة الموضوع نفسه . . .
٣٥٦	الفصل الأربعون - كيف اتخذت طرق الأحكام البابوية .
	الفصل الحادى والأربعون - مدَّة القضاء الكنسى والقضاء العلمانى
٣٥٧	وَجَزْرُهما . . . . .
	الفصل الثانى والأربعون - بعث الحقوق الرومانية وما نشأ عنها ،
٣٥٩	تحولات فى المحاكم . . . . .
٣٦٣	الفصل الثالث والأربعون - مواصلة الموضوع نفسه . . .
٣٦٤	الفصل الرابع والأربعون - البيئة بالشهود . . . . .
٣٦٥	الفصل الخامس والأربعون - عادات فرنسة . . . . .

الباب التاسع والعشرون - كيف توضع القوانين

٣٦٩	الفصل الأول - روح المشرع . . . . .
٣٧٠	الفصل الثانى - مواصلة الموضوع نفسه . . . . .
	الفصل الثالث - كون القوانين التى يظهر ابتعادها عن مقاصد المشرع ملائمة لهذه المقاصد
٣٧٠	فى الغالب . . . . .
٣٧١	الفصل الرابع - القوانين التى تؤذى مقاصد المشرع . . . . .
٣٧٢	الفصل الخامس - مواصلة الموضوع نفسه . . . . .
	الفصل السادس - ليس للقوانين التى تظهر واحدة عين النتيجة فى كل وقت . . . . .
٣٧٣	الفصل السابع - مواصلة الموضوع نفسه ، ضرورة
٣٧٤	حسن وضع القوانين . . . . .

صفحة

٣٧٥	— ليس للقوانين التي تظهر واحدة عين السبب في كل وقت . . . . .	الفصل الثامن
٣٧٥	— كون القوانين اليونانية والرومانية تعاقب على قتل الإنسان نفسه من غير اتحاد السبب . . . . .	الفصل التاسع
٣٧٧	— كون القوانين التي تظهر مختلفة تصدر عن روح واحدة في بعض الأحيان . . . . .	الفصل العاشر
٣٧٨	— بأى وجه يمكن أن يقابل بين قانونين مختلفين . . . . .	الفصل الحادى عشر
٣٧٩	— القوانين التي تظهر واحدة مختلفة حقيقة . . . . .	الفصل الثانى عشر
٣٨٠	— لا يجوز فصل القوانين عن الغرض الذى بوضعت من أجله ، قوانين رومانية حَوَّلَ السرقة . . . . .	الفصل الثالث عشر
٣٨٢	— لا يجوز فصل القوانين عن الأحوال التي وُضعت فيها . . . . .	الفصل الرابع عشر
٣٨٣	— من الحسن أحياناً أن يصلح القانون نفسه بنفسه . . . . .	الفصل الخامس عشر
٣٨٤	— الأمور التي يجب أن تراعى في وضع القوانين . . . . .	الفصل السادس عشر
٣٩٠	— أسلوب سيئ في منح القوانين . . . . .	الفصل السابع عشر
٣٩١	— الأفكار النمطية . . . . .	الفصل الثامن عشر
٣٩١	— المشترعون . . . . .	الفصل التاسع عشر

الباب الثلاثون — نظرية القوانين الإقطاعية عند  
الفرنج من حيث صلتها بالنظام الملكي

صفحة

٣٩٣	— القوانين الإقطاعية	الفصل الأول
٣٩٤	— مصادر القوانين الإقطاعية	الفصل الثانى
٣٩٥	— أصل الفسالية	الفصل الثالث
٣٩٦	— مواصلة الموضوع نفسه	الفصل الرابع
٣٩٨	— فتح الفرنج	الفصل الخامس
٣٩٩	— القوط والبورغون والفرنج	الفصل السادس
٣٩٩	— الطرق المختلفة فى تقسيم الأرضين	الفصل السابع
٤٠٠	— مواصلة الموضوع نفسه	الفصل الثامن
	— تطبيق قويم لقانون البورغون وقانون الفرزيغوت حول تقسيم الأرضين	الفصل التاسع
٤٠١	— الفداديات	الفصل العاشر
٤٠٣	— مواصلة الموضوع نفسه	الفصل الحادى عشر
٤٠٤	— كون أرضى البرابرة المقسمة كانت لا تدفع خراجاً مطلقاً	الفصل الثانى عشر
٤٠٨	— لماذا كانت تكاليف الرومان والغوليين فى نظام الفرنج الملكى	الفصل الثالث عشر
٤١٢	— ما كان يسمى تعداداً وعوائد	الفصل الرابع عشر
٤١٥	— كان ما يُدعى عوائد يُجبى من الفدّادين لا من الرجال الأحرار	الفصل الخامس عشر
٤١٧	— اللودات والفسالات	الفصل السادس عشر
٤٢١	— قيام الرجال الأحرار بالخدمة العسكرية	الفصل السابع عشر
٤٢٢		

صفحة

- ٤٢٦ . . . الخدمة المضاعفة. — الفصل الثامن عشر
- ٤٢٩ . . . التعويضات عند شعوب البرابرة. — الفصل التاسع عشر
- ٤٣٥ . . . ما أُسمى منذ قضاء السنيورات. — الفصل العشرون
- ٤٣٩ . . . قضاء الكنائس المكاني. — الفصل الحادى والعشرون
- ٤٤٢ . . . قامت العدالات قبل أواخر الجليل الثانى. — الفصل الثانى والعشرون
- الفرنسية فى بلاد الغول للشماس
- ٤٤٦ . . . . . دوبوس
- ٤٤٧ . . . . . أساس المنهاج — الفصل الرابع والعشرون
- ٤٥١ . . . . . طبقة الأشراف الفرنسية. — الفصل الخامس والعشرون

الباب الحادى والثلاثون — نظرية القوانين الإقطاعية  
لدى الفرنج من حيث صلتها بثورات مملكتهم

- ٤٦٠ . . . تغييرات فى الوظائف والإقطاعات — الفصل الأول
- ٤٦٤ . . . كيف أصلحت الحكومة المدنية — الفصل الثانى
- ٤٦٨ . . . سلطة رئاسة الديوان — الفصل الثالث
- ٤٧١ . . . . . الديوان — الفصل الرابع
- ٤٧٢ . . . كيف نال رؤساء الديوان قيادة الجيوش — الفصل الخامس
- ٤٧٤ . . . الدور الثانى لخفض ملوك الجليل الأول. — الفصل السادس
- ٤٧٥ . . . . . رؤساء الديوان — الفصل السابع

صفحة

٤٧٧	إقطاعات . . . . .	— كيف تحولت الأموال الموروثة إلى	الفصل الثامن
٤٨٠	إقطاعات . . . . .	— كيف تحولت أملاك الكنائس إلى	الفصل التاسع
٤٨٢	ثروات الإكليروس . . . . .	— ثروات الإكليروس	الفصل العاشر
٤٨٤	حال أوربة في زمن شارل مارتل . . . . .	— حال أوربة في زمن شارل مارتل	الفصل الحادى عشر
٤٨٧	وَضْعُ الأعشار . . . . .	— وَضْعُ الأعشار	الفصل الثانى عشر
٤٩١	انتخابات للأسقفيات والأديار . . . . .	— انتخابات للأسقفيات والأديار	الفصل الثالث عشر
٤٩٢	إقطاعات شارل مارتل . . . . .	— إقطاعات شارل مارتل	الفصل الرابع عشر
٤٩٣	مواصلة الموضوع نفسه . . . . .	— مواصلة الموضوع نفسه	الفصل الخامس عشر
٤٩٣	الثنائى . . . . .	— خلط الملكية ورئاسة الديوان ، الجليل	الفصل السادس عشر
٤٩٦	الثنائى . . . . .	— أمرٌ خاص في انتخاب ملوك الجليل	الفصل السابع عشر
٤٩٨	شارلمان . . . . .	— شارلمان	الفصل الثامن عشر
٥٠٠	مواصلة الموضوع نفسه . . . . .	— مواصلة الموضوع نفسه	الفصل التاسع عشر
٥٠١	لويس الحليم . . . . .	— لويس الحليم	الفصل العشرون
٥٠٣	مواصلة الموضوع نفسه . . . . .	— مواصلة الموضوع نفسه	الفصل الحادى والعشرون
٥٠٥	مواصلة الموضوع نفسه . . . . .	— مواصلة الموضوع نفسه	الفصل الثانى والعشرون
٥٠٦	مواصلة الموضوع نفسه . . . . .	— مواصلة الموضوع نفسه	الفصل الثالث والعشرون
٥١٠	على حياة إقطاعات . . . . .	— كون الرجال الأحرار غَدَوًا قادرين	الفصل الرابع والعشرون
٥١١	تغيير فى التراتات . . . . .	— السبب المهم فى ضعف الجليل الثانى ،	الفصل الخامس والعشرون
٥١٤	تغيير فى الإقطاعات . . . . .	— تغيير فى الإقطاعات	الفصل السادس والعشرون



صفحة

- ٥١٦ . الفصل السابع والعشرون — تغيير آخر وقع فى الإقطاعات .  
 الفصل الثامن والعشرون — ما طرأ على المناصب الكبيرة والإقطاعات  
 ٥١٧ . من تغيير .  
 الفصل التاسع والعشرون — طبيعة الإقطاعات منذ عهد شارل  
 ٥١٩ . الأصلع .  
 ٥٢١ . الفصل الثلاثون — مواصلة الموضوع نفسه .  
 الفصل الحادى والثلاثون — كيف خرجت الإمبراطورية من  
 ٥٢٣ . آل شارلمان .  
 ٥٢٣ . الفصل الثانى والثلاثون — كيف انتقل تاج فرنسة إلى آل هوغ كاني  
 ٥٢٥ . الفصل الثالث والثلاثون — بعض النتائج لديمومة الإقطاعات .  
 ٥٣١ . الفصل الرابع والثلاثون — مواصلة الموضوع نفسه .

تصويب ( المجلد الأول )

ص	س	صواب	ص	س	صواب	ص	س	صواب
١١٤	١٨	أن تقفه	٢٥٧	١	ما يقضى	٣٩٢	١٣	صواب
١٤٧	٧	الارستقراطية	٢٧٤	٤	بطبيعة العقوبات	٣٩٨	١٠	أقسام كبيرة
١٧٢	١١	مؤلف صينى:	٣٩٢	١٠	البحر الشرقى	٤٠٨	١١	كل فريق

تصويب ( المجلد الثانى )

ص	س	صواب
١٥٩	١	الأولاد
٣١٦	١٦	الفروسية هذه
٤٧٢	١	إلا أن يلقى



أنجزت دارالمصارف بمصر  
طبع هذا الكتاب في الثلاثين  
من شهر نيسان سنة ١٩٥٤





Commission internationale pour la traduction  
des Chefs - d'Œuvre, constituée par accord de  
l'UNESCO avec le Gouvernement Libanais intervenu  
le 6-9 Décembre 1948

DR. STEPHEN PENROSE, *Président*

DR. EDMOND RABBATH, *Vice-Président*

MM. FOUAD E. BOUSTANY, *Secrétaire Général*

THOMAS MORRAY, *Trésorier*

ABDALLAH MACHNOUK

HENRI LAOUST.



COLLECTION UNESCO D'ŒUVRES REPRESENTATIVES

MONTESQUIEU

DE

# L'ESPRIT DES LOIS

II

Traduction Arabe

*par*

**ADIL ZUAYTER**

LE CAIRE

1954







علي مولا